٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٨٨٠

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعـــة أم القرى
كلية اللغـــة العربية

مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعا ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

٠٠١٨١٨

إشراف الأستاذ الدكتور
ابي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل

٢٨٨٠

إعـــداد

علي بن محمد بن سعيد الزهراني
الرقم الجامعي ٥ - ٨٧٦٧ - ٤١٧

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القـــرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

اسم (رباعي) : علي محمد سعيد الزهراني كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا - فرع : اللغة

أطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو

عنوان الأطروحة : مواقف أبي حيان النحوية من مصدري اللغة مرتجل الفراء وأبو الحسن سهيل بن محمد السجستاني جمعاً ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

بناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٨/٤/ ١٤٢٢هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : أ.د. عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني	الاسم : أ.د. مصطفى أحمد رمضان	الاسم : أ.د. ابراهيم بن سليمان البعيمي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

١٤٢٢/٢/١٨هـ

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد فقد كانت لي رغبة شديدة منذ الصغر في دراسة النحو ، وازدادت تلك الرغبة في تطبيقاته على القرآن الكريم .

وقد تحققت تلك الرغبة بفضل الله تبارك وتعالى ، فكان اختيار موضوع التقديم في أجزاء الجملة دراسة نحوية من خلال القرآن الكريم لدرجة الماجستير .

وهيأ الله لي مواصلة تلك الرغبة ، فاليوم نجني ثمرة ذلك من خلال هذه الرسالة التي بعنوان : مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة .

وكان الدافع لهذا الموضوع عدة أمور ، منها :

- دراسة النحو ، وبخاصة ما يتعلق بمعينه الأول متقدمي النحاة الذين عليهم الاعتماد وإليهم المآل في علم النحو حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وعليه فالحقبة التي يمثلها هذا البحث هي الأساس والمعتمد فيما بناه متأخرو النحاة .
- الإلمام بالمذاهب النحوية ، المذهب البصري ، والكوفي ، ومن نزع إلى أحدهما ، ومن جمع بين النزعتين ، وتكوّن منهم المذهب البغدادي ، ومن سار بعدهم .
- إن تفسير البحر المحيط من أجل التفاسير وأعلاها شأناً ، بذل فيه مؤلفه كل جهد من أجل خدمة القرآن الكريم ، حيث اعتكف على تصنيفه بقية عمره .

١- إن تفسير البحر المحيط غني ببحوث النحو العربي ، فهو يضع بين أيدينا صورة مشرقة لما استقر عليه علم النحو وقواعده في أذهان العلماء ، وخير شاهد على هذا تنوع الظواهر التي بذلت فيها كل فكر وجهد ، وتشكلت بصورتها الماثلة أمام القارئ لتمثل هذا الغنى النحوي الذي يضمه البحر المحيط .

- إن الباحث يستطيع من خلال البحر المحيط أن يطلع على تراث النحو القرآني ، فيقرأ ما دار بين العلماء من حوار وما قالوه في كتاب الله عبر القرون .
- حوى البحر المحيط نصوصاً من كتب ما زالت مفقودة أو مخطوطة ، فهو بذا قد حفظ لنا شيئاً مما ضاع من التراث الإسلامي .
- أما مؤلفه فكان له الأثر الكبير فيمن بعده ، فقد خدم كتاب الله بهذا التفسير وبإخراجه لكتب القراءات ، وصنف غير ذلك في النحو والصرف واللغات، وجلس للتدريس فأفاد الخلف عن السلف .
- إن أبا حيان لم يكن مقلداً لمذهب البصريين أو الكوفيين أو غيرهم ، فكانت له اجتهادات وموافقات ومخالفات .
- وعلى ضوء ما سبق ، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وما بحثه من مسائل . وأهمية البحر المحيط ومؤلفه فإن المكتبة العربية خالية من مثله الذي يجمع معظم الظواهر النحوية من جهة وموقف علم من أعلام النحو وأساطينه من متقدمي النحاة خلال أربعة قرون من خلال تفسير له من المكانة العالية بين المفسرين والقراء والمحدثين والفقهاء والبلاغيين والنحاة وغيرهم من جهة أخرى .
- وإني لأرجو من الله العلي القدير أن يسد هذا البحث ثغرة في المكتبة العربية .

منهج البحث :

- قد اقتضت طبعة البحث أن يكون في بابين يسبقهما مقدمة وتمهيد وتقفوهما خاتمة وما يخدم هذه الرسالة من فهارس فنية ، وذلك على النحو التالي :

الباب الأول : مواقف أبي حيان جمعا

اقتضت طبيعة البحث في هذا الباب تقسيمه إلى تمهيد ، وعدة فصول وتناولت في التمهيد مبحثين:

المبحث الأول : حياة أبي حيان

وفيه تحدثت بشكل موجز عما يلي:

اسمه ، لقبه ، نسبته ، نشأته ، صفاته ، رحلاته ، شيوخه ، تلاميذه ، آثاره ، وفاته.

المبحث الثاني: تفسير البحر المحيط

وفيه تحدثت عن منهج أبي حيان في تفسيره ، ومادة البحر العلمية ، ومصادر الكتاب وأثر البحر في الخالفين .

- أما الفصول فكانت على حسب الظواهر ، فكانت كل ظاهرة تمثل فصلاً وهي على النحو التالي :

الفصل الأول: ظاهرة الإعراب والبناء

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الإعراب والبناء في الاسم الصريح غير الظرف وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني: الإعراب والبناء في الظروف وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث :الإعراب والبناء في الفعل ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الإعراب والبناء في فعل الأمر

المطلب الثاني: الإعراب والبناء في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث

المبحث الرابع : الإعراب والبناء في غير ما سبق

الفصل الثاني : ظاهرة تعدد وجوه الإعراب

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء الصريحة غير الظروف

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول : الرفع ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني: النصب ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: الجر

المطلب الرابع: الرفع والنصب وفيه عدة مسائل

المطلب الخامس : الرفع والجر وفيه عدة مسائل

المطلب السادس: النصب والجر

المطلب السابع: الرفع والنصب والجر ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثامن: الصرف وعدمه

المبحث الثاني : تعدد وجوه الإعراب في الظروف ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الفعل ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرفع ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : الجزم ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: النصب والجزم ،وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع: تعدد وجوه الإعراب فيما يخص حروف الجر ، وفيه عدة مسائل

الفصل الثالث : ظاهرة الإعمال والإهمال ، وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : الإعمال والإهمال في الاسم الصريح ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : الإعمال والإهمال في الظروف ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث الإعمال والإهمال في الفعل ، وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع الإعمال والإهمال في الحروف وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : الإعمال والإهمال في الحروف الناسخة وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : الإعمال والإهمال في حروف الجر وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث : الإعمال والإهمال في غير ما سبق، وفيه عدة مسائل

الفصل الرابع : ظاهرة النيابة . فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : النيابة في الأسماء ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : النيابة في الأفعال، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث: النيابة في الحروف ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : نيابة الحرف عن الاسم غير الظرف، وفيه عدة مسائل:

المطلب الثاني : نيابة الحرف عن الظرف.

المطلب الثالث : نيابة الحرف عن الحرف ، وهذا المطلب يشمل ما يلي :

١- التناوب في حروف الجر ٢- التناوب في حروف العطف

٣- التناوب في الحروف الناسخة ٤- التناوب في حروف الشرط

٥- التناوب في غير ما سبق

وفي كل ما سبق عدة مسائل :

الفصل الخامس : ظاهرة التقديم . وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : التقديم في الأسماء غير الظرف ، وفيه أحد عشر مطلباً

المطلب الأول : تقديم خبر المبتدأ ، أ- إذا كان مفرداً ، ب- إذا كان جملة

المطلب الثاني : تقديم خبر كان أ- تقديمه على كان إذا كان جملة

ب- تقديمه على الاسم دون الفعل الناسخ إذا كان الخبر مفرداً

المطلب الثالث: تقديم خبر ليس عليها

المطلب الرابع: تقديم الحال أ- على عاملها ب- على صاحبها

المطلب الخامس: تقديم معمول معمول أن عليها

المطلب السادس : تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها

المطلب السابع: التقديم في مواضع مفسر الضمير

المطلب الثامن : تقديم معمول فعل الشرط على الأداة

المطلب التاسع: تقديم معمول جواب الشرط على الجواب

المطلب العاشر: تقديم معمول جواب القسم المقترن باللام

المبحث الثاني: التقديم في الظروف

المبحث الثالث : التقديم في الفعل ، وفيه عدة مسائل

المبحث الرابع : التقديم في الحروف ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : التقديم في الحروف الجارة ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : التقديم في غيرها

الفصل السادس : ظاهرة الزيادة وفيه مبحثان

المبحث الأول : الزيادة في الظروف ، وفيه عدة مسائل:

المبحث الثاني : الزيادة في الأفعال ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثالث : الزيادة في الحروف ، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : زيادة حروف الجر، وفيه عدة مسائل

المطلب الثاني : زيادة حروف العطف ، وفيه عدة مسائل

المطلب الثالث: زيادة الحروف في غير ما سبق ، وفيه عدة مسائل

الفصل السابع : ظاهرة الحذف

وفيه ثلاثة أقسام

- القسم الأول : حذف الاسم

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف المرفوعات، وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول : حذف المبتدأ وهو قسمان :

أ : حذف المبتدأ وحده ب: حذف المبتدأ وخبره

المطلب الثاني : حذف الخبر

المطلب الثالث : الحذف في لات

المطلب الرابع : حذف اسم إن

المطلب الخامس : حذف الفاعل

المطلب السادس : حذف الموصول وبقاء صلته

المطلب السابع : حذف العائد المرفوع.

المبحث الثاني : حذف المنصوبات، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول : حذف خبر كان

المطلب الثاني: حذف مفعولي أحد الأفعال الناسخة أو أحدهما

المطلب الثالث :حذف المفعول به

المطلب الرابع: حذف المصدر وبقاء صفته

المطلب الخامس : حذف المنادى

المطلب السادس : حذف العائد المنصوب

المبحث الثالث: حذف المجرورات

- القسم الثاني : حذف الفعل

وفيه مبحثان

المبحث الأول : حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف الفعل وحده وبقاء فاعله

المطلب الثاني : حذف الفعل وفاعله وهو ثلاثة أقسام

أ/ حذف الفعل وهو غير القول وحذف فاعله

ب/ حذف القول وفاعله

ج/ حذف كان واسمها

المبحث الثاني: حذف الفعل في جملة الشرط، وفيه ستة مطالب.

المطلب الأول : حذف فعل الشرط دون الأداة .

المطلب الثاني : حذف فعل الشرط والأداة

المطلب الثالث: حذف جواب الشرط .

المطلب الرابع : حذف جواب لو.

المطلب الخامس: حذف جواب لولا

المطلب السادس : حذف جواب أما

- القسم الثالث : حذف الحرف ، وفيه أحد عشر مبحثاً

المبحث الأول : حذف حرف الجر ، وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف حرف الجر وحده

المطلب الثاني : حذف حرف الجر مع مجروره

المبحث الثاني : حذف أن الناصبة للمضارع ، وفيه مطلبان.

المطلب الأول : حذف أن الناصبة للفعل المضارع من غير بدل

المطلب الثاني : حذف أن الناصبة للفعل المضارع ببدل

أ- بعد الفاء ب- بعد الواو ج- بعد أو د- بعد لام الجحود هـ- بعد لام كي و- بعد ثم .

المبحث الثالث: حذف الأحرف الرابطة وفيه مطلبان

المطلب الأول : فاء الجزاء

المطلب الثاني : واو الحال

المبحث الرابع: حذف "قد" وفيه مطلبان

المطلب الأول : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع حالاً

المطلب الثاني : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع خبراً لكان

المبحث الخامس: حذف حرف النداء

المبحث السادس:حذف همزة الاستفهام

المبحث السابع:حذف ألف "ما" الاستفهامية

المبحث الثامن : حذف " لا "

المبحث التاسع: حذف النون من إننا

المبحث العاشر: حذف نون مضارع " كان "

المبحث الحادي عشر: حذف التنوين

الفصل الثامن: ظاهرة الفصل بين المتلازمات

وهذا الفصل فيه عدة مسائل ، وهي على النحو التالي :

الفصل بين المبتدأ والخبر

الفصل بين اسم إن وخبرها

الفصل بين أجزاء الصلة

الفصل بين المصدر وصلته، أو الموصول وصلته

الفصل بين الموصوف وصفته

الفصل بين الجار و مجروره

الفصل بين البدل والمبدل منه

الفصل بين العاطف ومعطوفه

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الفصل بين أنْ ومعمولها

الفصل بين أما والفاء

الفصل التاسع : ظاهرة تعدد الاستعمال وفيه قسمان

القسم الأول : تعدد الاستعمال في المشترك

وفيه مبحثان

المبحث الأول :تعدد الاستعمال من حيث الماهية ، وفيه عدة مسائل

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال من حيث الاسم والفعل والظرف والحرف ، وفيه ستة مطالب

المطلب الأول : التعدد في الاستعمال بين الاسم الصريح والظرف

المطلب الثاني : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل

المطلب الثالث: التعدد في الاستعمال بين الاسم والحرف

المطلب الرابع : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل والحرف

المطلب الخامس : التعدد في الاستعمال بين الظرف والحرف

المطلب السادس : التعدد في الاستعمال بين الفعل والحرف

القسم الثاني : تعدد الاستعمال في غير المشترك، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعدد الاستعمال في الاسم وفيه أحد عشر مطلباً

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال في الفعل وفيه ثلاثة عشر مطلباً

المبحث الثالث: تعدد الاستعمال في الحرف وفيه عشرة مطالب

وفي كل مطلب عدة مسائل ، وفي غالب هذه المسائل أضع عنواناً لما تحته ثم الآية موضع البحث وموضع الموقف وصاحبه .

وفي معظم الأحيان تتفرع اختلافات النحاة فأقوم بتمهيد واختلاف النحاة في تلك المسألة ، وقد يطول ما أورده وقد يقصر حسب المسألة موضع البحث أو الداعي لهذا أن أبا حيان يورد المسألة أحياناً بذكر المخالف وأحياناً بذكر الفريقين المجيز والمانع ، وأحياناً لا ينص على أن هذه المسألة من مسائل الخلاف ، فأقوم بتفصيل القول فيها أو ما أورده كل فريق من حجج ، وما ذاك إلا لبسط الأمر بين يدي القارىء ، ثم موقف أبي حيان ، وأعقبه بما أرجحه وما رآه في ذلك .

الباب الثاني : مواقف أبي حيان وفيه تمهيد ودراسة

أولاً : التمهيد : وفيه فصلان

الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقفه . وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : احتجاجه بالسماع ، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : احتجاجه بالقراءات ، متواترها وشاذها

المطلب الثاني: احتجاجه بالحديث

المطلب الثالث: احتجاجه بكلام العرب نثراً وشعراً

المطلب الرابع: احتجاجه بلغات العرب

المبحث الثاني: احتجاجه بالقياس

المبحث الثالث: احتجاجه بالسماع والقياس معاً

٢٨٢
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
مكتبة الملك فهد المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

المبحث الرابع: احتجاجه باستصحاب الحال

الفصل الثاني: تعدد آرائه واجتهاداته . وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تنوع أساليبه الترجيحية

المبحث الثاني : تعدد آرائه في المسألة الواحدة

المبحث الثالث: تعدد إسناد نسبة الأقوال والمذاهب

المبحث الرابع: اجتهاداته وفيه مطلبان:

المطلب الأول : اجتهادات قامت على أسس ومبادئ نص عليها

المطلب الثاني : اجتهادات لم ينص على المبادئ والأسس التي قامت عليها

ثانياً: دراسة المواقف وفيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول : موافقات أبي حيان ، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : موافقاته للمذهب البصري وأعلامه

المطلب الأول : موافقاته للمذهب البصري وهو قسمان

١- أ/ البصريون وحدهم **ب/ البصريون مع غيرهم**

٢-أ/ جمهور البصريين **ب/جمهور البصريين مع غيرهم**

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب البصري

المبحث الثاني : موافقاته للمذهب الكوفي وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : موافقاته للمذهب الكوفي

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب الكوفي

المبحث الثالث: موافقاته لغيرهما، وفيه مطلبان

المطلب الأول : موافقاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين البصرية والكوفية

المطلب الثاني: موافقاته لنحاة آخرين

الفصل الثاني : مخالفات أبي حيان ، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : مخالفاته للمذهب البصري وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب البصري

المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب البصري

المبحث الثاني : مخالفاته للمذهب الكوفي وأعلامه وفيه مطلبان

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب الكوفي

المطلب الثاني: مخالفاته لأعلام المذهب الكوفي

المبحث الثالث: مخالفاته لغيرهما، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : مخالفاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين البصرية والكوفية

المطلب الثاني: مخالفاته لمن جمع بين النزعتين " المذهب البغدادي"

المطلب الثالث: مخالفاته لنحاة آخرين

الفصل الثالث: ما سكت عنه ،وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : ما سكت عنه على مذهب البصريين وأعلامهم

المبحث الثاني: ما سكت عنه على مذهب الكوفيين وأعلامهم

المبحث الثالث : ما سكت عنه على مذهب البصريين والكوفيين معاً

المبحث الرابع: ما سكت عنه على مذهب غيرهما ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما سكت عنه على مذهب من غلبت عليه إحدى النزعتين

المطلب الثاني: ما سكت عنه على مذهب من جمع بين النزعتين " المذهب البغدادي"

المطلب الثالث: ما سكت عنه على مذهب نحاة آخرين.

وبعد فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من آتى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى يعلم أنكم قد كافأتموه)) وبهدي من هذا الحديث الشريف أتوجه بالشكر الجزيل إلى القائمين على شؤون كلية اللغة العربية بهذه الجامعة الموقرة وأخص بالشكر عميدها ووكيليه ورؤساء أقسامها عامة وقسم الدراسات العليا خاصة .

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري وتقديري لشيخي الأستاذ الدكتور / أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل لقبوله الإشراف على هذه الرسالة وموافقته على هذا الموضوع ، وإشرافه الدقيق الدؤوب منذ أن كانت هذه الرسالة في أقل من سطر إلى أن استحصدت وصارت كتاباً يقرأ ، فهو بحق بذل فيه خلاصة توجيهات ، وعصارة فكره تصويباً وتنقيحاً ، وهذه ثمرة من ثمار غرسه ، وقد زرع حب استقلالية الرأي في روحي العلمية ، فهو يبدئ الرأي ويؤكد أن يكون للطالب رأيه من خلال معايشته بحثه فله مني جزيل الشكر والامتنان والدعاء من الله بطيلة العمر على الطاعة والعمل الصالح .

وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفـــع به في الدنيا والآخرة .

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا إنك سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمـــــد وعلـــى آلـــه وصحبه وسلم .

خاتمة البحث

ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها

الفهارس العامة : أتبعت الخاتمة بفهارس تساعد القارئ على الاطلاع ،وتشمل هذه الفهارس ما يلي :

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأبيات الشعرية

٤- فهرس الأعلام

٥- فهرس المصادر

٦- فهرس الموضوعات

الباب الأول : مواقف أبي حيان جمعاً

التمهيد

إن شخصية أبي حيان غنية عن تعريف المعرفين ، فهو العالم الذي طبقت شـــهرته الآفاق وسارت بأخباره الركبان. وقد درس حياته كثير من الباحثين قديما وحديثـــا، وأُفرد بمؤلفات تخص سيرته وكل ما يتصل بشؤونه . إلا أن شخصية أبي حيان من خلال مواقفه من متقدمي النحاة لما لها من فضل لا ينبغي أن أبخل عليها وأن أغفـل ترجمتها فلها حق عليّ عظيم مهما كتب الباحثون ومهما سطر وبذل من مداد .

إلا أنني سوف أوجز ترجمته إذ يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق ، وســوف أجعـل هذه النبذة الموجزة في مبحثين [١]

أحدهما: حياة أبي حيان

والآخر : تفسيره البحر المحيط

---

[١] ينظر مصادر هذين المبحثين في :

- ابوحيان النحوي/وخديجة الحديثي ص ١٨٩ فما بعدها

-المدرسة النحوية في مصروالشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د. عبد العال سالم مكرم ص ٢٧٥-...

- مقدمة تحقيق تفسير البحر المحيط تحقيق عادل احمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض وغيرهما ص ٢٧٥ فما بعدها.

-مقدمة ارتشاف الضرب لأبي حيان بتحقيق د. رجب عثمان محمد ص ١٣

- البحر المحيط ١/٤ فما بعدها

- أبو حيان وبحره المحيط للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مجلة كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد السابع عام ١٣٩٧ من ص ١٣-٥٠

-خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرآن السابع تأليف عبد القادر رحيم الهيتي ص ١٧٩ فما بعدها.

المبحث الأول : حياة أبي حيان

١. اسمه: هو أثير الدين محمد بن يوسف علي بن يوسف بن حيان

٢. لقبه: اشتهر بلقبه«أبو حيان»،ولعل هذا اللقب يرجع إلى ولده حيان.

٣. نسبه : تعددت أنساب أبي حيان فهو الجياني نسبة إلى مدينة جيان من مدن الأندلس . وقيل الغرناطي نسبة إلى مدينة غرناطة التي بها نشأ وترعرع. وقيل الأندلسي نسبة إلى موطنه الأندلس ، فهو بذلك جياني الأصل غرناطي المولد والنشأة ، أندلسي الانتماء ، وقد نسب إلى قبيلة نفزة ، وهي قبيلة من البربر.

٤. نشأته: نشأ أبو حيان في غرناطة التي كانت من أكبر مدن الأندلس وكانت موئل العلماء في جميع العلوم ، فقرأ بها القراءات والنحو واللغة .

٥. صفاته :

أ-صفاته الخُلُقية : كان أبو حيان عفيف النفس أبياً، لا يطمع في شيء غير قراءة القرآن والأعمال الصالحة ، كثير الخشوع.

ب- صفاته الخِلقية : كان حسن العمة مليح الوجه ظاهر اللون مشرباً بحمرة ، منور الشيبة كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها .

٦. رحلاته : تنقل أبو حيان في بلاد الأندلس طلبا للعلم والتلقي عن الشيوخ ثم لم يطب له المقام في بلاد الأندلس فغادرها ، واستقر به المقام في القاهرة.

٧. شيوخه: استفاد أبو حيان من رحلاته حيث تعدد شيوخه مما كان له الأثر الواضح في بناء شخصيته العلمية ، فهو - إن صح التعبير- علماء في شخص واحد ، فهو عالم بالتفسير والحديث واللغة والنحو والتصريف والقراءات وشاعر وأديب.

وشيوخ أبي حيان كثيرون ، فقد بلغوا عدداً لا نستطيع في هذه النبذة المختصرة أن نحصيهم ، ومنهم على سبيل المثال :

-أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ،توفي سنة ٧٠٨هـ

-أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي ،توفي سنة ٧٠٢هـ

- أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الطباع ، توفي سنة ٦٨٠هـ

-أحمد بن يوسف بن علي الفهري اللبلي ،توفي سنة ٦٩١هـ

-أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي الربيع الإشبيلي ،توفي سنة ٦٨٨

- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي، توفي سنة ٦٨٠
- أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف المشهور بابن الضائع ، توفي سنة ٦٨٠
- أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن المعروف بابن المرحل ، توفي سنة ٦٩٩
- وغيرهم كثير وكثير ...

٨-تلاميذه :

أثر أبو حيان في الحركة العلمية في عصره ، فخدم العلم أكثر عمره فالتف حوله طلابه ينهلون من معينه ،واشتهر منهم تلاميذ نجباء دفعوا مسيرة التقدم العلمي إلى الأمام بما ألفوا من كتب ، وبما أخرجوا للناس من أئمة أصبحوا فيما بعد شيوخا يشار إليهم بالبنان، وهم كثيرون ومنهم :

- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي ، ألف المجيد في إعراب القرآن المجيد توفي سنة ٤٧٢ هـ .
- أحمد بن عبد القادر بن مكتوم ألف الجمع بين العباب والمحكم في اللغة ، وشرح كافية ابن الحاجب وشافيته، توفي سنة ٧٤٩هـ.
- بهاء الدين أحمد بن علي السبكي ، توفي سنة ٧٧٣هـ.
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ألف الدر المصون وشرح التسهيل ،توفي سنة ٧٥٦
- أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني ، توفي سنة ٧٧٦هـ
-بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ألف المساعد على تسهيل الفوائد وشرح الألفية ، توفي سنة ٧٦٩.
- جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري صاحب التصانيف الكثيرة منها : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،وشرح قطر الندى وبل الصدى ، وشرح شذور الذهب وشرح جمل الزجاجي، وغيرها ، توفي سنة ٧٦١

هذا غيض من فيض من تلاميذ أبي حيان.

٩- آثاره العلمية :

تعددت مؤلفات أبي حيان كما وكيفا ، فتنوعت موضوعاتها وأغراضها، وقد صنف في التفسير والقراءات والفقه والحديث والنحو والصرف والأدب والتاريخ واللغة العربية ، واللغات الأخرى مثل الفارسية والتركية ، والحبشية وغير ذلك . ومنها الكتب المطبوعة وغير المطبوعة

١- الكتب المطبوعة ومنها :

إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب ، الإدراك للسان الترك

إرتشاف الضرب من لسان العرب ، الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء

تذكرة النحاة ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تفسير البحر المحيط

تقريب المقرب ، ديوان أبي حيان، اللمحة البدرية في علم العربية ، المبدع في التصريف ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، النكت الحسان النهر الماد ، وغيرها....

٢- الكتب المخطوطة ، ومنها ..

إعراب القرآن، التدريب في تمثيل التقريب ، الموفور في شرح ابن عصفور الهداية في النحو وغيرها ....

وهناك كتب كثيرة لأبيحيانما زالت مفقودة حتى يومنا هذا .

١٠- وفاته:

بعد حياة طويلة قضاها أبو حيان في البحث والتحصيل والعلم والتعليم والتصنيف انتقل إلى الدار الآخرة ، وكانت وفاته على أشهر الروايات سنة ٧٤٥هـ.

المبحث الثاني : تفسير البحر المحيط

تفسير البحر المحيط من أعظم كتب أبي حيان تصنيفاً، وكان يسميه "الكتاب الكبير " ألّفه بعد أن ألقى عصا التسيار في بلاد مصر ، وبعد أن عُيِّن مدرسًا لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور ، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة ، وكان عمره إذ ذاك سبعًا وخمسين سنة .

منهج أبي حيان في تفسيره (١)

اتبع أبو حيان في تفسيره طريقة سار عليها من أول الكتاب إلى آخره ، وهي على النحو التالي :

١- الكلام على مفردات الآية التي يفسرها لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب ، وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكر ذلك في أول موضع فيه تلك الكلمة .

٢- يشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها حاشدا فيها القراءات ، ذاكراً توجيهها في علم العربية ناقلاً أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها ، متكلما على جليها وخفيها بحيث لا يغادر منها كلمة وإن اشتهرت إلا ويتحدث عنها مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب من بديع وبيان، مجتهدا أن لا يكرر الكلام في لفظ سبقه ولا في جملة تقدم الكلام عليها ، ولا في آية فسرت، بل يحيل في كثير منها على الموضع الذي أشار فيه إلى تلك اللفظة أو الجملة أو الآية ، وإن عرض تكرار فبمزيد فائدة ، ناقلاً أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلق باللفظ القرآني محيلاً على الدلائل التي في كتب الفقه أو كتب اللغة والنحو .

٣- يذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف ما هو مشهور ، بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ ،منكبّاً في الإعراب عن الوجوه التي ينزه القرآن عنها مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه

---

(١) ينظر البحر المحيط ١/٤-٥ وكتاب " أبو حيان النحوي" ١٩٢ فما بعدها

النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة .

٤- يختم الكلام في جملة من الآيات التي فسرها إفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع.

٥- يتبع آخر الآيات بكلام منثور يشرح به مضمون تلك الآيات على ما يختاره من تلك المعاني ملخصاً جملها أحسن تلخيص ، وقد ينجر معها ذكرمعانلم تتقدم في التفسير.

٦- ربما يُلم بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ ، مع تجنبه لكثير من أقاويلهم ومعانيهم التي يحملونها الألفاظ.

٧- ترك أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة ، إذ يسمون ذلك بعلم التأويل .

- مادة البحر المحيط العلمية :

جمع أبو حيان في كتابه مادة علمية غزيرة ، فإلى جانب التفسير وتوضيح معاني الآيات القرآنية ،اهتم فيه باللغة ، والنحو ، والصرف ، والقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، واللهجات ، والمسائل الفقهية عند آيات الأحكام ، وكذا الأحاديث وأسانيدها من حيث الصحة والضعف ، والمغازي والسير ، وبلاغة الآيات القرآنية ، وبيان أوجه الإعجاز ، وعرض الصور البيانية والمحسنات البديعية فيها.

-مصادر الكتاب :

تعددت مصادر أبي حيان في تفسيره ، فضم نقولات كثيرة وإحالات على كتب لا يزال بعضها مخطوطاً أو مفقوداً ، فهناك كتب في التفسير والمسائل الفقهية ، والحديث والقراءات ، والنحو ، واللغة .

فمن أهم كتب التفسير التي اعتمد عليها : الكشاف للزمخشري ، والمحرر الوجيز لابن عطية ، والتحرير والتحبير لابن النقيب ، ونقل عن تفسير أبي جعفر الطوسي ، والسدي وأبي البقاء ، ومكي ، والرازي ، والنيسابوري ، وتاج القراء وغيرها .

– ومن أهم الكتب التي اعتمد عليها في نقل المسائل الفقهية كتاب المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي .

– وفي النقل الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتمد على صحيح البخاري ، وصحيح مسلم وسنن أبي داود ، والموطأ ، والصحيح للحاكم ، وغيرها

– ومن أهم كتب القراءات التي نقل عنها واعتمد عليها كتاب الشواذ في القراءات لمجاهد بن الفرات ، وكتاب اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي ، وكتاب الادغام الكبير للداني ، وكتاب شواذ القراءات لابن خالويه ، والإقناع لابن الباذش ، والإقناع في القراءات للأهوازي ، والكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي .

– أما الكتب النحوية التي اعتمد عليها فأهمها كتاب سيبويه ، والايضاح والحلبيات للفارسي ، والتسهيل والشافية الكافية لابن مالك ، والمحتسب والتمام لابن جني ، والبسيط لابن العلج ، والمسائل للأخفش وغيرها.

– ومن الكتب اللغوية فأهمها المحكم والمخصص لابن سيده ، المقصور والممدود لابن السراج ومعاني القرآن للفراء وغيرها .

– واعتمد على كتب عامة في الحديث والفقه والأصول والتاريخ والمعتقدات ، منها كتاب اللآلئ لأبي عبيد البكري ، وري الظمآن لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المريسي وغيرها..

وقد اعتمد في كثير من الأحيان على شيوخه فنقل عنهم مشافهة مما يعد هذا من مصادره في البحر التي اعتمد عليها .

-أثر تفسير البحر المحيط في الخالفين:

كان للبحر المحيط شهرة واسعة وأثر واضح ، فقد ترك بصمات واضحة في بعض الكتب بعده ، وقد اعتمد كثير من المفسرين والمعربين على تفسير البحر المحيط [١] ومن هؤلاء :

– أبو إسحاق إبراهيم محمد السفاقسي الذي ألف كتاب : المجيد في إعراب القرآن المجيد.

---

(١) ينظر أبو حيان النحوي ص ٢٣٥ فما بعدها

- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي الذي ألّف كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون[١]

- أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الذي ألف كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط اختصاراً للبحر المحيط، وخص به مناقشات أبي حيان مع الزمخشري وابن عطية[٢]

---

(١) ينظر الدر المصون ١/٨٠ مقدمة محقق الكتاب

(٢) ينظر هامش البحر المحيط ٤-٨ مقدمة الدر اللقيط لمؤلفه .

الفصل الأول

ظاهرة الإعراب والبناء

المبحث الأول : الإعراب والبناء في الأسماء غير الظروف

«أيّ»

الآية : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عِتِيًّا ﴾ [١].

موضع الوقف : أيّهم.

صاحب الوقف : الخليل ، يونس ، سيبويه ، الزجاج ، الفراء ، المبرد ، الكسائي ، أبو بكر بن شقير ، النحاس ، الجرمي.

وردت خلافات توجيهات كثيرة في رفع «أيُّهم» في هذه الآية الكريمة ذلك أن كلمة «أيُّهم» جاءت مضمومة بعد الفعل «لننزعنّ» على قراءة جمهور القراء ونعلم أن «أيّاً» تعرب في ثلاث حالات . واختلف في الحالة الرابعة أتكون فيها مبنية أم معربة ؟

ونذكّر بتلك الحالات وهي :

١- أن تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم.

٢- ألاّ تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : رأيت أيّاً هو قائم.

٣- ألاّ تضاف ولايذكر صدر الصلة نحو : مررت بأيٍّ قائم.

ففي هذه الحالات تكون معربة.

٤- أما الحالة الرابعة وهي : أن تضاف ولايذكر صدر الصلة نحو : رأيت أيُّهم قائم ونحوها الآية الكريمة على قراءة الجمهور ، وفيها خلاف بين النحاة ذلك أن الضم التالي [٢] : الموجود عليه لا يخلو من أمرين إما أن يكون ضمه إعراب أو ضمه بناء ، وبيان ذلك :

أولاً : أن تكون الضمة ضمة إعراب ، وفيها عدة أقوال ، منها :

١- قول الخليل : وهو أن تكون «أيُّهم» مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية ، والتقدير : لننزعنّ من كل شيعة الفريق الذي يقال له : أيُّهم ، وأيّهم على هذا استفهام ، قال سيبويه عن تخريج الخليل : وزعم الخليل أن «أيُّهم» إنما وقع في اضرب أيّهم أفضل على أنه

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١/١٥٤ فما بعدها .

حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيُّهم أفضل.[١]

٢- قول يونس بن حبيب ، وهو أن «أيُّهم أشد» مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة في موضع نصب بننزعنّ ، ويراه فعلاً معلقاً عن العمل ، وعليه فهو ينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو علمت أيُّهم قائم .

قال سيبويه عن مذهب يونس : وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلّقة [٢].

٣- قول المبرد : أن «أيُّهم » فاعل لشيعة لأن المعنى : تشيع ، والتقدير : لننزعنّ من كل فريق يشيع أيُّهم ، وعليه فأيُهم بمعنى الذي [٣].

٤- قول الفراء والكسائي : أن الجملة «أيُّهم أشد» لا موضع لها من الإعراب ، فهي مستأنفة والتقدير : لننزعن كل شيعة أيهم أشد ، ومن زائدة في الواجب[٤]. ونقل عنهما : أنهما ضمّنا ننزعن معنى لننادينّ فعول معاملته ، فلم تعمل في «أيّ» [٥] ونقل هذا عن الأخفش والكسائي[٦] ونقل عن الكسائي وحده [٧].

٥- إن معنى الكلام معنى الشرط ، وعليه فننزعن علِّقت عن العمل ، وتقدير الكلام : لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا ، أو إن تشيعوا ، ومثله : لأضربنّهم أيّهم غضب، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا[٨]. وهذه حكاية أبي بكر بن شقير عن بعض الكوفيين [٩] وقيل : هو قول يحيى عن الفراء [٨].

---

(١) الكتاب٢/٣٩٩.

(٢) الكتاب٢/٤٠٠.

(٣) ينظر المشكل ٤٦٠ والمحرر ٤٧/١١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ١٤٦/٣.

(٥) ينظر البحر ٢٠٨/٦-٢٠٩

(٦) ينظر المغني ١٠٨ والإملاء ٤١٢.

(٧) ينظر المحرر ٤٧/١١.

(٨) ينظر الإملاء ٤١٢.

(٩) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣.

ثانياً : أن تكون الضمة ضمة بناء ، وهذا مذهب سيبويه إذ يقول :

«وأرى قولهم :اضرب أيُّهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا : من الآن إلى غدٍ» [١] .

ولا تخلو معظم الأقول السابقة الذكر من ناصر ومعارض.

١-٢- فنجد سيبويه يقول عما ذهب إليه الخليل ويونس : وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأول بعيد ، وإنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد : الذي يقال له : الفاسق الخبيث، وأما قول يونس فلا يشبه «أشهد إنك لمنطلق» [٢].

- وقد أخذ ابن الأنباري شبهاً من كلام سيبويه فقال عن مذهب الخليل ويونس : ولا خلاف أن هذا لا يقال بإجماع. وأما قول يونس فضعيف لأن تعليق اضرب ونحوه من الأفعال لايجوز ، لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفاً جداً [٣].

- وقال الرضي عن مذهب يونس : وليس بشيء ، لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : اضرب واقتل لايكون جملة، والمعلق إما استفهام، أو نفي، أو لام الابتداء، وأي بعد اضرب واقتل لاتكون استفهامية، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده [٤].

- وقال ابن يعيش عن مذهب الخليل: وهذا بابه الشعر، وفي حال الاختيار عنه مندوحة[٥] .

وعن مذهب يونس يقول: وهذا ضعيف، لأن التعليق ضرب من الإلغاء، ولايجوز أن يعلق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلب نحو ظننت وعملت.[٥]

---

(١) الكتاب٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب٢/٤٠١.

(٣) الانصاف م١٠٢ جـ٢/٧١٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣/٦٣.

(٥) شرح ابن يعيش ٣/١٤٦.

- وعن مذهب يونس والخليل يقول ابن هشام: ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لايجوز : لأ ضربنّ الفاسقُ بالرفع بتقدير الذي يقال فيه: هو الفاسق [١] .

على أنّا لا نعدم ناصراً لمذهب الخليل ، وإليه مال أبو إسحاق الزجاج الذي يقول : والذي أعتقد أن القول في هذا قول الخليل ، وهو موافق للتفسير[٢].

٣- أما ما نُسب إلى المبرد من أن «أيهم» فاعل لشيعة ، لأنها بمعنى تشيّع أي تعاون فقد حسّن هذا المذهب النحاس ، الذي يقول سماعاً عن الأخفش الأصغر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد ، قال : أيُّهم متعلق بشيعة ، فهو مرفوع لهذا ، والمعنى : ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيّهم ، قال أبو جعفر : وهذا قول حسن[٣] ويلزمه على هذا أن يقدر مفعولاً لننزعنّ محذوفاً [٤] إلا إن مال إلى مذهب من يزيد من في الواجب ،فيكون «كلَّ شيعة» مفعولاً لننزعنّ.

٤- وما نقل عن الكسائي والأخفش أن الجملة من «أيُّهم أشد» لا محل لها ، إذ هي مستأنفة والتقدير :لننزعن كل شيعة فإنه يُرَدُّ بأن زيادة «من» في الإيجاب لم يثبت [٥] ويرد بقول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك فسلِّم على أيُّهم أفضل

وبأن حروف الجر لا تُعَلَّق عن عملها ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار [٥].

ومما يجد بالملاحظة أن ما نُسب للأخفش من رأي هنا يناقضه ما في معاني القرآن له في هذا الموضع الذي يوافق فيه مذهب سيبويه [٦].

---

(١) مغني اللبيب ١٠٨.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٥ وينظر المشكل ٤٦٠.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ١١/٤٧.

(٥) ينظر المغني ١٠٨.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/٤٠٦-٤٠٧.

٥- وما قيل إن معنى الكلام معنى الشرط في هذه الآية قال عنه أبو البقاء : وهو أبعدها عن الصواب[١].

٦- وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن الضمة على «أيُّهم أفضل» ضمة بناء فلم يلق قبولاً من بعض النحاة قال أبو جعفر النحاس : وما علمت أن أحداً من النحويين إلا وقد خطّأ سيبويه في هذا . سمعت أبا إسحاق يقول : ما يبينُ لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، قال : وقد علمنا سيبويه أنه أعرب أيّاً وهي منفردة ، لأنها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة ؟ [٢].

والمتتبع لما أورده النحاس عن أبي إسحاق الزجاج لايجد ما نص عليه النحاس هنا ففي موضع هذه الآية الكريمة من كتاب معاني القرآن للزجاج لم أجد إلا عرض قول الخليل ويونس وسيبويه، ورجّح قول الخليل [٣].

وقال السراج : وأنا استبعد بناء «أيّ» مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية ، كأنه إذا قال : اضرب أيهم أفضل ، فكأنه قال : اضرب رجلاً إذا قيل : أيهم أفضل ، قيل : هو ، والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون . وهذا الذي أختاره مذهب الخليل[٤].

ومن كل ما سبق نجد أن لكل من ذُكر رأيه الخاص به في تخريج قوله تعالى «أيهم» من ﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾[٥] وليس مختصاً بالكوفيين أو البصريين ، ومن خلال الفحص والتمحيص نرى ابن الأنباري وأبا البقاء يبوبان مسألة الخلاف أتكون أيهم إذا حُذف العائد من الصلة معربة أم مبنية ، وجعلا ذلك بين الفريقين،

---

(١) الإملاء ٤١٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩-٣٤٠.

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٣٢٤-٣٢٥.

(٥) الآية ٦٩ من سورة مريم.

وأوردا احتجاج هؤلاء وهؤلاء والإجابة عما ذهب إليه الكوفيون [١] وهذا في الحقيقة لا يمثل إلا رأي سيبويه.

موقف أبي حيان :

أطال أبو حيان الوقوف عند هذه الآية الكريمة فأورد معظم آراء المعربين تجاه «أيهم» ، ونقل كثيراً من أقوال السابقين ، ولم يتضح موقفه تمام الوضوح [٢] فهو يقول : وقرأ الجمهور أيُّهم بالرفع ، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه ... وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس على اختلاف في التخريج ، وأيهم أشد مبتدأ وخبر محكي على مذهب الخليل، أي : الذين يقال فيهم : أيهم أشد، وفي موضع نصب فيعلّق عنه «لننزعن» على مذهب يونس، والترجيح بين هذه المذاهب مذكور في علم النحو ...

ورجّح الزجاج قول الخليل ، وذكر عنه النحاس : أنه غلط سيبويه في هذه المسألة، قال سيبويه : ويلزم على هذا أن يجوز : اضرب السارقُ الخبيثُ .... قيل : وليس بلازم من حيث هذه أسماء مفردة ، والآية جملة ، وتسليط الفعل على المفرد أعظم منه على الجملة.

ومذهب الكسائي : أن معنى «لننزعن» : لننادين ، فعومل معاملته ، فلم تعمل في «أي» انتهى، ونُقل هذا عن الفراء .... وقال المبرد أيهم متعلق بشيعة ، فلذلك ارتفع ... ويلزم أن يقدر مفعولاً «لننزعن» محذوفاً ، وقدر أيضاً في هذا المذهب : من الذين تشايعوا أيُّهم ، أي: من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد.

قال النحاس : وهذا قول حسن ، وقد حكى الكسائي أن التشايع هو التعاون . وحكى أبو بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يقول في أيهم معنى الشرط ... وقرأ طلحة بن مصرّف ، ومعاذ بن مسلم الهرّاء أستاذ الفراء ، وزائدة عن الأعمش : أيَّهم بالنصب مفعولاً بـ «لننزعنّ» وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه : أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها ، وقد نُقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب

---

(١) ينظر الإنصاف م ١٠٢ جـ٢ /٧١١-٧١٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٣-١٢٥ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٠١٧-١٠١٨.

قال أبو عمر الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول : لأضربنّ أيُّهم قائم ، بالضم ، بل بنصبها انتهى.

وقال أبو جعفر النحاس : وما علمت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه وسمعت أبا إسحاق - يعني الزجاج - يقول : ما تبيّن أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما. قال : وقد أعرب سيبويه أيّاً وهي مفردة ، لأنها تضاف ، فكيف يبنيها وهي مضافة[١].

مما سبق نرى أبا حيان يسوق أقوال المعربين واحداً تلو آخر ، وختم كلامه بما قيل عن مذهب سيبويه ،إلا أن أباحيان في مواضع كثيرة من تفسيره يذكر رأي سيبويه مما يدل على أنه يجيز مذهب سيبويه ومذهب غيره على حد سواء فهو يقول عن «أيهم» في قوله تعالى : ﴿ آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيُّهم أقرب لكم نفعاً ﴾ [٢]. : قالوا : وارتفع «أيُّهم» على الابتداء وخبره : أقرب ، والجملة في موضع نصب لتدرون ... ويجوز فيه عندي وجه آخر لم يذكروه ، وهو على مذهب سيبويه ، وهو أن تكون «أيُّهم» موصولة مبنية على الضم ، وهي مفعولة بتدرون، وأقرب خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم أقرب ، فيكون نظير قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد ﴾[٣] وقد اجتمع شرط جواز بنائها ، وهو أنها مضافة لفظاً محذوف صدر صلتها[٤].

وفي قوله تعالى : ﴿ إنا جعلنا ما على الإرض زينة لها لنبلوهم أيُّهم أحسن عملاً ﴾[٤]. يقول أبو حيان :وأيهم يحتمل أن تكون الضمة[٥] فيها إعراباً ، فيكون «أيُّهم» مبتدأ، وأحسن : خبره ، والجملة في موضع المفعول لنبلوهم ... ويحتمل أن تكون الضمة فيها بناء على مذهب

---

(١) البحر٦/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) الآية ١١ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٤) البحر٣/١٨٧.

(٤) الآية ٧ من سورة الكهف.

(٥) في المطبوعة من البحر الضمير بدلاً من الضمة.

سيبويه لوجود شرط جواز البناء في أيٍّ [١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فلينظر أيّها أزكى طعاماً ﴾[٢] ، يقول : أيُّها : استفهام مبتدأ ، وأزكى : خبره ، ويجوز أن يكون «أيُّها» موصولاً مبنياً مفعولاً لينظر على مذهب سيبويه ، وأزكى خبر مبتدأ محذوف[٣].

فمن كل ما سبق من مواقف أبي حيان أنه يجيز مذهب سيبويه ويجيز مذهب من أعربها ، والذي أراه وأرجحه أن الإعراب والبناء وجهان جائزان في أيّ إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها ، ولا يحتم فيها وجه دون وجه.

---

(١) البحر المحيط ٩٨/٦.

(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٣) البحر المحيط ١١١/٦.

«ابن أمّ»

الآية : ﴿ قال يا ابن أمّ إن القوم استضعفوني ﴾[١].

موضع الوقف : يا ابن أُمَّ.

صاحب الوقف : الكوفيون ، سيبويه.

وردت القراءة بفتح أمَّ وكسرها والاجتزا بالفتحة وبالكسرة عما تضاف إليه، والقياس في أمَّ إثبات الياء ، إلا أن العرب اختلفت فيه ، فمنهم من يكسر ما قبل الياء المحذوفة ، ومنهم من يفتح ، قال ابن مالك : وهما لغتان فصيحتان [٢] وعلى هاتين اللغتين جرى الخلاف بين النحاة في ابن وأمّ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : قراءة فتح أمَّ فيها مذهبان :

١- مذهب البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا ليس «ابن» مضافاً لـ «أمّ» ، بل مركب معها ، فحركتهما حركة بناء .

قال سيبويه :«وقالوا يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي»[٣] ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال [٤].

قال أبو علي : جعلوهما بمنزلة اسمٍ اوحد، ولم يرفضوا الأصل الذي هو إضافة الأول إلى الثاني [٥].

٢- مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف لـ «أم» ، وأمّ مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : يا غلاما ، ثم حُذفت الألف ، واجتزئ عنها بالفتحة ، كما يجتزأ عن الياء بالكسرة ، فحينئذ حركة ابن حركةُ

---

(١) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٦/٣.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢١٤/٢ وينظر النكت للأعلم ٥٥٩/١ .

(٤) ينظر المقتضب ٢٥١/٤ ومعاني القرآن للزجاج ٣٧٨/٢ والمحرر الوجيز ١٦٨/٧.

(٥) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٨٩/٤-٩٠ واللباب ٣٤١/١.

إعراب ، وهو مضاف لـ «أم» فهي في محل خفض بالإضافة[١] قال أبو حيان : وهذا قول الكسائي والفراء [١] وأبي عبيدة [٢][٣].

ثانياً : قراءة من كسر الميم من أُمِّ فعلى المذهبين السابقين :

١- مذهب البصريين يكون الكسر فيها كسر بناءٍ لأجل ياء المتكلم ، بمعنى أنا أضفنا الاسم المركب «ابن أمِّ» إلى ياء المتكلم فكسر آخره ، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة .

قال سيبويه : وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم [٤].

٢- مذهب الكوفيين يكون الكسر كسرَ إعراب ، وحُذفت الياء مجتزأً عنها بالكسرة كما اجتزئ عن ألفها بالفتحة [٥].

موقف أبي حيان :

أورد الخلاف السابق بين سيبويه والكوفيين ولم يعترض على موقف أحدهما ولم يرجح رأي فريق دون فريق ، لأن مذهب كلا الفريقين جاء على لغة فصيحة وعلى قراءة سبعية فلا اعتراض ولا ترجيح ، قال أبو حيان في هذا : قرأ الحرميان وأبو عمرو وحفص «ابن أمَّ» بفتح الميم ، فقال الكوفيون : أصله يا ابن أماه ، فحذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في يا غلامَ وأصله يا غلاماً ، وسقطت هاء السكت ، لأنه درج ، فعلى هذا الاسم معرب ، إذ الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، فهو مضاف إليه «ابن» .

وقال سيبويه : هما اسمان بنيا على الفتح كاسم واحد كخمسة عشر ونحوه ، فعلى قوله ليس مضافاً إليه ابن ، والحركة حركة بناء.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٩٤.

(٢) ينظر مجاز القرآن ٢/٢٥-٢٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢٢٠٧.

(٤) للكتاب ٢/٢١٤ وينظر الحجة للفارسي ٤/٩٢-٩٣ ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٣ والزجاج ٢/٣٧٨.

(٥) ينظر الدر المصون ٥/٤٦٧-٤٦٨.

وقرأ باقي السبعة بكسر الميم ، فقياس قول الكوفيين أنه معرب ، وحذفت ياء المتكلم . واجتزئ بالكسرة عنها كما اجتزؤا بالفتحة عن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم.

وقال سيبويه : هو مبني أضيف إلى ياء المتكلم ، كما قالوا ، يا أحد عشر أقبلوا ، وحذفت الياء واجتزؤا بالكسرة عنها كما اجتزؤا في يا قوم ، ولو كانا باقيين على الإضافة لم يجز حذف الياء ، لأن الاسم ليس بمنادى ، ولكنه مضاف إليه المنادى ، فلا يجوز حذف الياء منه ، وقرئ بإثبات ياء الإضافة [١].

وما ذهب إليه أبو حيان من أنه لاترجيح ولا اعتراض أميل إليه، فاللغتان فتح ميم «أمّ» وكسرها فصيحتان وبهما قرأ القراء فلا ترجيح، بل هما متساويتان، ولهما ما يسندها من كلام العرب.

وخلاصة القول يمكننا أن نقول :

١- الحركة حركة بناء.

٢- الحركة حركة إعراب.

بناء على هذين المذهبين، وعليه يكون قد قاسوا يا ابن أم على يا غلام في اختلاف الحركة . والذي أراه ان ابن أم في هذا مثل يا غلام، وسط بين الإعراب والبناء ، حيث اختلف النحاة على مذهبين، فمن قائل إنه معرب، ومن قائل إنه مبني، فإن شئنا قلنا بالإعراب، وإن شئنا قلنا بالبناء ، وهذه المسألة قد عرضها ابن جني في الخصائص [٢]

---

(١) البحر المحيط ٣٩٦/٤.

(٢) ينظر الخصائص ٣٥٦/٢-٣٥٧.

«المنادى المفرد والنكرة المقصودة»

الآية : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾[١].

موضع الموقف : يا أيها الناس.

صاحب الموقف : الكسائي ، والرياشي .

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة في تفسيره معرباً إيّاها إعراباً مفصلاً، فأورد الخلاف في حركة المنادى ، بين جمهور النحاة من جهة وبين الكسائي والرياشي من جهة أخرى، ذلك أن الكسائي والرياشي ذهبا إلى أن حركة المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة هي حركة إعراب.

وذهب جمهور النحاة ، ومنهم الفراء إلى أن الحركة عليهما هي حركة بناء [٢] ، فالكسائي والرياشي لا يلاحظان سبباً للبناء حتى يكون البناء علامة ظاهرة فلابد من الإعراب نظراً للتجرد من علة البناء وهو معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء[٣] ، أما جمهور النحاة فقالوا إنما بُني لوجهين :

أحدهما : أنه صار مع حرف النداء كالأصوات، نحو : حوب ، وهيد ، وهلا في زجر الإبل ، وعدس في زجر البغال ، لأن الغرض من الجميع التنبيه ..

والثاني : أنه أشبه المضمر في أنه مخاطب غير مضاف ، والأصل في كل مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت ... والواقع موقع المبني يبنى [٤]، وأيضاً فإن النداء علة صالحة للبناء ، ولا يُنَوَّن ولا يعرب إلا في الضرورة[٥].

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الإنصاف م ٤٥ جـ١/٣٢٣ فما بعدها وأسرار العربية ٢٢٤ والتبيين ٤٤٠ واللباب ١/٣٣٠-٣٣١ والأصول ١/٣٣٣ وشرح الرضي على الكافية ١/٣٤٩ وإرتشاف الضرب ٤/٢١٨٣.

(٣) ينظر التبيين ص ٤٣٩.

(٤) اللباب ٣٣٠-٣٣١ وينظر الأصول ١/٣٣٣.

(٥) ينظر المقرب لابن عصفور ١/٢٩٠.

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان ما ذهب إليه الكسائي والرياشي قائلاً : وأي في «أيها» منادى مفرد مبني على الضم وليست الضمة فيه حركة إعراب خلافاً للكسائي والرياشي [١].

والراجح ما ذهب إليه أبو حيان للأمور السابقة .

---

(١) البحر ١/٩٤.

«المنادى المفرد العلم الموصوف بابن المتصل به المضاف إلى علم غير ظاهر العلامة»

الآية : ﴿ إذ قال الله يا عيسى بن مريم ﴾[١].

موضع الوقف : يا عيسى بن مريم .

صاحب الوقف : الجمهور ، الفراء.

إذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة ، موصوفا بابن متصل ، مضافا إلى علم جاز فيه عند الجمهور الفتح والضم ، وأجاز الفراء فيما لاتظهر فيه الضمة ، تقدير الضمة والفتحة [٢]، وعلى هذا فالشروط الواجب توافرها في العلم الموصوف بابن عند الجمهور ما يلي :

١- أن يكون المنادى علماً ٢- أن يكون مفرداً.

٣- أن يكون موصوفاً بابن. ٤- أن يكون متصلاً بابن.

٥- أن يكون ابن مضافاً إلى علم.

- فإذا اجتمعت هذه الشروط اختير فتح المنادى، وإنما اختير الفتح لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظاً بفتحه وسّهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة أصلاً فهو مفعول به والمفعول به حركته الأصلية الفتحة،هذا مذهب جمهور البصريين.

- وبعض البصريين يجيز فتح المنادى المفرد المعرفة علماً كان أو كُنية أو غيرهما .

- أما الكوفيون فيجيزون فتح المنادى العلم المصوف بأي صفة [٣] .

ويفهم مما سبق أن الجمهور اشترط شروطاً ، ومنها أن يكون المنادى ظاهر الضمة ،

---

(١) الآية ١١٠ من سورة المائدة.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٤٩٢-٤٩٤ والإملاء ٢٣٨.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكفافية ١/٣٧٢ واللباب ١/٣٣٩ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٠ والمقتضب ٤/٢٣٢ والمساعد ٢/٤٩٤-٤٩٥ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٦ .

أما الفراء فأطلق الجواز فشمل ما كان ظاهر الضمة ومقدرها.

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان إعراب الزمخشري «يا عيسى بن مريم» فالزمخشري يقول : «هنا عيسى في محل نصب على إتباع حركته حركة الابن ، كقولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وهي اللغة الفاشية ، ويجوز أن يكون مضموماً .... انتهى.

قال أبو حيان : وقوله ويجوز أن يكون مضموماً ، هذا مذهب الفراء ، وهو تقدير الفتح والضم [١] ، وقال في موضع آخر : إذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً بابن متصل مضاف إلى علم جاز فتحه إتباعاً لفتحة «ابن»، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء وتبعه أبو البقاء في مالا تظهر فيه الضمة تقدير الضمة والفتحة [٢].

فأورد كلا المذهبين ، وعليه فإن الفراء أجاز تقدير الضمة والفتحة في المنادى المفرد العلم ظاهر الضمة ، ومقدرها، ولم يعترض عليه، إلا أنه في إرتشاف الضرب أورد قول ابن مالك : فلو لم تكن ضمة المنادى ظاهرة لم ينو تبدلها بفتحة، إذ لا فائدة في ذلك [٣] وأردف قوله : وفي النهاية : وقال الله تعالى : ﴿ يا عيسى بن مريم ﴾ فألف عيسى في موضع فتح حملاً للقرآن على أشيع القولين انتهى [٤].

والذي يظهر أن تقدير الفتح والضم في مالا يظهر فيه الضمة جائز قياساً على الصحيح، ولطرد الباب في الضم، إذ لو كان «ابن» بدلاً أو عطف بيان لم يجز في المنادى إلا الضم فلا ترجيح لدي.

---

(١) البحر المحيط ٤/٥٤ .

(٢) البحر المحيط ٤/٥٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٤-٣٩٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٨.

المبحث الثاني: الإعراب والبناء في الظروف

«مثل»

الآية : ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾[١].

موضع الموقف : مثل .

صاحب الموقف : الكوفيون.

ورد «مثل» مرفوعاً بقراءة الأخوين[٢] وأبي بكر والأعمش، وجاء منصوباً بقراءة الباقين، فقراءة الرفع يتوجه فيها أن يكون «مثل» خبراً بعد خبر، أو نعت لحق، و«ما» زائدة .

أما قراءة نصبه فيتوجه بعدة توجيهات [٣] :

١- أن يكون رُكِّب مع «ما» : حتى صارا شيئاً واحداً.

٢- أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي : لحق حقاً مثل نطقكم[٤].

٣- أن يكون حالاً، إما من الضمير في «لحق» ، أو من «حق» نفسه على مذهب سيبويه.

٤- أن يكون منصوباً على الظرف على مذهب الكوفيين، إذ يجيزون : زيد مثلَك، قال الفراء : وإن العرب لتنصبها إذا رُفع بها الاسم ، فيقولون: مثلَ من عبدالله ؟ ويقولون : عبدالله مثلَك ، وأنت مثلَه[٥].

موقف أبي حيان :

أضاف الكوفيون إلى الظروف مثلك وقِرْنَكَ وسِنَّك ، ولدُنْك ، وموضع السماع عندهم «مثلك» [٦] وقد أورد أبو حيان هذا المذهب الكوفي في تفسيره، فقال :والكوفيون يجعلون مثلاً

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٢) المراد بها حمزة والكسائي.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٦٠٣-٦٠٥ وشرح الرضي على الكافية ٣/١٨١ والإنصاف ١/٢٩٠ والأصول ١/٢٧٥ وابن يعيش ٨/١٣٥ والكتاب ٣/١٤٠.

(٤) ينظر معاني القرآن للزجاج ٥/٥٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤١-٢٤٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣/٨٥ وينظر الدر المصون ١٠/٤٩.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٤٣٤.

محلاً [١] ، فينصبونه على الظرف ، ويجيزون : زيد مثلَك بالنصب ، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون «مثل» فيها منصوباً على الظرف[٢] . أما موقف أبي حيان تجاه ما ذكره الكوفيون في مثل فيورده في قوله : ولايكون محلاً خلافاً للكوفيين [٣].

وعلى ضوء ما سبق فيجوز في «مثل» المضاف إلى ما صدره «ما» الإعراب والبناء[٤].

الآية : ﴿ إنكم إذاً مثلهم ﴾[٥].

موضع الوقف : مثلهم.

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون .

قرأ جمهور القراء برفع «مثلهم» على أنه خبر إن، وقرئ شاذاً مثلَهم بفتح اللام ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أنه خبر لاسم إن، وهذا رأي البصريين ، وإنما فتح لإضافته إلى مبني.

الثاني : أن يكون منصوباً على الظرف ، تقديره : إنكم إذاً في مثل حالهم ، وهذا رأي الكوفيين.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه الآية معرباً لكلمة «مثلهم» بكلا القراءتين ، قراءة الجمهور والقراءة الشاذة ، مشيراً إلى رأي البصريين والكوفيين : فقال : وقرئ شاذاً «مثلَهم» بفتح اللام ، فخرّجه البصريون على أنه مبني لإضافته إلى مبني ، كقوله : «لحق مثلَ ما أنكم تنطقون[٦].

---

(١) المراد بالمحل : الظرف وهو من اصطلاحات الكوفيين ، ينظر الإنصاف ٥١/١.

(٢) البحر المحيط ١٣٧/٨.

(٣) البحر ١٠١/١.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٦٠٣/٢-٦٠٥ وشرح الرضي على الكافية ١٨١/٣ والانصاف ٢٩٠/١ والأصول ٢٧٥/١ وابن يعيش ١٣٥/٨ والكتاب ١٤٠/٣.

(٥) الآية ١٤٠ من سورة النساء.

(٦) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

على قراءة من فتح اللام ، والكوفيون يجيزون في «مثل» أن ينتصب محلاً ، وهو الظرف ، فيجوز عندهم : زيد مثلَك بالنصب ، أي : في مثل حالك ، فعلى قولهم ، يكون انتصاب «مثلهم» على المحل وهو الظرف [١].

وقد سبق الكلام على هذه المسائل في عدة مواضع من البحر[٢] ، ولعله لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه فلا يراه ظرفاً ، يقول في هذا : ولايكون محلاً خلافاً للكوفيين[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٧٥.

(٢) ينظر البحر ٢/٣٨٦ و ٤/٦٣ و ٦/٦٢ و ٨/١٣٧.

(٣) البحر ١/١٠١.

«يوم المضاف إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع»

الآية : ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾[١].

موضع الوقف : يوم .

صاحب الوقف : الكوفيون ، البصريون.

قرأ جمهور القراء برفع «يوم»، وقرأ نافع بنصبه ، فقراءة الجمهور برفع «يوم» على أنه خبر لاسم الإشارة هذا ، وأما قراءة نافع بنصب «يوم» فقد اختلف في تخريجها :

فخرجها الكوفيون على أن «يوم» خبر المبتدأ، وإنما بني لإضافته إلى الجملة الفعلية، قال الفراء : ويجوز أن تنصبه ، لأنه مضاف إلى غير اسم ، كما قالت العرب : مضى يومئذ بما فيه [٢] وإلى هذا ذهب الكسائي [٣].

وهذا الذي ذهب إليه الفراء لايجيزه البصريون ، قال الزجاج : وزعم بعضهم أن يوم منصوب لأنه مضاف إلى الفعل ، وهو في موضع رفع بمنزلة يومَئذٍ مبني على الفتح في كل حال ، وهذا عند البصريين خطأ ، لايجيزون : هذا يومَ آتيك ، يريدون : هذا يومُ إتيانك ، لأن آتيك فعلٌ مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته ، ولكنهم يجيزون : ذلك يومَ نفع زيداً صدقُه ، لأن الفعل الماضي غير مضارع ، فهي إضافة إلى غير متمكن ، وإلى غير ماضارع المتمكن [٤].

وخرجها البصريون على أن يكون نصب يوم على أمرين :

أحدهما : أن يكون مفعول قال ، تقديره : قال الله هذا القصصَ أو هذا الكلامَ يوم ينفع الصادقين صدقهم ، فيوم ظرف للقول[٥].

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢ وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(٥) ينظر الحجة للفارسي ٢٨٣/٣-٢٨٤ وشرح الرضي ١٨١/٣.

والآخر : أن يكون ظرفاً متعلقاً بخبر محذوف، تقديره : هذا واقعٌ يومَ ينفع الصادقين صدقُهم [١] .

ولعل الذي ألجأ البصريين إلى هذا التأويل هو وقوعُ «يوم» منصوباً ، وبعده فعل مضارع ، إذ في ذلك خلاف بينهم وبين الكوفيين ، خلاصته فيما يلي :

لايخلو الظرف «يوم» من الإعراب أو البناء ، ولايخلو حال الإضافة إلى جملة من أن يضاف إلى اسمية أو فعلية، ولاتخلو الفعلية من أن تتصدر بماض أو مضارع أو أمر ، وعلى هذا ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز إعراب «يوم» وبنائه حال الإضافة إلى ما سبق.

أما البصريون فأوجبوا الإعراب فيه إذا أضيف إلى جملة اسمية، وفصلوا القول فيما أضيف إلى جملة فعلية، فإن أضيف إلى فعلية صُدرت بمضارع أوجبوا فيه الإعراب، وإن أضيف إلى فعلية صُدّرت بماض أجازوا فيه الإعراب والبناء [٢].

ومما يجدر بالملاحظه :

أن سكوتهم عن فعل الأمر بأنه لم يرد به سماعُ إضافة الظرف يوم إليه، وأن سكوتهم عن فعل المضارع حال مباشرته لنوني التوكيد والإناث، وتعميم القول بوجوب إعراب يوم إليه نظراً إلى أصله ، وليس إلى ما آل إليه . وتعميم الاسمية يشمل ما كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ ، إذ لابد من الإعراب محلاً[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة الجمهور برفع «يومُ» وأورد كذلك قراءة نافع بنصب «يومَ» فعن تخريج هذه القراءة ومذاهب الكوفيين والبصريين في هذا قال : وخرّجه الكوفيون على أنه مبني خبر لهذا ، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، وهم لايشترطون كون الفعل مبنياً في

---

(١) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢٤١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ والمساعد ٣٥٥/٢ وشفاء العليل ٧١٦/٢ وأوضح المسالك ١٣٣/٣-١٣٦ وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢-٢٨٩ وارتشاف الضرب ١٨٢٨/٤ وأمالي ابن الشجري ٦٩/٢ والدر المصون ٥٢٠/٤ والإملاء ٢٤١ وإعراب القرآن للنحاس ٥٣/٢ .

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٣/٣.

بناء الظرف المضاف إلى الجملة ....

وقال البصريون : شرط هذا البناء إذا أضيف الظرف إلي الجملة الفعلية أن يكون مُصَدَّراً بفعل مبني ، لأنه لايسري إليه البناء إلا من المبني الذي أضيف إليه ... فعلى قول البصريين هو معرب لامبني[١].

- وعن الظرف في قوله تعالى : ﴿ يوم هم على النار يفتنون ﴾[٢] .قال ذاكراً ما أجازه المعربون : وجوزوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي :هو يومهم، والفتحة فتحة بناء ،لإضافته إلى غير متمكن ، وهي الجملة الاسمية ، ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة والزعفراني «يومُ هم» بالرفع ، وإذا كان ظرفاً جاز أن تكون الحركة فيه حركة إعراب وحركة بناء[٣].

- وعن يوم من قوله تعالى : ﴿ يوم تكون السماء كالمهل ﴾[٤].قال فإن قلت : الحركة في يوم تكون حركة بناء لا حركة إعراب فهو مجرور مثل في «يوم»، قلت : لايجوز بناؤه على مذهب البصريين، لأنه أضيف إلى معرب لكنه يجوز على مذهب الكوفيين [٥].

- وعن يوم في قوله تعالى : ﴿ هذا يوم لاينطقون ﴾[٦]. قال: والجملة المصدرة بمضارع مثبت، أو منفي لايجيز البصريون في الظرف المضاف إليها البناء بوجه، وإنما هذا مذهب كوفي[٧].

- وعن يوم في قوله تعالى : ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ﴾ [٨].

قال «يوم» بالفتح على الظرف ، فعند البصريين هي حركة إعراب ، وعند الكوفيين

---

(١) البحر المحيط ٦٣/٤ وينظر جـ٢ /٣٨٦ من البحر كذلك.

(٢) الآية ١٣ من سورة الذاريات.

(٣) البحر٨/١٣٥.

(٤) الآية ٨ من سورة المعارج.

(٥) البحر٨/٣٣٤.

(٦) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٧) البحر٨/٤٠٧.

(٨) الآية ١٩ من سورة الانفطار.

يجوز أن تكون حركة بناء[١] ، و قد فصّل القول وصحح مذهب الكوفيين إذا أُضيف الظرف إلى جملة اسمية ذكر ذلك حين ردّ على ابن عطية ، قوله عن حركة يوم في قوله تعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾ [٢] ، قال ابن عطية: وهي حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن الظرف لا يبنى إلا إذا أضيف إلى غير متمكن، كيومئذ، وكقول الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت : ألما أصح والشيب وازع

وكقوله تعالى : [٣] ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ [٤].

يقول أبو حيان رادّاً : وأما تمثيله بيوم ينفع فمذهب البصريين أنه لايجوز فيه إلا الإعراب ، ومذهب الكوفيين جواز البناء والإعراب فيه ، وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية ... فالنقل عن البصريين تحتم الإعراب ... والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، وذهب إليه بعض أصحابنا، وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء على ذلك، ووقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء ، وهذا قول لم يذهب إليه أحد ، فهو وهم[٥].

ويتضح من موقف أبي حيان السابق ذكره أنه أورد آراء كلا الفريقين، ولم يرجّح، ولم يؤيد فريقاً دون فريق ، ولعل عدم الترجيح يعود لمجيء القراءة السبعية بفتح الميم وضمها من «يوم» .

الترجيح :

ذهب جمع غفير من شراح ألفية ابن مالك عند قوله :

وابْن أو اعْرب مَا كَإِنْ قَدْ أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا

إلى جواز الإعراب والبناء في كل ما أُضيف من الظروف جوازاً إلى الجملة سواء

---

(١) البحر ٨/٤٣٧.

(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٤) المحرر الوجيز ١٤/١٢٣.

(٥) البحر المحيط ٧/٤٥٥-٤٥٦.

كانت اسمية أو فعلية صدرت بماض أو مضارع.

وعلّق ابن عقيل والأشموني على قول ابن مالك : ومن بنى فلن يُفندا، قالا : أي : فلن يغلّط [١] وصحح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون : فقال : فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء[٢] .

ويبدو لي جواز بناء «يوم» على الفتح ورفعه على الضم إذا أضيف إلى جملة اسمية، أو فعلية صُدّرت بمضارع ، فمن بناه على الفتح فذلك بالنظر إلى أصله قبل الإضافة «لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة»[٣] ومن أعربه فبالنظر إلى ما أضيف إليه حال الإضافة ، وبخروجه عن أصله الذي تصرّف به عنه.

الآية : ﴿ يوم ندعوا كل أناس بإمامهم ﴾[٤].

موضع الموقف : يوم ندعوا .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، الزجاج ، الفراء.

جاء يومَ ، بفتح الميم ، وفيه عدة أوجه إعرابية نجتزيء منها[٥] :

١- أن يكون منصوباً على الظرف، والعامل فيه اذكر، قاله الحوفي وابن عطية.

٢- أن يكون مرفوع المحل على الابتداء ، وإنما بُني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، والخبر الجملة بعده ، قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون «يوم» منصوباً على البناء لما أضيف إلى غير متمكن [٦].

٣- أنه مفعول به بإضمار اذكر .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٨-٢٨٩ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٢٦٣ بلفظ أي : لن يُفند .

(٢) مغني اللبيب ٦٧٢.

(٣) مغني اللبيب ١٧٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة الإسراء.

(٥) ينظر الدر المصون ٧/٣٨٨-٣٨٩ والمحرر ١٠/٣٢٤-٣٢٥.

(٦) المحرر الوجيز ١٠/٣٢٥.

موقف أبي حيان :

لأبي حيان في هذه الآية الكريمة وفي إعراب يوم ثلاثة مواقف :

١- موقفه من البصريين والكوفيين تجاه ما ذهبوا إليه من الخلاف إذا أضيف الظرف «يوم» إلى الجملة الفعلية المصدرة بمضارع ، وقد رد أبو حيان على ما قاله ابن عطية في التوجيه السابق قائلاً : وقوله : لما أضيف إلى غير متمكن : ليس بجيّد، لأن الذي ينقسم إلى متمكن وغير متمكن هو الاسم لا الفعل ، وهذا أُضيف إلى فعل مضارع، ومذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى فعل مضارع معرب لايجوز بناؤه ، وهذا الوجه الذي ذكره، هو على رأي الكوفيين [١]. فلم يرجح جانباً على آخر.

٢- موقفه من الزجاج : أجاز أبو إسحاق الزجاج في نصب يوم من الآية الكريمة وجهين :

أحدهما : هو منصوب بـ «اذكر يوم يدعو[٢] ،كل إناس بإمامهم» .

والآخر : : «أن يكون منصوباً بمعنى يعيدكم الذي فطركم يوم يدعو [٣] كل إناس بإمامهم[٣] إلا أن أبا حيان نسب إليه غير ما قاله في كتاب المعاني، يقول أبو حيان : «وقال الزجاج : هو ظرف لقوله : ثم لا تجدوا» [٤] [٥] ، ولعل أبا حيان نقله عنه من نسخة غير التي بين أيدينا ، أو من كتاب آخر غير المعاني.

٣- موقفه من الفراء :نسب أبو حيان وجهاً من الإعراب إلى الفراء قائلا: وقال الفراء :هو معمول لقوله نعيدكم مضمرة ،أي:نعيدكم يوم ندعو[٥]، إلا أن الفراء لم يذكر في موضع الآية ما نص عليه أبو حيان[٦] ولعل هذا الموقف من أبي حيان لا يخلو من :

---

(١) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٢) هذه قراءة غير قراءة النون «ندعو».

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢٥٢/٣.

(٤) في المطبوعة لاتجد وهو سهو و «ثم لا تجدوا» جزء من الآية ٦٨ و٦٩ من السورة نفسها.

(٥) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٥) البحر المحيط ٦٢/٦.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٧/٢.

- إما أن يكون قد نقل ما ذكره عن الفراء من كتاب غير كتاب المعاني.
- وإما أن يكون قد نقله من مؤلّف غير ما كتبه الفراء من كتب المفسرين .

وبعد فقد رجّح أبو حيان أن يكون «يوم» منصوباً على المفعول به باذكر مضمرة وعليه فقد خالف الزجاج والفراء فيما ذهبا إليه من توجيه .

« دون »

الآية : ﴿ وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ﴾[١].

موضع الموقف : من دون.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الأخفش.

دون ظرف مكان ملازم للظرفية الحقيقية أو المجازية ، وللنحاة فيه مذهبان من حيث التصرف وعدمه :

أحدهما : لا يُتصرف فيه بغير «من»، وهذا الذي يظهر من قول سيبويه : وأما دونك فإنه لا يرفع أبداً» [٢] ،قال الأعلم : «وإنما قطع على أن دون لا تُرفع أبداً إذا كانت للموضع»[٣] وقال ابن إصبع : «لايجوز زيد دونُك بالرفع عند سيبويه ، وأنت تريد المكان»[٤].

الآخر : مذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف فيه بمن وبغيرها، وهو تصرف نادر ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب عن المذهبين في «دون» : «والذي عليه سيبويه وأصحابه أنها لا تتصرف ، ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تتصرف قليلاً [٣] ويظهر أن أبا حيان رجّح ما ذهب إليه الأخفش بعد أن ذكر رأي سيبويه والفراء، فقال : ولا يتصرف فيه بغير «من»، قال سيبويه :وأما دونك فلا يُرفع أبداً ، قال الفراء – وقد ذكر دونك وظروفاً نحوها – لا تستعمل أسماء مرفوعة على اختيار، وربما رفعوا وظاهر قول الأخفش جواز تصرفه،خرّج قوله تعالى:﴿ومنّا دون ذلك﴾[٥]على أنه مبتدأ، وبني لإضافته إلى المبني، وقد جاء مرفوعاً في

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة

(٢) الكتاب١/٤٠٩.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٥٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٢٦٣.

(٥) الآية ١١ من سورة الجن.

الشعر أيضاً : قال الشاعر:

ألم ترني أني حميت حقيقتي *وباشرت حد الموت والموت دونها* [١].

ولعل أبا حيان اقتفى أثر ابن مالك، إلا أن ابن مالك كان أكثر وضوحاً حين قال : وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطراد ذلك ، فإنه حكم بأن «دون» من قوله تعالى : «ومنا دونَ ذلك» مبتدأ ، ولكنه بني لإضافته إلى مبني ، وغيره جعل التقدير : ومنا ما دون ذلك ، وقول الأخفش أولى بالصواب» [٢] ، لأن السماع يدل على وجود ذلك ، لكنه قليل.

---

(١) البحر المحيط ١٠٢/١ والبيت فيه : حقيبتي وهو خطأ والصواب ما أثبته انظر الدر المصون ٢٠٢/١ وشرح التسهيل ٢٣٤/٢ والمساعد ٥٢٦/١ وحاشية الصبان ١٣٣/٢وشفاءالعليل ٤٨١/١ ويروي أيضاً
ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حدّ السيف والموت دونها

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢ وانظر المساعد ٥٢٧/١.

المبحث الثالث: الإعراب والبناء في الفعل

المطلب الأول : الإعراب والبناء في فعل الأمر

« فعل الأمر »

الآية : ﴿ وكُلا منها رغداً حيث شئتما ﴾[١].

موضع الوقف : كُلا.

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون.

الأصل في الأفعال البناء ، فالمضارع يُبنى إذا اتصلت به مباشرة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو اتصلت به نون الإناث ، ولا خلاف في بناء الماضي ، أما فعل الأمر فقد وقع الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين[٢].

ذهب البصريون إلى أنه مبني ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام محذوفة ، واحتجوا بما يلي :

١- أن الأصل في قم واذهب وادخل : لتقم ولتذهب ولتدخل ، وقد جاءت القراءة على هذا الأصل فقرئ:«فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون»[٣] ، فدل على هذا الأصل : إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع الكثرة.

٢- الحمل في جزم الأمر على المضارع المجزوم على النهي، فنحو قم واذهب محمول على لا تقم ولا تذهب،فالنهي ضد الأمر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

٣- الدليل على جزمه أنك تقول في المعتل اغز وارم واخش،فتحذف حروف العلة كما تحذفها من المضارع لم يغز ولم يرم ولم يخش، وعليه فدل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة.

أما البصريون فاحتجوا بحجج منها :

---

(١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م ٧٢ جـ٢/٥٢٣ وأسرارالعربية ٣١٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٠ وشرح ابن يعيش ٧/٦١ والمقتضب ٢/٣-٤ والتبيين م ١٥ ص ١٧٦ واللباب ٢/١٧ فما بعدها.

(٣) الآية ٥٨ من سورة يونس بقراءة عثمان بن عفان وأبّي وأنس والحسن وأبي رجاء وغيرهم ينظر البحر المحيط ٥/١٧٥ والدر المصون ٦/٢٢٤

١- أن الأصل في الفعل البناء ، وما أُعرب فيها فهو لمشابهته ومضارعته للاسم، والشيء إذا شابه الشيء أخذ حكمه ، فكذلك المضارع لمّا شابه الاسم أُعرب، والمشابهة بينهما لاتتحقق إلا بحرف المضارعه ، فإذا فُقد خرج عن الأصل .

٢- والأمر الآخر أن نزال ودراك وبابهما مبني لقيامه مقام الأمر ، فلو كان معرباً لم يُبن ما قام مقامه .

هذا من ضمن ما احتج به البصريون ، وردوا إضافة لهذا على ما أورده الكوفيون .

- فقالوا : إن قم واذهب ونحوهما أصل قائم بنفسه ، وليس الأصل فيه ما ذكروا، لأنه لو كان كذلك للزم منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة ، وكل ذلك مخالف للأصل ، ولا سماع يدل عليه.

- إن الجزم يحتاج إلى جازم ، وتقدير الجازم ممتنع، لأنه لايصح ظهوره مع هذه الصيغة وأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لايبقى عمله بعد حذفه ، وعليه فالأولى أن الجازم أولى ألاّ يعمل بعد حذفه.

موقف أبي حيان :

أورد ابن عطية في تفسيره أن النون حذفت من «كُلا» في الآية الكريمة للأمر [١] وقد رد أبو حيان بما يلي : وهذا الذي ذكر ليس على طريقة البصريين ، فإن فعل الأمر عندهم مبني على السكون ، فإذا اتصل به ضمير بارز كانت حركة آخره مناسبة للضمير ، فتقول : كلي وكلا وكلوا ، وفي الإناث يبقى ساكناً، نحو: كُلْن . وللمعتل حكم غير هذا ، فإذا كان هكذا فقوله : وكلا لم تكن فيه نون فتُحذف ، وإنما يكون ما ذكره على مذهب الكوفيين حيث زعموا أن فعل الأمر معرب، وأن أصل «كل» لتأكل ، ثم عرض فيه من الحذف بالتدريج إلى أن صار «كلْ» ، فأصل «كلا» لتأكلا ، وكان قبل دخول لام الأمر عليه فيه نون، إذ كان أصله تأكلان[٢].

---

(١) ينظر المحرر الوجيز ١٨٣/١.

(٢) البحر المحيط ١٥٧/١.

ومن خلال هذا الرد يتضح أنه موافق لمذهب البصريين مخالف للكوفيين كما خالف من وافقهم، ويترجح لدي أن فعل الأمر فعل قائم بنفسه وليس أصله المضارع ، وعليه فإنه مبني كما بُني الماضي و المضارع في حالتي مباشرة نون التوكيد الخفيفة والثقيلة ونون الإناث.

المطلب الثاني : الإعراب والبناء في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث

« المضارع المتصل به نون الإناث »

الآية : ﴿ فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾[١].

موضع الوقف : إلا أن يعفون.

صاحب الوقف : ابن درستويه.

يُعرب الفعل المضارع ما لم يعرض له عارض البناء، فإن عرض له ذلك بُني ، وذلك في أمرين [٢]:

أحدهما : إذا اتصلت به نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة اتصالاً مباشراً على اختلاف في ذلك [٣] .

والثاني : إذا اتصلت به نون الإناث اتصالا مباشرا، نحو : يضرِبْن.

هذا مذهب جمهور النحاة إلا أن ابن درستويه من المتقدمين والسهيلي من المتأخرين نازعا في ذلك وقد استدل ابن درستويه ومن وافقه بأن الإعراب قد استُحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلاأنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

قالوا : وإنما عرض من ظهور الإعراب ما عرض في المضارع من الشبه بالماضي للنون التي لحقته ، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم ، فالتُزم كسر أواخرها لأجل ذلك ، وجُعل الإعراب فيها مقدراً.

أما جمهور النحاة فاحتجوا على بناء المضارع حال اتصال نون الإناث به ، بأنه لما لحقته النون تعارض فيه شبهان :

شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص. وشبه بالماضي ، فبُني حملاً عليه، إذ

---

(١) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) ينظر اللباب ٢٨/٢ وشرح شذور الذهب ٦٢-٦٣.

(٣) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢٦/٣-١٢٧.

أصلها البناء على السكون ، وهذا الشبه يرد المضارع إلى أصله، ويجذبه إليه ، وهذا أولى ، لأن البناء أصل الفعل، والإعراب فيه خروج به عن أصله ، لذا غُلِّب جانب البناء على جانب الإعراب[١].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الفرق بين الرجال يعفون وبين النساء يعفون [٢] ناقلاً ما قاله الزمخشري ثم أردف قائلاً : «وأن يذكر خلافاً في نحو : النساء يعفون ، فذهب ابن درستويه من المتقدمين ، والسهيلي من المتأخرين إلى أن الفعل إذا اتصلت به نون الإناث معرب لا مبني ، ويُنسب ذلك إلى كلام سيبويه[٣].

وعلى ضوء ما سبق فإنّ أبا حيان لم يُفصح عن معارضته أو موافقته لما ذهب إليه ابن درستويه والسهيلي في هذا الموضع ، إلا أن في ذكر هذه المخالفة ما يُفهم منه أنه لا يوافقهما، إذ لم يُنقل عنه أن الفعل المضارع مبني إذا اتصلت به نون الإناث . ولعل ما ذهب إليه ابن درستويه هو من باب الشبه الصوري بين نون الإناث ونون التوكيد إذا باشرت المضارع ، ولما سبق ما اعتل به.

---

(١) التذييل والتكميل بتصرف ١٢٩/٣ وينظر نتائج الفكر ١١٠-١١١ وشرح المقدمة الجزولية ٢٦٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٥٥/١

(٣) البحر المحيط ٢٣٥/٢-٢٣٦.

المبحث الرابع : الإعراب والبناء في غير ما سبق

صدر العدد المركب «اثنا عشر»

الآية : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾[١].

موضع الوقف : اثنتا عشرة.

صاحب الوقف : ابن درستويه.

اثنتا في الآية الكريمة فاعل انفجرت ، والألف علامة الرفع ، لأنه ملحق بالمثنى ، وليس بمثنى حقيقة، إذ لا واحد له من لفظه ، وكذلك مذكره وحكم اثنين واثنتين في العدد المركب الإعراب .

أما عشرة تأنيثاً وتذكيراً فحكمه البناء لو قوعه موقع النون، وعليه فالعدد المركب اثنا عشر واثنتا عشرة معرب الصدر مبني العجز .

قال سيبويه : وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عشر ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر ، فيصير اثنا في الرفع ، واثني في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ، ولايجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز في مسلمين[٢].

هذا مذهب جمهور النحاة في إعراب الصدر من العدد المركب «اثني عشر واثنتي عشرة» وذهب ابن درستويه وابن كيسان [٣] إلى أن الصدرين اثني واثنتي مبنيان، نحو: ثلاثة من ثلاثة عشر، وثلاث عشرة [٣] .

موقف أبي حيان :

عند ذكر الآية الكريمة قال أبو حيان : وعشرة في موضع خفض بالإضافة ، وهو مبني لوقوعه موقع النون ، فهو مما أُعرب فيه الصدر وبُني العجز ، ألا ترى أن اثنتي معرب

---

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب٣/٣٠٧.

(٣) ينظر البحر ٢/٨٠ وارتشاف الضرب ٢/٧٥٩ واللباب ١/٣٢٢ وأسرار العربية ٢٢٠ وشرح الرضي على الكافية٣/١٣٨.

إعراب المثنى لثبوت ألفه رفعاً ، وانقلابها نصباً وجراً ، وأن عشرة مبني، ولما تنزلت منزلة نون اثنتين لم يصح إضافتها ، فلا يقال : اثنتا عشرتك، وفي محفوظي أن ابن درستويه ذهب إلى أن اثنا واثنتا مع عشر مبني، ولم يجعل الانقلاب دليل الإعراب [١].

---

(١) البحر المحيط ١/٢٢٩.

الفصل الثاني

ظاهرة تعدد وجوه الإعراب

سعة العربية ساهمت في تعدد وجوه الاستعمال وترادف المعاني واشـــتراكها في أكثر من ظاهرة .

وساهمت أيضاً في تعدد وجوه الإعراب ، ولعل تعدد وجوه إعراب القـــرآن الكريم يعد وجهاً من وجوه إعجازه ودليل ثراء نصه وحيويته في كل عصر ومكـان .

و تعدد وجوه الإعراب له أسباب وعوامل ، ولعل من أسباب تعدده

- فقد العلامة الإعرابية في بعض وجوه الإعراب فيكون الإعراب تقديراً
- الاختلاف في تقدير المحذوفات ، والتقديم ، والزيـــادة ، والإهمـــال والإعمـــال والبساطة والتركيب والإجراء وعدمه إلى غير ذلك من الظواهر .
- فقد النغمة :

إن الكلام المكتوب مفتقد لهذه القرينة المهمة ، وعليه فقد يلجأ المعربون إلى بيان ما تحتمله الجملة من دلالات ، وبذلك تتعدد الأوجه الإعرابية وعلى تعدد الأوجه الإعرابية تعدد المعاني أيضاً مما يتيح للمعرب فرصة الاجتهاد ولعل من أمثلة فقد النغمة قراءة قوله تعالى: لا تخاف دركاً [١]

فقرأ جمهور القراء لا تخاف بالرفع وقرأ حمزة من السبعة وغيره لا تخف على الجزم فقراءة الجمهور تفيد نفي الخوف ، وقراءة حمزة تفيد النهي [٢]

وهذان الوجهان جائزان ، لأن النفي والنهي من واد واحد والأولى أن يقال: إن جوازهما جاء بسبب فقد نغمة النفي والنهي ، وعليه يجري الحال في مثل جواز الاستفهام والنفي في " ما"في قوله تعالى:يا أبانا ما نبغي [٣]

---

(١) الآية ٧٧ من سورة طه .

(٢) ينظر الكتب ٩٨/٣ ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥٠/٣

(٣) الآية ٦٥من سورة يوسف وينظر الإملاء ٣٥١ .

المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء غير الظروف

المطلب الأول: الرفع

الفصل والابتداء

الآية : (ومن يتول فإنّ الله هو الغني الحميد)[١].

موضع الموقف : هو.

صاحب الموقف : الفارسي.

قرأ جمهور القراء بإثبات " هو " .

وقرأ نافع وابن عامر بإسقاطه .

وكلتا القراءتين متواترة ، وقد احتج الفارسي لهاتين القراءتين .

فقال : من أثبت " هو " يحسن أن يكون فصلاً ، ولا يحسن أن يكون ابتداء لأن الابتداء لا يسوغ حذفه .[٢]

وعلى ما ذكر فحذفه في قراءة ابن عامر ونافع يترجح القول بفصليته ، ولو كان مبتدأ لضعف حذفه ، لا سيما إذا صلح ما بعده أن يكون خبراً لما قبله قال أبو حيان مفسراً : يعني أنه في القراءة الأخرى حذف ، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه ، لأن ما بعده من قولك " الفاضل " صالح أن يكون خبراً لأن ، فلا يبقى دليل على حذف " هو " الرابط ، ونظيره : "الذين هم يراؤون "[٣] لا يجوز حذف "هم " لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة ، فلا يبقى دليل على المحذوف [٤]

موقف أبي حيان : رد أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي من توجيه ترجيح القول بالفصل بناء على حذف " هو " في إحدى القراءتين ، فقال :

" وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين ، وتركيب إحداهما على الأخرى ، وليس كذلك ، ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ، ولكل منهما توجيه يخالف الأخرى ، كقراءة من قرأ " والله أعلم بما وضعتُ " [٥] بضم التاء والقراءة الأخرى " بما وضعتْ " بتاء التأنيث ، فضم التاء يقتضي

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الحديد

(٢) الحجة للفارسي ٦/٢٧٦

(٣) الآية ٦ من سورة الماعون .

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٦

(٥) الآية ٣٦ من سورة آل عمران

أن الجملة من كلام أم مريم . وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة ، فكذلك هذا يجوز أن يكون " هو " مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى [١]

ما ذهب إليه أبو حيان أرجحه فلا تركب قراءة على قراءة فلكل قراءة توجيهها فالضمير " هو " في قراءة من أثبته يجوز فيه الوجهان الابتداء والفصل .

---

(١) البحر المحيط ٨/٢٢٦

رفع ما بعد لولا

الآية : (فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين) [١].

موضع الموقف : فلولا فضل الله .

صاحب الموقف : الفراء ، الكسائي،البصريون .

تقع لولا في الكلام في موطنين .

أحدهما : أن تكون تخصيصاً ، بمنزلة هلاّ ، فيليها الفعل ظاهراً أو مضمراً .

الآخر : أن تكون حرف امتناع لوجود ، ويجئ بعدها اسم مرفوع ، وهذا الاسم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، ورفعه مختلف فيه بين النحاة ، وذلك على النحو التالي :

يقول أبو البركات الأنباري في هذا : ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[٢] .

ومن العلماء من فصّل القول في هذا ، أورد الرضي هذا مفصلاً في مواضع حذف خبر المبتدأ قائلاً : أولها المبتدأ الذي بعد لولا ، هذا على مذهب البصريين ، وقال الفراء : " لولا " هي الرافعة للاسم الذي بعدها ، لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ، وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر ، كما في قوله : لو ذات سوار لطمتني [٣] .

ورأي البصريين خير من يمثله قول سيبويه : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا [٤]

وقال عن عبد الله : وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك ؟ إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك ، غير أن ذلك استخبار وهذا خبر .[٥]

ومن النحاة من رجح مذهباً على آخر .

---

(١) الآية ٦٤ من سورة البقرة

(٢) الإنصاف م ١٠٤ / ٧٠

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٠٤/١

(٤) الكتاب ١٢٩/٢ وينظر المقتضب ٧٦/٣ .

(٥) الكتاب ١٢٩/٢ ينظر المقتضب ٧٦/٣ .

فمن رجح مذهب الكوفيين ابن الأنباري [١] ، والمالقي [٢] .

ومعظم النحاة ساروا على منهج سيبويه [٣]

موقف أبي حيان :

أما أبو حيان فإنه أورد ما اختلفوا فيه ، ونسب لكل مذهبه ولم يرجح أحد المذاهب بل قال :

" لولا للتحضيض بمنزلة هلا ، فيليها الفعل ظاهرا أو مضمرا ، وحرف امتناع لوجود ... ويجيء بعدها اسم مرفوع بها عند الفراء ، وبفعل محذوف عند الكسائي ، والابتداء عند البصريين " [٤]

---

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف م ١٠ ١ / ٧٠

(٢) رصف المباني ٢٩٣-٢٩٤ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥١٠ – ٥١١ وشرح ابن يعيش ١/٩٦ وشرح الرضي ١/١٠٤ .
وشروح ألفية ابن مالك عن قوله : وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... والارشاد إلى علم الإعراب ص ١١٧ والأصول ١/٦٨ .

(٤) البحر المحيط ١/٢٤٠ وانظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٦ – ٥٧٧ ن ٤/١٩٠٤ ر .

وصف الضمير

الآية : (لا إله إلا هو العزيز الحكيم)[١].

موضع الموقف : العزيز الحكيم .

صاحب الموقف : الكسائي .

في قوله تعالى : العزيز الحكيم عدة أوجه إعرابية

١- أن يكون بدلاً من الضمير " هو " بدل ظاهر من مضمر ، وقد ينازع في هذا، وذلك أن هذا الوجه يؤدي إلى البدل بالمشتقات وهو قليل ، إلا أن هاتين الصفتين جرتا مجرى الجوامد لا سيما عند من يجعل " العزيز . علماً .

٢- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو العزيز ، وحسّن حذفه توالى اللفظ بـ " هو " مرتين .

٣- أن يكون نعتاً ، وهذا الوجه إنما يتمشى على مذهب الكسائي ، فإنه يجيز وصف الضمير الغائب إذا كان الغرض من الوصف مدحاً أو ذماً أو ترحماً .

وفيما ذهب إليه خالفه جمهور النحاة لأمور منها : [٢]

أ- فائدة النعت تخصيص النكرة ، ورفع الاشتراك فيه لعوده إلى الظاهر .

ب -النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراًومضمراً المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر ، إذ المضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود ، ويكون معه ما يفسره ، والظاهر إنما وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به .

وإذا ورد على هيئة وصف للضمير فإن الجمهور يحملون مثله على البدل موقف أبي حيان .

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة ، فتعرض لوجوه الإعراب فيها ، ومنها قوله : " في إعراب العزيز الحكيم المسبوق بالضمير المنفصل " هو " فقال : وقال الزمخشري : صفتان ... وقيل : وليس وصف ، لأن الضمير لا يوصف ، وليس

---

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ١١٩٨/٢ ، ٣/ ٨٢ وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن مالك ٣٢١/٣وارتشاف الضرب ١٣٣١/٤ والمساعد ٤٢٠/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤ .

هذا بالمجمع عليه بل ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغائب كهذا يوصف ، وجوزوا في إعراب العزيز أن يكـــون بدلاً من هو [١]

وفي موضع آخر يقول عن إعراب قوله " الرحمن الرحيم " في قوله تعـــالى وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم "[٢]

ويجوز ارتفاع الرحمن الرحيم على البدل من هو ، وعلـــى إضمـــار مبتـــدأ محذوف ، أي : هو الرحمن الرحيم وعلى أن يكون خبرا بعد خبر لقوله " إلهكم "

قالوا : ولا يجوز أن يرتفع على الصفة لهو ، لأن المضمـــر لا يوصـــف ، انتهى وهو جائز على مذهب الكسائي إذا كانت الصفة للمدح ، وكان الضمير الغائب [٣] ويقول عن أحد الأوجه في إعراب علاقة من قوله تعالى إنك أنت علام الغيـــوب [٤]

قال أبو حيان نقلاً عن الزمخشري ثم نصب علام الغيوب على الاختصـــاص ، أو على النداء أو صفة لاسم إن انتهى ، وهذا الوجه الأخير لا يجوز ، لأنـــهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصـــف ، وأمـــا ضمير الغائب ففيه خلاف شاذ للكسائي [٥].

وله الملك يوم ينفخ في الصور عالم الغيب والشهادة [٦].

وقرأ الأعمش عالم بالخفض ووجه على أنه بدل من الضمير " له " أو مـــن رب العالمين أو نعت للضمير له والأوجود الأول لبعد المبدل منه في الثاني وكـــون الضمير الغائب يوصف وليس مذهب الجمهور إنما أجازه الكسائي وحده[٧].ففي هـــذا النص ما ذهب إليه الكسائي مذهب مرجوح .

ومما سبق نرى أبا حيان يورد مذهب الكسائي ولم يرجح ولم يؤيد ما ذهـــب

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٠٧

(٢) الآية ١٦٣ من سورة البقرة .

(٣) البحر المحيط ١/٤٦٤

(٤) الآية ١٠٩ من سورة المائدة

(٥) البحر المحيط ٤/٤٩ وينظر البحر ٧/٢٩٢

(٦) الآية ٧٣ من سورة الأنعام

(٧) البحر المحيط ٤/ ١٦١

إليه الكسائي ولم يضعفه ، وإن كان يستشف من قوله في النص الأول" وقيل: ليس بوصف " ومن قوله في النص الثاني " قالوا : ولا يجوز " يستشف من هذا كله أنه لا يؤيد ولا يعترض ، فهو في موضع الحياد .

وعلى كل فالذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور ولما قرر سلفاً في قواعدهم ومما يلاحظ أيضًا في هذه المسألة أن الفراء ذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي وإن كانت جل المراجع تفرد الكسائي بجواز وصف الضمير .

يشير الفراء إلى هذا المذهب عند قوله تعالى : " إنا كل فيها " [١] يقول الفراء : رفعت " كل " بفيها ولم تجعله نعتا لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا فيها : ومثله " قل إن الأمر كله لله " [٢] ترفع " كله لله " وتنصبها على هذا التفسير [٣] .

و قد فطن لهذا أبو جعفر النحاس ، إذ يقول بعد قوله تعالى " إنا كل فيها" يقول: وأجاز الفراء والكسائي " إنا كل فيها " بالنصب على النعت [٤].

---

(١) الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/١٠

(٤) إعراب القرآن الكريم للنحاس ٤/٣٦

وصف فاعل نعم وبئس

الآية : (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود) [١].

موضع الموقف: وبئس الورد المورود .

صاحب الموقف: ابن السراج والفارسي .

لكل فعل فاعل ، ونعم وبئس لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلها عاماً ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض لأن الفعل إذا أسند إلى عامّ عم ، وإذا أسند إلى خاصّ خص ، والصفة مخصّصة ، والمقصود العموم والإبهام،لهذا جرى الخلاف بين النحاة أيوصف فاعل نعم وبئس أم لا ؟

-ذهب جمهور النحاة إلى أنه يجوز وصف فاعل نعم وبئس إذا أوّل بالجامع لأكمل خصال المدح أو خصال الذم اللائقة بمسماه ، وذلك لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت .

-وذهب أبوبكر بن السراج وأبو علي الفارسي إلى أن ذلك لا يجوز [٢]

احتج الجمهور بمجيء النعت قرآناً وشعراً ، فقد جرى توجيه المورود في قوله تعالى : " فأوردهم النار وبئس الورد المورود " هود ٩٨ على أن الورد فاعل بئس أما المخصوص بالذم فإن كان محذوفاً لفهم المعنى فيكون المورود صفة للورد " فاعل بئس " ويجوز فيه أيضاً أن يكون المورود هو المخصوص بالذم [٣].

ومن الشعر قوله :

نعم الفتى المريُّ أنت إذا هم *حضروا لدى الحجرات نار الموقد*

ففاعل نعم في البيت وفاعل بئس في الآية الكريمة جرى مجرى الاسم العلم إذا جعل كالجنس ، فالاسم العلم يقصره على قوم دون قوم وكذلك الصفة تقصره على قوم دون قوم [٤] أما المانعون فيحملون ما سبق على البدل ، إذ إن الصفة

---

(١) الآية ٩٨من سورة هود .

(٢) أنظر شرح ابن يعيش ١٣٠/٧ وشرح الرضي ٣١٧/٢ وشرح والتسهيل لابن مالك ١٠/٣ والاصول لابن السراج ١٢٠/١ والمساعد ١٢٨/٢ والمغني ٥٨٧/٢ وشفاء العليل ٥٨٧/٢ .

(٣) انظر إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ص ٣٤١ والدر المصون ٣٨٣/٦

(٤) انظر التبصرة ٢٧٨/١ .

مخصصة ، والمقصود العموم والإبهام .

قال الرضي عن منع ابن السراج وأبي علي : وليس بشئ ، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق ، إذ المخصص لا يعين،فهو كقوله تعالى:"ولعبد مؤمن"(١)

وقال ابن مالك عن ما ذهبا إليه : " وحمل ابن السراج وأبو علي مثل هذا على البدل ، وأبيا النعت ولا حجة لها .. (٢)

أما موقف أبي حيان من وصف الفاعل فإنه نقل الخلاف في كتابه ارتشاف الضرب مناقضاً كلامه في البحر و كلام النحاة في هذه المسألة ، إذ قال عن فاعل بئس ونعم :

" ولا يجوز وصفه عند البصريين ، وأجازه قوم منهم ابن السراج والفارسي " (٣)

أما في البحر فهو موافق كلام النحاة،إذ نسب لابن السراج والفارسي المنع في هذا،إذ قال عن المورود في قوله تعالى : " فأوردهم النار وبئس الورد المورود" : فأورد فاعل ببئس ، والمخصوص بالذم المورود ، وهي النار ، ويجوز في إعراب المورود ما يجوز في " زيد " من قولك : بئس الرجل زيد .

وجوّز ابن عطية وأبو البقاء أن يكون المورود صفة للورد ، أي بئس مكان الورد المورود النار ، ويكون المخصوص محذوفاً لفهم المعنى كما حذف في قوله " فبئس المهاد " وعلى هذا التخريج يبتني على جواز وصف فاعل نعم وبئس ، وفيه خلاف ، ذهب ابن السراج والفارسي إلى أن ذلك لا يجوز (٤)

وعلى ضوء ما سبق يجوز في المورود أن يكون بدلاً من فاعل بئس ويجوز أن يكون صفة على مذهب الجمهور .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣١٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٣

(٣) ارتشاف الضرب ١٨/٣ تحقيق النعّاس و٢٠٤٥/٤ تحقيق رجب عثمان محمد .

(٤) البحر المحيط ٢٥٩/٥ وينظر الأصول ١٢٠/١ والمغني ٧٦٥ تحقيق د.مازن المبارك ومحمد على حمد الله .

إجراء المثنى بالألف دائما

الآية : (إن هذان لساحران)[١].

موضع الموقف : إن هذان لساحران .

صاحب الموقف : الزجاج المبرد الأخفش الصغير .

قام النحاة واللغويون العرب القدماء بجهد مشكور بجلهم الأجيال جيلا بعد جيل في جمع مادة الاستقراء اللغوي من الأعراب خارج البصرة والكوفة ، وذلك من بوادي نجد وسهول تهامة ومن جبال الحجاز عن طريق الرحلات الخارجية وجمعت المادة من الشعراء والعرب الأقحاح الذين يفدون إلى البصرة حينا وإلى الكوفة حينا آخر ، فيتنافس هؤلاء وهؤلاء لعرض المادة. وكتابتها.

إلا أن هؤلاء النحاة واللغويين واجهوا مصاعب في كثرة ما يرد عليهم من الشواهد ، إذ بعضها لا يعلم قائله ، وبعضها خارج عن القبائل التي ارتضوا الأخذ منها بحجج أوردوها ، وهذه القبائل أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض الطائيين ، وبعض كنانة ، والبعض الآخر من هاتين القبيلتين ما السبب في إخراجه من دائرة جمع المادة اللغوية ، ولعل من المناسب أن من لا يصلح بعضه فالبعض الآخر أولى بعدم الصلاح .

و قد تركوا الأخذ من قبائلَ عربية أخرى قحطانية النشأة وعدنانيتها .

فلم يدخلوا أشعار شعرائها ، ورجز رجّا زها ضمن المادة اللغوية وإن جاء من شعرها ما دَوَّنه أصحاب المعاجم ، ونسبه النحاة أحيانا إليها .

ومن الأمور التي واجهت النحاة أن الشاعر ينظم على لهجته المحلية وينقلها الرواة – وإن كان من القبائل المستشهد بلغتها – وينظم باللغة الأدبية شعرافي أسواق العرب ومنتدياتها .

وهذا الكم الهائل من المادة المجموعة سقطت نسبته إلى قبيلة بعينها في معظم الأحيان .

وعلى هذا فجاءت قواعد النحاة تضم عددا يفوق الحصر من الشواهد ،

---

(١) الآية ٦٣ من سورة طه .

وخرجت من بينها أشعار تفوق الحصر أيضاً ، وأطلقوا عليها " شاذاً " ولو صنفوا شعر كل شاعر على حده ، وجعلوا ما قاله باللغة المشتركة الفصحى على حده ، وما قاله باللغة المحلية على حدة لما وجدنا كثرة التأويلات النحوية البعيدة ، ولما قيل عن شعره خطأ أو شاذ أو وَهْم ، ونذكر تغليط سيبويه لبعض العرب ولبعض شعرائها كأمثال زهير ، ولذا نرى ابن مالك لم يرضه ما ذهبإليه سيبويه من تغليط لبعض العرب .

إذ يقول : وهذا غير مرضي منه – رحمه الله – فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشئ من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع [١].

ولم يسلم القراء من جراء تلك القواعد الناقصة من الطعن ، وإن سلمت القراءة من الطعن قد لا تسلم من التأويل ، وما ذاك إلا لأنها خرجت عن القاعدة النحوية ، ولعل من المناسب لهذا قوله تعالى : "إن هذان لساحران "[٢].

- قرأ بن كثير وحفص بتخفيف إن هذان لساحران "

وشدد ابن كثير نون " هذان " قال أبو حيان : " وتخريج هذه القراءة واضح وهو على أنّ إنْ هي المخففة من الثقيلة ....."[٣]

وقرأت فرقة منهم أبو عمرو إن هذين بتشديد نون إن وبالياء في هذين ، قال أبو حيان : وإعراب هذا واضح ..... وقال الزجاج : لا أجيز قراءة أبي عمرو ، لأنها خلاف المصحف[٣]

وقرأ جمهور القراء والبقية من السبعة : " بتشديد النون " إن" وهذان " بألف ونون خفيفة ، لساحران .

واختلف في تخريجها :

قال أبو حيان : فقال القدماء من النحاة : إنه على حذف ضمير الشأن ، والتقدير ، إنه هذان لساحران ... وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجئ

---

(١) شرح التسهيل ٥٢/٢

(٢) الآية ٦٣ من سورة طه

(٣) البحر المحيط ٢٥٥/٦

إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ .

وقال الزجاج : اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير : لهما ساحران ، فدخلت على المبتدأ المحذوف . واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد"وقيل إن بمعنى نعم ، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه ... وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير [١] .

ومما سبق يتضح أن أبا حيان أورد معظم التوجيهات في الآية الكريمة ونلحظ ما يلي :

١- لم يعترض على ما ذهب إليه الزجاج من قوله فيها :لا أجيز قراءة أبي عمرو ، لأنها خلاف المصحف (١)وذلك بما أورده أبو عبيد ، قال أبو عبيد : رأيتها في الأمام مصحف عثمان هذن ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف ، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها(١) .

٢- أورد رأي الزجاج في أن اللام لم تدخل على الخبر ، بل هي داخلة على مبتدأ محذوف ، فالزجاج لا يجيز دخول اللام في الخبر ، ومجيء إن بمعنى نعم [٢] .

٣-أورد رأي المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق وأبي الحسن الأخفش الصغير بأن إنّ بمعنى نعم ، قال أبو حيان داعماً مذهبهم : وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه

٤- أما أبو حيان فاختار في تخريج هذه القراءة " إنّ هذان لساحران " أنها جاءت علي لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً قال أبو حيان عن تلك اللغة " وهي لغة كنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبني العنبر وبني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وأهل تلك الناحية ، حكي ذلك عن الكسائي ، ولبني الهجيم ومراد وعذره" [١] .

وقد ذهب جمع غفير من النحاة إلى أن الآية جاءت على لغات تلك القبائل فمن هؤلاء الكسائي [٣] والفراء [٤] والنحاس (٣)ومكي القيسي [٥] وابن يعيش[٦] وابن

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٥٥

(٢) ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢/٧٧٠ .

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس وطبعة أخرى ٣/٤٤

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٣ -١٨٤ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢-٦٣

(٦) ينظر شرح المفصل ٣/١٢٨-١٣٠

مالك[١] وابن عقيل[٢] وابن هشام[٣] .

وعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يعتمد المسموع من بعض لغات القبائل العربية التي تجري المثنى بالألف دائمًا

وعلى ضوء ما سبق أيضًا وافق الزجاج والمبرد والأخفش الصغير في تخريج اللام من قوله تعالى " لساحران " .

والذي يقال هنا : إن ما ذهب إليه الزجاج واستحسنه المبرد والأخفش الصغير من حذف " هما " وتوكيده باللام فيه منافاة لا تخفى ، فالحذف وتوكيد المحذوف غير مستقيم [٣].

أما ما ذهب إليه أبو حيان في هذا التخريج فحسن ، ذلك أن هذه اللغة معروفة وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنصاري [٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٢-٦٣

(٢) ينظر المساعد ١/٤٠-٤١ والتذييل لأبي حيان ١/٢٤٥-٢٤٨

(٣) ينظر شرح شذور الذهب ٤٦

(٤) ينظر معنى اللبيب ٥٧

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس٣/٤٦

الخلاف في التاء والكاف من أرأيتكم بين البصريين والكسائي والفراء

الخلاف في الجملة الاستفهامية " أغير الله " أهي مفعول ثاني أم غير ذلك ؛ بين سيبويه وابن كيسان .

الآية : (قل أرأيتكم – إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة – أغير الله تدعون)[١].

موضع الموقف : أرأيتكم .

صاحب الموقف : البصريون ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، ابن كيسان .

أرأيتك وأرأيتكم تركيب ورد في القرآن الكريم ، بدأ بهمزة الاستفهام تليها جملة رأيتك ، ثم اسم منصوب وقد يحذف إذا كان مفهوماً من السياق ، ثم يليه جملة استفهام تبين موضع الاستفهام ، وقد يكون الاستفهام ظاهرا في مواضع ، ويكون مقدرا في مواضع أخرى .

وجملة أرأيت قد تكون منقولة من أحد أمور [٢]

١- رأيت بمعنى عرفت أو أبصرت أو إصابة الرئة .

٢- رأيت بمعنى علمت المجردة من معنى أخبرني .

٣- رأيت بمعنى علمت المضمنة معنى أخبرني .

- فالأولى تحتاج لمفعول واحد ، ولا تلحقها كاف الخطاب .

- والثانية تحتاج لمفعولين ولا تلحقها كاف خطاب ، بل إن لحقتها كاف كانت مفعولا أول ، ويكون مطابقاً لما يراد من تذكير وتأنيث [٣] وإفراد وغيره .

- وإن كانت العلمية التي بمعنى أخبرني فإنها تختص بأمور احتدم الخلاف فيها بين النحاة أورد أبو حيان ذلك في موضعين من تفسيره .

أحدهما في هذا الموطن الذي نحن بصدده والآخر هو قوله تعالى ؛

"قال أرأيتك هذا الذي كر مت علي "[٣] وفي هذا الموضع أحال على سابقه

---

(١) الأنعام ٤٠

(٢) ينظر الدر المصون ٦١٥/٤-٦٢٨ والنحو الوافي ٢٣٨/١ – ٢٤٠ والمحرر ٤٩/٦-٥٠ والمشكل ٢٥١-٢٥٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢-٢٤٧ والحجة للفارسي ٣٠٨/٣ وإعراب القرآن للنحاس٦٦/٢-٦٧ ومغني اللبيب ٢٤٠ والمسائل الحلبيات للفارس ٧٥ – ٧٧ .

(٣) الإسراء ٦٢

المسطر هنا .

وفي هذه الآية وقع الخلاف بين البصريين والكسائي والفراء في الكاف والتاء في قوله تعالى : " أرأيتكم " .

أ- ذهب البصريون إلى أن التاء هي الفاعل مبنية على دائما ، وأن الكاف وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب ، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء .

ب- وذهب الكسائي إلى أن التاء هي الفاعل أيضا ، أما الكاف فهي في موضع المفعول الأول .

ج-وذهب الفراء إلى أن التاء حرف خطاب كهي في أنت ، وأما الكاف فهي في موضع رفع فاعل .

وقد احتج معظم النحاة للمذهب البصري ، وهم بهذا الاحتجاج يدحضون ما ذهب إليه الكسائي ثم الفراء .

فسيبويه يقول : وتقول : أرأيتك زيدا أبو من هو ، وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند ثلاث ، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أرأيت أبو من أنت أو أرأيت أزيد ثم أم فلان ، لم يحسن ، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول ، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أجري وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني [١] .

وملخص هذا أن أرأيتك بمعنى أخبرني وهو فعل لا يلغي كما أن أخبرني فعل لا يلغى، ويحتاج لمفعولين أحدهما : زيد ، والآخر الجملة من قوله " أبو من هو" [٢] .

ويدل على هذا أن الكاف حرف خطاب لا غير والتاء فاعل ، إذ لكل فعل فاعل .

- ويقول الأخفش : فهذا الذي بعد التاء من قوله " أريتكم " إنما جاء للمخاطبة... فهذه الكاف ليس لها موضع ... وإنما هي من المخاطبة مثل كاف ذاك[٣]

---

(١) الكتاب ١/٢٣٩-٢٤٠ وينظر البحر ٧/٣١٧

(٢) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم١/٣٣٠

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٨٩

- ويقول المبرد في باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه : ومن ذلك الكاف التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها، نحو: كاف ذاك ورويدك ،وأريتك هذا الذي كرمت علي[١] ويقول الفارسي : لو كان الكاف اسما ولم يكن حرفا للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكاف الكاف في المعنى ، ألا ترى أن " أرأيت " يتعدى إلى مفعولين يكون الأول منهما هو الثاني في المعنى ، وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكاف ، وإنما هو غيره ، دلالة على أنه ليس باسم ، وإذا لم يكن اسما ، كان حرفا للخطاب مجردا من معنى الأسمية...فإذا ثبت أنه للخطاب معرى من معنى الاسمية، ثبت أن التاء لا يجوز أن يكون فيه معنى الخطاب ، ألا ترى أنه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب [٢] وقريبا مما ذكره الفارسي قال به الزجاج [٣] وأبو جعفر النحاس [٤] ومكي [٥] .
- ويقول أبو البقاء العكبري : والكاف حرف للخطاب وليست اسما . والدليل على ذلك أنها لو كانت اسما لكانت إما مجرورة ، وهو باطل ، إذ لا جار هنا ،أو مرفوعه ، وهو باطل أيضا لأمرين:

أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع .

والثاني : أنه لا رافع لها ، إذ ليست فاعلا ، لأن التاء فاعل ، ولا يكون لفعل واحد فاعلان .

وأما أن تكون منصوبة ، وذلك باطل لثلاثة أوجه .

أحدها : أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك : أريت زيدا ما فعل ؟

فلو جعلت الكاف مفعولا لكان ثالثا .

والثاني : أنه لو كان مفعولا لكان هو الفاعل في المعنى ، وليس المعنى على ذلك.

والثالث : أنه لو كان منصوبا على أنه مفعول ، لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء ، فكنت تقول : أرأيتماكما وأرأيتموكم وأرأيتكن ،

---

(١) المقتضب ٤٠/١

(٢) الحجة للفارسي ٣٠٩/٣

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢-٢٤٧ .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٦٦/٢- ٦٧

(٥) ينظر المشكل ٢٥١

وقد ذهب الفراء إلى أن الكاف اسم مضمر منصوب في معنى المرفوع ، وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه [١] . ويقول ابن هشام : فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء ، فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قط مرفوعة .

وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف : مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو : " أرأيتك زيداً ما صنع " لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده [٢]. هكذا توالت بعض أقوال النحاة عن المذهب البصري .

أما الفراء فيقول : وموضع الكاف نصب وتأويله رفع [٣] .

وقد سبق من أقوال من تقدم ذكره أن ما ذهب إليه لا يستقيم على المذهب البصري

- موقف أبي حيان : أورد أبو حيان المذاهب الثلاثة السابق ذكرها ، ولم يرجح مذهباً على آخر بل أحال الموضوع على ما كتب في علم النحو فيقول : ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء . ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء ، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول ، ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب – كهي في أنت ، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل ، استعيرت ضمائر النصب للرفع ، والكلام على هذه المذاهب إبدالاً وتصحيحاً مذكور في علم النحو [٤] .

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح للأدلة التي سبقني إليها الفارسي والعكبري وابن هشام فلا حاجة لإعادتها هنا .

---

(١) الإملاء ص ٢٤٩ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٤٠

(٣) معاني القرآن للفراء ص ١ / ٣٣٣

(٤) البحر المحيط ٤ / ١٢٥ – ١٢٦ .

التقارب بين التوابع

الآية : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) [١] .

موضع الموقف : الذين آمنوا .

صاحب الموقف : الكوفيون .

"الذين" في الآية الكريمة فيها عدة أوجه إعرابية [٢] منها .

١- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم الذين ,

٢- أن يكون خبرا ثانيا لإن .

٣- أن يكون مبتدأ وخبره الجملة من قوله تعالى : لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة [٣] .

٤- أن يكون نعتا على موضع أولياء قبل دخول إن فيكون مرفوعا .

٥- أن يكون بدلا من موضع أولياء قبل دخول إن فيكون مرفوعا . وهذان الوجهان الأخيران على مذهب الكوفيين حيث يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم الأوجه السابقة في الذين ثم قال عما ذهب إليه الكوفيون : وأجاز الكوفيون رفعه على موضع "أولياء " نعتا أو بدلا [٤] .

---

(١) الآية ٦٢،٦٣ من سورة يونس

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٦٩/٩ والمشكل ٣٤٨ والإملاء ص ٣٢٦ ومعاني القرآن للفراء ٤٧١/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٢ – ٢٦١ والدر المصون ٢٣٢/٦ .

(٣) الآية ٦٤ من السورة نفسها .

(٤) البحر المحيط ١٧٥/٥ .

المطلب الثاني :النصب

الحال ، خبر التقريب

الآية : (قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً)[١] .

موضع الموقف : شيخاً .

صاحب الموقف : البصريون الكوفيون .

أورد أبو حيان توجيه نصب " شيخاً " في الآية الكريمة عند كل من البصريين والكوفيين ، إذ فيه وجهان .

أحدهما : حال والعامل فيه إما التنبيه وإما الإشارة وإنّا كلاهما .

والثاني : منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين [٢].

قال أبو حيان : وانتصب " شيخاً " على الحال عند البصريين ، وخبر التقريب عند الكوفيين [٣].

ولم يعترض على أحد هذين الوجهين بل أوردهما دون ملاحظة .

---

(١) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٢) ينظر الدر المصون ٣٥٧/٦.

(٣) البحر المحيط ٢٤٤/٥

والتقريب : استعمال أسماء الإشارة استعمال كان وأخواتها ينظر معاني القرآن للفراء ١٢/١-١٣ وينظر المصطلح النحوي ص ١٣٢- ١٣٣ .

والتقريب : أن يكون الكلام اسم إشارة بعده اسم مرفوع بعده اسم منصوب ، ينظر النحو في مجالس ثعلب ص٦٠ فما بعدها .

"وحده" حال ، مصدر ، ظرف .

الآية : (وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا)[١]

موضع الموقف : وحده .

صاحب الموقف : سيبويه ، يونس ، المبرد .

جاء "وحده" منصوبا ، والظاهر أن فيه وجهين :

أحدهما : أن يكون منصوبا على الحال ، وإن كان معرفة لفظا فهو في قوة النكرة معنى ، فالمعنى فيه " منفردا " واختلف فيه في أمرين :

الأمر الأول أن يكون اسمًا موضوعًا موضع المصدر ،أو مصدرا أو ظرفا .

- فمذهب الخليل وسيبويه إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر ،الموضوع موضع الحال ، كأنه قال إيحادًا ، وإيحاداً موضع "موحدا " قال سيبويه : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا ... وذلك قولك : مررت به وحده ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده ... وزعم الخليل – رحمه الله – حيث مثل نصب وحده وخمستهم ، أنه كقولك ، أفردتهم إفرادا [٢]
- وذهب قوم إلى أنه مصدر لا فعل له ، وقيل : مصدر لوحد على حذف الزيادة .
- الثاني : أن يكون "وحده " منصوبا على الظرف قال سيبويه : وزعم يونس أن "وحده " بمنزلة عنده [٣] .

الأمر الثاني : اختلف فيه إذا جاء بعد الفعل والفاعل والمفعول أيكون حالا من الفاعل أو المفعول ؟ .

ذهب سيبويه إلى أنه حال من الفاعل .

وذهب المبرد إلى أنه حال من المفعول ، قال المبرد في هذا : وذلك قولك : مررت بزيد وحده ، ومررت بأخويك وحدهما ..[٤] .

موقف أبي حيان : ذكر أبو حيان الخلاف السابق بين سيبويه وبين يونس من

---

(١) الآية "٤٦" من سورة الإسراء .

(٢) الكتاب ٣٧٣/١-٣٧٤ وينظر الأصول ١٦٥/١-١٦٦

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) المقتضب ٢٣٩/٣ .

جهة ، وبين سيبويه والمبرد من جهة أخرى ، ولم يؤيد مرجحا أو غير ذلك بل ذكر الخلاف قائلا : ووحده عند سيبويه ليس مصدرا ، بل هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال .

فوحده عنده موضوع موضع إيحاد ، وإيحاد موضوع موضع موحد . وذهب يونس إلى أن وحده منصوب على الظرف .

وذهب قوم إلى أنه مصدر لا فعل له ، وقوم إلى أنه مصدر لأوحد على حذف الزيادة ، وقوم إلى أنه مصدر لوحد ...

وإذا ذكرت " وحده " بعد فاعل ومفعول ، نحو : ضربت زيدا .

فذهب سيبويه : أنه حال من الفاعل ، أي : موحدا له بالضرب .

ومذهب المبرد : أنه يجوز أن يكون حالا من المفعول .

فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير : وإذا ذكرت ربك موحدا له بالذكر . وعلى مذهب أبي العباس يجوز أن يكون التقدير : موحدا بالذكر [١].

هذا موقف أبي حيان ، الذي تضمن الحياد التام ، والذي يقتضيه النظر رجحان مذهب سيبويه [٢]

- فليس "وحده" بزمان ولا مكان ، وعليه فلا ينبغي أن يجعل ظرفا كما ذهب إليه يونس .
- إن الأولى والأكثر وضع " موحدا " موضع اسم الفاعل كما ذهب إليه سيبويه خلاف ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من وضعه موضع المفعول .

---

(١) البحر المحيط ٤٣/٦.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٣/١ ، ١٥٩ والمساعد ٣٤١/٢ .

المفعول في اللفظ إعراب "لا"

الآية : (قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) [١].

موضع الموقف : " لا " .

صاحب الموقف : الزجاج أبو عمرو

في " لا " من قوله تعالى : " أن لا تسجد " وجهان .

أحدهما : أن تكون "لا " غير زائدة .

والآخر : أن تكون زائدة داخلة في الكلام لتقويته وتوكيده .

ومما يدل على زيادتها قوله تعالى : " قال يا إبليس ما منعك أن تسجد [٢] وآيات كثيرة جاءت فيها " لا " [٣]

وقد استشهد على زيادة "لا " في هذه الآيات كما استشهد على زيادتها في قول الشاعر:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به "نعم" من فتى لا يمنع الجود[٤] قائله

على زيادة "لا " في قوله "لا البخل " بنصب البخل " وأما من خفض البخل فإن "لا" اسم مضاف ، لأنه أريد به اللفظ .

والذي يظهر أنه لا حجة في هذا البيت على زيادة "لا" برواية نصب البخل، ويتخرج هذا الأمر على وجهين :

أحدهما : أن تكون "لا " مفعولاً به ، و"البخل " بدل منها ، قال أبو إسحاق الزجاج : أرى أن تكون "لا " غير لغو ، وأن يكون " البخل " منصوباً بدلاً من "لا"[٥] لأن "لا" تقال في المنع فهي مؤدية للبخل .

والوجه الثاني : أن تكون " لا " مفعولاً به ، والبخل مفعول لأجله ، وهذا الوجه اختاره أبو حيان .

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٧٥ من سورة ص .

(٣) ينظر الآيات ٩٢ – ٩٣ من سورة طه ، والآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٤) اختلف روايات الجود ينظر الخصائص ٣٥/٢، ٢٨٣ المغني

(٥) ينظر معاني الزجاج ٣٢٣/٢

موقف أبي حيان : أورد ما ذكره الزجاج قائلاً : .. فقال الزجاج "لا " مفعولة ، والبخل بدل منها ، وقـال أبو عمرو بن العلاء : الرواية فيه : لا البخل " بخفض، اللام جعلـها مضافـة إلـى البخل . لأن "لا" قد ينطق بها ولا تكون للبخل انتهى[١]

وقد أجاز أبو حيان ما ذكره الزجاج في موضع آخر قائلاً : الأظـهر أن لا مفعول بأبى ... والبخل بدل من "لا" أو مفعول من أجله [٢]

---

(١) البحر ٤/٢٧٢ – ٢٧٣

(٢) البحر المحيط ١/٢٩ .

الآية : (الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار. شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط) [١]

موضع الموقف: شهد ، قائماً بالقسط

صاحب الموقف: ابن جني ، الكوفيون والبصريون، الزجاج

قرأ جمهور القراء شهد فعلا ماضياً مبنياً للفاعل وقرأ أبو المهلب عم محارب بن دثار " شهداءَ الله" جمعاً على فعلاء منصوبة، قال أبو الفتح: هو منصوب على الحال من الضمير في المستغفرين ، أي : يستغفرونه شهداء لله أنه لا إله إلا هو [٢]

موقف أبي حيان من هذا التوجيه الذي قال به ابن جني:لم يعترض أبو حيان على توجيه أبي الفتح بل أورد هذا التوجيه أولاً وأردف بتوجيه آخر يفهم منه أنه في المرتبة الثانية ، يدل على ذلك " قيل" الواردة في كلام أبي حيان إذ يقول : وقرأ أبو المهلب عم محارب بن دثار : " شهداءَ الله " على وزن فعلاء جمعاً منصوباً . قال ابن جني : على الحال من الضمير في المستغفرين . وقيل : نصب على المدح[٣]

أما قوله تعالى : قائماً بالقسط ففي نصبه أربعة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على الحال.

الثاني : نصبه على النعت للمنفي بلا ، كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو

الثالث : أنه منصوب على المدح

الرابع أنه منصوب على القطع ، أي:أنه كان من حقه أن يرفع نعتاً لله إذ الأصل شهِد اللهُ القائمُ بالقسط، فلما نُكّر " القائم " امتنع اتباعه ، فَقُطع إلى النصب.

موقف أبي حيان :

تبع أبو حيان أصول البصريين حيث ردوا على الكوفيين انتصاب " قائما بالقسط"على القطع.

---

[١] الآية ١٨ من سورة آل عمران.

[٢] المحتسب ١٥٦/١

[٣] البحر المحيط ٤٠٣/٢ وفيه زيادة عمّ محارب بن دثار وإضافة شهداء لله وفي المحتسب (١٥٥) وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٢/١ وإملاء مامن به الرحمن ١٣٥ شهداء لله

يقول أبو زكريا الفراء : وقوله " .. قائماً بالقسط" منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة [١] قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وأما انتصابه على القطع فلا يجئ إلا على مذهب الكوفيين ، وقد أبطله البصريون[٢] ثم اختار من التوجيهات السابق سردها في نصب " قائما بالقسط" أن يكون على الحال إذ يقول : والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله ، والعامل فيه شهد وهو قول الجمهور[٢]

---

[١] معاني القرآن للفراء ١/٢٠٠

[٢] البحر المحيط ٢/٤٠٥ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٢ والدر المصون ٣/٨٠ ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٠١.

عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة

تأتي الحال مبينة للهيئة وتأتي مؤكدة ، وهي إما مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون جملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة[١]

وقد اختلف في عاملها نظراً لجمود جزأيها فلا عمل لهما :

- ذهب سيبويه إلي أن العامل مضمر تقديره -في قولك : هو زيد معروفاً -أثبته أو ألزمه معروفاً[٢]

- وذهب الزجاج إلى أن العامل هو الخبر ، لأنه مؤول بمسمى ، فيعمل في الحال.

- وذهب غيرهما كابن خروف إلى أن العامل في نحو : هو زيد منطلقاً هو المبتدأ لتضمنه معني تنبه.[٣]

- وذهب ابن مالك إلى أن العامل هو معنى الجملة ، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قول الجمهور في عامل الحال المؤكدة ، ثم أردف بما ذهب اليه أبو اسحاق الزجاج ولم يعترض عليه ، إذ يقول عن الأمرين :

" إن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصبَ شيئاً من الجملة السابقة قبلها ، وإنما ينتصب بعامل مضمر تقديره : أحق أو نحوه مضمراً بعد الجملة ، وهذا قول الجمهور ...وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى [٥]

وقد نسب إلى الزجاج معظم النحاة هذا المذهب الذي ذهب إليه ، إلا أن في معاني القرآن له ما يفيد أنه رجع إلى رأي الجمهور ، فهو يقول عن«مصدقاً »

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب ٢٢٣ وشرح ابن عقيل ٢٠٧/٢

(٢) الكتاب ٧٨/٢-٧٩

(٣) ينظر شرح الرضي على الكفية ٥١/٢ وشرح ابن يعيش ٨٦٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢ وارتشاف الضرب ١٦٠١/٣-١٦٠٢ وللساعد ٤٣/٢ وشفاء العليل ٥٣٩/١

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٥٧/٢ وشرح الرضي ٥١/٢

(٥) البحر المحيط ٤٠٤/٢

في قوله تعالى : " وهو الحق مصدقاً لما معهم "[١] :نصب مصدقاً على الحال ، وهذه حال مؤكدة ... فأما قولك هو زيد معروفاً ، وهو الحق مصدقاً ففي الحال فائدة كأنك قلت : انتبه له معروفاً[٢]

فهو يقدر العامل في الحال هنا خلاف ما ذكره أبو حيان ومن درج هذا النحو.

---

[١] البقرة ٩١

[٢] معاني القرآن للزجاج ١/١٧٤

البدل على رأي الكسائي والمفعول به على رأي علي بن سليمان الأخفش الصغير الآية

(ومن الأنعام حمولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين) [١] ثمانية أزواج ...[١]

موضع الموقف : ثمانية أزواج

صاحب الموقف : الكسائي ، علي بن سليمان الأخفش الصغير

انتصب قوله تعالى " ثمانية أزواج " وفيه عدة أوجه ، منها:

١- أن يكون بدلاً من قوله تعالى " حمولة وفرشاً " قاله الأخفش [٢] والفراء والزجاج[٢]

٢- أن يكون منصوباً ب " كلوا" أي : كلوا ثمانية أزواج ، وهو قول علي بن سليمان الأخفش [٤] وقدّره : كلوا لحم ثمانية أزواج

٣- أن يكون معطوفا على جنات ، من قوله تعالى : "وهو الذي أنشأ جنات [٠] تقديره أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج ، ثم حذف الفعل وحرف العطف ، وذهب إلى هذا الوجه الكسائي [٥] والأخفش[٥]

٤- أن يكون منصوبا على الحال ، تقديره : مختلفة أو متعددة ، وصاحب الحال " الأنعام " وعليه فالعامل في الحال ما تعلق به الجار والمجرور من قوله : " ومن الأنعام " وقد ضُعّف الوجه الذي قاله الكسائي قال أبو البقاء : وحَذَف الفعل وحرف العطف ، وهو ضعيف [٦] ولعل الضعف لعدة أمور منها : طول الفصل ، وحذف حرف العطف ، وحذف العامل .

---

(١) الآية ١٤٢، ١٤٣ من سورة الأنعام

(٠) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٠٦/٢

(٢) ينظر إعراب القرآن للزجاج ٢٩٩/٢

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٢

(٥) الآية ١٤١من سورة الأنعام

(٦) الإملاء ص ٢٧٠

موقف أبي حيان :

ذكر أبوحيان معظم الأوجه الإعرابية السابقة الذكر ، وذكر ما قاله الكسائي والأخفش الصغير ولم يزد على ذلك ، ولعل الأوجه التي قالها الأخفش الصغير والكسائي وغيرهما مرجوحة ، لأنه رجح الوجه الأول الذي قال به الأخفش والفراء والزجاج ، فقال : وانتصب ثمانية أزواج على البدل في قول الأكثرين من قوله "حمولة وفرشاً "وهو الظاهر ، وأجازوا نصبه بكلوا مما رزقكم الله ، وهو قول علي بن سليمان وقدره : كلوا لحم ثمانية وبأنشأ مضمرة قاله الكسائي ، وعلى البدل من موضع ما من قوله مما رزقكم ، وبكلوا مضمرة ، وعلى أنها حال أ ي مختلفة متعددة [١]

---

[١] البحر المحيط ٤/٢٣٩ وينظر الدر ٥/١٩١-١٩٢

القطع والتمييز

الآية : ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله [١]

موضع الموقف : ثواباً

صاحب الموقف: الكسائي

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله " ثوابا" ، ومن هذه الأوجه

١- أن يكون منصوبا على المصدر المؤكد ، لأن معنى الجملة قبله يقتضيه ، والتقدير : لأثيبنهم إثابة أو تثويباً ، موضع ثوابا موضع أحد هذين المصدرين

٢- أن يكون حالاً من جنات أي مثابا بها

٣- أن يكون حالاً من ضمير المفعول : أي مثابين

٤- أن يكون حالاً من الضمير في تجري العائد على جنات

٥- أن يكون بدلاً من جنات على تضمين ادخل معنى أعطى

٦- أن يكون تمييزاً وذهب إلى هذا الفراء [٢]

٧- أن يكون منصوباً على القطع ، وذهب إلى هذا الكسائي

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم الأوجه السابقة فبدأ بالوجه الأول فقال :انتصب ثواباً على المصدر المؤكد ....[٣] ثم سرد بقية الأوجه ثم ذكر الوجهين الأخيرين فقال : وقيل انتصب على التمييز وقال الكسائي : هو منصوب على القطع ، ولا يتوجه لي معنى هذين القولين هنا[٣]

ومن هذا نرى أبا حيان يستبعد الوجهين الأخيرين ويبدأ بالوجه الأول ولعله الراجح عنده ، فالوجه الأول للبصريين . وهذا ما نص عليه أبو جعفر النحاس : إذ قال عن " ثواباً" : مصدر مؤكد عند البصريين . وقال الكسائي : هو منصوب على

---

[١] الآية ١٩٥ من سورة آل عمران

[٢] ينظر معاني القرآن للنحاس ٤٢٨/١

[٣] البحر المحيط١٤٦/٣

القطع ،وقال الفراء : هو مفسر [١] وقال أبو البقاء " حال أو تمييز وكـــلا القوليـــن كوفي [٢] فأبو حيان يذهب مذهب البصريين ولا يتجه عنده معنى ما ذكره الكســـائي والفراء .

ملاحظة : ومما يجدر بالملاحظة أن القطع المراد في قول الكسائي قد يـــراد به على مذهب الكوفيين الحال. [٣]

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/١

[٢] إملاء ما من به الرحمن ١٧٠

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء ١١/١-١٢ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٨٥ والإملاء حيث فُسر القطع بالحال.

خبر كان

الآية : (وما كانوا مهتدين)[١]

موضع الموقف : مهتدين

صاحب الموقف: الفراء

أجمع النحاة على أن مثل " مهتدين " في هذه الآية منصوب ، واختلف في ناصبه [٢]

فالبصريون يذهبون إلى أنه نصب علىأنه خبر لكان ، فهو منصوب بها والكوفيون يذهبون الى أنه انتصب على القطع ،أي الحال ،وذهب الفراء منهم إلى أنه انتصب تشبيها بالحال [٣]

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان الخلاف في نصب مهتدين في الآية الكريمة ، فقال : وانتصاب مهتدين على أنه خبر كان فهو منصوب بها وحدها خلافاً لمن زعم أنه منصوب بكان والاسم معاً ، وخلافاً لمن زعم أن أصل انتصابه على الحال ، وهو الفراء[٤]

ومما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو ينهج نهج البصريين في أن خبر كان ينصب بها ،وليس حالاً ،ولا شبيهاً بالحال كما ذهب إليه الكوفيون ومنهم الفراء .

فخبرها يجئ ضميراً ويجيء معرفة ويجئ جامداً ،ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولا هكذا الحال.

---

[١] الآية ١٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر الإنصاف م ١١٩ و ٨٢١/٢ والتبيين ص٢٩٥ واللباب ١٦٧/١

[٣] ينظر معاني القرآن للفراء ٢٨١/١ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣/١

[٤] البحر المحيط ٧٤/١

الآية :(فانظر كيف كان عاقبة الظالمين) [١]

موضع الموقف: كيف

صاحب الموقف: الزجاج

قال الزجاج عن كيف في الآية الكريمة : كيف في موضع نصب على خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيها " انظر " لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قول ابن عطية نقلاً عن الزجاج ما ذكره الزجاج ،آنفاً ثم قال أبو حيان : وقول الزجاج لا يجوز أن يعمل فيه انظر ، وتعليله يريد : لا يجوز أن تعمل فيه انظر لفظاً لكن الجملة في موضع نصب لا نظر معلقة ، وهي من نظر القلب [٣] ففي نص أبي حيان تعقيب لموقع " كيف كان عاقبة الظالمين " بجملتها فهي معلقة لفظاً منصوبة في المعنى.

---

[١] الآية ٣٩ من سورة يونس

[٢] معاني القرآن للزجاج ٢١/٣ وينظر المحرر ٤٧/٩

[٣] البحر المحيط ١٥٩/٥-١٦٠

المفعول معه

الآية : (فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة .....)[١]

موضع الموقف : و شركاءكم

صاحب الموقف: الفارسي

قرأ جمهور القراء وشركاءكم نصباً ، وفيه أوجه،منها:

- أنه معطوف على أمركم ، بتقدير حذف مضاف ، أي : وأمر شركائكم كقوله تعالى "واسأل القرية" أي: أهل القرية

-أنه معطوف على أمركم من غير تقدير حذف مضاف ، لأنه يقال : أجمعت شركائي .

- أنه منصوب بفعل لائق تقديره : وادعوا شركاءكم ، قال الفراء : ونصبت الشركاء بفعل مضمر ، كأنك قلت : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم[٢] وإليه ذهب الفارسي [٣] والكسائي[٤]

- أنه منصوب على أنه مفعول معه ، وإلى هذا ذهب جمع من النحاة منهم الزجاج قال: فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى : لو تركت مع فصيلها لرضعها [٥] وقال ابن الانباري : منصوب لأنه مفعول معه [٦]

قال الفارسي : ويجوز أن يكون انتصاب الشركاء على أنه مفعول معه ، أي : أجمعوا أمركم مع شركائكم ، كقولهم : استوى الماء والخشبة ،وجاء البرد

---

[١] الآية ٧١ من سورة يونس

[٢] معاني القرآن للفراء١/٤٧٣

[٣] ينظر الحجة للفارسي ٤/ ٢٨٨-٢٨٩

[٤] ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢ والمشكل ٣٥٠

[٥] معاني القرآن للزجاج ٣/٢٨

[٦] البيان لابن الأنباري ١/٤١٧

والطيالسة ،ويدل على جوازه أن الشركاء فاعله في المعنى ، كما أن الطيالسة كذلك[١] وإليه ذهب ابن عطية [٢].

موقف أبي حيان : أعرب أبو حيان الآية الكريمة،ثم قال بعد ذلك : وقال أبو علي : وقد تنصب الشركاء بواو " مع " كما قالوا : جاء البرد والطيالسة ...

وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعول معه من الفاعل ، وهو الضمير في فأجمعوا ، لامن المفعول الذي هو أمركم ، وذلك على أشهر الاستعمالين .لأنه يقال : أجمع الشركاء ، ولا يقال جمع الشركاء أمرهم إلا قليلاً [٣]

وعليه فيتبين موقفه من الفارسي فهو يوافقه بشرط أن يكون وشركاءكم مفعولاً معه من الفاعل ، فهذا يجوز بلا خلاف ، فإذا جعله مفعولاً معه من المفعول فهو لا يجوز على المشهور.

قال ابن مالك عن هذا الأمر : فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها ، وحسُن في موضعها " مع " جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولاً معه ، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه [٤] فالموافقه من أبي حيان للفارسي مشروطة بأن يكون " وشركاءكم" مفعولاً معه من الفاعل .أما قراءة الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع فاجمعوا بوصل الألف وفتح الميم – جمع يجمع فيجوز فيها :

١- العطف على أمركم لأنه يقال : جمعت أمري وجمعت شركائي

٢- على أنه مفعول معه

٣- على حذف مضاف أي ذوي الأمر منكم ،

وقد أورد أبو حيان ما ذكره الفارسي إذ يقول الفارسي عن هذه القراءة : فيمكن أن يكون أراد : فأجمعوا ذوي الأمر منكم .... فحذف المضاف ، وجرى على المضاف

---

[١] الحجة للفارسي ٤/٢٨٩

[٢] ينظر المحرر الوجيز ٩/٦٩

[٣] البحر ٥/ ١٧٩

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦١ وينظر المغنى ٤٧١-٤٧٢ وشفاء العليل ١/٤٩٣ وإرتشاف الضرب ٣/١٤٨٩

إليه ما كان يجري على المضاف لو ثبت [١] ولم يبين موقفه من الفارسي في هذه القراءة بل ذكر توجيهه ، وهو جائز والذي يترجح لدي من القراءتين السابقتين ما يلي:

١- قراءة الجمهور " فأجمعوا أمركم وشركاءكم "

يترجح لدي أن " شركاءكم " منصوب بفعل محذوف، تقديره : وادعوا شركاءكم أو اجمعوا بوصل الألف لمجيء ذلك الإضمار في كلام العرب شعراً ونثراً وفي القرآن الكريم فمن القرآن جاء قوله تعالى " والذين تبوءوا الدار والإيمان[٢] فقد نصب الإيمان بفعل محذوف ، تقديره : واعتقدوا الإيمان [٣] على أن من النحاة من جعل الإيمان في هذه الآية مفعولاً معه [٤]

ومن الشعر قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً *حتى شتت همالة عيناها*

فالماء لا يُعلف ، وإنما التقدير :وسقيتها ماءً بارداً

وقول آخر : *إذا ما الغانيات برزن يوماً* *وزججن الحواجب والعيونا*

فالعيون لا تزجج ، وإنما التقدير وكحّلن العيون

وقول آخر : *ورأيت زوجك في الوغى* *متقلداً سيفاً ورمحاً*

فالرمح لا يتقلد وإنما التقدير : وحاملاً رمحًا

وقول آخر : *تراه كأن الله يجدع أنفه* *وعينيه إن مولاه ثاب له وفرا*

فالعينان لا تجدع ، وإنما تقديره : ويفقأ عينيه

ومثله : يذهبن في نجد وغوراً غائرا

أي : ويأتين غوراً ، والشواهد على هذا كثير[٥]

---

[١] الحجة ٤/٢٨٧-٢٨٨

[٢] الآية ٩ من سورة الحشر

[٣] ينظر المغنى ٨٢٨

[٤] ينظر شرح التسهيل لإبن مالك ٢/٢٦١ والمساعد ١/٥٤٥ وارتشاف العذب ٣/١٤٨٩ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ١/٤٩٣

[٥] ينظر الخصائص ٢/٤٣١-٤٣٢ والبحر ١/٤٩،٢٠٢

٢- أما قراءة الزهري ومن معه فإن العطف يترجح فيها على النصب على المعية ، وعلى تقدير فعل لائق لأن العطف أحق إذ التشريك أولى من عدم التشريك .

المفعول من أجله

الآية : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) [١]

موضع الموقف : جزاء بما كسبا نكالا من الله

صاحب الموقف : الجمهور ، الكسائي ، قطرب ، الزجاج

في " جزاء" عدة أوجه منها :

١- أن يكون منصوبا على الحال إما من الفاعل ، أي مجازين لهما بالقطع بسبب كسبهما ، وإما أن تكون من المضاف إليه في أيديهما ، أي في حال كونهما مجازين وهذا الوجه قال به الكسائي [٢]

٢- أن يكون منصوبا على المصدر بفعل مقدر ، أي : جازوهما جزاء قال به قطرب والزجاج [٣] وأبو جعفر النحاس [٤] ومكي[٥] وابن عطية [٦] وأبو البقاء [٧]

٣- أن يكون منصوبا على أنه مفعول من أجله ، وهذا قال به الجمهور

أما "نكالا" فيكون بدلا من جزاء ، وأجاز الزجاج[٣] والنحاس[٤] ومكي[٥] وابن عطية[٦] وأبو البقاء[٦] والزمخشري أن يكون مفعولا من أجله كذلك

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان الأوجه السابقة ومن قال بها فقال :

---

(١) المائدة ٣٨

(٢) ينظر البحر ٣/٤٨٤

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢/١٧٤

(٤) ينظر إعراب القران للنحاس ٢/٢٠

(٥) ينظر المشكل ٢٢٥

(٦) ينظر المحرر ٥ /٩٨

(٧) ينظر الإملاء ٢٢٢

قال الكسائي : انتصب جزاءً على الحال ، وقال قطرب : على المصدر ، أي جازاهم جزاء ، وقال الجمهور هو على المفعول من أجله .....وانتصاب نكالاً على المصدر ، أو على أنه مفعول من أجله .....

وقال الزمخشري : جزاءً ونكالاً مفعول لهما انتهى ،وتبع في ذلك الزجاج ، قال الزجاج : هو مفعول من أجله [١] ، يعنى جزاء ، قال : وكذلك نكالاً من الله انتهى ، وهذا ليس بجيد ، إلا إذا كان الجزاء هو النكال ، فيكون ذلك على طريق البدل وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلا بواسطة حر ف العطف [٢] ومما سبق يتضح أن أبا حيان أورد الأوجه الثلاثة ولم يعترض ولم يرجح إلا ما ذهب إليه الزمخشري تبعاً للزجاج ، وعليه فوجه الاعتراض على الزجاج

أن جزاء ونكالاً مفعول لأجله ، وهما اثنان والعامل واحد ، وهو " فاقطعوا " وليسا متعاطفين ولا الثاني مبدل من الأول ، وهذا لا يجوز ، وما كان على هذا فيقدر للمفعول من أجله الثاني عامل يعمل فيه يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف ، سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما ، أو نصب[٣]

ولعل "نكالا" هو نوع من الجزاء فهو بدل من الجزاء ، وعليه فيجوز أن يكون نكال مفعولاً من أجله .

واكتفي بما رد به السمين الحلبي على اعتراض أبي حيان إذ يقول : على أن الذي ينبغي أن يقال هنا : إن " جزاء " مفعول من أجله ، العامل فيه "فاقطعوا" فالجزاء علة الأمر بالقطع ، ونكالاً مفعول من أجله أيضاً ، العامل فيه جزاء ، والنكال علة للجزاء ، فتكون العلة معللة بشئ آخر ، فتكون كالحال المتداخلة ، كما تقول : ضربته تأديباً له إحساناً إليه ، فالتأديب علة للضرب ، والإحسان علة للتأديب ، وكلام الزمخشري والزجاج قبله لا ينافي ما ذكرته ، فإنه لا منافاة بين هذا وبين

---

(١) في كتاب المعاني للزجاج : هو مفعول به ١٧٤/٢

(٢) البحر المحيط ٤٨٤/٣

(٣) ارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣

قولهما جزاء مفعول من أجله وكذلك نكالاً ، فتأملـــه فإنـــه وجـــه حســـن ، فطـــاح الاعتراض على الزمخشري والزجاج[١]

وقد يقال : إن نكالاً منصوب بعامل محذوف يدل عليه فاقطعوا المذكور ، ويتلخـــص ما يُرد به على اعتراض أبي حيان : ثلاثة أمور

١- أن يكون نكالاً ، بدلاً

٢- أن يكون منصوباً بـــ "جزاء"

٣- أن يكون منصوباً بفعل محذوف

---

(١) الدر المصون ٤/٢٦٥

الاستثناء

الآية الأولى :(لن يضروكم إلا أذى)[١]

الآية الثانية (ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس)[٢]

موضع الموقف : إلا أذى ، إلا بحبل من الله

صاحب الموقف : الفراء والزجاج

ذهب الفراء والزجاج إلى أن الاستثناء في الآيتين منقطع [٣]

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه الفراء والزجاج ، إلا أنه رجح في الآية الأولى أن الاستثناء متصل مخالفاً لهما ، ووافقهما في الثانية،فهو يقول : والظاهر أن قوله " إلا أذى " استثناء متصل ..... وقال الفراء والزجاج والطبري وغيرهم : هو استثناء منقطع [٤] وقال عن قوله تعالى : " إلا بحبل من الله " هذا استثناء ظاهره الانقطاع وهو قول الفراء والزجاج.[٥]

الآية الاولى : إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً * إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا* فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم . وكان الله عفوا غفورا* [٦]

موضع الموقف : إلا المستضعفين من الرجال .....

صاحب الموقف : الزجاج

ذهب الزجاج الى أن المستضعفين في قوله تعالى " إلا المستضعفين ..." منصوب على الاستثناء ، إذ قال : المستضعفين نصب على الاستثناء من قوله

---

(١) الآية ١١١ من سورة آل عمران

(٢) الآية ١١٢ من سورة آل عمران

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٠/١ ومعاني القرآن للزجاج ٤٥٧/١

(٤) البحر المحيط ٣٠/٣

(٥) البحر المحيط ٣١/٣

(٦) الآية ٩٧-٩٩ من سورة النساء

مأواهم جهنم ... إلا المستضعفين " أي : إلا من صدق أنه مستضعف غير مستطيع حيلة ولا مهتد سبيلاً [١] ، وعلى هذا التوجيه اندرج النحاس ومكي وابن عطية [٢]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : بشأن ما ذكره الزجاج : فعلى هذا استثناء متصل ، والذي يقتضيه النظر أنه استثناء منقطع ، لأن قوله : " إن الذين توفاهم الملائكة " الى آخره يعود الضمير في مأواهم إليهم، وهم على أقوال المفسرين إما كفار وإما عصاة بالتخلف عن الهجرة ، وهم قادرون ، فلم يندرج فيهم المستضعفون المستثنون ، لأنهم عاجزون فهو منقطع [٣] وعلى ما ذهب إليه أبو حيان درج عليه معظم المعربين [٤].

الترجيح : الذي يترجح لدي أن " المستضعفين " استثناء متصل كما ذهب إليه الزجاج ، ذلك أن المستضعفين لفظ يشمل في الآية من وجد حيلة ومن لم يجد ، وسياق الآية يشير إ لى الاتصال من خلال جوابهم " قالوا كنا مستضعفين في الأض " ومن خلال سؤال السائل " قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "ثم جاء الاستثناء " إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ..." " فأولئك عسى الله أن يعفوا عنهم " فعلى هذا يكون إخراجاً من الأولين فالعفو أخرجهم من دخول النار ، وعلى هذا يكون الاستثناء المتصل إذ " هو مالو لم يستثن لدخل"[٥]

الآية الثانية : فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب [٦]

موضع الموقف : إلا من تاب وآمن

صاحب الموقف: الزجاج

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٩٥

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس١/٤٨٤ والمشكل ٢٠٧ والمحرر ٤/٢٢٧

(٣) البحر المحيط ٣/٣٣٥

(٤) ينظر الإملاء ١٩٩ والدر المصون ٤/٧٩

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٤

(٦) الآية ٥٩-٦٠ من سورة مريم

ذهب الزجاج إلى أنه يجوز في الاستثناء في هذه الآية أن يكون متصلاً ومنقطعاً، إذ يقول : من في موضع نصب ، أي : فسوف يلقون العذاب إلا التائبين ، وجائز أن يكون نصباً استثناء من غير الأول [١]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : إلا من تاب استثناء ظاهره الاتصال ، وقال الزجاج: منقطع[٢]فهو على هذا يرجح الاتصال وهو الذي أميل إليه،إذ إن من تاب من هؤلاء كان داخلاً قبل الاستثناء في الغي.

الآية الثالثة :(إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً) [٣]

موضع الموقف: إلا الذين ...

صاحب الموقف : الزجاج

ذكر أبو حيان أن قوله تعالى : "إلا الذين عاهدتم " استثناء واختلف فيه أمنقطع هو أم متصل؟ قال أبو حيان قال: قوم : هذا استثناء منقطع ، التقدير ، لكن الذين عاهدتم ، فثبتوا على العهد أتموا إليهم عهدهم،وقال قوم منهم الزجاج : هو استثناء متصل من قوله : إلا الذين عاهدتم من المشركين.....وقيل : هو استثناء متصل ، وقبله جملة محذوفة، والأظهر أن يكون منقطعاً لطول الفصل بجمل كثيرة بين ما يمكن أن يكون مستثنى منه وبينه [٤]

وبهذا يتضح موقف أبي حيان من التوجيه الذي نسبه لقوم منهم الزجاج ، فهؤلاء يرون أنه استثناء متصل من قوله " إلا الذين عاهدتم ..." في أول السورة بينما أبو حيان يراه استثناء منقطعًا : لأنه لو جعله متصلاً من المشركين في أول السورة لأدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بجمل كثيرة [٥].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٦

(٢) البحر المحيط ٦/٢٠١

(٣) الآية ٤ من سورة التوبة

(٤) البحر المحيط٥/٨

(٥) ينظر الدر المصون ٦/١٠

الحال من المضاف إليه

الآية : (قل بل ملة إبراهيم حنيفاً) [١]

موضع الموقف: حنيفاً

صاحب الموقف: الكوفيون البصريون

جاءت كلمة" حنيفا" في الآيه الكريمة منصوبة ، واختلف في نصبها ، وذلك على النحو التالي :

١- أن يكون مفعولاً به بإضمار فعل، تقديره : نتبع حنيفاً

٢- أن يكون حالاً : واختلف في صاحبه

أ. فقيل : حال من إبراهيم ، لأن الحال تجئ من المضاف إليه.

ب. قيل حال من الملة .

٣- أن يكون منصوبًا على القطع ، وهو رأي الكوفيين ، وكان الأصل عندهم : إبراهيم الحنيف ،فلما نُكر لم يمكن اتباعه،فقيل : إبراهيم حنيفاً

موقف أبي حيان :

منع أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة،قال عن هذا : فنحن لا نجيزه سواء كان جزءاً مما أضيف إليه أو كالجزء أو غير ذلك[٢]

ولعل المانع من ذلك أن الحال لا بد لها من عامل ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل إذا كان مضافاً غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة ، أو كالجزء مما أضيف إليه . ومن أجاز ذلك قدّر العامل فيها معنى اللام أو معنى الإضافة وهما عاملان في صاحبها [٣]

وقال أبو حيان عن نظائر هذا التخريج في:" ونزعنا ما في صدورهم من غل

---

[١] الآية ١٣٥ من سورة البقرة

[٢] البحر المحيط ٤٠٦/١

[٣] ينظر الدر المصون ١٣٦/٢

إخواناً " [١]قال: وقد قررنا أن ذلك لا يجوز ، وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، وتأويله هنا أنه منصوب على المدح [٢]

وقال عن كلمة " ميتاً" من قوله تعالى: " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه"[٣]: وانتصب ميتاً على الحال من لحم ، وأجاز الزمخشري أن ينتصب عن الأخ ، وهو ضعيف ، لأن المجرور بالإضافة لا يجئ الحال منه ، إلا إذا كان له موضع من الإعراب ، نحو : أعجبني ركوب الفرس مسرجاً ، وقيام زيد مسوعاً فالفرس في موضع نصب ، وزيد في موضع رفع ، وقد أجاز بعض أصحابنا أنه إذا كان الأول جزءاً أو كالجزء جاز انتصاب الحال من الثاني ، وقد رددنا عليه ذلك فيما كتبناه في علم النحو [٤].

أما موقفه من الكوفيين : قال أبو حيان عن أحد أوجه نصب " حنيفاً " : وأنه منصوب على القطع حكاه السجاوندي : وهو تخريج كوفي ، لأن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين [٥]. وقال أيضاً معترضاً على هذا التخريج الذي قال به الكوفيون : وأما النصب على القطع فقد ردّ هذا الأصل البصريون[٥]

وللبحث مما ذهب إليه أبو حيان موقفان :

أحدهما : ذهب جمهور النحاة إلى جواز مجئ الحال من المضاف إليه بشروط منها: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه ، قال ابن مالك في هذا

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا [٦]

وعلى هذا فكون حنيفاً في الآية الكريمة يرجح لدي أن تكون حالاً من

---

(١) الحجر ٤٧

(٢) البحر ٤٥٧/٥

(٣) الحجرات ١٢

(٤) البحر ١١٥/٨ وينظر البحر ٤٩٨/٥ وشرح شذور الذهب ٢٣٥

(٥) البحر ٤٠٦/١

(٦) ألفية ابن مالك ص ٥٤ باب الحال " ينظر ارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣

المضاف إليه " إبراهيم ، لأمرين : أحدهما إما أن تكون الملة في معنى الدين ، إذ دين إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية،قال أبو حيان : وكذلك يلزم من جعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أن يكون حالاً لازمة ، لأن إبراهيم لم ينفك عن الحنيفية [١]

وقال أبو البقاء : حسن جعل " حنيفاً" حالاً ، لأن المعنى نتبع إبراهيم حنيفاً ، وهذا جيد ، لأن الملة هي الدين ، والمتبع إبراهيم [٢]

الأمر الثاني : الأولى عدم التقدير، فجعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أولى من جعله حالاً من الملة ، لأن جعله حالاً من الملة يحتاج إلى تقريب معنى ، فالملة مؤنثة اللفظ، وحنيفاً مذكر اللفظ ففيه تخالف بينهما ،فالأقرب أن يكون حنيفا حالاً من إبراهيم لوجود الأمرين السابقين ولمجيء نظائره في القرآن الكريم وكلام العرب، فمن القرآن الكريم قوله تعالى :" إلى الله مرجعكم جميعاً [٣] فجاء " جميعاً" حالاً من المضاف إليه في مرجعكم وقوله تعالى :" إليه مرجعكم جميعاً " [٤] وقوله تعالى :" إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين " [٥] فمصبحين حال من المضاف إليه " هؤلاء" [٦] وقوله :" ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً [٧] وقوله " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه " [٨] فكلمة ميتاً وقعت حالاً من المضاف إليه أخيه[٩]

ومن الشعر قول الشاعر : كأن حواميه مدبراً خضبن وإن كان لم يخضب

ف " مدبراً" حال من الهاء في حواميه [٧]

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أجاز فريق من النحاة مجيء الحال من المضاف إليه دون شروط،ومن هؤلاء الزجاج[١٠] والفارسي[١١] والزمخشري [١٢]

---

(١) البحر المحيط ٤٠٦/١
(٢) إملاء ما من به الرحمن ٧٣
(٣) المائدة ١٠٥/٤٨
(٤) يونس ٤ وينظر شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢
(٥) الحجر ٦٦
(٦) ينظر شرح الرضي ٨/٢
(٧) الحجر ٤٧
(٨) الحجرات ١٢
(٩) ينظر حاشية الصبان ١٧٩/٢
(١٠) ينظر معاني القرآن ٢٣١/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/١
(١١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٠١/٢
(١٢) ينظر البحر المحيط ٤٠٦/١

والعكبري ، وعلى ما سبق يترجح لدي أن يكون"حنيفاً"حالاً من إبراهيم خلافاً لما منعه أبو حيان.الموقف الآخر : ذكر أبو حيان أن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين وأن البصريين ردوا هذا الأصل الذي ذهب إليه الكوفيون ومصطلح القطع هذا يعبر به الفراء عن الحال كما ورد في تخريجه لكلمة هدى من قوله تعالى :" هدى للمتقين" [١] إذ يقول عن النصب في هذه الكلمة :" فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبرا لذلك ، فنصب هدى على القطع، لأن هدى نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها ، لأن النكرة لا تكون دليلا على معرفة . وإن شئت نصبت هدى على القطع من الهاء التي في " فيه " كأنك قلت :

لا شك فيه هاديا [٢]

إلا أن أبا حيان أغفل هذا المصطلح الكوفي المقابل لمصطلح الحال .

---

(١) البقرة(٢)

(٢) معاني القرآن للفراء ١٢/١

مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق

الآية : (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس قال أأسجد لمن خلقت طيناً)[١]

موضع الموقف : طيناً

صاحب الموقف : الزجاج

الغالب في الحال الاشتقاق ، وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في مسائل منها أن تكون دالة على أصالة ، وجاءت لفظة طيناً في الآية الكريمة دالة على أصل خلقة آدم عليه السلام ، واختلف في انتصاب هذه اللفظة ، وذلك على النحو التالي :

١- أن تكون حالاً من " لمن " أو من العائد في هذا الموصول وجاز وقوع "طينا" حالاً لدلالته عل الأصالة ، كأنه قال : متأصلاً من طين وهذا الوجه ذكره معظم المعربين[٢] ومنهم الزجاج[٣] وابن عطية [٤]

٢- أن تكون " طينًا" منصوباً على إسقاط الخافض أي من طين ، وجاء نظير هذا قوله تعالى " وخلقته من طين " [٥] قال بهذا الوجه العكبري[٦] والسمين[٧]

٣- أن طينًا منتصب على التمييز،قال بهذا الوجه الزجاج [٣]وابن عطية [٤]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان وجهين من الإعراب النصب على الحال والنصب على التمييز الذي قال به الزجاج وتبعه ابن عطيه وقال هذا عن الوجه :ولا يظهر كونه تمييزاً[٨]

ولم يذكر سبب ذلك ، ولعل السبب في ذلك لعدم تقدُم إبهام نسبة أو ذات وهذا ما جعله يقف من الإعراب الذي أجازه الزجاج موقف المرجوح لا الراجح

---

(١) الإسراء ٦١

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٢/٢ المشكل ٤٣٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢ ارتشاف الضرب /١٥٥٩ والمساعد ٩/٢ وأوضح المسالك ٢٩٩/٢

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣١٧/١٠

(٥) الآية ٧٦ من سورة (ص)

(٦) ينظر الإملاء ٣٨٩

(٧) ينظر الدر المصون ٣٧٨/٧

(٨) البحر المحيط ٥٧/٦

مجئ الحال مصدراً صريحاً

الآية : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية)[١]

موضع الموقف : سراً وعلانية

صاحب الموقف : سيبويه

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى " سراً وعلانية " نظراً لاختلاف تخريجات النحاة في هذه اللفظة ،إذ هي مصدر ، ولذا قيل عنها : هي مصدر منكر مفعول مطلق ، أو حال ، خلاف والذي ينبغي قوله : إن الأصل في الحال أن يكون وصفاً ، وهو ما يدل على المعنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو : قائم ، ومضروب ، وحسن . ومجيء الحال مصدراً على خلاف ذلك الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى ، ولأن الحال نعت في المعنى ، والنعت بالمصدر لا يطرد ، فكذلك ما جاء بمعناه وهو الحال . ولذلك وقع الخلاف بين النحاة في إعراب هذا المصدر وفي قياسية هذا التركيب ، وفيما يلي أهم مذاهب الخلاف في هذه المسألة.

أولاً – مذهب سيبويه وجمهور البصريين وابن كيسان[٢] أن هذا المصدر المنكر حال[٣] وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وحجة هؤلاء:

١– أن الخبر أخو الحال والنعت ،فكما وقع الخبر مصدراً في قولهم زيد عدل ، وجاء النعت مصدراً منكراً في نحو : هذا ماء غور فلا يُنكر مجيء الحال مصدراً

٢– أن المصدر والوصف المشتق يقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي يكون الأصل فيه أن يأتي مصدرا في نحو قم قائماً أي : قم قياماً ، ويأتي الوصف في الموضع الذي يجئ فيه المصدر في نحو سرت أشد السير ،وعلى كثرة ما سُمع من مجيء الحال مصدراً فإنه لا يجوز القياس عليه

---

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ١٥٧/١–١٥٨

(٣) ينظر الكتاب ٣٧٠/١– ٣٧١ والمقتضب ٢٣٤/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢ فما بعدها والمساعد ١٣/٢ وشرحابن يعيش ٥٩/٢. واوضح المسالك ٣٠٨/٢ وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢وحاشية أوضح المسالك ٣٠٥/٢–٣٠٨

عند هؤلاء نظراً لأن الأصل لديهم في الحال أن يكون وصفاً مشتقاً وما جاء خلافه يُقتصر فيه على ما سُمع فلا يقاس عليه .

ثانياً : مذهب الأخفش والمبرد : أن المصدر المنكر هو مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن الحال هو الجملة الفعلية فمثلا : طلع زيد بغتة ، بغتة لديهما مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظه تقديره : طلع زيد يبغت بغتة، فالجملة الفعلية " يبغت بغتة " هي الحال لا المصدر (١)

وعلى هذا المذهب يجوز القياس على ما ورد منه مطلقاً

ثالثا: مذهب الفارسي : المصدر المنكر مفعول مطلق وعامله وصف يكون هو الحال فمثلاً طلع زيد بغتة : طلع زيد باغتاً بغتة ، فالوصف باغتًا هو الحال لا المصدر(٢)

رابعاً : مذهب الكوفيين أن المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله(٣) وعامله ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فمثلاً طلع زيد بغتة ، بغتة مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، فعلى هذا يؤولون الفعل حسب لفظة المصدر ، فطلع يؤولونه : بـ" يبغت "

موقف أبي حيان :

تعددت الوجوه الإعرابية في قوله تعالى :" سراً وعلانية "(٤) في هذه الآية الكريمة وفيما يماثلها من نحو قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعياً(٥) "ادعوه خوفاً وطمعاً"(٦) إني دعوتهم جهاراً (٧)

---

(١) ينظر المقتضب ٢٣٤/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢ والمساعد ١٤/٢ وشرح الرضى ٣٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٣٦/٢ وشرح ابن يعيش ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٨٦/٢ وأوضح المسالك ٣٠٨/٢

(٢) ينظر حاشية أوضح المسالك المسماة ب" عدة المسالك " للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ٣٠٦/٢

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٨٦/٢

(٤) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٥) الآية٢٦٠ من سورة البقرة

(٦) الأعراف ٥٦

(٧) نوح ٨

وقوله ، فقليلاً ما يؤمنون" [١]، "فأمتعه قليلاً[٢]" إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية " [٣]" أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل[٤] " وقوله«أولئك هم الكافرون حقاً»[٥]

وقد تتبع أبو حيان معظم هذه المواطن ،فقال عن الآية أعلاه وانتصاب سراً وعلانية على أنهما مصدران في موضع الحال أي: مسرين ومعلنين أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه ، أو نعتان لمصدر محذوف ، أي : إنفاقًا سراً على مشهور الإعراب [٦] وقال عن قوله تعالى :" فأمتعه قليلاً [٦] : وانتصاب قليلاً على أنه صفة لظرف محذوف،أي زمانًا قليلا ، أو على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي تمتيعاً قليلاً على تقدير الجمهور ، أو على الحال من ضمير المحذوف الدال عليه الفعل ، وذلك على مذهب سيبويه [٧] وفي قوله تعالى " فقليلا ما يؤمنون [٥] يذكر بعض التوجيهات الإعرابية ويرجح ما يراه مناسباً منها ، فيقول : انتصاب قليلاً على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي فإيمانا قليلاً .... وعلى مذهب سيبويه انتصابه على الحال ..... وجوزوا انتصابه على أنه نعت لزمان محذوف ..... والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول ،وهو أن يكون المعنى فإيماناً قليلاً يؤمنون ، لأن دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل [٨]

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى :" وكلا منها رغداً " [٩] وانتصاب " رغدا" قالوا على أنه نعت لمصدر محذوف ،تقديره : أكلاً رغداً ، وقال ابن كيسان : هو

---

(١) البقرة ٨٨

(٢) البقرة ١٢٦

(٣) النساء ٧٧

(٤) البقرة ١٠٨

(٥) النساء ١٥١

(٦) البحر المحيط ٣٣١/٢

(٧) البحر المحيط ٥/٣/١

(٨) البحر المحيط ٣٠١/١

(٩) الآية ٣٥ من سورة البقرة

مصدر في موضع الحال [١]

اعترض ابو حيان على هذين الإعرابين إذ يقول : وفي كلا الإعرابين نظر ، أما الأول فإن مذهب سيبويه يخالفه ، لأنه لا يرى ذلك ،و ما جاء من هـذا النـوع جعله منصوباً على الحال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل، وأمـا الثاني فإنه مقصور على السماع[١]

مما تقدم نرى أبا حيان يرجح مذهب سيبويه فمجيء الحال مـن المصـدر يقتصر فيه على السماع ،ولا يجوز القياس عليه ، وعلى هذا يتكرر هذا الموقف فـي البحر [٢]

---

(١) البحر المحيط ١/١٥٧-١٥٨

(٢) ينظر البحر ١/١٥٧-١٥٨

(٢) ينظر البحر ٦/٢٤٠

المطلب الثالث : الجر

إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ونصب المفعول الأول

الآية : (فلا تحسبّن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام)[١]

موضع الموقف : مخلف وعده رسله.

صاحب الموقف : الجمهور ، الفراء ، قطرب ، الفارسي.

اسم الفاعل إذا كان يعمل في مفعولين كأعطى ، الأصل فيه إذا أضيف إلى أحدهما أن يضاف إلى المفعول الأول ، لأنه هو الفاعل في الحقيقة، نحو : هذا معطي زيدٍ درهماً ولا يُؤتى بخلاف هذا الأصل إذا التبس الأمر بينهما.[٢]

إلا أن جمهور القراء قرأوا هذه الآية الكريمة مخلف وعدِه رسلَه بإضافة اسم الفاعل إلى "وعدِه" وهو المفعول الثاني ، ونصب رسله وهو المفعول الأول .

قال الفراء : وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل : كسوتك الثوبَ وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل ، فتقول : هو كاسي عبدِالله ثوباً ومُدخلُه الدار[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان إعراب الآية الكريمة فقال : واختلف في إعرابه ، فقال الجمهور والفراء وقطرب ... : إنه مما أضيف فيه اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ، كقولهم : هذا معطي درهم زيداً ، لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فينتصب ما تأخر ، وأنشد بعضهم نظيراً له قول الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائره باد إلى الشمس أجمع

.....وقال الفراء وقطرب : لما تعدى الفعل إليهما جميعاً لم يبال بالتقديم والتأخير[٤].

مما سبق نرى أبا حيان يهدف من إعراب الجمهور والفراء وقطرب أن مخلف يتعدى إلى مفعولين، يقول : وقرأت فرقة "مخلف وعدَه رسلِه" ... وهذه

---

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر الأصول ٧٩/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٧٩/٢-٨٠.

(٤) البحر المحيط ٤٣٨/٥-٤٣٩.

القراءة تؤيد إعراب الجمهور في القراءة الأولى ، وأنه مما تعدى فيه مخلف إلى مفعولين[١] .

ويرد كذلك على الفارسي الذي يرى أن هذا من القلب ، ونظيره بيت الشاعر السابق، قال أبو حيان : قال أبو علي :وهذا مما يقلب ، إذ ليس فيه إشكال ، وفي القرآن" فلا تحسبّن الله مخلف وعده رسله" ، انتهى .

والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة ، وأما قول الشاعر فليس من باب القلب بل من باب الاتساع في الظرف ، وأما الآية فأخلف يتعدى إلى مفعولين ولكان يضيف إلى أيهما شئت فليس من باب القلب.[٢]

إذاً مما سبق نراه يؤيد توجيه الفراء وقطرب، ويرد على الفارسي فيما ذهب إليه من القلب في الآية الكريمة وفي البيت السابق.

وهذا يترجّح لدينا إذ إن المفعولين في درجة واحدة عند العامل ، وعليه فلما تساويا في تأثير الفعل تساويا كذلك في تأثير الإضافة.

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٣٨-٤٣٩.

(٢) البحر المحيط ٥/٢١٦.

نعت ذي الألف بالموصول

الآية : (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق ﴿ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد ﴿الذين قالوا إن الله عهد إلينا ...)[١]

موضع الموقف : الذين قالوا.

صاحب الموقف : الزجاج.

في قوله تعالى "الذين قالوا" عدة أوجه :

١- أن يكون مجروراً ، وذلك على الأوجه التالية :

أ- أنه صفة لـ الذين المجرور بالإضافة في قوله تعالى " (لقد سمع الله قول الذين).

ب- أنه بدل منه.

جـ- أنه صفة للعبيد من قوله تعالى : (وأن الله ليس بظلام للعبيد) قال الزجاج: "هذا من نعت العبيد الذين قالوا"[٢].

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان قول ابن عطية عن ما ذكره الزجاج ، إذ قال ابن عطية : وهذا مفسد للمعنى والرصف[٣].

وقد أيد أبو حيان ابن عطية قائلاً بفساد الوجه الذي قال به الزجاج قال أبو حيان بعد قول ابن عطية : وهو كما قال [٤]

فعلى هذا يكون ما ذهب إليه الزجاج فاسد عند أبي حيان ولعل الفساد من حيث المعنى يتضح من سياق الآيات. أما فساد الرصف فإن الموصوف ينبغي أن يكون أخص من الوصف أو مساوياً له وأن الموصول أعرف رتبة من المعرف بالألف واللام ، ولعل هذا ترتيب الكوفيين[٥].

---

(١) الآية ١٨١-١٨٣ من سورة آل عمران.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٩٤/١.

(٣) المحرر الوجيز ٣٠٩/٣.

(٤) البحر المحيط ١٣٢/٣ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/١ والإملاء ١٦٨ والدر المصون٥١٦/٣.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢.

النعت عند الكسائي والفراء

الآية : (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون)[١]

موضع الموقف : هدى ورحمة.

صاحب الموقف : الكسائي ، والفراء.

قرأ جمهور القراء هدى ورحمةً بالنصب،إما على أنه مفعول لأجله أو حال، وقرئ بالرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو هدى ورحمةٌ وقرأ زيد بن علي هدىً ورحمةٍ وذهب إلى تصويبه الفراء قائلاً : "ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صواباً"[٢] وذهب إلى هذا الوجه الكسائي كذلك ، قال أبو جعفر النحاس : قال الكسائي والفراء : ويجوز "هدىً ورحمةٍ" بالخفض[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القراءات الثلاث ، وقال عن قراءة الجر : وقرأ زيد بن علي هدى ورحمةٍ بالخفض على البدل من كتاب ، أو النعت ، وعلى النعت لكتاب خرّجه الكسائي والفراء رحمهما الله[٤].

وعليه فأبو حيان أجاز ما ذهب إليه الكسائي والفراء.

---

(١) الآية ٥٢ من سورة الأعراف.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٨٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٩.

(٤) البحر المحيط ٤/٣٠٦.

الصفة والبدل

الآية : (تنزيلاً ممن خلق الأرض والسموات العُلى الرحمن على العرش استوى)[١]

موضع الموقف : الرحمن.

صاحب الموقف : الكوفيون.

قرأ الجمهور برفع الرحمن ، فهو إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف.

وقرأ جناح بن حبيش "الرحمنِ" ، وفيه وجهان :[٢]

أحدهما: أنه بدل من الموصول المجرور بمنْ في قوله تعالى : "تنزيلاً ممن".

والثاني : أن يكون صفة للموصول "ممن".

وهذا الوجه الأخير فيه خلاف بين النحاة ، ذلك أن مَن وما إذا كانتا موصولتين "فالبصريون يجيزون أن يوصفا ، تقول : جاءني مَن في الدار العاقلُ ، ونظرت إلى ما اشتريت الحسنِ ، ومذهب الكوفيين : أنه لا يجوز وصفهما"[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة جناح بن حبيش بكسر "الرحمن" وأورد ما أجازه الزمخشري ، قال أبو حيان : قال الزمخشري : صفة لمن خلق ، يعني : لمن الموصولة ، ومذهب الكوفيين أن الأسماء النواقص التي لا تتم إلا بصلاتها نحو : مَن وما ، لا يجوز نعتها ، إلا الذي والتي ، فيجوز نعتهما ، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكون الرحمن صفة لمن ، فالأحسن أن يكون الرحمن بدلاً من (من)[٤] .

ومما سبق نرى أبا حيان يجيز ما ذهب إليه الكوفيون من أن ما ومن الموصولتين لا يجوز نعتهما.

---

(١) الآية ٤-٥ من سورة طه.

(٢) ينظر الدر المصون ٨/١٢-١٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢-٣٣ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٥٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٣١.

(٤) البحر المحيط ٦/٢٢٦.

إضافة الصفة المشبهة واسم الفاعل

الآية : (وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم)[١]

موضع الموقف : مجراها ومرساها.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه.

قرأ الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب مُجريها ومُرسيها ، وهما اسما فاعلين من أجرى وأرسى وفيهما توجيهات منها :

١- أنهما بدلان من اسم الله.

٢- ذكر مكي[٢] وابن عطية[٣] وأبو البقاء [٤] أنهما نعتان لله تعالى .

وعلى التوجيه الثاني ، وهو كون مجريها ومرسيها صفتين للفظ الجلالة ، وهذا يتخرج على رأي الكوفيين ، نقل أبو حيان عن المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس قوله : وفي المقنع عن الكوفيين أنهم أجازوا في حسن الوجه وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة ، وقال : وذلك خطأ عند البصريين ، لأن حسن الوجه نكرة ، فإن أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام انتهى .[٥]

وإضافة اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة إضافة غير محضة ، وما كان كذلك فلا تقعان صفتين للفظ الجلالة.

قال سيبويه : واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[٦] وذلك قولك : هذا الحسن الوجه ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً[٧] .

---

(١) الآية ٤١ من سورة هود.

(٢) ينظر المشكل ٣٦٤.

(٣) ينظر المحرر ١٥٣/٩.

(٤) ينظر الإملاء ٣٥٥.

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤-١٨٠٤.

(٦) المراد باب الصفة المشبهة.

(٧) الكتاب ١٩٩/١-٢٠٠.

موقف أبي حيان:

ردّ أبو حيان على مكي وابن عطية وأبي البقاء -بأن مجريها ومرسيها لا يكونان نعتين للفظ الجلالة - محتجاً بمذهب الخليل قائلاً : ولا يكونان صفتين إلا على تقدير أن يكونا معرفتين ، وقد ذهب الخليل إلى أن ما كانت إضافته غير محضة قد يصح أن تجعل محضة ، فتعرف إلا ما كان من الصفة المشبهة فلا تتمخض إضافتها فلا تعرف[١].

وقال في موضع آخر : كل ما أضيف إلى معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة،ذكر ذلك سيبويه في كتابه وقلّ من يعرفه[٢].

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٢٥ وينظر الدر المصون ٦/٣٢٦-٣٢٧.

(٢) البحر المحيط ٧/٢٥٨.

المطلب الرابع : الرفع والنصب

الاستثناء والبدل

الآية : (ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون)[١]

موضع الموقف : إلا قليلاً منكم.

صاحب الموقف : سيبويه ، المبرد.

المشهور أن "قليلاً" منصوب على الاستثناء لأنه من موجب، وقرئ "إلا قليلٌ" بالرفع ، وفيه أوجه منها :

- أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : إلا قليلٌ منكم لم يتولوا.
- أو يكون مرفوعاً بفعل محذوف ، كأنه قال : امتنع قليل.
- أو يكون عطف بيان.[٢]
- أو يكون بدلاً من الضمير في توليتم ، ذكره ابن عطية ، فقال : وهذا على بدل "قليل" من الضمير في "توليتم" وجاز ذلك - مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي - لأن توليتم معناه : النفي ، كأنه قال : لم يفوا بالميثاق إلا قليل"[٣].

موقف أبي حيان :

منع أبو حيان الوجه الذي قال به ابن عطية ، لأنه بدل من الموجب ، والبدل من الموجب لا يجوز.

قال أبو حيان في هذا : لو قلت : قام القوم إلا زيدٌ بالرفع على البدل لم يجز، لأن البدل يحل محل المبدل منه ، فلو قلت قام إلا زيد لم يجز ، لأن "إلاّ" لا تدخل في الموجب[٤].

وقد استطرد في الرد على ابن عطية بما ذكره سيبويه والمبرد :

١- موقفه من سيبويه : استشهد على منع الوجه الذي قال به ابن عطية بما ذكره سيبويه ، وفي هذا دلالة على موافقته لسيبويه ، قال أبو حيان في هذا : وإنما أجاز النحويون : قام القوم إلا زيد بالرفع على الصفة ، وقد عقد سيبويه في ذلك باباً في

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ١/٤٧٩-٤٧١ وينظر البحر ٢/٢٦٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/٢٧٩.

(٤) البحر المحيط ١/٢٨٧.

كتابه ، قائلاً: هذا باب ما يكون فيه "إلاّ" وما بعده وصفاً بمنزلة غير ومثل [١] وذكر من أمثلة هذا الباب : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، و (لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا)[٢].

ثم ذكر ما أورده سيبويه في هذا الباب ملخصاً ، وما ذاك إلا ليدحض ما ذهب إليه ابن عطية ، إذ قال في هذا الشأن : "وإنما نبهنا على أن ما ذهب إليه ابن عطية في تخريج هذه القراءة لم يذهب إليه نحوي"[٣].

٢- موقفه من المبرد :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية التي أراد من خلالها الرد على ابن عطية فأورد ما ذهب إليه المبرد فقال : وقال المبرد : لا يوصف بإلاّ إلا إذا كان الوصف في موضع يصلح فيه البدل [٣].

ولم يعترض عليه في هذا الموضع بل أحال الرد عليه قائلاً : وتحرير ذلك نتكلم عليه في علم النحو[٣] وفي موضع آخر تكلم أبو حيان عن الأوجه الإعرابية في قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فقال : و أجاز أبو العباس المبرد في "إلاّ الله" أن يكون بدلاً ، لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف[٤].

وقال أبو حيان عن الوصف بإلاّ : ويجوز الوصف بها حيث يجوز البدل وحيث لا يجوز،وزعم المبرد أنه لا يجوز الوصف بها إلا حيث يجوز البدل[٥].

ولعل الذي حمل أبا حيان على هذا هو ما ذكره المبرد ناقداً لكلام سيبويه ، فسيبويه يقول : باب ما يكون إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل ، وغير ، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت.[٦]

---

(١) في الكتاب تقديم "مثل" على "غير" أي : بمنزلة مثل وغير ٣٣١/٢.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) البحر المحيط ٢٨٧/١-٢٨٨.

(٤) البحر ٣٠٥/٦.

(٥) ارتشاف الضرب ١٥٢٨/٣.

(٦) الكتاب ٣٣١/٢.

وتعقبه المبرد ناقداً لكلامه فقال : لا يجوز أن يكون "إلاّ" وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت ، وكذلك جاءني القوم إلا زيد على ذلك ، ولو قلت : جاءني رجل إلا زيد ، تريد : غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء ها هنا محال[١]. وهذا لا يتناسب في الآية الكريمة فلا يجوز أن يكون ما بعد إلاّ بدلاً في قوله تعالى"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"[٢]

وذلك لفساد المعنى ، لأن المعنى يصير إلى : لو كان فيهما الله لفسدتا ، قال أبو البقاء : ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني قومك إلاّ زيد على البدل لكان المعنى: جاءني زيد وحده ، وقيل يمتنع البدل لأن ما قبلها إيجاب ، ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين:

أحدهما: أنه فاسد في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم ، كان معناه : أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم فلو نصبت في الآية لكان معناه : إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إله مع الله ، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك ، لأن المعنى : لو كان فيهما غير الله لفسدتا[٣].

قال ابن هشام : ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه : إن إلاّ وما بعدها صفة[٤] وهذا الذي دعا أبا حيان للوقوف من المبرد.

ومما يجدر بالذكر أن أبا حيان منع تأويل الفعل المثبت في قوله تعالى : (ثم توليتم إلا قليلاً منكم)[٥] بفعل منفي، على حين أنه أوّل الفعل المثبت بفعل منفي في قوله تعالى (لتأتنني به إلا أن يحاط بكم)[٦] وهذا تناقض منه[٧].

---

(١) حاشية المقتضب ٤٠٨/٤.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٤٢٧-٤٢٨ وينظر البحر ٣٠٥/٦.

(٤) مغني اللبيب ص ٩٩.

(٥) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٦٦ من سورة يوسف.

(٧) ينظر البحر المحيط ٣٢٤/٥-٣٢٥.

الآية : (ما فعلوه إلا قليل منهم)[١]

موضع الموقف : إلا قليل.

صاحب الموقف : مذهب البصريين ، مذهب الكوفيين.

في هذه الآية الكريمة كان الاستثناء غير موجب وهو متصل ، فيكون على هذا المستثنى متردداً بين وجهين من الإعراب:

- إما الإتباع من المستثنى منه ، وهو الراجح.[٢]
- وإما النصب على الاستثناء ، وهو عربي جيّد.[٣]

أما الرفع فمختلف فيه ، أيكون بدلاً من فاعل "فعلوه" أو يكون معطوفاً على ذلك الضمير المرفوع ، والعاطف إلاّ ، هذا الخلاف ذكره أبو حيان وهو يُوضّح فيه موقفه من كلٍ من البصريين والكوفيين.

أولاً : موقفه من البصريين:

ذكر ذلك في هذه المسألة قائلاً : وارتفاع "قليل" على البدل من الواو في "فعلوه" على مذهب البصريين [٤].

ثانياً : موقفه من الكوفيين:

ثم قال عن الوجه الآخر من ارتفاع "قليل": وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين[٤] .

ولم يرجّح مذهباً على مذهب ، غير أن الشروط التي اشترطها البصريون لاختيار الإبدال متوافرة في الآية الكريمة ، ومن تلك الشروط: أن يكون بعد إلاّ، وأن يكون متصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نفي أو شبهه ، وهذه الشروط كما سبق موجودة في الآية ، فالبصريون يختارون الإبدال ، ولكل فريق حجته :

أولاً : ذهب الكوفيون إلى أن إلا بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) ينظر اللباب للعكبري ٣٠٥/١ والدر المصون ٢٢/٤.

(٣) ينظر الكتاب ٣١١/٢ والمقتضب ٣٩٥/٤ وشرح شذور الذهب ص ٢٥٠ والحجة للفارسي ١٦٨/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٨٥/٣.

قبلها، وبأن البدل والمبدل منه يأتي في كلام واحد ، أما المستثنى من حيث المعنى يأتي في كلام ، والمستثنى منه يأتي في كلام آخر ، إذ إن معنى ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد ، وردّ على هؤلاء بما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل[١]. وردّ عليهم أيضاً بأنهما في اللفظ كلام ، والإبدال معاملة لفظية (١).

ثانياً : ذهب البصريون إلى أن الاستثناء يخرج الثاني من حكم الأول ، أما العطف فهو للجمع ، وعليه يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول .[٢] وبأنه يجوز حذف المتبوع وبأن العمل في البدل والمبدل منه واحد ، وهذا أولى من اختلاف العمل[٣].

ويبدو أن المذهب البصري هو الراجح في هذه المسألة لأمور :

- إن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنيين ، لِما في ذلك من الاشتراك في اللّبس.[٤]

- إن مجيء إلا بمعنى الواو من قبيل الأضداد ، إذ موضع إلاّ هو مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تشرك ما بعدها فيما قبلها ، وهذا حقيقة التضاد ، والأصل عدم وقوعه.[٤]

- إن العمل في البدل والمبدل منه واحد ، وهذا أولى من اختلاف العمل.[٣]

- يجوز أن يحذف المتبوع ، وهو في الآية جائز الحذف وفيما ناظرها من الكلام نحو: "الدرس كتبوه إلا قليل منهم" فيجوز حذف الواو "الضمير" من الكلام.

- ولأن إلا للاستثناء وهو يقتضي أن يخرج الثاني من حكم الأول ، أما العطف فهو للجمع ، ويقتضي إدخال الثاني في حكم الأول.[٢]

أما الكوفيون فيرون أن إلا بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.

وردّ عليهم بـ ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل[٥]

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٩٨-٩٩ وشرح الرضي على الكافية ٢/٩٦-٩٧.

(٢) ينظر الإنصاف م ٣٥ جـ/٢٦٩.

(٣) ينظر اللباب ١/٣٠٥.

(٤) ينظر التبيين ص ٤٠٣.

(٥) ينظر المغني ٩٨-٩٩.

واحتجوا بأن "البدل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى منه من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى في آخر ، لأن معنى : ما قام القوم إلا زيد : ما قام القوم وقام زيد. والجواب أنهما في اللفظ كلام ، والإبدال معاملة لفظية"[١].

الآية الأولى : (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس)[٢]

موضع الموقف : إلا قوم يونس.

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء ، الأخفش ، الجرمي.

أورد أبو حيان _ تبعاً لأقوال بعض المفسرين – جملة من اختلاف المعربين في الاستثناء الواقع بعد إلاّ في قوله تعالى : "إلاّ قوم يونس" أيكون منقطعاً عما قبله أو يكون متصلاً ، ولم يرجّح مذهباً على آخر ، فقال "وقوم" منصوب على الاستثناء المنقطع وهو قول سيبويه[٣] والكسائي والفراء[٤] والأخفش [٥] ، إذ ليسوا مندرجين تحت لفظ قرية ... وقال ابن عطية[٦] : هو بحسب اللفظ استثناء منقطع ، وكذلك رسمه النحويون ، وهو بحسب المعنى متصل ، لأن تقديره : ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس ، والنصب هو الوجه ، ولذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا النصب ، وذلك مع انقطاع الاستثناء ... وقال الزمخشري : وقرئ بالرفع على البدل عن الجرمي والكسائي[٧].

مما سبق يتضح أن "إلا قوم" يجوز فيها وجهان من التوجيه:

أحدهما: أنه استثناء منقطع، لأن المستثنى منه القرية وليست من جنس القوم.

والثاني: أنه متصل لأن التقدير : فلولا كان أهل قرية[٨].

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢/٩٦-٩٧.

(٢) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٢٥.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٢.

(٦) ينظر المحرر ٩/٩٤.

(٧) البحر المحيط ٥/١٩٢.

(٨) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٣٢٩ والدر المصون ٦/٢٩٦.

أما ما قيل عن الرفع على البدل فقد ردّه قوم منهم الرضي ، ذلك أن الموضع ليس فيه نفي ولا شبهه وإنما فيه تحضيض ، وليس التحضيض كالنفي [١] قال الرضي : فلا يجوز الإبدال ..... لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد وإن قام أحد إلا زيدٌ [٢]والكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب [٣].

الآية الثانية : (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)[٤]

موضع الموقف : إلا قليلاً.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الأخفش.

جاءت كلمة "إلا قليلاً" في الآية الكريمة بعد لولا التحضيضية ، وعلى ذلك ففي ما بعد إلاّ وجهان :

أحدهما : أن يكون استثناء منقطعاً ، وذلك بأن يُحمل التحضيض على حقيقته وإذا حُمل على حقيقته تعيّن أن يكون منقطعاً لئلا يَفسُدَ المعنى .

الثاني : أن يكون متصلاً ، وذلك بأن يؤول التحضيض بمعنى النفي ، فيصح ذلك ، إلا أنه يؤدي إلى النصب في غير الموجب ، وإن كان غير النصب أولى .

موقف أبي حيان :

احتجّ أبو حيان بما ذكره عن سيبويه على ترجيح أن يكون الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى : (إلا قليلاً ممن أنجينا منهم).

فقال : إلا قليلاً استثناء منقطع ، أي لكن قليلاً ممن أنجيناهم نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالإضافة إلى جماعاتهم ، ولا يصح أن يكون استثناء متصلاً مع بقاء التحضيض على ظاهره لفساد المعنى ... والكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب ، وغيره يراه منفياً من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ...[٥].

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٩٥-٩٦ والمغني ٣٦٢-٣٦٤ .

(٢) شرح الرضي ٢/٨٧.

(٣) ينظر البحر ٥/٢٧١-٢٧٢.

(٤) الآية ١١٦ من سورة هود.

(٥) البحر المحيط ٥/٢٧١.

فهذا موقفه من سيبويه في هذه المسألة فهو يحتج بكلامه ، إذ إن سيبويه أدرج هذا الاستثناء صراحة تحت الاستثناء المنقطع، فقال : هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن" فمن ذلك ... (فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقيّة ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)[١] أي : ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم[٢].

موقفه من الفراء والأخفش في هذا الموضع :

أ- من الفراء : قرأ زيد بن علي إلا قليل بالرفع .

أورد أبو حيان نصاً للفراء يجيز فيه أن يكون الاستثناء في هذه الآية على هذه القراءة متصلاً ، قال أبو حيان : وقال الفراء: المعنى : فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد[٣] وفيما أورد أبو حيان مأخذان :

أحدهما : أن الفراء نصّ في هذا الموضع – في النسخة المطبوعة – على أن الاستثناء منقطع ، وإن كان تفسيره للمعنى يجيز الرفع فقال بعد هذه الآية : يقول لم يكن أحد منهم كذلك إلا قليلاً ، أي : هؤلاء كانوا ينهون فنجوا ، وهو استثناء على الانقطاع مما قبله ، كما قال عز وجل : "إلا قوم يونس" ، ولو كان رفعاً كان صواباً[٤].

المأخذ الثاني : قوله عن الفراء : "لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد" لم يرد هذا النص عن الفراء في هذا الموضع ، والموضع هنا تحضيض وليس استفهاماً ، ولعل هذا سهو حدث في نصّ أبي حيان.

ب- موقفه من الأخفش:

قال أبو حيان : وأبى الأخفش كون الاستثناء منقطعاً [٣] وهذا مخالف لما في معاني القرآن للأخفش إذ يقول : باب من الاستثناء (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلاّ أمانّي)[٤] منصوبة ، لأنه مستثنى ليس من أول الكلام ، وهذا الذي يجيء في معنى لكن خارجاً من أول الكلام إنما يريد لكنْ أماني ، ولكنهم يتمنون ، وإنما

---

(١) الآية ١١٦ من سورة هود.

(٢) الكتاب ٢/٣٢٥.

(٣) البحر المحيط ٥/٢٧٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٠.

(٤) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

فسرناه بـــ لكن لنبين خروجه من الأول ألاَ ترى أنك إذا ذكرت لكنْ وجدت الكـلام منقطعاً من أوله ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، منه قوله عز وجل ... "فلولا كـــان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً" يقول : فـــهلاّ كان منهم من ينهى ، ثم قال ولكن قليلاً منهم من ينهى[١].

فهذا النص في معاني القرآن للأخفش خلاف ما ذكره أبو حيان عن الأخفش.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٢٩٤.

صفة "أيّ"

الآية : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم)[١]

موضع الموقف : يا أيها الناس.

صاحب الموقف : المازني.

الخلاف في إعراب صفة "أي" في قوله تعالى (يا أيها الناسُ ...) وما ماثلها. إن المنادى في الحقيقة هو المحلى بأل الواقعة بعد أي ، وعليه فإن "أيّاً" هي وصلة لندائه ، ويكون المحلى بأل مرفوعاً إلا أن المازني ذهب إلى غير ذلك القول فأجاز في صفة "أي" أن تكون منصوبة أيضاً ، ولعله قاسه على صفة غير "أي" ، ففيها يجوز الرفع والنصب ، أو حَمَله على موضع أيّ ، فموضع أيّ نصب ،وقد رُدّ على المازني فيما ذهب إليه.

- قال الزجاج عما أجازه المازني : وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده ، فهو مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار [٢].

وقال أيضاً في موضع آخر عن هذا المذهب : ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ... والنحويون لا يقولون : إلا يا أيها الرجل ، يا أيها الناس ، والعرب لغتها في هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره[٣].

- وقال ابن عقيل شارحاً "ولا جائزاً نصب صفتها خلافاً للمازني": لعدم سماع ذلك، والقياس يأباه[٤].

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان المازني في جواز نصب صفة أي على الموضع فقال : وارتفع الناس على الصفة على اللفظ ، لأن بناء "أي" شبيه بالإعراب ، فلذلك جاز مراعاة اللفظ ، ولا يجوز نصبه على الموضع خلافاً لأبي عثمان.[٥]

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٢٢٨-٢٢٩ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/٩٨-٩٩ وينظر اللباب ٣٣٧.

(٤) المساعد ٢/٥٠٧.

(٥) البحر المحيط ١/٩٤.

والذي يترجح لدي :

إن ما ذهب إليه أبو عثمان المازني هو القياس ، فكما نقول : يا زيد الظريفَ والظريفُ كذلك ينبغي أن نقيس عليه صفة "ايّ" ، ولذلك قال الزجاج : وهو قياس ، لأن موضع المفرد المنادى نصب ، فَحُملت صفته على موضعه[١].

وقال ابن الأنباري : وهو عندي قياس لو ساعده الاستعمال[٢] ولعل ما يضعف هذا المذهب هو لم يَردْ به سماع ، إلا أن ابن الباذش ذكر أن النصب فيه مسموع عن بعض العرب [٣] وهو إنْ سُمع فهو نادر كلام.

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٩٨-٩٩.

(٢) أسرار العربية ٢٢٩.

(٣) ينظر الارتشاف ٤/٢١٩٤ والمساعد ٢/٥٠٧.

تعدد وجوه الإعراب في "يعقوب"

الآية : (وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)[١]

موضع الموقف : يعقوب.

صاحب الموقف : الأخفش ، النحاس ، الفارسي.

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص يعقوب بالنصب.

وقرأ الحرميان والنحويان وأبو بكر بالرفع.

أولاً : من قرأ بفتح "يعقوبَ" فلا تخلو الفتحة من أن تكون علامة نصب أو جر:

أ- فإن كانت علامة نصب ، ففيه أوجه ، منها :

١- أن يكون معطوفاً على التوهم ، كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ ، إذ موضع إسحاق نصب في قوله تعالى : (فبشرناها بإسحاق) فعُطف عليه.

٢- أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب.

ب- فإن كانت الفتح علامة جر ، فيكون فيه:

- الجر على لفظ "بإسحاق" أو على موضعه.[٢]

ثانياً : من قرأ برفع "يعقوبُ" فيكون فيه عدة أوجه :

١- أن يكون يعقوبُ مبتدأ ، والجار والمجرور قبله الخبر.

٢- أن يكون يعقوبُ فاعلاً بالجار والمجرور قبله.

٣- أن يكون يعقوبُ فاعلاً بفعل محذوف ، تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان كلا القراءتين ، فأورد ما قاله النحاس وما أجازه الفارسي والأخفش،وعليه فموقفه على النحو التالي :

١- موقفه من النحاس : قال النحاس بخصوص وجه الرفع :

---

(١) الآية ٧١ من سورة هود.

(٢) ينظر الخصائص ٣٩٥/٢.

(٣) ينظر في هذا الشأن المغني ٦٢٢ والمسائل العسكرية للفارسي ١٦٤ فما بعدها ومعاني القرآن للفراء ١٩٧/١ وجـ٢٢/٢ والمساعد ٤٧٨/٢-٤٧٩.

أ- وجه الابتداء والخبر قال : والجملة حال داخلة في البشارة أي فبشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب[١].

ب- وأجاز أيضًا أن يكون يعقوب فاعلاً بفعل مضمر قائلاً : ويجوز أن يكون فاعلاً بإضمار فعل ، تقديره : ويحدث من وراء إسحاق يعقوبُ[١].

ثم أردف قائلاً عن هذا الوجه : ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة[٢].

قال أبو حيان : ولا حاجة إلى تكلف القطع والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة.[١]

٢- موقفه من الأخفش والفارسي:

- قال أبو علي عن وجهي الرفع الابتداء والفاعل بالظرف : كان رفعه بالابتداء أو بالظرف في قول من رفع به ، وكان بيّن الوجه[٣].

وما أجازه أبو علي من الرفع بالظرف تبعاً للأخفش قال فيه أبو حيان : وأجاز أبو علي أن يرتفع الجار والمجرور ، كما أجازه الأخفش أي : واستقر لها من وراء إسحاق يعقوبُ[١] إلاّ أن الأخفش أجاز الابتداء في هذا الموضع[٤] .

وما ذكره أبو حيان من تقدير في هذا الوجه يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المضمر الذي هو استقر ، ويجوز أن يكون بالظرف ، والوجه الأول لعله المراد.

- أمّا قراءة النصب فقد رجّح الفارسي أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب.

قال أبو علي عن هذا الوجه : أن تحمله على فعل مضمر ، كأنه : فبشرناها بإسحاق ، ووهبنا له يعقوب[٥] ثم قال مرجّحاً هذا الوجه : فينبغي أن تُحمل قراءة من قرأ "يعقوب" بالنصب على فعل آخر مضمر ، يدل عليه بشرنا - كما تقدم - ولا يحُمل على الوجهين الآخرين لاستوائهما في القبح[١]

وهذا الوجه رجّحه أبو حيان كذلك وإن لم يذكر الفارسي في هذه القراءة.

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣.

(٣) الحجة للفارسي ٤/٣٦٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٩.

(٥) الحجة ٤/٣٦٥.

(١) الحجة ٤/٣٦٧.

النصب والرفع في "ألم"

الآية : (آلم . الله لا إله إلا هو الحي القيوم)[١]

موضع الموقف : آلم.

صاحب الموقف : ابن كيسان.

يجوز في آلم أن يكون في موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذا آلم ،ويجوز أن يكون في موضع نصب على أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: اقرأوا آلم ، وهذا الوجه قال به ابن كيسان.

موقف أبي حيان :

ذكر الوجهين السابقين ولم يؤيد أحدهما ولم يعارضه بل قال : قال ابن كيسان موضع ألم نصب ، والتقدير : اقرأوا ألم ، وعليكم ألم.

ويجوز أن يكون في موضع رفع بمعنى هذا ألم ، وهو ألم ، وذلك ألم [٢]

هذا ما ذكره أبو حيان في إجازة النصب والرفع ، ولم يرجّح أحدهما والذي يبدو أن ما ذهب إليه ابن كيسان هو الأوْلى ، وهو أن يكون منصوباً على أنه معمول لفعل محذوف ، أو اسم فعل في تقديره السابق "عليكم ألمَ" ، وذلك لما ورد في الحث على قراءة القرآن بعامة ، وآل عمران والبقرة بخاصة في قوله صلى الله عليه وسلم : "اقرأوا القرآن فإنه شافع لأهله يوم القيامة" اقرأوا الزهراوين "البقرة وآل عمران ...[٣].

وهذا مع أنه لا يمنع أن يكون "ألم" في موضع رفع كما سبق بيانه.

---

(١) الآية ١-٢ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٣٧٧/٢.

(٣) مختصر تفسير ابن كثير ص ٢٦ نقلاً عن رواية الإمام أحمد ومسلم عن أبي أمامه.

التقارب بين التوابع

الآية : (قل إن الأمر كلّه لله)[١]

موضع الموقف : كله.

صاحب الموقف : الجرمي ، الزجاج ، الفراء.

قرأ جمهور القراء بنصب "كلَّه".

وقرأ أبو عمرو كلُّه بالرفع ، وفيه وجهان:

أحدهما : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، والخبر : الجار والمجرور بعده ، والجملة خبر اسم إنّ .

والثاني : أن يكون توكيداً لإن واسمها ، وهذا الوجه ذهب إليه الزجاج والجرمي والفراء.

يقول الزجاج : فمن نصب فعلى توكيد "الأمر" ومن رفع فعلى الابتداء[٢].

ويقول الفراء : ومن نصب "كلَّه" جعله من نعت الأمر[٣].

موقف أبي حيان:

ذكر أبو حيان قراءة الجمهور وقراءة أبي عمرو ، وقال عن قراءة أبي عمرو مجيزاً ما ذهب إليه الجرمي والزجاج والفراء ؛ وقرأ أبو عمرو كلُّه على أنه مبتدأ ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك ، وهو الجرمي والزجاج والفراء[٤].

وعلى هذا فالزجاج والجرمي موافقان للكوفيين في إجراء التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل ، وذهب أبو حيان إلى تجويزه.

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٤٨٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٤٣.

(٤) البحر المحيط ٣/٨٨ وينظر البحر ٥/١٧٥ والدر المصون ٣/٤٤٩.

تعدد وجوه إعراب "لَمَا" بين النحاة

الآية : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة)[١]

موضع الموقف : لَمَا آتيتكم.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الكسائي ، المازني ، الزجاج ، الفارسي.

قرأ جمهور القراء لَمَا بفتح اللام وتخفيف الميم ، وفيها عدة أوجه ، منها:

١. أن تكون ما موصولة بمعنى الذي ، وهي مفعولة بفعل محذوف ، وذلك الفعل هو جواب القسم ، والتقدير : والله لتبلغُنّ ما آتيناكم من كتاب.

٢. أن تكون "ما" موصولة أيضاً مبتدأ ، وصلتها آتيناكم ، والعائد محذوف ، تقديره: آتيناكموه ، وهذا قول أبي علي.

٣. أن تكون"ما" شرطية منصوبة بالفعل بعدها ، واللام قبلها موطئة للقسم ، وهذا قول الكسائي والخليل وسيبويه والمازني والزجاج[٢] وأبي علي.

٤. أن يكون لَمَا تخفيف لمّا ، والتقدير : حين آتيناكم.

أما قراءة حمزة بتشديد اللام ، فاللام هي للتعليل وما موصولة.

موقف أبي حيان:

أورد قراءة الجمهور وقراءة حمزة وقراءة أخرى شاذة ، وأورد الأوجه السابقة في قراءة الجمهور ووقف طويلاً عند القول بأن ما شرطية فقال:وهذا القول ، وهو أن "ما" شرطية هو قول الكسائي ، وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فقال ما نصه : وما ههنا بمنزلة الذي ، ودخلت اللام كما دخلت على إنْ حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، فاللام التي في ما كهذه التي في إن ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا انتهى[٣].

ثم قال سيبويه : ومثل ذلك (لمن تبعك منهم لأملأن جهنم)[٤] إنما دخلت اللام على نية اليمين انتهى [٥].

---

(١) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٣) ينظر الكتاب ٣/١٠٧.

(٤) الآية ١٨ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر الكتاب ٣/١٠٨.

وقال أبو علي : لم يُرد الخليل بقوله : بمنزلة الذي أنها موصولة ، بل إنها اسم كما أن الذي اسم ، وفرّ أن تكون حرفاً ، كما جاءت حرفاً ، (وإن كلا لما ليوفينهم)[١] وفي قوله : (وإن كل ذلك لما متاع)[٢] انتهى.

وتحصل من كلام الخليل وسيبويه أن ما في "لما آتيتكم" شرطية ، وقد خرّجها على الشرطية غير هؤلاء كالمازني والزجاج وأبي علي[٣].

ثم ردّ على من خرّج أن "ما" شرطية قائلاً: إذا كانت شرطية كان الجواب محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، وإذا كان كذلك فالمحذوف من جنس المثبت ، ومتعلقاته، فإذا قلت : والله لمن جاءني لأكرمنه ، فجواب "من" محذوف ، والتقدير : من جاءني أكرمه.

وفي الآية اسم الشرط "ما" وجوابه محذوف من جنس جواب القسم ، وهو الفعل المقسم عليه ، ومتعلق الفعل هو ضمير الرسول بواسطة حرف الجر لا ضمير "ما" المقدر ، فجواب "ما" المقدر إن كان من جنس جواب القسم فلا يجوز ذلك ، لأنه تعرو الجملة الجوابية إذ ذاك من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإن كان من غير جنس جواب القسم فكيف يدل عليه جواب القسم ، وهو من غير جنسه ، وهو لا يحذف إلا إذا كان من جنس جواب القسم ... فهذا ما يرد على قول من خرّج "ما" على أنها شرطية [٣].

---

(١) الآية ١١١ من سورة هود.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٣) البحر المحيط ٢/٥٠٩-٥١١.

لا يستثنى شيئان بأداة استثناء واحدة دون عطف

الآية : (وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم) [١]

موضع الموقف: مجئ المجرور والمفعول لأجله والفاعل محصورات بـــإلا بغـير عطف.

صاحب الموقف: الأخفش ، الفارسي ، ابن السراج

لا يستثنى بأداة واحدة شيئان دون عطف ، وفي ذلك خلاف يصوره أبو حيان فـــي الآية الكريمة السابقة إذ قال : وإلا الذين أوتوه استثناء مفرّغ ، وهو فاعل بـاختلف ، ومن بعد ما جاءهم : متعلق باختلف، وبغياً : منصوب باختلف ، هذا قول بعضـــهم .... وفيه نظر ، وذلك أن المعنى على الاستثناء ، والمفرغ فـــي الفـاعل ، وفـي المجرور وفي المفعول من أجله ، إذ المعنى : وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه إلا من بعد ما جاءتهم البينات ، إلا بغياً بينهم ، فكل واحد من الثلاثة محصور ، وإذا كـــان كذلك فقد صارت أداة الاستثناء مستثنى بها شيئان دون الأول من غير عطف ، وهو لا يجوز ،وإنما جاء مع العطف ، لأن حرف العطف ينـوى بعدهـا إلا ، فصـارت كالملفوظ بها ، فإن جاء ما يوهم ذلك جُعل على إضمار عامل[٢]

وفيما يلي موقف أبي حيان من كل من الأخفش والفارسي وابن السراج :

أولا: موقفه من الأخفش والفارسي:

منع الأخفش والفارسي استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف، وصححا ما ورد مـن ذلك ، وفيما يلي تصحيح كل منهما، ورأي أبي حيان قال أبو حيان عما ذهبا إليه :

" وقد منع أبو الحسن وأبو علي " ما أخذ أحد إلا زيد درهماً ، وما ضرب القـومُ إلا بعضهم بعضاً : واختلفا في تصحيحهما.

أ- فصححها أبو الحسن بأن يقدم على المرفوع الذي بعدها ، فيقول : ما أخذ زيـــد إلا درهمـــاً .....[٣]

---

(١) الآية ٢١٣ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ١٣٧/٢

(٣) البحر المحيط ١٣٨/٢

ب- وتصحيحها عند أبي علي : بأن يزيد فيها منصوباً قبل إلا ، فتقول : ما أخذ أحد شيئاً إلا زيد درهماً ، وما ضرب القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً فيكون المرفوع بدلاً من المرفوع ، والمنصوب بدلاً من المنصوب ...[١].

ويتضح موقف أبي حيان تجاه ما ذهبا إليه فقد صححه وبيّن العلة إذا استثني شيئان دون عطف ، وظهر هذا الموقف في قوله : "وأجاز قوم أن يقع بعد "إلا" مستثنيان دون عطف ، والصحيح أنه لا يجوز، لأن "إلا" هي من حيث المعنى معدّية، ولولا "إلا" لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها ، فهي كواو "مع" وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل ، فكما أنه لا تُعدَّى واوُ "مع" ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلاّ بحرف عطف ، فكذلك "إلا" [١] .

ثانياً : موقفه من ابن السراج :

لأبي حيان موقفان من ابن السراج :

أ- ذهب ابن السراج إلى أنه لا يجوز أن يستثنى بأداة واحدة شيئان إذ يقول : فإن استثنيت بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيداً درهماً ، قلت : أعطيت الناس الدراهم إلا زيداً ، ولا يجوز أن تقول : إلا عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز[٢]. وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج قال به الأخفش قبله والفارسي بعده ، وصححه أبو حيان وغيره.[٣]

ب- أجاز ابن السراج في ما بعد إلا من قوله : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً" – الإبدال ، فقال : إن أردت البدل جاز ، فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من قولك : درهماً ، فكأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً"[٤].

---

(١) البحر المحيط ١٣٨/٢.

(٢) الأصول لابن السراج ٢٨٣/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٢ والمساعد ٥٧٠/١ وارتشاف الضرب ١٥٢٠/٣ وشفاء العليل ٥٠٤/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩١/١-١٩٣ ، ١١٤/٢ ومغني اللبيب٥١٦ والدر المصون ٣٧٧/٢-٣٧٨.

(٤) الأصول في لنحو ٢٨٣/١.

وما ذهب إليه ابن السراج ضعفه أبو حيان تبعاً لمن قال بضعفه قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا : ما قاله ابن السراج فيه ضعف لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلاّ ، فأشبه المعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعده معطوفان ، لا يقع بعد إلاّ بدلان[١].

ولعل أبا حيان يقصد بقوله : " بعض أصحابنا ابن مالك ، إذ قال الأخير فيما ذهب إليه ابن السراج : " وفي هذا ضعف بيّن ، لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلاّ ، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان [٢]

ويتبين مما تقدم أن الجار والمجرور " من بعد ما جاءتهم " ، والمفعول لأجله "بغياً بينهم " في قوله تعالى : وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم " يتعلق بعامل مضمر تقديره : اختلفوا فيه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم يدل عليه ما قبله .

---

(١) البحر المحيط ١٣٨/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/٢.

الاختصاص

الآية :(ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)[١]

موضع الموقف: هؤلاء

صاحب الموقف: ابن كيسان

تعددت وجوه الإعراب في قوله تعالى : " ثم أنتم هؤلاء تقتلون" ، ومنها :

- أنتم مبتدأ وهؤلاء : اسم إشارة خبره ، وتقتلون: حال

- أنتم مبتدأ وهؤلاء : منصوب على الاختصاص بإضمار أعني وخبر أنتم "تقتلون"

وهذا الوجه الثاني فيه خلاف بين ابن كيسان وجمهور النحاة ، وذلك على النحو التالي : ذهب ابن كيسان وغيره من النحاة مثل ابن الأنباري[٢] وابن يعيش[٣] والعكبري[٤] إلى جواز أن يكون هؤلاء تخصيصا . أما جمهور النحاة فقد نصوا على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة [٥]

موقف أبي حيان :

يقف أبو حيان مع جمهور النحاة في هذه المسألة يتضح ذلك من قوله : وذهب ابن كيسان وغيره إلى أن أنتم مبتدأ ، وتقتلون : الخبر ، وهؤلاء تخصيص للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها ميقيمون ، فيكون إذ ذاك منصوبا بأعني ، وقد نص النحويون على أن الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة [٦]

وفي الحقيقة أن المختص لم يقع مبنيا إلا بلفظ أيها وأيتها... وإنما يقع منصوبا مضافا أو معرفا بالألف واللام[٧]

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة

(٢) ينظر الإنصاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٩

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ١٦/٢

(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن ص ٥٥

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٤/٣ والمساعد ٥٦٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٤/٣

(٦) البحر المحيط ٢٩٠/١

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٧٥/٣

الخلاف في "ما" بعد نعم وبئس

الآية :(بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله) [١]

موضع الموقف: بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا

صاحب الموقف: سيبويه ، الفراء ، الأخفش ، الكسائي ، الفارسي .

قد يرد بعد "ما" اسم أو فعل ، ولكل موضع آراء للنحاة وفيما يلي بيانها:

أ- إن جاء بعد" ما " اسم نحو : نعم ما زيد ، ونعّماً هي وبئس ما تزويج ولا مهر "فقيل : مذهب البصريين أن " ما " تمييز نكرة غير موصوفة وقد أضمروا في الفعل ، والمرفوع بعد "ما "هو المخصوص بالمدح أو بالذم ..

- وقيل : " ما " معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه[٢]

قال سيبويه : ونظير جعلهم " ما " وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع ،أي : من الأمر أن أصنع ، فجُعل " ما " وحدها اسماً، ومثل ذلك ، غسلته غسلاً نعمّا ، أي نعم الغسل[٣]

وهذا القول نسب أيضاً للمبرد وابن السراج والفارسي ، وأحد قولي الفراء..

- قال الفراء : ما بعد نعم وبئس كالشيء الواحد لا موضع لها من الاعراب ، فالمرفوع فاعل بنعما وبئسما) [٢] ، وقال أيضاً: وسمعت العرب تقول في " نعم " المكتفية بما : بئسما تزويج ولا مهر ، فيرفعون التزويج بـ"بئسما"[٤] ..فتحصل فيما إذا جاء بعدها اسم ثلاثة أقوال : النصب على التمييز ، والرفع على الفاعل ، والتركيب مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب[٢].

ب- وإن وقع بعد " ما " فعل ، نحو : نعم ما صنعت : ففيها عدة أقوال :

أحدها : أن يكون " ما " فاعلاً اسماً تاما معرفة ، والمخصوص محذوف والفعل صفة له ، التقدير : نعم الشيء صنعت ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه [٢]

---

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة

(٢) ارتشاف الضرب ١٧/٣ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ وشرح الرضي ٣١٦/٢-٣١٧ والمساعد ١٢٦/٢-١٢٨

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وانظر ابن يعيش١٣٤/٧

(٤) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وانظر شرح ابن يعيش ١٣٤/٧

قيل عن هذا الوجه : ويضعفه عدم مجيء "ما" بمعنى المعرفة التامـــة ، أي : بمعنى الشيء في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : إني مما أن افعـــل ذلك ، أي: من الأمر ومن الشأن أن أفعل ذلك ،قال: وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى : ربما أفعل ... بل يجيء "ما" بمعنى شيء إما موصوفة نحو : "هذا ما لـــدي عتيد" أو غير موصوفة"[١].

الثاني : أن يكون "ما" نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة لمخصـــوص محذوف،التقدير : نعم شيئاً شيء صنعت [٢].

الثالث : أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز أيضاً ، إلا أن الفعل بعدها صفـــة "لما" والمخصوص محذوف ، وهذا مذهب الأخفش والزجاج .

الرابع : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف.

الخامس: أنها موصولة كذلك، وهي المخصوص، و"ما" أخرى تمييز محذوف، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنعته ، وهو قول الفراء [٢] .

السادس : عكسه ، وهو رأي الكسائي.

السابع : ما ذكره ابن مالك عن الفراء والفارسي إن "ما" فاعلة موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص[٣] .

وعن ما سبق قال الرضي : قال الفراء وأبو علي : هي موصولة بمعنى الـذي فاعل لنعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها ... ويضعفه قلة وقوع "الذي" مصرّحاً بـــه فاعلاً لنعم وبئس ... [١] .

الثامن :«ما»مصدرية ولا حذف.

التاسع : أن "ما" كافّة لنعم ، كما كفّت "ما" قَلّ ، فصارت تدخل على الجملـــة الفعلية قال الرضي : قال الأندلسي : هذا بعيد ، لأن الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك في الحروف ... [١] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٦-٣١٧ وانظر شرح ابن يعيش ٧/١٣٤.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٨ ومغني اللبيب ١/٢٩٦ فما بعدها ومعاني القرآن للأخفش ١/١٩١-١٩٢.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩.

العاشر: تركب " ما " مع نعم وبئس تركيب حب مع ذا فلا موضع لها [١]

موقف أبي حيان : ذكر في تفسيره " ما " الواقعة بعد نعم وبئس وأسهب فيها القول كما فعل في كتابه ارتشاف الضرب ، قال عنها في البحر متسائلاً: .. وأما " ما " فاختلف فيها ، ألها موضع من الإعراب أم لا ؟

أ- فذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد رُكِّب كحبّذا ، هذا نقل ابن عطية عنه ، وقال المهدوي : قال الفراء : يجوز أن تكون "ما" مع بئس بمنزل كلّما ، فظاهر هذين النقلين أن "ما" لا موضع لها من الإعراب ...[٢] *

ب- وذهب الجمهور إلى أن لها موضعاً من الإعراب، واختلف أموضعها نصب أم رفع :

١.فذهب الأخفش إلى أن موضعها نصب على التمييز ، والجملة بعدها في موضع نصب على الصفة ، وفاعل بئس مضمر مفسّر بما، التقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به أنفسهم ، و"أن يكفروا" هو المخصوص بالذم ، وبه قال الفارسي في أحد قوليه..[٢] **.

٢.وذهب الكسائي في أحد قوليه إلى ما ذهب إليه هؤلاء من أن "ما" موضعها نصب على التمييز ، وثمّ "ما" أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالذم ، التقدير : بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فالجملة بعد "ما " المحذوفة صلة لها،فلا موضع لها من الإعراب.

٣.وذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بئس ، فقال سيبويه: هي معرفة تامة ، التقدير : بئس الشيء ، والمخصوص بالذم على هذا محذوف ، أي: شيء اشتروا به أنفسهم ، وعُزي هذا القول ، أعني : أن "ما" معرفة تامة لا موصولة إلى الكسائي.

٤.وقال الفراء والكسائي فيما نُقل عنهما : إن "ما" موصولة بمعنى الذي واشتروا

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك٣/٩.

(٢) البحر المحيط ١/٣٠٤-٣٠٥ * وانظر معاني القرآن للفراء ١/٥٧-٥٨.

** وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٩٢.

صلة ، وبذلك قال الفارسي في أحد قوليه ...

٥- وذهب الكسائي فيما نقل عنه المهدوي وابن عطية إلى أن " ما " وما بعدها في موضع رفع على أن تكون مصدرية ، التقدير : بئس اشتراؤهم [١]

وخلاصة القول :

١. قول الفراء " ما " لا موضع لها .

٢. موضعها نصب على التمييز ، وهذا مذهب الكسائي والفارسي في أحد قوليهما، ومذهب الأخفش.

٣.موضع رفع على أنها فاعل ، وهذا مذهب سيبويه.

وعلى ما سبق لم يتضح موقف أبي حيان ترجيحاً أو عدم ترجيح بل اكتفى بالقول : " والكلام على هذه المذاهب تصحيحا وإبطالاً يذكر في علم النحو[٢]إلا أننا نستأنس بما ذكره في النهر الماد بهامش البحر أنه يختار ما ذهب إليه سيبويه من أن " ما " معرفة تامة ، إذ يقول : اختلف في إعراب تركيب بئسما اختلافاً كثيراً ، والذي نختاره من مذهب سيبويه أن " ما " معرفة تامة ، كأنه قال بئس الشيء[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١-٣٠٥ وينظر الجزء الثالث منه ص ٢٧٧-٢٧٨ ، ٥٤١

(٢) البحر المحيط ٣٠٥/١

(٣) النهر الماد بهامش البحر ٣٠٥/١

المطلب الخامس : الرفع والجر

تعدد الأوجه الإعرابية في "مَنْ"

الآية : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [١]

موضع الموقف: من استطاع

صاحب الموقف: الكسائي ، بعض البصريين

في إعراب " من " في قوله تعالى : " من استطاع " عدة أوجه إعرابية ،وهي في هذه الأوجه لا تخلو من أمرين :

أحدهما: أن تكون شرطية فتكون في موضع رفع بالابتداء ، ويلزم حذف الضمير الرابط لهذه الجملة بما قبلها ، وكذلك حذف جواب الشرط ، تقدير ذلك : من استطاع إليه سبيلاً منهم ، فعليه الحج ، وذهب إلى هذا الكسائي [٢] .

والآخر : أن تكون "من " موصولة ، وفيها عدة أوجه :

١.أن تكون بدل بعض من كل من الناس فهي في موضع جر ، وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال يلزمه ضمير يعود على المبدل منه، فالتقدير هنا : من استطاع إليه سبيلاً منهم[٣]

٢. أن تكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: هم من استطاع إليه سبيلًا

٣. أن تكون في موضع رفع، على أنها فاعل بالمصدر الذي هو حج: وهذا المصدر مضاف إلى مفعوله " البيت" تقدير الكلام : ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم سبيلا البيت.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية السابقة ، فرجح ما ذهب إليه الجمهور فقال : وذهب الأكثرون إلى أنه بدل بعض من كل[٤] ثم ذكر ما ذهب إليه

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٦/١

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١ ومغني اللبيب ٦٥٨ ونتائج الفكر للسهيلي ٣٠٩ وارتشاف الضرب١٩٦٦/٤

(٤) البحر المحيط ١١/٣

الكسائي وقال عن الترجيح بين قول الأكثرين وقول الكسائي : والوجه الأول أولى (يعني قول الأكثرين)لقلة الحذف فيه ، وكثرته في هذا[١] وعن قول بعض البصريين: من موصولة في موضع رفع ، على أنه فاعل بالمصدر الذي هو حج ، فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ، ورفع به الفاعل ، نحو: عجبت من شرب العسلِ زيدٌ .

قال مضعفاً لهذا القول : وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت (١) .

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان مما ذهب إليه الجمهور ومما ذهب إليه الكسائي ومما ذهب إليه بعض البصريين .

١. فهو يوافق الجمهور على أن«من»بدل بعض من كل فهو راجح لديه .

٢. وأما ما ذهب إليه الكسائي فهو قول مرجوح لكثرة الحذف ، حذف الضمير، وحذف جواب الشرط.

٣. وأما ما ذهب إليه بعض البصريين فهو ضعيف، ذلك أن إضافة المصدر إلى الفاعل إذا وجد أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل، وعليه فلو كان "من " هي الفاعل لأضيف إليها المصدر[٢]

إلا أنه مما يلاحظ أن أبا حيان قال :«إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر»فإن هذا القول خلاف ما ذكره في ارتشاف الضرب،استمع إليه وهو يقول : وأجاز سيبويه والجمهور إضافته إلى المفعول مع وجود الفاعل نحو:عجبت من شرب اللبنِ زيدٌ، ومنه قراءة يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر (ذكر رحمة ربك عبدهُ زكريا)[٣] برفع عبده زكريا[٤] .

---

(١) البحر المحيط ١١/٣

(٢) ينظر نتائج الفكر ٣١٠ والمغني ٦٩٤

(٣) الآية ٢ من سورة مريم

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥-٢٢٥٩ وينظر الكتاب ١٩٠/١

المطلب السادس : النصب والجر

إبدال الظاهر من ضمير الغائب

الآية : (وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت)[١]

موضع الموقف : أن تبسل.

صاحب الموقف : سيبويه.

في أن تبسل وجهان :[٢]

أحدهما : وهو المتفق عليه ، ذلك بأن يكون في موضع المفعول من أجله، أي كراهة أن تبسل.

والثاني : وهو ما أجازه أبو حيان قائلاً : ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مفسر بالبدل ... كما قالوا : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم[٣].

- وقد استشهد أبو حيان بما أجازه سيبويه الذي يقول : فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر[٤].

وقال أيضاً : فإن قلت : ضربني وضربتُهم قومُك رفعت ، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع. (٤)

- واستشهد أبو حيان بقول الشاعر ، قائلاً : وقد روي قوله :

... ... *تُنَخِّل ، فاستاكت به عودِ إسحل*

بجر عود على أنه بدل من الضمير [٣]

وعلى ضوء ما سبق فإن ما أجازه أبو حيان من أن يكون "أن تبسل" بدلاً من الضمير، هو من المواضع التي خالف فيها الأصل فيتأخر المفسر عن الضمير ، وهذا مذهب الأخفش ، وخالف ما ذهب إليه أبو حيان جمهور النحاة ، لأن البدل لا يفسر ضمير المبدل لذا دعم رأيه بما ذكره سيبويه في باب التنازع.

---

(١) الآية ٧٠ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦٧٩-٦٨٠.

(٣) البحر المحيط ٤/١٥٥-١٥٦.

(٤) الكتاب ١/٧٨.

وقد تعقب السمين أبا حيان فقال : أما تفسير الضمير غير المرفوع بالبدل فهو قـــول الأخفش ، وأنشد عليه هذا العجز وأوله :

إذ هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

والبيت لطفيل الغنوي يُروى برفع عود وهذا هو المشهور عند النحاة ... والروايـــة الأخرى التي استشهد بها ضعيفة جداً لا يعرفها أكثر المعربين،ولو استشهد بمـــا لا خلاف فيه كقوله :

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضن بالماء حاتم

بجر حاتم بدلاً من الهاء في بجوده ، والقوافي مجرورة لكان أولى[١].

وهذه الرواية استشهد بها ابن خروف في إبدال الظاهر من المضمر ، فقـــال بعد ذكر البيت بخفض العود : وإضمار الفاعل في ضربني والمفعول الذي لم يســـم فاعله في تنخل على شريطة التفسير[٢].

وفي هامش الكتاب نفسه : رواية الكسر ذكرها عفيف الدين الكوفي، فأجـــاز جر عود إسحل بدلاً من الضمير في به تفسيراً للفاعل المضمر ، قال : هـــو وجـــه مقبول يغني عن التقديم والتأويل" [٢] .

وعلى هذا سبق ابن خروف أبا حيان على الوجه الثاني ، ولم يكن منفرداً به.

---

(١) الدر المصون ٤/٦٨٠-٦٨١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٤٥.

الاستثناء، البدل

الآية : (الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله)[١]

موضع الموقف : إلا أن يقولوا.

صاحب الموقف : الزجاج.

في قوله تعالى : (إلا أن يقولوا) وجهان من الإعراب:

أحدهما : أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع ، وهذا مما يجمع العرب على نصبه لأنه منقطع منفي لا يمكن توجه العامل إليه ، فلو توجه العامل إليه لجاز فيه لغتان ، النصب على لغة الحجاز ، والنصب والبدل على لغة تميم. وإنما كانت الآية من الذي لا يتوجه إليه العامل ، لأنك لو قلت : "الذين أخرجوا من ديارهم إلا أن يقولوا ربنا الله" لم يصح.

والوجه الثاني : أن يكون "إلا أن يقولوا" في محل جر بدلا من "حق" في قوله "بغير حق" قال الزجاج : أن في موضع جر ، المعنى : أخرجوا بلا حق ، إلا بقولهم ربنا الله ، أي : لم يخرجوا إلا بأن وحدوا الله [٢] ، وهذا أيضا أجازه الفراء [٣] وأورده النحاس[٤] إلا أن هذا الوجه الذي أجازه الزجاج وغيره لم يرتضه أبو حيان.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الوجه الذي أجازه الزجاج وتبعه فيه الزمخشري : وأجاز أبو إسحاق فيه الجر على البدل ... وما أجازه من البدل لا يجوز ، لأن البدل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي ، نحو: ما قام أحد إلا زيد، ولا يضرب أحد إلا زيد وهل يضرب أحد إلا زيد ، وأما إذا كان الكلام موجبا أو أمرا فلا يجوز البدل لا يقال : قام القوم إلا زيد على البدل ، ولا يضرب القوم إلا زيد على البدل ، لأن البدل لا يكون إلا حيث يكون العامل يتسلط عليه ، ولو قلت : قام إلا زيد وليضرب إلا عمرو لم يجز ، ولو قلت في غير القرآن : أخرج الناس من

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٤٣٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧.

(٤) ينظر معاني القرآن للنحاس ٣/١٠١.

ديارهم إلا بأن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً،هـذا إذا تخيـل أن يكـون "إلا أن يقولوا" في موضع جر بدلاً من "غير" المضاف إلى حق ، وأما أن يكون بـدلاً مـن حق ... كما نص ... فهو في غاية الفساد ، لأنه يلزم منه أن يكون البدل يلي غيراً ، فيصير التركيب بغير إلا أن يقولوا وهذا لا يصح [١].

وعلى ضوء ما سبق فما أجازه أبو إسحاق غير جائز في الآية الكريمة وفيما ناظرها ، ويكفي ما أورده أبو حيان من ردّ.

---

(١) البحر المحيط ٦/٣٧٤.

المطلب السابع: الرفع والنصب والجر

الآية : (الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم)[١]

موضع الموقف : والذين لا يجدون إلا جهدهم.

صاحب الموقف : الفارسي ، وابن جني.

جاء قوله تعالى: "والذين لا يجدون إلا جهدهم" معطوفاً، وهو لايخلو من أمور:

١- إما أن يكون معطوفاً على الذين يلمزون في أول الآية.

٢- وإما أن يكون معطوفاً على المؤمنين .

٣- وإما أن يكون معطوفاً على المطوعين.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : والذين لا يجدون إلا جهدهم : هم مندرجون في المطوعين .. وكان أبو علي الفارسي يذهب إلى أن المعطوف في هذا وشبهه لم يندرج فيما عطف عليه ، قال : لأنه لا يسوغ عطف الشيء على مثله ، وكذلك كان يقول في : (وملائكته ورسله وجبريل وميكال) [٢] وفي قوله : (فيهما فاكهة ونخل ورمان)[٣] وإلى هذا كان يذهب تلميذه ابن جني ، وأكثر الناس على خلافهما ... والأحسن في الإعراب أن يكون الذين يلمزون : مبتدأ ، وفي الصدقات : متعلق بيلمزون ، والذين لا يجدون : معطوف على المطوعين ، كأنه قيل : يلمزون الأغنياء وغيرهم[٤].

ومما تقدم يتبين موقف أبي حيان ، فهو أورد ما ذكره إليه الفارسي وابن جني إذ لم يستحسنا عطف الذين لا يجدون على المطوعين للتماثل بينهما ، ولم يرد عليهما فيما ذهبا إليه ثم اختار الوجه الذي رآه في الإعراب.

والبحث يرى أن الأصل في العطف هو التغاير ، فلا يُعطف الشيء على نظيره ولا مماثله ، فالمطوعون والذين لا يجدون إلا جهدهم سواء ، إلا "أن التكرار لقصد التشريف يسوّغ هذا ، مع تجوّز العربُ في كلامها" كما قاله ابن عطية.[٥]

---

(١) الآية ٧٩ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من سورة الرحمن.

(٤) البحر المحيط ٥/٧٥-٧٦.

(٥) المحرر الوجيز ٨/٢٣٩.

والذي يترجّح لدي من الوجوه هو ما ذهب إليه أبو حيان وحسّنه، وهو العطف على المطوعين لأمرين :

أحدهما : إن العطف على المؤمنين فيه بُعد ، ووجه بُعده أنه يفهم أن الذين لا يجدون ليسوا بمؤمنين ، فيكون الذين لا يجدون مطوعين غير مؤمنين[١].

الثاني : إن العطف على الذين يلمزون لا يجوز ، لأنه يلزم الإخبار عنهم بقوله "سخِر الله منهم" وهذا لا يكون إلا بأن كان الذين لا يجدون منافقين ، وأما إذا كانوا مؤمنينفكيف يسخر الله منهم [٢].

الآية : (وأسروا النجوى الذين ظلموا)[٣]

موضع الموقف : الذين ظلموا.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، أبو عبيدة ، الكسائي ، الفراء ، المبرد ، الزجاج ، النحاس.

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة وما يحتمله الإعراب في قوله تعالى : (الذين ظلموا) من الوجوه الإعرابية ، وقد ينسب الوجه الإعرابي لقائله أحياناً وقد ينقله منسوباً من طريق غير مباشر، أما الوجوه الإعرابية فجاءت على النحو التالي:

أولاً : الرفع : ويتمثل في أمور منها :

أ- البدل : وذلك بكون الذين ظلموا بدلاً من الواو في "أسروا" ولعل من أوائل من قال بهذا الوجه الإعرابي سيبويه ، فقال : "وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا ، فقيل له : من ؟ قال : بنو فلان ، فقوله عزّ وجل : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس"[٤]. وروي هذا الوجه عن المبرد[٥] واختاره الزجاج [٦].

---

(١) ينظر الدر المصون ٨٩/٦ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٤.

(٢) ينظر البحر ٧٥/٥-٧٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٩/٢ والإملاء ٣١٥.

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤) الكتاب ٤١/٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٩٦/٦ والدر المصون ٣٥٤/٣ ، ٣٧٠/٤ ، ١٣٢/٨-١٣٣.

(٦) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣٨٣/٣-٣٨٤.

ب- أن يكون الذين فاعلا والواو في "أسروا" علامة للجمع على لغة الذين يقولون : أكلوني البراغيث ، قال بهذا الوجه والذي قبله الأخفش وأبو عبيدة ، قال الأخفش في هذا الشأن : وأسروا النجوى كأنه قال "وأسروا" ثم فسره بعده فقال : هم الذين ظلموا ، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون : ضربوني قومك"[١]. وهذا تعبير سيبويه ، فهو يقول : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة[٢].

جـ- أن يكون الذين خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ظلموا ، وهذا أحد توجيهي الأخفش فيما سبق ، فيه إضمار بغير مفسر ، وفيه تمزيق للكلام.

د- أن يكون الذين مبتدأ ، وأسروا النجوى : خبره ، قاله الكسائي ، فقدم عليه[٣].

هـ- أن يكون فاعلاً بفعل القول ، وحُذف،أي : يقول الذين ظلموا ، واختاره النحاس القائل بعد ذكر المواضع السالفة : والجواب السادس أحسنها،وهو أن يكون التقدير : يقول الذين ظلموا[٤].

ثانيا : أن يكون الذين ظلموا منصوبا ، إما على إضمار أعني ، أو على الذم ، قاله الزجاج ، هكذا نسبه إليه أبو حيان وفيه نظر ، سياتي.

ثالثا : أن يكون مجرورا إما أن يكون نعتا للناس ، أو بدلا في قوله "اقترب للناس" قال الفراء : والذين تابعة للناس مخفوضة ، كأنك قلت : اقترب للناس الذين هذه حالهم.[٥]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية في الآية الكريمة ، وفيما ناظرها كقوله

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٦٣٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٠/٢.

(٣) ينظر البحر ٢٩٦/٦-٢٩٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٦٤/٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٩٨/٢ وينظر جـ٣١٦/١-٣١٧ منه وينظر مراجع التوجيهات الإعرابية في كل من المشكل ص ٤٧٧ والإملاء ٤٢٦ والمحرر الوجيز ١٢٢/١١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢-١١٧ وارتشاف الضرب ٧٣٩/٢- ، ١٠٨٢/٣ والمساعد ٣٩٣/١-٣٩٤ وشرح الرضي ٢٥٨/١ ومغني اللبيب ٤٧٨-٤٨١.

تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم)[١] . ويمكن إيضاح مجمل ما أورده من مواقف على النحو التالي :

١- اختار أبو حيان الوجه الذي قال به سيبويه، وهو أن يكون "الذين" و"كثير" في آية المائدة بدلاً من الضمير في أسروا وعموا وصموا ، ولعل هذا الوجه لم ينقله أبو حيان من كتاب سيبويه مباشرة، وإنما أخذه من ابن عطية فيقول في ذلك: وعزاه ابن عطية إلى سيبويه[٢] وهذا الوجه قال به المبرد، فعلى هذا يكون أبو حيان موافقاً لسيبويه والمبرد في التوجيه. قال أبو حيان: والوجه هو الإعراب الأول[٣].

٢- ضعّف الوجه الذي قال به الكسائي وإن لم يذكر هذا التضعيف في آية الأنبياء وإنما ذكره في آية المائدة إذ يقول : وقيل مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر ، وضعّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير[٣] .

٣- نسب للزجاج غير ما قاله الزجاج ، فالزجاج يقول عن الذين في الآية الكريمة : ويجوز أن يكون رفعاً على الذم على معنى : هم الذين ظلموا ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى : أعني الذين ظلموا[٤]. أما أبو حيان فنسب إليه "والنصب على الذم ، قاله الزجاج [٢] ولعل هذا سهو منه أو من الناسخ.

٤- وقال عن الوجه الذي رآه الفراء وهو كون الذين مجروراً تابعة للناس : وهو أبعد الأقوال [٢] ولعل هذا لطول الفصل بين اقترب للناس ... والذين ظلموا.

٥- إن الوجه الذي قال به أبو عبيدة والأخفش على أن يكون الفاعل الاسم الظاهر "الذين ظلموا" وكثيرٌ منهم" وكون الواو المتصلة بالفعل أسروا وعموا وصموا حرفاً دالاً على الجمع وليست بضمير - تذبذبت تعبيرات أبي حيان تجاهه وبالتالي اختلفت آراؤه حول ما يسمى بلغة "أكلوني البراغيث" فمرة يقول عنها: "وهي لغة شاذة"[٢] ومرة يقول عنها "قيل:والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزد شنوءة"[٢] ومرة ثالثة يقول عن تخريج أبي عبيدة والأخفش على هذه

---

(١) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) البحر المحيط ٣/٥٣٤.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٣-٣٨٤.

اللغة : "ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة"[١] . ويقول في موضع رابع : قيل : وما قاله أبو عبيدة : هو على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة رديئة ، والعرب على خلافها ، فلا يُحمل عليها" [٢].

وللبحث موقف من أبي حيان ، فهو يصف هذه اللغة بالقلة حيناً وبالشذوذ حيناً آخر وبالرداءة حيناً ثالثاً .

وهذه اللغة هي منقولة عن قبائل عربية متأصلة الجذور مثل أزد شنوءة وبلحارث بن كعب وخثعم وطيء ، وتوافر منها نماذج نثرية وشعرية تشهد لها بثبوتها وبقائها ما تعاقب ليل ونهار ، ونجتزء قليلاً منها .

ففي القرآن الكريم جاءت الآيتان موضع البحث ، وخرّج عليها أبو عبيدة قوله تعالى : (ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة)[٣] فذهب إلى أن الواو في ليسوا علامة جمع لا ضمير [٢] .

وجاء في الحديث الشريف جملة منها ، ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ... " وقوله صلى الله عليه وسلم : "ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه" وقوله صلى الله عليه وسلم " "يخرجن العواتق وذوات الخدور" وقوله : "من كُنّ له ثلاث بنات".

وجاء من الشعر كثير وكثير ،

ومنه : *تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم*

ومنه :*يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم يعذل*

ومنه : *رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر*

ومنه : *نُسيَا حاتم وأوس لَدن فا ضت عطاياك يا ابن عبدالعزيز*

ومنه : *يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد*

ومنه : *أُلفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية*

---

(١) البحر المحيط ٣/٥٣٤.

(٢) البحر ٣/٣٤.

(٣) الآية ١١٣ من سورة آل عمران.

ومنه : *نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً*

ومنه : *نتج الربيع محاسناً ألقحنها غُرُّ السحائب*

وكان كثير من النحاة الأئمة على صواب حين أثبوا صحة هذه اللغة [١] ، فهذا ابن مالك يقول في هذا الشأن : وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب ، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره[٢].

وعلى هذا المعنى قال الأشموني : ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع[٣].

وقال ابن هشام : والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع كما دلّ الجميع بالتاء في نحو : قامت على التأنيث[٤].

وبعد هذا ، فليست هذه اللغة ضعيفة أو شاذة أو غير صحيحة كما وصفها أبو حيان في تفسيره ، فالمقرر أنه لا يصح إخضاع لغة قبيلة للغة أخرى ، ما دامت كلتاهما عربية صحيحة[٥] ويظهر أن أبا حيان رجع عن هذه الآراء تجاه هذه اللغة ، فقال معقباً على خلاف النحاة فيها: وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة [٦] والذي ينبغي قوله : أن هذه لغة قوم ، ولغة القوم من الفطرة ، والفطرة لا تصادر.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢-١١٧ وشرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢-٥٨٣ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤٤/٢-٤٥ وشرح ابن عقيل ١٥/٢-١٨ والمساعد ٣٩٣/١ وأوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧ وحاشية أوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧ وشرح التصريح ٢٧٧/١

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٨٣/٢ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ٤٥/٢.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ١٠٥/٢.

(٥) ينظر هامش ٢ من النحو الوافي بتصرف يسير ٧٤/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢.

الآية : (ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم).[١]

موضع الموقف : أو الحوايا.

صاحب الموقف : الكسائي.

في موضع "أو الحوايا" ثلاثة أوجه:

١- أن يكون معطوفاً على ظهورهما ، فيكون في موضع رفع ، تقديره : إلا ما حملت ظهورهما أو ما حملت الحوايا.

٢- أن يكون معطوفاً على شحومهما ، فيكون في موضع نصب ، تقديره : حرمنا عليهم الحوايا أيضاً ، وقد تكون الحوايا مضافاً إليه ، أي شحوم الحوايا، ثم حذف المضاف فبقي المضاف إليه قائماً مقام المضاف.

٣- أن يكون معطوفاً على المستثنى ، كأنه قيل : إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط بعظم.[٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه السابقة فقال عن الوجه الأول : قاله الكسائي ، وهو الظاهر [٣] وهذا قول الفراء أيضاً إذ يقول : والحوايا في موضع رفع تردها على الظهور : إلا ما حملت ظهورهما أو ما حملت الحوايا[٤] وهو قول النحاس، وثعلب[٥] أيضاً . ولعل ما قاله أبو حيان "وهو الظاهر" مؤيداً لما ذهب إليه الكسائي أن عطف الشيء على ما تقدم مباشرة أولى وأجدر إلا ألاّ يصح معناه ، أو يدل دليل على غيره . وهذا الوجه هو الذي أميل إليه وهو أقرب من الوجه الثالث . أمّا الوجه الثاني وهو العطف على شحوهما فإنه يدخل الحوايا في التحريم،قال ابن عطية عنه : وهذا قول لا يعضده اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه[٦]

---

(١) الآية ١٤٦ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٢٠٣-٢٠٥.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٤٤-٢٤٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٦٣.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٤ .

(٦) المحرر الوجيز ٦/١٧٣.

المطلب الثامن : الصرف وعدمه

صرف ما لا ينصرف

الآية : (إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً)[١]

موضع الموقف : سلاسل.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكسائي.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة سلاسل ممنوع الصرف وقفاً ووصلاً ، وقيل عن حمزة وأبي عمرو الوقف بالألف.

وقرأ كذلك حفص وابن ذكوان بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلاً وبالألف المبدلة منه وقفاً.

أما القراءة الوارد فيها المنع بالصرف فذلك أن سلاسل أتى على صيغة الجمع المتناهي الذي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن .

وأما قراءة نافع والكسائي وهشام وأبي بكر بالصرف ففيها أوجه ، منها :

١- نُوّنت "سلاسلاً" للتناسب مع "أغلالاً" فكما أن أغلالاً منونة ، فإن سلاسلاً جاءت أيضاً منوّنة ، وعلى هذا الوجه ذهب كثير من النحاة ، قال ابن مالك :

ولا ضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

قال ابن عقيل : يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ... وأجمع عليه البصريون والكوفيون وورد أيضاً صرفه للتناسب ، كقوله تعالى : (سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً)[١] فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده[٢] وقال الأشموني : ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً[٣] وقال الرضي : "سلاسلاً" صرف ليناسب المنصرف الذي يليه ، أي : أغلالاً[٤].

٢- إن لغة بعض القبائل العربية تصرف مالا ينصرف ، قال أبو جعفر النحاس: والحجة لمن نوّن ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك [٥].

---

(١) الآية ٤ من سورة الإنسان.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢٢٥-٢٢٦ وينظر المساعد ٣/٤٣.

(٣) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/٢٠٧.

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/١٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥/٩٧.

ويقول مكي : فأما من صرفه من القراء فإنها لغة لبعض العرب ، حكى الكسائي أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك ، وقال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف.[١]

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان القراءات الواردة في سلاسل بالصرف وغيره ، ثم قال عن توجيه صرف "سلاسلاً" : قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لاينصرف إلا أفعل من ، وهي لغة الشعراء ثم كثر حتى جرى في كلامهم ، وعلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا : صواحبات يوسف ، ونواكسي الأبصار ، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف ، وقال بعض الرجاز:

والصرف في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا

والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة وفي مصحف أُبيّ وعبدالله [٢] ويقول في موضع آخر عن صرف يغوث ويعوق : وتخريجه على أحد وجهين :

أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره.

والثاني : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، إذ قبله وداً ولا سواعاً وبعده ونسرا[٣].

يتضح مما سبق أن أبا حيان لم يعترض على ما حكاه الكسائي والأخفش عن العرب في صرف ما لا ينصرف ، وبإيراده هذا التوجيه يمكن أن تكون موافقة منه للأخفش والكسائي.

الترجيح :

يترجح لدي ما حكاه الكسائي والأخفش ، وذلك أن بعض العرب صرفت الممنوع من الصرف ، وهذا يترجّح لأمور :

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٨٣.

(٢) البحر المحيط ٣٩٤/٨.

(٣) البحر المحيط ٣٤٢/٨.

١- أن القرآن نزل بلغات العرب ، ولغة الصرف هنا جاءت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وقرأ بها من السبعة الذين سبعهم ابن مجاهد .

٢- أن ما حكاه الكسائي والفراء والأخفش يثبت لغة صرف "سلاسلاً" وكما - نعلم - أن الكسائي شافه الأعراب فهو ناقل لغة موجودة .

٣- أن الأصل في الأسماء الصرف ، وما جاء على الأصل فلا يسأل عن علته.

الممنوع من الصرف

الآية : (اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم)[١]

موضع الموقف : مصراً.

صاحب الموقف : الأخفش ، عيسى بن عمر.

قرأ الجمهور "مصراً" منوّناً ، وقرأ الحسن وطلحة والأعمش وأبان بن تغلب "مصر" بغير تنوين.

وقد قارن الأخفش لفظ "مصر" في هذه الآية الكريمة وقوله تعالى : (ادخلوا مصرَ إن شاء الله)[٢] فقال : فزعم بعض الناس أنه يعني فيهما جميعاً "مصر" بعينها.

ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا النحو "هنْد" وجُمّل فمن العرب من يصرفه ، ومنهم من لا يصرفه ، وقال بعضهم : أما التي في يوسف فيعني بها مصر بعينها ، والتي في "البقرة" يعني بها مصراً من الأمصار[٣].

وقد شبه الزمخشري "مصر" بنوح ولوط حيث صرفا وإن كان فيهما العلمية والعجمة لخفة الاسم بكونه ثلاثياً ساكن الوسط.

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان ما ذكره الأخفش من سبب صرف مصر بأنه ثلاثي اللفظ ساكن الوسط ، لهذا السبب جاز فيه الصرف . ثم ذكر أبو حيان ما ذهب إليه عيسى ابن عمر، فقال : وقد أجاز عيسى بن عمر منع صرفه قياساً على هند ، ولم يُسمع ذلك من العرب إلا مصروفاً فهو قياس على مختلف فيه مخالف لنطق العرب فوجب اطراحه [٤].

وعلى ما سبق فإن أبا حيان يخالف عيسى في منع صرف هند ، ويقيس منع صرف مصر على ذلك .

الترجيح :

إن صرف هند ومصر ونوح ولوط أي : ما كان ثلاثياً ساكن الوسط سُمع من

---

(١) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٩٩ من سورة يوسف.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٧٣/١.

(٤) البحر المحيط ٢٣٤/١-٢٣٥.

العرب مصروفاً وغير ومصروف ، فالصرف لغة ثابتة ، "قال الكسائي : يجـوز أن تصرف مصر وهي معرفة ، لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف في الكـلام إلا أفعل منك[١] ويجوز صرف مصر كذلك إذا قصد بها التذكير ، قال ابـن السـراج : وأما ما يذكر ويؤنث مصر [٢] فإن قصد بها التأنيث لم تصرف للعلمية والتأنيث.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١.

(٢) الأصول ١٠٠/٢ وينظر المقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢.

المبحث الثاني: تعدد وجوه الإعراب في الظروف

الآية : (والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة) [١]

موضع الموقف: فوقهم

صاحب الموقف: البصريون " مذهب سيبويه والخليل"،الكوفيون

جاء لفظ فوق في الآية الكريمة فقيل : هو على حاله من الظرفية المكانية حقيقة،لأن المؤمنين في عليين في السماء ، والكفار في سجين في الأرض وقيل : الفوقية مجاز.

- اما بالنسبة الى النعيمين ، نعيم المؤمنين في الجنة ، ونعيم الكافرين في الدنيا .
- وإما بالنسبة إلى حجج المؤمنين وشُبه الكافرين ، لثبوت الحجج وتلاشي الشبه
- وإما بالنسبة إلى ما زعم الكفار من قولهم : إن كان لنا معاد فلنا فيه الحظ ...

موقف أبي حيان : نفى أبو حيان أن يكون المراد من " فوق " هو التفضيل وخلاف النحاة لم يكن فيها في باب التفضيل إذ لم تأت للتفضيل,ولذا قال : .... ولما فهموا من فوق أنها تقتضي التفضيل بين من يخبر بها عنه وبين من تضاف إليه ، كقولك : زيد فوق عمرو في المنزل ، حتى كأنه قيل : زيد أعلى من عمرو في المنزلة ، احتاجوا إلى تأويل عال وأعلى منه .

قال ابن عطية : وهذا كله من التحميلات ، حُفظ لمذهب سيبويه والخليل في أن التفضيل إنما يجئ فيما فيه شركة ، والكوفيون يجيزونه حيث لا اشتراك [٢] انتهى كلامه ،وهذا الذي حكاه عن سيبويه والخليل لا نعلمه ، وإنما الذي وقع فيه الخلاف هو أفعل التفضيل : فالبصريون يمنعون " زيد أحسن إخوته " والكوفيون يجيزونه ، وأما إن ذلك في فوق فلا نعلمه ، لكنه لما توهم أنها مرادفة لأعلى ، وأعلى أفعل تفضيل نقل الخلاف إليها ، والذي نقوله : إن فوق لا تقتضي التشريك في التفضيل ، وإنما تدل على مطلق العلو ، فإذا أضيفت فلا يلزم أن يكون ما أضيفت إليه فيه علو [٣]

---

(١) الآية ٢١٢ من سورة البقرة

(٢) المحرر الوجيز ١٥٠/٢

(٣) البحر ١٣٠/٢

والذي يظهر أن ما منعه البصريون له وجه من الصحة ، ذلك أن أفعل التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت الى شئ فهي بعضه ، فعلى هذا لم يجيزوا يوسف أحسن إخوته ونحوها ، لأمرين:

١-ليس يوسف واحدا من إخوته ، وإنما هو واحد من بني أبيه

٢-إن الأخوة مضافون إلى ضمير يوسف ، وهي الهاء في إخوته ، فلو كان واحداً منهم وهم مضافون إلى ضميره لوجب أن يكون داخلا معهم في إضافته الى ضميره،

وضمير الشيء هو الشيء نفسه ، والشيء لا يضاف إلى نفسه [١]

وعلى ضوء ما سبق فالبصريون يرون أن التفضيل إنما يقع فيما فيه اشتراك والكوفيون يجيزون ما لا فيه.

ويفهم أن أبا حيان أورد المذهبين دون تأييد لأحدهما .

---

(١) ينظر الخصائص ٣/٣٣٣-٣٣٤

الإخبار بظرف الزمان

الآية : (الحج أشهر معلومات) [١]

الموقف: أشهر معلومات

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، هشام ، الفراء

خبر المبتدأ يأتي مفرداً وجملة وظرفاً وجاراً ومجروراً,وهو ما يسمى بشبه الجملة,والكلام على شبه الجملة متفرع الجوانب متشعب المسائل غير أنا نحصر القول هنا على الظرف وعن اختلاف النحاة في الإخباربه أيجوز على الإطلاق أم لا؟ ذلك أن الظرف ينقسم إلى قسمين :

- ظرف المكان فيجوز أن يخبر به عن المبتدأ بنوعيه اسم الذات واسم المعنى
- ظرف الزمان يكون خبرا عن اسم عين في مواضع منها :

١- أن يكون اسم العين عاماً واسم الزمان خاصا,نحو :نحن في شهر كذا

٢- أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت,نحو الليلة الهلال

٣- أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً

وأما في غير هذه المواطن فلا يكون خبراً عن اسم العين ولا حالاً منه ولا صفة له,فلو قيل : زيد اليوم لم يفد المتكلم السامع شيئا ، إذ تخصيص حصول شيءٍ بزمان هو في غير حاصل مثله لا فائدة منه.

- ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ، ولا يخلو اسم الزمان من أن يكون نكرة أو معرفة

= فإن كان نكرة واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو معظمه رفع غالباً نحو :

الصوم يوم والسير شهر ، ويجوز نصبه وجره بفي ، وهذا مذهب البصريين ،أما الكوفيون فيوجبون النصب ولا يجيزون جره بفي ،لأنها عندهم تفيد التبعيض

=وإن كان ظرف الزمان معرفة واستغرق جميع الزمان أو معظمه فالغالب رفعه عند البصريين وأوجب الكوفيون نصبه ، نحو : الصوم يومُ الجمعة

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة

-أما إذا لم يستغرق جميع الزمان ولا معظمه فالغالب نصبه أو جره بفي اتفاقاً بين الفريقين نحو : الخروج يوماً أو في يوم [١]

هذا الخلاف جاء في ظرف،في قوله تعالى " الحج أشهر معلومات " [٢]

موقف أبي حيان من هذه المسألة :

قال عن إعراب قوله تعالى " الحج أشهر معلومات " (١) : الحج أشهر معلومات،مبتدأ وخبر ،ولابد من حذف ، إذ الأشهر ليست الحج ، وذلك الحذف إما في المبتدأ فالتقدير : أشهر الحج ، أو وقت الحج ، أو في الخبر ، أي : حجأشهر ، أو يكون الأصل في أشهر [٣] فاتسع فيه وأخبر بالظرف عن الحج لما كان يقع فيه وجعل إياه على سبيل التوسع والمجاز ، وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب ولا يمتنع في العربية .

قال ابن عطية : " ومن قدر الكلام في أشهر فيلزمه مع سقوط حرف الجر نصب الأشهر (٣) .

قال أبو حيان راداً على ابن عطية : " ولايلزم نصب الأشهر مع سقوط حرف الجر كما ذكر ابن عطية ، لأنا قد ذكرنا أنه يرفع على الاتساع (٣) ثم ساق الخلاف بين النحاة في ظرف الزمان النكرة إذا كان خبراً عن المصادر قائلاً عن مذهب البصريين : يجوز عندهم الرفع والنصب ، وسواء كان الحدث مستغرقاً للزمان أو غير مستغرق وأما الكوفيون فعندهم في ذلك تفصيل : وهو أن الحدث إما أن يكون مستغرقاً للزمان فيرفع ولا يجوز فيه النصب ، أو غير مستغرق ، فمذهب هشام أنه يجب فيه الرفع ، فيقول : ميعادك يومٌوثلاثة أيام ، وذهب الفراء إلى جواز النصب والرفع كالبصريين ونقل عن الفراء في هذا الموضع أنه لا يجوز نصب الأشهر ، لأن أشهراً نكرة غير محصورة (٣) نرى فيما سبق أبا حيان يسوق الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح ولا اعتراض .

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٤/-٢٥٠وشرح بن يعيش ١/٨٩-٩٠ وحاشية الصبان ١/٢١٣ وشرح التسهيل ١/٣١٩-٣٢٣وأوضح المسالك ١/٢٠٢-٢٠٣وارتشاف الضرب ٢-٥٥

(٢) الآية ١٩٧من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٢/٨٤-٨٥وينظر معاني القرآن للفراء ١/١١٩ والدر المصون ٢/٣٢٢ وإملاء مامن به الرحمن ٩٣

الظرف ، المفعول لأجله ، المصدر

الآية : (فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله)[١]

موضع الموقف: خلاف

صاحب الموقف : أبو عبيدة ،الأخفش ،قطرب ، الزجاج .

في قولة تعالى" خلاف " عدة أوجه ، منها :

١-أن يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف تقديره : تخلفوا خلاف رسول الله

٢-أن يكون مفعولا من أجله ،ذهب إلى هذا الوجه قطرب ومؤرج والزجاج الذي يقول: وهو منصوب لأنه مفعول له ، المعنى : بأن قعدوا لمخالفة رسول الله [٢]

٣-أن ينتصب على الظرف ، ذهب إليه أبو عبيدة وعيسى بن عمر

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القول بأن " خلاف " مفعول لأجله ويجوز فيه أن يكون ظرفاً ، وهذا الأخير يظهر أنه الأولى عند أبي حيان ، قال أبو حيان : وانتصب خلاف على الظرف ... قاله أبو عبيدة والأخفش ,,, قال الشاعر :

عقب الربيع خلافهم فكأنما بسط الشواطب بينهن حصيرا

ومنه قول الشاعر :

فقل للذي يبغى خلاف الذي مضى تأهب لأخرى مثلها وكأن قد

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون " خلف رسول الله " .

وقال قطرب ومؤرج والزجاج والطبري : انتصب خلاف على أنه مفعول لأجله[٣]هذان موقفا أبي حيان

إلا أن ما ذكره عن الأخفش من أن خلاف منصوب على الظرف يخالفه ما أورده الأخفش في موضع الآية من كتابه "معاني القرآن " الذي يقول فيه : أي مخالفةً وقال بعضهم خلف ، وخلاف أصوبهما ، لأنهم خالفوا ، مثل : قاتلوا قتالا ،

---

(١) الآية ٨١ من سورة التوبة

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٦٣/٢

(٣) البحر المحيط ٧٩/٥ وينظر البحر ٦٦/٦

ولأنه مصدر خالفوا [١] فيكون الأخفش قال بالمصدر وهو الوجه الأول أعلاه ،وهذه الأوجه الثلاثة جائزة.

الآية : (قال رب اجعل لي آية ،قال آيتك أن لاتكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً)[٢]

موضع الموقف : ثلاثة أيام

صاحب الموقف: الكوفيون

جاء ثلاثة أيام منصوباً ،واختلف فيه على قولين

أحدهما : أنه منصوب على الظرف [٣]

والثاني : أنه منصوب علىأنه مفعول به ، وإليه ذهب الكوفيون

وعلى هذا فما كان العمل في جميع جزئيات الظرف انتصب على الظرف عند البصريين ،أما عند الكوفيين فيكون تشبيها بالمفعول به ، فلايجوز عندهم دخول في عليه ،فلا يقال عندهم : صمت في يوم الخميس ، ولا يوم الخميس صمت فيه [٤]

موقف أبي حيان :

أعرب أبوحيان ثلاثة أيام من الآية الكريمة ، وتم إعرابه على مذهب البصريين مخالفاً الكوفيين فقال : وانتصاب ثلاثة أيام على الظرف خلافاً للكوفيين ،إذ زعموا أنه إذا كان اسم الزمان يستغرقه الفعل فليس بظرف ،وإنما ينتصب انتصاب المفعول به ، نحو صمت يوماً ، فانتصاب ثلاثة أيام عندهم على أنه مفعول به لانتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة لم يخـــل جزء منها من انتفاء فيه [٥]

الترجيح:

يُرجح لدي ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة متابعاً لأبي حيان ، وذلك لأن العرب قد تنصب الظرف نصب المفعول به تارة ،ونصب المصدر تارة أخرى

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٥٥٨/٢

(٢) الآية ٤١ من سورة آل عمران

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٥/١ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٥٩/١والدر المصون ١٦٤/٣

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٩٩/٣-١٤٦٢

(٥) البحر المحيط ٤٥٢/٢

فإذا نُصب نصبَ المفعول به لم يسم ظرفاً ، وإنما مفعول به ، وإذا نصب نصب المصدر سمي ظرفاً ، لا مفعولاً به ، ويدل على ذلك عدة أمور منها :

١-الإضمار ، فإذا أضمر وهو ظرف لم يكن بد من ظهور " في" مضمرة ، نحو : اليوم قمت فيه لقولك : قمت اليوم ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر معه " في " لأنها لم تكن منوية مع الظاهر ، قال الشاعر *:

ويوم شهدناه سليما وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافله

٢-إذا جُعل مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه ، من ذلك قول الشاعر[١]

ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدار ، وقول آخر [٢]:

ربّ ابن عمّ لسليمى مشمعل طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسل

٣-العرب تقول : جُلس يومُ الجمعة برفع يوم ، وهذا البناء لم تبنه العرب إلا للمفعول به ، فلو لم تنصب يوم الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بُنى الفعل له ولا ارتفع به.

---

* ينظر البحر ٥/٢٦١ والمغني ٦٥٤

(١) ينظر الكتاب ١/١٧٥،١٧٧،١٧٨ وشرح ابن يعيش ٢/٤٦واللباب ٢٧٤-٢٧٥

(٢) البسيط في شرح الجمل لأبن أبي الربيع ١/٤٨٠

مفعول دخل ونظائره أمنصوب على أنه ظرف مكان أم مفعول به ؟

الآية : (وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية)[١]

موضع الموقف : ادخلوا هذه القرية .

صاحب الموقف: سيبويه ، الأخفش ، الجرمي ، الفراء

الأصل في ظرف المكان المختص أن لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة حروف الجر نحو : صليت في المسجد ، إلا أن من الظروف المكانية المختصة التي وصل إليها الفعل بغير واسطة حرف الجر ما في هذه الآية الكريمة وذلك مع الفعل دخل ، ومن الأفعال التي تتعدى كذلك سكن وانطلق وذهب ونزل مع ظروف مسموعة .

وقد اختلف في إعراب هذه الظروف مع هذه الأفعال أهي لازمة بمعنى أنها تعدت بحرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال أو أنه شُبّه ظرف المكان المختص بالمكان غير المختص ، فذهب سيبويه إلى المذهب الأول ، وذهب الأخفش والجرمي إلى المذهب الثاني [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان المذهبين ،ولم يرجح أحد هما هنا بل قال : وانتصاب هذه على ظرف المكان ، لأنه إشارة إلى ظرف المكان كما تنصب أسماء الإشارة على المصدر وعلى ظرف الزمان إذا كن إشارة إليهما ، تقول : ضربت هذا الضرب وصمت هذا اليوم ، هذا مذهب سيبويه في دخل أنها تتعدى إلى المختص من ظرف المكان بغير واسطة في،فإن كان الظرف مجازياً تعدت بفي نحو : دخلت في غمار الناس ، ودخلت في الأمر المشكل.

ومذهب الأخفش والجرمي أن مثل دخلت البيت مفعول به لا ظرف مكان[٣] هذان المذهبان ساقهما أبو حيان ، ولم يرجح أحدهما هنا إلا أنه يفهم في موضع آخر من تفسيره حينما قارن بين الطريق والدار والمسجد ذاكراً مذهب الجمهور خاصة منهم سيبويه والفراء راداً على قول ابن عطية : كما تقول سرت الطريق،قال

---

(١) الآية ٥٨من سورة البقرة

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٥١- ٣٦ والمساعد ١/٥٢٢ والمقتضب ٤/٣٩٩ وشرح ابن عقيل ٢/١٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ واللباب ١/٢٧٣-٢٧٤ ومعاني القرآن للفراء٣/٢٤٣

(٣) البحر المحيط ١ /٢٢٠

أبو حيان عن هذا القول : فهذا لايجوز عند الجمهور ، لأن الطريق عندهم ظـــرف مختص كالدار والمسجد فلايصل إليه الفعل غير [١] دخلت عند ســـيبويه وانطلقـــت وذهبت عند الفراء إلا بواسطة " في" إلا في ضرورة [٢] فيفهم من هذا أن أبا حيـــان يجنح إلى مذهب الجمهور خلافاً للأخفش والجرمي .

والذي يترجح لدي أن : دخل ونزل وسكن وانطلق وذهبت ، سمعت متعديـــة مع الظروف المختصة ، فلو دخلت على ظرف غير مختص تعدت بفي أو إلـــى ، ولوكان الظرف المختص دخل عليه فعل غير مسموعة تعديته كالأفعال السابقة لـــم يحكم بتعديته دون حرف جر إلا ما شذ من ذلك .

والأخفش والجرمي حكما بالتعدية بالفعل نفسه نظراً لكثرة السماع مع فعـــل دخل ، أما سيبويه فقاس الباب على وتيرة واحدة ، إذ إن فعل دخل لازم لا يتعـــدى إلا بحرف الجر ، ويؤيده أمور منها :

١-دخل مع غير الأمكنة المختصة يلزمه حرف الجر نحو : دخلت في الأمر .

٢--كون مصدره على الدخول ، والفعول في مصادر اللازم أكثر

٣-كونه ضد خرج ،وخرج لازم ،وإجراء النقيض على النقيض من سنن العرب فـــي كلامها ،كما يجرون النظير إجراء نظيره [٣]

الآية : (ويقولون متى هذا الوعد إن كنتم صادقين)[٤]

موضع الموقف : متى

صاحب الموقف : بعض الكوفيين

تأتي "متى "شرطا واستفهاماً بمعنى "أي حين " [٥] وتريد بها أن يوقت لـــك وقتاً ولا تريد بها عدداً (٥) فهي للسؤال عن الزمان دون السؤال عن العدد،وربما

---

(١) في المطبوعة "غيره" ولعله خطأ والتصحيح أخذ من النهر الماد بهامش البحر ١٣٨/٥

(٢) البحر المحيط ١٣٨/٥وينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣

(٣) ينظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٩٤/١

(٤) الآية ٤٨ من سورة يونس

(٥) الكتاب ٢١٧/٢٣٣/٤

جرّت هذيل بها بمعنى " من" أو " في"،ونقل بعضهم أن متى تكون بمعنى وسط فتجر ما بعدها ، وحكي : وضعها متى كمه ،أي : وسط كمه ، ويحتمل أن يكون متى لجج ، ومتى أقطارها أن تكون بمعنى وسط ، فيكون ظرفاً مكانياً [١] وذلك في البيتين التاليين :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

متى ما تتكروها تعرفوها متى أقطارها علق نفيث

ويأتي بعدها المفرد والجملة ،فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر ...وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها [٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان إعراب "متى هو" في الآية الكريمة ؛ فقال:ومتى في موضع الخبر لهذا ، فموضعه رفع ، ونُقل عن بعض الكوفيين أن موضع متى نصب على الظرف ،والعامل فيه فعل مقدر ، تقديره : يكون أو يجيء [٣] ويفهم من قول أبي حيان : ونُقل عن بعض الكوفيين ... أن البصريين مجمعون على أن موضع متى رفع إلا أنه نُقل عن الأخفش القول بأن موضع متى نصب على الظرف وما بعده مرفوع به [٤] ونُقل أيضاً ذلك عن المبرد [٥] لذا فنقلُ أبي حيان عن بعض الكوفيين لا يشملهم جميعاً ويشمل غيرهم من البصريين ،وفيما تناقلته المؤلفات الأخرى خلاف ما ذكره أبو حيان.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٧٥١/٤ وينظر ١٩٨٠/٤

(٢) ينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٤٠٤/٢والمساعد ٤٤٣/٢و٢٩٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٨٤ وشرح التسهيل ١٨٦/٣ وأمالي ابن الشجري ٤٠١/١و٦١٤/٢

(٣) البحر المحيط ٣١٢/٦

(٤) ينظر الأملاء ٩٨

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٥/١

الآية : (وأورثنا القوم الذين كانوا يُستضعفون مشارق الأرض ومغاربها التي باركنا فيها)[١]

موضع الموقف: مشارق الأرض ومغاربها

صاحب الموقف: الفراء

أورثنا يتعدى إلى مفعولين :

أولهما : القوم

والثاني: فيه ثلاثة أوجه : [٢]

أظهرها : أن يكون مشارق الأرض ومغاربها . الثاني : أن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره : أورثناهم الأرض والملك

الثالث : التي باركنا فيها ، تقديره : أورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها فعلى هذا يكون قوله " مشارق الأرض ومغاربها " ظرفاً ، وإلى هذا ذهب الفراء إذ يقول : " فتنصب مشارق ومغارب تريد : في مشارق الأرض وفي مغاربها وتوقع " وأورثنا " على قوله " التي باركنا فيها " [٣]

إلا أن أبا جعفر النحاس نسب هذا التوجيه للكسائي والفراء معاً ، فهو يقول :

وزعم الكسائي والفراء أن الأصل في مشارق الأرض وفي مغاربها ، ثم حذف " في " فنصب [٤]

موقف أبي حيان :

أورد إعراب الآية مفصلاً ، ثم ذكر ما خرجه الفراء ورآه تكلفاً وخروجاً ، استمع إليه وهو يقول : وانتصاب " مشارق " على أنه مفعول ثان لأورثنا ، والتي باركنا : نعت لمشارق الأرض ومغاربها،

---

(١) الآية ١٣٧من سورة الأعراف

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٤٣٨والإملاء ٢٩٠

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٧

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٤٧

وقول الفراء : إن انتصاب " مشارق " والمعطوف عليها على الظرف ، والعـــامل فيهما هو يُستضعفون ، والتي باركنا : هو المفعول الثاني ،أي : الأرض التي باركنا فيها – تكلف وخروج عن الظاهر بغير دليل [١]

والذي يترجح أن " مشارق الأرض ومغاربها " في الآية الكريمة مفعول بـه ، ولو كان ظرفاً لكان فيه بعد ، إذ لا يجوز إلا على حذف حرف الجر ، لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، ولا ينبغي إسقاطه إلا قليلاً [٢]

---

(١) البحر المحيط ٣٧٦/٤

(٢) ينظر المشكل ٣٠٠ والبسيط لابن أبي الربيع ٤٩٢/١

مجيء إذ مبتدأ

الآية (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم)[١]

موضع الموقف : إذ

صاحب الموقف : الفارسي

تأتي إذ اسماً للزمن الماضي والمستقبل وللتعليل وللمفاجأة بعد بينا أو بينما[٢] فإذا كانت اسماً للزمن الماضي فلها استعمالات منها:

أن تكون ظرفاً ،وهو الغالب ، وأن تكون مفعولاً به ، وأن تكون بدلاً من المفعول به ، وأن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو : يومئذ ، أو غير صالح له ،نحو : بعد إذ،وجاءت القراءة أيضا شاذة في الآية الكريمة " لمن من الله،ب «من» الجارة ومنّ ، وخرج الزمخشري ذلك على وجهين [٣]

أحدهما : أن يكون هذا الجار خبراً مقدماً ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : لمن منّ الله على المؤمنين منّه أو بعثه إذ بعث ،فحذف لقيام الدلالة.

والثاني : أنه جعل المبتدأ نفس إذ بمعنى : وقت ، وخبرها الجار قبلها ،تقديره لمن منّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه .

إلا أن أبا حيان رد على الزمخشري الوجه الثاني بأن إذ غير متصرفة ، لا تكون إلا ظرفاً ، أو مضافاً إليها اسم زمان ،أو مفعولة با ذكر على قول ، ومن خلال هذا الرد احتج بقول أبي علي الفارسي ، ومن هنا يتضح موقف أبي حيان من الفارسي فهو الحجة لأبي حيان في رده على الزمخشري ،يقول أبو حيان في هذا الاحتجاج : وقد قال أبو على الفارسي : لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين ، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ،و لا مبتدأين [٤]وما ذهب اليه أبو حيان في رده علىالزمخشري قد أيده ابن هشام ،إذ يقول عن الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري: فمقتضى هذا الوجه أن"إذ" مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً[٥]

---

(١) الآية ١٦٤من سورة آل عمران

(٢) ينظر مغني اللبيب ١١١

(٣) ينظر الدر المصون ٤٧١/٣

(٤) البحر المحيط ١٠٤/٣

(٥) المغني ١١٢

الآية : (إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه)[١]

موضع الموقف : إذ قالت

صاحب الموقف: الزجاج

جاءت إذ في هذه الآية وفيها عدة توجيهات منها [٢]

١- أن تكون منصوبة بـ " يختصمون" [٣]

٢- أن تكون بدلاً من " إذ يختصمون" [٣]

٣- أن تكون منصوبة بإضمار فعل

٤- أن تكون بدلاً من " وإذ قالت الملائكة " [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان التوجيهات السابقة ، واستبعد ما ذهب اليه الزجاج ، فالزجاج أجاز الوجهين الأولين قائلاً عن إذ في هذه الآية وهي المقصودة بقوله : وإذ الثانية متعلقة بيختصمون ، أي : إذ يختصمون إذ قالت الملائكة، فإذ منصوبة بيختصمون ، ويكون المعنى : أنهم اختصموا بسبب مريم وعيسى وجائز أن يكون نصب إذ على" ما كنت لديهم " [٥] وإلى هذين الوجهين ذهب النحاس [٦]أيضاً هذا ما ذكره الزجاج واستبعده أبو حيان من حيث إنه يلزم اتحاد زمان الاختصام وزمان قول الكلام ، ولم يكن ذلك لأن وقت الاختصام كان قصيراً جداً ووقت قول الملائكة بعد ذلك بأحيان لذا قال أبو حيان : يلزم في القولين المتوسطين اتحاد زمان الاختصاص وزمان قول الملائكة وهو بعيد وهو قول الزجاج [٧] واستبعد القول الرابع لطول الفصل ولذا يرجح أنه اختار القول بإضمار فعل تقديره اذكر وهو الأولى .

---

(١) الآية ٤٥ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ١٧٢/٣ والإملاء ١٤١

(٣) من الآية ٤٤ من السورة نفسها

(٤) من الآية ٤٢ من السورة نفسها

(٥) معاني القرآن للزجاج ٤١١/١

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/١

(٧) البحر المحيط ٤٥٩/٢

الآية: (فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي)[١]

موضع الموقف : بادي الرأي

صاحب الموقف: الفارسي

قرأ أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي بادئ بالهمزة ، والباقون بياء صريحة مكان الهمز، فيكون من قرأ بالهمز على معنى أول الرأي ، أي : غير صادر عن تأمل وروية ، فهو من أول وهلة ، ويكون معنى من لم يهمز كذلك ، ويحتمل أيضاً أن يكون من بدا يبدو أي ظهر ، والمعنى : ظاهر الرأي دون باطنه ، فلو تؤمل لعُرف باطنه ، وفي انتصاب بادي الرأي على كلتا القراءتين عدة أوجه منها:

١-أن يكون نعتاً لقوله " بشراً " وفيه بعد للفصل بين النعت والمنعوت بجملة معطوفة .

٢-أن يكون حالاً من الكاف في اتبعك

٣-أن يكون منادى ، كأنهم قالوا: يا بادي الرأي

٤-أن يكون منصوباً على المصدر

٥-أن يكون منصوباً على الظرف

وفي العامل حالة كون " بادي الرأي " ظرفاً أحد ثلاثة أوجه [٢]:

أحدها : نراك أي وما نراك في أول رأينا ، أو فيما يظهر لنا من الرأي .

الثاني : أن يكون منصوباً بـ" اتبعك" أي ما نراك اتبعك أول رأيهم أو ظاهر رأيهم .

الثالث : أن يكون العامل فيه " أراذلنا " أي : أراذلنا بأول نظر منهم ،أو بظاهر الرأي.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة هود

(٢) ينظر الإملاء ٣٣٣وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٨-٢٨٠ومعاني القرآن للزجاج ٣/٤٧ ومعاني القرآن للفراء ٢/١١ ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٥٨-٣٥٩ والدر المصون ٦/٣١٠-٣١٢ والحجة ٤/٣١٧ وشرح الرضي على الكافية ١/١٩٣ والمحرر الوجيز ٩/١٣٢ وحجة القراءات لابن زنجلة٣٨٨

موقف أبي حيان :

تعقب أبو حيان الزمخشري في قوله الأخير :اتبعوك أول الرأي أو ظاهر الرأي وانتصابه على الظرف ،أصله : وقت حدوث أول أمرهم ،أو وقت حدوث ظاهر رأيهم فحذف ذلك وأقيم المضاف إليه مقامه(١)

قال أبو حيان : وكونه منصوباً على الظرف هو قول أبي علي في الحجة ، وإنما حمله على الظرف وليس بزمان ولا مكان ، لأن في مقدرة فيه ، أي في ظاهر الأمر أو في أول الأمر.

وعلى هذين التقديرين ، أعني : أن يكون العامل فيه نراك أو اتبعك يقتضي أن لا يجوز ذلك ، لأن ما بعد إلا لا يكون معمولاً لما قبلها إلا إن كان مستثنى منه نحو : قام إلا زيداً القوم، أو مستثنى نحو :جاء القوم إلا زيداً ، أو تابعاً للمستثنى منه نحو : ما جاءني أحد إلا زيد أخبرني عمرو، وبادئ الرأي ليس واحداً من هذه الثلاثة ، وأجيب بأنه ظرف ، أو كالظرف ، مثل : جُهد رأي أنك ذاهب ، أي : أنك ذاهب في جهد رأي ، والظروف يتوسع فيها (٢)

هذا الذي ذكره أبو حيان تطرق إليه الفارسي وغيره ، قال الفارسي : وجاز في اسم الفاعل أن يكون ظرفاً كما جاز في فعيل نحو : قريب ومليّ ، لأن فاعلاً وفعيلاً يتعاقبان على المعنى ، نحو : عالم وعليم ، وشاهد وشهيد، ووالٍ ووليّ،وحسّن ذلك أيضاً إضافته إلى الرأي ، وقد أجروا المصدر أيضاً في إضافته إليه في قولهم أما جُهدَ رأي فإنك منطلق ، فهذا لا يكون إلا ظرفا ، وفَعْل إذاكان مصدراً ، وفاعل قد يتفقان في أشياء ..(٣)وقال أيضاً عن العامل في بادئ الرأي : والعامل في هذا الظرف هو قوله " اتبعك " من قوله" ما نراك اتبعك " التقديرما اتبعك في أول رأيهمأو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا فأخر الظرف وأوقع بعد إلا ، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز ... وقدجاز ذلك في الظرف ، لأن الظرف قد أتسع فيه في مواضع (٣) ونحواً من هذا ذكره مكي (٤).

---

(١) الكشاف ٢/٢١٣

(٢) البحر المحيط ٥/٢١٥

(٣) الحجة ٤/٣١٨-٣١٩

(٤) ينظر المشكل ١/٣٥٨-٣٥٩

ويتضح مما سبق أن أبا حيان ساير الفارسي فيما ذهب إليه من كون بـــادي الرأي يجوز فيه أن يكون ظرفاً كما جاز فيه أن كان مصدراً ، وجاز أن عمل فيـــه اتبعك أو ما نراك ،وهو بعدإلا " لأنه ظرف والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فـــي غيرها .

الآية : (يسألونك عن الساعة أيان مرساها) [٢]

موضع الموقف : أيان مرساها

صاحب الموقف: المبرد

أيّان : ظرف زمان مبني لتضمنه معنى الاستفهام ، وهو بمعنى متى ، قال سيبويه : ألا ترى لو أن إنساناً قال : ما معنى أيان ؟ فقلت : متى ، قد كنت أوضحت [١].

وبمعنى : أي حين ، وهو سؤال عن زمان مثل : متى [٢] وهو في القرآن الكريم للسؤال عن يوم القامة وما يتصل به ويأتي بعده اسم مرفوع ، ويأتي بعد المضارع ففي قوله تعالى " يسألونك عن الساعة أيان مرساها " [٣]

اختلف في " مرساها" أيكون مبتدأ أم فاعلاً ؟ وذلك على النحو التالي :

- ذهب جمهور النحاة إلى أن " أيان" خبر مقدم ، ومرساها : مبتدأ مؤخر [٤].
- ذهب المبرد إلى أن أيان : منصوب على الظرف بفعل مضمر ومرساها : فاعل لذلك الفعل .

موقف أبي حيان من هذه المسألة:

ذكر أبو حيان أن مرساها مبتدأ ، وذكر ما ذهب إليه المبرد من أن الاسم المرفوع هنا بعد أيان ليس مبتدأ وإنما هو فاعل ، فقال: وأيان مرساها مبتدأ ، وحكى ابن عطية عن المبرد أن مرساها مرتفع بإضمار فعل [٥] ثم اعترض على ما ذهب إليه المبرد فقال : ولا حاجة إلى هذا الإضمار [٥] وهذا الذي قال به أبو حيان سبقه إليه ابن عطية ومن قبله أبو جعفر النحاس[٦] وهذه مسألة خلافية بين النحاة فأيان ظرف ، وإذا جاء بعده اسم أيكون ذلك الاسم المرفوع مبتدأ أم فاعلاً ،وذلك على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ٢٣٥/٤ وينظر المقتضب ٥٢/١ وكتاب حروف المعاني للزجاج ١٢

(٢) لسان العرب مادة أين باب النون فصل الألف مجلد ٤٥/١٣

(٣) الآية ١٧٨ من سورة الأعراف والآية ٤٢ من سورة النازعات

(٤) ينظر الدر المصون ٥٢٨/٥-٥٢٩ وإملاء ما من به الرحمن ٢٩٧

(٥) البحر المحيط ٤٣٤/٤

(٦) ينظر المحرر ٢٢٠/٧ وإعراب القرآن للنحاس ١٦٦/٢

-ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه .

-وذهب الباقون من البصريين إلى أن الظرف لا يرفع الاسم ، وإنما يرتفع بالابتدأ[١]

وما ذهب إليه المبرد له وجه سائغ ، ذلك أن الأصل عدم التقديم والتأخير. وكون الاسم المرفوع بعد الظرف فاعلاً لا تقديم فيه ، وما ذهب إليه المبرد يدل على أن هناك فعلاً مضمراً ، وهذا الرأي أحد الآراء في الظرف أيكون متعلقاً بالفعل المضمر أو باسم فاعل ، أو لا حاجةَ لهذاالظرف بالتعلق .

ويبدو من قول أبى حيان ولا حاجة إلى هذا الإضمار [٢] أحد أمور :

-أن الظرف قسم قائم برأسه كما يراه ابن السراج [٣] واستحسنه الفارسي [٤]

-أن الظرف لا حاجةَ له بالتعلق فهو ناب عما تعلق به ،وأن ما يسمى بالعامل في الظرف أصبح نسياً منسياً [٥]

-أن يكون المراد بقوله " لا حاجة إلى هذا الإضمار[٢]هو إضمار الفعل لا إضمار اسم الفاعل ، وهو الظاهر .

خلاصة موقف أبي حيان : أن الظرف " أيان " هو الخبر ومرساها هو المبتدأ وهذا ما بدأ به ، ولعل تأويل قوله فيما سبق يرى أنه لا حاجةَ للتقدير بفعل ، أو باسم فاعل رأي حسن لعدة أمور:

إن الأخذ بعدم تعلق الظرف يفيد ما يلي:

-التخلص من اختلاف الآراء في كون الظرف تابعاً للمفرد حيناً وتابعاً للجملة حيناً آخر .

-يكفي المعرب مشقة البحث عن متعلق واختلاف الآراء في ذلك أهو متعلق بفعل أم باسم؟

---

(١) ينظر الأنصاف م ٦ص ٥١ والتبين ٤٩٢٣٣ والمغنى ٥٧٨

(٢) البحر المحيط ٤٣٤/٤

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢١١/١ وارتشاف الضرب ٤٥/٢

(٤) ينظر المسائل العسكرية ص ١٠٥

(٥) ينظر مغنى اللبيب ٥٨٧ والمهم ٢٢/٢وشرح التصريح ١٦٦/١

-متعلق الظرف إذا كان كوناً عاماً لا فائدة من ذكره ، وربما أصبح ذكره عبئاً على الجملة .

-الظرف وكذلك الجار والمجرور مستقلان بالمفهومية دونما احتياج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج وهذا يستفاد مما ذكره أبو حيان في قوله : ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الأفعال

المطلب الأول : الرفع

الآية : (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل)[١]

موضع الموقف : لا ينفع.

صاحب الموقف : أبو حاتم ، النحاس ، سيبويه.

قرأ جمهور القراء "ينفع" بالياء ، وقرأ ابن سيرين "تنفع" بالتاء ، وفيه وجهان:[٢]

أحدهما : أنه أنث المصدر على المعنى ، لأن الإيمان والعقيدة بمعنى ، فهو مثل قولهم : جاءته كتابي فاحتقرها ، أي صحيفتي ، أو رسالتي .

والثاني : أنه حسن التأنيث لأجل الإضافة إلى المؤنث.

وهذه القراءة غلّطها أبو حاتم وغيره[٣] ذكر ذلك أبو جعفر النحاس إذ يقول: قال أبو حاتم : هذا غلط من ابن سيرين.

قال أبو جعفر في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه ، وذلك أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر ، فجاز التأنيث ، وأنشد سيبويه:

مشين كما اهتزت رماح تسفّهت أعاليها مرُّ الرياح النواسم

لأن المر والرياح كل واحد منهما مشتمل على الآخر ، وفيه قول آخر : أن يؤنث الإيمان لأنه مصدر ...[٤].

موقف أبي حيان:

نقل أبو حيان نص أبي جعفر النحاس بتصرف بسيط ولم يتخذ موقفاً من أبي حاتم سوى ما وجهه أبو جعفر في ردّه على أبي حاتم ، ولعل أبا حيان قد اكتفى بما ذكره النحاس مستشهداً بما أنشده سيبويه ، ولعل أبا حاتم لم يقل بلغط قراءة ابن سيرين ، وهذا ما جعل أبا حيان لم يتخذ منه موقفاً واضحاً ، فقد أورد أبو حيان : قال أبو حاتم : ذكروا أنها غلطة منه[٥] ولم ينسب القول لأبي حاتم.

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٢) الإملاء ٢٧٣ وينظر المحرر ١٨٨/٦.

(٣) ذكر ابن حيي مكان أبي حاتم ابن مجاهد ينظر المحتسب ٢٣٦/١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٥٩/٤-٢٦٠.

الترجيح :

وهنا اكتفي بالرد على من قال بغلط قراءة "لا تنفع نفساً إيمانها" بما قاله ابن جني ، إذ يقول : ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، - وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط ، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به[١]. ثم مضى يذكر تأنيث الفعل في عدة مواضع قرآنية ، ومن كلام العرب شعراً ونثراً .

- فمن القرآن نذكر قوله تعالى : (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها)[٢] فأنت عشراً وإن كان مضافاً إلى جمع مفرد "مِثْل" وهو مذكر ، لإضافته إلى مؤنث وهو ضمير الحسنة ، وقراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة)[٣] فأنث بعض لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى[٤] وهذا ما ذكره أبو علي وغيره لما نص عليه أبو حيان[٥].

- وقول بعضهم قُطعت بعض أصابعه [٥] وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها (٤).

- ومن الشعر نورد ما استشهد به أبو حيان في تفسيره ، من ذلك :[٦]

قول الشاعر :

أرى مر السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال

وقول آخر :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيام فقد أبي اليتيم

---

(١) المحتسب ١/٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٣) قراءة الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٤) ينظر المحتسب ١/٢٨٣ والخصائص ٢/٤١٥.

(٥) ينظر البحر ٤/٢٦١.

(٥) ينظر الكتاب ١/٥١-٥٢ ، ٦٥.

(٦) ينظر البحر ٣/١٩ ، ٤/٢٦٠ ، ٥/٢٨٤ ، ٧/٦. وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٧ والمساعد ٢/٣٣٩ والدر المصون ٦/٢٣٢-٢٣٣.

وتشرق بالقـــول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

ففي البيت الأول "مَرّ" وهو مذكر وقد اكتسب التأنيث مـــن الســـنين لإعـــادة الضمير عليه مؤنثاً في أخذن ، وكذلك مر الرياح في البيت الثاني وما يليـــه بعـــض السنين ، وصدر القناة.

وقول آخر :[١]

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

والشواهد على تأنيث الفعل والفاعل مذكر لأنه اكتسب التأنيث ممـــا أضيـــف إليه كثيرة،وعليه فلا يتأتّى تغليط من أنث الفعل " لا تنفع" لأنه أسنده لإيمان ، وهـــو مضاف للضمير المؤنث العائد على المفعول المتقدم "نفساً"

الآية : (وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منـــهما مـــا يفرقون به بين المرء وزوجه)[٢]

موضع الموقف : فيتعلمون.

صاحب الموقف : سيبويه والزجاج والفارسي والفراء.

جاء في قوله تعالى : "فيتعلمون" سبعة أوجه إعرابية :

١- أن يكون معطوفاً على قوله تعالى : (وما يعلمان) والضمير في فيتعلمون عـــائد على أحد وجمع حملاً على المعنى.

٢- أن يكون معطوفاً على "يعملون الناس السحر".

٣- أن يكون معطوفاً على كفروا.

٤- أن يكون معطوفاً على ما دل عليه أول الكلام ، والتقدير : فيأتون فيتعلمون .

٥- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : فهم يتعلمون.

٦- أن يكون مستأنفاً إما خبر مبتدأ وإما مستقلاً بنفسه غير محمول على شيء قبله.

٧- أن يكون معطوفاً على يعلمان فيتعلمون ، ويعلمان فعل محذوف يدل عليه قـــوة الكلام .

---

(١) ينظر الكتاب ١/٥١-٥٢ ، ٦٢ .

(٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم الوجوه الإعرابية السابقة ، فذكر ما قاله الزجاج والفراء وسيبويه والفارسي ، والبحث سيفصل ما أورده كل عَلَم بما ذكره أبو حيان لأن فيما أورده أبو حيان تداخلاً ، ولنبدأ بذكر سيبويه:

أولاً : موقفه من توجيهات سيبويه : "وقال سيبويه هو معطوف على كفروا (*) قال : (وارتفعتْ * فيتعلمون لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلموا ، ليجعلا كفره سبباً لتعلمّ غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون](أ) يريد سيبويه أن "فيتعلمون" ليس بجواب لقوله "فلا تكفر" فينصب كما نصب (لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب)(ب) لأن كفر من نهى أن يكفر في الآية ليس سبباً لتعلم من يتعلم ، وكفروا في موضع فعل مرفوع ، فعطف عليه مرفوع.(٢)

واعترض على توجيه سيبويه ، ذلك بأنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر، إذ إن منهما عائد على الملكين ، وعلى توجيه سيبويه فيتعلمون منهما معطوف على كفروا في أول الآية في قوله : (... وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ، وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ...)(٣) فيكون التقدير : كفروا فيتعلمون منهما، فيكون "الملكين" متأخرين.

قال أبو حيان مدافعاً عن توجيه سيبويه : ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على كفروا(٤). وللسمين الحلبي ردّ يكفي القول به فهو يقول عن هذا : وهو اعتراض واهٍ فإنهما متقدمان لفظاً ، وتقدير تأخرهما لا يضر ، إذا المحذور عود الضمير على غير مذكور في اللفظ.(٥)

(*) في أول الآية "ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت ....".

(أ) في كتاب سيبويه ٣٨/٣ اختلاف بسيط وهذا نصه : فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلموا ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ولكنه على كفروا فيتعلمون .

(ب) الآية ٦١ من سورة طه.

(٢) البحر ٣٣١/١.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٣٣١/١ وهذا التوجيه قال به الأخفش ٣٢٧/١ والمبرد أيضاً والمقتضب ٢٠/٢.

(٥) الدر المصون ٣٨/٢.

التوجيه الثاني : قال عنه أبو حيان : وقد نُقل عن سيبويه أن قوله فيتعلمون هو على إضمار "هم" أي : فهم يتعلمون ، فتكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل[١] ويفهم هذا التوجيه من تنظير سيبويه للآية بقول : "ومثله (كن فيكون)[٢]" كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكون[٣] .

وقد قال أبو حيان عن هذا التنظير : "كن فيكونُ"[٢] وقرأ الجمهور فيكون بالرفع ، ووُجِّه على أنه على الاستئناف ، أي : فهو يكون ، وعزي إلى سيبويه.[٣]

ثانياً : موقفه من الفراء :

أورد أبو حيان ما رآه الفراء فقال : قال الفراء – واختاره الزجاج – : وهو معطوف على شيء دلّ عليه أول الكلام ، كأنه قال : فيأبون فيتعلمون ، وقال الفراء أيضاً : هو عطف على يعلموّن الناس السحر فيتعلمون منهما[١] فهذان وجهان ساقهما أبو حيان عن الفراء ، الأول قال الفراء عنه : فيأبون فيتعلمون ما يضرهم ، وكأنه أجود الوجهين في العربية [٤] .

إلا أن الزجاج أنكر ما ذهب إليه الفراء في عطفه فيتعلمون على يعلّمون قال الزجاج في هذا : قال بعضهم : إن قوله "يتعلمون" عطف على قوله "يعلّمون" وهذا خطأ لأن قوله "منهما" دليل ههنا على أن التعلّم من الملكين خاصة[٥] ويسوق أبو حيان هذا فيقول : وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في يعلّمون وإن كان التعليم من الملكين خاصة ، والضمير في منهما راجع إليهما ، لأن قوله فيتعلمون منهما إنما جاء بعد ذكر الملكين[٦] .

ومما سبق يتضح مواقف ثلاثة :

أحدها للفراء : وهو جواز ما قال به من توجيه.

والثاني للزجاج : وهو إنكار لقول الفراء .

---

(١) البحر ٣٣١/١ وهذا التوجيه قال به الأخفش ٣٢٧/١ والمبرد أيضاً المقتضب ٢٠/٢.

(٢) ينظر هذا اللفظ في الآيات التالية : البقرة ١١٧ آل عمران ٤٧، ٥٩ ، الأنعام ٧٣ النحل ٤٠ مريم ٣٥ يس ٨٢ غافر ٦٨.

(٣) الكتاب ٣٩/٣.

(٣) البحر ٣٦٥/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٦٤/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٨٥/١.

(٦) البحر المحيط ٣٣١/١-٣٣٢.

والثالث للفارسي : وهو تصحيح ما جاء به الفراء وإنكار ما أنكره الزجاج.

ثالثاً : موقفه من الزجاج والفارسي :

أنكر الزجاج توجيه الفراء بسبب لفظ الجمع في يعلمون مع اتيانه بضمير التثنية في منهما.

وأورد أبو حيان هذا وما رد به الفارسي ، ثم تلا ما أجازه الزجاج من توجيهات فقال أبو حيان : وقال الزجاج أيضاً : الأجود أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون واستغنى عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه[1].

واعترض الفارسي على توجيه الزجاج هذا ، قال أبو حيان عن هذا :

قال أبو علي : لا وجه لقول الزجاج : "واستغنى عن ذكر يعلمان لأنه موجود في النص انتهى كلام أبي علي ، وهذا كلام فيه مغالطة ، لأن الزجاج لم يرد أن "فيتعلمون" معطوف على "يعلمان" الداخل عليها "ما" النافية في قوله "وما يعلمان" فيكون يعلمان موجوداً في النص ، وإنما يريد : أنَّ "يعلمان" مضمرة مثبتة لا منفية وهذا الذي قدره الزجاج ليس موجوداً في النص ، وحَمَلَ أبا علي على هذه المغالطة حبُّ رده على الزجاج وتخطئته ، لأنه كان مولعاً بذلك[1] .

ومما تقدم يتبين الأمور التالية :

١- نافح أبو حيان عن سيبويه ضد من اعترض عليه بقوله : "ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على كفروا"[1] .

٢- دافع أيضاً عن توجيه الفراء بما ذكره الفارسي من تصحيح لتوجيه الفراء.

٣- كان له موقفان من الزجاج.

أحدهما : رد ما أنكره على الفراء ، وفيه موقف رد منه.

ثانيهما: دافع عن الزجاج من الفارسي.

٤- له من الفارسي موقفان.

أ- تأييد بدفاعه عن الفراء من الزجاج.

ب- إنكار ما قاله الفارسي بعبارة قاسية تتمثل في قوله : وحمل أبا علي على هذه المغالطة حبُّ ردّه على الزجاج لأنه كان مولعاً بذلك[1] .

---

(1) البحر المحيط ١/٣٣١-٣٣٢.

وقد اختار أبو حيان من التوجيهات القول بأن "فيتعلمون معطوف على يعلمان المنفية لكونها موجبة في المعنى .

وهو الذي أميل إليه ولا يضر أن يكون المعطوف عليه – وهو وما يعلمان – منفياً ، فهذا لا يلزم منه أن يكون المعطوف – وهو فيتعلمون – منفياً أيضاً وينعكس المعنى هذا لا يضر ، لأن ما يعلمان في حكم الموجب فهو منفي لفظاً موجب معنى.

القطع في البدل

الآية :(لقد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة)[١].

موضع الموقف : فئة .

صاحب الموقف : الزجاج.

قرأ جمهور القراء برفع فئة على عدة أوجه منها :

أن يرفع على البدل من فاعل التقتا أوأن يرفع على خبر ابتداء مضمر، تقديره: منهما فئة تقاتل .

وقرأ مجاهد والحسن والزهري وحميد فئة بالجر على البدل من فئتين بدل تفصيل كل من كل .

وقرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة فئةً ، وفيه عدة أوجه ، منها :

١- النصب بإضمار أعني ٢- النصب على المدح ٣- النصب على الحال[٢].

قال الزجاج في إعراب فئة : الرفع والخفض جائزان جميعاً ، فأما من رفع فالمعنى : إحداهما تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرة ، ومن خفض جعل فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة بدلاً من فئتين [٣].

وقال في موضع بعد ذلك : ويجوز نصب فئة تقاتل ..." ولا أعلم أحداً قرأ بها، ونصبها من وجهين : أحدهما الحال، المعنى : التقتا مؤمنة وكافرة ، ويجوز نصبها على أعني فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة [٣] .

موقف أبي حيان :ذكر أبو حيان القراءات الثلاث السابقة، وقال عن قراءة النصب فيما يخص الزجاج: وأجاز هو[٤] وغيره كالزجاج: أن ينتصب على الحال من الضمير في التقتا، وذكر فئة على سبيل التوطئة[٥].

والقطع في البدل جائز وارد.

---

(١) الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إعراب هذه الأوجه في معاني القرآن للأخفش ٣٩٦/١-٣٩٧ ومعاني القرآن للفواء ١٩٢-١٩٣ والإملاء ١٣٣ والنحاس ٣٥٩/١-٣٦٠ والرضي ٣٩٣/٢ والدر المصون ٤٤/٣-٤٦ والمشكل ١٥٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٨١/١-٣٨٢.

(٤) المراد به الزمخشري .

(٥) البحر المحيط ٣٩٣/٢-٣٩٤.

البدل في رأي الزجاج

الآية : (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى)[١].

موضع الموقف : إلا تذكرة.

صاحب الموقف : الزجاج ، النحاس ، الفارسي

في قوله تعالى : (إلا تذكرة) عدة أوجه منها :

١. أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع ، أي : لكن أنزلناه تذكرة.
٢. أن يكون مصدراً مؤكداً لفعل مقدر تقديره : لكن ذكّرْنا تذكرة.
٣. أن يكون مصدراً في موضع الحال ، أي : إلا مذكراً.
٤. أن يكون بدلاً من محل لتشقى ، وهذا رأي الزجاج ، وابن عطية.

واستبعد هذا الوجه النحاس،وردّه الفارسي.

موقف أبي حيان :

أورد قول ابن عطية الذي يقول فيه : وقوله "إلا تذكرة" يصح أن ينصب على البدل من موضع لتشقى [٢] قال أبو حيان بعد هذا : وكون إلا تذكرة بدلاً من محل لتشقى هو قول الزجاج [٣] وقال النحاس : هذا وجه بعيد [٤] وأنكره أبو علي ، من قبل أن التذكرة ليست بشقاء[٥].

فعلى هذا يكون الوجه الذي رآه الزجاج لا يوافق أبا حيان ، ولذا دعم رأيه بقول النحاس والفارسي ، فهو موافق للنحاس والفارسي مخالف للزجاج.

---

(١) الآية ١-٣ من سورة طه.

(٢) المحرر الوجيز ٦٣/١١.

(٣) لم يرد هذا في معاني القرآن الكريم للزجاج في هذا الموضع .

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٢٥/٦ وينظر الدر المصون ٨/٨-٩.

الآية : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر ، نصيباً مفروضاً)[١]

موضع الموقف : نصيباً مفروضاً.

صاحب الموقف : الفراء ، الزجاج.

تعددت الوجوه الإعرابية في قوله تعالى :(نصيباً مفروضاً) فمنها :[٢]

- أن يكون واقعاً موضع المصدر، والعامل فيه ما تقدم ، إذ التقدير : عطاء أو استحقاقاً.
- أن يكون حالاً مؤكدة ، والعامل فيها معنى الاستقرار في قوله تعالى : "للرجال نصيب".
- أن يكون حالاً من الفاعل في قلّ أو كثر.
- أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أوجب لهم نصيباً مفروضاً.
- أن يكون منصوباً على إضمار أعني.

وقد اختلف إعراب هذه اللفظة عند الفراء والزجاج.

قال الفراء : وإنما نصب النصيب المفروض ، وهو نعت للنكرة ، لأنه أخرجه مخرج المصدر ، ولو كان اسماً صريحاً لم ينصب ، ولكنه بمنزلة قولك : لك عليّ حق حقاً ، ولا تقول : لك عليّ حقّ درهماً[٣].

وقال الزجاج : هذا منصوب على الحال ، المعنى : لهؤلاء أنصبة على ما ذكرناها في حال الفرض ، وهذا كلام مؤكد[٤].

موقف أبي حيان :

بعد أن أورد الوجهين اللذين قال به كل من الفراء والزجاج قال : وهما متباينان ، لأن الانتصاب على الحال مباين للانتصاب على المصدر المؤكد مخالف له [٥].

---

(١) الآية ٧ من سورة النساء.

(٢) ينظر البحر٣/١٧٥ والمحرر٤/٢٧والإملاء ص ١٧٥والدر المصون٣/٥٨٨-٥٨٩ والمشكل ص ١٩٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٧.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/١٥.

(٥) البحر المحيط ٣/١٧٥ .

المفعول به الثاني ، المصدر المرادف

الآية : (فلما تجلىّ ربه للجبل جعله دكاً وخرّ موسى صعقاً)[١]

موضع الموقف : دكاً.

صاحب الموقف : الأخفش.

انتصب "دكاّ" على عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون مفعولاً ثانياً لـ "جعل".

٢- أن يكون مصدراً على المعنى ، تقديره: دكة دكاً ، وذهب إلى هذا الوجه الأخفش حين قال : وقال : "جعله دكاّ" لأنه حين قال : "جعله كان كأنه قال : دكّه[٢].

موقف أبي حيان :

بدأ أبو حيان بالوجه الأول وضَعَّف ما قاله الأخفش فقال : وانتصب على أنه مفعول ثان لجعله ، ويضعف قول الأخفش : إن نصبه من باب قعدت جلوساً[٣].

الترجيح :

يترجح لدي القول بجعل دكاّ مفعولاً به ثانياً ، ذلك أن ما ذهب إليه الأخفش فيه ضعف كما قال أبو حيان ، فلو جعلنا دكاّ مصدراً مرادفاً لمصدر الفعل "جَعَلَه" لكان فيه تكلف إذ التقدير : جعله جعلاً دكاّ ، وجَعْله مفعولاً ثانياً لا تكلف فيه ، وما لا تكلّف فيه أولى.

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣١.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٨٤-٣٨٥.

التنازع

الآية : (وهزّي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً)[١]

موضع الموقف : رطباً.

صاحب الموقف : المبرد.

أورد المعربون أوجهاً في إعراب "رطباً" نظراً لما تحمله القراءات في تساقط فقد يكون تمييزاً أو حالاً أو مفعولاً به للفعل تساقط :

أ- فإن كان الفعل لازماً ، فيكون "رطباً" حالاً ، أو تمييزاً.

ب- وإن كان الفعل متعدياً ، فيكون "رطباً" مفعولاً به.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم القراءات الواردة في تساقط وملخصها ما يلي :

قرأ الجمهور : تَسَّاقَط.

قرأ الأعمش وطلحة وابن ثابت ومسروق وحمزة : تَسَاقَط.

قرأ حفص : تُسَاقط.

قرأ أبو السمال : تتساقط.

قرأ البراء بن عازب والأعمش في رواية : يُسَاقِط.

قرأ أبو حيوة ومسروق : تُسَاقَط.

وبعد ذلك أورد الوجوه الإعرابية في كلمة "رطباً" ، إلاّ أن المبرد أجاز أن يكون منصوباً بهزّي لا بـ تساقط ، وعلى هذا قال أبو حيان : "وأجاز المبرد في قوله : "رطباً" أن يكون منصوباً بقوله "هزّي" أي : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك ، فعلى هذا الذي أجازه تكون المسألة من باب الإعمال ، فيكون قد حذف معمول تساقط[٢].

وللبحث ملاحظتان:

إحداهما : لم يعترض أبو حيان على ما ذكره المبرد ولم يرجحه ، بل ساق

---

(١) الآية ٢٥ من سورة مريم.

(٢) البحر المحيط ١٨٥/٦.

وجوه الإعراب كما سبق ، وهو مسبوق بذكرهذه الأوجه الإعرابية.[١]

الثانية : أن ما أجازه المبرد من تقدير : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك يُعد خروجاً عن المذهب البصري ، لذا يقول الزجاج : فأما نصْبُ "رطباً" فقال محمد بن يزيد : هو مفعول به ، المعنى : وهزي إليك بجذع النخلة رطباً تساقط عليك ... والنحويون يقولون : إن رطباً منصوب على التمييز إذا قلت : يساقط أو يتساقط ، فالمعنى : يتساقط الجذع رطباً ، ومن قرأ تُساقط فالمعنى : تتساقط النخلة رطباً [٢] ونقل هذا النص من الزجاج أبو جعفر النحاس كذلك[٣].

فعلى ما سبق نرى المبرد أعمل العامل الأول وأهمل العامل الثاني الأقرب وذلك خلاف المنهج البصري في إعمال الثاني ، فهو يذهب هنا إلى المذهب الكوفي ولا ضير عليه ، فاللغة فسيحة المجال لا ضيق فيها.

ومن هنا نرى أبا حيان لم يعترض عليه .

---

(١) ينظر الإملاء ٤٠٩ ومشكل إعراب القرآن ٤٥٢.

(٢) معاني القرآن للنحاس ٣/٣٢٥-٣٢٦.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٣.

العطف والمعية

الآية : (إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة)[١]

موضع الموقف : ومثله معه.

صاحب الموقف : سيبويه.

أورد أبو حيان إعراب : ومثله على أنه معطوف على اسم "أن" وهو "ما" الموصولة إلا أن الزمخشري أجاز فيه وجهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً على المعية ، ورد عليه أبو حيان وأطال معه[٢] ومن خلال الرد كان له موقفان من متقدمي النحاة :

أحدهما : موقفه من سيبويه.

والآخر : موقفه من الأخفش وابن كيسان.

أولاً : الخلاف في عامل المفعول معه :

نرى أن النحاة وضعوا ضوابط للمفعول معه .

فتعريفه : هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو هي نصٌّ في المعية مسبوقة بجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه[٣].

وعلى ضوء هذا التعريف يكون العامل في المفعول معه هو الفعل أو شبهه ، إلا أن في هذا خلافاً بين النحاة ، وفيما يلي صورة مبسطة تكون مدخلاً لموقف أبي حيان تجاه موقفه من سيبويه ، فالخلاف على النحو التالي :[٤].

ذهب جمهور البصريين إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل أو شبهه

---

(١) الآية ٣٦ من سورة المائدة.

(٢) يبدو أن مطبوعة البحر حدث فيها سقط، وللمقارنة ينظر كتاب الدر اللقيط بهامش البحر ٤٧٢/٣-٤٧٤ والدر المصون ٢٥٣/٤.

(٣) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٣٧/٢ وأوضح المسالك ٢٣٩/٢

(٤) ينظر الإنصاف م ٣٠ جـ٢٤٨/١ والتبيين ٣٧٩ واللباب ٢٧٩/١ وأوضح المسالك ٢٤٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٥٢٦/١ وشرح ابن مالك لكتاب التسهيل ٢٤٨/٢-٢٦١ وارتشاف الضرب ١٤٨٣/٣ وأسرار العربية ١٨٢-١٨٣ والجنى الداني ١٥٥-١٥٦ والنكت للأعلم ٣٦٠/١ وشرح عيون الإعراب ص ١٨٤.

بواسطة الواو .

وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف .

وذهب الزجاج إلى أنه ينتصب بفعل محذوف .

وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو .

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب على الخلاف .

وذهب الفارسي إلى أنه يجوز أيضاً أن يعمل فيه اسم الإشارة[١]

وقد رد ما سوى المذهب الأول مذهب جمهور البصريين

١- فمذهب الأخفش قيل عنه : فضعيف أيضاً ، لأن "مع " ظرف ، والمفعول معه في نحو استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف [٢]

وقيل عنه كذلك : وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف .

٢- ورد ما ذهب إليه الزجاج ، قال ابن الأنباري : هذا باطل ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه.وقد بينّا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ..(١)

وقال ابن يعيش : وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة ، وقوله : الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو ، فهو فاسد ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه [٣]

وقال أبو البقاء : وهذا ضعيف ، لأن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل لم يجعل

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢ ، ٢٦٣ وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢ والمساعد ٥٤٠/١.

(٢) اللباب ٢٨٠/١ وينظر التبيين ٣٨١ .

(٣) شرح بن يعيش ٤٩/٢.

العمل لمحذوف .

وقال : وأما الواو فغير عاملة لوجهين :

أحدهما : أن بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظاً .

والثاني : أنها في العطف لا تمنع ، كقولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالناصب ل"عمرو" الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف [١]

وقال ابن عقيل عن هذا المذهب : وردّ بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه ، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به [٢].

وأطال ابن مالك في الرد على ما ذهب إليه الزجاج ومما قاله : وهذا غير صحيح ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إما أن يقصد تشريك صنعت ولا بست في الاستفهام . وإما ألا يقصده ، فإن قصده لم يصح ، لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور ، إذ لا معنى لقول القائل ما لا بست أباك . وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضاً .....

وأيضاً لو كان ما بعد الواو منصوباً بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في ما شأنك وزيداً قلت : ما شأنك تلابس زيداً دون واو ، فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار ، فالاستغناء فيها باطل ، وما أفضى إليه الباطل باطل [٣]

٣- وأما ما ذهب إليه الجرجاني فمردود أيضاً قال ابن عقيل : ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير بها كما يتصل بأن ، فيجوز قمت وتريد : وإياك ، ولا يجوز ذلك [٤]. وقال في كتاب آخر عن هذا المذهب : وهو غير صحيح [٥]

---

(١) اللباب ١/٢٨٠ وينظر التبيين ٣٨١

(٢) المساعد ١/٥٤٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٩-٢٥٠.

(٤) المساعد ١/٥٤٠.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٤٤

وقال المرادي : وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو سرت وإياك [١] وقال ابن مالك : وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه .

أحدها : أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل كما لا يشترط في غيرها من النواصب .....

الثاني : إن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له ، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبه بإن ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم .

الثالث : أنها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولاً معه ... فعلم بذلك أن الواو غير عاملة ، إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة النصب [٢]

وقال ابن هشام عن واو المعية : وليس النصب بها خلافاً للجرجاني [٣]

٤- وما ذهب إليه الكوفيون مردود كذلك .

قال ابن يعيش : ,أما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً ، لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني ، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول .

ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك : قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك ، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد "لا " في العطف إلا منصوباً [٤]

- وقال المرادي عن هذا المذهب : وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها [٥]

---

[١] الجنى الداني ١٥٥.

[٢] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠

[٣] مغني اللبيب ٤٧١.

[٤] شرح ابن يعيش ٢/٤٩ وينظر الانصاف ١/٢٥٠

[٥] الجنى الداني ١٥٥

وعلى ما سبق فإذا كانت المذاهب السابقة غير مذهب جمهور البصريين مردودة حكم بالقول الأول ، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين [١]

قال سيبويه : هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها [٢]

وقال في موضع آخر : وأما هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل [٣]

ومن خلال قول سيبويه السابق يتضح مذهبه ، فالمفعول معه ينصبه الفعل أو شبهه بواسطه الواو ، فالواو معدية لا عاملة ، وكذلك من مذهبه " عدم الاكتفاء في نصب المفعول معه بما يكتفى به في نصب الحال ، فلا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المخبر به ، ولذلك لم ينصب بـ" لك " في " هذا لك وأباك " ولا بحسبك في حسبك وزيداً درهم "[٤]

إلا أن الفارسي أجاز في قول الشاعر :

لا تحْبسنّك أثوابي فقد جُمعت هذا ردائيَ مطوياً وسربالاً .

أجاز أن يكون " سربالاً " مفعولاً به ، وعامله " هذا "[٥]

موقف أبي حيان :

مما سبق يتضح موقفه حين تساءل أيصح أن يكون " ومثله معه " في الآية الكريمة الواردة في مقدمة ما كتب هنا استمع إليه وهو يقول :

فإن قلت : هلاّ كان " ومثله معه " مفعولاً معه ، والعامل فيه هو العامل في

---

[١] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠ وأسرار العربية ١٨٣ .

[٢] الكتاب ١/٢٩٧ وينظر النكت للأعلم ١/٣٦٠ .

[٣] الكتاب ١/٣١٠ .

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٨,

[٥] شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨ وينظر شرح الكافية الشافية ٢/٢٦٣ ، ٦٨٩ .

لهم ،إذ المعنى عليه ؟ قلت : لا يصح ذلك ، لما ذكرناه من وجود معه في الجملة ، وعلى تقدير سقوطها لا يصح ، لأنهم نصوا على أن قولك : هذا لك وأباك ممنوع في الاختيار .

وقال سيبويه : " وأما هذا لك وأباك فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل " .

فأفصح سيبويه بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه ، ولو كان أحدهما يجوز أن ينتصب المفعول معه لخيّر بين أن ينسب العمل لاسم الإشارة أو لحرف الجر [١]

إذًا يتضح مذهب أبى حيان: فهو يتابع سيبويه فيما يذهب إليه فى هذا الموضع ، وعليه فهو يقف من المذهب البصري موقف المتابع، ويعارض ما سواه من مذاهب ، يوضح هذا قوله فى الارتشاف : ومذهب سيبويه أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف والمخبر به ، والجار والمجرور،واسم الإشارة ولهذا لم ينصب بـ لك، في قوله: هذا لك وأباك ،وفى حسبك وزيداً درهم ،وأجاز أبوعلي أن يكون قوله : وسربالاً من قوله هذا ردائي مطوياً وسربالاً

العامل فيه هذا ، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه هو قوله مطوياً[٢]

---

[١] البحر المحيط٣ / ٤٧٤ وينظر الدر المصون ٢٥٣/٤

[٢] ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٨٤

استثناء الكثير من القليل

الآية : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين [١]

موضع الموقف : إلا من اتبعك .

صاحب الموقف : الكوفيون .

أورد أبو حيان وجهين في قوله تعالى : " إلا من اتبعك "

أحدهما : إن أريد بقوله تعالى : " إن عبادي " إن أريدهم عباده الخلّص ، و«الغاوين»لم يندرجوا معهم فيكون استثناء منقطعاً قال أبو حيان : وعلى هذا لا يكون قوله : " إلا من اتبعك " استثناء متصلاً ، لأن من اتبعه لم يندرج في قوله " إن عبادي " [٢] فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً . ويكون استثنى الأقل من الأكثر .

الثاني : أن يكون ما بعد إلا استثناء متصلاً ، على اعتبار كلمة " عبادي " تشمل عموم الخلق ، قال أبو حيان : فيكون " من اتبعك " استثناء من عموم ، ويكون فيه دلالة على استثناء الأكثر ، وبقاء المستثنى منه أقل (٢) .

موقف أبي حيان : يبدو أن أبا حيان يميل مع مذهب من لم يجز استثناء الكثير من القليل،إذ قال عن ذلك في الوجه الثاني : ويكون فيه دلالة على استثناء الأكثر وبقاء المستثنى منه أقل ، وهي مسألة اختلف فيها النحاة ، فأجاز ذلك الكوفيون وتبعهم من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف (٢) .

من هذا ذكر استثناء الأكثر ونسبه للكوفيين وذكر موافقة ابن خروف لهم .

ومسألة استثناء المساوي أو النصف أو الأكثر من المستثنى منه فيها تفصيل بين النحاة بيان ذلك :

- ذهب جمهور البصريين إلى أن المستثنى لا يجوز أن يكون قدر المستثنى منه ولا أكثر ، بل يكون أقل من النصف ، لأن ذلك يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل ، فلو قيل : قام القوم إلا أربعة أخماسهم لأدى إلى إيقاع القوم على خمسهم

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

(٢) البحر المحيط ٤٥٤/٥ .

وذلك غير جائز [١]

- وذهب أبو عبيد والسيرافي إلى أنه يجوز أن يكون قدره وأكثر منه [٢] وعليه معظم الكوفيين ، واستدلوا بالآية الكريمة ، إذ استثنى الغاوين من العباد وهم أكثر المؤمنين ، فيكون استثنى الكثير من القليل . واستدلوا بقول الشاعر :

أدوا التي نقصت تسعون من مائة ثم ابعثوا حكماً بالحق قوَّالاً

ووجه الاستدلال من هذا البيت أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول ، وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة ، فكما ساغ ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء (١) وصحح هذا المذهب الرضي وابن مالك .

- وذهب بعض البصرية وبعض الكوفية إلى أنه يجوز أن يكون المستثنى قدر النصف فما دونه .

واستدلوا بقوله تعالى : " قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا[٣] ووجه الاستدلال أن القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف ، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شئ من شئ ، إذ لا يجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل . فيقال : نصف القليل ، لأن القليل مبهم فلا يعلم قدر نصفه(١) .

وقيل : " نصفه يبدل من الليل ، كما تقول : ضربت زيداً رأسه ، فإنما ذكرت زيداً لتؤكد الكلام ... فالمعنى : قم نصف الليل إلا قليلا ، أو انقص من النصف أو زد على النصف [٤]

الترجيح :- يترجح لدي أن الاستثناء في الآية الكريمة هو استثناء منقطع [٦] - إذ المراد بالعباد – والله أعلم – هم العباد المخلصون لا عموم الخلق وعليه

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٤٩-٢٥١وشرح الرضي ١١٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣ واللباب ٣٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٢.

(٣) الآية ٢-٤من سورة المزمل .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٣٩/٥.

(٦) ينظر املاء ما من به الرحمن ٣٧٠ ومغني اللبيب ٧٧٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٠/٢وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٢ .

معظم ما جاء في القرآن الكريم [١] بالإضافة للتشريف .

- وبدليل سقوط الاستثناء في قوله تعالى : " إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا " .[٢]

---

(١) البقرة ١٨٦ إبراهيم ٣١ الإسراء ٥٣ ، ٦٥ الكهف ١٠٢ طه ٧٧ الأنبياء ١٠٥ المؤمنون ١٠٩ الشعراء ٥٢ العنكبوت ٥٦ سبأ ١٣ الزمر ٥٣ الدخان ٢٣ الفجر ٢٩ ....

(٢) الإسراء ٦٥ .

المنصوب المفسر للفاعل المضمر في نعم وبئس وساء

الآية : "ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً (١)

موضع الموقف: فساء قريناً

صاحب الموقف : البصريون،الكوفيون

يرد بعد فاعل نعم وبئس المضمر اسم منصوب لرفع إبهام الفاعل وتعيين جنسه ، فالمفسر خلف عن مفسره .

وقد جاء الاختلاف بين النحاة في تخريج هذا المفسّر ، علام نصب ؟ وذلك من قولك " رجلا " في نعم رجلاً زيد .

- " ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في نعم ضميراً مستكناً هو فاعل بنعم ، ورجلاً تمييز لذلك الضمير .
- وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا ضمير ثَمّ ، والفاعل بنعم هو زيد ، والمنصوب عند الكسائي حال ... وعند الفراء تمييز من قبل المنقول ، والأصل : رجل نعم الرجل زيد ، حذف رجل ، وقامت صفته مقامه ، ثم نقلوا الفعل إلى اسم الممدوح ، فقيل : نعم رجلاً زيد ".(٢)

وقال ابن يعيش " ونصب النكرة هنا على التمييز ، وقيل على التشبيه بالمفعول " (٣) وهذا قريب مما ذكره الصيمري (٤)

وقال ابن عقيل : وكونه تمييزاً هو قول سيبويه وغيره من البصريين والفراء من الكوفيين ، وذهب الكسائي إلى أنه حال (٥)

فالنصوص السابقة تبين أن رجلاً في قولنا نعم رجلاً زيد ، هو فضلة يتنازع فيها التمييز والحال وشبيه المفعول .

وأن الكسائي هو القائل بالحال ، وغيره بالتمييز ، وهذا يشمل البصريين والفراء، ولعل أوجه الشبه بين الحال والتمييز اتحدت في رفع الإبهام عن المضمر المبهم .

(١) الآية ٣٨ من سورة النساء
(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٠
(٣) شرح بن يعيش ٧/ ١٣١ .
(٤) ينظر التبصرة ١/٢٧٥ .
(٥) المساعد ٢/١٢٩.

أما موقف أبي حيان فيتضح من خلال إعرابه كل نظير لكلمة " رجلاً " من قولنا نعم رجلاً زيد ، وساء رجلاً بكر ، وبئس رجلاً عمرو – أنه يذهب إلى المذهب البصري مرجحاً في ذلك على نظيره الكوفي .

يقول عن قوله تعالى : " فساء قر يناً " ساء هنا هي التي بمعنى بئس للمبالغة في الذم ، وفاعلها على مذهب البصريين ضمير عام ، وقريناً تمييز لذلك الضمير ...[١]

وقال راداً على ابن عطية في قول الأخير : " وقرن الطبري هذه الآية بقوله " بئس للظالمين بدلاً " وذلك مردود ، لأن " بدلاً " حال ؛ وفي هذا نظر ، والذي قاله الطبري صحيح ، و" بدلاً " تمييز لا حال ، وهو مفسر للضمير المستكن في بئس على مذهب البصريين ... وإنما ذهب إلى إعراب المنصوب بعد نعم وبئس حالاً الكوفيون على اختلاف بينهم (١)

فهو يرى الصحيح ما عليه البصريون ، إذ مما يضعف رأي الكوفيين فيما ذهبوا إليه – أن الفاعل هو الاسم الظاهر ولا ضمير – في نعم رجلاً زيد ، أنه لا يصح أن يدخل الناسخ على الفاعل ، فلو قلنا : نعم رجلاً كان زيد لَمَا صح دخول كان على الفاعل ، وكذلك في قولنا : نعم رجلاً ظننت بكر ، وهذا مما يضعف مذهب الكوفيين [٢]

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٤٨ – ٢٤٩ وانظر ٦ /٩٧ من البحر أيضاً

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/٤٨٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦ – ١٧

وَصْفُ اللهم

الآية : قل اللهم مالك الملك [١]

موضع الموقف : اللهم مالك الملك

صاحب الموقف : سيبويه ، المبرد ، الزجاج .

جاءت " مالك الملك " وفيها أوجه إعرابية ، منها : [٢]

١- أن تكون بدلاً من اللهم .

٢- أن تكون عطف بيان .

٣- أن تكون منادى حذف منه حرف النداء ، تقديره : يا مالك الملك . وهذا هو البدل في الحقيقة ، إذ البدل على نية تكرار العامل ، إلا أن الفرق أن هذا ليس بتابع .

٤- أن تكون صفة لـ" اللهم " على الموضع ، وجاء الخلاف فيها هنا

أ – فسيبويه يرى أنها لفظ لا يقع إلا في النداء ، كقولهم : يا هناه ويا نومان وما أشبه هذا ، وعليه فليس شئ منه يوصف ، يقول سيبويه عنها : " وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يا هناه " .

وأما قوله – عز وجل : " اللهم فاطر السموات والأرض " [٣] فعلى " يا " [٤] وتابعه الفارسي [٥] وابن عقيل [٦]

ب – وذهب المبرد وأبو إسحاق الزجاج إلى جواز وصف " اللهم "

---

(١) الآية ٢٦ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ٩٩/٣ والتبصرة ٣٤٦/١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ والإملاء ١٣٧

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر

(٤) الكتاب ١٩٦/٢

(٥) ينظر المحرر ٥٠/٣

(٦) ينظر المساعد ٥١١/٢ .

١- فالمبرد يقول عن مذهب سيبويه : ولا يجوز عنده وصفه " [١]ثم قال معترضاً: " ولا أراه كما قال ، لأنها إذا كانت بدلاً من " يا " فكأنك قلت : يا الله ، ثم تصفه في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله " قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ".آية ٤٦ من سورة الزمر .

٢- وقال أبو إسحاق الزجاج عن اللهم : وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف، لأنه قد ضمت إليه الميم ... والقول عندي أن " مالك الملك " صفة لله ، وأن " فاطر السموات والأرض " كذلك ، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه " يا " ، فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع " يا " [٢]

وتابعهما ابن هشام في كتابه شرح شذور الذهب [٣]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن اللهم في الآية الكريمة: ولا يوصف "اللهم " عند سيبويه ، وأجاز أبو العباس وأبو إسحاق وصفه ، فهو عندهما صفة ل " اللهم " وهي مسألة خلافية يبحث عنها في علم النحو [٤]

مما سبق يتضح موقف أبي حيان ، وهو ذكر الخلاف بين سيبويه من جهة والمبرد والزجاج من جهة أخرى ، ولم يرجح مذهباً على آخر ، بل ترك الأمر مبهماً وأحال تقصي الخلاف إلى كتب النحو .

وهذا موقفه ننظره في ارتشاف الضرب الذي يقول فيه : وإذا قلت : اللهم اختلفوا في جواز وصفه ، فذهب سيبويه والخليل إلى أنه لا يجوز وصفه ، وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه ، وإذا وصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب [٥].

---

(١) المقتضب ٤/٢٣٩ .

(٢) معاني القران للزجاج ١/٣٩٤

(٣) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٢١ .

(٤) البحر المحيط ٢/٤١٩

(٥) ارتشاف الضرب ٤/٢١٩١ – ٢١٩٢ .

والذي يترجح لدي أنه لا مانع من وصف اللهم [١] فالأسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان يجوز وصفها وإن لم يرد به سماع ، فكيف بلفظ اللهم ، وهو من الألفاظ غير المختصة بالنداء عند جمهور النحاة .

وما ذُكر من القياس بين اللهم وبين يا هناه ونومان وغيرهما لا وجه له ، فالميم المشددة عوض عن يا النداء وليست الأصوات في هناه ونومان عوضاً عن أداة النداء .

ومن العجب القياس بين غاق وبين لفظ الجلالة " اللهم " فغاق صوت لا غير أما اللهم فهو اسم ذات .

وعلى كل فما ذهب إليه سيبويه من أن ما بعد اللهم في الآية الكريمة يجوز أن يكون منادى .

الآية : (وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة) [٢]

موضع الموقف : واعدنا أربعين.

صاحب الموقف : أبو حاتم ، أبو عبيد ، الأخفش .

في هذه الآية موقفان لأبى حيان :

أولهما : قرأ الجمهور واعدنا ، وقرأ أبو عمرو وعدنا بغير ألف [٣]

ويحتمل واعدنا أن يكون بمعنى وعدنا ويكون صدر من واحد ، ويحتمل أن يكون صدر من اثنين على أصل المفاعلة . وقد رجح أبو عبيد قراءة من قرأ بغير ألف ، وأنكر قراءة من قرأ بألف ، ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم .

" قال أبو عبيد : المواعدة لا تكون إلا من البشر " [٤]

وقال أبو حاتم : أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين ، كل واحد منهما يَعِد صاحبه (٤) .

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٤/١

(٢) الآية ٥١ من سورة البقرة

(٣) ينظر الحجة للفارسي ٥٦/٢ – ٦٧ وحجة القراءات ٩٦ .

(٤) البحر المحيط ١/ ١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤ والدر المصون ١/ ٣٥٢- ٣٥٣.

موقف أبي حيان : من أبي عبيد وأبي حاتم ، كان موقفه منهما واضحاً جلياً فهو يقول : ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى ، لأن كلاً منهما متواتر ، وهما في الصحة على حد سواء [١] .

وهذا الموقف أرجحه للأسباب التي ذكرها أبو حيان .

ثانيهما : اختلف في نصب أربعين إما على أنه مفعول به ثانٍ ، أو أنه ناب مناب المفعول الثاني ، وهذا الثاني ذهب إليه الأخفش ، إذ يقول عن الآية الكريمة .أي : واعدناه انقضاء أربعين ليلة ، أي رأس الأربعين ... [٢]

وعلى هذا فأبو حيان أورد ما ذهب إليه الأخفش ولم يتخذ موقفاً ، وعليه فما ذهب إليه الأخفش من تقدير حذف المضاف جائز .

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٢٤ والدر المصون ١/ ٣٥٢- ٣٥٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٤

الحال ، خبر كان

الآية : فما لكم في المنافقين فئتين [١]

الموقف : فئتين .

صاحب الموقف : البصريون والكوفيون .

جاءت لفظة فئتين منصوبة واختلف فيها أهي حال أم خبر لكان ؟ بيان ذلك .

١- فالبصريون يرون أن فئتين في الآية الكريمة منصوبة على الحال من الكاف والميم في " لكم " والعامل فيها الاستقرار الذي تعلق به لكم [٢] أو ما في حرف الجر من شوب الفعل " قاله الأخفش" [٣]

٢- والكوفيون يرونها منصوبة على إضمار كان أي : كنتم فئتين وهذا الفعل المقدر عندهم ينصب المعرفة والنكرة .

قال الفراء في هذا الموضع : فنصب فئتين بالفعل ، تقول: مالك قائماً ، كما قال الله تبارك وتعالى " فما للذين كفروا قبلك مهطعين " [٤] فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة ، فيجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظنّ وما أشبههما ، وكل موضع صلحت فيه فَعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب كان وأظن ، لأنهن نواقص في المعنى ، وإن ظننت أنهن تامات [٥] .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذهبي البصريين والكوفيين في انتصاب فئتين في الآية الكريمة ، وما يماثلها ، قائلاً : وانتصب فئتين على الحال عند البصريين من ضمير الخطاب في " لكم " والعامل فيها العامل في " لكم " .

---

(١) الآية ٨٨ سورة النساء .

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦٠

(٣) ينظر البحر المحيط ٢/ ٣٣٩

(٤) المعارج ٣٦

(٥) معاني القرآني للفراء ١/ ٢٨١ .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على إضمار " كـــان " أي : كنتـــم فئتيـــن ويجيزون : مالك الشاتم ، أي كنت الشاتم . وهذا عند البصريين لا يجـــوز ، لأنـــه عندهم حال ، والحال لا يجوز تعريفها [١].

ويتضح مما أورد أبو حيان أمور منها :

١- أحدها : يبدو أنه اقتفى أثر نحاة البصرة وترسم خطاهم في هذه المســـألة إذ يقول: وهذا عند البصريين لا يجوز (١) ولعل العلة هي التعريف الموجـود فـــي الشاتم ، وهو حال عندهم والحال لديهم لا يجوز تعريفه ، وما جاء معرفاً فيعتقـد تأويله بنكرة .

٢- لم يكن أبو حيان منفرداً بهذا الاقتفاء ، ولعله أخذه من ابن عطية الذي يقـول عن نصب هذه اللفظة : ونصبها على الحال كما تقول : مالك قائماً ؟ هذا مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : نصبه بما يتضمنه ما لكم من الفعل ، والتقديـــر : ما لكم كنتم فئتين أو صرتم ، وهذا الفعل المقدر ينصب عندهم النكرة والمعرفـة ، كما تقول : مالك الشاتم لزيد ، وخطأ هذا القول الزجاج [٢] .

قال الزجاج : ومالك القائم خطأ ، لأن القائم معرفة فلا يجوز أن تقع حـــالاً ، و"ما " حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل " كان " ولو جاز : مالك القائم يـــا هذا؟ جاز أن يقول : ما عندك القائمَ ، وما بك القائمَ ، وبالإجماع أن ما عندك القـائم خطأ ، فما لك القائمَ مثله لا فرق في ذلك [٣] .

وتتواصل المسيرة حتى سيبويه الذي يقول : هذا باب ما ينتصب لأنه حـــال وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً ، فهذا حال قـد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك : هـــذا عبـد الله قائماً ، بما قبله ... وفيه معنى " لم قمت ؟ فيما شأنك؟ ومالك ؟ ...ومثل ذلك : من ذا قائماً بالباب ، على الحال [٤]

---

(١) البحر المحيط ٣١٣/٣ .

(٢) المحرر الوجيز ١٩٩/٤

(٣) معاني القرآن للزجاج ٨٨/٢

(٤) الكتاب ٦٠/٢ -٦١ وينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٧١٤ والمقتضب ٢٧٣/٣ والمشكل ٢٠٥ وأمالي ابن الشجري ٧/٣ والنكت ٤٧٠/١ - ٤٧١ وشرح ابن يعيش ٥٨/٢

٣- قول أبى حيان : منصوب على إضمار" كان " أي كنتم فئتين " [١] وهـذا عند البصريين أي : إن فئتين هو خبر لكان المحذوفة ، إلا أن المشهور من مذهب الكوفيين أن خبر " كان " يكون منصوباً على الحال ، وليس على الخبر أو نُصب نصْبَ المفعول على ما يذهب إليه البصريون [٢]

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يميل إلى البصريين ، لا إلى الكوفيين وهذا أذهب إليه ، فَنَصْبُ فئتين في الآية الكريمة يترجح أن يكون حالاً ؛

أ- لوجود النظائر، فمن ذلك قوله تعالى: "فما للذين كفروا قبلك مهطعين"[١]

وقوله تعالى " فما لهم عن التذكرة معرضين " [٢]

ب- ولكون الحال يغلب عليه التنكير.

ج - ولكون العامل المقدر أصعب منالاً من العامل الظاهر ، وما لا يحتاج إلى تأويل أيسر وأولى مما يحتاج إلى ذلك . والقول بأن فئتين حال فيه تأويل لأنه جامد فلا يَسْلم القول لدى البصريين أيضاً من التأويل والتكلف .

د- إفادة المعنى بعبارة واحدة أولى من إفادته بعبارتين فأكثر ، وعلى هذا فالحال هنا أولى من خبر كان المحذوفة ، فعلى الحال يكون الكلام جملة واحدة مفيدة للمعنى بأوجز عبارة .

---

(١) البحر المحيط ٣/٣١٣

(٢) ينظر الإنصاف م ١١٩ ص٢/٨٢١

(١) المعارج ٣٦

(٢) المدثر آية ٤٩

لا تقع " أن والفعل " حالاً

الآية : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله [١]

موضع الموقف : إلا أن يخافا

صاحب الموقف : سيبويه .

أورد أبو حيان وجهين من الإعراب في قوله تعالى : " إلا أن يخافا " .

الأول : أن المصدر المؤول في محل نصب على أنه مفعول من أجله يقع معرفة ويقع نكرة ، فيكون مستثنى من ذلك العام المحذوف ، والتقدير : ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله .

الثاني : أن هذا المصدر المؤول في محل نصب على الحال ، فيكون مستثنى من العام تقديره : ولا يحل لكم في كل حال من الأحوال إلا في حال خوف ألا يقيما حدود الله .

موقف أبي حيان :

رجح أبو حيان الوجه الأول : فقال : والذي يظهر أنه استثناء من المفعول له [٢] واعترض على الوجه الثاني الذي يبدو أن العكبري هو الذي قال به،إذ يقول أبو البقاء : أن والفعل في موضع نصب على الحال ، والتقدير : إلا خائفين [٣] .

قال أبو حيان : وهذا في إجازته نظر ، لأن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس فأحرى ما وقع موقعه ، وهو أن والفعل ، ويكثر المجاز ، فإن الحال إذ ذاك يكون أن والفعل الواقعان موقع المصدر ، الواقع موقع اسم الفاعل (٢) .

ثم قال : وقد منع سيبويه وقوع أن والفعل حالاً نص على ذلك في آخر هذا باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات (٢)

---

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ١٩٧/٢ وينظر البحر ٣١٨/٢ .

(٣) الإملاء ١٠٣

ومن هنا يتضح موقف أبي حيان من سيبويه في هذه المسألة فهو ذكر أن مجيء الحال من أن والفعل ضعيف ، ودعم هذا الضعف بما قاله سيبويه ، فسيبويه يقول : ولا تقع أن وصلتها حالا يكون الأول في حال وقوعه ، لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد [١]

ويتكرر موقف أبي حيان في هذا الجانب ، ففي قوله تعالى: "ومالكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه [٢] يقول : و "أن لا تأكلوا "أصله : في أن لا تأكلوا ... ومن ذهب إلى أنّ لا تأكلوا في موضع الحال ، أي : تاركين الأكل فقوله ضعيف ، لأن أن ومعمولها لا يقع حالا ، وهذا منصوص عليه من سيبويه ، ولا نعلم مخالفا ممن يعتبر [٣].

وعند قوله تعالى : (فنصف ما فرضتم ألا أن يعفون)[٤].

"إلا أن يعفون " نص ابن عطية وغيره على أن هذا استثناء منقطع . وقيل : وليس على ما ذهبوا إليه بل هو استثناء متصل لكنه من الأحوال .

قال أبو حيان : وكونه استثناء من الأحوال ظاهر ونظيره " لتأتنني به إلا أن يحاط بكم [٥]، إلا أن سيبويه منع أن تقع أن وصلتها حالا ، فعلى قول سيبويه يكون إلا أن يعفون استثناء منقطعا [٦].

والذي يترجح الموافقة لرأي أبي حيان ولسيبويه من قبله ، وذلك لأن :

- أن تخلص الفعل للاستقبال فكيف يقع ما بعدها حالا ؟ .
- أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر ، وهو أشبه بالمضمرات ، والحال إنما تكون نكرة
- ذلك المصدر المؤول واقع موقع اسم الفاعل المنصوب على الحال ، والمصدر لا يطرد وقوعه [٧].

---

(١) الكتاب ٣٩٠/١

(٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ٢١١/٤ * هكذا في البحر والصواب : ومن ذهب إلى أنّ لا تأكلوا ، ينظر الدر اللقيط ٢١١/٤

(٤) الآية ٢٣٧ سورة البقرة

(٥) الآية ٦٦ من سورة يوسف

(٦) البحر المحيط ٢٣٥/٢

(٧) ينظر المقتضب للمبرد ٤٨/١ وج٣٠،٦/٢ والدر المصون ٤٤٧/٢ وج٥ /١٢٩ والبحر ٣٢٥/٥و ارتشاف الضرب ١٥٧١/٣ الهمع ١٧/٤وشرح التسهيل ٢٢٦/١.

تعدد خبر كان

الآية(وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا[١]

موضع الموقف : فجعلناه هباء منثورا .

صاحب الموقف : ابن درستويه

ذكر الزمخشري ، أن "منثوراً" يجوز أن يكون مفعولاً ثالثاً لجعلناه [٢]. ولعل جواز هذا التعدد أن يكون مبنياً على جواز تعدد خبر كان .

وفي تعدد خبر كان خلاف بين النحاة [٣].

- ذهب جمهور النحويين إلى أنه يجوز تعدد خبر كان ، لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد جاء خبر المبتدأ متعدداً بعطف نحو : زيد كاتب وشاعر وفقيه .

وجاء متعدداً بغير عطف – عند من أجازه – نحو : هذا حلو حامض ، ونحو قوله تعالى : " وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد " [٤] ونحو قول الشاعر :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وقوله :

من يك ذا بتٍ فهذا بتّي ... مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّي

فكما يجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر كان ، وأيضاً فكما جاز تعدد خبر المبتدأ وعامله معنوي فجواز تعدده مع "كان" وهو عامل لفظي أولى لقوته.

- وذهب ابن دستويه إلى منع تعدد خبر كان ، لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول به واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى مفعول به واحد إلى أكثر من واحد فكذلك أخبار كان وأخواتها.

موقف أبي حيان : ذكر الزمخشرى أنه يجوز أن يكون "منثوراً " في الآية الكريمة مفعولاً ثالثالجعل ، وهذا قياس على تعدد خبر كان .

---

(١) الآية ٢٣من سورة الفرقان

(٢) ينظر الكشاف ٣/٥٤١

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٨ المساعد ١/٢٥١ وإصلاح الخلل لابن السيد ص١٤٩

(٤) الآية ١٤،١٥ من سورة البروج .

لذا ردّ أبوحيان بمذهب ابن درستويه قال أبوحيان : وخالف ابن درستويه فخالف النحويين فى منعه أن يكون لكان خبران وأزيد ، وقياس قوله في " جعل " أن يمنع أن يكون لها خبر ثالث [١]

وعلى ما سبق بمقصود أبي حيان أن يكون كلام الزمخشري مردوداً قياساً على ما منعه ابن درستويه من تعدد خبر كان .

ونرى أن أبا حيان يقوي ما ذهب إليه ابن درستويه إذ يقول في ارتشاف الضرب : والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لها إلا خبر واحد ، وهو نص ابن درستويه ، وقيل : يجوز تعدده ، وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ ، والمنع أقوى ، لأنها شُبِّهت بضرب [٢]

---

(١) البحر المحيط ٤٩٣/٦ .

(٢) ارتشاف الضرب ١١٥٠/٣ وينظر الكتاب ٤٥/١-٤٦

قطع النعت

الآية الأولى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما) [١].

موضع الموقف : والمقيمين الصلاة

صاحب الموقف : سيبويه .

قرأ جمهور القراء قوله تعالى : " والمقيمين " نصبا بالياء ، وقرأت طائفة أخرى رفعا بالواو .

فأمّا قراءة الرفع فواضحة ، وأما قراءة الجمهور ففيها عدة أوجه ، منها [٢]:

١- أن يكون قوله "والمقيمين الصلاة " منصوباً على القطع ، وعلى هذا التخريج يكون خبر " الراسخون " قوله تعالى " يؤمنون " ولا يكون خبره " سنؤتيهم" لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة ، وعلى هذا الوجه خرجه سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح [٣] وقيل : هذا مذهب البصريين (٢).

٢- أن يكون معطوفا على "ما " أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين

٣- أن يكون معطوفًا على " قبل " أي : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه .

٤- أن يكون معطوفًا على الكاف في " قبلك " .

٥- أن يكون معطوفًا على الكاف في" إليك".

٦- أن يكون معطوفًا على الهاء والميم في " منهم " .

وعليه فالأوجه الثلاثة الأخيرة فيها ضعف عند البصريين ، لأن "المقيمين " معطوف على الضمير ، وعطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار غير جائزة عندهم ، والوجه الثاني هو ما ذهب إليه الكسائي ، قال أبو جعفر النحاس : وقال الكسائي : والمقيمين معطوف على "ما " ، قال أبو جعفر:وهذا بعيد لأن المعنى

---

(١) الآية ١٦٢من سورة النساء

(٢) ينظر الدر المصون ١٥٣/٤ والإملاء ٢٠٩والإنصاف م ٦٥ص٤٦٨/٢

(٣) ينظر الكتاب ٦٢/٢- ٦٣ .

يكون : ويؤمنون بالمقيمين [١]

الآية الثانية :(.....والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) [٢]

موضع الموقف : والصابرين .

صاحب الموقف : الفارسي .

وردت في قوله تعالى :" والموفون بعهدهم" عدة أوجه إعرابية منها : [٣]

١- أن يكون معطوفا على " من آمن " والتقدير : ولكن البر المؤمنون والموفون .

٢- أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : وهم الموفون .

وعلى هذين الوجهين ينتصب " والصابرين " على إضمار أعني ، وهو في المعنى معطوف على " من " ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات .

٣- وذهب الكسائي إلى أنه معطوف على " ذوي القربى " وقد خطأ أبو جعفر النحاس ما ذهب إليه الكسائي بقوله : وهذا القول خطأ وغلط بين ، لأنك إذا نصبت "والصابرين" ونسقته على ذوي القربى دخل في صلة " من " فقد نسقت على " من" من قبل أن تتم الصلة ، وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف [٤].

موقف أبي حيان : لأبي حيان موقفان :

أحدهما : من سيبويه .

والآخر : من الفارسي .

وهذان الموقفان أيدهما أبو حيان ، ذلك أن بعض الناس قد تناقلوا ما نُسب إلى أم المؤمنين عائشة ــ رضي الله عنها ــ حين سُئلت عن آيات من كتاب الله خالفتها القواعد النحوية ، ومن تلك الآيات ما نحن بصدده فقالت : يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب " [٥]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٥

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٨٤-٨٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٠-٢٨١

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨١ .

(٥) معاني القرآن الفراء ١/١٠٦

وعلى هذا كله فقد رد أبو حيان مستشهداً بما ذكره سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح [١] فقال أبو حيان : وذكر عن عائشة وإبان بن عفان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف ، ولا يصح عنهما ذلك ، لأنها عربيان فصيحان ، * قطع النعت أشهر في لسان العرب ، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيبويه وغيره ، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك [٢]

وقال الفارسي كلاما لطيفا في باب قطع النعوت ، وعليه قال أبو حيان : "وقال الفارسي إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم ، ٣الأحسن أن تخالف بإعرابها ، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ، لأن هذا الموضع من موضع الإطناب في الوصف ، والإبلاغ في القول ، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل [٣]

وللبحث رأي فيما نُسب إلى أم المؤمنين وإبان بن عثمان رضي الله عنهما ذلك أن القرآن وصل إلينا متواترًا نقلته أمة عن في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن رب العالمين .

وأن القرآن لو كان فيه خطأ – على حد زعم هذه الرواية – لما تركته الأمة ، ذلك أن عثمان جعل للناس إماماً يقتدون به ، فكيف يرى فيه لحنًا ويتركه ليقيمه من بعده . ؟

وعلى هذا فالجزم ببطلان ما نُسب لأم المؤمنين من تلك الروايات (وليس الهدف تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة)[٤] لذا يترجح بعد هذا أن القطع على المدح قبل تمام الكلام وارد عن العرب ، فمن الشواهد الشعرية قول الشاعرة :

لا يبعدن قومي الذين هم *سم العداة وآفة الجزر*
النازلين بكل معترك *والطيبون معاقد الأزر*

---

(١) ينظر الكتاب ٦٢/٢

(٢) البحر المحيط ٣٩٥/٣-٣٩٦ وينظر البحر المحيط ٤٠٥/٢ والدر المصون ١٥٣/٤.

(٣) البحر المحيط ٧/٢

(٤) نظرية النحو القرآني ص٩

* لعل هنا حذف واو العطف

٣ الأولى أن يكون « فالأحسن »

فالشاعرة هنا نصبت النازلين على المدح .

وقول آخر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليثَ الكتيبة في المزدحم

وذا الرأي حين تغم الأمـور بذات الصليل وذات اللجـم

" فنصب الشاعر ليث الكتيبة وذا الرأي على المدح والاسم قبلهما مخفوض [١]

وقول ثالث :

فليت التي فيها النجوم تواضعت على كـل غث منهم وسمين

غيوثَ الحيا في كل محل ولزبة أسود الشرى يحمين كل عرين

فنصب غيوث على المدح ، وهذا قليل مـن كثـير ممـا يدحـض الروايـة المزعومة عن السيدة : عائشة رضي الله عنها .

---

[١] معاني القرآن للفراء ١٠٦/١ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/١ والكتاب ٦٤/٢ .

المطلب الثاني : الجزم

توجيه قراءة "لا تخاف" بالجزم

الآية : (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً)[١]

موضع الموقف: لا تخاف

صاحب الموقف: الزجاج

قرأ جمهور القراء لا تخاف مرفوعاً ، وقرأ حمزة من السبعة والأعمش وابن أبي ليلى : لا تخف على الجزم ، وفيه أوجه ، منها :

١- أن يكون نهيا مستأنفاً

٢- أن يكون نهياً في محل نصب على الحال من فاعل اضرب أو صفة لطريق

٣- أن يكون مجزوماً على جواب الأمر ، أو على النهي ، وبه قال الزجاج : " ويجوز : لا تخف دركاً ولا تخش فمن قرأ لا تخاف ، فالمعنى لست تخاف دركاً ، ومن قال : لا تخف دركاً فهو نهي عن أن يخاف ، ومعناه : لا تخف[٢]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذكره الزجاج منسوباً إليه فقال " لا تخف بالجزم على جواب الأمر أو على نهي مستأنف قاله الزجاج[٣] ولم يزد على هذا ، ولعل الذي منعه من أن يبدئ موقفاً واضحاً أن هذه القراءة قرأ بها أحد القراء السبعة : وهو حمزة ، فلذلك لم يرجح قراءة على أخرى كما فعل أبو جعفر ، إذ قال : والقراءة الأولى أبين لأنه بعده ولا تخشى مجمع عليه بلا جزم[٤]

---

(١) الآية ٧٧ من سورة طه

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٩-٣٧٠ وينظر الكتاب ٣/٩٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٧

(٣) البحر المحيط ٦/٢٦٤

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٠

المطلب الثالث : النصب والجزم

وجوه الإعراب في قوله تعالى "فلا يؤمنوا"

الآية : (وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) (١)

موضع الموقف : فلا يؤمنوا

صاحب الموقف : الكسائي . الفراء ، الأخفش

يجوز في قوله تعالى " فلا يؤمنوا " النصب والجزم،فالنصب من وجهين :

أحدهما : عطفه على ليضلوا

الثاني : نصبه على جواب الدعاء في قوله تعالى " ربنا اطمس "

والجزم على أن لا للدعاء كقولك : لا تعذبني يا رب

- قال الأخفش : فلا يؤمنوا " فنصبها لأن جواب الدعاء بالفاء نَصْب ، وكذلك في الدعاء إذا عصوا ... وقوله فلا يؤمنوا عطف على ليضلوا (٢)

- وقال الفراء : قوله فلا يؤمنوا ..كل ذلك دعاء .. وإذا شئت جعلت فلا يؤمنوا جواباً لمسألة موسى عليه السلام إياه ، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر، فتجعل فلا يؤمنوا في موضع نصب على الجواب فيكون كقول الشاعر:

يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا (٣)

- قال أبو جعفر النحاس : وقال الكسائي وأبو عبيدة : هو دعاء فهو في موضع جزم عندهما وأجاز الأخفش والفراء أن يكون جواباً (٤)

موقف أبي حيان :

ذكر ما رآه الكسائي والفراء والأخفش من توجيه في قوله تعالى "فلا يؤمنوا " ولم يبد شيئا لا تأييداًولا اعتراضاً بل كان موقفه إلحياد و بسط الرأي (٥)

---

(١) الآية ٨٨ من سورة يونس

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٧٣/٢

(٣) معاني القرآن للفراء ٤٧٧/١ – ٤٧٨

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٦/٢

(٥) ينظر البحر ١٧٨/٥

الجملة الاستفهامية في موضع نصب أو استئناف لا محل لها

الآية : (قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون) (١)

موضع الموقف : أغير الله تدعون

صاحب الموقف : سيبويه ابن كيسان الأخفش

وقع الخلاف في الجملة الاستفهامية الواقعة في قولك : أرأيتك زيداً ما صنع، وفيما ناظرها من الآيات الكريمات نحو : قل أرأيتكم – إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة – أغير الله تدعون ..(١) قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أوجهرة – هل يهلك إلا القوم الظالمون (٢) قال أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ لئن أخرتن إلى يوم القيامة لأحتنكن ذريته (٣)

بعد القول الذي ذهب إليه البصريون من أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب خلاف ما ذهب إليه الكسائي والفراء ، اختلف في الجملة الاستفهامية

١– فذهب سيبويه إلى أن زيدًا في قولك : أرأيتك زيداً ما صنع " مفعول أول والجملة بعده في محل نصب سادّة مسد المفعول الثاني

قال سيبويه : وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني (٤)

٢– وذهب ابن كيسان إلى أن الجملة الاستفهامية في " أرأيت زيداً ما صنع" بدل من أرأيت (٥) وفي ارتشاف الضرب : وزعم ابن كيسان أن الجملة الاستفهامية في موضع بدل من المنصوب (٦)

٣– وذهب الأخفش إلى أن أرأيت خرجت عن بابها فهي بمعنى "أما " أو تنبه " وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد (٥) قال أبو حيان : وزعم أبو الحسن أن العرب لا تحذف معمول أرأيتك التي بمعنى اخبرني حتى تؤكد التاء في أرأيتك فتقول : أرأيتك أنت ما صنعت ... وزعم أن هذا التوكيد يقوم مقام المفعول (٦)

---

(١) الأنعام ٤٠

(٢) الأنعام ٤٧

(٣) الإسراء ٦٢

(٤) الكتاب ٢٣٩/١

(٥) ينظر الدر المصون ٦٢٢/٤-٦٢٣ والبحر ١٢٦/٤-١٢٧ وص ٨٥ من هذا البحث .

(٦) ارتشاف الضرب ٢١١٩/٤-٢١٢٠

وما ذهب إليه أبو الحسن " إخراج للفظة عن موضوعها من غير داع إلى ذلك [١] ولذا قال أبو حيان : " وزعم أبو الحسن أن أرأيتكم في هذه الآية بمعنى أَمَا ، وهذا إخراج لأرأيت عن مدلولها بالكلية وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها، فلا نحتاج إلى هذا التأويل البعيد[٢].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم ما قيل حول هذه المذاهب ثم قال "الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين ، فالأول منصوب ، والذي لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية فإذا تقرر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف ، والمسألة من باب التنازع ، تنازع أرأيتكم والشرط على عذاب الله ، فأعمل الثاني ، وهو أتاكم ، فارتفع عذابه به، ولو أعمل الأول لكان التركيب عذابَ بالنصب ....

وأما المفعول الثاني فهي الجملة الاستفهامية من " أغير الله تدعون " والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول محذوف ، تقديره : أغير الله تدعون لكشفه [٣].

مما سبق من هذا الاختيار الذي ذهب إليه أبو حيان يتضح أنه ينهج نهج سيبويه وخالف كلاً من الأخفش وابن كيسان.

---

(١) ينظر الدر المصون ٤/٦٢٢-٦٢٣ والبحر ٤/١٢٦-١٢٧

(٢) البحر المحيط٤/١٢٧

(٣) البحر المحيط ٤/١٢٦-١٢٧

المبحث الرابع : تعدد وجوه الإعراب فيما يخص حروف الجر

توجيه الإعراب في الكاف من "كما"

الآية : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون)[١].

موضع الموقف : كما أخرجك.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكسائي ، الفراء ، أبو عبيدة ، الزجاج ، الكوفيون والبصريون.

اختلفت توجيهات المعربين في قوله تعالى : (كما أخرجك ربك ...) فقد وصلت إلى أكثرَ من عشرين وجهاً ، وهنا نجتزئ على بعض ما ذكره أبو حيان من أوجه تخص ما قاله بعض متقدمي النحاة ، وفيما يلي بيان ذلك :

أحد هذه الأوجه : أن الكاف بمعنى واو القسم ، وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم مقسماً به قاله أبو عبيدة .[٢]

الثاني : قال الكسائي وغيره : كما أخرجك ربك من بيتك على كراهية من فريق منهم ، كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة يودون غير ذات الشوكة من بعد ما تبين لهم أنك إنما تفعل ما أُمرت به لا مايريدون.[٣]

الثالث : قال الفراء : التقدير : امض لأمرك في الغنائم ونفل من شئت إن كرهوا كما أخرجك ربك.[٤]

الرابع : قال الأخفش : الكاف نعت لـ "حقاً" ، والتقدير : هم المؤمنون حقاً كما أخرجك .[٥]

الخامس : قال الزجاج : الكاف في موضع نصب ، والتقدير : الأنفعال ثابتة لله ثباتاً كما أخرجك ربك.[٦]

---

(١) الآية ٥ من سورة الأنفال.

(٢) ينظر مجاز القرآن/ ٢٤٣

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٢ والمحرر الوجيز ١٥/٨.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٠٣/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٤١/٢.

(٦) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٠٠/٢.

السادس : أن هناك محذوفاً يلتئم به الكلام ، تقدير ذلك المحذوف هو نصرك.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان خمسة عشر وجهاً في تخريج الآية الكريمة.

١ – موقفه من أبي عبيدة : ردّ على أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن الكاف بمعنى واو القسم ، و "ما" بمعنى "الذي"، ردّ عليه قوله ، وأورد نصوصاً لغيره ترد عليه فقال أبو حيان عن الأول من الأوجه التي ذكرها : قاله أبو عبيدة ، وكان ضعيفاً في علم النحو ، وقال الكرماني: هذا سهو ، وقال ابن الأنباري: الكاف ليست من حروف القسم، انتهى. وفيه أيضاً أن جواب القسم بالمضارع المثبت جاء بغير لام ، ولا نون توكيد ، ولابد منهما في مثل هذا على مذهب البصريين ، أو من معاقبة أحدهما للآخر على مذهب الكوفيين، أما خلوه عنهما أو أحدهما فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون [١].

٢– موقفه من توجيه الكسائي والفراء : ذكر ابن عطية ما قاله الكسائي والفراء من تقدير،ثم قال : فهذان قولان مطردان يتم بهما المعنى ، ويحسن رصف اللفظ[٢] قال أبو حيان – معقباً راداً ما ذهبا إليه بقوله : ويعني * بالقولين ، قول الفراء وقول الكسائي ، وقد كثر الكلام في هاتين المقالتين ولا يظهران ، ولا يلتئمان من حيث دلالة العاطف[٣].

٣– موقفه من توجيه الأخفش : نقل أبو حيان ما ذكره ابن عطية مكتفياً بقوله : "قال ابن عطية : والمعنى على هذا التأويل كما تراه لا يتناسق"[٢] [٣].

٤– موقفه من توجيه الزجاج : ذكر أبو حيان ما قاله الزجاج وأردف أن الزمخشري أخذه وحسنه ، واستبعده أبو حيان لكثرة الفصل بين المشبه والمشبه به ولا يظهر كبير معنى لتشبيه هذا بهذا ، بل لو كانا متقاربين لم يظهر للتشبه كبير فائدة.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٥٩-٤٦٠.

(٢) المحرر الوجيز ٨/١٥ وفي مطبوعة البحر ، والمعنى على هذا التأويل كما زاد لا يتناسق" وهذا خطأ من الناسخ.

* في البحر ونعني وجاء التصويب من الدر اللقيط هامش البحر ٤/٤٦٠ وهذا هو الصواب.

(٣) البحر المحيط ٤/٤٦٢.

وبعد ، فلم يستحسن أبو حيان شيئاً من هذه الأوجه ، يظهر هذا من قوله : وقد انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها ، ومن دفع إلى حوك الكلام ، وتقلب في إنشاء أفانينه ، وزوال الفصاحة والبلاغة لم يستحسن شيئاً من هذه الأقوال ، وإن كان بعض قائلها له إمامة في علم النحو ، ورسوخ قدم لكنه لم يحتط بلفظ الكلام ، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن صوغ ، ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز[١].

ثم ذكر أنه كان في المنام مع رجل يباحثه في هذه المسألة قال له : ما مر بي شيء مشكل مثل هذا ، ولعل ثم محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل ، ثم قلت له : ظهر لي الساعة تخريجه وإن ذلك المحذوف هو نصرك ، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره ، والتقدير : فكأنه قيل : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، أي : بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته ، وقد كرهوا خروجك تهيباً للقتال ، وخوفاً من الموت ، إذ كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم لخروجهم بغتة ، ولم يكونوا مستعدين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نصرك الله وأمدك بملائكته ... ويظهر أن الكاف في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه ، بل فيها معنى التعليل.[١]

الآية : (وإذا قيل لهم : آمنوا كما آمن الناس)[٢]

موضع الموقف : كما.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور المعربين.

الكاف في قوله تعالى : (كما آمن الناس) يجعلها أكثر المعربين نعتاً لمصدر محذوف التقدير : آمنوا إيماناً كما آمن الناس ، وكذا يقولون في سير عليه شديداً : إنه نعت لمصدر محذوف ، تقديره : سير عليه سيراً شديداً[٣] .وهذا ليس بمذهب سيبويه.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٢-٤٦٣.

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٠ والإملاء ٢٦ ومغني اللبيب ٢٣٦.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما سبق ذكره من إعراب جمهور النحاة ثم قال : ومذهب سيبويه – رحمه الله – أن ذلك ليس بنعت لمصدر محذوف ، وإنما هو منصوب على الحال من المصدر المضمن المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الإضمار على طريق الاتساع، وإنما لم يجز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، في غير المواضع التي ذكروها[١] وتكرر ذكر هذا الخلاف بين سيبويه وجمهور المعربين في عدة مواضع من البحر[٢].

والظاهر إنما أحوج سيبويه إلى هذا الإعراب – وهو النصب على الحال – أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه يأتي في مواضع مخصوصة منها :

١. أن تكون الصفة خاصة بالموصوف نحو : مررت بشاعر.
٢. أن تكون الصفة واقعة خبراً نحو : زيد قائم.
٣. أن تكون الصفة حالاً نحو : جاء زيد راكباً.
٤. أن تكون الصفة صفة لظرف نحو : جلست قريباً منك.
٥. أن تكون الصفة مستعملة استعمال الأسماء نحو : الأبطح ، وهذا لا يقاس عليه ، وحذف الصفة وإقامة الموصوف على إعراب الجمهور ليس من هذه المواضع.

---

(١) البحر المحيط ١/٦٦-٦٧ وينظر الكتاب لسيبويه ١/٢٢٧-٢٢٨ والدر المصون ١/١٤١-١٤٢.

(٢) ينظر البحر ١/٣٥٣ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ و ٢/٢٩ ، ١٥٩ ، ٤٥٠-٤٥١ ، ٤٥٣.

تعلُّق شبه الجملة

الآية : (وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون)[١].

موضع الموقف : في السموات وفي الأرض.

صاحب الموقف : الزجاج.

في تعلق "في السموات وفي الأرض" عدة أوجه :[٢]

أحدها : أن يكون متعلقاً بقوله تعالى "يعلم" والتقدير : الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم .

الثاني : أن يكون متعلقاً بمحذوف هو صفة لله تعالى ، حُذف لفهم المعنى أي : وهو الله المعبود.

الثالث : أن يكون متعلقاً بمفعول يعلم ، وهو سركم وجهركم ، وحسّنه النحاس.

الرابع : أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من "سركم" ثم قُدّمت الحال على صاحبها وعاملها.

الخامس : أن يكون متعلقاً بقوله "يكسبون" .

السادس : أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه خبر للفظ الجلالة ، فيكون خبراً ثانياً للضمير "هو".

السابع : أن يكون متعلقاً بما تضمنه اسم الله تعالى من المعاني ، وهذا ذهب إليه الزجاج.

موقف أبي حيان :

أجاز أبو إسحاق الزجاج في الجار والمجرور من قوله تعالى : (في السموات وفي الأرض) وجهين :

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٥٢٩-٥٣٣ والإملاء ٢٤٢.

أحدهما : أن يكون متعلقاً بما يدل عليه اسم الله ، فيقول في هذا ؛ في موصولة في المعنى بما يدل عليه اسم الله ، المعنى : هو الخالق العالم بما يصلح به أمر السماء والأرض المعنى : هو المتفرد بالتدبير في السموات والأرض ...[١]

والوجه الثاني : يقول فيه : ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قيل إنه هو الله وهو في السموات وفي الأرض ... [١] .

وهذا الذي قاله الزجاج ردّده ابن عطية وزاده إيضاحاً ، فهو يقول : وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى[٢].

وعلى هذا الذي ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية يقول فيه أبو حيان : صحيح من حيث المعنى ، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه ، لأنهما زعما أن في السموات متعلق بلفظ الله لما تضمنه من المعاني ، ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ ، لأنه لو صرح بها جميعاً لم تعمل فيه ، بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها ، وإن كان في السموات متعلقاً بها جميعاً من حيث المعنى ، بل الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية ، وإن كان لفظ الله علماً ، لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العَلَم بما تضمنه من المعنى ، كما قال : أنا أبو المنهال بعض الأحيان. [٣] .

لذا رأى أبو حيان أن يتعلق بيعلم ، والتقدير : الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم .

الآية الأولى : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم – فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون – بالبينات والزبر وأنزلنا إليكم الذكر لتبيّن للناس ...)[٤]

موضع الموقف : بالبيّنات .

صاحب الموقف : جمهور البصريين ، الكسائي ، ابن الأنباري ، الأخفش .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٨.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٦/٥-٦.

(٣) البحر المحيط ٤/٧٢.

(٤) الآية ٤٣ ، ٤٤ من سورة النحل.

يحتاج الجار والمجرور إلى ما يتعلق به ، وقد اختلفت آراء المعربين في متعلق قوله تعالى : (بالبينات) ، وهنا نورد بعض تلك الآراء ، فمنها :

١.أنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤال مقدر ، كأنه قيل : بمٍ أرسلوا؟ فقيل : أُرسلوا بالبينات والزبر.

٢.أن يتعلق بـ "لا تعلمون".

٣.أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لرجال ، أي : إلا رجالاً مصاحبين وملتبسين بالبينات.

٤.أن يتعلق بأرسلنا ، وفيه وجهان:

أ- إما أن ينوى به التقديم قبل أداة الاستثناء ، تقدير ذلك : وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً.

ب- لا ينوى به التقديم قبل أداة الاستثناء بل يكون بعد إلا منوياً به الحصر ، التقدير : وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات ، وهذا الوجه فيه خلاف بين النحاة يصوّره أبو حيان قائلاً :

- لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، لأنهم لا يجيزون أن يقع بعد "إلا" إلا مستثنى أو مستثنى منه ، أو تابعاً ، وما ظُنّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبل "إلاّ" قُدّر له عامل.

- وأجاز الكسائي أن يقع معمولا لما قبلها ، منصوب ، نحو : ما ضرب إلا زيد عمرا ، ومخفوض نحو : ما مر إلا زيد بعمرو ، ومرفوع نحو : ما ضرب إلا زيدا عمرو.

- ووافقه ابن الأنباري في المرفوع.

- والأخفش في الظرف والجار والحال[1].

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٩٤ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٤ والمساعد ١/٤٠٦-٤٠٧ وابن عقيل ٢/٣٨ وشرح الرضي ١/١٩١-١٩٥ والكافية الشافية ٢/٥٩٠-٥٩١ وحاشية الصبان ٢/٥٤ وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٠ .

الآية الثانية : (كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة)[١]

موضع الموقف : من قبل أن تنزل.

صاحب الموقف : الكسائي ، الأخفش ، ابن الأنباري.

اختلف في تعلُّق الجار والمجرور في قوله تعالى: (من قبل أن تنزل التوراة):

١. فقيل : يتعلق بقوله "حرّم" قال أبو حيان : ويبعد ذلك ، إذ هو من الإخبار بالواضح ، لأنه معلوم أن ما حرّم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورة ، لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة[٢].

٢. يتعلق بعامل مقدّر تقديره : حلّ من قبل أن تنزل التوراة ، يدل عليه "كان حِلاً" الواقع قبل "إلاّ" وهذا على رأي الجمهور.

٣. أن يتعلق بقوله "كان حلاً" قال أبو حيان : ويظهر أنه متعلق بقوله : "كان حلاً لبني إسرائيل" ... وفُصِل بالاستثناء ، إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً ، نحو : ما حبس إلا زيد عندك وما أوى إلا عمرو إليك ، وما جاء إلا زيد ضاحكاً.

وأجاز الكسائي ذلك في منصوب مطلقاً نحو : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً...وأما تخريجه على مذهب غير الكسائي وأبي الحسن فيُقدر له عامل من جنس ما قبله[٢] .

يتضح مما سبق أن لأبي حيان موقفين في هذه المسألة :

الموقف الأول : رجّح ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وذلك بأنه قال في العامل في الآية الأولى : والأجود أن يتعلق قوله "بالبينات" بمضمر يدل عليه ما قبله ، كأنه قيل : بم أرسلوا ؟ قال : أرسلناهم بالبينات والزبر ، فيكون على كلامين ..[٣].

---

(١) الآية ٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٣ / ٤.

(٣) البحر المحيط ٥/٤٩٤.

الموقف الثاني : رجّح ما ذهب إليه الكسائي والأخفش فيتعلق قوله تعالى : (من قبل أن تنزل التوراة) بقوله "كان حلاً لبني إسرائيل" إذ يقول : ويظهر أنه متعلق بقوله "كان حلاً لبني إسرائيل" أي من قبل أن تنزل التوراة ، وفصل بإلا ،إذ هو فصل جائز ، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن ...[١].

ومما يدل على هذا الترجيح قوله في ارتشاف الضرب بعد ذكر المذاهب : والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع[٢].

الآية الثالثة: (قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا ربّ السموات والأرض بصائر..)[٣]

موضع الموقف : إلا ربُّ السموات والأرض بصائر.

صاحب الموقف : الكسائي والأخفش .

جاء بصائر حالاً وهي واقعة بعد إلاّ ، واختلف في عاملها أهو الفعل الملفوظ به أو يكون مقدراً واقعاً بعد إلا مدلولاً عليه بالملفوظ ؟ بيان ذلك :

- ذهب الكسائي والأخفش إلى جواز أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها سواء كان مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً أو حالاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وعلى هذا يكون العامل في بصائر في الآية الكريمة على هذا الرأي هو أنزل الملفوظ ، في الآية ، وتابع الكسائيَ والأخفشَ في هذا الرأي الحوفي وابن عطية وأبو البقاء[٤].
- وذهب جمهور النحاة إلى أن العامل لا يكون ما قبل "إلاّ" لأن ما بعدها حال،والحال لا يعمل فيه ما قبل إلاّ ، لذا يُقدّر عاملٌ يدل عليه ما قبل إلاّ ، ففي الآية يكون العامل في "بصائر" هو "أنزلها".

---

(١) البحر المحيط ٣ / ٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٠.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٤) ينظر المحرر ١٠/٣٥٤ والمشكل ٣٥٩-٣٦٠ وإملاء ما منّ به الرحمن ٣٣٣ ، ٣٩٣.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الوجهين السابقين وقال عن توجيه الحوفي وابـــن عطيـــة وأبـــي البقاء: وهذا لا يصح إلا على مذهب الكسائي والأخفش ... ومذهب الجمـــهور أنـــه لا يجوز ، فإن ورد ما ظاهره ذلك أُوّل على إضمار فعل يدل عليه ما قبله[1].

وعلى هذا يؤيد ما ذهب إليه جمهور البصريين .

---

(١) البحر المحيط ٨٦/٦ وينظر الدر المصون ٣١٢/٦ ، ٤٢٢/٧-٤٢٣.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الخطاب أو التكلم

الآية : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض)[١].

موضع الموقف : منكم من ذكر أو أنثى.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون ، جمهور البصريين.

قبل ذكر الخلاف بين جمهور البصريين والكوفيين والأخفش في إبدال الاسم الظاهر من ضمير التكلم أو الخطاب ، وقبل ذكر مواقف أبي حيان في هذه المسألة من الفريقين ، نرى أنه لا بد من لمحة موجزة عن إبدال الاسم الظاهر من الضمير والعكس بالعكس[٢] ، فنقول: الغرض من البدل البيان ، ولا يخلو البدل من أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً ، ولا يخلو المبدل منه من ذلك ، هذا فيما يخص الاسم ، أما الفعل والجملة فلا موضوع لها في هذا الموضع،وعلى هذا التقسيم يكون الإبدال على النحو التالي :

أ- إبدال الظاهر :

- يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر نحو : مررت بزيد أخيك.
- يبدل الظاهر من ضمير الغائب نحو : أخوك لقيته زيداً.
- يبدل الظاهر من ضمير الحاضر بشرط :

١.أن يكون البدل بدل بعض من كل نحو:(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر)[٢] فمن بدل من الضمير المجرور في لكم ، وكذا في قول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل من ياء المتكلم في أوعدني.

٢. أن يكون بدل اشتمال كقول الشاعر :

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٦/١ وشرح ابن يعيش ٦٩/٣-٧٠ وشرح التسهيل ٣٣٢/٣ وأوضح المسالك ٤٠٤/٣ فما بعدها وارتشاف الضرب ١٩٦٣/٤ والمقتضب ٢٩٦/٤ والكتاب ٣٨٦/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٨/١ فما بعدها.

(٢) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

فحلمي بدل من الياء في ألفيتني[١]

٣.أن يكون بدل كل من كل بشرط أن يفيد الإحاطة والتوكيد ، وهما لعين واحدة وإن لم يفد إحاطة ولم يكونا لعين واحدة امتنع ، وأجاز الأخفش والكوفيون هذا البدل دون شروط ، ومثاله قوله تعالى : تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا[٢] فأولنا وآخرنا بدل من ضمير المتكلمين في لنا.

ب- إبدال الضمير :

- لا يبدل مضمر من ظاهر ، وقول النحاة : رأيت زيدًا إياه ليس بمسموع.
- لا يبدل مضمر من مضمر عند الكوفيين والأخفش ، أما جمهور البصريين ففي هذه المسألة تفصيل عندهم. فإن جيء بالضمير الثاني "البدل" منصوبًا أو مجرورًا وهو موافق للأول فهو بدل عندهم، توكيد عند الكوفيين والأخفش ، وإن جيء بالضمير الثاني "البدل" أيضًا منصوبًا أو مجرورًا غير موافق للأول فهم موافقون للكوفيين والأخفش في أنه توكيد،وكذلك الوضع إذا كان مرفوعًا.

وبعد هذا التقديم الموجز نعود للآية الكريمة موضع البحث لنتبيّن موقف أبي حيان ، قال أبو البقاء في الآية : "عاملٌ منكم" : منكم صفة لعامل ، و"من ذكر أو أنثى" بدل من "منكم"، وهو بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة"[٣] ولمّا كان البدل هنا من مخاطب ، قال أبو حيان : ويُعَكِّر على كونه من مخاطب أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة ، وأجاز ذلك الأخفش،هكذا أطلق بعض أصحابنا الخلاف[٤] وقيده بعضهم بما كان البدل فيه لإحاطة ، فإنه يجوز إذ ذاك[٥] وهذا التقييد صحيح،

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٥٦.

(٢) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٣) الإملاء ص ١٧٠.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩-٢٩١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢ .

ومنه (تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا)[١] فقوله "لأولنا وآخرنا" بدل من ضمير المتكلم في قوله : "لنا" وقول الشاعر :

فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتي أرينا المنائيا

فثلاثتنا بدل من ضمير المتكلم ، وأجاز ذلك ، لأنه في معنى التوكيد ، ويشهد لمذهب الأخفش قول الشاعر :

بكم قريش كفينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وقول الآخر :

وشوهاء تغدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرجل

فقريش بدل من ضمير المخاطب ، وبمستلئم بدل من ضمير المتكلم[٢] .

ويقول أبو حيان في موضع آخر عن قوله تعالى : (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) [١] : والمجرور بدل من قوله "لنا" وكرر العامل وهو حرف الجر كقوله: (منها من غم)[٣] والبدل من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل بعض أو بدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة ، فإن أفاد معنى التأكيد جاز لهذا البدل إذ المعنى: تكون لنا عيدا كلنا ، كقولك : مررت بكم أكابركم وأصاغركم، لأن معنى ذلك : مررت بكم كلكم، وإن لم تفد توكيداً فمسألة خلاف : الأخفش يجيز وغيره من البصريين يمنع[٤] ويقول بمثل هذا السابق في موضع ثالث [٥].

---

(١) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ١٤٤/٣ وينظر الدر المصون ٥٣٩/٣-٥٤٠.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الحج.

(٤) البحر المحيط ٥٦/٤ وينظر الدر المصون ٥٠٥/٤-٥٠٧.

(٥) ينظر البحر ٢٢٢/٧ من الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

الآية:(ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون)[١].

موضع الموقف : الذين خسروا.

صاحب الموقف : الأخفش ، المبرد ، الكوفيون ، جمهور البصريين.

في قوله تعالى : (الذين خسروا) عدة أوجه ، منها :[٢]

١.أنه منصوب بإضمار أذم.

٢.أنه مبتدأ وخبره الجملة "فهم لا يؤمنون " وذهب إلى هذا الزجاج [٣].

٣.أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين في قوله تعالى : (ثم انظر كيف كان عاقبة المكذبين)[٤].

٤.أنه بدل من ضمير المخاطب في قوله ليجمعنكم ، فهو في محل نصب ، وهذا الوجه ذهب إليه الأخفش في قوله "كأنه ، قال : والله ليجمعنّكم ، ثم أبدل فقال "الذين خسروا أنفسهم" أي : ليجمعنّ الذين خسروا أنفسهم[٥].

وقد رد المبرد ما ذهب إليه الأخفش ، ورد ابن عطية على المبرد[٦] وهذا ما ذكره أبو حيان قائلا : اختُلف في إعراب "الذين" فقال الأخفش : هو بدل من ضمير الخطاب في "ليجمعنكم" ورده المبرد بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز ، كما لا يجوز مررت بك زيد ، ورد ردَّ المبردِ ابنُ عطية [٧]... ثم قال أبو حيان عن هذه المسألة: مذهب الكوفيين والأخفش أنه يجوز، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز ، وهذا إذا لم يكن البدل يفيد معنى التوكيد ،[٨] فإنه إذ ذاك يجوز(٧)

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٥٥١-٥٥٢ والإملاء ٢٤٣.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٣٢.

(٤) الآية ١١ من سورة الأنعام .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٨٢.

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٦/١٣-١٤.

(٧) البحر المحيط ٤/٨٢-٨٣ وينظر البحر ٧/٢٨٥

(٨) لعل هنا سقطا تقديره : فإذا أفاد .

الآية : (قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد)[١].

موضع الموقف : إنا كل فيها.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون ، المبرد ، جمهور البصريين.

قرأ جمهور القراء برفع "كل" ، وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر بنصب كل واختلف في تخريج ذلك على وجوه ، منها :[٢]

١.أن يكون "كلا" تأكيدًا لاسم إن.

٢.أن يكون منصوبًا على الحال.

٣.أن يكون بدلاً من اسم إن ، لأن "كلاّ" قد وليت العوامل ، فكأنه قيل : إن كلاً فيها،

وذهب إلى هذا الوجه الأخفش والكوفيون خلافًا لجمهور البصريين ومنهم المبرد.

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون في هذه الآية الكريمة حيث إن "كلاّ" دال على الإحاطة ، قال أبو حيان : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن "كلاً" بدل من اسم إن ... فإن قلت : كيف يجعله بدلا ، وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه ، وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم ، وضمير المخاطب لا نعلم خلافاً في ذلك كقوله تعالى : (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)[٣] وكقولك : مررت بكم صغيركم وكبيركم معناه : مررت بكم كلكم ، وتكون لنا عيدًا كلنا ، فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة فجوازه فيما دلّ على الإحاطة وهو "كل" أولى ، ولا التفات لمنع المبرد البدل فيه ، لأنه بدل من ضمير المتكلم ، لأنه لم يتحقق مناط الخلاف[٤].

---

(١) الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٤ والمحرر الوجيز ١٤٥/١٤ والدر المصون ٤٨٧/٩ وشرح عمدة الحافظ ٥٥٦/١ والمشكل ٦٣٧ ومعاني القرآن للفراء ١٠/٣ والمغني ٢٥٧.

(٣) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(٤) البحر المحيط ٤٦٩/٧-٤٧٠ وينظر شرح الجمل لابن حروف ٣٤٦/١ وأمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

الآية : (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحا)[١].

موضع الموقف : إلا من آمن.

صاحب الموقف : الزجاج ، النحاس ، الفراء ، الأخفش ، الكوفيون.

قوله تعالى : (إلا من آمن" فيه عدة أوجه ، منها :

١.أنه استثناء منقطع فهو في محل نصب.

٢.أنه في محل رفع مبتدأ ، والخبر فأولئك لهم جزاء الضعف ، قاله الفراء.

٣.أنه في محل جر بدلاً من الضمير في أموالكم ، قال بهذا الفراء والزجاج .

قال الفراء : وإن شئت أوقعت عليها التقريب ، أي : لا تقرّب الأموال إلا من كان مطيعاً [٢]وقال الزجاج : موضع "مَن" نصب بالاستثناء على البدل من الكاف والميم[٣]. وقد ردّ أبو جعفر النحاس عليهما ، وبدأ بالوجه الأول ، فقال : إلا من آمن في موضع نصب بالاستثناء ، وزعم أبو إسحاق أنه في موضع نصب على البدل من الكاف والميم التي في تقربكم ، وهذا القول كأنه غلط ، لأن الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل ، ولو جاز هذا لجاز : رأيتك زيداً ، وقول أبي إسحاق هذا قول الفراء إلا أن الفراء لا يقول : بدل : لأنه ليس من لفظ الكوفيين ، ولكن قوله يؤول إلى ذلك[٤].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة ورجّح الوجه الأول فقال:"إلا من آمن" الظاهر أنه منصوب على الاستثناء[٥].

وذكر أيضاً ما قاله الزجاج وما ردّ به عليه أبو جعفر النحاس على منوال جمهور البصريين من أن البدل من ضمير الحاضر والمتكلم لا يجوز.

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٣.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤/٢٥٥.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٥٢.

(٥) البحر المحيط ٧/٢٨٥.

وقد تمسك أبو حيان بذكر مذهب الأخفش والكوفيين في كل موضع ، فقال هنا وكأنه يرد على النحاس بأن المسألة مختلف فيها فقال : ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز أن يبدل من ضمير المخاطب والمتكلم ، لكن البدل في الآية لا يصح ألا ترى أنه لا يصح تفريغ الفعل الواقع صلة لما بعد إلا ، لو قلت : ما زيد بالذي يضرب إلا خالداً ، لم يصح ، وتخيّل الزجاج أن الصلة وإن كانت من حيث المعنى منفية أنه يصح البدل ، وليس بجائز إلا فيما يصح التفريغ له[١].

وفي هذا ردّ أيضاً على ما ذهب إليه الزجاج ويمكن أن يكون ما ذهب إليه الزجاج صحيحاً خلاف ما ظنه أبو حيان ، ذلك أن الجملة بكاملها منفية ، وعليه يكون النفي له صلة غير مباشرة بالبدل ، فالبدل في زيد من قولك : ما ظننت أحداً يفعل ذلك إلا زيدٌ" صحيح ، ومثله في الآية الكريمة فـ"إلا من آمن" واقع في حيز النفي[٢].

وعلى مذهب قطرب فإن البدل في الآية الكريمة جائز لديه قال أبو حيان ذلك عنه في ارتشاف الضرب : الثاني : أنه يجوز في الاستثناء ، فتقول : ما ضربتكم إلا زيداً وهو قول قطرب[٣].

أما الفراء فقد أغلظ أبو حيان في ردّه عليه في وجه غير البدل ، وهو أن إلا من آمن في محل رفع مبتدأ والخبر الجملة بعده ، قال أبو حيان : وأجاز الفراء أن تكون من في موضع رفع ، وتقدير الكلام عنده ما هو المقرب إلا من آمن ، انتهى وقوله كلام لا يتحصل منه معنى ، كأنه كان نائماً حين قال ذلك [١] .

خلاصة القول فيما سبق :

سلك أبو حيان منهج البصريين في هذه المسألة وقد كان بصيراً بتفاصيلها فلا يطلق المنع أو الجواز ، لذا عاب على المبرد القول بالمنع،لأنه كما قال أبو حيان،لم يتحقق مناط الخلاف[٤].

---

(١) البحر ٧/٢٨٦.

(٢) ينظر الدر المصون ٩/١٩٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥.

(٤) البحر ٧/٤٧٠.

فالإبدال من الضمير المتكلم أو المخاطب إن كان بدل بعض أو بدل اشتمال جاز بلا خلاف وإن كان بدل شيء من شيء ففيه مناط الخلاف تفصيله : إن أفاد معنى التأكيد وكان البدل والمبدل لعين واحدة جاز بلا خلاف وإن لم يفد معنى التأكيد ولم يكونا لعين واحدة فالكوفيون والأخفش يجيزونه والبصريون يمنعونه ، وأطلق جوازه ابن مالك على قلة فقال : فلو لم يكن في البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع كما زعم غير الأخفش[١].

إلا أن أبا حيان صحح مذهب الأخفش والكوفيين حيث وردت توجيهات "ذرية" من قوله تعالى : (ألاّ تتخذوا من دوني وكيلاً ، ذرية من حملنا مع نوح) [٢] على قراءة رفع ذرية فيكون على البدل من الضمير في يتخذوا ، ونقل أبو حيان قول ابن عطية الذي يقول فيه : ولا يجوز على القراءة بالتاء لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب ، لو قلت : ضربتك زيداً على البدل لم يجز[٣] ورد عليه أبو حيان قائلاً : وما ذكره من إطلاق أنك لا تبدل من ضمير مخاطب يحتاج إلى تفصيل ، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان في بدل شيء من شيء وهما لعَين واحدة ، وإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف ، نحو : مررت بكم صغيركم وكبيركم،وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع ، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز ، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب وقد استدللنا على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل [٤].

فأبو حيان في هذا النص يوافق الأخفش والكوفيين ، ولعله له رأيين في المسألة أو خطأ من الناسخ أوسهومن المؤلف وتسوق المراجع ما اعتمد عليه الكوفيون والأخفش ، فقد اعتمدوا على السماع والقياس .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤.

(٢) الآية ٢-٣ من سورة الإسراء.

(٣) المحرر الوجيز ١٠/٢٥٩.

(٤) البحر المحيط ٦/٧ وينظر الدر المصون ٧/٣١١.

أما السماع : فقد اعتمدوا فيه على ما جاء من الآيات السالفة الذكر وقول أبي موسى الأشعري : أتينا النبي صلى الله عليه وسلم نفرٌ[١].

بكم قريش كفينا كلّ معضلة ... وأمّ نهج الهدى من كان ضليلاً[٢]

شوهاء تغدو بي إلى صارخ الوغى ... بمستلئم مثل الفنيق المرجل

فما برحت أقدامنا في مقامنا ... ثلاثتنا حتى أزيرا المنائيا

فلأحْشَأنّك مشقصاً ... أوساً أو يس من الهبالة

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميداً قد تذريت السناما

وأما القياس : فقد رأى الكوفيون والأخفش أن إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب جائز بإجماع ، لذا فإنهم قد قاسوا إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب على جواز إبداله من ضمير الغائب[٣] ، والتفريق بين الاثنين – المتكلم والمخاطب من جهة والغائب من جهة أخرى – تحكُّمٌ – وأيضاً فإنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة ، وإن كان المبدل منه أوضح من البدل ، ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمر.

أما البصريون فلا يعدمون التأويل في كل ما ورد ، وما ورد من أبيات تعد في غاية القلة . والذي يدعم موقف البصريين أن ضمير المخاطب والمتكلم من أعرف المعارف ، وهذان الضميران في غاية الوضوح ، وما داما في غاية الوضوح فلا يجوز في الاسم الظاهر الذي يليهما في التعريف ، ويليهما في البيان أن يكون بدلاً عنهما[٣].

والذي يبدو لي ويظهر أن مذهب جمهور البصريين هو الراجح الذي أميل اليه.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤ وشواهد التوضيح ٢٠٦.

(٢) ينظر الكافية الشافية ٣/١٢٨٥ وشرح التسهيل ٣/٣٣٥ وشواهد التوضيح ٢٠٧.

(٣) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٣٩٦ وشرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٦.

الفصل الثالث

ظاهرة الإعمال والإهمال

المبحث الأول: الإعمال والإهمال في الأسماء غير الظروف

إعمال المصدر المعرف بأل وإهماله

الآية : ﴿ وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم وما النصر إلا من عند الله ، إن الله عزيز حكيم ﴿ إذ يُغَشِّيكم النعاس أمنةً منه ، وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام ﴾ [١].

موضع الموقف : إذ يُغَشِّيكم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

في قوله تعالى : إذ يغشيكم عدة أوجه ، منها:

أحدها : أن يكون بدلاً ثانياً من إذ في قوله تعالى : ﴿ وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين ﴾[٢].

الثاني : أن يكون منصوباً بالنصر في قوله تعالى : ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾.

الثالث : أن يكون منصوباً باذكر محذوفاً.

موقف أبي حيان :

أورد وجوهاً كثيرة من الإعراب في «إذ يُغشِّيكم » وضعّف بعضها ، ومن هذه الأوجه التي قال بضعفها ، الوجه الثاني، وهو أن «إذ يغشيكم» منصوب بالمصدر «النصر».

قال أبو حيان في هذا : وأما كونه منصوباً بالنصر ففيه ضعف من وجوه :

أحدها: أنه مصدر فيه أل ، وفي إعماله خلاف، ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز إعماله.

الثاني : أنه موصول ، وقد فُصل بينه وبين معموله بالخبر الذي هو « إلا من عندالله» ، وذلك إعمال لايجوز ، لا يقال ضَرْبُ زيدٍ شديدٌ عمراً.

الثالث : أنه يلزم من ذلك إعمال ما قبل إلا فيما بعدها من غير أن يكون ذلك المفعول مستثنى أو مستثنى منه ، أو صفة له ، و «إذ» ليس واحداً من هذه الثلاثة ... والأجود من

---

(١) الآية ١٠-١١ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧ من سورة الأنفال.

هذه الأقوال أن يكون بدلاً[١] ، ويظهر أنه لم يعمل المصدر المعرف بأل وهو يوافق هنا مذهب الكوفيين في عدم إعمال المصدر المعرف بأل، واختار أن يكون «إذ يغشيكم» بدلاً ، ويجدر بالبحث أن يسوق صور الخلاف في إعمال المصدر المعرف بأل لكي تعم الفائدة[٢] :

ذهب الكوفيون والبغداديون وابن السراج من البصريين إلى أنه لا يجوز إعماله، وذهب سيبويه إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى جواز إعماله بقبح ، ومذهب رابع فيه تفصيل ، وذلك بين أن يعاقب الضمير «أل» نحو : إنك والضرب خالداً ، أي : وضَرْبُك، فيجوز الإعمال.

وغير المعاقبة فلا يجوز نحو : عجبت من الضرب زيدٍ عمراً . وهذا اختيار أبي حيان . وعليه ، فأبو حيان اختار الأجود من الإعراب ، وهو أن يكون بدلاً، وأهمل إعمال المصدر المعرّف بأل، لأجل ما ينتاب «إذ يغشيكم»، وإعمال المصدر « وما النصر» لما فيه من أمور ضعّفت القول به .

ويقول أبو حيان راداً على ابن عطية في قوله عن المصدر : والمصدر يعمل مضافاً باتفاق ، لأنه في تقدير الانفصال ، ولا يعمل إذا دخله الألف واللام ، لأنه قد توغل في حال الأسماء ، وبعُد عن حال الفعلية [٣].

قال أبو حيان : أما قوله : يعمل مضافاً بالاتفاق ، إن عني من البصريين فصحيح ، وإن عني من النحويين فغير صحيح ، لأن بعض النحويين ذهب إلى أنه وإن أضيف لا يعمل.. وأما كونه لا يعمل مع الألف واللام فهو مذهب منقول عن الكوفيين ، ومذهب سيبويه جواز إعماله.

قال سيبويه : وتقول:عجبت من الضرب زيداً ، كما تقول:عجبت من الضارب زيداً تكون الألف واللام بمنزلة التنوين[٤].

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٦٧.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١ والكتاب ١/١٩٢ والأصول ١/١٣٧ والإيضاح العضدي ١٦٠.

(٣) المحرر الوجيز ١٠/٢١٢.

(٤) البحر المحيط ٥/٥١٦-٥١٧ وينظر الكتاب ١/١٩٢.

وقد قال أبو حيان بضعف ما أجازه الزمخشري في أحد توجيهات إعرابه لـ «ما» المصدرية من قوله تعالى «إنْ أريد إلا الإصلاح ما استطعت»[١].

أجاز أن تكون «ما» مفعولاً به للمصدر «الإصلاح» ، وهذا نظير قول الشاعر :

ضعيف *النكاية أعداءه* ..... يخال الفرار يراخي الأجل

قال أبو حيان : وهذا الثالث ضعيف ، لأن المصدر المعّرف بأل لا يجوز إعماله في المفعول به عند الكوفيين ، وأما البصريون فإعماله عندهم فيه قليل [٢] .

فأبو حيان يذهب إلى مذهب البصريين في إعمال المصدر المعرّف بأل على القلة فيه، ويوافق الكوفيين في هذا الأمر ، إلا أنه في ارتشاف الضرب لم يجز إعماله مطلقاً ولم يجز إهماله،إذ يقول بعد إيراد المذاهب في – إعماله و إهماله :

«الرابع : التفصيل بين أن يعاقب الضمير «أل» فيجوز إعماله ، أولا يعاقب فلا يجوز ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة وإياه اختار . فمثال المعاقبة : إنك والضرّب خالداً المسيء ، أي : وضربك، ومثال غير المعاقبة : عجبت من الضرب زيدٍ عمراً.»[٣]

---

(١) الآية ٨٨ من سورة هود.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٥٤-٢٥٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١

إعمال المصدر المنون وإهماله في الفاعل المرفوع

الآية : ﴿ أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ﴾[1].

موضع الموقف : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، البصريون.

قرأ جمهور القراء «والملائكةِ والناسِ » بالجر عطفاً على «الله»، وقرأ الحسن «والملائكةُ والناسُ أجمعون» بالرفع، وخرج النحويون هذه القراءة على العطف على موضع اسم الله ، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فإن موضعه رَفْعٌ بالفاعلية ، لأن هذا المصدر ينحل عندهم لحرف مصدري والفعل ، تقدير ذلك : أنْ لَعَنَهم الله ، أو أنْ يلعنهم الله.

أورد أبو حيان القول بأن «لعنة الله» مصدر ، فلو رفعت الفاعل – إذ العطف عليه ، وهو لفظ الجلالة – لم يجز ذلك – أي رفع الفاعل – حتى يُنَوّن المصدر ، وعليه فقد تغير المصدر بتنوينه، ثم استدرجه الكلام حتى ذكر ما حمله سيبويه عليه، وما أجازه البصريون في المصدر المنون من ذكر الفاعل والمفعول، وما ذكره الفراء ، .

موقف أبي حيان :

قال رادّاً على المعربين بما ذكره سيبويه : ولذلك حمل سيبويه قولهم : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ، على إضمار فعل : أي : ويضرب عمراً ، ولم يجز حمله على موضع زيد ، لأنه لا محرز للموضع ، ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت : هذا ضاربٌ زيداً ، وتُنوِّن ، وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنّون ، فهي مسألة خلاف :

البصريون يجيزون ذلك ، فيقولون : عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً ، والفراء يقول : لايجوز ذلك ، بل إذا نُوّن المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع ، والصحيح مذهب الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أنْ والفعل،

---

(١) الآية ١٦١ من سورة البقرة.

فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر [١].

ثم خرّج القراءة السابقة على وجوه غير الوجه الذي ذكره المعربون ، فقال :

أولاها : أنه على إضمار فعل لما لم يمكن العطف، التقدير : وتلعنهم الملائكة، كما خرج سيبويه في هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً أنه على إضمار فعل ، ويضرب عمراً[١] .

خلاصة المذاهب في هذه المسألة إذا كان الفعل متعدياً على النحو التالي :[٢]

- ذهب البصريون إلى أن المصدر المنون يجوز أن يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو : هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً ، وعجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً. وأثبتوا ما ذهبوا إليه بالقياس على أنْ والفعل ، قال سيبويه : وتقول : عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من أنّه يضرب زيدٌ عمراً ، ويضرب عمراً زيدٌ[٣].

- وذهب الفراء إلى أنه لايجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ألبتة، إذ لم يسمع من العرب.

- وذهب الكوفيون إلى أن المصدر المنّون لايعمل ، وإن وُجد بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار الفعل.

ولذا لم يجز أبو حيان ما أجازه البصريون ، و وافق الفراء ، ووافق سيبويه على إضمار فعل ، وما ذاك إلا لعدم السماع،فالفراء لم يسمع ذلك من العرب، وما أجازه البصريون اعتُمد فيه على القياس، ووافق سيبويه على إضمار الفعل، من أجل أن العطف على موضع مرفوع المصدر المنون لا يجوز، لذا خرّج القراءة على تخريج سيبويه، أو على حذف مضاف، تقديره : لعنة الله ولعنة الملائكة، ثم حذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه.

---

(١) البحر المحيط ٤٦١/١

(١)

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢-٢٥ وارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥-٢٢٦٠ والمساعد ٢٣٤/٢.

(٣) الكتاب ١٨٩/١ وينظر المقتضب ١٤/١ والنكت ٢٩٥/١ والأصول ١٧٥/١ وشرح ابن يعيش ٦١/٦ والتبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.

إعمال المصدر المنوّن في المفعول به

الآية : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾[١].

موضع الوقف : طولاً أن ينكح.

صاحب الوقف : البصريون ، الفارسي.

الظاهر أن مفعول «يستطع» هو «طولاً» ، ويجوز في «أن ينكح» عدة أوجه ، منها :

- أن يكون على حذف حرف الجر ، والتقدير : طولاً إلى أن ينكح، أو لأن ينكح.
- أن يكون بدلاً من «طولاً» بدل كل من كل ، لأن الطول هو القدرة.
- أن يكون مفعولاً به للفعل «يستطع».
- أن يكون مفعولاً به وعامله المصدر المنون «طولاً».

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة، ثم قال عن الوجه الأخير : وأجازوا أن يكون «أن ينكح» في موضع نصب على المفعول به ، وناصبه «طول» إذ جعلوه مصدر طُلْت الشيء ، أي : نلته.. وهذا على مذهب البصريين، إذ أجازوا إعمال المصدر المنوّن ، و إلى أن «طولاً» مفعول ليستطع، و«أن ينكح» في موضع مفعول بقوله «طولاً» إذ هو مصدر ذهب [إليه[٢]] أبو علي في التذكرة[٣] يتضح مما أورده أبو حيان أنه لم يعترض على ما ذهب إليه البصريون والفارسي، فيجوز لديهم نصب المفعول به بالمصدر المنون خلافاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى منع إعماله منوناً[٤] ويُردّ عليهم بقوله تعالى ﴿ أو إطعام، في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾[٥].

---

(١) الآية ٢٥ من سورة النساء.

(٢) «إليه» ساقطة من المطبوعة وساقطة من المحققة كذلك وأُخذت من الدر المصون ٦٥٤/٣ إذ الكلام لا يستقيم بدونها.

(٣) البحر المحيط ٢٢٠/٣-٢٢١.

(٤) ينظر المساعد ٢٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥-٢٢٦٠ والبحر المحيط ١٦٤/١-١٦٥.

(٥) الآيتان ١٤-١٥ من سورة البلد.

الآية : ﴿ ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولايستطيعون﴾[١]

موضع الموقف : رزقاً ... شيئاً.

صاحب الموقف : الفارسي.

جاء «شيئاً» في الآية الكريمة منصوباً ، وفي نصبه عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : ما لا يملك لهم ملكاً شيئاً.

٢- أن يكون بدلاً من «رزقاً» ، ومعلوم أن البدل يأتي لأ حد أمرين : إمّا البيان أو التأكيد ، و«شيئاً» أعم من «رزقاً» فلا تأكيد فيه ولا بيان.

وعليه فلم يتساو «رزقاً» و«شيئاً» ، لأن رزقاً محدود أكثر من شيء ، فالأولى كان رزق بدلاً من شيء ، والنسق القرآني جاء على عكس هذا ، والجواب : إن «شيئاً» أكثر غموضاً فى النكرة ، فإذا نفيناها فنحن نعم النكرة ، والنكرة في سياق النفي تعم، لذا جاءت النكرة منفية، والنفي مع النفي إيجاب، فهنا أفادت التعريف وجاز الإبدال.[٢]

٣- أن يكون «شيئاً» منصوباً بـ «رزقاً».

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الوجه الثالث : وأجازوا في «شيئاً» انتصابه بقوله «رزقاً» أجاز ذلك أبو علي وغيره ، وَردَّ عليه ابن الطراوة بأن الرزق هو المرزوق كالرعي والطحن ، والمصدر هو الرَّزق بفتح الراء كالرّعي والطَّحن، وَرُدّ على ابن الطراوة بأن الرِّزق بالكسر يكون أيضاً مصدراً ، وسُمع ذلك فيه ، فصح أن يعمل في المفعول به ، والمعنى : ما لايملك لهم أن يرزق من السموات والأرض شيئاً[٣].

ولعل في قول أبي حيان : وسُمع ذلك فيه فصح أن يعمل في المفعول به موافقةً للبصريين والفارسي في إعمال المصدر المنّون.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النحل.

(٢) ينظر نتائج الفكر ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) البحر المحيط ٥١٦/٥ وينظر البحر ٢١٤/٢

إعمال المصدر الموصوف وإهماله

الآية : ﴿ فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى ﴾[١].

موضع الموقف : مكاناً .

صاحب الموقف : الفارسي ، الكوفيون.

الجعل في الآية الكريمة بمعنى التصيير ، فيقتضي مفعولين ، المفعول الأول «موعداً» والظاهر أن المفعول الثاني هو الظرف من قوله تعالى : ﴿ بيننا وبينك ﴾ وأجاز الفارسي أن يكون المفعول الثاني هو قوله «مكاناً».

موقف أبي حيان :

أورد ما ذكره الفارسي قائلاً : وقال أبو علي : موعداً مفعول أول لاجعل ، ومكاناً ، مفعول ثان ، ومنع أن يكون «مكاناً» معمولاً لقوله «موعداً» لأنه قد وصف [٢] ولم يزد على ذلك أبو حيان ، ذلك أن الذي ذهب إليه الفارسي من منع إعمال المصدر الموصوف هو مذهب جمهور البصريين، أما الكوفيون فأجازوا إعماله ، ذكر ذلك أبو حيان في موضع آخر في قوله تعالى : ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾[٣] ، قوله «يوم تشهد» اختلف في ناصبه ، فالظاهر أن ناصبه الاستقرار الذي تعلّق به «لهم»، وقيل: ناصبه «عذابٌ»، وهذا موصوف بقوله تعالى : «عظيم» وفي إعمال المصدر الموصوف خلاف.

قال أبو حيان : ولايجوز لأنه موصوف إلا على رأي الكوفيين [٤] . و نسترشد على

---

(١) الآية ٥٨ من سورة طه.

(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٣.

(٣) الآيتان ٢٣-٢٤ من سورة النور.

(٤) البحر ٦/٤٤٠.

موقف أبي حيان من كتابه ارتشاف الضرب ، ذلك أنه ذكر أن من شروط إعمال المصدر قوله : الشرط الخامس : أن لايُتْبع بتابع قبل أخذه متعلقاته ، فلا يجوز عجبت من ضربك الشديد زيداً .. فلو أخّرت هذه التوابع بعد أَخْذ المصدر متعلقاته جاز ، وما جاء من إعماله متبوعاً بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ لايقاس عليه [١].

فهو على ضوء ما سبق يوافق الفارسي ويخالف الكوفيين.

والذي يترجح لدي ويظهر أن إعمال المصدر الموصوف قبل أَخْذ معموله ضعيف لعدة أمور ، منها :

- أن إعمال المصدر الموصوف قبل أَخْذ معموله يبعده من الفعل ، لأن الفعل لا يوصف.
- أن الوصف يفصل بين الموصول وصلته ، فإذا وصفناه قبل أخذ معموله فكأنا فصلنا بين الموصول والصلة ، فالمعمول من صلة المصدر والمصدر مقدر بحرف مصدري والفعل ، فهو كفعل موصول به ، فلا يجوز عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز عجبت من ضربك زيداً الكثير [٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٨.

(٢) ينظر اللباب ١/٤٤٩ والمساعد ٢/٢٢٩.

إعمال اسم الفاعل المجرد من أل وإهماله

الآية : ﴿ وما أنا بطارد الذين آمنوا ﴾[١].

موضع الموقف : بطارد الذين آمنوا .

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي.

يعمل اسم الفاعل عمل فعله عند جمهور النحاة بشروط ، منها :

١- أن يكون مكبّراً ، فلا يجوز هذا ضويربٌ عمراً.

٢- أن لايوصف قبل العمل ، فلا يجوز عندهم هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً.

٣- أن يكون معتمداً على شيء قبله ، ومن صور الاعتماد :

أ- أن يكون خبراً ، نحو : زيد ضاربٌ عمراً.

ب- أن يكون حالاً ، نحو : جاء زيد راكباً فرساً.

جـ- أن يكون صفة ، نحو : مررت برجل ضاربٍ زيداً.

د- أن يكون صلة ، نحو : هذا الضارب زيداً.

هـ- أن يكون منفياً أو واقعاً بعد استفهام، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، أضاربٌ زيد عمراً؟

و- أن يكون منادى ، نحو : يا طالعاً جبلاً .

٤- أن لا يكون ماضياً .

وقد وقع الخلاف بينهم في بعضها ، واشتراطهم لهذه الشروط جاء نتيجة لضعف العمل في اسم الفاعل ، فالوصف والتصغير من خصائص الأسماء ، وقد وقع بينهم بعد استكمال هذه الشروط أيّهما أولى في اسم الفاعل العمل أم الإضافة ؟

والذي يظهر من كلام سيبويه أن الإعمال أولى من الإضافة [٢] وقال الكسائي : هما سواء[٣].

---

(١) الآية ٢٩ من سورة هود.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٦/١ وارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥ .

(٣) المساعد٢/٢٠٠.

وقد جاءت القراءات على وجهي النصب والإضافة في عدة آيات [١] .

فقد قرئ بتنوين «طارد» من قوله تعالى : ﴿ وما أنا بطاردٍ الذين آمنوا ﴾.

قيل : هذا على الأصل يعني : أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل ، هذا ما أورده أبو حيان آخذاً كلام الزمخشري معقباً عليه ، وفي ثنايا هذا التعقيب ذكر ما أشار إليه سيبويه في كتابه ، وما قاله الكسائي .

موقف أبي حيان :

ذكر سيبويه أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط إعماله الأصل فيه العمل[٢]، وذهب الكسائي أن الإضافة والعمل سواء.

أما أبو حيان فذهب أن الأصل الإضافة ، يعبّر عن هذا في عدة مواضع :

- ففي الآية الكرية موضع البحث قال : وقرئ «بطاردٍ » بالتنوين ، قال الزمخشري : على الأصل، يعني أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أصله أن يعمل ولا يضاف، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، ويمكن أن يقال : إن الأصل الإضافة لا العمل ، لأنه قد اعتوره شبهان :

أحدهما : شبه بالمضارع ، وهو شبهه بغير جنسه.

والآخر : شبه بالأسماء إذا كانت فيها الإضافة ، فكان إلحاقه بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه[٣].

- ويقول في موضع آخر عن قراءة الجمهور في قوله تعالى : ﴿ فلعلّك باخعٌ نفسك على آثارهم ﴾[٤]: وقرأ الجمهور «باخعٌ» «بالتنوين» ، «نفسك» بالنصب ، قال الزمخشري : على الأصل ، يعني أن اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل ، وقد أشار إلى

---

(١) من الآيات : آية ١٨ من سورة الأنفال ، ٣٨ من سورة الزمر ، ٢ من سورة الطلاق.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٦/١ وارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥ .

(٣) البحر ٢١٨/٥.

(٤) الآية ٦ من سورة الكهف.

ذلك سيبويه في كتابه ، وقال الكسائي : العمل والإضافة سواء ، وقد ذهبنا إلى أن الإضافة أحسن من العمل [١].

وفي قوله تعالى : ﴿ قال إني جاعل في الأرض خليفة ﴾[٢].

يقول عن إعمال اسم الفاعل (جاعل) وإهماله : وإذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة نص على ذلك سيبويه ، وقال الكسائي هما سواء[٣] ، ثم اختار أبو حيان أن الإضافة أحسن من الإعمال ، إذ يقول : والذي اختاره أن الإضافة أحسن [٣].

فمما سبق يرى سيبويه النصب إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله، ويرى الكسائي جواز الجر والنصب على السواء ، ويرى أبو حيان أن الإضافة أحسن من العمل نصباً .

والذي يظهر لي : أن ما ذهب إليه أبو حيان ليس ببعيد ، ويرجحه أن اسم الفاعل مع مشابهته للفعل المضارع لفظاً ومعنى فإنه لا يعمل كالفعل ابتداء، إذ عمله على خلاف وضعه، واشتراط الشروط ليست ملزمة لإعماله.

وهذا الخط سار عليه أبو حيان حين قال : وقد يتوهم بعض النشأة في النحو أن اسم الفاعل إذا اعتمد على شيء مما ذكرناه يتحتم إعماله في الظاهر، وليس كذلك[٤].

ومما يرجح ما ذهب إليه أن الإضافة أولى لطلب الخفة ، إذ لا تنوين معها ولا نون [٥] وعلى ضوء ما سبق فالأولى عند سيبويه الإعمال والأولى عند أبي حيان الإهمال وعند الكسائي الإعمال والإهمال سواء ، هذا ما ذكره أبو حيان في البحر عن الكسائي إلا أنه قال عنه في ارتشاف الضرب : «وقال الكسائي : ويظهر لي أن الجر أولى من النصب»[٦].

ولعل للكسائي قولاً آخر في المسألة.

---

(١) البحر المحيط ٦/٩٧-٩٨.

(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٣) البحر المحيط ١/١٤٠.

(٤) البحر المحيط ٥/٤٠٢.

(٥) ينظر شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢/٥٠٣ وشرح الرضي على الكافية ٣/٤١٦ والمغني ص ٦٦٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٥.

إعمال اسم الفاعل على أن يكون مبتدأ دون اعتماد على استفهام أو نفي

الآية : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾[١].

موضع الوقف : آثم قلبه.

صاحب الوقف : سيبويه ، جمهور البصريين ، الأخفش.

الأصل أن يكون للمبتدأ خبر ، لأنه حديث عنه ، وبه مع المبتدأ تتم الفائدة، إذ لا فائدة من مبتدأ لا خبر له لفظاً أو تقديراً ، وإذا كان الأمر كذلك لزم أن يكون للمبتدأ خبر أو ما يسد مسده ، لذا يُصنف المبتدأ على هذا إلى صنفين :

١- مبتدأ له خبر ، وخبره إما مفرد أو جملة أو شبهها.

٢- مبتدأ ليس له خبر ، لكن له فاعل يسد مسد الخبر ، وقد يُظن أن خبر هذا الصنف محذوف ، وهذا ليس بشيء ، إذ لم يكن له أصلاً من خبر حتى يُظن حذفه ، بل له ما يسد مسده ويُغني عنه ، ولو تُكلِّف له تقدير خبر لم يتأتّ ، إذ هذا الصنف - وهو المبتدأ «الوصف» - هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمَّ كَمُل بفاعله الكلام ، وتم به المعنى[٢] .

على أنه لا إشكال في الصنف الأول ، أما الصنف الثاني فهو مدار البحث ، وموضع النقاش نظراً لاختلاف النحاة في جواز أن يقع مبتدأ وما بعده يكون فاعلاً سد مسد خبره دون اعتماد، وجواز أن يكون خبراً وما بعده مبتدأ ، وقبل هذا وذاك ما حالاته مع ما بعده ؟ وفيما يلي بيان ذلك :

هذا المبتدأ يسمى وصفاً ، وهو ما يطلق على اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من

---

(١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .... وشرح الكافية للرضي ٨٦/١ ، ٤١٧/٣.

الأسماء المشتقة العاملة[١] وله مع ما بعده حالتان :

- إحداهما : المطا بقة تذكيراً أو تأنيثاً، وإفراداً أو تثنية أو جمعاً.

أ- فإن تطابق مع ما بعده إفراداً جاز فيه أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً به سد مسد الخبر، وجاز فيه أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

ب- وإن تطابق تثنية أو جمعاً تعينت له الخبرية المقدمة ، وما بعده تعينت فيه الابتدائية ، وهو بالاختيار إن أخذنا بلغة «أكلوني البراغيث» ولعل وجوب التقدم أن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع ، فلا يكون على هذا مبتدأ وما بعده خبراً .

- الحالة الثانية : المخالفة مع ما بعده «عدم المطابقة» ، وتقتضي هذه الحالة أمرين : مهمل ومستعمل ، أي : الإهمال والاستعمال :

أ- فالمهمل لم يأت التركيب بمثله ، وهو أن يكون الوصف مثنى أو مجموعاً وما بعده مفرداً، وهذا ليس بمسموع ولا مستعمل ، وإنما ذُكر هنا ليتبين أنه غير مراد.

ب- أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعاً ، نحو : أقائم الزيدان ؟ أو أقائم الزيدون ؟ وعلى هذا يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً به ولا يكون الوصف خبراً مقدماً، لأنه مفرد ، والمفرد لايكون خبراً عن المثنى أو المجموع[٢].

وبحث الموضوع يكون في مجيء الوصف مفرداً ، إذ الوصف على هذا يجري مجرى الفعل ويشاركه في كثير من الأمور ، منها :

- لا يُصغَّر ولا يُوصف ، ولا يعرّف ، ولايُثنى ولايُجمع كما أن الفعل كذلك.
- يشارك الفعل في الحركات والسكنات.
- يشاركه في حروفه الأصول.
- يشاركه في عمله ومعناه إذا اعتمد على شيء قبله.

---

(١) ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية «الوصف» ص٢٤١ وارتشاف الضرب ٢٦/٢.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٢/١ وأوضح المسالك ١٨٨/١ ... وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٢/١-٣٢٣ والمساعد ٢٠٧/١-٢٠٨ وارتشاف الضرب ٢٦/٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ١٩٩/١-٢٠١.

إلا أن هذا الوصف ضعف عن الفعل ، فلا يعمل عمله حتى يعتمد على شيء قبله، فالاستفهام والنفي يكون في موضع الأفعال ، لأنك تسأل وتنفي عما تشك فيه ، فإذا قيل : أزيد قائم ؟ أوما زيد قائم ، فالشك والنفي يكون في قيام زيد ، لا في زيد ذاته ، لأن ذات زيد معلومة معروفة لدى السائل ، لذا فاسم الفاعل واسم المفعول لضعفهما في العمل لا يعملان إلا إذا اعتمدا على نفي أو استفهام ، على أن في المسألة خلافاً ، وذلك على النحو التالي :

- يرى البصريون - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لايكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أما إذا لم يعتمد فيكون لديهم خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً.
- ويرى الأخفش جواز الوجهين ، ولا يشترط اعتماد الوصف على استفهام أو نفي، ويجيز أيضاً التقديم والتأخير.
- ويرى الكوفيون جواز الوجهين دون اعتماد ، ولا يجيزون التقديم والتأخير.

هذا الخلاف تناقلته معظم المؤلفات النحوية [١] فالبصريون يمنعون مجيء الوصف مبتدأ إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام ، والكوفيون والأخفش يجيزون ذلك.

إلا أننا نجد بعض أعلام البصريين يجيزون وقوع الوصف مبتدأ دون اعتماد ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، وهذا الجواز قبيح لديهم ، ومن هؤلاء الأعلام سيبويه وابن السراج .

قال سيبويه : وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم، فتقول : ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك : يقوم زيد ، وقام زيد قَبُح ، لأنه اسم ، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه[٢].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٧٩/٦-٨٠ وشرح التصريح ١٥٧/١ ، ٦٦/٢ وتخليص الشواهد ص ١٨١-١٨٢ والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٦١-٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ ، ٥٥٣ ومغني اللبيب ٤٤٤/٢ وشرح ابن أبي الربيع «البسيط في شرح الجمل» ٥٧٨/١، ٥٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ ... والمساعد ٢٠٧/١-٢٠٨ والنحو الوافي ٤٤٥/١-٤٦٠.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢.

يُفهم من هذا النص أنه يجيز بقبح أن يجعل الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام ، وتفسيراً لقول سيبويه السابق قال السيرافي : «يريد أن قولك : قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل «قائم» المبتدأ ، و«زيد» خبره ، أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرًا مقدماً ،والنية فيه التأخير»[١].

وجاء ابن مالك فأبان ما كان يقصده سيبويه، وذلك عندما قال : «إن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي ، وإن فُعل به ذلك دون استفهام أونفي قبح عنده دون منع ، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره ، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّله ما لم يقل»[٢].

والذي يستقرئ المواضع التي تخص الأمثلة التي وضعها سيبويه في كتابه، وهي اعتمدت الصفات العاملة عمل أفعالها فإنها سُبقت بنفي أو استفهام أو جَرَت نعوتاً أو أحوالاً أو أخباراً، لكن لايوجد نص صريح منه يمنع مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد[٣].

أما ابن السراج فقد صرح بمجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد على نفي أو استفهام لكن بقبح ، قال :: «وحسُن عندهم : أقائم أبوك ؟ وأخارج أخوك ؟ تشبيهاً بهذا إذا اعتمد «قائم» على شيء قبله ، فأما إذا قلت : قائم زيد «فأردت أن ترفع زيداً بقائم ، وليس قبله ما يعتمد عليه ألبتة فهو قبيح ، وهو عندي جائز على قبحه»[٤].

أما الأخفش فمجيء الوصف عنده مبتدأ باعتماد أو بغيره جائز دون قبح ،وهو موافق في هذا للكوفيين ؛ إذ جعل مجيئه على تلك الصورة دون اعتماد من مسوغات الابتداء بالنكرة ، [٥] إما لأنها عاملة رفعاً ، أو هي في معنى الفعل ، ولعل سائلاً أن يقول : مجيء

---

(١) نقلاً عن هامش الكتاب ١٢٧/٢ نقلاً عن السيرافي.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٧٤-١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٨/٢.

(٤) الأصول في النحو ٦٠/١

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ و البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع٥٧٨/١ ، ٥٨٣.

«قائم زيد» لا مسوغ فيه . ولو كان فيه مسوغ على تلك الصورة التي أجازها الكوفيون والأخفش لأجاز ذلك جمهور البصريين إذ لم يجيزوا ذلك إلا بتقدم الاستفهام أو النفي، فلربما منعوا بسبب ذلك ؟. وللإجابة على هذا قال ابن هشام : «فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل لفوات شرط العمل ، وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام ، وهذا أظهر ...»[١].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن إطلاق المنع دون اعتماد على نفي أو استفهام عند جمهور البصريين لا ينبغي ، فلا ذلك ثابت بنص صريح عن سيبويه إلا ما مثّل به من أمثلة ، وإجازة ابن السراج واضحة لا لبس فيها ، إضافة للشواهد الشعرية التي ورد فيها الوصف مبتدأ دون اعتماد ، ومن ذلك :

خبيرٌ بنو لهب فلاتك ملغياً مقالة لهبي إذا الطيرُ مرت

ومنه :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوِّب قال : يا لا

فلو كان «خبير» خبراً مقدماً للزم الإخبار عن الجمع بالواحد ، فلما بطل هذا تعيّن كونه مبتدأ ، و «بنو» فاعل به[٢].

والبيت الثاني يكون «فخير» مبتدأ ، و«نحن» فاعل ، ولا يكون «خير» خبراً مقدماً و«نحن» مبتدأ ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و «من» وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لايقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جُعل «نحن» مرتفعاً «بخير» على الفاعلية لم يلزم ذلك ،لأن فاعل الشيء كجزء منه»[٣].

هذا وما سبقه يبيّن إجازة مجيء الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل به دون اعتماد إلا أنه قليل ، وما ذكره معظم النحاة – ما نعين مجيئه عند جمهور البصريين إلا الأخفش –

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٢/٤٧٠.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٨٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٤.

ليس دقيقاً ، بل الصواب وروده بقلة.

موقف أبي حيان :

ذكر ابن عطية في «آثم» – في الآية الكريمة موضع البحث على قراءة الجمهور – عدة أوجه ، ومنها قوله : «ويجوز أن يكون ابتداء و «قلبُه» فاعل يسد مسد الخبر»[١].

وهذا الوجه ردّه عليه أبو حيان قائلاً : وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة إستفهام، نحو : أقائم الزيدان، وأقائم الزيدون ، ما قائم الزيدان ، وما قائم الزيدون ، لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن ، إذ يجيز قائم الزيدان ، فيرفع «الزيدان» باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام[٢].

ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ ودانية عليهم ظلالها ﴾[٣] : وقرأ أبو حيوة «ودانيةٌ» بالرفع ، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد ، نحو قولك : قائم الزيدون ، ولا حجة فيه ، لأن الأظهر أن يكون «ظلالها» مبتدأ ، «ودانيةٌ» خبر له ... وقرأ أبيّ «ودانٍ» مرفوع ، فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش [٤].

ومما سبق يتضح أن أبا حيان ينهج منهج جمهور البصريين ، ومما تقدم بيانه أن قوله «وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام ، نحو : أقام الزيدان ....» قد تبيّن أن سيبويه لم يرد عنه نص في كتابه يمنع مجيء الوصف مبتدأ دون اعتماد ، وأُذَكِّر بما قاله ابن مالك في هذا : ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوّله مالم يقل»[٥] .

واتضح فيما سبق أن ابن السراج أجاز مجيء اسم الفاعل مبتدأ دون اعتماد ، وما

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٣٨٠.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٥٧.

(٣) الآية ١٤ من سورة الإنسان.

(٤) البحر ٨/٣٩٦ وينظر معاني الأخفش ٢/٧٢٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/٢٧٣.

بعده فاعل به، وعلى هذا فقوله : وهذا لايصح ... » نقول لأبي حيان إن قولك أيضاً لا يصح أيضاً ، فقد ضَيّقت واسعاً. غير أنه ورد منه في موضع آخر تصريحاً يجيز فيه مذهب الأخفش والكوفيين إذ يقول : وقد يتوهم بعض النشأة في النحو أن اسم الفاعل إذا اعتمد على شيء مما ذكرناه يتحتم إعماله في الظاهر ، وليس كذلك[١] .

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٠٢

إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وإهماله

الآية : ﴿ وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ﴾ [١].

موضع الموقف : وجعل.

صاحب الموقف : البصريون ، السيرافي ، الفارسي ، الكسائي ، هشام ، سيبويه.

قرأ الكوفيون : وجعل الليل سكناً .. وعليه ، فجعل : فعل ماضي ، والليل منصوب بمقتضى هذه القراءة ، ويكون «سكناً» مفعولاً ثانياً على أن الجعل بمعنى التصيير، أو حالاً على أنه بمعنى الخلق.

وقرأ الباقون: وجاعل الليل سكناً ، على صيغة اسم الفاعل ، وجاعل هنا بمعنى الماضي وفي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، تفصيل :[٢]

أولاً : فإن كان بأل ففي إعماله خلاف :

أ- فإن كان معموله بغير آل :

١- فذهب جمهور النحاة أن ألـ فيه موصولة وما بعدها صلة لها، فيكون في الحقيقة فعلاً ، وعليه فيعمل مضافاً وحالاً ومستقبلاً ، نحو: هذا الضاربُ زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً.

٢- ومذهب الرماني أنه لا يعمل إلاّ ماضياً[٣] وهذا فيه بُعد .

٣- ومذهب الأخفش أنه لا يعمل مطلقاً [٤] وإن المنصوب بعده شبيه بالمفعول به ، ونُقل هذا المذهب عن المازني، وعنده أن ما انتصب بعده يكون بفعل مقدر، وإنما ذهبا إلى ذلك ، لأن اللام ليس بموصول.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤١٥/٣ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥ فما بعدها، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٠/١ فما بعدها ، والكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤/١-٢٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ فما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٧٧/٦ فما بعدها ، واللباب ٤٢٧/١-٤٢٨.

(٣) ينظر المساعد ٢٩٨/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٧٣/٥.

ب- وإن كان معموله بأل أو مضافاً جاز فيه وجهان :

النصب والإضافة نحو : جاءني الضاربُ الرجلَ، ورأسَ الجاني.

ثانياً : وإن كان اسم الفاعل خالياً من آل :

ففي إعماله أيضاً خلاف، ذلك أنه قد يكون متعدياً إلى مفعول به واحد ، وقد يكون متعدياً إلى مفعولين أو ثلاثة :

١- وإن كان متعدياً إلى مفعول به واحد فلا يعمل ماضياً عند جمهور النحاة، بل يكون مضافًا إلى ما بعده ، نحو هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، ولا يجوز عندهم نصب «زيد» وتنوين «ضارب» .

٢- وإن كان مما يتعدى إلى اثنين ، فجمهور النحاة يضيفونه إلى المفعول الأول، نحو : هذا معطي زيدٍ درهماً أمس ، أما المفعول الثاني فيكون منصوباً بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، تقديره :أعطاه درهماً.

ذلك أن الجمهور أعملوا اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو :هذا ضاربٌ زيداً غداً ، ومكرمٌ خالداً الآن ، وما هذا الإعمال إلا لمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع في سكناته وحركاته وعدد حروفه، ومشابهته في معناه ، فلذلك أعملوه إعمال الفعل المضارع .

أما إذا كان بمعنى الماضي فهم لا يعملونه، بل يهملون الإعمال ويضيفونه إلى ما بعده ، وما ذاك إلا لفقد المشابهة للماضي ، فليس بين ضارب وضرب مماثلة لا في المعنى ولا في عدد الحروف، ولا في الحركات والسكنات وعليه فلما لم يكن بينهما مضارعة لم يعملوه عمل الماضي ، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية.

وذهب السيرافي إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه.

أما الكسائي وهشام فأجازا أن يعمل مطلقاً.

موقف أبي حيان :

وعلى ضوء ما سبق تمهيده نتبين موقف أبي حيان من قوله :

«وقرأ باقي السبعة : وجاعل باسم الفاعل مضافاً إلى الليل، والظاهر أنه اسم فاعل ماض ، ولا يعمل عند البصريين ، فانتصب سكناً على إضمار فعل ، أي : يجعله سكناً ،لا باسم الفاعل ، هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل ماض.

وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل وإن كان ماضياً ، لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني ، فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً... وأما من أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي ، وهو الكسائي وهشام ، فـ «سكناً» منصوب به [١].

وهكذا يسوق أبو حيان الخلاف بين البصريين والكسائي وهشام في جواز إعمال اسم الفاعل الماضي غير المعرف بأل ، يتكرر هذا في عدة مواضع من تفسيره، فيقول عن قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾[٢].

«وذهب الكسائي وهشام، ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاء إلى أنه يجوز أن يعمل[٣] فلم يؤيد مذهباً دون مذهب ولم يعارض.

وعلى ضوء ما سبق فالبصريون لايُعملون اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا تعدى إلى مفعول واحد :

- وإذا كان متعدياً إلى مفعولين فجمهورهم يضيفه للأول، والثاني معمول لفعل محذوف يفسره اسم الفاعل .
- أما السيرفي فيعرب الثاني مفعولاً به لاسم الفاعل، وذهب الكسائي وهشام إلى إعماله مطلقاً.

---

(١) البحر المحيط ١٨٦/٤-١٨٧.

(٢) الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٣) البحر المحيط ١٠٩/٦ وينظر البحر أيضاً ٧٢/٣.

إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد وإهماله

الآية : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[١].

موضع الموقف : ثالث ثلاثة.

صاحب الموقف : ثعلب.

يشتق من العدد اسم موازن لوزن فاعل ، وله في ذلك استعمالان :

أحدهما : أن يُفرد ، فيفيد الاتصاف بمعناه مجرداً ، فيقال : ثان وثانية ، وثالث ، وثالثة .... وهكذا.

والآخر : ألاّ يُفرد ، وهو قسمان :

أ- أن يُستعمل مع قبل ما اشتق منه، ولايكون إلا مع ما دونه برتبة واحدة، نحو ثالث اثنين وثالثة اثنتين ، ورابع ثلاثة ، ورابعة ثلاث .... ومعناه على هذا الاستعمال كما قال المبرد: «هذا الذي جاء إلى اثنين فثلّهما فمعناه الفعل ، وهكذا هذا رابعُ ثلاثةٍ ورابعُ ثلاثةً ... لأن معناه : أنه ربَعهم ، وثلّثهم» [٢] فأفاد هنا الجعل والتصيير ، فكأنه هنا صيّر الاثنين ثلاثة . والثلاثة جاعلهم بنفسه أربعة[٣] ولعل العدد ثلاثة وأربعة ... كان مشتقاً من المصدر الثّلث والرّبْع والخَمْس ..... ففي اللسان : وثلَثَ الاثنين يثلثهما ثَلْثاً : صار لهما ثالثاً ، وفي التهذيب : ثَلَثْت القوم أثلثهم إذا كنتَ ثالثهم وكملتهم ثلاثة بنفسك ، وكذلك إلى العشرة[٤] وربَع القوم يَرْبَعهم رَبْعاً : صار رابعهم [٥] وهكذا ...» أخمس القوم صاروا خمسة [٦] ولأجل هذا قال ابن مالك : وقولي المصوغ من ثلاثة تقريب على المتعلم ،

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) المقتضب٢/١٨١-١٨٢.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/٣١٧ وأوضح المسالك ٤/٢٦٢ والدر المصون ٤/٣٧٣-٣٧٤.

(٤) اللسان مادة ثلث ٢/١٢١.

(٥)،(٦) اللسان مادة ربع ٨/١٠٠ ، ومادة خمس ٦/٦٧.

والحقيقة أن يقال : من الثَّلْث والرُّبع والتسْع والعَشْر[١]. فهي مصادر ثَلَّثت الاثنين إلى عشرت التسعة ، فالاشتقاق كان من المصدر ، فعلى هذا يجوز في ثالث اثنين ما يجوز في اسم الفاعل، نحو هذا ضاربٌ زيداً من أنه يجوز فيه وجهان من الإعراب : إضافته إلى ما يليه ، أو تنوينه ونصب ما بعده به.

ب- أن يستعمل مع ما اشتق منه ، ليفيد أن الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير[٢] نحو: ثاني اثنين ، وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة، وثالثة ثلاث ... إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشر ، والمراد به أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد ثلاثة وإحدى ثلاث [٣].

وعلى هذا التمهيد فاسم الفاعل هنا بمعنى بعض ، «ولا يجوز عند الجمهور أن ينصب أصله ، إذ ليس باسم فاعل حقيقة»[٤] ، فإضافته لما اشتق منه عندهم واجبة.

إلا أن هناك خلافا أيضاً بين الجمهور وبين بعض النحاة في جواز تنوين العدد ونصب ما يليه ، وفيما يلي توضيح ذلك :

أولاً : ذهب جمهور النحاة أن اسم الفاعل المشتق من أصله نحو : ثاني اثنين وثالث ثلاثة ... يجب إضافته لما اشتُق منه ، كما يجب إضافة البعض إلى كله ، قال سيبويه في هذا: «فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل ، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبيّن العدد ، وذلك قولك : ثاني اثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ وثالث ثلاثة ، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة»[٥].

وقال الفراء عن ثالث في قوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[٦] :«يكون مضافاً، ولايجوز التنوين في «ثالث» فتنصب الثلاثة، وكذلك قلت: واحد من اثنين،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٣.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٤/٢٦٢.

(٣) ينظر المقتضب ٢/١٨١-١٨٢ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٨٤ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٤/٥٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية طبقة مصححة ٣/٢١٨.

(٥) الكتاب ٣/٥٥٩.

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

وواحد من ثلاثة ، ألا ترى أنه لايكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه [١].

وقال المبرد : « ... إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا أحد اثنين ... فإن قلت : هذا ثالث اثنين، فعلى غير هذا الوجه، إنما معناه : هذا الذي جاء إلى اثنين فثلثهما ، فمعناه الفعل .... وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ، لأن المعنى أحد ثلاثة وأحد أربعة [٢] .أي أن فاعل هنا بمعنى بعض فلا يعمل.

وتتوالى معظم الكتب النحوية تذكر رأي الجمهور في هذه المسألة [٣] وتذكر علة وجوب الإضافة ، ومعظمها يذكر وجوب الإضافة ابتداء من ثاني اثنين، ولايجيزون أن ينصب ما بعده فلا يقال : هذا ثانٍ اثنين، بنصب «اثنين» وتنوين «ثان» إلا أن ابن مالك أجاز في «ثان» الوجهين : الإضافة ، والإعمال، قائلاً :إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول : ثنيت الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما، فمن قال : ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ، لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالثٌ ثلاثةً لم يعذر ، لأنه لا فعل له»[٤].

فعلى هذا تجب الإضافة عند ابن مالك من «ثالث ثلاثة» بناء على المسموع من كلام العرب ، وقد نازع في هذا أبو حيان فيما نقله الأزهري وتبعه الصبّان، قال الشيخ خالد الأزهري : وتعقبه أبو حيان ، فقال : ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصّاً في ثنيت الاثنين حتى يُبنى عليه جواز ثنيت الاثنين» أ.هـ . قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال ، وإذا جاز ثنيت الرجلين ثنيت الاثنين ، ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد» [٥]

ولعل أبا حيان قد اعتمد على ما نقله النحاة ابتداء من سيبويه ، ولم يصله ذلك المسموع الذي قاله ابن القطاع عن العرب.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢١٧.

(٢) المقتضب٢/١٨١-١٨٢.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٨٤ وشرح الرضي على الكافية ٣/٣١٨ وارتشاف الضرب ١/٣٦٧-٣٦٨ وأوضح المسالك ٤/٢٦٢ والمساعد ٢/٩٥.

(٤) شرح التسهيل ٢/٤١٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٧٦ وينظر حاشية الصبان ٤/٥٣.

ثانياً : ذهب بعض النحاة ، ومنهم الأخفش في أحد قوليه[١] وقطرب والكسائي وأحمد بن يحيى ثعلب [٢] إلى أنه يجوز إضافة الأول من ثاني اثنين وما بعده إلى الثاني ، ويجوز أيضاً نصبه إياه، فيقال : هذا ثانِ اثنين، وثالثُ ثلاثةً ...

قيل لثعلب : «فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل ، فهل يجوز أن تقول : ثلثت ثلاثة؟

قال : نعم ، على معنى أتممت ثلاثة ، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين[٣].

وهذا الذي ذهب إليه غير مرضيٍ عند النحاة القائلين بوجوب الإضافة، لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، فلا يُحمل عليه في العمل.

فأما قوله : يجوز ذلك على تقدير : متمم ثلاثة ومكملّ أربعة ، فلا يجوز هذا ، لأنه إذا كان التقدير : متمم ثلاثة، فكأنه قال : متمم نفسه ، لأنه من الثلاثة ، فليزمه في هذا تعدي فعل المضمر إلى الظاهر نحو : زيداً ضرب ، إذا أردت أنه ضرب نفسه ، وذلك لايجوز أصلاً[٤].

ويتلخص من المذهبين السابقين ثلاثة أمور :

أحدها : وجوب الإضافة ، فيضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله وجوباً سواء كان ثانياً أم غيره.

الثاني : جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، على معنى متمم اثنين ، وثانٍ اثنين.

الثالث : التفصيل بين ثان وباقيها، فلا يقال : ثالثٌ ثلاثةً، بنصب ثلاثة، وكذا الباقي بعده، لأن العرب لم تستعمل فعلاً بهذا المعنى ، ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين، لأن العرب قالت : ثنيت الرجلين ، أي : كنت ثانيهما[٥].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢٦٢/٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣١٨١/٣ «طبعة مصححة»

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠/٢.

(٥) ينظر المساعد لابن عقيل ٩٥/٢-٩٦.

موقف أبي حيان :

لا جدال أن يسلك أبو حيان مذهب جمهور النحاة القائلين بوجوب الإضافة في اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله ، إلا أنه في البحر لم يذكر إلا ثعلباً ولم يفصل القول ، ولعله تبع ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، قال أبو حيان عن ثالث ثلاثة في قوله تعالى : ﴿ لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ﴾[1] : ولا يجوز في العربية في ثالث ثلاثة إلا الإضافة ، لأنك لا تقول : ثلثت الثلاثة . وأجاز النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ أحمد بن يحيى ثعلب، وردّوه عليه ..[2].

وعلى مذهب الجمهور يكون اسم الفاعل المشتق من العدد مهملاً، وعلى مذهب ثعلب يكون معملاً.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) البحر المحيط ٣/٥٣٥.

إعمال اسم الفاعل وصيغ المبالغة وإهمالها بعد الوصف

الآية : ﴿ وقل إني أنا النذير المبين ﴾ كما أنزلنا على المقتسمين ﴿ الذين جعلوا القرآن عضين ﴾[١] .

موضع الوقف : النذير المبين ... الذين .

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون.

في قوله تعالى : ﴿ الذين جعلوا ... ﴾ عدة أوجه إعرابية ، منها :

١- أن يكون نعتاً للمقتسمين .

٢- أو يكون بدلاً منه.

٣- أو بياناً له.

٤- أو منصوب على الذم.

٥- وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً بالنذير المبين.

وهذا الوجه الأخير الذي أجازه الزمخشري ، ردّه أبو حيان ، ذلك أن اسم الفاعل من شروط إعماله عند البصريين أن لايوصف قبل العمل . قال سيبويه : ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً . وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً ، لأنه وصفه، فجعل حاله كحال الأسماء ،لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه[٢].

فالوصف يخرج اسم الفاعل عن تأويله بالفعل ، وذهب إلى هذا المذهب من الكوفيين الفراء[٣] ، أما الكسائي وبقية الكوفيين فأجازوا إعمال اسم الفاعل الموصوف بعد الصفة وقبلها.

وعلى ضوء ما تقدم نتلمس موقف أبي حيان : فيقول رادّاً على الزمخشري فيما أجازه من أن «الذين جعلوا» في الآية الكريمة منصوب بالنذير المبين، قال أبو حيان : فلا يجوز أن يكون منصوباً بالنذير كما ذكر ، لأنه موصوف بالمبين ، ولايجوز أن يعمل إذا وُصف قبل

---

(١) الآية ٨٩-٩١ من سورة الحجر.

(٢) الكتاب ٢/٢٩.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢/٢٩٩ والمساعد ٢/١٩١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٤.

ذكر المعمول على مذهب البصريين، لايجوز : هذا عليم شجاع علمَ النحو ، فتفصل بين عليم وعلم بقوله : شجاع وأجاز ذلك الكوفيون[١].

في موضع آخر عن تعلق «إذ» من قوله تعالى : ﴿ إنه كان صديقاً نبياً إذ قال لأبيه ﴾[٢] قال راداً على الزمخشري في قوله : ويجوز أن تتعلق إذ بكان أو بصديقاً نبياً ... أ.هـ و [لا[٣]] جائز أن يكون معمولاً لصديقاً ، لأنه نُعت إلا على رأي الكوفيين [٤] ويقول أبو حيان في موضع ثالث : ألا ترى أن اسم الفاعل العاري عن أل إذا وُصف قبل العمل في إعماله خلاف ، البصريون يمنعون، والكوفيون يجيزون[٥].

والذي يظهر لي ويترجّح أن مذهب البصريين في منع إعمال اسم الفاعل إذا وُصف قبل أخذ معموله هو الراجح ، وذلك لعدة أمور منها :

- اسم الفاعل إذا وصف قبل أخذ معموله ابتعد عن الفعل فلا يعمل عمله.
- إن الوصف يفصل بين اسم الفاعل ومعموله ، وما عمل اسم الفاعل إلا حملاً على الفعل فإذا فُصل بينهما ضعف الحمل، وبالتالي ضعف العمل، أما الكوفيون فلا يرون الفصل بالوصف مانعاً إعماله في معموله.

---

(١) البحر المحيط ٤٦٨/٥ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١ وشرح الرضي ٤٢٤/٣.

(٢) الآية ٤١-٤٢ من سورة مريم.

(٣) لفظه [لا] ساقطة من نسخة البحر المطبوعة وهي موجودة في النهر الماد ص ١٩١/٦ بهامش البحر والدر النثير ص ١٩٣/٦.

(٤) البحر المحيط ١٩٣/٦.

(٥) البحر المحيط ٢٥٣/٦.

الآية : ﴿ إذ قالت إمرأة عمران ﴾[١].

موضع الموقف : إذ

صاحب الموقف : الأخفش ، المبرد ، الزجاج ، بعض الكوفيين.

في الناصب لإذ أوجه منها :[٢]

١- أنه اذكر مقدراً ، فيكون «إذ» مفعولاً به.

٢- أن يكون الناصب له معنى الاصطفاء ، أي : باصطفى مقدراً.

٣- أن يكون منصوباً بسميع.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه الثلاثة السابقة ثم علّق عليها ، ومن خلال هذا التعليق يتضح موقفه ، وفيما يلي تفصيل هذه المواقف.

أولاً : موقه من الأخفش والمبرد :

ذكر الأخفش الوجه الأول، فقال :كأنه قال لهم : اذكروا كذا وكذا ، وهذا في القرآن في غير موضع [٣] وهذا الرأي بدأ به أبو حيان ولم يعترض عليه ، إذ هو أقيس نحواً وأكمل معنى ؛ قال أبو حيان عن هذا : والعامل في إذ مضمر : تقديره اذكر ، قاله الأخفش ، والمبرد [٤].

ثانياً : موقفه من الزجاج :

ذكر الزجاج الوجه الثاني بعد ذكر ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ، وقال أبو إسحاق :

---

(١) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٦٩/١ والدر المصون ١٢٩/٣-١٣٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤٠٦/١.

(٤) البحر المحيط ٤٣٧/٢.

«والمعنى عندي – والله أعلم – غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة ، وإنما العامل في إذ قالت» معنى الاصطفاء[١].

ثالثاً : موقفه من بعض الكوفيين :

تعرض لموقف هؤلاء في التوجيه الثالث الذي صرح به الطبري ونحا إليه الزمخشري[٢] وهو أن يكون «إذ» معمولاً لسميع في قوله تعالى : ﴿ والله سميع عليم ﴾[٣] إلا أن أبا حيان لم يوافق على هذا التوجيه لأمرين :

١- إما أن يكون «عليم» خبراً بعد خبر ، وعليه فلا يجوز الفصل بين سميع وإذ بعليم لأنه أجنبي منهما .

٢- وإما أن يكون «عليم» صفة ، وعليه كذلك فلا يجوز أن يعمل «سميع» لأنه قد وصف ، ولايجوز أن يعمل اسم الفاعل أو ما جرى مجراه إذا وصف، وهنا «سميع» صيغة مبالغة.

قال أبو حيان عما سبق : ولا يصح ذلك ، لأن قوله عليم إما أن يكون خبراً بعد خبر، أو وصفاً لقوله «سميع» ، فإن كان خبراً فلا يجوز الفصل به بين العامل والمعمول، لأنه أجنبي منهما ، وإن كان وصفاً فلا يجوز أن يعمل «سميع» في الظرف ، لأنه قد وُصف ، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لايجوز له إذ ذاك آن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك [٣].

وهذا المذهب فصله في ارتشاف الضرب في شروط إعمال اسم الفاعل إذ يقول : الثاني أن لا يوصف قبل العمل ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، وهذا مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف[٤].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٠٠.

(٢) ينظر الدر ٣/١٣٠.

(٣) الآية ٣٤ من سورة مريم.

(٣) البحر المحيط ٢/٤٢٧.

(٤) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨.

إلا أنه قد يُنازَع أبو حيان فيما سبق : وذلك أن سميعاً وعليماً قد يراد بهما أحد أمرين:

الأول : أن يكون بمعنى سامع وعالم ، فيكونان اسمي فاعل ، ويحتمل ما ذكر.

والثاني : أن تكونا صيغتي مبالغة ، ولعله الظاهر للتكثير والمبالغة وهما لائقتان في ما يختص به سبحانه وتعالى ، وعلى هذا يؤخذ على كلام أبي حيان ، إذ الكوفيون لايُعملون شيئاً من أبنية المبالغة ، وهذا ما ذكره الرضي قائلاً : وعند الكوفيين لايعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر[١].

ومما سبق يتضح أن حُكْم أبي حيان ينطلق من مذهب بصري ، وأما قوله : على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك : فمما تقدم يُرد به ، فالفراء هو الذي انضم إلى مذهب البصريين، وما عداه هو المخالف ، ولعل كلمة بعض هنا من أبي حيان لا تليق بما تقدم من خلاف ، وأيضاً فلو أخذنا بما ذهب إليه البصريون فإنه لا يجب ما ذهب إليه أبو حيان ، فإنه يُتّسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يُتّسَع في غيرهما[٢].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤٢٢/٣ وينظر المساعد ١٩٣/٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٣٠٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ فما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ .

(٢) ينظر الدر المصون ١٣٠/٣.

إعمال فعيل وإهماله

الآية : ﴿ إن ربي لسميع الدعاء ﴾[١].

موضع الموقف : سميع الدعاء.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور البصريين ، الكوفيون.

قد تتحول صيغة اسم الفاعل إلى صيغ تدل على مبالغة كثرة الحدث ، وهذه الصيغ فعّال ومفعاَل وفَعُول وفَعيل وفَعِل ، فتأخذ حكم صيغة اسم الفاعل ، وهذه الصيغ تتفاوت في إعمالها من حيث الكثرة والقلة، فإعمال فعّال ومفعال وفعول – عند من يرى إعمالها – أكثر من إعمال فَعيل وفَعِل ، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فَعِل.

قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنه يريد أن يحدِّث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعِل ، وقد جاء فَعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير» [٢] ، ثم قال : وفَعِلٌ أقل من فعيلٍ بكثير» [٣] ،إلا أن هذا الذي ذكره سيبويه ليس على اتفاق النحاة ، فمذهب الكوفيين أن هذه الأمثلة لا تعمل لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل ، وإن جاء بعد هذه الصيغ منصوب فهو عندهم بفعل مقدر أو على التشبه بالمفعول به .

ومذهب البصريين إعمال، فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول ، إلا أنه وقع بينهم الخلاف في فعيل وفَعِل ، فمذهب سيبويه إعمالهما ومذهب المبرد أنه لايجوز ذلك [٤].

---

(١) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.

(٢) الكتاب١/١١٠.

(٣) الكتاب١/١١٢.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٣ فما بعدها وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/١ فما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ فما بعدها.

قال المبرد : فأمّا ما كان على فعيل نحو رحيم وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً[١]. ثم قال : واحتج سيبويه بقوله الشاعر :

حتى شآها كليل موْهناً عَمِلٌ باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فجعل البيت موضوعاً من فعِيل وفعل بقوله : عَمِل وكليل، وليس هذا بحجة في واحد منهما ، لأن موهنًا ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعدياً أو غير متعدٍ [١].

وقال ابن السراج : وقد أجرى سيبويه فعيلاً كرحيم وعليم هذا المجرى ، وقال : معنى ذلك المبالغة ، وأباه النحويون ، من أجل أن فعيلاً بابه أن يكون صفة لازمة للذات ، وأن يجري على فَعُل نحو : ظرف فهو ظريف ، وكَرُم فهو كَريم ، وشَرُف فهو شريف. والقول عندي كما قالوا [٢].

واحتج مؤيد وسيبويه ومعارضوه بحجج تطرقت إليها معظم المؤلفات النحوية من خلال الشواهد النحوية. [٣]

والظاهر أن ما ذهب إليه سيبويه من إعمال فَعِل وفعيل هو الصواب، ذلك أن صيغ المبالغة إذا كانت معدولة عن اسم الفاعل جاز أن تتعدى نحو فعّال ومِفْعال وفَعول، وكذلك القياس يقتضي فعيلاً إذا كان معدولاً كرحيم من راحم وعليم من عالم.

أمّا صيغة فَعِل فقد وافقه الجرمي ، ولا التفات إلى القول بأن سيبويه أنشد قول الشاعر :

حذرٌ أموراً لاتضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

وهذا الشعر مصنوع ، ولذا قال ابن مالك : ووقوع مثل هذا مستبعد ، فإن سيبويه لم

---

(١) المقتضب ١١٤/٢ ، ١١٥ وينظر الانتصار ص ٦٨ فما بعدها.

(٢) الأصول لابن السراج ١٢٤/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٢١/٣-٤٢٢ وشرح ابن يعيش ٧٣/٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١ فما بعدها والتبصرة ٢٢٦/١.

يكن يحتج بشاهد لايثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله ، وإنما يُحمْل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقوّلين[١].

وعلى ضوء ما سبق من الخلاف بين النحاة يتضح فيما يلي :

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن الآية الكريمة: والظاهر إضافة سميع إلى المفعول ، وهو من إضافة المثال الذي على وزن فعيل إلى المفعول ، فيكون إضافة من نصب، ويكون ذلك حجة على إعمال فعيل الذي للمبالغة في المفعول على ما ذهب إليه سيبويه . وقد خالف في ذلك جمهور البصريين ، وخالف الكوفيون فيه [٢].

فأبو حيان يوافق سيبويه فيما ذهب إليه من إعمال فعيل هنا ، واختار في ارتشاف الضرب «الاقتصار في فعيل وفعل على المسموع»[٣] .

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه سيبويه هو اعتماد على المسموع، أما ما ذهب إليه المبرد فله وجه من الدلالة ، ذلك أن «فَعِل» وصف من اللازم غالباً ، فمنعه لكثرته في الأسماء:

- أن فعيل وصف من الأفعال اللازمة كذلك .
- أن فعيل قد كثر مجيئه من اللازم.

وعلى كل حال فالمسموع من العرب لايرد.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٣ وينظر المساعد ١٩٣/٢ وفي الارتشاف ٢٢٨٣/٥ : وأجاز الجرمي إعمال فعيل دون فعل ولعله سهو.

(٢) البحر المحيط ٤٣٤/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥.

المبحث الثاني: الإعمال والإهمال في الظروف

إعمال كيف جازمة وإهمالها

الآية : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾[١].

موضع الموقف : كيف .

صاحب الموقف : الكوفيون ، قطرب.

الغالب في «كيف» أن تكون استفهاماً، غير أن النحويين اختلفوا في إعمالها جزماً وإهمالها :

- فذهب جمهور البصريين إلى أنه لايجزم بها ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ، فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها : على أيّ حال تكن أكن [٢].
- وذهب الكوفيون وقطرب إلى جواز الجزم بها .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز المجازاة بها لعدة أوجه ، منها :

- إن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ولاضرورة ها هنا تلجيء إلى المجازاة بها ، فينبغي أن لايجازى بها [٣].
- إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لايجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في «مَن» و «ما» و «أي» و «مهما» فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.
- أنها نقصت عن سائر أخواتها ، لأن جوابها لايكون إلا نكرة ، لأنها سؤال عن الحال ، والحال لايكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة [٣].

---

(١) الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٣/٦٠.

(٣) ينظر الإنصاف م ٩١ جـ٢/٦٤٣-٦٤٤.

- أنها محمولة على الاستفهامية ، وهي لا تعمل ، وهذا هو الأصل فيها .

- لم يرد سماع على أنها تقع جازمة، قال : ابن السراج : ولو جازت العرب بها لاتبعناها[١].

أما الكوفيون وقطرب فاعتمدوا قياس كيف على أدوات الشرط الجازمة ، مثل «أين» و«متى» حيث أشبهتها في الاستفهام والمعنى ، ذلك أنهم قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام . ألا ترى أن «كيف» سؤال عن الحال ، كما أن «أين» سؤال عن المكان ، و«متى» سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ....[٢].

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان الكوفيين وقطرباً في الجزم بـ «كيف» وقد اعتمد في رده عليهم بأن الجزم غير مسموع من العرب.

يقول في هذا الشأن : والجزم بها غير مسموع من العرب فلا نجيزه قياساً خلافاً للكوفيين وقطرب[٣].

وعلى ضوء ما سبق أعملها الكوفيون وقطرب جازمة، وأهملها البصريون ومن وافقهم[٤].

---

(١) الأصول لابن السراج ٢/١٩٧-١٩٨ وينظر شرح التسهيل ٤/٧٠-٧١ وشرح ابن يعيش ٤/١١٠.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٦٤٣.

(٣) البحر المحيط ١/١١٩.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٢.

إعمال أينما وإهمالها

الآية : ﴿ .... أينما يوجهه لايأت بخير ﴾[١].

موضع الموقف : يوجهه.

صاحب الموقف : أبو حاتم.

قرأ الجمهور «يوجهْه لا يأت» جملة الشرط وجوابها ولا شيء فيها، وقرأ علقمة وطلحة «أينما يُوجِّهُ لا يأت» ، بهاء واحدة مضمومة [٢] ، وهذه القراءة فيها عدة أوجه :

١- أن «أينما» هنا ليست شرطية ، وعليه فيوجه في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ مضمر و«لا يأت» حذفت ياؤها تخفيفاً.

٢- أن «أينما» أُهملت حملاً على «إذا» كما حُملت عليها «إذا» في الجزم أيضاً، إلا أن أبا حاتم ذكر أن هذه القراءة ضعيفة فالجزم لازم فيها.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه القراءة وذكر بعد قول أبي حاتم «هذه القراءة ضعيفة، لأن الجزم لازم» أنه يمكن توجيهها إذا صحت، فقال : والذي توجه عليه هذه القراءة- إنْ صحت- أن أينما شرط حُملت على «إذا» لجامعٍ ما اشتركا فيه من الشرطية ، ثم حُذفت الياء من «لا يأت» تخفيفاً ، أو جزمه على توهم أنه نطق بأينما المهملة معملة [٣].

---

(١) الآية ٧٦ من سورة النحل.

(٢) ينظر المحتسب ٢/١١-١٢.

(٣) البحر المحيط ٥/٥٢٠.

إعمال الجزم بـ «حيث» دون «ما» وإهمالها

الآية : ﴿ وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ﴾[١].

موضع الموقف : حيث .

صاحب الموقف : الفراء.

حيث ظرف مكان لتعميم الأمكنة، واستعملت للزمان قليلاً[٢] والظرفية فيها على قول جمهور النحاة [٣] ويجزم بحيث إذا اتصلت بها «ما» الكافة، إذ تُضمّن معنى الشرط، قال سيبويه : ولا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذْ» حتى يضم إلى كلٍّ منهما «ما»[٣].

ويقول عنها في موضع آخر : فإذا ضممت إليها «ما» صارت بمنزلة «إنْ» وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما[٤] ، ومن مجيئها أداة شرط جازمة معها «ما» قول الشاعر :

حيثما تستقم يقدر لك الله :نجاحاً في غابر الأزمان

وعلى ضوء هذا فلا يجزم بها إذا فقدت الاتصال بـ «ما»، هذا مذهب جمهور النحاة. وذهب الفراء – فيما نسبه إليه أبو حيان – إلى جواز الجزم بحيث دون ما «ولايجزم بها دون «ما» خلافاً للفراء»[٥].

والذي يترجّح لدي أن حيث لا يُجزم بها إلا إذا كانت معها «ما» ، وذلك لعدة أمور منها:

---

(١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ١٧٦ وشرح ابن يعيش ٩٢/٤ وأمالي ابن الشجري ٥٩٨/٢-٥٩٩ وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/٣ وارتشاف الضرب ١٨٦٦/٤-١٨٦٧ والمساعد ١٤١/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤ واللباب ٧٧/٢.

(٣) الكتاب ٥٦/٣ وينظر المقتضب ٥٤/٢ ، ٣٤٦/٤.

(٤) الكتاب ٥٩/٣.

(٥) البحر المحيط ١٥٥/١.

- أن «حيث» يغلب إضافتها إلى الجمل ، والمضاف يعمل الجر ، وهذا من خصائص الأسماء ، فلا يعمل الجزم المختص بالأفعال.
- تقع بعدها الأسماء والأفعال ، وعلى هذا فهي لم تختص ، فأدخلت عليها «ما» لتقطعها عن الإضافة ، فتهيء لها العمل في الفعل.[1]

---

(١) ينظر في هذا اللباب ٢/٥٤-٥٥ ومغني اللبيب ١٧٦-١٧٨.

المبحث الثالث: الإعمال والإهمال في الفعل

إعمال العامل الأول أو الثاني في باب التنازع وإهمال أحدهما

مصطلح التنازع في العمل مرّ بعدة تسميات ، فمنها باب الإعمال ، أو إعمال الفعلين ، ولعل تسمية التنازع في العمل هي الأكثر شيوعاً لدى المتأخرين ، أما التنازع فهو : أن يتقدم عاملان أو أكثر من فعل أو شبهه ، ليس أحدهما للتأكيد ، ويتأخر عنهما معمول أو أكثر ، وهذا المعمول مطلوب لكل واحد منهما من حيث المعنى ، ويصح أن يعمل فيه كل واحد منهما دون فساد في المعنى[1].

وللتنازع شروط كما ورد في تعريفه ، ومن هذه الشروط :

- أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول : قام قعد أخوك ، إذا لا ارتباط بين الفعلين.
- تقدم العاملين على المعمول.
- أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، وخرج بهذا الشرط قول الشاعر :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني- ولم أطلب- قليل من المال

العاملان همان كفاني، ولم أطلب، والمعمول هو «قليل من المال» ولايصح أن يكونا موجهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجها جميعاً إليه لصار حاصل المعنى : كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون «كفى» وحده هو الموجه إلى «قليل من المال»، ويكون لقوله : «لم أطلب» معمول محذوف ، تقديره : ولم أطلب الملك أو المجد.

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٠١-٢١٠ وأوضح المسالك ٢/١٨٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٣ وحاشية أوضح المسالك المسماة : عُدّة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/١٨٦-١٨٨.

وأورد أبو حيان عدة مواضع في تفسيره يكون فيها تنازع ، ولكي يتبين ما رجحه في هذه المسألة يجدر بالبحث أن يبين اختلاف البصريين والكوفيين في هذا الباب ، فكلا الفريقين يصح عندهما إعمال أحد العاملين ، إلا أن الخلاف فيما اختاره كل فريق .

- فذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول هو أوْلى وأجدر بالعمل.
- وذهب البصريون إلى أن الثاني هو الأوْلَى.

ولكل فريق حججُه وأدلته :[1]

فالكوفيون ذهبوا إلى ذلك لتوافر النقل والقياس .

- أما النقل ، فقد جاء إعمال الأول في كلام العرب ، ومن ذلك : قول امريء القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فأعمل الفعل الأول «كفاني» ولو أعمل الثاني لنصب قليلاً، ومثله قول آخر :

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخُرد الخِذَالا

ومثله :

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نَعَبَ الغرابا

إذا هي لم تستك بعود أراكه تُنُخل فاستاكت به عودُ إسحل

- وأما القياس : فإن العامل الأول سابق الثاني ، وهو صالح للعمل كالثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، والذي يدل على أن إعماله أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لايجوز[2].

وأما البصريون فتوافر لديهم - أيضاً- النقل والقياس :

- فالنقل جاء ذلك نثراً وشعراً ، ومما يظهر في اللفظ أن العامل الثاني هو الطالب للمعمول

---

(١) ينظر الإنصاف م ١٣ جـ١/٨٣ والتبيين ص ٢٥٢ واللباب ١٥٣ وشرح الكافية للرضي ١/٢٠١-٢١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٤ فما بعدها وارتشاف الضرب ٢/١٢٣٩ والمسائل الحلبيات للفارسي ٢٣٧ والمقتضب ٣/١١٢ وجـ٤/٧٢ فما بعدها والكتاب ١/٧٣-٧٩ والمغني ٦٦٠-٦٦١.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ١/٧٧ والمساعد ١/٤٤٨-٤٦٢ وأوضح المسالك ٢/١٨٦ وشرح الكافية الشافية ٦٤١ والبسيط لابن أبي الربيع ١/٣٦١ وشرح ابن عقيل ٢/٩٣.

فقد جاء في آيات عدة، منها قوله تعالى :﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾[١] وقوله:﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾[٢] وقوله : ﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾[٣] وغيرها كثير وكثير.

ومن الحديث : ونخلع ونترك من يفجرك ، وقوله صلى الله عليه وسلم «تسبِّحون وتكبِّرون وتحمِّدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين».

ومن الشعر :

ولكن نصفاً لو سَبَبتُ وسبَّني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وكمتاً مدمّاة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مُذهَبِ

ولقد أرى تغني به سيفانة ... تصبي الحليم ومثلها أصباه

قضى كل ذي دين فوفّى غريمه ... وعزةُ ممطول معنى غريمها

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ... لغير جميل من خليليَّ مهمل

- وأما القياس : فإن العامل الثاني أقرب ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى.

- إن إعمال الأول فيما بعد الثاني يكون فيه فصل بين العامل والمعمول بأجنبي والفصل بالأجنبي لايجوز ، والمعطوف في قولك : قام وقعد زيد كالأجنبي، فأحسن أحواله أن يُضعف عمل الأول.

- ويدل على أن الاهتمام والعناية بالأقرب أولى أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله جاز دخول اللام عليه كقولك : لزيد ضربت ، ولايجوز ذلك مع تقديم الفعل، ومما يدل على أن الأقرب أولى بالاهتمام أنه إذا أُسند الفعل إلى مؤنث حقيقي لزمته تاء التأنيث ، أما إذا فصل بين الفعل وفاعله لم تلزمه.

- وبهذا يُرد على الكوفيين الذين رأوا أن الأول أهم للبدء به ، إذ يقال لهم : لو اشتد الاهتمام

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

به لجُعل معمول الأول إلى جانبه ولايفصل بينهما [١]

موقف أبي حيان :

وعلى ضوء ما تقدم ولكي يتضح موقف أبي حيان في هذه المسألة نورد بعضاً مما ذكره في تفسيره :

أ-فعن تعلق شبه الجملة في قوله تعالى : ﴿ كلوا واشربوا من رزق الله ﴾ [٢]يقول : «ومن رزق الله» متعلق بقوله «واشربوا»، وهو من إعمال الثاني على طريقة اختيار أهل البصرة ، إذ لو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني ما يحتاجه ، فكان يكون : كلوا واشربوا منه من رزق الله ، ولايجوز حذف منه إلا في ضرورة على ما نص عليه بعضهم ، والضرورة والقليل لا يُحمل كلام الله عليهما [٣].

- وفي قوله تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ﴾[٤] يقول : وعليكم متعلق بحرم لا بأتل ، فهو من إعمال الثاني [٥].

ثم أورد قول ابن الشجري : إن علقته بأتل فهو جيّد ، لأنه أسبق ، وهو اختيار الكوفيين، فالتقدير : أتل عليكم الذي حرّم ربكم[٦].

ب- ومن الإعمال في الفاعل أورد قوله تعالى:﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً ﴾ [٧] يقول : .... إن العرب تضمّن أرأيت معنى أخبرني ، وأنها تتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، وأن المفعول الثاني أكثر ما يكون جملة استفهام ، ينعقد منها مع ما قبلها مبتدأ وخبر ، كقول العرب : أرأيت زيداً ماصنع ؟ ... وقبل دخول أرأيت كان الكلام زيد ما صنع

---

(١) ينظر اللباب ١٥٥-١٥٦.

(٢) سورة البقرة ٦٠.

(٣) البحر المحيط ١/٢٣٠ وينظر من البحر ٣/١٢٧-١٢٨.

(٤) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٥) البحر المحيط ٤/٢٤٩ وينظر الدر المصون ٥/٢١٣.

(٦) أمالي ابن الشجري ١/٧٢ وينظر البحر ٤/٢٤٩ ومغني اللبيب ٣٣٠.

(٧) الآية ٥٠ من سورة يونس.

وإذا تقرر هذا ، فأرأيتم هنا المفعول الأول لها محذوف ، والمسألة من باب الإعمال ، تنازع أرأيت وإن أتاكم على قوله «عذابه» فأعمل الثاني ، إذ هو المختار على مذهب البصريين ، وهو الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول[١].

وفي قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ﴾[٢] يقول أبو حيان ورسول الله يطلبه عاملان ، أحدهما يستغفر ، والآخر : تعالوا ، فأعمل الثاني على المختار عند أهل البصرة ، ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣].

جـ- ومن الإعمال في المفعول به أورد قوله تعالى : ﴿ ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به ﴾[٤].

تعرض لمسألة التنازع رادّاً على الزمخشري، يقول أبو حيان : وجعل من آمن به منصوباً بتوعدون، فيصير من إعمال الأول ، وهو قليل ، وقد قال النحاة : إنه لم يرد في القرآن لقلته[٥] ، وفي قوله تعالى : ﴿ والله خلقكم ثم يتوفاكم ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد علْم شيئاً ﴾[٦]، يقول أبو حيان : وانتصب شيئاً أما بالمصدر على مذهب البصريين في اختيار إعماله ما يلي للقرب، أو بيعلم على مذهب الكوفيين في اختيار إعمال ما سبق للسبق[٧].

---

(١) البحر المحيط ١٦٦/٥ وينظر الدر المصون ٢١٣/٦-٢١٤.

(٢) الآية ٥ من سورة المنافقون.

(٣) البحر المحيط ٢٧٣/٨ وينظر الدر ٣٣٩/١٠.

(٤) الآية ٨٦ من سورة الأعراف.

(٥) البحر الميحط ٣٣٩/٤ وينظر الدر ٣٧٦/٥-٣٧٧.

(٦) الآية ٧٠ من سورة النحل.

(٧) البحر المحيط ٥١٤/٥ وينظر بعض ما أشار إليه أبو حيان من صور التنازع في البحر ٤٣٤/٦ ، ٣١٧/٧ ، ٤٢٧/٨، ١٠٩/٨.

وأورد قوله تعالى : ﴿ ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء ﴾[١] .يقول:و«من» مفعول «فيصيب»، وهو من باب الأعمال فيه الثاني، إذ «يرسل» يطلب«من»، و«فيصيب» يطلبه، ولو أعمل الأول لكان التركيب : ويرسل الصواعق فيصيب بها على من يشاء، . لكن جاء على الكثير في لسان العرب، المختار عند البصريين ، وهو إعمال الثاني (٢)

- ويقول عن باب التنازع في قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾[٣] : وكتابيه يطلبه هاؤم واقرؤا ، فالبصريون يعملون اقرؤا ، والكوفيون يعملون هاؤم[٤] .

وعلى ضوء ما تقدم يفهم من مضمون ما أورده أبو حيان أنه يرجّح المذهب البصري في أن المختار إعمال الثاني.

الترجيح :

والذي يلاحظ فيما سبق أن كلا الفريقين أيده السماع والقياس، فكلام العرب جاء بإعمال أول العاملين في لفظ المعمول المتأخر عنهما، وجاء الكلام كذلك بإعمال العامل الثاني في لفظه ، بقي المختار والأوْلى بالعمل منهما ، ولعلي هنا لا أجد وسط آراء النحاة ومذاهبهم المتعارضة إلا كما قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد إذ يقول : فليس لواحد من الفريقين أن يدعي أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ، لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما . وكل ما هنالك أنه يبقى سؤال، وهو : هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدماً وقد طلب المعمول قبل أن يطلبه الثاني ؟ أم العامل الثاني أولى لكونه أقرب إلى المعمول

---

(١) الآية ١٣ من سورة الرعد.

(٢) البحر المحيط ٥/٣٧٥.

(٣) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٤) البحر المحيط ٨/٣٢٥ وينظر البحر أيضاً ٤/١٠٥.

ومجاوراً له [١]. ولعل الخيط الرفيع الذي يُؤنس به لاختيار العامل الثاني ، هو انفصال العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني ، وما سواء ذلك تتكافأ فيه الأقيسة والسماع. وما دامت الأقيسة والسماع متكافئة فكل فريق يستحسن ما يذهب إليه ، إذ إن الآراء متضاربة ، ولا يبقى لنا إلاّ عملية ذوق المتكلم وأغراضه.

(١) حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٩٠ وينظر النحو الوافي ٢/٢٠١ فما بعدها.

إعمال ما بعد فاء العطف فيما قبلها وإهماله

الآية : ﴿ إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً وأولئك هم وقود النار كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم ﴾[١].

موضع الوقف : كدأب آل فرعون.

صاحب الوقف : الكوفيون.

في الكاف من قوله تعالى : ﴿ كدأب آل فرعون ﴾ وجهان :

أحدهما : أن يكون في محل رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : دأبهم في ذلك كدأب آل فرعون.

الثاني : أن يكون في محل نصب ، وفي نصبه عدة أوجه[٢] ، منها :

- أن يكون العامل فيه قوله تعالى : ﴿ فأخذهم الله بذنوبهم ﴾ تقديره : فأخذهم الله أخذاً كأخذه آل فرعون. وهذا التوجيه كما ترى يكون إعمال ما بعد فاء العطف فيما قبلها ، وهذا المذهب مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

موقف أبي حيان :

ضعّف أبو حيان هذا الوجه ، إذ يقول : وهذا ضعيف ، لإن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيما قبلها ، وحكى بعض أصحابنا عن الكوفيين أنهم أجازوا زيداً قمت فضربت . فعلى هذا يجوز هذا القول[٣].

وعلى ما أجازه الكوفيون يكون ما بعد فاء العطف عاملاً فيما قبلها، وعلى المنع يكون ما بعد الفاء مهملاً لايعمل فيما قبلها

---

(١) الآية ١٠-١١ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ١٣٢ والدر المصون ٣/٢٧-٢٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣٨٩.

إعمال علم وظن في أن والفعل وإهماله

الآية : ﴿ إنْ ظنّا أن يقيما حدود الله ﴾[١].

موضع الوقف : أن يقيما .

صاحب الوقف : سيبويه ، الفارسي ، أبو عبيدة.

قال أبو عبيدة المعنى : أيقنا ، جعل الظن هنا بمعنى اليقين ، وضُعّف هذا بأن اليقين لا يعلمه إلا الله ، إذ هو مغيّب عنهما.

قال الزمخشري : ومن فسّر العلم هنا بالظن فقد وهم من طريق اللفظ والمعنى، لأنك لا تقول : علمت أنْ يقوم زيد ، ولكن علمت أنه يقوم.

موقف أبي حيان :

ما ذهب إليه الزمخشري هو الذي ذهب إليه الفارسي، وما ذهب إليه الفارسي مردودٌ بما ذكره سيبويه، فالفارسي لا يجيز أن تعمل علمت في أن الناصبة، وإنما تعمل في أنّ المشددة، «قال أبو علي الفارسي في الإيضاح : علمت أنْ يقومَ زيد ، فنصبت الفعل بأنْ لم يجز ، لأنّ هذا من مواضع أنّ ، لأنها مما قد ثبت واستقر ، كما أنه لايحسن : أرجو أنْك تقوم[٢].

قال أبو حيان : وظاهر كلام أبي علي الفارسي مخالف لما ذكره سيبويه [٣] من أنه يجوز أن تقول : ما علمت إلا أنْ يقوم زيد ، فأعمل علمت في أنْ [٢] وقال أيضاً راداً على الفارسي : ومما يدل على صحة ماذكره سيبويه من أن علمت قد يعمل في أنْ إذا أريد بها غير العلم القطعي قولُ جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر

---

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٠٣-٢٠٤ وينظر الدر المصون ٢/٤٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/١٦٨.

فأتى بأن الناصبة للفعل بعد علمت [١].

وقال : وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أن علم تدخل على أن الناصبة [١] .

وعلى ما سبق فإن ماذهب إليه أبو عبيدة في تفسيره جائز على مذهب سيبويه الذي احتج به أبو حيان على مخالفة الفارسي لأبي عبيدة ولسيبويه، فهو يقف من أبي عبيدة وسيبويه موافقاً لهما مخالفاً الفارسي وغيره كالزمخشري.

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٠٤٢.٣ وينظر الدر المصون ٢/٤٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وإهماله

الآية : ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[١].

موضه الموقف : أعلم من يضل.

صاحب الموقف : الكسائي والمبرد ، الزجاج ، ابن جني ، الكوفيون.

اختلفت آراء المعربين في «من» في الآية الكريمة ، فقيل عنها : موصولة ، أو موصوفة أو استفهامية. وجاءت كما هو واضح بعد كلمة «أعلم».

واختلف النحاة أيجوز أن تعمل كلمة «أعلم» في المفعول به ، إذ إن أعلم أفعل تفضيل ، وأفعل التفضيل في إعماله في المفعول به خلاف بين النحاة.

- فذهب جمهور البصريين إلى منع إعماله في المفعول به ، لأن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ، ونصب المفعول به يحتاج إلى قوة العامل ، ولذا يعدّى إلى المفعول به الواحد باللام وإذا كان هناك مفعولان عُدّي إلى أحدهما باللام ، وأضمر ناصب الثاني، نحو : زيد أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب ، فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نُسب العمل لفعل محذوف ، وجعل أفعل «الظاهر» دليلاً عليه.

- وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن جني إلى جواز إعمال أفعل التفضيل في المفعول به، وهذا قليل [٢].

موقف أبي حيان :

ذهب الكسائي والمبرد والزجاج إلى أن «من» في الآية الكريمة في موضع رفع، وهي

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٨-٦٩ وشفا، العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ٢/٦٢٠ وشرح الكافية الشافية ٢/١١٤١ ومغني اللبيب ١٧٦-١٧٧ وص ٦٨٩ وص ٨٠٤-٨٠٥ وشرح ابن يعيش ٦/١٠٦-١٠٧ والمساعد ٢/١٨٦ وارتشاف الضرب ٣/٢٣٥ والدر المصون ١/٢٦٠-٢٦١ ، ٥/١٢٦ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٦٦ والمحرر الوجيز ٦/١٣٧ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٦٦-٢٦٧ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٥٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٦٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٩٣ والمحتسب ١/٢٢٩ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢/٧٧١-٧٧٢.

استفهامية مبتدأ، والخبر «يضل»، قال أبو حيان مضعِّفاً هذا المذهب : «وهذا ضعيف ، لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه ، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به ، والرد عليهم في كتب النحو [١].

ويتضح أن أبا حيان يُضَعِّف ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم ، وهذا الضعف لأن إعمال أفعل التفضيل قليل، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى جاءت هذه القلة لضعفه في نفسه. قال أبو حيان في موضع آخر :... لأنه لقائل ذلك أن يسلك مذهب الكوفيين في أن أفعل التفضيل ينصب [٢] المفعول به ... ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أن قوله «أعلم من يضل» من منصوبة بأعلم نصب المفعول به ، ولو كثر وجود مثل :

واضرب منا بالسيوف القوانسا ، لكنا نقيسه ، ويكون معناه صحيحاً ، لأن أفعل التفضيل مضمّن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين ....[٣].

وعلى ضوء ما سبق فإن إعمال أفعل التفضيل في المفعول به قليل عند الكوفيين ومن شايعهم، ممنوع عند جمهور البصريين ، وعليه فإنه يقع بين الإعمال والإهمال.

---

(١) البحر المحيط ٤/٢١٠.

(٢) هذه اللفظة في المحققه والمطبوعة بلفظ «ينتصب»

(٣) البحر المحيط ٦/١٠٥.

إعمال «كان» الناقصة وإهمالها من حيث التعلق بها

الآية : ﴿ وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ﴾[١].

موضع الوقف : وما كنت لديهم إذ.

صاحب الوقف : الفارسي .

في قوله تعالى «إذ يلقون» وجهان :

- أن يكون العامل في «إذ» هو العامل في «لديهم»، وعليه فيكون الاستقرار الواقع خبراً لكان.
- وذهب الفارسي إلى أن العامل في إذ هو «كنت» وهذا لا يناسب مذهبه في كان الناقصة، فهي عنده مسلوبة الدلالة على الحدث، إذ يقول : « ... لأن في هذه الأمثلة ما هو عند النحويين دال على زمن غير مقترن بحدث، وذلك نحو «كان» المفتقرة إلى الخبر المنصوب هو عندهم فعل ، ومع ذلك فهو دال على الزمان مجرداً من الحدث ، ومن ثم لزمه الخبر المنصوب ، ولم يُستعمل في الكلام إلا به. [٢] وهذا مذهب المبرد وابن السراج وابن جني وابن برهان والجرجاني[٣].

موقف أبي حيان : على ضوء ماسبق قال أبو حيان :

«والعامل في «إذ» العامل في «لديهم»، وقال أبو علي الفارسي : العامل في «إذ» كنت ، انتهى. ولا يناسب ذلك مذهبه في كان الناقصة ، لأنه يزعم أنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للزمان ، وما سبيله هكذا ، فكيف يعمل في ظرف ، لأن الظرف وعاء للحدث ، ولا حدث ، فلا يعمل فيه» [٤].

---

(١) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) المسائل العسكرية ص ٩٦.

(٣) ينظر المغني ٥٧٠ وشرح التسهيل ٣٣٨/١ والمقتضب ٨٧/٤ والأصول ٨٢/١-٨٣ والمقتصد ٣٩٨/١.

(٤) البحر المحيط ٤٥٨/٢.

الترجيح :

ما أجازه أبو علي أنه نظر لاعتبار «كان» في الآية الكريمة تامة، بمعنى «وجد» ، وعلى هذا فلا تناقض في مذهبه بين التقنين والتطبيق، وربما له مذهبان في هذه المسألة ، أجاز التعليق في موضع، ومنعه في موضع آخر، ولعله أجاز التعلّق، لأنّ المتعلق هو ظر ف فيتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وكذلك الجار والمجرور.

المبحث الرابع: الإعمال والإهمال في الحروف

المطلب الأول : الإعمال والإهمال في الحروف الناسخة

إعمال «ما» إذا انتقض نفي الخبر بـ «إلا» وإهمالها

الآية : ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ﴾[١].

موضع الوقف : إلا خزي.

صاحب الوقف : الجمهور ، البصريون ، الكوفيون ، يونس ، الفراء ، النحاس.

إذا دخلت «ما» النافية على المبتدأ و الخبر ففيها لغتان :[٢]

إحداهما : أن ترفع المبتدأ فيكون اسمهاً لها ، وتنصب الخبر ، خبراً لها .

واللغة الأخرى : إهمال «ما» فلا تعمل ، فيكون المبتدأ وخبره مرفوعين على أصلهما ، أما اللغة الأولى لغة الإعمال فلا ينتصب الخبر فيها إلا بشروط على المشهور من أقوال النحاة :

أحدهـا : تأخر الخبر عن الاسم.

الثاني : ألاّ يزدا بعدها «إنْ».

الثالث : ألاّ يتقدم معمول الخبر على الاسم.

الرابع : ألاّ تتكرر .

الخامس : ألاّ يبدل من خبرها موجب.

السادس : ألاّ ينتقض النفي بإلاّ.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان تفصيل الشرط السادس ، وهو انتقاض نفي الخبر بإلاّ ، قال في هذا الشأن : إن الخبر إذا تأخر ، وأُدخلت عليه إلا ، فإمّا أن يكون هو الأول ، أو منزلاً منزلته ،

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٢-٤٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٧-٣٢٨ ومعاني القرآن للزجاج ٢/١٠٧-١٠٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٩١ والجنى ٣٢٢ والمغني ٣٩٩ والإنصاف ١/١٦٥ واللباب ١/١٧٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦٩ ورصف المباني ٣١٠ وارتشاف الضرب ٣/١١٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥-٥٥٦.

أو وصفاً :

- إن كان الأول في المعنى ، أو منزلاً منزلته [١] لم يجز فيه إلا الرفع عند الجمهور ، وأجاز الكوفيون النصب فيما كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأول .
- وإن كان وصفاً [٢] أجاز الفراء فيه النصب ، ومنعه البصريون .

ونُقل عن يونس إجازة النصب في الخبر بعد إلاّ كائناً ما كان، وهذا مخالف لما نقله أبو جعفر النحاس ، قال : لا خلاف بين النحويين في قولك : ما زيد إلا أخوك ، أنه لايجوز إلا بالرفع ، قال : فإن قلت : ما أنت إلا لحيتك، فالبصريون يرفعون ، والمعنى عندهم : ما فيك إلا لحيتك ، وكذا ما أنت إلا عيناك .

وأجاز الكوفيون النصب ، ولايجوز النصب عند البصريين في غير المصادر إلاّ أن يُعرف المعنى ، فتضمر ناصباً ، نحو : ما أنت إلا لحيتك مرّة وعينك أخرى ، وما أنت إلا عمامتك تحسيناً ورداءك تزييناً.[٣]

ومما يلاحظ أن ما نُقل عن يونس لا يخلو من أمرين :

أحدهما : أن يكون النقل صحيحاً ، وعليه فيكون أبو جعفر مخالفاً لرأي يونس .

والأمر الأخر : أن النقل ليس بصحيح ، وهذا الراجح لأمرين :

- مخالفته لما نقله النحاس.
- إن الرواية فيها ضعف لعدم توثيقها ، فلو كانت موثّقة لنُقلت عن طريق سيبويه[٤].

ونرى أن أبا حيان أورد هذين النصين، ما روي عن يونس، وما قاله النحاس، ويظهر أنه أيد النحاس في رده أنه لايجوز إلا الرفع في الخبر، مخالف ليونس في جواز الرفع لاوجوبه.

---

(١) نحو ما زيد إلا زهير.

(٢) نحو ما زيد إلا قائم.

(٣) البحر المحيط ٢٩٣/١-٢٩٤ وينظر ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ والجنى الداني ٣٢٥ والمساعد ٢٨١/١.

ويظهر أيضاً من خلال فهمي لفحوى نص أبي حيان أنه موافق للبصريين في وجوب رفع الخبر إذا انتقض النفي بإلا .

والذي يترجّح لدي أن «ما» إذا انتقض نفي خبرها بإلا فإنها لا تعمل شيئاً ، ذلك لزوال شبهها بليس [1].

---

(١) ينظر اللباب ١/١٧٥ ،والمسائل الحلبيات ٢١٠ فما بعدها .

إعمال «إن» النافية عمل «ما» الحجازية وإهمالها

الآية : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ﴾[١].

موضع الوقف : إن الذين ..... عباد أمثالكم.

صاحب الوقف : الكسائي، ابن السراج، الفارسي، ابن جني، الفراء، سيبويه، المبرد، النحاس.

قرأ جمهور القراء بتشديد إنّ ، فالموصول اسمها و «عباد» خبرها، وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف «إن» ونصب «عباد» و «أمثالكم» هكذا : «إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالَكم» .

قال أبو الفتح : «ينبغي – والله أعلم – أن تكون «إنْ» هذه بمنزلة «ما»، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل إنْ إعمال «ما» [٢] هكذا قاله ابن جني،

إلا أن في إعمال إن النافية إعمال «ما» النافية العاملة عمل «ليس» خلافاً بين النحاة :

أولاً : ذهب أكثر البصريين والفراء من الكوفيين إلى أنها لا تعمل شيئاً، واختلف النقل عن سيبويه الذي يقول عنها : «وتكون في معنى «ما»، قال الله عز وجل : ﴿ إن الكافرون إلا في غرور ﴾[٣] أي : ما الكافرون إلا في غرور [٤].

قال المبرد : وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي ، دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيّره»[٥] وعلى مثل لفظ المبرد هذا قال به ابن السراج[٦]. فهذه النصوص تُظهر أن مذهب سيبويه فيها هو الإهمال.

---

(١) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٢) المحتسب١/٢٧٠.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الملك.

(٤) الكتاب٣/١٥٢.

(٥) المقتضب٢/٣٦٢.

(٦) ينظر الأصول لابن السراج ١/٢٣٥-٢٣٦.

ومن النحاة من ذكر أن مذهب سيبويه فيها الإعمال، مستشعراً ذلك من قول سيبويه: «وأمّا «إن» مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة «ما» في قولك : إنّما الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف «ليس» وبمنزلتها»[١].

قال ابن مالك عن عبارة سيبويه السابقة : «فعُلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لليس ، من جملتها «ما» ، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة «ما» في هذه المناسبة إلا «إنْ» و «لا» فتعيّن كونهما مقصودين»[٢]. وعلى هذا، فسيبويه لم يمثل لها حال إعمالها.

ثانياً : ذهب الكوفيون – عدا الفراء – والمبرد ، وابن السراج،و الفارسي ، وابن جني إلى أنها تعمل عمل «ما» النافية الحجازية [٣] ، قال المبرد عن إعمالها عمل «ليس» : «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ... وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فُعل ذلك في «ما»، وهذا هو القول ، لأنه لا فصل[٤] بينها وبين «ما» في المعنى»[٥] ، وبمثل قول المبرد قال أبو بكر ابن السراج« وهذا هو القول ...»[٦].

وحجة من أجاز إعمالها عمل «ما» الحجازية السماع والقياس فمن السماع قراءة سعيد بن جبير موضع البحث ، قال أبو حيان : واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ «إنْ» هي النافية ،أُعملت عمل «ما» الحجازية» ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، فعباداً أمثالَكُم» خبر منصوب [٧].

---

(١) الكتاب٤/٢٢١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٥.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨١ وشرح ابن عقيل ١/٢٧٨ والمغني ١/٢٣-٢٤ والمساعد ١/٢٨١ والمحتسب ١/٢٧٠ والجنى الداني ٢٠٩ .

(٤) لعل الأولى في السياق أن يكون « لافرق »

(٥) المقتضب٢/٢٦٢.

(٦) الأصول١/٢٣٦.

(٧) ينظر البحر ٤/٤٤٤.

ومن الأدلة السماعية قول الشاعر :

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فَيُخذلا

وقول أخر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

ومن النثر : إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية[١].

أما القياس : فكما عملت ليس عند من ذهب إلى أنها حرف، وعملت «ما» بلغة الحجاز فإنّ «إنْ» تعمل كذلك لافرق .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الخلاف في إعمال إن النافية بين المانعين والمجيزين ، وصحح ما ذهب إليه المجيزون ، فقال : وإعمال «إنْ» إعمال «ما» الحجازية فيه خلاف :

أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ، ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني.

ومنع من إعماله[٢] الفراء وأكثر البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد .

والصحيح أن إعمالها لغة، ثبت ذلك في النثر والنظم [٣].

مما سبق يتضح أن أبا حيان ينهج طريق المجيزين في هذا النص، ومن الملاحظ أن قوله «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد» فيه تفصيل، ذلك أن الاختلاف في إعمالها وإهمالها ورد عن سيبويه ، أما المبرد فقد صرح بجواز إعمالها ، كما سبق بيانه عن المبرد [٤] ولعل أبا حيان لم يطلع على ما ذكره المبرد في هذا الصدد، ومن الملاحظ أن أبا أحيان ناقض ما صححه هنا من أن إعمال «إنْ» هو لغة ثابت في النثر والنظم.

فقال في موضع آخر : وإذا كانت «إن» نافية فدخلت على المبتدأ والخبر لم [تعمل[٥]]

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٢) الأولى أن يكون اللفظ «إعمالها» كما في النهر الماو بهامش البحر ٤٤٢/٤

(٣) البحر المحيط ٤٤٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ٢٦٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/١ ورصف المباني ١٠٧-١٠٨ والأصول ٢٣٦/١.

(٥) في المطبوعة والمحققة لم يعمل ولعل الصواب ما أثبته ينظر المحققة ٤٤٢/١.

عمل ما الحجازية ، وقد أجاز ذلك بعضهم ، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره . والصحيح أنه لايجوز لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر ، وهو :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين [1]

ولعله استقر على صحة جواز إعمالها ، إذ يدعم هذا المذهب بما أورده في ارتشاف الضرب الذي يقول فيه : والصحيح جواز إعمالها ، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً ، ومن النثر : «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك» ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية[2].

أما موقفه من أبي جعفر النحاس ففيما يلي بيانه :

قال أبو جعفر النحاس عن قراءة سعيد بن جبير السابقة الذكر:« وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات .

إحداها : أنها مخالفة للسواد .

والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خبر إنْ إذا كانت بمعنى «ما»، فيقول : إن زيد منطلق ، لأن عمل «ما» ضعيف ، وإن بمعناها فهي أضعف منها

والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أن «إنْ» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى «ما» إلا أنْ يكون بعدها إيجاب، كما قال جل وعز ﴿ إن الكافرون إلا في غرور ﴾[3].

قال أبو حيان متعقباً كلام أبي جعفر : وكلام النحاس هذا الذي لاينبغي، لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ، ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات : التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة، أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لايضر ، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف ، فلا تكون فيه مخالفة للسواد.

وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في إن، وأما ما حكاه عن

---

(١) البحر المحيط ٢٧٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٦٨/١-١٦٩.

الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب[١] .

وقد خرّج أبو حيان هذه القراءة على وجه آخر يقول عن ذلك:« والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن «إنْ» للنفي ليس بصحيح، لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها ، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك ، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين للآخر ، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى ...

ثم قال عن تخريجه : وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ماذكروه، وهو أنّ «إنْ» المخففه من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة ، وقد ثبت أن «إن»المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة «وإنْ كلا لما» وبنقل سيبويه عن العرب ، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله :

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أُسداً

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنّ وأخواتها ، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم.[٢]

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٤٤.

(٢) البحر المحيط ٤/٤٤٤-٤٤٥.

إعمال إن المخففة وإهمالها

الآية: ﴿ وإن من الحجارة لما يتفجّر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله ﴾[١].

موضع الوقف: وإنْ .... لَمَا.

صاحب الوقف: الكوفيون.

قرأ جمهور القراء: وإنّ مشددة، وقرأ قتادة: وإنْ مخففة، وهذه القراءة يجوز فيها أن تكون «ما» من قوله «لما» في محل رفع، وأن تكون في محل نصب، فتكون في محل رفع على أن «إنْ» لا عمل لها، وبالعكس إذا كانت «ما» في محل نصب، فتكون «إنْ» عاملة عمل إن المشددة، وهذه مسألة فيها خلاف بين النحاة، خلاف في «إنْ» أمعملة هي أم مهملة؟

- ذهب البصريون إلى أنّ الغالب في «إنّ» إذا خُفّفت أن تهمل، ويصح إعمالها لكنه قليل، وإذا أُهملت لزمت لامُ الابتداء الخبرَ، وما ذلك إلا للفرق بين المخففة من الثقيلة وإن النافية.

- وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل شيئاً، وهي عندهم نافية، أما الكسائي فنُقل عنه أنها المخففة من الثقيلة، وإن كانوا جميعاً لا يُعملونها مطلقاً[٢].

أما اللام التي واقعة في الخبر فليست عندهم لام الابتداء، بل هي لام أخرى بمعنى إلا، ولكل فريق حججه:

أما البصريون فقد اعتمدوا على السماع والقياس في صحة إعمالها مخففة:

أ- فمن أدلة السماع ما حكاه سيبويه عن الثقات بقوله: وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون «وإنْ كلاً لما ليوفينّهم ربك أعمالهم»[٣]

---

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٠/٢، ٢٣/٤ والمقتضب ٥٠/١ والأصول في النحو ٢٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٩/١ والتبصرة والتذكرة ٤٥٦/١ والإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨ والتبيين ٣٤٧ وشرح الكافية الشافية ٥٠٣/١-٥٠٩ والجنى الداني ٢٠٨-٢٠٩ والمساعد ٣٢٦/١-٣٢٨ والمغني ٣٦-٣٧.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

يخففون وينصبون ، كما قالوا : كأنْ ثدييه حُقّان[١].

وقول الشاعر :

كليبُ إنِ النّاسَ الذين عهدتهم بجمهور حزوى فالرياض لذي النخل

ومن أدلة سماع إعمال إن المخففة من الثقيلة عند البصريين قراءة قتادة : ﴿ وإنْ من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ..... ﴾[٢].

وقراءة نافع وابن كثير ﴿ وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾[٣] بتخفيف إن ونصب الاسم.

ب- واعتمد البصريون كذلك على القياس ، فقاسوا إعمالها مخففة على إعمال أن مفتوحة الهمزة وكأن إذا خفِّفتا، فكما جاز قول العرب في «أنْ» من قولهم : إلاّ أنْ أخاك ذاهبٌ [٤] فكذلك يجوز في «إن» إذا خُففت ، وكما جاز الإعمال في قول الشاعر :

وصدرٍ مشرقِ النحر كأن ثدييه حُقّان

فكذلك يجوز في إن المخففة ، وقاسوا إعمالها مخففة بإعمال الفعل إذا حُذف منه .

قال المبرد في هذا الشأن : وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما حُذف منها صار كفعل محذوف، فَعَملُ الفعل واحد وإن حُذف منه ، كقولك : لم يك زيدٌ منطلقاً ، وكقولك : عِ كلاماً [٥].

ومثله قال ابن الأنباري [٦] وهذا كله مفهوم من قول سيبويه : « .... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله ، كما لم يغيّر عمل لم يك ، ولم أبل حين حُذف [١].

هذه بعض حجج البصريين في إعمال إنْ مخففة من الثقيلة.

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على ظاهر لفظ «إن»إذهي حرف ثنائي اللفظ فهي نافية وليست

---

(١) الكتاب٢/١٤٠.

(٢) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

(٤) ينظر الإنصاف ١٩٦/١.

(٥) المقتضب ٥٠/١ وينظر منه جزء ٣٦٣/٢.

(٦) ينظر الإنصاف ٢٠٨/١.

مخففة.

وكذلك لم يستحسنوا تخفيف الحروف وإعمالها بعد ذلك ، حيث إن الحروف جامدة لا تتصرف ، وعليه فهي ضعيفة في العمل، وأما إعمالهم لإنّ المشددة فما ذلك إلا لمشابهتها للفعل الماضي في اللفظ، فإذا خُفّفت زال الشبه ، وعليه فوجب الإهمال.

موقف أبي حيان :

وافق أبو حيان مذهب البصريين في إعمال «إنْ» إذا خُفّفت ، وما هذه الموافقة إلا لأن السماع يعضد ما ذهب إليه هؤلاء، فهو يقول عن الآية موضع البحث : وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون ، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم إن عمرًا لمنطلق[١].

ويقول في موضع آخر : ... إنما تقرر عندنا في كتب النحو ، ومن الشيوخ أنك إذا قلت : إنّ زيداً قائم ، ثم خففت ، فمذهب البصريين فيها إذ ذاك وجهان :

أحدهما : جواز الإعمال ، ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة ، إلا أنها لاتعمل في مضمر ومنع ذلك الكوفيون ، وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب.

والوجه الثاني : وهو الأكثر عندهم أن تُهمل ، فلا تعمل لافي ظاهر ولا في مضمر لا ملفوظ به ، ولا مقدّر ألبتة [٢].

ويقول في موضع ثالث : عن قراءة الحرميين ﴿ وإنْ كلاًّ لَمَا ﴾[٣] :..... فإعمال إنْ مخففة كإعمالها مشددة ، وهذه المسألة فيها خلاف.

ذهب الكوفيون إلى أن تخفيف «إن» يبطل عملها ، ولايجوز أن تعمل.

وذهب البصريون إلى أن إعمالها جائز ، لكنه قليل ، إلا مع المضمر فلا يجوز إلا إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح، لثبوت ذلك في لسان العرب، حكى سيبويه أن الثقة أخبره

---

(١) البحر ١/٢٦٤.

(٢) البحر ٣/١٠٥.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

أنه سمع بعض العرب[١] : إنْ عمراً لمنطلق ، ولثبوت هذه القراءة المتواترة [٢] .

هكذا صحح أبو حيان مذهب البصريين، لوروده سماعاً، ولصحته قياساً ، في معظم المواقف[٣].

---

(١) لعل هنا نقصاً تقديره : يقول

(٢) البحر ٥/٢٦٦.

(٣) ينظر البحر ١/٤٢٥ ، ٢/٩٨ ، ٤/٢٥٦-٢٥٧ ، ٣٥٤ ، ٦/٦٥ ، ٧/٢٧ ، ٣٨ ، ٣٣٤ ، ٨/٤٥٤.

إعمال أنِ المخففة من الثقيلة وإهمالها

الآية : ﴿ وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين ﴾ [١].

موضع الموقف : أنِ الحمد لله.

صاحب الموقف : المبرد.

قرأ جمهور القراء أنْ مخففة من الثقيلة ، والحمدُ مرفوع على أنه مبتدأ، و«الله» خبره ، والجملة في محل رفع خبر الضمير المحذوف الواقع اسماً لأنِ المخففة ، وفي إعمال أنِ المخففة خلاف بين النحاة ، فمنهم من منع الإعمال مطلقاً، ومنهم من أجاز بشروط ، ومنهم من أجاز الإعمال مطلقاً ،بيان ذلك :

- ذهب الكوفيون إلى أنّ أنِ المخففة لا عمل لها.

- وذهب جمهور البصريين إلى أنها تعمل عمل أنّ الثقيلة بشرط أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً ، ولا يلفظ به إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقَك لم أبخل وأنت صديق

ومثله :

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْك هناك تكون الثِّمالا

وعليه فالكوفيون محجوجون بالسماع الثابت عن العرب شعراً ونثراً[٢] ومما يدل على إعمالها مخففة خلافاً للكوفيين قراءة ابن محيصن وبلال بن أبي بُردة ويعقوب «أنَّ الحمدَ لله»، قال أبو الفتح : «هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة «أنِ الحمدُ لله» على أنّ «أنْ» مخففة من أنّ بمنزلة قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد عملوا أنْ هالكٌ كُلُّ من يحفى وينتعل

---

(١) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٣/٣-١٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٢ والمساعد ٣٣٠/١ ومغني اللبيب ٢١/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٨ والدر المصون ١٥٦/٦ وشرح ابن عقيل ٣٣٦/١ والجنى الداني ٢١٩ وينظر شرّاح ألفية ابن مالك عند قوله : وإنْ تُخفف أنّ فاسمها استكن ....

أي : أنه هالك ، فكأنه على هذا : وآخر دعواهم أنه الحمدُ لله ، وعلى أنه لايجوز أن يكون«أنْ» هنا زائدة»[١].

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يجوز إعمالها في غير الضمير ، استمع إليه وهو يقول بعد الآية الكريمة موضع البحث : لو نصبت بها[٢] وهي مخففة لجاز ، فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل ، والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمدُ لله رب العالمين[٣].

فالمبرد أطلق جواز إعمالها في المضمر وغيره ، وهو مخالف لجمهور البصريين في اشتراطهم أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً.

موقف أبي حيان :

أعرب أبو حيان الآية الكريمة بما يوافق مذهب البصريين ، فهو بصري النزعة في هذا الموقف ، ثم ذكر ما استدل به على ما ذهب إليه البصريون بقراءة عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وابن أبي بُردة وابن محيصن وغيرهم بتشديد «أنَّ» ونصب «الحمد» ، ونقل ما قاله ابن جني سابقاً ، ثم قال عن مذهب المبرد : إذا خُففت لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف، وأجاز المبرد إعمالها كحالها مشددة[٤] .

فمضمون قول أبي حيان «إذا خُفّفت لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف» أمران :

أحدهما : مخالفة الكوفيين الذين منعوا إعمالها مخففة .

والآخر : مخالفة المبرد الذي أطلق جواز إعمالها في المضمر وغيره، وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان هو الراجح لديّ لوجود السماع، أما قوله «لم تعمل في غير ضمير أمر محذوف» فلا يلزم أن يكون المحذوف ضمير الشأن كما ذكر . قال ابن مالك : بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى[١].

---

(١) المحتسب لابن جني ٣٠٨/١.

(٢) لعله يريد : لو نصبت بها « الحمد ».

(٣) المقتضب ٣٦١/٢.

(٤) البحر المحيط ١٢٨/٥.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٢.

إعمال «لكن» مخففة وإهمالها

الآية : ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴾[١].

موضع الوقف : ولكن.

صاحب الوقف : يونس ، الأخفش.

تجيء لكن مشددة النون وخفيفتها ، فإن كانت مشددة فإنه يجب إعمالها ، أما ساكنة النون فقد تكون مخففة من الثقيلة ، وقد تكون خفيفة على أصل وضعها ، وقد دار خلاف النحاة في ساكنة النون ألها عمل أو لا ؟ وإذا كانت ساكنة بأصل وضعها أتكون من حروف العطف أو لا ؟ ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- إعمالها مخففة :

- ذهب جمهور النحاة إلى أنها إذا خُففت فإنها لا تعمل [٢] ، وذلك لعدم اختصاصها فتدخُل على الجملة الاسمية والفعلية [٣] «ولم يُسمع من العرب إعمالها مع التخفيف» [٤] فتكون حرف ابتداء لا عمل له.

- وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى جواز إعمالها مخففة ، قياساً على ما خُفِّف من إنّ وأنّ وكأنّ [٥].

ويبدو من قول المبرد : وقولك «لكنّ» بمنزلة «إنّ» في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ، لأنها على الابتداء داخلة»[٦] أنه يرى جواز إعمال لكن المخففة ، وهذا ما

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ٣٤٥/١ ، ٤٣٩ الأصول ٢٢٩/١ ، ٢٤٤ المقتضب ١٢/١ ، ١٠٧/٤ ابن يعيش ١٠٤/٨ ، ٧٩ شرح التسهيل ٣٨/٢ المساعد ٣٢٨/١ المغني ٢٩٢/١ شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/١-٢٤١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢٩٢/١ ورصف المباني ص ٢٧٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

(٥) ينظر نتائج الفكر ص ٢٥٧ وارتشاف الضرب ١٥١/٢ وأوضح المسالك ٣٨١/١.

(٦) المقتضب ٥١/١.

صرح به محقق الكتاب الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، ولم يذكر مذهب المبرد هذا أحد من الخالفين فيما اطلعت عليه غير محققه.

موقف أبي حيان :

يرى أبو حيان رأي جمهور النحاة ، ويصحح ما ذهبوا إليه من منع إعمالها مخففة ، إذ قال متسائلاً : وإذا خُففت فهل يجوز إعمالها ؟ مسألة خلاف :

الجمهور على المنع ، ونقل أبو القاسم بن الرماك(*) عن يونس جواز إعمالها ، ونقل ذلك غيره عن الأخفش ، والصحيح المنع»[١] .

والذي يترجح هو ما ذهب إليه جمهور النحاة في إهمال لكن إذا خُفِّفت لأساب منها :

- عدم السماع : «لم يُسمع لها عمل مع التخفيف عندأحد من النحويين [٢] ، قال الرضي : «ولا أعرف به شاهداً»[٣].
- استغراب وتعجُّب ناقل المذهب عن يونس ، وفي استغرابه وتعجُّبه دليل على أن يونس بن حبيب حينما يذهب لمذهب ما فإنه يسنده بسماع من العرب ، ولا سماع هنا ، إذ لم يحك أبو القاسم بن الرماك، ولا تلميذه السهيلي عن العرب ، وإنما حكى عن يونس حكاية[٤].
- كان علّة إعمالها مخففة عند يونس والأخفش هو القياسُ بإن وأنْ وكأن إذا خففت ، قال ابن مالك في قياسهما : «ورأيهما في ذلك ضعيف [٥].

(*) في المطبوعة ٦٢/١والحققة ١٩٢/١«الرمال» وتم تعريفه في المحققة بابن الرمال ٤٩٥/١ والصحيح أنه أبو القاسم ابن الرماك كما أثبته.

(١) البحر المحيط ٣٢٦/١-٣٢٧ وانظر ص ٦٢ من الجزء نفسه.

(٢) رصف المباني ص٢٧٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢.

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٧ وينظر شرح المقدمة الجزولية ٧٩٩/٢-٨٠٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.

إعمال كأنّ في الاسم الظاهر وإهمالها

الآية : ﴿ ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ياليتني كنت معهم ﴾[١].

موضع الموقف : كأنْ.

صاحب الموقف : سيبويه ، البصريون ، الكوفيون.

كما اختلف النحاة في إعمال إنّ وأنّولكنّ إذا خُفِّفت كذلك اختلفوا في «كأن» حال التخفيف ، فذهب الكوفيون إلى أن إعمالها مخففة لايجوز، وذهب البصريون إلى جواز إعمالها[٢] ، أما البصريون فاعتمدوا على السماع والقياس .

- فمن السماع قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجه مُقسّم كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

وقول آخر :

وصدر مشرق النحر كأنْ ثدييه حُقّان

وقول آخر :

وَمُعْتَدٍ فظٍّ غليظِ القلبِ كأنْ وريديه رشاءا خُلْب

والشاهد على رواية من نصب «ظبية» و «وريديه» و «ثدييه» [٣].

- أما القياس : فقد شَبّه سيبويه إعمال إنْ مخففة بـ«كأنْ» إذا خُفّفت ، إذ يقول : وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرأون :﴿ وإنْ كلاً لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾[٤]. يخففون وينصبون ، كما قالوا :

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٧-١٢٧٩والبحر المحيط ٣/٢٩٣ والدر المصون ٤/٣٠.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٣٧٠-٣٧١ والمساعد ١/٣٣٢-٣٣٣ وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٢ والإنصاف ١/١٧٩ والتبيين ٣٤٩ وشرح ابن يعيش ٨/٨٢ والجنى الداني ٥٧٤-٥٧٥ وأوضح المسالك ١/٢٧٥ والمقرب ١/١١٠.

(٤) الآية ١١١ من سورة هود.

... . كأنْ ثدييه حُقّان[١]

أما الكوفيون فكأني بهم يقولون: إن الاقتصار في «إنْ» و «أنْ» و«كأنْ» على الإلغاء يكون منبهة على أن الأصل فيها إذا خُففت الإلغاء . وأن ما أورده البصريون من إعمال كأنْ في الأبيات السابقة هو أحد الروايات ، وليس دليلاً قاطعاً.

موقف أبي حيان :

رجح أبو حيان مذهب سيبويه ، فبعد أن أورد:كلامه السابق في التشبيه بين إنْ وكأن المخففتين قال أبوحيان:فظاهر تشبيه سيبويه إنْ عمراً لمنطلق بقوله «كأنْ ثدييه حقان ، جواز ذلك في الكلام وأنه لا يختص بالشعر .

وقد نقل صاحب رؤوس المسائل أن «كأن» إذا خُففت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين ، وأن البصريين أجازوا ذلك [٢] .

والذي يظهر لي ويتضح أن إعمال «كأنْ» مخففة يكون غالباً في ضمير الشأن ، أما إعمالها وهي على تلك الحال في الاسم الظاهر فقيل عنه: قليل ، ويغلب على الظن أن هذه القلة هي مختصة بالشعر، فهو يُتوسّع فيه ما لايُتوسّع في النثر، وهو كذلك محل الضرورات، هذا من جانب ، ومن جانب آخر لم أعثر – فيما اطلعت – على نص نثري يتحتم فيه إعمالها مخففة.

---

(١) الكتاب٢/١٤٠.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٢-٢٩٣.

إعمال «لا» العاملة عمل «إنّ» في الخبر وإهمالها

الآية : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾[١].

موضع الموقف : لا ريب.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش .

ترد «لا» في الكلام على عدة أوجه ، منها : أن تكون عاملة عمل «إنّ» إذا قُصد بها النفي العام ، فإنها إذ ذاك تعمل عمل «إنّ» لمشابهتها لها في عدة أمور ، منها : الصدارة ، الدخول على المبتدأ و الخبر ، مساواة لفظها للفظ «إنّ» إذا خُففت ، إفادة التوكيد ، إذ إن «لا» لتوكيد النفي ، و «إنّ» لتوكيد الإثبات.

إلا أن وجه الشبه بينهما قد يختلف ، فـ «إنّ» تدخل على النكرة والمعرفة، أما «لا» فتختص بالنكرات لشمولها ، وما ورد من دخولها على المعارف فمؤّل، فكما يقيسون النظير على النظير فكذلك يقيسون النقيض على النقيض،ولاسم «لا» ثلاث حالات : إما أن يكون مضافاً ، نحو : لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ ، أو شبيهاً بالمضاف ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظاهر، لا خيراً من زيد راكبٌ ، أو مفرداً ، نحو : لا رجلَ في الدار .

فإن كانت النكرة بعد «لا» مضافة أو مشابهة للمضاف تبيّن النصب ، وظهر الإعراب، فالإضافة تبطل البناء ، وما كان شبيهاً بالمضاف فهو يجري مجراه ، فانتصاب النكرة المضافة وما شابهها بعد «لا» انتصاب صريح كانتصابها بعد إنّ ، وإن كان اسم «لا» مفرداً – غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف – فهو مبني مفتوح لتركّبه مع «لا» وتضمّن معنى الحرف الذي هو ««من» وكون الاسم غير مطوّل.

وتشعبت الخلافات بين النحاة في هذا الباب في عدة أمور، منها :

أولاً : الخلاف في الاسم :

لايخلو اسم «لا» من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

١- فإن كان مفرداً -وهو قسيم المضاف والشبيه به- فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .

- ذهب سيبويه إلى أن حكم الاسم حالة إفراده البناءُ على ما كان يُنصب به لتركّبه مع «لا» تركيب خمسةَ عشرَ وصيروته معها كالشيء الواحد ، وعلى هذا يكون «لا» واسمها فيْ موضع رفع مبتدأ[١] .

- وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع معربان[٢]، نحو : لا مُسلِمَين لك ولا مسلِمِين لزيد.

- وذهب المازني والفارسي إلى أن ما جُمع بالألف والتاء مبني على الفتح[٣] ، نحو : لذات في قول الشاعر :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب

- وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي والجرمي إلى أن الاسم المفرد المنفي بلا ، نحو : لا رجل ، هو معرب منصوب بها[٤] .

٢- وإن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهو منصوب بلا .

ثانياً : الخلاف في العامل في الخبر.

والخلاف في الخبر له ارتباط بالاسم وبلا وذلك على النحو التالي :

إن كان الاسم مفرداً غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف ، فيرى سيبويه وجمهور النحويين أن «لا» لا عمل لها في خبر الاسم المفرد لضعفها وانحطاطها عن «إنّ» درجة ، وذلك لتركبها مع اسمها ، فالخبر على هذا مرفوع بالابتداء ولا عمل «للا»[٥] .

- وذهب أبو الحسن الأخفش والمازني والمبرد إلى أن «لا» هي العاملة في الخبر ، فهي

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥ والنكتب للأعلم ١/١٩٦-١٩٧ والتبصرة ١/٣٨٦ وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/١٠٠ والإنصاف م ٥٣ ١/٣٦٦ وارتشاف الضرب ٢/١٦٥.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٣٦٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٧ والمساعد ١/٣٤١-٣٤٢ وينظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٠-٣٥١ وابن يعيش ٢/١٠٦.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٦٥ والمسائل الحلبيات ٣١٠-٣١٢.

(٤) انظر الإنصاف جـ١/٣٦٦ وابن يعيش ٢/١٠٠ وشرح التسهيل ٢/٥٨ والمساعد ١/٣٤٢.

(٥) ينظر الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥ وابن عقيل ١/٣٥٢.

تقتضي الاسم والخبر جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر[١].

- وذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ على مذهبهم في خبر المبتدأ[٢].

٢- إن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً به فلا أعلم خلافاً في أن الخبر مرفوع بلا[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الإعمال والإهمال في «لا» النافية العاملة عمل «إنّ» على مذهبي سيبويه والأخفش ، ولم يرجح مذهباً على آخر ، بل قال: وبناء «ريب» مع «لا» يدل على أنها العاملة عمل «إن»، فهو في موضع نصب ، و«لا» وهو في موضع رفع بالابتداء ، فالمرفوع بعده على طريق الإسناد خبر لذلك المبتدأ ، فلم تعمل حالة البناء إلا النصب في الاسم فقط ، هذا مذهب سيبويه ، وأما الأخفش فذلك المرفوع خبر لـ «لا» فعملت عنده النصب والرفع[٤].

وفي موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليهما ﴾[٥] ، يقول أبو حيان : وعليهما في موضع الخبر ، إما لمجموع جناح ، إذ هو مبتدأ على رأي سيبويه، وإما على أنه خبر «لا» على مذهب أبي الحسن[٦].

وهكذا يورد هذا الخلاف دون ترجيح في كل نظير[٧] ، فإعمال «لا» النصب حال البناء في الاسم، أما الخبر فلا عمل لها فيه على رأي سيبويه، وعلى رأي الأخفش عملت عمل إنّ نصباً ورفعاً.

أما أبو حيان فقد اكتفى بقوله «وتقرير هذا في كتب النحو [٤]، ولم يرجح ولم يعارض ، ويجدر أن أتي بنبذة موجزة عن ما نُسب للنحاة في هذا الباب مرجحاً فيما آراه قريباً من

---

(١) ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ومغني اللبيب ٢٣٧/١ والمساعد ٣٤١/١.

(٢) ينظر الإنصاف م ٤٤/٥ فما بعدها وابن يعيش ١٠٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢.

(٤) البحر ٣٦/١.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٦) البحر ٢٠٤/٢.

(٧) ينظر البحر ٤٦٣/١، ٦٩/٢، ٨٨-٨٩، ٤٩٢/٦، ٢٥٨/٧.

التعليل الصحيح ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- «لا» النافية للجنس تدخل على الاسم «المبتدأ» والخبر ، فهي تقتضي الاسم بالتركيب إذا كان مفرداً، وتنصبه إذا كان مضافاً أو شبيهاً به ، والقول برفع خبرها حال التركيب بالمبتدأ لا بـ«لا» نفسها ليس مختاراً ، فلو جُعل تركيب «لا» مع اسمها مانعاً من العمل في الخبر لكان منعها من العمل في الاسم أولى، لأن أحد جزأي الكلمة لايعمل في الآخر، فالتركيب لا يقتضي منع العمل بدليل عملها في الاسم ، وأيضاً فإن عملها في الخبر أولى من عملها في الاسم[١] وعلى هذا أختار ما ذهب إليه الأخفش والمازني والمبرد من أن لا هي عامل الرفع في الخبر .

٢- ماذهب إليه الكوفيون والزجاج والسيرافي والجرمي من أن اسم «لا» في قولك : لا رجل في الدار معرب، عليه عدة مآخذ :

أولها : لو كان كما ذهبوا إليه لكان منوّناً ، فإن قيل : حذف التنوين تخفيفاً ولشبهه بالمركب ، قيل لهم : حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو : لا خيراً من زيد، وذلك لأن المطوّل أولى بالتخفيف[٢].

ثانيها : إن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لايكون إلا لعدة أمور، منها: منع الصرف، الإضافة ، دخول آل ، لملاقاة ساكن ، للوقف ، للبناء لمشابهة الحرف ، وكلمة «رجل» في المثال ليس مما ذكر، فيتعيّن كونه مبنياً للتركيب .

ثالثها : سُمع من العرب : جئت بلا شيءَ كما قالوا : خمسةَ عشرَ والجار لا يُلغى ولا يُعلّق ، فثبت بذلك البناء [٣].

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ١٠٦/١-١٠٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٠٦/٢ والمساعد ٣٤١/١.

(٢) ينظر المساعد ٣٤٢/١.

(٣) ينظرشرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٢

إعمال «لات» في الاسم وإهمالها

الآية : ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾[١].

موضع الوقف : ولات حين مناص.

صاحب الوقف : الأخفش ، سيبويه.

قرأ الجمهور : ولاتَ حينَ.

وقرأ أبو السمال : ولاتُ حينُ.

ذهب جمهور النحاة إلى أن «لات» تعمل عمل «ليس» ، فعلى قراءة أبي السمّال يكون «حين» اسمها ، والخبر محذوف.

وذهب الأخفش في هذه القراءة في أحد قوليه إلى أنها لاتعمل شيئاً ، وإنما المرفوع بعدها هو مبتدأ محذوف الخبر.

موقف أبو حيان :

قال أبو حيان عن قراءة أبي السمّال بضم التاء ورفع النون : فعلى قول سيبويه «حين مناص» اسم «لات» والخبر محذوف، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف.[٢]

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) البحر المحيط ٣٨٤/٧.

المطلب الثاني : الإعمال والإهمال في حروف الجر

الإعمال والإهمال في الاسم الواقع بعد الجار والمجرور دون اعتماد

الآية : ﴿ فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾[١].

موضع الوقف : أجرهم.

صاحب الوقف : الأخفش ، الكوفيون.

إذا وقع بعد شبه الجملة اسم مرفوع ، فلا يخلو من أحد أمرين :[٢]

أولهما : أن يعتمد شبه الجملة على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول أو صاحب خبر ، أو حال ، فإن اعتمد على شيء مما سبق ذكره ففيه مذهبان :

١- أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بشبه الجملة على التقديم والتأخير.

٢- أن يكون فاعلاً ، إذ الأصل عدم التقديم والتأخير.

والأمر الآخر : إذا لم يعتمد شبه الجملة على شيء مما ذُكر أعلاه : نحو : في الدار زيد، ففي الاسم المرفوع خلاف بين النحاة :

أ- جمهور النحاة يوجبون الابتداء.

ب- وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز فيه الوجهان «الابتداء ، والفاعل» ، لأن الاعتماد ليس بشرط عندهم.

ولكل فريق حججه [٣] :

أما البصريون فاحتجوا بعدة مور ، منها :

- أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .

- أنه لو كان عاملاً عمل الفعل لما عمل فيه عامل آخر وتخطّاه إلى الاسم الذي بعده، نحو : إن خلفك زيداً وإن في الدار رجلاً ، وإن فيها زيداً ولو جرى الظرف والجار مجرى الفعل

---

(١) الآية ٦٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٥٧٨-٥٧٩ والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ص٦٢.

(٣) ينظر الإنصاف ٥١/١-٥٥ والتبيين ص ٢٣٣ واللباب ١٤٣/١-١٤٤ ونتائج الفكر ٤٢٢-٤٢٥.

لما دخلت عليهما العوامل.

- إن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم ، وقد جاز في داره زيد ، وفي بيته عمرو ، ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً.

- لو كان العمل للظرف من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز : اليوم زيد، ولما لم يجز لكون الاسم جثةً والظرف زماناً ثبت أنه لم يكن هو العامل.

أما الكوفيون والأخفش فاحتجوا بعدة أمور منها:

- إن الظرف لابد له من عامل وهو الفعل ، فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل ، وإذا كان قبله وقد أقيم الظرف مقامه وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله.

- إن الظرف إذا اعتمد على شيء قبله عمل ، ومن المعلوم أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه ، فوجب أن يكون العمل منسوباً إليه من غير اعتماد.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية السابقة ثم قال : وأجرهم مرفوع بالابتداء ، ولهم في موضع الخبر ، وعند الأخفش والكوفيين : أن أجرهم مرفوع بالجار والمجرور[1].

والظاهر أن الخلاف انجر من العامل، أهو شبه الجملة أو ما تعلّقا به، فإن كان العامل شبه الجملة لنيابته عن الفعل فلا بد من الاعتماد ، وإن كان العامل الفعل المحذوف فلا يلزم الاعتماد، ونرى أبا حيان لم يؤيد فريقاً على آخر ، إذا الخلاف بينهم كلا خلاف .

---

(١) البحر المحيط ٢٤٢/١.

إعمال «حتى» الجر في الجملة بعدها وإهمالها

الآية : ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ﴾[١].

موضع الوقف : حتى إذا .

صاحب الوقف : ابن درستويه ، الزجاج.

تُستعمل حتى على ثلاثة أوجه :

- أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، نحو : قوله تعالى : ﴿ سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر ﴾[١].
- أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» ، نحو : جاءني القوم حتى زيدُ.
- أن تكون حرف ابتداء.

ولكل قسم من الأقسام السابقة تفصيلات وتشعُّبات كثيرة، والذي يهم البحث هنا هو القسم الثالث : وهو كونها حرف ابتداء يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ وخبره ، ويليها الفعل المضارع والماضي ، وهذا القسم مدار البحث، ذلك أن أبا حيان ذكر أن ابن درستويه والزجاج خالفا الجمهور.

- فابن درستويه والزجاج ذهبا إلى أن الجملة بعد «حتى» الابتدائية في موضع جر ، وعليه فحتى تتعلّق بما قبلها تعلُّق حروف الجر بما قبلها .
- وذهب الجمهور إلى أن «حتى» لا تتعلق بما قبلها ، وعليه فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، لأنها مستأنفة[٢].

---

(١) الآية ٦ من سورة النساء.

(١) الآية ٥ من سورة القدر .

(٢) ينظر الكتاب ٢٧/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤ ، ١٧٥٢ ، ١٩٧٨ وشفاء العليل ٦٦٧/٢ والمساعد ٢٧١/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤ فما بعدها والمغني ١٦٦ ومعاني القرآن للفراء ١٣٢/١ فما بعدها وشرح التسهيل ١٦٦/٣ وشرح ابن يعيش ١٥/٨ ، ٩٦ ورصف المباني ١٨٠ والجنى الداني ٥٥٢ والدر المصون ٥٨٣/٣ والمقتضب ٤٠/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٨٦/١ والمحتسب ٣٠٨/٢ وأسرار العربية ٢٦٥.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان «حتى» في هذه الآية الكريمة معرباً الآية متعرضاً لرأي ابن درستويه والزجاج ورأي الجمهور ، فقال : وحتى هنا غاية للابتداء ، ودخلت على الشرط، وهو إذا ، وجوابه : فإن آنستم وجوابه وجواب إن آنستم : فادفعوا ...

وحتى إذا دخلت على الشرط لاتكون عاملة ، بل هي التي تقع بعدها الجمل ، كقوله :

وحتى الجياد ما تقاد بأرسان

وقوله :

وحتى ماء دجلة أشكل

على أن في المسألة خلافاً :

- ذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة في موضع جر.
- وذهب الجمهور إلى أنها غير عاملة ألبتة[١] .

ويقول في موضع آخر عنها : والخلاف فيها إذا كانت حرف ابتداء أهي حرف جر والجملة بعدها في موضع جر ، وتتعلق بما قبلها كما تتعلق حروف الجر؟ أم ليست حرف جر ولا تتعلق بما قبلها تعلّق حروف الجر من حيث المعنى لامن حيث الإعراب ، قولان :

الأول : لابن درستويه والزجاج .

والثاني : للجمهور[٢].

وقال أبو حيان عن حتى في موضع آخر : «حرف ابتداء ، فما بعدها ليس في موضع جر خلافاً للزجاج وابن درستويه ، فإنهما زعما أنها إذا كانت حرف ابتداء ، فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جر[٢].

وعلى هذا يرد مذهب ابن درستويه والزجاج ويناصر ما ذهب إليه الجمهور

---

(١) البحر المحيط ٣/١٧١.

(٢) البحر ٤/٢٩٤.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٢١٠.

الذي يترجّح لدي أن ماذهب إليه ابن درستويه والزجاج غير مستقيم ، وقد أعجبني ما قاله ابن هشام في ردّ ما ذهب إليه ابن درستويه والزجاج الذي يقول فيه : ويرده أن حروف الجر لا تُعلَّق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إن» كسروها ، فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لايرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على «أن» فُتحت همزتُها، نحو :﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ [١] [٢] وقال المرادي : وهو ضعيف ، قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل ، وذلك غير معروف[٣].

---

(١) الآية ٦ من سورة الحج.

(٢) مغني اللبيب ١٧٦.

(٣) الجنى الداني ٥٥٢.

إعمال لولا الجر وإهمالها

الآية : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[١].

موضع الموقف : لولا أنتم.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، المبرد.

اختلف النحاة في مجيء ضمير الجر بعد لولا ، نحو : لولاي ولولاه ولولاك ، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب[٢]:

أولها : مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن «لولا» حرف جر شبيه بالزائد لايتعلق بشيء، مختص بجر المضمر الذي له محلان ، أحدهما : الجر بالحرف لفظاً ، والثاني الرفع بالابتداء محلاً ، كمدخول «من» الزائدة في قولك : ما في الدار من أحد.

قال سيبويه : هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم ، وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[١] ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر يزيد بن الحكم :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى *بأجرامه من قلّة النيق منهوي*

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس[٣] .

فهي جارّة للضمير مختصة به عند سيبويه.

ثانيها : مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين أن الضمير المتصل في نحو لولاي

---

(١) الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٥ وارتشاف الضرب ٢/٤٧٠ وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٤ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٧١-٤٧٣ ورصف المباني ٣٩٦ وحاشية الصبان ٢/٢١٣ والانصاف م ٩٧ جـ٢/٦٨٧-٦٩٥.

(٣) الكتاب٢/٣٧٣-٣٧٤.

ولولاك ولولاه موضوع موضع الضمير المنفصل، وأن موضعه رفع ، ولم تعمل لولا فيه شيئاً، كما لم تعمل في الظاهر في نحو : لولا زيد لآتيتك وذلك ليجري استعمالها في جميع الأحول مجرى واحداً ، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحد.

قال الأخفش : الضمير مبتدأ ، و «لولا» غير جارّة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا[١].

ثالثها : مذهب المبرد : أن هذا الاستعمال في لولاي ونحوه لم يرد عن العرب ، وهو محجوج بورود ذلك عن العرب ، ولكنه قليل غير شائع شيوع استعمال الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا.

وما ذهب إليه الكوفيون والأخفش لم يلق قبولاً عند جمهور النحاة ، ومنهم سيبويه الذي يقول : «ولا يستقيم أن تقول وافق الرفعُ الجرَّ في لولايَ، كما وافق النصبُ الجرَّ حين قلتَ : معَك وضربك ، لأنك إذا أضفتَ إلى نفسك اختلفا ، وكان الجر مفارقاً للنصب في غير الأسماء ... وزعم ناس أن الياء في لولايَ وعساني في موضع رفعٍ ، جعلوا لولايَ موافقةً للجر ، ونيٌ موافقةً للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف ، وهذا وجه رديء لما ذكرتُ لك»[٢]

قال الأعلم عن نصّ سيبويه السابق : وردّ على من زعم أن الموضع رفع، وأن الرفع وافق الجر، بأنك إذا أضفت إلى نفسك فالجر مفارق للنصب في غير هذه الأسماء ، تقول : معي وضربني . ومعنى هذا الاحتجاج أنه لو كان الرفع محمولاً على الجر في لولاك لفُصل بين اللفظين في المتكلم ، فقيل : لولاني، كما فُعل في النصب حين وافقه الجر في معك وضربك ، ثم خالفه في معي وضربني.[٣]

موقف أبي حيان :

---

(١) مغني اللبيب ص٣٦١.

(٢) الكتاب٢/٣٧٥-٣٧٦. * هكذا في الكتاب ولعل الصواب : عَسَنا ني أو لولا ني .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٦٥.

الوجه أن يأتي بعد لولا الامتناعية الاسمُ الظاهر أو الضميرُ المنفصل كما في الآية موضع البحث ، ومجيء الضمير المتصل بعدها مجروراً أجازه الخليل وسيبويه وغيرهما ومنعه المبرد. أما أبو حيان فقد وافق الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه ، ولم يُلْقِ بالاً على ما ذكره المبرد.

يقول أبو حيان عن الضمير في هذه الآية : وأتى الضمير بعد لولا ضمير رفع على الأفصح ، وحكى الأئمة سيبويه والخليل وغيرهما مجيئه بضمير الجر : نحو لولاكم، و إنكار المبرد ذلك لا يُلتفت إليه[١] .

ويقول في موضع آخر عن الضمير الواقع بعد لولا في قولك لولاي ولولاك ولولاه : «وهو في موضع جر بـ «لولا» عند سيبويه ، وفي موضع رفع عند الأخفش»[٢].

والذي يترجح لديّ أن مذهب سيبويه هو الراجح ، وذلك لأمور، منها :

- إن النيابة إنما تقع في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة[٣].
- إن الضمير في لولاي ولولاك ولولاه خارج عن حيّز ضمائر الرفع ، وليست «لولا» من الحروف المضارعة للفعل ، فتعمل النصب كحروف النداء ، لذا أُلحقت بحروف الجر[٤].
- إن الياء والهاء والكاف المتصلة بـ «لولا» لا يُعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب هنا ممتنع ، لأن الياء لا تُنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية، ولا تخلو منها النون وجوباً إلا وهي مجرورة ، وياء لولاي خالية منها ، فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة.[٥].

أما ما ذهب إليه المبرد من إنكار مجيء لولاي ونحوها في كلام العرب ، فقد أنكر هذا

---

(١) البحر المحيط ٢٨٢/٧.

(٢) البحر المحيط ٢٤٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٦١.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١.

الأنكار ثُلّة من العلماء [١] لوجوده في أشعار العرب، كقول الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُلّة النيق منهوي

وكقول آخر :

أومت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

وكقول آخر :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

---

(١) ينظر شرح الرضي ٢/٤٤٤ وارتشاف الضرب ٤/١٧٥٧ وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٣.

المطلب الثالث : الإعمال والإهمال في غير ما سبق

إعمال أنْ وإهمالها في المضارع بعدها

الآية : ﴿ لمن أراد أنْ يتم الرضاعة ﴾[1].

موضع الموقف : أن يتم.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء «أن يتمّ» بنصب الفعل «يتمّ»، وقرأ برفعه مجاهد والحسن وابن محيصن وأبو رجاء، وفي قراءة رفع «أن يتمُّ» قولان :

أحدهما : أنّ «أنْ» هي المخففة من الثقيلة ، وشذ اتصالها بالفعل كما شذ وقوع «أنْ» الناصبة موقعها في قول الشاعر :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أنْ لا يدانينا من خلقه بشر

القول الثاني : أنّ «أنْ» في هذه القراءة هي «أن» الناصبة للفعل المضارع ، إلا أنها أهملت حملاً على «ما» أختها المصدرية ، إذ كل منهما مصدرية ، وقد وردت أنْ المصدرية مهملة في قول الشاعر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

وقول الآخر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألاّ تشعرا أحدا

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذهبي البصريين والكوفيين ، فقال بعد أن قدم البيتين السابقين : «وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع ، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة وشذ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

والذي يظهر أن إثبات النون في هذا المضارع المذكور مع أنْ مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ «أنْ» غير ناصبة إلا في الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة[١].

وما نسبه أبو حيان للبصريين بأنّ «أن» هي الناصبة للفعل المضارع قد قال بهذا نحاة سابقون ولاحقون مثل : ابن مالك [٢] وابن عقيل [٣] وابن هشام [٤] والمرادي[٥] والسمين الحلبي [٦].

إلا أن ابن يعيش نازع في النسبة، فما نسبه أبو حيان هنا للبصريين نسبه ابن يعيش للكوفيين هناك ، قال ابن يعيش بعد إنشاد «أن تهبطين بلاد قوم» قال : فهذا على تشبيه أن بما المصدرية ، وهذا طريق الكوفيين .

فأما البصريون يحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة ، وتخفيفها ضرورة [٧] ، ومما يؤيده ما ساقه أبو حيان ، وما أورده الفراء : .... كقولك : حسبت أنْ تقولُ ذاك ، لأن الهاء تحْسُن في «أنْ»، فتقول : حسبت أنه يقولُ ذاك وأنشدني القاسم بن معنٍ :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

فرفع «أن تهبطين» ولم يقل : أن تهبطي [٨].

والذي يترجح لدي أن كلا الاحتمالين على قولي البصريين والكوفيين حسن إما للحمل على المخففة أو للحمل على «ما» المصدرية[٩].

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣ وينظر ارتشاف الضرب ٤/٤٦٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/١١.

(٣) ينظر المساعد ٣/٦١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٦.

(٥) ينظر الجنى الداني ٢٢٠.

(٦) ينظر الدر المصون ٢/٤٦٣-٤٦٤.

(٧) شرح ابن يعيش ٧/٩.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/١٣٦ وينظر أمالي ابن الشجري ٣/١٥٧.

(٩) ينظر شرح الرضي ٤/٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٧-١٥٢٨.

الفصل الرابع

ظاهرة النيابة

المبحث الأول : النيابة في الأسماء

نيابة أسماء الإشارة عن الأسماء الموصولة

الآية : (وما تلك بيمينك يا موسى)[١]

موضع الآية : تلك.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

يجوز في تلك وجهان :

أحدهما : أن تكون على بابها فهي اسم إشارة ، وهي في الآية الكريمة خبر لـ "ما" الاستفهامية ، والجار والمجرور "بيمينك" في موضع نصب الحال ، والعامل اسم الإشارة.

الثاني : أن تكون اسماً موصولاً على مذهب الكوفيين ، وعليه فيكون الجار والمجرور "بيمينك" لا محل له ، لأنه صلة الموصول. وعليه فهذان الوجهان من أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين [٢] وجاء الخلاف على النحو التالي :

ذهب الكوفيون إلى أن أسماء الإشارة يجوز فيها أن تكون بمعنى الأسماء الموصولة.قال الفراء : والعرب قد تذهب بهذا وإذا إلى معنى الذي[٣] وقال عن "بيمينك" في الآية الكريمة : وقوله بيمينك في مذهب صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي ....[٤].

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز إلا في "ذا" بشروط مخصوصة ، قال سيبويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد[٥] .

ولكل فريق حججه : فالكوفيون احتجوا بأن ذلك قد جاء في كتاب الله وكلام

---

(١) الآية ١٧ من سور طه.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٧ وأمالي ابن الشجري ٤٤٣/٢ وشرح الرضي ٢٣/٣ ومعاني القرآن للزجاج ٤٢١/١ و جـ٤١٦/٣ والتبصرة ٥١٩/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١-١٦٩ والدر المصون ٢٣/٨ وارتشاف الضرب ١٠١٠/٢-٢٠١١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢.

(٥) الكتاب ٤١٦/٢.

العرب فمما جاء في كلام الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) [١] ، وقوله : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) [٢] وقوله : (وما تلك بيمينك يا موسى) [٣] وهو نص ما نحن فيه إلى غير ذلك من الآيات ، واحتجوا بقول الشاعر :

عدس ما لعبّاد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

أما البصريون فيذهبون إلى أن الأصل في أسماء الإشارة أن تكون دالة على الإشارة ، وأما الأسماء الموصولة فليست في معنى أسماء الإشارة ، فينبغي على هذا أن لا يُحمل شيء على آخر ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال[٤] ، وخرّجوا ما استدل به الكوفيون بوجوه عدة .

موقف أبي حيان :

يتضح من إعراب أبي حيان أنه وافق البصريين في هذه المسألة ، فهو يبدأ بإعرابهم ، ويرد على من اتبع المذهب الكوفي ، فيقول في ردّه : وليس ذلك مذهباً للبصريين ، وإنما ذهب إليه الكوفيون، قالوا : يجوز أن يكون اسم الإشارة موصولاً، حيث يتقدر بالموصول[٥] .فموقفه هنا من الكوفيين موقف الرادّ لمذهبهم ، ويتضح من نصوص مبثوثة في البحر تؤكد هذا الرد بقوله : وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة [٦] .

ويرد على من ذهب مذهبهم بقوله : وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين[٧] وعند قوله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) [٨] يقول : وذهب بعضهم أن "هؤلاء" موصول بمعنى الذي ، وهو خبر عن "أنتم" ويكون "تقتلون" صلة لهؤلاء ، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون[٩] .

---

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٧ من سورة طه.

(٤) ينظر الإنصاف م ١٠٣ جـ٢/٧١٧ فما بعدها.

(٥) البحر المحيط ٦/٢٣٤.

(٦) البحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٧) البحر المحيط ٢/٤٦٧.

(٨) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٩) البحر المحيط ١/٢٩٠-٢٩١.

ويقول في موضع آخر : وأجازوا أن يكون "هؤلاء" موصولا بمعنى "الـــذي" وحاججتم صلته ، وهذا على رأي الكوفيين[١].

وما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة لا يتأتى لهم في جميـــع النصـــوص الوارد فيها اسم الإشارة ، بل ينخرم ما ذهبوا إليه ، وكم آية فيها اسم إشارة لو قدّرنا اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول لا نْقَلَب معنى الآية وما جاءت به من تشـــريع وإيحاء وإعجاز. وما ذهبوا إليه لا يعدو إلا أن يكون خلط باب بباب ، كل له قوانينه وضوابطه، وقد وافق الكوفيين الفارسي والزجاج فيما ذكره أبو حيان ، وذلك فـــي المواضع التالية:

الآية : (ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم)[٢]

موضع الموقف : ذلك.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون ، الزجاج.

يجوز في "ذلك" عدة أوجه [٣]

١- أن يكون مبتدأ ونتلوه الخبر.

٢- أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : الأمر ذلك.

٣- أن يكون اسماً موصلاً ، ونتلوه : صلته والخبر من الآيات ، وهـــذا الوجـــه ذهب إليه الزجاج والكوفيون.

قال الزجاج : ويصلح أن تكون "ذلك" في معنى الذي ، ويكون نتلـــوه صلـــة فيكون المعنى : الذي نتلوه عليكم من الآيات والذكر الحكيم ، فيكون ذلـــك ابتـــداء والخبر من الآيات[٤] .

موقف أبي حيان :

ذكر الزمخشري هذا الوجه الأخير وقال أبو حيان : وأجاز الزمخشـــري أن

---

(١) البحر المحيط ٤٨٦/٢.

(٢) الآية ٥٨ من سورة آل عمران.

(٣) ينظر الدر المصون ٢١٦/٣-٢١٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٢/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٢١١/١-٤٢٢.

يكون ذلك بمعنى الذي ونتلوه : صلته ، ومن الآيات : الخبر، وقاله الزجاج قبله، وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في ذا وحدها إذا سبقها ما الاستفهامية باتفاق ، أو من الاستفهامية باختلاف[١] .

هذا موقف أبي حيان من الزجاج ومن قبله الكوفيون ، فهذا رد منه بقوله : وهذه نزعة كوفية ومما يؤكد هذه النزعة عن الزجاج أنه قال عن ذلك من قوله تعالى " (ذلك هو الضلال البعيد) [٢] قال : وفيها وجه رابع ، وهو الذي أغفله الناس أن ذلك في موضع نصب بوقوع يدعو عليه ، ويكون ذلك في تأويل "الذي" ويكون المعنى : الذي هو الضلال البعيد يدعو ، ويكون "لمن ضره أقرب من نفعه" مستأنفا ، وهذا مثل قوله : (وما تلك بيمينك) [٣] على معنى : وما التي بيمينك يا موسى ، ومثله قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة عتقت ، وهذا تحلمين طليق[٤]

وعليه فالزجاج في هذه المسألة يذهب مذهب الكوفيين ، وأبو حيان يذهب مذهب البصريين ، فلم يرتض هذا الجنوح من أبي إسحاق الزجاج.

الآية : (يدعون من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد.يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير) [٥]

موضع الموقف : ذلك.

صاحب الموقف : الفارسي ، الكوفيون ، البصريون.

يجوز في يدعو من قوله تعالى : يدعو لمن ضره أن يكون له تعلق بقوله : "لمن ضره" أو لا يكون: [٦]

---

(١) البحر المحيط ٤٧٦/٢.

(٢) الآية ١٢ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٧ من سورة طه.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤١٦/٣-٤١٧.

(٥) الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة الحج.

(٦) ينظر الدر المصون ٢٤٠/٨-٢٤١ ومغني اللبيب ٣٠٨-٣٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢١٧/٢-٢١٨.

١. فإن كان لا تعلق له ففيه ثلاثة أوجه.

أحدها : أن يكون "يدعو" توكيداً لفظياً لـ"يدعو" في أول الآية السابقة: وعلى هذا فلا معمول له ، والتقدير : يدعو يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه، والجملة من قوله "ذلك هو الضلال البعيد" معترضة بين المؤكِّد والمؤكَّد ، ولمن ضره استئناف.

الوجه الثاني : أن يكون ذلك مبتدأ ، والضلال هو الخبر في أحد الأوجه.

الثالث : أن يكون ذلك اسماً موصولاً بمعنى "الذي" ، والجملة من (هو الضلال البعيد) صلة ، والموصول وصلته مفعول به مقدم للفعل ، وهذا الوجه منقول عن الفارسي ، وهو موافق لمذهب الكوفيين ، وهذا الوجه لا يستقيم عند البصريين.

٢. أما إن كان الفعل يدعو له تعلّق بالجملة بعده ففيه عدة أوجه ، ولا دخل للبحث هنا فيها.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الثلاثة وقال عما ذهب إليه الفارسي : "أن تكون عاملة في "ذلك" من قوله (ذلك هو الضلال) وقدّم المفعول الذي هو ذلك ، وجُعل موصولاً بمعنى "الذي" قاله أبو علي الفارسي ، وهذا لايصح إلا على قول الكوفيين ، إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً ، والبصريون لايجيزون ذلك إلا في "ذا" بشرط أن يتقدمها الاستفهام بما أو من [١].

فالفارسي على هذا النهج موافق للكوفيين ، وموقف أبي حيان من هذه المسألة بيّن فهو هنا يقول : وهو لا يصح .. إلا أن مذهب الفارسي في الحجة يرى رأي البصريين ، فهو يقرر هذا من خلال سياق كلامه ، فهو يقول : واعلم أن سيبويه لايجيز أن يكون ذا بمنزلة "الذي" إلا في هذا الموضع لما قام على ذلك من الدلالة التي تقدمت ، والبغداديون يجيزون أن يكون ذا بمنزلة الذي في غير هذا الموضع ، ويحتجون في ذلك بقول الشاعر :

عدس ما لعبّاد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

---

[١] البحر المحيط ٣٥٦/٦.

فيذهبون إلى أن المعنى : والذي تحملين طليق ويحتجون أيضاً بقوله تعالى : وما تلك بيمينك يا موسى .. ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على ذا بأنه بمنزلة الذي ..... وقد تأول أحد شيوخنا (ذلك هو الضلال البعيد يدعو" على مذهبهم هذا ، فقال : ذلك بمنزلة الذي وما بعده صلة ، والاسم المبهم مع صلته في موضع نصب بيدعو. وهذا الذي تأوّله عليه تأويل مستقيم إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه[١] .

فمما سبق من نصه يتضح أن سيبويه يشترط في"ذا" أن تكون موصولة شروطاً منها:

- أن يتقدم على "ذا" "ما" أو"من" الاستفهاميتان.
- ألا تكون "ذا" ملغاة بتركيبها مع "ما".
- ألاّ تكون للإشارة نحو : من ذا الذاهب ؟

وما ذهب إليه البغداديون فيما ذكره أبو علي لا دلالة عليه ، ولعل قول أبي علي هنا : وهذا الذي تأوّله عليه تأويل مستقيم إذا صح الأصل بدلالة تقام عليه[١] لعل قوله هنا فيه اشتراط يكون "ذا" موصولة بالشروط التي اشترطها النحاة.

وإذا صح هذا الذي قلته فما ذكره أبو حيان عن الفارسي لايصح.

---

(١) الحجة ٢/٣٢٠-٣١٢.

نيابة تكرار المبتدأ بمعناه عن الرابط

الآية : (والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين)[١].

موضع الموقف : المصلحين.

صاحب الموقف : الأخفش ، سيبويه.

في "الذين يمسكون" وجهان من الإعراب: [٢]

أحدهما : أن يكون معطوفاً على الذين من قوله تعالى : (والدار الآخرة خير للذين يتقون)[٣] فيكون في محل جر عطفاً، والواو إذاً عاطفة.

الثاني : أن يكون مبتدأ ، والواو للاستئناف ، وفي خبره حينئذ وجهان :

١- : أن يكون محذوفاً، والتقدير : والذين يمسكون مأجورون أو مثابون.

٢- : أن يكونالخبر الجملة من قوله تعالى : (إنا لا نضيع أجر المصلحين).

ولما كانت هذه الجملة غير المبتدأ في المعنى ، فإنه لا بد فيها من رابط ، وفي الرابط هنا عدة أقوال :

١. أن يكون ضميراً محذوفاً ، والتقدير على هذا : المصلحين منهم ، ومصلحيهم على رأي الكوفيين.

٢. أن يكون العموم الموجود في "المصلحين".

٣. أن يكون الرابط تكرار المبتدأ بمعناه ، نحو : زيد قام أبو عبدالله ، إذا كان أبو عبدالله كنية لزيد ، وهذا الرابط ذهب إليه الأخفش،وهو مختلف فيه ، فجمهور النحاة لا يجيزونه ، يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو : زيد جاء أبو بكر، إذا كان "أبو بكر" كنية له ، أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن خروف ، ومنعه الجمهور.[٤]

موقف أبي حيان :

---

(١) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/٥٠٧-٥٠٨.

(٣) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/١١١٨.

أورد أبو حيان الآية الكريمة ثم تعرض لوجوه إعراب "الذين" نقلاً عن المعربين ، وأورد اختلافهم في رابط المبتدأ إذا كان الخبر هو الجملة "إنا لا نضيع أجر المصلحين" فأورد وجوهاً ، منها ما أجازه أبو البقاء من أنه يكون الرابط هو المصلحين ، وضعه موضع المضمر ، أي : لا نضيع أجرهم[١] فقال أبو حيان عما أجازه أبو البقاء : وهذا على مذهب الأخفش حيث أجاز الرابط بالظاهر إذا كان هو المبتدأ ، فأجاز زيد قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيد كأنه قال : زيد قام ، أي : هو [٢].

ولم يتخذ موقفاً مما ذهب إليه الأخفش من الربط بالظاهر ، ولعل ما بدأ به أبو حيان من وجوه الربط ، وهو أن يكون العموم الموجود في المصلحين ، لعل هذا الوجه الذي بدأ به هو الظاهر لديه ، وما أورده تجاه ما علّق به على ما أجازه أبو البقاء ، لعل هذا وجه مرجوح ، فيكون ما ذهب إليه الأخفش في نظر أبي حيان هو مرجوح ، وإن لم يصرح بذلك هنا في هذا الموضع ، بيد أنه خرّج أن الربط لا يكون بالظاهر في ارتشاف الضرب ، وأن الرابط ضمير محذوف استمع إليه وهو يقول عن ذلك : ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ نحو : زيد قام أبو عمرو ، * إذا كانت كنيةُ زيد أبا عمرو ، فأحرى أن لايجوز عنده في الصلة ، والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه ، والظاهر بدل منه [٣] فعلى الربط في الصلة يقال الربط في المبتدأ ، وتصديق ذلك ما ذكره أبو حيان مما أورده من نص سيبويه في هذا.

وعند قوله تعالى : (قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه)[٤] قال أبو حيان – إذ أطال الوقوف عنده هذه الآية : وجوزوا في إعراب هذا الكلام وجوهاً:

---

(١) ينظر الإملاء ٢٩٥.

(٢) البحر المحيط ٤/٤١٨ وينظر ص ١٠٥ من الجزء نفسه و٦/١٢١ ، ٤٠٩ .

* في هذا الموضع واو عطف ، ولعل الصحيح حذفها .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٩٩٩.

(٤) الآية ٧٥ من سورة يوسف.

أحدها : أن يكون جزاؤه مبتدأ ، ومن شرطية أو موصولة : مبتدأ ثان ، فهو جزاؤه : جواب الشرط ، أو خبر ما الموصولة ، والجملة من وُجد إلى آخره خبر المبتدأ الأول ، والضمير في قالوا : جزاؤه للسارق قاله ابن عطية ، وهذا لا يصح لخلو الجملة الواقعة خبر جزاؤه من رابط.

الثاني : أن المعنى : قالوا جزاء سرقته ، ويكون جزاؤه : مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره على إقامة الظاهر فيها مقام المضمر ... قاله الزمخشري ، ووَضْع الظاهر موضع المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتهويل ، وغير فصيح فيما سوى ذلك ، نحو : زيد قام زيد ، وينزه القرآن عنه .

قال سيبويه : لو قلت {ما}[١] {كان}[٢] زيد منطلقاً زيد ، لم يكن حد[*] الكلام ، وكان هاهنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقاً هو ، لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغي لك أن تضمره[٣].

وتكملة نص سيبويه يقول فيها : ألا ترى أنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو زيد لم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلقاً أبوه ، لأنك قد استغنيت عن الإظهار ، فلما كان هذا كذلك ، أُجرى مجرى الأجنبي ، واستؤنف عن حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه[٤].

وفيما سبق نرى أباحيان ينهج نهج سيبويه ، فالربط بالظاهر ضعيف ينبغي تنزيه القرآن عنه ، إلا في مواضع التفخيم والتهويل .

والذي يترجّح لدي أن ما ذهب إليه الأخفش يُعد خروجاً عما درج عليه جمهور النحاة من روابط جملة خبر المبتدأ[٥].

---

(١) ساقطة من نص مطبوعة سيبويه.

(٢) ناقصة من مطبوعة سيبويه.

(*) في مطبوعة البحر ضد وهو خطأ مطبعي.

(٣) البحر المحيط ٣٣١/٥.

(٤) الكتاب ٦٢/١.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٦٥٠ وشرح الرضي ٢٤١/١-٢٤٢ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢٠٥/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٥/١-٣٤٦.

نيابة الصفة عن الموصوف

الآية : (وللدار الآخرة خير للذين يتقون)[١]

موضع الموقف : وللدار الآخرة .

صاحب الموقف : الفراء ، البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء "وللدّار" بلامين، اللام الأول لام الابتداء، والثانية للتعريف و"الآخرة" بالرفع على أنها صفة للدار ، وخيرٌ خبرها.وقرأ ابن عامر "ولدارُ" بلام واحدة هي لام الابتداء ، والآخرة مجرورة بإضافة الدار إليها[٢].

وفي هذه القراءة تأويلان :

أحدهما : قول البصريين، وهو أنه من باب حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : ولدار الساعة الآخرة ، وليست الدار مضافة إلى صفتها ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ، وعليه فالشيء لا يضاف إلى نفسه،لأن الإضافة لا تخلو إما أن تكون للتعريف ، أو للتخصيص ، والشيء لا يخصص نفسه ولا يعرفه.

والتأويل الثاني : ذهب إليه الكوفيون ، وهذا فيه تفصيل ، فإن اختلف اللفظان جازت الإضافة ، وإن اتفقا فلا ، ولعل من يمثل هذا المذهب هو الفراء ، فهو يقول في عدة مواضع عن هذا المذهب :

« ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله : (إن هذا لهو حق اليقين)[٣] والحق هو اليقين كما أن الدار هي الآخرة ، وكذلك أتيتك بارحة الأولى ، والبارحة الأولى ، ومنه يوم الخميس ، وليلة الخميس ، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين ، والدار والآخرة ، واليوم والخميس ، فإذا اتفقا لم تقل العرب : هذا حق الحق ، ولا يقين اليقين ، لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى»[٤].

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

( ) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/٣٠٠ وحجة القراءات ٢٤٦ والمشكل ١/٢٥١.

(٣) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٠-٣٣١.

وقال في قوله تعالى : (ولدار الآخرة)[١] : أضيفت الدار إلى الآخرة ، وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله : (إن هذا لهو حق اليقين)[٢] والحق هو اليقين ، ومثله : أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها.[٣]

وهذه المسألة هي من مسائل الخلاف، فقد أوردها صاحب الإنصاف في كتابه على النحو التالي :

" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[٤].

واحتج الكوفيون "بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً "[٤] ثم أورد آيات سبق ذكرها في أقوال الفراء ، وعليه فهم يحتجون لما ذهبوا إليه بالسماع.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه [٤] وذكر هذه المسألة العكبري في كتابه اللباب،ووافق البصريين كما وافقهم ابن الأنباري من قبل [٥]ومما سبق فالكوفيون يساندهم السماع ، والبصريون يتأولون كل ما جاء من هذا القبيل[٦].

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٣) معاني القرآن ٢/٥٥-٥٦ وينظر كذلك ص ٣٧١ من الجزء نفسه و جـ٣/٥٣ ، ٧٦.

(٤) الإنصاف ٢/٤٣٦-٤٣٨ وينظر شرح الرضي ٢/٢٤٣-٢٤٦.

(٥) ينظر اللباب ١/٣٩١-٣٩٢ وينظر الخصائص ٣/٢٤ فما بعدها.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٤٧ والدرالمصون ٤/٦٠٠ و ٧/١٤٦ و ٤/١٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٩ وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦ والحجة للفارسي ٣/٣٠١ والمشكل ١/٣٩٤ ومعاني القرآن للزجاج ٣/١٣١-١٣٢ والمغني ٨١٦-٨١٧ والإملاء ٢٤٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٦٨-٦٩ والأصول ٢/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١ وشرح ابن يعيش ٣/١٠-١١.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة بما فيها قراءة ابن عامر وقال : "ولدار الآخرة" على الإضافة ، وقالوا : هو كقولهم : مسجد الجامع ، فقيل : هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، وقال الفراء : هي إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولهم : بارحة الأولى، ويوم الخميس، وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين انتهى.

وقيل : من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي : ولدار الحياة الآخرة، ويدل عليه "وما الحياة الدنيا" وهذا قول البصريين ، وحسَّن ذلك أن هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء فوليت العوامل ، كقوله : (وإن لنا للآخرةوالأولى)[١].

- وقد تكرر عنده ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، فمرة يذكر أبو حيان مذهب الفريقين ، ومرة يذكر رأي الفراء – وهو كما سلف – يمثل المذهب الكوفي .
- يقول أبو حيان في قوله تعالى : (ولقد أرسلنا من قبلك في شيع الأولين)[٢]؛ وقال الفراء : في شيع الأولين : هو من إضافة الشيء إلى صفته ، كقوله "حق اليقين" (وبجانب الغربي)[٣] ، أي : الشيع الموصوف ، أي : في شيع الأمم الأولين[٤].
- ويقول في موضع آخر عن قوله تعالى : (في يتامى النساء)[٥] : والإضافة في يتامى النساء من باب إضافة الخاص إلى العام ، لأن النساء ينقسمن إلى يتامى وغير يتامى، وقال الكوفيون : هي من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهذا عند البصريين لا يجوز[٦].

ومما سبق نرى أبا حيان يرجّح مذهب البصريين في موضع ، ويورد مذهبهم ومذهب الكوفيين في مواضع أخرى دون ترجيح ، وعلى عموم القول فهو يرجح مذهب البصريين في هذه المسألة.

---

(١) البحر المحيط ١٠٩/٤.

(٢) الآية ١٠ من وسورة الحجر.

(٣) الآية ٤٤ من سورة القصص.

(٤) البحر ٤٤٧/٥.

(٥) الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٦) البحر ٣٦٢/٣.

والذي يترجح أن ما ذهب إليه البصريون من تأويل يكون مقبولاً في نحو : صـــــلاة الأولى ومسجد الجامع ، فالمراد صلاة الفريضة ، أو الساعة الأولى ، فالإضافة إلى الموصوف المحذوف ، وليست الإضافة إلى الأولى ، وإضافة مسجد إلى الجـــامع ، لأن الشيء لا يتعرف بنفسه.

وأيضاً فإن حَذْف الموصوف وبقاء الصفة كثير في كلام العرب.

نيابة المفرد عن الجمع

الآية : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً)[١].

موضع الموقف : الذي.

صاحب الموقف: الفارسي ، الأخفش.

الذي اسم موصول للواحد المذكر ، وأما من الموصولة فهي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، ويأتي اللذان والذين للمثنى والجمع، وقد يُغني عن الذين الذي ، نُقل عن الفارسي أن الذي لفظ مبهم يجري مجرى "مَن" في وقوعه على الواحد والجمع.

وقد سبق إلى ذلك الأخفش الذي يقول : فجعل الذي جميعاً ، فقال : وتركهم ، لأن الذي في معنى الجميع.[٢]

موقف أبي حيان :

تتبّع أبو حيان ما نُقل عن الفارسي وما قاله الأخفش عن الذي ، فقال : والذي اسم موصول للواحد المذكر ، ونُقل عن أبي علي أنه مبهم يجري مجرى "مَن" في وقوعه على الوحد والجمع.

وقال الأخفش : هو مفرد ويكون في معنى الجمع ، وهذا شبيه بقول أبي علي [٣] ثم قال بعد ذلك : وتقدم الكلام على الذي ، وتقدم قول الفارسي في أنه يجري مجرى "مَن" في الإفراد والجمع ، وقول الأخفش : إنه مفرد في معنى الجمع،والذي نختاره أنه مفرد لفظاً وإن كان في المعنى نعتاً لما تحته أفراد . فيكون التقدير : كمثل الجمع الذي استوقد ناراً كأحد التأويلين في قوله :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... ...

ولا يُحمل على المفرد لفظاً ومعنى بجمع الضمير في "ذهب الله بنورهم" وجمعه في دمائهم[٤].

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٩/١.

(٣) البحر المحيط ٧٤/١.

(٤) البحر ٧٦/١-٧٧.

ثم رد قول الفارسي الذي ماثل فيه بين "الذي" و"مَن" ، فقال عن ذلك : وأما قول الفارسي : إنها مثل مَن ، ليس كذلك ، لأن الذي صيغة مفرد ومثنى وجمع بخلاف "مَن" فلفظ "مَن" مفرد مذكر أبداً ، وليس كذلك الذي[١].

وما قاله أبو حيان صحيح إن قصد بالذي مخصصاً ، فلا محيص عن اللذين في التثنية والذين في الجمع ما لم يضطر شاعر [٢].

وإذا لم يقصد بالذي مخصصاً جاز أن يعبر بالذي عن جمع ، حملاً على من ، كقوله تعالى : (والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون)[٣] وكقوله تعالى : (كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)[٤] ، فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل الجمع.

---

(١) البحر المحيط ١/٧٦-٧٧.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٤ والمساعد ١/١٤٢ فما بعدها وشفا العليل ١/٢٢٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٩١-١٩٢.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

المبحث الثاني : النيابة في الأفعال

نيابة الجملة عن الفاعل

الآية : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنّه حتى حين)[١].

موضع الموقف : ليسجننّه.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، هشام ، ثعلب ، الفراء ، سيبويه.

تقع الجملة خبراً وصفة وحالاً ومفعولاً بها ومضافاً إليها ، وجواباً لشرط جازم،إذ تحل محل المفرد ، أما مجيئها فاعلاً أو نائبه ففيه خلاف بين النحاة :

أولاً : الخلاف في مجيء الفاعل جملة :

ذهب جمهور نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز أن تأتي الجملة غير المحكية فاعلاً ، واختلف النقل عن سيبويه ففي كتابه يقول عن الآية الكريمة "ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيهم أفضل لحسُن كحسنه في علمت ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا ؟ [٢] .

فلعل سيبويه لا يجيز مجيء الجملة فاعلاً إلا بشروط منها : أن يكون الفعل قلبياً ، وأن يوجد معلِّق للفعل ، وهذا ما نصّ عليه ابن هشام،إذ قال : وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه ، فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلِّق عن العمل ، نحو : ظهر لي أقام زيد ؟ صح وإلاّ فلا[٣]. وما ذهب إليه سيبويه في اشتراطه السابق غلّطه فيه المبرد ، قال المبرد : "وتفسيره خطأ ، لأنه لم يجعل في "بدا" فاعلاً ، فقد أحال وناقض في قوله : ولا يخلو الفعل من فاعل[٤].

ودافع عن سيبويه ابن ولاد ، فقال عن قول المبرد : لم يجعل في بدا فاعلاً وأنه أحال وناقض" : فليس كذلك ، لأن "ليسجُنُنّه" جملة في موضع الفاعل ، وذلك أن أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا ... ولذلك قال سيبويه : إنه حَسُن كحسنه في علمت ، لأن ظهر وتبين يجريان مجرى أفعال العلم والظن ، فهما يعملان فيه[٤] .

---

(١) الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٢) الكتاب ٣/١١٠.

(٣) مغني اللبيب ص٥٥٩.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٨٧.

وفي هامش الكتاب نُقل عن نسختين من نسخه "بدا لهم" : فِعْل ، والفعـــل لا يخلو من فاعل ... ولايكون ليسجننه بدلاً من الفاعل ، لأنه جملة ، والفاعل لا يكـون جملة[١] وقال أبو جعفر النحاس عن توجيه الإعراب في هذه الآية: وفيه ثلاثة أقوال: فمذهب سيبويه أن ليسجننه في موضع الفاعل ... وقال : محمد بن يزيد: هذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة [٢] وفي المشكل : فاعل بدا عند سيبويه محذوف قـــام مقامـــه ليسجننه"[٣] وعلى ما تقدم يتضح اختلاف النقل عن سيبويه ، والذي يظهر أنه اشترط لذلك شروطاً سبق بيان بعضها ، ويظهر من نص سيبويه السابق أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب .

- مذهب الكوفيين : يرى الكوفيون أنه يجوز أن تقع الجملة فاعلاً ، واختلفوا بيـــن مجيز مطلقاً وغير مجيز إلا بشروط ، وذلك على النحو التالي :
- قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة ، نحو : يعجبني تقوم[٤].
- وفصّل الفراء وجماعة القول في ذلك . "فقالوا:إن كان الفعل قلبياً ووجد معلِّـــق عن العمل ، نحو:ظهر لي أقام زيد ؟ صح وإلاّ فلا[٥].

قال الفراء : وتقول : قد تبين لي أقام زيد أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعـة في المعنى ، كأنك قلت : تبين لي ذاك[٦]، وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله : "وللكوفيين مذهبان :

أحدهما : أنه يجوز الإسناد إلى الجملة اللفظية مطلقاً.

والثاني : أنه لا يجوز إلا إن كان مما يصح تعليقه"[٧].

موقف أبي حيان :

يقف أبو حيان في هذه المسألة مع جمهور البصريين ، فهو يعرض اختـــلاف

---

(١) هامش الكتاب ١١٠/٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي ص ٣٨٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٥٢٤.

(٥) مغني اللبيب ص ٥٥٩ وينظر البحر المحيط ٤٦/١-٤٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢.

(٧) البحر المحيط ١٠٣/٦.

النحاة مرة ، وفي أخرى يختار ما يراه موافقاً لجمهور البصريين المانعين،يقول في هذا الشأن : وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف ،مذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو في تقديره ، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة ، وأجازوا : يعجبني يقوم زيد ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ، أي : قيام أحدهما.

ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلّق عنها ، جاز أن تقع في موضع الفاعل ، أو المفعول الذي لم يسم فاعله، وإلاّ ، فلا ، ونُسب هذا لسيبويه ، قال أصحابنا : والصحيح المنع مطلقاً[١].

وفي موضع آخر يقول عن إعراب ابن عطية في قوله تعالى : (كُتبَ عليه أنه من تولاه)[٢] قال ابن عطية : وأنه في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله[٣].

قال أبو حيان رادّاً عليه : وهذا لا يجوز عند البصريين ، لأن الفاعل عندهم لا يكون جملة ، فلا يكون ذلك مفعولاً[٤] لم يُسم فاعله[٥] .

وقال عن فاعل الآية موضع البحث : والفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى ، أي : بدا لهم هو أي : رأي،أو بدا كما قال : بدا لك من تلك القلوص بداء ، هكذا قاله النحاة والمفسرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة ، فإنه زعم أن قوله "ليسجننه" في موضع الفاعل لبدا ... والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السَّجْن ...[٦]. ومما يلاحظ أن أبا حيان هنا وقع في عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ولعله سهو منه[٧].

وفي موضع مماثل يقول عن قوله تعالى: (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في

---

(١) البحر المحيط ٤٦/١-٤٧.

(٢) الآية ٤ من سورة الحج.

(٣) المحرر الوجيز ١٧٦/١١١.

(٤) يظهر أن العبارة الصحيحة مفعولاً لما لم يُسم .

(٥) البحر المحيط ٣٥١/٦ وينظر البحر ٤٣٩/٧.

(٦) البحر المحيط ٣٠٧/٥.

(٧) ينظر المغني ٦٤٠-٦٤١.

الأرض)[١]:وحُذف فاعل القول للإبهام ... والمفعول الذي لم يسم فاعلـــه ، فظـــاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي ، وهي : لا تفســـدوا فـــي الأرض" إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس مذهب جمـــهور البصريين[٢].ويقول عن إعراب الزمخشري لقوله تعالى : (أفلم يهد لهم كم أهلكنـــا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم)[٣] قال الزمخشري: فاعل لم يهد الجملة بعده ... قال أبو حيان : وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي[٤] ويقول في موضع آخـــر عن قوله تعالى : (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم) [٥] : وماذا أنزل ليس معمولاً لقيـــل على مذهب البصريين ، لأنه جملة ، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لـــم يســـم فاعله، كما لا تقع موقع الفاعل[٦].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح مذهب أبي حيان ، فهو يمنع مجيء الجملة فـــاعلاً أو نائب فاعل ، وهو بهذا يوافق مذهب جمهور البصريين الذين منعوا مجيء الجملة غير المحكية فاعلاً مطلقاً.

والذي يترجّح لدي هو ما ذهب إليه جمهور البصريين في هذه المسألة .

وخلاصة القول فيما سبق يتلخص في أمرين من وجهة نظري :

أحدهما : إن الكثير في الاستعمال العربي امتناع وقوع الجملة فاعلاً أو نائبـــاً عنه ، وهذا ما ذهب إليه البصريون.ويندر وقوع الجملة كذلك فاعلاً ، وهو مذهـــب الكوفيين حيث يرون أن ما سُمع من العرب ينبغي الأخذ به وعدم مصادرته، ســـواء أخالف ظاهرُه القواعدَ أم وافقها .

الأمر الثاني : إن الذين ذهبوا إلى جواز مجيء الجملة فاعلاً حملوا الفاعل في ذلك على نائبه،حيث توسعت العرب فيه بالمفرد حيناً،وشبه الجملة حيناً آخر الـــذي شمل المفرد والجملة تأويلاً.

---

(١) الآية ١١ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٦٤/١.

(٣) الآية ١٢٨ من سورة طه.

(٤) البحر المحيط ٢٨٩/٦.

(٥) الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٦) البحر المحيط ٤٨٤/٥.

نيابة جملة الأمر عن الشرط

الآية : (وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم)[١]

موضع الموقف : أوف.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الفارسي ، السيرافي.

انجزام المضارع بعد الأمر نحو : اضرب زيداً يغضب ، يدل على معنى شرط سابق ، وإلا فنفس الأمر ، وهو طلب إيجاد الفعل لا يقتضي شيئاً آخر ، ولذلك يجوز الاقتصار عليه ، فتقول : اضرب زيداً ، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً ، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه ، بهذه المقدمة ساق أبو حيان أوجه الخلاف بين النحويين في جملة الأمر أهي متضمنة معنى الشرط أو نائبة مناب الشرط ، ثم اختار العمل إنما هو للشرط المقدر ، استمع إليه وهو يقول في الخلاف بين النحاة :

فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضُمنت معنى الشرط ، فإذا قلت : اضرب زيداً يغضب ، ضُمّن اضرب معنى : إن تضرب ... وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومعنى النيابة أنه كان التقدير : اضرب زيداً : إن تضرب زيداً يغضب ، ثم حُذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها ... ثم قال : وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر ، وهو اختيار الفارسي والسيرافي،وهو الذي نص عليه سيبويه[*] والخليل [٢].

وفي ارتشاف الضرب يفصح عمّا اختاره ويسوق أربعة مذاهب ، ويخالف في بعضها ما ذكره هنا في تفسيره ، وفيما يلي بيان هذه المذاهب ، فهو يقول : "وفي الجازم أربعة مذاهب :

أحدها : أن الأمر والنهي وباقيها ضُمّن معنى الجزم، فجزم ، فضِّمن :ائتني معنى إن تأتني ، ونسب هذا إلى الخليل وسيبويه .

الثاني : أن هذه الأشياء نابت مناب الشرط ، أي حُذفت جملة الشرط ،

---

(١) الآية ٤٠ من سورة البقرة.

(*) في النسخة المحققة "عن الخليل" ١/٣٣١.

(٢) البحر المحيط ١/١٧٥ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٢ والكتاب ٣/٩٣-٩٤.

وأنيبت هذه في العمل منابها ، ونظير ذلك قولهم : ضرباً زيداً ، ناب ضرباً عن اضرب على أصح القولين ، ونيابتها مناب الشرط هو مذهب الفارسي والسيرافي....

والثالث : أنه مجزوم بلام مقدرة.

الرابع : أنه مجزوم بشرط مقدّر قبلها دلَّ عليه ما قبله ، وهو الذي نختاره ، وبه قال أكثر المتأخرين.[١]

ولعل ما اختاره أبو حيان فيه تكلف إضمارٍ مع الاستغناء عنه.[٢]

قال ابن مالك : والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ [٣].

والذي يظهر أن نيابة الأمر والنهي وغيرها مناب الشرط هو الذي يرجّح لدي، فهذه الأشياء تغني عن ذكر الشرط بعدها،أويُكتفى بذكرها عن ذكره ، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي ، قال ابن مالك : وهذا الذي ذكره السيرافي هو الذي يُعوّل عليه في هذه المسألة.[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤.

(٢) ينظر المساعد ٩٧/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٤.

نيابة جملة جواب شرط واحد عن جوابين

الآية : (فإمّا يأتينكُمُ مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون)[١].

موضع الموقف : فلا خوف عليهم.

صاحب الموقف : الكسائي.

إذا توالى شرطان فأكثر بغير عاطف فالجواب للسابق ، واستغنى به عن جواب المتأخر ، هذا على رأي. وعلى رأي آخر فالشرط الذي مقيد للأول بمثابة الحال ، فلو قلت : إن جئتني إن وعدتني أحسنت إليك ، فقولك إن وعدتني بمثابة الحال ، كأنك قلت : إن جئتني في حال وعدك لي أحسنت إليك.

وإذا توالى الشرطان فأكثر بعطف ففيه تفصيل : فإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما دون تعيين ، وإن كان بالفاء فالجواب للثاني ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب للأول.[٢]

وعلى العطف بالفاء جاءت هذه الآية الكريمة ، إذ فيها شرطان الثاني منهما معطوف بالفاء فيكون (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) جواباً لقوله تعالى : "فمن تبع.." وجملة الشرط وجوابه جواب لقوله فإمّا يأتينكم).

موقف أبي حيان :

ذكر إعراب الآية الكريمة فقال: "فمن تبع" الفاء مع ما دخلت عليه جواب لقوله "فإما يأتينكم" ... وتظافرت نصوص المفسرين والمعربين على أنّ "من" في قوله "فن تبع" شرطية ، وأن جواب هذا الشرط هو قوله فلا خوف ، فتكون الآية فيها شرطان، وحكي عن الكسائي أن قوله "فلا خوف" جواب للشرطين جميعاً[٣]. ثم قال أبو حيان مُفْرداً رأيه : ولا يتعين عندي أن تكون من شرطية ، بل يجوز أن تكون موصولة بل يترجّح ذلك لقوله في قسيمه (والذين كفروا وكذبوا) فأتى به موصولاً[٣].

---

(١) الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٦/١ والمساعد ١٧٣/٣ والمغني ٨٠١ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٢١/٤-٢٢ وشرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ والفراء ٥٩/١ .

(٣) البحر ١٦٨/١-١٦٩ وينظر البحر أيضاً ٢٥/٣.

(٤) البحر ١٦٩/١.

المبحث الثالث : النيابة في الحروف

المطلب الأول :نيابة الحرف عن الاسم غير الظرف

نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

الآية : (فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين)[١]

موضع الموقف : ننجي المؤمنين.

صاحب الموقف : الأخفش، الكوفيون ، الزجاج والفارسي ، وابن جني ، البصريون.

- قرأ الجمهور نُنْجي مضارع أنجى ، وقرأ الجحدري نُنَجّي مشدداً مضارع نجّى .
- وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم نُجِّيْ بضم النون وتشديد الجيم وسكون الياء

وفي هذه القراءة الأخيرة – قراءة ابن عامر وغيره – أوجه ، منها:

١. أن الأصل ننجّي كقراءة العامة إلا أن النون الثانية قلبت جيماً وأدغمت في الجيم بعدها ، قال أبو حيان : ورُدّ بأنه لا يجوز إدغام النون في الجيم التي هي فاء الفعل لاجتماع المِثْلين [٢] وقال السمين : وهذا ضعيف جداً ،لأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها[٣]

٢. أنه ماض مسند لضمير المصدر ، أي : نُجِّي النجاء ، والمؤمنون ليس منصوباً بنجِّي بل بفعل مقدر[*] تقديره : وكذلك نُجِّي هو أي النجاء ننجي المؤمنين.

٣. أن يكون أصل نُجِّيْ نُنَجِّي بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستثقل توالي مثلين فحُذفت الثانية كما حُذفت في قراءة من قرأ (ونُزّل الملائكة) [٤] . قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد ونـنزل الملائكة) (٤) إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعلِ نزّل لالتقاء النونين استخفافاً ، وشَبّهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولهم:أنتم

---

(١) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٢) البحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٣) الدر المصون ١٩٣/٨.

(*) اعترض ابن هشام على كون الفعل ماضياً بقوله : ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً والمؤمنين مرفوعاً ، فإن قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم ... وأقيم المصدر مقام الفاعل . قلت: الإسكان ضرورة وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة ، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لأنه مبهم' المغني ٨٧٨.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

تفكرون وتطهرون،وأنت تريد تتفكرون وتتطهرون ، ونحوه قراءة من قرأ «وكذلك نُجّي المؤمنين»ألا تراه يريد نُنَجّي فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً لما ذكرنا[١]

واعتُرض على هذا التوجيه بوجهين : أحدهما : أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً .

والثاني : أن حركة النون الثانية غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف "تظاهرون".[٢]

وزدَّ على هذا "أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف .. وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ، لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا[٣].

٤. أن نُجِّي فعل ماض مبني للمفعول ، وإنما سُكِّنت لامه تخفيفاً كما سكنها من قرأ (وذروا ما بقيْ من الربا)[٤] [*].

والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر مع وجود المفعول به الصريح أي : نُجِّي هو أي : نُجّي النجاء المؤمنين كقراءة أبي جعفر : (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون)[٥] أي : ليجزى هو ، أي : الجزاء.

وفي إقامة الجار أو الظروف أو المصدر نائباً للفاعل مع وجود المفعول به الصريح خلاف بين النحاة ، يتضح من موقف أبي حيان فيما يلي :

موقف أبي حيان :

لأبي حيان مواقف من الزجاج والفارسي والأخفش والكوفيين وأبي عبيد والبصريين.

---

(١) المحتسب ٢/١٢٠ -١٢١.

(٢) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص٤٣٢.

(٣) الدر المصون ٨/١٩٢.

(٤) الآية ٢٨٧ من سورة البقرة.

(*) قال ابن هشام : وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضي ، إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل إنابة غير المفعول مع وجوده) المغني ٧٢١ والإملاء ٤٣٢.

(٥) الآية ١٤ من سورة الجاثية.

أولاً : موقفه من الفارسي والزجاج:

ذكر أبو حيان ذلك الموقف ناسباً للزجاج والفارسي القول بلحنها قائلاً: فقال الزجاج والفارسي ، هي لحن[١] ولم يزد على هذا ، وقراءة ابن عامر هذه لم تسلم من طعن بعض النحاة غير الزجاج والفارسي ، ومن هؤلاء الفراء ومكي بن أبي طالب[٢].

قال الزجاج : فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له،لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل[٣].

وقال الفراء: وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – نُجّي بنون واحدة ، ونصب المؤمنين ، كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر في نُجّي ...[٤].

وقال أبو علي : لا وجه لها ، وإنما هي وهم من السامع ، وذلك أن عاصماً قرأ ننُجي [٥].

وهذه القراءة متواترة سبعية قال السمين: ولا التفات على من طعن على قارئها ، وإن كان أبو علي قال: هي لحن ، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج[٦].

ثانياً: موقفه من الأخفش والكوفيين وأبي عبيد والبصريين .

ذكر موقفه من هؤلاء حين ذكر توجيه أن يكون نُجِّيْ فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول فقال : وقيل : هو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ... والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر، أي نجّي هو، أي النجاء المؤمنين كقراءة أبي جعفر«ليجزى قوماً » أي: وليجزى هو ، أي الجزاء ، وقد أجاز إقامة غير المفعول به من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان أو مجرور الأخفش والكوفيون وأبو عبيد ، وذلك مع

---

(١) البحر المحيط ٦/٣٣٥.

(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٨١-٤٨٣.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣/٤٠٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠.

(٥) المحرر الوجيز ١١/١٦١.

(٦) الدر المصون ٨/١٩٣

وجود المفعول به ...

والمشهور عند البصريين أنه متى وُجد المفعول به لـــم يُقـم غـيره إلا أن صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين،وأن بعضهم أجـــاز ذلـك[١] . على أن في المسألة تفصيلاً [٢] وذلك على النحو التالي:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعلـــه مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفـــاعل ولا يجوز لديهم إقامة غيره مقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إقامة غير المفعول به من مصـــدر وظـرف وجار ومجرور مع وجود المفعول به تقدم المفعول به أو تأخر .

وذهب الأخفش إلى التفصيل،فإذا تقدم المفعول على غيره مما ســـبق تعيـن إقامته نائباً للفاعل ، وإن تأخر عن غيره جاز إقامة كل واحد مما سبق .

والذي يظهر لي أن الكوفيين على صواب نظراً لما ورد في هذا[٣] ومن ذلك: قوله تعالى :(وكذلك نُجّيْ المؤمنين) بقراءة ابن عامر وغيره. وبقوله تعـالى: (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) بقراءة أبي جعفر وغيره ، وبقول الشاعر:

لم يُعن بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وبقول آخر :

وإنما يُرضى المنيب ربه ما دام معنياً بذكرِ قَلْبه

وبقول آخر :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجروَ الكلابا

وبقول آخر :

أتيح لي من العدى نذيراً به وقيت الشر مستطيراً

ولا أقول إلا كما قال ابن مالك : " وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنـــه

---

(١) البحر المحيط ٣٣٥/٦ وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٠/١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٥٤/٢-٥٥ وشرح الكافية للرضي ٢١٩/١ وأوضـــح المســالك ١٤٩/٢ وشـــرح الكافية الشافية

(٣) ينظر الخصائص ٣٩٧/١-٣٩٨ واللباب ١٥٩/١-١٦١ وأمالي ابن الشـــجري ٥١٧/٢-٥٢٠ ومغنـــي اللبيب ٧٢١-٧٢٢ وشرح شذور الذهب ١٥٧-١٥٨ والمقتضب ٥١/٤.

وارد عن العرب"[١] بالإضافة إلى أن الأهم عند المتكلم هو الذي يبدأ به،مفعولاً كان أو ظرفاً أو مصدراً أو جاراً ومجروراً ، والذي ينبغي قوله إن المذهب الكوفي يتجانس مع سعة العربية فلا يضيق واسعاً.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢.

الآية : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف)[١]

موضع الموقف : المولود له.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون ، الكسائي ، الفراء ، هشام.

لكل فعل فاعل ، غير أن الفاعل قد يُحذف من الكلام لسبب معنوي أو لفظي ، وعليه فيقام مقامه المفعول به ، فإن عُدم أُقيم مقامه في النيابة مصدر أو ظرف أو جار ومجرور، وهنا يتركز الكلام على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، وفيه مذاهب: ذلك أن الجار قد يكون زائداً وقد يكون أصلياً.

أ- فإن كان المجرور بحرف جر زائد فإنه يقوم مقام الفاعل نائباً له ولا خلاف فيه.[٢]

ب- وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي نحو : مرّ زيدٌ بعمرو،فالنحاة على خلاف في إقامته نائباً للفاعل،وذلك على النحو التالي :

- ذهب البصريون إلى جواز مجيء المجرور بحرف جر أصلي نائباً للفاعل ، وعليه فيصير في موضع رفع كالمجرور بمن الزائدة سواء إلا أنه لا يتبع على الموضع.

- وذهب الفراء إلى أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع في نحو : مُرّ بزيد.

- وذهب الكسائي وهشام إلى أن المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير مصدر ، أو ظرف.

- وذهب ابن درستويه إلى أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: سير بزيد ، التقدير : سير هو "أي : السير"[٣].

ولكي نتبين موقف أبي حيان يحسُن أن نوضح إعراب قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن ...) فـ "على المولود : جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ،

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ و شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٦٢/٢ فما بعدها والدر المصون ٤٦٤/٢-٤٦٥.

والمبتدأ قوله : "رزقهن" وأل : في المولود : موصولة ، و "له" قائم مقام الفاعل للمولود ،والتقدير : وعلى الذي وُلد له رِزقُهُنّ ، فحذف الفاعل وهو "الوالدات " والمفعول وهو "الأولاد" ، وأقيم هذا الجار والمجرور مقام الفاعل.

موقف أبى حيان :

قال أبو حيان :والمفعول الذي لم يسم فاعله هو الجار والمجرور ، وحذف الفاعل وهو الوالدات ، والمفعول به وهو الأولاد ، وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، وهذا على مذهب البصريين ...

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد ، نحو : ما ضُرب من أحد ، فإن كان حرف الجر غير زائد لم يجز ذلك عندهم ، ولا يجوز أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع باتفاق منهم ، واختلفوا بعد هذا الاتفاق في الذي أقيم مقام الفاعل :

- فذهب الفراء إلى أن حرف الجر وحده في موضع رفع ، كما أن يقوم من : زيد يقوم في موضع رفع.

- وذهب الكسائي وهشام إلى أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ... ومنهم من ذهب إلىأن مرفوع الفعل ضمير عائد على المصدر،والتقدير : سير هو يريد : أي:سير السير ، والضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل ، وهذا سائغ عند بعض البصريين ، وممنوع عند محققي البصريين[١].

وعلى ضوء ما سبق يستفاد من النص السابق أمور :

- ردّ على الكسائي وهشام فيما ذهبا إليه من أن مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، قال أبو حيان : وإبهامه من حيث أنه يحتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان ، ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض [١].

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣.

- وردّ على ابن درستويه وإن لم يصرح باسمه ، وعلى بعض الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن مرفوع الفعل ضمير عائد على المصدر ، والتقدير : سير هو أي السير .
قال أبو حيان : "ممنوع عن محققي البصريين" [١].
- والذي يترجّح أنه يذهب مذهب محققي البصريين من أن الجار والمجرور يجوز أن يقوم مقام الفاعل سواء كان الجار أصلياً أو زائداً.

---

(١) البحر المحيط ٢/٢١٣.

نيابة "أل" عن الضمير الرابط

الآية : (تجري من تحتها الأنهار)[١]

موضع الموقف : الأنهار .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

جاء الخلاف في أل في قوله تعالى : "الأنهار" أتكون للجنس أو للتعويض :

- ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنها عوض من الضمير المحذوف،والتقدير: أنهارها ، فعّوض التعريف باللام عن تعريف الإضافة.[٢]

قال الفراء عن الألف واللام في كلمة الأبواب من قوله تعالى : (جنات عدن مفتحة لهم الأبوابُ)[٣] : ترفع الأبواب ، لأن المعنى : مفتحة لهم أبوابها ، والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة ، فيقولون : مررت على رجل حسنةٍ العينُ قبيح الأنف ، والمعنى : حسنة عينه ، قبيح أنفه ، ومنه قوله : (فإن الجحيم هي المأوى)[٤] فالمعنى - والله أعلم - مأواه[٥].

وعلى مذهبهم تكون الألف واللام عوضاً عن الإضافة:

- وذهب جمهور البصريين إلى أن الألف واللام لا يقومان مقام الإضافة [٢] ، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الإضافة لما أتي بالضمير مع الألف واللام ، وعلى مذهبهم لا تكون الألف واللام عوضاً عن الإضافة.

موقف أبي حيان :

ذهب أبو حيان مذهب البصريين في هذا من أن الألف واللام لا تكون عوضاً عن الإضافة ، ويتكرر موقفه في هذه المسألة في تفسيره في عدة مواطن منها :

٠- في الآية الكريمة إذ يقول : الألف واللام في الأنهار للجنس ، قال الزمخشري : أو يراد أنهارها فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة ، كقوله تعالى : (واشتعل الرأس شيباً)[٦].

---

(١) الآية ٢٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٩٩٠.

(٣) الآية ٥٠ من سورة ص.

(٤) الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٥) معانى القرآن للفراء ٢/٤٠٨ وينظر ٣/٢٤٣ من الكتاب نفسه.

(٦) الآية ٤ من سورة مريم.

وهذا الذي ذكره الزمخشري ، وهو أن الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة ليس مذهب البصريين ، بل شيء ذهب إليه الكوفيون ، وعليه خرّج بعض الناس قوله تعالى : (مفتحة لهم الأبواب)[١] أي : أبوابها ، وأما البصريون فيتأولون هذا على غير هذا الوجه ، يجعلون الضمير محذوفاً ، أي :الأبواب منها ، ولو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أتي بالضمير مع الألف واللام.[٢]

- ويقول في موضع آخر راداً على الزمخشري في قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)[٣] قال أبو حيان : وقد تقدم لنا أن اللام عوض من الإضافة ليس من مذهب البصريين[٤].

- ويقول عن أل في قوله تعالى : (لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون)[٥] وأل في بالقول نابت مناب الضمير على مذهب الكوفيين ، أي : بقولهم ، وكذا قال الزمخشري ، والمراد بقولهم ، فأنيبت اللام مناب الإضافة ، أو الضمير محذوف ، أي : بالقول منهم ، وذلك على مذهب البصريين.[٦]

فمن كل ما سبق نراه يرد مذهب الكوفيين بقوله عنها : ولو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام ، قال الشاعر :

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد [٧]

وتبعه على هذا ابن هشام [٧] والسمين الحلبي[٨] والمرادي [٩].

و قد تكرر موقفه من البصريين والكوفيين في هذا الشأن في تفسيره[١٠] وهذا الذي أرجّحه.

---

(١) الآية ٥٠ من سورة ص.
(٢) البحر المحيط ١/١١٣.
(٣) الآية ٣١ من سورة البقرة.
(٤) البحر المحيط ١/١٤٦.
(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنبياء.
(٦) البحر المحيط ٦/٣٠٧.
(٧) ينظر المغنى ص ٧٧.
(٨) ينظر الدر المصون ١/٢١٥ ، ٢٦٣، ٨/١٤٦.
(٩) ينظر الجنى الداني ١٩٨-١٩٩ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥/١٤٧.
(١٠) ينظر البحر ٢/٩١، ١٢٨، ١٢٨، ٢٣٧-٢٣٨ ٢٩٣، ٤/٣٨٧ ، ٧/١٩٢ ، ٥٠٠-٥٠١ . ٨/١٩٦ . ٨/٤٣٣.

نيابة "أنّ" و "أنْ" مع ما دخلت عليه كل منهما عن مفعولي "ظنّ"

الآية : (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وأنهم إليه راجعون)[١]

موضع الموقف : يظنون أنّهم.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، المبرد.

ظن وأخواتها من عوامل المبتدأ والخبر ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر نحو : ظننت زيداً منطلقاً ، فالأصل في هذين المفعولين : زيد منطلق ، وإنما نصبا لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل. ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين إذ لا يُقتصر على المبتدأ دون الخبر، والعكس كذلك.

ومن خلال شواهد العربية جاءت "أنّ" و "أنْ" وما دخلتا عليه بعد هذه الأفعال، ولما كانت هذه الأفعال تقتضي مفعولين اُختلف في "أن" وما دخلت عليه أتنوب مناب المفعولين[٢] أم تنوب مناب المفعول الأول ، والثاني محذوف ؟ في المسألة خلاف :

- ذهب سيبويه إلى أن "أنّ" و"أنْ" كل واحدة منهما مع ما دخلت عليه تسد مسد المفعولين، قال سيبويه في هذا الأمر : فأما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر "أنّ"، تقول : أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فستغني ، وإنما يقتصر على هذا إذا عُلم أنه مستغن بخبر "أنّ"[٣].
- وذهب الأخفش [٤] والمبرد إلى أن "أنّ" وما عملت فيه في موضع المفعول به الأول ، والثاني مقدّر ، فإذا قيل : ظننت أن زيداً قائم ، فتقديره : ظننت قيامَ زيد كائناً.

قال المبرد في هذا الشأن : فإذا قلت:ظننت أن زيداً منطلق ، لم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ، لأن المعنى : ظننت انطلاقاً من زيد ، فلذلك استغنيت[٥]

---

(١) الآية ٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٧/١.

(٣) الكتاب ١٢٥/١-١٢٦.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٦٠/٨-٦١ وأمالي ابن الشجري ٦٤/١ وشرح الرضي على الكافية ١٧١/٤ واللباب ٢٥٣/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٣/٤.

(٥) المقتضب ٣٤١/٢

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الخلاف بين المذهبين ولم يرجّح أحدهما ولم يعارض ، فقال : وتأتي بعد الظن إن الناصبة للفعل ، وأنّ الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، فتقول : ظننت أن تقوم ، وظننت أنك تقوم ، وفي توجيه ذلك خلاف :

مذهب سيبويه أنّ "أنْ" و" أن " كل واحدة منهما مع ما دخلت عليه تسد مسد المفعولين، وذلك بجريان المسند والمسند إليه في هذا التركيب ، ومذهب أبي الحسن وأبي العباس أن "أن" وما عملت فيه في موضع مفعول واحد أول ، والثاني مقدر ، فإذا قلت : ظننت أن زيداً قائم ، فتقديره : ظننت قيام زيد كائناً أو واقعاً.[١]

والذي يترجح أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى[٢] لأمور ، منها :

- إن المفعول المقدر عند الأخفش والمبرد لم يظهر في شيء من كلام العرب.
- إن مجيء "إن" هو للتوكيد مع بقاء الجملة على حالها ، ومجيئها هو كمجيء لام الابتداء ، فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير مفعول كذلك مع أنّ ، وعليه فلا فائدة من تقدير أبي الحسن وأبي العباس.

---

(١) البحر المحيط ١٨٦/١ وينظر ص ٢٧٥ من الجزء نفسه.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١٧١/٤ واللباب ٢٥٤/١ وأمالي ابن الشجري ٦٤/١.

المطلب الثاني :نيابة الحرف عن الظرف

نيابة " من " عن " بعض ، عند "

الآية : إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً (١) .

موضع الموقف : من الله شيئاً .

صاحب الموقف : المبرد ، أبوعبيدة .

جاءت " من " في الآية الكريمة ، و قد اختلف فيها أتكون للغاية أم بمعنى حرف آخر أم للبدل أم للتبعيض، وذلك نظراً لموقعها في السياق .

- فذهب المبرد (٢) وابن السراج (٣) والأخفش الصغير والجرجاني (٤) والزمخشري في أحد قوليه (٤) والسهيلي (٥) وابن عطية (٦) إلى أنها لابتداء الغاية .

قال المبرد عنها : وأصلها ابتداء الغاية .. وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ، وذاك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية (٢) وكذلك قاله ابن السراج (٣) قال ابن هشام : ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه (٧) ونحو هذا ذكره المرادي (٨)

- وذهب أبو عبيدة إلى أنها تكون بمعنى "عند" وجعله كقوله تعالى " أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "(٩)، وذهب الزمخشري في أحد قوليه وابن هشام (١٠) إلى أنها تكون بمعنى البدل .

موقف أبي حيان : أورد أبوحيان الآراء السابقة فقال : فتلخص في (من) أربعة أقوال ابتداء الغاية ، وهو قول المبرد والكلبي ، وكونها بمعنى عند وهو قول أبي عبيدة

---

(١) الآية (١٠) من سورة آل عمران .

(٢) المقتضب ٤٤/١ .

(٣) ينظر : الأصول ٤٠٩/١- ٤١٠ .

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٦٦/٤ .

(٥) ينظر نتائج الفكر ٣٣٠- ٣٣١

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٢٦/٣ .

(٧) مغني اللبيب ٤١٩ .

(٨) ينظر الجنى الداني ٣١٥ .

(٩) الآية ٤ من سورة قريش .

(١٠) ينظر المغني ٤٢٢ .

والبدلية وهو قول الزمخشري ، والتبعيض وهو الذي قررناه [١] واعترض على قول أبي عبيدة فقال : وكونها بمعنى«عند»ضعيف جداً (١) ويفهم من تقريره لها بأنها بمعنى بعض فيه ترجيح لها ، وعليه يكون مذهب المبرد وغيره مرجوحًا، وهذا مناقض لما ذكره في ارتشاف الضرب إذ ذكر أن حذّاق النحويين ذهبوا إلى أنها لا تكون للتبعيض ، فقال في هذا الشأن : ذهب الجمهور والفارسي إلى أن من تكون للتبعيض نحو : أكلت من الرغيف ، ويصلح مكانها بعض،وذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذاق ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض ، وإنما هي لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى [٢] .

وفي هذا الموضع هنا مناقض ، ويفسر ما ذهب إليه عدم صلاحية بعض في موضعها ، وقد ردّ على أبي حيان تلميذه السمين الحلبي،إذ قال : إلا أن هذا الوجه لما أجازه الشيخ جعله مبنياً على إعراب " شيئاً " مفعولاً به ، بمعنى : لايدفع ولا يمنع ..... وهذا ينبغي ألاّ يجوز ألبتة ، لأن من التبعيضية تؤول بلفظ بعض مضافة لما جرّته من،ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً من بني تميم ، معناه بعض بني تميم ، وأخذت من الدراهم : بعض الدراهم ، وهنا لايتصور ذلك أصلاً ..... والشيخ تبع في ذلك أبا البقاء إلاّ أن أبا البقاء حين قال ذلك قدّر مضافاً يصح به قوله ، والتقدير : شيئاً من عذاب الله ، فكان ينبغي أن يتبعه في هذا الوجه مُصرّحاً بما يدفع هذا الرد الذي ذكرته [٣]

---

(١) البحر المحيط ٣٨٨/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٩ .

(٣) الدر المصون ٣ / ٣٦ – ٣٧ .

نيابة "إلى" عن "مع"

الآية : وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم . [١] .

موضع الموقف : إلى شياطينهم .

صاحب الموقف : النضر بن شميل ، سيبويه ، الخليل .

الأكثر في خلا أن يتعدى بالباء وقد يتعدى بإلى ، فإذا تعدى بالباء احتمل معنيين :

أحدهما : الانفراد والثاني السخرية والاستهزاء .

وإذا تعدى بإلى كان نصاً في الانفراد فقط ، أو يكون بتضمين خلا معنى صرف ، فيتعدى بإلى ، أو يتضمن معنى ذهب .

وقيل " إلى " بمعنى " مع " كقوله تعالى : ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم . [٢] وقيل : هي بمعنى الباء ، وهذان القولان لا يجوزان عند جمهور البصريين .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم ما ذُكر عاليه ثم قال : " إلى " هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل ، أي : صرفوا خلاهم إلى شياطينهم .... وزعم قوم منهم النضر بن شميل أن " إلى " هنا بمعنى " مع " أي : وإذا خلوا مع شياطينهم ، كما زعموا ذلك في قوله تعالى " ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم " (٢) و" من أنصاري إلى الله " [٣] أي : مع أموالكم ومع الله ، ومنه قول النابغة :

فلا تتركنّي بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

ولا حجة في شيء من ذلك

وقيل : إلى بمعنى الباء ، لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وهذا ضعيف،إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل [٤] و في موضع آخر عند قوله تعالى : وإذا مس الإنسانَ الضرُّ دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً [٥]قال أبوحيان:ولجنبه حال أي : مضطجعاً ، ولذلك عُطف عليه الحالان ، واللام على بابها عند البصريين ، والتقدير : ملقياً لجنبه لا بمعنى "على " خلافاً لزاعمه [٦] فأبوحيان ضعف القول بنيابة الحروف بعضها مكان بعض .

---

[١] الآية ١٤ من سورة البقرة .

[٢] الآية (٢) من سورة النساء .

[٣] الآية (١٤) من سورة الصف .

[٤] البحر المحيط ٦٨/١ – ٦٩ وينظر معاني القرآن للأخفش ١ /٢٠٥ .

[٥] الآية ١٢ من سورة يونس .

[٦] البحر المحيط ٥ /١٢٩ .

نيابة "مِن" عن "بعض"

الآية : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير)[١].

موضع الموقف : منكم .

صاحب الموقف : الزجاج.

وردت لفظة "منكم" في الآية الكريمة بمعنى بعض ، إذ أمر الله الأمة بأن يكون منها علماء يدعون الناس إلى الخير يأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر، وهذه الدعوة لا تكون إلا بعلم واسع ، والأمة تابعة لأولئك الدعاة.

وعلى هذا تكون "منكم" للتبعيض ، ولْتكن : إما أن تكون تامة أو ناقصة :

١. فإن كانت تامة فتكن "منكم" متعلقة بها ، أو بمحذوف على أن تكون حالاً،إذ هي صفة في الأصل لأمة فقُدِّمتعليها فأصبحت حالاً.

٢. وإن كانت ناقصة فمنكم إما حال من أمة ، أو متعلقة بكان الناقصة عند من أجاز ذلك ، وإما أن تكون "منكم" الخبر ، و "يدعون" صفة لأمة[٢] ، إلا أن الزجاج أجاز في "منكم" أن تكون لبيان الجنس أيضاً فهو يقول : "ولتكونوا كلكم أمة تدعون إلى الخير ، وتأمرون بالمعروف ، ولكن "من" تدخل هنا لتخص المخاطبين من سائر الأجناس وهي مؤكدة أن الأمر للمخاطبين ، ومثل هذا من كتاب الله (فاجتنبوا الرجس من الأوثان)[٣] ليس يأمرهم باجتناب بعض الأوثان ... ويجوز أن تكون أُمرت منهم فرقة ، لأن قوله : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير) ذكر الدعاة إلى الإيمان ، والدعاة ينبغي أن يكونوا علماء بما يدعون إليه ، وليس الخلق كلهم علماء ، والعلم ينوب فيه بعض الناس عن بعض[٤].

موقف أبي حيان :

---

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/٢٠ والمحرر الوجيز ٣/١٨٦-١٨٧ والإملاء ص ١٥٢.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٥٢-٤٥٣.

اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الزجاج فقال : تكون "من" للتبعيض ، ويكون متعلق الأمر ببعض الأمة ، وهم الذين يصلحون لذلك ، وذهب الزجاج إلى أن"من" لبيان الجنس ، وأتى على زعمه بنظائر من القرآن وكلام العرب ، ويكون متعلق الأمر جميع الأمة ، يكونون يدعون جميع العالم إلى الخير [١] .

إلا أن الزجاج ذكر أيضاً أن«من»تكون للتبعيض في آخر كلامه السابق ، ومما يجدر ذكره أن أباحيان نفى مجئ "من" بياناً للجنس في مواضع من تفسيره ، فهو يقول : الصحيح أن "من" ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس [٢] وفي معنى آخر يقول عن هذا المعنى : والصحيح أن ذا المعنى ليس بثابت لِمِن [٣] .وينقض ما بناه – أنها لا تكون للجنس ، فهو يقول عنها في قوله تعالى : (ولقد صدّق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين) [٤]: "إلا فريقاً" هم المؤمنون ، و "من" لبيان الجنس ، ولا يمكن أن تكون للتبعيض ، لاقتضاء ذلك أن فريقاً من المؤمنين اتبعوا إبليس [٥]. والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أبوحيان في رده على الزجاج في الآية الكريمة موضع البحث صحيح،ذلك أنه من المحال أن يكون جميع الأمة علماء دعوة ، ولو كانوا كذلك لَعَدُمَ من يدعونه ، إذ قد أصبحوا علماء جميعاً ، وهذا محال ، قال تعالى : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)[٦]

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٠ .
(٢) البحر المحيط ٦/٤٤٧ .
(٣) البحر المحيط ٦/٥١٧ .
(٤) الآية ٢٠ من سورة سبأ .
(٥) البحر المحيط ٧/٢٧٣ .
(٦) الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

نيابة "في" عن "عند"

الآية : (حتى إذ بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة)[١]

موضع الموقف : في عين.

صاحب الموقف : بعض البغداديين.

ذهب بعض البغداديين إلى أن "في" في الآية الكريمة بمنزلة عند[٢] وفي هذا تناوب بين حرف الجر وبين ظرف المكان.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذهب إليه بعض البغداديين فقال في هذا الشأن،وزعم بعض البغداديين أن في بمعنى عند ، أي تغرب عند عين[٣].

هكذا نرى أبا حيان يورد ما ذهب إليه هؤلاء ولم يزد على هذا ، ولعل في قوله "زعم" ما يدل على عدم الموافقة لما ذهبوا إليه.

---

(١) الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١٠/٤٤٤.

(٣) البحر المحيط ٦/١٥٩.

المطلب الثالث: نيابة الحرف عن الحرف

تمهيـــد

الأصل الذي تُبنى عليه اللغة أن يكون لكل كلمة معنى خاصٌ بها لا تشاركها في هذا المعنى كلمة أخرى ، وهذا الأصل هو مقتضى الإبانة التي وُضعت اللغة من أجلها.

لكن هناك كثير من الشواهد التي جاء فيها ترادف أو توافق بعـــض معـــاني الكلمات ، وهذا مما يدل دلالة لا شك فيها على توسع العربية في تلك المعاني ، فقـد يستعمل الحرف لمعان عدة ، وقد ينفرد بمعنى واحد لا يَشْرَكه فيه حرف آخر.

ونظراً لهذا التوسع فقد أُلِّفت أبوابٌ وعُقدت لهذه الظاهرة فصول[١] وينبغـــي أن يقال : أيصح أن نطلق نحن هذا الاستعمال دون شـــرط أو قيـــد؟ أم أن الأمـــر يحتاج إلى قيود وشروط.

هذه المسألة وهي ترادفُ الحروف أو توافقها لبعضها الآخـــر هـــي دقيقـــة المدخل والمخرج ، وللعلماء فيهـا مذاهب شتى ودروب متباينة ، وتأويلات مختلفة ، ونحن أمام تيارين:

أحدهما : يجيز وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخـــر ، وهـــؤلاء هـــم الكوفيون[٢] وتبعهم يونس بن حبيب[٣] والأخفش [٤] وأبو عبيدة [٥] والمبرد[٦] وابـــن السراج [٧] والفارسي [٨] والرضي [٩] وابن مالك[١٠] والمرادي [١١] وابن هشـــام[١٢] وغيرهم.

---

(١) ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف٢٧٧ وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي٣٥٤ والخصائص ٣٠٦/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٤٦ ومغني اللبيب ١٥٠ ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/١ ، ٣٨٦ ، ١٨٦/٢ ، ٢٦٧.

(٣) الجنى الداني ٣١٤ .

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٧/٢-٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٥) ينظر مجاز القرآن ٤١٤/١.

(٦) ينظر المقتضب ٣١٩/٢.

(٧) ينظر الأصول ٤١٤/١.

(٨) ينظر الحجة ٥٦/٤-٥٧.

(٩) ينظر شرح الرضي ٢٨١/٤.

(١٠) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤١/٣ فما بعدها.

(١١) ينظر الجنى الداني ٢٥٢.

(١٢) ينظر مغني اللبيب ١٥٠-١٥١ ، ١٩١ ، ٢٢٥ .... .

والثاني : لا يجيزون وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر ، فيؤولون ما وقع من ذلك بتأويلات يقبلها اللفظ ، أو يُضمِّنون الفعل معنى فعل آخر ، وهؤلاء هم جمهور البصريين[١]

وقد رد جمهور البصريين ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم بأمور ، منها:

- حَمْل ما وقع فيه الترادف أو التوافق على المجاز.
- تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، والتضمين يستدعي قوة في الفطنة ولطافة في الذهن.
- حَمْل ما ظُنّ بالترادف على الشـــذوذ أو الضرورة إن لم يتم حمله على المجاز أو التضمين،يقول المرادي : وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضـــها عـــن بعض[٢] .ويقول في موضع آخر : ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعـــه الأول إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفيـــن موضـــع الآخـــر علـــى ســـبيل الشذوذ.[٢]

ويقول ابن هشام :ومذهبالبصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضـــــها عـــن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلـــك فـــهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في (ولأ صلبنكم في جذوع النخـــل)[٤] : إن "في" ليست بمعنى "على" ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذعِ بالحـــالِّ في الشيءِ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضَّمن بعضهم: شربن بماء البحر ... معنى : روين ، وأحسن في (وقد أحسن بي)[٥] معنى : لطف ، وإمـــا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى[٦].

---

(١) ينظر المصادر السابقة.

(٢) الجنى الداني ٤٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٦) مغني اللبيب ١٥٠-١٥١.

ثم قال : وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً [١] .

غير أن السؤال يبقى أيجوز وقوع الترادف – إن أخذنا برأي من أجاز وقوعه – في كل حرف وكل تركيب ؟ أم أن ذلك متوقف في مواطن دون أخرى ، يقول ابن جني في "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض" :

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعد الصواب عنه ، وأوقفه دونه ، وذلك أنهم يقولون : إن "إلى" تكون بمعنى "مع" ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه "من أنصاري إلى الله" أي : مع الله ، ويقولون : إن "في" تكون بمعنى "على" ويحتجون بقوله عز اسمه (ولأصلبنكم في جذوع النخل) أي : عليها ، ويقولون : تكون الباء بمعنى "عن" و"على" ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس أي : عنها وعليها ... وغير ذلك مما يوردونه ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ، لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريد : عليه في العداوة ، وأن تقول : رويت الحديث بزيد وأنت تريد : عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش [٢] .

ومثل هذا القول سبق به الفراء[٣] .

والخلاصة :

إن البصريين ذهبوا إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يطلب الحرف المذكور ، ولعل في هذا العمل ضرباً من المجاز ، وما ذهب إليه الكوفيون من نيابة الحرف مناب حرف آخر لعل هذا العمل يُعد ضرباً من المجاز كذلك .

فأي المجازين أولى بالقبول ؟

الأيسر والأولى ما ذهب إليه الكوفيون ، لعدة أسباب ، منها :

---

(١) مغنى اللبيب ١٥٠-١٥١ .
(٢) الخصائص ٣٠٦/٢-٣٠٧ .
(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/١ .

١- إن نيابة الحروف أقل تعسُّفاً من التضمين ، ذلك أن التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فَيُعطى حكمه في التعدية واللزوم،وما ذهب إليه البصريون من قولهم بالتضمين يُعد هروباً من النيابة ، فوقعوا في أمر أشد غموضاً مما هربوا منه.

٢- ليس كل دارس يستطيع أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر.

٣- ليس هذه النيابة تؤخذ على إطلاقها وإنما مردّ أمرها إلى السماع أو نص من نصوص العلماء عليها.

٤- إن البيانيينأخذوا بالنيابة وجعلوها باباً من إعجاز القرآن ، كما أخذوا أيضاً بالتضمين ، إلا أن القول بالنيابة أوضح من القول بالتضمين.

وعلى مذهب الكوفيين ومن وافقهم فقد أدرجنا هذه الظاهرة ضمن هذه الرسالة ولا يخص ذلك تناوب حروف الجر بل يشمل غيرها، وذلك على النحو التالي:

١- التناوب في حروف الجر.

٢- التناوب في حروف العطف.

٣- التناوب في الحروف الناسخة.

٤- التناوب في حروف الشرط.

٥- التناوب في الحروف فيما غير ما سبق.

١ـ التناوب في حروف الجر

نيابة اللام عن "في"

الآية : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة)[١].

موضع الموقف : ليوم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، ابن قتيبة.

تأتي اللام لمعان كثيرة موافقة لبعض الحروف والظروف على رأي من أجاز ذلك ، وعليه فاللام في الآية السابق ذكرها تحتمل أن تكون بمعنى بعد أو في أو أنها على بابها من التعليل على حذف مضاف.[٢]

وفيما يلي موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة فقال عن اللام : واللام في ليوم القيامة قال الزمخشري : مثلها في قولك :جئت لخمس ليال خلون من الشهر،ومنه بيت النابغة:

ترسمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

- وذهب الكوفيون إلى أن اللام تكون بمعنى "في" ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين وابن مالك من أصحابنا من المتأخرين،وجعل من ذلك قوله«القسط ليوم القيامة»أي في يوم،وكذلك (لا يجليها لوقتها إلى هو)[٣] أي في وقتها،وأنشد شاهداً على ذلك لمسكين الدارمي :

أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم كما قد مضى من قبل عاد وتبع

وقول الآخر :

وكل أب وابن وإن عُمِّرا معاً مقيمين مفقود لوقت وفاقد

- وقيل : اللام هنا للتعليل على حذف مضاف ، أي لحساب يوم القيامة[٤].

فمما تقدم يتضح أن للاّم في الآية الكريمة ثلاثة معان

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر الدر المصون ١٦٤/٨-١٦٥ والإملاء ٤٢٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٣-١٤٥ وشرح الكافية الشافية٨٠٢/٢-٨٠٣ والجنى الداني٩٩ وشفاء العليل للسلسيلي٦٦٠/٢ ومغني اللبيب٢٨٠-٢٨١ ومعاني القرآن للفراء ١٨٧ وارتشاف الضرب ١٧٠٨/٤.

(٣) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف وفي الكافية الشافية اللام في "لوقتها" بمعنى عند.

(٤) البحر المحيط ٣١٦/٦.

ويتضح أن ابا حيان لم يعترض على ما أورده الكوفيون وابـــن قتيبـــة أن اللام تكون بمعنى في،وأورد ما استشهد به ابن مالك على ذلك،وأورد لفظ "قيـــل" الذي يحتمل فيه أن يكون للتضعيف ، وهو ما يمثل رأي البصريين .

نيابة "في" عن "الباء"

الآية : (والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءتهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم في أفواههم ...)[١]

موضع الموقف : فردوا أيديهم في أفواههم.

صاحب الموقف : الفراء ، أبو عبيدة ، ابن قتيبة ، الأخفش.

تجيء "في" بمعنى حروف أخر ، قال الفراء : وقد وجدنا من العرب من يجعل "في" موضع الباء ، فيقول : أدخلك الله بالجنة ، يريد : في الجنة ، قال : وأنشدني بعضهم :

وأرغب فيها عن لقيطٍ ورهطه ولكنني عن سنبس لست أرغب

فقال : أرغب فيها ، يعني : بنتاً له ، أي : إني أرغب بها عن لقيط[٢]

قال أبو عبيدة : مجازه مجاز المثل ، وموضعه موضع : كَفَّوا عما أُمروا بقوله من الحق ، ولم يؤمنوا به ، ولم يسلموا . ويُقال : رد يده في فمه ، أي : أمسك إذا لم يجب[٣] ، إلا أن ابن قتيبة ردّ على أبي عبيدة قوله ، فقال : ولا أعلم أحداً قال : ردّ يده في فيه ، إذا أمسك عن الشيء ، والمعنى : ردوا أيديهم في أفواههم ، أي : عضوا عليها حنقاً وغيظاً.[٤] وردّ أبو حيان على ابن قتيبة قوله.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، ثم قال : وفي بمعنى الباء أي : بأفواههم ، والمعنى : كذبوهم بأفواههم ، وفي بمعنى الباء يقال : جلست في البيت وبالبيت[٥].

ثم استشهد بقول الفراء السابق ذكره ، وبقول أبي عبيدة ، ثم قال عن قول أبي عبيدة : "وقاله الأخفش أيضاً" [٥] ووقف من هؤلاء موقف المناصر الموافق لهم، وأورد قول ابن قتيبة أيضاً الذي اعترض به على أبي عبيدة. وقال أبو حيان مدافعاً عما ذهب إليه من أن في بمعنى الباء ، وموافقته لرأي الفراء وأبي عبيدة والأخفش

---

(١) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٧٠.

(٣) مجاز القرآن١/٢٣٦

(٤) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٣٠.

(٥) البحر المحيط ٥/٤٠٨-٤٠٩.

مخالفاً لابن قتيبة. فقال أبو حيان : ومن سمع حجة على من لم يسمع ، هذا أبوعبيدة والأخفش نقلا ذلك عن العرب[١].

والذي يظهر أن ما ذهب إليه أبو حيان من أن "في" في الآية الكريمة بمعنى "الباء" لا يتأتى ، ذلك أن الفعل ردّ يتعدى بـ إلى،دليل ذلك آيات كثيرة تعدى الفعل ردّ بإلى ، ومن ذلك قوله تعالى : (ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب)[٢] ، (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)[٣]، (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر) [٤] ، (كلماردوا إلى الفتنة أركسوا فيها)[٥] وينظر بقية الآيات في [٦].

وقد نص كثير من الأئمة على أن "في" في الآية الكريمة موضع البحث جاءت بمعنى إلى [٧]،ولعل ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الموضع سهو منه.

---

(١) البحر المحيط ٥/٤٠٨-٤٠٩.

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة النساء.

(٥) الآية٩١ من سورة النساء.

(٦) الأنعام ٦٢ ، التوبة ٩٤/١٠١/ ٣٥- يونس ٣٠ ، يوسف ٦٥ ، النحل ٧٠ ، الكهف ، ٣٦ ، ٨٧ ، الحج ٥ ، القصص ١٣،٧ ، ٨٥ ، فصلت ٤٧ ، الجمعة ٨.

(٧) ينظر مغني اللبيب ٢٢٥ والجنى الداني ٢٥٢ ورصف المباني ٣٨٨.

نيابة "من" عن "على"

الآية : (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا)[١]

موضع الموقف : من القوم.

صاحب الموقف : أبو عبيدة.

من القوم فيه أوجه [٢]:

أحدها : أن "نصرناه" ضُمّن مَنَعناه وعَصَمْنَاه ونَجيَّنْاه من القوم .

الثاني : أن نصر مطاوعه انتصر ، فتعدى تعدية ما طاوعه.

الثالث : أن من بمعنى على أي : على القوم ، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الثلاثة ، السابقة ثم قال : وقال أبو عبيدة : مِن بمعنى على ، أي : ونصرناه على القوم [٣] ولم يعترض عليه ولم يؤيده بترجيح ولا غيره.

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٤٢٤ وإملاء ما منّ به الرحمن ٤٣١والدر المصون ١٨٤/٨.

(٣) البحر المحيط ٣٣٠/٦ وينظر ارتشاف الضرب ١٧٢٠/٤.

نيابة "إلى" عن "اللام" أو "في"

الآية : من أنصاري إلى الله .[١]

موضع الموقف : إلى الله .

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، الفارسي .

" إلى الله " فيه أوجه .

أحدها : أن يكون معناه:مع الله .

والثاني : أن يكون " لله"، وذهب إليه الفارسي كقوله تعالى : يهدي إلى الحق . [٢] أي : للحق .

والثالث : أن يكون معناه : من أعواني في ذات الله ، وهذا ذهب إليه أبو عبيدة .

موقف أبي حيان : ساق أبو حيان ماذكره الفارسي وأبو عبيدة ولم يعترض عليه ولم يؤيده فقال : وقال أبو علي الفارسي : معنى إلى الله : لله كقوله " يهدي إلى الحق " (٢) أي : للحق ، وقال أبو عبيدة : من أعواني في ذات الله .[٣]

---

[١] سورة الصف الآية (١٤) .

[٢] سورة يونس الآية (٣٥) .

[٣] البحر المحيط ٢/ ٤٧١ .

نيابة " على " عن " الباء "

الآية : وقال موسى يافرعون إني رسول من رب العالمين حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق .[١]

موضع الموقف : على أن لا أقول .

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء ، الفارسي .

قرأ نافع " عليّ أن لا أقول " جعل على داخلة على ياء المتكلم .

وقرأ باقي السبعة " على أن لا أقول " بجر " أن لا أقول " وهذه القراءة فيها عدة أوجه منها :-

- أن يضمن " حقيق " معنى حريص [٢]

- أن تكون " على " بمعنى الباء ، وهذا قول الأخفش والفراء والفارسي .

قال الأخفش : وقال حقيق علي أن أقول على الله إلا الحق ، وقال بعضهم : على أن لا أقول ، والأولى أحسنها عندي ، أراد : واجب علي أن لا أقول ، والأخرى : أنا حقيق على أن لا أقول على الله ، يريد : بأن لا أقول على الله ، كما قال : بكل صراط توعدون " في معنى على كل صراط توعدون . [٣] وقال في موضع آخر :«ولاتقعدوا بكل صراط توعدون» تقول : هم في البصرة وبالبصرة وقعدت له في الطريق وبالطريق .[٤]

وقال الفراء : ويقرأ حقيق عليّ أن لا أقول ، وفي قراءة عبد الله " حقيق بأن لا أقول على الله ، فهذه حجة من قرأ على ولم يضف ، والعرب تجعل الباء في موضع على ، رميت على القوس وبالقوس ، وجئت على حال حسنة وبحال حسنة [٥]

أما الفارسي فهو يحتج لكلا القراءتين ، وقال عن قراءة غير نافع : وقد قالوا : هو حقيق بكذا فيجوز على هذا أن يكون على بمنزلة الباء ، تقول : حقيق على أن ، فتضع على موضع الباء ..... [٦] ثم ذكر معظم قول الأخفش السابق وقال ناقلاً عن أبي الحسن : قال : لأن حقيق على معناها : الباء أي : حقيق بذا ، قال : وليس ذلك بالمقيس ، لو قلت : ذهبت على زيد ، وأنت تريد بزيد لم يجز [٦]

---

[١] سورة الأعراف آية (١٠٥) .

[٢] ينظر مغني اللبيب ص ١٩٢ و ص ٩١٤ والدر المصون ٥ / ٣٧٦ .

[٣] معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

[٤] معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٧ .

[٥] معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٦ .

[٦] الحجة للفارسي ٤ / ٥٦ - ٥٧ .

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذهب إليه هؤلاء فقال : وقرأ نافع علـــيّ أن لا أقــول ..... وقرأ باقي السبعة على بجرها " أن لا أقول " أي حقيق على قول الحق ، فقال قوم : ضمّــن حقيق معنى حريص .

وقال أبو الحسن والفراء والفارسي : على بمعنى الباء ، كما أن الباء بمعنى علـــى .....(١) وسرد قول أبي الحسن ثم قال : ويشهد لهذا التوجيه قراءة أُبّي " بأن لا أقول " وضع مكـــان على الباء .....(١) .

فأبوحيان فيما سبق أورد الوجهين : التضمين الذي يقول به معظم البصريين وموافقة علـــى الباء . ولم يرجّح جانباً على جانب فهما عنده سواء ، وهذا ما أراه كذلك .

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٣٥٥ وينظر المغني ١٩٢ .

٢ـ التناوب في حروف العطف

نيابة "الواو" عن "أو"

الآية : فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة [١]

موضع الموقف : وسبعة

صاحب الموقف : الزجاج ، الكوفيون ، البصريون .

قد ترد أو بمعنى الواو ، وقد ترد الواو بمعنى أو ، ولذا ذهب النحويون إلى أن الواو في قول الشاعر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

هي بمعنى أو [٢]

ولذا قيل في الآية " جمع العددين – يعني ثلاثة أيام في الحج وسبعة – بقوله تعالى "تلك عشرة كاملة " حتى لا يظن أن عليه صوم ثلاثة أو سبعة .

قال الزجاج : والذي في هذا – والله أعلم – أنه لما قيل : فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم " جاز أن يتوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع – فأعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها [٣]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان ما ذكره الزجاج ، فقال : وقال الزجاج : جمع العددين لجواز أن يُظن أن عليه ثلاثة أو سبعة ، **لأن** الواو قد تقوم مقام أو ، ومنه " مثنى وثلاث ورباع " [٤] فأزال احتمال التخيير .... وهو جار على مذهب أهل الكوفة ، لا على مذهب البصريين ، لأن الواو لا تكون بمعنى أو [٥]

ويتضح أن أبا حيان لم يؤيد ما ذهب إليه الزجاج على مذهب الكوفيين من أن الواو قد تكون بمعنى أو ، يتضح هذا من قوله بعد إيراد عدة أقوال في قوله تعالى " تلك عشرة كاملة " ، فقال : والأحسن من هذه الأقاويل القول الأول (٥) ألا وهو أن يكون أتى بتلك العشرة كاملة توطئة للخبر بعدها ، لأنها هي الخبر المستقبل به فائدة الإسناد فجئ بها للتوكيد ،كما تقول : زيد رجل صالح .

---

[١] الآية ١٩٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر الجني الداني ١٦٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٣

[٣] معاني القرآن للزجاج ١/٢٦٨ وينظر إلى المحرر ٢/١١٨

[٤] الآية ٣ من سورة النساء

[٥] البحر المحيط ٢/٧٩-٨٠

نيابة "أم" عن "بل والهمزة" أو "الواو"

الآية : أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين [١]

موضع الموقف : أم يقولون

صاحب الموقف : سيبويه ، أبو عبيدة

تأتي " أم " على أشهر الآراء – على نوعين

أحدهما : أن تكون متصلة والثانية : أن تكون منقطعة

وفيما يلي نبذة عن كل منهما

أولاً : أم المتصلة ، وسميت بذلك لاتصال ما بعدها بما قبلها ، وعدم استغناء أحدهما عن الآخر .

والمتصلة هذه هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية ، أو على همزة استفهام يراد منها ومن " أم " التعيين ، ويكون معناها في هذه الحالة أيّ الاستفهامية، وعلى هذا تنقسم " أم " المتصلة إلى قسمين :

– قسم مسبوقة فيه بهمزة التسوية ، وأم هذه تكون في الغالب متوسطة بين جملتين خبريتين ، إذ همزة التسوية تركت الاستفهام وتمخضت للتسوية [٢].

– وقسم تكون أم فيه مسبوقة بهمزة التعيين ، وأم في هذا القسم تقع متوسطة بين شيئين يُنسب لواحد غير معين منهما أمْر يعلمه المتكلم ، ولكن لا يعلم صاحبه على وجه التعيين .

وتكون " أم " في هذين القسمين عاطفة ، قال ابن مالك :

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أيّ مغنية

ثانياً :أم المنقطعة وتسمى المنفصلة أيضاً ، وذلك أنه يُستغنى بما بعدها عما قبلها ، أو يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأم هنا حرف ابتداء ، ولذلك تعرف : بأنها تقع بين

---

[١] الآية ٣٨ من سورة يونس

[٢] ينظر مغنى اللبيب ٦٦ والجنى الداني ٢٠٤-٢٠٧ ورصف المباني ٩٣-٩٦ وشرح الرضي ٤/٤٠٤ -٤٠٨ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/٣٤٩-٣٥٠ والنحو الوافي ٣/٥٨٥ ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٨٨، ٢٤٣ واللباب ١/٤٢٨-٤٣٠ والبحر المحيط ٧/١٤٠

جملتين مستقلتين في معناهما ، ولكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، وقيل: " هي إضراب عن الأول واستفهام عن الجملة الثانية ، نحو : قام زيد ، ثم يتبين لك بطلان ما أخبرت به فتضرب عنه ، وتستفهم عما بعده ،فتقول: أم قعد عمرو ، فالمعنى : بل أقعد عمرو؟ [١]

وهي تقع في مواقع، منها :

- بعد الخبر المحض : وأم بمعنى بل الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .

- بعد أداة استفهام غير الهمزة ، نحو "هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور " [٢]

- وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، ومعنى الاستفهام هنا الإنكار والنفي ،نحو "ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها ....." [٣]

- وقد تقع بعد همزة استفهام يراد منها التقرير،نحو " أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله "[٤] وقوله :" أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها " [٥]

وقد اختلف في معنى أم المنقطعة ، واختلف النقل عن النحاة

- مذهب جمهور البصريين أنها تُقَدَّر بـ بل والهمزة [٦]

- مذهب الكسائي وهشام أنها بمنزلة بل .

-وذهب الفراء قائلا : والعرب تجعل " بل " مكان " أم " و"أم " مكان "بل" إذا كان في أول الكلام استفهام ، مثل قول الشاعر :

فوالله ما أدري أسلمى تغولت أم النوم أم كل إليّ حبيب [٧]

- وذهب أبوعبيدة إلى أن "أم "بمعنى ألف الاستفهام ، وإليه ذهب الفراء في بعض

---

[١] البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٤٩/١-٣٥٠

[٢] الرعد ١٦

[٣] الأعراف ١٩٥

[٤] النور ٥٠

[٥] محمد ٢٤

[٦] ينظر الكتاب ١٧٢/٣ والمقتضب ٢٨٨/٣-٢٨٩ والأصول لابن السراج ٥٨/٢،٢١٣ .

[٧] معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٢

المواضع [١]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية السابقة الذكر ، وقال :

" وأم متضمنة معنى بل والهمزة على مذهب سيبويه ، أي : بل أيقولـــون اختلقــه ، والهمزة :تقرير لالتزام الحجة عليهم ، أو إنكار لقولهم واستبعاد .

وقالت فرقة :أم هذه بمنزلة الاستفهام

وقال أبوعبيدة : أم بمعنى الواو ، ومجازه:ويقولون افتراه

وقيل الميم صلة ، والتقدير : أيقولون

وقيل : أم هي المعادلة للهمزة ، وحذفت الجملة قبلها ، والتقدير : أيقـــرون بـــه أم يقولون افتراه [٢]

وعلى ما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يوافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أن " أم" هنا متضمنة معنى بل والهمزة ، وهذا ما صححه في قولـــه تعـــالى«أم حسبتم أن تدخلوا الجنة»[٣]

فقال عنها : أم هنا منقطعة مقدرة ببل والهمزة .. وقال الزجاج : بمعنى بـــل [٤]....

فتلخص في أم هنا أربعة أقوال : الانقطاع على أنها بمعنى بل والهمزة،والاتصـــال على إضمار جملة قبلها ، والاستفهام بمعنى الـــهمزة ، والإضـــراب بمعنـــى بـــل ، والصحيح هو القول الأول [٥]

الخلاصة : صحح ما ذهب إليه سيبويه القائل بأن معنى أم المنقطعة هو بل والـهمزة وما ذهب إليه الزجاج مرجوح في آية البقرة [٣]بمذهب سيبويه

---

[١] ينظر معاني الفراء ٧١/١-٧٢ ومجاز القرآن ٥٦/١-٥٩ وارتشاف الضرب ٢٠٠٧/٤ والمساعد ٤٥٦/٢

[٢] البحر المحيط ١٥٨/٥ وينظر الدر المصون ٢٠٤/٦ والمحرر الوجيز ٤٤/٩ ومعاني القرآن للزجاج ٢١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٥/٢

[٣] البقرة ٢١٤

[٤] ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٨٥/١ وفيه : معناه : بل أحسبتم ..

[٥] البحر المحيط ١٣٩/٢ وينظر الدر المصون ٣٨٠/٢

نيابة "أو" عن "الواو" أو "بل"

الآية :أو كَصَيِّب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق ...[١]

موضع الموقف : أو

صاحب الموقف : الكوفيون ، الأخفش

جاءت أو عاطفة ، ولها معان عدة ، فمن تلك المعاني التي يحتملها السياق : الشك والإبهام " والفرق بينهما أن الشك من جهة المتكلم ، والإبهام على السامع "[٢] نحو : قام زيد أو عمرو ، وأقام زيد أو عمرو ؟ وقوله تعالى :"وإنا أوإياكم لعلى هدى"[٣]

ومن المعاني أيضا التخيير ،والإباحة " والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير [٢] نحو : خذ دينارا أو درهما ، وجالس النحاة أو الفقهاء .

ومنها أيضاً :التقسيم أو التفريق وهو " أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو[٢] ، وقد يقال :عن هذا : بالتفصيل

واختلف في معنيين لـ " أو " أتأتي بمعناهما أم لا تأتي ؟

المعنى الأول : أن تكون للإضراب بمعنى بل

والمعنى الثاني : أن تكون بمعنى الواو

وقد اختلف النحاة في ذلك

أ- فذهب الكوفيون [٩] والفارسي [٤] وأبوعبيدة [٥] -ونُقل عن ابن عباس-[٦] إلى أن أو تكون بمعنى بل

ب- وذهب الكوفيون أيضاً[٩] والأخفش والجرمي [٧] والأزهري [٤] وأبوعبيدة [٨] -ونُقل أيضاً عن ابن عباس-[٦] إلى أنها تأتي أيضاً بمعنى الواو

---

(١) البقرة ١٩

(٢) الجنى الداني ٢٢٨ وينظر رصف المعاني ١٣١-١٣٢ والصاحبي باب أو ١٧٠-١٧٣ والأصول ٢/٥٥ وأسرار العربية ٣٠٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٢-٣٦٣

(٣) سبأ ٢٤

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٠-١٩٩١ والمغني ٩١

(٥) ينظر المساعد ٢/٤٥٩

(٦) ينظر البحر المحيط ٧/٣٧٦

(٧) ينظر الجنى ٢٣٠

(٨) ينظر البحر المحيط ٧/٣٧٦

(٩) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨ م ٦٧ واللباب ١/٤٢٤

ج- واشترط سيبويه في "أو" أن تأتي للإضراب كـ "بل " أن يتقدمها نفي أو نهي وأن يعاد معها العامل، قال :... ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بِشْـرًا أو لست عمرًا ،أو قلت : ما أنت بِبِشْرٍ أو ما أنت بعمرو لم يجئ إلا على معنى : بل ما أنت بعمرو ولا بل لست بِشْرًا [١]

وذهب جمهور البصريين إلى أن " أو" لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل وإنما تجيء لأحد الشيئين أو الأشياء [٢]

أما الكوفيون فاحتجوا بما ورد من النثر والشعر ، فقالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب [٣]

-فمن القرآن قوله تعالى :" أو كصيب من السماء ...[٤] وقوله " أو كلما عاهدوا عهدًا ...[٥] على قراءة سكون الواو، وقوله تعالى :: وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون [٦] قال الفراء : أو ها هنا في معنى " بل " كذا في التفسير مع صحته في العربية [٧]وقوله تعالى :" ولا تطع منهم آثماً أو كفورًا " [٨]

- ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم :"اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد "[٩] وقول ابن عباس رضي الله عنهما :" كلْ ما شئت ، واشرب ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان :سرف أو مخيلة " [٩]

- ومن شعر العرب : قول الشاعر [١٠]

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

وقوله : *قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد*

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٨٨/٣ وينظر المغني ٩١ والارتشاف ١٩٩١/٤ والمساعد ٤٥٨/٢

[٢] ينظر الانصاف ٤٧٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/٣ وارتشاف الضرب ١٩٨٩/٤

[٣] الانصاف ٤٧٨/٢ ، ٤٨٠

[٤] البقرة ١٩

[٥] البقرة ١٠٠

[٦] الصافات ١٤٧

[٧] معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢

[٨] الإنسان ٢٤

[٩] شواهد التوضيح والتصحيح ص ١١٣ والمساعد ٤٥٩/٢

[١٠] ينظر الانصاف ٤٧٨/٢ ،٤٧٩ ومعاني القرآن للفراء ٧٢/١ والمحتسب ٩٩/١ واللباب ٤٢٤/١

وقوله : *ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد* [١][٤]

كانوا ثمانين أو زادوا ثمـــــانية لولا رجاؤك قد قتّلت أولادي

وقوله : *فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قديد معجل* [٢]

وقوله:*جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر* [٣] [٤]

وقوله : فقالوا*لنا* ثنتان لابد منهما. صدور رماح أشرعت أو سلاسل [٢]

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى

أما البصريون فقالوا :إن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له ،لئلا يفضي إلـــى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع [٥]

والأصل في" أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل ، لأن الـــواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى " أو" [٦]

وأما ما احتج به الكوفيون مما ورد سماعاً ، فقد أوله البصريون ليتناسب مـــع مـــا يذهبون إليه فلا يخرج عما أصلوه لأو من الشك أو الإبهام أو التخيير أو الإباحـــة أو التفصيل [٧] .

وبعد ،فالبصريون لم ينكروا أن تكون أو عاطفـــة إلا أن اعتراضـــهم علـــى مجيئها بمعنى بل والواو .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان عدة مواطن في تفسيره أثار فيها الخلاف فـــي مدلـــول أو ، أتكون على بابها أم تأتي بمعنى الواو أو بل ؟

أ- فهو يقول عنها في قوله تعالى :" أو كصيب من الســـماء فيـــه ظلمـــات ورعـــد وبرق" [٨] :" أو " لها خمسة معان : الشـــك ، والإبـــهام ،والتخيـــير ،والإباحـــة ،

---

[١] ينظر معنى اللبيب ٩١

[٢] ينظر شواهد التوضيح ١١٣

[٣] ينظر الجنى الداني ٢٣٠

[٤] ينظر شرح ابن عقيل ٣/١٠٦ - ١٠٧

[٥] اللباب ١/٤٢٤

[٦] الانصاف ٢/٤٨٠-٤٨١

[٧] ينظر المقتضب ٣/٣٠٤-٣٠٥ ومعاني القرآن للزجاج ١/٩٦ ،١٥٦ والأصول ٢/٥٥ ،١٥٥، ٢١٣ والانصاف ٤٨١-٤٨٤

[٨] البقرة ١٩

والتفصيل وزاد الكوفيون أن تكون بمعنى الواو وبمعنى بل [١] .

ب- ويقول عنها في قوله تعالى : "أو كلما عاهدوا عهداً "[٢] في قراءة أبي السمال بسكون الواو : وقيل هي الساكنة الواو حركت بالفتح ، وهي بمعنى بل ، قاله الكسائي ، وكلا القولين ضعيف ، وقيل :واو العطف ، وهو الصحيح ... وخرجه المهدوي وغيره على أن أو للخروج من الكلام إلى غيره بمنزلة "أم " المنقطعة ، فكأنه قال : بل كلما عاهدوا عهداً ... وهذا التخريج على رأي الكوفيين ، إذ يكون " أو " عندهم بمنزلة " بل" [٣]

جـ- ويقول كذلك عنها في قوله تعالى :" ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً "[٤] : ولو قال :لا تضرب زيداً أو عمراً لجاز أن يكون نهياً عن ضربهما جميعاً ، لا عن ضرب أحدهما ، وقال أبو عبيدة :أو بمعنى الواو [٥]

د- ويقول أبو حيان :وذهب الأخفش وقوم إلى أن أو في معنى الواو [٦]

وإذا كانت على بابها فقد تأتي بمعنى"إلى أن"عند البصريين .

قال أبو حيان : وإذا كانت بمعنى" إلى أن" فهي عند البصريين على بابها من كونها لأحد الشيئين [٧] وعلى ضوء ما تقدم فإن القول بأن "أو" تكون بمعنى بل أو الواو لا يرتضيه أبو حيان ،فهو يضعّف ذلك ، ويتضح أنه يناصر ما ذهب إليه جمهور البصريين .

الترجيح : ورد مجيء أو عاطفة ، والخلاف أتكون بمعنى بل أو الواو أو لا تكون ؟ وبعد ثبوت ما استشهد به الكوفيون على مجيئها بهذين المعنيين ، إذ بعض النصوص تحتمل ذلك ، فالذي أرجحه في هذا الموضع أن مجيئها بهذين المعنيين قليل ، ولا ينبغي نفيه ، ولا أقول إلا كما قال ابن هشام : التحقيق أن " أو" موضوعة لأحد

---

[١] البحر ٨٣/١

[٢] البقرة ١٠٠

[٣] البحر ٣٢٣/١-٣٢٤

[٤] الإنسان ٢٤

[٥] البحر ٤٠١/٨وينظر البحر ٢٨٠/٧ ١٤٠/٨

[٦] البحر ٣٧٠/٣ وينظر البحر ٤٧/٤

[٧] البحر ٤/ ٤٧

الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى "بل" وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها [١]

تعقيب :

نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب [٢] والمرادي في الجنى الداني [٣] وابن هشام في مغني اللبيب [٤] إلى ابن جني القول بمجيء أو بمعنى بل ، وذلك حينما استشهدوا لمجيئها بهذا المعنى في قراءة أبي السمال " أَوْ كلما عاهدوا عهدًا .. بسكون الواو، وهذه النسبة تبدو للمتسرع صحيحة إلا أنها في حقيقتها غير ذلك ، ولنأخذ نصين مما كتبه ابن جني لنتبين ما ذهب إليه ، فقال في المحتسب : لا يجوز أن يكون سكون الواو في أو هذه على أنها في الأصل حرف عطف كقراءة الكافة " أَوَ كلما " من قبل أن واو العطف لم تسّكن في موضع علمناه ... فإذا كان كذلك كانت أو هذه حرفًا واحدًا ،إلا أن معناها معنى بل للترك والتحول بمنزلة أم المنقطعة ... وأو هذه .....موجودة في الكلام كثيرًا ... وإلى هذا النحو ذهب الفراء في قول ذي الرمة : بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ... قال : معناه بل أنت في العين أملح ، وكذلك قال في قول الله تعالى : "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون " قال معناه بل يزيدون [٥]. وخلاصة هذا قال أبو الفتح : وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا [٥].

ولإيضاح موقفه يقول في الخصائص في :باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع إلى الترك والتحول .

من ذلك "أو" إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرفت فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أَنْ نَقَلها عن أصل بابها [٦]

---

[١] مغني اللبيب ٩٥

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ١٩٩١/٤

[٣] ينظر الجنى الداني ٢٢٩

[٤] ينظر مغني اللبيب ٩١

[٥] المحتسب ٩٩/١-١٠٠

[٦] الخصائص ٤٥٧/٢

ورد –متأولاً – على من رأى أن أو قد تكون بمعنى الواو ،فقال : ودعانا إلى هـــذا التأوّل السعيُ في إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها [٢]

فهل من سبيل إلى إيراد نسبة إليه لم يبح بها في هذين الكتابين وذلك فيمـــا اطلعـــت عليه من كتبه .

---

[٢] الخصائص ٢/٤٦٠

٣ـ التناوب في الحروف الناسخة

نيابة "إن" عن "ما" أو "قد"
نيابة "اللام" عن "إلا"

الآية : وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين [١]

موضع الموقف : وإن--لغافلين

صاحب الموقف : الكوفيون ، الكسائي ، الفراء ، البصريون ، قطـــرب .

اختلف النحاة في معنى " إنْ" وفي اللام الواقعة في جملتها

١- فذهب جمهور البصريين إلى أن " إن" هي المخففة من الثقيلة ، أما اللام فاختلفوا فيما بينهم أهي لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق ؟ جمهور البصريين وأكـــثر نحاة بغداد يرون أنها لام الابتداء [٢] ويسميها سيبويه لام التوكيد ، يقول عنها مع إن المخففة : غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها [٣] .

ولها فوائد منها : التوكيد كما ذكر سيبويه ،و التعويض مما حذف مـــن "إن" وتخليص المضارع للحال[٤] وتفيد كذلك الفرق بين "إن" المخففة و "إن" النافية ، لـــذا قال سيبويه عن هذا الغرض : وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي بمنزلة "ما " التـــي تنفي بها [٥] .

ومذهب الفارسي وابن جني وغيرهما أنها غير لام الابتداء ، وإنما هـــي لام أخـــرى اجتلبت للفرق [٦] .

واستدل الفارسي بأن ما بعد هذه اللام ينتصب بما قبلها من الأفعـــال ، نحـــو قولـــه تعالى :" وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين " [١] وقوله :" وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسـقين" [٧]

---

[١] الآية ١٥٦ من سورة الأنعام

[٢] ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ورصف المباني ٢٣٥ وارتشاف الضرب ١٢٧١/٣-١٢٧٢ والمساعد ٣٢٧/١ والمغني ٣٠٥

[٣] الكتاب ٢٣٣/٤

[٤] ينظر مغني اللبيب ٣٠٠

[٥] الكتاب ٢٣٣/٤

[٦] ينظر المسائل العسكرية ٢٥٢ وشرح الرضي ٣٦٦/٤-٣٦٧ ومغني اللبيب ٣٠٦

[٧] الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

وقول امرأة الزبير : *شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد*

ولو كانت هذه اللام لام الابتداء لما عمل ما قبلها فيما بعدها .

ومن حججه أيضاً : دخولها مع الماضي المتصرف ، نحو :إنْ زيد لقام ، وهذا لا يجوز مع لام الابتداء [١]

٢- أما الكوفيون فاختلف النقل عنهم :

- ذهب الكسائي والفراء إلى أن "إن" هي نافية لا مخففة ، وهي بمعنى " ما"،واللام بمعنى "إلاّ" [٢] ونُسب هذا المذهب للكوفيين عامة [٣] .

- وذهب الكسائي في أحد قوليه [٤] وكذلك الفراء في أحد قوليه [٥] وقطرب من البصريين [٦] إلى أن " إن" بمعنى "قد" واللام زائدة .

وقد رُدّ على هذا المذهب بأمور، منها .

- مجيء اللام بمعنى " إلاّ" لم يثبت في العربية .

- لو ساغ أن تكون اللام بمعنى "إلاّ" لجاز أن يقال : قام القوم لزيداً ،على معنى : قام القوم إلا زيداً ، وذلك غير جائز .

- لو كانت اللام بمعنى "إلاّ " لكان استعمالها بعد غير "إن" من حروف النفي أولى ، لأنها أنص على النفي من "إنْ" فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمرو، بمعنى : لم يقم إلا زيد ولم يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد [٧]،أما مجيء " إن" فهي عندهم نافية لا مخففة ، وهي بمعنى "ما " فقد بحثت في ظاهرة الإعمال والإهمال [٨] فلا داعي لتكرارها هنا .

---

[١] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢ والمساعد ٣٢٧/١ والمغني ٣٠٦

[٢] ينظر البحر ٩٨/٢

[٣] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢-٣٥ وشرح الرضي ٣٦٧/٤ والمغني ٣٠٦ والجنى الداني ٢٠٩

[٤] ينظر الأصول ٢٦٠/١ وشرح الرضي ٣٦٧/٤ وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر ٩٨/٢

[٥] ينظر الأصول ٢٦٠/١ وارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر المحيط ٤٢٥/١

[٦] ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ والبحر ٢٥٧/٤ ٤٢٥/١

[٧] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢

[٨] ينظر ص (٣٢١) من هذه الرسالة

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون في عدة مواضع من تفسيره ، فهو يقول عن هذه المسألة في الآية الكريمة موضع البحث :

"وإن هنا هي المخففة من الثقيلة ، وقال الكوفيون : إن نافية ، واللام بمعنى "إلا" والتقدير : وما كنا عن دراستهم إلا غافلين ، وقال قطرب في مثل هذا التركيب : إن بمعنى :قد ، واللام زائدة ...

و" عن دراستهم " متعلق بقوله لغافلين ، وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم : إن اللام بمعنى "إلاّ"،ولا يجوز أن يعمل ما بعد " إلا" فيما قبلها [١]

ويقول في موضع آخر : وأما على مذهب الكوفيين فـ "إن" نافية ، واللام بمعنى "إلا" [٢] .

وعند قوله تعالى : وإنْ كنتم من قبله لَمِنَ الضالين [٣] يقول : إن هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة ... واللام في " لَمِن " وما أشبهه فيها خلاف ، أهي لام الابتداء لزمت للفرق ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق ؟، ومذهب الفراء في نحو هذا : هي النافية بمعنى " ما" واللام بمعنى "إلا " ، وذهب الكسائي إلى أن "إن" بمعنى "قد" إذا دخل على الجملة الفعلية ، وتكون اللام زائدة ، وبمعنى " ما" النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، واللام بمعنى " إلا" [٤]

وعلى ضوء ما سبق تكون "إن" بمعنى "ما" وبمعنى "قد" عند الفراء والكسائي وقطرب حسب التفصيل السابق ذكره . وتكون " اللام "بمعنى "إلا" عندهم .

أما عند البصريين فإنْ و" اللام " على بابهما وليستا بمعنى حرف آخر .

---

[١] البحر المحيط ٣٥٧/٤

[٢] البحر المحيط ٤٣٨/٥ ، وينظر البحر ٣٥٤/٤ ، ٤٦٣/٥

[٣] الآية ١٩٨ من سورة البقرة

[٤] البحر المحيط ٩٨/٢

نيابة "لعل" عن "كي" - نيابة "لعل" عن "هل"

الآية :يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون [١]

موضع الموقف : لعلكم تتقون

صاحب الموقف : قطرب ابن كيسان ، الفراء ، الكوفيون

لعل من حروف المعاني التي توسعت العرب فيها توسعًا كبيرًا من حيث المعاني واللغات والعمل . فهي حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وقيل :ينصبهما ، ولم يرد ذلك في القرآن ، وتجر ما بعدها على لغة عُقَيل ...

والذي يخص ما نحن فيه هنا اختلاف النحاة في معناها [٢]

- فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف ترج في المحبوبات ، وتوقع في المحذورات ولا تستعمل إلا في الممكن .

- وذهب الكسائي والأخفش وقطرب وابن كيسان وأبو علي إلى أنها تأتي للتعليل بمعنى كي .

- وذهب الفراء وأبو عبد الله الطوال إلى أنها تأتي كذلك للشك .

- ويرى الكوفيون أنها تكون للاستفهام بمنزلة هل .

موقف أبي حيان :

يرى أبو حيان أن " لعل " لا تكون بمعنى "كي " المراد بها التعليل ، ولا تكون للاستفهام ، فهو في هذا موافق لجمهور النحاة مخالف للكسائي والأخفش وقطرب والفارسي والفراء والطوال .

يقول في هذا الشأن : ولا تكون بمعنى كي خلافاً لقطرب وابن كيسان ، ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين [٣] .

ويقول في موضع آخر : وقال الفراء لعل هنا بمعنى كي ..والصحيح أنها على بابها من الترجي [٤]

---

[١] الآية ٢١ من سورة البقرة

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والجنى الداني ٥٨٠ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٣/٤ وشرح ابن عقيل ٢٣١/٢ وأوضح المسالك ٧/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ وكتاب لعل وتوسعات العربي في استعمالاتها ص٥ د. فاطمة عبد الرحمن.

[٣] البحر المحيط ٩٣/١ وينظر البحر ٩٧/٦

[٤] البحر المحيط ٢٤٦/٦

نيابة "لعل" عن "هل"

الآية :وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين [١]

موضع الموقف :لعله

صاحب الموقف : الكوفيون

ذهب الكوفيون إلى أن "لعل " تُعدُّ من المعلقات ، وعليه فتأتي للاستفهام ،وقد جرى على مذهبهم تعليق فعل القلب بها في عدة آيات ، منها هذه الآية موضع البحث ،ومن الآيات"وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً" [٢] "وما يدريك لعل الساعة قريب"[٣] "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً [٤]" ولم أدر ما حسابيه"[٥]

ولعل معلقة للفعل يدري في الآيات السابقة عما بعدها ، وهذا مما يؤيد مذهب الكوفيين.

موقف أبي حيان :

يظهر من قول أبي حيان الآتي أنه يرى التعليق بـ لعل ، فهو يقول : ولعل هنا معلقة أيضاً ، وجملة الترجي هي مصب الفعل ، والكوفيون يجرون لعل مجرى هل ، فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل . ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن لعل من أدوات التعليق ، وإن كان ذلك ظاهراً فيها ، كقوله " وما يدريك لعل الساعة قريب [٣] وما يدريك لعله يزكى" [٦] [٧]

ويقول في موضع آخر : وكون لعل للاستفهام مذهب كوفي [٨]

وفي موضع آخر يقول عنها:وقد تكون بمعنى كي... ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين [٩]

---

[١] الآية ١١١ من سورة الأنبياء

[٢] الآية ٦٣ من سورة الأحزاب

[٣] الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] الآية ١ من سورة الطلاق

[٥] الآية ٢٦ من سورة الحاقة

[٦] الآية ٣ من سورة عبس

[٧] البحر المحيط ٣٤٥/٦

[٨] البحر المحيط ٣٢/٧

[٩] البحر المحيط ٩٣/١

ويقول أيضاً : وتكون لعل للاستفهام قول كوفي ، والذي يظهر أنها للإشفاق[١] ويتابع ما ظهر له في بعض كتبه في هذه المسألة ، إلا أنه ناقض نفسه في البحر بما ذكره عن أبي الفارسي الذي كان له السبق في هذا ، استمع إليه وهو يقول : وكنت قد ذكرت في كتاب منهج السالك : أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة لعل ... ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي ، فهو موضع نصب بالفعل المعلق إلا أني وقعت لأبي علي الفارسي على شئ من هذا قال وقد ذكر "وما يدريك لعله يزكى" [٢] "وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً "[٣] ما نصه "والقول في لعل وموضعها أنه يجوز أن يكون في موضع نصب ، وأن الفعل لما كان بمعنى العلم عُلّق عما بعده ، وجاز تعليقه ، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر،وأنمابعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه [٤]

وعلى ضوء ما سبق فان أبا حيان لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه في البحر.

---

(١) البحر المحيط ٩٧/٦

(٢) الآية ٣ من سورة عبس

(٣) الآية ٦٣ من سورة الأحزاب

(٤) ارتشاف الضرب ٢١١٦/٤ وينظر المغني ٣٧٩ والجنى ٥٨١

نيابة "أن" عن "لعل"

الآية : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون [١]

موضع الموقف : "أنها " "لا"

صاحب الموقف : سيبويه،الكسائي ، الفراء ، الزجاج ، النحاس ، الفارسي

قرأ عامة القراء بفتح همزة " إن" من قوله تعالى " أنها إذا جاءت لا يؤمنون"،وفيها عدة أوجه ، منها :

١- أن تكون " أن" بمعنى "لعل " حُكي من كلام العرب ائت السوق أنك تشتري لحمًا.

ولعل تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع ، قال الله تعالى :" وما يدريك لعله يزكى "[٢] "وما يدريك لعل الساعة قريب "[٣] وفي مصحف أُبيّ : وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون .

قال الفراء : وللعرب في "لعل " لغة ،بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها ، يريدون لعلك صاحبها ، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيد أن تجعل "أنّ" في موضع " لعل" [٤]

وقال الزجاج : وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها : لعل إذا جاءت لا يؤمنون ، وهي قراءة أهل المدينة ...[٥] يقول سيبويه عن هذه القراءة : وأهل المدينة يقولون : أنها ، فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي لعلك ، فكأنه قال لعلها إذا جاءت لا يؤمنون [٦]

٢- أن تكون "أن" على بابها ،و أن " لا" من قوله تعالى " لا يؤمنون " زائدة ،والقائل بزيادتها في هذا الموضع كُثُر ، منهم الكسائي والفراء والفارسي وابن جني [٧] .

---

[١] الآية ١٠٩من سورة الأنعام

[٢] الآية ٣ من سورة عبس

[٣] الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١

[٥] معاني القرآن للزجاج ٢٨٢/٢

[٦] الكتاب ٣/ ١٢٣

[٧] ينظر معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ والحجة للفارسي ٣٨٠/٣-٣٨١ والمحتسب ١٨٠/١-١٨١

٣-أن يكون فتحُ "أن" على تقدير حذف معطوف على ما تقدم ، تقدير الكلام : وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون ،أو يؤمنون ، وهذا ذهب إليه النحاس .

٤- أن يكون الفتح على تقدير لام العلة ، التقدير : لأنها إذا جاءت لا يؤمنون .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم التوجيهات في قراءة فتح همزة "إن" وفيما يلي مواقفه من بعض توجهات معربي الآية

-موقفه من الفارسي ، ضعّف الفارسي القول بأن فتح الهمزة من الآية بمعنى لعل قال أبو حيان : وضعّف أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه لعل لا يناسب قراءة الكسر ، لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون .....[١]

-موقفه من سيبويه: نقل أبو حيان ما ذكره الزجاج عن سيبويه عن الخليل فأورد ما ذكره الزجاج " قال - يعني الزجاج - :وهذا الوجه أقوى في العربية [١]

-موقفه من النحاس : ذكر النحاس أن الآية على حذف معطوف .

والذي رآه أبو حيان غير ما تقدم قال في ذلك : ولا يحتاج الكلام إلى زيادة "لا" ولا إلى هذا الإضمار ، ولا يكون " أن" بمعنى "لعل " ، وهذا كله خروج عن الظاهر لفرضه ، بل حمله على الظاهر أولى ، وهو واضح سائغ [١] وعلى هذا الاختيار تكون " أن" على بابها ، و" لا "على معناها ، فلم يرجح ما ذهب إليه سيبويه والكسائي والفراء والزجاج - في ترجيحه لقول سيبويه - ولم يرجح ما ذهب إليه النحاس . بل اختار وجهًا ظاهرًا .

وهذا الوجه الذي اختاره أبو حيان هو المختار لديّ ، ذلك أن اللجوء إلى ما لا تأويل فيه ولا تقدير أولى مما فيه ذلك .

أما مجيء "أنّ" بمعنى "لعل" فالظاهر أن لفظة " لعل " تعددت صورها في لغة العرب ، فمنها :لعل وعل وعن ولعن ولغن، ولأن ، وأن ، قال ابن يعيش عن هذه اللغات : ولم يأت في التنزيل العزيز من لغاتها إلا لعل ، وهذا الحرف -أعني- أنها إذا جاءت لا يؤمنون " [٢]

---

[١] البحر المحيط ٢٠٢/٤

[٢] شرح ابن يعيش ٨٨/٨

٤ـ التناوب في حروف الشرط

نيابة "أنى" عن "كيف ، أين "

الآية : فأتوا حرثكم أنّى شئتم [١]

"أنّى لك هذا "[٢]

موضع الموقف :أنّى

صاحب الموقف :سيبويه ، أبو عبيدة

أنى سؤال عن الكيفية " وعن المكان وعن الزمان ، والأظهر أنه سؤال عن الجهة، وتكون بمعنى متى ، وبمعنى أين وكيف

وقد فسرها سيبويه بكيف ومن أين ، قال سيبويه : وأنى تكون في معنى كيف وأين[٣]

قال أبو عبيدة : معناه من أين [٤]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم معاني أنّى ،وذكر تفسير سيبويه وأبي عبيدة لها ، والذي يظهر أنه رجح فيها غير ما ذهبا إليه ، فقال : وأنى إنما يجيء سؤالاً وإخباراً على أمر له جهات ، فهي أعم في اللغة من كيف ومن أين ومن متى ، هذا هو الاستعمال العربي[٥]

والذي يدل على ما ذهب إليه هنا ورجحه ما قاله في ارتشاف الضرب ، إذ يقول ناقلاً عن الغرة :وفي "أنى" معنى يزيد على "أين "،فأين لك هذا ؟ يقصر عن أنى لك هذا ؟ لأن المعنى : من أين لك هذا ، فهو بمعناه مع حرف الجزاء ، ألا ترى أنها أجابت :" هو من عند الله " ولو قالت :هو عند الله لم يفد ذلك المعنى ، وجواب أين لك هذا غير جواب أنى لك هذا [٦]

---

[١] الآية ٢٢٣ من سورة البقرة

[٢] الآية ٣٧ من سورة آل عمران

[٣] الكتاب ٢٣٥/٤ وينظر المساعد ١٣٤/٣ واللسان باب حرف الألف اللينة فصل الهمزة ٤٣٧/١٥

[٤] البحر ٤٤٣/٢ وينظر الدر المصون ١٤٧/٣

[٥] البحر ١٧١/٢ وينظر الدر المصون ٤٢٣/٢-٤٢٤

[٦] ارتشاف الضرب ١٨٦٧/٤

والذي يبدو لي أن لكل أداة استعمالها الخاص بها ،وإن توافق تقارب المعنى بينـــها، وقد فرق بينها وبين أين الشاعر في قوله

تذكر من أنّى ومن أين شربه يؤامر نفسيه كذي الهجمة الآبل

وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضى له بأن يجري أحكامه عليه ، ولا يثبت إلا بسماع عن العرب .

نيابة "لما" عن "إلا"

الآية : وإنَّ كلاًّ لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم [١]

موضع الموقف : لَمَّا

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء المبرد المازني الفارسي ابن جني

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم "وإنَّ كلاًّ لَمَّا "

بتشديد "إنّ" و " لمّا "

وقد تباينت مواقف النحاة منها، فقد أنكرها فريق ،وتوقف عن القول في تخريجها فريق ثان ، وتأولها فريق ثالث ، وكان موقف أبي حيان من هؤلاء جليّا واضحا ، وفيما يلي خلاصة آراء هؤلاء

أولاً : المنكرون : قال أبو جعفر النحاس : القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن ، حُكي عن محمد بن يزيد أنه قال:إن هذا لا يجوز ، ولا يقال : إنْ زيدًا إلا لأضربنه ، ولا لَمَّا لأضربنه " [٢] وروي عنه قوله :" هذا لحن ،لا تقول العرب : "إنّ زيدا لَمَّا خارج "[٣]

ثانياً :الذين توقفوا عن تخريجها

"قال الكسائي : "الله عز وجل أعلم ، لا أعرف لهذه القراءة وجها" [٤]

ونُسب إليه قوله :" لا أعرف وجه التثقيل في لَمّا "[٥] وقوله :" الله عز وجل أعلم بهذه القراءة ، ما أعرف لها وجهًا [٣] وقوله :" ما أدري ما وجه هذه القراءة [٤] .

وقال الفارسي : قراءة من شدد "لما " وثقل "إن" مشكلة ، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ، وذلك أن " إنّ " إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت فهي في معنى الثقيلة ، فكما لا يحسن : إنّ زيدًا إلا منطلق ، فكذلك لا يحسن تثقيل " إنّ" وتثقيل "لَمّا " [٦] .

---

[١] الآية ١١١ من سورة هود

[٢] انظر إملاء ما من به الرحمن ص ٣٤٢ والمحتسب ١٦٤/١

[٣] إعراب القرآن للنحاس ١١٥/٢

[٤] البحر المحيط ٢٦٦/٥

[٥] الحجة للقراء السبعة ٣٨٨/٤

[٦] الحجة للقراء السبعة ٣٨٧/٤ -٣٨٨

وقال عما حكاه عن الكسائي في قوله السابق :" ولم يبعد في ما قال " [١]

موقف أبي حيان:

قراءة ابن عامر وحمزة وحفص قراءة متواترة سبعية لا ترد بل يقطع بصحتها إلا أن المبرد أنكرها وطعن فيها ووصفها باللحن ، والكسائي توقف عن تخريجها ، أما الفارسي فلم يستحسن تثقيل إن وتثقيل لَمّا .

وكان موقف أبي حيان من المبرد والكسائي واضحاً ،أما الفارسي فلم يتعرض لقوله السابق .

– أما موقفه من المبرد فقال عنه : وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متواترة لحنا ؟ ! وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال ، وهو : إنّ زيدًا لمَّا خارج ، هذا المثال لحن ، وأما في الآية فليس لحنًا "[٢]

– وموقفه من الكسائي فيما يظهر كان عدم المعارضة ،إذ قال عنه في معوض رده على المبرد :" ولو سكت[٣] وقال كما قال الكسائي :ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وُفِّق " [٤]

إلا أن السمين الحلبي تلميذ أبي حيان قال عن أقوال المبرد والكسائي والفارسي وغيرهم " وهذه كلها أقوال مرغوب عنها، لأنها معارضة للمتواتر القطعي [٤] وبقوله أقول .

ثالثاً :المتأولون

–رأى أبو عبيد أن أصل لَمَّا "لَمَّاً" منوناً ثم بني منه فَعْلى ، فإن جَعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه ، وإن جعلتها للإلحاق صرفته ، وذلك كما قالوا في تترى بالتنوين وعدمه ، قال أبو عبيد : ويدل على ذلك قراءة من قرأ لَمَّاً بالتنوين "[٥] .

– قال المازني : إنّ هي المخففة ثُقلت ، وهي نافية بمعنى "ما" كما خُففت إنّ ومعناها المثقلة ، ولَمَّا بمعنى إلا [٥] ، ورُوي عنه أيضًا أن لَمَّا المشددة هي لما

---

[١] الحجة للقراء السبعة ٤/٣٨٧ -٣٨٨

[٢] البحر المحيط ٥/٢٦٧

[٣] يعني بهذا المبرد

[٤] الدر المصون ٦/٤١٤

[٥] الدر المصون ٦/٤٠٦

المخففة ، وشددها في الوقف ، كقولك : رأيت فَرَّحا يريد: فَرحًا ، وأجري الوصل مجرى الوقف [١]

- قال ابن جني وغيره : تقع إلا زائدة ، فلا يبعد أن تقع لما بمعناها زائدة [٢] .

- قيل لَمّا بمعنى إلاّ كقولك : نشدتك بالله لَمَّا فعلت ، تريد : إلاّ فعلت ، وضعف الفارسي هذا الرأي قائلاً :" لأن لمّا هذه لا تفارق القسم " [٢] .

- ذهب الفراء وتبعه جماعة منهم نصر الشيرازي إلى أن أصلَلَمَا : لَمِن ما ، على أنها "من" الجارة دخلت على ما الموصولة أو الموصوفة ، تقديره :لمن الذين أو لمن خلق.. فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم "ما" وجب إدغامها فيها فقلبت ميما ، وأدغمت ، فصار في اللفظ ثلاثة أمثال ، فخففت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ لَمَّا . [٣]

- وقيل : لما أصلها لمن ما ، ومن هي الموصولة ، وما بعدها زائدة ، واللام في "لما" هي داخلة في خبر إن ، والصلة الجملة القسمية ، فلما أدغمت ميم "من" في "ما" الزائدة اجتمعت ثلاث ميمات ، فحذفت الوسطى منهن ، وهي المبدلة من النون فاجتمع المثلان فأدغمت ميم " من" في ميم "ما" فصار لما [٣]

وأنكر الفراء وأبو عبيد ورود لما بمعنى إلا ، قال أبو عبيد : أما من شدد لما بتأويل إلا فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه : أن يقول :" قام القوم لما أخاك " يريد إلا أخاك ، وهذا غير موجود . [٤]

وقال الفراء : وأما من جعل لَمَّا بمنزلة "إلا" فهو وجه لا نعرفه ، وقد قالت العرب في اليمين : بالله لَمَّا قمت عنا ، وإلاّ قمت عنا ، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره ، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام : ذهب الناس لَمَّا زيدًا [٥]

هذه بعض الآراء في تخريج " لما" في الآية الكريمة .

---

[١] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥ والدر المصون ٤٠٥/٦

[٢] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥ والدر المصون ٤٠٥/٦

[٣] انظر البحر المحيط ٢٦٧/٥-٢٦٨ والدر المصون ٤٠١/٦

[٤] الدر المصون ٤٠٨/٦

[٥] معاني القرآن للفراء ٢٩/٢

أما موقف أبي حيان من هذه الآراء فكان واضحاً ، وفيما يلي بعض ما أورده فيها :

١- ردّ على أبي عبيد قائلاً : وما قاله أبو عبيد بعيد ، إذ لا يعرف بناء فَعْلى من اللمم ، ولمَا يلزم لمن أمال فعلى أن يميلها ، ولم يملها أحد بالإجماع [١]

٢- ورد على المازني قائلاً : وهذا بعيد جداً ...وهذا باطل لأنه لا يعهد تثقيل إن النافية ، ونصب كل ،وإن النافية لا تنصب [١]

٣- وقال في ردّه على ابن جني : وهذا وجه ضعيف ، مبني على وجه ضعيف في إلاّ [٢]

مراده أن " إلاّ " لا تأتي زائدة .

٤- ضعف أبو علي القول بأن لمّا بمعنى إلاّ ، وردّ عليه أبو حيان قائلاً : وليس كما ذكر ، قد تفارق القسم ، وإنما يبطل هذا الوجه لأنه ليس موضع دخول " إلاّ" ،لو قلت :" إن زيداً إلا ضربته " لم يكن تركيباً عربياً [٢] .

٥- وقال عن الوجهين اللذين قيل فيهما : إن أصل لمّا هو : لِمن ما " من الجارّة أو الموصولة : وهذان الوجهان ضعيفان جداً لم يعهد حذف نون منْ ولا حذف نون منْ إلاّ في الشعر إذا لقيت لام التعريف أو شبهها غير المدغمة ، نحو قولهم :"لِمَال " يريدون : من المال [٢] .

٦- وردّ على إنكار الفراء وأبي عبيد من أن " لمّا" تكون بمعنى "إلاّ" قائلاً :

ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن لمّا تكون بمعنى إلاّ ... والقراءة المتواترة في قوله " وإن كلّ لمّا : و" إن كلُ نفس لمّا "حجة عليهما ، وكون لما بمعنى إلاّ نقله الخليل وسيبويه والكسائي ، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء ، فكم من شئ خُص بتركيب دون ما أشبهه [٣]

وعلى ضوء هذا الرد أثبت أبو حيان مجيء لمّا بمعنى إلاّ في غير باب الاستثناء .

رأي أبو حيان :

---

[١] البحر المحيط ٢٦٧/٥ * في النسخة المحققة والمطبوعة ولنصب ولعل الصواب بحذف اللام كما أثبته

[٢] البحر المحيط ٢٦٧/٥ ينظر البحر ٥١٢/٢ والمحتسب ١٦٤/١

[٣] البحر المحيط ٢٦٨/٥

رأى أبو حيان أن الوجه السائغ في لَمّا في الآية الكريمة السابقة أن تكون هي لَمَّا الجازمة ،إذ قال : وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية ، وهو أن "لَمّا" هذه هي لَمّا الجازمة ، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه ، كما حذفوه في قولهم : قاربت المدينة ولمّا ، يريدون : ولمّا أدخلها ، وكذلك هنا التقدير : وإنّ كلاًّ لَمّا ينقص من جزاء عمله ، ويدل عليه قوله تعالى :" ليوفينهم ربك أعمالهم" لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم ، فقال :" ليوفينهم ربك أعمالهم "[١] وهذا التخريج سبقه إليه ابن الحاجب [٢]

---

[١] البحر المحيط ٥/٢٦٧ -٢٦٨ وينظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٠

[٢] ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب أملية رقم ٣٥ ص ٦٦-٦٨

نيابة "إن" الشرطية عن "لو"

الآية : ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك [١]

موضع الموقف : ولئن

صاحب الموقف : الفراء الأخفش الزجاج

تجري إن الشرطية مجرى لو ، فيأتي جوابها ماضي الفعل ، وتقدم القول في اجتماع القسم والشرط ، فإذا تقدم القسم أجيب وإن تقدم الشرط أجيب [٢] وهنا تقدم القسم والجواب " ما تبعوا" يكون للقسم ،وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم إلا أن الفراء ذهب إلى أنه يجوز إذا تقدم القسم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم ، وليس هذا مذهب البصريين .

قال الفراء هنا :أجيبت "لئن" بما يجاب به لو ، ولو في المعنى ماضية ، ولئن مستقبلة ، ولكن الفعل ظهر فيهما بِفَعَل فأجيبتا بجواب واحد ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها [٣] .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان أن الأولى إقرار "إن" على أصل وضعها ، وأن ما ذهب إليه الفراء يعبر عن مذهبه ، استمع إليه يقول :

وذهب الفراء إلى أنّ "إنْ" هنا بمعنى "لو " ولذلك كانت " ما" في الجواب ، فجعل " ماتبعوا" جواباً لإنْ ، لأن إنْ بمعنى " لو" فكما أنّ "لو" تجاب بـ "ما" كذلك أجيبت "إنْ" التي بمعنى "لو" ... وهذا الذي قاله الفراء هو بناء على مذهبه ، إن القسم إذا تقدم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم ، وليس هذا مذهب البصريين.....

واستعمال "إن" بمعنى "لو" قليل، فلا ينبغي أن يُحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها [٤]

---

[١] الآية ١٤٥ من سورة البقرة

[٢] ينظر ص (٥٤٩) من هذا البحث

[٣] معاني القرآن للفراء ٨٤/١ وينظر معاني القرآن للاخفش ٣٤٢/١ وارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤

[٤] البحر المحيط ٤٣١/١

نيابة "لو" عن "أن" المصدرية

الآية : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم [١]

وضع الموقف : ولو

صاحب الموقف :سيبويه

من حروف المعاني "لو" ، وفيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها ، وتخلص الفعل أبداً للماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعًا [٢] ،وتعددت دلالاتها ، فمن ذلك:

١- أن تكون حرف امتناع لامتناع ،وفيه خلاف بين جمهور النحاة وسيبويه على النحو التالي :

- ذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف امتناع لامتناع ، أي : امتناع الجواب لامتناع الشرط [٣]

- وذهب سيبويه إلى أن العبارة فيها قوله : وأما "لو" فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره[٤] "يعني أنه يقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع [٥]

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان تفسير سيبويه قائلاً : "لو" عبارة سيبويه أنها حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ،وهو أحسن من قول النحويين : أنها حرف امتناع لامتناع ، لاطراد تفسير سيبويه -رحمه الله- في كل مكان جاءت فيه "لو" ، وانخرام تفسيرهم في نحو: لو كان هذا إنساناً لكان حيوانًا ، إذ على تفسير الإمام يكون المعنى :ثبوت الحيوانية على تقدير : ثبوت الإنسانية إذ الأخص مستلزم الأعم ، وعلى تفسيرهم ينخرم ذلك ، إذ يكون المعنى ممتنع الحيوانية لأجل امتناع الإنسانية ، وليس بصحيح ، إذ لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية إذ توجد الحيوانية ولا إنسانية [٦]

---

[١] الآية ٢٠ من سورة البقرة

[٢] ينظر رصف المباني ٢٨٩

[٣] ينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٨١

[٤] الكتاب ٤/٢٢٤

[٥] ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨

[٦] البحر المحيط ١/٨٨

ويقول في موضع آخر : وتسمية "لو" امتناعية ليس بجيد ، بل العبارة الصحيحة "لو" : لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ، وهي عبارة سيبويه [١].

٢- ومن دلالات " لو" كذلك ما يلي

أ- أن تكون للتمني بمنزلة "ليت" في المعنى لا في اللفظ والعمل ، نحو قوله تعالى "فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين "[٢] أي : ليت لنا كرة .

ونحو قوله تعالى " ودوا لو تدهن فيدهنون " [٣] وليس المراد منها هي في اللفظ والعمل واقعة للتمني، هذا غير صحيح ، لأنها لو كانت موضوعة له ما جاز أن يجمع بينها وبين فعل التمني ، لا يقال : تمنيت ليتك تفعل كذاءويجوز تمنيت لو فعلت كذا .

ب- أن تكون حرف شرط بمنزلة" إنْ " إلا أنها لا يجزم بها ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفًا غالبًا لدلالة الكلام ، كقوله تعالى :وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين [٤]

جـ- أن تكون حرف تقليل بمنزلة رُبّ في المعنى كقوله تعالى :يأأيهاالذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين [٥]

د- أن تكون بمعنى أن المصدرية ذهب إلى هذا بعض الكوفيين ، قال المرادي "ولم يذكر الجمهور أن "لو" تكون مصدرية ، وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبو البقاء وتبعهم ابن مالك [٦]

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان في هذا الموضع : وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أن "لو" هنا مصدرية بمعنى "أن" فلا يكون لها جواب [٧] .

---

[١] البحر المحيط ٧/٢٠٠-٢٠١ وينظر البحر أيضا ١/٤٧١ و ٣/١٧٧

[٢] الآية ١٠٢ من سورة النساء

[٣] الآية ٩ من سورة القلم

[٤] الآية ١٧ من سورة يوسف

[٥] الآية ١٣٥ من سورة النساء

[٦]الجنى والداني ٢٨٨ وينظر مغني اللبيب ٣٤٩-٣٥٠

[٧] البحر المحيط ١/٣١٤

وقال أيضاً في موضع آخر ... فتكون مصدرية ، ولا يقول بذلك جمهور البصريين والأولى إقرارها على وضعها [١]

وما نسبه لبعض الكوفيين في كون "لو" بمعنى أن المصدرية ناقضه في موضع آخر ،فقال : لو هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى" أن "، أي : ودوا إدهانكم. [٢]

وفيما سبق يتضح أن أبا حيان يوافق البصريين ويخالف الكوفيين في مجيء لو بمعنى" أن المصدرية"وعلى ما سبق فهذه بعض المعاني التي تأتي عليها " لو " ، فتكون مرادفة لها سواء أكانت للتمني و بمنزلة حرف شرط أو للتقليل أو بمعنى أن المصدرية .

فتكون في موضع أقوى من الموضع الآخر ، ولا يراد منها أن تكون للتمني أو مصدرية أو حرف تقليل إلا أن المعنى يشرَّب ذلك الحرف .

---

[١] البحر المحيط ٢/٤٨٩

[٢] البحر المحيط ٨/٣٠٩

نيابة "إنْ" عن "إذْ"

الآية : إن كنتم إياه تعبدون [١]

موضع الموقف : إن

صاحب الموقف : مذهب كوفي ، أبو عبيدة

تعددت مواطن "إنْ" إذ هي أم أدوات الشرط ،قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ " إنْ" هي أم حروف الجزاء ، فسألته ، لِمَ قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ، ومنها ما يفارقه ، فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة [٢]

وما هذه الريادة لهذا الحرف إلا من استعمال المتكلم العربي ، فقد استعمل "إنْ" شرطية،ومخففة من الثقيلة ، ونافية فأعملها أحياناً وأهملها أحياناً أخرى ، واستعملها زائدة ، غير أن استعمالها بمعنى "إذْ" فيه خلاف بين النحاة .

ذهب الكوفيون وأبو عبيدة إلى أنّ "إنْ" تأتي بمعنى "إذْ" [٣] ومن شواهدهم قوله تعالى " إن كنتم صادقين"[٤] وقوله تعالى :" إنْ كنتم مؤمنين " [٥] وقوله تعالى :"لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين "[٦] وقوله تعالى :" وإنْ كنتم في ريب "[٧] وما ذهبوا إليه إلا لأن "إنْ" في هذه المواضع مفيدة للشك ، وهذا يتنافى مع علم الله تعالى ؛ لذا فمن الأجدر أن تكون بمعنى "إذ"

ومجيء ذلك في أشعار العرب ، فمنه قول الشاعر

أتغضب إن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وقول آخر

---

[١] الآية ١٧٢من سورة البقرة

[٢] الكتاب ٦٣/٣

[٣] ينظر البحر ١٠١/٨ وشرح الرضي على الكافية ٨٧/٤ ومغني اللبيب ٣٩ والجنى الداني ٢١٢-٢١٣ وأمالي ابن الشجري ١٥١/٣ والانصاف ٦٣٢/٢ .

[٤] الآيات ٢٣، ٣١ ،٩٤، ١١١ من سورة البقرة

[٥] الآيات ٩١ ،٢٤٨،٩٣، ٢٧٨ من سورة البقرة ، ١٧٥،١٣٩،٤٩من سورة آل عمران ،١١٢،٥٧،٢٣ من سورة المائدة

[٦] الآية ٢٧ من سورة الفتح

[٧] الآية ٢٣ من سورة البقرة

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غيرَ ذي وقر

قال الكوفيون : إنّ "إنْ" فيه ليست شرطية ، لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت ، فينبغي أن تكون "إن" بمعنى "إذ"

- وذهب البصريون إلى أن " إنّ" لا تكون بمعنى "إذ" ذلك أن الأصل في "إنْ" الشرطية ، والأصل في "إذ" الظرفية ، والأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له في الأصل، والتمسك بالأصل استصحاب للحال ، واستصحاب الحال حجة ومن عدل عن الأصل فعليه بالدليل [١]

لقد رد البصريون على الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، فقالوا عن قول الكوفيين :" إن "إن" الشرطية تفيد معنى الشك : العرب قد تستعملها ، وإن لم يكن هناك شك جريًا على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك ، وبأن الشرط قد يراد به التثبت .

وأيضاً فإن ما قيل عنها في الآيات فليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها ، وبأنها للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك :إن كنت ابني فلا تفعل كذا [٢]

أما قول الشاعر :

أتغضب إن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

فمحمول على وجهين :

أحدهما :أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ، ومسببًا عن الحز .

الثاني : أن يكون على معنى التبيين ، أي:أتغضب إن تبين في المستقبل إذ أذنا قتيبة حزتا فيما مضى [٢]

وأما البيت الآخر :

وسمعت حلفتها التي حلفت إن كان سمعك غيرَ ذي وقر

---

[١] ينظر الإنصاف ٢/٦٣٤-٦٣٥

[٢] ينظر مغني اللبيب ٣٩ وشرح الرضي ٤/٨٧

فلا حجة فيه أيضاً ، لأنه استغنى بما تقدم من قوله : وسمعت عن جـــواب الشـــرط ، وعليه ، فليست " إنْ" بمعنى "إذ " [١]

موقف أبي حيان

ضعّف أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون ، فقال عن "إن" في الآية الكريمـــة موضـــع البحث : من ذهب إلى أن معناها معنى "إذ" فقوله ضعيف ، وهو قول كوفـــي ، ولا يُراد بالشرط هنا إلا التثبت والهز للنفوس [٢] ويقول في موضع آخر : وقيـــل :"إنْ" بمعنى "إذ "..... وهو قول لبعض النحويين أنّ "إنْ" تكون بمعنى "إذ" ،وهو ضعيـــف مردود ، ولا يثبت في اللغة [٣]

وقال في موضع ثالث : وكون "إنْ" بمعنى "إذْ" قول مرغوب عنه [٤].

---

[١] ينظر الانصاف ٢/٦٣٤-٦٣٥

[٢] البحر المحيط ١/٤٨٥

[٣] البحر ٢/٣٣٧-٣٣٨

[٤] البحر ٥/٢٨

نيابة "أن" عن "إن" الشرطية

الآية : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها [١]

موضع الموقف : أن يضرب

صاحب الموقف : الكوفيون ، الفراء ، المبرد

"أن" حرف ثنائي الوضع ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر ، وقد اختلف في هذا الحرف أيكون على أصل وضعه أم يأتي بمعنى حرف آخر .

- ذهب الكوفيون وتبعهم أبو عبيدة واللحياني والأصمعي [٢] إلى أنّ " أنْ" تأتي جازمة بمعنى "إن" الشرطية .

قال الرؤاسي [٢] وقيل : الرياشي [٣] : فصحاء العرب ينصبون بـ "أن" وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها .

قال الفراء عن "أنْ" في قوله تعالى " ولستم بآخذيه إلا أنْ تغمضوا فيه [٤] : فتحت "أن" بعد "إلا" وهي في مذهب جزاء ... ويدلك على أنه جزاء أنك تجد المعنى : إنْ أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه ، ومثل قوله :" إلا أنْ يخافا ألاّ يقيما حدود الله[٥] ومثله : إلاّ أنْ يعفون "[٦] هذا كله جزاء .....

فمثله قوله " وأنْ تعفوا أقرب للتقوى " [٦] " وأنْ تصوموا خير لكم [٧] هو جزاء ، المعنى : إنْ تصوموا فهو خير لكم [٨] .

وعلى هذا استدلوا بقول الشاعر :

أتغضب أن أُذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم

فأنْ كان حقها أن تكون مصدرية لكن لما كان هناك فصل بين الفعل وبينها تعين أن

---

[١] الآية ٢٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/٤ وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢، ٣٧/٤ ومغني اللبيب ٤٥ والجنى الداني ٢٢٦ والمساعد ٦٥/٣ وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤

[٣] ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤ ، ١٦٩٣

[٤] الآية ٢٦٧ من سورة البقرة

[٥] الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

[٦] الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

[٧] الآية ١٨٤ من سورة البقرة

[٨] معاني القرآن للفراء ١٧٨/١ -١٧٩

تكون شرطية ، فلا يجوز : أنْ زيد قام خير من أنْ يقعد [١]

واستدلوا كذلك بقول الشاعر :

إذا ما غدونا قال وِلدان قومنا تعالوا إلى أنْ يأتنا الصيد نحطب

وبقول آخر :

أحاذر أنْ تعلم بها فتردها فتتركها ثقلاً عليّ كما هِيَا

– وذهب البصريون إلى منع مجيء "أنْ" جازمة بمعنى "إنْ" وتأولوا ما ظُنّ به ذلك .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون ، ففي موضع الآية قال:" ولا تكون "أنْ" للمجازاة خلافاً للكوفيين" [٢]

وعند قوله تعالى :" إلاّ أنْ تغمضوا فيه [٣] قال : وقال الفراء : المعنى معنى الشرط والجزاء،لأن معناه : إنْ أغمضتم أخذتم، ولكن إلاّ وقعت على أنْ ففتحتها ومثله "إلا أنْ يخافا [٤] و " إلاّ أنْ يعفون [٥] هذا كله جزاء[٦] .

قال أبو حيان : وأنكر أبو العباس وغيره قول الفراء ، وقالوا : "إن" هذه لم تكن مكسورة قط ، وهي التي تتقدر هي وما بعدها بالمصدر ، وهي مفتوحة على كل حال ، والمعنى : إلا بإغماضكم [٦]

فأبو حيان خالف الكوفيين ومنهم الفراء ووافق المبرد .

والذي يظهر أن مذهب الكوفيين ومن تابعهم ليس ببعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى [٧] ففي نحو قول الشاعر

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

يكون المعنى : إن كنت ذا عدد فلست بفرد ، ويكون اللفظ متوافقاً لإنْ لوجود الفاء ،

---

[١] ينظر المساعد ١١٥/٣

[٢] البحر المحيط ١١٨/١

[٣] الآية ٢٦٧ من سورة البقرة

[٤] الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

[٥] الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

[٦] البحر المحيط ٣١٨/٢

[٧] ينظر شرح الرضي على الكافية ١٤٩/٢-١٥٠ ومغني اللبيب ٥٣-٥٤

ونحو هذا البيت قول الشاعر :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

فهما أعني "إنْ" و "أنْ" متوافقتان ، والرواية بكسر الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت الثانية مصدرية للزم عطف المفرد على الجملة ، وكذلك توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقد قرئ بالوجهين قوله تعالى "أن تضل إحداهما [١] وقوله " ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم [٢]

---

[١] الآية ٢٨٢ من سورة البقرة وينظر البحر ٣٤٨/٢

[٢] الآية ٢ من سورة المائدة

نيابة "أن" عن "أي" في بعض المواضع

الآية : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها [١]

موضع الموقف : أن يضرب

صاحب الموقف : الكوفيون

أن حرف ثنائي الوضع ، ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر ، وقد اختلف فيها أتأتي حرف تفسير بمعنى "أي" أم لاتأتي،خلاف بين النحاة.

- ذهب البصريون إلى أنها تأتي حرف تفسير نائبة عن "أي" التفسيرية [٢]

قال سيبويه : هذا باب ما تكون فيه "أن" بمنزلة " أي"

وذلك قوله عز وجل " وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا "[٣] زعم الخليل أنه بمنزلة " أي" [٤] .

واشترط البصريون لنيابتها عن "أي" بأن تكون حرف تفسير بمعنى "أي" شروطاً [٢] منها :

١- أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

٢- أن يكون ما قبلها كلاما تامًّا ، وما بعدها جملة مفسرة للجملة السابقة .

٣- ألّا يتصل بها شئ من صلة الفعل الذي تفسره ، لأنه إذا اتصل شئ من ذلك صارت من جملته ، ولم تكن تفسيرًا له نحو : كتبت إليه بأن قم ، فالباء متعلقة بالفعل كتبت ، وإذا كانت متعلقة به صارت من جملته ، والتفسير إنما يكون بجملة غير الجملة الأولى .

ومما استوفى هذه الشروط قوله تعالى :" وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي " [٥]

- وذهب الكوفيون إلى منع مجيئها تفسيرية بمعنى "أي" [٢] ، وردوا ما ذهب إليه

---

[١] الآية ٢٦ من سورة البقرة

[٢] ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٩١-١٦٩٢ ومغني اللبيب ٤٨ وشرح ابن يعيش ٨/١٤١-١٤٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٢٦٠ والجنى الداني ٢٢٠-٢٢١

[٣] الآية ٦ من صورة ق

[٤] الكتاب ٣/١٦٢

[٥] الآية ١٢٥ من سورة البقرة

البصريون ، بأنها إما أن تكون مصدرية أو زائدة .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان على الكوفيين الذين أنكروا مجيء "أن" حرف تفسير ، فقال عن "أن" : وتكون أيضًا حرف تفسير خلافًا للكوفيين ، إذ زعموا أنها لا تأتي تفسيرًا [١]

وفي قراءة أُبيّ وعبد الله والضحاك قوله تعالى :" يا بَنيّ إن الله اصطفى لكم الدين"[٢] حيث قرأوا: أن يا بَنيَّ . قال أبو حيان: فيتعين أن تكون "أن" هنا تفسيرية بمعنى "أي" ولا يجوز أن تكون مصدرية، لأنه لا يمكن انسباك مصدر منها ، ومما بعدها ، ومن لم يثبت معنى التفسير لـ "أن" جعلها هنا زائدة ، وهم الكوفيون [٣]

---

[١] البحر المحيط ١١٨/١

[٢] الآية ١٣٢ من سورة البقرة وينظر معاني القرآن للفراء ٨٠/١

[٣] البحر المحيط ٣٩٩/١

٥ـ التناوب في غير ما سبق

نيابة "إلا" عن "الواو"

الآية : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلاّ خطأ [١]

الموقف : إلاّ خطأ

صاحب الموقف : الفراء ، أبو عبيدة ، يونس

جاءت لفظة " إلا خطأ " في الآية الكريمة وفيها عدة أوجه ،منها :

أحدها : أنه استثناء منقطع إن أريد بالنفي معناه ، ولا يجوز أن يكون متصلاً ، إذ يصير المعنى : إلا خطأ فله قتله .

الثاني : أنه متصل إن أريد بالنفي التحريم ، ويصير المعنى إلاّ خطأ بأن عرفه كافراً فقتله ثم كشف الغيب أنه كان مؤمناً .

الثالث:أنه استثناء مفرغ ، إما أن يكون مفعولاً له، أو حالاً ،أو نعتاً لمصدر محذوف

الرابع: أن تكون " إلا" بمعنى " ولا " والتقدير: ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، فيكون " إلاّ " بمعنى " ولا ".

موقف أبي حيان: أورد أبو حيان الأوجه السابقة وركز على الرابع منها إذ يختص بمسألة خلافية بين النحاة ، فأورد ما رواه أبو عبيدة عن يونس ، وما ذكره الفراء ، ثم رجح ما ظهر له من تلك الأوجه:

أولاً : موقفه من أبي عبيدة ويونس .

قال أبو حيان :وقال بعض أهل العلم : المعنى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ فيكون " إلا" بمعنى ولا ...

وروى أبو عبيدة عن يونس أنه سأل رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال : ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ ، ولكنه أقام " إلاّ" مقام الواو ، وهو كقول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه *لعمر أبيك إلا الفرقدان* [٢]

ففي هذا الموضع ينقل رواية أبي عبيدة عن يونس ، ولم يذكر شيئاً من الترجيح إلاّ أن الفراء أنكر هذا القول

ثانياً : موقفه من الفراء في هذه المسألة .

---

[١] الآية ٩٢ من سورة النساء

[٢] البحر المحيط ٣/٣٢٠-٣٢١

الفراء كوفي المذهب ، والكوفيون ذهبوا إلى أن " إلا" بمنزلة "لا" العاطفة ، ذلك أن ما بعدها مخالف لما قبلها [١] وذهبوا إلى أن "إلا" كذلك بمنزلة الواو [٢] هذا مذهب الكوفيين أن "إلا" تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط .

أما الفراء فاشترط لوقوعها عاطفة لزوم أن يتقدم استثناء آخر ، فيكون الثاني عطفاً عليه ، قال الفراء عن "إلا" في قوله تعالى "لئلا يكون للناس على الله حجة إلا الذين ظلموا منهم [٣] قال : وقد قال بعض النحويين : "إلا" في هذا الموضع بمنزلة "الواو" كأنه قال :" لئلا يكون للناس عليكم حجة " ولا الذين ظلموا . فهذا صواب في التفسير ، خطأ في العربية ، إنما تكون "إلا" بمنزلة " الواو" إذا عطفتها على استثناء قبلها ، فهنالك تصير بمنزلة الواو [٤]

وعلى ضوء ما سبق يتضح مذهب الفراء ، ويتضح موقف أبي حيان منه في هذا الموضع ، فأبو حيان أورد ما ذهب إليه بعض أهل العلم ، وما رواه أبو عبيدة عن يونس عن رؤبة واحتج بقول الفراء على وهن ما ذهبوا إليه فقال أبو حيان عن ذلك : وقال بعض أهل العلم : المعنى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا عمدًا ولا خطأً فيكون "إلا" بمعنى " ولا " وأنكر الفراء هذا القول ، وقال : مثل هذا لا يجوز إلا إذا تقدم استثناء آخر ، ويكون الثاني عطف استثناء على استثناء كما في قول الشاعر

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا [٥]

ثم ظهر لأبي حيان أن " إلا خطأ" استثناء منقطع ، إذ قال : والذي يظهر أن قوله " إلا خطأ" استثناء منقطع [٥]

وبهذا يتبين موقف أبي حيان أن ما رواه أبو عبيدة وما ذهب إليه الفراء غيره أولى منه وهو ما ظهر له و رجحه .

---

[١] ينظر التبيين ص ٤٠٣ واللباب ١/٣٠٥ والبحر ٣/٤١٢-٤١٣

[٢] ينظر الانصاف م ٣٥ ١/٢٦٦

[٣] الآية ١٥٠ من سورة البقرة

[٤] معاني القرآن للفراء ١/٨٩

[٥] البحر المحيط ٣/٣٢٠-٣٢١

نيابة "كلا" عن "حقاً" أو "نعم"

الآية : كلاَّ سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدًّا [١]

موضع الموقف : كلاّ

صاحب الموقف : الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد ، الكسائي ، نصير بن يوسف ، وابن واصل والنضر بن شميل .

ترد كلاَّ في الكلام لأمور كثيرة منها الردع والزجر والنهي،وقد ترد في معنى حقـًا في مواضع ، وبمعنى إِي ونَعَمْ في مواضع ، وبمعنى أَلاَ الاستفتاحية .

- وهي عند سيبويه والخليل وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجـــر ، قـــال سيبويه عنها : وأما كلاَّ فردع وزجر [٢] .

- ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيـها ، فزادوا معنى ثانيًا يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعييـــن ذلـك المعنى على ثلاثة أقوال :

أحدهـا :للكسائي ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى حقًا

والثاني : لأبي حاتم ومتابعيه ، قالوا: تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية .

والثالث : للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا تكون حرف جواب بمنزلـــة إِي ونَعَم [٣]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الآنفة الذكر وقال عن " كلاَّ "فيها :

" كلاَّ حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وعامـــة البصريين وذهب الكسائي ونصير بن يوسف وابنواصل وابنالأنباري إلى أنها بمعنـــى حقـًا، وذهب النضر بن شميل إلى أنها حرف تصديق بمعنى نَعَم.[٤]

ولم يرجح أي مذهب ، والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه أولـــى ،

---

[١] مريم ٧٩

[٢] الكتاب ٤/٢٣٥ وينظر الأصول ٣/١٧٩

[٣] مغني اللبيب ٢٥٠ وينظر الجنى الداني ٥٧٧ ورصف المباني ٢١٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٤٥ والإملاء ٤١٣ والصاحبي والارتشاف ٥/٢٣٧٠ .

[٤] البحر المحيط ٦/١٩٧

إذ إن ما ذهب إليه الكسائي لا يتأتّى في نحو قوله تعالى :" كلاّ إن كتاب الأبرار لفي عليين [١] و" كلاّ إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون "[٢] لأن "إن" لا تكسر بعد حقّا ولا بعد ما كان بمعناها [٣].

وما ذهب إليه النضر بن شميل لا يتأتى في قوله تعالى :" رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت،كلاّ إنها كلمة هو قائلها ...[٤] فلو كانت بمعنى نَعَمْ لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب .

وكذلك ليست بمعنى نعم في قوله تعالى :" قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين [٥] إذ إنّ نَعَم بعد الخبر للتصديق [٦] ، وعلى هذا فليست بمعنى حرف الجواب نَعَمْ إلا إنْ ضُمِّنَت معنى "إي" مع القسم خاصة : نحو كَلاَّ والله [٧] ويظهر في بعض المواضع أن الردع والزجر ليس مباشراً فيها وإنكانت ترجع إليه في أصله .

---

[١] المطففين ١٨

[٢] المطففين ١٥

[٣] ينظر المغني ٢٥٠

[٤] المؤمنون ١٠٠

[٥] الشعراء ٦١-٦٢

[٦] ينظر معاني القران للزجاج ٢٢/٤ ، ٩٢ ومغني اللبيب ٢٥١

[٧] ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٥ والمساعد ٢٣٣/٣

نيابة "الميم" من اللهم عن "ياء النداء"

الآية : قل اللهم مالك الملك [١]

موضع الموقف : اللهم

صاحب الموقف : البصريون ، الفراء

جاء لفظ اللهم في خمسة مواضع في القرآن الكريم [٢] وهذا اللفظ مختص بالنداء وشذ استعماله في غيره* [٣] ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصله ، وفي جواز تخفيف ميمه ، وفيما يلي بيان ذلك ، وموقف أبي حيان :

أولاً : ذهب البصريون إلى أن الأصل في اللهم : يا الله ، فحذف حرف النداء ، وجيء بالميم المشددة عوضاً من حرف النداء ، وابتدئ باسم الله تبرّكاً [٤] ذكر هذا المذهب سيبويه ناقلاً عن الخليل ، فقال : وقال الخليل – رحمه الله – اللهم نداء ، والميم ها هنا بدل من يا ، فهي هاهنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها ، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان ، أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الإعراب [٥]

وذهب الكوفيون إلى أن أصل" اللهم " :الله أُمَّنا بخير " ، وعليه فالميم المشد دة في اللهم ليست عوضاً عن حرف النداء ، وإنما هي بقية فِعْل "أمّم" بمعنى :قصد،ومن ذلك قوله تعالى :" ولا آمّين البيت الحرام "[٦] أي : قاصديه،قال الفراء بعد أن ذكر المذهب السابق الذي يقول فيه :" وقد قال بعض النحويين : إنما نُصبت إذ زيدت

---

[١] آل عمران ٢٦

[٢] آل عمران ٢٦ المائدة ١١٤ الأنفال ٣٢ يونس ١٠ الزمر ٤٦

[٣] ينظر جمل الزجاجي وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢ وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٢١٩١/٤

[٤] ينظر شرح الكافية للرضي ٣٨٣/١

[٥] الكتاب ١٩٦/٢ وينظر النكت ٥٤٨/١ والمقتضب ٢٣٩/٤ والتبصرة ٣٤٦،٣٥٦

[٦] سورة المائدة ٢

* وفي النهاية يستعمل في ثلاثة أنحاء أحدها للنداء المحض والثاني يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السائل نحو :أزيد قائم فتقول نعم ينظر الارتشاف ٢١٩٣/٤ الثالث :تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك : أنا لا أزورك اللهم إلا إذا لم تدعُني .

فيها الميمان ، لأنها لا تنادى بيا ، كما تقول : يا زيد ويا عبد الله ، فجعلت الميم فيها خَلَفا مَدِّيًا " [١]

قال رادًا على هذا المذهب : وقد أنشدني بعضهم

وما عليكِ أن تقولي كلما صليت أو سبحت يااللهم ما

اردد علينا شيخنا مسَلّما

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة ، مثل : الفم وابنم وهم ، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم ، تريد : يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت ،فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها [٢] .

هذه بداية الخلاف، فالخليل وسيبويه يمثلان البصريين ، والفراء يمثل الكوفيين ، وعليه فالبصريون لا يجيزون الجمع بين الميم المشددة وبين حرف النداء ، إذ الميم عوض من الياء ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

أما الكوفيون فالميم بقية كلمة أخرى وجزء منها ، والجمع بين الياء والميم جائز لديهم فلا تكون عوضًا من ياء النداء .

وقد احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه على تقدير الفراء السابق ، وهو أن الأصل: يالله أُمّنا بخيرفلما كثر فيكلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة [٣] واحتجوا بما أورده الفراء أيضاً من شعر سبق ذكره ، وبقول آخر

إني إذا ما حدث ألما أقول يااللهم يااللهما .

وبقول آخر : غفرت أو عذبت يا اللهما .

قالوا: ولو كانت الميم عوضًا من يا لما جاز أن يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان [٣] .

واحتج البصريون بأن الأصل يا الله قالوا : إلا أنا لما وجدناهم إذا ادخلوا الميم حذفوا "يا" ووجدنا الميم حرفين ويا حرفين ، ويستفاد من قولك : اللهم ما يستفاد من

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١

[٢] معاني القران للفراء ٢٠٣/١

[٣] ينظر أسرار العربية ٢٣٣-٢٣٤ والتبيين للعكبري ٤٤٩ والانصاف م ٤٧ ص ٣٤١

قولك : يا الله ، دلنا ذلك على أن الميم عوض من يا ، لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت "يا" ، فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر [١]

و قد رُدّ على ما ذهب إليه الكوفيون في موضعين .

أحدهما : ما استشهدوا به من شعر

والثاني : ما ذهب إليه الفراء من تقدير : الله أُمَّنَا بخير "

- فالأول قيل عنه : هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب ، فنقول : إنما جُمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر [١]

وقيل أيضاً : أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتج به ، والثاني :أنه من مواضع الضرورة ، والدليل قوله :"اللهمما" فزاد على الكلمة شيئاً آخر ، وكل ذلك ضرورة[٢]

- ورد على تقدير الفراء بردود ، منها :

وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم [٣] ،وهو مذهب ضعيف [٤] ومذهب الفراء فاسد [٥]

قال أبو جعفر : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، حتى قال بعضهم : هذا إلحاد في اسم الله عز وجل [٦]

وليس بوجه : لأنك تقول : اللهم لا تُؤُمَّهم بالخير ، ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة [٧] ،وهذا إقدام عظيم ... فهذا القول يبطل من جهات :

---

[١] الانصاف م ٤٧ ص ٣٤٥ وينظر أسرار العربية ٢٣٣-٢٣٤

[٢] التبيين للعكبري ٤٥٢

[٣] ارتشاف الضرب ٢١٩١/٤

[٤] الإملاء ١٣٧

[٥] شرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/٢

[٦] إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٦٤/١

[٧] شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/١

إحداها : أن "يا" ليست في الكلام .

وأخرى : أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله ، كما نتكلم بمثله وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره .

وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم ، وهـــذا محـــال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد ، وأن يجعل في الله ضمـــة أم ، هـــذا إلحاد في اسم الله عز وجل [١] .

وبعد فهذا موقف مما ذكره الفراء ، وفيما يلي موقف أبي حيان :

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، وعرض مذهب البصريين وما ذهب إليـــه الفـــراء ، فقال : اللهم هو الله ، إلا أنه مختص بالنداء فلا يستعمل في غيره ، وهذه الميم التـــي لحقته عند البصريين هي عوض من حرف النداء ، ولذلك لا تدخل عليـــه إلا فـــي الضرورة .

وعند الفراء : هي من قوله :يا الله أمنا بخير ، وقد أبطلوا هذا النصـــب فـــي علـــم النحو[٢].

فيتضح أنه يقول بمذهب البصريين وبإبطال ما ذهب إليه الفراء

وللبحث ملحظان :

أحدهما : عما استشهد به الفراء من الشعر : وهذا الشعر قليل يكاد يعد على رؤوس الأصابع [٣] .

والملحظ الآخر : ما قدره الفراء فيه تكلف يبعده عن لفظ يا الله ، لورود نقيض مـــا قدره .

والذي يبدو لي أن الميم هي للتعظيم ، وأن ياء النداء محذوفة لكثرة الاستعمال مـــع هذه اللفظة الشريفة .

---

[١] معاني القرآن للزجاج ٣٩٣/١ وينظر المحرر الوجيز ٤٩/٣

[٢] البحر المحيط ٤١٦/٢ وينظر الدر المصون ٩٧/٣

[٣] ينظر شراح ألفية ابن مالك لقوله : الأكثر اللهم في التعريض وشذ يا اللهم في قريض ،وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣ والمساعد ٥١١/٢ وشرح ابن عقيل ١٤٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣

ثانياً :الخلاف في جواز تخفيف اللهم من عدمه

قال ابن عطية : واختلف النحويون في تركيب لفظ اللهم بعد إجماعهم على أنها مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة ،وأنها منادى [١]

قال أبو حيان : وما ذكر من الإجماع على تشديد الميم قد نقل الفراء تخفيف ميمها في بعض اللغات ، قال : وأنشد بعضهم :

كحلفة من أبي رياح يسمعها اللهم الكبار [٢]

قال الرادُّ عليه : تخفيف الميم خطأ فاحش خصوصًا عند الفراء ، لأن عنده هي التي في أَمَّنا ، إذ لا يحتمل التخفيف أن تكون الميم فيه بقية أمّنا ، قال : والرواية الصحيحة : يسمعها لاهه الكبار انتهى .

وإن صح هذا البيت عن العرب كان فيه شذوذ آخر من حيث استعماله في غير النداء ، ألا ترى أنه جعله في هذا البيت فاعلاً بالفعل الذي قبله [٣]

فمما سبق يتضح موقف أبي حيان :

فهو يرد على ابن عطية بما أورده الفراء .

ويرد على الفراء بأمرين :

١- تخفيف الميم لا يجوز ، إذ اللفظ لا يحتمل التخفيف، فالميم بقية أمّنا .

٢- استعمال الشاهد في غير موضعه - إن صح البيت عند العرب - واستعمال اللهم في غير النداء شاذ ، واستعماله في النداء محذوف أل منه شاذ كذلك،ويظهر لي صواب ما رد به أبو حيان على الفراء .

---

[١] المحرر الوجيز ٣/٤٩

[٢] ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٠٤

[٣] البحر المحيط ٢/٤١٨-٤١٩

نيابة "التاء" من "يا أبت" عن "ياء" الإضافة

الآية : إذ قال يوسف لأبيه يا أبت [١]

موضع الموقف : يا أبت

صاحب الموقف : الفارسي ، الفراء ، أبو عبيد ، أبو حاتم ، قطرب

قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتح التاء ، وقرأ الآخرون من السبعة والجمهور بكسر التاء .

أما قراءة ابن عامر فقد اختلف في أصل لفظة أبت بفتح التاء فيها على عدة أوجه [٢]

- ذهب الفارسي في ذلك مذهبين :

أحدهما : أنه اجترأ بالفتحة عن الألف المنقلبة عن الياء ، قال أبو علي : أن يكون أراد "يا أبتا" فحذف الألف كما يحذف التاء ، فتبقى الفتحة دالة على الألف كما أن الكسرة تبقى دالة على الياء ، والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه ... [٣] ثم قال بعد إيراد جملة صالحة من الشواهد : فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب والحذف ، على أن أبا عثمان قد رأى أن ذلك مطرد [٤] في جميع هذا الباب [٥] .

والمذهب الثاني : أن يا أبت رخم بحذف التاء ، ثم أقحمت التاء مفتوحة ، وقال أبو علي : أن يكون مثل : ياطلحةَ أقبل ، ووجه قول من قال : يا طلحة ، أن هذا النحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يُدعى مرخّماً ، فلما كان كذلك رد التاء المحذوفة في الترخيم إليه ، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح ، فلم يعتد بالهاء ، وأقحمها [٦]

الثالث : ما ذكره الفراء [٧] وأبو عبيد وأبو حاتم ، وقطرب في أحد قوليه : أن

---

[١] سورة يوسف الآية ٤

[٢] ينظر الدر المصون ٤٣٥/٦

[٣] الحجة للفارسي ٣٩١/٤

[٤] في الحجة المطبوعة "مطردا"

[٥] الحجة ٣٩٢/٤

[٦] السابق ٣٩٠/٤

[٧] ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢

الألف في "يا أبتا " للندبة ، ثم حذفها مجتزئاً عنها بالفتحة .

الرابع : أصل: يا أبت :يا أبةَ بالتنوين ، فحذف التنوين، وإلى هذا ذهب قطرب .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة من فتح التاء ومن كسرها ، ولما كان فتح التاء من كلمة "أبت" غيرَ جائزة ، إذ هي عوض عن ياء الإضافة ، ولا يُجمع بين العوض والمعوض منه ، فإن أبا حيان قال : وهذه التاء عوض من ياء الإضافة فلا يجتمعان ، وتجامع الألف التي هي بدل من الياء..[١] .

- ووجه الاقتصار على التاء مفتوحة أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف ، أو رُخّم بحذف التاء ، ثم أُقحمت،قاله أبو علي .

- أو الألف في أبتا للندبة فحذفها ، قاله الفراء وأبو عبيد [٢] وأبو حاتم وقطرب ، ورُدّ بأنه ليس موضع ندبة .

- أوالأصل يا أبةً بالتنوين ، فحذف ، والنداء باب [٣] حذف ، قاله قطرب ، ورُدّ بأن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب، نحو : يا ضاربًا رجلاً [٤]

من نص أبي حيان يتضح ما يلي :

أولاً : ينهج نهج البصريين في أنه لا يقال : يا أبتي ، فلا يجمع بين الياء والتاء التي هي عوض من ياء الإضافة ، ولذا نجده ينص على هذا صراحة في ارتشاف الضرب ، إذ يقول : وهذه التاء عوض من ياء الإضافة عند البصريين فلا يجتمعان إلا في ضرورة ،وأجاز الجمع بينهما في الكلام كثير من الكوفيين [٥]

ثانيًا : قال عن مذهب الفراء وأبي عبيد وأبي حاتم وقطرب : ورُدّ بأنه ليس موضع ندبة ،فلعله اقتبسه من أبي جعفر النحاس الذي يقول عن هذا الوجه بعد أن نسبه إلى

---

[١] في المطبوعة " بدل من التاء وهو تحريف

[٢] في إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢ وأبو عبيدة

[٣] في المطبوعة والنداء ناد حذف وهو تحريف

[٤] البحر المحيط ٢٧٩/٥ وينظر المحرر ١٤٨/٩

[٥] ارتشاف الضرب ٢٢٠٨/٤ وينظر شرح ابن عقيل ١٦٠/٣ لقول ابن مالك:

وفي النداء أبت أمت عرض واكسر أو افتح ومن الياء التاء عوض

أصحابه: وهذا القول خطأ ، لأن هذا ليس موضع ندبة ، والألف خفيفة لا تحذف [١] وهذا ما رد به أيضًا مكي [٢]

ثالثاً : رد قول قطرب بأن الأصل: يا أبـة بالتنوين ، ولعله أخذه من أبي جعفر الذي يقول فيه : وهذا الذي لا يجوز،لأن التنوين لا يحذف لغير علة ، وأيضًا فإنما يدخـل التنوين في النكرة [١] .

ويظهر مما سبق أن أبا حيان يذهب مذهب البصريين الذين يرون أن الأصل يا أبتي ، ولا يجوز الجمع بين التاء والياء ، فأبدلت الياء ألفا ، فصارت يا أبتا ، وعليـــه ورد كثير من أشعار العرب ، ثم حذفت الألف وبقيت فتحة التاء دالة عليها .

والذي يتضح لي من هذا ويترجح عدة أمور ،منها :

١- أن التاء عوض عن الياء ، وفُتحَت التاء فتحة الياء ، ثم أُشبعت الحركة فتولـدت الألف .

٢-أن الموضع ليس موضع ندبة كما سبق بيانه عن النحاس ومكي وأبي حيان .

٣-لو كان منونًا نحو : يا أبـةً لما حُذف من المنادى .

٤- لا يحذف التنوين لغير علة ، ولا توجد علة في الآية توجب الحذف .

٥- أن مذهب الفارسي من أن التاء حُذفت للترخيم ثم أُعيدت مفتوحة فيه تكلف .

٦- أن الجمع بين الألف والتاء ضرورة شعرية ، فلا ينبغي أن يُصار إليها ؛

لذا فالتاء عوض عن الياء وفُتحت فتحة الياء ، ثم أُشبعت الحركة فتولدت الألـــف ، كما سبق بيانه .

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٢/٣١١-٣١٢

[٢] ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٨

المبحث الرابع : النيابة في الحركات

نيابة فتحة ميم غلام من "يا غلام" عن "الألف"

الآية : وإذ قال موسى يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل [١]

موضع الموقف :يا قوم

صاحب الموقف : الأخفش

باب النداء باب حذف وتغيير وتخفيف فيكثر حذف ياء المتكلم إذا أضيف المنادى إليها لكثرة الاستعمال .

ولا يخلو المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من أن يكون صحيحاً أو معتلاً .

أ- فإن كان المنادى صحيحاً ففي ياء المتكلم المضاف إليها عدة لغات : [٢]

١- حذف الياء والاجتزاء بالكسرة ، وهذه اللغة أجود اللغات وأفصحها.

٢- ثبوت الياء ساكنة ،وهذه دون الأول في الكثرة نحو يا غلامِيْ .

٣- ثبوت الياء مفتوحة نحو يا غلامِيَ .

٤- قلب الياء ألفاً نحو يا غلامَا.

٥- حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة نحو يا غلامَ .

٦- حذف الياء وضم ما قبلها نحو يا غلامُ .

ب- وإن كان المنادى معتلاً فلا يخلو من خلاف أيضاً كما يصوره سيبويه بقوله : " وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار يا قاضي ، لأنه ليس بمنون ، كما اختار هذا القاضي ، وأما يونس فقال يا قاض ، وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف [٣] .

وعليه فمذهب الخليل اختيار الإثبات ، ومذهب يونس اختيار الحذف ، وهو الذي رجحه سيبويه .

---

[١] البقرة ٥٤

[٢] ينظر المقتضب ٢٤٥/٤ فما بعدها والكتاب ٢٠٩/٢ فما بعدها وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢-٧٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ واللباب ٣٤٠/١-٣٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٣ والمساعد ٥٠٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٩/٢-١٠٠ والدر المصون ٣٥٩/١وارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤ وشرح ابن عقيل ١٥٨/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/١ .

ومما يجدر بالتنبيه أن ابن عقيل قال في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : فإن كان معتلاً فالياء معه واجبة الثبوت ، والفتح نحو : يا فتايَ يا قاضي [١]

ونص سيبويه السابقُ ذِكره خلافُ ذلك .

وكذلك قال ابن الشجري في هذا الباب : فمذهب سيبويه إثباتها ... ومذهب يونس بن حبيب حذفها [٢] وما نسبه إلى سيبويه يعارضه نص سيبويه ، ذلك أن سيبويه قوّى مذهب يونس ، أما إثبات الياء فمذهب الخليل .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم الوجوه السابقة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم حسب التدرج الأكثر فالكثير ، ثم قال : وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول يا غلامَ ، وأجازوا ضمه ، وهو على نية الإضافة ، فتقول : يا غلامْ ، تريد : يا غلامي [٣] فهو هنا لم يتبين موقفه من الأخفش بل أورد ما أجازه أبوالحسن دون إبداء موقف .

ونتلمس منه في ارتشاف الضرب أن ما أجازه الأخفش منعه الأكثرون ، إذ يقول : وأجاز الأخفش والمازني والفارسي حذف الألف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها ، فتقول يا غلامَ ، تريد يا غلاما ، وقاسوا ذلك ومنعه الأكثرون [٤]

ولعل ما منعه الأكثرون الذي أورده أبو حيان ينبه عليه ابن عصفور، إذ يقول : وزعم أبو الحسن الأخفش أنه يجوز يا غلامَ تجتزئ بالفتحة عن الألف ، وهذا خارج عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال : يا غلاما إنما آثر ألا يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أن الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء ، والذي غرّ في هذا الأخفش قولُ الشاعر

فلست براجع ما فات مِنيّ بليت ولا بلهف ولا لو انّي

قال : فهو قد حكى قوله : يا لهفَ ، ولو لم يكن على الحكاية لقال بلهف ، فهو قد

---

[١] شرح ابن عقيل ١٥٨/٣

[٢] أمالي ابن الشجري ٢٠٢/٢

[٣] البحر المحيط ٢٠٦/١ وينظر البحر أيضا ٢٩٧/٢ والدر المصون ٣٥٩/١ وأيضًا البحر ٢٦٦/٥

[٤] ارتشاف الضرب ٨٥٢/٤

حكى قوله قبل هذا على أنه قال : يا لهف ، وإلا فما الذي حكى ؟ وهذا غير موض ، لأن ما ذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يحفظ إلا في هذا خاصة مع أنه لا دليل فيه ، ألا ترى أنه يمكن أن يكون قد حذف الألف ضرورة كما قال الشاعر :

أقبل سيل جاء من عند الله [١] .

ومما يجدر ذكره أن حذف ياء المتكلم وضم ما قبلها نحو : يا غلامُ اختلف فيه أيجوز أم لا ؟ قال ابن هشام اللخمي : يا غلامُ أقبل لا يجوز على مذهب الجماعة وإنما أجاز سيبويه الضم ، فيما يراد فيه الإضافة فيما كثر حتى إذا ضممته عُلم أن المراد فيه الإضافة [٢] . وقيل عن هذه اللغة قليلة رديئة [٢] وقيل : وهذا قبيح ، لأنه يلتبس المضاف بغيره [٢]

قد وردت هذه اللغة عن بعض العرب ، قال سيبويه : وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا [٣] .

لذا قال أبو حيان في موقفه من سيبويه في هذه اللغة فيقراءة ابن محيصن بضم الميم من قوله تعالى : قال يا قومُ اعبدوا الله [٤] :وهي لغة في المنادي المضاف حكاها سيبويه وغيره [٥] وقال عنها السمين في موضع آخر : وهي لغة للعرب يبنون المضاف للياء على الضم ... ولا يجوز أن يكون غير مضاف للياء [٦] .

فإيراد سيبويه لأقوال من ضعف هذه اللغة ، وقول سيبويه عن بعض العرب أنها لغة وقراءة ابن محيصن ، وقول أبي حيان أقلها رتبة في الفصاحة يدل على أن هذه اللغة واردة عن بعض العرب ، ولا التفات لمن قال بقبحها أو لمن قال برداءتها فلها موطن لا تلتبس فيه ، وذلك مع العلم والمضاف،فالإضافة فيه منوية ، قال أبو حيان عنها : هذه من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تبنيه على الضم ، وأنت تنوي الإضافة لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته [١]

---

[١] شرح جمل الزجاجي ١٠٠/٢

[٢] ارتشاف الضرب ١٨٥٢/٤

[٣] الكتاب ٢٠٩/٢

[٤] هود ٢٠

[٥] البحر ٢٣٢/٥

[٦] الدر المصون ٣٤١/٦

[١] البحر ٤٣٥/٦

جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL QURA UNIVERSITY MAKKAH
٢٦٨٠

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٨٨٠

٠٠١٨١٩ر

٢٨٨٠

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

الفصل الخامس

ظاهرة التقديم

تمهيد:

- تقديم ما حقه التأخير :

اهتم العلماء نحاة وبلاغيين ومفسرين وغيرهم بتقديم ماحقه أن يؤخر، فالنحاة حاولوا أن يحددوا مواضع التقديم ، وماهو منها جائز وواجب، والبلاغيون حاولوا الكشف عن علل ذلك وأسبابه وأسراره حين يكون جائزاً ومدى تفاوت درجات التقديم في قوة البلاغة وكمال الفصاحة وحسن الموقع في النفوس .. وكذا فعل المفسرون .

- من أغراض التقديم :

للتقديم أغراض عامة يشترك فيها المقدم مبتدأ كان أو غيره، وكثيرا ما تتفاوت العقول والأنواق والأنظار في تقرير هذه الأغراض، وأيّها أحق أن يُعتد به في موقع ما ، ومن أهم هذه الأغراض .

١- العناية والاهتمام: وهذا الغرض هو قطب الرحى فالأصل في الجملة ألا يكون فيها تقديم، إلا أنه قد يعدل عن هذا ، فيقدم الذي بيانه أهم، قال سيبويه : إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى[1] ، وهذا أصل مطرد في التقديم عامة إلا أن درجات العناية تتفاوت ، ويظهر أثر هذا التفاوت في جزء الجملة المقدم، وعلاقته بغيره من أجزائها .

وقد سجل لنا ابن جني درجات تفاوت العناية والاهتمام حين يتقدم جزء من الجملة على غيره، إذ يقول :

ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل .. فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل .. فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه .. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربّ الجملة ، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة .. فجاء وابه مجيئاً ينافي كونه فضلة ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : عمرو ضرب زيدٌ، فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى

---

(١) الكتاب ١/٣٤

صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا، فقالوا: ضُرب عمرو ... [١]

فالعناية والاهتمام جعلت للمفعول الصورة السابقة، فهي تختلف بحسب ما يقتضيه وضع الكلمة داخل الجملة، فكلما ازادات العناية به اتخذ منزلة ترقى عن المنزلة السابقة.

٢- ومن أغراض التقديم الأخرى : التنبيه والتوكيد.

٣- الخفة والثقل.

إن تقديم جزء من أجزاء الكلام قد تقتضيه الخفة، إذ ربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل .

٤- رعاية الفاصلة : قد يُقدم المتأخر لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة، كتقديم المفعول به والجار والمجرور في قوله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفةً موسى [٢] والتقديم رعاية للفاصلة هو غرض واحد من أغراض التقديم، وليس كل تقديم في القرآن الكريم هو لرعاية الفاصلة والاختصاص .

وللتقديم أغراض أخرى ذكرها البلاغيون وغيرهم لا يتسع المقام لسردها [٣] .

---

(١) المحتسب١/٦٥.

(٢) الآية ٦٧ من سورة طه.

(٣) ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ٢٢١ وشرح التلخيص للقزويني ٦٤ و البرهان للزركشي ٣/٣٣٢ وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٣١.

المبحث الأول: التقديم في الأسماء غير الظروف

المطلب الأول : تقديم خبر المبتدأ

تقديم خبر المبتدأ المفرد

الآية : ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾[١].

موضع الموقف : آثم قلبه.

صاحب الموقف : الكوفيون.

قرأ جمهور القراء برفع « قلبه» من قوله تعالى «فإنه آثم قلبه»، وفيه عدة أوجه، منها :

١- أن يكون فاعلاً بآثم .

٢- أن يكون «آثم» خبراً مقدماً، و« قلبه» مبتدأ مؤخراً وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان عدة أوجه، وقال عن هذا الوجه في تقدم الخبر :وجوّز الزمخشري أن يكون «آثم» خبراً مقدماً وقلبه مبتدأ ، والجملة في موضع خبر إنّ، وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون [٢]. وهذا الذي ذكره أبوحيان من أن الكوفيين لا يجيزونه هنا ذكر ماينا قضه في ارتشاف الضرب إذ يقول : وهذا الوصف يرفع الظاهر .. والضمير المنفصل، نحو :أقائم أنتما، وأقائم أنتم خلافاً للكوفيين في منع رفعه المضمر المنفصل، فإذا قلت : أقائم أنت جعلوا «قائماً» خبراً مقدماً ، وأنت مبتدأ[٣] .

ولعل هذا البحث يكشف تحقيق القول بأن الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ، فنقول: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر غير أنه يجوز تقديم الخبر إذا لم يمنع مانع من ذلك عند أهل البصرة بينما نجد نحاة الكوفة لا يجيزون تقديم الخبر، والمصادر تتفاوت في تقرير ما يجوز عندهم من ذلك ومالا يجوز ، ومرد هذا - في ظني- قلة العناية بمذهبهم وإهمال كتبهم، فلم يصل إلينا منها مافيه بيان شاف لمذهبهم ، ويعبر عن هذا الاختلاف والاضطراب

---

(١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٥٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٠.

في تقرير مذهبهم ماقاله ابن عقيل : وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر» [١].

فالمصادر التي بحثتُ فيها، بعضها نقل منع تقدم الخبر مطلقاً عند الكوفيين، وبعضها أجاز في مسائل بعينها، وفيما يلي نبذة عن ذلك :

أولاً : منع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ مطلقاً :

قال بهذا الرأي جماعة من علماء العربية، منهم ابن الانباري وأبو البقاء العكبري وابن يعيش، والرضي، وابن القواس .. يقول أبو البركات الأنباري :« ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة .. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة[٢].

ويقول في « أسرار العربية» :... فإن قيل :فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو قائم زيد؟ قيل : اختلف النحويون فيه، فذهب البصريون إلى أنه جائز، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز»[٣] .

وعلى عادته أورد ما احتج به المجيزون والمانعون، والذي يهم هنا هو ما احتج به المانعون، قال في ذلك : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ، لأنه يؤدي الى أن تُقَدّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد .. فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[٢] ، «وقالوا: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه، لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره»[٣] .

والمفهوم من كلامه هنا أنهم يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ مطلقاً، وبمثل ماقال ابن

---

(١) شرح بن عقيل ٢٧٧/١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٩ط /٦٥.

(٣) أسرار العربية لابن الانباري ص ٦٩-٧٠

الأنباري قال العكبري[١] ، وابن يعيش الذي يزيد توضيح وجهة نظرهم قائلا: ألا ترى أنك إذا قلت : قائم زيد، كان في « قائم» ضمير زيد، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع، فتقول : قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون »[٣] .

ويقول الرضي عن مذهبهم :« فيوجبون ارتفاع زيد في نحو : في الدار زيد، وقائم زيد على الفاعلية، لئلا يتقدم الضمير على مفسره» [٤].

ويضيف ابن القواس الأخفش إلى الكوفيين في هذا الرأي ، ويذكر علة أخرى لمنعهم، وهى : أن الخبر صفة في المعنى قائمة بالذات، فلا يكون قبل الموصوف » *

ثانيا : منع الكوفيون التقديم في مسائل خاصة :

يقصر أبو علي الفارسي الخلاف فيما نقله عنه الرضي – على الظرف والجار والمجرور إذا كانا غير معتمدين على شيء، فيرى أنه إذا وقع بعدهما مرفوع فهو فاعل بهما، وليسا خبرين مقدمين، والمرفوع بعدهما مبتدأ ، ويرى أن هذا رأي الكوفيين والأخفش، وعلى هذا فالممنوع تقديم ما يراه البصريون خبرا في هاتين الصورتين [٥] .

.ويرى ابن عقيل – في كتابه المساعد «شرح التسهيل» – أن الكوفيين منعوا تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ، بينما أجازه البصريون ومنهم الأخفش ، واختاره ابن مالك، يقول ابن عقيل : «أجاز الأخفش تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ، سواء أكان المضاف صالحا للحذف {نحو :«في داره قيام زيد»} أو غير صالح له {كما في نحو : «في دارها عبد هند »} واختاره المصنف ، وهو قول البصريين ،

---

(١) ينظر التبيين م/٣٢ ص ٢٤٥-٢٤٨

(٣) شرح الرضي على الكفاية ٩٤/١.

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٤٨/٢.

* يلاحظ على غلاف الكتاب تأليف د. علي الشوملي وهو خطأ، بل الصواب : تحقيق .

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٤/١.

ومنعهما الكوفيون [١]. وينقل المنع عنهم ابن هشام في مسألة ما إذا كان المبتدأ وصفاً معتمدًا رافعاً لضمير بارز منفصل، يقول : في مثل «أقائم أنت» - : أوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ... وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، لا يقال : قام أنا » [٢].

والكوفيون منعوا تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، لأن تقديم المعمول يؤذن في الغالب بتقديم العامل، إلا أن الكسائي وهشاماً أجازا «زيداً أجلهُ محرز » خلافا للكوفيين [٣].

والكسائي والفراء أجازا تقديم الخبر في «ضربته زيد» [٤].

وقال ابن مالك عن موافقة الكسائي لهشام في جواز «زيداً أجله محرز» : «ووافق الكسائي في جواز نحو :زيداً أجلُه محرز، لا في نحو : زيداً أجله أحرز» [٥].

وقال ابن عقيل عن موافقة الكسائي : « فوافق في مسألة اسم الفاعل وخالف في مسألة الفعل» [٦].

وعليه ، فيجوز عند الكسائي : علياً مكرم أخوه ، على أن يكون مكرم خبراً وأخوه مبتدأ ، وذكر السيوطي مواضع تقدم الخبر على المبتدأ جوازاً ، فقال : « فالأول نحو :قائم زيد، والثاني نحو :قائم أبوهزيد ، أو قام أبوه زيد، والثالث نحو : ضربته زيد، والرابع نحو : في داره زيد، والخامس نحو: في داره قيام زيد، وفي داره عبد زيد . السادس نحو :

{أ}- زيداً أبوه ضرب.

{ب}- وزيداً أبوه ضارب

---

(١) المساعد ١/٢٢٢ وما بين الحاصرتين إضافة.

(٢) مغني اللبيب ٢/٥٥٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/٣٠٠ وارتشاف الضرب ٢/٤٥.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٠٠ وينظر ابن عقيل ١/٢٢٨ ومغني اللبيب ٢/٤٤٤.

(٦) المساعد ١ / ٢٢٤.

ثم قال عن مذهب الكوفيين :ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع والمفسر في الأخير إلا هشاماً منهم، فأجاز الأخير بصورتيه، ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية ، وهي : زيداً أبوه ضارب دون زيداً أبوه ضرب .

وقال : وأجاز الكسائي أيضاً التقديم في الثالث[١] .

قال ابن مالك :«ويجوز نحو في داره زيد إجماعاً»[٢] إلا الأخفش «فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف »[٣]، وذكر أبو حيان أن الكسائي يجيز تقديم خبر المبتدأ إذا كان نكرة، أو معرفاً بأل ، والصلة، والصفة قد عاد الضمير فيهما مطابقاً للمبتدأ في التكلم والخطاب، مثاله : أنت الذي تضرب، وأنا الذي أضرب، أنت رجل تضرب، وأنا رجل أضرب، وأنا الرجل يضرب، وأنت الرجل تضرب، فلا يجوز تقديم الخبر، قال أبو حيان : «خلافاً للكسائي فإنه يجيز التقديم ، فتقول : الذي تضرب أنت ، وكذا باقيها» . وبعد أن أورد الدنوشري هذه الصورة، قال : «فلايجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي »[٤].

ومما تقدم يتبّين من آراء الكوفيين ما يلي :

أولاً : الكسائي يجيز تقديم الخبر في الصور التالية :

١- تقديم معمول الخبر «اسم الفاعل» على المبتدأ، وتقديم المعمول يؤذن -غالباً- بتقديم العامل، جاء هذا في «زيداً أبوه ضارب» .

٢- تقدم خبر المبتدأ في « ضربته زيد»[٥] .

٣- أن يكون المبتدأ ضميراً منفصلاً ، والخبر اسم موصول، نحو : أنت الذي تضرب .

٤- أن يكون المبتدأ ضميراً منفصلاً، والخبر نكرة موصوفة نحو : أنت رجل تضرب[٦].

---

(١) همع الهوامع ٢ / ٣٦-٣٧.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٠٠

(٣) ارتشاف الضرب ٢ /٤٤.

(٤) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١ /١٧٠.

(٥) ينظر الهمع ٢/٣٧.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢ /٤٢ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/١٧٠.

٥- أن يكون المبتدأ ضميراً منفصلاً ، والخبر معرفاً بأل نحو : أنت الرجل تضرب .

والجواز في الثلاثة الأخيرة بشرطها السابق .

ثانياً : يجيز هشام تقديم المفسّر في صورتين :

١- زيداً أبوه ضرب.

٢- زيداً بوه ضارب .

ثالثاً : أجاز الكوفيون التقديم في نحو« في داره زيد »[١].

هذا، وقد « نقل الشريف أبو السعادات هبة الله ابن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة » . قال ابن عقيل عن ذلك النقل معترضاً : « وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين »[٢] .

وقال أبو حيان عن مذهبهم في الوصف المغني عن الخبر بفاعله : «وهذا الوصف يرفع الظاهر.. والضمير المنفصل، نحو : أقائم أنتما، وأقائم أنتم ، خلافاً للكوفيين في منع رفعه المضمر المنفصل ، فإذا قلت أقائم أنت ؟ جعلوا أقائماً خبراً مقدماً وأنت مبتدأ ، والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقائم »[٣].

فالكوفيون أوجبوا أن يكون الضمير المنفصل في قولك :«أقائم أنت» مبتدأ، وما قبله خبراً مقدماً[٤].

وجدير بالملاحظة أن ما منعه الكوفيون لا يعني أنه لم يرد عن العرب ، ولا أنه لا يستعمل ، وإنما يعني أن المقدم عندهم من ذلك لا يعرب خبراً.

ومن هذه النبذة السابقة يتضح أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم الخبر في صوره جميعاً، إذ إن المنع كما تردده بعض المصنفات النحوية ليس على إطلاقه ، ولا أقول إلا كما قال ابن عقيل عن نقل منع تقديم الخبر عندهم :« فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح»[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١ / ٣٠٠ ومغني اللبيب ٢ /٤٤٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١ /٣٢١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ /٥٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢ /٥٥٦ -٥٥٧.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٢٨.

الآية : ﴿ ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم﴾[١] .

موضع الموقف : فأن له نار جهنم

صاحب الموقف : سيويه ، الأخفش، الفراء ، أبو حاتم ، الجرمي ، المبرد ، الأخفش الصغير .

قرأ جمهور القراء «فأن له»بفتح الهمزة، والفاء واقعة في جواب الشرط، فتقتضي جملة، وعليه «فأن له» مفرد، تعددت وجوه إعرابه على النحو التالي :

١- أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، واختلف في تقديره :

أ- فذهب سيويه والجمهور إلى أن الخبر مقدم عليه، تقديره : فحق أن له نارجهنم.

ب- وذهب الأخفش والفراء وأبو حاتم إلى أنه يجوز أن يكون تقدير الخبر متأخراً ، تقدير ذلك : فأن له نار جهنم واجب.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان التوجيهات السابقة وكان له المواقف التالي :

ردّ على الأخفش ومن تابعه بمذهب سيويه والجمهور فقال عن توجيه الأخفش :«وردّ عليه بأن «أنّ» لا يبتدأ بها متقدمة على الخبر ، وهذا مذهب سيويه والجمهور »[٢].

ومما يجدر بالملاحظة أنه يجوز الابتداء بأنّ بشروط منها : أن يتقدم الخبر عليها كما ذهب إليه أبو حيان في توجيهه تبعاً لسيبويه وجمهور النحاة .

٢- أنْ يتقدم عليها لفظ أما.

الآية : ﴿ قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد﴾ [٣].

موضع الموقف : وبئس المهاد.

صاحب الموقف : سيبويه.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة التوبة.

(٢) البحر المحيط ٥/٦٥.

(٣) الآية ١٢ من سورة آل عمران.

فاعل نعم وبئس عام شامل لجميع الجنس الذي ينتظم في إطاره، وبالتالي يكون المخصوص بمدح أوذم أخص من الفاعل، إذ لو كان أعم أو مساوياً للفاعل لم تحصل الفائدة بذكره ، ولم يحصل به بيان ، فالمتكلم يمدح الجنس كله أولاً ، أو يذمه من أجل مخصوص ، ثم يخصه بالذكر مرة أخرى ، فكانه مدحه أو ذمه مرتين ، ومساواته للفاعل ، أو عموميته له لا يحصل به ذلك البيان .

وللمخصوص موقعان :

- أحدهما : أن يذكر قبل نعم وبئس وما جرى مجراهما، ولا خلاف في جعله مبتدأ وما بعده من الجملة في موضع الخبر.

- والموقع الآخر : أن يذكر مؤخراً عن الفعل والفاعل ، نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وللنحاة في توجيه إعرابه عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون مبتدأ مؤخراً ، والجملة قبله خبر مقدم ،

قال أبو حيان :« هذا مذهب سيبويه و الأخفش »[١]، «و إنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدماً لأمرين :

أحدهما : أنه لما تضمن معنى المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها .

والأمر الثاني : أنه كلام يجري مجرى المثل ، والأمثال لا تغير[٢] .

وجزم بعض النحاة بأن هذا الوجه يتعين ، قال ابن خروف : لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر ،لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه[٣] .

قال ابن مالك : « ... هو عندي متعين ، لصحته في المعنى ، وسلامته من مخالفة أصل[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٥/٣.

(٢) شرح ابن يعيش ١٣٤/٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣١٨/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.

٢- أن يكون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار .

ونُسب هذا الوجه إلى سيبويه ، وقال به جماعة من النحاة ، منهم الجرمي[١] والمبرد[٢] والزجاج وابن السراج[٣] والسيرافي والفارسي[٤] وابن جني ، والصيمري[٥] .

ونجد هذا الوجه مذكورا في مواضع حذف المبتدأ في باب المبتدأ والخبر عند معظم النحاة[٦] وهو الذي يظهر من قول سيبويه : وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل، ولم يعمل في عبد الله ، وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه، أو كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له: من هو ؟ فقال : عبد الله، وإذا قال : عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال نعم الرجل» [٧].

قال ابن مالك : وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار[٨].

٣- وقيل عن المخصوص أيضا :إنه مبتدأ محذوف الخبر [٩].

موقف أبي حيان :

من خلال النص التالي يتضح أن أبا حيان ينسب لسيبويه التوجيه الأول الآنف الذكر الذي ترجح على غيره من التوجيهات ويظهر من كلامه أن هذا الوجه هوالمتعين عنده ،إذ يقول عن قوله تعالى : وبئس المهاد : والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه ، التقدير: وبئس المهاد جهنم ، وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى ، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه أنه

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢٥/٣.

(٢) ينظر المقتضب ١٤٢/٢.

(٣) ينظر الأصول ١١٢/١.

(٤) ينظر الإيضاح ٨٧/١.

(٥) ينظر التبصرة ٢٧٥/١ و المساعد ٢ /١٣٤.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٧٣/١.

(٧) الكتاب١٧٦/٢.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣.

(٩) ينظر المقرب ٦٩/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٣/١ وشرح عمدة الحافظ ٧٩١/٢ وشرابن عقيل ٣٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١١١٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٢

مبتدأ ، والجملة التي قبله فيموضع الخبر ، إذ لو كان خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسهـا من غير أن يبقى ما يدل عليها ، وذلك لايجوز ، لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة [١].

ويقول في موضع آخر مبرهنا على صحة مذهب سيبويه : وأن المخصوص بالذم إنتقدم فهو مبتدأ وإن تأخر فكذلك ، هذا مذهب سيبويه وحُذف هناالمخصوص بالذمللعلم به ، إذ هو متقدم ، والتقدير : ولبئس المهاد جهنم ، أو هي .

وبهذا الحذف يبطل مذهب من زعم أن المخصوص بالمدح أو الذم إذاتأخر كان خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها، من غير أن ينوب عنها شيء لأنها تبقى جملة مفلتة من الجملة السابقةقبلها، إذ ليس لها موضع من الإعراب ، ولا هي اعتراضية ولا تفسيرية لأنهما مستغنى عنهما وهذه لا يستغنى عنها فصارت مرتبطة غير مرتبطة ، وذلك لايجوز ، وإذاجعلنا المحذوف من قبيل المفرد كان فيما قبله ما يدل على حذفه ، وتكون جملة واحدة كحاله إذا تقدم[٢].

الترجيح :

الذي يبدو أن الوجه هو الأول « وهو كون المخصوص مبتدأ مؤخراً ، وفعل المدح أو الذم هو في موضع الخبر ، لأسباب منها :

أ- مجيء المخصوص محذوفاً في كثير من الأيات للعلم به ، فلو أخذنا بالتوجيهين الآخرين - وهما كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ، أو العكس - لماحُذف ثانياً وذلك للإجحاف بحذف سائرالجملة .

ب- إن الوجهين الآخرين يحتاجان إلى إضمار مبتدأ أو خبر بخلاف الوجه الأول ، وما لا يحتاج إلى إضمار أفضل مما يحتاج إلى تكلف الإضمار.

جـ- لو كان المخصوص خبر مبتدأ مقدر لم يدخل عليه نواسخ المبتدأ مقدماً على نعم

---

(١) البحر المحيط ٢/٣٩٣.

(٢) البحر المحيط ٢/١١٨.

وبئس، ومؤخراً عنهما ، نحو : كنت نعم الرجل ، ونعم الرجل كنت ، فعلى هذا الوجه لا يلزم منه أن ينصب المخصوص لدخول كان ، نحو : نعم الرجل كان زيد ، وخبر المبتدأ بعد دخول «كان » يلزمه النصب ، قال ابن مالك : ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع ، فَعُلم أنه قبل دخول «كان » لم يكن خبراً ، وإنماكان مبتدأ»[1] .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٣ وينظر شرح الرضي على الكافية ٣١٤/٢ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٣٥ - ١٣٦ والدر المصون ٤٣/٣

المطلب الثاني : تقديم خبر كان

١ - تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة

الآية : ﴿ أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ﴾ [١].

موضع الوقف : إياكم.

صاحب الوقف : ابن السراج .

.الأصل في خبر كان أن يكون مفرداً ، وقد يأتي جملة ، والأصل فيه أن لا يتقدم لا على الاسم ، ولا على الفعل الناسخ .

إلا أنه تقدم على الاسم ، أما على الفعل الناسخ ، فقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ كذلك كنتم من قبل فمنّ الله عليكم فتبينوا ﴾ [٢] ، قال أبو البقاء :الكاف خبر «كان» وقد تقدم عليها وعلى اسمها [٣] ، أما الخبر إذا كان جملة فلا وجود لتقدمه على الفعل الناسخ ولا على الاسم دون الفعل في القرآن الكريم .

وكذلك لم يرد به سماع من العرب ، إلا أمثلة وضعها النحاة تمثيلاً ، وعلى هذا فذهب جمهور النحاة إلى القول بأن خبر «كان » إذا كان جملة فلا يجوز تقديمه عليها .

غير أن ابن السراج أجاز تقديمه عليها قياساً ، استمع إليه وهو يقول :«والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ، مالم تفرقها ، تقول : أبوه منطلق كان زيد ، تريد : كان زيد أبوه منطلق ..

وقال قوم :أبوه قائم كان زيد ، خطأ ، لأن مالا يعمل فيه « كان» لا يتقدم قبل « كان » ، والقياس ما خبرتك به ، إذ كان قولك : «أبوه قائم» في موضع قولك: «منطلقا»، فهو بمنزلته ، فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجيء فيه إلى القياس [٤].

---

(١) الآية ٤٠ من سورة سبأ .

(٢) الآية ٩٤ من سورة النساء.

(٣) الإملاء ص ١٩٨ وينظر الدر المصون ٤/٧٥ .

(٤) الأصول ١/٨٨.

وعلى ضوء ما تقدم فإن خبر كان إذا كان جملة لم يرد متقدماً في القرآن على «كان»، وإنما تقدم معمولُه في عدة مواضع ، منها قوله تعالى :﴿ وأنفسَهم كانوا يظلمون﴾[1] «أهؤلاء إياكم كان يعبدون» وتقدّم المعمول يؤذن في الغالب بتقدم العامل ، وعليه فتقدم العامل هو خبر «كان» ، وهو جملة فعلية .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما سبق بيانه ، وقال : واستُدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر «كان» عليها إذا كان جملة ، وهي مسألة خلاف ، أجاز ذلك ابن السراج ، ومنع ذلك قوم من النحويين .. ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل ، فكما جاز تقديم «إياكم» جاز تقديم «يعبدون» . وهذه القاعدة ليست مطردة ، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب [2].

فعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يذهب إلى القول بصحة منع تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة خلافاً لمن أجاز ذلك قياساً .

والذي يترجح أن من أجاز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة فقد اعتمد على القياس. فكما جاء تقديم خبر المبتدأ جملة في قول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

التقدير : أبوه ما أمه من محارب.

فكذلك يجوز على هذا قياساً تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة ، إلا أن السماع لم يرد به متقدما [3]. ونقول : إن السماع مقدم على القياس ، والواجب في هذا مراعاة السماع، إذ من المعلوم أنه إذا تعارض السماع والقياس ، فالمقدم هو السماع.

---

(١) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٢) البحر المحيط ٧ /٢٨٧ وينظر البحر فيما يخص القول بأن تقديم المعمول يؤذن غالباً بتقديم العامل في البحر ٥/٢٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٥ وشرح الرضي ٤/٢٠١

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩١ - ٣٩٢ والمساعد ١/٢٦٢ وارتشاف الضرب ٣/١١٧٢

٢ - تقديم خبر كان على الاسم دون الفعل إذا كان جملة

الآية : ﴿ أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ﴾ [١].

موضع الوقف : إياكم.

صاحب الوقف : ابن السراج.

اختلف النحاة في تقديم خبر « كان» على الاسم دون الفعل «كان» ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع[٢] ، فالمجيزون قالوا بقياس خبر «كان» على خبر المبتدأ إذا كان جملة.

- فكما جاز أن يتقدم خبر المبتدأ في نحو قول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

فكذلك يجوز تقديم خبر «كان» على الاسم إذا كان جملة .

- وكما جاز تقديم خبر كاد على اسمها ، وكذلك خبر عسى في قوله تعالى :﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾[٣] وقوله : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾[٤] فكذلك قياساً على هذا يجوز تقديم خبر «كان » على اسمها إذا كان جملة .

- وكذلك كما جاز تقديم معمول خبر كان على الاسم ، فكذلك يجوز تقديم الخبر، لأن تقديم المعمول يؤذن في الغالب بتقديم العامل.

وعلى ما سبق فقد اجاز ابن السراج تقديم خبر «كان» على الاسم إذا كان جملة قياساً، يقول في هذا : وما جاز أن يكون خبراً ، فالقياس ألاّ يمنع من تقديمه، إذ كانت الأخبار تقدم ، إلا أني لا أعلمه مسموعًا من العرب[٥] .

---

(١) الآية ٤٠ من سورة سبأ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/١ والمساعد ٢٦٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١ - ٢٩٢ وارتشاف الضرب ١١٧٢/٣

(٣) الآية ١١٧ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

(٥) الأصول ٨٩/١.

موقف أبي حيان :

ذكر أبوحيان أن تقديم معمول خبر «كان» استُدل به على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، فكما يتقدم معمول الخبر ويتوسط بين الاسم وبينها كذلك يتقدم الخبر ويتوسط إذا كان جملة ، قال هنا عن هذه المسألة :... وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة ، وقال ابن السراج : القياس جواز ذلك ، ولم يُسمع[١] .

وقد قال أبو حيان بصحة منع تقدم خبر كان على اسمها إذا كان جملة في معرض كلامه على قياس جواز توسط خبر «كاد» على جواز توسط خبر كان ، يقول أبوحيان : وأما توسط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل : كان يقوم زيد ، وفيه خلاف ، والصحيح المنع [٢].

وعليه فأبو حيان يرجّح عدم جواز تقدم خبر كان إذا كان جملة على الاسم قياساً.

والذي يترجح لديّ هو منع تقديم خبر كان على اسمها إذا كان جملة ، لعدة أمور :

- دفع اللبس ، فلا يُعلم أما بعد الفعل أهو فاعل أم اسم ؟ والأصل مراعاة ما يدفع اللبس.
- على صورة تقدم الخبر على الاسم يكون قد تنازع «كان » والفعل التام ما بعده ، فإن كان اسماً لكان فقد أُعمل الأول ، وأُهمل الفعل الأقرب منه، وهو خلاف المذهب البصري، ويكون فيه تهيئة للعامل ثم صرفه عن معموله، وهذا مستكره .
- إن قاعدة تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، قال أبو حيان عن هذه القاعدة : وهذه القاعدة ليست مطردة ، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب [٣].
- إن ما ورد في الآيات السابقة من تقدم الفعل بعد «كان» له عدة توجيهات ، منها : أن يكون في كان ضمير يعود على ما بعده ، كما في باب التنازع، فيكون اسماً لها والجملة الفعلية خبرها.

---

(١) البحر ٢٨٧/٧.

(٢) البحر ١٠٩/٥ وينظر أيضا البحر ١١٥/٤ ، ٤٣٣.

(٣) البحر ٢٨٧/٧.

أن تكون «كان » زائدة فلا تأثير لها في اللفظ وإنما جيء بها لتأكيد المعنى ، وما دام دخل القول بتقدم الخبر إذا كان جملة فعلية احتمالٌ ، فالأولى ترك الاحتجاج به ، والاعتماد عليه ، فلا يحتج بما دخله الاحتمال .

وعلى ضوء ما سبق فنستطيع أن نمنع القول بتقدم خبر كان إذا كان جملة فعلية على الاسم .

٣ - تقديم خبر كان على الاسم دون الفعل

الآية : ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا ﴾ [١]

موضع الوقف : إنما كان قول المؤمنين .. أن يقولوا .

صاحب الوقف : سيبويه

قرأ جمهور القراء بنصب «قول» خبراً لكان، والاسم أن المصدرية وما بعدها ، وقرأ علي وابن أبي إسحاق والحسن برفع قول ، فيكون اسماً لكان ، والخبر أن المصدرية وما بعدها .

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان على الزمخشري الذي قال عن قراءة رفع « قول»: والنصب أقوى ، لأن أولى الاسمين يكون اسماً لكان أوغلهما في التعريف ، وأن يقولوا أو غل ، لأنه لا سبيل عليه للتنكير بخلاف قول المؤمنين ...[٢] وقد ردّ عليه أبو حيان بنص سيبويه قائلاً : ونص سيبويه على أن اسم كان وخبرها إذا كانتا معرفتين فأنت بالخيار في جعل ما شئت منهما الاسم والأخر الخبر من غير اعتبار شرط في ذلك ولا اختيار [٣].

وما نسبه إلى سيبويه صحيح ، إلا أن النحاة جعلوا أن وصلتها بمنزلة الضمير ، والضمير لديهم أعرف المعارف ، وهذا ما ذكره أبو حيان فيما ناظر هذه الآية الكريمة في قوله تعالى : ﴿ وما كان قولَهم إلا أن قالوا ﴾[٤] .

قال أبوحيان : وقرأ الجمهور «قولَهم» بالنصب على أنه خبر كان و«أن قالوا» في موضع الاسم ، جعلوا ما كان أعرف الاسمَ ، لأن أن وصلتها تتنزل منزلة الضمير، و«قولَهم» مضاف للضمير يتنزل منزلة العَلَم [٥]وفي ارتشاف الضرب يجعل الاختيار أن يكون الاسم

---

(١) الآية ٥١ من سورة النور.

(٢) ينظر الكشاف٣/ ٨١

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤٦٨ وينظر الكتاب ١/ ٤٩ - ٥٠.

(٤) الآية ١٤٧ من سورة آل عمران.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٧٥.

أَنْ أو أنَّ المصدريتين [١].

ويتضح مما سبق أنه يرد على ماذكره الزمخشري بما قاله سيبويه ، ونرى أبا حيان يطبق - إعراباً - ما ذكره الزمخشري ، وما هذا التناقض إلا ليرد على الزمخشري بنص سيبويه.

الآية : ﴿ فمازالت تلك دعواهم ﴾[٢].

موضع الوقف : فمازالت تلك دعواهم.

صاحب الوقف : الزجاج.

اسم الفعل الناقص وخبره لا يخلو ان من أن يكونا معرفتين ، أو يكونا نكرتين ، أو يكونا مختلفين ، وعلى هذا يتحصل لهما ثلاث حالات ، فيما يلي بيانها .

الحالة الأولى : أن يكونا معرفتين : قد يعلم المخاطب أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والمجهول هو الخبر ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر ، فإن كان أحدهما أعرف ، فالمختار جعله الاسم ، وإن لم يكن أحدهما أعرف ، فهو مخيّر في جعل أيهما الاسم والآخر الخبر[٣] . وعِلْمُ المخاطب قد يعتمد على قرينة لفظية أو معنوية ، فإن لم توجد القرينة فالمتقدم هو الاسم ، والمتأخر هو الخبر لدفع اللبس .

قال الزجاج : يجوز أن تكون «تلك» في موضع رفع اسم زالت و«دعواهم» في موضع نصب خبر «زالت» وجائز أن يكون «دعواهم» الاسم في موضع رفع و«تلك» في موضع نصب على الخبر لا اختلاف بين النحويين في الوجهين[٤].

ولذا قال أبو حيان عن إعراب « تلك » و«دعواهم» في قوله تعالى : ﴿ فما زالت تلك

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٧٥.

(٢) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٩٩ ومغنى اللبيب ٢/٤٥٢ وشرح التسهيل مالك ١/٣٥٦.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٦ .

دعواهم ﴾[١] قال : واسم زالت هو الإشارة ، وهو تلك » .. وقال الحوفي وتبعه الزمخشري وأبو البقاء: تلك :اسم زالت ، ودعواهم : الخبر ، ويجوز آن يكون «دعواهم» اسم زالت ، وتلك في موضع الخبر ... ثم قال عن هذا الوجه الثاني : وهذا الذي ذهب اليه هؤلاء قاله الزجاج قبلهم ، وأما أصحابنا المتأخرون فاسم كان وخبرها مشبه بالفاعل والمفعول ، فكما لا يجوز في باب الفاعل والمفعول إذا أُلبس أن يكون المتقدم الخبر، والمتأخر الاسم ، لا يجوز ذلك في باب كان.. ولم ينازع في هذا من متأخري أصحابنا إلا أبو العباس أحمد بن علي ، عُرف بابن الحاج .. فعلى ما قرره جمهور الأصحاب. يتعين أن يكون «تلك» اسم زالت ، ودعواهم الخبر»[٢].

ويلاحظ مما ذكره أبو حيان ما يلي :

أولاً – من قوله :«فعلى ما قرره جمهور الأصحاب يتعين أن يكون.تلك»اسم زالت : ودعواهم الخبر» يفهم منه أنه يوجب الترتيب ولا يجيز التقديم ، وعلى هذا ، فالقول بأن «تلك » يجوز فيها الخبرية لا ينبغي، ويقف من أصحاب هذا الرأي موقف المعارض ، ولو قال هنا في البحر ماقاله في ارتشاف الضرب لكان أولى وأحرى ؛ إذ قال : وقد أجاز الزجاج في قوله «فمازالت تلك دعواهم» أن يكون « تلك :الاسم ، و«عواهم» الخبر وعكسه ، فجعل «تلك » الخبر ، ودعواهم الاسم »[٣] .

ثانياً– القول بتشبيه اسم كان بالفاعل ، وخبرها بالمفعول ، وهذا القول درج عليه معظم النحاة ، على اختلاف بينهم ، هل المرفوع مشبه بالفاعل أو مرفوع بها ، أو باق على رفعه قبل دخولها؟ وكذلك المنصوب ، هل هو شبيه بالمفعول ، أو مشبه بالحال ، أو انتصب على الحال ؟ أو إذا قيل بالمشابهة فهي في علامة الرفع والنصب لاغير . والمعلوم من الأفعال الناقصة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع ما كان مبتدأ فيكون اسماً لها ، وتنصب ما

---

(١) التسهيل لابن ١/٣٥٦.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٠١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١١٧٤ وينظر معاني الزجاج ٣/٣٨٦.

كان خبراً فيكون خبراً لها ، إذ إنها نسخت حكمهما .

وهذا العمل جعل النحاة يلتمسون علة تسوّغ رفع الاسم ونصب الخبر، فقاسوا هذا العمل على عمل الفعل المتعدي الذي يرفع فاعله وينصب مفعوله ، إلا أن هناك فوارق للمتأمل، نريد أن ننبه عليها في بعض الأمور التالية :

١- خبرها عمدة فلا يكون شبيها بالمفعول به أو الحال أو ماشابه الفضلة .

- قد يُجر الفاعل لفظاً ولا يكون هذا في اسم كان .

- لا يمكن حذف الخبر بخلاف حذف المفعول .

- يشترط في الاسم والخبر أن يكونا معرفتين أو ما قارب المعرفتين،بخلاف الفاعل والمفعول.

- الأفعال الناقصة تدخل على جملة كاملة من مبتدأ وخبر في الأصل بخلاف الأفعال الأخرى.

- الأفعال الناقصة معلومة العدد محصورة البيان لا تتجاوز ثلاثين موضعاً بخلاف الأفعال غير الناقصة .

- يشترط في بعض الأفعال الناقصة دخول حرف النفي بخلاف الأفعال الأخرى غير الناقصة .

- الأفعال الناقصة لا تكتفي بالمرفوع - حال نقصانها- بخلاف الأفعال الأخرى .

- تزاد كان ولافاعل على أشهر الآراء بخلاف الأفعال الأخرى غير الناقصة ، فلايكون فيها فعل زائد .

- الأفعال غير الناقصة هي أفعال ثابتة المسمى ، أما الناقصة فقد مرت بمسميات في مصنفات علماء النحو، من هذه المسميات أو المصطلحات :

أ- الفعل الذي يتعدى فيه اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد[١] .

ب- الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر[٢] .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٤٥/١ والمقتضب ٩٦/٣ / ١٨٩ وجـ٤ /٨٦.

(٢) انظر التبصرة ١٨٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/١ وشرح الجمل لابن هشام ص ١٣٧.

جـ- الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[١] .

أما تسميتها بالحروف[٢] فقد تأولها قوم[٣] وعارضها آخرون[٤] .

وأظن أن هذا القدر كاف بأن القول بالشبه بين الاسم والفاعل والخبر والمفعول قد تقلص إلى حد كبير ، وأصبح البون شاسعاً.

ثالثاً : الأولى في الآية أن يكون الوجه الإعرابي « دعواهم» هو الاسم ، و«تلك » هي الخبر، لأن الضمير والمضاف إليه إذا عاد على معرفة يكون أعرف المعارف ، وهذا ما ذهب إليه معظم النحاة عدا ابن السراج فالمبهم لديه هو الأعرف [٥]. وعلى هذا فلا لبس بين الاسم والخبر، ولا يمتنع تقديم ما حقه التأخير ، لضرب من العناية والاهتمام .

الحالة الثانية : أن يكون الاسم والخبر نكرتين > وهاتان النكرتان قد تكونان بمسوغ، وقد تكون إحداهما بمسوغ ، والأخرى دون مسوغ ، فإن كانتا بمسوغ فأنت بالخيار في جعل أيهما الاسم والآخر الخبر، وإن كانت إحداهما بمسوغ والأخرى دون مسوغ ، فالتي بمسوغ هي الاسم [٦].

الحالة الثالثة : أن يكونا مختلفين : بأن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فما كان معرفة هو الاسم والنكرة تكون الخبر، ولا يعكس إلا في ضرورة الشعر ، كقوله :

كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجَهَا عسلٌ وماء

وقوله :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١ واوضح المسالك ٢٣١/١.

(٢) انظر جمل الزجاجي ص ٤١.

(٣) انظر البسيط ٦٦١/٢-٦٦٤.

(٤) انظر اصلاح الخلل ص ١٣٤.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٧٨/٥.

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٣/١.

هذا في الشعر ضرورة ، إلا أن ابن مالك ، قال عند الإخبار عن النكرة بالمعرفة في البيتين السابقين : «فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختاراً لا مضطراً ، لتمكنه من أن يقول : ولايك موقفي منك الوداعا ، أو : ولايك موقفنا الوداعا ، والمحسّن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول[١] .

وبقول ابن مالك ، إنما يكون الخلاف في جوازه في النثر لافي الشعر[٢] ومن ذلك الخلاف في رفع «مكاء وتصدية » ونصب «صلاتهم» في قوله تعالى : ﴿وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية﴾ [٣].

حيث قرأ أبان بن تغلب وعاصم والأعمش بخلاف عنهما صلاتَهم بالنصب إلا مكاءً وتصديَّة بالرفع ، قال أبو حيّان : وخَطّأ قوم منهم أبو علي الفارسي هذه القراءة ، لِجَعْل المعرفة خبراً ، والنكرة اسماً ، قالوا : ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة ... وخرّجها أبو الفتح على أنّ المكاء والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد انتهى ، وهو نظير قول من جعل «نسلخ» صفة «لليل» في قوله : وآية لهم الليل نسلخ منه النهار»[٤] و«يسبني» صفة «للئيم» في قوله : ولقد أمر على اللئيم يسبني ... » [٥].

من نص أبي حيان يتضح ما يلي :

- أن القراءة بنصب «صلاتهم» ورفع «مكاء وتصدية» هي قراء ة عاصم رواها أبو بكر «شعبة» . أما قراءة جمهور القراء فهي برفع « صلاتهم » ونصب « مكاء وتصدية » .
- الأعمش قرأ بنصب «صلاتهم»
- أن الفارسي خطأ هذه القراءة «قراءة عاصم» .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٦.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٩٢.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الانفال .

(٤) الآية ٣٧ من سورة يس .

(٥) البحر المحيط ٤/٤٩٢.

- خرّج ابن جني قراءة عاصم التي رواها شعبة تخريجا يبعدها عن الخطأ على رأى من رأى ذلك فيها.
- ويلاحظ أن أبا حيان خالف رأي بعضهم، حيث ذكر الفارسي أن الأعمش قال عن هذه القراءة : « وإنْ لحن عاصم تلحن أنت» ؟[١] .
فالأعمش رآها لحناً .
- أن الفارسي لم يخطئها صراحة ، بل قال : الوجه : الرفع في قوله جل وعز «صلاتهم» وقال أيضاً « .. ولم يكن ينبغي هذا» ، ولو كان الفارسي خطأ لذكره ابن جني حينما قال عن الأعمش : ولا يكون من القبح واللحن الذي ذهب إليه الأعمش على ما ظُن [٢].
ومن هذا ما نسبه أبو حيان للفارسي ليس صحيحا ، بل الفارسي أختار الوجه الأفصح الأعرب ، ولم يرم هذه القراءة بالخطأ .
- قول أبي حيان : وهو نظير قوله من جعل نسلخ صفة لليل في قوله « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ...».

نقول : إن ما نظّر به أبو حيان ليس بالجيد، بل إن مكاء وتصدية اسم جنس تعريفه وتنكيره سواء في المعنى ، فلو كانا بالتعريف لم يستغرق الجنس ، وأن صلاة المشركين قد تكون بالمكاء والتصدية أحياناً ، فلما لم يدخل التعريف عليهما عُلم أنهما استغرقا جنس العمل كاملاً .

---

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤/١٤٤ - ١٤٥.

(٢) المحتسب ١/٢٧٩.

المطلب الثالث : تقديم خبر ليس

تقديم خبر ليس عليها

الآية : ﴿ ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسه ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾[١] .

موضع الموقف : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، المبرد، سيبويه ، البصريون

تقديم خبر ليس عليها من المسائل الخلافية بين النحاة ، قلمّا تجد كتاباً يتصل بالدراسة النحوية لا يذكر هذا الخلاف ، ولعل اختلاف النحاة في هذه المسألة يرجع لأحد أمرين أو كليهما :

الأول : اختلاف النقل عن سيبويه بالجواز حينا، وبالمنع حينا آخر، ولذا قال ابن هشام: نُقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع[٢] .

وقال ابن عقيل : واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع[٣]» وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب قريباً من هذا [٤]. ويبدو أن اختلاف النقل إنما كان لاختلاف نسخ الكتاب، ففي بعضها القول بالجواز ، وفي الآخر القول بالمنع ، وهذه النسخ لم يتيسر لي الاطلاع عليها .

الأمر الثاني : أن الناظر في النسخة المطبوعة من كتاب سيبويه لا يجد له نصاً صريحاً يجيز فيه تقديم خبر ليس عليها، ولعل نسخ الكتاب التي طُبع عليها هي التي اطلع عليها كل من الجرجاني وأبي البركات الأنباري ، لذا قال عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة ... وليس لصاحب الكتاب في ذلك نص [٥].

ويقول أبو البركات بعد أن ذكر مذهب الكوفيين في هذا : وزعم بعضهم أنه مذهب

---

(١) الآية ٨ من سورة هود.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٨٥.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالم ٢٧٨/١.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١١٧٢/٣.

(٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٤٠٩/١.

٢٨٠
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص[١] . واختلفت آراء النحاة في هذه المسألة ، فنجد كتبا تذكر أن الكوفيين يمنعون تقديم خبر ليس عليها ، ونجد أخرى - على نقيضها- تذكر أنهم يجيزونه ، وثالثة تعزو التجويز لبعض البصريين وبعض الكوفيين . وتكاد تجمع هذه الكتب على أن المبرد لا يجيز التقديم ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

المجيزون :

أبو الحسن الأخفش[٢]، الفراء[٣]، الفارسي[٤]، ابن جني[٥]، ابن برهان[٦]، الزمخشري[٧]، أبو علي الشلوبين[٨] ، ابن عصفور[٨] .

المانعون :

الكوفيون[٩] ، المبرد[١٠]، ابن السراج[١١] ، السيرافي[١٢] ، الزجاج[١٣] ، الجرجاني وابن

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف م١٨ جـ١ / ١٦٠.

(٢) ينظر المسائل الحلبيات ص ٢٨٠ والخصائص ١/١٨٨ وجـ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٧/١١٤ وارتشاف الضرب ٣/١١٧٢.

(٤) ينظر الإيضاح العضدي ١٠١.

(٥) ينظر اللمع في العربية لابن جني ص ٩٨.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١ وابن يعيش ٢/٨٨.

(٧) ينظر المساعد ١/٢٥٦ والهمع ٢/٨٩.

(٨) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٨.

(٨) ينظر الإنصاف م١٨ ١ / ١٦٠ - ١٦٣.

(٩) ينظر البسيط ٢/٦٧٣ والمسائل الجليات ٢٨٠.

(١٠) ينظر الأصول في النحو ١/٨٩ - ٩٠.

(١١) ينظر توضيح المتقصد ١/١٠٣ - ٣٠٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٠٦.

(١٢) ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ١/ ٤٠٨ -٤٠٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥١.

(١٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧.

أخته ، محمد بن عبد الوارث [١]، أبو البركات الأنباري [٢]، ابن مالك [٣].

واحتج كل فريق لما ذهب إليه :

فالمجيزون رأوا في ذلك أمرين :

الأول :قياس «ليس» بغيرها من الأفعال، وهذا يلحظ من قول سيبويه: «لأن ليس فعل»[٤] فقد رآها فعلاً تلحقه الضمائر كبقية الأفعال الناقصة، « تقول: لستَ، ولستُ، وليسوا »،[٥] قال أبو بكر – رحمه الله – : أقمت أربعين سنة أقول : إن «ليس» فعل تقليدا، وكان أبو علي يعتقد فيها الفعلية تارة، والحرفية أخرى ، ومذهب سيبويه – رحمه الله – الفعلية للأدلة المعروفة ، من اتصال الضمير بها ، واستتاره فيها ، وتفسيرها للفعل[٦] .

الأمر الثاني : تقدم معمول خبرها عليها ، إذ جاء في القرآن ما يؤذن بذلك في الآية الكريمة موضع البحث فـ«يوم يأتيهم» معمول لـ« مصروفاً » ، وقد تقدم على «ليس» ، قال أبو البركات : ولو لم يجز تقديم خبر «ليس» على «ليس» وإلا لماجاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل »[٧] .

وقال أبو البقاء : «وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه، لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع[٨] .

أما المانعون فقد اعتمدوا أيضاً على أمرين :

أولهما: القياس : فقاسوا «ليس» ، بفعل التعجب، وبعسى، وبما النافية العاملة عمل «ليس»، إذ لا يجوز تقديم خبر «ما» على اسمها – عند جمهور النحاة – ولا عليها نفسها ، فكما لا

---

(١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٠٨-٤٠٩

(٢) ينظر الإنصاف م ١٨ ١/١٦٢

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧

(٤) الكتاب٢/٣٧

(٥) الكتاب١/٥٧

(٦) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٠

(٧) الإنصاف م١٨ ١/١٦٢ .

(٨) التبيين ص٣١٦ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٩.

يجوز التقديم في التعجب وعسى و«ما» فكذلك لا يجوز هذا في «ليس » ، وقد رأوا أن «ليس» إما أن تكون حرف نفي ، أو فعلاً جامداً قوي الشبه بالحرف [١].

ومتمسكهم في هذا القياس ثلاثة أمور :

١- أن ليس فعل لا يتصرف تصرف كان وأصبح وأمسى ، وكان وما بعدها تكون تامة وناقصة «أما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تصّرف تصرف الفعل الآخر[٢] .

٢- «ليس» مثل فعل التعجب الذي يلزم موضاً واحداً، والجامع بين ليس وبين فعل التعجب هو عدم التصرف ، فكما أن فعل التعجب لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، فكذلك خبر «ليس» لا يجوز تقديمه عليها[٣] .

٣- مشابهة «ليس» لـ «ما» الحجازية ، إذ معنى ليس النفي[٤] وهو الجامع بينها وبين «ما» العاملة عمل« ليس» وقد قال سيبويه عن «ما» الحجازية : أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها[٥] وقال : تكون بمنزلة ليس في المعنى[٦] .

وهناك من ذهب إلى أن ليس حرف بمنزلة «ما»[٧] فكما لا يتقدم خبر ما الحجازية عليها لا يتقدم خبر «ليس» عليها ، إذ هي بمعناها .

الآخر : السماع : لم يرد تقدم خبر ليس عليها في كلام العرب شعراً ونثراً ولذا قال ابن عقيل : لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها[٨] .

---

(١) ينظر إصلاح الخلل ص ١٤١ والإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٢ وشرح ابن يعيش ١١٤/٧ والصاحبي ٢٦٦ والهمع ٨٨/٢

(٢) الكتاب ٤٦/١.

(٣) ينظر الهم ٨٨/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٣/٤.

(٥) إلكتاب ٥٧/١.

(٦) الكتاب ٢٢١/٤.

(٧) ينظر الجني الداني ٤٥٩ ومغنى اللبيب ٣٨٧.

(٨) شرح ابن عقيل ٢٤٨/١.

موقف أبي حيان :

بعد ما تقدم من أطراف الخلاف بين مانعي تقديم خبر «ليس » عليها ومجيزيه نذهب إلى أبي حيان لنرى موقفه الذي يقول فيه : والظاهر أن «يوم» منصوب بقوله :«مصروفاً» فهو معمول لخبر «ليس» ، وقد استُدل به على جواز تقديم خبر ليس عليها، قالوا: لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ونُسب هذا المذهب لسيبويه وعليه أكثر البصريين .

وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقالوا : لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل ، وأيضاً فإن الظرف والمجرور يُتّسع فيهما مالا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لايقع العامل فيهما ، نحو : إن اليوم زيداً مسافر، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبياً في الخنا [1] لست أقدم [2]

مما سبق أن ما أورده أبو حيان:أنه لا يرى تقدم خبر ليس، ولا معموله قائلاً في ذلك :وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله.. »وهو بهذا يجنح إلى مذهب مانعي تقدم خبر ليس ، وهم الكوفيون والمبرد وابن السراج ومن سبق ذكره، إذ لم يثبت لذلك سماع، وهذا ما أرجحه لعدة أمور ، منها :

١- لم يثبت سماع تقدم خبر ليس عليها لا شعراً ولا نثراً .

٢- إن القول بأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ليس أمراً مطرداً، بل هو قاعدة منخرمة تلقفها بعض النحاة خلفاً عن سلف.

ويكفيني رداً قول ابن مالك : المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو :أما زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقّك لن أضيع ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «أما»

---

(١) نقل «الخنا» من النهر بهامش البحر ٢٠٥/٥ وفي مطبوعة البحر الخفا وهو عكس المراد .

(٢) البحر المحيط ٢٠٦/٥ وينظر الدر المصون ٢٩٢/٦.

تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما ، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر «ليس» تقديم الخبر[١]. وإذ ورد تقديم معمول خبر ليس عليها، فهو من القلة بمكان، لا يُحكم عليه بالاطراد، ويضاف لقلته أنه ظرف أو جار ومجرور ، وهما يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع عاملهما.

فالرأى مارآه المانعون في نظري .

تعقيب :أجاز جمهور النحويين توسيط أخبار الأفعال الناقصة بينها وبين أسمائها، بما فيها «ليس»و«دام»[٢] إلا أن هناك من ذهب إلى أن التوسيط لا يجيزه الكوفيون مطلقاً، وهناك من ذهب إلى أنه يجوز في بعض هذه الأفعال دون بعض ، وفيما يلي لمحة موجزة عن ذلك :

أولاً : توسيط الخبر المشتق :

ذكر جلال الدين السيوطي أن الكوفيين منعوا توسط الخبر فقال : «ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً...»[٣] ثم قال شارحاً لهذه العبارة :«أجاز البصريون توسيط أخبار هذه الباب بين الفعل والاسم ، أي : حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ... ومنعه الكوفيون في الجميع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يعود عليه» .

وفيما قاله السيوطي نظر، فالمنع لدى الكوفيين ليس على إطلاقه ، فالكوفيون لا يمنعون التوسط مطلقاً، بل يمنعونه إذا كان الخبر مشتقاً يتحمل ضمير الاسم ، نحو :كان قائماً زيد، قال ابن عصفور :وأما أهل الكوفة فلا يجيزون :كان قائماً زيد .. لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً »[٤].

والظاهر أن السلسيلي نهج سبيل ابن عصفور، فأخذ مثاله وعلته[٥]، أما أبو حيان

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/١ وينظر شرح الرضي على الكافية ٢٠١/٤.

(٢) انظر جمل الزجاجي ص ٤٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/١ والمساعد ٢٦٠/١ والتبصرة ١ / ١٨٧.

(٣) همع الهوامع ٨٧/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٩٤.

(٥) ينظر شفاء العليل ٣١٤/١

فكان أكثر تفصيلاً لماذهب إليه البصريون والكوفيون في هذا، فقال : والجائز نحو: كان قائما زيد، هذا مذهب البصريين ، وسواء أكان مشتقاً أم جامداً ، وإذا كان المشتق مما يتحمل الضمير تحمله وهو خبر ، ولا يجيز الكوفيون هذا. وأخذ - رحمه الله - يبين ماذهب إليه الكسائي والفراء وهشام - وإن كان ما ذهب إليه الأخيران من جواز توسيط الخبر، إلا أنه غير موافق لمذهب البصريين - قائلاً : «وأجاز الفراء على أن يكون «قائم» خبر كان ، وزيد مرفوع لكان وقائم ، ولا يثنى عنده ولا يجمع ، وأجاز هشام : كان قائماً الزيدان والزيدون ، على أن تجعل قائماً خبراً مقدماً ، و«الزيدان» و«الزيدون» اسماً ، ولا يجيز ذلك البصريون إلا مع تثنية الخبر وجمعه » [١].

ومما سبق يتضح ما يلي :

- أن اطلاع منع توسط الخبر عند الكوفيين ليس صحيحاً .

- أن موطن الخلاف هو في الخبر المشتق ، ولذا امتنع الكوفيون من تقديمه على الاسم ، لأن في الخبر ضميراً يعود على الاسم، فإذا تقدم الخبر عاد الضمير على الاسم المتأخر، ويرد على هذا بأن «المضمر إذا كان فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه »[٢] .

ثانياً : أما الذين ذهبوا إلى منع توسط خبر بعض الأفعال الناقصة بينها وبين اسمها ، فكان خلافهم في توسيط خبر «مادام» و«ليس » بيان ذلك :

أ- توسيط خبر«مادام» بينها وبين اسمها :

منع ابن معط ذلك ، إذ قال في ألفيته : ولا يجوز أن تقدم الخبر... على اسم «مادام» وجاز في الأخر[٣] وقال في الفصول :

« ... وأما مادام فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها»[٤]وقد اعتُذر له بأنها لما لزمت طريقة واحدة ، وهي الماضي جرت مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير .. وقيل :لم يُسمع خبرها مقدماً صريحاً في نظم ولا نثر(٣)

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٨٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢/٨٦٠.

(٤) الفصول الخمسون لابن معط ص ١٨١.

وقيل : «لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري[١]، وقال محقق الفصول : «وبعد هذا يمكن أن أقول : إن من ردّ على ابن معطي لم يقدموا شاهدا واحداً من النثر ، من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو من فصيح كلام العرب »[٢].

وهذه الأعذار التي سبقت لا تمنع تقديم خبر «مادام» على اسمها لأمور منها:

- عدم تصرفها لا يمنع توسط خبرها، إذ إن تصرّفها عارض[٣] .

- جاءت نصوص شعرية توسط فيها خبر «مادام» على اسمها ، مثل :

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبداً [٤]

وأحبسها مادام للزيت عاصر وماطاف فوق الأرض حاف وناعل[٥]

لا طيب للعيش مادامت منغصةً لذاته بادّكار الموت والهرم [٦]

- وما قيل : ولأن «ما » معها مصدرية ، وهي وما في حيّزها صلتها، فهذا لا ينفي توسط الخبر، إذ إن اسم مادام وخبرها هما جزء صلة الموصول الحرفي ، ويجوز - إذا كانت الصلة ذات أجزاء - أن يتقدم أي جزء، ولا يلزم الترتيب بين هذه الأجزاء ، ولذا علة عن هذا : «فتبّين بهذا فساد قول من قال : إن خبر «مادام» لا يتقدم على اسمه[٧] .

وتوالت نصوص النحاة تحكم على منع ابن معط توسيط خبر مادام بالغلط تارة[٨] وبالوهم تارة [٩] وبمخالفة القياس والسماع تارة ثالثة .

---

(١) حاشية الصبان ١ /٣٤٢.

(٢) من مقدمة الفصول المحققة د. محمود الطناحي ص ٥٩ -٦٠.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٩.

(٤) انظر شرح التصريح ١/١٨٨.

(٥) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٣.

(٦) انظر الفصول ص ١٨١.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢/٦٠.

(٨) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٧.

(٩) انظر توضيح المقاصد ١/٢٩٩ والارتشاف ٢/٨٦.

الآية : ﴿ ليس البرّ أن تولو وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ [١].

موضع الوقف : ليس البرّ أن تولوا .

صاحب الوقف : ابن درستويه.

قرأ حمزة وحفص «ليس البرّ» بنصب الراء ، وقرأ باقي السبعة برفع الراء وقد لقد انقسمت آراء النحويين – فيما وقفت عليه من مراجع– حول جواز توسيط خبر ليس إلى قسمين ، وهما :

القسم الأول : القول بجواز توسيط الخبر ولا خلاف فيه :

ذكرت جمهرة من النحاة أنه لا خلاف في توسيط خبر «ليس» بينها وبين اسمها ، «قال السيرافي وأبو علي : لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها» [٢]. وقال ابن السيد عن كان وأخواتها «أما توسيط أخبارها فجائز لاخلاف فيه»[٣]. وقال ابن الحاجب :«ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها»[٤] وقال ابن مالك :«توسيط خبر «ليس» جائز بإجماع»[٥] وقال الأعلم : ولا خلاف بينهم في تقديم خبرها على اسمها»[٦] .

القسم الثاني : القول بالخلاف في جواز توسيط الخبر :

ذكر بعض النحاة أن في توسيط خبر «ليس» خلافاً ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب عن ذلك : «ودعوى الفارسي، وابن الدهان ، وابن عصفور ، وابن مالك ، الإجماع على جواز توسيط خبر «ليس» ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه» [٧].

---

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٢) شرح ابن يعيش ٧/١١٤.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٣٨.

(٤) شرح الرضي ٢/٢٩٧ والفوائد الضيائية ٢/٢٩٦.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٩ ونظر المساعد ١/٢٦٠ – ٢٦١.

(٦) النكت ١/١٨٢.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/٨٦.

وقال ابن عقيل :ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر ليس على اسمها»[١]، وقال ابن يعيش : «وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أن فيه خلافاً »[٢] .

ومما سبق يتضح أن هناك خلافاً، وناقله ابن درستويه، إلا أنه يفهم من قول ابن هشام :«وتوسيط أخبارهن جائز خلافاً لابن درستويه في «ليس»[٣] وقوله أيضاً : « ويجوز توسيط خبر «ليس» خلافاً لابن درستويه»[٤] أن ابن درستويه منع التوسيط .

موقف أبي حيان : أورد أبوحيان هذا الخلاف بين جمهور النحاة وبين ابن درستويه ، فقال « ... توسط خبر «ليس» بينهما وبين اسمها قليل ، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ«ما» ، أردا الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسط خبر«ما»، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وبورود ذلك في كلام العرب، قال الشاعر:

سلي – إن جهلت – الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالم وجهول

وقول الآخر :

أليس عظيما أن تلم ملمّة وليس علينا في الخطوب معوّل [٥]

الترجيح :

على كلا الأمرين – نَقْل الخلاف ، أو منع التوسط رأي قال به ابن درستويه – ثبت خلافه ، وأن توسط خبر ليس جائز، وارد في النثر والشعر . غير أن لي ملاحظتين على قول أبي حيّان السابق نصه:

إحداهما : قوله في البحر : إن توسط خبر «ليس» بينها وبين اسمها قليل، فماذا يقصد بالقلة ؟ أهناك مقياس للقلة أو الكثرة ؟

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية .

(٢) شرح ابن يعيش ٧/١١٤.

(٣) اوضح المسالك ١/٢٤٢.

(٤) تخليص الشواهد ص ٢٣٦.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٢-٣.

إن قوله هذا لا يتأتى ، فقد ورد توسط خبر ليس في أكثر من ثمانية وثلاثين موضعاً يجزم فيها بتوسط الخبر بين جائز وواجب .

ولك أن تقف على مواطنها حسب الترتيب الآتي :

البقرة ٢٧٢ آل عمران ٦٦ ، ٧٥ ،١٢٣ النساء ١٧٦ المائدة ٩٣ الأنعام ٥١ ، ٧٠ الأعراف ٦١ ، ٦٧ هود ١٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٨ الحجر ٤٢ النحل ٩٩ الإسراء ٣٦ ، ٦٥ الحج ٧١ النور ١٥ ، ٥٨ ، ٦١ العنكبوت ٨ ، ٦٨ لقمان ١٥ الأحزاب ٥ الزمر ٣٢ ، ٦٠ غافر ٤٢ ، ٤٣ الزخرف ٥١ الأحقاف ٣٢ الفتح ١٧ النجم ٣٩ ، ٥٨ الواقعة٢ ، الحاقة ٣٥ المعارج ٢ .

الملاحظة الثانية : يُفهم من قول أبي حيان :وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيهاً لها بـ«ما» ، أراد الحكم عليها بأنها حرف، يفهم من هذا أن سبب المنع هو القول بحرفية «ليس، والقول بالحرفية نُسب إلى الكوفيين[١] وإلى ابن السراج والفارسي وابن شقير[٢] ، وهذا هو السبب نفسه الذي استنتجه أبو حيان من منْع ابن درستويه لتوسط الخبر، وكان ينبغي على أبي حيان أن يثبت المنع لهؤلاء أيضاً ، لأن السبب واحد، وكما قال ابن السيد : «من اعتقد فيها أنها حرف لم يجز تقديم خبرها»[٣] واعتقد أن قوة الشبه بين «ليس» و«ما» هي السبب في منع توسط الخبر، ولا تغيب قصة «ليس الطيبُ إلا المسكُ» برفع المسك وما جرى فيها بين النحاة من الاحتكام إلى أبي مهدية، وإلى المنتجع التميمي[٤].

وعلى هذا فمن جعل «ليس» حرفاً منع توسط الخبر وتقدمه، ومن رأى فيها الفعلية أجاز ذينكما فيها .

---

(١) انظر شرح الكافيه للرضي ٢٩٧/٢.

(٢) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٧/١ وارتشاف الضرب ٧٢/٢ والبحر المحيط ٣٣٨/١ و ٥١/٨ من البحر.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٤١.

(٤) الأشباه والنظائر ٩٤/٣ والمزهر ٢٧٧/٢.

المطلب الرابع : تقديم الحال

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها وصاحبها ، إذ إن لها شبهاً بالصفة من حيث إنها لبيان هيئة مقيدة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الأصل في العمل أن يكون قبل معموله ، إلا أن مخالفة هذا الأصل جائزة مالم يعرض لذلك مانع، فقد تتقدم الحال على عاملها في مواضع ، وقد تتقدم على صاحبها وحده في مواضع ، بيان ذلك :

القسم الأول : تقديم الحال على عاملها الفعل أو شبه الجملة الظرف الجار والمجرور :

أولاً: تقديم الحال على عاملها «الفعل»:

الآية : ﴿خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث﴾[١] .

موضع الموقف : خشعاً أبصارهم يخرجون.

صاحب الموقف : الجرمي.

بما أن الحال شبيهة بالصفة ، والصفة لا تتقدم على موصوفها ، وبما أن العامل يأتي قبل معموله ولا يتقدم عليه، وما خرج عن هذا التأصيل سئل عن علته وسببه ، لذا اختلف النحويون في تقديم الحال على عاملها، فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً ، ومنهم من اشترط لذلك شروطاً .

١- فالمنع المطلق قال به أبو عمر صالح بن إ سحاق الجرمي،لأن الحال عنده شبيهة بالتمييز[٢] والتمييز هو تبيين ويكون بعد المميز والمفسر،وهذا المذهب نسبه ابن الأنباري للفراء[٣].

٢- الجواز المطلق إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو مشابهاً الفعل المتصرف ، سواء أكان صاحب الحال اسماً ظاهراً أم مضمراً، وسواء اتصلت الحال بعاملها أم انفصلت[٤] وعلى هذا المذهب البصريون عداالجرمي والأخفش[٥] .

---

(١) الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) ينظر الهمع ٤/٢٧ وارتشاف الضرب ٣/١٨٥١.

(٣) ينظر أسرار العربية ص ١٩٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢/١٢٤ وشرّاح ألفية ابن مالك عند قوله

والحال إن ينصب بفعل صرفا أوصفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعاً ذا راحل ومخلصاً زيد دعا

وينظر المقتضب ٤/١٦٨ - ١٦٩ -٣٠٠ والخصائص ٢/ ٣٨٤ والتبصرة ١/٢٩٧ وابن يعيش ٢/٧٥ وشرح عيون الإعراب ص١٥١

(٥) ينظر معاني الأخفش ٢/٦٩٩ .

٣- المنع في مواضع عدا ما سبق :

أ- إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، وعليه الكوفيون ، فلا يجوز عندهم راكباً جاء زيد، ففي «راكبًا» ضمير عائد على الاسم الظاهر صاحب الحال وهو «زيد»، فهذا عندهم يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز عندهم[١] وهذا المذهب نسبه ابن الأنباري إلى الفراء[٢] .

ب- إذا فُصل بين الحال المتقدم وعاملها بفاصل ، وهذا مذهب الأخفش، فلا يجيز راكباً زيد جاء ، وذلك لبعد الحال عن العامل .

وعلى ضوء ما تقدم وردت الآية الكريمة بقراءاتها موافقة لما ذهب إليه الكوفيون والبصريون عدا الجرمي .

موقف أبي حيان :

سلك أبو حيان مذهب جمهور النحاة الذين أجازوا تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف ، وعلى هذا عارض ماذهب إليه الجرمي، إذ بعد ورود القراءات التي جاءت في «خشعاً قال أبو حيان : وانتصب خشعاً وخاشعاً وخاشعة على الحال من ضمير «يخرجون» والعامل فيه «يخرجون» ، لأنه فعل متصرف ، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنه لا يجوّز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً [٣]وقد عمد أبو حيان إلى النقل والقياس .

١- أما النقل فقال عنه : وقد قالت العرب :شتّى تؤب الحلبة ، فشتى حال وقد تقدمت على عاملها ، وهو تؤب ؛ لأنه فعل متصرف، وقال الشاعر :

سريعًا يهون الصعب عند أولى النهى إذا برجاء صادق قابلوا البأسا

فسريعاً : حال ، وقد تقدمت على عاملها ، وهو يهون[٣] .

٢- أما القياس فيتضح من قوله :«لأنه فعل متصرف» فإذا كان العامل متصرفاً جاز أن

---

(١) ينظر الإنصاف م٣١ جـ١/ ٢٥٠ والتبيين م ٦٢ص ٣٨٣ وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٥ والأصول ١/ ٢١٥ - ٢١٧.

(٢) ينظر أسرار العربية .

(٣) البحر المحيط ٨/ ١٧٥ وينظر الدر المصون ١٠ /١٢٧.

يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً جاز تقديم معموله عليه.

والذي أميل إليه أن تقديم الحال على عاملها جائز لثبوته سماعاً نثراً ونظماً، واللغة بسعتها تقبل التقديم والتأخير في هذه المسألة، فلو منعنا صور التقديم لضيقنا واسعاً ، ولتوافر قياس تقديم الحال بتقديم المفعول.

- وما ذهب إليه من أنه يمنع تقديم الحال إذا فُصل بين العامل ومعموله بفاصل فنقول : إن تقديم الحال ورد سماعاً وجاز قياساً.

- وما ذهب إليه الكوفيون من المنع نظراً لتقدم المضمر على مظهره . نقول إن تقدم الحال وإن كان مقدماً في اللفظ فهو مؤخر في المعنى.

لذا يظهر لي أن تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف جائز.

ثانياً : تقديم الحال على عاملها شبه الجملة الظرف والجار والمجرور :

الآية : (وللرجال عليهن درجة)[١]

الآية : (والأنعام خلقها لكم فيها دفء)[٢]

موضع الموقف : لكم فيها دفء للرجال عليهن درجة.

صاحب الموقف : الأخفش.

حق شبه الجملة إذا وقعت بعد النكرة المحضة أن تكون صفة لها ، أما إذا تقدمت عليها فإنها تخرج من الوصف إلى أحد أمور :

فقد تكون خبراً ، وقد تكون متعلقة بفعل بعد نفي أو شبهه ، وتكون تلك النكرة في هذه الحالة فاعلاً ، وقد تكون حالاً ،إذ شبه الجملة في الأصل صفة ، فإذا تقدمت على موصوفها أصبحت حالاً ، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، يدل على ذلك ما جاء من الحال المفردة كقول الشاعر :

لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل

وهذه الحال على خلاف بين النحاة وهم يحملون ما لايظهر إعرابه على ما يظهر فيه الإعراب.

ويصح مجيء شبه الجملة حالاً بوجود الخبر ، هذا في الجملة الاسمية ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، أما بدون الخبر فلا يصح ذلك ، لأن احتياج المبتدأ للخبر هو الأولى ، فلا يأتي مبتدأ بدون خبر أوما أصله كذلك .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان إعراب الأية الأولى فدرجة مبتدأ وللرجال : خبره ... وعليهن : متعلق بما تعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار وقال عن وجه آخر في "عليهن" : وجوّزوا أن يكون عليهن في موضع نصب على الحال لجواز أنه لو تأخر لكان وصفاً للنكرة ، فلما تقدم انتصب على الحال ، فتعلّق إذ ذاك بمحذوف ، وهو غير العامل في الخبر ، ونظيره : في الدار قائماً رجل ، كان أصله رجل قائم.

---

(١)- الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٢)- الآية ٥ من سورة النحل .

ولا يجوز أن يكون عليهن الخبر ، وللرجال في موضع الحال ، لأن العامل في الحال إذ ذاك معنوي ، وقد تقدمت على جزئي الجملة، ولا يجوز ذلك، ونظيره : قائماً في الدار زيد ، وهو ممنوع لاضعيف كمازعم بعضهم، فلو توسطت الحال وتأخر الخبر نحو : زيدٌ قائماً في الدار ، فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن ، أبوالحسن يجيزها ، وغيره يمنعها[١].

ويطرد هذا الموقف منه تجاه أبي الحسن في الآية الثانية ، فأعربها إعراب الأولى فقال عن الآية الثانية "لكم فيها دفء" ، دفء : مبتدأ وخبره : لكم ، ويتعلق "فيها"بما في "لكم ، من معنى الاستقرار"[٢].

وذكر أبو البقاء أن "فيها" يجوز أن يكون حالاً، ويجوز أن يكون "لكم" حالاً و"فيها"الخبر، قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وهذا لايجوز ، لأن الحال إذا كان العامل فيها معنى فلا يجوز تقديمها على الجملة بأسرها ، لايجوز : قائماً في الدار زيد ، فإن أخرت الحال عن الجملة جازت بلا خلاف ، أو توسطت فأجاز ذلك الأخفش ومنعه الجمهور[٢] .

ويقول عن قراءة عيسى والجحدري لقوله تعالى : "والسموات مطويات بيمينه"[٣] بنصب مطويات على الحال والعامل فيها الجار والمجرور "بيمينه" قال أبو حيان : وقد استَدَلَّ بهذه القراءة الأخفُش على جواز زيد قائماً في الدار[٤].

وتكرر مجيء ذكر المواضع في البحر المحيط على نهج أبي الحسن الأخفش هذا المذهب وتعقّب أبي حيان له[٥].

الآية : (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا)[٦].

موضع الموقف : خالصة لذكورنا .

صاحب الموقف : ابن جني ، الأخفش.

---

(١) البحر المحيط ٢/١٩٠-١٩١.

(٢) البحر المحيط ٥/٤٧٤.

(٣) الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٤) البحر المحيط ٧/٤٤٠ وينظر المحتسب ١/٢٣٣ والدر المصون ٩/٤٤٤.

(٥) ينظر البحر المحيط ٦/٧٤ ، ٧/٤٤٠ ، ٧/٤٦٩ ، ٨/٤٥ .

(٦) الآية ١٣٩ من سروة الأنعام.

أورد أبو حيان بعض القراءات الواردة في هذه الآية، ومنها : قراءة سعيد بن جبير خالصاً ، وقراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين "خالصة" قال ابن جني : لكن الكلام في نصب خالصاً وخالصة ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون حالاً من الضمير في الظرف إلجاري صلة على "ما" كقولنا : الذي في الدار قائماً زيد.

والآخر : أن يكون حالاً من "ما" على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى ، بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها، كقولنا: زيد قائماً في الدار[١] ، وفسّر أبو حيان قول ابن جني ويعني بقوله : على الحال من "ما" أي : من ضمير ما الذي تضمنه خبر "ما" ، وهو "لذكورنا" ويعني بقوله : في إجازته إلى آخره : على العامل فيها إذا كان ظرفاً أو مجروراً نحو : زيد قائماً في الدار، وخبر ما على هذه القراءة هو لذكورنا [٢].

موقف أبي حيان : لأبي حيان موقفان :

أحدهما : موقفه من الأخفش وهو أنه يجوّز مجيء الحال مقتدماً على العامل فيه وهو معنى ، ويرد عليه أبو حيان بمنع ذلك .

والموقف الآخر : موقف موافقة لابن جني ، فابن جني لايجيز توسط الحال إذا تأخر عنه عامله وهو ظرف أو جار ومجرور، لأن العامل ضعيف فهو معنى، وهذا الرأي يذهب إليه جمهور النحاة ، ومنهم أبو حيان ، لذلك لم يعترض عليه بل أورد توجيهات القراءة كما ذكرها ابن جني.

وملخص ما ذهب إليه النحاة في تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ما يلي :

١. منع كافة النحاة تقديم الحال على الجملة بأسرها إذا كان المبتدأ ظاهراً ، فلا يقال قائماً في الدار زيد ، أو قائماً زيد في الدار[٣]. قال سيبويه في ذلك : واعلم أنه

---

(١) المحتسب ٢٣٣/١.

(٢) البحر المحيط ٢٣١/٤ وينظر الدر المصون ١٨٣/٥.

(٣) ينظر اللباب ٢٩٠ وشرح الرضي ٤٢/٢-٢٥ وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ والمسائل العسكرية ١٠٨ والارتشاف ١٥٨٨/٣.... ونتائج الفكر ٤٠٢ وشرح عيون الإعراب ١٥١،١٥٥ .

لا يقال : قائماً فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكباً مرّ زيد ، وراكباً مرّ الرجل ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأن فيها بمنزلة "مرّ" ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل[١] .

٢. وأجازوا تأخر الحال بشرط تقدم العامل سواء تقدم المبتدأ نحو : زيد في الدار قائماً أو وقع متأخراً نحو : في الدار زيد قائماً ، وأجازوا توسط الحال في نحو : في الدار قائماً زيد.

٣.أجاز الأخفش والفراء تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً بشرط تقدّم المبتدأ على الحال ، نحو : زيد قائماً في الدار[٢] ، قال الفراء في توجيه قوله تعالى : (والسموات مطويات بيمينه) : ترفع السموات بمطويات إذا رفعت "المطويات" ، ومن قال : "مطويات" رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في يمينه ، وينصب مطويات على الحال، أو على القطع، والحال أجود[٣]

وأما التقديم هنا عند الأخفش بناء على مذهبه في قوة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو : في الدار زيد[٤]

٤.أجاز الكوفيون تقديم الحال على الجملة بأسرها إذا كان المبتدأ ضميراً ، نحو : قائماً أنت في الدار[٥] وذلك لئلا يرجع الضمير في "قائماً" على اسم ظاهر.

ويفهم مما سبق أنه يجوز بإجماع توسط الحال بين المبتدأ والخبر بشرط تأخر المبتدأ [٥] .

---

(١) الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٤/٢ وشرح ابن عقيل ٢٠٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١.

(٤) ينظر المساعد ٣٣/٢.

(٥) ينظر الهمع ٣٣/٤.

القسم الثاني : تقديم الحال على صاحبها:

تقع الحال بياناً لهيئة صاحبها ، وبيان الهيئة يكون بعد صاحب الهيئة لا قبله ، فالحال تابع وفرع لذي الحال [١] إلا أنه يجوز تقديمها على صاحبها ما لم يمنع من ذلك مانع ، أو يلزم موجب ، فالحال في هذا مقدمة في اللفظ وفي النية تأخيرها.

وقد يكون صاحب الحال مرفوعاً وقد يكون منصوباً وقد يكون مجروراً ، وقد يأتي مظهراً أو مضمراً ولايخلو هذا الموضع من اختلاف بين النحاة ، وهذه نبذة مختصرة لكل حالة :

أولاً : تقديم الحال على صاحبها المرفوع :

يأتي صاحب الحال إما ظاهراً وإما مضمراً :

أ- فإن كان اسماً ظاهراً فالبصريون أجازوا تقديم الحال عليه [١] واختلف النقل عن الكوفيين، فقيل : منع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر، ثم قيل عنهم مطلقاً[٢] وقيل: إلا في صورة واحدة ، وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعاً، والحال مؤخراً عن العامل[٣] نحو : جاء راكباً زيد ، فيكون توسط الحال بين العامل وصاحبها جائزاً.

ب- أما إذا كان صاحبها مضمراً ، فتقدم الحال عليه جائز ، إلا أن صاحب البسيط نقل المنع عن الكسائي والفراء[٤].

ثانياً : تقديم الحال على صاحبها المنصوب :

أجاز البصريون تقديم الحال مطلقاً على صاحبها المنصوب بفعل متصرف أوصفة تشبهه ، ومنع ذلك الكوفيون ، فلا يجيزون تقديم الحال راكباً في قولك : أبصرت زيداً راكباً فلا يقال عندهم : أبصرت راكباً زيداً ، ولعل ذلك المنع لدفع اللبس ، فقد

---

(١) ينظر الانصاف ٢٥٠/١.

(٢) ينظر شرح التصريح ٣٧٨/١.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩/٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٨٢/٣.

يوهم أن راكباً مفعول به "وزيداً" بدل ، ولو كان موضع "راكباً" يركب لم يمتنع عند بعضهم لزوال ذلك اللبس[١] .

ثالثاً : تقديم الحال على صاحبها المجرور :

قد يكون صاحب الحال مجروراً بالإضافة ، وقد يُجر بحرف جر زائد أو أصلي ولكل حالات :

أ- فالمجرور بالإضافة ، يقسم هذا إلى قسمين ما أضيف إضافة محضة وما أضيف إضافة مخصصة غير محضة:

١- فإذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة المحضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع [٢] لأن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين[٣] ولأن المضاف إليه كالصلة مع الموصول [٤] فكما لا يجوز تقديم ما في حيز الصلة على الموصول ، فكذلك ما في حيز المضاف ، بل هو أولى ، فلا يجوز تقديم الحال في قولك : أعجبني ذهاب زيدٍ راكباً.

٢- أما إذا كانت الإضافة غير محضة فتقديم الحال على المضاف جائز ، لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها[٤] إلا أن ابن مالك قال : المنع عندي أولى [٥] طرداً للباب على وتيرة واحدة ، شبه ذلك بالفعل وشبه المعمول في المضاف.

ب- المجرور بحرف ، وهو إما مجرور بحرف جر زائد أو أصلي :

١- فإن كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد فالحال يجوز تقديمها[٤] واستثنى بعض النحاة الحرف الزائد الممتنع الحذف ، مثل : كفى بزيد مقبلاً ، وأحسن بزيد مقبلاً [١] صيغة التعجب ضعيفة فلا يتقدم ما في حيزها عليها، وهو ضعيف ، ومثال ذلك من كتاب الله قوله تعالى : (ما سبقكم بها من

---

(١) ينظر الشافية الكافية ٧٤٧/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٤٣/٢.

(٣) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٨٤/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢-٣٤٢ وارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ والهمع ٢٥/٤ .

(٥) شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٤.

أحد)[١] وقوله تعالى "ما زكى منكم من أحد"[٢] وهذه الحال في الحقيقة حال من الفاعل.

٢- تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف أصلي :

الآية : (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٣]

موضع الموقف : إلا كافة للناس.

صاحب الموقف : الزجاج ، الفارسي ، ابن كيسان.

اختلف المعربون في توجيه "كافة" في الآية الكريمة ، أتكون حالاً من الكاف في قوله تعالى : "وما أرسلناك" أم تكون حالاً من "الناس" المجرور بحرف جر أصلي غير زائد.

وعلى الرأي الأول وهي أن تكون حالاً من الكاف ذهب إليه جمهور النحاة ، وعلى الرأي الآخر وهو أن تكون كافة حالاً من "للناس" ذهب إليه من أجاز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي .

موقف أبي حيان :

لأبي حيان موقفان :

أولهما : موقفه من الزجاج:

يذكر أبو حيان عن الزجاج قوله عن "كافة" في الآية الكريمة قائلاً : وإذا كان اسم فاعل فقال الزجاج وغيره : وهو حال من الكاف في أرسلناك ، والمعنى : إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ، والكافة بمعنى الجامع ، والهاء فيه للمبالغة كهي في علامة رواية[٤] .

---

(١) الآية ٨٠ من سورة الأعراف وينظر الدر المصون ٣٧١/٥.

(٢) الآية ٢١ من سورة النور .

(٣) الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٤) البحر المحيط ٢٨١/٨ وأضاف الرضي إلى هذا فقال : وبعضهم يجعل كافة حالاً من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسُّف" الكافية بشرح الرضي٣٠/٢ وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٤/٤.

ثم يرد على الزجاج بقوله : وأما قول الزجاج : إن كافة بمعنى جامعاً والهاء فيه للمبالغة ، فإن اللغة لا تساعد على ذلك ، لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع.

ولعل ما رد به أبو حيان من تعليله الذي يقول فيه ... " لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع "

فنقول ورد في لسان العرب ما يدفع ما منعه أبو حيان يقول ابن منظور :

" كف الشيء يكفه كفا : جمعه" [١]

ثانيهما : موقفه من الفارسي وابن كيسان وغيرهما :

رد على الزمخشري الذي يقول : ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد أخطأ ، لأن تقدم الحال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ...قال أبو حيان راداً على الزمخشري : وأن قول الزمخشري ومن جعله حالاً إلى آخره فذلك مختلف فيه

ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز [٢]

ثم قال عن مذهب المجيزين : وهو الصحيح [٢]

ثم ذكر عدة أبيات جاء فيها الحال متقدما على صاحبه المجرور ومنها قول الشاعر:

غافلا تعرض المنية للمر ء فيدعى ولا ت حين إباء

فقال عنه : وتعرض المنية للمرء غافلاً ، وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل فتقديمها عليه دون العامل أجوز [٢]

ولكي يتضح ما ذهب إليه أبو حيان يجدر بالبحث أن يكشف مذاهب النحاة في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي فنقول :

إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلي، فإن النحاة قد اختلفوا في تقديم الحال عليه ، فمنهم من منع ومنهم من أجاز ولكل حجته ، بيان ذلك .

أ- المانعون

---

(١) لسان العرب ج: ص: مادة كفف

(٢) البحر المحيط ٨ / ٢٨١

منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي إذا كان اسماً ظاهراً [١] [*] واستثنى الكوفيون ما إذا كان صاحب الحال أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور ، نحو مررت بزيد ، وعمرو مسرعين ، فيجوز في هذا تقديم الحال [٢]. أما إذا كان صاحب الحال ضميراً ، أو كانت الحال جملة فعلية ، فالبصريون على منع ذلك ، والكوفيون على الجواز [٣].

وحجة هؤلاء المانعين بأن "تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرفٍ واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير [٤] "وبعضهم يعل منع التقدم بالجمل على حال المجرور بالإضافة [٣] "وبأن الحال لما كانت صفة لذي الحال في المعنى ، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى ، العامل في صاحبها، وكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك ما هو في حكمه[٥].

ب- المجيزون :

أجاز تقديم الحال على صاحبها الاسم الظاهر المجرور بحرف جر أصلي أبو علي الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان [٦] وابن عطية [٧] وأبو البقاء

---

(١) ينظر الكتاب ١٢٤/٢ والمقتضب ٣٠٢/٤ والأصول في النحو لان السراج ٢١٤/١ وأمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢-٢٥٦ و جـ٣/١٥-١٦ واللباب ٢٩١-٢٩٢ وابن يعيش ٥٩/٢.

(*) قال سيبويه : ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، وللو حَسُن هذا لحسُن قائماً هذا رجل الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣.

(٣) ينظر الهمع ٢٦/٤ والبسيط لابن أبي الربيع ٣١٤/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٥) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٦٣/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢ والمساعد ٢١/٢ وأوضح المسالك ٣٢١/٢ وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ وشرح الكافية ٧٤٤/٢ والهمع ٢٦/٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٩ وابن يعيش ٥٩/٢.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ١٣٨/١٣.

العكبري [١] والرضي[٢] وابن مالك[٣] والسيوطي[٤] والسمين الحلبي[٥] وابن ملكون، وبعض الكوفيين[٦].

واحتج المجيزون بالقياس والسماع :

١-فالقياس : إن "المجرور بحرف مفعول به في المعنى وهو فضله فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[٧] .

٢- أما السماع فقد ورد تقديم حال المجرور مسموعاً في قوله تعالى : (وجاءوا على قميصه بدم كذب)[٨] وقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[٩] وفي أشعار العرب الموثوق بعربيتهم [١٠] فمن ذلك قول الشاعر :

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال

وقول الآخر:

لئن كان برد الماء هيمانَ صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب

وقول ثالث :

إذا المرءُ أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديدُ

وقول رابع :

تسليت طرداً عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنكم عندي

وقول خامس :

مشغوفة بك قد شغفت وإنما حتم الفراق فما إليك سبيل

---

(١) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص ٤٩٤.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٠/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢.

(٤) ينظر الهمع ٢٦/٢.

(٥) ينظر الدر المصون ١٨٦/٩-١٨٧.

(٦) ينظر شرح التصريح ٣٧٩/١ والبحر ٣٧٩/١ والبحر ٢٨١/٨.

(٧) شرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ والبسيط ٥٢٩/١.

(٨) الآية ١٨ من سورة يوسف وينظر البحر ٢٨٩/٥.

(٩) سورة سبأ الآية ٢٨.

(١٠) ينظر المراجع السابقة.

وبعد ، فالذي يترجح لدي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه المجيزون إذ إن ما ذهب إليه مانعو تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي لا يخلو من التأويل المتكلف ، ولذا قال ابن عقيل : وليس لمن منع حجة فيها روح ، وما يُذكر من تأويل ما سُمع من ذلك متكلف جداً[١] .

والشواهد في هذه المسألة كثير منها سجله النحاة ، والأكثر من ذلك لم يسجل، إذ ما سُجل غيض من فيض ، وقليل من كثير ، وهذا ما حدا بابن مالك إلى أن يقول : والصحيح جواز ذلك لثبوته وبالشواهد الكثيرة[٢] ، ويقول بعد إيراده لجملة من الشواهد : وإنما كثرت الشوهد في هذه المسألة لأن المخالفين كثيرون[٣].

وقال السيوطي : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه ، سواء أكان مرفوعاً ... أم منصوباً .... أم مجروراً بحرف جر زائد .. أو أصلي نحو "وما أرسلناك إلا كافة للناس" ، وهذا هو الأصح في الجميع[٣].

---

(١) المساعد ٢/٢٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٤٢٦.

(٣) السابق ٤٢٩.

(٣) همع الهوامع ٤/٢٥.

المطلب الخامس : تقديم معمول معمول أنْ عليها

الآية : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها)[١]

موضع الموقف : أن يضرب.

صاحب الموقف : الفراء ، الجمهور.

أن المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر ، ولما كانت أن من الموصلات الحرفية فما بعدها صلة لها ، والصلة تكملة وتتمة للموصول ، وهما في قوة الكلمة الواحدة ، وأن المعمول من تكملة العامل ، وتقديم المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها ، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز ، كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً.

وعليه فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز، هذا مذهب جمهور النحاة . وذهب الفراء إلى أن تقديم معمول معمولها عليها جائز نحو : طعامَكَ أريد أن آكل ، ونسب الجواز ابن مالك إلى الكوفيين في مسائل منها : طعامَكَ أريد أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل[٢] ثم قال : وليس ذلك بجائز عند البصريين[٣] .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان بعضاً من مسائل "أن" في عدة مواضع من تفسيره[٤] ، فقال عنها هنا : وأجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها ، ومنعه الجمهور [٥] ، هذا موقف أبي حيان ، فهو لم يفصح عن شيء ، إلا أن ما ذكره عن الفراء من الجواز وما منعه الجمهور لعل ذلك يشير إلى موافقة الجمهور ، والذي يظهر أن الراجح لديَّ ما ذهب إليه الجمهور، للقياس وعدم السماع الكثير.

فالقياس : أن الصلة ومعمولها من تمام الموصول ، وهما كالكلمة الواحدة ، وعليه فلا يتقدم معمول الصلة على الموصول، إذ قياس العامل والمعمول من

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر اللباب ٣١/٢ وارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ والمساعد ٦٢/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ٣٩٩/١ ، ٣١٨/٢.

(٥) البحر المحيط ١١٨/١.

الموصول كعجز الكلمة من صدرها أما السماع فلم يسمع إلا بتقديم الجار والمجرور في نحو قول الراجز :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وهذا من النادر الذي لا يقاس عليه ، وأيضاً يقال:إن المعمول جار ومجرور، والجار والمجرور يتوسع فيه ما لايتوسع في غيره.

ويُقال أيضاً : إن ما كان يعتقد أنه معمول للصلة هو معمول لعامل محذوف يفسره ما بعده ، وعليه فالتقدير في قول الراجز السابق : كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد.

المطلب السادس: تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها

الآية : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتابَ الله عليكم)[١]

موضع الموقف : كتابَ الله عليكم.

صاحب الموقف : الكسائي.

جاء لفظ "كتاب الله" في الآية الكريمة منصوباً على قراءة الجمهور وفي نصبه ثلاثة أوجه :

١- أن يكون منصوباً على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله تعالى : (حُرمّت عليكم أمهاتكم ....)[٢] وعليه فنصبه بفعل مقدر أي : كتب الله ذلك عليكم كتاباً ، وهذا رأي الجمهور.

٢- أن يكون منصوباً على الإغراء بـ "عليكم" ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، كقوله تعالى: (عليكم أنفسكم)[٣] ، وذهب إلى هذا الرأي الكسائي ومن تابعه.

٣- أن يكون منصوباً على إضمار فعل تقديره : الزموا كتاب الله عليكم.

وما ذهب إليه الكسائي خالفه فيه معظم النحاة ، إذ إن النحاة في مسألة تقديم أسماء الأفعال عليها مختلف فيها :

- معظم النحاة لا يجيز تقديم معمول أسماء الأفعال والظروف والمجرورات في الإغراء عليها ، فلا يقال : زيداً عندك أو عليك.

وإن ورد مثل هذا عن العرب فإن سبيله التأويل ، قال سيبويه بعد أن ذكر أن تقديم معمول اسم الفعل عليه قبيح ، قال : إلا أن تقول : زيداً فتنصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر "عليك" بعد ذلك[٤] .

وقال الفراء : .... وقلّما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله[٥].

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) الآية ٢٣ من سروة النساء.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٤) الكتاب ١/٢٥٢-٢٥٣.

(٥) معاني القرآن لفراء ١/٢٦٠.

- ذهب الكسائي – قيل وحده[١] وقيل : معه غيره[٢] – وقيل : الكوفيون عامة [٣] إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل والمنصوب في باب الإغراء،أجازوا ذلك محتجين بالسماع والقياس.
- فمن السماع هذه الأية الكريمة ، ومن الشعر قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

والتقدير فيه عندهم : دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك ، فدلّ على جواز تقديمه.

- وأما القياس : إن ألفاظ الإغراء وأسماء الأفعال نائبة عن الفعل ، فما كان منها نائباً عن الفعل المتعدي جاز تقديم معموله عليه ، كما جاز تقديم معمول الفعل المتعدي عليه.
- إن "عليك" مثلاً واقع موقع فعل الأمر "الزم"، ومعمول الأمر يتقدم عليهإذ لو قيل : زيداً الزم لجاز ذلك فكذلك ما ناب عنه . وقد تأول البصريون ما استشهد به الكوفيون ، ذلك أن اسم الفاعل أو ألفاظ الإغراء فرع على الفعل في عمله ، وعليه فلا يُتصرّف فيها بتقديم معمولها كما يُتصرّف في الفعل المتصرف ، والقول بتقديم معمول اسم الفاعل وألفاظ الإغراء يؤدي إلى التسوية بين الفعل "الأصل"، واسم الفعل "الفرع" وهذا لا يجوز.

إضافة إلى أنها حروف أو ظروف في أصلها ، أو أنها أسماء جامدة ، وهذه لا يُتصرف فيها،وعلى ما سبق بيانه نرى موقف أبي حيان مع البصريين ، وفيما يلي بيانه : قال أبو حيان :

« انتصب بإضمار فعل ، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله "حرمت عليكم ... وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء والظروف والمجرورات مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقديرذلك عنده : عليكم

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢٣١١/٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٢٨/١ م ٢٧ والتبيين ٣٧٣ م ٥٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٧/٢ وأسرار العربية ١٦٤ فما بعدها وشرح ابن يعيش ١١٧/١ والمشكل ١٩٤.

كتاب الله ، أي : الزموا كتاب الله لا يتم دليله لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرناه ، ويؤكد هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميفع اليماني : كتبَ الله عليكم جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده ، أي : كتبَ الله عليكم تحريمَ ذلك.[١]

وعلى ما سبق نرى أبا حيان يوافق البصريين على منع تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها.

والذي يظهر لي أن تأويل البصريين مقبول ، وما ذهب إليه الكسائي أيضاً مقبول فالأدلة لديه سماعية وقياسية ، وليس هناك ما يمنع ما ذهب إليه صراحة.

المطلب السابع : تقديم في مواضع مفسر الضمير

لما كان ضمير المتكلم والمخاطب مقترناً بالمشاهدة لم يحتج إلى مفسر يفسره اكتفاء بتلك المشاهدة ، وهذا خلاف ضمير الغائب، إذ يحتاج إلى مفسر عوضاً عما فاته من تلك القرينة المعنوية.

والأصل في مفسره أن يكون متقدماً عليه لفظاً ورتبة ، وقد يتأخر هذا المفسر لفظاً ، وهذا كثير في كلام العرب شعراً ونثراً ، وفي القرآن الكريم مواضع من هذا القبيل. وجاءت مواضع محصورة في هذا الشأن يكون فيها مفسر الضمير متأخرا لفظاً ورتبة.

ذكر أبو حيان بعضاً من هذه المواضع ، وذلك في أثناء ردّه على التقدير الذي ذكره الزمخشري في قراءة حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه في قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً)[٢] إذ الفاعل إما أن يكون ضميراً مستتراً ، وإما أن يكون "الذين" وهو ما ذكره الزمخشري ، والاعتراض في تقدير الزمخشري إذ قال : والتقدير : ولا يسحبنهم الذين قتلوا أمواتاً أي : لا يحسبنّ[٣]

---

(١) البحر المحيط ٢١٤/٣ وينظر الدر المصون ٦٤٨/٣ والإملاء ١٨٣ والمحرر ٦٨/٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٥/١ ومعاني القرآن للزجاج ٣٦/٢ والمسائل الحلبيات ٣٠٣.

(٢) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.

(٣)* في المطبوعة بالتاء للخطاب وهو خطأ مطبعي وهذا الخطأ أثبته محققو البحر كما هو عليه جـ٣/١١٧.

الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً[١]. وتعقبه أبو حيان بشأن هذا التقدير قائلاً : وما ذهب إليه من أن التقدير : (ولايحسبنهم [٢]*الذين قتلوا أمواتاً) لا يجوز ، لأن فيه تقديم المضمر على مفسره ، وهو محصور في أماكن لا تتعدى ، وهي : باب رُب بلا خلاف ، نحو : ربّه رجلاً أكرمته ، وباب نعم وبئس في نحو : نعم رجلاً زيد على مذهب البصريين ، وباب التنازع على مذهب سيبويه ، في نحو : ضرباني وضربت الزيدين ، وضمير الأمر والشأن ، وهو المسمي بالمجهول عند الكوفيين نحو : هو زيد منطلق . وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو : مررت به زيد ، وزاد بعض أصحابنا أن يكون الظاهر المفسر خبراً للضمير ، وجعل منه قوله تعالى : (وقالوا : إن هي إلا حياتنا الدنيا) التقدير عنده : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا ، وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحداً من هذه الأماكن المذكورة)[٣].

موقف أبى حيان :

يتضح مما سبق أنه ساق معظم مسائل تقديم الضمير على مفسره حاشدا ذلك ليبرهن على أن تقدير الزمخشري السابق لايصح ، ومما يجدر ذكره أن من تلاميذ أبي حيان من دافع عن الزمخشري في هذا الموضع ، قال السمين الحلبي عما أورده أبو حيان: "وهذا من تحملاته عليه ... فالزمخشري لم يقدره صناعة بل إيرادا للمعنى المقصود ، ولذلك لما أراد أن يقدر ا لصناعة النحوية قدره بلفظ "أنفسهم" المنصوبة ، وهي المفعول الأول ، وأظن أن الشيخ توهم أنها مرفوعةً تأكيدً للضمير في "قتلوا" ولم ينتبه أنه إنما قدرها مفعولاً أول منصوبة [٤] .

وقال ابن هشام عن تقدير الزمخشري : وردّه أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جداً ، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها ، فقال : تقديم

---

(١) الكشاف ٤٧٩/١.

(٢)* في المطبوعة بالتاء للخطاب وهو خطأ مطبعي وهذا الخطأ أثبته محققو البحر كما هو عليه ج ١١٧/٣

(٣) البحر المحيط ١١٢/٣ وينظر البحر ٦٤/٨.

(٤) الدر المصون ٤٨١/٣.

الحال هنا على عاملها وهو "ذاهبة" ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير علـــى مفســـره ، ولاشك أنه لو قدّم لكان كقولك : غلامَه ضرب زيدٌ[١] .

---

(١) مغني اللبيب ٦٤٠.

المطلب الثامن : تقديم معمول فعل الشرط على الأداة

الآية : (لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغريّنك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين أينما ثقفوا أُخذوا وقتلوا تقتيلاً) [١] .

موضع الموقف : ملعونين أينما ثقفوا أُخذوا.

صاحب الموقف : الكسائي.

لأداة الشرط صدر الكلام ، فلا يتقدم عليها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، وهي مع الشرط والجزاء كلام مستأنف ، أو مبني على ذي خبر ، فلو تقدم عليها مفعول به في المعنى لفعل الشرط أو الجزاء ، فلا يكون معمولاً لما بعدها. هذا مذهب البصريين والفراء في بعض النقول[٢].

وذهب الكسائي إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة ، نحو زيداً إن تضربْ أضربْه ، وطعامك إنْ آكل يعجبك. أما الآية فقد تعددت فيها وجوه إعراب قوله تعالى "ملعونين" فقيل عنه :

١-إنه حال من فاعل يجاورونك.

٢- أن يكون بدلاً من قوله "إلا قليلاً" فيكون حالاً كذلك.

٣-أن يكون نعتاً لـ "قليلاً".

٤- أن يكون منصوباً بـ "أُخذوا" الذي هو جواب الشرط.

---

(١) الآية ٦٠-٦١ من سروة الأحزاب.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤-١٨٧٨ والمساعد ١٦١/٣ وشرح التسهيل ٨٤/٤ والدر المصون ١٤٢/٩-١٤٣ والأصول ١٨٧/٢-١٨٨ وشرح الكافية الشافية ١٦٠٠/٣.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما أجازه الكسائي واختار غيره ، فقال : ما بعد كلمة الشرط شيئان ، فعل الشرط والجواب ، فأما فعل الشرط فأجاز الكسائي تقديم معموله على الكلمة، أجاز زيداً إن يضربْ أضربْه[١] ثم قال مصححاً توجيه غير ما أجازه الكسائي: والصحيح أن "ملعونين" صفة لقليل أي : إلا قليلين معلونين[١].

والذي أراه منع ما ذهب إليه الكسائي إذ يحتاج جواز هذا إلى سماع يدعمه.

المطلب التاسع: تقديم معمول جواب الشرط على الجواب

الآية : (كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون)[٢].

موضع الموقف : فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون.

صاحب الموقف : الفراء ، الكسائي ، البصريون.

يأتي بعد تفصيل القول في تقديم معمول جواب الشرط عليه إذا كان المعمول منصوباً وحذفت الفاء من الجواب.

فمذهب سيبويه والكسائي جواز تقديم ذلك المعمول ، ومنع الفراء تقديمه [٣] .

يقول الفراء في هذا الشأن : ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع ، تقول:إنْ عبدُالله يقمْ يقمْ أبوه ، ولا يجوز أبوه يقم ، ولا أن تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء[٤]. هذا مذهب الفراء ، وعليه فإن الزمخشري اقتفى أثره ، فقال في هذه الأية فإن قلت : أين جواب الشرط ؟ فإن قوله (فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون) ناب عن الجواب ، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين ، ولأنه لا يحسن أن تقول : إن أكرمت أخي أخاك أكرمت ....[٥] .

---

(١) البحر المحيط ٢٥١/٧.

(٢) الآية ٧٠ من سورة المائدة.

(٣) ينظر ص (٥٤٥) من هذا البحث.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٢٤/١.

(٥) الكشاف ٦٣٣/١.

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان على الزمخشري الذي اقتفى أثر الفراء في منع تقديم معمـــول فعل جواب الشرط عليه ، قال أبو حيان راداً قول الزمخشري : ولأنه لا يحســن أن تقول: إن أكرمت أخي أخاك أكرمت : يعني أنه لايجوز تقديم منصوب فعل الجواب عليه.

قال أبو حيان : وليس كما ذكر بل مذهب البصريين والكسائي أن ذاك جـائز حسن،ولم يمنعه إلا الفراء وحده .وهذا كله على تقدير تسليم أن "كلما" شرط ، وإلا فلا يلزم أن يعتذر بهذا ، بل يجوز تقديم منصوب الفعل العامل في "كلما" عليه(١)

وعلى ضوء ما تقدم من نص أبي حيان أنه لا يوافقه ، وهو كما ذكر، فالآية الكريمة تكون شاهدة على جواز تقديم معمول جواب الشرط المنصوب على الجواب نفسه ، فالمنصوب فضلة هنا ،والفضلة يجوز فيها ذلك.

الآية : (وإمّا تعرضنّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولاً ميسورا)(٢)

موضع الموقف : ابتغاء.

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء.

يجوز في قوله تعالى : (ابتغاء) أن يكون مفعولاً لأجله. ويجوز فيه أن يكـون في موضع الحال من فاعل تعرضنّ ، أي : مبتغياً،

إلا أن الزمخشري أجاز أن يكون معمولاً لجواب الشرط ، أي : فقل لهم قولاً سهلاً ليناً ابتغاء رحمة ، إلا أنه يرده أن ما بعد فاء "فقل" لا يعمل فيما قبلها أما لـــو حذفت الفاء ففي المسألة تفصيل وخلاف (٣).

ذلك أن المعمول إما أن يكون منصوباً أو مرفوعاً.

١.فإذا كان المعمول منصوباً بجواب الشرط جاز تقديمه على الجواب على مذهـب سيبويه والكسائي.

---

(١) البحر المحيط ٥٣٣/٣ وينظر البحر ٣١/٦ وينظر المساعد ١٥٩/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٤.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الإسراء.

(٣) ينظر الإنصاف ٦٢٠/٢ م/٨٦ وارتشاف الضرب ١٨٧٨/٤ والمساعد ١٥٨/٣-١٦٠.

٢.وإن كان المعمول مرفوعاً فلا يجوز تقديمه على رافعه نحو : إن تفعل يفعل زيد فلا يجوز تقديم زيد في المثال ونحوه على أن يكون فاعلاً لما بعده.

أما إذا كان فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، فهذا جائز عند سيبويه، فتقول: إن تفعل زيدٌ يفعل ،تقديره : إن تفعل يفعل زيد يفعل .

يقول سيبويه : واعلم أن قولهم في الشعر : إنْ زيدٌ يأتك يكن كذا إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زيداً رأيته يكن ذلك ، لأنه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها[١].

أما الكسائي فلا يجيز تقديمه هنا ، لئلا يعود الضمير على ما بعده ، وأما الفراء فلا يجيز التقديم في كل ما سبق ، ويوضح الفراء مذهبه ومذهب الكسائي في هذه المسألة ، فيقول : ومن فرق بين الجزاء وما جُزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع ، تقول : إنْ عبدُالله يقم يقم أبوه ، ولا يجوز أبوه يقم ، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء، فخطأ أن تقول : إن تأتني زيداً تضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمةّ النصب في جواب الجزاء ، ولا يجّوز تقدمة المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول ، وأجازه في النصب ، لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام [٢] .

هذا مذهب الكسائي والفراء.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه المذاهب ، قائلاً : فإن حذفت الفاء في مثل : إن يقم يضرب خالداً ، فمذهب سيبويه والكسائي الجواز ، فتقول* : إن يقم خالداً يضرب*.

ومذهب الفراء : المنع ، فإن كان معمول الفعل مرفوعاً ، نحو : إن تفعل يفعل زيد ، فلا يجوز تقديم زيد على أن يكون مرفوعاً بيفعل هذا ، وأجاز سيبويه أن يكون مرفوعاً بفعل يفسره يفعل ، كأنك قلت : إن تفعل يفعل زيد يفعل ، ومنع ذلك

---

(١) الكتاب ٣/١١٣-١١٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٤٢٢.

* في المطبوعة والمحققة فتقول ... نضربوسياق الكلام يقتضي ما أثبته ينظر المحققة ٦/٢٨.

الكسائي والفراء[١] . ويلاحظ من موقف أبي حيان أنه ساق الخلاف بين سيبويه والكسائي والفراء في مسألة التنازع ، ولم يرجّح جانباً على جانب.

أما تقديم معمول جواب الشرط عليه فهو موافق سيبويه والكسائي مخالف للفراء.

المطلب العاشر: تقديم معمول جواب القسم المقترن باللام

الآية : (قال عمّا قليل ليصبحنّ نادمين)[٢]

موضع الموقف : عمّا قليل ليصبحنّ.

صاحب الموقف : الفراء ، أبو عبيدة.

في قوله تعالى : "عما قليل" من حيث التعلق ثلاثة أوجه :

١- أن يتعلق بمحذوف ، تقديره: عما قليل نُنصر ، حُذف لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله :ربِّ انصرني[٣] .

٢- أن يتعلق بقوله : "ليصبحن" ، والتقدير : ليصبحنّ عن زمن قليل نادمين.

٣- أن يتعلق بقوله : "نادمين" والتقدير : ليصبحنّ نادمين عن زمن قليل.

و قد اختلف في جواز تعلق "عما قليل" بـ"ليصبحن" أو"نادمين" ، وذلك أن اللام في "ليصبحنّ" ألها صدر الكلام فلا يتقدم ما في حيّزها عليها ، أم لا يكون لها الصدر.

- فذهب الفراء وأبو عبيدة إلى جواز تقديم معمول ما بعدها عليها مطلقاً[٤] .

- وذهب جمهور البصريين إلى المنع مطلقاً.

- وذهب طائفة من النحاة إلى التفصيل في المسألة [٥] ، فإن كان المعمول المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه على جواب القسم المصدّر باللام ، وإن كان غير ظرف أو جار ومجرور لم يجز التقديم [٦].

---

(١) البحر المحيط ٣١/٦ وينظر البحر ٥٣٣/٣.

(٢) الآية ٤٠ من سورة المؤمنين.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة المؤمنين.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ ، ٤١٢/٢-٤١٣ وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣ ، والمساعد ٣٢٦/٢-٣٢٧ والدر المصون ٣٤٣/٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٢١٨/٣-٢١٩ وشفاء العليل ٦٩٨/٢ وارتشاف الضرب ١٧٨٦/٤-١٧٨٧.

(٦) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيه ٨٧٠/٢ وشرح ابن يعيش ٩٦/٩.

موقف أبي حيان :

فصّل أبو حيان القول فى هذه المسألة ، والذى يظهر أنه أجاز تقديم الظرف والجار والمجرور على لام القسم ، وفى هذا مخالفة لمن أجاز التقديم مطلقاً . ومخالفة كذلك لمن منعه مطلقاً ، يقول فى هذا الشأن :(واللام فى "ليصبحن" لام القسم ، و"عما قليل"متعلق بما بعد اللام ، إما بـ "ليصبحن" وإما بـ "نادمين" ،وجاز ذلك لأنه جار ومجرور ، ويتسامح فى المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها ، ألا ترى أنه لو كان مفعولاً به لم يجز تقديمه ، لو قلت : لأضربن زيداً ، لم يجز زيداً لأضربن ، وهذا ال ذي قررناه من أن عما قليل يتعلق بما بعدلام القسم هو قول بعض أصحابنا .

وجمهورهم على أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها سواء كان ظرفاً أو مجروراً أو غيرها ....وذهب الفراء وأبو عبيدة إلى تقديم معمول ما بعد هذه اللام عليها مطلقاً[1] .

والقول الوسط بأنه يجوز تقديم المعمول إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً على لام القسم . وما عدا ذلك لا يجوز ، هو القول الراجح لدىّ .

---

(1) البحر المحيط ٤٠٦/٦

المبحث الثاني: التقديم في الظروف

تقديم "يوم"

الآية : (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه والله رءوف بالعباد)[١] .

موضع الموقف : يوم .

صاحب الموقف : جمهور البصريين ، الكسائى ، هشام ، الفراء ، الأخفش الزجاج .

فى قوله تعالى : (يوم تجد) فى ناصبه عدة أوجه ، منها :

ـ أن يكون منصوباً باذكر مقدراً مفعولاً به لا ظرفاً .

ـ أن يكون منصوباً بتود ، وعليه فالضمير فى "بينه" عائد إلى يوم ، تقدير ذلك : يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين ، تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهولِه أمداً بعيداً .

وهذا الوجه الأخير فيه خلاف بين النحاة : وهو وقوع فعل ضمير متصل على مضاف إلى مفسر ذلك الضمير نحو : غلامَ هند ضربت ، وثوبي أخويك يلبسان ومال زيد أخذ ، ففي ضربت ، ويلبسان ، وأخذ ، ضمير فاعل عائد على ما أضيف إليه معمول هذه الأفعال[٢] .

موقف أبى حيان : ذكر أبو حيان الخلاف بين مجيز ومانع ، وصحح ما ذهب إليه المجيزون لوروده عن العرب .

قال أبو حيان : إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء اتصل بالمعمول للفعل ، نحو غلامَ هند ضربت ، وثوبي أخويك يلبسان ومالَ زيد أخذ . فذهب الكسائى وهشام وجمهور البصريين إلى جواز هذه المسائل ... وذهب الفراء وأبو الحسن الأخفش وغيره من البصريين إلى أن هذه المسائل وأمثالها لا تجوز ، لأن هذا المعمول فضلة ، فيجوز الاستغناء عنه ، وعودالضمير على ما اتصل به في هذه المسائل يخرجه عن ذلك ، لأنه يلزم ذكرالمعمول ليعود الضمير الفاعل على ما

---

(١) الاية ٣٠ من سورة آل عمران .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٢ وشفاء العليل ٤٣٨/١ والمساعد ٤٣٨/١ .

اتصل به ، و لهذه العلة امتنع زيداً ضرب ، وزيداً ظن قائماً ، والصحيح جواز ذلك ، قال الشاعر:

أجلَ المرء يستحدث ولايد ري إذا يبتغي حصول الأماني

أي : المرء في وقت ابتغائه حصول الأماني يستحدث أجله ولا يشعر [١]

وعلى ما سبق ، ففي الآية الكريمة يكون "يوم" معمولاً لـ "تود" وفاعل "تود" ضمير عائد على شيء اتصل بالمعمول.

التقدير : يوم وجدان كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود ، وقد أشار أبو حيان إلى حسن هذا الوجه ، وترجيحه بخلاف ما ذهب إليه الزجاج الذي قال : ونصب "يوم تجد كل نفس" بقوله (ويحذركم الله نفسه)[٢] فهوعلى توجيه الزجاج ظرف ليحذركم ، وهذا فيه ضعف كما أشار إلى ذلك أبو حيان ، ولم يُبن موطن الضعف ، لذا نرى ابن هشام يتلمس موطن الضعف قائلاً : والصواب الجزم بأنه خطأ ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة ، ولايكون مفعولاً به لـ "يحذركم" ... لأن يحذر قد استوفى مفعوليه[٣].

خلاصة موقف أبي حيان :

- ضعّف أبو حيان توجيه الزمخشري.
- صحح ما ذهب إليه جمهور البصريين والكسائي وهشام من أنه يجوز أن يكون "يوم" معمولاً لفعل "تود" الذي فاعله ضمير يعود على شيء اتصل بالمعمول وهو الذي أراه صحيحاً لوروده في لسان العرب.

ملاحظة :

اختلف النقل عن الأئمة ، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، إذ نقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع ، وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونُقل عن المبرد والكسائي المنع [٤] .

---

(١) البحر المحيط ٤٢٦/٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٩٧/١.

(٣) مغنى اللبيب ٦٩٩.

(٤) ينظر المساعد ٤٣٨/١ وارتشاف الضرب ١٤٧١/٣-١٤٧٢.

تقدم معمول الموصول غير المحض على الموصول

الآية : (كُتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف)[١] .

موضع الموقف : إذا.

صاحب الموقف : الأخفش.

إذا كانت "إذا" ظرفاً محضاً ليست متضمنة للشرط ، فالأولى أن يكون العامل فيها كُتب ، فالتقدير على هذا – والله أعلم – كُتب عليكم الوصيةُ وقت حضور الموت [٢] .

ولا يجوز عند الجمهور أن يكون العامل في "إذا" لفظ الوصية لأنها مصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لا نْحلاله لموصول وصلة[٣] وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش ، وهذا ما نتبينه من موقف أبي حيان.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وما ذهب إليه الأخفش من جواز تقديم معمول الموصول غير المحض والمصدر خاصة إذا كان المعمول شبه جملة فقال : ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون "إذا" معمولاً للوصية ، لأنها مصدر وموصول ، ولا يتقدم معمول الموصول عليه ، وأجاز ذلك أبو الحسن ، لأنه يجوز عنده أن يتقدم المعمول إذا كان ظرفاً على العامل فيه ، إذا لم يكن موصولاً محضاً ، وهو عنده المصدر والألف واللام ، في نحو : الضارب والمضروب ، وهذا الشرط موجود هنا ، وإلى هذا ذهب في قوله : أبعلي بالرحى المتقاعس.

فعلّق "بالرحي" بلفظ المتقاعس[٤] . إلا أن هذا النص من أبي حيان قد ناقضه في ارتشاف الضرب ، إذ يقول عن أل الموصول : ومن المختلف فيه "أل" في نحو : الضارب والمضروب ، فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف ، وليست موصولة ،

---

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ٢/٢٥٨-٢٥٩.

(٣) ينظر التسهيل لابن مالك ١/٢٧٣.

(٤) البحر المحيط ٢/١٩.

وعنده أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل "أل" ،لا يعملان فإن وُجد منصوب بعدهما ، فعلى التشبيه بالمفعول به [١] .

وعلى هذا لا يلزم الأخفش ما ذكره أبو حيان ليس لأن الأخفش يرى جواز تقديم معمول موصول "أل" وإنما يرى أن أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ليست موصولة وإنما هي حرف تعريف[٢].

وهذا ما ذكره ابن هشام بقوله : وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله[٣]فلو كان موصولاً حرفياً لامتنع تقديم المعمول إلا إن كان ظرفاً أو عديله ، فقد يُتسامح فيهما مالا يتسامح في غيرهما.

وعلى هذا ، فلا يلزم الأخفش منع تقديم المعمول،إذ إن "أل" حرف تعريف لا حرف موصول.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٠١٣/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٠٢

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ١٤٣ وينظر أوضح المسالك ١٥٣/١.

المبحث الثالث: التقديم في الفعل

تقديم جواب الشرط :

الآية : (ولقد همَّت به وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه)[١].

موضع الموقف : ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه .

صاحب الموقف : الكوفيون ، أبوزيد الأنصاري ، المبرد .

الأصل الذي تُبنى عليه الجملة الشرطية أن يكون ترتيبها على النحو التالي:ـ الأداة ثم فعل الشرط ثم جوابه . ذلك أن أداة الشرط لها صدارة الجملة، فلا يتقدم عليها ما في حيّزها ، فإن تقدم على الأداة ما يشبه الجواب معنى، فهو دليل على الجواب وليس إ ياه ، هذا مذهب جمهور البصريين .إلا أن الكوفيين وأبازيد الأنصاري وأبا العباس المبرد ذهبوا إلى أن ذلك المتقدم هو الجواب .

موقف أبي حيان :

أورد هذه المسألة أبوحيان في عدة مواطن من تفسيره مناصراً مذهب سيبويه وجمهور البصريين مخالفاً مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد ، فهو يقول عند هذه الآية : أدوات الشرط العاملة مختلف فى جواز تقديم أجوبتها عليها وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ومن أعلام البصريين أبوزيد الأنصاري وأبو العباس المبرد ، بل نقول : إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه كما يقول* جمهور البصريين فى قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، فيقدرونه إن فعلت فأنت ظالم[٢] . ويقول عن تقديم جواب الشرط : وهذا لا يجوز عندنا وإنما يجوز تقديم جواب الشرط عليه في مذهب الكوفيين وأبى زيد والمبرد[٣] . ويقول:والذى تقتضيه أصول العربية أن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه ... وهذا على مذهب جمهور البصريين فى منع تقديم جواب الشرط[٤] ونظير مذهبه هذا فى[٥]

---

(١) الآية ٢٤ من سورة يوسف .

* مطبوعة البحر "كما تقول جمهور البصريين"والصواب ما أثبته من الدراللقيط بهامش البحر ٢٩٤/٥

(٢) البحر المحيط ٢٩٥/٥ .

(٣) البحر ١٢٧/٤ .

(٤) البحر ٢٩٩/٤ .

(٥) ينظر البحر ١٤٦/١-١٤٧ ٤١٩/٦ .

المبحث الرابع: التقديم في الحروف

المطلب الأول : التقديم في الحروف الجارة

تقديم معمول الصفة

الآية : (... وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً)[١]

موضع الموقف : في أنفسهم قولاً بليغاً.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

في قوله تعالى "في أنفسهم" أوجه منها :

١- أن يكون متعلقاً بالفعل في قوله تعالى : "وقل".

٢- أن يكون متعلقاً بـ "بليغاً" تقديره : قولاً مؤثراً في أنفسهم ، وذهب إليه الزمخشري.

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري من تعليق "في أنفسهم" بقوله تعالى "بليغاً" ، لكون "بليغاً" صفة ، والجار والمجرور معمول لتلك الصفة ، وقد تقدم على الموصوف ، وهذا التقديم لايجوز عند البصريين ، فلا يجوز : هذا طعامكَ رجل يأكلُ ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وتبعهم الزمخشري في هذه الآية الكريمة[٢] .

ولذا قال أبو حيان : وتعليقه "في أنفسهم" بقوله "بليغاً" لا يجوز على مذهب البصريين ، لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف ، لو قلت : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، لم يجز أن تقول : هذا زيداً رجل ضارب ، لأن حق المعمول ألاَّ يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت ، لأنه تابع ، والتابع [٣] لا يتقدم على المتبوع وأجاز ذلك الكوفيون[٤].

وعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يناصر البصريين في منع تقديم معمول الصفة على الموصوف ، ويرد على الزمخشري ، وهو ردٌ على الكوفيين فيما ذهبوا إليه من إجازة أن يتقدم معمول الصفة على الموصوف.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤.

(٣) في النسخة المطبوعة من البحر نقص وتم النص من النهر بهامش البحر ٢٨٢/٣ و قد نقل محققو البحر هذا النص كما هو في النسخة غير المحققة ولم يلتفتوا إلى هذا النقص ! ينظر المحققة ٢٩٤/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٨١/٣-٢٨٢ وينظر البحر جـ٥/٤٠٤.

و قد ضعف مذهب الكوفيين هذا أبو حيان والعلة عنده "لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها[١] .

وللبحث نظر في أمرين :

أولهما : إن قول النحاة المشهور : لا يتقدم المعمولإلا حيث يتقدم العامل فهذه قاعدة غير مطردة ، فمثلا في قوله تعالى ك (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر)[٢] تقدم اليتيم والسائل وهما معمولان لتقهر وتنهر تقدما على لا الناهية ، والعامل تقهر وتنهر لا يجوز تقديمه على "لا" لأن المجزوم وهو الفعل تقهر وتنهر لا يتقدم على جازمه وهو "لا" الناهية وعليه فقد تقدم المعمول حيث لايتقدم العامل[٣]

ثانيهما : إن الراجح عندي في هذه المسألة هو أن يكون "في أنفسهم" متعلقاً بالفعل في قوله تعالى "وقل لهم" لأمور منها :

- إن التعلق بالمتقدم أولى من التعلق بما تأخر عنه.
- إن التعلق بالفعل أولى من التعلق بغيره.

وهذا الوجه هو ما بدأ به أبو حيان ، ويتمشى مع المذهب البصري[٤] .

---

(١) الإملاء ص ١٩٢.

(٢) الآية ٨-٩ من سورة الضحى.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١.

(٤) ينظر البحر ٢٨١/٣.

تقديم معمول المصدر عليه

الآية : (وإذ أخذ الله مثياق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً)[١]

موضع الموقف : وبالوالدين إحساناً.

صاحب الموقف : الأخفش.

في قوله تعالى : " وبالوالدين" عدة أوجه ، منها :

١- أن تتعلق بمحذوف تقديره : وأحسنوا بالوالدين إحساناً.

٢- أن تتعلق بقوله : إحساناً ، على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر ، والتقدير : وأحسنوا إحساناً بالوالدين ، إلا أن ابن عطية قال : ويعترض هذا القولَ بأن المصدر قد تقدم عليه ما هو معمول له[٢] .

وما ذهب إليه ابن عطية فيه تفصيل[٣] ، ذلك أن العامل في المعمول لا يخلو من أمرين :

أحدهما : أن يكون الناصب له وللمصدر الفعلَ النائب عنه المصدر ، فإن كان الفعلُ هو الناصب للمعمول ، فيجوز تقديم المعمول على المصدر ويجوز التأخير عنه ، فنقول : ضرباً زيد وزيداً ضرباً.

والأمر الآخر : أن يكون الناصب للمعمول هو المصدر ، ولا يخلو أيضاً :

١.فإن كان المصدر نائباً مناب الفعل ولم يكن المصدر منحلاً من أن والفعل فيجوز تقديم معموله عليه ونُقل عن الأخفش الجواز حيناً والمنع حيناً آخر في هذه المسالة[٤].

٢.وإن كان المصدر منحلاً من أن والفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه ، وعليه فالمجرور كما في الآية الكريمة حكمه كحكم المفعول الصريح.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجهين السابقين ، ثم رد على الاعتراض الذي أورده ابن عطية ، فقال : وهذا الاعتراض إنما يتم على مذهب أبي الحسن في منعه تقديم

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) المحرر الوجيز ١/٢٧٧.

(٣) ينظر المقتضب ٤/١٥٧ والأصول لابن السراج ١/١٣٩ والمساعد ٢/٤٤٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٥ والبحر ٢/٣٦٦.

مفعول نحو : ضرباً زيداً ، وليس بشيء ، لأنه لايصح المنع ، إلا إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحل لحرف مصدري والفعل ، أما إذا كان غير موصول فلا يمتنع **تقديمه عليه ، فجائز أن تقول : ضرباً زيداً وزيداً ضرباً ، سواء كان العمل للفعل** المحذوف العامل في المصدر ، أو للمصدر النائب عن الفعل ، لأن ذلك الفعل هو أمر ، والمصدر النائب عنه أيضاً معناه الأمر ، فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم ... والمختار الوجه الثاني لعدم الإضمار فيه ، ولاطراد مجيء المصدر في معنى فعل الأمر[١].

---

(١) البحر المحيط ١/٢٨٤.

تقديم معمول المصدر الموصول عليه

الآية : (وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون)[١]

موضع الموقف : في السموات وفي الأرض.

صاحب الموقف : النحاس.

في تعلُّق (في السموات وفي الأرض) عدة أوجه [٢] ، منها :

١- أن يكون متعلقاً بقوله تعالى "يعلم".

٢- أن يكون متعلقاً بمفعول "يعلم" وهو سركم وجهركم ، وذهب إلى هذا الوجه أبو جعفر النحاس وحسّنه قائلاً : ومن أحسن ما قيل فيه : أن المعنى "وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض"[٣] .

موقف أبي حيان :

ضعَّف أبو حيان هذا الوجه ، فقال: وهذا يضعف لأن فيه تقديم معمول المصدر الموصول عليه ، والعجب من النحاس حيث قال : هذا من أحسن ما قيل فيه[٤] .

والذي يترجّح لدي أنه لا ضعف فيماخرّج عليه النحاس ، ذلك أن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته ، بل هو مصدر صريح ، وما كان على هذه الهيئة فلا يمتنع . وقد ناقض أبو حيان نفسه فيما اعترض به هنا في موطن آخر من تفسيره ، فهو يقول عن منْع تقديم معمول المصدر الصريح عليه في قوله تعالى (وبالوالدين إحساناً)[٥] : لا يصح المنع ، إلا إذا كان المصدر موصولاً بأن ينحل لحرف مصدري والفعل ، أما إذا كان غير موصول ، فلا يمتنع تقديمه عليه ، فجائز أن تقول ضرباً زيداً ، وزيداً ضرباً [٦] . فما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الدر المصون ٥٢٩/٤ وا لإملاء ٢٤٢.

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥٦/٢.

(٤) البحر المحيط ٧٢/٤-٧٣.

(٥) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٦) البحر المحيط ٢٨٤/١.

المطلب الثاني : التقديم في الحروف غير الجارة

تقديم همزة الاستفهام مع بعض أحرف العطف

الآية : (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعلقون)[١].

موضع الموقف : أفلا تعقلون.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور النحويين.

تتقدم الهمزة بما لها من صدارة على الواو والفاء وثم من حروف العطف ، وهذه الهمزة في نية تأخيرها عن هذه الأحرف ، لأنها للعطف ، فهي لعطف ما بعدها على ما قبلها من الكلام ، ولا حذف.

وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، فالهمزة تقدمت من تأخير ، إذ موضعها بعد أحرف العطف كما هي مع بقية أحرف العطف الأخرى ، تأتي بعد الحرف في موضعها الأصلي ، إلا أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور نوزع فيه ، فزُعِم أن الهمزة في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف [٢] ، ففي قوله تعالى : (أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم)[٣] أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ...

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان مذهب سيبويه وجمهور النحاة في هذا الموضع بما ذكر سابقاً في عدة مواضع من تفسيره[٤] وهو بهذا يوافق سيبويه والجمهور.

ومذهب سيبويه والجمهور جدير بالأخذ به إذ لاتكلف فيه ، أما ما يقابله من مذهب ففيه تكلف وغير مطرد في جميع المواضع.

---

(١) الآية ٤٤ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٢-٢٣ وشرح الرضي على الكافية ٣٩١/٤-٣٩٢.

(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٨٣/١ ، ٢٧١ ، ٣٢٣-٣٢٤ ، ١٠٢/٣ ، ١٠٦ ، ٣٢٢/٤ ، ٥/٨.

الفصل السادس

ظاهرة الزيادة

المبحث الأول: الزيادة في الظروف

زيادة "فوق"

الآية : (سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان)[١]

موضع الموقف : فوق الأعناق.

صاحب الموقف : الأخفش .

فوق من الظروف التي لايتصرف فيها، لاتكون مبتدأةً ولا مفعولاً بها، ولامضافاً إليها ،وإنما يُتصرف فيها بحرف الجر كقوله تعالى:(لهم من فوقهم ظلل من النار)[٢].

وقد اختلف فيها على عدة أوجه ، منها[٣] :

١- أن تكون باقية على ظرفيتها، والمفعول به محذوف، أي: فاضربوهم فوق الأعناق .

٢- أن تكون مفعولاً به على الاتساع.

٣- أن تكون زائدة ، وبه قال الأخفش في الآية الكريمة إذ يقول : معناها : اضربوا الأعناق ، كما تقول : رأيت نفس زيد ، تريد : زيداً[٤] .

٤- أن تكون بمعنى على ، أي : على الأعناق.

٥- أن تكون بمعنى دون.

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان القول بأن "فوق" من الظروف التي لايتصرف فيها إلا بجرها بمن .

موقفه من الأخفش : ذهب الأخفش إلى القول بزيادتها كما سبق أعلاه ، ورد على الأخفش بقوله : وهذا ليس بجيد ، لأن فوق اسم ظرف ، والأسماء لا تزاد[٥] .

ولعل هذا الرد أخذه من المبرد ، إذ يقول عنه أبو جعفر النحاس : وهذا عند محمد بن يزيد خطأ ، لأن فوقا يفيد معنى ، فلا يجوز زيادتها[٦] .

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ١٦ من سورة الزمر وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢ والمساعد ٥٢٧/١ وارتشاف الضرب ١٤٥١/٣ وشرح ابن عقيل ١٣٧/٢.

(٣) ينظر الإملاء ٣٠٠ وا لمشكل ٣١٢/١ والدر المصون ٥٧٨/٥ والمحرر ٢٧/٨-٢٨.

(٤) معاني الأخفش ٥٤١/٢-٥٤٢.

(٥) البحر المحيط ٤٧٠/٤-٤٧١.

زيادة "إذ"

الآية : (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل ...)[١]

موضع الموقف : وإ ذ قال ربك ...

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، ابن قتيبة.

إذ من الظروف الزمانية ملازم للظرفية إلا أن يضاف إ ليه زمـــان ، وهنـــا تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى : (وإذ قال ربك)، ومن تلك الأوجه :

١- أن يكون إذ منصوبًا بـــ "قالوا" .

٢- أن يكون منصوبًا باذكر مقدرًا.

٣- أن يكون منصوبًا بـــ "خلق لكم" .

٤- أن يكون زائدًا.

وفي هذا الوجه الأخير "وهو أن يكون "إذ" زائدًا" خلاف بين النحاة : ذهـــب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى جواز مجيء "إذ" زائدة[٢] وذهب جمهور النحاة إلى أنـــها لا تجيء زائدة ، أما أبو عبيدة فقال عن موضع البحث : معناه : وقلنا للملائكـــة ، و"إذ" من الحروف الزوائد[٣] .

أما جمهور النحاة فقد أنكروا على أبي عبيدة القول بزيادتها .

قال الزجاج : وهذا إقدام من أبي عبيدة لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغايـــة تجري إلى الحق ، و"إذ" معناها : الوقت ، وهي اسم فكيف يكـــون لغـــوًا ومعنـــاه الوقت ؟[٤]

وقال الزجاج في موضع آخر إذًا : قال جميع النحويين : إن "إذ" يدل علـــى مامضى من الوقت ، فكيف يكون الدليل على مامضى من الوقت لغوًا[٥] .

---

(٦) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٨٠/٢.

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٦/١ وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢ وتفسير غريب القرآن ٤٥.

(٣) مجاز القرآن ٣٦/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٠٨/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٤٠٠/١.

وقال ابن هشام : وذُكر لـــ "إذ" معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تُحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة وابن قتيبة ، والثاني : التحقيق كـــــ "قـــد" .... وليس القولان بشيء[١] .

وقال المرادي عن مذهبهما : ومذهبهما في ذلك ضعيف ، وكانا يضعفان فـــي علم النحو [٢] وقال السمين عن هذا المذهب : وهذا عند النحويين غلط[٣] .

وبعد ، فلا غرو أن يضعِّف أبو حيان ما ذهب إليه أبو عبيدة ، وابن قتيبة.

موقف أبي حيان :

اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه أبو عبيدة وابن قتيبة ، فقال : واختلـــف المعربون في "إذ" فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها ، وهذا ليس بشيء ، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو [٤] وقد رجح أبو حيان الوجه الأول مـن الإعراب فقال : والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله " قالوا أتجعل " [٤] .

ولقد تعقب أبو حيان أباعبيدة في عدة مواضـــع مـــن تفســـيره ، واتهمـــه بالضعف في علم النحو ، وإن كان إمامًا في اللغات وأيام العرب [٥] .

والذي يترجح لدي أن "إذ" لاتكون زائدة ، لأنها اسم ، ومن النادر أن يـــزاد الاسم.

---

(١) مغنى اللبيب ١١٦.

(٢) الجنى الداني ١٩٢.

(٣) الدر المصون ١٣٠/٣.

(٤) البحر المحيط ١٣٩/١.

(٥) ينظر البحر ٢٣/١ ، ١٤٤ ٤٣٧/٢ ، ٥٨/٤ ، ٤٥٩.

المبحث الثاني: الزيادة في الإفعال

زيادة "كان"

الآية : (إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً)[١] .

موضع الموقف : كان.

صاحب الموقف : المبرد.

تجئ "كان" على ثلاث حالات تامة وناقصة وزائدة :

- التامة : هي ما تكتفي بمرفوعها ، وقيل لها تامة لدلالتها على الحدث بمعنى وقع، حدث.
- الناقصة : هي التي لاتكتفي بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب معه ، ولاتدل على حدث ، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمان الخبر ، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها .
- الزائدة : ما كان دخولها في الكلام كخروجها منه ، فلا عمل لها في اسم ولا خبر، ولا تحتاج إليهما ، ولا تحتاج لمعمول آخر كالفاعل مثلاً .

والفائدة منها هنا أنها تمنح الكلام قوة وتوكيداً ، وليس من شأنها أن تحدث معنى جديداً ، قال ابن يعيش ناقلاً عن ابن السراج : وحق الزائد أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد [٢] وقال الخليل:إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق :

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام [٣]

على أن في "كان" في البيت السابق خلاف في زيادتها بين المبرد وكلام الخليل[٤].

وجرى الخلاف بين النحاة هل لكان الزائدة فاعل أم لا ؟

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٧-١٠٠ وفي الأصول : وحق المغلي انظر الأصول ٢/٢٥٩.

(٣) الكتاب ٢/١٥٣.

(٤) انظر المقتضب ٤/١١٦-١١٧ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٢٣ والبسيط ٢/٧٤١-٧٤٣ وإصلاح الخلل ١٥٧-١٥٩.

- فذهب السيرافي والصميري[١] إلى أن فاعلها مضمر فيها ، وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ، كأنك قلت : كان هو أي : كان الكون ، ويعني بالكون : الجملة التي تزاد فيها [٢] . قال الرضي عن رأي السيرافي : وهوهوس ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت[٣] .

وقال ابن مالك عن هذا الرأي أيضاً : وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي ، ولا حاجة إلى ذلك ، ولا يُبالى بأن يقال : خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثاً من غير محدّث عنه ، لأن "كان" المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالى بخلوها من الإسناد كما أن الضمير الواقع فصلاً لمّا قُصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها ، استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب ، وأيضاً فإ ن "كان" قد زيدت بين على ومجرورها ، فإذا نوي معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة ، ولا نظير لذلك ، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة ، فلا يمتنع كما لم يمتنع في "ما" بين عن ، ومن ، والباء ، ورُبَّ ، والكاف ومجروراتها[٤] .

- أما الفارسي وجمهور النحاة فذهبوا إلى أن كان الزائدة لا فاعل لها [٥] ، ومعظم النحاة ذكروا هذا الخلاف منسوباً لكل من السيرافي والفارسي ، أما ابن عصفور فقد عكس ما عليه الخلاف فنسب للفارسي القول بالفاعل لكان الزائدة، وعدمه للسيرافي، ولعل ذلك سهو منه [٦] .

موقف أبي حيان :

على المقياس السابق الالغاء وعدمه، تعرض أبو حيان لجملة من النحاة ، وفيما يلي بيان ذلك :

---

(١) انظر التبصرة ١/١٩١-١٩٢.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٧/٩٨-١٠٠ وارتشاف الضرب ٢/٩٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/١٩٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٦١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢/٢٩٤ وارتشاف الضرب ٢/٩٦.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠٩.

أولاً : المبرد :

قال أبو حيان عن "كان" في قوله تعالى : (إنه كان فاحشة ومقتاً)[١] : و "كان" يستعمل كثيراً بمعنى لم يزل ... وقال المبرد : هي زائدة ، ورُدّ عليه بوجود الخبر ، إذ الزائدة لا خبر لها[٢] . وعلى معنى "لم يزل" حمل المبرد القول بزيادتها ، وهذه النسبة ، أي : القول بزيادتها التي نسبت للمبرد قال به الزجاج [٣] ولعل نسبة القول هذه للمبرد لا تتلاءم مع رأيه في البيت السابق : .... وجيران لنا كانوا كرام ، ولذا قال أبو حيان : "وينبغي أن يتأول كلامه على أن كان لا يراد بها تقييد الخبر بالزمن الماضي فقط ، فجعلها زائدة بهذا الاعتبار"[٢] .

ثانياً : أبو سعيد السيرافي :

تعرض أبو حيان في أول كلامه عن كان في تفسيره في قوله تعالى : (بما كانوا يكذبون)[٤] ، فقال : كان فعل يدخل على المبتدأ والخبر .... وقد تزاد ولا فاعل لها إذ ذاك خلافاً لأبى سعيد[٥] ، وفي موضع آخر يقول عنه أبو حيان : وقد خالف أبو سعيد فزعم أنها إذا زيدت عملت في الضمير العائد على المصدر المفهوم منها ، أي : كان هو ، أي : الكون ، وقد رُدّ ذلك [٦] .

ثالثاً : الفراء :

قال أبو حيان عن كان في قوله تعالى : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون)[٧] .

قال : وحُكي عن الفراء أن "كان" زائدة ، ولهذا جُزم الجواب ، ولعله لا يصح ، إذ لو كانت زائدة لكان فعل الشرط "يريد" وكان يكون مجزوماً [٨] .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٠٩.

(٣) ينظر معاني القرآن المنسوب للزجاج ٢/٣٢ والمقتضب ٤/١١٦.

(٤) الآية ١٠ من سورة البقرة.

(٥) البحر المحيط ١/٥٣ وينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٨٥-١١٨٦.

(٦) البحر المحيط ١/٤٢٥.

(٧) الآية ١٥ من سورة هود.

(٨) البحر ٥/٢٠٩-٢١٠ وانظر معاني القرآن لفراء ٢/٥.

رابعا : أبو عبيدة وأبوبكر بن الأنباري :

قال أبو حيان عن "كان" في قوله تعالى:(كيف نكلم من كان في المهد صبياً)[١]، قال : "وكان" قال أبو عبيدة : زائدة ، وقيل : تامة وينتصب صبيًا على الحال في هذين القولين.

والظاهر أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار .... وما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة : من أن الزائدة لا خبر لها ، وهذه قد نصبت صبيًّا خبرًا لها ، ليس بشيء ، لأنه إذ ذاك ينتصب علىالحال ، والعامل فيها الاستقرار[٢] .

وما رد به أبو حيان على ابن الأنباري له وجه من الصحة ، إذ الأولى أن تكون في هذه الآية زائدة (إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ، لأن الناس كلهم في ذلك سواء[٣] والقول بالزيادة في هذه الآية هو ما ذهب إليه ابن السراج وتبعه فيه ابن يعيش ، والرضي، وهو الوجه الظاهر [٤] .

---

(١) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٢) البحر ١٨٧/٦ ينظر معاني القرآن للزجاج ٣٢٨/٣ وإعراب القرآن للنحاس ١٥/٣.

(٣) شرح ابن يعيش ٩٩/٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٩١/٤.

زيادة كاد

الآية : (من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم)[١]

موضع الموقف : كاد.

صاحب الموقف : الكوفيون .

"كاد" التي من أفعال المقاربة تشابه "كان" في غالب أحوالها ، فكما أن "كـــاد" فعل يأتي منه الماضي والمضارع ويقتضي اسماً وخبراً ، ويأتي ناقصاً كذلك فعـــل "كاد" وإنْ كان بينهما اختلاف في التفاصيل الأخرى كمجئ خبر "كان" مفرداً وجملـة وشبهها وحذف نونها وتقدم خبرها عليها .... أما القول بزيادة كان فهو المشهور من زيادتها كاد ، إذ زيادة كاد فيه خلاف بين النحاة ، وذلك على النحو التالي :

ذهب الكوفيون [٢] وقطرب[٣] والأخفش من البصريين [٤] إلى زيادة "كـــاد" وذهب جمهور البصريين إلى القول بمنع زيادتها.

فالكوفيون والأخفش احتجوا على زيادة "كاد" بما ورد نثراً وشعراً ، وبالقياس بكان. فمما ورد وحكموا بزيادة كاد فيه قوله تعالى : (إن الساعة آتية أكاد أخفيـــها) [٥] وبقوله تعالى : (حتى إذا أخرج يده لم يكد يراها)[٦]

ومن الشعر قول حسان بن ثابت :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها في جسم خرعبة وحسن قوام

وبقول الشاعر :

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحُه فما إنْ يكاد قرنه يتنفس

---

(١) الآية ١١٧ من سورة التوبة.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) ينظر لسان العرب مادة "كود" و "كيد" باب الدال فصل الكاف جـ٣/٣٨٣-٣٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٥/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/١ والمساعد ٣٠٣/١ والـــدر المصون ١٧٨/١ و ١٣٥/٦.

(٥) الآية ١٥ من سورة طه.

(٦) الآية ٤٠ من سورة النور..

واحتج الكوفيون بزيادة كاد قياساً على جواز زيادة كان ، فكما تزاد كان بلفظ الماضي كثيراً وبلفظ المضارع قليلاً ، كذلك يجوز زيادة كاد قياساً .

أما البصريون فقالوا : إن الزيادة خلاف الأصل ، وما قيل من زيادتها فتمأوّل، ويتجلى موقف أبي حيان من هذه المسألة في إعراب "تزيغ" من قوله تعالى : (من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ....)[١] على قراءة الحرميين[٢] والعربيين[١] وعاصم في رواية أبي بكر "شبعة" ، إذ ذكر وجوهاً ثلاثة ، خلاصتها ما يلي :

١- أن يكون اسم كاد ضمير الشأن، وقلوب فاعل بـ تزيغ.

٢- أن يكون اسم كاد "قلوب" وفاعل تزيغ ضمير مستتر.

٣- أن يكون اسم كاد ضميراً مستتراً يعودعلى المفهوم مما تقدم،والجملة بعده خبر "كاد".

قال أبو حيان : وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو ،من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها [٢] فبعضهم أطلق وبعضهم قيّد بغيرعسى من أفعال المقاربة ولا يكون سبباً[٣] وذلك بخلاف "كان" فإن خبرها يرفع الضمير [٤] والسببي لاسم كاد[٥] فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر ، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم "كاد" بل ، ولا سبباً له ، وهذا يلزم في قراءة الياء أيضاً.

وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل "كان يقوم زيد" وفيه خلاف ، والصحيح المنع ، وأما توجيه الأخير[٦] فضعيف جداً من حيث أُضمر

---

(١) الآية ١١٧ من سورة التوبة وينظر الحجة للفارسي ٤/٢٣٤ وحجة القراءات لابن أبي زرعة ٣٢٥-٣٢٦.

(٢) نحو : كاد زيد يسافر.

(٣) فلا يقال : كاد زيد يسافر أبوه.

(٤) نحو : كان زيد يسافر.

(٥) نحو : كان زيد يضرب أخوه لصاً.

(٦) في المطبوعة الآخر ولعله خطأ مطبعي.

في كاد ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر كاد[١] رافعاً سببياً [٢] .

ثم خَلُص من هذا قائلاً : ويُخَلِّص من هذه الإشكالات اعتقاد كون "كاد" زائدة، ومعناها مراد ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر ، فتكون مثل "كان" إذا زيدت يراد معناها ولا عمل لها ، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : " من بعد ما زاغت" بإسقاط "كاد" .

وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى : (لم يكد يراها) مع تأثيرها للعامل وعملها هي ، فأحرى أن يدعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة [٣] .

يتضح أن أبا حيان فيما سبق يذهب مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين في جواز مجيء كاد زائدة ، إذ قال:فأحرى أن يدعى زيادتها.

وهذا الموقف منه هنا مخالف لقوله في موضع آخر ومناقض له ، إذ يقول : وقول من اعتقد زيادة "يكد" أو أنه يراها بعد عسر ، ليس بصحيح ، والزيادة قول ابن الأنباري ، وأنه لم يرها إلا بعد الجهد قول المبرد والفراء[٤] ومخالف كذلك لما قاله في ارتشاف الضرب ، إذ قال : ولا تزاد كاد خلافاً للأخفش[٥] .

تعقيب : مما يُتعقب فيه أبو حيان أمران :

أحدهما : قوله في الوجه الثاني : وأما توسيط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل "كان يقوم زيد" وفيه خلاف ، والصحيح المنع[١] .

فالقول إن التركيب " كان يقوم زيد" له نظير في القرآن الكريم في عدة مواضع منها: (وإن كان كَبُر عليك إعراضُهم)[٦] (ودمرنا ما كان يصنع فرعون) [٧]

---

(١) في المطبوعة واقعاً ولعله خطأ مطبعي والتصحيح جاء من السياق فيما سبق ومن نسخة الدر المصون٦/١٣٤.

(٢) البحر المحيط ١٠٩/٥ وينظر الحجة ٢٣٥/٤-٢٣٧.

(٣) البحر المحيط ١٠٩/٥.

(٤) البحر المحيط ٤٦٢/٦.

(٥) ارتشاف الضرب ١٢٦/٢.

(٦) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٧) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف.

(عسى أن يكون قد اقترب أجلهم)[١] (وإن كان كبر عليكم مقامي)[٢].

فلا صحة لإنكار وجوده ، أما جواز توسط الخبر إذا كان على هذا النحو ففيه خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، فالمانعون قاسوا خبر هذه الأفعال على خبر المبتدأ إذا كان جملة فعلية فعلها يرفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ ، فلا يقال عندهم : "قام زيد" على أن يكون "زيد" مبتدأ مؤخرًا ، وقام وفاعله المستتر خبر مقدم ، وإنما امتنع ذلك عندهم لأمر اللبس : فلا يُعلم أَمَا بعد الفعل فاعل أم مبتدأ؟ والأصل مراعاة ما يدفع اللبس ، وممن أجاز توسط الخبر لهذه الأفعال إذا كان على هذا النحو ابن السراج [٣] وصحح ابن مالك ما ذهب إليه ابن السراج قائلا : وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح[٤] وحجة المجيزين القياس على خبر المبتدأ إذا كان مفردًا وشبه جملة ، وجملة فعلية فعلها رافع لسببي المبتدأ ، وجملة اسمية [٥] .

وعلى هذا فالقول بوقوع خبر "كاد" متوسطا بينها وبين اسمها جائز قياسا بوقوع خبر كان متوسطا بينها وبين اسمها[٦] . ومما يدفع اللبس في هذا المقام سياق الكلام ، فالمتكلم والسامع وكذلك الكاتب والقارئ بينهم سياق كلام ، ومن بين هذا السياق هذه الشريحة التي جاءت على نحو : كاد يصلي النافلة في سفره زيد ، فعلى هذا يجوز أن يكون "زيد" اسمًا لكاد ويجوز أن يكون فاعلاً ليصلي ويجوز أن يكون مبتدأ على سواء.

الأمر الثاني :

---

(١) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ٨٨/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/١.

(٥) ينظر البحر المحيط في هذه المسألة ١١٥/٤ وص٤٣٣ وارتشاف الضرب ٨٨/٢.

(٦) ينظر الكتاب ١٥٨/٣-١٥٩ والمسائل العسكرية ص ١٤٧ وارتشاف الضرب ١١٩/٢.

قوله : "وقرأ باقي السبعة بالتاء ، فاحتمل أن يكون "قلوب" اسم "كاد" و "تزيغ" الخبر وسط بينهما ، كما فعل ذلك بكان [١] ، ثم قال : "قال أبو علي : ولا يجوز ذلك في عسى .

وبالرجوع إلى كتاب الحجة يجد البحث غير ما ذكره أبو حيان ، وإنما هو نقل عن الفارسي في غير موضعه ، إذ قال أبو علي : "يجوز أن يكون فاعل "كاد" أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يضمر فيه القصة أو الحديث ، وتكون "تزيغ" الخبر، فإن قلت : إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء نحو "هو الله أحد" ... ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي تدخل على المبتدأ، قيل : جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها ، فأشبهت العوامل الداخلية على المبتدأ للزوم الخبر لها ، فإن قلت : فهل يجوز أن يضمر في عسى ضمير القصة أو الحديث ، لأن عسى أيضا يلزمها الخبر كما يلزم "كاد"؟.

قيل : لايجوز ذلك ؟ لأن عسى يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر ، فلا يلزمه الخبر ، كقوله : (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم)[٢] فإذا كان فاعله المفرد في كثيرمن الأمرلم يحتمل الضمير الذي احتمله "كاد" ....[٣] .

فهذا كلام الفارسي في واد ،وكلام أبي حيان في واد آخر ، ويتضح ذلك من الوجه الأول الذي ذكره أبو حيان ، ومن الوجه الثالث الذي ذكره الفارسي في هذا المقام. قال الفارسي عن الوجه الثالث : والثالث في فاعل "كاد" : أن يكون فاعلها القلوب ، كأنه : من بعد ما كاد قلوب فريق منهم تزيغ ، ولكنه قدم تزيغ كما يقدم خبر كان في قوله تعالى[٤] : (وكان حقًّا علينا نصرُ المؤمنين)[٢] .

---

(١) البحر المحيط ١٠٩/٥.

(٢) الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٣) الحجة للفارسي ٢٣٥/٤-٢٣٦.

(٤) الآية ٤٧ من سورة الروم.

ولعل أبا حيان سها عن ذلك، فالقول بتوسط خبر عسى فيه خلاف بين النحاة، وممن أجاز ذلك المبرد والسيرافي والفارسي فكيف يقال بأن الفارسي منع ذلك خاصة في هذه الآية ، وصريح قوله ظاهر في إعرابها كما سبق.

والذي أراه أن الزيادة في الأفعال والأسماء غير قياسية ، ولا يحكم عليها بالقياس ، والقول بزيادة كاد غير مسلم به ، إذ على تقدير أن "كاد" دخولها كخروجها فلا تفيد معنى دعوى لا دليل عليها ، ، وأيضا فإن القياس على "كان" غير مطرد ، فـ "كان" لا تزاد في أول الكلام.

المبحث الثالث: الزيادة في الحروف

المطلب الأول : زيادة حروف الجر

زيادة "من"

الآية : ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم [١]

موضع الموقف : من ربكم.

صاحب الموقف : سيبويه ، الخليل ، الأخفش ، الكوفيون ، الفارسي.

تأتي "من" زائدة والدليل على زيادتها في ذلك أنها لو حذفت لم يختل المعنى الأصلي المراد من التركيب ، ولم ينقص شيئا. ولذلك قال سيبويه عنها: وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة "ما" إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما آتاني من رجل وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت "من" كان الكلام حسناً [٢] .

ومجيء من زائدة مختلف فيه أيكون بشرط أم على إطلاقه؟

أولا : ذهب جمهور البصريين إلى مجيئها زائدة بشرط :[٣]

أ- تقدُّم نفي ــ وهو المفهوم منه في تمثيل سيبويه السابق ، أو نهي ، أو استفهام بهل.

ب- كون مجرورها نكرة.

جـ- زاد بعضهم كون المجرور فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ ، أو اسم كان أو نائبَ الفاعل.

ثانيا : وذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي فترد زائدة عندهم بعد الإيجاب كما ترد بعد النفي والنهي والاستفهام أيضا.

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٤-٢٢٥ وينظر ٢/٣١٥-٣١٦ من الكتاب أيضا والمقتضب ٤/١٣٧ والأصول ١/٤١٠.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٤٢٥-٤٢٦ وابن يعيش ٨/١٢-١٣ وفيه أن تكون عامة وأوضح المسالك٣/٢٥-٢٧ وشرح الرضي ٤/٢٦٨-٢٦٩ والارتشاف ٤/١٧٢٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧٩٧ وأسوار العربية ٢٥٩-٢٦٠ والإنصاف ١/٦٧٣.

ثالثا : وذهب الأخفش والكسائي [١] وابن السراج [٢] والفارسي[٣] وتبعهم ابن جني[٤] وأبو البقاء العكبري [٥] وابن مالك[٦] والرضي[٧] إلى جواز زيادتها في الواجب ، وكون مجرورها يأتي معرفة ويأتي نكرة فيه خلاف بينهم. واستدل الكوفيون ومن نهج طريقهم على مجيء "من" زائدة في الكلام الموجب بورود ذلك في القرآن الكريم وبقول العرب شعراً ونثراً.

أ- فمن تخريج "من" زائدة في قوله تعالى : (ويكفّر عنكم من سيئاتكم)[٨]، (أن ينزل عليكم من خير من ربكم)[٩].

(ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[١٠] (يُحلّون فيها من أساور من ذهب)[١١] (وينزّلُ من السماء من جبال فيها من برد)[١٢] (ويغفر لكم من ذنوبكم)[١٣] .

وخرج الكسائي على زيادتها قوله صلى الله عليه وسلم : "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون "[١٤] ، وخرج ابن جني قراءة بعضهم : (لما أتيتكم من كتاب وحكمة)[١٥] بتشديد لما، وقال : أصله لمن ما، ثم أدغم، ثم حذف ميم "من"[١٦].

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١-٢٧٣ وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤ وينظر شرح ابن يعيش ١٢/٨-١٣ ومغني اللبيب ٣٢٢/١-٣٢٥ وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٢ وأوضح المسالك ٢٤/٣-٢٧ والبحر ٣٤٣/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٤/١-٤٨٧.

(٢) ينظر أل أصول ٤١٠/١.

(٣) ينظر المغني ٣٢٥/١ والبحر ١١٣/٤ .

(٤) ينظر المحتسب ١٦٤/١.

(٥) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص ٤٥٤.

(٦) ينظر شواهد التوضيح ١١٢٦-١٢٧ وشرح ال كافية الشافية ٧٩٨/٢.

(٧) شنظر شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٤.

(٨) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٩) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(١٠) الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

(١١) الآية ٣١ من سورة الكهف ، الآية ٢٣ من سورة الحج ، والآية ٣٣ من سورة فاطر.

(١٢) الآية ٤٣ من سورة النور.

(١٣) الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(١٤) ينظر مغني اللبيب ٣٧/١.

(١٥) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(١٦) المحتسب ١٦٤/١ ومغني اللبيب ٣٢٢/١-٣٢٥.

ب- واستدل الكوفيون أيضاً ومن سايرهم على زيادتها في غير ما اشترطه البصريون بقول العرب : قد كان من مطر ، وقولهم : قد كان من حديث فخل عني وبقول عمر بن أبي ربيعة :

وَيَنْمَى لها حُبُّها عندنا فما قال من كاشح لم يَضُر

وبقول جرير :

لما بلغنا إمامَ العدل قلت لهم قد كان من طول إدلاجٍ وتهجير

وقول الآخر :

وكنتُ أُرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر

وقوله :

يَظَلُّ به الحرباءُ يمثل قائمًا ويُكْثِرُ فيه من حنين الأباعد

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان عدة مواضع في تفسيره يذكر فيها بعضاً مما سبق بيانه ، وفي الآية موضع الذكر السابق يقول : من خير: من زائدة، والتقدير خير من ربكم، وحسن زيادتها هنا ، وإن كان "ينزل" لم يباشره حرف النفي ، فليس نظير: ما يكوم من رجل، لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى، لأنه إذا نفيت الودادة كان كأنه نفى متعلقها، وهو الإنزال، وله نظائر في لسان العرب ... وهذا التخريج هو قول سيبويه والخليل، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين في هذا المكان فيجوز زيادتها، لأنهم لا يشترطون انتفاء الحكم عما تدخل عليه ، بل يجيزون زيادتها في الواجب وغيره ، ويزيد الأخفش أنه يجيز زيادتها في المعرفة[١].

وقد أورد أبو حيان ما ذهب إليه جمهور البصريين وما ذهب إليه الكوفيون وما ذهب إليه الأخفش . فهو يقول عن مذهب البصريين في هذه المسألة عند موضع قوله تعالى : (وَمَا يُعلِّمَانِ مِنْ أحد)[٢] .

---

(١) البحر المحيط ١/٣٤٠ وينظر المحرر الوجيز ١/٣١٤ والدر المصون ٢/٥٣-٥٤.

(٢) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

قال : ومن زائدة لتأكيد استغراق الجنس لأن أحداً من الألفاظ المستعملة ... وشرط زيادتها هنا موجود عند جمهور البصريين ، لأنهم شرطوا أن يكون بعدها نكرة ، وأن يكون قبلها غير واجب" [١] .

وقال في موضع أخر عند قوله تعالى : (يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها)[٢] مفعول يخرج محذوف ، ومن تبعيضية ، أي : مأكولاً مما تنبت ، هذا على مذهب سيبويه ، وقال الأخفش : من زائدة ، التقدير : ما تنبت ... والمختار ما قدمنا من كون "من" في الموضعين للتبعيض.[٣]

ويقول عن مذهب البصريين والكوفيين في البحر عند موضع قوله تعالى : (فأخرج به من الثمرات رزقًا لكم)[٤] قال : وأبعد من جعل "من" زائدة ، وجعل الألف واللام للاستغراق لوجهين :

أحدهما : زيادة من في الواجب ، وقيل معرفة [٥] ، وهذا لا يقول به أحد من البصريين والكوفيين إلا الأخفش [٦] .

وقال في موضع آخر : ويزيد الأخفش أنه يجيز زيادتها في المعرفة"[٧]

وقال في موضع ثالث عن قوله تعالى : (له فيها من كل الثمرات)[٨] : وهذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر ، فعلى مذهب الأخفش "من" زائدة ... ولا يجوز أن تكون زائدة على مذهب الكوفيين لأنهم شرطوا في زيادتها أن يكون بعدها نكرة، وقد ذهب الفارسي مذهب الأخفش في قوله تعالى : (ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[٩].

---

(١) البحر ١/٣٣٠.

(٢) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٣) البحر ١/٢٣٢ -٢٣٣ وينظر البحر ٢/١٢٧.

(٤) الآية ٢٢ من سورة البقرة.

(٥) لعل الصواب وكون المجرور بها معرفة ينظر الدر المصون ١/١٩٣.

(٦) البحر ١/٩٨.

(٧) البحر ١/٣٤٠.

(٨) الآية ٢٦٦ من سورة البقرة.

(٩) الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

يقول أبو حيان عن فاعل جاءك : قال الفارسي : هو من نبأ ، ومن زائدة ، : أي : ولقد جاءك نبأ المرسلين[١] ثم قال أبو حيان:ويضعف هذا الزيادة في الواجب[١].

وعن قوله تعالى : (واسألوا الله من فضله)[٢] قال أبو حيان : وسأل يقتضي مفعولين والثاني لقوله : واسألوا الله هو قوله من فضله ... وقال بعض النحويين : من زائدة ، والتقدير :واسألوا فضله، وهذا لا يجوز إلا على مذهب الأخفش[٣] ، هكذا توالت مواقف أبي حيان من الأخفش . فهو يقول عن "مما" في قوله تعالى : (يخرج لنا مما تنبت الأرض)[٤] مفعول يخرج محذوف، ومن تبعيضية ، أي : مأكولا مما تنبت ، هذا على مذهب سيبويه ، وقال الأخفش : من زائدة ، التقدير : ما تنبت[٥] وتعددت مواطن مذهب الأخفش في البحر المحيط [٦] .

وما ذكره أبو حيان صحيح فالأخفش يقول عن "من" في قوله تعالى:(يخرج لنا مما تنبت الأرض) [٤] : وإن شئت جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد : ما رأيت أحدًا ، وهل جاءك من رجل ، تريد : هل جاءك رجل ، فإن قلت : إنما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك ، قال : (ويكفر عنكم من سيئاتكم)[٧] فهذا ليس باستفهام ولا نفي ، وتقول : زيد من أفضلها، تريد : هو أفضلها ، وتقول العرب : قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب ، يريدون : قد كان حديث[٨] .

---

(١) البحر ١١٣/٤.

(٢) الآية ٣٢ من سورة النساء.

(٣) البحر المحيط ٢٣٦/٣.

(٤) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٥) البحر ٢٣٢/١.

(٦) ينظر البحر ٣٠٦/١، ٣٤٢-٣٤٣، ٤٥٠، ٤٦٦-٤٦٧، ٣٨١/١ ، ١١٣/٤، ٤٢٧/٥، ٤٨٤، ٩٧/٦ .

(٧) الآية ٢٧٠ من سورة البقرة.

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١-٢٧٣.

إلا أنه ناقض هذا بقوله في ارتشاف الضرب إذ قال : " وتأتي زائدة ، فعند الأخفش والكسائي وهشام يجوز أن تزاد في الواجب وغير الواجب وداخله على المعرفة والنكرة[١] .

ومن كل ما سبق يتضح أن أبا حيان ينهج طريقة البصريين ، وسبق في التمهيد أن للكوفين والأخفش سماعًاورد عن العرب شعرًا ونثرًا ، وعليه ذهب الأخفش ومن وافقه كأبي عبيدة [٢] والفارسي [٣] إلى القول بزيادة "من" في الواجب، وقبل المعرفة.

وخلاصة القول أن جمهور البصريين قننوا للكثير وتمسكوا به ، أما القليل والشاذ فلا تقنين له عندهم ، أما الكوفيون والأخفش فقد راعوا الوارد عن العرب، ولعل الخلاف في هذه المسألة كلا خلاف.

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٤٤٤.

(٢) ينظر البحر ٥/٤٠٩.

(٣) ينظر البحر ٤/١١٣.

زيادة الباء في المبتدأ

الآية : (بأيكم المفتون)[١].

موضع الموقف : بأيّكم.

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، الأخفش ، الفراء.

تعدد وجوه الإعراب في قوله تعالى : (بأيكم) فمن تلك الوجوه :

١-أن تكون الباء بمعنى في ، والمعنى في أي فرقة منكم المفتون ، وإلى هذا ذهب الفراء ، إذ يقول : وإن شئت جعلته بأيكم : في أيكم[٢] .

٢-أن تكون الباء للسببية ، فيكون التقدير : بأيكم فَتْنُ المفتون ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وإلى هذا ذهب الأخفش[٣] .

٣-أن يكون المفتون مصدر جاء على مفعول، كالمعقول والميسور، والتقدير بأيكم الفتون.

٤-أن تكون الباء زائدة في المبتدأ، ويكون التقدير : أيكم المفتون ، فزيدت كزيادتها في نحو : بحسبك زيد ، وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة[٤] .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة ، ونحن يهمنا القول بزيادة الباء في المبتدأ على تخريج أبي عبيدة ، لذا سنورد ما أورده أبو حيان فيما يخص هذه المسألة ، قال أبو حيان : والظاهر تعلق بأيّكم المفتون بما قبله .... وإذا كان متعلقاً بما قبله ، وهو قول الجمهور فقال قتادة وأبو عبيدةمعمرو : الباء زائدة ، والمعنى أيّكم المفتون ، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله بحسبك درهم ، أي: حسبك ، وقال الحسن والضحاك والأخفش : الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي: بأيكم هي الفتنة والفساد ... وقال الأخفش أيضاً : بأيكم فتن المفتون ، حُذف المضاف وأقام المضاف مقامه ... وقال مجاهد والفراء : الباء بمعنى في ...[٥] .

---

(١) الآية ٦ من سورة القلم.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣.

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٧١٣/٢ الباء زائده.

(٤) ينظر مجاز القرآن ٢٦٤/٢ وينظر المغني ١٤٨ وارتشاف الضرب ١٧٠٤/٤.

(٥) البحر المحيط ٣٠٩/٨.

فمما سبق رجّح أبو حيان تعلّق الجار والمجرور بما قبله ، وهذا الذي أميـــل إليه، وعليه فالوقف لايتم بقوله تعالى : (فستبصر ويبصرون)[١] ، وما ذهب إليـــه أبو عبيدة أمر مرجوح.

---

(١) الآية ٥ من سورة القلم .

زيادة الباء في خبر المبتدأ

الآية : (والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم)[١] .

موضع الموقف : جزاء سيئة بمثلها.

صاحب الموقف : ابن كيسان.

تعدد وجوه الإعراب في الآية الكريمة ففي قوله تعالى :الذين،عدة أوجه، منها:

١-أن يكون معطوفاً على قوله تعالى (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)[٢] فيكون في محل جر.

٢-أن يكون مبتدأ ، و "جزاء سيئة" مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثاني هو "بمثلها".

واختُلِف في الباء فذهب الأخفش وابن كيسان[٣] إلى أن الباء زائدة ، وذهب جمهور النحاة إلى أن الباء في الآية الكريمة غير زائدة.

أما الأخفش وابن كيسان فاستدلا بالسماع ، ومن ذلك الآية الكريمة موضع البحث ، وبقول الشاعر :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

ومنعكها : مبتدأ ، وبشيء : خبره بزيادة الباء.

إلا أن الجمهور ردوا عليهما ، فذكروا أن زيادة الباء في خبر المبتدأ تعد شاذة ، والأولى أن يكون قوله تعالى: (بمثلها) هو الخبر إلا أن الباء متعلقة بالاستقرار فلا تعد زائدة .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه ابن كيسان من زيادة الباء في خبر المبتدأ ، وعند إعرابه للآية عرض الأوجه الإعرابية دون أي ترجيح، فقال : "وجزاء مبتدأ ، فقيل: خبره مثبت ، وهو بمثلها ، و اختلفوا فيالباء ، فقيل : زائدة ، قاله ابن كيسان، أي:

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) الآية ٢٦ من سورة يونس.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٧/٢ ومغني اللبيب٥١٢ وشرح الرضي ٢٨٢/٤ وشرح ابن يعيش ١١٥/٢ ، وكتاب الشعر للفارسي ٣٣١ والجنى الداني ٥٥ وارتشاف الضرب ١٢١٩/٣ .

جزاء سيئة مثلها ، كما قال (وجزاء سيئة سيئة مثلها)[١] كما زيدت في الخبر في قوله : ..... فمنعكها بشيء يستطاع ، أي : شيء يستطاع ، وقيل : ليست بزائدة ، والتقدير : مقدر بمثلها ، أو مستقر بمثلها[٢] .

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٢) البحر ٥/١٤٧.

زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد "ما" التميمية

الآية : (وما الله بغافل عما تعملون)[١]

موضع الموقف : بغافل.

صاحب الموقف : الفارسي ، الفراء.

تزاد الباء في خبر "ما" النافية العاملة عمل "ليس" كثيراً جاء ذلك نثراً وشعراً، ففي قوله تعالى : (وماهم بمؤمنين)[٢] الباء زائدة ، والموضع موضع نصب ، لأن ما حجازية عاملة عمل "ليس" وأكثر لسان الحجاز جر الخبر بالباء ، وجاء القرآن على الأكثر. ولاتختص زيادة الباء باللغة الحجازية ، بل تزاد في لغة تميم على إهمال "ما" خلافاً لابن السراج[٣] والفارسي في أحد قوليه.

قال ابن عقيل : ولا تختص زيادة الباء بعد "ما" بكونها حجازية خلافاً لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية ، وقد نُقل عن سيبويه والفراء – رحمهما الله تعالى – زيادة الباء بعد "ما" عن بني تميم ، فلا التفات إلى من منع ذلك ، وهو موجود في أشعارهم ، وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك ، فمرة قال : لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تزاد في الخبر المنفي [٤] .

قال سيبويه : ومثل ذلك ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به ، من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم.[٥]

وقال الفراء: وقوله :(ما هذا بشراً) [٦] نصبت "بشراً" لأن الباء قد استُعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ... وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا [٧] .

---

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٨ من سورة البقرة.

(٣) ينظر الأصول ٩٣/١.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٧٢/١-٢٧٣.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢.

(٦) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٧) معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ وينظر المعاني أيضاً ١٣٩/٣.

موقف أبي حيان :

لأبي حيان في هذه المسألة موقفان :

أحدهما : من الفارسي ، ذلك أن الفارسي منع أن تدخل الباء في خبر المبتدأ بعد ما التميمية في أحد قوليه، وعليه فقد صحح أبو حيان القول بأن الباء لاتختص بخبر ما الحجازية ، بل يجوز أن تأتي في خبر المبتدأ بعد "ما" المهملة في لغة تميم ، قال أبو حيان راداً على ابن عطية حينما ذكر الأخير "أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة" ، قال أبو حيان : بل القائلون قائلان :

قائل : بأن التميمية لا تَدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها، وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه ، وتبعه الزمخشري.

وقائل : بأنه يجوز أن يجر بالباء ، وهو الصحيح[١] .

الموقف الأخر : موقفه من الفراء ، ذلك الفراء أثبت أنه يجوز أن يجر خبر المبتدأ بعد ما التميمية ، قال أبو حيان : قال الفراء : – وهو سامع لغة، حافظ ثقة – لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء[٢] .

يقول عن الباء في قوله تعالى : (وما هم بمؤمنين)[٣] ، والباء في بمؤمنين زائدة ، والموضع نصب ، لأن "ما" حجازية وأكثر لسان الحجاز جر الخبر بالباء، وجاء القرآن على الأكثر ... ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية بل تزاد في لغة تميم خلافاً لمن منع ذلك[٤] .

فمما سبق نرى أباحيان يوافق رأي جمهور النحاة في أنه يجوز أن تزاد الباء بعد ما التميمية خلافاً للفارسي في أحد قوليه . ونراه أيضاً قد امتدح الفراء بما هو أهل له من أنه سامع لغة حافظ ثقة،لأنه أثبت مجيء الباء في خبر المبتدأ بعد ما التميمية المهملة .

---

(١) البحر المحيط ٢٦٧/١ وينظر البحر ٢٣٢/٨ والمحرر الوجيز ٣٦٧/١.

(٢) البحر المحيط ٣٠٤/٥ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١ والمساعد ٢٨٨/١.

(٣) الآية ٨ من سورة البقرة.

(٤) البحر المحيط ٥٥/١.

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه أبو حيان تبعاً لجمهور النحاة صحيح سماعاً وقياساً ، ذلك أن الباء دخلت بعد "ما" المكفوفة بأنْ في قول الشاعر :

لعمرك ما إنْ أبو مالك بواهٍ ولا بضعيف قواه[1]

- إن الباء إنما دخلت على الخبر بعد "ما" لكونه منفياً ، لا لكونه خبراً منصوباً فلذلك دخلت على خبر لم أكن ، وامتنع دخولها على خبر كنت ، وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي ، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

- إن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد "ما "ومن ذلك قول الفرزدق

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا مُنسيءٌ معنٌ ولا متيسر

وقياساً : أن دخول الباء الأصل فيها أن تأتي في خبر ليس "وما" محمولة عليها لاشتراكهما في النفي ، وما دامت محمولة على "ليس" فلا فرق بين "ما" التميمية والحجازية .

---

[1] ينظر شرح الرضي ١٨٨١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١/٥٩٦ وارتشاف الضرب ١٢٢٠/٣/١٢٢١ والجنى الداني ٥٤ وشرح ابن يعيش ١١٦/٢ .

زيادة الباء في خبر إن

الآية : (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحي الموتى)[١]

موضع الموقف : أن الله .... بقادر.

صاحب الموقف : الزجاج.

قرأ الجمهور بقادر اسم فاعل ، والباء زائده في خبر "أن" وحسّن زيادتها كونُ ما قبلها في حيز النفي ، فالكلام في قوة أليس الله بقادر، وقد قاس الزجاج على هذا زيادة الباء في خبر أنّ.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان : وقد أجاز الزجاج : ما ظننت أن أحداً بقائم قياساً على هذا، والصحيح قصر ذلك على السماع[٢] والذي في معاني القرآن للزجاج هذا الذي نقله أبو حيان ، إلا أن النقل كان ناقصاً يقول الزجاج : دخلت الباء في خبر أن بدخول "أوَ لَمْ" في أول الكلام ، ولو قلت : ظننت أن زيداً بقائم لم يجز ، ولو قلت : ما ظننت أن زيداً بقائم جاز بدخول ما ، ودخول "أن" إنما هو توكيد للكلام ، فكأنه في تقدير : أليس الله بقادر [٣] .

أفرأيت قوله : ودخول "أن" إنما هو توكيد للكلام ، فهوعلى هذا فيمايظهر أن تكون "أن" زائدة لا عمل لها ، ويؤكد هذا القول بالتقدير الذي ساقه،وفي هذا مغالطة عليه من أبي حيان. ولعل الغرض من دخول الباء هنا توكيد النفي ، ودخول إنّ هو للتوكيد الذي يراد به الزيادة ولا منافاة بين التوكيدين أي : الزيادتين في المثال .

ويُقال أيضاً فيما ذهب إليه الزجاج : هذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه ، لأن معنى "أو لم يروا أن الله : أو ليس الله [٤] .

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف.

(٢) البحر المحيط ٦٨/٨.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤٤٧/٤ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/٤-١٧٥ والمحرر الوجيز ٤٣/٥١ والدر المصون ٦٨١/٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١.

أما قول أبي حيان : والصحيح قصر ذلك على السماع[١] فإن السماع جاء بزيادة الباء في خبر إن في قول امرىء القيس

فإن تنأ عنها حقبة لا تُلاقها *فإنك مما أحدَثتْ بالمجرب*

أي : فإنك المجرِّب مما أحدثَتْ[٢] .

---

(١) البحر المحيط ٥:٣٠٤ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/١ والمساعد ٢٨٨/١.

(٢) ينظر الرضي ١٨٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١-٥٩٦ وارتشاف الضرب ١٢٢٠/٣-١٢٢١ والجنى الداني ٥٤ وشرح ابن يعيش ١١٦/٢.

زيادة الباء في فاعل كفى

الآية : (وكفى بالله حسيباً)[١]

الآية الثانية : (وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً)[٢]

الآية الثالثة : (كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً)[٣]

موضع الموقف : كفى بالله ، كفى بنفسك.

صاحب الموقف : الزجاج ، ابن السراج ، البصريون ، الكوفيون.

كلمة كفى في الآيات السابقة فيها قولان :

أحدهما : أنها اسم فعل بمعنى : اكتف.

الثاني : أنها فعل ، وهذا ما صححه أبو حيان. والفاعل مختلف فيه.

١- فالظاهر أنه الاسم المجرور بالباء الزائدة ، وهذا قول الجمهور.

٢- أنه مضمر ، تقدير الكلام : كفى الاكتفاء بالله ، وعلى هذا يكون الاسم المجرور متعلقاً بالمصدر الاكتفاء [٤] وفي هذا الوجه نظر، يتضح من موقف أبي حيان .

موقف أبي حيان :

أورد الوجهين السابقين وصحح القول بأن كفى فعل والفاعل الاسم الظاهر وتكون الباء زائدة زيادة مطردة في هذا الموضع.

أما الوجه الثاني : وهو كون الفاعل ضمير الاكتفاء ، والباء على هذا ليست بزائدة فقد اعترض عليه ، وأورد نصين للزجاج ولابن السراج ، ولم يوافقهما فيما ذهبا إليه .

أولاً : موقفه من الزجاج : ذكر ذلك الموقف بقوله : وقال الزجاج : دخلت الباء في الفاعل ، لأن معنى الكلام الأمر ، أي : اكتفوا بالله وكلام الزجاج مشعر أن الباء ليست بزائدة ولا يصح ما قال ، من أن المعنى ، لأن الأمر يقتضي أن

---

(١) الآية ٦ من سورة النساء.

(٢) الآية ٤٥ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٤ من سورة الاسراء.

(٤) ينظر الدر المصون ٣/٥٨٦-٥٨٧ والمحرر الوجيز ٤/١٣٧ والا ملاء ص ١٧٥.

يكون فاعله هم المخاطبون ، ويكون بالله متعلقاً به ، وكون الباء دخلت في الفاعل ، يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون ، فتناقض قوله [١] .

وما ذهب إليه أبو حيان في رده على الزجاج صحيح ، إذ إن الزجاج قال : ومعنى الباء : التوكيد ، المعنى: وكفى الله ولياً وكفى الله نصيرا ، إلا أن الباء دخلت في اسم الفاعل ، لأن معنى الكلام : الأمر ، المعنى : اكتفوا بالله [٢] ، ففي كلام الزجاج تناقض بين أوله وآخره.

ثانياً : موقفه من ابن السراج :

أورد أبو حيان ذلك الموقف قائلاً : وقال ابن السراج : معناه : كفى الاكتفاء بالله ، وهذا أيضاً يدل على أن الباء ليست زائدة ، إذ تتعلق بالاكتفاء فالاكتفاء هو الفاعل لكفى ، وهذا أيضاً لايصح ، لأن فيه حذف المصدر ، وهو موصول ، وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز إلا في الشعر ... [١] .

وقال في موضع آخر وإن لم ينص على قول ابن السراج : وقيل : الفاعل مضمر ، وهو ضمير الاكتفاء ، أي كفى هو أي : الاكتفاء بالله ، والباء ليست بزائدة، فيكون بالله في موضع نصب ، ويتعلق إذ ذاك بالفاعل ، وهذا الوجه لا يسوغ إلا على مذهب الكوفيين حيث يجيزون إعمال ضمير المصدر كإعمال ظاهره وإن عني بالإضمار الحذف ففيه إعمال المصدر وهو موصول وإبقاء معموله ، وهو عند البصريين لايجوز ، أعني : حذف الفاعل وحذف المصدر[٣] .

وما ذهب إليه ابن السراج فيه خلاف بين النحاة ، فابن السراج يقول : "وقولهم : كفى بالله" قال سيبويه : إنما هو كفى الله والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل : كفى كفايتي بالله ، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه وهذا في العربية موجود"[٤] .

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٦١-٢٦٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/٥٧ وينظر المشكل ص ١٩٨ والنحاس ١/٤٦٠ واللسان كفى ١٥/٨٢٢.

(٣) البحر المحيط ٣/١٧٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٢/٢٦٠ وينظر كتاب سيبويه ١/٣٨-٤٠.

وعلى ما ذكره ابن السراج تكون الباء غير زائدة قال ابـــن جنـــي : وهـــذا يضعف عندي ، لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء ، ومحـــال حذف الموصول وتبقية صلته[١] ، والمجرور بحرف جر أصلي في تعلقه بضمـــير المصدر المحذوف خلاف بين النحاة على النحو التالي :

- ذهب جمهور البصريين إلى أن المصدر من قبيل الموصلات، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[١] وعليه فلا يصح، إلا أن تكون البـــاء زائدة لا تتعلق بشيء ويكون الفاعل المجرور بها لفظاً.

- وذهب الفارسي والرماني إلى جواز تعلق الجار بالمصدر المحذوف ، إذ أجـــاز : مروري بزيد حسن ، فعلى هذا يجيزان تعلق الجار والظرف بالمصدر ، ويمنعـــان غيرهما [٢] .

- وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال المصدر المحذوف في الظرف وغيره مطلقاً[٢].

وعلى ما سبق فيكون ما ذهب إليه ابن السراج من إعمال الظـــرف والجـــار والمجرور بالمصدر المحذوف جائز على رأي الفارسي والرماني في شبه الجملـــة الخاصة ، وجائز على رأي الكوفيين على إطلاقه ، ممنـــوع علـــى رأي جمـــهور البصريين.

أما أبو حيان فقد صحح ما ذهب إليه البصريون فهو يقف من ابـــن الســـراج موقفاً مغايراً لما ذهب إليه جمهور البصريين.

وابن السراج أجاز ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وأجاز ما ذهـــب إليـــه الكوفيون من إعمال المصدر المحذوف في الجار والمجـــرور ، وهـــذا مـــا ســـاقه أبو حيان في ارتشاف الضرب ، إذ يقول : فأما كفى الله فذهب سيبويه أنها زائدة في الفاعل ، ولذلك يجوز كفى بالله شهيداً ... وأجاز ابن السراج هذا ، وأجاز وجهاً آخر ، وهو أن يكون فاعل كفى ضميراً يعود على المصدر المفهوم من كفى ، كأنه قال : كفى هو أي : الاكتفاء بالله ، فالباء ليست زائدة[٣] .

---

(١) لسان العرب كفى ٢٢٦/١٥.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٧/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٠٠/٤.

الترجيح :

يعتبر الحرف زائداً إذا كان له في اللغة معنى أصلي غير التوكيد قد سُلخ عنه وأصبح لا يفيد في مقام الزيادة إلا توكيد المعنى الذي استفيد من غيره ودليل زيادة الحرف أنه لو حُذف من الكلام لم يختل المعنى الأصلي المراد من التركيب ولم ينقص منه شيء.

وقد اطردت زيادة الباء في فاعل كفى ، وهذا يترجح لدي لأمور :

- زيادة الباء في فاعل كفى غالبة مشهورة.

- قيست زيادة الباء في خبر لكن لمشابهة الفاعل كقول الشاعر :

ولكن أجراً لو فعلت بهيّن وهل يُعرف المعروفُ في الناس والأجرُ[١]

- قيست كذلك زيادة الباء في فاعل التعجب وفي مقام المدح والذم ، فإذا أريد بالفاعل مدحاً أو ذماً جيء بزيادة الباء ، قال الفراء في هذا : "وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه ، ألا ترى أنك تقول : كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً ، وبئس به رجلاً ، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعماً ، وجاد بثوبك ثوباً، ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها"[٢] .

- إذا جاءت كفى لازمة غُلِّبت زيادة الباء في الفاعل ، وإذا كانت متعدية جُرِّدت من الفاعل ، وفي الآيات السابقة كانت الزيادة غالبةً للزوم الفعل ، لذا ترجح لدي القول بزيادتها في فاعل كفى.

---

(١) ينظر لسان العرب مادة كفى ٢٢٦/١٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ١١٩/٢ وينظر شرح ابن يعيش ٢٣/٨-٢٤.

زيادة الباء في المفعول به

الآية : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)[١]

موضع الموقف : بأيديكم.

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، الفارسي ، الكوفيون.

جاءت بعض الأفعال في العربية متعدية بنفسها تارة وتارة أخرى كانت متعدية بحرف الجر ، وهذان الاستعمالان متساويان كثرة وقلة ، ولعل الأقرب في الحكم على حرف الجر زيادةً وأصالةً هو الكثرةُ والقلة ، وعليه فإذا كان كل واحد من الاستعمالين كثيراً ننظر ، فإن كان تعديه بنفسه قليلاً فهو لازم حُذف منه حرف الجر، وإن كان تعديه بحرف الجر قليلاً حكم عليه بالتعدي ، وعلى هذا يكون حرف الجر زائداً[٢] إلا أن هذا لا يخلو من أوجه إعرابية أخرى ، ففي الباء من الآية الكريمة موضع البحث أوجه منها :[٣]

الأول : أن تكون الباء زائدة في المفعول به ، لإن "ألقى" يتعدى بنفسه في أكثر المواضع في القرآن الكريم وغيره.

الثاني : أن تكون غير زائدة ، فهي متعلقة بالفعل "ألقى" لمجيئه في مواضع لازماً فيتعدى بحرف الجر ، والمفعول به محذوف ، تقديره : ولا تلقوا أنفسكم بأيدكم ، وعلى هذا يكون معنى الباء السبب.

الثالث : أن الفعل "ألقى" ضُمِّن معنى ما يتعدى بالباء ، فيتعدى تعديته ، فيكون المفعول به مجرورًا بالباء، والتقدير على هذا: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكةِ.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان جملة من زيادة الباء في المفعول به ، فعن الآية قال : وألقى يتعدى بنفسه كما قال تعالى : (فألقى موسى عصاه) وقال الشاعر :

حتى إذا ألقت يداً في كافر وأجنَّ عورات الثغورِ ظلامُها

وجاء مستعملاً بالباء كهذه الآية ، وكقول الشاعر :

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكافية بشرح الرضي ٤/١٣٦-١٣٧.

(٣) ينظر الدر المصون ٢/٣١٠-٣١١ والجنى الداني ٥٢ والخصائص ٢/٢٨٢.

وألقى بكفية الفتى استكانة من الجوع وهنًا ما يمر وما يحلو

وإذا كان ألقى على هذين الاستعمالين ، فقال أبو عبيدة وقوم : الباء زائدة، التقدير : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة ...

وقد زيدت الباء في المفعول كقوله : ..... سود المحاجر لا يقرأن بالسور أي: لا يقرأن السور ، إلا أن زيادة الباء في المفعول لا ينقاس ... والذي نختاره في هذا أن المفعول في المعنى هو بأيديكم ، لكنه ضَمَّن ألقى معنى ما يتعدى بالباء ، فعداه بها ، كأنه قيل : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة[١] .

وفي موضع ثان يقول عن الباء من قوله تعالى : (وهزي إليك بجذع النخلة)[٢] والباء في بجذع زائدة للتأكيد ، كقوله : (ولا تلقوا بأيديكم إلىالتهلكة) قال أبو علي : كمايقال : ألقى بيده ، أي : ألقى يده ....[٣] .

وفي موضع ثالث يقول عن مفعول يرد من قوله تعالى : (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم)[٤] : ومفعول يرد – قال أبو عبيدة : هو بإلحاد ، والباء زائدة في المفعول ، قال الأعشى ضمنت برزق عيالنا أرماحنا .. أي : رزق. وكذلك قراءة الحسن منصوبا، قرأ : ومن يرد إلحاده بظلم ، أي : إلحادا فيه فتوسع .[٥] ثم قال : والأولى أن تضمن يرد معنى يتلبس ، فيتعدى بالباء[٥] .

وعن الباء في قوله تعالى : (تلقون إليهم بالمودة)[٦] .قال أبو حيان : ومفعول تلقون محذوف ، أي تلقون إليهم أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسراره ، والباء في "بالمودة للسبب ، أي بسبب المودة التي بينهم ، وقال الكوفيون : الباء زائدة[٧] .

---

(١) البحر ٢/٧١ وينظر الدر المصون ٢/٣١٠ وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٢ والإملاء ٩٢.

(٢) الآية ٢٥ من سورة مريم.

(٣) البحر ٦/١٨٤ وينظر الدر ٧/٥٨٥ والمغني ١٤٧.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الحج.

(٥) البحر ٦/٣٦٣ وينظر الدر المصون ٨/٢٥٩.

(٦) الآية ١ من سورة الممتحنة.

(٧) البحر ٨/٢٥٢.

ومما تقدم يتضح موقف أبي حيان مما ذهب إليه أبو عبيدة والكوفيون والفارسي من القول بزيادة الباء في المفعول به ، فأبو حيان يختار التضمين على الزيادة ، فيقول : إلا أن زيادة الباء في المفعول لا ينقاس ... والذي نختاره في هذا أن المفعول في المعنى هو "بأيديكم" لكنه ضمّن ألقى معنى ما يتعدى بالباء فعداه بها[١] .

وقال في الموضع الآخر : والأولى أن تضمن "يرد" معنى يلتبس ، فيتعدى بالباء[٢] هذا موقف أبي حيان المختار لديه.

غير أن ما سبق القول به : أن هذه الأفعال تأتي أحياناً متعدية بنفسها وأحياناً تأتي متعدية بالحرف ، لذا أرى أن الحكم في بعضها بالزيادة أولى ، والحكم في بعضها بالتضمين أولى ، وفي بعضها الثالث : الحكم بحذف المفعول أولى ، فيقع الاختيار بالزيادة أو التضمين أو حذف المفعول حسب الأسلوب الأقرب إلى المعنى ، وقد يفهم من أسلوب الزيادة أو غيرها حسب ما يتبادر إلى الذهن[٣] .

وشاهدي في ذلك ما قال أبو حيان عن قراءتين :

إحداهما : قراءة ابن كثير وأبي عمرو وسلاّم وسهل ورويس والجحدري بضم التاء وكسر الباء من قوله تعالى : (وشجرة تخرج من طور سيناء تُنْبِتُ بالدهن)[٤] قال أبو حيان عن تخريجها : قيل بالدهن مفعول والباء زائدة ، التقدير : تُنبت الدهن، وقيل : المفعول محذوف ...[٥] .

والثانية : قراءة أبي جعفر قوله تعالى : (يكاد سنا برقه يُذهبُ بالأبصار)[٦] فخّطأها الأخفش وأبو حاتم ، لأن الباء تعاقب الهمزة ، قال أبو حيان معترضاً عليهما : وليس بصواب ، لأنه لم يكن ليقرأ إلا بما رُوي ، وقد أخذ هذه القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصاحبة أبيٍّ و غيره ، ولم ينفرد بها أبو جعفر بل قرأه

---

(١) البحر ٧١/٢.

(٢) البحر ٣٦٣/٦.

(٣) ينظر في هذا الجنى الداني ٥١.

(٤) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.

(٥) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٦) البحر ٤٦٥/٦ وينظر معاني القرآن للفراء ١٩/١.

شيبة كذلك ، وخرّج ذلك على زيادة الباء ، أي يُذهب الأبصار ، وعلـــى أن البـاء بمعنى "من" والمفعول محذوف ، تقديره : يذهب النور من الأبصار[١] .

وعلى ما سبق فالأوجه الثلاثة متساوية الزيادة أو التضمين أو حذف المفعول فكل وجهٍ أخذ به عن كفى عن غيره.

---

(١) البحر ٤٦٥/٦ وينظر معاني القرآن للفراء ١٩/١ وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣.

زيادة إلى

الآية : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أُنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون)[١].

موضع الموقف : بما أُنزل إليك.

صاحب الموقف : الفراء.

تأتي "إلى" لمعان عدة ، فتكون للغاية الزمانية أو المكانية ، نحو : (ثم أتموا الصيام إلى الليل)[٢] ، ونحو : (من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى)[٣] .

وللمعية أثبته الكوفيون وبعض البصريين ومنه (من أنصاري إلى الله)[٤]

وتكون لمرادفة اللام نحو : (والأمر إليك)[٥] و لموافقة في وعند .

أما مجيئها زائدة فقد أثبته الفراء واستدل على ذلك بقراءة من قرأ (فاجعل أفئدة من الناس تَهْوَى إليهم)[٦] بنصب الواو ، بمعنى تهواهم ، كما قال (ردف لكم)[٧] يريد : ردفكم ، وكما قالوا : نقدت لها مائة ، أي : نقدتها)[٨] .

موقف أبي حيان:

ذكر أبو حيان عدة معاني لحرف الجر "إلى" ثم قال : وأجاز الفراء زيادتها[٩] ولم يرجح ما ذهب إليه ولم يعترض عليه.

والذي يترجح أن ما استدل به الفراء لزيادة "إلى" يُعد من النوادر ، ولذلك خُرِّجت قراءة تهوى بفتح الواو على تضمين تهوى معنى تميل، فَعُدِّي الفعل بإلى[١٠].

---

(١) الآية ٤ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ٥٢ من سورة آل عمران والآية ١٤ من سورة الصف.

(٥) الآية ٣٣ من سورة النمل.

(٦) الآية ٣٨ من سورة إبراهيم.

(٧) الآية ٧٢ من سورة النحل.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/٧٨.

(٩) البحر المحيط ١/٤١.

(١٠) ينظر مغني اللبيب ١٠٥ والجنى الداني ٣٨٩ والمساعد ٢/٢٥٦ والبحر المحيط ٥/٤٣٣ والدر المصون ١/٩٩ ، ٧/١١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٢-١٤ وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٢.

زيادة اللام توكيداً لخبر كان

الآية : (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم)[١] .

موضع الموقف : ليعذبهم.

صاحب الموقف : البصريون ، والكوفيون.

في اللام من قوله تعالى : (ليعذبهم) وجهان :

أحدهما: أن تكون زائدة دلالة على تأكيد النفي،وهذا الوجه ذهب إليه الكوفيون.

الوجه الثاني : أن تكون أصلية فهي متعلقة بخبر كان المحذوف تقديره : ما كان الله مريداً تعذيبهم.

وعلى ما سبق أورد أبو حيان الخلاف بين الفريقين، فقال عن الآية الكريمة: أكد خبر "كان" باللام على رأي الكوفيين ، أو جعل خبر "كان" الإدارة المنفية على رأي البصريين[٢].

ويقول في موضع آخر عن قوله تعالى : (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون)[٣] : تقدم تفسير شبيه هذه الآية في الأنعام إلا أن هنا "ليهلك" وهي أكد في النفي لأنه على مذهب البصريين توجه النفي إلى الخبر المحذوف المتعلق به اللام [٤] .

ويقول عن اللام في قوله تعالى : (ما كان الله ليذر المؤمنين)[٥] : واللام في قوله ليذر هي المسماة لام الجحود وهي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي ... وخبر كان هو الفعل بعدها ، فتقول : ما كان زيد يقوم وما كان زيد ليقوم إذا أكدت النفي ، ومذهب البصريين أن خبر«كان»محذوف[٦] .

وفيما سبق نرى أبا حيان يسوق الخلاف ولم يؤيد أحدهما، وكذا فعل في عدة مواضع أخرى[٧]

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٢) البحر ٤/٤٩٠.

(٣) الآية ١١٧ من سورة هود.

(٤) البحر ٥/٢٧٢.

(٥) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٦) البحر ٣/١٢٦ وجـ ٥/٤٣٧-٤٣٨.

(٧) ينظر البحر ١/٤٢٦-٤٢٧.

إلا أن الذي يبدو أن قــولك "ما كان زيد ليقوم" على مذهب البصريين يكــون فيه نفي التهيئة وإرادة الفعــل ، وهذا أبلغ من نفي الفعــل "وهذه الأبلغية إنما هـــي على تقدير مذهب البصريين ، فإنهم زعموا أن خبر كان التي بعدهـــا لام الجحــود محذوف[١].

وخلاصة القول أن اللام الواقعة في خبر "كان" زائدة على مذهب الكوفيين.

---

(١) البحر ١/٤٢٦-٤٢٧.

زيادة اللام

الآية : (وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون)[١]

موضع الموقف : هم لربهم يرهبون.

صاحب الموقف : الكوفيون.

تأتي اللام زائد ، وهي أنواع ، منها مطرد ، نحو :

- اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله.

- اللام المسماة لام التقوية ، وهي لتقوية عامل ضعف إما بتأخيره نحو الآية موضع البحث ،ونحو قوله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون)[٢] أو بكون العامل فرعا في العمل ،كقوله تعالى : (فعال لما يريد)[٣].

- المعترضة بين المتضايفين ، نحو : لا أبا لزيد على قول سيبويه ، ونقول يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل ، فيعمد للعمل بحرف الجر و قد اختصت اللام بذلك من بين سائر حروف الجر[٤] .

وفي الآية الكريمة موضع البحث عدة توجيهات في قوله تعالى: (لربهم)، منها:

١-أن تكون اللام مقوية للفعل ، لأنه لما تقدم ضعف العامل فقوي باللام وعلى هذا ذهب الكوفيون إلى القول بزيادتها.

٢-أن تكون للتعليل وإلى هذا ذهب الأخفش، وعليه فمفعول (يرهبون) محذوف تقديره : يرهبون عقابه.

موقف أبي حيان :

ذكر زيادة اللام هنا منسوبة إلى الكوفيين ، ولم يرجح ما ذهبوا إليه ولم يعترض عليه ، فقال : واللام في "لربهم" تقوية لوصول الفعل إلى مفعوله المتقدم ، وقال الكوفيون :هي زائدة[٥] .

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ١٠٧ من سورة هود والآية ١٦ من سورة البروج.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٨٤ فما بعدها والجنى ١٠٥ وشرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣ ، ٢٨٩/٤ والمساعد ٤٣٢/١ والدر المصون ٤٧٢/٥ وإعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢.

(٥) البحر المحيط ٣٩٨/٤.

ومن الواضح أن لام التقوية هي مزيدة ، وقد أفصح عنها في عدة مواضع من تفسيره[١] والذي يترجّح أنها مزيدة ، إذ لو تأخر المفعول لقيل بزيادتها ، وعليه فلا فرق بين تقدم المفعول وتأخره فهي زائدة في كلا الأمرين.

---

(١) ينظر البحر ٣٢١/٥ ، ٩٥/٧.

زيادة "عن"

الآية : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة)[١]

موضع الموقف : عن.

صاحب الموقف : الأخفش ، أبو عبيدة.

الفعل "خالف" يتعدى بنفسه ، نحو: خالفت أمر زيد ، ويتعدى بـ إلى نحو : خالفت إلى كذا،أما أن يتعدى بعن ففيه خلاف:

- ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل "خالف" في هذه الآية ضُمِّن معنى يعدلون أو يخرُجون، أو يتجاوزون ، أو صدّ وأعرض، وعلى هذا المذهب عُدِّي بـ"عن"[٢].

- وذهب الأخفش وأبو عبيدة[٣] إلى أن "عن" زائدة ، والتقدير : يخالفون أمره ، وما ذهب إليه الأخفش وأبو عبيدة ليس بمرض عند سيبويه ، فقد نصّ على أن "عن" لا تزاد ، يقول في هذا الشأن : وليست "عن" و "على" ههنا بمنزلة الباء في قوله: (كفى بالله شهيداً)[٤] وليس بزيد ، لأن "عن" و "على" لا يفعل بها ذاك ، ولا بمن في الواجب[٥]،لذا عدل الجمهور إلى تضمين الفعل "خالف"معنى "فعل" يتعدى بـ"عن".

موقف أبي حيان :

ساير أبو حيان مذهب جمهور النحاة في القول بتضمين الفعل خالف معنى ما يتعدى بـ "عن" وأورد مذهب أبي عبيدة والأخفش ، فقال : وخالف يتعدى بنفسه ، تقول : خالفت أمر زيد ، وبـ إلى ، تقول : خالفت إلى كذا ، فقوله "عن أمره" ضمُّن "خالف" معنى صدّ وأعرض فعدّاه بعن .... وقال أبو عبيدة والأخفش : عن زائدة ، أي أمره[٦] . والذي أراه أن الزيادة هنا خلاف الأصل ، واللجواء إلى التضمين أولى من الزيادة.

---

(١) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٨٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٤٤/١ ، ٣٢٠/٤ وارتشاف الضرب ١٧٢٩/٤ ، ٢٠٨٩ و الدر المصون ٤٥٠/٨ والمساعد ٤٤٤/١.

(٣) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٩/٢.

(٤) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من سورة النساء والآية ٤٨ من سورة الفتح.

(٥) الكتاب ٣٨/١.

(٦) البحر المحيط ٤٧٧/٦.

المطلب الثاني: زيادة حروف العطف

زيادة الواو

الآية : (حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر ... ثم صرفكم عنهم)[١] .

الآية : (فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ)[٢].

الموضع : وتنازعتم ، ومن خزي يومئذ.

صاحب الموقف : البصريون ، الفراء ، الكسائي ، الأخفش ، الكوفيون.

جاءت الواو في النثر والشعر محتملة للأصالة ومحتملة للزيادة في مواطن كثيرة،واحتدم الخلاف فيها بين النحاة فذهب الكوفيون والأخفش[٣] وبعض البصريين الآخرين كالمبرد[٤] وابن برهان وتبعهم ابن مالك[٥] إلى أنه يجوز أن تقع زائدة.

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لايجوز فيها[٣] .

أما الكوفيون فاحتجوا بالسماع فقد جاءت زيادة الواو كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، فمن كتاب الله جاء قوله تعالى : (حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر)[١] وقوله : (فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ومن خزي يومئذ)[٢] وقوله : (فلما أسلما وتله للجبين)[٦] ، وقوله : (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها)[٧] وقوله: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق)[٨] وقوله : (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحُقّت)[٩] فجواب إذا ولما مجرد من الواو ، والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة.

---

(١) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٥٦/٢-٤٦٢ ومعاني القرآن للفراء ١٠٧/١-١٠٨ ، ومجالس ثعلب ص ٥٩ ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٦/١ ، ٦٧٣/٢ والدرالمصون ٤٣٦/٣، ٣٤٦/١، ٧/٥ ورصف المباني ٤٢٤-٤٢٦ والمغني ٤٧٣-٤٧٤ والجنى الداني ١٦٤-١٦٦ وابن الشجري ١٢٢/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٨١/٢-٨٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣-٣٥٦.

(٦) الآية ١٠٣ من سورة الصافات.

(٧) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٨) الآية ٩٦ من سورة الأنبياء.

(٩) الآية ١ ، ٢ من سورة الإنشقاق.

وقال الشاعر :

فلما أجزنا ساحةَ الحي وانتحى بنا بطنُ حقْفٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَل

التقدير فيه "انتحى" لأنه جواب لما

وقول الشاعر :

حتى إذا قملَت بطونُكم ورأيتُمُ أبناءَكم شَبّوا

وقلبتُمُ ظهر المجن لنا إن اللئيمَ العاجزَ الخبُّ

التقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة.

وقوله :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسري

وقوله :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

وقوله :

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمحة بارق بخيال

والشواهد على هذا النحو من أشعار العرب أكثر من أن تحصى[١] .

أما جمهور البصريين المانعين فقالوا : إن الحروف وُضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل ، كالهزة فإنها بدل عن استفهم أو أسأل ، و "ما" بدل عن أنفي فزيادتها تنقض هذا الغرض ... إن الحروف وضعت للمعاني ، فذكرها دون معناها يوجب اللبس ، وخلوها عن المعنى وهو خلاف الأصل.[٢]

وقالوا أيضاً : الواو في الأصل وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجْرَى على أصله ... وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله [٣] وعليه فهم يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة للحروف من الزيادة .

---

(١) ينظر عمدة الحافظ ٦٤٩-٦٥٢ وشرح التسهيل لابن مالك.

(٢) اللباب ٤١٩-٤٢٠.

(٣) الإنصاف ٤٥٩/٢ وينظر الرضي ٣٩٣/٤-٣٩٤والخصائص ٤٦٢/٢ والمحرر الوجيز ٢٤٩/١٣ ورصف المباني ٤٨٧ والجنى الداني ١٩٤.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان في تفسيره عدة مواقف طَرَق فيها مسألة الخلاف في زيادة الواو من عدمها ، فقال عن الواو في قوله : (حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر) : (وحتى ، حرف جر ، ولا جواب لها إذ ذاك.. وقيل : حتى حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية ، كما تدخل على جمل الابتداء ، والجواب ملفوظ به ، وهو قوله (وتنازعتم) على زيادة الواو ، قاله الفراء [١] وغيره و"ثم صرفكم" على زيادة ثم ، وهذان القولان واللذان قبلهما ضعاف ، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه[٢].

وقال عن "ورسولاً" من قوله تعالى : (ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل * ورسولاً إلى بني إسرائيل) [٣] .

قال أبو حيان : اختلفوا في "رسولاً" هنا، فقيل : هو وصف بمعنى المرسل على ظاهر ما يُفهم منه، وقيل هو مصدر بمعنى رسالة ... وأجاز أبو البقاء في هذا الوجه أن يكون مصدراً في موضع الحال، وأما الوجه الأول فقالوا في إعرابه وجوهاً:

أحدها : أن يكون منصوباً بإضمار فعل ، تقديره : ويجعله رسولاً .

الثاني : أن يكون معطوفاً على "ويعلمه".

الثالث : أن يكون منصوباً على الحال من الضمير المستكن في "ويكلم".

الرابع : أن تكون الواو زائدة ، ويكون حالاً من ضمير "ويعلمه" قاله الأخفش وهو ضعيف لزيادة الواو ، لا يوجد في كلامهم : جاء زيد وضاحكاً ، أي : ضاحكاً.

الخامس : أن يكون منصوباً على إضمار فعل من لفظ رسول .

فهذه خمسة أوجه في إعراب "ورسولاً" ، أَوْلاها : ا لأول ، إذ ليس فيه إلا إضمار فعل يدل عليه المعنى ، أي:ويجلعه رسولاً.[٤]

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١.

(٢) البحر ٧٩/٣.

(٣) الآية ٤٨ ، ٤٩ من سورة آل عمران.

(٤) البحر ٤٦٤/٢-٤٦٥.

وعن قوله تعالى : (فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه)[١] .

يقول أبو حيان : واختلفوا في جواب لَمَّا أهو مثبت أم محذوف ؟ فمن قال مثبت قال هو قولهم قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق ... وقيل : هو أوحينا ، والواو زائدة ، وعلى هذا مذهب الكوفيين يزاد عندهم بعد لماّ وحتى إذا ، وعلى ذلك خرجوا قوله : « فلما أسلما وتله للجبين وناديناه»[٢] وعن قوله تعالى : (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)[٣].

يقول : وقيل : الواو في "ويصدون" زائدة ، وهو خبر "إن" تقديره : إن الذين كفروا يصدون .. ولا يجيز البصريون زيادة الواو ، وإنما هو قول كوفي مرغوب عنه[٤] وعن قوله تعالى : (وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان) [٥] بعد أن أورد قول الكسائي الذي يرى فيه زيادة الواو في قوله تعالى : (والفرقان) فيكون نعتاً للكتاب قال أبو حيان : "وهو ضعيف"[٦].

وفي موضع يقول : وقول من ذهب إلى أن الواو زائدة لحذفها ضعيف ، وقال الفراء:الموضع الذي حذفت فيه الواو تفسير لصفات العذاب والموضع الذي فيه الواو يبين أنه قد مسهم العذاب غير الذبح[٧] .

وفي موضع آخر يقول عن (ومن خزي يومئذ)[٨] : وقيل الواو زائدة في "ومن" أي: من خزي يومئذٍ ، فيتعلق "من" ، بنجينا ، وهذا لا يجوز عند البصريين لأن الواو لا تزاد عندهم ...[٥].

---

(١) الآية ١٥ من سورة يوسف .

(٢) البحر ٢٨٧/٥ وينظر البحر ٣٨٠/٧.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الحج.

(٤) البحر ٣٦٢/٦.

(٥) الآية ٥٣ من سورة البقرة.

(٦) البحر ٢٠٢/١.

(٧) البحر المحيط ١٩٤/١.

(٨) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٥) السابق ٢٤٠/٥.

وعن قوله تعالى :(حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)[١] قال : وإذا شرطية ، وجوابها قال الكوفيون : وفتحت ، والواو زائدة[٢] .

وعن جواب إذا من قوله تعالى : (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت)[٣] قال : وعن الأخفش : إذا السماء: مبتدأ ، خبره : وإذا الأرض" على زيادة الواو[٤] وعن "أو" في قوله تعالى : (أو كلما عاهدوا عهداً) [٥] قال : وقرأ الجمهور أوَ كلما بفتح الواو ، واختُلف في هذه الواو ، فقيل : هي زائدة ، قاله الأخفش وقيل : هي الساكنة والواو حركت بالفتح ، وهي بمعنى بل ، قاله الكسائي ، وكلا القولين ضعيف ، وقيل : واو العطف ، وهو الصحيح[٦] .

وعلى ضوء ما تقدم يتبين لناموقف أبي حيان : فهو يضعّف القول بزيادة الواو ويصف القول بالزيادة بأنه ضعيف ، أو مرغوب عنه ، أو ليس بشيء ، ويصحح أن تكون عاطفة غير زائدة ، وهو مذهب جمهور البصريين القائلين بأن الواو لا يجوز أن تكون زائدة .

والذي يظهر لي أن القول بوقوع الواو زائدة فيه تكلُّف ، إذ جميع ما استشهدوا به يحتمل وجهاً غير الزيادة ، وإذا أمكن أن يجري الحرف على أصل وضعه فلا يحكم بزيادته إلا بدليل قاطع لا يحتمل غيره .

---

(١) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٢) السابق ٤٤٣/٧.

(٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الانشقاق.

(٤) السابق ٤٤٦/٨.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٦) البحر ٣٢٣/١-٣٤٢.

زيادة أم

الآية : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)[١]

موضع الموقف : أم.

صاحب الموقف : أبو زيد.

ترد أم في بعض الاستعمالات متصلة ومنقطعة ، وحرف تعريف في بعض لغات العرب ، وترد زائدة ، وفي هذا خلاف على النحو التالي :

ذهب أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري إلى جواز مجيئها زائدة في الكلام فيكون دخولها وخروجها على حد سواء[٢] واستُدل على زيادتها بالسماع.

- فمن ذلك قوله تعالى : (أم يقولون افتراه)[٣] فـ "أم" زائدة "وقال في قوله تعالى : (أفلا تبصرون أم أنا خير)[٤] : إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير[٥].

- واستدل كذلك بقول الشاعر :

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

أي : يا ليت شعري هل على العيش ، ولا منجي من الهرم اعتراض[٦] .

- وسُمع بعض أهل اليمن يزيدونها في كلامهم ، فيقولون : أم نحن نضرب الهام ، أي : نحن نضرب[٧] .

أما جمهور النحاة فلا يجيزون زيادة أم في الكلام ، وتأوّلوا ما استدل به أبو زيد ، وردوا عليه مذهبه ، قال المبرد رادّاً عليه : وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون ، لا يعرفون "أم" زائدة ..[٨]

---

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٠٦-٢٠٧ ومغني اللبيب ٧٠ وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٣ والصاحبي ١٦٨.

(٣) الآية ٣٨ من سورة يونس ، ١٣ ، ٣٥ من سورة هود ، ٣ من سورة السجدة ، ٨ من سورة الأحقاف.

(٤) الآية ٥١ ، ٥٢ من سورة الزخرف.

(٥) مغني اللبيب ص٧٠.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٩٩/٥.

(٧) ينظر الجنى الداني ٢٠٧ واللسان أمم ٥٣/١٢.

(٨) المقتضب ٢٩٧/٣.

موقف أبي حيان :

اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه أبو زيد ، قال أبو حيـــان عـــن أم : ولا تزاد خلافاً لأبي زيد[١] .

والذي يترجح لي أن زيادة "أم" تُعد من النوادر.

---

(١) البحر المحيط ١/٤٥.

زيادة الفاء في خبر المبتدأ:

الأصل ألاّ يدخل على خبر المبتدأ فاء ، لأن نسبة الخبر من المبتدأ هي نسبة الصفة من الموصوف ، ونسبة الفعل من الفاعل ، ولاتدخل الفاء إلا لعلة يقتضيها السياق ، فأحياناً تدخل على الخبر وجوباً ، وأحياناً أخري تدخل جوازاً ، وفيما يلي ملخص ذلك :

أ- دخول الفاء على الخبر وجوباً ، وذلك بعد أمَّا نحو : أمَّا زيد فمنطلق هكذا نصّ عليه معظم النحاة [١] والأولى أن يحترز بالقول : إذا لم يوجد فاصل آخر بين أمَّا والخبر غير المبتدأ ، ففي قولك : أمَّا زيد فاليوم منطلق ، فمن المعلوم أن كلمة اليوم لا تكون خبراً عن زيد ، وعلى هذا يكون الخبر منطلقاً ، وهو خال من الفاء ، وهو واقع بعد أمَّا ، ولم ينطبق عليه قول النحاة لوجود أكثر من فاصل بين أما والخبر ، ولعل مثال النحاة السابق كافٍ عن هذا المحترز إلا أنني أحببت التنويه.

ب- دخول الفاء على خبر المبتدأ جوازاً.

أجاز النحاة دخول الفاء على خبر المبتدأ إلا أن معظهم أجاز ذلك بشروط ، وبعضهم الآخر أجاز ذلك مطلقاً دون شروط ، وعلى هذا فالنحاة في هذا انقسموا قسمين :

---

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٣/١ ... وشرح الرضي ٢٦٧/١ ... وشرح الكافية الشافية ٣٧٤/١ ... وارتشاف الضرب ٦٧/٢... ومغني اللبيب ١٦٥/١.

القسم الأول :

المجيزون مجيء ذلك بشروط: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة، أو يكون موصولاً، وفيما يلي ملخص ذلك:

أ- يجوز أن تزاد الفاء على خبر المبتدأ إذا كان ذلك المبتدأ نكرة عامة موصوفة، نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، ويُشترط لهذه الصفة شروط ، منها أن تكون جملة فعلية أو شبه جملة ، وألاّ يدخل عليهاعامل عدا "إن" لأن دخولها -هنا- كخروجها، فهي لم تحدث معنى زائداً [١] ، وزاد بعضم "أن" و "لكنّ"[٢].

ب- أما الموصول فقد اختلف النحاة في الذي تزاد الفاء في خبره من الموصولات، أهو الموصلات المختصة بشروط معينة ، أم يجوز فيها وفي أل الموصولة.

- الأعم الأغلب بين معظم النحاة أن الفاء تدخل في الموصول بشروط منها:

أن يكون الموصول عامّاً ، وصلته مستقبلة ، ومن النحاة من نص على أن تكون الصلة سبباً في الخبر[٣]. أن تكون الصلة جملة فعلية ، أو شبه جملة. ويشترط في الموصول ، ألا يدخل عليه عامل غير ما ذكر في الموصوف. وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء ، أو وُصف لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء[٣] .

أما الموصول المشترك "الألف واللام" فقد جرى فيه خلاف بين النحاة ، أيجوز أن تدخل الفاء في خبره أم لا ؟ وفيما يلي بيان ذلك:

- ذهب جمهور البصريين إلى منع دخول الفاء زائدة في خبر أل الموصولة.

- وذهب الكوفيون إلى جوا ذلك، واحتجوا بما ورد سماعاً من قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله)[٤]، و قوله تعالى : (والزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة)[٥].

---

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٣/١-٥٧٧ وشرح الرضي على الكافية ٢٦٨/١-٢٧٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١.

(٣) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٥٧٣/١-٥٧٧ وشرح الرضي ٢٦٨/١-٢٧٠.

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٢ من سورة النور.

وذهب إلى هذا الرأي المبرد [١] والأخفش -فيما نُقل عنهما-[٢] والعكبري[٣] وابن مالك [٤] والرضي [٥] وابن عقيل [٦] .

فالفاء عند المجيزين زائدة ، والألف واللام - هنا في الأيتين وما يماثلهما - بمنزلة الذي ، فلا يُراد بالسارق سارق بعينه ، ولا يراد بالزانية زانية بعينها ، بل يشمل عموم من سرق وعموم من زنى ، ولايراد به معهود مخصوص.

أما جمهور البصريين "ما نعي دخول الفاء زائدة في خبر أل" فلا يعدمون التأويل وتخريج هاتين الآيتين وما يماثلهما ، وذلك على النحو التالي :

١- الخبر محذوف ، تقديره : في الفرائض ، أو فيما يتلى عليكم ، قال سيبويه :... وأما قوله : (والزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإن هذا لم يُبن على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله : (مثل الجنة التي وُعد المتقون)[٧] ، ثم قال بعد : (فيها أنهار من ماء) فيها كذا وكذا ، فإ نما وُضع المثل للحديث الذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يقصّ عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ... وكذلك (الزانية والزاني) كأنه لما قال جلّ ثناؤه : (سورة أنزلناه وفرضناها) قال : في الفرائض الزانية والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ...)[٨]. وقال بهذا التقدير المبرد[٩] والأخفش[١٠] .

ولعل اختيار سيبويه لهذا التقدير كان لوجهين :

---

(١) ينظر الكامل ٢٢/٦ والمساعد ٢٤٣/١-٢٤٤ ومعاني القرآن للفراء ٣٠٦/١.

(٢) ينظر البيان في غريب إعارب القرآن لابن الأنباري ٢٩٠/١.

(٣) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص ٢٢٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٨/١.

(٦) ينظر المساعد ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٧) الآية ١٥ من سورة محمد.

(٨) الكتاب ١٤٢/١-١٤٣- ١٤٤.

(٩) ينظر المقتضب ٢٢٥/٣ والنكت للأعلم ٢٦٥/١-٢٦٨.

(١٠) ينظر معاني الأخفش ٢٤٧/١ ن ٢٥١.

أ- أحدهما : أن النصب على هذا النحو هو الغالب في الكلام ، فحمله على الكثير ومن ذلك قوله تعالى : (وإياي فارهبون)[١] (وإياي فاتقون) [١] وقوله تعالى : (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين)[٢] وقوله : (وربّك فكبر *وثيابَك فطهر * والرجزَ فاهجر)[٣] .

قال سيبويه عن هذا الوجه - داعماً تقديره- : "وقد قرأ أناس: "والسارقَ والسارقَةَ" " والزانيةَ والزاني" وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع ، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ، لأن حدّ الكلام تقديم الفعل ، وهو فيه أوجب ....[٤] .

ب- الوجه الثاني : دخول الفاء في الخبر ، إذ إن الفاء عنده لا تدخل في خبر الموصول إلا الصريح منه كالذي ومَن[٥]. وعلى التقدير السابق تكون الفاء عاطفة، والآية على هذا تتألف من جملتين : الأولى اسمية : "والسارقُ والسارقةُ" و"الزانيةُ والزاني" والجملة الثانية : فعلية ، وهي : "فاقطعوا ..." و "فاجلدوا...".

٢- ومن التقديرات الأخرى أن "أما" حذفت لكثرة الاستعمال، وبقيت الفاء دالة عليها[٥] ، وعلى هذا يصح دخول الفاء في الخبر ، لأن المبتدأ تضمّن معنى الشرط.

والذي يُرجّح في هذه المسألة هو رأي من ذهب إلى أن الفاء زائدة في خبر "أل" فالألف واللام في هاتين الآيتين وما يماثلهما تتضمن معنى الشرط ، فالسارق بمنزلة من سرق في قولك: من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا يتضمن معنى الشرط والجزاء[٦] .

وقد صرح الله تعالى في (والسارق والسارقة) بالجزاء ، فقال سبحانه : (جزاءً بماكسبا نكالاً من الله).

---

(١) الآية ٤٠ ن ٤١ على التوالي من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٦ منسورة الزمر.

(٣) الآيات ٣ ، ، ٥ من سورة المدثر.

(٤) الكتاب ١٤٢/١-١٤٣-١٤٤.

(٥) ينظر الدر المصون ٢٥٨/٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٢ وارتشاف الضرب ٣٧٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٩٧/٢.

(٦) ينظر البيان لابن الانباري ٢٩٠/١.

– إن القول بتقدير الخبر محذوف ، أو بأن أمّا محذوفة لكثرة الاستعمال فيه تكلف، والقول بأن الفاء زائدة لا تكلف فيه ، فالخبر الجملة الطلبية الموجودة ، والفاء تماثل (من) الزائدة ، إضافة إلى أن الفاء لا أ ثر لها في اللفظ.

القسم الثاني :

المجيز زيادة الفاء في خبر المبتدأ دون شروط :

– تناقلت معظم المؤلفات النحوية أن الأخفش أجاز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً، سواء كان المبتدأ موصولاً أو نكرة عامة موصوفة ، أو غير ذلك.

– قال الرضي عن مذهب الأخفش في هذا : والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ ، نحو : زيد فوجد ، وأنشد :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا[1]

وسيبويه يؤول مثله بنحو : هذه خولان فانكح .[1]

– وقال ابن مالك : وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لايشبه أداة الشرط ، نحو زيد فمنطلق ، ورأيه في ذلك ضعيف ، لأنه لم يرد به سماع ، ولا حجة له في قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

ولا في قول الآخر :

أرَواحٌ مودِّع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

لأن معنى الأول : هذه خولان ، فخولان : خبر مبتدأ محذوف ، ومعنى الثاني : انظر أنت ، فأنت فاعل فعل محذوف ، على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً ، كما سهلها كون العامل مفرغاً في نحو ، زيداً فاضرب[2] وغير الرضي وابن مالك كثير العلماء من نسب للأخفش رأيه زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً[3] .

---

(١) شرح الرضي ١/٢٧٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٠-٣٣١ وينظر عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٦٥٣ فما بعدها.

(٣) ينظر المساعد ١/٢٤٦-٢٤٧ والدر المصون ٧/٢١٢ وأمالي ابن الحاجب أمليه ١١ جـ٣/٢٩-٣٣ وأملية ٢٨ جـ٣/٧٩-٨٢ ومغني اللبيب ١/١٦٥.

ولعل الأخفش ذهب إلى ما ذكروه ، إلا أن ما ذكره في هذه المسألة موافق لسيبويه ، وقد نص على أنه لا يحسن زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، قال الأخفش : وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) وقوله : (والزانية والزاني فاجلدوا) ليس في قوله "فاقطعوا" و "فاجلدوا" خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء.

فلو قلت : عبدالله فينطلق لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم، وهو مثل قوله: "من الطويل وهو الشاهد الثالث والخمسون"

وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

كأنه قال : هؤلاء خولانُ ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إ ليه ، فاضمر الاسم [١] .

ويظهر أن الأخفش اقتفي قول سيبويه : "فإذا قلت : زيدٌ فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق ، لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ .....[٢]

وعلى هذا لا يستطيع البحث أن يُحَمِّل الأخفش ما لم يقل ، فنصه في هذه المسألة صريح واضح وضوح الشمس في كبد السماء إلا أن ما نسبه بعض الأئمة إليه لا يخلو من أمور:

– لعل الأخفش ذكر زيادة الفاء في الخبر مطلقاً في بعض كتبه الأخرى السابقة ، ثم رجع عن ذلك الرأي ، أو أن له رأيين في المسالة ، أو أنه ذكر ذلك الرأي في بعض كتبه اللاحقة للمعاني ثم أخذ ذلك الرأي العلماء وفقد الكتاب ولا أستطيع أن أثبت أن بعضاً ممن نقل عنه من السابقين لم ينقل الأمر برويّة عنه ، ثم تتابعت المؤلفات تنقل ذلك الرأي – والله أعلم بالصواب.

خلاصة ما تقدم في زيادة الفاء في خبر المبتدأ :

تدخل الفاء زائدة وجوباً وجوازاً :

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٢٥٠.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/١٣٨-١٣٩.

أ. وجوباً عند جميع النحاة ، وذلك في خبر المبتدأ بعد أمَّا .

ب. جوازاً عند جمهورهم ، إذا كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة أو موصولاً غير أل بشروط .

جـ. جواز دخول الفاء في خبر أل الموصولة عند الكوفيين والمبرد والأخفش والرضي وابن مالك والعكبري ... خلافاً لجمهور البصريين.

د. يجوز دخول الفاء في الخبر مطلقاً عند الأخفش. وسبق تفصيل ذلك ورأي البحث.

موقف أبي حيان : لأبي حيان مواقف من الأخفش وسيبويه تجاه زيادة الفاء في الخبر.

أولاً : موقفه من رأي الأخفش :

يرى أبو حيان أن الأخفش يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً ، قال ذلك في معرض رده على أحد توجيهات ابن عطية في قوله تعالى: (الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم فألقوا السلم ما كنا نعمل من سوء)[١] ، إذ قال ابن عطية : يحتمل أن يكون الذين مرتفعاً بالابتداء منقطعاً مما قبله ، وخبره في قوله : "فألقوا السلم" فزيدت الفاء في الخبر ....[٢] ، قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وهذا لا يجوز إلا على مذهب الأخفش ، فإنه يجيز "زيد فقام" أي : قام.[٣]

وفي موضع آخر ذكر قول الأخفش محتجاً به على زيادة الفاء ، قال أبو حيان "وفاء أفلم تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون زائدة ، وقد أنشد النحويين على زيادة الفاء ، قول الشاعر :

يموت أناس أو يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

يريد : يكبر .....

ثم قال : وقول الأخفش : وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد ، يريدون : أخوك وجد ، والوجه الثاني : أن تكون الفاء تفسيرية ...[٤]

---

(١) الآية ٢٨ من سورةالنحل.

(٢) المحرر ١٠/١٧٧.

(٣) البحر المحيط ٥/٤٨٦ وينظر الدر المصون ٧/٢١٢.

(٤) البحر المحيط ٣/٢٤ وينظر البحر أيضاً ١/٤٤١ و ٦/٥٠٨ و ٧/٢٤ ، ٤٠٦.

ثانياً : موقفه من سيبويه :

يسلك أبو حيان طريقة سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة قال بذلك في عدة مواضع منها في معرض تفسيره لقوله تعالى : (وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله ....)[١] .

قال : وما : موصولة مبتدأ ، والخبر قوله : "فبإذن الله" وهو على إضمار ، أي : فهو بإذن الله ، ودخول الفاء هنا قال الحوفي : لما في الكلام من معنى الشرط لطلبته للفعل ، وقال ابن عطية : ودخلت الفاء رابطة مسددة ، وذلك للإبهام الذي في ما ، فأشبه الكلام الشرط ، وهذا كما قال سيبويه : الذي قام فله درهمان ، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء ، انتهى كلامه ، وهو أحسن من كلام الحوفي[٢] وقال عن قراءة الرفع في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله)[٣] .

قال : والرفع في (والسارقُ والسارقةُ) على الابتداء ، والخبر : محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم، أو فيما فرض عليكم السارق والسارقة ، أي : حكمهما، ولا يجوِّز سيبويه أن يكون الخبر قوله : "فاقطعوا" لأن الفاء لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور، أي : جملة صالحة لأداة الشرط والموصول هنا أل وصلتها اسم الفاعل أو اسم المفعول ، وما كان هكذا لا تدخل ، الفاء في خبره عند سيبويه ، وقد أجاز ذلك جماعة من البصريين ، أعني : أن يكون "والسارق والسارقة" مبتدأ ، والخبر جملة الأمر ، أجروا أل وصلتها مجرى الموصول المذكور، لأن المعنى فيه على العموم ، إذ معناه : الذي سرق والتي سرقت ، ولما كان مذهب سيبويه أنه لايجوز ذلك تأوله على إضمار الخبر [٤] .

---

(١) الآية ١٦٦ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ١٠٨/٣.

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٤) البحر المحيط ٤٧٦/٣.

زيادة الفاء في خبر المبتدأ

الآية : (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه)[١].

موضع الموقف : وأن.

صاحب الموقف : الفارسي ، الفراء.

قرأ الأخوان حمزة والكسائي بكسر همزة إن وتشديد النون على الاستئناف وقرأ الباقون بفتحها خففها ابن عامر وشددها الباقون. وخُرِّجت قراءة الباقين بفتح الهمزة على وجوه ، منها :

أحدها : أنْ تكون "وأنّ" تعليلاً على إسقاط لام العلة، أي: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، كقوله تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)[٢] قال أبو علي محتجاً لمن فتح الهمزة : من فتح " أنّ " فقياسه قول سيبويه : أنه حمله على(فاتبعوه) لأنه قال في قوله (لإيلاف قريش)[٣] وقوله : (وأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون)[٤] وقوله : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)[٢].

أن المعنى : لهذا فليعبدوا ، ولأن هذه أمتكم ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا فكذلك : (لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه)[٥] .

الثاني : أن تكون معطوفة على أن لا تشركوا ...

الثالث : أن تكون فى موضع جر عطفاً علي الضمير في قوله تعالى : (ذلكم وصاكم به) .

قال الفراء : ... وإن شئت جعلتها خفضاً ، تريد ، "ذلكم وصَّاكم به" و "أن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه"[٦]

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من سورة الجن.

(٣) الآية ١ من سورة قريش.

(٤) ال آية ٥٢ من سورة المؤمنون.

(٥) الحجة للفارسي ٤٣٦/٣ وينظر الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم الأوجه الإعرابية في قراءة فتح همزة إن ، ثـــم أورد قول الفارسي ، قال عن قول الفارسي : قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكـــون الفاء زائدة بمنزلتها في زيد فقام[١] .

وهذا قريب من قول الأخفش في زيادة الفاء في خبر المبتدأ خلافاً للجمهور[٢] وعليه فالظاهر أن أبا حيان يعارض ما ذهب إليه الفارسي من زيادة الفاء هنا.

---

(١) البحر ٤/٢٥٣.

(٢) ينظر ص (٦١١) من هذا البحث.

زيادة الفاء في خبر إنّ

الآية : (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)[١]

موضع الموقف : إن الموت.

صاحب الموقف : الفراء.

في الفاء من قوله تعالى "فإنه" وجهان :

١.أن تكون داخلة لما تضمنه الاسم من معنى الشرط ، وحكم الموصوف بالموصول حكم الموصول لذا دخلت الفاء في خبر إن ، لأن اسمها وُصِف بالموصول.

٢.أن تكون الفاء زائدة وهذا ذهب إليه الفراء قائلاً : ومن ألقى الفاء فهو على القياس ، لأنك تقول : إن أخاك قائم ، ولا تقول : إن أخاك فقائم[٢].

موقف أبي حيان :

قال : أبو حيان : وقرأ الجمهور فإنه ، والفاء دخلت في خبر "أنّ" إذا جرى مجرى صفته ، فكان "أنّ" باشرت الذي ، وفي الذي معنى الشرط ، فدخلت الفاء في الخبر ، وقد منع هذا قوم منهم الفراء ، وجعلوا الفاء زائدة [٣].

الترجيح :

إن ما ذهب إليه الفراء في منع دخول الفاء في خبر إن إلا زائدة هو القياس في دخولها في خبر المبتدأ عند من اشترط لدخول شروطاً ، مثل أن يكون المبتدأ موصولاً ، أو نكرة عامة موصوفة ، وعليه فلا يقال : أخوك فقائم ، ولا إن أخاك فقائم ، إلا أن تكون الفاء زائدة.

وجاء هذا سماعاً ، فقد قرأ زيد بن علي "أنه" بغير فاء [٣] .

---

(١) الآية ٨ من سورة الجمعة.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٦/٣ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٨/٤.

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/٨.

المطلب الثالث : زيادة الحروف غير الجارة والعاطفة

زيادة "ما"

الآية : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)[١] .

موضع الموقف : مثل ما.

صاحب الموقف : الخليل.

الذي يهمنا هنا هو القول بزيادة "ما" وهذا يتوقف على مـــا قبلـــها ذلـــك أن الأخوين وأبا بكر قرؤا برفع "مثل" وفيه عدة أوجه ، منها :[٢]

١- أن يكون خبرًا ثانيًا .

٢-أن يكون مع ما قبله خبرًا واحدًا نحو : هذا حلو حامض.

٣- أن يكون نعتا لـــ "حق".

وعلى هذه الأوجه الثلاثة تكون "ما" زائدة.

وقرأ باقي السبعة بنصب "مثل" وفيه عدة أوجه نذكر منها ما يتصل بزيادة "ما"

١- أن يكون نعتًا لـــ "حق" وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن.

٢- أن يكون منصوبًا على الظرف نحو : زيد مثلك.

٣- أن يكون منصوبًا على إسقاط الجار وهو كاف التشبيه.

٤- أن يكون منوصبًا على أنه نعت لمصدر محذوف أي : لحق حقا مثل نطقكم.

٥- أن يكون منصوبًا على أنه حال من النكرة "حق" على مذهب سيبويه.

وعلى القول ، فإ ن جعلت "مثل" معربة كانت "ما" مزيدة ، وأنكم في محـــل خفض بالإ ضافة وإن جعلت "مثل" مبنية جاز في "ما" وجهان :

أحدهما : الزيادة ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة.

قال سيبويه حكاية عن الخليل : وسالته عن قوله : كما أنـــه لا يعلـــم ذلـــك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك هاهنا ، فزعم أن العاملة في "أن" الكاف ، و"ما" لغو ... وزعم أنه يقول أيضًا :(إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)[١]فلولا أن "ما" لغـــو لم يرتفع "مثل" وإن نصبت "مثل" فما أيضا لغو تقول : مثل أنك هاهنا ...[٣] .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٢) ينظر الدر المصون /٤٦ فما بعدها.

(٣) الكتاب ١٤٠/٣.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الآية الكريمة والقول في "مثل" ثم قال : ومـــا زائـــدة بنـــص الخليل[١] .

فهو في هذا موافق لما ذهب إليه الخليل من القول بزيادة "ما".

---

(١) البحر المحيط ١٣٧/٨.

الآية : (فبما رحمة من الله لنت لهم)[١]

موقع الموقف : فبما رحمة.

صاحب الموقف : الزجاج.

في "ما" في قوله تعالى : (فبما رحمةٍ من الله) وجهان :

أحدهما : أنها زائدة للتوكيد ، وزيادتها بين الباء وعن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في لسان العرب. قال الزجاج : "ما" بإجماع النحويين صلة ، لا تمنع الباء من عملها فيما عملت[٢].

والوجه الثاني : أنها غير زائدة ، وفيها على هذا القول وجهان :

- أن تكون نكرة موصوفة ، و "رحمة" بدل منها ، والتقدير : فبشيء رحمةٍ.
- أن تكون نكرة غير موصوفة ، فتكون "ما" استفهامية للتعجب ، تقديره : فبأي رحمةٍ لنت لهم.

ولعل القول بعدم الزيادة هو الفرار من إطلاق الزيادة في كلام الله تعالى ، فلا يجوز عند القائل بعدم الزيادة أن يقال في القرآن : هذا زائد ، ومن هؤلاء الذين قالوا بعدم زيادة "ما" ههنا الفخر الرازي ، يقول : قال المحققون : دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز ، وهنا يجوز أن تكون "ما" استفهاماً للتعجب ، تقديره : فبأي رحمة من الله لنت لهم ... انتهى[٣].

وقد ردّ عليه أبو حيان بردين ، وكلا الردين يعرضان موقفه من الزجاج قال أبو حيان : وما قاله المحققون صحيح ، لكن زيادة "ما" للتوكيد لاينكره في أماكنه من له أدنى تعلُّق بالعربية.....

ثم إن تقديره ذلك "فبأي رحمة" دليل على أنه جعل "ما" مضافة للرحمة ، وما ذهب إليه خطأ من وجهين :

أحدهما : أنه لاتضاف "ما" الاستفهامية ...

---

(١) الآية ١٥٩ من سور آل عمران.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٨٢/١ وينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/١.

(٣) البحر المحيط ٩٧/٣-٩٨.

والثاني : أنه إذا لم تصلح الإضافة ، فيكون إعرابه بدلاً ، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام ، فلابد من إعادة همزة الاستفهام في البدل.

وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسوّر عليه قول الزجاج في "ما" هذه : إنها صلة ، فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين[١] .

والموقف الثاني : موقف مؤيد لأبي إسحاق الزجاج ، ذلك أن الزجاج في نصه السابق ذكره عن "ما" الزائدة الذي ذكره أبو حيان ليدفع به ما قاله الرازي من أن "ما" في الآية الكريمة استفهامية للتعجب.

قال أبو حيان راداً على الرازي : وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قول االزجاج في "ما" هذه إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين[١] .

فيتضح من خلال النص موافقة أبي حيان للزجاج في زيادة "ما".

---

(١) البحر المحيط ٣/٩٧-٩٨.

زيادة "أنْ"

الآية : (وما لنا ألاّ نقاتل)[١]

موضع الموقف : ألاّ نقاتل.

صاحب الموقف : الأخفش .

في قوله تعالى : (ألاّ نقاتل) عدة أوجه ، منها :

١-أن تكون "أنْ" مجرورة بحرف جر ، تقديره : وما لنا في ألاّ نقاتل ، أي : في ترك القتال ، ثم حذت "في" .

٢- أن ثمّ واواً محذوفة قبل "أن" ، أي : ومالنا وأن لا نقاتل.

٣-أن تكون "أنْ" زائدة ، والتقدير :ومالنا لا نقاتل ، كما زيدت في مواضع، منها[٢] :

أ- بعد "لما" ب-بعد "لو" بعد القسم. جـ- بعد "إذا".

د- وكما زيدت بين الكاف ومجرورها - شذوذاً في قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجه مقسّم كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

وفي الآية الكريمة عملت "أنْ" النصب في المضارع ، والقول بزيادتها أنها لا تعمل ، وهذه مسألة خلاف.

- ذهب جمهور النحاة أنها لا تعمل إذا كانت زائدة.

- وذهب الأخفش إلى القول بزيادتها ، وأنها عاملها ، واستدل بالسماع والقياس.

أما السماع فقوله تعالى : (ومالنا ألاّ نقاتل) [١] . (وما لنا ألاّ نتوكل على الله)[٣] (وما لكم ألاّ تنفقوا)[٤] ، فأعمل "أن" وهي زائدة ، وكذلك الحال في قوله تعالى : (وما لهم ألاّ يعذبهم الله)[٥] .

وأما القياس : فإن الزائد قد عمل في نحو : ما أتاني من أحد ، فأعمل "من" وهي زائدة ، قال الأخفش في هذا الشأن في موضع الآية أعلاه : في "أن" هاهنا

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغنى اللبيب ٥٠-٥١ والجنى الداني ٢٢٢-٢٢٣ وشرح التسهيل ١٢/٤ والمساعد ٦٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٣٧/٤ وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤.

(٣) الآية ١٢ من سورة إبراهيم.

(٤) الآية ١٠ من سورة الحديد.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنفال.

زائدة كما زيدت بعد فلما ، ولما ، ولو ، فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً ، ومعناه : وما لنا لا نقاتل ، فأعمل "أن" وهي زائدة ، كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل "من" وهي زائدة[١] .

وقد رد مذهبه جمهور من النحاة ، إذ ما ذهب إليه لا حجة له فيه ، لأن "أن" في الآيات مصدرية ، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط حرف الجر، قال ابن مالك هذا : أسهل مما ذهب إليه الأخفش ، فوجب اجتنابه [٢].

والقياس الذي ذهب إليه مردود أيضاً ، قال ابن مالك : لأن "أن" الزائدة غير مختصة ، فلم يجز أن تعمل ، لأن من شرط العمل الاختصاص [٢] ، فقياسه غير مستقيم ، لأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف "أن" فإ نها قد وليها الاسم في قول الشاعر : كأن ظبيةٍ على رواية الجر[٣]

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان على الأخفش القول بزيادة "أنْ" في غير المواطن المتفق على زيادتها، فعن الآية موضع البحث ردّ الوجه الثاني والثالث ، وهما القول بأن ثمّ واواً محذوفة ، والقول بزيادة أن على مذهب أبي الحسن.

قال أبو حيان: هذا ومذهب أبي الحسن ليسا بشيء، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف[٤].

ونرى أبا حيان يرد ما ذهب إليه الأخفش في موضع آخر عند قوله تعالى : (ومالهم ألاّ يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام)[٥] حيث قال الأخفش : في "أن" هاهنا زائدة[٦]

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٤ وينظر المساعد ٦٣/٣.

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٢٢٣.

(٤) البحر المحيط ٢٥٦/٢ وينظر البحر ٢١٨/٨-٢١٩.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنفال.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٥٤٥/٢.

أخذ أبو حيان يعرب الآية ويذكر ردّ النحاس على الأخفش ، يقول أبو حيان: الظاهر أن ما استفهامية ... وأن مصدرية.

وقال الأخفش : هي زائدة ، قال النحاس : لو كان كما قال لرفع يعذبهم[1].

والذي أراه وأعتقده أن الأخفش حمل "أنْ" الزائدة في العمل على أن المصدرية مشابهة لها في الصورة. وأيضاً لا يمنع قياساً أن يعمل حرف الجر وهو زائد.

وعلى ما ذكر الأخفش من مذهب وُضعت أنْ هاهنا زائدة عاملة.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٩٠-٤٩١ وفيه "لرفع تعذيبهم" وتصحيح النص أخذ من إعراب القرآن للنحاس ١٨٥/٢.

زيادة "لا"

الآية : (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)[١]

موضع الموقف : إذا جاءت لا يؤمنون.

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء ، الزجاج.

جاءت "لا" زائدة في عدة مواضع على بعض التوجيهات ، ومن تلك المواضع قوله تعالى : (ما منعك ألاّ تسجد إذ أمرتك)[٢] وفي قوله تعالى : (وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون)[٣] ، وقوله تعالى : (لئلا يعلم أهل الكتاب)[٤] ، وفي الآية موضع البحث وردت القراءات على النحو التالي :

قرأ الجمهور "لا يؤمنون" بالغيبة ، وقرأ ابن عامر وحمزة "لا تؤمنون" بالخطاب ، وعلى هذه القراءة يكون الخطاب للكفار والتقدير : وما يشعركم أنكم تؤمنون إذا جاءت الآيات ..[٥] ، فيكون على زيادة "لا" ، وهذه الزيادة قال بها الكسائي والفراء الذي يقول : "و"لا" في هذا الموضع صلة"[٦].

إلا أن ما ذهب إليه الكسائي والفراء قد ضُعِّف ، قال الزجاج : والذي ذكر أن "لا" لغو ، غالط ، لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغواً[٧] .

وقال أبو جعفر النحاس : فأمّا قول الكسائي : إن "لا" زائدة فخطأ ، لأنهاإنما تزاد فيما لا يشكل [٨] ، وقد نسب الزيادة ابن هشام للخليل والفارسي [٩].

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٩٥ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٥) ينظر الدر المصون ١٠٧/٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١.

(٧) معاني القرآن للزجاج ٢٨٢/٢/١-٢٨٣.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٢.

(٩) ينظر المغني ٣٣١.

موقف أبي حيان :

ذكر ما ذهب إليه الكسائي والفراء ، ولم يرّجح ولم يعترض ما ذهبا إليه بل ساق الأقوال دون ذلك ، وذكر موقف الزجاج.

يقول أبو حيان : وجعل بعضهم "لا" زائدة ، فيكون المعنى : وما يدريكم بإيمانهم ، كما قالوا : إذا جاءت ، وإنما جعلها زائدة ، لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار ، وفسد المراد بالآية ، قاله ابن عطية[١] قال : وضَعَّف الزجاج وغيره زيادة "لا" انتهى قول ابن عطية ، والقائل بزيادة "لا" هو الكسائي والفراء[٢].

والذي يترجّح أن الزيادة على خلاف الأصل ، والآية لا إشكال فيها حتى يقال بزيادة "لا".

---

(١) ينظر المحرر ١٢٨/٦-١٢٩.

(٢) البحر المحيط ٢٠٢/٤ وينظر البحر ٢٧٢/٤ و٢٢٩/٨ و ٢٨/١.

زيادة "إلا"

الآية : (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لايسمع إلا دعاءً ونداء)[١]

موضع الموقف : إلا.

صاحب الموقف : الأصمعي ، ابن جني.

الأصل في إلاّ أن تكون للاستثناء ، فهي أصل أدواته وأمّ بابه لأمرين:

أحدهما: أنها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، كالنفي والاستفهام والنداء.

والثاني : أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء ، وغيرها من أدوات الاستثناء يقع في أبواب أُخَر ، مثل ، ليس ، لا يكون ، عدا....

- وعلى هذا فمذهب جمهور النحاة أن«إلا»لا تقع زائدة.

- وذهب الأصمعي والمازني والجرمي وابن جني والفارسي[٢] إلى أنها تأتي زائدة.

و قد استدل من أجاز وقوعها زائدة بالآية الكريمة فالدعاء والنداء منفي سماعهما تقدير ذلك - والله أعلم - ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بمالايسمع دعاء ونداء وبقوله تعالى:(وإنّ كلاًّ لَمّا ليوفينهم ربك أعمالهم)[٣] إذ حملوا لَمَّا على إلاّ فوقعت زائدة واستدلوا بقول الشاعر :

أرى الدهر إلا منجوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

برواية "أرى".

وبقول ذي الرّمة :

حرا جيح ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

أما الجمهور فقد خرّجوا ما سبق على غير زيادة "إلاّ" وما حُمل عليها[٢]

موقف أبي حيان :

لم يجز أبو حيان زيادة "إلاّ" فهو يقول عنهافي الآية الكريمة: إلا دعاء ونداء: هذا استثناء مفرغ ، لأن قبله فعل منفي متعد ، لم يأخذ مفعوله ، وذهب

---

(١) الآية ١٧١ من سورةالبقرة.

(٢) ينظر المحتسب ٣٢٨/١ والمسائل الحلبيات ٢٧٨ والجنى الداني ٥١٠ ، ٥٢٠ ومغني اللبيب ١٠١ وشرح ابن يعيش ١٧/٧.

(٣) الآية ١١١ من سورة هود.

بعضهم إلى أنه ليس استثناء مفرغاً ، وأن "إلا" زائـــدة ، والدعـــاء والنـــداء منفـــي سماعهما والتقدير : بما لايسمع دعاء ونداء ، وهذا ضعيف ، لأن القول بزيادة "إلاّ" قول بلا دليل ، وقد ذهب الأصمعي – رحمه الله – إلى ذلك في قوله :

حراجيج ما تنفـــك إلا مناخـــة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

وضُعِّف قوله في ذلك ، ولم يثبت زيادة "إلا" في مكان مقطوع به فنثبت لـــها الزيادة[١].

ويقول عن مذهب ابن جني وغيره في قراءة تشديد إنّ والميم من لَمّا في قوله تعـــالى : (وإنّ كلاًّ لَمّا ليوفينهم ربك أعمالهم)[٢] : وقال ابن جني وغيره : تقع إلاّ زائدة ، فلا يبعد أن تقع لمّا بمعناها زائدة انتهى ، وهذا وجه ضعيف مبني على وجه ضعيف في "إلاّ"[٣] .

وعلى ضوء ما سبق فإن أبا حيان لا يُجيز زيادة "إلاّ" ، وهذا الـــذي يـــترجح لدي لعدة أمور ، منها:

– إن كل ما استدل به على زيادة "إ لا" ليس أمراً مقطوعاً بصحته ، إذ لـــم تثبـــت الزيادة في هذه الأداة في موضع جُزم فيه بالزيادة.

– إن من أصول العربية القول بعدم الزيادة والحذف والتقديم ....

---

(١) البحر المحيط ٤٨٣/١.

(٢) الآية ١١١ من سورة هود.

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/٥.

الفصل السابع

ظاهرة الحذف

تمهيد

الحذف المقصود هنا هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يوجد مبتدأ [١] بدون خبر أو عكسه ، أو شرط بدون جزاء ، أو معمول بدون عامل .

فالحذف هنا لأمور تركيبية من نحو حذف كلمة أو أكثر من الجملة ، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام.

أسباب الحذف من الكلام :

للحذف أسباب كثيرة ، منها :

١- كثرة الاستعمال: كلما كثر استعمال الكلام في مسألة من المسائل كثر الحذف فيها ، ونرى سيبويه ينص على أن سبب الحذف كثرة الاستعمال.

فهو يقول في باب من الابتداء يُضمر فيه ما يبنى على الابتداء : ولكنّ هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام [٢].

ويقول في باب إضافة المنادى إلى نفسك : وإن شئت قلتَ : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم [٣].

فالحذف نوع من التخفيف بسبب كثرة الاستعمال.

٢- طول الكلام والتوسع فيه: من المعلوم أن طول الكلام فيه ثقل ، ومن أجل هذا الثِّقْل جاء التخفيف بالحذف.

ومما يدل على هذا أن حذف العائد يدل على أن طول الصلة سبب مؤثر في الحذف، وأن حذف النون من «الذين» في قول الشاعر :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ..... أي وإن الذين

كان سببه طول الكلام .

---

(١) ينظر مغنى اللبيب ٧٨٦ في بعدها.

(٢) الكتاب٢/١٢٩.

(٣) الكتاب٢/٢١٤.

ومثله حذف النون من قول الشاعر :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

يقول سيبويه : لم يحذف النون للإضافة ولا ليُعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام [١].

ومن أسباب الحذف الضرورة ، إلى غير ذلك من الأسباب .

شروط الحذف وقيوده : [٢]

لما كانت الغاية من الحذف الإيجاز والاختصار فإنه لايطلق على غير غاياته ومقاصده ، فهو له شروط وقيود ، ولعل من أهمها :

١- وجود الدليل على المحذوف ومكانه، ومن أهم الأدلة :

أ-الدليل الحالي الذي تدل عليه الهيئة كقولك لمن رفع سوطاً : زيداً ، بإضمار اضرب.

ب-الدليل اللفظي كقولك لمن قال : مَنْ أضرب ؟ زيداً .

جـ-الدليل الإعرابي : قد يدل الإعراب الظاهر على بعض ما حُذف ، فإذا ورد لفظ منصوب وهو مفيد من غير ذكر لناصبه اعتماداً على قرينة لفظية أو حالية قُدّر له ناصب.

هـ-ومن أهم الأدلة على وجود المحذوف ما يعرف بالدليل الصناعي ، الذي يعتمد على الصناعة النحوية.

ومن هذا الدليل ما يقع في باب الاشتغال.

٢- عدم نقض الغرض من الحذف .

الغرض من الحذف طلب الخفة والاختصار في الغالب ، وعليه فلا يحسن الحذف مع التوكيد للمنافاة بين التوكيد الذي يراد منه الطول والحذف الذي يراد منه الاختصار .

٣- عدم اللبس بالحذف وألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر .

---

(١) الكتاب ١/٩٨٦ .

(٢) ينظر مغنى اللبيب ٧٨٦ فما بعدها .

وذلك مثل حذف اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل.

ومثل حذف ما النافية، وإلاّ في الاستثناء، وواو العطف، وهل في الاستفهام، فهي دخلت في الكلام لضرب من الاختصار عن قولك : أنفي واستثني وأعطف واستفهم ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به [1]

وقد قسمت هذه الظاهرة إلى أقسام ثلاثة :

القسم الاول : حذف الاسم

القسم الثاني : حذف الفعل

القسم الثالث : حذف الحرف

---

(١) ينظر الخصائص ٢/٢٧٣ فما بعدها والمحتسب ١/٥١.

القسم الأول : حذف الاسم

المبحث الأول : حذف المرفوعات

المطلب الأول : حذف المبتدأ

يجوز أن يحذف كل من المبتدأ أو الخبر إذا دلّ على ذلك المحذوف قرينة لفظية أو معنوية ، وإلى هذا أشار ابن مالك في ألْفيته بقوله :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول «زيد» بعد «من عند كما» ؟

وفي جواب «كيف زيد؟ قل : دنف فزيد استغني عنه إذ عُرف.

وجاءت توجيهات بعض المعربين الإعرابية في الحذف في باب المبتدأ والخبر، إذ وردت تلك التوجيهات على حذف المبتدأ وبعضها على حذف الخبر، وبعضها الثالث تعارضها بين أن يكون المبتدأ محذوفاً،أو يكون الخبر هو المحذوف، واختُلفت - لكل آية وإعرابها وقول المعربين فيها - مواقفُ أبي حيان ، وفي هذه المسألة نأتي بالآية واختلاف المعربين أو اتفاقهم وموقف أبي حيان مباشرة بعد كل آية وما يتماثل ونأتي بموقفه بعد ذلك ، وفيما يلي بيان الحذف :

أولاً : حذف المبتدأ :

الآية : ﴿ له فيها من كل الثمرات ﴾ [١].

موضع الوقف : له فيها من كل الثمرات.

صاحب الوقف : جمهور البصريين .

هذه الآية مركبة من مبتدأ وخبر، ومن على مذهب الأخفش زائدة، ويكون التقدير: له فيها كل الثمرات، وعلى مذهب جمهور البصريين لايجوز زيادة مِن[٢]، وعلى مذهبهم قال أبوحيان «ويتخرج مذهب جمهور البصريين على حذف المبتدأ المحذوف تقديره: له فيها رزق أو ثمرات من كل الثمرات »[٣]ونظّر لهذا الحذف بقوله تعالى:﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [٤]

---

(١) الآية ٢٦٦ من سورة البقرة.

(٢) لمزيد من التفصيل حول اختلاف النحاة في القول بزيادة «من» ينظر ص (٥٨١) من هذا البحث.

(٣) البحر المحيط ٣١٤/٢.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الصافات.

أي : وما أحد منا ، فأحد مبتدأ محذوف ، ومنا : صفة وما بعد إلا جملة خبر عن المبتدأ .

ونظر له بقول الشاعر : *كأنك من جمال بني أقيش تقعقع خلف رجليه بشن*

التقدير : كأنك جمل من جمال بني أقيش [١] فحذف جمل لدلالة «من جمال» عليه

ويظهر من هذا التأويل ميله إلى مذهب جمهور البصريين.

الآية : ﴿ ذلك بأنهم قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات ﴾ [٢].

موضع الموقف : ذلك .

صاحب الموقف : الزجاج.

يجوز في «ذلك» في الآية وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ والجار والمجرور في موضع رفع الخبر.

والوجه الثاني : أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ محذوف أي :الأمر ذلك، وهذا قال به الزجاج وابن النحاس، قال الزجاج : فموضع ذلك : رفع ، المعنى شأنهم ذلك وأمرهم ذلك [٣] وقال أبو جعفر النحاس : ذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ أي : أمرهم ذلك [٤].

إلا أن من النحاة من ضعّف ما ذهب إليه الزجاج، قال أبو البقاء العكبري عن هذه الآية : ذلك هو خبر مبتدأ محذوف ، أي ذلك الأمر ذلك ، فعلى هذا يكون قوله : «بأنهم قالو» في موضع نصب على الحال مما في ذا من معنى الإشارة، أي : ذلك الأمر مستحقاً بقولهم، وهذا ضعيف ، والجيد أن يكون ذلك مبتدأ وبأنهم خبره أي : ذلك العذاب مستحق بقولهم[٥].

أما السمين الحلبي فقال معقباً على ما ذكره أبو البقاء بقوله وهذا ضعيف قال السمين:

قلت : بل لايجوز ألبتة [٦].

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/٣٤٥ .

(٢) الآية ٢٤ من سورة آل عمران.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/٣٩٢.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٤.

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن ص ١٣٦.

(٦) الدر المصون ٣/٩٥.

موقف أبي حيان :

أما أبو حيان فإنه أورد الوجهين مبتدئاً بقوله : وارتفع ذلك بالابتداء وبأنهم هو الخبر [١] ثم قال : وقيل : خبر مبتدأ محذوف ، أي : شأنهم ذلك التولي والإعراض قاله الزجاج [١] .

ولم يذكر غيره ولعل قوله :وقيل، يشير إلى ضعف ماذهب إليه الزجاج وإن لم يذكر هذا الضعف صراحة كما ضعّفه أبو البقاء ولم يجزه السمين، بل اكتفى أبو حيان بايراد قوله: وقيل:

الآية : ﴿ ولا تقولوا ثلاثة ﴾[٢].

موضع الموقف : ثلاثة .

صاحب الموقف : الزجاج ، الفراء ، الفارسي .

اختلفت تقديرات المعربين فثلاثة : خبر مبتدأ محذوف قال الفراء في تقديره : أي تقولوا: هم ثلاثة [٣] وقال الزجاج : لا تقولوا : آلهتنا ثلاثة [٤] وكذا قال بهذا التقدير أبو جعفر النحاس [٥] وقال أبو البقاء : أي:إلهنا ثلاثة أو الإله ثلاثة [٦].

وقدره الفارسي بـ «الله ثالث ثلاثة» حذف المبتدأ والمضاف أي أحد آلهة ثلاثة [٧].

موقف أبي حيان من هذه التقديرات .

لأبي حيان موقفان :

---

(١) البحر المحيط ٤١٧/٢.

(٢) الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١٣٥/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١ وكذا قدره مكي ينظر الشكل ص ٢١٤.

(٦) الإملاء ص ٢١١.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٣١٧/٤ والبحر ٤٠١/٣.

١- موقفه من المعربين السابقين غير الفارسي قال: والذي يظهر أن الذي أثبتوه هو ما أُثبت في الآية خلافه ، والذي أثبت في الآية بطريق الحصر إنما هو وحدانية الله تعالى وتنزيهه أن يكون له ولد، فيكون التقدير : ولا تقولوا : الله ثلاثة[٨].

٢- موقفه من تقدير الفارسي :رجح أبو حيان تقدير الفارسي للنصوص الواردة في وحدانية الله قائلاً : أراد أبو علي موافقة قوله : لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة [١] ثم قال : ويترجح قول أبي علي بموافقة الآية التي ذكرناها ، وبقوله تعالى [٢] ﴿ سبحانه أن يكون له ولد ﴾[٣].

وفيما سبق يكون تقدير غير الفارسي أن المبتدأ محذوف.

وبتقدير الفارسي يكون المبتدأ محذوفاً وهو لفظ الجلالة «الله» ويكون الخبر ثالث ثلاثة ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

الآية : ﴿ قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون ﴾[٤].

موضع الموقف : معذرة .

صاحب الموقف : سيبويه .

قرأت العامة معذرةٌ رفعاً خبر ابتداء مضمر ، وقرأ حفص وزيد بن علي وعيسى وطلحة بالنصب ، فمن نصبه ففيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنها منصوبة على المفعول من أجله قال سيبويه : «ولو قال رجل لرجل : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد : إعتذاراً لنصب[٥].

والثاني من أوجه النصب : أنها منصوبة على المصدر بفعل مقدر من لفظها تقديره :

(٨) البحر المحيط ٤٠١/٣.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٢) الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) البحر المحيط ٤٠١/٣.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣٢٠/١.

نعتذر معذرة .

الثالث : ينتصب انتصاب المفعول به.

أما قراءة العامة برفع معذرة فتكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : أمر عظتنا معذرة[١].

موقف أبي حيان

ذكر القرآتين وذكر ما قاله سيبويه ثم قال : ويَختارُ هنا سيبويه الرفعَ قال : لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً[٢] ... ولكنهم قيل لهم : لم تعظون ؟[٣]... قالوا : موعظتنا معذرة[٣].

واحتج أبو زرعة لقراءة النصب «أن الكلام جواب كأنه قيل لهم : "لم تعظون قوماً الله مهلكهم" ؟ فأجابوا فقالوا : نعظهم اعتذاراً ومعذرة إلى ربهم»[٤].

أما الفارسي فاحتج للقرآتين بقول سيبويه السابق[٥].

ولم يرجّح ما اختاره سيبويه كما ذكره أبو حيان.

إلا أن الفارسي في احتجاجه للقراءات بقول سيبويه أرى فيه مأخذاً ، ذلك أن القراء لم يقرأوا إلا بقراءة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما الذي ينبغي أن يحتج له هو كلام سيبويه لا قراءة القراء !

الآية : ﴿ فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون ﴾[٦].

موضع الموقف : فصبر .

صاحب الموقف : سيبويه .

---

(١) ينظر الدر المصون ٥/٤٩٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٠٤ ومعاني الزجاج ٢/٣٨٥ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٩٤.

(٢) يوجد نقص في البحر عما في كتاب سيبويه.

(٣) البحر المحيط ٤/٤١٢.

(٤) حجة القراءات لابن أبي زرعة ص ٣٠٠.

(٥) ينظر الحجة للقراء السبعة ٤/٩٧-٩٨.

(٦) الآية ٨٣ من سورة يوسف .

قرئ فصبراً جميلاً ونصبه على المصدر الخبري ، أي : فاصبر صبراً جميلاً ، وقرأ عامة القراء غير أُبّي والأشهب وعيسى وروي عن الكسائي بالرفع.

قال سيبويه : «ومثل الرفع «فصبرٌ جميل والله المستعان» كأنه يقول : الأمر صبرٌ جميلٌ» [١].

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن قراءة النصب : قيل : وهي قراءة ضعيفة عند سيبويه ولايصلح النصب في مثل هذا إلا مع الأمر [٢].

قال سيبويه عن قول الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول السُّرى صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره [١] ولهذا تأول أبوحيان قراءة النصب بقول : وإنما تصح قراءة النصب على أن يقدر أن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه، فكأنه قال : فاصبري يا نفس صبراً جميلاً [٢] .

وسيبويه لم يضعّف قراءة النصب فيما أعلم ، إذ إن قراءة النصب لم تأت مع الأمر ، ولهذا قول أبي حيان : «وقيل [٢]» يدل على أن هذه النسبة لسيبويه ضعيفة.

الآية : ﴿ من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ [٣].

موضع الموقف : من الذين هادوا ...

صاحب الموقف : سيبويه ، الفارسي ، الفراء ، البصريون

من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ... [٣].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/٣٢١.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٨٩.

(٣) الآية ٤٦ من سورة النساء.

فيه عدة أوجه إعرابية، منها :

١- أن يكون «من الذين» خبراً مقدماً ، ويحرفون جملة في محل رفع صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ، تقديره : من الذين هادوا قوم يحرفون . وحذف الموصوف بعد من التبعيضية جائز ، وإن كانت الصفة فعلاً، وهذا مذهب سيبويه والفارسي.

٢- أن يكون «من الذين» خبراً مقدماً أيضاً إلا أن المبتدأ المحذوف يقدر موصولاً، تقديره : من الذين هادوا مَن يحرفون ، ويكون واو الجماعة في يحرفون على معنى «مَن» لا على لفظها، وهذا ما ذهب إليه الفراء.

٣- أن يكون «من الذين» خبر مبتدأ محذوف أيضاً، والتقدير : هم من الذين هادوا، ويحرفون على هذا حال من ضمير هادوا ...

٤- أن «من الذين» بيان للموصول في قوله تعالى : أَلَمْ تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب[1] ذكر هذا الوجه الزمخشري.

هذه بعض التوجيهات الإعرابية، واقتصرت على أهمها من جهة ، ومن جهة أخرى على الأوجه التي ورد فيها ذكر للنحاة القدامى ، وجاءت في البحر المحيط[2].

موقف أبي حيان، له ثلاثة مواقف :

الأول: أطال الكلام عن الوجه الأول، وذكر أن هذا مذهب سيبويه وأبي علي، وحذف الصفة بعد «مِن» جائز ، وإن كانت الصفة فعلاً ، قال سيبويه : «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا كذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات... ومثل ذلك من الشعر قول النابغة.

كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشن

أي : كأنك جمل من جمال بني أقيش ، ومثل ذلك أيضاً قوله :

---

(١) الآية ٤٤ من سورة النساء.

(٢) لمزيد من الاطلاع ينظر الدر المصون ٣/٦٩٤-٦٩٦ وإملاء ما منّ به الرحمن ص ١٨٩ ومغني اللبيب ص ٥١٤-٥١٥.

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

يريد: ما في قومها أحد ، فحذفوا هذا... ومثل البيتين الأوليين قول الشاعر وهو ابن مقبل

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى ابتغي العيش أكدح

إنما يريد منهما تارة أموت وأخرى [١].

ومعظم نحاة البصرة على هذا التأويل، إذ حذف الموصوف جائز بعد «من» التبعيضية «فيحرفون» جملة وقد أقيمت مقام المنعوت «قوم» أو نفر وهو بعض مما قبله مجرور بمن ، وقد تقام «في» مقام «من» [٢].

وهذا ما بدأ به أبو حيان وأيده.

الثاني: أما موقفه مما ذهب إليه الفراء فيذكر ذلك قائلاً : وخرّجه الفراء على إضمار مَن الموصولة ، أي : من الذين هادوا مَن يحرفون الكلم [٣].

ثم قال عن هذا المذهب : وهذا عند البصريين لايجوز ، وتأولوا ما جاء مما يشبه هذا على أنه من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه [٣] .

وقال عن بيت ذي الرمة الذي استشهد به الفراء ، وهو قوله :

فظلوا ومنهم دمعه سابق له وآخر يثني دمعة العين بالهمل [٤]

قال أبو حيان : وهذا لايتعين أن يكون المحذوف موصولاً بل يترجح أن يكون موصوفاً لعطف النكرة عليه وهو آخر ... [٣] .

ومما سبق يتضح أن أبا حيان يرجّح ما ذهب إليه سيبويه ومعظم البصريين، ويشهد لما ذهب إليه أبو حيان قول ابن عطيةّ في هذه المسألة : وقول سيبويه أصوب ، لأن إضمار

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٥-٣٤٦ وينظر المقتضب ٢/١٣٧-١٣٨.

(٢) ينظر المحتسب ١/٢١٢ وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٤-٣٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٢-٣٢٣.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٦٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٧١.

الموصول ثقيل ، وإضمار الموصوف أسهل [١] .

وقول الزجاج عن مذهب الفراء :وهذا لايجوز لأنه لايحذف الموصول وتبقى صلته[٢] .

إلا أن الرضي مال مع الكوفيين في هذه المسألة إذ فقال : وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية خلافاً للبصريين.. ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ؟ إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاءً أو عيناً كشية وسه ، وليس الموصول بأَلْزَقِ منهما [٣].

ونقول : إن قياس الحذف الذي قال به الرضي كان بين حذف في البنية وحذففي التركيب ، والذي ينبغي أن يكون الحذف بين بنية وأخرى ، وإما بين تركيب وآخر.

ولعل القياس يقف مع ما ذهب إليه البصريون، فاتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته [٤] فالقياس هنا بين تركيب وآخر ، وليس بين تركيب وبنية كما ذكر الرضي ، وهذا ما يرجِّح مذهب البصريين.

الموقف الثالث: موقف أبي حيان في هذه المسألة من أبي علي الفارسي :

ذكر الزمخشري وجهاً إعرابياً وبدأ به ضمن التوجيهات، ومفاد هذا الوجه أن «من الذين هادوا» بيان للذين أوتوا نصيباً من الكتاب، لأنهم يهود ونصارى ، وقد اعتُرض بين هذا بثلاث جمل وهي « والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً» [٥].

قال أبو حيان : ويضعفه أن هذه جمل ثلاث ، وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث[٦] .

وللإجابة «فإن الجمل هنا متعاطفة ، والعطف يصيِّر الشيئين شيئاً واحداً [٧] أما ما

---

(١) المحرر الوجيز ٤/١٣٨.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/٥٧-٥٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٧٠-٧١.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص ٨١٧.

(٥) الآية ٤٥ من سورة النساء.

(٦) البحر المحيط ٣/٢٦٢.

(٧) الدر المصون ٣/٦٩٥.

ذهب إليه أبو علي ودعم به أبو حيان حجته واعتراضه على الزمخشري ففيه نظر ، فقد ذهب جلُّ النحاة على أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة [١].

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان ، فقد أجاز الاعتراض بأكثر من جملة [٢] وما ذكره أبوحيان هنا إلا ليرد به على الزمخشري.

الآية : ﴿ بسم الله ﴾[٣].

موضع الموقف : بسم الله.

صاحب الموقف : البصريون، الكوفيون

الباء في بسم الله وما دخلت عليه متعلقة بمحذوف ، وفي ذلك المتعلّق مذهبان :

ذهب البصريون إلى أن المتعلّق كائن أو مستقر . وعلى هذا فالجار والمجرور في «بسم الله» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : بسم الله ابتدائي ... أو ابتداء قرائتي أو كلامي أو فعلي بسم الله ، فالجار والمجرور في موضع رفع.

وذهب الكوفيون إلى أنّ المتعلّق فعل محذوف ، تقديره : ابدأ ببسم الله وعلى هذا فالجار والمجرور في موضع نصب [٤].

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان كلا التقديرين عند هؤلاء وهؤلاء ولم يرجّح أحدهما ولم يعارضه، فقال : الباء في بسم الله للاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وموضعها نصب ، أي : بدأت ، وهو قول الكوفيين .... وقيل : موضع اسم رفع ، التقدير : ابتدائي ثابت أو مستقر باسم الله وهو قول البصريين.

وأي التقديرين أرجح ؟ يرجَّح الأول ، لأن الأصل في العمل للفعل أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد [٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٧ والخصائص ١/٣٣٥ والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٥ ومغنى اللبيب ص٥١٥.

(٢) ينظر ص ( ) من هذه الرسالة.

(٣) الآية الأولى من سورة الفاتحة.
والبسملة اختلف فيها أتكون آية أم لا؟ والجواب أنها جزء آية من سورة النمل ، وما عدا هذا مختلف فيه.

(٤) ينظر معاني القرآن للزجاج ١/٣٩ وإعراب القرآن للنحاس ١/١٦٦ وإملاء ما منّ به الرحمن ص ١٠ ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٦٦.

(٥) البحر المحيط ١/١٦.

ب- حذف المبتدأ مع غيره .

الآية : ﴿ شهر رمضان الذي أُنزل فيه القرآن هدى للناس ﴾ [١].

موضع الموقف : شهر رمضان.

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء ، الكسائي.

في قوله تعالى ﴿ شهر مضان ﴾ قراءتان [٢] المشهورة منهما : قراءة رفع شهر ورفع الشهر هنا إما أن يكون له ارتباط بما قبله في قوله تعالى : ﴿ أيّاماً معدودات ﴾ [٣] أو لا ارتباط له.

أ- فإن كان لقوله تعالى ﴿ شهر رمضان ﴾ ارتباط بقوله تعالى ﴿ أيّاماً معدودات ﴾ [٣] أي بأن يقال : إن الأيام المعدودات هي «رمضان» نفسه ، فعلى هذا ففي رفع «شهر رمضان» وجهان :

أ- أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره عند الفراء : أي : ذلك شهر رمضان»[٤]. وقدّره الأخفش قائلاً : ثم قال «شهر رمضان» على تفسير الأيام ، كأنه حين قال : أيّاماً معدودات» فسرها ، فقال : هي شهرُ رمضان [٥].

ب- الوجه الثاني : أن يكون بدلاً من قوله «الصيام ، أي:كُتب عليكم شهرُ رمضان، وهذا ذهب إليه الكسائي.

موقف أبي حيان : ذكر أبو حيان تقديري الأخفش والفراء السابقين فقال عن ذلك : وهو قريب[٦].

أما ما ذهب إليه الكسائي فقد استبعد أبو حيان وأطال الوقوف عنده فقال عن ذلك: «وفيه بُعد لوجيهن :

---

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ٢/٢٧٦-٢٧٧.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١١٢ وفي كتاب المعاني : «ولكم شهر رمضان» وعلى هذا يكون شهر رمضان مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير أعلاه منقول عن البحر والدر المصون.

(٥) معاني القرآن للاخفش ١/٣٥٢.

(٦) البحر المحيط ٢/٣٩.

أحدهما : كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه.

والثاني : أنه لايكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال [لا][1] وهو عكس بدل الاشتمال ، لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر ، كقوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ [2] وقول الأعشى :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم

وهذا الذي ذكره الكسائي بالعكس ، فلو كان هذا التركيب : كُتب عليكم شهرُ رمضان صيامُه ، لكان البدل إذ ذاك صحيحاً [وعكس] [1].

ويمكن توجيه قول الكسائي على أن يكون على حذف مضاف ، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، وتقديره صيام شهر رمضان ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لكن في ذلك مجاز الحذف والفصل الكثير بالجمل الكثيرة ، وهو بعيد ، ويجوز على بعد أن يكون بدلاً من أيام معدودات على قراءة عبدالله ، فإنه قرأ أيامٌ معدوداتٌ بالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف [2].

ب- أما إذا لم يكن قوله تعالى : ﴿ شهر رمضان ﴾ له ارتباط بما قبله ، فلا موقف لأبي حيان من أصحاب التوجيهات الإعرابية ، وعليه فلايدخل فيما نحن فيه.

الآية : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾[3].

موضع الموقف : والذين يتوفون .

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء ، الزجاج ، الأخفش ، المبرد ، سيبويه.

المبتدأ والخبر متلازمان ، لاينفك أحدهما من الآخر ، فإذا ابتدأ المتكلم بالمبتدأ ولم يأت

---

(١) هذه اللفظة مطبوعة في البحر ويحتمل هنا أمران :

أحدهما : أن تكون هذه اللفظة زائدة كما حذفت في الدر المصون ٢/٢٧٧

والثاني : لايحكم عليها بالزيادة بل في الكلام حذف ، وسقط من الناسخ والملاحظ أن محققي البحر أثبتوها كما هي دون تمحيص ، ينظر المحققة ٢/٤٥.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٩

(٣) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

بالخبر كان ما فعله بمثابة صوت صوّته لا إعراب له ، فإذا جاء بالخبر فبه تحصل الفائدة ، فهو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً.

وإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزلته ، وإذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبة عن المفرد وواقعة موقعة ، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع ، ولاتكون خبراً عن المبتدأ إلا برابط يربطها به حتى لاتكون أجنبية منه ، إذ هي كلام مستقل قائم بنفسه وبغير الرابط لاتكون خبراً للمبتدأ [١] ، وعلى هذا فقد اختلف في خبر الذين يتوفون من قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾[٢].

أيكون له خبر أم لا ؟ لأن يتربصن هو للزوجات ، والذين هم الأزواج فالخبر خلاف المبتدأ ، ولذا وقع الاختلاف في الخبر ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : القول بوجود الخبر :

ذهب جمهور النحاة إلى أن الخبر في الآية الكريمة السابقة موجود إلا أنهم اختلفوا فيه أملفوظ به أم محذوف ؟

١- الخبر ملفوظ به :

- ذهب المبرد إلى أن جملة «يتربصن» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أزواجهم يتربصن ، وهذه الجملة خبر عن الأول ، والعائد إلى الذين من الجملة المضاف إليه «الأزواج» [٣] واختار هذا التوجيه الزجاج والنحاس [٤].

وذهب الأخفش إلى أن جملة «يتربصن»هي الخبرأيضاً، والعائد على المبتدأ محذوف، والتقدير: يتربصن بعدهم، أو بعد موتهم [٥].

- وقيل الخبر «يتربصن» أيضاً ، ولابد من حذف يصحح وقوع هذه الجملة خبراً عن الأول لخلوها من الرابط ، والتقدير: أزواج الذين يتوفون يتربصن ، ويدل على هذا المحذوف قوله: ﴿ ويذرون أزواجاً ﴾ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه لتلك الدلالة.

---

(١) ينظر المقتضب ١٢٧/٤-١٢٨ وشرح ابن يعيش ٨٧/١.

(٢) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٢٢/٢ والدر المصون ٤٧٧/٢ وإملاء ما منّ به الرحمن ص ١٠٥.

(٤) ينظر إعراب القرآن للزجاج ١٧٥/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٩/١.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٧٢/١

٢- الخبر محذوف :

- يُعزى هذا المذهب لسيبويه ، فالخبر محذوف بجملته قبل المبتدأ ، تقديره : فيما يُتلى عليكم حكمُ الذين يتوفون ، ويكون قوله : «يتربصن» جملةً مفسرةً لاموضع لها من الإعراب[١].

ثانياً : القول بأن الخبر لاوجود له :

- ذهب الكسائي والفراء إلى أن «الذين» في الآية السابقة مبتدأ لا خبر له ، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن به ، لأن الحديث معهن في الاعتداد ، فجاء الخبر عن المقصود ، إذ المعنى : من مات عنها زوجها تربصت [٢].

وعلل الفراء ما ذهب إليه من ترك الإخبار عن المبتدأ بقوله «فذلك جائز إذا ذُكرت أسماء ، ثم ذُكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ، ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك ، لأن المعنى - والله أعلم - إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت ، فترك الأول بلا خبر ، وقُصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى[٣].

وأنشد على ذلك قول الشاعر :

لعليَّ إن مالت بي الريح ميلة على ابن أبي ذبّان أن يتندما

فقال : لعلي ، ثم قال : أن يتندما ، فأخبر عن ابن أبي ذبّان ، فترك المتكلم ، إذ التقدير: لعل ابن أبي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح، وأنشد كذلك قول الشاعر :

بني أسد إن ابن قيس وقتلَه بغير دم دار المذلة حلّت

فترك الإخبار عن ابن قيس ، وأخبر عن قتله بأنه دار مذلة.

موقف أبي حيان من هذه المسألة :

ساق أبو حيان تأويلات النحاة الذين ذكرهم في هذا الموضع ، إذ أورد ما ذُكر سابقاً

---

(١) ينظر البحر الميحط ٢/٢٢٢ والدر المصون ٢/٤٧٧ وإملاء ما منّ به الرحمن ص١٠٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٥٠-١٥١ والبحر المحيط ٢/٢٢٢ وإملاء ما منّ به الرحمن ص١٠٥.

(٣) معاني القرآن ١/١٥٠.

مبتدئاً بما ذهب إليه الكسائي والفراء من توجيه للآية وما ذكره من أبيات مستشهداً بها ، فقال عما ذهب الفراء والكسائي إليه : وتحرير مذهب الفراء أن العرب إذا [ذكرت اسماً و][1] ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر ، أنها تترك الإخبار عن ذلك الاسم الأول ، ويكون الخبر عن المضاف ، مثاله : إن زيداً وأخته منطلقة ، لأن المعنى : إن أخت زيد منطلقة[2].

ثم قال : «والبيت الأول ليس من هذا الضرب» [3] ولعل الآية كذلك ليست من هذا الضرب أيضاً [3].

وقال أبو حيان : وإنما أوردوا مما يشبه هذا الضرب قول الشاعر :

فمن يك سائلاً عني فإني وجرو ة لا ترود ولا تعار

والرد على الفراء وتأويل الأبيات والآية مذكورة في النحو [3].

والذي ينبغي قوله هنا أن مجيء المبتدأ دون خبر يُعد من المحال، وأن المثال إن زيداً وأخته منطلقة لا يتناظر مع الآية الكريمة .

وموقف أبي حيان مع جمهور النحاة بأن الذين في الآية إما أن يكون مبتدأ وخبره ما ذكره من آراء سَبقت ، إما أن يكون خبره ملفوظاً، وإما أن يكون محذوفاً ، بل أورد التوجيهات واحداً تلو الآخر، ولم يذكر عنها شيئاً إلا ما نُسب إلى سيبويه قائلاً : قالوا : وهذا قول سيبويه» [3].

تعقيب وترجيح حول ما ورد حول هذه المسألة :

١- أن خبر الذين هو يتربصن ، والعائد محذوف ، وحذف العائد يجوز إذا عاد على مبتدأ ، والمبتدأ اسم موصول كالذين في الآية، ولذا قُدِّر : بعدهم أو بعد موتهم في الآية.

---

(١) هذه الزيادة يقتضيها النص ، ويظهر أن النص يحتاج إليها لذا ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٥٠ والدر المصون ٢/٤٧٧ ولم يتنبه إلى هذا النقص محققو البحر ينظر النسخة المحققة ٢/٢٣٢.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٢٢ .

(٣) ينظر الدر المصون ٢/٤٧٧ وسياق كلام أبي حيان لاحقاً.

٢- قد يكون المحذوف هو المبتدأ.

٣- وقد يكون المحذوف هو الخبر.

وأجاز النحاة حذف أحدهما إذا دلّت على المحذوف قرينة لفظية أو معنوية . قال ابن مالك في هذا الشأن .

وحذفُ ما يعلم جائز كما تقول : زيد «بعد» من عندكما ؟

وفي جواب كيف «زيد» ؟ قل : دنف فزيد استغني عنه إذ عُرف.

وورد الحذف كثيراً في القرآن الكريم في مواضع كثيرة اقتضاها السياق.

٤- لم يسند أبو حيان القول إلى سيبويه في التوجيه السابق، وملخصه أن الخبر محذوف ، وهو جار ومجرور وأن الذين مضاف إليه والمضاف الذي هو المبتدأ محذوف أيضاً ، والتقدير: فيما يُتلى عليكم حكمُ «الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن .... » وجملة يتربصن بيان وتفسير للحكم لا موضع لها.

قال أبو حيان : قالوا : وهذا قول سيبويه» [١] «قال أبو البقاء عن هذا التوجيه : وهذا قول سيبويه» [٢].

أقول : لم يسند أبو حيان هذا القول لسيبويه ، ولم يعترض عليه، والذي يُرَجَّح أن هذا القول لم يصدر عن سيبويه لأمور منها :

١- لم يتناول سيبويه هذه الآية في كتابه خاصة النسخة المطبوعة.

٢- لعل هناك قياساً بين ما ذكره سيبويه من توجيه في قوله تعالى :﴿ والسارق والسارقة ﴾[٣] وما قاسه بعض المعربين حول هذه الآية بالآية موضع البحث «والذين يتوفون»، فُعَدّ هذا القياس توجيهاً صدر عن سيبويه ، فلبس على بعض المعربين وظنه من لدن سيبويه ، وسيبويه منه براء.

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٢٢.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ص١٠٥.

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

٣- وهذا القياس بين الآيتين غير سليم ، ففي قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[١] جاءت هذه الآية بفعل أمر فاقطعوا، بينما الآية موضع البحث : «والذين يتوفون منكم ، ويذرون أزواجاً يتربصن» جاءت بفعل مضارع فيه معنى الأمر لا لفظه.

وهذا الفارق لايخفى على معظم النحاة ، إلا أن أبا حيان لم يشر إلى هذا،وعلى ضوء ما سبق فيكون المبتدأ محذوف على قول المبرد والأخفش.

الآية : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾[٢]

موضع الوقف : أحق أن يرضوه .

صاحب الوقف : سيبويه ، المبرد .

اختُلف في «أحق» أيكون خبراً عن لفظ الجلالة ، أو رسوله أو غيرهما؟ وهل الكلام جملة واحدة أو جملتان ؟

- مذهب سيبويه أن الكلام جملتان، تقديره : والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه ، فحذف خبر الأولى وأبقى خبر الثانية دالاً على خبر الأولى [٣].
- ومذهب المبرد أنه لاحذف في الكلام ، لكن فيه تقديم وتأخير ، وتقديره عنده : والله أحق أن يرضوه ورسوله [٤].
- ويجوز أن يكون أحق خبراً مقدماً ، وأن يرضوه مبتدأ مؤخر.

---

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/٧٥-٧٦ وينظر الإنصاف ١/٩٥ وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠-٤٥ ، ٣/١١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٧.

(٤) ينظر الدر المصون ٦/٧٥ والمحرر الوجيز ٨/٢٢١ ومغني اللبيب ص٤٢ و ص٥٠٩-٥١٠ وإعراب القرآن للنحاس٢/٢٢٤.

موقف أبي حيان من هذه المسألة :

أورد أبو حيان قول ابن عطية في هذه المسألة وما استشهد به، ثم عقّب على كلامه ، ولم يتعرض لسيبويه ولا للمبرد بل قال : قال ابن عطية : مذهب سيبويه أنهما جملتان حُذفت الأولى لدلالة الثانية عليها ... ومذهب المبرد أن في الكلام تقديماً وتأخيراً [١] ولم يرجح أحد المذهبين ولم يؤيد أحدهما بل سكت .

والملاحظ أنه لم تُحذف الأولى وإنما حُذف خبرها .

وفيما سبق نوجز ما سكت عنه أبو حيان ، وذلك أنه تقدم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير مفرد اللفظ ، وكان العطف بالواو ، والأصل في العطف بالواو أن يطابق الضمير مرجعه ، إلا أنه أُفرد في الآية ، فيجوز أن يكون «أحق» خبراً عن الاسمين السابقين، وسهل الإفراد أمران :

أحدهما : معنوي : ذلك أن رضا الله ورضا رسوله شيء واحد ، وبالعكس.

والآخر : لفظي : وهو تقديم إفراد أحق ، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد [٢].

وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن الكلام جملتان ، وحذف خبر الأول وبقي خبر الثاني فهذا أفضل مما ذهب إليه المبرد ، لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ وخبره ولأن فيه الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه [٣].

ولأن تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده أسهل من التقديم والتأخير [٤] قال مكي : ويلزم المبرد من قوله أن يجوز «ما شاء الله وشئت» بالواو ، لأنه يجعل الكلام جملة واحدة ، وقد نهي عن ذلك إلا بثم .

---

(١) البحر المحيط ٥/٦٤.

(٢) ينظر المغني ص ٥٠٩-٥١٠ وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥١.

(٣) ينظر الدر المصون ٦/٧٥-٧٦ والمقرب ١/٢٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٧.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٦١.

ولا يلزم سيبويه ذلك ، لأنه يجعل الكلام جملتين ، فقول سيبويه هو المختار في الآية[١].

ومما يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الحذف من الأول قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وغيره من الشواهد الأخرى في أبواب المبتدأ ونواسخه والتنازع مما يدل على أن مذهب سيبويه هو المختار.

إلا أبا حيان ناقض في ارتشاف الضرب ما ذهب إليه هؤلاء فقال : وكون المذكور خبرًا للثاني وحذف خبر الأول للدلالة هو مذهب ابن السراج، وذهب سيبويه والمازني والمبرد وعلي ابن سليمان إلى أن المذكور خبر للأول ، ويدخل الثاني في معناه ، ولا يحتاج إلى إضمار ، لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات[٢].

الآية : ﴿ قالوا سمعنا فتى يذكرهم يُقال له إبراهيم ﴾ [٣].

موضع الموقف : إبراهيم .

صاحب الموقف : الزجاجي.

يُحكى بالقول وما تصرف منه الجمل ، وحكاية الجملة وردت بمصدر القول ومضارعه وماضيه وأمره ، وباسم الفاعل منه ، واسم المفعول ، وذلك من نحو قوله تعالى : ﴿ وإن تعجب فعجب قولهم أإذا كنا تراباً أإنا لفي خلق جديد ﴾ [٤]، وقوله : ﴿ يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا ﴾[٥] ، وقوله : ﴿ وقالوا سمعنا وأطعنا ﴾[٦]، وقوله : ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾[٧]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٣١-٣٣٢ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٦٦٣.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٥ من سورة الرعد.

(٥) الآية ١٠ من سورة الحشر .

(٦) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٧) الآية ١ من سورة الفلق.

وقوله : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلُمّ إلينا ﴾[١].

ونحو قول الشاعر :

تواصَوا بحكم الجود حتى عبيدهم مقول لديهم لازكا مالُ ذي بخل[٢]

أما حكاية القول للمفرد فليس على إطلاقه ، إذ يحكى من المفرد الأنواع التالية :

١- أن يكون المفرد معبراً به عن جملة، نحو : قلت شعراً ، وقلت خطبة.

٢- أن يكون المفرد مصدراً ، نحو : قلت قولاً .

٣- أن يكون المفرد صفة للقول ، نحو : قلت صدقاً .

٤- أن يكون المفرد مراداً به مجرد اللفظ ، فلا يكون بمعنى الجملة : نحو قلت زيداً.

وفي هذا النوع الرابع خلاف بين النحاة.

ذهب أبو عبيدة [٣] والزجاجي [٤] والزمخشري [٥] وابن عطية في أحد قوليه [٦] وابن خروف[٧] وابن مالك [٨] والرضي [٩] وغيرهم إلى جواز نصب القول لهذا المفرد مما لايكون مقتطعاً من جملة.

وذهب جمهور النحاة إلى أنه لايجوز نصب القول وما تصرف منه هذا النوع من المفرد، وذلك لأن المفرد الواقع بعد القول إنما يحكى من كلام المتكلم به ، ومن المحال أن يتكلم المتكلم بالمفرد من غير أن يلفظ به في جملة ، وعليه فإذا ثبت أن هذا المفرد منقطع من

---

(١) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٢) ينظر المساعد ٣٧٥/١ وشرح التسهيل ٩٤/٢ وشفاء العليل ٤٠٤/١.

(٣) ينظر مجاز القرآن ٣٠١/٢

(٤) ينظر جمل الزجاجي ٣٦٢ - ٣٦٧

(٥) ينظر الكشاف ٥٧٦/٢-٥٧٧.

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٢٣٠/١ ، ١٤٤/١١.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٤٩/١.

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٢.

(٩) ينظر شرح الرضي ١٧٤/٤.

جملة فينبغي أن يعامل معاملة الجملة ، فلا ريب أن يكون عامله مضمراً ، إذ المفرد لايمكن أن يُتكلم به وحده فيحكى كما تحكى الجملة [١].

وعلى مذهب الجمهور تعددت وجوه إعراب «إبراهيم» في الآية الكريمة على النحو التالي :

- إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وقيل : عكسه.
- وإما أن يكون منادى بأداة نداء محذوفة والتقدير : يا إبراهيم.
- وإما أن يكون مقدراً بجملة تحكى بقال .

موقف أبي حيان : صحح أبو حيان القول بأنه لايجوز نصب المفرد بالقول وذلك على مذهب الجمهور.

يقول أبو حيان في هذا الشأن : وارتفع إبراهيم على أنه مقدر بجملة تحكى بقال ، إما على النداء .... وإما على خبر مبتدأ محذوف ... أو على أنه مفرد مفعول لما لم يسم فاعله ... وهذا الآخر هو اختيار الزمخشري وابن عطية ، وهو مختلف في إجازته .

فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف إلى تجوز نصب القول للمفرد مما لايكون مقتطعاً من جملة ...

ومن النحويين من منع ذلك ، وهو الصحيح ، إذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان : زيداً، ولا قال ضرب ، ولا قال : ليت ، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل[٢].

الآية : ﴿ وقولوا حطةٌ ﴾[٣].

موضع الموقف : حطةٌ.

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٢ وشفاء العليل ٤٠٤/١ وارتشاف الضرب ٦٩٤/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٧٣/٣-٧٤ والمشكل لمكي ٤٨٠/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣٩٦/٣.

(٢) البحر المحيط ٣٢٤/٦.

(٣) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

صاحب الموقف : أبو عبيدة.

محكي القول لايكون إلا جملة إلا إن كان المفرد مصدراً نحو : قلت قولاً ، أو يكون صفة لمصدر نحو : قلت حقاً ، أو يكون معبراً به عن جملة ، نحو : قلت شعراً وقلت خطبة ، وهذا مذهب الجمهور، وعليه فحطة في الآية الكريمة مفرد ، ولا يكون معمولاً للقول ، لذا لزم تقدير حذف نحو : مسألتنا حطة ، أو أمرنا حطة ، حتى تكون هذه الجملة محكياً بها.

إلا أن أبا عبيدة خالف الجمهور فذهب إلى أن معمول القول أو المحكي به يجوز أن يكون مفرداً .

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان على أبي عبيدة القول بأن المحكي به يجوز أن يكون مفرداً ، وعليه فيكون «حطة» في الآية الكريمة عند أبي عبيدة مرفوع على الحكاية .

قال أبو حيان : حطة مفرد ، ومحكي القول لابد أن يكون جملة ، فاحتيج إلى مصحح للجملة ، فقدر : مسألتنا حطة ....

أما ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن قوله «حطة» مفرد مرفوع على الحكاية وليس مقتطعاً من جملة ، بل أمروا بقولها هكذا مرفوعة ، فبعيد عن الصواب ، لأنه يبقى «حطة» مرفوعاً بغير رافع ، ولأن القول إنما وضع في باب الحكاية ليحكى به الجمل لا المفردات.....

وأما تشبيهه إياه بقوله : سمعت الناس ينتجعون غيثاً .

وجدنا في كتاب بني تميم أَحقُّ الخيلِ بالركضِ المُعَارُ .

فليس بسديد،لأن سمع ووجد كل منهما يتعلق بالمفردات والجمل ، والموجود في الكتاب قد يكون مفرداً وقد يكون جملة ،وأما القول فلا يقع إلا على الجمل ولايقع على المفردات.

ومما يدل على ترجيح أبي حيان قوله:والأظهر من التقادير السابقة في إضمار المبتدأ القول الأول[1] ويعني بالقول الأول «مسألتنا حطة» .

---

(١) البحر المحيط ٢٢٢/١-٢٢٣ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢٨/١ وارتشاف الضرب ٦٩٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٧٤/٤ فما بعدها.

والذي يترجّح لدي أنه لايجوز نصب المفرد المراد به مجرد اللفظ بالقول وما تصرف منه ، فلم يسمع : قال فلان : بكراً أو زيداً وإن ورد ما يوهم ذلك نحو : ﴿ ولا تقولوا : ثلاثة ﴾[١] ونحو ﴿ قالوا : معذرة ﴾ [٢] على قراءة النصب ، فإنه يكون معمولاً لعامل آخر محذوف وهما معمولان للقول .

ولا يضر القول بالحذف ، لأن الحذف كثير في كلام العرب ، وما جاء كثيراً لا يسأل عن سببه وعلته.

وعليه فيكون الأظهر أن يعرب ما بعد القول خبراً لمبتدأ محذوف.

الآية : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾[٣].

موضع الموقف : إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون .

صاحب الموقف : الخليل وسيبويه ، الكسائي والفراء.

يقع العطف على اسم «إن» ولايخلو حينئذ من أمرين :

أحدهما : العطف بالنصب ، والآخر : العطف بالرفع .

وللعطف بالرفع موقعان أحدهما : قبل مجيء الخبر ، والآخر : بعد مجيئه، وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : العطف بالنصب جائز قبل الخبر وبعده في جميع الحروف الناسخة.

ثانياً : العطف بالرفع ، وهو لايخلو من موقعين : أحدهما بعد مجيء الخبر، وهذا جائز مع إن وأن ولكن عند جميع النحاة [٤]، قال ابن مالك :

---

(١) الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٢) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

(٤) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١/١٥٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٣٠-٣٣١ والمساعد ١/٣٣٥-٣٣٨.

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إنّ بعد أن تستكملا
وألْحِقت بإنّ لكنّ وأن من دون ليت ولعلّ وكأن

وأجاز الفراء ذلك وألْحق بها ليت ولعلّ وكأنّ . ويكون إعراب هذا المعطوف على محل اسم إن فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ أو يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أو على الضمير المستتر في الخبر بعد توكيده.

الموقع الآخر : العطف بالرفع قبل مجيء الخبر . وهذا القسم فيه خلاف بين النحاة .

ذهب البصريون إلى أنه لايجوز العطف على اسم إن قبل تمام الخبر، فإن جاء ما أوهم العطف حملوه على التقديم والتأخير.

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، فالكسائي يجيز ذلك مطلقاً ، سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب أو مما ظهر فيه ، أما الفراء فاشترط خفاء الإعراب [١].

ومما اختلف فيه الفريقان «البصريون والكوفيون» من توجيه قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ﴾[٢].

قرأ القراء السبعة برفع «الصابئون» و قد ذكر النحاة عدة توجيهات، والذي يهمنا ما قاله أبو حيان. موقف أبي حيان: أورد أربعة وجوه قال فيها :

أحدها : مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه مرفوع بالابتداء وهو منوي به التأخير ، ونظيره : إن زيداً وعمرو قائم ، والتقدير إن زيداً قائم وعمرو قائم ، فحذف خبر عمرو لدلالة خبر «إن» عليه ، والنية بقوله وعمرو التأخير ...

والوجه الثاني : أنه معطوف على موضع اسم إن ، لأنه قبل دخول «إن» كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي والفراء ....

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م٢٣ جـ١ /١٨٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٠ وارتشاف الضرب ١٥٩/٢.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

والوجه الثالث : أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في «هادوا» وروي هذا عن الكسائي ، ورُدّ بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين تهودوا ، وليس الأمر كذلك.

الوجه الرابع : أن تكون إنّ بمعنى نعم ، حرف جواب ، وما بعده مرفوع بالابتداء ، فيكون «والصابئون» معطوفاً على ما قبله من المرفوع ، وهذا ضعيف ، لأن ثبوت إنّ بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين ...

وقد أطال الزمخشري في تقدير مذهب سيبويه ونصرته ، وذلك مذكور في علم النحو [١].

نلاحظ مما سبق من نصّ أبي حيان أنه قدّم مذهب البصريين، وثنّى بمذهب الكوفيين، ولم يعترض على ما ذهب إليه الفريقان ، ولم يرجّح مذهباً على آخر، بل وقف موقفاً محايداً ، ولعله يرى أن الفريقين في هذه المسألة على صواب ، فلو لم ير ذلك لاعترض كما اعترض على ما نُسب للكسائي في الوجه الثالث.

وعلى ما ذهب إليه سيبويه والخليل ونحاة البصرة من أنه مبتدأ محذوف الخبر وُضع هنا . إلا أن للبحث تنويهاً تجاه القاعدة التي تقول : لايجوز العطف بالرفع على اسم إن أو موضع إن قبل تمام الخبر [٢] إذ لها صلة وثيقة بما نحن فيه، ذلك أن معظم النحاة نهجوا نهج سيبويه في هذه القاعدة وهذه من القواعد التي اصطدمت بسماع كثير نثراً وشعراً ، إلا أن جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه أفرطوا في التأويل والتقدير الذي يمكن الاستغناء عنه ، فنراهم يؤلّون ويقدرون ، فإذا لم يجدوا حيلة أخرى خطأوا قائل النص واتهموه بالغلط حيناً وبالوهم حيناً آخر ولو كان القائل مطبوعاً على عربيته كـ«زهير»، ولو كان قارئاً من القراء السبعة أخذ القراءة تواتراً عن «في» رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كنا نخطيء القراءة

---

(١) البحر المحيط ٥٣١/٣.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٥/٢-١٥٦ الأصول لابن السراج ٢٥٢/١-٢٥٣ والتبصرة والتذكرة ٢١٠/١-٢١١ والنكت للأعلم ٥٢٥/١ وابن يعيش ٦٩/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢-٣٥٥ ومغني اللبيب ٤٧٣/٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٠١/٢ وشرح ألفية ابن مالك عند قوله : وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملا والدر المصون ٣٥٨/٤-٣٦٣ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٢٨ ونظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري ص٥٨

الصحيحة ، ونخطيء العربي في لغته فممن نأخذ إذاً أصول ديننا وأصول لغتنا ؟ وماذاك إلا أن هذا القارئ وذلك العربي القُحّ قالا بشيء لاتستوعبه القاعدة النحوية، وما هكذا تبنى قواعد اللغة ؟

انظر إلى قوله سيبويه : «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبوان ، وإنك وزيدٌ قائمان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيُرى أنه قال : هم ، كما قال: ولاسابقٍ شيئاً إذا كان جائياً على ما ذكرت لك.

وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر ، وقال الشاعر : بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق

كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم[1].

فالمثال : إنك وزيدٌ قائمان ، ورفع «الصابئون» في الآية يشتركان في أمر ويختلفان في آخر.

فالذي يشتركان فيه هو العطف على اسم إن أو موضعها قبل استكمال الخبر ، والذي يختلفان فيه هو أن الخبر في كل منهما يختلف عن الآخر.

فالخبر في قوله «إنك وزيدٌ ذاهبان» مثنى ولايصح أن يخبر به عن المفرد ، إذ إن المعطوف والمعطوف عليه مفرد ، ومن هنا امتنع الإخبار بالمثنى عن المفرد ، ولهذا عدّه سيبويه من الغلط حين قال : واعلم أن ناساً من العرب يَغْلَطون فيقولون ... إنك وزيد ذاهبان.[1]

أما الآية فالخبر «من آمن» يصلح لوقوعه مشتركاً ، ومع هذا الصلاح فلم يجز سيبويه ذلك العطف بل أوله على التقديم والتأخير ، وما ذاك إلا لتقسيم قاعدته التي قعّدها ، وقانونه الذي سنّه ، ولو كسر عنق النص وغلّط من غلّط المهم أن تستقيم القاعدة .

لذا فإني أرى أن الراجح في هذه المسألة هو الرأي القائل بجواز العطف بالرفع على

---

(١) الكتاب٢/١٥٥-١٥٦.

موضع إن أو اسمها قبل مجئ الخبر ، وذلك لعدة أمور منها :

- إن عدم الحذف أولى من الحذف ، وعدم التقدير والتأويل أولى من ذلك ، إذ إن مالا يحتاج إلى تقدير وتأول وحذف أولى مما يحتاج إليه.
- الأخذ بجواز العطف بالرفع يجعل القاعدة مطّردة ، فيستوي العطف بالنصب والعطف بالرفع قبل مجئ الخبر وبعده.
- الأخذ بجواز العطف بالرفع يحفظ النص من التفكيك والتقديم والتأخير ، ولربما يُظن بهم أن القول بالتقديم والتأخير وخاصة في كتاب الله يقتضي أنه ينبغي أن يكون التنزيل على حسب ما قالوه وما قننوه من قواعد.

المطلب الثاني : حذف الخبر

الآية : ﴿ وهو الذي أنزل من السماء ماءً فأخرجنا به نبات كل شيء ، فأخرنا منه خضراً نخرج منه حباً متراكباً ، ومن النخيل من طلعها قنوانٌ دانية وجنات من أعناب... ﴾[١].

موضع الوقف : وجنات من أعناب.

صاحب الوقف : أبو عبيد ، أبو حاتم ، النحاس ، سيبويه ، الفراء ، الكسائي.

قرأ الجمهور جناتٍ فتكون معطوفة على نبات.

وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبوبكر في رواية عنه عن عاصم وجناتٌ بالرفع وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف كقوله تعالى :﴿ وحورٌ عين ﴾[٢].

الثاني : أن تكون مرفوعة معطوفة على قنوان تغليباً للجوار .

الثالث : أن تكون مرفوعة معطوفة على قنوان قال أبو حيان : وهذا العطف هو على أن لا يلحظ فيه قيدٌ من النخل ، فكأنه قال : ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة «عطف جمل».

موقف أبي حيان :

دافع أبو حيان عن قراءة رفع «جنات» التي أنكرها أبو عبيد وأبو حاتم ، ونقل ما أجازه النحاس من تقدير ، ونظّر لهذه القراءة بقراءة الرفع من قوله تعالى ﴿ وحور عين ﴾[٢].

قال أبو حيان : وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة ، حتى قال أبو حاتم هي محال، لأن الجنات من الأعناب لاتكون من النخل .

ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ، ولها التوجيه الجيد في العربية ، وجهت على أنه متبدأ محذوف الخبر ، فقدره النحاس : ولهم جنات ... ونظيره قراءة من قرأ «وحور عين» بالرفع بعد قوله : ﴿ يطاف عليهم بكأس من معين ﴾[٢] الآية ، وتقديره : ولهم حور ، وأجاز مثل

---

(١) الآية ٩٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الواقعة.

هذا سيبويه والكسائي والفراء ، ومثله كثير ... [١].

وما ذكره أبو حيان كان نقلاً عن أبي جعفر النحاس إذ يقول : وأنكر هذه القراءة أبو عبيد وأبو حاتم ، حتى قال أبو حاتم : هي محال ، لأن الجنات لاتكون من النخل .

قال أبو جعفر : والقراءة جائزة ، وليس التأويل على هذا ، ولكنه رفع بالابتداء، والخبر محذوف ، أي : ولهم جنات ، كما قرأ جماعة من القراء «وحور عين» وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء ، ومثله كثير [٢].

وقال الفراء : ولو رفعت الجنات تتبع القنوان كان صواباً [٣] أي في الإعراب لافي حكمه من النخل ، والتقدير : لهم جنات ، أو ثم جنات [٤] وذهب إليه ابن هشام [٥] ومثل هذا عن سيبويه [٦] وقال ابن جني : وهو كثير في القران والشعر [٧].

مما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يدافع عن القراءة بما قاله النحاس وسيبويه والكسائي والفراء ، وعليه فهو ينهج طريقتهم في التأويل والرفع على الابتداء على تقدير الخبر مقدماً أو مؤخراً.

وهذا الذي أرجحه فلا وجه لإنكار قراءة من قرأ جناتٌ بالرفع لوجود النظائر قرآناً وشعراً.

---

(١) البحر المحيط ١٩٠/٤ وينظر الدر المصون ٧٦/٥-٧٧ والمحرر الوجيز ١١٨/٦ وإعراب القرآن للنحاس ٨٥/٢-٨٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٢-٨٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤٧/١.

(٤) حاشية معاني القرآن للفراء ٣٤٧/١.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٦٩٣-٦٩٤.

(٦) ينظر الكتاب ٩٥/١ ، ١٧٢.

(٧) المحتسب ٣٠٩/٢.

الآية : ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ﴾[١].

موضع الوقف : مثل .

صاحب الوقف : سيبويه ، الفارسي ، الفراء ، الزجاج.

اختلف في المبتدأ والخبر في هذه الآية ، وذلك على النحو التالي :

١- على ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة يكون المبتدأ «مثل الجنة» والخبر محذوف ، تقديره : فيما يُقص عليكم مثل الجنة ، أو مثل الجنة فيما نقص عليكم [٢] .

وجملة «تجري من تحتها الأنهار» حال من العائد المحذوف في «وُعد».

٢- وعلى ما ذهب إليه الفراء أن المبتدأ مثل والخبر الجملة الفعلية «تجري ...»[٣] قال أبو البقاء : وهذا عند البصريين خطأ ، لأن المثل لاتجري من تحته الأنهار [٤].

- وحُكي عن الفراء أن العرب تقحم كثيراً المثل والمثل [٥] وعلى هذا يكون «مثل» ملغى ، والخبر عما أضيف إليه «مثل» لا عن مثل بعينه ، كأنه قال «الجنة التي وُعد المتقون تجري من تحتها الأنهار» كما يقال : حلية فلان أسمر ، على تقدير حذف الحلية[٦].

ولعل هناك حذفَ موصوف، قال الزجاج : فالمعنى «مثل الجنة التي وعد المتقون» جنةٌ «تجري من تحتها الأنها أكلها دائم وظلها» [٧] فحذف الموصوف «الجنة» وهو الخبر ، وبقيت الجملة الفعلية «تجري» صفة جنة ، فنابت مناب الموصوف .

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٤٣ ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٩٨ والمقتضب ٣/٢٢٥ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٥٩ ومعاني القرآن للزجاج ٣/١٤٩-١٥٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٦٥.

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن ص ٣٦١.

(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/١٤٩-١٥٠ والدر المصون ٧/٥٨-٥٩ والبحر المحيط ٥/٣٩٥-٣٩٦.

(٦) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٩٨-٣٩٩.

(٧) معاني القرآن للزجاج ٣/١٥٠.

موقف أبي حيان :

١- موقفه من سيبويه : أورد أبو حيان حذف الخبر وهو شبه الجملة وبدأ به فقال : وارتفع مثل على الابتداء في مذهب سيبويه والخبر محذوف ، أي : فيما قصصنا عليكم مثل الجنة[١].

فجعل ما بدأ به سيبويه لعله الوجه القريب ، فهذا موقفه من سيبويه في هذه المسألة .

٢ - موقفه من الفراء : ذكر أن الفراء لم يذكر الإعراب ، وإنما فسر المعنى .

قال الفراء : أي صفتها أنها تجري من تحتها الأنهار ، ونحو هذا موجود في كلام العرب قال أبو حيان رادّاً عليه : ولايمكن حذف أنها[٢] ، وكيف يحذف أنها من غير دليل.

وقال أبو حيان : وحكوا عن الفراء أن العرب تقحم كثيراً المِثل والمَثَل [١] وقال أيضاً : وإقحام الأسماء لايجوز [١].

فمن هذا يستفاد أمرين ، أحدهما : لم يشر إلى قول الفراء صراحة زيادة لفظ «مثل» والآخر ما نُسب إلى الكوفيين زيادة الأسماء . ومن كل ما سبق يتبين أن المنهج الذي يسير عليه أبو حيان هو المنهج البصري.

٣- موقفه من الزجاج والفارسي :

جمهور النحاة يرون أن المثل هنا بمعنى الصفة ، فليس هنا في الآية ضرب مثل، وهذا الذي ذهب إليه الزجاج و تبعه أبو حيان ، إذ قال : تقول : مثلت الشيء إذا وصفته وقربته للفهم ، وليس هنا ضرب مثل لها » [١].

إلا أن المبرد وتبعه الفارسي قالا بخطأ ذلك فالمثل عندهما ليس بالصفة ، قال المبرد : ومن قال : إنما معناه الصفة فقد أخطأ ، لأن مثل لايوضع في موضع صفة ، إنما يقال : صفة زيد أنه ظريف وأنه عاقل ، ويقال : مثل زيد مثل فلان ، وإنما المثل مأخوذ من المثال

---

(١) البحر المحيط ٥/٣٩٥-٣٩٦.

(٢) البحر المحيط ٥/٣٩٥-٣٩٦.

والحنو ، والصفة تحلية ونعت [١] وتبعه الفارسي ، فأنكر أن يكون المثل بمعنى الصفة ، وقال: معناه الشبه [٢] وعلى ضوء ما سبق.

الآية : ﴿ فإن لم يصبها وابل فطل ﴾[٣].

موضع الموقف : فطل .

صاحب الموقف : المبرد .

قوله «فطل» الفاء فاء جواب الشرط ، ولابد من حذف بعدها لتكتمل جملة الجواب ، واختلف في ذلك على ثلاثة أوجه [٤] :

الأول : ذهب المبرد إلى أن الخبر محذوف ، وقوله فطل : مبتدأ والتقدير : فطل يصيبها.

وجاز الابتداء بالنكرة لأنها واقعة بعد فاء الجزاء وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة[٥].

الثاني : أن «فطل» خبر مبتدأ محذوف تقديره : فيصيبها وابل هو طل.

الثالث : أن «طل» فاعل بفعل محذوف تقديره : فيصبها طل.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة وبدأ بما ذهب إليه المبرد ثم قال : فطل جواب للشرط فيحتاج إلى تقدير بحيث تصير جملة ، فقدره المبرد مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، أي : فطل يصيبها [٦] .

واحتج لما ذهب إليه المبرد من جواز الابتداء بالنكرة بأنها جاءت في جواب الشرط ومثل هذا «ما جاء في المثل : إنْ ذهب عَيْر فَعَيْرٌ في الرباط» [٦].

---

(١) المقتضب ٣/٢٩٦.

(٢) ينظر معاني الزجاج ٣/١٤٩-١٥٠ والدر المصون ٧/٥٩.

(٣) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة.

(٤) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ص ١٢٠ والدر المصون ٢/٥٩٣-٥٩٤.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١/٢٠١ ومغنى اللبيب ٨٢٣.

(٦) البحر المحيط ٢/٣١٣.

فعلى ما سبق أورد الأوجه ولم يعترض على ما ذكره المبرد.

ثم قال: وقدره غير المبرد :خبر مبتدأ محذوف... وقدره بعضهم فاعلاً أي : فيصيبها طل [١].

وأخيراً قال بعد ما سبق: وكل هذه التقادير سائغة [١].

---

(١) البحر المحيط ٢/٣١٣.

المطلب الثالث : الحذف في لات

أ- حذف اسمها.

ب- حذف خبر المبتدأ.

جـ- حذف خبر لات العاملة عمل إنّ.

أ- حذف اسم لات

الآية : ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾[١].

موضع الموقف : ولات حين مناص.

صاحب الموقف : سيبويه والأخفش.

اختلف في إعمال لات ، أتعمل عمل ليس أم تعمل عمل إنّ ؟ خلاف بين الجمهور والأخفش .

أولاً : ذهب جمهور النحاة إلى أنها تعمل :

أ- فنقل عن الأخفش قولان في إعمالها :

أحدهما : أجاز أن تعمل عمل «إنّ» و «لا» التي لنفس الجنس.

والآخر : أجاز أن تعمل عمل «ليس» قال عنها في الآية الكريمة : فشبهوا «لات» بـ «ليس» وأضمروا فيها اسم الفاعل ... ورفع بعضهم ولاتَ حينُ مناص» فجعله في قوله مثل «ليس» كأنه قال : ليس أحدٌ ، وأضمر الخبر [٢].

ب- وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل «ليس» :

ثانياً : ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أنها لاتعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حُذف خبره ، وإن وليها منصوب فهو مفعول به لفعل محذوف.

وكذلك اختلف في معمولها :

فذهب سيبويه إلى أن «لات» لاتعمل إلا في لفظ الحين قال : وكما أن «لات» إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها ، فهي بمنزلة ليس [٣].

وقال في موضع آخر : ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت ، ولاتُمكّن في الكلام كتمكن «ليس» وإنما هي مع الحين [٤] وقال أيضاً : لاتكون لات إلا مع الحين [٤].

---

(١) الآية ٣ من سورة ص .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٧٠ وينظر شرح التسهيل لابن ماجه ١/٣٧٨.

(٣) الكتاب٢/٣٧٥.

(٤) الكتاب١/٥٧-٥٨.

وقد اختُلف في مفهوم كلام سيبويه هذا، قال ابن عقيل : فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولاتعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها .

وقال قوم : المراد أنها لاتعمل إلا في أسماء الزمان ، فتعمل في لفظ الحين ، وفيما رادفه من أسماء الزمان.[١]

وبعد هذه المقدمة الموجزة في بعض مسائل «لات» نذكر القراءات في لات في هذه الآية الكريمة وما ذكره أبو حيان من مواقف ، وذلك على النحو التالي :

١- قرأ جمهور القراء «ولاتَ حينَ» ، بفتح التاء ونصب النون من حين يقول أبو حيان : فعلى قول سيبويه عملت عمل ليس واسمها محذوف ، تقديره : ولات الحينُ حينَ فوات ولافرار. وعلى قول الأخفش يكون «حين» اسم لات، عملت عمل إنّ ، نصبت الاسم ورفعت الخبر، والخبر محذوف ، تقديره : ولات حينَ مناص [لهم ، أي : كائن لهم][٢]

٢- وقرأ أبو السّمّال « ولاتُ حينُ» بضم التاء ورفع النون ، فعلى قول سيبويه «حين مناص» اسم «لات» والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف.

٣- وقرأ عيسى بن عمر «ولاتِ حينِ» بكسر التاء وجر النون [من حين] [٣] بعد لات، وتخريجه مشكل ، وقد تمحل الزمخشري في تخريج [الجر][٤] في قوله :

طلبوا صلحنا ولات [حين][٥] أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاء [٦]

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٨١/١.

(٢) في مطبوعة البحر ٣٨٣/٧ ولات حين مناص ، وهذا مناقض لما ذكره أبو حيان ، ولعله خطأ من الناسخ والتكملة بين الحاصرتين أخذت من النهد بهامش البحر ٣٨٤/٧ ولم يتنبه محققو البحر لهذا ٣٦٧/٧ .

(٣) في مطبوعة البحر ٣٨٤/٧ بكسر التاء وجر النون خبر بعد لات ، وهذا فيه حذف تم إكماله من الدر النثير بهامش البحر ، ولم يتنبه محققو البحر لهذا .

(٤) في مطبوعة البحر : في تخريج الخبر وهو خطأ من الناسخ.

(٥) هكذا أثبت حين والأولى أن يحذف حين لأمرين :
أحدهما : سياق الكلام والآخر لوجود البيت بحذف حين في كل من : معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ والإنصاف ١٠٩/١ ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤ وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٣ والمغني ٣٣٦ وشرح الرضي ١٩٨/٢ وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ولم يتنبه المحققون لكل ما سبق.

(٦) البحر المحيط ٣٨٤/٧.

قال أبو حيان : والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر في جر ما بعد «لات» أن الجر هو على إضمار «من» كأنه قال : لات من حين مناص ، ولات من أوان صلح ... ويكون موضع «من حين مناص» رفعاً على أنه اسم «لات» بمعنى «ليس» .. وهذا على قول سيبويه ، أو على أنه مبتدأ والخبر محذوف على قول الأخفش ... وخرج الأخفش ولات أوانٍ على إضمار «حين» أي : ولات حين أوانٍ حذف حين وأبقى أوانٍ على جره .[١]

وقال أبو إسحاق [٢] : ولات أواننا فحذف المضاف إليه [٣] .

وفيما سبق نرى أبا حيان يسوق ما ذكره سيبويه والأخفش، ولم يرجح مذهباً على آخر.

والملاحظ من قول أبي حيان «ويكون موضع «من حين مناص» رفعاً على أنه اسم «لا» بمعنى ليس إنه جعل «من» قبل حين مناص زائدة.

وعلى ضوء ما سبق فإنه يترجح لدي في هذه المسألة قول جمهور النحاة أن «لات» هي العاملة عمل «ليس» وعليه فلفظ «حين» في قراءة الجمهور يكون خبر لات والاسم محذوف ، والتقدير - والله أعلم - ولات الحينُ حينَ مناص.

ب- حذف خبر المبتدا

الآية : ﴿ وكم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾ [٤].

موضع الوقف : ولات حين مناص.

صاحب الوقف : الأخفش .

ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن «لات» لاتعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وإن وليها منصوب فهو مفعول به لفعل محذوف[٥].

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٦٧٠.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢١.

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/٣٨٤ وينظر مجاز القرآن ٢/١٧٦ والخبر الداني ٤٨٦ وارتشاف الضرب ٣/١٢١٠.

(٤) الآية ٣ من سورة ص.

(٥) ينظر ص (٣٥٠) من هذه الرسالة.

وعلى هذا المذهب ذهب إليه الأخفش خرّج أبو حيان قراءة أبي السمّال وعيسى بن عمر.

موقف أبي حيان :

خرّج أبو حيان قراءة أبي السمّال وقراءة عيسى بن عمر ، على ما ذهب إليه الأخفش.

فقال : وقرأ أبو السمّال «ولاتُ حينُ» بضم التاء ورفع النون ... وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف.[١]

جـ- حذف خبر لات العاملة عمل إنّ

الآية : ﴿ وكم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾[٢] .

موضع الوقف : ولات حين مناص.

صاحب الوقف : الأخفش .

قرأ جمهور القراء «ولاتَ حينَ» بفتح ونصب النون من حين وقد ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن «لات» تعمل عمل «إنّ»[٣] وعلى هذا المذهب يأتي موقف أبي حيان من الأخفش.

يقول أبو حيان : وعلى قول الأخفش يكون «حين» اسم «لات» عملت عمل «إنّ» ، نصبت الاسم ورفعت الخبر ، والخبر محذوف ، تقديره ولات حينَ مناص [١].

انّ

الآية : ﴿ مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف ﴾[٤].

موضع الوقف : مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد ...

صاحب الوقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء.

«مثل» فيه أوجه إعرابيه ، منها :

---

(١) البحر المحيط ٣٨٤/٧.

(٢) الآية ٣ من سورة ص .

(٣) ينظر ص ( ) من هذه الرسالة .

(٤) الآية ١٨ من سورة إبراهيم.

١- أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا .

٢- أن يكون مثل مبتدأ وأعمالهم مبتدأ ثاني، وكرماد خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول.

٣- أن يكون مثل مزيدة .

٤- أن يكون مثل مبتدأ وأعمالهم بدل منه على تقدير : مثل أعمالهم ، وكرماد : الخبر إلى غير ذلك من الأوجه الإعرابية.[١]

موقف أبي حيان من الأوجه الإعرابية في لفظة مثل ..

ذكر الوجه الأول السابق ذكره فقال عنه : ارتفاع مثل على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره عند سيبويه : فيما يُتلى عليكم أو يُقص ... [٢].

ونقل قول ابن عطية قائلاً : ومذهب الكسائي والفراء أنه على إلغاء «مثل» وأن المعنى : الذين كفروا أعمالهم كرماد [٣] ولم يزد ذكراً للنحاة المتقدمين في هذه الآية ، ولم يرجح مذهباً أو وجهاً إعرابيـًا بل اكتفى بما ذكر هنا، إلا أن هنا ملاحظ .

عن مَثَل ذكر ابن عطية أن «مذهب الكسائي والفراء أنه ابتداء خبره «كرماد» والتقدير عندهم : مثل أعمال الذين كفروا كرماد.

وذكر إلغاء مثل عن الفراء وهو مجرد حكاية إذ قال : وقد حُكي عن الفراء : أنه يرى إلغاء مثل ، وأن المعنى : الذين كفروا أعمالهم كرماد [٣].

ولعل النسخة التي عند أبي حيان من نسخ المحرر فيها اختلاف عن الكتاب المطبوع وما حُكي عن الفراء أو ما ذهب إليه الكسائي والفراء من زيادة الأسماء فإن هذا لايجوز عند معظم البصريين، وهذا لم يشر إليه أبو حيان في هذا الموضع وإنما ذكره في موضع آخر.[٤]

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٧٤/١٠ والدر المصون ٨١/٧-٨٢ وإملاء ما منّ به الرحمن ص ٣٦٣ ومعاني القرآن للزجاج ١٥٧/٣.

(٢) البحر المحيط ٤١٤/٥ وينظر كتاب سيبويه ١٤٣/١.

(٣) المحرر الوجيز ٧٤/١٠ وينظر معاني القرآن للفراء ٧٢/٢-٧٢.

(٤) ينظر البحر ٣٩٥/٥-٣٩٦.

المطلب الرابع :حذف اسم إن

الآية : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾[١].

موضع الموقف : وملائكته.

صاحب الموقف : الكوفيون غير الفراء ، البصريون.

قرأ جمهور القراء «ملائكتَه» بنصب التاء على أنها معطوفه على اسم إنّ، وقرأ ابن عباس وعبدالوارث عن أبي عمرو «ملائكتُه» برفع التاء.

فعلى قراءة رفع «ملائكته» فيه خلاف بين النحاة [٢] ذلك أنه عَطْفٌ قبل تمام الخبر.

- فذهب البصريون إلى أن ذلك العطف لايجوز ، فإن جاء ما يُظَنّ به العطف حُمل على التقديم والتأخير.

- وذهب الكوفيون إلى جواز العطف ، وفيه تفصيل بينهم ، فالكسائي يجيز العطف مطلقاً ، والفراء يجيز العطف إذا خُفي الإعراب.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان المذهبين السابقين فقال : فعند الكوفيين غير الفراء هو عطف على موضع اسم إن ، والفراء يشترط خفاء إعراب اسم «إن».

وعند البصريين هو على حذف الخبر ، أي : يصلي على النبي وملائكتُهُ يصلون [٣]

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(٢) ينظر تفصيل القول في ص (٩٠٤) من هذا البحث.

(٣) البحر المحيط ٢٤٨/٧ وينظر البحر ٥٣١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٣ والمغني ٧٩١.

المطلب الخامس : حذف الفاعل

تمهيد :

تردد في بعض الكتب النحوية أن ذكر الفاعل ظاهراً أو مضمراً واجب، وأن الكسائي انفرد بجواز حذفه، وأورد بعضهم مواضع يجوز فيها حذف الفاعل ، ويجدر بالبحث هنا تحقيق القول في هذا الشأن وذلك كما يلي :

١- اختلف النقل عن الكسائي فقد نُسب إليه جواز حذف الفاعل مطلقاً [١] ونقل عنه جواز حذفه في باب التنازع ذلك أن الكوفيين يختارون إعمال الأول ويضمرون فاعلاً للثاني فلو أعمل الثاني [٢] وأضمر للأول لكان إضماراً قبل الذكر، وهو عندهم لايجوز لئلّا يُضمر قبل الذكر ، لذلك أجاز الكسائي حذف الفاعل من الأول إذا أُعمل الثاني فإن حُذف العامل ودلّ عليه الدليل جاز حذف الفاعل مع العامل.

٢- منع جمهور النحاة حذف الفاعل ، ذلك أن لكل فعل فاعلاً لا يفارقه ظاهراً أو مضمراً فإن حُذف العامل ودلّ عليه الدليل جاز حذف الفاعل مع العامل.[٣]

٣- أورد بعض النحاة جواز حذف الفاعل في مواضع قليلة مستثناة [٤] ومنها :

أ- أن يكون عامله مبنياً للمجهول.

ب- أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وفعله مؤكد بنون التوكيد.

جـ- وفي الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا زيد.

د- أن يكون عامله مصدراً مثل إكرامُ الوالدَ مطلوبٌ ، ونحو: ضرباً زيداً.

هـ- والتعجب نحو : اسمع بهم وأبصر.

و- أن يقوم مقامه حالان قُصد بهما التفصيل نحو : فتلقفها رجلٌ رجلٌ ، فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه.

ز- وحذف الفاعل في نحو : ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا التنازع، لأن الإضمار

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٠-٦٠١ والمساعد ١/٣٩٦ وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٤.

(٢) يُنظر شرح الكافية للرضي ١/٢٠٠-٢٠١ والانصاف ١/٨٥ والتبيين ص ٢٥٢ وأيد الكسائي هشام والسهيلي وابن مضاء ينظر حاشية التبيين ص ٢٥٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢١.

(٤) ينظر حاشية الخضري ١/١٦٠ والنحو الوافي ٢/٧٠-٧٢.

في أحدهما يفسر المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه .

ح- إذا كان الفعل مشعراً برأي ، مثل : ظهر وبدا وبان وتبين.

وجمهور النحاة لا يجيزون الحذف فيما سبق بل يتأولون الفاعل لكل حالة ، ولذا قال ابن مالك : ولايحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه ، ويرفع توهم الحذف إن خُفي الفاعل جعله مصدراً منوياً ، أو نحو ذلك [١] .

ومن النحاة من اشترط في حذف الفاعل المعنى الصحيح المستقيم، وهذا ما أشار إليه ابن جني في حذف الفاعل، إذ يقول : وكان أبو علي يغلّظ في هذا ويُكْبره ويتناكره ، ويقول : الفاعل لايحذف ، ثم إنه فيما بعد لاَنَ له ، وخفض من جناح تناكره ، وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يُصلحه أو يُفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً[٢].

والذي يبدو لي أن حذف الفاعل لايجوز إلا مع عامله مقتفياً رأي أبي حيان وجمهور النحاة ، إذ إن لكل فعل فاعلاً لا محالة.

الآية : ﴿ وما يكفر بها إلا الفاسقون ﴾ [٣].

﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ﴾ [٤].

موضع الموقف : الفاسقون ، مَن

صاحب الموقف : الفراء ، البصريون.

في كلا الموضعين تفرغ الفعل «يكفر» و «يدخل» لما بعد أداة الاستثناء ولم يشغله عن الفاعل شاغل آخر فيكون ما بعد إلا مرفوعاً على الفاعلية إلاّ أن في هذا الحكم منازعاً يتضح من خلال موقف أبي حيان.

موقف أبي حيان :

---

(١) التسهيل لابن مالك ١١٨/٢ وينظر المساعد ٣٩٥/١.

(٢) الخصائص لابن جني ٤٣٣/٢.

(٣) الآية ٩٩ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١١١ من سورة البقرة.

قال أبو حيان في معرض تفسيره لقوله تعالى : ﴿وما يكفر بها إلا الفاسقون﴾ [١]: «وإلا الفاسقون استثناء مفرغ ... ويجوز في مذهب الفراء أن ينصب في نحوٍ من هذا الاستثناء ، فأجاز : ما قام إلا زيداً ، على مراعاة ذلك المحذوف ، إذ لو كان لم يحذف لجاز النصب ، ولايجيز ذلك البصريون [٢].

و عن قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى﴾[٣] : إلا مَن : من فاعلة بيدخل ، وهو من الاستثناء المفرغ ، والمعنى لن يدخل الجنة أحدٌ إلا من ، ويجوز أن تكون على مذهب الفراء بدلاً ، أو يكون منصوباً على الاستثناء ، إذ يجيز أن يُراعى ذلك المحذوف ويجعله هو الفاعل ويحذفه ، وهو لو كان ملفوظاً لجاز البدل والنصب على الاستثناء ، فكذلك إذا كان محذوفاً. [٤]

يتضح من نص أبي حيان المتقدم موقفان :

أولاً : موقفه من الفراء ، فالفراء يجيز الاستثناء والبدلية من الفاعل المحذوف.

ثانياً :موقفه من البصريين ، لايجيزون في الاستثناء المفرغ حذف الفاعل وقيام ما بعد إلا مقامه.

فهو أورد المذهبين ولم يُبْد لنا رأيه ، وفي البحث نظر عمّا ذهب إليه الفراء ، فالقول إنه لا يخلو في الاستثناء المفرغ من أن يكون المستثنى منه فاعلاً أو غير ذلك.

- فإن كان فاعلاً فلا يجوز حذفه ، وإقامة ما بعد «إلا» مقامه ، ولذا قال الرضي عن مذهب الفراء : والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً إلى المقدر ... وما أجازه مردود، لو جوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب ولاسيما الفاعل ، إذ لا يجوز

---

(١) الآية ٩٩ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٣٢٣/١.

(٣) الآية ١١١ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٣٥٠/١ وينظر البحر ٣٨٢/٣-٣٨٣ فإنه نصّ على مذهب الفراء ومذهب الجمهور.

حذفه إلا مع قائم مقامه ، وهو يجيز ما قام إلا زيداً [١].

-وإن كان ما قبل إلا يطلب مفعولاً ففي حذفه خلاف بين أن يكون عمدة في الأول أو غير عمدة، وبين أن يدل عليه دليل أوْلا فيما إذا لم يكن عمدة.

وفيما نُسب للفراء في هذه المسألة نظر، ذلك أن الفراء قال : وإذا لم تر قبل «إلاّ» اسماً فاعْمِل ما قبلها فيما بعدها ، فتقول : ما قام إلا زيدٌ ، رفعت زيداً لإعمالك . قام ، إذ لم تجد قام اسماً بعدها [٢] .

يبدو من قوله «فاعمل» صيغة الأمر الدّالة على وجوب ذلك ، وعلى هذا لا يُجيز غير الإعمال ولايُجيز نصب ما بعد إلا مراعاة لما حُذف كما في هذا المثال.

ويلاحظ ما ذكره أبو حيان من تقدير: وما يكفر بها أحد ، والمعنى : لن يدخل الجنة أحد إلا من .. فهذا التقدير ينافي جواز النصب عند الفراء القائل : وإذا كان الذي قبل إلا نكرة مع جحد فإنك تُتبع ما بعد إلا ما قبلها ، كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك [٣] وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه [٣].

وتقدير أبي حيان يخالف ما ذكره الفراء وغيره، فالنصب لايجوز على ما قدّره أبو حيان:

والواضح من أقوال النحاة أن الفاعل لايحذف في الاستثناء المفرغ إلا بشرط إقامة البدل مقامه ، نحو ما قام إلا زيدٌ، وماقام إلا هند ، حيث البدل في حكم المبدل منه ، أما إذا لم يتأت إحلال ما بعد إلا محل الفاعل فإن الجمهور يجعله معمولاً لما قبل «إلا» ، والفراء يجعله مستثنى على أحد وجهي الاستثناء التام المنفي.

وكذلك الشأن في العامل ما قبل «إلا» يقتضي مجروراً.

الآية : ﴿ قال موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناسَ ضحى ﴾ [٤] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/١٠٥-١٠٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٦٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٣.

(٤) الآية ٥٩ من سورة طه.

موضوع الموقف : يحشر الناسَ.

صاحب الموقف : البصريون ، الكسائي.

قرأ ابن مسعود والجحدري وغيرُهما بتاء الخطاء وبالياء على الغيبة ، والناس نصب في كلتا القراءتين على المفعولية.[١]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قول الفخر الرازي قائلاً : قال صاحب اللوامح : وأن يحشر الناسَ ضحى ، فحذف الفاعل للعلم به ، وحذف الفاعل في مثل هذا لا يجوز عند البصريين .[٢]

وفي باب الإعمال قال عن قوله تعالى : ﴿ فلما تبيّن له قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ﴾ [٣] وقد ناقض الزمخشري في قوله فإنه قال : وفاعل تبيَن : مضمر ، ثم قدره فلما تبين أن الله على كل شيء قدير قال أعلم إلى آخره ، قال : فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم : ضربني وضربت زيداً ، والحذف ينافي الإضمار للفاعل ، وهذا عند البصريين إضمار لا حذف ، بل هو إضمار يفسره ما بعده، ولايجيز البصريون في مثل هذا الباب حذف الفاعل أصلاً ، فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد خرج إلى قول الكسائي من أن الفاعل في هذا الباب لايضمر .[٤]

الآية : ﴿ أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم ﴾ [٥].

موضع الموقف : يهد لهم.

صاحب الموقف : المبرد ، البصريون ، المذهب الكوفي.

لكل فعل فاعل ، فإن ظهر في الكلام فلا إضمار له ، وإن لم يظهر فهو ضمير ولايجوز

---

(١) ينظر المحتسب ٥٤/٢ والمحرر الوجيز ٨٣/١١.

(٢) البحر المحيط ٢٥٤/٦ وينظر البحر أيضاً ٧٠/٣.

(٣) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٤) البحر المحيط ٢٩٦/٢ وينظر الدر المصون ٥٦٨/٢-٥٧٩ ومغني اللبيب ص٦٦١-٦٦٢.

(٥) الآية ١٢٨ من سورة طه.

حذفه من الجملة لأنه عمدة ، قال ابن مالك في هذا الشأن [١].

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر

هذا مذهب جمهور النحاة ، وأجاز الكسائي حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل [٢].

وقد اختلف في فاعل «يهد» في الآية الكريمة على عدة أوجه منها :

١- أنه ضمير يعود إلى الله سبحانه وتعالى.

٢- أن الفاعل مضمر يفسره ما دلّ عليه من الكلام بعده.

٣- أن الفاعل نفسُ الجملة بعده.

٤- أنه ضمير يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه هو المبين لهم بما يُوحى إليه.

٥- أن الفاعل محذوف.

٦- أن الفاعل «كم».

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم هذه الأوجه ، فقال عن قراءة الجمهور يهد بالياء : والفاعل ليهد ضمير عائد على الله تعالى ، ويؤيد هذا التخريج قراءة نهد بالنون ... وقيل : الفاعل مقدر ، تقديره الهدى والآراء والنظر والاعتبار ... وهو قول المبرد ، وليس بجيّد ، إذ فيه حذف الفاعل وهو لايجوز عند البصريين [٣] .. وقال الزمخشري : فاعل يهد الجملة بعده ، ... وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي . [٤]وقد رجح أبو حيان الوجه الأول إذ يقول : وأحسن التخاريج الأول ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله. [٤]

وفيما ذكره أبو حيان في قوله : «وقيل الفاعل مقدر ، تقديره الُهدى والآراء والنظر والاعتبار ... وهو قول المبرد ، وليس بجيد إذ فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز عند البصريين [٤]

---

(١) ألفية ابن مالك باب الفاعل وينظر شرح ابن عقيل ١٤/٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٠/٢ وأوضح المسالك ٩١/٢ والمساعد ٣٩٦/١ وارتشاف الضرب ١٣٢٤/٣ وشرح الرضي علي الكافية ٢٠٠/١-٢٠١ وشرح الأشموني ٤١/٢ بهامش حاشية الصبان وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٦٠/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٨٨/٦-٢٨٩.

نظر ، ذلك أن أول كلام أبي حيان يناقض آخره ، فهو يقول : وقيل الفاعل مقدر .. وهو قول المبرد ، وليس بجيد إذ فيه حذف الفاعل . [١]

وهنا اكتفى برد تلميذه السمين الحلبي ، إذ يقول في هذا الشأن : ليس في هذا القول أن الفاعل محذوف ، بل فيه أنه مقدر ، ولفظ مقدر كثيراً ما يستعمل في المضمر [٢].

الآية : ﴿ قال بل فعله كبيرهم هذا ﴾ [٣].

موضع الوقف : فعله .

صاحب الوقف : الكسائي ، الفراء.

في «هذا» من قوله تعالى :﴿ كبيرهم هذا ﴾ عدة أوجه ، منها ما رضي به أبو حيان ، ومنها ما لم يرضه ، وهذه الأوجه على النحو التالي :

أ- ما سكت عنه أبو حيان ، ومنها :

١- أن يكون «هذا» نعتاً لـ «كبيرهم» أي : كبيرهم المشار إليه.

٢- أن يكون «هذا» بدلاً من «كبيرهم».

ب- ما عارضه أبو حيان ، ومنها :

١- أن يكون «هذا» خبراً لـ «كبيرهم» وذلك بأن يتم الكلام عند قوله تعالى : ﴿ بل فعله ﴾ فيكون فاعل الفعل على النحو التالي :

- إما أن يكون ضميراً يعود على إبراهيم ، أو على فتى [٤] .

- وإما أن يكون الفاعل محذوفاً ، والتقدير فعله من فعله ، ويعزى هذا الوجه للكسائي.

٢- أن يكون «فعله» من قوله تعالى : ﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾ ليس فعلاً ، بل تكون الفاء حرف عطف دخلت على «عل» التي أصلها «لعل» ، فصار اللفظ فَلَعَلَّه ، ثم حذفت اللام الأولى وخففت اللام الثانية ، فأصبح : فَعَلَه ، ذكر هذا الفراء .

---

(٢) الدر المصون ١١٩/٨.

(٣) الآية ٦٣ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ٦٠ من السورة نفسها .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم الأوجه السابقة ، واتهم من قال بهذه الأوجه المذكورة في جزء -ب- بالبعد عن الفصاحة ، يقول في هذا : «ومن جعل الفاعل بـ «فَعَلَه» ضميراً يعود على قوله «فتى»[١] أو على «إبراهيم» [١] ، أو قال آخر بغير المطابقة ... أو وقف على «بل فعله» أي : فَعَلَه من فعله وجعل «كبيرهم هذا» مبتدأ وخبراً ، وهو الكسائي.

أو أصله فَعَلَّه بمعنى : لعلّه ، وخفف اللام ، وهو الفراء مستدلاً بقراءة ابن السميفع «فَعَلَّه» بمعنى : لعلّه مشدد اللام ، فهم بعداء عن طريق الفصاحة [٢].

ولعل ما اعترض عليه أبو حيان يتلخص في الأمور التالية :

١- أمّا كون الفاعل ضمير يعود على «فتى» أو «إبراهيم» فهذا لبعد المسافة على مفسر الضمير.

٢- وأما كون الفاعل محذوفاً، فهذا مذهب الكسائي ، إذ يجيز حذف الفاعل، وحذف الفاعل لايسوغ عند البصريين، فهو واجب الذكر مضمراً كان أو مظهراً. ولذا اعترض أبو حيان على ما ذكره ابن عطية من أن الفاعل في قوله تعالى ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ [٣] محذوف [٤].

قال أبو حيان : وهذا ليس بجيد لأن فيه حذف الفاعل ، وفيه أنه مصدر حُذف وأبقى معموله

---

(١) من الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٢) البحر المحيط ٦/٣٢٥.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر المحرر ١١/٢٣٢.

ولا يجيز البصريون شيئاً من هذا .[١]

٣- وأما كون «فعله» ليس فعلاً بل حرف ترج ، فهذا ذكره الفراء، قائلا: قال بعض الناس : بل فَعَلّه مشددة يريد : فَلَعَلّه كبيرهم [٢] . وهذه قراءة شاذة قرأها ابن السميفع ، والأصل أن القراءة المشهورة الصحيحة لايرجع بها إلى القراءة الشاذة.

---

(١) البحر المحيط ٤٠٥/٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٠٦/٢.

المطلب السادس : حذف الموصول وبقاء صلته

تمهيد في حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته :

ذهب الكوفيون والبغداديون ووافقهم الأخفش إلى جواز حذف الموصول الاسمي دون صلته . وذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن ذلك لايجوز[١] .

أما الكوفيون ومن وافقهم فقد احتجوا بالسماع والقياس :

- فأما السماع : فمنه قوله تعالى: ﴿ وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأنزل إليكم ﴾[٢] التقدير: والذي أنزل إليكم.

وقوله تعالى : ﴿ سواء منكم من أسر القول من جهر به ومن مستخف بالليل وسارب بالنهار ﴾[٣] أي : ومن هو سارب بالنهار.

وقول الشاعر : *أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء*

أي : ومن يمدحه ، فحذف «من» لدلالة الموصول المتقدم عليه .

وقوله : ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان .

وقول آخر : *فو الله ما نلتم ولانيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب*

آراد : ما الذي نلتم وما نيل منكم .

- وأما القياس : فالموصول الاسمي كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، فكما يجوز حذف المضاف إذا عُلم فكذلك ما أشبهه يجوز حذفه.

وأيضاً قياساً على «أنْ» فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة الموصول من الأسماء عليه ، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة،وصلة الحرف لا مزيد فيهاعلى ما يحصل بها ، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي .[٤]

---

(١) ينظر المقتضب ١٣٧/٣ والأصول ١٧٧/٢ و مغني اللبيب ٨١٥ وشفاء العليل ٢٥٠/١ والمساعد ١٧٨/١ وشرح الرضي ٧٠/٣-٧١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣١٣/١-٣١٤ وارتشاف الضرب ١٠٤٥/٢.

(٢) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ١٠ من سورة الرعد.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١.

أما البصريون غير الأخفش فقد احتجوا بأن حذف الموصول وإبقاء صلته كحذف جزء الاسم وترك الجزء الآخر ، ذلك أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة [١] وعلى هذا فقد تأوّلوا الآيات الواردة في هذا الشأن ، وحملوا الأبيات على الضرورة.

وقد رُدّ على البصريين عدا الأخفش ، قال الرضي : ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ، إذ قد يُحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءً أو عيناً كِشيَة وسه ، وليس الموصول بألزق منهما .[٢]

وذكر ابن مالك أن الكوفيين ومن وافقهم مصيبون فيما ذهبوا إليه نظراً لمجيئه سماعاً وقياساً ، فأورد معظم ما جاء مسموعاً ، ومنه ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم «مثل المهّجر كالذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشاً ثم دجاجة ثم بيضة».

فالتقدير : ثم كالذي يهدي كبشاً ثم كالذي يهدي دجاجة ، ثم كالذي يهدي بيضه ، قال ابن مالك عن هذا الحذف : وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يُحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى.[٣]

وعلى ضوء ماسبق نورد بعض الآيات التي ورد فيها حذف الموصول على أحد الأوجه.

الآية : ﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ﴾[٤].

موضع الموقف : وأقرضوا .

صاحب الموقف : الفارسي .

لايخلو قوله تعالى : «وأقرضوا» من العطف ، وقد وردت أوجه كثيرة يخيّل فيها أنه معطوف على ما قبله ، إلا أن ما قبله اسم مشتق «المصدقين» ، وفي العطف عليه خلاف ، وقد يُظن أنه ليس معطوفاً ، بل الواو فيه للاستئناف [٥] وفيما يلي بعض هذه الأوجه ، ومن ثم

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٧١/٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص٧٧.

(٤) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٥) ينظر المسائل الحلبيات ١٤١ فما بعدها والدر المصون ٢٤٨/١٠ والإملاء ٥٥٢.

نرى ما ذهب إليه أبو حيان وموقفه من بعضها:

١- أن يكون «وأقرضوا» جملة معترضة بين اسم إن وخبرها.

٢- أن يكون «وأقرضوا» جملة استئنافية ، و«يضاعف» صفة لقوله «قرضاً» وخبر اسم إن محذوف ، تقديره «يفلحون» أو نحوه.

٣- أن يكون «وأقرضوا» صلة لمحذوف تقديره : والذين أقرضوا ، وعلى هذا يكون معطوفاً على اسم إن «المصدقين».

٤- أن يكون معطوفاً على المصدقين ، لأن أل فيه في معنى اسم الموصول.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة في تفسيره ثم أورد ما ذهب إليه الزمخشري قائلاً : قال الزمخشري : فإن قلت : علام عطف قوله وأقرضوا ؟ قلت : على معنى الفعل في المصدقين ، لأن اللام بمعنى الذين ، واسم الفاعل بمعنى : اصدقوا ، كأنه قيل : إن الذين اصدقوا وأقرضوا انتهى.

قال أبو حيان : واتبع في ذلك أبا علي الفارسي ، ولايصح أن يكون معطوفاً على المصدقين ، لأن المعطوف على الصلة صلة ، وقد فصل بينهما بمعطوف ، وهو قوله «والمصدقات» ولايصح أن يكون معطوفاً على صلة أل في المصدقات لاختلاف الضمائر إذ ضمير المتصدقات مؤنث وضمير وأقرضوا مذكر فيتخرج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه ، كأنه قيل[1] : وإلى الذين أقرضوا[2] .

ومما سبق يتضح أمران من مواقف أبي حيان :

الأول : أن ما ذهب إليه الزمخشري ذهب إليه الفارسي قبله ، وهذا لايصح وهذا يستلزم منه أمران :

---

(١) في نسخة البحر «لأنه قيل» والصواب ما أثبته من النهر والد ر النثير بهامش البحر .

(٢) البحر المحيط ٨/٢٢٣.

١- إما أن يكون «وأقرضوا» معطوفاً على «المصدقين» والمعطوف على الصلة صلة،وقد فصل بينهما بمعطوف ، وهو قوله «والمصدقات» قال السمين عن هذا : وهو فاسد لأنه يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، ألا ترى أن «المصدقات» عطف على المصدقين قبل تمام الصلة[١].

٢- وإما أن يكون «معطوفاً على «المصدقات» ، وهو لايصح لاختلاف الضمائر.

الثاني : اختار أبو حيان : أن يكون «وأقرضوا» صلة لمحذوف يدل عليه الأول .

فيقول : فيتخرج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه ، كأنه قيل : والذين أقرضوا ، فيكون مثل قوله :

فمن يهجو *رسول الله* منكم ويمدحه وينصره *سواء*

يريد : ومن يمدحه [٢].

وللبحث ملاحظة ذلك أن أبا حيان نسب للفارسي ما هو بَرَاءٌ منه في مسائله الحلبيات، فالعطف الذي قال به الزمخشري يكون على صلة المصدقين قال «كأنه قيل : إن الذين اصدقوا وأقرضوا «انتهى» قال عنه أبو حيان : واتبع في ذلك أبا علي الفارسي» ولم أجد ما يؤيد هذه النسبة ، وإنما الذي قاله الفارسي مخالفاً لما نُسب إليه ، وإليك ما قاله أبو علي : «إن حرف العطف من قوله «وأقرضوا» لايخلو من أن يكون عطفاً على الفعل المقدر في صلة «المصدقين"، أو على غيره ، فمن البيّن أن قوله : «وأقرضوا الله» لايجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدر في الموصول الأول ، على أن يكون التقدير : إن الذين صدقوا وأقرضوا الله، وذلك أنك إذا قدرته هذا التقدير ، فقد فصلت بين الصلة والموصول بما ليس منهما وما هو أجنبي ، والفصل بين الصلةوالموصول بالأجنبي وما ليس منهما لايصح ... وإنما لم يجز ذلك ، لأن العطف على الموصوف [*] وغيره من الأسماء يؤذن بتمامه ، ألا ترى أنك لاتعطف على الاسم من قبل أن يتم بجميع أجزائه فإذا كان العطف يؤذن بالتمام ، فعطفت ثم أتيت بعد العطف بما هو من تمامه ، فقد زعمت أنه تام غير تام ، فنقضت بذكرك ما بقي من

---

(١) الدر المصون ١٠/٢٤٨.

(٢) البحر المحيط ٨/٢٢٣.

(*) هكذا كتبت هذه اللفظة ولعل الصواب : لأن العطف على الموصول وغيره ...

الصلة ما قدمته من حكم التمام بالعطف ، فكان متدافعاً غير مستقيم.[١]

وبعد هذا رجّح الفارسي الوجه الذي اختاره فقال : أما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه ، لأن الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر ، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي،لأن فيه تسديداً وتبييناً فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد ، فلذلك جاء بين الصلة والموصول ، والفعل والفاعل ، والابتداء والخبر ، والمفعول وفعله ، وغير ذلك .[١]

أرأيت الذي اختاره الفارسي ورجحه ، وأرأيت ما نَكِره ولم يتخذه سبيلاً وهو الذي نسبه إليه أبو حيان.

والذي يترجّح لدي من كل ما تقدم أن ما ذهب إليه أبو حيان في تخريجه وهو أن يكون «وأقرضوا» صلة لموصول محذوف تقديره : والذين أقرضوا .

هو الوجه الذي أراه وأُغلِّب جانبه لوجود ما يدل على الحذف.

الآية : ﴿ وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة ﴾[٢].

موضوع الموقف : وبث فيها .

صاحب الموقف : البصريون .

يجوز في «بثّ» من قوله تعالى : ﴿ وبثّ فيها من كل دابة ﴾ وجهان[٣] :

الأول : أن يكون معطوفاً على «أنزل»

الثاني : أن يكون معطوفاً على «فأحيا»

---

(١) المسائل الحلبيات ص ١٤١-١٤٣.

(٢) الآية ١٦٤ من سورة البقرة.

(٣) ينظر الدر المصون ٢/٢٠٣-٢٠٤.

موقف أبي حيان :

خرّج أبو حيان أن يكون «بثّ» صلة لموصول محذوف لفهم المعنى معطوف على «ما» من قوله تعالى : ﴿ وما أنزل ﴾ ، وذلك للخروج من عدة محاذير منها :

- إن عطف بث على «أنزل» و «أحيا» يحتاج إلى ضمير يعود على الموصول ، وحذف هذا الضمير إن كان مجروراً له شروط ، والموصول هنا غير مجرور ، فبقى أن يُخرَّج العطف هنا على حذف موصول اسمي.

وفي هذا التخريج الذي يقول فيه :

والذي يتخرج على الآية أنها على حذف موصول لفهم المعنى ، معطوف على «ما» من قوله : « وما أنزل » ...

وحذف الموصول الاسمي غير أل - عند من يذهب إلى اسميتها - لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب ، وإن كان البصريون لايقيسونه ، فقد قاسه غيرُهم [١].

واستشهد بعدة أبيات لحذف الموصول ، منها قول الشاعر :

ما الذي دأبه احتياط وحزم *وهواه أطاع يستويان*

أي : والذي أطاع.

وقول حسان رضي الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم *ويمدحه وينصره سواء*

أي : ومن يمدحه ، فحذف «مَنْ» لدلالة الموصول المتقدم عليه :

وبقول آخر : *فو الله ما نلتم وما نيل منكم* *بمعتدل وفق ولا متقارب*

أي : والذي نلتم وما نيل منكم .

ثم قال : وقد حُمل على حذف الموصول قوله تعالى : ﴿ وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأُنزل إليكم ﴾ [٢].

---

(١) البحر المحيط ١/٤٦٦-٤٦٧ وينظر البحر ٧/٢٩٧ ، ٥/٣٧٠.

(٢) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت .

أي : والذي أُنزل إليكم [١].

فموقف أبي حيان هنا واضح جلي فهو يناصر الكوفيين الذين يقيسون حذف الموصول الاسمي ويجيزون حذفه.

إلا أنه في موضع آخر من تفسيره ناقض ما ذهب إليه هنا إذ يقول :

«وينبغي أن لايقاس حذف الموصول ، لأنه وصلته كالجزء الواحد »[٢] .

وفي موضع ثالث يقول راداً على الرازي الذي قدّر حذف ما الموصولة : «وحذف «ما» الموصولة لايجوز عند البصريين»[٣].

ويبدو هذا التناقض للمتسرع ، إلا أنه ينبغي التأنّي ، وذلك أن أبا حيان يشترط لحذف الموصول الاسمي أن يكون معطوفاً على موصول مثله وعليه فلا غرابة حينئذ[٤].

الآية : ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً إن في ذلك لآية لقوم يعقلون﴾ [٥].

موضع الوقف : ومن ثمرات النخيل .

صاحب الوقف : البصريون.

في قوله تعالى : ﴿ ومن ثمرات النخيل ﴾ عدة أوجه إعرابية ، منها :

١- أن يكون متعلقاً بمحذوف والتقدير : ونسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب.

٢- أن يكون متعلقاً بمحذوف، و«منه» في تتخذون منه تكرير للتوكيد مثل :زيد في الدار فيها.

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ومن ثمرات النخيل ما تتخذون .

---

(١) البحر المحيط ١/٤٦٦-٤٦٧.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٦٧.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٩.

(٤) ينظر البحر ٢/٣٢٢.

(٥) الآية ٦٦-٦٧ من سورة النحل.

وفي إجازة هذا الوجه الأخير نظر . ذلك أنه حذف «ما» فإن كانت موصولة ففي حذفها خلاف [١].

فالبصريون لايجيزون حذف الموصول الاسمي إلا إن جاء شيء منه في الشعر، وأجاز الحذف الكوفيون والأخفش.

لذا نرى أبا حيان يرد على الطبري في الوجه الثالث المذكور أعلاه.

موقف أبي حيان :

أورد ما ذكره الطبري راداً توجيهه قائلاً : وقال الطبري : التقدير : ومن ثمرات النخيل والأعناب ما تتخذون ، فحذف «ما» وهو لايجوز على مذهب البصريين [٢] وفي موضع آخر يقول عن حذف الموصول وإبقاء صلته : وهذا عند البصريين لايكون إلا في الشعر [٣]

فنرى أبا حيان ينهج منهج البصريين في منع حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته ، لأن الحذف لا دليل عليه .

والذي أراه أن الأمر فيه تفصيل ، فإن قصد الطبري «ما» الموصولة فلا يجوز حذفها عند البصريين وعلى هذا ذهب أبو حيان.

وإن قصد «ما» الموصوفة فلا ضير عليه فيجوز حذف الموصوف، والصفة جملة، لأن في الكلام مِنْ، ومتى كان في الكلام «مِن» اطرد الحذف نحو : منا ظعن ومنا أقام.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٤٥/٢ ومغني اللبيب ٨١٥.

(٢) البحر المحيط ٥١٠/٥ .

(٣) البحر المحيط ١٤٧/٧ وينظر البحر ٤٧٥/٨.

المطلب السابع : حذف العائد المرفوع

- تمهيد في حذف العائد من صلة الموصول :

الموصولات مبهمة المدلول ، غامضة المعنى ، لذا يلزم أن يقع بعدها صلة تزيل إبهامها وغموضها ، إذ إن تسميتها موصولات لوصلها بما بعدها ، فلا يتم معناها إلا من خلال تلك الصلة . قال سيبويه :

«أأخواك اللّذان إن رأيت ، لأن رأيت صلة للّذَيْن ، وبه يتمُّ اسماً» .[١]

وقال أيضاً : الذي لايتم إلا بحشوه [٢].

وفي هذا يتساءل ابن الأنباري قائلاً : إن قال قائل : لم سمي الذي ، والتي ، ومَن ، وما ، وأيّ أسماءَ الصلات ؟ قيل : لأنها تفتقر إلى صلاتٍ توضّحها وتبينها» [٣].

وصلة الموصول غير أل يلزم أن تكون جملة أو شبهها ، أما صلة أل فتكون صفة صريحة ، وشذّ وصله بالمضارع على مذهب جمهور البصريين ، وشذ وصله أيضاً بالجملة الاسمية وبالظرف [٤] .

وصلة الموصول غير أل يشترط لها شروط عدة ، منها :

أن تشتمل الصلة على ضمير يطابق الموصول الاسمي غالباً مطابقة في اللفظ والمعنى معاً ، أو في أحدهما ، وقد يغني عن الضمير في الربط اسم ظاهر يحل مكان ذلك الضمير، فيكون بمعنى الموصول «وهذا على مذهب الأخفش حيث أجاز الربط بالظاهر إذا كان هو المبتدأ ، فأجاز زيد قام أبو عمرو إذا كان أبو عمرو كنية زيد كأنه قال:زيد أقام أي : هو[٥].

قال الشاعر :

فياربّ أنت الله في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

تقديره : في رحمته ، وقالوا : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، تقدير ذلك : أبو سعيد الذي رويت عنه والحجاج الذي رأيته .

---

(١) الكتاب ١٢٨١

(٢) الكتاب ١/١٠٥

(٣) أسرار العربية لابن الانباري ص ٢٧٩

(٤) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ /١٠٥ والنحو الدافي ١ / ٣٧٣، وشرّاح الألفية على قول ابن مالك:وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة

(٥) البحر المحيط ٤١٨/٤ وينظر ارتشاف الضرب ٩٩٨/٢ شرح التسهيل ١٨٦/١وشرح جمفل الزجاجي لابن عصفور ١٨٢/١-١٨٥

قال أبو حيان : ومن النحاة من لايجيز الربط بالظاهر .... والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه ، والظاهر بدل منه [١].

وجملة صلة الموصول هي من الأمور التي تحتاج إلى ما يربطها بما قبلها ، إذ إن هناك عدة روابط منها : الضمير ، وهو الأصل من تلك الروابط ، فهو يُربط به مذكوراً ومحذوفاً ، وقد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وهو يكون متصلاً أحياناً ومنفصلاً أحياناً أُخَر.

وفيما يلي صورة مبسطة لأحوال الضمير العائد إلى الموصول :

لا يخلو من أن يكون مجروراً أو منصوباً ، أو مرفوعاً ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : المجرور ، وهو لايخلو من أن يكون مجروراً بحرف جر أو بالإضافة :

أ- فإن كان مجروراً بحرف جر واجتمعت فيه ثلاثة شروط كنت بالخيار في إظهاره أو حذفه ، وهذه الشروط :

١- أن يكون الجار حرفاً.

٢- أن يكون هذا الحرف قد تقدم نظيره.

٣- أن يكون متعلق الحرفين واحداً

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط :مررت بالذي مررت به ، ونزلت في المنزل الذي نزلت فيه ....

ب- وإن كان مجروراً بالإضافة ، فلا يحذف إلا إن كان مجروراً بإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً ، فيقال فيه بحذف الضمير : جاء الذي أنا ضاربٌ.

ثانياً : المنصوب : إن كان الضمير منصوباً فيجوز حذفه بشرطين هما :

١- أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف .

٢- ألاّ يُوقع حذفه في لَبس،فمثال ما اجتمع فيه الشرطان : الذي صافحته بكر.

ثالثاً : المرفوع : لايخلو الضمير المرفوع من أن يكون فاعلاً أو نائباً للفاعل أو اسماً لكان أو مبتدأ :

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٩٩٨.

أ- فإن كان فاعلاً أو نائباً أو اسماً لكان ، فهو مستتر في الإفراد ظاهر في التثنية والجمع ، ولايجوز حذفه.

ب- وإن كان مبتدأ ففيه تفصيل ، فهو قد يكون في صلة «أي» أو في غيرها:

١- فإن كان في صلة «أي» فإنه يجوز حذفه ويجوز إثباته ، طالت الصلة أو لم تطل.

٢- وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أوْلا .

- فإن كان في الصلة طول جاز حذف الرابط وجاز إثباته ، وكلما ازدادت الصلة طولاً ازداد الحذف حُسناً ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾[١].

- وإن لم يكن في الصلة طول ، وكان الخبر مفرداً ، كقوله : جاءنيالذي هو خير ، لم يجز حذفه على مذهب جمهور النحاة إلا حيث سُمع ، قال سيبويه : وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : تماماً على الذي أحسنُ ..» وقال أيضاً: «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً»[٢]، وهذا من القلة بحيث لايقاس عليه[٣] عند البصريين، أما الكوفيون فيجيزون الحذف قياساً وإن لم تطل الصلة، ولذلك قال أبو حيان في صلة الذي من قوله تعالى : «أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير» [٤]هو أدنى صلة للذي وهو واجب الإثبات على مذهب البصريين ، إذا لاطول في الصلة[٥] .

وعلى ضوء ماسبق نورد ماذكره أبو حيان من مواضع حذف العائد وذلك كما يلي :

الآية :﴿ قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى ﴾[٧]

موقع الموقف : من أصحاب.

صاحب الموقف : الكوفيون ، الفراء.

---

(١) الآية ٨٤ من سورة الزخرف .

(٢) الكتاب٢/١٠٨.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢/٥٠٤.

(٤) الآية ٦١ من سورة البقرة

(٥) البحر الميحط ١/٢٣٣

(٧) الآية ١٣٥ من سورة طه.

موقف أبي حيان :

الذي يظهر أن «مَن» في الآية الكريمة موضع البحث قد تكون استفهامية ، وهذا يلاحظ من إعراب أبي حيان لها ، إلا أن الفراء أجاز أن تكون موصولة[١].

استمع إلى أبي حيان وهو يقول : من أصحاب : مبتدأ وخبر ، وعلِّق عنه فستعلمون . وأجاز الفراء أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي ، فتكون مفعولة بـ «فستعلمون» وأصحاب: خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الذي هم أصحاب ، وهذا جار على مذهب الكوفيين ، إذ يجيزون حذف مثل هذا الضمير مطلقاً سواء كان في الصلة طول أم لم يكن ، وسواء كان الموصول «أيّاً» أم غيره. [٢]

مما سبق يتضح أن أبا حيان بدأ معرباً الآية على مذهب البصريين، فالبصريون لايحذفون الرابط لقصر الصلة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك [٣].

والذي يترجح أن الأَوْلى أن لايحذف من صلة الموصول شيء ، والنزر اليسير مما خرج على القاعدة العامة يُحكم عليه بالقلة والندرة ، ولايُبنى عليه قاعدة ، إذ ليس من الحكمة أن يوضع لكل قليل ولكل مسموع قاعدة.

الآية : ﴿ قال أستبتدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ [٤] .

موضع الموقف : الذي هو أدنى :

صاحب الموقف : البصريون .

موقف أبي حيان :

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢.

(٢) البحر ٢٩٢/٦.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٣/١ والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٢٨٣/١-٢٨٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/١ والمساعد ١٥٣/١ وتوضح المقاصد للمرادي ٢٤٦/١ وأوضح المسالك ١٦٦/١-١٦٨ وابن يعيش ١٥٢/٣ وشفاء العليل ٢١٩/١-٢٣٣ وحاشية الصبان ١٧٧/١ وشرح الرضي على الكافية ٤٢/٢-٤٣.

(٤) الآية ٦١ من سورة البقرة.

أعرب أبو حيان الآية الكريمة ، ومنها موضع الموقف الذي يقول فيه : هو أدنى : صلة للذي ، وهو هنا واجب الإثبات على مذهب البصريين إذ لا طول في الصلة [١].

ومن خلال هذا الإعراب تراه يذهب إلى مذهب البصريين الذي لايجيزون حذف صدر الصلة في غير أي ولاسيما إلا إذا طالت خلافاً للكوفيين الذين يقولون بجواز ذلك.

الآية : ﴿ قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً ماذا يستعجل منه المجرمون ﴾ [٢] .

موضع الموقف : ماذا يستعجل منه المجرمون .

صاحب الموقف : الفارسي .

يجوز في «ماذا» هنا ما يلي :

١- أن تكون «ما» مبتدأ و «ذا» خبره ، وهو موصول بمعنى: الذي،ويستعجل : صلته،والعائد محذوف تقديره : أي شيء الذي يستعجله منه .

٢- أن يكون «ماذا» كله مبتدأ،والجملة بعده خبر ، وقد ضعّف الفارسي هذا الوجه لخلو الجملة من الرابط ، وعليه يجيء :

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجهين السابقين ونص على الوجه الثاني ثم قال : وضعفه أبو علي لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ والظاهر عود الضمير في «منه» على العذاب ، وبه يحصل الربط لجملة الاستفهام بمفعول أرأيتم المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل.[٣]

وعلى ضوء ما رجحه أبو حيان يرى جواز أن يكون «ماذا» مبتدأ والجملة ما بعده خبره خلافاً للفارسي ، وذلك لوجود الرابط في منه.

---

(١) البحر المحيط ٢٣٣/١.

(٢) الآية ٥٠ من سورة يونس.

(٣) البحر المحيط ١٦٧/٥.

المبحث الثاني : حذف المنصوبات

المطلب الأول : حذف خبر كان

الآية { وإن كان نو عسرة فنظرة إلى ميسرة } [١].

موضع الموقف : وإن كان نو عسرة.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفارسي، بعض الكوفيين

ترد كان زائدة وناقصة وتامة ، وكان في هذه الآية الكريمة بمعنى حدث ووقع وحضر فتكون تامة،وعليه فقد اكتفت بمرفوعها.

قال سيبويه : وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله أي : قد خُلق عبدالله ، وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر ...

فمما جاء على وقع قوله :

فِدىً لبني ذُهلِ بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ نو كواكبَ أشْهَبُ

أي : إذا وقع [٢].

وأجاز بعض الكوفيين أن تكون "كان" في الآية الكريمة ناقصة ، وعليه فيكون الخبر محذوفاً ، أي : وإن كان من غرمائكم ذو عسرة فنظرة.

وفي هذا نظر ، ذلك أن خبر كان عوض عن المصدر ، فلذلك لايجوز كان زيد قائماً كوناً، كراهية الجمع بين العوض الذي هو الخبر والمعوض منه وهو المصدر ، ولذا لايجوز حذف خبر كان لهذا السبب.[٣]

موقف أبي حيان : أورد أبو حيان "كان" في الآية الكريمة على أنها تامة محتجاً بقول سيبويه والفارسي ، ثم أردف بما أجازه بعض الكوفيين فيها أن تكون ناقصة ، لذا تحتاج إلى منصوب،ومن ثم كان محذوفاً ، وهذا مُعَارَض بما ذُكر ، فقال : وقرأ الجمهور ذو عسرة على أنّ «كان» تامة ، وهو قول سيبويه وأبي علي ، وإن وقع غريم من غرمائكم نو عسرة. وأجاز بعض الكوفيين أن تكون «كان» ناقصة هنا ، وقدّر الخبر ، وإن كان من غرمائكم ذو عسرة ، فحذف المجرور الذي هو الخبر ، وقُدّر أيضاً وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق ،

---

(١) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب١/٤٦-٤٧.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١٣ ، ٤١٩-٤٢٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٢ والتبصرة والتذكرة ١/١٩١ والمقتضب ٤/١١٨-١١٩.

وحذف خبر «كان» لايجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً لعلة ذكروها في النحو[١].

الآية : ﴿ وإن يكن ميتةٌ فهم فيه شركاء ﴾[٢].

موضع الموقف : ميتةٌ .

صاحب الموقف : الأخفش ، أبو عمرو بن العلاء .

- قرأ ابن كثير ميتةٌ مرفوعة ويكن ، على أنّ «كان» تامة «والمعنى وإن وقع ميتة أو حدث ميتة [٣] وأجاز الأخفش أن تكون ناقصة ، وخبرها محذوف ، قال تقديره «أي : وإن تكن في بطونها ميتةٌ ، وقد يجوز الرفع إذا قلت : يكن لأن المؤنث قد يذكر فعله»[٤].

وقرأ باقي السبعة «وإن يكن ميتة» بالنصب، على تقدير: وإن يكن مافي بطونها ميتةً.

«قال أبو عمر وبن العلاء: ويقوي هذه القراءة قوله «فهم فيه شركاء، ولم يقل :فيها» [٥]

موقف أبي حيان:

استبعد أبوحيان ماأجازه الأخفش وماذكره أبوعمرو بن العلاءفقال أبو حيان:وأجاز الأخفش أن تكون الناقصة، وجعل الخبر محذوفًا، التقدير: وإن تكن في بطونها ميتةً، وفيه بُعد[٥].

وقال عن قول أبي عمرو بن العلاء :وهذا ليس بجيّد،لأن الميتة لكل ميت ذكراً كان أو أنثى[٥].

---

(١) البحر المحيط ٢/٣٤٠ وينظر ٦/١٤٣ و٨/٤٩٨ من البحر نفسه والمسائل الحلبيات للفارسي ١٨٥.

(٢) الآية ١٣٩ من سورة الأنعام .

(٣) الحجة للفارسي ٣/٤١٥.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٠٥ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٠ والمشكل ٢٧٣.

(٥) البحر المحيط ٤/٢٣٣

المطلب الثاني : حذف مفعولي الأفعال الناسخة أو أحدهما

تمهيد في حذف مفعولي ظن وأخواتها أو أحد المفعولين:

لما كان أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبراً لم يجز أن يحذف أحدهما أو كليهما دون دليل ، لئلا يذكر خبر دون مخبر عنه ، أو مخبر عنه دون خبر ، فإن دلّ دليل على ذلك المحذوف جاز الحذف .

قال : ابن مالك في هذا الشأن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول[١]

فإذا وُجدت قرينة فلا بأس من حذف المفعولين نحو : من يسمع يخل أي : يخل مسموعَهُ صادقاً ، ونحو قول الشاعر :

بأي كتاب أم بأيّة سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب

التقدير وتحسب حبّهم عاراً عليّ :

و حذف أحدهما دون الآخر قليل ، لأن المفعولين معاً كاسم واحد إذ المضمون هو المفعول به في الحقيقة ، وحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة . ومع هذا فقد ورد حذف الأول في قوله تعالى : ﴿ ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾[٢] .

التقدير : – والله أعلم – أي بخلهم هو خيراً لهم[٣] .

وورد حذف المفعول الثاني في قول الشاعر :

لا تَخِلْنا على غرائك إنّا طالما قد وشى بنا الأعداء

التقدير : لاتَخِلْنا أذلةً على إغرائك الملك بنا .

وقوله :

ولقد نزلت فلا تظنيغيره مني بمنزلة المحب المكرم

التقدير : فلا تظنيغيره واقعاً .

---

(١) الخلاصة « ألفية ابن مالك » باب ظن وأخواتها.

(٢) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٣) نظر شرح الكافية للرضي ١٥٢/٤ ، ١٥٥ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٩٠/١-٣٩١ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٢ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٤٥/١.

وعلى ضوء هذا نوردما ذكره أبو حيان من الحذف في هذه المسألة

الآية : ﴿ ولا تحسبّن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾[١] .

موضع الوقف : ولاتحسبن الذين .

صاحب الوقف : الفارسي .

قرأ الجمهور ولاتحسبّن .

وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه «يحسبّن».

وقد تعقّب أبو حيان الزمخشري في هذه القراءة ، وذلك أن في الفاعل وجهين :

١- أحدهما : أن يكون مضمراً.

٢- الثاني : أن يكون «الذين قتلوا» وهذا ما قاله الزمخشري إذ قال : ويجوز أن يكون «الذين قتلوا» فاعلاً والتقدير : ولايسحبنهم الذين قتلوا أمواتاً ، أي : ولايحسبن الذين قَتلوا أنفسهم أمواتاً .

فإن قلت : كيف جاز حذف المفعول الأول ؟ قلت : هو في الأصل مبتدأ ، فَحُذِف كما حُذف المبتدأ في قوله : «بل أحياء» ، أي : هم أحياء ، لدلالة الكلام عليهما[٢].

موقف أبي حيان :

وقد ردّ أبو حيان على الزمخشري قائلاً : وأما سؤاله وجوابه فإنه يتمشى على رأي الجمهور في أنه يجوز حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً ، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى ، لكنه عندهم قليل جداً.

قال أبو علي الفارسي : حذفه عزيز جدًا ، كما أن حذف خبر كان كذلك ، وإن اختلفت جهتا القبح ، انتهى قول أبي علي ، وقد ذهب الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الأشبيلي إلى منع ذلك اقتصاراً ... وما كان بهذه المثابة ممنوعاً عند بعضهم ، عزيزاً حذفه عند الجمهور ينبغي أن لايُحمل عليه كلام الله تعالى.[٣]

وقال أبو حيان عن حذف المفعول الأول في موضع آخر من البحر : «وذكرنا هناك أن

---

(١) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.

(٢) الكشاف١/٤٧٩.

(٣) البحر٣/١١٢.

مذهب ابن ملكون أنه لايجوز ذلك ، وأن مذهب الجمهور الجواز ، لكنه عزيز جداً بحيث لايوجد في لسان العرب إلا نادراً ، وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه [١] وقال في موضع ثالث : وحذفه كما قلنا عزيز جداً عند الجمهور [٢].

يتلخص مما سبق أمور :

- ردّه على الزمخشري من أن المفعول الأول من النادر أن يأتي محذوفاً.
- استشهاده على ذلك بقول الفارسي ، وما ذهب إليه ابن ملكون.
- جواز حذفه عند الجمهور.

إلا أن للبحث من كلام أبي حيان مواقف :

ذلك أن الجمهور أجاز حذف المفعول الأول في باب ظن وأخواتها إذا دلّ عليه دليل ، وجاء ذلك في عدة مواضع شعراً كما سبق في المقدمة ، ونثراً في قوله تعالى : ﴿ ولايحسبّن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ... ﴾ [٣].

قال سيبويه تقديراً : كأنه قال : ولايحسبّن الذين يبخلون هو خيراً لهم ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون [٤].

وعلى هذا التقدير ذهب معظم المعربين ، قال النحاس : والمفعول الأول محذوف قال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء : والمعنى : البخل هو خيراً لهم [٥].

- وأما عن الزمخشري فقد دافع عنه السمين إذ قال عن تعقبات أبي حيان عليه : وهذا من تحملاته عليه .. وأما تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك. وما عليه من ابن ملكون؟

---

(١) البحر٣/١٢٢-١٢٣.

(٢) السابق٣/١٢٧-١٢٨.

(٣) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٣٩١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢٢ وينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨ ومعاني الزجاج ١/٤٩٢ والحجة للفارسي ٣/١٠٣ ومشكل القرآن لمكي ص ١٨٠ والمحرر ٣/٤٠٦ وحجة القراءات لابن أبي زرعة ١٨٤.

وستأتي مواضع يضطر هو وغيره إلى حذف أحد المفعولين [١].

- وقد اضطرب أبو حيان في نقل ما ذهب إليه ابن ملكون ، فمرة يقول عن الحذف اختصاراً : «وذكرنا هناك أن مذهب ابن ملكون أنه لايجوز ذلك [٢] ومرة يقول ؛ وقد ذهب الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الأشبيلي إلى منع ذلك اقتصاراً [٣].

ولا يخلو ذلك من أمور : ذلك أن الاختصار هو الحذف لدلالة الكلام على المحذوف أما الاقتصار فهو الحذف دون دلالة.

ويبدو أن الاقتصار في القول الثاني إما أن يكون ورد سهواً من أبي حيان وإما أن يكون من الناسخ أو خطأ مطبعي.

الآية : ﴿ ولاتحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾ [٤].

موضع الوقف : لاتسحبن الذين كفروا أنما

صاحب الوقف : الكسائي ، الفراء الأخفش ، الزجاج.

قرأ حمزة قوله تعالى : ﴿ ولايحسبّن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم ...﴾[٤] بتاء الخطاب أي : ولاتحسبّن ، وفي تخريجها أوجه منها :

١- أن يكون فاعل «تحسبّن» ضميرًا مستترًا ، والذين كفروا : مفعول أول والمصدر «أنما نملي لهم» في موضع نصب مفعول ثان ، ولابد على هذا التخريج من حذف مضاف إما من الأول،أي : ولاتحسبن أمر الذين أو شأن، أو يقدر المضاف للمفعول الثاني تقديره : أصحاب أن إملاءنا خير لهم.

٢- أن يكون أنما نملي لهم بدلاً من الذين كفروا ، وإلى هذا الوجه ذهب الكسائي والفراء[٥] والمفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه تقديره : ولاتحسبن الذين كفروا خيرية إملائنا

---

(١) الدر المصون ٣/٤٨١.

(٢) البحر٣/١٢٢-١٢٣.

(٣) البحر ٣/١١٢.

(٤) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤٨.

ثابتة أو كائنة ..

٣- أن يكون الذين كفروا مفعولاً أول ، وأنما نملي لهم ليزدادوا في موضع المفعول الثاني وأنما نملي لهم خبر، جملة لا محل لها معترضة بين مفعولي «ولاتحسبن» نُقل ذلك عن الأخفش ، قال أبو حاتم : سمعت الأخفش يذكر فتح [١] أن يحتج بها لأهل القدر ، لأنه كان منهم ، ويجعله على التقديم والتأخير كأنه قال : «ولاتحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم». وإنما جاز أن تكون أنّ مفتوحة في أول الكلام وهي مبتدأ ، لأن مذهب الأخفش جواز ذلك.

٤- أن يكون الذين كفروا مفعولاً أول و«إنما نملي لهم خيراً لأنفسهم» بدل من الذين كفروا ، و «خيراً» مفعول ثان ، قال الزجاج : وقد قرأ بها خلق كثير [٢] .

إلا أن الفارسي ردّ على أبي إسحاق بأن هذه القراءة لم يقرأ بها أحد ، وهي نصب «خيراً» قال : قيل : لايجوز ذلك لأنك إذا أبدلت أن من الذين كفروا ... لزمك أن تنصب خيراً على تقدير : لاتحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث كان المفعول الثاني لتحسبّن ، وقيل : إنه لم ينصبه أحد ، فإذا لم يُنصب علمت أن البدل فيه لايصح ، فإذا لم يصح البدل لم يجز فيه إلا كسرُ إن على أن تكون إنّ وخبرها في موضع المفعول الثاني من تحسبن.[٣]

موقف أبي حيان :

ساق أبو حيان بعض ماقيل في إعراب الآية السابقة، فبدأ بالوجه الأول السابق ذكره على قراءة حمزة ، ثم ثنّى بالتخريج الذي ذكره أبو الحسن بن الباذش والزمخشري ، وهو الوجه الذي سبقهما إليه الكسائي والفراء، وهو أن المفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ،

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٨٠ والبحر المحيط ٣/١٢٢-١٢٣ وفي هذا الموضع «يذكر قبح أن» وهو خطأ.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٤٩١.

(٣) الحجة للفارسي ٣/١٠٧-١٠٨ وينظر المحرر الوجيز ٣/٢٠٢-٢٠٣.

قال أبو حيان : وقد ردّ بعضهم قول الكسائي والفراء ، فقال : حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لايجوز عند أحد ، فهو غلط منهما [١].

ولعل المنازع في هذا القول ابن ملكون قال أبو حيان عن حذف المفعول الثاني ومن أجازه ومن منعه : أن مذهب ابن ملكون أنه لايجوّز ذلك ، وأن مذهب الجمهور الجواز[١].

وقد أُشبع الكلام على هذه المسألة في مسألة حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها .

ثم ذكر أبو حيان وجهاً آخر خرّج به الزجاج هذه القراءة إلا أنه بنصب خير، قال أبو حيان : وعلى البدل خرج هذه القراءة أبو إسحاق الزجاج، لكن ظاهر كلامه أنها بنصب خير ، قال : وقد قرأ بها خلق كثير ، وساق عليها مثالاً قول الشاعر :

فما كان قيس هُلْكُهُ هُلكَ واحد ولكنه بنيان قوم تهدما .

بنصب هلك الثاني على أن الأول بدل ، وعلى هذا يكون أنما نملي بدلاً ، وخيراً المفعول الثاني ، أي : إملائنا خيراً [١].

ثم قال عن قراءة نصب خير التي ذكرها الزجاج : وأنكر أبو بكر بن مجاهد هذه القراءة التي حكاها الزجاج ، وزعم أنه لم يقرأ بها أحد ، وابن مجاهد في باب القراءات هو المرجوع إليه[٢].

فمن خلال هذا الوجه يتضح أن أبا حيان يميل إلى ترجيح رأي ابن مجاهد ، وتغليط الزجاج في هذا الجانب.

وخير مايُرد به على أبي حيان ما قاله تلميذه السمين الحلبي إذ قال : ولاشك أن ابن مجاهد أعنى بالقراءات ، إلا أن الزجاج ثقة ، ويقول : قرأ بها خلق كثير وهذا يبعد غلطه فيه، والإثبات مقدم على النفي.[٣]

وقال أبو البقاء عن نصب «خير»: وقد قرئ شاذاً بالنصب.[٤]

فعلى هذا يبعد ما رجحه أبو حيان من أن «خيراً» بالنصب لم يقرأ بها ، وأن الزجاج مُتهم بالغلط في إيرادها، وبالتالي بالوجه الإعرابي الذي ساقه في الآية .

---

(١) البحر المحيط ٣/١٢٢-١٢٣.

(٢) البحر المحيط ٣/١٢٢-١٢٣.

(٣) الدر المصون ٣/٥٠٣.

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن ص ١٦٦.

ثم أورد أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش من أنه يجوز أن يبتدأ بأن المفتوحة في أول الكلام ، لأن هذا مذهبه ، وعلى هذا المذهب جاز أن يكون الذين كفروا مفعولاً أول و «أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» مفعولاً ثانياً .

قال أبو حيان : وجاز الابتداء بأن المفتوحة ، لأن مذهب الأخفش جواز ذلك [١].

ثم أورد بعض احتجاجات النحاة على ما ذهب إليه الأخفش، إذ غيره يمنع الابتداء بأن المفتوحه ، قال أبو حيان : ولإشكال هذه القراءة زعم أبو حاتم وغيره أنها لحن وردّوها ، وقال أبو علي الفارسي : ينبغي أن تكون الألف من أنما مكسورة في هذه القراءة ، وتكون إن وما دخلت عليه في موضع المفعول الثاني [٢].

وللبحث نظر فهذه القراءة قرأ بها حمزة وهو أحد القراء السبعة الذين سبعهم ابن مجاهد ، وهي من المتواتر الذي لايقع الشك على صحته ، ونجد هنا أبا حيان يسكت عن التشكيك في صحتها بل أورد ما زعمه أبو حاتم وغيره ، وهذا لاينبغي منه.

ونقول كذلك:قد اطرد حذف المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها إذا كان بعد الفعل الناسخ كل ماسد فيه المصدرالمؤول من «أنّ» أو«أنْ» ومافي حيّزهما مسدالمفعولين، فالمصدر لايسد إلا عن المفعول الأول عند الأخفش والمبرد والمفعول الثاني محذوف.

أما عند جمهور النحاة فالمصدر المؤول يسد مسد المفعولين ولا حذف وعلى هذا فما ذهب إليه الكسائي والفراء من أن المفعول الثاني محذوف يكون صحيحًا، فقد سدت أن ومافي حيزها مسده، ولاوجه لتغليط ماذهب إليه.

---

(١) البحر المحيط ٣/١٢٢-١٢٣.

(٢) البحر المحيط ٣/١٢٢-١٢٣ وينظر الحجة للفارسي ٣/١٠٨.

المطلب الثالث : حذف المفعول به

الآية : ﴿ يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ﴾[١].

موضع الموقف : ليبين .

صاحب الموقف : سيبويه ، البصريون ، الكوفيون .

في قوله تعالى ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ عدة مذاهب ، ومنها ما يلي :

مذهب البصريين أن مفعول «يريد» محذوف ، تقديره : يريد الله تحريم ما حرّم ، وتحليل ما حلّل من أجل التبيين لكم ، وإنما تأولوه بذلك لئلا يلزم تعدي الفعل إلى مفعوله المتأخر عنه باللام ، وهو ممتنع ، وإلى إضمار أن بعد «لام» ليست لام الجحود ولا لام كي ، وكلاهما لايجوز عندهم .

والمذهب الثاني : أن يُقَدّر الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالابتداء ويُعزى هذا المذهب لسيبويه [٢].

والمذهب الثالث : أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير إضمار «أنْ» وما بعدها مفعول الإرادة ، ومنع البصريون ذلك ، لأن اللام ثبت لها الجر في الأسماء فلا يجوز أن ينصب بها [٣] ، وهذا مذهب الكوفيين.

موقف أبي حيان : ذكر أبو حيان ما قاله ابن عطية الذي قال : اختلف النحاة في اللام من قوله «ليبين».

فمذهب سيبويه – رحمه الله – أن التقدير : لأن يبين والمفعول مضمر ، تقديره : يريد الله هذا ، فإن كانت لام الجر أو لام كي فلابد فيهما من تقدير أن ، لأنهما لايَدْ خُلان إلا على الأسماء.

وقال الفراء والكوفيون : اللام نفسها بمنزلة «أن» وهو ضعيف[٤].

قال أبو حيان عن ابن عطية : فاختار مذهب الكوفيين في أن جعلوا قوله «ليبين» في معنى أن يبيّن ، فيكون مفعولاً ليريد ...» وقال : وهذا ضعيف ، فرجع أخيراً إلى ما ضعفه

---

(١) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٢) ينظر الكتاب ٣/١٦١.

(٣) ينظر الانصاف م ٧٩ جـ٢ /٥٧٥ فما بعدها وينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٦١ وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٧.

(٤) المحرر الوجيز ٤/٨٨.

، وكان قد قدم مذهب سيبويه أنّ مفعول يريد محذوف والتقدير : يريد الله هذا التبيين[١].

وقال أبو حيان عن مفعول يتوب في آخر الآية : مفعول يتوب محذوف تقديره : يريد الله هذا ، وهو مذهب سيبويه ...

والمعنى : يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكر لأجل التبيين لهم بهدايتهم ، فمتعلق الإرادة غير التبيين وما عطف عليه ، وهذا مذهب البصريين ، ولايجوز عندهم أن يكون متعلق الإرادة التبيين ، لأنه يؤدي إلى تعدي الفعل إلى مفعوله المتأخر بواسطة اللام ، وإلى إضمار «أنْ» بعد لام ليست لام الجحود ولا «لام» كي ، وكلاهما لايجوز عندهم.

ومذهب الكوفيين أن متعلق الإرادة هو التبيين ، واللام هي الناصبة بنفسها لا «أن» مضمرة بعدها[٢].

والقول في هذا الموضع كما سبق في الآية رقم ٧١ من سورة الأنعام والآية رقم ٧٦ من سورة البقرة.

فلا داعي لتكرار ما سبق قوله.

---

(١) البحر ٣/٢٢٦.

(٢) البحر ٣/٢٢٤-٢٢٥.

المطلب الرابع: حذف المصدر وبقاء صفته

الآية : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيراً لكم ﴾[١].

الآية : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾[٢].

موضع الموقف : خيراً لكم .

صاحب الموقف : الفراء .

أورد أبو حيان ثلاثة مذاهب في نصب «خيراً لكم» منسوبة إلى أصحابها ولم يرجّح أحداً من هذه الأوجه ، بل ذكر أن الترجيح بينها مذكور في علم النحو ، ومن هذه الأوجه :

ذهب الفراء إلى أنّ «خيراً لكم» نعت لمصدر محذوف ؛ أي : فآمنوا إيماناً خيراً لكم ، قال الفراء : خيراً منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صفة الأمر [٣].

موقف أبي حيان : قال أبو حيان في تقدير الناصب ثلاثة أوجه : ...

ومذهب الفراء : إيماناً خيراً لكم وانتهاء خيراً لكم ، يجعل «خيراً» نعتاً لمصدر محذوف يدل عليه الفعل الذي قبله[٤].

ولم يرجّح أبو حيان هذا الوجه ، بل قال : والترجيح بين هذه الأوجه مذكور في علم النحو[٤] .

والذي آراه أن ما ذهب إليه الفراء من تقدير المصدر المحذوف لا فائدة فيه لزيادة اللفظ ، وما لا فائدة فلا داعي لهذا الوجه الذي رآه، وعلى هذا فقد اعتر ض على هذا الوجه الذي رآه الفراء ، وذلك على النحو التالي :

أورد أبو جعفر النحاس ما رد به علي بن سليمان على الفراء قائلاً :

قال علي بن سليمان : هذا خطأ فاحش ، لأنه يكون المعنى : انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم [٥].

وقال ابن الشجري : وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على مادلّ عليه انتهوا ، لأن

---

(١) الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(٢) الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١.

(٤) البحر ٤٠٠/٣ وينظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٧/١-٤٥٨ والمساعد ٤٤١/١ ومغني اللبيب ٨٢٧-٨٢٨ والتبصرة ٢٦٤/١ وابن يعيش ٢٧/٢-٢٨ والمشكل ٢١٣-٢١٤ وارتشاف الضرب ١٤٧٥/٣ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥٠٨/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١.

انتهوا يدل على الانتهاء بلفظه فيفيد ما يفيده الانتهاء [١].

وقال ابن مالك : وهذا القول مردود بقولهم : حسبك خيراً لك ، فإن تقدير مصدر ههنا لايحسن ، وبقولهم : وراءك أوسعَ لك ، فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر [٢].

وقال السمين الحلبي : وفيه نظر من حيث أنه يفهم أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره ، وإلاّ لم يكن لتقييده بالصفة فائدة ، وقد يقال : إنه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة ، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك [٣].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٩٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٩.

(٣) الدر المصون ٤/١٦٤.

المطلب الخامس : حذف المنادى

الآية : ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾[١].

موضع الموقف : يا ليتني.

صاحب الموقف : أبو علي الفارسي

«يا» قد كثرت مباشرتها لـ «ليت» فجاءت على هذا في القرآن الكريم في أربعة عشر موضعاً ، وفيها قولان :

أحدهما : أنها للنداء ، فيكون المنادى محذوف ، وتقديره : يا قوم ليتني .

والآخر : أنها لمجرد التنبيه ، فلا يُقدر منادى محذوف.

وقد اختلف النحاة في جواز حذف المنادى وإبقاء أداة النداء دالة عليه

- فذهب سيبويه [٢] والمبرد [٣] وابن السراج [٤] وابن فارس [٥] والصيمري [٦] وابن الشجري [٧] والفراء [٨] والزجاج [٩] وأبو جعفر النحاس [١٠] والعكبري [١١] وابن عطية [١٢] إلى أن المنادى محذوف وتكون «يا» للنداء.

- وذهب الفارسي [١٣] وابن جني [١٤] إلى أن يا لمجرد التنبيه،قال ابن جني : وأما قول أبي

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٢١٩.

(٣) ينظر الخصائص ٢/١٩٦.

(٤) ينظر الأصول ١/٣٥٤.

(٥) ينظر الصاحبي ٣٨٦.

(٦) ينظر التبصرة ١/٣٦٠.

(٧) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٦٩ ، ٤٠٩.

(٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠.

(٩) ينظر معاني القرآن للزجاج ٤/١١٥-١١٦.

(١٠) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠٦-٢٠٧.

(١١) ينظر الإملاء ١٩٣-١٩٤.

(١٢) ينظر المحرر الوجيز ١٢/١٠٥.

(١٣) ينظر الخصائص ٢/١٩٦.

(١٤) الخصائص ٢/١٩٦ وينظر ٢٧٨ ، ٣٧٦ من الجزء نفسه.

العباس : أنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا ، وقد كرر ذلك أبو علي في غير موضع فغنينا عن إعادته[١].

- وذهب ابن الأنباري [٢] وابن مالك [٣] وابن عقيل [٤] وابن هشام [٥] إلى تفصيل القول فيها. ومما يجدر بالذكر الخلاف هنا يشمل ما دخلت عليه «يا» من حرف كالآية الكريمة، أو فعل كقراءة الكسائي وغيره من غير السبعة لقوله تعالى : ﴿ ألاّ يسجدوا لله ﴾ [٦] بتخفيف ألا.

وقد احتج مجيزو حذف المنادى ونيابة «يا» منابه بالسماع :

- فمن السماع قراءة الكسائي وغيره من القراء السبعة قوله تعالى : ﴿ ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ﴾ [٧] بتخفيف «ألا».

قال الفراء عنها : مخففّة «أَلاَ يا اسجدوا» على معنى أَلاَ يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر هؤلاء ، ويكتفي منها بقوله يا [٨].

- وجاء نثراً ما حكاه الفراء قائلاً : سمعت بعض العرب يقول : ألا يا ارحمانا ، ألا يا تصدقا علينا (٨).

- وجاء حذف المنادى في الشعر كثيراً، ونكتفي ببعض الأبيات التي منها :

يا لعنةُ الله والأقــوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

قال سيبويه :*فيا لغير اللعنة* [٩]. *ولو كانت هي المنادى لنصبت*[١٠].

---

(١) الخصائص ٢/١٩ وينظر ٢٧٨-٣٧٦ من الجزء نفسه .

(٢) ينظر الإنصاف ١/٩٩-١٠٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٨-٣٩٠ وشواهد التوضيح ٦-٧.

(٤) ينظر المساعد ٢/٤٨٧.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٤٨٨-٤٨٩.

(٦) سورة النحل آية ٢٥ .

(٧) الآية ٢٥ من سورة النمل.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠.

(٩) الكتاب٢/٢٢٠.

(١٠) ينظر شرح ابن يعيش ٢/٢٤ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١١١.

ومنها :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلاً بجـر عائك القطر

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر وإن كان حيانا عدى آخر الدهر

إلى غير ذلك [١].

- أما من رأى أن يا لمجرد التنبيه وليس هناك منادى محذوف ، فاحتج بأمور منها :

١- إن حذف المنادى وحذف العامل فيه وإبقاء الياء فيه إجحاف بحذف الجملة كلها[٢].

٢- إن الناطق بما ورد قد يكون وحده كقول مريم : «يا ليتني مت قبل هذا»[٣].

٣- إن في الحذف تهيئة المعمول للعمل فيه ثم حذفه.

أما ابن مالك ومن قبله ابن الأنباري ، فيظهر من قولهما أنهما اشترطا شروطاً لأن يكون يا حرف نداء والمنادى محذوف، ومن تلك الشروط :

١- أن يكون حرف النداء «يا» لأنها أم الباب فيجوز فيهاما لايجوز في غيرها.

٢- أن يكون ما بعد حرف النداء أمراً أو دعاء ، لأن الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو تقديمه على الأمر والدعاء ، قال ابن مالك : فاستعمل النداء قبلها كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت يا ، فحسن حذفه لذلك[٤].

٣- ألا يكون ما بعد «يا» ليت أو ربّ أو حبذا ، وذلك لأن : «مولي «يا» أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

موقف أبي حيان :

يظهر أن أبا حيان لايجيز أن تكون يا للنداء إذا دخلت على حرف أو فعل، فيقول في

---

(١) ينظر الانصاف ٩٩/١ فما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٨/٣ فما بعدها .

(٢) ينظر المغني ٤٨٨-٤٨٩ والبحر ١٠٣/٤.

(٣) ينظر المساعد ٤٨٧/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٨/٣-٣٩٠ وينظر الانصاف ٩٩/١ والمساعد ٤٨٦/٢ وشرح شواهد التوضيح والتصحيح ٦-٧.

ارتشاف الضرب : واختلفوا في جواز حذف المنادى وإبقاء الأداة تدل عليه ، والذي يقتضيه النظر المنع [١].

ويقول في البحر المحيط : والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست فيه «يا» للنداء ، وحذف المنادى ، لأن المنادى عندي لايجوز حذفه ، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء ، وانحذف فاعله لحذفه ، ولو حذفت المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء ، وحذف متعلقه ، وهو المنادى ، فكان ذلك إخلالاً كبيراً [٢].

وفي الآية الكريمة جاءت ياداخلة على ليت ، فهو على هذا يصحح قول من ذهب إلى أن يا لمجرد التنبيه فيقول : ويا عند قوم للنداء ، والمنادى محذوف ، وتقديره :يا قوم ليتني ، وذهب أبو علي إلى أن يا للتنبيه ، وليس في الكلام منادى محذوف وهو الصحيح [٣] ويقول في موضع آخر : والأصح أن يا في قوله «ياليت» حرف تنبيه لا حرف نداء ... [٤] .

وعلى هذا فأبو حيان يصحح ما ذهب إليه الفارسي ومن بعده ابن جني ، فلا يجيز أن تكون يا فيما سبق إلا أداة للتنبيه.

والذي أراه أن المسألة فيها تفصيل :

أ- فإن ولي «يا» أمر أو دعاء فهي أداة نداء كقراءة الكسائي ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لله الذي يخرج الخبء ﴾ [٥].

والدعاء كقول الشاعر : يا لعنة الله والأقوام كلهم .....

... وقول أخر :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجر عائك القطر

ب- وإن وليها ليت أو حبذا أو رُبَّ فهي للتنبيه لا للنداء، لأن العرب لم تستعمل النداء قبلها ثابتاً.

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢١٨١.

(٢) البحر المحيط ٧/٦٩.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٩٢ وينظر الدر المصون ٤/٣٤.

(٤) البحر المحيط ٤/١٠٣.

(٥) الآية ٢٥ من سورة النمل.

المطلب السادس : حذف العائد المنصوب

الآية : ﴿ وكلاً وعد الله الحسنى ﴾[١].

موضع الوقف : وكلاً .

صاحب الوقف : الفراء ، هشام .

قرأ جمهور القراء «وكلاً» بالنصب ، وقرأ ابن عامر «وكلٌ» بالرفع، فأما قراءة الجمهور فعلى أن يكون «كلاً» مفعولاً به أول .

وأما قراءة ابن عامر ومن وافقه فالذي يظهر أنه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر، ورابط هذه الجملة بالمبتدأ «كل» محذوف ، والتقدير : وكل وعده الله الحسنى ، أو «وعدهم الله الحسنى».

ولما كان هذا العائد على المبتدأ منصوباً ، فإن في حذفه خلافا بين النحاة .

- فإن كان المبتدأ «كلاً» كالآية الكريمة ، والعائد مفعول به فيرى ابن مالك جوازه بإجماع[٢]، إلا أن أبا حيان خص بالجواز الفراءَ وهشامَ، وغيرُهما من النحاة لايجيز الحذف إلا في الضرورة.[٣]

- - وإن كان المبتدأ غير «كل» والعائد كذلك مفعول به لم يجز الكوفيون حذفه ، بل يوجبون نصب ما يُظنّ أنه مبتدأ بمقتضى المفعولية إلا في الضرورة الشعرية، أو في شاذ من القراءات.

أما البصريون فأجازوا رفعه في الاختيار، ومن حججهم قراءة بعض السلف ﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون ﴾ .[٤]

وقول الشاعر :

وخالد تحمد ساداتنا بالحق لاتحمد بالباطل

---

(١) الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/١-٣١٣ وشرح الكافية الشافية ٣٤٧/١-٣٤٨.

(٣) ينظر البحر ٢١٩/٨.

(٤) الآية ٥٠ من سورة المائدة وينظر المحتسب ٢١١-٢١٢.

موقف أبي حيان :

نهج أبو حيان نهج البصريين فلا يجيز حذف رابط المبتدأ إذا كان هذا الرابط مفعولاً به ، لأن ذلك يودي إلى تهيئة العامل ثم قطعه عن العمل.

فلا يجيز في زيدٌ ضربته حذف الضمير ، فهو يقول : نص أصحابنا على أن هذا الضمير لايجوز حذفه إلا في الشعر ، وأنشدوا :

وخالد تحمد ساداتنا بالحق لاتحمد بالباطل

أي : يحمده ساداتنا ، وعن بعض الكوفيين في جواز حذف نحو هذا الضمير تفصيل مذكور في النحو [١].

ويقول عن «كم» في قوله تعالى : ﴿ سل بني إسرائيل كم أتيناهم من آية بينة ﴾ [٢] بعد أن قال عنها: وكم في موضع نصب على أنها مفعول ثانٍ لآتيناهم على مذهب الجمهور[٣] قال : وأجاز ابن عطية وغيره أن تكون في موضع رفع بالابتداء ، والجملة من قوله «آتيناهم» في موضع الخبر ، والعائد محذوف ، التقدير : آتيناهموه ، أو آتيناهموها ، وهذا لايجوز عند البصريين إلا في الشعر أو في شاذ من القرآن، كقراءة من قرأ ﴿ أفحكمُ الجاهلية يبغون ﴾ [٤] برفع حكم [٣].

هذا موقفه إذا كان المبتدأ غير «كل» أما إذا كان المبتدأ «كل» فإنه يبدو أنه لايجيز حذف العائد المنصوب ، أما في الآية الكريمة فأجاز الحذف ، لأنه جاء على قراءة سبعية لاتُرد.

استمع إليهوهو يقول في ذ لك : وقرأ الجمهور «وكلاً» بالنصب ، وهو المفعول الأول : لـ «وعد» ، وقرأ ابن عامر وعبد الوراث من طريق المادراي «وكل» بالرفع ، والظاهر أنه مبتدأ ،

---

(١) البحر المحيط ١/٣٥٣-٣٥٤.

(٢) الآية ٢١١ من سورة البقرة .

(٣) البحر المحيط ٢/١٢٦-١٢٧.

(٤) الآية ٥٠ من سورة المائدة.

والجملة بعده في موضع الخبر ، وقد أجاز ذلك الفراء وهشام ، وورد في السبعة، فوجب قبوله ، وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل «وعد» بالضرورة [١].

وعلى ضوء ما قاله في إعراب هذه الآية نراه يوافق الفراء وهشاماً ، ويوافق البصريين كذلك على أن حذف رابط المبتدأ إذا كان ضميراً مفعولاً به لايجوز حذفه إلا في ضرورة شعر أو شاذ من قراءة.

---

(١) البحر المحيط ٨/٢١٩.

المبحث الثالث: حذف المجرورات

«حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حركة إعرابه قبل الحذف»

الآية : ﴿ وليمحص الله الذين آمنو ويمحق الكافرين ﴾ [١].

موضع الموقف : الذين .

صاحب الموقف : الفراء ، الزجاج.

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، وأورد ذكر علمين هما الفراء والزجاج ، فقال الفراء عن هذه الآية : يريد : يمحص الله الذنوب عن الذين آمنوا [٢] وأورد الزجاج معنى المحص وأطال فيه ، ومما ذكره : وتأويل المحص في اللغة التنقية والتخليص[٣].

موقف أبي حيان : نص أبو حيان فقال : وقال الفراء: وهو على حذف مضاف أي : وليمحص الله ذنوب الذين آمنوا [٤].

وفي كتاب معاني القرآن للفراء لم يصرح على حذف مضاف ، ولعل هذا النص أخذه من الزجاج إذ يقول : وقال بعض أهل اللغة : «وليمحص الله الذين آمنو» أي : وليمحص الله ذنوب الذين آمنوا [٣].

الآية : ﴿ سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾[٥].

موضوع الموقف : كم آتيناهم من آية بينة.

صاحب الموقف : الجمهور ، سيبويه ، البصريون ، الكوفيون.

إن «كم» استفهامية كانت أم خبرية لازمة لصدر جملتها التي تكون فيها ، قال سيبويه في ذلك : ... لاتكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ،لا تقول : رأيت كم رجلاً ، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً ، وتقول : كم رجلٍ أتاني ، ولا تقول : أتاني كم رجل [٦].

---

(١) الآية ١٤١ من سورة آل عمران .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣٥/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤٧١/١-٤٧٢.

(٤) البحر المحيط ٦٣/٣.

(٥) الآية ٢١١ من سورة البقرة.

(٦) الكتاب ١٥٨/٢ وينظر أصول النحو لابن السراج ٣١٦/١.

ومع أنها لازمة الصدر فقد حَكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على «كم» الخبرية ، فيقول على هذا : ملكت كم غلامٍ.[١]

وأجاز القياس على هذه اللغة التي حكاها الأخفش جماعة من النحاة، منهم أبو حيان[٢] وإذا كان الكلام على ما قاله سيبويه – وهو الراجح –من أن لكم الصدارة ، فإنه لا يتقدم عليها إلا حرف الجر ، والمضاف إليها ، لأن تأخير المضاف عن المضاف إليه ، وكذا تأخير الجار عن مجروره من القلة بحيث لايلتفت إليه ، فكلاهما كالكلمة الواحدة.

وإنما رجح ما ذهب إليه سيبويه من قبل أن الأصل في القياس أن يكون على الأغلب والأعم لا على القليل والنادر ، ولو قيس على كل ما سُمع ما سلم في العربية ضابط من سماع يناقضه ، ولأصبح أمرها إلى فوضى واضطراب وشتات.

والذين قالوا بأن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[٣] لم يسووا بين القياسين أو الأقيسة ، ولا حاجة تدعو إلى العدول عن القياس على الأغلب إلى ما هو دونه.

وعلى ضوء ما سبق بيانه من أن «كم» لها صدر الكلام ، فيكون فيها وجهان من الإعراب: أحدهما : أن تكون في محل نصب على أنها مفعول ثان لآتيناهم على مذهب جمهور النحاة، وأجاز ابن عطية فيها أن تكون في موضع نصب إما بفعل مضمر يفسره ما بعده، فيكون ذلك من باب الاشتغال.

قال ابن عطية في هذا : وكم في موضع نصب إما بفعل مضمر بعدها ، لأن لها صدر الكلام ، تقديره : كم آتينا آتيناهم ، وإما بآتيناهم [٤].

والوجه الثاني : أن تكون في محل رفع بالابتداء ، والجملة بعدها في محل رفع خبر

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠ والمساعد ٢/١١٤.

(٢) ينظر البحر المحيط ٧/٣٣٣ و ٣٨٤ وتوضيح المقاصد للمرادي ٤/٣٢٣ وارتشاف الضرب ٢/٧٨٤ والمساعد ٢/١١٤.

(٣) الخصائص ١/٣٥٧ وينظر جـ٢ / ١٠-١٢ من الكتاب نفسه.

(٤) المحرر الوجيز ٢/١٤٧-١٤٨.

لها، والعائد محذوف ، تقديره : كم آتينا هموها أو آتيناهم إياها ، وأجاز هذا الوجه ابن عطية أيضاً.

موقف أبي حيان : لم يُجِز أبو حيان ما أجازه ابن عطية وغيره ، فردّ عليه بمذهب البصريين والكوفيين ، وبمذاهب النحاة «سيبويه فمن دونه».

أ- فعن نصب كم على الاشتغال يقول أبو حيان : وهذا غير جائز إن كان قوله من آية تمييزاً لِكَمْ ، لأن الفعل المفسر لهذا الفعل المحذوف لم يعمل في ضمير الاسم الأول المنتصب بالفعل المحذوف ولا في سببيِّه ، وإذا كان كذلك لم يَجُز أن يكون من باب الاشتغال .. ونظير ما أجاز أن يقول : زيداً ضربت ، فتعرب زيداً مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده ، التقدير: زيداً ضربت ضربت ... ولا نعلم أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه ، بل نصوص النحويين سيبويه فمن دونه على أن مثل هذا هو مفعول مقدم منصوب بالفعل بعده[١].

ب- وعن رفع «كم» على الابتداء على ما أجازه ابن عطية يرد عليه بمذهب البصريين، يقول أبو حيان : وهذا لايجوز عند البصريين إلا في شعر أو في شاذ من القرآن ، كقراءة من قرأ ﴿ أفحكمُ الجاهلية يبغون ﴾[٢] برفع حكم، وقال ابن مالك : لو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار ، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار ويرونه ضعيفاً انتهى [٣] فإذا كان لايجوز إلا في الاضطرار أو ضعيفاً ، فأي داعية إلى جواز ذلك في القرآن مع إمكان حمله على غير ذلك ورجحانه ، وهو أن تكون في موضع نصب على ما قررناه [٤].

فقد تحصل أن ما أجازه ابن عطية من حذف الضمير الرابط ممنوع عند الكوفيين ضعيف عند البصريين ، لأن العائد ضمير مفعول به، والمبتدأ غير «كل» أو شبه في العموم.

---

(١) البحر المحيط ٢/١٢٦-١٢٧.

(٢) الآية ٥٠ من سورة المائدة وينظر البحر المحيط ٣/٥٠٥ والمغني ٦٤٨

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٢.

(٤) البحر المحيط ٢/١٢٦-١٢٧ وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٤٧-٣٤٨ ومغني اللبيب ٦٥٧ والدر المصون ٢/٣٦٦-٣٦٨.

وعليه فنرى أبا حيان يحتج بمذهب البصريين ومذهب الكوفيين راداً على ما أجازه ابن عطية من إعراب «كم» مرفوعة وحذف العائد.

وعلى ما أجازه ابن عطية من حذف العائد المنصوب أدرجنا ما يتعلق بإعراب «كم» في هذا الموطن.

الآية : ﴿ يبيّن الله لكم أن تضلوا ﴾[١]

موضع الموقف : أن تضلوا .

صاحب الموقف : البصري ، الكوفي ، المبرد ، الفراء ، الزجاج ، الكسائي ، أبو عبيدة ، الفارسي ، النحاس ، الأخفش الصغير .

المفعول لأجله هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل[٢] ومن شروطه: أن يكون مصدراً ، سبباً لحدث أو مسبباً عنه ، ومن أفعال النفس الباطنة ، وأن يكون مقارناً للفعل في الزمان ، ومتحداً مع فاعله ، وفاعل الفعل المعلل ، على خلاف في بعض هذه الشروط عند بعض النحاة.

والمصدرية قد تكون صريحة اللفظ ، وقد تكون مؤولة من أنْ والفعل وأنّ وما دخلت عليه.

وإذا أتى المصدر المؤول من أنْ أو أنّ وما دخلت عليه فلا يشترط اتحاد الزمان ولا اتحاد الفاعل ، والعامل إذ ذاك الفعل أو ما جرى مجراه[٣] .

ويجوز في أن تضلوا :

١- أن يكون مفعول يبين ، تقديره : يبين الله لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى.

٢- أن يكون مفعولاً لأجله ، واختلف في التقدير بين النحاة ، وهذا ما أورده أبو حيان.

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٢) شرح ابن عقيل ١٢٢/٢.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٨٦/٣.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما يتعلق بإعراب «أن تضلوا» وتقديره ، فقال : أن تضلوا : مفعول من أجله ، ومفعول يبين محذوف أي : يبين لكم الحق. فقدره البصري والمبرد وغيره : كراهة أن تضلوا. وقدّر [١] الكوفي والفراء والكسائي وتبعهم الزجاج : لأن لاتضلوا ، وحذف لا ، ومثله عندهم قول القطامي :

رأينا ما رأى البصراء منّا فآلينا عليها أن تباعا

أي : أن لا تباعا.

وحكى أبو عبيدة قال : حدثت الكسائي بحديث رواه ابن عمر فيه «لا يدعُوَنّ أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة» فاستحسنه ، أي : لئلا يوافق.

وقال الزجاج : وهو مثل قوله : ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾[٢] أي: لأن لا تزولا.

ورجّح أبو علي قول المبرد بأن قال : حذف المضاف أسوغ وأشيع [٣] من حذف لا [٤].

مما سبق يتضح أمور منها :

لم يتبين موقف أبي حيان ، فلم يرجّح مذهباً بل أورد الأقوال وحشد الآراء، وذلك على النحو التالي :

١- تقدير البصريين : كراهة أن تضلوا ، وهذا تقدير المبرد المصرّح به.

٢- تقدير الكوفيين : لأن تضلوا ففيه حذف «لا» ، وهو رأي الفراء والكسائي وتبعهم الزجاج.

٣- أورد ما استشهدوا به من حديث ابن عمر الذي حكاه أبو عبيدة، وأورد البيت الذي استشهد به على حذف لا بعد «أن» على مذهب الكوفيين .

٤- أورد ترجيح أبي علي الفارسي لتقدير المبرد.

---

(١) في المطبوعة والمحققة ٤٢٤/٣ وقرأ الكوفي ... وهو خطأ.

(٢) الآية ٤١ من سورة فاطر .

(٣) في المطبوعة أشبع وهو خطأ.

(٤) البحر المحيط ٤٠٨/٣-٤٠٩ وينظر البحر ٤٩٤/٢-٤٩٥، ٣٢٤/٣، ٣٤٩/٢.

والذي يظهر أن تقدير: كراهة، أو مخافة، أو حذار أن تضلوا الذي يقول به البصريون، والتقدير الآخر أن لاتضلوا هو من الأمور التي وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين [١] وهذا ما قاله أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ، فيقول في موضع عن قوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ﴾[٢] .

يقول أبو حيان : وأن تقولوا : مفعول من أجله ، فقدره البصريون : كراهة أو حذار أن تقولوا ، وقدره الفراء : لئلا تقولوا [٣].

ويقول في موضع آخر عن أن تقولوا في قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ، أن تقولوا ﴾[٤].

يقول أبو حيان : أن تقولوا : مفعول من أجله ، فقدره الكوفيون : لئلا تقولوا ولأجل أن لاتقولوا ، وقدره البصريون : كراهة أن تقولوا [٥].

وفي موضع ثالث يقول عن «أن يؤتى أحد» من قوله تعالى : ﴿ قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيم ﴾ [٦] :وأجاز بعض النحويين أن يكون المعنى : أن لا يؤتى أحد ، وحذفت «لا» لأن في الكلام دليلاً على الحذف ، قال كقوله «يبيّن الله لكم أن تضلوا» أي : أن لا تضلوا ، وردّ ذلك أبو العباس[٧].

وفي موضع رابع يورد تقدير المبرد في قوله تعالى : ﴿ أن تضل إحداهما ، فتذكر إحداهما الأخرى ﴾ [٨].

---

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ٣/١٦٠-١٦١.

(٢) الآية ١٩ من سورة المائدة.

(٣) البحر المحيط ٣/٤٥٢.

(٤) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام.

(٥) البحر المحيط ٤/٢٥٦-٢٥٧.

(٦) الآية ٧٣ من سورة آل عمران.

(٧) البحر المحيط ٢/٤٩٥ وينظر أيضاً البحر ٣/٨٦ والدر المصون ٣/٢٥٥ و ٤٤٤.

(٨) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

فقال عن قراءة فتح همزة أن من أن تضل إذ هو مفعول لأجله ، قال أبو حيان : أي لأن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ... ولا يجوز أن يكون التقدير : مخافة أن تضل لأجل عطف فتذكر عليه.

وقال النحاس : سمعت علي بن سليمان يحكي عن أبي العباس أن التقدير : كراهة أن تضل ، قال أبو جعفر : وهذا غلط ، إذ يصير المعنى : كراهة أن تذكر [١] . ومجيء الغلط هنا لأجل العطف ، ولولا العطف لكان تقدير كراهة أن تضل سليماً . فهذا يدل على الخلاف بين الفريقين في التقدير [٢] ، أما في كونه مفعولاً لأجله من حيث الإعراب فلا خلاف، وأما من حيث المصطلح ففيه خلاف أيضاً[٣].

إذاً تقدير البصريين : كراهة أن تقولوا : فيه حذف مضاف ، وبقي المضاف إليه ، دالاً على المضاف ، فهو نظير ﴿ واسأل القرية ﴾[٤].

وتقدير الكوفيين : أن لا تقولوا : فحُذفت «لا» النافية . وقد استشهدوا على إضمار «لا» النافية بعدة شواهد نثرية وشعرية، قال ابن هشام : يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً، نحو : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ [٥] وقوله : فقلت يمين الله أبرح قاعداً .. [٦] ومن تلك الشواهد ما أورده أبو حيان من قول القطامي السابق ذكره.

ومن الشواهد أيضاً: الحديث الذي رواه ابن عمر وحكاه أبو عبيدة واستحسن تقديره الكسائي.

أما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار لا النافية فقد ردّه البصريون، قال أبو جعفر النحاس عن تقدير الفراء الذي يقول فيه : معناه ألاّ تضلوا [٧] : وهذا عند البصريين خطأ ،

---

(١) البحر ٢/٣٤٩.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٣/١٦٠-١٦١.

(٣) ينظر المصطلح النحوي ١٣٦ ، ١٦٢ ، ١٦٤ .

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٦) مغني اللبيب ٨٣٤-٨٣٥.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٧.

لأن «لا» لاتحذف ههنا [١].

وقال الزجاج عن ردّ البصريين : فأما حذف «لا» وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز [٢] وقد رجّح الفارسي ما ذهب إليه المبرد من تقديره ، وقال : حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف «لا» [٣].

وقال ابن هشام عن أنْ في قوله تعالى : ﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾ : والصواب أنها مصدرية ، والأصل : كراهة أن تضلوا ... وهو قول البصريين وقيل : هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها ، وفيه تعسُّف [٣]

وقال علي بن عيسى الرماني : إن التقديرين في قوله تعالى : ﴿ يبيّن الله لكم أن تضلوا ﴾ واقعان موقعهما ، لأن البيان لايكون طريقاً إلى الضلال ، فمن حذف «لا» فحذْفها للدلالة عليها ... إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر ، لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف لا [٤].

وبعد النظر فإنه يظهر لي أن تقدير البصريين هو أولى ، لكثرة حذف المضاف[٥] وندرة حذف « لا ».

الآية : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ﴾[٦].

موضع الموقف : أن تبروا .

صاحب الموقف : الجمهور، المبرد ، الزجاج ، أبو عبيدة ، الفراء ، ابن قتيبة .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٥١١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢/١٣٧.

(٣) البحر المحيط ٣/٤٠٨-٤٠٩.

(٣) مغنى اللبيب ص٥٥.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣/١٦١.

(٥) ينظر الدر المصون ٤/٢٣١.

(٦) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة.

في أن تبروا عدة أوجه إعرابية ، منها : [١]

١- أن تكون في محل نصب على أنها مفعول من أجله ، وفيه التقديران المشهوران إما على حذف مضاف نحو : ترْك أن تبروا ، ونحوه ، وإما على حذف «لا» النافية لئلا تبروا.

٢- أن تكون في محل جر أو نصب على إسقاط حرف الجر.

٣- أن تكون في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف، تقديره : أن تبروا وتتقوا أو تصلحوا خير لكم أو بركم أولى وأمثل ، وذهب إلى هذا الزجاج وأبو جعفر النحاس والتبريزي ومكي والعكبري [١].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان بعض الأوجه الإعرابية ، وتعرض لمواقف قائليها ، وفيما يلي بعض مما ذكر تجاه هذه الآية الكريمة :

قال الزجاج - وتبعه التبريزي - أن تبروا في موضع رفع بالابتداء ... وهذا الذي ذهب إليه الزجاج والتبريزي ضعيف لأن فيه انقطاع[٢] أن تبروا مما قبله، والظاهر[٣] اتصاله به ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه .

وذهب الجمهور إلى أن قوله : أن تبروا مفعول من أجله ، ثم اختلفوا في التقدير، فقيل: كراهة أن تبروا ، قاله المهدوي ، أو لترك أن تبروا ، قاله المبرد .

وقيل : لأن لاتبروا ولاتتقوا ولاتصلحوا ، قاله أبو عبيدة والطبري، كقوله: فحالف [٤] فلا والله تهبط تلعة ...

أي : لأن تهبط ، وقيل : إرادة أن تبروا ، والتقادير الأُوَلُ متلاقية من حيث المعنى، وروي هذا المعنى عن ابن عباس ... والفراء وابن قتيبة والزجاج في آخر ما روي عنهم ... [٥].

---

(١) ينظر الدر المصون ٢/٤٢٥-٤٢٨ والإملاء ١٠١-١٠٢وإعراب القرآن للنحاس ١/٣١١-٣١٢ ومشكل إعراب القرآن ص١٣٠ .

(٢) في المطبوعة اقتطاع ولعل الأولى «انقطاع».

(٣) في المطبوعة والمحققة ٢/١٨٨ «والظالم هو اتصاله به».

(٤) في المطبوعة مخالف.

(٥) البحر المحيط ٢/١٧٧.

مما سبق يتضح موقف أبي حيان، فالزجاج يقول : ويجوز أن يكون موضع أنْ رفعاً ، فيكون المعنى : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا أولى ، أي : البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفاً كما جاء حذف أشياء في القرآن ، لأن في الكلام دليلاً عليها يشبه هذا منه ﴿ طاعة وقول معروف ﴾[١] أي طاعة وقول معروف أمثل [٢].

قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب إليه الزجاج والتبريزي ضعيف ، لأنه فيه انقطاع أن تبروا مما قبله ، والظاهر اتصاله به ، ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه [٣].

وعليه فأبو حيان ضعّف ما ذهب إليه الزجاج .

وما ذهب إليه الجمهور من أنه مفعول لأجله ، والخلاف في تقديره قد سبق القول فيها وقال عنها هنا : والتقادير الأُوَل متلاقية من حيث المعنى [٣].

الآية : ﴿ فما أصبرهم على النار ﴾[٤].

موضع الموقف : على النار .

صاحب الموقف : الكسائي ، قطرب .

اختلف في التقدير في قوله تعالى : ﴿ على النار ﴾ من الآية الكريمة .

فقيل : ما أصبرهم على عمل يؤديهم إلى النار.

وقيل : ما أصبرهم على عمل أهل النار .

ففي القول الأول : ناب حرف عن حرف.

وفي القول الثاني : حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهذا القول للكسائي وقطرب.

---

(١) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٣٠٠.

(٣) البحر المحيط ٢/١٧٧ وينظر المغني ص ٤١.

(٤) الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان كلا التقديرين وقال عن الأخير : وقيل التقدير ما أصبرهم على عمل أهل النار ، كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم ، أي بسخاء حاتم.فَحَذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو قول الكسائي وقطرب.[١]

والملاحظ أن أبا حيان لم يؤيد أحد التقديرين ، بل ذكرهما دون ترجيح ، ولعلهما متقاربان في المعنى .

الآية : ﴿ واتقوا يوماً لاتجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾ [٢].

موضع الوقف : واتقوا يوماً لاتجزي نفس ...

صاحب الوقف : الكوفيون ، البصريون.

في قوله تعالى ﴿ لاتجزي نفس ﴾ الظاهر أن هذه الجملة صفة ليوم، وحينئذٍ لابد فيها من رابط يربطها بموصوفها[٣] وجرى الخلاف في رابطها وهو «فيه» الضمير ، أحُذف دفعة واحدة مع حرف الجر ؟ أو أنه حُذف حرف الجر ثم المجرور ؟ [٤].

إلا أن أبا حيان خرّج قوله تعالى : ﴿ لاتجزي فيه ﴾ تخريجاًآخر فلا يكون ثمّ رابط للصفة بموصوفها ، ولاتكون الجملة صفة ، بل إن هناك حذفاً ، ألاَ وهو حذف مضاف .

وعليه فيكون «يوم» محذوفاً ، وتقدير الآية : واتقوا يومَ لاتجزي نفسي ، إلا أن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله من الإعراب لايجيزه البصريون.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان: وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا [٥] يكون ثم رابط، ولاتكون الجملة

---

(١) البحر المحيط ٤٩٤/١.

(٢) الآية ١٢٣ من سورة البقرة.

(٣) ينظر الكتاب ٣٨٦/١ والمسائل الحلبيات ١٨٥ والمسائل البصريات.

(٤) ينظر ص ( ) من هذه الرسالة.

(٥) قد يكون هنا حذف «لا» لدلالة السياق.

صفة، بل مضاف إليها يومٌ محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه ،التقدير: واتقوا يوماً يوم لاتجزي، فحذف «يوم» لدلالة «يوماً» عليه ، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: ﴿ هذا يوم لاينطقون ﴾[١] ونظير ﴿ يوم لا تملك ﴾[٢] فلا تحتاج الجملة إلى ضمير . ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً ، وهو بدل كل من كل ...

وحكى الكسائي عن العرب أطعمونا لحماً سميناً ، شاةٍ ذبحوها ، أي لحم شاه ، وحكى الفراء عن العرب : أمَا والله لو تعلم العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه ، على تقدير : لو تعلمون علم الكبيرة سنه [٣] ، فحذف الثاني اعتماداً على الأول ، ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف ، وترك المضاف إليه على خفضه في يعجبني القيام زيد، ولايبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حكاه الكسائي والفراء عن العرب ، وتحسين هذا التخريج كون المضاف إليه جملة فلا يظهر فيها إعراب فيتنافر مع إعراب ما قبله.فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى .

ولم أر أحداً من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة ليوم ، ويلزم من ذلك حذف الرابط أيضاً من الجمل المعطوفة على «لاتجزي» [٤] .

وعلى ما ذهب إليه أبو حيان فيكون «يوم» المحذوف بدلاً من يوم المذكور، وعليه كذلك فلا يلزم من حذف الضمير الرابط «فيه».

إلا أن ما ذهب إليه أبو حيان في هذا التوجيه الذي انفرد به لم يلق قبولاً من ابن هشام، إذ قال :وزعم أبو حيان أنّ الأَوْلى أن لايقدر في الآية .. ضمير، بل يقدر أن الأصل: يوماً لاتجزي ، بإبدال يوم الثاني من الأول ، ثم حذف الضمير ولا يُعلم أن مضافاً إلى جملة

---

(١) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٢) الآية ١٩ من سورة الإنفطار.

(٣) ينظر البحر ٣/٢٤٥.

(٤) البحر المحيط ١/١٩٠.

حُذف ، ثم إن أدّعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ ، أو أنها أنيبت عن المضاف ، تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع[١].

الآية : ﴿ وَعْدَ الله حقاً إنه يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾[٢]

موضع الموقف : حقاً .

صاحب الموقف : علي بن سليمان «الأخفش الصغير».

جاء «حقاً» منصوبًا، والتقدير في ناصبه أحد أمور :[٢]

- إما أن يكون منصوباً، لأنه مصدر فهو مؤكد لمضمون الجملة.
- وإما أن يكون منصوباً بِوَعَد على تقدير : في أي وَعَدَ الله في حق.
- إما أن يكون صفة . التقدير : وَعَد الله وَعْداً حقاً [٣].

موقف أبي حيان: أورد أبو حيان تقدير نصب «حقاً» في الآية الكريمة. ثم أورد تقدير الأخفش الصغير، فقال : وقال علي بن سليمان : التقدير وقت حق ، وأنشد.

أَحَقاً عباد الله أن لست خارجاً ولا والجاً إلا عليّ رقيب [٤] .

فعلى هذا حذف المضاف ، وبقي المضاف إليه «المصدر» ولم يتخذ أبو حيان موقفاً مما ذهب إليه الأخفش الصغير .

إلا أن ما أورده الأخفش شاهداً لما ذهب إليه بقول الشاعر : أحقاً، يكون «أحقاً» منصوباً بفعل محذوف ، أي : أحق ذلك حقاً.

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٠٣-٥٠٤.

(٢) الآية ٤ من سورة يونس.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/١٤٨ ومعاني القرآن للزجاج والمحتسب ١/٣٠٧.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٩/٩.

(٤) البحر المحيط ٥/١٢٤.

القسم الثاني : حذف الفعل

المبحث الأول : حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء

المطلب الأول : حذف الفعل وحده وبقاء فاعله

الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ﴾[١].

موضع الموقف : شهادة بينكم.

صاحب الموقف : ابن جني .

وردت القراءات برفع «شهادة» مضافة ، وغير مضافة .

فقرأ جمهور القراء «شهادةُ بينكم» بالرفع وإضافة شهادة إلى بينكم، وقرأ الشعبي والحسن والأعرج «شهادةٌ بينكم» برفع شهادة وتنوينه وقرأ السلمي والحسن أيضاً «شهادةً» بالنصب والتنوين.

وتخريج هذه القراءات يطول البحث فيه ، والذي يهم البحث قراءة «شهادةً» بالنصب والتنويه ذلك أن أبا الفتح ابن جني قال : وأما شهادةً بينكم» بالنصب والتنوين فنصبها على فعل مضمر ، أي : ليُقم شهادةً بينكم اثنان ذوا عدل منكم [٢].

موقف أبي حيان : ردّ أبو حيان على ابن جني تقديره فقال : وهذا الذي ذكره ابن جني مخالف لما قاله أصحابنا. قالوا : لايجوز حذف الفعل وإبقاء فاعله .

أ- إلا إن أشعر بالفعل ما قبله، كقوله تعالى :﴿ يسبّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾[٣] على قراءة من فتح الباء ، فقرأه مبنياً للمفعول. وذكروا في اقتياس هذا خلافاً ، أي يسبحه رجال ، فدلّ يسبَّح على يسبحه..

ب- أو أجيب به نفي ، كأن يقال لك : ما قام أحد عندك ، فتقول : بلى زيد، أي : قام زيد.

جـ- أو أجيب به استفهام كقول الشاعر :

ألا هل أتى أم الحويرث مُرسَل بلى خالدٌ إن لم تعُقْه العوائق

التقدير : أتى خالد ، أو يأتيها خالد.

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة المائدة

(٢) المحتسب١/٢٢٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة النور.

وليس حذف الفعل الذي قدره ابن جني وتبعه الزمخشري واحداً من هذه الأقسام الثلاثة. والذي عندي إن هذه القراءة الشاذة تُخرّج على وجهين :

أحدهما : أن يكون شهادة منصوبة على المصدر الذي ناب مناب الفعل بمعنى الأمر، واثنان مرتفع به ، والتقدير : ليشهد بينكم اثنان ، فيكون من باب قولك : ضرباً زيداً ...

والوجه الثاني : أن يكون أيضاً مصدراً ليس بمعنى الأمر ، بل يكون خبراً ناب مناب الفعل في الخبر ، وإن كان ذلك قليلاً ، كقولك : افعل وكرامة ومسرة، أي : وأكرمك وأسرك ، فكرامة ومسرة بدلاً من اللفظ بالفعل في الخبر [١].

والظاهر أن الجرمي وابن جني ذهبا إلى اقتياس إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع نحو : يوعظ في المسجد، رجال على معنى يعظ رجالٌ، وجمهور النحاة يشترطون أن لايصلح إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع، ولايقاس هذا عندهم [٢] ومثل هذا قراءة ابن عامر وأبي بكر. «يُسبِّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال،فرجال فاعل بفعل محذوف أشعر به ما قبله «يُسبِّح» ، فلا يصح عند الجمهور أن يكون «رجال» فاعلاً بالفعل يُسبِّح،لأن الفعل حُذف فاعله أولاً، ثم ظهر ثانياً، ففيه تناقض ، وهذا ما ذهب إليه ابن جني في تقديره للآية الكريمة على قراءة نصب «شهادة».

---

(١) البحر المحيط ٤/٣٨-٣٩ وينظر حـ/٦/٤٦٨ من البحر والمحرر ٥/٢٢٠ والدر المصون ٤/٤٥٣ فما بعدها .

(٢) ينظر المساعد ١/٣٩٤ وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٣ وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٧٧ فما بعدها.

المطلب الثاني : حذف الفعل وفاعله

أ/ حذف الفعل وهو غير القول وحذف فاعله

الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴿ أيّاماً معدودات ﴾[١].

موضع الوقف : أيّاماً.

صاحب الوقف : الفراء.

في نصب «أياماً» عدة أوجه [٢] :

١- أن يكون منصوباً بعامل مقدر يدل عليه سياق الكلام ، تقديره : صوموا أياماً .

٢- أن يكون منصوباً بُكتب إما على الظرف وإما على المفعول به اتّساعاً.

وإلى هذا الأخير نحا الفراء، فإنه قال عن «أياماً» في الآية الكريمة : نُصبت على أن كل مالم تسم فاعله إذا كان فيها اسمان ، أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ، ونصبت الآخر كما تقول : أُعطى عبدُ الله المالَ [٣].

موقف أبي حيان : خطأ أبو حيان ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه من أن أيّاماً يجوز أن يكون العامل فيه كُتب، إما على الظرف وإما على المفعول اتساعاً، قال أبو حيان:وأجازوا أيضاً انتصاب «أياماً» على الظرف ، والعامل فيه كُتب، وأن يكون مفعولاً على السعة ثانياً والعامل فيه كُتب، وإلى هذا ذهب الفراء والحوفي، وفي كلا القولين خطأ، أما النصب على الظرف فإنه محل للفعل ، والكتابة ليست واقعة في الأيام لكن متعلقها هو الواقع في الأيام. وأما النصب على المفعول اتساعاً فإن ذلك مبني على جواز وقوعه ظرفاً لكُتب[٤] وهذا الذي اعترض به أبو حيان على توجيه الفراء صحيح، إذ من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يراعي معنى صحيحاً ولاينظر في صحته في الصناعة ولذلك صحح ابن هشام القول بأن أيّاماً في الآية الكريمة معمول لعامل محذوف تقديره:صوموا [٥] لأ لاّ

---

(١) الآيتان ١٨٣- ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) ينظر الدر المصون ٢٦٨/٢-٢٦٩ والإملاء ٧٨ وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/١

(٣) معاني القرآن الكريم ١١٢/١

(٤) البحر المحيط ١٣/٢

(٥) ينظر المغني ٧٠٠ وارتشاف الضرب ١٤٠١/٣

يلزم محذور.

الآية : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾[١].

موضع الموقف : بسم الله.

صاحب الموقف : الكوفيون .

اتفق البصريون والكوفيون على أن : الباء في بسم الله وما دخلت عليه هي متعلقة بمحذوف ، إلا أنهم اختلفوا في المتعلّق فذهب الكوفيون إلى أن ذلك المتعلّق فعل محذوف ، تقديره ابدأ بسم الله، وعلى هذا فالجار والمجرور في موضع نصب.

وذهب البصريون إلى أن المتعلّق كائن أو مستقر ، فيكون الجار والمجرور خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : بسم الله ابتدائي.

وقد سبق تفصيل هذه المسألة وموقف أبي حيان من التقديرين [٢] .

وعليه هنا فيكون الفعل المتعلّق به محذوفاً.

الآية : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾[٣].

موضع الموقف : وبشر

صاحب الموقف : سيبويه.

جملة "وبشر" معطوفة، وهي إنشائية طلبية معطوفة على جملة «أُعدت»، والمختار في عطف الجمل أن تعطف فعلية على فعلية ، واسمية على اسمية ، وطلبية على مثلها ، وخبرية على مثلها ، وإذا حدث غير هذا بأن عطفت فعلية على اسمية أو عكسه فالنحاة في ذلك على خلاف في ثلاثة أحوال :

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) ينظر البحر ١٦/١ وص (٥٥٧) من هذا البحث.

(٣) الآية ٢٤-٢٥ من سورة البقرة.

أحدها : الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمراً أكرمته .[١]

الثاني : المنع المطلق نُقل عن ابن جني .[١]

الثالث : الجواز بشرط أن يكون العاطف حرف الواو.[١]

قال ابن أبي الربيع : ومنع ابن الطراوة أن تعطف الاسمية على الفعلية ، والفعلية على الاسمية ، ولا يعطف بعضها على بعض عنده إلا بشرطين :

أحدهما : المساواة في المعنى.

الثاني : المساواة في النظم.

ومن الناس من أنكر الشرطين ، وأكثر الناس على إنكار لزوم الشرط الواحد ، وهو المساواة في النظم ، والتزموا ألا تعطف الجملة على الجملة حتى يتساويا في المعنى ، فلا يعطف الخبر على الاستفهام والاستخبار على الاقتضاء إلا أن ترجع كل واحدة منهما إلى صاحبتها.[٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، وهي فيها «وبَشِّرْ» جملة طلبية إنشائية على جملة «أُعدت» الخبرية، فقال : إن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية، وهذه المسألة فيها اختلاف .

ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني . والصحيح أن ذلك ليس بشرط ، وهو مذهب سيبويه[٣].

وقال أيضاً عن قراءة زيد بن علي «وبُشِّرَ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول : قال الزمخشري عطفاً على أعدت انتهى : وهذا الإعراب لا يتأتى على قول من جعل أُعدت جملة في موضع الحال ، لأن المعطوف على الحال حال ، ولا يتأتى أن يكون وبشر في موضع الحال. فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها ، وإن لم تتفق معاني الجمل ، كما ذهب إليه سيبويه ، وهو

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٣٠-٦٣١ والخصائص ٢/٧١.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٢/٦٤٤.

(٣) البحر المحيط ١/١١٠.

الصحيح ... وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن أخوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر ابتداء مضمر[١].

قال أبو حيان عن العطف في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنو لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن ﴾[٢]: وظاهر قوله «ولاتعضلوهن» أن «لا» نهي ، فالفعل مجزوم بها ، والواو عاطفة جملة طلبية على جملة خبرية ، فإن قلنا شرط عطف الجمل المناسبة ، فالمناسبة أن تلك الخبرية تضمنت معنى النهي ، كأنه قال : لا ترثوا النساء كرهاً ، فإنه غير حلال لكم ولاتعضلوهن ، وإن قلنا لايشترط في العطف المناسبة وهو مذهب سيبويه فظاهر[٣].

ويقول في موضع آخر عن قراءة عبدالله «وتكتمون الحق» من قوله تعالى : ﴿ ولاتلبسوا الحق بالباطل وتكمتوا الحق وأنتم تعلمون ﴾[٤]. : ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر ، وهو أن يكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق ، فتكون الجملة الخبرية عُطفت على جملة النهي على من يرى جواز ذلك ، وهو سيبويه وجماعة ، ولايُشترط التناسب في عطف الجمل[٥].

في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿ ... لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً ﴾[٦] قال الزمخشري : فإن قلت : علام عطف واهجرني ؟ قلت : على معطوف عليه محذوف يدل عليه لأرجمنك ، أي : فاحذرني واهجرني ، لأن لأرجمنك تهديد وتقريع » انتهى.

قال أبو حيان : وإنما احتاج إلى حذف ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه ،

---

(١) للبحر المحيط ١/١١١.

(٢) الآية ١٩ من سورة النساء.

(٣) البحر ٣/٢٠٤.

(٤) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٥) البحر ١/١٨٠ وينظر البحر ٧/٥٦.

(٦) الآية ٤٦ من سورة مريم.

وليس ذلك بلازم عند سيبويه ، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية[١].

ومما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو صحح ما نسبه إلى سيبويه ، فليس من شرط لعطف جملة على أخرى أن تتفق معانيها ، فيجوز لهذا عطف الجمل بعضها على بعض مطلقاً ، وهو ما صححه أبو حيان.

تعقيب :

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه : جاءني زيد ومن أخوك العاقلان، على أن يكون العاقلان خبر ابتداء مضمر [١].

إلا أن ابن هشام اعترض عليه قائلاً : وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال : واعلم أنه لايجوز : من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت ، لأنك لاتُثْني إلا على ما أثبتّه وعلمته ، ولايجوز أن تخلط من تعلم ومن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة [٢].

وقال الصفار : لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار ، فوهم فيه [٣] .

وعندما عدت إلى النسخة المطبوعة من الكتاب لم أجد نصاً صريحاً يتحدث عن جواز عطف الخبر على الإنشاء أو عكسه.

ولعل أبا حيان أخذ بما ذهب إليه ابن أبي الربيع حينما ذكر اختلاف النحاة في عطف الجمل إذ يقول : واختلفوا في عطف الجمل.

- فمنهم من ذهب إلى أنها لاتعطف بعضها على بعض إلا بشرطين :

أحدهما : الاتفاق في المعنى.

الثاني : الاتفاق في اللفظ، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة .

---

(١) البحر ٦/١٩٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٦٠.

(٣) مغني اللبيب ٦٣٠.

- ومنهم من ذهب إلى أن عطف الجمل إنما يكون بشرط واحد وهو الاتفاق في المعنى ، أما الاتفاق في اللفظ فشرط مستحسن وليس بشرط لازم ، وعلى هذا أكثر النحويين وهو ظاهر سيبويه.

- ومنهم من ذهب إلى أن عطف الجمل بعضها على بعض يكون مطلقاً [١].

قال السمين : وأجاز ذلك ، لأن مذهب سيبويه - وهو الصحيح - أنه لايشترط في عطف الجمل التوافق معنى ، بل تعطف الطلبية على الخبرية وبالعكس.[٢]

الترجيح : يترجح لدي كلا الوجهين :

القول بجواز عطف الإنشاء على الخبر .

والقول بتقدير فعل محذوف مناسب للمعطوف ، وهو أرجح الوجهين .

- أما الأول لكثرة وروده قرآناً وشعراً، ومما جاء منه قوله تعالى : ﴿ فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ﴾ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾[٣] حيث عطف وبشر وهي جملة طلبية إنشائية على قوله «أعدت» وهي جملة خبرية .

- وقوله تعالى : ﴿ لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً ﴾ [٤] حيث عطف واهجرني جملة إنشائية على لأرجمنك.

- وقوله تعالى : ﴿ نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين ﴾[٥] حيث عطف وبشر على «نصر من الله».

- وقوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ﴾[٦] قال ابن هشام : ونحوه في

---

(١) البسيط٢/٨٠٦-٨٠٧.

(٢) الدر المصون ١/٢٠٨.

(٣) الآية ٢٤-٢٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٤٦ من سورة مريم

(٥) الآية ١٣ من سورة الصف.

(٦) الآية ١-٢ من سورة الكوثر.

التنزيل كثير[١].

أما القول بتقدير فعل محذوف يناسب المعطوف فهو عندي أرجح الوجهين، لأمور منها:

- ورد الحذف عن العرب كثيراً شعراً ونثراً، والعطف على محذوف مقدّر لا غضاضة فيه، إذ جُلّ الآيات السابقة التي جاء فيها العطف يمكن تقدير ما يُعطف عليه.

- الأصل في العطف التشريك في الشيء، وعليه فعطف الاسمية على الاسمية أولى من عطف الاسمية على الفعلية، والعكس كذلك. وعطف الفعلية على الفعلية أولى، وعليه كذلك فعطف الخبرية على الخبرية والإنشائية على مثلها أولى من عطف الخبرية على الإنشائية أو العكس.

- الجمل إذا لم تتفق معنىً تنافرت، وإذا عطفت جملتين متنافرتين لم يبق ما يقع فيه الاشتراك.

الآية: ﴿ وربك أعلم بمن في السموات والأرض ﴾[٢].

موضع الموقف: أعلم بمن.

صاحب الموقف: الفارسي.

في قوله تعالى «أعلم بمن» تَعَلُّق الباء بأحد أمرين.

أحدهما: أنها تتعلق بأعلم، وعليه فأعلم ليست للتفضيل إذ لايلزم من ذلك تخصيص علمه تعالى بمن في السموات والأرض فقط.

والوجه الثاني: ما ذهب إليه الفارسي من أنها تتعلق بفعل محذوف تقديره: يعلم ولذا وقف أبو حيان من توجيه الفارسي بما يلي:

موقف أبي حيان: ذكر أبو حيان الوجه الأول، ثم قال عن الوجه الثاني:

وقال أبو علي: الباء تتعلق بفعل تقديره: علم بمن قال، لأنه لو علقها بأعلم لاقتضى

---

(١) مغني اللبيب ٦٣٠.

(٢) الآية ٥٥ من سورة الإسراء.

أنه ليس بأعلم بغير ذلك ، وهذا لايلزم ، وأيضاً فإن عَلِم لايتعدى بالباء ، إنما يتعدى لواحد بنفسه لا بواسطة حرف الجر.[١]

الآية : ﴿ قال تزرعون سبع سنين دأباً ﴾.[٢]

موضع الموقف : دأباً .

صاحب الموقف : المبرد .

انتصب دأباً وفي انتصابه عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، تقديره : تَدْأبون دأباً [٣].

٢- أن يكون منصوباً ، لأنه مصدر واقع موقع الحال.

٣- أن يكون منصوباً بتزرعون بمعنى تدأبون ، وهو قول المبرد [٤].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه السابقة، فبدأ بالوجه الأول ثم بما وجهه المبرد، وأخيراً بالقول إنه مصدر في موضع الحال.

قال أبو حيان : وانتصابه بفعل محذوف من لفظه ، أي تَدْأبون دأباً ، فهو منصوب على المَصدر.

وعند المبرد : بتزرعون بمعنى تدأبون ، وهي عنده مثل قعد القرفصاء .

وقيل : مصدر في موضع الحال . أي : دائبين ، أو ذوي دأب [٥].

---

(١) البحر المحيط ٦/٥٠.

(٢) الآية ٤٧ من سورة يوسف.

(٣) ينظر الإملاء ٢٥٠ والدر المصون ٦/٥١٠.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣٢.

(٥) البحر المحيط ٥/٣١٥.

فمما سبق نراه يعرض الأوجه ولاتعليق بتأييد وترجيح أو نقيضه إلا أنه في ابتداء إعرابه يوافق مذهب سيبويه في نصب المصدر مثل : صُنْعَ الله ، وَعْدَ الله، قال سيبويه : واعلم أن نصْبَ هذا الباب المؤكد به العام منه وما وُكدّ به نفسُه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول .[١]

أما ما ذهب إليه المبرد ففيه نظر ، قال السمين معقباً لما ذهب إليه : لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف القرفصاء مع القعود.[٢]

الآية : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيراً لكم ﴾[٣].

الآية : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ [٤].

موضع الوقف : خيراً لكم .

صاحب الوقف : الخليل وسيبويه .

أورد أبو حيان ثلاثة مذاهب في نصب «خيراً لكم» منسوبة إلى قائليها ولم يزد على ذلك ولم يرجّح أحد هذه الأوجه، بل ذكر أن الترجيح بينها مذكور في علم النحو .

وفيما يلي هذه المذاهب التي خرّجت نصب هذه اللفظة :

-مذهب الخليل وسيبويه: أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار ، تقديره : وآتوا خيراً لكم.

قال سيبويه في «باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره «انتهوا خيراً لكم» . وورآءَك أوسعَ لك ... وإنما نصبت خيراً لك وأوسعَ لك ، لأنك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

---

(١) الكتاب١/٣٨٣.

(٢) الدر المصون ٦/٥١٠.

(٣) الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٧١ من سورة النساء.

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خيرٌ لك فنصبته، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قولك : ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك [١].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الوجه الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه وغيرهما ولم يرجّح أيّاً من هذه المذاهب، ولم يعارض أيّاً منها ، فقال : وفي انتصاب «خيراً لكم» هنا وفي قوله «انتهوا خيراً لكم» في تقدير الناصب «ثلاثة أوجه» : مذهب الخليل وسيبويه : وآتوا خيراً لكم ، وهو فعل يجب إضماره [٢] ثم ذكر المذهبين الاخرين [٣].

والذي يترجح أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه سائغ ، إذ يجوز الاقتصار على منصوب الفعل إن دلّ عليه دليل ، ويلزم الاقتصار في مثلٍ أو شبهه لكثرة الاستعمال، والآية الكريمة أتت من هذا القبيل في نصب «خيراً لكم».

الآية : ﴿ ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل أمواتاً بل أحياء ﴾[٤].

موضع الوقف : بل أحياء .

صاحب الوقف : الزجاج ، الفارسي .

وردت القراءة بنصب أحياء من قوله تعالى : ﴿ ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾[٤].

---

(١) الكتاب١/٢٨٣.

(٢) البحر المحيط ٣/٤٠٠ وينظر معاني القرآن للأخفش ١/٤٥٧-٤٥٨ والمساعد ١/٤٤١ ومغني اللبيب ٨٢٧-٨٢٨ والتبصرة ١/٢٦٤وشرح ابن يعيش ٢/٢٧-٢٨ والمشكل لمك ٢١٣-٢١٤ وارتشاف الضرب ٣/١٤٧٥ .

(٣) ينظر ص (٦٠) وص (٦٣) من هذا البحث .

(٤) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.

فقد قرأ :ابن أبي عبلة أحياءً بالنصب ، قال الزجاج: القراءة بالرفع «بل أحياءٌ عند ربهم» ولو قرأت بل أحياءً عند ربهم لجاز ، المعنى : أحسبهم أحياءً [١] وتبعه الزمخشري، فقال : على معنى : بل أحسبهم أحياءً .[٢]

إلا أن أبا علي الفارسي ردّ على الزجاج قائلاً : ولا يجوز ذلك ، لأن الأمر يقين ، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة ، ولايصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة ، فوجه قراءة ابن أبي عبلة أن يضمر فعلاً غير المحسبة اعتقدهم أو اجعلهم ، وذلك ضعيف إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر [٣].

موقف أبي حيان :

يتضح من نص الفارسي السابق : أن حياة الشهداء عند ربهم بعد قتلهم أمر متيقن ، وعلى هذا فلا يُقّدر فيه فعل يقتضي الشك مثل أحسبهم إلا أن أبا حيان تعقبه في كلامه فقال :.وهذا الذي ذكره هو الأكثر ، وقد يقع حسب لليقين كما تقع ظن ، لكنه في ظن كثير وفي حسب قليل، ومن ذلك في حسب قول الشاعر :

حسبت التقى والحمد خير تجارة *رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً*

وقول آخر :

شهدتُ وفاتوني وكنتُ حَسِبْتُني *فقيراً إلى أن يشـــهدوا وتغيبي* [٤]

ثم قال أبو حيان عن قول الفارسي : « ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة» : غير مسلَّم ، لأنه إذا امتنع من حيث المعنى إضمارُه أُضمر غيره ، لدلالة المعنى عليه لا اللفظ.[٥]

وقال عن قول الفارسي «اجعلهم» : هذا لايصح ألبته سواء كانت اجعلْهم بمعنى اخلقهم أو صيرّهم ، أو سمّهم ، أو القَهُم. [٥]

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٨٨.

(٢) الكشاف١/٤٧٩.

(٣) الإغفال للفارسي.

(٤) البحر المحيط ٣/١١٣ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٠-٨١.

وقال عن قول الفارسي «إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر» : إن عني من حيث اللفظ فصحيح ، وإن عني من حيث المعنى فغير مسلّم له ، بل المعنى يُسوِّغ النصب على معنى اعتقدهم ، وهذا على تسليم أن «حسب» لا يذهب بها مذهب العلم [١].

فهذا موقف أبي حيان ، فهو موافق للزجاج في تقديره «أحسبهم» مدافع عنه ، شارح لقول الفارسي مبدياً ملاحظاته واعتراضاته تجاه ما ذكره، وينعكس ما ذكره الفارسي من اعتراضات تجاه الزجاج ما قاله السمين الحلبي في هذا الموضع : وهذا تحامل من أبي علي [٢].

الآية : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ﴾ [٣].

موضع الوقف : والنجوم مسخرات .

صاحب الوقف : الأخفش.

قرأ ابن عامر برفع والشمس وما بعدها ، ووافقه حفص عن عاصم برفع والنجومُ مسخراتٌ [٤].

وقرأ الباقون بالنصب [٤] واختلف في قراءة نصب «والنجوم مسخرات» :

- فذهب جمهور المعربين إلى أن والنجوم معطوف على ما قبله.ومسخرات حال مؤكدة لعاملها [٥].
- وذهب الأخفش إلى أن والنجوم منصوب بفعل مقدر ليس من جنس سخّر، وعلى هذا يختلف إعراب مسخرات حسب ذلك الفعل المقدر.

---

(١) البحر المحيط ٣/١١٣.

(٢) الدر المصون ٣/٤٨٢.

(٣) الآية ١٢ من سورة النحل.

(٤) ينظر الحجة ٤/٢٨-٢٩ والمحرر الوجيز ١٠/١٦٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٩٣ ، ٣٥٢ والمساعد ٢/٤١ وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٦-٢٠٧.

موقب أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش وما ذهب إليه غيره، فقال عن قراءة الجمهور : وانتصب مسخرات على أنها حال مؤكدة ، إن كان مسخرات اسم مفعول ، وهو إعراب الجمهور ... والظاهر في قراءة نصب الجميع أن «والنجومَ» معطوف على ما قبله[١].

ونقل مضمون ما ذكره الأخفش ، فالأخفش يقول : وقال والنجومُ مسخراتٌ فعلى سُخرت النجوم ، واجعل النجوم مسخراتٍ ، جاز إضمار فعل غير الأول ، لأن ذلك المضمر في المعنى مثل المظهر ، وقد تفعل العرب ما هو أشد من ذا .... [٢].

وقد نص أبو حيان صراحة على قول الأخفش ، فقال: أبو حيان: وقال الأخفش : والنجوم منصوب على إضمار فعل ، تقديره وجعل النجوم مسخراتٍ ، فأضمر الفعل[٣].

ووجه أبو حيان هذا فقال : وعلى هذا الإعراب لاتكون «مسخرات» حالا مؤكدة بل مفعولاً ثانياً لجعل إن كان جعل المقدرة بمعنى صيّر ، وحالاً مبينة إن كان بمعنى خَلَق [٣].

والذي يبدو لي أن إعراب الجمهور أولى من تكلف العوامل.

الآية : ﴿ قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي ﴾[٤].

موضع الموقف : ومن ذريتي .

صاحب الموقف : سيبويه.

في قوله تعالى : ومن ذريتي ثلاثة أقوال.

١-أن يكون صفةلموصوف محذوف هو المفعول الأول،تقديره:اجعل فريقاً من ذريتي إماما[٤]

---

(١) البحر المحيط ٤٧٩/٥.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٠٥/٢.

(٣) البحر المحيط ٤٧٩/٥.

(٤) الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٤) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٦٨ والدر المصون ١٠٠/٢

٢- أن يكون مفعولاً ثانياً قُدّم على الأول.

٣- أن يكون من ذريتي معطوفاً على الكاف من قوله جاعلك ، قال به الزمخشري، وهذا ما ذكره أبو حيان بقوله : قال الزمخشري : عطف على الكاف ، كأنه قال : وجاعل بعض ذريتي ، كما يقال لك : سأكرمك ، فتقول : وزيداً انتهى كلامه[٢]

موقف أبي حيان :

ردّ إعراب الزمخشري السابق ذكره بما يوجبه مذهب سيبويه في هذا الشأن قال أبو حيان : ولا يصح أن يكون[*] تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف ، لأنه نصب، فيجعل من في موضع نصب ، لأن هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه لفوات المحرز ، وليس نظير سأكرمك ،

فتقول : وزيداً ، لأن الكاف هنا في موضع نصب ، والذي يقتضيه المعنى أن يكون من ذريتي متعلقاً بمحذوف : التقدير:واجعل من ذريتي إماماً ... [١]

ويقول عن قراءة قوله تعالى : ﴿ وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ﴾[٢] باسم الفاعل في «جاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً » : فعلي قراءة وجاعل الليل ينتصبان على إضمار فعل، أي وجعل الشمس والقمر حسباناً ، قال الزمخشري: أو يعطفان على محل الليل .[٣]

قال أبو حيان : معترضاً على إعراب الزمخشري : وهذا ليس بصحيح ... فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل لو كان حالاً أو مستقبلاً لم يجز ذلك على القول الصحيح، وهو مذهب سيبويه ، فلو قلت : زيد ضاربُ عمرو الآن أو غداً وخالداً،لم يجز أن تعطف وخالداً على موضع «عمرو» على مذهب سيبويه ، بل تقدره : وتضرب خالداً ، لأن شرط

---

(٢) البحر١/٣٧٦-٣٧٧.

(*) في البحر «تكون» وخطأ وتم التصحيح من الدر النثير بهامش البحر ٣٧٦/١.

(١) البحر ٧٦٣/١-٣٧٧

(٢) الآية ٩٦ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ١٨٧/٤

العطف على الموضع مفقود ، وهو أن يكون الموضع محرزاً لايتغير[١].

ومما تقدم فلا غرو أن يحتج أبو حيان لما يذهب إليه في اعتراضه على إعراب الزمخشري بمذهب سيبويه ، فالحَكَم الذي يفزع إليه أبو حيان هو مذهب سيبويه.

ومذهب سبيويه في العطف على معمول اسم الفاعل واضح، فهو يقول : وتقول في هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يُشْرَك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى ، وتُضمر له ناصباً ، فتقول : هذا ضارب زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً أو ضارب عمراً[٢].

وقال في موضع آخر: لو قلت: هذا ضاربُ عبدالله وزيداً، جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً [٣] وقال أيضاً: والنصب في الفصل أقوى إذا قلت هذا ضارب زيد فيها وعمراً وكلما طال الكلام كان أقوى ، وذلك أنك لاتفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى ، فمن ذلك قوله جل ثناؤه:[٣] ﴿ وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حسباناً ﴾[٣].

أما قول أبي حيان : لأن شرط العطف على الموضع مفقود ، وهو أن يكون الموضع محرزاً لايتغير [١] فالمحرز هنا كون اسم الفاعل منوناً أو محلى بأل حتى يصح عمله في المفعول ، وهو مفقود في مثال الزمخشري «سأكرمك» فالكاف في موضع نصب، ومثال الزمخشري من واد واسم الفاعل في الآيتين من واد آخر.

وقد أورد ابن هشام قولاً عن أبي حيان : فقال : ومن الغريب قول أبي حيان إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع [٤].

وفي البحر مخالفة هذا الاعتراض ، وهو ما سبق ذكره ، ولعله تحامل من ابن هشام

---

(١) البحر المحيط ١٨٧/٤.

(٢) الكتاب ١٦٩/١ ، ١٧١ ، ١٧٤.

(٣) الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٤) مغني اللبيب ٦١٩.

أو سهو أو وجود نسخة غير التي بأيدينا والله أعلم.

الآية : ﴿ وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ﴾[١].

موضع الموقف : والشمس والقمر .

صاحب الموقف : سيبويه .

قرأ الكوفيون جعل فلاً ماضياً فيكون انتصاب «والشمس والقمر» عطفاً على «الليل سكناً» فيكون حسباناً إما حالاً وإما مفعولاً ثانياً لجعل .

وقرأ باقي السبعة جاعل باسم الفاعل مضافاً إلى الليل .

فيكون قوله «والشمسَ والقمرَ حسباناً» على هذه القراءة :

- إما أن يكونا منصوبين بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل.

- وإما أن يكونا منصوبين عطفاً على محل المجرور «الليل».

وقبل أن نورد موقف أبي حيان فإن العطف على المجرور المضاف إليه اسم الفاعل فيه تفصيل :

أ- فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو، فالمختار جر المعطوف حملاً على اللفظ [مذهب الجمهور]. ويجوز في المعطوف النصب بإضمار فعل يفسره اسم الفاعل وإن لم يعمل ، ولايكون ذلك المقدر إلا ماضياً ليوافق المفسِّر.

ب- وإن كان اسم الفاعل بمعنى الحالأوالاستقبال جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى ، ويبقى الخلاف في النصب أيكون حملاً على المحل ، أو بعامل مقدر [٢].

وعلى ضوء ما سبق يقول أبو حيان عن نصب والشمسَ والقمرَ حسباناً على قراءة الجمهور : ... فلا يجوز العطف على محل مجروره ، بل لو كان حالاً أو مستقبلاً لم يجز ذلك على القول الصحيح ، وهو مذهب سيبويه.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٣

فلو قلت : زيدٌ ضاربٌ عمروٍ الآن أو غداً وخالداً، لم يجز أن تعطف وخالداً على موضع عمرو على مذهب سيبويه ، بل تقديره : وتضرب خالداً ، لأن شرط العطف على الموضع مفقود فيه ، وهو أن يكون الموضع محرزاً لايتغيّر[١].

وعلى ما سبق فإن أبا حيان ينهج نهج سيبويه مصححاً لقوله الذي يقول فيه :

وتقول في هذا الباب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله . وإن شئت نصبت على المعنى ، وتضمر له ناصباً ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، كأنه قال : ويضرب عمراً ، أو وضاربٌ عمراً [٢].

ويقول أيضاً : ولو قلت : هذا ضاربُ عبدالله وزيداً جاز على إضمار فعل ، أي : وضَرَب زيداً ، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيداً : هذا ضَرَبَ زيداً وإن كان لايعمل عمله ، فَحُمل على المعنى[٣].

الآية : ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[٤].

موضع الموقف : أعلم من يضل.

صاحب الموقف : الفارسي .

اختلف في العامل في «من» في الآية الكريمة فقيل هو أعلم ، وقيل هو حرف جر محذوف، وقيل هو فعل محذوف يدل عليه أعلم.

ذكر الفارسي أن العامل في «من» هو فعل محذوف يدل عليهأعلم .

---

(١) البحر المحيط ٤/١٨٦-١٨٧ وجود المحرز هنا كون اسم الفاعل منوناً أو محلى بأل حتى يصح عمله في المفعول وهو في المثال مفقود ، ينظر المغني ص ٥٩٩ فيما بعدها .

(٢) الكتاب١/١٦٩.

(٣) الكتاب١/١٧١-١٧٢.

(٤) الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي قائلاً : وقال أبو علي في موضع نصب بفعل محذوف أي : يعلم من يضل ، ودل على حذفه أعلم ، ومثله ما أنشده أبو زيد :

وأضْرَبٌ منّا بالسيوف القوانسا . أي : تضرب القوانسا . (١)

وعلى ما سبق فنرى أبا حيان يوافق الفارسي ، لأن ما ذهب إليه الفارسي موافق لقواعد البصريين ، فالفعل ثلاثي ، ولم يعمل لضعفه، قال الرضي عن عمل أفعل التفضيل : وأما المفعول به فكلهم متفقون على أنه لاينصبه ، بل إن وُجد بعده ما يوهم ذلك فأفعل دالّ على الفعل الناصب له ، قال الله تعالى : ﴿ هو أعلم من يضل عن سبيله ﴾ أي : أعلم من كل واحد يعلم من يضل.(٢)

إلا أن في هذا الرأي حذفين : أحدهما حذف المفضل عليه وهو منكم، والآخر الفعل الناصب للموصول ، وهذا فيه خروج فادّعاء حذفين فيه جور وإجحاف.

الآية : ﴿ إمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما ﴾(٣).

موضع الموقف : كلاهما .

صاحب الموقف : سيبويه والخليل ، الأخفش ، أبو علي الفارسي ، ابن جني .

قرأ جمهور القراء يَبْلُغَنَّ وقرأ حمزة والكسائي يَبْلُغَانِّ بألف التثنية قبل نون التوكيد المشددة المكسورة ، وهذه القراءة فيها عدة أوجه منها :

١- أن الألف في يبلغان ضمير الوالدين ، لتقدم ذكرهما ، ويكون «أحدهما» بدلاً منه ، و«أوكلاهما» عطف عليه ، والمعطوف على البدل بدل.

٢- أن الألف علامة تثنية ، وأحدهما فاعل بالفعل قبله الملحق به علامة التثنية و«أو كلاهما»

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢١٠

(٢) الكافية بشرح الرضي ٣/ ٤٦٤.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

معطوف .

٣- أن يرتفع «كلاهما» بفعل مقدّر . تقديره : أو يبلغ كلاهما ، وهو اختيار أبي حيان .

٤- أن «كلاهما» توكيد ، ونُقل هذا عن الفارسي.

موقف أبي حيان :

تعقَّب أبو حيان هذا الوجه الذي نُقل عن الفارسي وماذاك إلا لأن فيه حذف المؤكدّ وبقاء المؤكدٌ ، ولحل هذا الإشكال قال أبو حيان : وهذا لايتم إلا بأن يُعرب «أحدهما» بدل بعض من كل ، ويضمر بعده فعل رافع الضمير ، ويكون «كلاهما» توكيداً لذلك الضمير ، والتقدير : أو يبلغا كلاهما ، وفيه حذف المؤكدّ ، وقد أجازه سيبويه والخليل...[١] إلا أن المنقول عن أبي علي وابن جني والأخفش قبلهما أنه لايجوز حذف المؤكد وإقامة المؤكدٌ مقامه ، والذي نختاره أن يكون أحدهما بدلاً من الضمير، وكلاهما مرفوع بفعل محذوف ، تقديره : أو يبلغ كلاهما ، فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، وصار المعنى : أن يبلغ أحد الوالدين ، أو يبلغ كلاهما عندك الكبر [٢].

يُفهم مما سبق أن أبا حيان أورد ما نُقل عن الفارسي أن يكون كلاهما توكيداً، وأوزد ما ذهب إليه الفارسي وابن جني والأخفش قبلهما أنه لايجوز حذف المؤكدّ وإبقاء المؤكدٌ.

يفهم مما سبق أن أبا حيان لم يوافق سيبويه والخليل والمازني ولعل التناقض فيما ذهب إليه الفارسي جعل أبا حيان يختار أن يكون «كلاهما» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما قبله تقديره : أو يبلغا كلاهما.

والذي يظهر لي مما سبق أمور منها :

- أن الذي ذهب إليه الفارسي في جواز مجيء «كلاهما» توكيداً أنه أراد به التوكيد المعنوي لا الصناعي.

---

(١) في سيبويه ٢/٦٠ وسألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسُها ، فقال : الرفع على هما صاحبايَ أنفسُهما ، والنصب على أعْنيهما ، فيكون انفسهما تأكيداً للضمير المستتر في صاحباي أو لقوله هما .

(٢) البحر المحيط ٦/٢٦-٢٧.

- أن ما ذهب إليه سيبويه والخليل من جواز حذف المؤكدً وإبقاء توكيده مناقض للتوكيد ، فمجيء المتكلم بالتوكيد إنما هو لإرادة تطويل الكلام، وحذف المؤكدً إنما هو للاختصار في الكلام ، فحدث بهذا تناقض بين تطويل الكلام وحذفه [١] ولهذا وذاك فرّ أبوحيان إلى ماختاره .

الآية : ﴿ تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ﴾[٢].

موضع الوقف : لو أن بينها ....

صاحب الوقف : سيبويه ، المبرد .

تختص لو بالدخول على الفعل ، فلا تباشر الجمل الاسمية ، وقد يليها اسم صريح منصوب أو مرفوع :

١- فإن وليها منصوب ، فهو إما منصوب بالفعل بعده، نحو : لو زيداً ضربت ، أو منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، نحو : لو زيداً ضربته.

٢- وإن وليها مرفوع فقد يكون مرفوع بفعل مضمر مفسر بظاهر بعده، نحو : لو ذات سوار لطمتني.

وإن كان الاسم مصدراً مؤولاً من أن وصلتها فالنحاة في هذا الاسم على اختلاف.

- ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والأخفش وأبو جعفر النحاس والزمخشري إلى أن «أنّ ومعموليها» فاعل بفعل محذوف، تقديره : لو ثبت أو وقع أن بينها وبينه أمداً بعيداً[٣].

- وذهب سيبويه إلى أن المصدر هذا مبتدأ ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٣ ومغني اللبيب ٧٩٣ ، ٨٢٢ والمساعد ٣٩٢/٢ وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ وشرح الرضي على الكافية ٣٧٤/٢.

(٢) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص ٣٥١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١ ، ٤٦١ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٨/٤ والمساعد ١٩٤/٣ والجنى الداني ٢٩١ وتذكرة النحاة ٣٩ وشرح ابن عقيل ٢٨٣/٣ وشرح الرضي ٢٩٠/٢-٢٩١ وارتشاف الضرب ٥٧٣/٢ والمقتصب ٧٦/٣ .

والمسند إليه ، قال سيبويه : لو أنه ذاهب لكان خيراً له ، فأنّ مبنيّة على «لو» كما كانت مبنية على «لولا» كأنك قلت : لو ذاك ، ثم جعلت أنّ وما بعدها في موضعه [١] ويقول في موضع آخر : ولو بمنزلة لولا ، ولا تُبتدأ بعدهما الأسماء سوى أنَّ ، نحو : لو أنك ذاهب [٢] .

موقف أبي حيان :

ذكر المذهبين قائلاً : وأن وما بعدها في موضع مبتدأ على مذهب سيبويه ، وفي موضع فاعل على مذهب أبي العباس[٣].

ولكي نتبين موقفه نراه يذكر هذين المذهبين ، مذهب سيبويه والمبرد فأحياناً يحيل الترجيح بينهما إلى علم النحو ، وأحياناً يصرح برجحان أحدهما، يقول في موضع : ففي كل من المذهبين حذف للمسند وإبقاء المسند إليه.والترجيح بين المذهبين مذكور في علم النحو[٤].

ويقول رادّاً على الزمخشري في تقدير قوله تعالى : ﴿ لو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا ﴾[٥] يقول الزمخشري : المعنى : ولو ثبت قولهم سمعنا وأطعنا لكان قولهم ذلك خيراً لهم وأقوم وأعدل وأسد ، انتهى[٦] ، فسبك من «أنهم قالوا» مصدراً مرتفعاً بثبت على الفاعلية ، وهذا مذهب المبرد خلافاً لسيبويه ، إذ يرى سيبويه أنّ «أنّ» بعد «لو» مع ما علمت فيه مقدر باسم متبدأ ....

فالزمخشري وافق مذهب المبرد، وهو مذهب مرجوح في علم النحو [٧] ويقول في موضع آخر راداً على الزمخشري أيضاً : وهذا الذي ذكره هو تفريع منه على مذهب المبرد في أن«أنّ» بعد «لو» في موضع رفع على الفاعلية ، وهو مذهب مرجوح ،ومذهب سيبويه أن

---

(١) الكتاب ٣/١٢١ وينظر النكت للأعلم ٢/٧٦٥ .

(٢) الكتاب٣/١٣٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٤٣٠ وينظر البحر ٧/١٩٠-١٩١.

(٤) البحر المحيط ١/٣٣٥.

(٥) الآية ٤٦ من سورة النساء.

(٦) ينظر الكشاف١/٥٧٦

(٧) البحر المحيط ٣/٢٦٤.

«أن» بعد «لو» في موضع رفع على الابتداء[١].

وفيما سبق تتضح موافقة أبي حيان لمذهب سيبويه.

والذي يبدو أن هذا الأمر وهو الترجيح بين المذهبين والقول بأن المصدر المؤول فاعل أو مبتدأ مرده فيما يظهر لي في اختصاص «لو»، فإن كانت باقية على اختصاصها فالمصدر بعدها فاعل لفعل محذوف طرداً للقاعدة من أنها مختصة بالدخول على الفعل ظاهراً أو مقدراً. وإن زالت عن اختصاصها فالمصدر بعدها مبتدأ.

الآية: ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً ﴾[٢]

موضع الوقف: وقرآنا فرقناه.

صاحب الوقف: سيبويه ، الفراء.

في نَصْبِ وقرآناً فرقناه عدة أوجه منها :[٣]

- أنه منصوب عطفاً على «مبشراً ونذيراً».
- أنه منصوب عطفاً على الكاف في أرسلناك.
- منصوب بفعل مقدّر ، أي : وآتيناك قرآناً.
- منصوب على الاشتغال أي : وفرقنا قرآناً فرقناه.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان بعض هذه الأوجه قائلاً : وانتصب قرآناً على إضمار فعل يفسره فرقناه، أي : وفرقنا قرآناً فرقناه ، فهو من باب الاشتغال ، وحَسَّنَ النصب ورجّحه على الرفع كونُه عطفاً على جملة فعلية ، وهي قوله «وما أرسلناك» ولابد من تقدير صفة لقوله «وقرآنا»

---

(١) البحر المحيط ٤٧٤/٣ وينظر جزء ١٠٩/٨

(٢) الإسراء الآية ١٠٥-١٠٦.

(٣) ينظر الدر المصون ٤٢٥/٧ والإملاء ٣٩٣ والمشكل ٤٣٥-٤٣٦ وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٤/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٣/٣.

حتى يصح كونه كان يجوز فيه الابتداء ، لأنه نكرة لا مسوغ لها في الظاهر للابتداء بها ، والتقدير : وقرآناً أيّ قرآن ، أي : عظيماً جليلاً ، وعلى أنه منصوب بإضمار فعل يفسره الظاهر بعده خرّجه الحوفي والزمخشري ، وقال :ابن عطية هو مذهب سيبويه.

وقال الفراء : هو منصوب بأرسلناك ، أي : ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً وقرآناً ، كما تقول : رحمة لأن القرآن رحمة ، وهذا إعراب متكلف [١].

ومما تقدم يتبين موقف أبي حيان مما يأتي :

١- من سيبويه : حيث ابتدأ بالوجه الذي يراه راجحاً منسوباً إلى سيبويه فهذا ابن عطية يقول : وقرآناً» مذهب سيبويه أنّ نصْبَهَ بفعل مضمر ، يفسره الظاهر بعد ، أي : وفرقنا قرآناً [٢].

ثم قال أبو حيان : وحَسَّنَ النصب ورجحه على الرفع كونُه عطفاً على جملة فعلية [١] فهذا يوافق قول سيبويه عن «عمرو» وزيد وبكر من قولك : رأيت زيداً وعمراً كلمته ، ورأيت عبدالله وزيداً مررت به ، ولقيت قيساً وبكراً أخذتُ أباه ، ولقيت خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوباً : «وإنما اختير النصب ههنا ، لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسنَ عندهم إذا كان يبنى على الفعل ، وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجرى الآخرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذا كان لاينقص المعنى لو بنيته على الفعل ، وهذا أولى أن يُحَملَ عليه ما قَرُبَ جوارُه منه ..... ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿يُدخِل من يشاءُ في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً .. ﴾ [٣].

ويرجّح موافقة رأي سيبويه قولُ أبي حيان : ولا بد من تقدير صفة لقوله وقرآناً حتى يصح كونه كان يجوز فيه الابتداء ، لأنه نكرة لامسوغ لها [١].

٢- موقفه من الفراء : ذكر الفراء وجهين من الإعراب قائلاً : «وقرآناً فرقناه» نصبت القرآن

---

(١) البحر المحيط ٦/٨٧.

(٢) المحرر الوجيز ١٠/٣٥٦.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/٨٨.

٢- موقفه من الفراء :ذكر الفراء وجهين من الإعراب قائلاً :«وقرآناً فرقناه» نصبت القرآن بأرسالناك ،أي ما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً ، وقرآناً أيضاً كما تقول : ورحمة ، لأن القرآن رحمة.[١]

والوجه الثاني يقول عنه : ويكون نصبُه بفرقناهُ على راجع ذكره وردّ أبو حيان على الوجه الأول قائلاً : وهذا إعراب متكلف[٢] ولعل التكلُّفَ الذي قصده أبو حيان أن الفراء عطف قرآناً على مبشراً ونذيراً فجعل الرسولَ نَفْسَ القرآن مراداً به الرحمة مبالغة [٣] ، وهذا لاخفاء في تكلفُّهِ .

الآية : ﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾[٤].

موضع الموقف : هنيئاً مريئاً .

صاحب الموقف : سيبويه ، السيرافي ، الفارسي.

في قوله تعالى : ﴿ هنيئاً ﴾ عدة أوجه إعرابية ، منها :

١- أن يكون منصوباً على أنه نعت لمصدر محذوف ، تقديره : أكلاً هنيئاً.

٢- أن يكون حالاً من الهاء في كلوه ، أي : مُهَنَّأً.

٣- أن يكون منصوباً على الحال بفعل لايجوز إظهاره ، لأنه قصد بهذه الحال النيابة عن فعلها نحو : أقائماً وقد قعد الناس.

٤-أن يكون هنيئاً ومريئاً صفتين قامتا مقام المصدر المقصود به الدعاء النائب عن فعله وهذا توجيه الزمخشري[٥].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٣٢/٢.

(٢) البحر المحيط ٧٨/٦

(٣) ينظر الدر المصون ٤٢٥/٧

(٤) الآية ٤ من سورة النساء

(٥) ينظر الكشاف ٢٤٦/١

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان إعراب الزمخشري وهو أن هنيئاً نعت لمصدر محذوف، أو حال من ضمير المفعول، قال أبو حيان : هكذا أعربه الزمخشري وغيره ، وهو قول مخالف لقول أئمة العربية ، لأنه عند سيبويه وغيره : منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره ، وقد ذكرنا في المفردات نص سيبويه على ذلك [١].

فعلى ما قاله أئمة العربية يكون هنيئاً مريئاً من جملة أخرى غير قوله : «فكلوه هنيئاً مريئاً» ولا تَعَلُّق له به من حيث الإعراب ، بل من حيث المعنى.

وجماع القول في هنيئاً أنها حال قائمة مقام الفعل الناصب لها [٢].

ثم أردف أبو حيان يقول : فإذا قيل : إن فلاناً أصاب خيراً ، فقلت : هنيئاً له ذلك ، فالأصل ثبت له ذلك هنيئاً ، فَحُذف ثبت وأقيم هنيئاً مقامه، واختلفوا إذْ ذاك فيما يرتفع به «ذلك» :

-فذهب السيرافي إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المختزل الذي هو ثبت ، وهنيئاً حال من ذلك ، وفي هنيئاً ضمير يعود على ذلك ....

-وذهب الفارسي إلى أن «ذلك» إذا قلت : هنيئاً له ذلك ، مرفوع بهنيئاً القائم مقام الفعل المحذوف ، لأنه صار عوضاً منه ، فعمل عمله ، كما أنك إذا قلت: زيد في الدار ، رفع المجرور الضمير الذي كان مرفوعاً بمستقر ، لأنه عوض منه، ولايكون في هنيئاً ضمير لأنه قد رفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة [٣].

أما نَصْبُ مريئاً ففيه عدة أوجه ، منها :

١- أن يكون صفة لـ هنيئاً ، ومنعه الفارسي.

---

(١) ينظر البحر ٣/١٥٢ والكتاب ١/٣١٦-٣١٧.

(٢) البحر المحيط ٣/١٦٧-١٦٨.

(٣) البحر المحيط ٣/١٦٧-١٦٨ وينظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٧٩-١٣٨٠ والمسائل المنثورة ٢.

٢- أن يكون انتصب انتصاب «هنيئاً».

وعلى ضوء ما سبق في «مريئاً» يقول أبو حيان : فاختلفوا في نصب «مرئ» فذهب بعضهم إلى أنه صفة لقولك : هنيئاً ...

وذهب الفارسي إلى أن انتصابه انتصاب قولك : هنيئاً ، فالتقدير عنده : ثبت مريئاً ، ولايجوز عنده أن يكون صفة لـ «هنيئاً» لما كان عوضاً من الفعل صار حكمه حكم الفعل الذي ناب منابه ، والفعل لايوصف ، فكذلك لايوصف هو [١].

فمما سبق استشهد أبو حيان بقول سيبويه وغيره على أن المصادر المقصود بها الدعاء لاترفع الظاهر ، وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها ، فلا يقال في «سقياً لك ورعياً لك : سقياً اللهُ لك ولا رعياً الله لك، فدل على موافقة سيبويه والسيرافي والفارسي ، ودل أيضاً على تحريف الزمخشري لقول النحاة.

الآية : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر ﴾[٢].

موضع الوقف : وقرآن الفجر .

صاحب الوقف : الأخفش.

جاء قوله تعالى : ﴿ وقرآن ﴾ منصوباً ، وفيه أوجه منها :[٣]

١- أنه معطوف على الصلاة .

٢- أنه منصوب بإضمار فعل ، أي : آثر قرآن الفجر ، أو الزم قرآن الفجر.

٣- منصوب على الإغراء ، وهذا قال به الأخفش ، إذ يقول : أي وعليك قرآن الفجر[٤].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان توجيه إعراب الآية الكريمة ثم أردف حكاية عن الأخفش توجيهن

---

(١) البحر المحيط ٣/١٦٧-١٦٨ وينظر ارتشاف الضرب ٣/١٣٧٩-١٣٨٠ والمسائل المنثورة ٢.

(٢) الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٣) ينظر الدر المصون ٧/٣٩٨ والإملاء ص ٣٩١ ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٥٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢٩ والمحرر ١٠/٣٣٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٦١٥.

آخرين ، فقال : وانتصب «وقرآن الفجر» عطفاً على الصلاة ، وقال الأخفش : انتصب بإضمار فعل تقديره وآثر قرآن الفجر ، أو عليك قرآن الفجر [١].

وهذا الذي أورده أبو حيان منسوباً إلى الأخفش فيه نظر ، ذلك أن الأخفش أتى بوجه واحد ، وهو «وعليك قرآن الفجر» [٢] ، ولعل أبا حيان نقل ما أورده النحاس دون نظر في كتاب معاني القرآن للأخفش ، وكم تزل القدم بسبب النقل عن غير ما نُسب إليه القول صراحة ، فأبو جعفر قال : قال الأخفش سعيد : نصب وقرآن الفجر بمعنى : وآثر قرآن الفجر ، وعليك قرآن الفجر [٣] فاختطف هذا أبو حيان فيما يبدو لي.

ولم يعلّق أبو حيان على ما قال به الأخفش مثل ما فعل السمين الحلبي إذ قال عن إعراب الأخفش : وأصول البصريين تأبى هذا ، لأن أسماء الأفعال لاتعمل مضمرة[٤].

والمعلوم أن أسماء الأفعال قامت مقام الفعل في دلالته وفي عمله ، وإن وجد اختلاف بينها وبين ما نابت عنه ، مثل جواز مجيئها منونة لدلالة على التنكير ، وأن يكون معمولها مؤخراً عنها.

وكون اسم الفعل أقوى دلالة على المعنى المراد مع المبالغة فيه ومجيئة بلفظ موجز[٥] إلا أن مسألة هل تعمل أسماء الأفعال محذوفة لم أجد من نصّ عليها ، فيما اطلعت عليه ، كما صرّح به السمين الحلبي.

الآية : ﴿ قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ﴾[٦].

موضع الموقف : لنسلم .

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء ،. الزجاج.

---

(١) البحر المحيط ٦/٧٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٦١٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٣٦.

(٤) الدر المصون ٧/٣٩٨

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٢/١٩٧ واللباب ١/٤٥٤ والنحو الوافي ٤/١٤٠ م١٤١

(٦) لآية ٧١ من سورة الأنعام

اللام في قوله تعالى : ﴿ لنسلم ﴾ فيها عدة أقول ، منها :

الأول : أن تكون بعد الإرادة نحو قوله تعالى : ﴿ يريدون ليطفئوا ﴾ [١] وبعد الأمر كما في الآية الكريمة موضع البحث ، أن تكون متعلقة بمحذوف ، على أنه خبر للمبتدأ وذلك المبتدأ هو مصدر الفعل السابق ، نحو أن تقول : أمرت زيداً ليقوم، كان التقدير : الأمر للقيام ، وإذا قلت : أردت لتقوم ، كان التقدير الإرادة للقيام [٢].

وهذا مذهب سيبويه ، قال سيبويه : وسألته عن معنى قوله : أريد لأن أفعل ، فقال إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا [٣].

الثاني : أن تكون اللام وما بعدها مفعول الأمر ، وهذه اللام واقعة موقع أنْ ، وعليه فاللام وأن يتعاقبان في قولك : أمرتك لتقوم وأن تقوم ، وهذا مذهب الكسائي والفراء ، يلحظ هذا من قول الفراء في الآية الكريمة «وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة » فردّ أن على لام كي ، لأن أن تصلح في موقع اللام ، فردّ أن على أنّ مثلها يصلح في موقع اللام ، ألا ترى أنه قال في موضع ﴿ يريدون ليطفئوا ﴾ [١] وفي موضع ﴿ يريدون أن يطفئوا ﴾ [٤][٥].

وقال في موضع آخر مُفصحاً عن هذا المذهب : والعرب تجعل اللام التي على معنى «كي» في موضع «أنْ» في أردت وأمرت ، فتقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم [٦].

الثالث : أن اللام للتعليل ، والمفعول محذوف ، والتقدير : أمرنا بما أُمرنا به لنسلم [٧].

---

(١) الآية ٨ من سورة الصف .

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٨٥.

(٣) الكتاب٣/١٦١.

(٤) الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٢٢٠-٢٢١ وينظر النحاس ٢/٧٤.

(٦) معاني القران للفراء ١/١٦١ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٧.

(٧) ينظر الجني الداني ١٢٢-١٢٣.

موقف أبي حيان :

ذكر ابن عطية مذهب سيبويه، إلا أن ما نسبه لسيبويه هو مذهب الكسائي والفراء[١] لذا أورد أبو حيان مذهب الكسائي والفراء ومذهب سيبويه وأصحابه، فقال : وما ذكره ابن عطية عن سيبويه ليس كما ذكر ، بل ذلك مذهب الكسائي والفراء : زعما أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت ... وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا تتعلق بمحذوف وأن الفعل قبلها يراد به المصدر ، والمعنى : الإرادة للبيان ، والأمر للإسلام ، فهما مبتدأ وخبر [٢].

يتضح مما سبق أن أبا حيان ذكر الأوجه السابقة وأضاف إليها أن تكون اللام زائدة ، وأن تكون اللام بمعنى الباء ، وأورد ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه وما ذهب إليه الكسائي وأصحابه ، ولم يفصح في البحر عن موقفه في هذا الموضع ، بل أحال هذه المسألة في نهاية كلامه على بعض ما ألفه من كتب النحو، والذي في ارتشاف الضرب أنه ساق ما سبق ثم قال : والذي نذهب إليه أن متعلق الفعل محذوف ، واللام : لام «كي» والتقدير : يريدون ما يريدون من الكفر ، ليطفئوا ، وأُمرنا بما أُمرنا لنسلم [٣] .

وهذا الذي ذكره هنا هو الوجه الثالث السابق الذكر.

ولعل مما يستأنس به في هذه المسألة أن نقيس ما قاله عن تعاقب أن ولام الجحود بما في هذه المسألة ، فلقد أفصح أن التعاقب بين هذين الحرفين لايراه ، وصحيحاً، قائلاً : «ويزعم بعض النحويين ... أنه لما حُذف اللام أُظهرت أن ، وأن اللام وأن يتعاقبان ، فحيث جيء باللام لم تأت بأن ، بل تقدرها ، وحيث حذفت اللام ظهرت أن ، والصحيح أنهما لايتعاقبان ، وأنه لايجوز حذف اللام وإظهار أن [٤].

---

(١) ينظر المحرر الوجيز ٦/٨١.

(٢) البحر المحيط ٤/١٥٨-١٥٩ وينظر أيضاً البحر ٢/٤٢-٤٣ ، ٣/٢٢٥ ، ٤/١٤١-١٤٢ والدر المصون ٤/٦٨٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٦٦٠.

(٤) البحر المحيط ٥/١٥٧.

الآية : ﴿ وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً ﴾[١].

موضع الموقف : أيكم زادته هذه إيماناً .

صاحب الموقف : الأخفش.

قرأ الجمهور برفع أيّكم، وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير أيَّكم بالنصب على الاشتغال، ولكن يقدر الفعل متأخراً عنه من أجل أن له صدر الكلام .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هاتين القرآءتين ثم قال : والنصب فيه عند الأخفش أفصح كهو بعد أداة الاستفهام، نحو : أزيداً ضربته [٢]

إلا أن الأخفش قال عن «أيّ» في الآية الكريمة : فأي مرفوع بالابتداء لسقوط الفعل على الهاء ، فإن قلت : ألا تضمر في أوله فعلاً كما قال «أبشراً منّا واحداً» فلأن قبل «بشر» حرف استفهام وهو أولى بالفعل ، وأيّ استغنى به عن حرف الاستفهام فلم يقع قبله شيء هو أولى بالفعل فصارت مثل قولك : زيدٌ ضربته ومن نصب زيداً ضربتُه، في الخبر نصب «أيّ» ها هنا [٣]

فالأخفش هنا لم يجعل النصب أفصح في هذا الموضع.

وقال في موضع آخر مما يترجح فيه النصب : وكذلك ما وقع عليه حرف الاستفهام نحو : أبشراً منّا واحداً نتبعه» وإنما فُعل هذا في حروف الاستفهام لأنه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلاً حتى تُحسِّنَ الكلام به ، وإظهارُ ذلك الفعل قبيح [٤].

فالأخفش هنا أشار إلى مرجِّح النصب خلاف الموضع الأول الذي أشار إليه أبو

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة التوبة.

(٢) البحر المحيط ٥/١١٥-١١٦.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٦٣.

(٤) السابق١/٤٢٧-٢٤٨.

حيان، وعلى هذا فأبو حيان نسب للأخفش رأياً لم يختْره ، ولعله غَلَّب رأيه في غير الهمزة بالهمزة نفسها، إذ لو تقدم الاسم استفهامُ كقولك : أزيداً ضربته لكان النصب أجود ، لأن الهمزة استفهام عن فعل ، فتقدره إذا كان معك ما يفسره [١] لذا قال ابن هشام : وقال الأخفش : أخوات الهمزة كالهمزة نحو أيهم زيداً ضربه[٢].

---

(١) ينظر اللباب ٤٦٨/١.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ١٦٨/٢.

ب/ حذف القول وفاعله

الآية : ﴿ ووصّى بها إبراهيمُ بنيه ويعقوبُ يا بنَيَّ إن الله اصطفى لكم الدين ﴾[١].

موضع الوقف : يا بَنِيّ إن الله اصطفى

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون .

يا بَنِيّ : فيه وجهان :

١- إما أن يكون من مقول إبراهيم ، وذلك على القول بعطف يعقوب على إبراهيم ، أو على قراءته منصوباً.

٢- أن يكون من مقول يعقوب إن قلنا رفعه بالابتداء ، ويكون قد حذف مقول إبراهيم للدلالة عليه.

وعلى كلا الأمرين تكون الجملة من قوله : يا بَنِيّ وما بعدها منصوبة ، وللنحاة في عامل النصب مذهبان.

أحدهما : مذهب البصريين : هي منصوبة بقول محذوف تقديره : قال يا بَنِيّ.

الثاني : مذهب الكوفين : هي منصوبة بالفعل وصىّ ، لأنه بمعنى القول .

وقد أجروا النداء والدعاء ولفظ وصّى وأوحى وأذن وشهد واستجاب وغيرها أجروها مجرى القول .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الوجهين السابقين في نصْبِ الجملة فقال عن «يا بَنِيّ» وإذا جعلناه من كلام إبراهيم فعند البصريين هو على إضمار القول ، وعند الكوفيين لايحتاج إلى ذلك ، لأن الوصية في معنى القول ، فكأنه قال : قال إبراهيم لبنيه : يابني ، ونحوه قول الراجز :

رجلان من ضبة أخبرانا إنا رأينا رجلاً عريانا

بكسر الهمزة على إضمار القول ، أو معمولاً لأخبرانا على المذهبين [٢].

مما سبق نرى أبا حيان يورد ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، ولم يرجّح أحد

---

(١) الآية ١٣٢ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ٣٩٩/١ وينظر معاني القرآن للفراء ٤١٢/٢ ، ٢٤٠/٣ والخصائص ٣٣٨/٢.

المذهبين ، وكذا في مواضع إضمار القول أو ما أُجرى مجراه[١].

والذي أراه أن ما ذهب إليه البصريون هو الراجح لأمور ، منها :

- حذف القول جاء كثيراً في القرآن الكريم وبقي معموله دالاً عليه.

- مجيء القول مصرحاً به في عدة مواضع ، مما يدل على صحة ما ذهب إليه البصريون ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ونادي نوح ربه فقال : رب إن ابني من أهلي ﴾[٢] ، ونحوه في قوله تعالي : ﴿ إذ نادى ربه نداءً خفياً قال : ربِ إني وهن العظم مني ﴾[٣] ،

ومثله ما أورده ابن جني روايةً عن ابن مجاهد عن ابن عباس عن مصحف ابن مسعود «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان : ربنا»[٥] وفيه :

«والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا : ما نعبدهم»[٦] وفيه :« والملائكة باسطوا أيديهم يقولون : أخرجوا»[٧].

قال أبو الفتح : في هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدّر في نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه.[٨]

فعلى ما سبق فحذف القول عند العرب متسع فيه مما يظهر رجحان المذهب البصري، وذلك في أماكن منها : الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ، وفيما وقعت فيه «إنّ» مكسورة الهمزة محكية بالقول .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٤٦/٢ ، ٤٦٥ ، ١٤٣/٣ ، ٤٦٥/٤ ، ٤٦٩ ، ٦/٥ ، ٢٢٠ ، ٢٩٧ ، ٢٣٠/٦ ، ٣٥١ ، ١٧٦/٨.

(٢) الآية ٤٥ من سورة هود.

(٣) الآية ٣-٤ من سورة مريم.

(٥) قراءة شاذة للآية من سورة البقرة.

(٦) قراءة شاذة للآية ٣ من سورة الزمر.

(٧) قراءة شاذة من ٩٣ من سورة الأنعام.

(٨) المحتسب ١٠٨/١-١٠٩ وينظر مغني اللبيب ٥٣٩ والبحر ٢١٤/١.

ج/ حذف كان واسمها

الآية : ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيراً لكم ﴾.

الآية : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾.[١]

موضع الموقف : خيراً .

صاحب الموقف : الكسائي ، أبو عبيدة.

أورد أبو حيان ثلاثة مذاهب في نصب «خيراً» منسوبة إلى أصحابها ، ولم يرجح أيّاً من هذه الأوجه ، وقال : «مذهب الكسائي وأبي عبيدة يكن خيراً لكم ، ويضمران «يكن»[٢]

غير أنه أُعترض على توجيه الكسائي وأبي عبيدة بما يلي :

قال الفراء: وليس نصبه على إضمار يكن، لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولايجوز أن تقول: اتق الله محسناً وأنت تضمر تكن، ولايصلح أن تقول : انصرنا أخانا، وأنت تريد : تكن أخانا[٣]. وخطأ المبرد تقدير الكسائي وأبي عبيدة في باب ما يُحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود ، فقال : وقد قال قوم : إنما هو على قوله يكن خيراً لكم : وهذا خطأ في تقدير العربية، لأنه يُضمر الجواب ولا دليل عليه [٤].

وقال الكعبري : وهو غير جائز عند البصريين ، لأن «كان» لاتحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لابد منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أنّ «يكون» المقدرة جواب شرط محذوف ، فيصير المحذوف للشرط وجوابه[٥].

وقال الرضي : وليس بوجه ، لأن «كان» لايُقدّر قياساً ، فلا يقال : عبدالله المقتول أي : كُن ذلك.[٦]

وقال ابن الشجري : ومن مذهب سيبويه أن «كان» لايجوز إضمارها إلا مع إنْ [٧].

---

(١) الآية ١٧٠ ، ١٧١ من سورة النساء.

(٢) البحر المحيط ٤٠٠/٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٢ وشرح الرضي ٣٤٠/١.

(٤) المقتضب للمبرد ٢٨٣/٣ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١.

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن ٢١١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١.

(٧) أمالي ابن الشجري ٩٩/٢.

الآية : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين ﴾[١].

موضع الموقف : ولكن تصديق .

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء ، ابن سعدان ، الزجاج.

قرأ جمهور القراء ولكن تصديقَ ، وتفصيلَ بالنصب فيهما ، وفي توجيه النصب عدة تخريجات [٢]:

أحدها : أنه معطوف على خبر «كان» ، إذ وقعت لكن بين نقيضين وهما التكذيب والتصديق.

الثاني : أنه خبر «كان» محذوفة ، تقديره : ولكن كان تصديق، قال الفراء بعد قوله تعالى : ﴿ ما كان محمد أبا أحدٍ من رجالكم ولكنْ رسولَ الله ﴾[٣].

فإنك أضمرت «كان» بعد «لكن» فنصبت بها ، ولو رفعته على أن تضمر «هو» ولكن هو رسول الله ، كان صواباً ، ومثله «وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه» و« تصديقُ ...[٤].

وقال الزجاج : وقريء «ولكن تصديق الذي بين يديه» فمن نصب فإن المعنى : ولكن كان تصديق الذي بين يديه ، ومن رفع فعلى «ولكن تصديق الذي هو بين يديه»[٥].

الثالث : أنه مفعول من أجله لفعل مقدر ، تقدير ذلك : ولكن أُنزل للتصديق.

الرابع : أنه منصوب على المصدر بفعل محذوف ، تقديره : ولكن يُصَدَّق تصديق.

---

(١) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٢) ينظر الاملاء ٣٢٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٥ والدر ٦/٢٠٢-٢٠٣

(٣) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٣/٢٠.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان قراءة الجمهور وتخريج الكسائي والفراء وابن سعدان والزجاج، فقال : وقرأ الجمهور تصديق وتفصيل بالنصب ، فخرجه الكسائي والفراء ومحمد بن سعدان والزجاج على أنه خبر كان مضمرة ، أي : ولكن كان تصديق ، أي مصدقاً ومفصلاً.[١]

ولم يعترض على هذا التخرج ولم يؤيده ثم أورد بقية التخريجات السابقة الذكر .

وكذلك القول نفسه في قوله تعالى : ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾[٢] حيث أورد إعراب فئتين فقال : وانتصب «فئتين» على الحال عند البصريين ... وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على إضمار «كان» أي : كنتم فئتين.[٣]

---

(١) البحر المحيط ١٥٧/٥.

(٢) الآية ٨٨ من سورة النساء.

(٣) البحر ٣١٣/٣.

المبحث الثاني : حذف الفعل في جملة الشرط

المطلب الأول: حذف فعل الشرط دون الأداة

الآية : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون ﴾[١].

موضع الموقف : وما بكم .

صاحب الموقف : الفراء .

الظاهر أن «ما» في الآية الكريمة موصولة والجار صلتها ، وهي مبتدأ والخبر قوله «فمن الله» على زيادة الفاء في الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط.

وأجاز الفراء أن تكون شرطية ، إذ قال : ما في معنى جزاء ، ولها فعل مضمر ، كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لابدّ له من فعل مجزوم ، وإن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمر[٢].

موقف أبي حيان :

ضعّف أبو حيان الوجه الثاني الذي أجازه الفراء ، إذ لايحذف فعل الشرط إلا بعد إنْ خاصة في موضعين :

أحدهما : أن يكون في باب الاشتغال، نحو قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾[٣].

والثاني :أن «تكون» «إنْ» متلوة بـ «لا» النافية ، وأن يدل على الشرط ما تقدمه من الكلام، ولذا قال أبو حيان عن مذهب الفراء : وهذا ضعيف جداً ، لأنه لايجوز حذفه إلا بعد إن وحدها في باب الاشتغال ، أو متلوة بـ [لا[٤]] النافية ، مدلولاً عليه بما قبله ، نحو قوله :

فطلقها فلست لها بكفء وإلاّ يعل مفرقك الحسام

أي : وإلاّ تطلقها ، حذف تطلقها لدلالة طلقها عليه [٥].

---

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٠٤/٢ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٩٨/٢.

(٣) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) في المطبوعة «ما» والصواب ما أثبته وينظر النسخة المحققة ٤٨٦/٥ وينظر البحر ٢٠٩/١ - ٢١٠ وشرح شذور الذهب ٢٢٢-٢٢٣.

(٥) البحر المحيط ٥٠٢/٥.

الآية : ﴿ إذا الشمس كُوِّرَتْ ﴾[١].

موضع الموقف : إذا الشمس كورت.

صاحب الموقف : الأخفش ، الكوفيون .

إذا لفظ مشترك يكون حرفاً وهي إذا الفجائية، وتكون اسماً في عدة مواضع ، فتكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، نحو قوله تعالى : ﴿ إذا لقيتم فئة فاثبتوا ﴾[٢] وقد تكون مجردة من معنى الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾[٣] وتكون واقعة موقع إذ فتكون ظرفاً لما مضى من الزمان كقوله تعالى : ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها ﴾[٤].

وقد تخرج عن الظرفية – في بعض الأقوال – فتكون مبتدأة ومفعولاً بها ومجرورة بحتى [٥].

وموضع البحث هنا الخلاف فيما يليها ، وذلك على النحو التالي :

ذهب جمهور البصريين إلى أن إذا لايليها إلا فعل ظاهر أو مقدر ، وعليه فلاتضاف إلا إلى جملة فعلية ، فإن جاء بعدها اسم فهو فاعل لفعل محذوف.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز مجيء المبتدأ بعد إذا الظرفية، ولعل ما منعه جمهور البصريين يستند إلى أن إذا كغيرها من أدوات الشرط تقتضي الفعل وتختص به دون غيره ، والقول بجواز مجيء المبتدأ على رأي الكوفيين وغيرهم أن"إذا" كإذ ، تدخل على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية على حد سواء، وتحفل معظم كتب النحو بذكر هذه المسألة[٦].

---

(١) الآية ١ من سورة التكوير.

(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ١ من سورة الليل.

(٤) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٥) ينظر الجنى الداني ٦٦٧ وشرح التسهيل ٢/٢١٠ والمساعد ١/٥٠٨ ومغني اللبيب ١٢٨.

(٦) ينظر المقتضب ٢/٧٧ وإعراب القرآن للنحاس ٥/١٥٥ وشرح ابن يعيش ٢/٣٠ والتبصرة للصيمري ١٧/٣٣٣ وشرح الرضي ١/٤٦٠-٤٦١ وأمالي ابن الشجري ١/٤٨-٤٩ ، ٢/٨٢ واللباب ٢/٥٧.

وتنص معظم كتب النحو على أن الكوفيين والأخفش ذهبوا إلى جواز مجيء المبتدأ بعد إذا الظرفية.

قال ابن الأنباري في هذا الشأن متهماً ما ذهب إليه الأخفش وغيره بالفساد : «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد، ذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ، ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ....

وبهذا يبطل قول الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ في نحو قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [١] لأن إذا فيها معنى الشرط [٢].

ويقول ابن مالك عنها :

وألزموا إذا إضافةً إلى جملِ الأفعال كـ «هن إذا اعتلى»

ويقول في شرح التسهيل : ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسماً مرفوعاً وجب عنده أن يُرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده [٣] .

أقول هكذا نُسب إلى سيبويه وجمهور البصريين القول بوجوب أن يلي إذا فعل ظاهر أو مقدر.

موقف أبي حيان :

على ما سبق يتضح موقف أبي حيان في ردِّه على الزمخشري الذي أوجب أن يكون الاسم المرفوع بعد إذا فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده.

قال أبو حيان : وليس ما ذكر من الإعراب مجمعاً تَحَتُّمِهِ عند النحاة ، بل يجوز رفع الشمس على الابتداء عند الأخفش والكوفيين ، لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد إذا نحو : إذا زيدٌ يكرمك فأكرمه[٤].

---

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٣ وينظر المساعد ١/٥٠٧ والجنى الداني ٣٦٨.

(٤) البحر المحيط ٨/١٣٢.

فأبو حيان لايذكر إلا مذهب الأخفش والكوفيين ، وهو لايذهب مذهبهم، إذ يقول فيما ناظر إذا من أدوات الشرط في قوله تعالى : ﴿ وإن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ...﴾ [١] يقول:وارتفع «امرؤ» على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره مابعده [٢].

وذكر في ارتشاف الضرب أن مما يجب فيه الحمل على الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾[٣].

هكذا سار أبو حيان على نهج جمهور البصريين في إعرابه. وعلى عموم الأقوال السابقة ومن ضمنها قول أبي حيان من أن سيبويه لايجيز أن يلي إذا إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، هذا القول فيه مأخذ ، ذلك أن سيبويه أجاز ما ذكروه، وأجاز ما أجازه الأخفش والكوفيون أيضاً يقول عن ذلك في عدة مواضع من كتابه ، فعن الرفع بعد"حيث"و"إذا"يقول : والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبدالله جالس ، واجلس إذا عبدالله جلس [٤].

ويقول عن الرفع والنصب بعد إذا في قول الشاعر :

إذ ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

فالنصب عربي كثير والرفع أجود [٥].

ومما يدل على ما أجازه سيبويه اعتراض المبرد على ما ذهب إليه سيبويه من الجواز في البيت السابق ، قال المبرد : ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء [٦].

وقال ابن عقيل : وذكر السيرافي أن سيبويه لايمنع وقوع المبتدأ بعد إذا[٧].والشواهد

---

(١) للآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٢) البحر المحيط ٤٠٦/٣

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٧٦/٤

(٤) الكتاب ١٠٧/١

(٥) الكتاب ٨٢/١

(٦) الانتصار لسيبويه على المبرد ٦٦

(٧) المساعد ٥٠٧/١

كثيرة على رفع ما بعد إذا الظرفية لكن الخلاف وقع في إعراب ذلك المرفوع والذي يترجح لدي في إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الظرفية أن يكون مبتدأ موافقة لمن أجاز ذلك. ومما يدعم ما أذهب إليه من ترجيح :

أولاً : القول بأن إذا لايليها إلا الفعل يحتاج إلى تقدير رافع للمرفوع بعدها، والقول بأن المرفوع مبتدأ لايحتاج إلى تقدير ، وما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج لذلك .

ثانياً : وقوع ضمير الشأن والقصة بعد إذا الظرفية ، والمضمر لا دليل عليه ولا تفسير له كما قال أبو الفتح بن جني في قول الشاعر :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجلُ الظلومُ

عن تقوية مذهب من أجاز الرفع على الابتداء بعد إذا يقول : ومن ذلك تستدل ... على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، ألا ترى أن هو من قوله : إذا هو لم يخفني ضمير الشأن والحديث ، وأنه مرفوع لا محالة ، فلايخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر ، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر ، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولاتفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره[1].

وعلى ضوء ما سبق

فالراجح لدي الرفع بالابتداء بعد إذا الظرفية ، وما ذكره أبو حيان عن مذهب الأخفش والكوفيين لاترجيح له ولا اختيار مما يقتضي أنه لا يوافقهم، وهذا ما ذهب إليه من تطبيق .

وما ذُكر عن سيبويه أنه لايجيز أن يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً، أو ردتُ خلافه ، إذ يجيز سيبويه الوجهين.

و على مذهب جمهور البصريين يكون فعل الشرط محذوفاً إذا جاء بعد «إذا» الاسم ظاهراً.

---

(١) الخصائص١/١٠٤.

المطلب الثاني : حذف فعل الشرط والأداة

الآية : ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية ﴾[١].

موضع الموقف : يقيموا الصلاة.

صاحب الموقف : الأخفش والمازني ، الكسائي والزجاج ، المبرد ، سيبويه ، الفارسي .

في قوله تعالى : ﴿ يقيموا ﴾ أوجه إعرابية فيها عدة مذاهب، منها :

١- ذهب الأخفش والمازني إلى أنه مجزوم لأنه جواب الأمر «قل»[٢] .

٢- ذهب الكسائي والزجاج إلى أنه مجزوم بلام أمر محذوفة [٣].

٣- ذهب المبرد إلى أنه جواب أمر محذوف ، تقديره : أقيموا يقيموا[٤].

٤- ذهب سيبويه إلى أن التقدير فيه : إن تقل لهم يقيموا يقيموا[٥].

٥- ذهب الفراء إلى أن جواب الأمر معه شرط مقدر[٦] .

٦- ذهب الفارسي إلى أنه مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر.

موقف أبي حيان :

سرد أبو حيان الأوجه السابقة منسوبة إلى أصحابها ،فقال عن قول الأخفش والمازني : وردّ بأنه لايلزم من القول أن يقيموا ، ورُدّ هذا الرد بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين [٧].

وعن ما ذهب إليه الكسائي والزجاج قال : وهو أمر مجزوم بلام الأمر محذوفة على حد قول الشاعر : محمد تفد نفسك كل نفس.

أنشده سيبويه إلا أنه قال : إن هذا لايجوز إلا في الشعر ..... [٧].

وعن قول المبرد قال : قيل : وهو فاسد لوجهين :

---

(١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٦١٤/٢ وإعراب النحاس ٣٧٠/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٦٢/٣-١٦٣.

(٤) ينظر المقتضب ٨٤/٢.

(٥) ينظر الكتاب ٩٨/٣-٩٩.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢.

(٧) البحر ٤٢٥/٥-٤٢٧ وينظر ٤٩/٦ من البحر نفسه.

أحدهما : إن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما ، فأما إذا كان مثله فيهما فهو خطأ، كقولك:قم يقم ،والتقدير على هذا الوجه :أن يقيموا يقيموا.

والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، ويقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً[١].

ثم أورد توجيه سيبويه وأردفه بتوجيه الفراء، فقال : ومخالفة هذا القول للقول قبله أن الشرط في هذا مقدر بعد فعل الأمر ، وفي الذي قبله الأمر مضمّن معنى الشرط[٢].

وعن قول الفارسي قال : وردّ بأنه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر لبقي على إعرابه بالنون ... واعتلّ أبو علي لذلك بأنه لما كان بمعنى الأمر بُني، يعني على حذف النون ، لأن المراد : أقيموا ، وهذا كما بُني الاسم المتمكن في النداء في قولك : يازيد ، يعني على الضمة لماّ شُبِّه بقبل وبعد [٣].

وعلى ما سبق فهو رد مذهب الأخفش والمازني والكسائي والزجاج والمبرد والفارسي، ولم يرجح مذهب سيبويه والفراء ولم يخالفهما.

الآية : ﴿ فادع لنا ربك يخرجْ لنا ﴾[٣].

موضع الوقف : يخرج.

صاحب الوقف : البصريون.

الظاهر أن يخرجْ جُزم على جواب الأمر الذي هو ادع، وقيل:ثم محذوف تقديره : وقل له :اخرِجْ ،فـ «يُخرجْ» مجزوم على جواب هذا الأمر،الذي هو اخرجْ ، وقيل:جُزم بلام مضمرة ، وفي هذا القول الأخير خلاف بين النحاة [٤] :

---

(١) البحر ٥/٤٢٥-٤٢٧ وينظر ٦/٤٩ من البحر نفسه.

(٢) البحر ٥/٤٢٥-٤٢٧ وينظر مغني اللبيب ٢٩٨-٣٠٠.

(٣) الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الجنى الداني ١١٢-١١٣ والمغني ٢٩٧.

- مذهب الجمهور أنه لايجوز حذف لام الأمر وإبقاء عملها إلا في ضرورة الشعر [١] كقول الشاعر :

مُحمدٌ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ما خفتَ من شيء تبالا

- ومذهب المبرد أنه لايجوز مطلقاً لا في شعر ولا في نثر [٢].

- ومذهب الكسائي جواز حذف اللام وإبقاء عملها في الكلام لكن بشرط تقدم «قُلْ» بصيغة الأمر ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾[٣].

موقف أبي حيان :

أورد إعراب قوله تعالى «يخرجْ» بمقتضى قوانين البصريين النحوية،وأورد عدة توجيهات لينبه عليها ، ومنها قوله : وقيل جُزم بلام مضمرة وهي لام الطلب ، أي ليخرج ، وهذا عند البصريين لايجوز[٤].

فعلى ما سبق يجيز ما أجازه البصريون من حذف لأم الأمر وإبقاء عملها في الشعر : ومنع ذلك في الكلام المنثور ، إذ الشعر محل الضرورات، ونلاحظه يصحح المذهب البصري في ارتشاف الضرب ، إذ يقول : والصحيح أنه لايجوز حذف اللام إلا في الشعر خلافاً للمبرد ، إذ منع ذلك في الشعر ، وخلافاً للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول[٥].

ومذهب جمهور البصريين في أن لام الأمر لايجوز عملها مضمرة إلا في الشعر هو الراجح لديّ قياساً وسماعاً.

فالقياس : التشابه الحاصل بين أنْ الناصبة للفعل ولام الأمر فكما أن «أنْ» تعمل النصب مضمرة فكذلك لام الأمر تعمل الجزم مضمرة في الشعر، قال سيبويه : واعلم أن

---

(١) ينظر الكتاب ٨/٣.

(٢) ينظر المقتضب ١٣٢/٢-١٣٣.

(٣) الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٤) البحر المحيط ٢٣٢/١ وينظر البحر ٤٩٥/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤ وينظر المغني ٨٤٠.

هذه اللام قد يجوز حذفها الشعر وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرة[١] وجواز إعمالها وهي مضمرة محله الشعر، فهو محل الاختصار والتغيير ومحل الضرورات.

وأما السماع : وهو في الشعر ، فمن ذلك :[٢]

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

وقول أخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرّ الوجه أو يبْكِ من بكى

وقول أخر :

قلت لبواب لديه دارها تأذنْ فإني حمؤها وجارها

وقول أخر :

محمد تفْدِ نَفْسَك كلُّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

---

(١) الكتاب ٣/٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٦٠ والمساعد ٣/١٢٣-١٢٤ والبسيط في شرح الجمل ١/٢٢٤.

المطلب الثالث: حذف جواب الشرط

الآية : ﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ﴾[١].

موضع الموقف : ولئن أتيت .... ما تبعوا .

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الأخفش ، الزجاج.

كل من الشرط والقسم يستدعي جواباً، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم، هذا إذا لم يتقدم عليهما نو خبر ، فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجِّح الشرط [٢]

وعلى ما سبق ففي الآية الكريمة قولان :

أحدهما : أن اللام في «ولئن» موطئة لقسم محذوف ، وإن شرطية، وعليه فقد تقدم القسم ، وجاء الجواب بـ «ما» النافية من قوله «ماتبعوا» وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٣].

القول الثاني : ما ذهب إليه الفراء والأخفش والزجاج من أن "إنْ" بمعنى «لو»، ولذلك كانت «ما» في الجواب ، فجُعل «ما تبعوا» جواباً لإنْ ، لأنها بمعنى : لو .

قال الفراء في هذا :أُجيب لئن بما يُجاب به لو ، ولو في المعنى ماضية ولئن مستقبلة ، ولكن الفعل ظهر فيهما بفعل ، فأجيبتا بجواب واحد ، وشبهت كل واحدة بصاحبتها [٤]

وقال الأخفش عن الآية : لأنّ معنى قوله «ولئن آتيت» ولو أتيت ، ألا ترى أنك تقول : لئن جئتني ما ضربتك على معنى لو[٥].

موقف أبي حيان :

أطال الوقوف عند هذه الآية الكريمة ، فبدأ بما عليه سيبويه وجمهور النحويين في مسألة اجتماع الشرط والقسم، فقال : اللام في «ولئن» هي التي تؤذن بقسم محذوف متقدم، فقد اجتمع القسم المتقدم المحذوف ، والشرط متأخر عنه ، فالجواب للقسم ، وهو قوله «ماتبعوا» ولذلك لم تدخله الفاء ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، وهو منفي بما ، ماضي الفعل ، مستقبل المعنى .... وجواب الشرط في الآيتين محذوف مسد

---

(١) الآية ١٤٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٤/٣ والدر المصون ١٦٤/٢

(٣) ينظر الكتاب ١٠٨/٣-١٠٩ وشرح الرضي ٤٦٢/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٨٤/١.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٤٢/١ وينظر ارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤.

مسده جواب القسم .... وذهب الفراء إلى أن إنْ هنا بمعنى لو ، ولذلك كانت ما في الجواب، فجعل «ماتبعوا» جواباً لإنْ ، لأن «إنْ» بمعنى لو .....[١]

وهذا الذي قاله الفراء هو بناء على مذهبه ، أن القسم إذا تقدم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم ، وليس هذا مذهب البصريين .

واستعمال إنْ بمعني «لو» قليل ، فلا ينبغي أن يُحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها[٢] .

وقال بعض الناس : كل واحدة من لئن ولو تقوم مقام الأخرى ويُجاب بما يجاب به ، ومنه ﴿ ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا ﴾[٣] لأن معناه : ولو أرسلنا ريحاً ، وكذلك لو يجاب جواب لئن ، كقولك : لو أحسنت إليّ أُحسن إليك ، وهذا قول الأخفش والفراء والزجاج[٤] .

وقال سيبويه : لا يجاب إحداهما بجواب الأخرى ، لأن معناها مختلف ، وقدر الفعل الماضي الذي وقع بعد لئن بمعنى الاستقبال ، تقديره : لايتبعون ، وليظلن ....[٤] .

وتلخص من هذا كله أن في قوله ما تبعوا : قولين :

أحدهما : إنها جواب قسم محذوف ، وهو قول سيبويه .

والثاني : إن ذلك جواب إنْ لإجرائها مجرى لو ، وهو قول الأخفش والفراء والزجاج[٤] .

مما سبق نرى أبا حيان له موقفان :

أحدهما : موقفه من سيبويه ، فهو يذهب مذهبه ويرجّح رأيه ويدافع عما نسبه إليه ابن عطية[٥] ، ويأتي أبو حيان بنص سيبويه مما يؤكد حرصه على التثبّت في نقل النصوص إلى أصحابها، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ليبيّن مراد سيبويه ، يقول أبو حيان راداً على ابن عطية وأما قوله : هذا قول سيبويه ، فليس في كتاب سيبويه ، إلا أن «ماتبعوا» جواب القسم ، ووضع فيه الماضي موقع المستقبل ، قال سيبويه : وقالوا: لئن فعلت ما فعل ، يريد : معنى ما هو فاعل ، وما يفعل ، وقال أيضاً ، وقال تعالى : ﴿ ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ﴾[٦] أي ما يمسكهما .

---

(١) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن له ١/٦٦-٦٩ ، ٢/١٣٠-١٣١ وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٨٨٨-٨٨٩.

(٢) البحر المحيط ١/٤٣٠-٤٣١، وينظر البحر كذلك ٦/٧٦

(٣) الآية ٥١ من سورة الروم وينظر البحر ٧/١٨٠.

(٤) البحر المحيط ١/٤٣٠-٤٣١.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٢/١١-١٢.

(٦) الآية ٤١ من سورة فاطر.

ويوالي راداً على ما ذهب إليه الفراء وغيره من أن «إنْ» تقوم مقام لو بما قاله سيبويه الذي سبق ذكره.

الموقف الثاني : من الفراء والأخفش والزجاج أشرك أبو حيان هؤلاء الثلاثة في أن لو تقوم مقام إنْ والعكس بالعكس. وعلى هذا يظهر المذهب الثاني «أن القَسَم إذا تقدم على الشرط جاز أن يكون الجواب للشرط، أما ما نُسب للفراء فهو كما ذكر، وأما ما نُسب للأخفش ففيه نظر، ذلك أن الأخفش أورد تفسير المفسرين ، فقال : كذا يفسره المفسرون، وهو في الإعراب على أن آخره معتمد لليمين ، كأنه قال : والله ما تبعوا ، أي : ما هم بمتبعين[١].

فهذا نص من الأخفش على أن القول الأول تفسير معنى لاتفسير إعراب ، وأما تفسير الإعراب فهو موافق لمذهب سيبويه في كتاب المعاني، وليس كما ذكر أبو حيان، أما الزجاج فقد أورد مذهب هؤلاء وهؤلاء ولم يعترض ولم يؤيد [٢] .

والذي يترجح لديّ هو ما ذهب إليه سيبويه ، ذلك أن معنى «إنْ» خلاف معنى «لو» فـ «إنْ» يجب بها الشيء لوجوب غيره ، تقول: إنْ أكرمتني أكرمتك.

أما لو فإنه يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، تقول : لو جاء زيد لأكرمته فامتنع الإكرام لامتناع المجيء.

وعليه فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى.[٣]

الآية : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[٤].

موضع الموقف : لا يأتون.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣٤٢/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٠/١.

(٤) الآية ٨٨ من سورة الإسراء.

صاحب الموقف : الفراء ، البصريون.

في قوله تعالى لا يأتون وجهان :

أحدهما : أنه جواب للقسم المحذوف قبل اللام الموطئة للقسم في لئن .

والآخر : أنه جواب للشرط ، وهذا على مذهب الفراء.

موقف أبي حيان :

ذهب مذهب البصريين في أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ، ويتحتم أن يكون الجواب للقسم إذا تقدم القسم ، ولم يتقدم ذو خبر عليهما.

ولذا قال أبو حيان:«لا يأتون» جواب القسم المحذوف قبل اللام الموطئة في لئن ، وهي الداخلة على الشرط ، كقوله : ﴿ لئن أُخرجوا لايخرجون معهم ولئن قُوتلوا لا ينصرونهم ﴾[١] فالجواب في نحو هذا للقسم المحذوف لا للشرط، ولذلك جاء مرفوعاً[٢].

أما الفراء فإنه احتج لمذهبه [٣] بقول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

على أنه تقدم القسم على الشرط وأجيب الشرط بقوله «لاتلفنا» مجزوماً . إلا أن أبا حيان ذهب إلى تخريج هذا البيت بما يتفق مع المذهب البصري [٤] فقال : فاللام في لئن زائدة ، وليست موطئة لقسم قبلها، فلذلك جزم في قوله «لاتلفنا» وقد احتج بهذا ونحوه الفراء، في زعمه أنه إذا اجتمع القسم والشرط ، وتقدم القسم ولم يسبقهما ذو خبر أنه يجوز أن يكون الجواب للقسم وهو الأكثر ، ومذهب البصريين يحتم الجواب للقسم خاصة[٢].

فمما سبق يتضح موقف أبي حيان فهو يذهب مذهب البصريين الذين يلتزمون بالقاعدة التي تنص على أن الجواب للمتقدم إذا لم يسبق ذو خبر .

---

(١) الآية ١٢ من سورة الحشر .

(٢) البحر المحيط ٧٨/٦ وينظر البحر ٤٣١/١ و ٢٤٨/٨-٢٤٩.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٦٦/١-٦٩ وجـ٢ /١٣٠.

(٤) ينظر المساعد إذ يقول : والبصريون يمنعون هذا ويؤولون البيت على زيادة اللام » ١٧٦/٣.

يتضح ذلك من تصريحه الذي رد به على ابن عطية، إذ قال ابن عطية عن الأفعال «لايخرجون» و «لاينصرونهم» من قوله تعالى : ﴿ لئن أخرجوا لايخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ﴾ [١]: وجاءت الأفعال غير مجزومة في قوله : «لايخرجون ولاينصرونهم، لأنها راجعة على حكم القسم لا على حكم الشرط ، وفي هذا نظر [٢].

قال أبو حيان رادّاً عليه على ضوء قاعدة البصريين : وأي نظر في هذا؟ وهذا جاء على القاعدة المتفق عليها من أنه إذا تقدم القسم على الشرط كان الجواب للقسم ، وحذف جواب الشرط ، وكان فعله بصيغة المضي أو مجزوماً بلم ، وله شرط ، وهو أن لايتقدمه طالب خبر . واللام في لئن مؤذنة بقسم محذوف قبله ، فالجواب له. وقد أجاز الفراء أن يجاب الشرط وإن تقدم القسم، ورده عليه البصريون [٣].

وهذه القاعدة لاشك مبنية على الكثير في العربية، وعلى ما تقرر من مذهب البصريين فإن ما يجيء خارجاً عن الكثرة مصيره للتأويل ، ففي قول الأعشى :

لئن منيت بنا عن غب معركة *لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل*

فاللام زائدة لاموطئة لقسم محذوف، بدليل جزم الجواب «لاتلفنا» فهو جواب للشرط وليس للقسم، ولو كان جوابا للقسم لقال: لا تلفينا، ولعل هذا يجري عند أبي حيان في جميع الأبيات الشعرية التي منها ما أنشده بعض بني عُقيل:

لئن كان ما حدثته صادقاً *أصُمْ في نهار القيظ للشمس بادياً*

وقول الفرزدق :

لئن بلّ لي أرضي بلال بدُفْعَة *من الغيث في يُمنى يديه انسكابها*
أكُنْ كالذي صاب الحيا أرضه التي *سقاها وقد كانت جديباً جنابُها*

وقول آخر :

---

(١) الآية ١٢ من سورة الحشر.

(٢) المحرر الوجيز ١٥/٤٧٣ وفيه «لايخرجو ولاينصروهم».

(٣) البحر المحيط ٨/٢٤٨-٢٤٩.

حلفت له إن تدلج الليل لا يَزَلْ أمامك بيت من بيوتي سائر

أما عند الكوفيين فإن اللام موطئة للقسم ، وهذه الشواهد وما جاء على منوالها تُحمل على جواز إجابة الشرط دون القسم ؛ ويحمل الجواز أنهم لايردون قاعدة، وجواب إجابة المتقدم إذا لم يتقدم عليهما نو خبر.

والوجه عندهم فيها إجابة القسم لتقدمه، يقول الفراء عن بيت العُقيلية السابق : فألقى جواب اليمين من الفعل ، وكان الوجه في الكلام أن يقول : لئن كان كذا لآتينّك ، وتوهم إلغاء اللام [١] ويقول عن بيت الأعشى السابق : والوجه الرفع [٢].

والذي يقتضيه الترجيح أن الكثير في العربية إجابة المتقدم إذا لم يسبق الشرط والقسم ذو خبر ، فإنْ سبقهما ذو خبر، نحو : زيد إن قام والله أكرمْه ، أو زيد والله إن قام أكرمْه ، فإنه يترجح الشرط مطلقاً .

وإن القليل في العربية أن يتقدم القسم على الشرط ويجاب المتأخر[٣] وهذا مما أجازه الكوفيون ، وعليه فهم يبنون على الكثير وهو الوجه، ويعتدون بالقليل ولايطّرحونه ، فلا يردون مثل هذه الشواهد في القلة ولا يحتمون وجهاً على وجه.

ولعل لهم في ذلك علة حيث إن القسم أكثر إلغاءً من الشرط، فهو أكثر دوراناً في الكلام حتى رفع الله المؤاخذة به بلانية، وذلك لتمرُّن الألسنة عليه ، وهو كذلك أقل تأثيراً من الشرط، فهو مؤكد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه ، والشرط بخلاف ذلك فهو مورد في جوابه معنى لم يكن فيه.

وعلى سبق فبالنظر إلى ضعف القسم في نفسه رُجِّح الشرط المتأخر لكونه أقرب إلى الجواب أن يعمل في الجواب [٤] وهذا قليل كما سبق ذكره وحينئذٍ فلا ملامة على الفراء فيما ذهب إليه.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٦٧/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٦٨/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤٥٨/٤-٤٥٩.

الآية : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[١].

موضع الموقف : لا يأتون.

صاحب الموقف : سيبويه ، المبرد ، الكوفيون.

إذا كان فعل الشرط ماضياً وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم والرفع ، نحو إن قام زيد يقوم عمرو أو يقم عمرو.

فالجزم على أنه جواب الشرط ، وأما الرفع فإنه مسموع من لسان العرب كثيراً ، ومن ذلك المسموع ما يلي :

قال زهير : *وإن أتاه خليل يوم مسألة* *يقول لا غائب مالي ولا حرم*

وقال آخر : *وإن شُلَّ ريعانُ الجميع مخافة* *يقول جهاراً ويلكم لاتنفروا*

وقال أبو صخر : *ولا بالذي إن بان عنه حبيبه* *يقول ويُخفي الصبر أني لجازع*

وقال آخر : *وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه* *تشوف أهل الغائب المنتظر*

وقال آخر : *وإن كان لايرضيك حتى تردني* *إلى قطري لا إخالك راضيا*

ونصوص الأئمة على جوازه في الكلام ، وإن اختلفت تأويلاتهم في هذا المرفوع ، فمنهم من قدّم وآخر ، ومنهم من قال بحذف الفاء ، ومنهم من قال بضعف أداة الشرط فلا تأثير لها في فعل الشرط لكونه ماضياً ، وعليه فلا تأثير لها في الجواب من باب أولى[٢].

١- فمذهب سيبويه على نية تقديم المرفوع من قولك : إن قام زيد يقوم عمرو، وجواب الشرط محذوف ، يدل عليه ذلك المتقدم ،قال سيبويه : «وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي : آتيك إن أتيتني : قال زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة *يقول لا غائب مالي ولا حرم*[٣]

٢- ومذهب الكوفيين والمبرد أن المرفوع هو الجواب على حذف الفاء، قال الفراء عن هذا

---

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/٢ وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨ والتبصرة ٤١٢/١ والمساعد ١٤٩/٣-١٥٠ وارتشاف الضرب ١٨٧٦/٤ وشرح الأشموني بهامش الصبان ١٢/٤-١٣ وشرح التسهيل ٧٧/٤-٧٩.

(٣) الكتاب ٦٦/٣.

المرفوع : وإن شئت جعلته رفعاً ... فرفعت وأنت مضمر للفاء كما قال الشاعر :

فإن كان لايرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً [١]

ويقول المبرد عن بيت زهير السابق :

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك [٢].

٣- مذهب آخرين : لا يرون فيه حذفاً ولا تقديماً.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذا الخلاف بين سيبويه من جهة وبين الكوفيين والمبرد من جهة أخرى، ورأي من قال : لا تقديم ولا حذف للفاء من جهة ثالثة، ويبدو أنه يرجِّح ما ذهب إليه سيبويه إذ استضعف ما ذهب إليه غيره، فقال في موضع الآية الكريمة موطن البحث :..... مذهب سيبويه في مثل هذا التركيب وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً ، وبعده مضارع مرفوع ، وإن ذلك المضارع هو على نية التقديم ، وجواب الشرط محذوف، ومذهب الكوفيين والمبرد أنه هو الجواب لكنه على حذف الفاء[٣] ومذهب ثالث : وهو أنه هو جواب الشرط [٣].

وقال في موضع ثانٍ : وأما المتقدمون فاختلفوا في تخريج الرفع. فذهب سيبويه إلى أن ذلك على سبيل التقديم ، وأما جواب الشرط فهو محذوف عنده ، وذهب الكوفيون وأبو العباس إلى أنه هو الجواب ، حذفت منه الفاء ، وذهب غيرهما إلى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعف عن العمل في فعل الجواب ، وهو عنده جواب لا على إضمار الفاء ، ولا على نية التقديم، وهذا والمذهب الذي قبله ضعيفان[٤] .

وقال في موضع ثالث : وذلك أنه متى كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان :أحدهما : الجزم على الجواب.

والثاني :الرفع ، وفي توجيه الرفع خلاف ،الأصح أنه ليس الجواب، بل ذلك على التقديم والتأخير ، والجواب محذوف[٥]. فمما سبق نرى أبا حيان يصحح ما ذهب إليه سيبويه.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١.

(٢) المقتضب٧٠/٢

(٣) البحر٧٨/٦.

(٤) البحر٤٢٩/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٩٩/٣ وينظر أيضاً حـ٤٣/٣ من البحر نفسه.

الآية : ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون ﴾ [١].

موضع الموقف : أفإن مت فهم الخالدون.

صاحب الموقف : يونس ، سيبويه.

إذا اجتمع الشرط مع همزة الاستفهام نحو : أإن تقم أقم ، فإن الجواب يكون للشرط، والاستفهام يكون داخلاً على جملة الشرط والجزاء، هذا مذهب سيبويه.

وذهب يونس إلى أن الجواب مرفوع لاعتماده على همزة الاستفهام ناوياً تقديم الجزاء.

قال سيبويه : هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام ، وذلك قولك : أإن تأتني آتك ... وذلك لأنك أدخلت الألفَ على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ، ونحو ذلك ، لاتغيّر الكلام عن حاله....

وأما يونس فيقول : أإن تأتني آتيك ، وهذا قبيح يكره في الجزاء [٢].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذا الخلاف بين سيبويه ويونس في عدة مواضع ، ومن خلال هذه المواضع يتضح أن أبا حيان يوافق سيبويه فيما ذهب إليه.

يقول عن هذه المسألة في هذه الآية الكريمة : والفاء في «أفإن مت» للعطف، قدمت عليها همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، دخلت على إن الشرطية ، والجملة بعدها جواب للشرط – وليست مصب الاستفهام ، فتكون الهمزة داخلة عليها ، واعترض الشرط بينهما ، فحذف جوابه – هذا مذهب سيبويه ، وزعم يونس أن تلك الجملة هي مصب الاستفهام ، والشرط معترض بينهما ، وجوابه محذوف.

وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه ، إذ لو كان على ما زعم يونس لكان التركيب أفإن مت هم الخالدون بغير فاء[٣].

ويفهم من مقدمة كلامه الآتي أنه ينهج نهج سيبويه ، فيقول عن هذه المسألة في قوله

---

(١) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٢) الكتاب٣/٨٢-٨٣.

(٣) البحر المحيط ٦/٣١٠-٣١١ وينظر حـ٦/٤٤ من البحر أيضاً ٧/٣٢٧

تعالى : ﴿ أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾[١].

يقول : وهذه الهمزة هي همزة الاستفهام ... وهمزة الاستفهام داخلة على جملة الشرط وجزائه ، وجزاؤه هو انقلبتم ، فلا تغيّر همزة الاستفهام شيئاً من أحكام الشرط وجزائه ، فإذا كانا مضارعين كانا مجزومين نحو : أإن تأتني آتك.

وذهب يونس إلى أن الفعل الثاني يُبنى على أداة الاستفهام ، فيُنوى به التقديم .... فعلى مذهب يونس تكون همزة الاستفهام دخلت في التقدير على «انقلبتم» وهو ماض ، معناه الاستقبال لأنه مقيد بالموت أو بالقتل ، وجواب الشرط عند يونس محذوف ، وبقول يونس قال كثير من المفسرين في الآية.[٢]

الترجيح : الذي يترجح لدى هو ما ذهب إليه سيبويه لأمور، منها :

- إن أدوات الشرط لاتُلغى، فتعمل في الشرط وجزائه، إلا إذا اجتمع قسم وشرط، وكان السابق منهما القسم، ولم يتقدم عليهما ذو خبر ، وههنا ليس كذلك، فالأَوْلى أن يُجعل الجواب للشرط ، ويُجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معاً.

- لو تقدم الجواب على مذهب يونس لم يكن للفاء وجه ، إذ لا يصح أتزوني فإن زرتك، وعليه تكون الفاء في الآية في قوله تعالى : ﴿ فهم الخالدون ﴾ للاستئناف ، وهي تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها.

وعلى ما ترجح قال بتصحيح مذهب سيبويه ابن عصفور [٣] والرضي [٤] وأبو البقاء[٥] وابن مالك .[٦]

وعلى رأي يونس تم وضع هذه المسألة هنا في حذف جواب الشرط.

---

(١) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) البحر ٣/٦٨-٦٩.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٠.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/٤٦٤.

(٥) ينظر الإملاء ١٥٨.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨.

الآية : ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لايُضرّكم كيدهم شيئاً ﴾[١]

موضع الموقف : لايضركم .

صاحب الموقف : سيبويه ، الكسائي ، الفراء ، الزجاج.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «يضرِكم» بكسر الضاد وجزم الراء على أنه جواب الشرط . وقرأ الباقون يضرّكم بضم الضاد وتشديد الراء مرفوعة، وفي هذه القراءة عدة أوجه، منها :

أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب الشرط ، وإنما هو دال على جواب الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لايضركم إن تصبروا وتتقوا فلا يضرّكم ، ونُسب هذا الوجه لسيبويه [٢].

الثاني : أن الفعل ارتفع لوقوعه بعد فاء مقدرة هي وما بعدها الجواب، والفعل متى وقع بعد الفاء رُفع كقوله تعالى : ﴿ ومن عاد فينتقم الله منه ﴾[٣] فيكون تقدير الآية : وإن تصبروا وتتقوا فلا يضركم كيدهم شيئاً .

قال الفراء : وإن شئت جعلته رفعاً ، وجعلت «لا» على مذهب «ليس» فرفعت، وأنت مضمر للفاء ، كما قال الشاعر :

فإن كان لايرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً[٤]

فعند الفراء أن «لا» من قوله تعالى : ﴿ لا يضركم ﴾ بمعنى ليس.

الوجه الثالث : أن حركة ضم الراء من قوله تعالى : ﴿ لايضُرُّكم ﴾ حركة إتباع ، ذلك أن الأصل : لا يَضْرُرْكم بفعل بفك الإدغام لسكون الثاني.

قال الزجاج : «لا يضرُّكم» الأجود فيه الضم لالتقاء الساكنين ، الأصل : لايضركم ،

---

(١) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر البحر ٣/٤٣ والإملاء ١٥٤.

(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢.

ولكنّ كثيراً من القراء والعرب يدغم في موضع الجزم ، وأهل الحجاز يظهرون التضعيف.[١]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان القرءتين ثم قال : واختُلف أحركة الراء إعراب ، فهو مرفوع ؟ أم حركة إتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك : مدّ ، ونُسب هذا إلى سيبويه ، فَخُرِّج الإعراب على التقديم ، والتقدير : لايضركم إن تصبروا ، ونُسب هذا القول إلى سيبويه .

وخُرِّج أيضاً على أن «لا» بمعنى «ليس» مع إضمار الفاء ، والتقدير : فليس يضركم ، وقاله الفراء والكسائي[٢].

فمما سبق نرى أبا حيان يورد توجيهات الإعراب في «لا يضركم» ولم يرجِّح جانباً على آخر ، بل ساق ما نُسب لسيبويه وقول الفراء والكسائي ولم يز د على ذلك شيئاً في البحر المحيط.

الترجيح :

والذي أراه أن الفعل «لا يضركم» وقع جواباً للشرط ، وأن الضمة فيه ضمة إتباع.

ذلك أن الفعل في الآية الكريمة فعل مضعّف، وعليه يكون فيها لغتان : لغة فك الإدغام ، لغة أهل الحجاز ، ولغة الإدغام لغة تميم .

قال الزجاج : هذه الآية جاءت فيها اللغتان جميعاً ، فقوله «إن تمسسكم » على لغة أهل الحجاز ، وقوله «يضركم» على لغة غيرهم من العرب[١].

وعليه ، فالصواب كما قال ابن هشام عند القول بالرفع في «لا يضركم» : الصواب أنه

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٦٤-٤٦٥.

(٢) البحر المحيط ٣/٤٣.

مجزومْ ، وأن الضمة إتباع كالضمة في قولك : لم يَشُد ولم يَرُدّ [١]

أما القول بأن الآية على التقديم فهو قول متكلف ضعّفه أبو حيان في النهر قائلا : والراء مرفوعة مشددة من ضر يضر، وخرّج على أن حركة الراء حركة إتباع لحركة الضاد.

وقيل : هي حركة إعراب ، وذلك على أن النية به التقديم ، لا على أنه جواب الشرط ، وهذا ضعيف .

والذي نختاره أنه أَجْرى حركة الكاف مجرى حركة الهاء ، فضم ما قبل الكاف ، كما قالت العرب : لم يرده [٢]

وعليه فلا ينبغي تخريج القراءة السبعية على الضرورة الشعرية.

قال ابن هشام : قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لايضركم كيدهم شيئاً ﴾ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها : إنه على حد قوله

. ... *إنك إن يصرع أخوك تصرع*

فخرج القراءة المتواترة على شيء لايجوز إلا في الشعر [١].

وعلى تقدير التقديم يكون الجواب محذوفاً ، والتقدير : لايضركم إن تصبروا ، وعلى هذا وُضع هنا .

الآية : ﴿ فأمّا إن كان من المقربين فَرَوْح وريحان وجنة نعيم ﴾.[٣]

موضع الموقف : أمّا .

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، الفارسي.

«أمّا» قدرها الجمهور بمهما يكن من شيء ، وكثيراً ما تأتي للتفصيل ، ولمّا ضمنت معنى الشرط احتيج إلى الفاء وهذه الفاء لا تلي أمّا مباشرة ، فلابد من فاصل بينهما وجاء في هذه الآية الكريمة الفصل بين أمّا والفاء بالشرط.

وعليه فقد توالى شرطان ، أحدهما أمّا وهي في تقدير الشرط ، والثاني : إن كان ....

---

(١) مغني اللبيب ٧١٧-٧١٨.

(٢) النهر الماد بهامش البحر ٤٢/٣-٤٣.

(٣) الآية ٨٨-٨٩ من سورة الواقعة.

وإذا اجتمع شرطان أو أكثر بغير عطف فالجواب للسابق ، وجواب الثاني محذوف.

وهذا مذهب سيبويه ، القائل : وأمّا قوله عز وجل : ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [١] فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك، وَحَسُنت «إن كان» لأنه لم يجزم بها ، كما حسُنت في قوله: أنت ظالم إن فعلت[٢] .

وذهب الفارسي إلى هذا الوجه.

وأجاز وجهاً آخر ، وذهب الأخفش إلى غير ذلك .

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان المذاهب الثلاثة ، فقال : الفاء جواب أمّا ... وهي في تقدير الشرط ، و«إن كان من المقربين» و«إن كان من أصحاب اليمين» ، «وإن كان من المكذبين الضالين» شرط ، وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أمّا ، هذا مذهب سيبويه.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب إنْ ، وجواب أمّا محذوف ، وله قول موافق لمذهب سيبويه.

وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأمّا والشرط معاً، وقد أبطلنا هذين المذهبين في كتابنا المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل [٣].

---

(١) الآية ٩٠-٩١ من سورة الواقعة.

(٢) الكتاب ٣/٧٩.

(٣) البحر المحيط ٨/٢١٦ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٤٥ والمساعد ٣/٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٣/١٣١.

وفي هذا النص يوافق أبو حيان سيبويه والفارسيفي قوله الأول الموافق لمذهب سيبويه ويخالف الأخفش والفارسيفي قوله الثاني ، وفي موضع آخر يذكر أنه حُكي عن الكسائي أن ما بعد الفاء يكون جواباً للشرطين جميعاً[١].

الترجيح :

الذي أراه أن ما بعد الفاء من كلمة «فَرَوحْ» في قوله : ﴿ فأمّا إن كان من المقربين فَرَوْح وريحان وجنة نعم ﴾[٢] هو جواب لأمّا ، وليس جواباً لإنْ ، وذلك لتقدم «أمّا» على «إنْ» والجواب يكون للمتقدم ، وجواب الآخر محذوف ذلك أن «أما» أحق أن يكون الجواب لها ، لأمور [٣] ، منها :

- قياس اجتماع الشرطين باجتماع الشرط والقسم ، فالجواب للمتقدم، وجواب المتأخر محذوف دلّ عليه المذكور.
- إن جواب أمّا إذا انفردت لايحذف ، أما جواب غيرها إذا انفرد فإنه يجوز حذفه.

وعلى هذا فجواب غير «أمّا» هو أولى بالحذف ، ومن هذا يترجّح أن يكون ما بعد الفاء هو جواب «أمّا» لا جواب «إنْ».

- إن معنى «أما» هو : «مهما يكن من شيء»، وعليه فيكون فعل الشرط معها محذوفاً ، وإذا قلنا : إن الجواب ليس لها ، بل لإنْ كنّا قد حذفنا فعل الشرط وجوابه ، وفي هذا إجحاف.

---

(١) ينظر البحر المحيط ١/١٦٩.

(٢) الآية ٨٨-٨٩ من سورة الواقعة.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٦٤٧-١٦٤٨ وأمالي ابن الشجري ١/٣٥٦.

الآية : ﴿ فقال أنبؤوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾[١].

موضع الموقف : إن كنتم صادقين.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور البصريين ، الكوفيون ، أبو زيد ، المبرد .

الأصل الذي تبنى عليه الجملة الشرطية أن تأتي على الترتيب الآتي :

الأداء ، فعل الشرط ثم الجواب والجزاء ، ذلك أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها ما في حيزها ، ولاتكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً ، أو مبنياً على ذي خبر ، نحو : زيد إن يقم يقم أخوه.

فإن تقدم على الأداة شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إياه ، وعليه فلا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٢] .

وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري ، ونُقل أيضاً عن الأخفش إلى جواز أن يكون المتقدم جواب الشرط ، وشبهة هؤلاء أن المقصود حاصل بالمتقدم ، فلا حاجة إلى دعوى حذفه.

موقف أبي حيان :

وقف أبو حيان موقف المناصر لمذهب سيبويه وجمهور البصريين، فما أوهم أنه جواب شرط متقدم جعله دليلاً على جواب محذوف متأخر عن الشرط، وذلك في عدة مواطن من تفسيره ، وذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذكر كذلك مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد، فقال عن ﴿ إن كنتم صادقين ﴾[٣] ، من الآية موضع البحث : شرط جوابه محذوف ، وتقديره : فأنبئوني ، يدل عليه أنبئوني السابق ، ولا يكون أنبئوني السابق هو الجواب ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وخالف الكوفيون وأبوزيد وأبو العباس فزعموا أن جواب

---

(١) الآية ٣١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٢٦٨ ، ٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٦ والمساعد ٣/١٦٣ وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

(٣) الآية ٣١ من سورة البقرة.

الشرط هو المتقدم في نحو هذه المسألة هذا هو النقل المحقق، [١] وقال عن قوله تعالى : ﴿ إن كنتم مؤمنين ﴾[٢] ناقلاً لقول ابن عطيه : وإن كنتم شرط والجواب متقدم [٥] قال أبو حيان : ولا يتمشى قوله هذا إلا على مذهب من يجيز تقدم جواب الشرط ، وليس مذهب البصريين إلا أبا زيد الأنصاري والمبرد منهم [٣].

وعن قوله تعالى : ﴿ بقية الله خير لكم إن كنتم مؤمنين ﴾[٤] قال ابن عطية : وجواب هذا الشرط متقدم [٥] قال أبو حيان راداً عليه : وليس جواب الشرط متقدماً كما ذكر ، إنما الجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه على مذهب جمهور البصريين[٦].

وعن قوله تعالى : ﴿ وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين ﴾ [٧] قال ابن عطية : جواب الشرط في قوله المتقدم «وأطيعوا» هذا مذهب سيبويه ومذهب أبي العباس أن الجواب محذوف متأخر يدل عليه المتقدم ، تقديره : إن كنتم مؤمنين أطيعوا ، ومذهبه في هذا أن لايتقدم الجواب على الشرط انتهى[٨] والذي [..[٩] ذكره] مخالف لكلام النحاة ، فإنهم يقولون: إن مذهب سيبويه أن الجواب محذوف ، وأن مذهب أبي العباس وأبي زيد الأنصاري والكوفيين جواز تقديم الشرط عليه ، وهذا النقل هو الصحيح[١٠].

---

(١) البحر المحيط ١٤٦/١-١٤٧ وينظر البحر ١٢٧/٤ ، ٤١٩/٦.

(٢) الآية ٩١ من سورة البقرة.

(٥) المحرر الوجيز ٢٩٣/١.

(٣) البحر المحيط ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٤) الآية ٨٦ من سورة هود.

(٥) المحرر ٢٠٨/٩.

(٦) البحر المحيط ٢٥٢/٥.

(٧) الآية ١ من سورة الأنفال.

(٨) ينظر المحرر الوجيز ١٢/٨.

(٩) في هذا الموضع حذف وفي النهر [قاله] ينظر النهر الماد ٤٥٥/٤ بهامش البحر وتم التصحيح من المحققة ٤٥٤/٤.

(١٠) البحر المحيط ٤٥٧/٤ وينظر البحر ٤٨٤/٦ و١٦/٧ ، ٣٠٣/٧ ، ٤٠٤/٦ و ٣٢٧/٧-٣٢٨.

المطلب الرابع : حذف جواب لو

الآية : ﴿ ولويرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً وأنّ الله شديد العذاب﴾[١]

موضع الموقف : ولو يرى.

صاحب الموقف : الأخفش ، المبرد .

إذا كانت «لو» على وضعها، وهي حرف امتناع لامتناع، أو لما كان سيقع لوقوع غيره فتقتضي جواباً ، وهو في الآية الكريمة محذوف.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان أن «لو» على مقتضى قواعد البصريين يكون لها جواب، وهو في الآية الكريمة محذوف على أن يكون بعد «أن الله شديد العذاب» أو قبلها، استمع إليه وهو يقول : واختلف في تقديره ... من قرأ ولو يرى بالياء من أسفل وفتح أن يكون الجواب لعلموا أن القوة لله جميعاً ... ومنهم من قدر الجواب محذوفاً بعد قوله «وأن الله شديد العذاب ، وهو قول أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد ...[٢]

وفيما سبق يتضح أن أبا حيان لم يرجح ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ولم يعارضهما.

الآية : ﴿ يود أحدهم لو يُعَمّر ألف سنة ﴾[٣].

موضع الموقف : لو يُعَمّر .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون .

في «لو» من الآية الكريمة ثلاثة أوجه.

١- أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أنْ» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد فعل الودادة، نحو قوله تعالى :﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾[٤]، وقوله : ﴿ ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم ﴾[٥] ،ونحو: ﴿ ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم ﴾[٦]، ومنها هذه الآية موضع البحث فلا يكون لها جواب.

(١) الآية ١٦٥ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٤٧١/١-٤٧٢ وينظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٥/١.

(٣) الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٠٢ من سورة النساء.

(٦) الآية ٦٩ من سورة آل عمران.

وعلى هذا المذهب نحا بعض الكوفيين.

٢- ذهب البصريون إلى أنها على أصل وضعها[١].

٣- وذهب بعض النحاة ومنهم الزمخشري إلى أنها بمعنى : التمني ، فلا جواب لها .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة ، ويظهر من إعرابه أنه موافق للبصريين في أن جواب لو محذوف ، وليست «لو» هنا بمعنى «أنْ» المصدرية ، يقول في هذا الشأن :

معمول الودادة محذوف ، تقديره : يود أحدهم طول العمر ، وجواب «لو» محذوف، تقديره : لو يعمر ألف سنة لُسرَّ بذلك ، فحذف مفعول «يود» لدلالة «لو يعمر» عليه ، وحذف جواب «لو» لدلالة يود عليه ، هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان.

وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أن «لو» هنا مصدرية بمعنى «أن» فلا يكون لها جواب [٢].

---

(١) ينظر مغني اللبيب ص٣٤٩ فيما بعدها و ٣٠٩/٨.

(٢) البحر المحيط ٣١٤/١ وينظر البحر ٤٧٢/١ ، ٤٨٩/٢ ، ٣٠٩/٨.

المطلب الخامس : حذف جواب لولا

في قوله تعالى : ﴿ ولقد همّت به وهمّ بها لولا أن رأي برهان ربه ﴾[١] يقول أبو حيان : ولا تقول : إن جواب لولا متقدم عليها ، وإن كان لايقوم دليل على امتناع ذلك ، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها. وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري وأبو العباس المبرد.

بل نقول : إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، فيقدرونه : إن فعلت فأنت ظالم[٢].

وفي قوله تعالى : ﴿ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ﴾[٣].

يقول أبو حيان : والذي تقتضيه أصول العربية أن جواب لولا محذوف لدلالة ماقبله عليه، أي لولا أن هدانا الله ما كنا لنهتدي أو لضللنا ، لأن لولا للتعليق فهي في ذلك كأدوات الشرط ... وهذا على مذهب جمهور البصريين في منع تقديم جواب الشرط.[٤]

فمما سبق يتضح أن أبا حيان يرد بمذهب البصريين، ويعرب إعراب المنهج البصري وهذا يوضح موافقته لسيبويه وجمهور البصريين[٥].

---

(١) الآية ٢٤ من سورة يوسف.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٩٥.

(٣) الآية ٤٣ من سورة الأعراف.

(٤) البحر المحيط ٤/٢٩٩.

(٥) ينظر البحر ٣/٣١.

المطلب السادس : حذف جواب لما

الآية : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾[١].

موضع الموقف : لما جاءهم.

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء ، الزجاج ، المبرد.

اختلف النحويون في جواب لما الأولى والثانية ، وذلك على النحو التالي :

١- ذهب الأخفش والزجاج إلى أن جواب الأولى محذوف ، تقديره : ولما جاءهم كتاب كفروا به ، فيكون كفروا به جواب لما الأولى ، وحذف لدلالة المعنى عليه :

- قال الأخفش : جوابه في القرآن كثير ، واستغنى عنه في هذا الموضع ، إذ عُرف معناه ، كذلك جميع الكلام إذا طال تجيء فيه أشياء ليس لها أجوبة في ذلك الموضع، ويكون المعنى مستغنى به [٢].

- وقال الزجاج : وجواب «لما جاءهم كتاب» محذوف ، لأن معناه معروف ، دل عليه «فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به » [٣].

٢- وذهب الفراء إلى أن جواب لما الأولى هو إلفاء الداخلة على لمّا الثانية ، فهو يقول : وليس للأولى جواب ، فإن الأولى صار جوابها كأنه في إلفاء التي في الثانية ، وصارت «كفروا به» كافية من جوابهما جميعاً [٤].

٣- وذهب المبرد إلى أن «كفروا» جواب لمّا الأولى وكررت الثانية لطول الكلام ، ويفيد ذلك تقرير الذنب وتأكيده.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذاهب من سبق ذكره فلم يتعرض لما ذكره الأخفش والزجاج وقال عن

---

(١) الآية ٨٩ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٣١٩-٣٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٧١.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٥٩.

ما أورده المبرد والفراء ما يلي :

فعن مذهب المبرد قال : وهذا القول كان يكون أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد. وأما قول الفراء فلم يثبت من لسانهم : لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر ، فهو تركيب مفقود في لسانهم ، فلا نثبته ، ولا حجة في هذا المختلف فيه ، فالأولى أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة المعنى عليه ، وأن يكون التقدير : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم كذبوه[١].

وما ذكره أبو حيان من اعتراض صحيح ، فالفاء ما نعة من التأكيد ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى . فإن لّما لاتجاب بالفاء إلا إن اعتقد زيادتها على ما أجازه الأخفش فيها ، وليس هنا مسوغ للزيادة.[٢]

---

(١) البحر المحيط ٣٠٣/١.

(٢) ينظر الإملاء ٥٧ والمغني ٢٢١.

القسم الثالث : حذف الحرف

المبحث الأول : حذف حرف الجر

١ـ حذف حرف الجر باطراد

المطلب الأول : حذف حرف الجر وحده

الآية : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾[١].

موضع الموقف : أن لهم .

صاحب الموقف : الخليل ، الكسائي ، سيبويه ، الفراء.

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بأمور منها : همزة التعدية ، والتضعيف وحرف الجر ، وقد يصل الفعل إلى مفعوله بحذف حرف الجر ، والأصل في حرف الجر ألاّ يُحذف ، فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقيس عليه وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه.

واطرد حذف حرف الجر مع «أنّ» و «أنْ» إنْ أُمن اللبس ، بأن يتعيّن الحرف ومكانُه ، وإذا حُذف الحرف فهل الموضع للنصب ؟ أو للجر ؟ أو لهما معاً ؟ هذا ما جرى عليه الخلاف بين قدامى النحاة.

قال سيبويه : تقول : جئتك أنك تريد المعروف ، إنما أراد : جئتك لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن ذنب اللئيم تكرُّماً

أي : لإدخاره ، وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ﴾[١] فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقال : ونظيرها : ﴿ لإيلاف قريش ﴾[٢] لأنه إنما هو : لذلك «فليعبدوا» فإن حذفت اللام من أنْ فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من «لإيلاف» كان نصباً ، وهذا قول الخليل [٣].

وقال في موضع آخر : «ولو قال إنسان : إن «أنّ» في موضع جرّ في هذه الأشياء – ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار ، كما حذفوا رُبّ في قولهم : وبلدٍ تحسبه مكسوحاً – لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قوله : لاهِ أبوك ، والأول قول

---

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ١ من سورة قريش.

(٣) الكتاب٣/١٢٦-١٢٧.

الخليل»[١]. وقال أيضاً في موطن آخر عن هذا : « فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل»[٢]

وتفسير نص سيبويه هذا أورده الأعلم الشنتمري قائلاً : «اعلم أنه إذا تقدمت أنّ مفتوحة وقبلها حرف جر مقدر فقول الخليل : إنها في موضع نصب بالفعل الذي قبلها [٣] فإذا قلت : جئتك أنك تريد المعروف ، فأنك في موضع نصب بجئتك ، لما حذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها، وكانت اللام في موضع نصب [٤] ثم تعرّض للآراء الأخرى قائلاً : وكان الكسائي يقول : إنها في موضع جر ، وقد قوّى سيبويه ذلك من غير أن يبطل قول الخليل ، وكان المبرد يراه منصوباً، والزجاج يجوّز الأمرين جميعاً [٤].

ومن نص سيبويه يتضح :

- أن حذف حرف الجر كثر في كلام العرب واطرد مع «أن» و «أنْ».
- أن الخليل يرى موضع «أن» بعد حذف الجار نصب.
- أن سيبويه لم يبطل قول الخليل ، فقال : «فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل».
- قوّى سيبويه القول بأن موضع «أن» بعد حذف الجر جر.

ويتضح من تفسير الأعلم ما يلي :

- القول بالنصب منسوب إلى الخليل والمبرد.
- القول بالجر منسوب إلى الكسائي.
- القول بتجويز الوجهين إلى الزجاج ، وقوّى الجر سيبويه.

وتوالت المؤلفات تذكر آراء النحاة في هذه المسألة .

قال ابن مالك: مذهب الخليل والكسائي في «أنّ» و«أنْ» عند حذف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر .

ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب [٥] ، ثم قال مصححاً رأي سيبويه

---

(١) الكتاب ٣/١٢٨.

(٢) الكتاب ١/٣٨.

(٣) في النص المحقق «بالفعل الذي بعدها» ولعل الصواب «قبلها».

(٤) النكت ٢/٧٦٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠ وانظر شرح الكافية الشافية ٢/٢٥٤.

والفراء : وهو الأصح ، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل [١].

أما أبو حيان فنجده في كتابه البحر تابعاً لابن مالك ، إذ قال : .... وجاز حذف حرف الجر مع أنّ قياساً مطرداً ، واختلفوا بعد حذف الحرف هل موضع «أنّ» ومعموليها جر أم نصب؟ فمذهب الخليل والكسائي أن موضعه جر ، ومذهب سيبويه والفراء أن موضعه نصب»[٢] ، وفي موضع آخر يقول عن «أن يؤمنوا» من قوله تعالى :﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم ﴾ [٣] :أن يؤمنوا معمول لتطمعون على إسقاط حرف الجر ، والتقدير : في أن يؤمنوا فهو في موضع نصب على مذهب سيبويه ، وفي موضع جر على مذهب الخليل والكسائي[٤] ولم يرجّح مذهباً على آخر ، وكذلك فعل صاحب الدر المصون [٥] ونُقل عن أبي حيان أنه قال : «ليس لسيبويه في هذه المسألة نصٌّ ، وإنما نُقل عن سيبويه ، أنه قال : لو قال قائل : إن موضعهما جر لم يكن مبعداً[٦].

وقد ناقض نفسه واعترض على ابن مالك فيما نسبه للخليل قائلاً : «وإذا حذف حرف الجر من «أنّ» و «أنْ» ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل أن موضعه نصب ، واتفق ابن مالك وصاحب البسيط على أن مذهب الكسائي أنه جر ، وأن الفراء قال : هو في موضع نصب، قال في البسيط : أكثر النحويين على أنه في موضع نصب ، ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر ، ووهم ابن مالك فنقل أن مذهب سيبويه أنه في موضع نصب كالفراء ، ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب ، إنما ذكر مذهب الخليل أنه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠ وانظر شرح الكافية الشافية ٢/٢٥٤.

(٢) البحر المحيط ١/١١٢ وينظر البحر ٢/٢٥٦ ، ٢/٣٥١ ، ٢/١٩٨ والدر المصون ٢/٥١٨.

(٣) الآية ٧٥ من سورة البقرة.

(٤) البحر ١/٢٧١-٢٧٢ وينظر البحر ٦/١٨٩.

(٥) الدر المصون ١/٢١١.

(٦) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/٤٣٤.

في موضع نصب ، ثم قال : لو قال إنسان : إن «أنّ» في موضع جر لكان قولاً قوياً ...»[١].

ونجد ابن عقيل كذلك يعترض على ابن مالك فيما نسبه للخليل [٢] وكذلك اعترض ابن هشام، فقال : ومحل أنّ و «أنْ» وصلتها بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه من الإعراب مما حذف منه.

وجوّز سيبويه أن يكون المحل جراً ... وأما نقلُ جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو [٣].

وفيما سبق يتضح أن ما نسبه أبو حيان في كتابه البحر للخليل وسيبويه في هذه المسألة وهم كما وَهِم ابن مالك وضياء الدين بن العلج فالوهْم يتبعه وهْم.

وينبغي أن يكون تحرير الخلاف على النحو التالي :

- النصب : مذهب الخليل والمبرد [٤] والفراء.[٥]

- الجر : مذهب الكسائي والأخفش [٦].

- جواز الوجهين : سيبويه والزجاج ، وإن كان سيبويه قد قوّى الجر من غير أن يبطل النصب.

الآية : ﴿ وإن الله ربي وربكم فاعبدوه ﴾[٧]

موضع الموقف : وإن.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الكسائي ، الفراء ، أبو عبيدة ، أبو عمرو بن العلاء.

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٠.

(٢) ينظر المساعد ١/٤٣٠ .

(٣) مغني اللبيب ٦٨٢.

(٤) ينظر المقتضب ٢/٣٤٨.

(٥) ينظر معاني القرآن ١/١٤٨ ، ٢/٢٣٨.

(٦) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٨٥.

(٧) الآية ٣٦ من سورة مريم.

قرأ الجمهور وإن الله بكسر إن على الاستئناف ، وقرأ الحرميان وأبو عمرو بفتح همزة «إن» وهذه القراءة فيها أوجه ، منها :

- أن تكون على حذف حرف الجر ، تقديره : ولأن الله ربي وربكم فاعبدوه، وهذا على رأي الخليل وسيبويه[١] .
- أن تكون معطوفة على الصلاة من قوله تعالى : ﴿ وأوصاني بالصلاة و الزكاة ما دمت حياً﴾[٢] وأجاز ذلك الفراء قائلاً : ولو فتحت «أنّ» على قوله «وأوصاني بالصلاة والزكاة» «وأنّ الله» كان وجهاً[٣]
- أن تكون معطوفة على «أمراً» من قوله تعالى : ﴿ إذا قضى أمراً ﴾[٤] تقديره : وإذا قضى أمراً ، وقضى أن الله ربي وربكم ، ذكر ذلك أبو عبيدة.
- أن تكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره : والأمر أن الله ربي وربكم ، ذُكر ذلك عن الكسائي.

هذه بعض الأوجه الإعرابية التي قيلت عن قراءة فتح همزة «إن» من الآية الكريمة موضع البحث.

موقف أبي حيان :

تتبع أبو حيان الأوجه الإعرابية السابقة في توجيهات فتح همزة أن ، وكان له من أصحابها مواقف ، وهي كما يلي :

١- موقفه من الخليل وسيبويه : قال عن حذف حرف الجر قبل «أن» : وهذا قول الخليل وسيبويه [٥]ولم يزد على هذا،وهذا الحذف مطرد قياساً ، لاشيء عليه.

---

(١) ينظر ص ( ) من هذا البحث.

(٢) الآية ٣١ من سورة مريم.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٦٨/٢.

(٤) الآية ٣٥ من سورة مريم.

(٥) البحر المحيط ١٨٩/٦-١٩٠.

٢- موقفه من الفراء : استبعد أبو حيان ما ذهب إليه الفراء من عطف «وأن» على «بالصلاة والزكاة» فقال أبو حيان عن هذا الوجه : وهذا في غاية البعد للفصل الكثير [١] ، وفعلاً فقوله تعالى : ﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة ﴾ في الآية ٣١ ، ﴿ وأن الله ربي ﴾ في الآية ٣٦ .

٣- ما نُقل عن الكسائي بأن «وأن الله» في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، لم يتعرض له أبو حيان ، وفيما يبدو لدي أنه لا حاجة لهذا الإضمار.

٤- موقفه من أبي عبيدة وأبي عمرو بن العلاء : ضَعّف أبو حيان ما ذكره أبو عبيدة لعلة سيذكرها بعد ، وأثنى على أبي عمرو ، استمع إليه وهو يقول : وحكى أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء ، أن يكون المعنى : وقضى أن الله ربي وربكم ، فهي معطوفة على قوله «أمراً» ... أهـ وهذا تخبيط في الإعراب ، لأنه إذا كان معطوفاً على «أمراً» كان في حيّز الشرط ، وكونه تعالى ربنا لايتقيد بالشرط ، وهذا يبعد أن يكون قاله أبو عمرو بن العلاء فإنه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قلّ أن يوازنه أحد ، مع كونه عربياً ، ولا يدل ذلك من فهم أبي عبيدة ، فإنه يضعف في النحو[١].

وقد اضطرد تضعيف أبي حيان لأبي عبيدة في عدة مواضع [٢] وعلى ضوء ما تقدم فالوجه أن يكون «وأنّ ... » مجروراً بحرف جر محذوف.

الآية : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ﴾[٣].

موضع الموقف : وأنّ .

صاحب الموقف : الفراء.

قرأ الأخوان حمزة والكسائي بكسر همزة إنّ وتشديد النون على الاستئناف، وقرأ

---

(١) البحر المحيط ٦/١٨٩-١٩٠.

(٢) ينظر البحر ٤/٤٥٩.

(٣) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

الباقون بفتحها ، خففها ابن عامر وشددها الباقون، وخرّجت قراءة الباقين بفتح الهمزة على وجوه ، سبق ذكر بعضها [١] ومنها هنا أن تكون في موضع جر عطفاً على الضمير به في قوله تعالى : ﴿ ذلك وصاكم به ﴾ [٢].

قال الفراء : ... وإن شئت جلعتها خفضاً ، تريد : ذلكم وصّاكم به وأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه [٣].

موقف أبي حيان :

أجاز الفراء عطف وأن على الضمير في به في قوله تعالى «ذلكم وصاكم به» [٢] قال أبو حيان عن ما أجازه الفراء : الوجه الثالث : أن يكون في موضع جر عطفاً على الضمير في «به» قاله الفراء ، أي وصاكم به وبأن ، حذفت الباء لطول أن بالصلة[٤].

إلا أن أبا حيان أورد نصاً لأبي البقاء معقباً على مذهب الفراء ، قال أبو البقاء « وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما : عطف المظهر على المضمر من غير إعادة الجار . والثاني : أنه يصير المعنى وصاكم باستقامة الصراط [٥] ولعل أبا حيان يوافق الفراء في عطف المظهر على المضمر من غير إعادة الخافض بناء على مذهبه[٦]. ولعل ما أورده يكون منبهة لمذهب المانعين.

---

(١) ينظر ص (٦٢٦) من هذا البحث.

(٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١.

(٤) البحر المحيط ٢٥٤/٤.

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن ٢٧٢.

(٦) ينظر ص (٨٥٧) من هذا البحث.

الآية : ﴿ وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾[١].

موضع الموقف : أن دابر .

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء.

قرأ جمهور القراء أن بفتح الهمزة ، وفيها عدة أوجه منها :

١- أنها بدل من ذلك.

٢- أنها بدل من الأمر.

٣- أنها على إسقاط حرف الجر ، أي : بأن دابر.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجه الأول والثاني ناسباً الأول للأخفش والثالث للفراء.

قال أبو حيان : وأن دابر تفخيم للأمر وتعظيم له ، وهو في موضع نصب على البدل من ذلك ، قاله الأخفش ، أو على إسقاط الباء ، أي : بأن دابر ، قاله الفراء [٢] ففي هذا لم يرجّح أحد الأوجه بل أوردها نقلاً عن أصحابها.

إلا أن في مطبوعة كتاب معاني الأخفش : «أن دابر» بدل من الأمر [٣] . وليس من ذلك، وكلا الأمرين جائزان.

وأما الفراء فقد أورد البدل من الأمر ونزع الخافض، ولم يقتصر على نزع الخافض كما ذكره أبو حيان ، قال الفراء : أن مفتوحة على أن ترد على الأمر ، فتكون في موضع نصب بوقوع القضاء عليها ، وتكون نصباً آخر بسقوط الخافض منها[٤].

---

(١) الآية ٦٦ من سورة الحجر.

(٢) البحر المحيط ٤٦١/٥ وينظر الدر المصون ١٧٢/٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٦/٢ والمشكل ٤١٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٦٠٣/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٩٠/٢.

٢- حذف حرف الجر بتوسع

الآية : ﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾[١].

موضع الوقف : والمسجد الحرام.

صاحب الوقف : جمهور البصريين ، الكوفيون ، يونس ، الأخفش ، الفراء ، الجرمي.

العطف على الضمير المتصل المجرور [٢].

لما كان الضمير المجرور بحرف الجر شديد الاتصال بما قبله ، فلا يمكن فصله من جارِّه سواء أكان ظاهراً أم ضميراً ، ولما كان المضمر المجرور لايعطف على الظاهر – نحو : مررت بزيد وبك – إلا بإعادة الخافض ، لأنه لاينفصل ، حُمل الظاهر عليه محمله ، إذ كانا مستويين في العامل . والجار مع مجروره ككلمة واحدة كل منهما لايفارق موقعه – إلا في النزر اليسير – وإذا عطفت على الضمير المجرور لزم إعادة الجارّ ، إذ لايتصور أن تعطف على الضمير المجرور – وهو جزء الكلمة الثاني دون جزئها الأول ، وهو حرف الجر ، والمعطوف في هذا في حكم المعطوف عليه ، لذا كان لزاماً أن يعاد الجزء الأول وهو حرف الجر مع الكلمة المعطوفة ، وما جاء معطوفاً بغير إعادة الخافض فهو ضرورة شعر.

قال سيبويه : ومما يقبح أن يَشركه المظهرُ علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ ، كرهوا أن يَشرَك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لايتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين [٣] ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضَعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم [٤].

ومعظم نحاة البصرة ، ومن تبعهم من المتأخرين ساروا على منوال سيبويه.

هذا مذهب جمهور البصريين في عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، وما جاء من غير ما اشترطوه نثراً كان أو شعراً تأولوه ليوافق سنن قواعدهم.

---

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) ينظر تفصيل القول في هذه المسألة ص ( ) من هذا البحث.

(٣) أنكر هذه الحجة ابن مالك انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ وشواهد التوضيح ص ٥٢ والبحر ٥/٤٥٠-٤٥١.

(٤) الكتاب٢/٣٨١.

أما الكوفيون وبعض البصريين ومنهم يونس والأخفش [١] وتبعهم الشلوبين [١] وابن يعيش [٢] وابن مالك [١] وابن هشام [٣] فقد أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض [٤].

وقد استمسك معظم النحاة بقاعدتهم التي قعّدوها ، وهي لايجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، فمنعوا ما خالف تلك القاعدة ، مع أن ما أصلوه ورد نقيضه في القرآن الكريم في أعلا قراءاته صحة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم «إنما مثلكم اليهودِ والنصارى» بالجر [٥] وفي منثور العرب ومنظومها ، ومع أن بعضهم استمات في دفاعه للقاعدة المرسومة، وتأوّل القراءات ، وما جاءت به العرب [٦] ، وبعضهم الآخر خطأ القراء الأئمة [٧]، وبعضهم اتهم القراء بالميل للمذهب النحوي ، كقول الرضي عن حمزة : والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه كوفي ، ولانسلم تواتر القراءات السبع [٨].

ونظراً لما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب من جواز عطف الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، فقد انبرى للدفاع عن جواز ذلك كثير من الأئمة من بعد ما رأوا الآيات الدالة على ذلك.

---

(١) أنكر هذه الحجة ابن مالك انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ وشواهد التوضيح ص ٥٣ والبحر ٥/٤٥٠-٤٥١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥-٧٩ والتبصرة ١/١٤٢.

(٣) انظر أوضح المسالك لابن هشام ٣/٣٩٢.

(٤) انظر شرّاح ألفية ابن مالك :

وعَودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضمير خفض لازماً قد جُعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

(٥) التسهيل لابن مالك : ٣/٣٧٦ وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص٥٣.

(٦) انظر دفاع ابن الأنباري في كتاب الإنصاف م ٦٥جـ٢ /٤٦٣-٤٧٤.

(٧) شرح ابن يعيش ٣/٧٨.

(٨) شرح الكافية للرضي ١/٣٢٠.

موقف أبي حيان :

قد كان رحمه الله وقّافاً مع الحق ناصراً ومؤيداً ، فدافع عن هذه المسألة دفاعاً مجيداً ، نظراً لما تتسم به من الذبّ عن القراءات السبعية المحكمة وأهلها من جانب ، ولِمَا توافر من نثر العرب وشعرها .

قال أبو حيان عن عطف والمسجد الحرام من قوله تعالى : ﴿ وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ .... وقيل : هو معطوف على الضمير في قوله : ﴿ وكفر به ﴾ أي : وبالمسجد الحرام قاله الفراء ، ورُدّ بأن هذا لايجوز إلا بإعادة الجار ، وذلك على مذهب البصريين . ثم أخذ يفصّل مذاهب النحاة في هذا ، والذي اختاره منها قائلاً :

ونقول : العطف المضمر المجرور[1] فيه مذاهب ، أحدها : أنه لايجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة ، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها ، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني : أنه يجوز ذلك في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ أبي علي الشلوبين.

الثالث : أنه يجوز ذلك في الكلام إن أُكّد الضمير، وإلا لم يجز في الكلام نحو : مررت بك نفسك وزيد ، وهذا مذهب الجرمي.

والذي نختاره :أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده والقياس يقويه[2] .

ثم أخذ يشرع في أدلة السماع، فقال : أما السماع فما رُوي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسِه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره ، والتقدير : ما فيها غيره وغير فرسه.

والقراءة الثانية في السبعة «تساءلون به والأرحام»،أي:وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل، قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبي رزين، وحمزة ومن أدعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب .

---

(١) هكذا في المطبوعة، ولعل الصواب : عطف بغير أل

(٢) البحر ١٤٧/٢ ومن المواضع الأخرى الواردة في هذه المسألة وذكرها أبوحيان :٣٦٠/٣-٣٦١ ، ٢٤٦/٤، ٤٥٠/٥-٤٥١ ، ٣١/٧ ، ٤٢/٨ ، ٣٤٧ ، ٢٦٦/٤-٢٦٧

وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير، يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر :

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفانف

وقال آخر : *هلاّ سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق*

وقال آخر : *إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها*

وقال آخر : لو كان لي وزهيرٍ ثالثٌ وردت من الحُمام عدانا شر مورود

وقال رجلي من طيء : *إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة ظلت مؤمنة ممن يعاديها*

وقال العبا س بن مرداس : *أكر على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها*

وأنشد سيبويه رحمه الله : *فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب*

وقال آخر : *آبَكَ أيَّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حمر الجلة جأبٍ حشور*[1]

،فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز[2]

ثم قال عن القياس :

وأما القياس : فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين ، فكان ينبغي أن لايجوز العطف عليه إلا مع الإعادة ، لأن التنوين لايعطف عليه بوجه.

وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها كان يخرج عطف «والمسجد الحرام» على الضمير في «به» أرجح ، بل هو متعيّن ، لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك[3].

أما القراءة الثانية التي ذكرها سابقاً عن حمزة وغيره فهي :

---

(١) في البحر جسور وفي المصادر الأخرى حشور.

(٢) البحر٢/١٤٧-١٤٨.

الآية : ﴿ واتقو الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾[١].

موضع الموقف : به والأرحام.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

قرأ جمهور السبعة بنصب «والأرحام» ، وقرأ عبدالله بن يزيد بضمها ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قراءة ابن عباس والنخعي وقتادة والأعمش، وهذه القراءة شأنها شأن القراءة ﴿ وكفرٌ به والمسجد الحرام ﴾[٢].

موقف أبي حيان :

أخذ أبوحيان يفصل توجيه إعراب قراءات هذه الآية فقال : فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ...

وقيل : النصب عطفاً على موضع «به» كما تقول : مررت بزيد وعمراً .... أما الرفع فوجِّه على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف .... وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار .... وقال ابن عطية : وهذه القراءة عند رؤساء نحويّ البصرة لاتجوز ، لأنه لايجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض ، قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يَحُلّ كل واحد منهما محل صاحبه ، فكما لايجوز : مررت بزيد وك ، فكذلك لايجوز : مررت بك وزيد ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لاتجوز إلا في الشعر ... واستسهلها بعض النحويين ، انتهى كلام ابن عطية .

وتعليل المازني معترض بأنه يجوز أن تقول : رأيتك وزيداً ، ولايجوز رأيت زيداً وك ، فكان القياس رأيتك وزيداً لايجوز»[٣].

وبعد توافر أدلة السماع من قراءات سبعية يُقطع بصحتها - والتي يجب التعويل عليها إذ لا ضرورة فيها - وحديث نبوي رواه البخاري - وأجمعت المجامع اللغوية في قراءات

---

(١) الآية ١ من سورة النساء.

(٢) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٣) البحر المحيط ٣/١٥٧-١٥٨

تنص على الأخذ به في الاستشهاد - وما قالته العرب نثراً وشعراً ، بعد توافر كل هذا لجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وامتناع معظم البصريين عن الأخذ به وتأويل كل ذلك .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان على ما سنعي عطف الاسم الظاهر المجرور على الضمير المجرور قائلاً : وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز.. ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولاغيرهم ممن خالفهم ، فكم حُكْم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يَعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم ، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ[1].

فهل بعد هذا من كلام إلا كما قال القائل : قطعت جهيزة قول كل خطيب ؟!

والذي يترجح عندي هو ما ذهب إليه مجيزو العطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار.

وما ذهب إليه المانعون - وهم البصريون - فهو مردود بكثرة السماع الصحيح والكثرة تدل على جواز العطف دون إعادة الجار.

وما ذهب إليه المازني يُعترض عليه كما ذكر أبو حيان بأنه يجوز أن تقول : رأيتك وزيداً ، ولايجوز رأيت زيداً وك ، فكان القياس أن «رأيتك وزيداً» لايجوز،

وأما قراءة حمزة فلا يجوز ردّها أو تخطئتها ، لأنها قبل أن تُسبّع في عهد ابن مجاهد انتشرت في الآفاق ، وعَمَّت الأمصار واختارها جمع غفير من القراء ، إذ لم تُقرأ إلا بأثر ، وعليه فقد انعقد الإجماع عى تلقي هذه القراءة وقبولها ، والإنكار على من أنكرها.

---

(١) البحر٣/١٥٧-١٥٩.

الآية : ﴿ ..... يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾[١].

موضع الوقف : ما كانوا يستطيعون السمع.

صاحب الوقف : الفراء.

جاءت «ما» في قوله تعالى : ﴿ ما كانوا ... ﴾ وفيها عدة أوجه منها :[٢]

١- أن تكون نافية.

٢- أن تكون مصدرية ، وفيها حينئذ تأويلان :

أ- أنها قائمة مقام الظرف ، أي : مدة استطاعتهم ، وتكون «ما» منصوبة بـ يضاعف أي : يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع والإبصار.

ب- أنها منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر ، كما يحذف من أنْ وأنّ أختيها .

وإلى هذا ذهب الفراء قائلاً : وقوله : «ما كانوا يستطيعون السمع» على وجهين :

فسّره بعض المفسرين : يضاعف لهم العذاب بما كانوا يستطيعون السمع ولايفعلون، فالباء حينئذٍ كان ينبغي لها أن تدخل ، لأنه قال : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾[٣] في غير موضع من التنزيل، أدخلت فيه الباء وسقوطها جائز ، كقولك في الكلام : بأحسن ما كانوا يعملون، وأحسن ما كانوا يعملون ، وتقول في الكلام :لأجزينّك بما عملت وما عملت[٤].

موقف أبي حيان :

الأظهر عند أبي حيان أن تكون ما للنفي ، قال أبو حيان عن هذا الوجه وما ذكره الفراء وما تعقبه فيه : و«ما» على هذه الأقوال نفي، وقيل : «ما» مصدرية .... وأجاز الفراء أن تكون «ما» مصدرية ، وحُذف حرف الجر منها ، كما يُحذف مع أنْ وأنّ أختيها ، وهذا

---

(١) الآية ٢٠ من سورة هود.

(٢) ينظر الدر المصون ٣٠٢/٦.

(٣) الآية ١٠ من سورة البقرة.

(٤) معاني القرآن للفراء ٨/٢.

فيه بُعد في اللفظ والمعنى [١].

الترجيح :

هذا الذي ذهب إليه أبو حيان من استبعاده لما ذكره الفراء من أن «ما» مجرورة بحرف جر محذوف،صحيح ، ذلك أن الجمهور ذكروا أن حذف حرف الجر لاينقاس مع غير أنّ وأنْ بل يقتصر فيه على السماع [٢].

الآية : ﴿ قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ [٣].

موضع الوقف : لأقعدن لهم صراطك المستقيم.

صاحب الوقف : الزجاج.

في نصب صراطك أو جه ، منها : [٤]

١- أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر ، وذهب إلى هذا الوجه الزجاج قائلا : ولا اختلاف بين النحويين في أن «على» محذوفة ، ومن ذلك قولك : ضُرب زيد الظهر والبطن [٥].

٢- أن يكون منصوباً على الظرف ، تقديره : لأقعدنّ لهم في صراطك.

٣- أن يكون منصوباً على أنه مفعول به للفعل قبله ، وإن كان قاصراً فقد ضُمّن معنى فعل متعد، والتقدير : لألْزَمَنّ صراطك المستقيم بقعودي عليه.

موقف أبي حيان :

يظهر أن أبا حيان اختار أن قوله تعالى : ﴿ صراطك ﴾ منصوب بتضمين فعل قعد

---

(١) البحر المحيط ٥/٢١٢.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٨٤ ، ٢٦٧ ومغني اللبيب ٨٣٨ والبحر ٤/٤٨ ، ١٠/٧٩.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر الدر المصون ٥/٢٦٦-٢٦٧.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/٣٢٤ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٧.

معنى ما يتعدى لمفعول به ، وهولازم ، يتضح هذا من استبعاده للوجه الأول الذي قال به الزجاج ، وللوجه الثاني النصب على الظرف .

يقول أبو حيان : قالوا : وانتصب «صراطك» على، إسقاط «على»، قاله الزجاج وشَبَّهَه بقول العرب : ضُرب زيد الظهر والبطن ، أي : على الظهر والبطن ، وإسقاط حرف الجر لاينقاس في مثل هذا ، لايقال : قعدت الخشبة تريد : قعدت على الخشبة .... [١].

والذي يترجح لدي أن إسقاط حرف الجر لاينقاس ولايطرد إلا مع أنْ وأنّ ، وما عدا هذا مخصوص بالضرورة.[٢]

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧٥.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٨٣٨ وشرح ابن عقيل ٢/٨٤ ، ٢٦٧.

الآية : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾.[١]

موضع الوقف : فبما رحمة .

صاحب الوقف : الزجاج .

ذهب جمهور النحاة إلى أن «كم الاستفهامية في نحو : بكم درهم اشتريت، مجرورة بحرف جر محذوف ، قال سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن قوله : على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌ ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأمّا الذين جروُّا فإنّهم أرادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوضاً منها.[٢]

وذهب الزجاج إلى أنها مضافة لما بعدها.

وقد ذكر أبو حيان ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج في معرض رده على الفخر الرازي الذي أنكر زيادة «ما» في قوله تعالى : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾.[١]

قال أبو حيان راداً على الرازي : وما ذهب إليه خطأ من وجهين :

أحدهما : أنه لاتضاف «ما» الاستفهامية ، ولا أسماء الاستفهام غير «أيّ» بخلاف ، و «كم» على مذهب أبي إسحاق.

والثاني : أنه إذا لم تصلح الإضافة ، فيكون إعرابه بدلاً ، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام ، فلابد من إعادة همزة الاستفهام في البدل ، وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لايحسنه ، والتسور عليه قول الزجاج في «ما» هذه : إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) الكتاب٢/١٦٠.

النحويين[١].

والذي يهم البحث هنا هو موقف أبي حيان من أبي إسحاق الزجاج ، فالزجاج ذهب إلى أن «كم» الاستفهامية في نحو : «بكم درهمٍ اشتريت؟» مضافة لما بعدها.

ويتضح أن أبا حيان قال بمذهب الجمهور ، وضعّف ما ذهب إليه الزجاج يتضح ذلك ، لأنه ردّ على الفخر الرازي لأن الأخير يوافق رأي الزجاج في تقديره السابق.

وعلى ما سبق فمذهب الزجاج في إضافة «كم» لما بعدها ضعيف «لا لتزامهم حينئذٍ دخول حرف الجر عليها ، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك ، ولأنها بمنزلة عدد لايكون ذلك فيه.[٢]

لذا قال ابن هشام : والصحيح أن جره بـ «من» محذوفة [٣].

والذي أراه : أن حذف حرف الجر وإعماله بغير عوض ضعيف، وما ذهب إليه الزجاج إلا ليبتعد عن هذا الضعف ، غير أن جمهور النحاة أجازوا حذف «من» بعد «كم» ، لأنه قد عُرف موضعها ، وكثر استعمالها فيه وهذه الكثرة أباحت لجمهور النحاة القول بأن «من» محذوفة بعد «كم» وهذا ما ذهب إليه أبو حيان تابعاً لجمهور النحاة وعليه فنظراً لهذه الكثرة أُرجّح أن تكون "من" محذوفة بعد «كم» .

---

(١) البحر المحيط ٣/٩٧-٩٨.

(٢) المساعد ٢/١٠٩ وينظر ارتشاف الضرب ٢/٧٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤١٩-٤٢٠.

(٣) مغني اللبيب ٣٩٥.

الآية : ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[١].

موضع الموقف : أعلم من يضل .

صاحب الموقف : أبو الفتح عثمان بن جني.

اختلفت آراء المعربين في «مَن» في الآية الكريمة ، فقيل عنها موصولة وموصوفة واستفهامية ، وجاءت كما هو واضح بعد كلمة «أعلم» فمن ثَمَّ جاء الاختلاف في العامل فيها أهو أعلم أم حرف محذوف أم فعل محذوف.

قال أبو الفتح : وأنه سبحانه أراد بمن ضل عن سبيله ، فحذف الباء، وأوصل أعلم هذه بنفسها، أو أضمر فعلاً واصلاً تدل هذه الظاهرة عليه ، حتى كأنه قال : يعلم ، أو علم من يضل عن سبيله ، يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله : ﴿ وهو أعلم بالمهتدين .. ﴾[٢] .

موقف أبي حيان :

تعقبه أبو حيان بعد أن ذكر رأيه قائلاً : وقال أبو الفتح : في موضع نصب أعلم بعد حذف حرف الجر وهذا ليس بجيد ، لأن أفعل التفضيل لايعمل النصب في المفعول به[٣] .

والراجح ما ذهب إليه أبو حيان لأمرين :[٤]

أحدهما : إن الحذف في هذا الموضع لايطرد ، فهو غير مقيس، إذ جاء أعلم أفعل التفضيل معتدياً بحرف الجر في القرآن الكريم في ٥٥ موضعاً وبدونه في موضعين.

الثاني : ولضعف أفعل التفضيل فإنه لاينصب بنفسه ، والعمل في المفعول يحتاج إلى قوة العامل.

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٢) المحتسب١/٢٢٩.

(٣) البحر المحيط ٤/٢١٠.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٢٦٦-٢٦٨ ومغني اللبيب ٨٣٨.

الآية : ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ﴾[١].

موضع الوقف : واقعدوا لهم كل مرصد.

صاحب الوقف : الأخفش ، الزجاج ، الفارسي.

في انتصاب «كل مرصد» وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، تقديره : واقعدوا لهم على كل مرصد، وإلى هذا ذهب الأخفش [٢] والفراء [٣].

والآخر : أنه منصوب على الظرف المكاني، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج والذي أورد ما ذهب إليه أبو عبيدة والأخفش في هذا الموضع ثم اختار غير ما ذهب الأخفش استمع إليه «قال أبو إسحاق : كل مرصد ظرف ، كقولك : ذهبت مذهباً وذهبت طريقاً ، وذهبت كل طريق ، فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف، مثل : خلف وأمام وقدّام [٤] ، وقال النحاس : نصبه على الظرف جيد [٥] .

وقد ردّ الفارسي على الزجاج قوله السابق من حيث إنه ظرف مكان مختص ، والمكان المختص لايصل إليه الفعل بنفسه بل بواسطة «في» ، نحو : صليت في الطريق وفي البيت،و لايصل بنفسه إلا في ألفاظ محصورة بعضها ينقاس وبعضها يُسمع[٦].

موقف أبي حيان :

لأبي حيان في هذا الموطن موقفان من الزجاج والفارسي ومن الأخفش :

أولاً : موقفه من الزجاج : صحح أبو حيان ما ذهب إليه الزجاج ، قائلاً عنه :

---

(١) الآية ٥ من سورة التوبة.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٩/٢ والجنى ٤٧٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢١/١ وارتشاف الضرب ١٤٣٨/٣.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٤٣١/١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٣/٢.

(٦) ينظر الدر المصون ١٢/٦.

قال : كل مرصد ظرف ، كقولك : ذهبت مذهباً ، ورده أبو علي ، لأن المرصد المكان الذي يُرصد فيه العدو ، فهو مكان مخصوص لايحذف الحرف منه إلا سماعاً كما حكى سيبويه دخلت البيت ، وكما عسل الطريق الثعلب انتهى.

وأقول : يصح انتصابه على الظرف ، لأن قوله : «واقعدوا لهم» ليس معناه حقيقة القعود، بل المعنى : أرصدوهم في كل مكان يرصد فيه ، ولما كان بهذا المعنى جاز قياساً أن يحذف منه «في» كما قال : وقد قعدوا أنفاقها كل مقعد.

فمتى كان العامل في الظرف المختص عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أن يصل إليه بغير واسطة «في» فيجوز : جلست مجلس زيد ، وقعدت مجلس زيد ، تريد في مجلس زيد فكما يتعدى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه، فكذلك إلى الظرف[1].

ثانياً : موقفه من الأخفش : يبدو في نظر أبي حيان أن ما ذهب إليه الأخفش من إسقاط حرف الجر وانتصاب ما بعده بالفعل قبله يبدو أنه مخصوص بالشعر ، لذا قال أبو حيان : قال الأخفش معناه : على كل مرصد ، فحذف وأعمل الفعل ، وحذف على ، ووصول الفعل إلى مجرورها فتنصبه يخصه أصحابنا بالشعر ، وأنشدوا :

تحن فتبدي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لقضى عليّ [1].

وعلى هذا فأبو حيان يرى أن ما ذهب إليه الأخفش مخصوص بالضرورة [2] فعلم مما تقدم أنه يوافق الزجاج ويصحح ما ذهب إليه، وبالتالي يرى عكس ذلك فيما ردّ به الفارسي على الزجاج ، وفيما ذهب إليه الأخفش.

والذي يظهر أن ما ذهب إليه أبو حيان في تصحيحه للزجاج وردِّه على الفارسي، قد خالف فيه قاعدة سنّها النحاة، إذ شرط نصب الظرف الذي صيغ من المصدر قياساً أن

---

(١) البحر المحيط ١٠/٥ وينظر المحرر الوجيز ١٣٤/٨ والإملاء ٣٠٧.

(٢) ينظر البحر ٤٨/٤ ، ٢٤٠/٧ وأمالي ابن الشجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٠/١.

يكون عامله من لفظه أو مشاركاً له في الرجوع إلى أصله، ولذلك اعترض ابن هشام على ما ذهب إليه أبو حيان ، فقال : وهذا مخالف لكلامهم إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما في المصدر ، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً ، فينبغي ألاّ يتجاوز به محل السماع [١].

الآية : ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ﴾[٢].

موضع الموقف : قبضته .

صاحب الموقف : ابن خالويه ، الكوفيون.

قرأ الجمهور برفع قبضته ، فيكون على هذا خبراً للمبتدأ الأرض ، وقرأ الحسن بنصبها ، وخرجّها بعضهم على النصب على الظرفية ، أي : في قبضته، فلما حذف حرف الجر انتصبت.

وقد نُسب لابن خالويه هذا التخريج [٣] وأجاز الفراء التخريجين السابقين ، إذ يقول : ترفع القبضة ، ولو نصبها ناصب ، كما تقول : شهر رمضان انسلاخ شعبان ، أي : هذا في انسلاخ هذا [٤] وقال ابن عطية : معناه : في قبضته [٥] وقد ردّ هذا التخريج الأخير جمع غفير من النحاة.

يقول أبو البقاء : وهو ضعيف ، لأن هذا الظرف محدود ، فهو كقولك : زيد الدار [٦]

---

(١) مغني اللبيب ٧٥٠ وينظر أوضح المسالك ٢٣٧/٢ وشرح ابن عقيل ١٣٤/٢ والبسيط لابن أبي الربيع ٤٩٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٢.

(٢) الآية ٦٧ من سورة الزمر.

(٣) ينظر البحر ٤٤٠/٧ والدر المصون ٤٤٣/٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢.

(٥) المحرر الوجيز ١٠٣/١٤.

(٦) الإملاء ص٥١٢.

وقال مكي : ولايجوز ذلك عند البصريين ، لو قلت : زيد قبضتك ، أي في قبضتك لم يجز [١].

وقال الزجاج : وقد أجاز بعض النحويين قبضتَه بنصب التاء ، وهذا لم يقرأ به ولايجيزه النحويون البصريون ، لا يقولون : زيد قبضتك ، ولا المال قبضتَك ، على معنى : في قبضتك ، ولو جاز هذا لجاز : زيد دارك ، يريدون : زيد في دارك [٢] . وقال السمين : وقد رُدّ هذا : بأنها ظرف مختص ، فلابد من وجود «في» ، وهذا رأي البصريين ، وأما الكوفيون فهو جائز عندهم ، إذ يجيزون : زيد دارك بالنصب أي في دارك[٣].

وعلى ضوء ما تقدم قال أبو حيان : وقرأ الحسن قبضته بالنصب ، قال ابن خالويه : بتقدير : في قبضته ، هذا قول الكوفيين ، وأما أهل البصرة فلا يجيزون ذلك ، كما لا يقال : زيد داراً انتهى[٤].

وهذا النص الذي أورده أبو حيان لم يعلق عليه بشيء ولم يرجح جانبا على جانب.

الآية : ﴿ وإني سميتها مريم ﴾[٥].

موضع الموقف : سمّى.

صاحب الموقف : الأخفش الصغير.

جاءت أفعال مسموعة تتعدى إلى مفعولين ، أحدهما تتعدى إليه بالفعل نفسه، والآخر تتعدى إليه بحذف الجر ، من هذه الأفعال اختار ، واستغفر ، أمر، وكنىّ ، وسمّى.

فإن قيل : أيجوز حذف حرف الجر ليصل الفعل إلى المفعولين بإسقاط الحرف من المفعول الثاني؟

---

(١) المشكل ٦٣٣.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٦٢/٤ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤.

(٣) الدر المصون ٤٤٣/٩-٤٤٤.

(٤) البحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٥) الآية ٣٦ من سورة مريم.

نقول : في هذا تفصيل وخلاف.

فمذهب الجمهور أن حذف حرف الجر يطرد وينقاس مع أنّ وأن وذلك لطولها بالصلة ، والطول يستدعي الحذف نحو قوله تعالى : ﴿ يمنون عليك أن أسلموا ﴾ [١] أي بأن وقوله تعالى : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم ﴾[٢] أي : بأنكم، أما الحذف في غير هذين الموضعين فمقصور على السماع.

وذهب أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غير أنّ وأنْ بشرطين :

أحدهما : تعيّن مكان الحذف.

ثانيهما : تعيّن المحذوف ، أي : حرف الجر.

فإن سقط هذان الشرطان أو أحدهما لم يجز الحذف [٣].

موقف أبي حيان :

ذهب أبو حيان مذهب جمهور النحاة، إذ يقول في هذا الموضع : وسمّى من الأفعال التي تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، ويجوز حذفه ، وإثباته هو الأصل ، يقول : سميت ابني بزيد ، وسميته زيداً.

قال : *وسمّيت كعباً بشر العظام وكان أبوك يسمى الجُعَل*

أي : وسميت بكعب ، ويسمى بالجعل ، وهو باب مقصور على السماع ، وفيه خلاف عن الأخفش الصغير [٤]

والذي ترجح لدي أن حذف حرف الجر مع غير أنّ وأنْ مقصور على السماع ولا يقاس الحذف وإن وُجد الشرطان لقلة ما ورد من ذلك.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الحجرات.

(٢) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٨٤ والمساعد ١/٤٣٠ وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٠-٢٠٩١ وأيضاً ص ١٧٣٥ من الجزء نفسه ومغني اللبيب ٨٣٨.

(٤) البحر المحيط ٢/٤٤٠.

الآية : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾[١].

موضع الموقف : قتال فيه.

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء ، أبو عبيدة ، البصريون.

قرأ جمهور القراء قتالٍ فيه بالكسر، وفيه أوجه منها :[٢]

١- أنْ يكون «قتال فيه» بدلاً من الشهر بدل اشتمال ، إذ القتال واقع فيه فهو مشتمل عليه.

٢- أن يكون مخفوضاً على تكرير العامل ، وهذا قال به الكسائي وذكره الفراء قائلاً : فخَفْضَتُهُ على نية «عن» مضمرة [٣].

٣- أن يكون مخفوضاً على الجوار ، وذهب إلى هذا أبو عبيدة.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما تقدم ، وكان له مواقف :

أولها : موقفه من البصريين : جعل أبو حيان المذهب البصري في القول بأن البدل على نية تكرار العامل هو الميزان.

ثانيها : موقفه من الكسائي والفراء : ذهب كل منهما إلى أن «قتالٍ فيه» مخفوض بعن مضمرة ، فالفراء صرّح بها ، والكسائي قال بالتكرير [٤] وقد يُراد بالتكرير هنا البدل في اصطلاح الكوفيين، وهذا موقف أبي حيان مما سبق، إذ قال : وقرأ الجمهور «قتال فيه» بالكسر وهو بدل من الشهر ، بدل اشتمال ، وقال الكسائي : هو مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء : لأنه قال : مخفوض بعن مضمرة.

ولايجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم ، لأن قول البصريين : إن البدل على نية تكرار

---

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ٣٨٩/٢ والإملاء ٩٩ والمحرر ١٦٠/٢ والكتاب ١٥١/١ وأسرار العربية ٢٩٩ والأخفش ٣٣٥/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٤١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١ وشرح عيون الإعراب ٢٤٣.

العامل ، وهو قول الكسائي والفراء، لا فرق بين هذه الأقوال ، هي كلها ترجع لمعنى واحد[١].

فأبو حيان موافق للكسائي والفراء وهما موافقان للمذهب البصري ، هذا في رأي أبي حيان الذي نص على هذا في قوله : ولايجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم [١] والخلاف فيما أرى موجود [٢].

ذلك أن أبا الحسن الأخفش ، والفارسي ، والرماني ، والأنباري ، وابن يعيش ، وأبا البقاء العكبري، وكثيراً من النحاة ، ذهبوا إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي إلى أن العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه.

ولنسوق بعض حجج هؤلاء وهؤلاء لنتبيّن ضعف قول أبي حيان: «ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم» [١]

فحجة الأولين :

- إن العامل قد ظهر في كثير من الكلام ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾[٣] فأعاد اللام مع البدل . وقال تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز ﴾[٤] فأبدل الصراط من النور وأعاد إلى . وقال تعالى : ﴿ ولاتكونوا من المشركين من الذين فرّقوا دينهم ﴾ [٥] فأعاد من . وقال تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ﴾ [٦] فأعاد اللام في بيوتهم، وفيما سقته يدل على أن عامل البدل غير العامل في المبدل منه.

---

(١) البحر المحيط ٢/١٤٥.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٣/٦٧-٦٨ واللباب ١/٤١٤-٤١٥ وأسرار العربية ٣٠٠-٣٠١ والمساعد ٢/٤٢٧-٤٢٨.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ١ من سورة إبراهيم.

(٥) الآية ٣٢ من سورة الروم.

(٦) الآية ٣٣ من سورة الزخرف.

- إن البدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر هناك محذوف، فلّما لم يكن تبعاً في الحقيقة كالنعت وما جرى مجراه ، لم يكن تبعاً في العامل، لذا قال أبو جعفر النحاس : لايجوز إضمار عن [1] رداً على الفراء والكسائي فيما ذهبا إليه.
- لو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال ، وهو أن يكون قد عمل في البدل عاملان كاللام وإلى، وهما حرفا جر، فلو علّقت اللام وإلى عن العمل لأدى ذلك إلى تعلّق حروف الجر عن العمل وهو محال أيضاً.
- لو كان العامل الأول لوجب نصب زيد في قولك : يا أخانا زيد كالنعت وعطف البيان، فلما لم يكن كذلك دل على أن العامل غير العامل في المبدل منه.

وحجة من رأى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه «سيبويه والمبرد والسيرافي» هي ما يلي :

- لا عامل له يخصه، فلو كان كذلك للزم إظهاره.
- لو كان العامل مقدراً لكثر ظهوره وفشا استعماله.
- إن ظهور العامل في بعض المواضع يُراد به التأكيد ، وعليه فإعادة إلى واللام في الآيات السابقات يجوز أن يكون تأكيداً.

وعلى هذا يذهب الكسائي والفراء مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي وليس بمذهب البصريين على إطلاقة.

وعليه أيضاً يتضح أن أبا حيان يذهب مذهب سيبويه وممن سبق ذكره.

والترجيح بين المذهبين عندي: المذهب الثاني القائل بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه إذ عامل البدل كما يرى سيبويه قد نسخ لفظه وبقي حكمه، أما النصوص التي صُرِّح فيها بلفظ العامل فهي من وادي التوكيد لاغير.

ثالثها : موقفه من أبي عبيدة : ذهب أبو عبيدة إلى أن «قتال فيه» مخفوض على الجوار وقد ردّ على أبي عبيدة كثير من النحاة.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٧/١.

- قال أبو جعفر : لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولافي شيء من الكلام ، وإنما الجوار غلط ، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم : هذا جحر ضب خرب ، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذا جحرا ضب خربان ، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولايحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها[١].
- وقال ابن عطية عن قول أبي عبيدة : وقوله هذا خطأ.[٢]
- وقال أبو البقاء مستبعداً ما ذهب إليه أبو عبيدة : لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة[٣].

أما أبو حيان فقد كان معتدلاً ، واقفاً موقف القاضي ، فقد فصل القول : فقال : فإن كان أبو عبيدة عنى بالخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية، وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيُعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لايكون له تابعاً من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولامنصوب، فيكون «قتال» تابعاً له ، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار.

وإن كان أبو عبيدة عني الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوضاً ، أي : صار تابعاً له ، ولا يعني به المصطلح عليه جاز ذلك ، ولم يكن خطأ ، وكان موافقاً لقول الجمهور إلا أنه أغمض في العبارة وألبس في المصطلح[٤].

فأبو حيان أنصف أبا عبيدة ، فالمسألة تعتمد على تفسير أبي عبيدة لها،وعليه فأبو عبيدة إما أن يكون مخطئاً في النحو، وإما أن يكون مخطئاً في المصطلح، ولايخلو الأمر من

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٧.

(٢) المحرر الوجيز ٢/١٦٠.

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن ٩٩.

(٤) البحر المحيط ٢/١٤٥.

واحد منهما، والمشهور ضعفه في النحو، فهو وقع في أحد الأمرين ، إلا أن أبا حيان تسامح معه.

الآية : ﴿ رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو ﴾[١].

موضع الوقف : رب.

صاحب الوقف : البصريون.

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وأبو بكر ربِّ بالخفض، وقرأ باقي السبعة بالرفع.

أما قرآة الخفض ، فيجوز أن يكون «ربِّ» بدلاً من «ربك» في قوله تعالى : ﴿ واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً ﴾ [٢] ويجوز أن يكون عطف بيان له ، إلا أن الزمخشري ذكر أن ابن عباس جرّه على القسم ، فيكون حرف القسم مضمراً، كقولك : والله لا أحد في الدار إلا زيد [٣] .

وما ذهب إليه الزمخشري يوافق مذهب الكوفيين وبعض البصريين الذين أجازوا حذف حرف الجر من المقسم به إذا كان المقسم به غير لفظة اللّه أما جمهور البصريين فمنعوا الحذف [٤]

موقف أبي حيان :

اعترض أبو حيان على التخريج الذي نقله الزمخشري في قراءة خفض «ربّ» من الآية الكريمة فقال : ولعل هذا التخريج لايصح عن ابن عباس ، إذ فيه إضمار الجار في القسم ، ولايجوز عند البصريين إلا في لفظة الله ، ولايقاس عليه[٥].

---

(١) الآية ٩ من سورة المزمل.

(٢) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٣) ينظر الكشاف ١٧٧/٤.

(٤) ينظر المساعد ٣٠٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٦٠/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣١/١-٥٣٢ وارتشاف الضرب ١٧٦٨/٤ وأمالي ابن الشجري ١٣٢/٢.

(٥) البحر المحيط ٣٦٤/٨.

الترجيح :

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان هو الراجح عندي ، ذلك أن إضمار الجار وإعماله – كما في التخريج الذي ذكره الزمخشري عن ابن عباس – ضعيف بغير عوض ودليل عليه.

وأما مع لفظ الجلالة فإن الحذف بغير عوض استعمل وهو بقلة ، وما ذاك إلا لكثرة الاستعمال ، لذا قال الأخفش عن جر هذا الاسم الكريم : ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم ، وهذا في القياس رديء[1].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٨٤.

المطلب الثاني : حذف حرف الجر مع مجروره

الآية : ﴿ واتقوا يوماً لاتجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ﴾[١].

موضع الموقف : واتقوا يوماً لاتجزي ....

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، الزجاج ، الكسائي ، الفارسي ، الفراء.

من الأشياء التي ينعت بها الجملة ، وللنعت بها شروط ، منها شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة ، وشرطان في الجملة : أحدهما : أن تكون خبرية ، والثاني : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، إما ملفوظ به [٢] كقوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾[٣] ، أو مقدر لدلالةٍ عليه ، وقد يكون أصل هذا الضمير الرابط قبل الحذف مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

- فالمرفوع كقول الشاعر :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبّ قتل عار

التقدير : ورب قتل هو عار.

- و المنصوب كقول الشاعر :

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

التقدير : وما شيء حميته بمستباح.

فالضمير المرفوع والمنصوب حذفه وذكره سيان ولاتفضيل فيهما .

- أما الضمير الرابط المجرور فقد يكون مجروراً بواحد من حرفين وهما من أو في .

فالمجرور بمن قد يحذف ، وقد يثبت ولايشترط في المنعوت شيء ، أما المجرور بفي ففيه تفصيل ، فلا يخلو المنعوت من أن يكون ظرف زمان أو غيره . فإن كان غير ظرف الزمان فإنه لايجوز حذف الرابط مخافة اللبس ، فلا يقال : رأيت كتاباً رغبت ، فلا يُعلم

---

(١) الآية ١٢٣ من سورة البقرة.

(٢) انظر كتب شراح ألفية ابن مالك عند قوله : ونعتوا بجملةٍ منكّراً فأعطيت ما أعطيته خبراً،كشرح ابن عقيل ٦٩/٣ وأوضح المسالك ٣٠٨/٣ والأشموني بهامش حاشية الصبان ٤٨/٣ .

(٣) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

المحذوف فيه أو عنه . وإن كان المنعوت ظرف زمان فإنه يجوز حذفِ الرابط ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾[١].

والتقدير : لاتجزي فيه.

والخلاف هنا في كيفية حذفه ، فهل حُذف الجار مع مجروره دفعة واحدة ، أو حُذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل فكان تقديره:لاتجزيه ، ثم حُذف منصوباً ؟ قال ابن هشام : «قولان الأول عن سيبويه[٢]، والثاني عن أبي الحسن[٣]» وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي : لايجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أي : إن الجار حُذف أولاً ، ثم حُذف الضمير، وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا فيه ، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران ، والأقيس عندي الأول[٤].

وقال ابن عقيل تبعاً لابن مالك :ثم قال سيبويه : حذفت فيه اعتباطاً ، أي : لأول وهلة ، إذ يجوز مع الظرف ما لايجوز مع غيره ، قال الأخفش والكسائي : حذفت تدريجاً ، فحذف الحرف فاتصل الضمير بالفعل فحذف وهو منصوب.[٥]

وقال أبو حيان عن حذف فيه في الآية الكريمة : فَحَذْفُ فيه برمته عند سيبويه ، وبتدريج عند الكسائي والأخفش ... [٦]

وخلاصة ماسبق :

- إما أن يكون حُذف الجار مع مجروره دفعة واحدة ، وهو مذهب سيبويه .
- وإما أن يكون حذف الجار أولاً ثم المجرور ثانياً ، فيكون الحذف بالتدريج،وهو مذهب الكسائي والأخفش في معظم الأقوال في هذه المسألة.

---

(١) الآية ١٢٣ من سورة البقرة.

(٢) انظر إملاء ما منّ به الرحمن ص ٤٢ والدر المصون ١/٣٣٥-٣٣٦.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/٥٠٣ وانظر الكتاب ١/٨٧-٨٨ وجـ١/٣٨٦ وشرح التصريح ٢/١١٢.

(٥) المساعد ٢/٤٠٨-٤٠٩ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٥٨٥.

موقف أبي حيان :

اختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه ، وهو اختيار الفارسي فيكون اختيارهما الحذف دفعة واحدة[١].

قال أبو حيان عن قوله تعالى : ﴿ لاتجزي نفس ﴾ : هذه الجملة صفة لليوم والرابط محذوف ، فيجوز أن يكون التقدير : «لاتجزى فيه» فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير ، فيكون الحذف بالتدريج. أو عدّاه إلى الضمير أولاً اتساعاً ، وهذا اختيار أبي علي وإياه نختار[٢].

والذي يترجّح لدي أن جملة «لاتجزي» لكي تكون صفة لـ «يوم» فإنها تحتاج إلى رابط يربطها بموصوفها ، وما دام أنه لم يظهر الرابط فهو مقدر لا محالة قياساً بما هو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ﴾ [٣] ولم نعلم أن الضمير حذف بعد حذف حرف الجر ، أو أنه حذف مع حرف الجر دفعة واحدة ، فتعيين المحذوف أولاً لم يثبت ، إلا أن الحذف موجود.

---

(١) ينظر المسائل الحلبيات ص١٨٥ والمسائل العسكريات ١٩١-١٩٢.

(٢) البحر المحيط ١/١٨٩.

(٣) الآية ٢٨١ من سورة البقرة.

الآية : ﴿ ما هذا إلا بشرٌ مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون ﴾[١].

موضع الوقف : ويشرب مما تشربون.

صاحب الوقف : الفراء ، البصريون.

الموصول مبهم المدلول ، غامض المعنى ، لذا لزم أن يقع بعده صلة تزيل إبهامه وتجلى غموضه ، وهذه الصلة يلزمها في غالب الأحوال ضمير يطابق الموصول، وهذا الضمير قد يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً.

وقد سبق القول في الرابط المرفوع ، والمنصوب ، أما المجرور ، فإن كان مجروراً بحرف جر واجتمعت فيه عدة شروط كنت بالخيار في إظهاره أو حذفه ، ومن هذه الشروط :

أن يكون الجار حرفاً، وأن يكون قد تقدم نظيره ، وأن يكون متعلق الحرفين واحداً ، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط : مررت بالذي مررت به ، ونزلت في المنزل الذي نزلت فيه [٢] هذا إذا كانت «مما» بمعنى الذي ، وهو الظاهر، إلا أن الفراء أجاز أن تكون «ما» مصدرية، يقول في هذا الشأن عنها:المعنى: مما تشربون منه ، وجاز حذف «منه» ، لأنك تقول : شربت من مائك، فصارت «ما تشربون» بمنزلة شرابكم، ولو حذفت من «تأكلون» منه كان صواباً [٣].

موقف أبي حيان :

رجّح أبو حيان أن تكون «ما» في الآية الكريمة موصولة والعائد محذوفاً، فقال : والظاهر أن «ما» موصولة في قوله «مما تشربون» ، وإن العائد محذوف، تقديره : مما تشربون منه، لوجود شرائط الحذف ... وحسّن هذا الحذفَ ورجحه كونُ «تشربون» فاصلة ، ولدلالة «منه»عليه في قوله «مما تأكلون منه»[٤].

---

(١) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٦٦/١-٤٦٧ والمساعد ١٥١/١-١٥٢ والدر المصون ٣٣٢/٨-٣٣٣ وشرح الكافية الشافية ٢٩٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٣٤/٢.

(٤) البحر المحيط ٤٠٤/٦.

ثم أورد ما ذكره الفراء نقلاً عن كتاب التحرير ، وقد ردّ أبو حيان على ما ذهب إليه الفراء من أن «ما» إذا كانت مصدرية فإنها لا تحتاج إلى عائد ، وأيضاً فإنه يفوت فصاحة معادلة التركيب ، إذ إن لو كان التقدير مما تشربونه لكان تقدير مما تأكلونه ، وهذا غير موجود ، فترجّح أن تكون «ما» موصولة لامصدرية، وهذا التخريج على قاعدة البصريين هذا ما ذكره أبو حيان ورجّحه ، وبه يترجح لدي كذلك.

المبحث الثاني : حذف أن الناصبة للمضارع

المطلب الأول : حذف أن الناصبة للفعل المضارع من غير بدل

الآية : ﴿ وإذ آخذنا ميثاق بني إسرائيل لاتعبدون إلا الله ﴾ [١].

موضع الموقف : لا تعبدون.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، الكسائي ، الفراء ، المبرد ، الكوفيون.

وردت القراءات بالياء والتاء غيبة وخطاباً لقوله تعالى : ﴿ لا يعبدون ﴾ وقرأ أُبَي وابن مسعود«لايعبدوا» على النهي.

ففي قراءة من قرأ «لا يعبدون» تعددت الأوجه الإعرابية ، ومنها ما يلي :

١- أن تكون هذه الجملة المنفية في موضع نصب على الحال من بني إسرائيل ، وهذا حال من المضاف إليه ، وأجاز مجيء هذه الجملة حالاً المبرد وقطرب.

٢- أن تكون جواباً لقسم محذوف دلّ عليه لفظ الميثاق ، تقدير الكلام : استحلفناهم أو قلنا لهم : بالله لاتعبدون ، ونُسب هذا الوجه لسيبويه [٢] وأجازه المبرد والكسائي والفراء. يقول الفراء : وإن شئت جعلت «لا تعبدون» جواباً لليمين ، لأن أخذ الميثاق يمين [٣].

٣- أن تكون على حذف حرف الجر وحذف «أنْ»، والتقدير : أخذنا ميثاقهم بأن لا يعبدوا فحذف حرف الجر ، لأن حذفه مطرد ، ذكر هذا الوجه الأخفش [٤] .

وهذا النوع من إضمار «أنْ» مختلف فيه ، فمن النحويين من منعه ، ومنهم من أجازه.

٤- أن تكون منصوبة بقال محذوفة ، وذلك القول حال ، قال الفراء : ويجوز في هذا استحلفتُ عبدالله لأقومنّ : أي : قلت له أحلف لأقومنّ كقولك : قل لأقومنّ [٥].

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ١٠٦/٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٣/١-٥٤.

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٥٣/١-٥٤.

٥- أن تكون «أنْ» الناصبة مضمرة ، وهي وما في حيزها في محل نصب على أنها بدل من ميثاق.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان الأوجه السابقة ، وهنا نجتزيء أهم ما ذكره وما له صلة بمتقدمي النحاة. فقال عن هذه الأوجه :

أحدها : أنه جملة منفية في موضع نصب على الحال من بني إسرائيل ... وهو حال من المضاف إليه ، وهو لايجوز على الصحيح ... وممن أجازه أن تكون الجملة حالاً المبرد وقطرب ، قالوا : ويجوز أن يكون حالاً مقارنة وحالاً مقدرة .

الوجه الثاني : أن تكون الجملة جواباً لقسم محذوف دل عليه قوله : أخذنا ميثاق بني إسرائيل أي : استحلفناهم والله لايعبدون ، ونُسب هذا الوجه إلى سيبويه وأجازه الكسائي والفراءوالمبرد.

الوجه الثالث : أن تكون محذوفة ... قاله الأخفش ، ونظيره من نثر العرب : مرة يحفرها، ومن نظمها قوله :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ....

أصله مره بأن يحفرها ، وعن أن أحضر الوغى،وهذا النوع من إضمار أن في مثل هذا مختلف فيه،فمن النحويين من منعه ، وعلى ذلك متأخر وأصحابنا، وذهب جماعة من النحويين إلى أنه يجوز حذفها في مثل هذا الموضع ، ثم اختلفوا . فقيل : يجب رفع الفعل إذ ذاك ، وهذا مذهب أبي الحسن.

ومنهم من قال بنفي العمل، وهو مذهب المبرد والكوفيين [1] ، والصحيح قصر ما ورد من ذلك على السماع ، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرّج الآية عليه ، لأن فيه حذف حرف مصدري وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها .

---

(١) ينظر المقتضب ١٣٦/٢.

الوجه الرابع : أن يكون التقدير : أن لا تعبدوا، فحذف أن وارتفع الفعل ، وفي هذا الوجه ما في الذي قبله من أن الصحيح عدم اقتياس ذلك، أعني حذف أن ورفع الفعل ونصبه.

الوجه الخامس : أن تكون محكية [بقال][1] محذوفة ، أي : قائلين : لا تعبدون إلا الله ، ويكون إذ ذاك لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي ، أي :قائلين لهم لاتعبدوا إلا الله ، قاله الفراء[2].

مما سبق يتلخص لأبي حيان موقعان :

أحدهما : الحال من المضاف إليه وقال عنه : وهو لايجوز على الصحيح» وهذا ذهب إليه المبرد وقطرب ، وعليه فهو لا يوافقهما فيما ذهبا إليه .

الآخر : حذف أن في غير المواضع المقيسة، فيه خلاف [3].

فذهب الكوفيون إلى أنّ «أنْ» المصدرية تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، واحتجوا بهذه الآية الكريمة موضع البحث ، إذ نُصب لا تعبدوا بأن مقدرة في قراءة ابن مسعود «لا تعبدوا إلا الله» فحذف أن وأعملها على الحذف.

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل نحو الفاء والواو ... وردوا على الكوفيين بأن أنْ المصدرية أشبهت أنّ المشددة،وأنّ المشددة لاتعمل محذوفة، فكذلك ما حُمل عليها بطريق أولى.

ويدل على ضعف «أنْ» أن من العرب من لا يعملها وهي ظاهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما ، وإذا لم تعمل وهي مظهرة فكيف تعمل وهي مضمرة[4].

وعلى ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من حذف أن وإعمالها من غير بدل قال أبو حيان: «والصحيح قصر ما ورد على السماع»، وهو بهذا يخالفهم ويوافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

---

(١) في مطبوعة البحر [بحال] ولعل الصحيح ما أثبته.

(٢) البحر المحيط ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٣) ينظر الانصاف م ٧٧ ، ٥٥٩/٢.

(٤) ينظر الإنصاف ٥٥٩/٢ فما بعدها والمسائل العسكرية للفارسي ٢٠٢ واللباب ٣١/٢ والمساعد ١٠٩/٣-١١٠ وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١١/٤ وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/٣-١١٠.

ويؤكد ما ذهب إليه أبو حيان من أن حذف «أنْ» وإعمالها من غير بدل قال به الكوفيون والمبرد ولا يقول به جمهور البصريين قوله نقلاً عن كتاب التحرير بشأن تخريج قوله تعالى : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حُسْناً ﴾[١] : وقال أهل الكوفة ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً ، فيقدر له فعل ، انتهى [٢].

قال أبو حيان : وفي هذا القول حذف «أن» وصلتها ، وإبقاء المعمول ، وهو لايجوز عند البصريين [٢].

---

(١) الآية ٨ من سورة العنكبوت.

(٢) البحر المحيط ١٤٢/٧.

المطلب الثاني: حذف أن الناصبة للفعل المضارع ببدل

أ/ بعد الفاء

تمهيد :

مسألة الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد الواو التي تفيد مفهوم «مع» وبعد فاء السببيّة ، واللام ، وأو .

اختص الفعل المضارع بكونه مَبْيناً أحياناً ومعرباً أحياناً أخرى

بناؤه : يبنى في حالتين :

أحدهما : إذا اتصلت به نون الإناث.

والأخرى : إذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة اتصالاً مباشراً خلافاً للأخفش [١].

إعرابه : ويعرب فيما عدا ذلك ، وله ثلاث حالات : إما أن يكون مرفوعاً ، وإما أن يكون مجزوماً وإما منصوباً.

الحالة الأولى : «رفعه» يكون مرفوعاً إذا ضارع الاسم كما ذهب إليه البصريون ، أو لتجرده من الناصب والجازم كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وكثير من متأخري النحاة ، وهذا الرأي الثاني أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد [٢].

الحالة الثانية : «جزمه» يجزم إذا سبق بأداة جزم.

الحالة الثالثة : «نصبه» ينصب المضارع إذا سبق بأداة نصب ظاهرة أو مقدرة ، ونواصبه على قسمين : ما ينصب بنفسه ، وما ينصب بإضمار.

أ- أدوات ناصبة للفعل المضارع : وهي أن ولن وكي المصدرية وإذن.

ب- أدوات يقع المضارع منصوباً بإضمار أن بعدها وهي : كي الجارة ، حتى ، لام الجحود، الفاء ، أو ، الواو.

أولاً : من المواضع التي يقع المضارع منصوباً بعدها بأنْ وهي مضمرة وجوباً: فاء السببية.

تفيد الفاء العطف بترتيب لا مهملة فيه ولا انتظار ، إضافة لذلك فإنها تفيد السببية ،

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٤٨/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ والمساعد ٥٩/٢.

فما قبلها يكون مسبباً فيما بعدها ، فيكون السبب نتيجة للمسبب ، والفاء واقعة بينهما متصلة بما يشبه الجواب ، لذا كان المراد من دلالتها على الجواب ، أنها تكون في كلام مترتب على كلام قبله كترتب الجواب على السؤال.

وبما أن وظيفتها الأساسية هي العطف المجرد عن السببية إلا أنه قد وُجد المضارع منصوباً وليس هناك علة ظاهرة تبين سبب نصبه ، لذا وقع الخلاف بين النحاة في ذلك ، أكان النصب بسبب الفاء أم بسبب حرف غيرها يّطرد عمله في النصب ، أم بسبب معنى غير ذلك.

كل ذلك جرى بين النحاة ، فجمهور منهم قال العامل هو أنْ مضمرة، وأخر قال النصب بالمخالفة ، ورأي انفرد به بعضهم ، قائلاً النصب بالفاء نفسها ، وفيما يلي بيان ذلك، وموقف أبي حيان من هؤلاء وهؤلاء.

غير أن المراجع التي بين أيدينا يختلف نقل خلاف المسألة وتفصيلاتها بين النحاة، ولكي أعطي صورة واضحة منسوبة لأصحابها أرى أن أجعل المسألة على شكل عامل نصب المضارع :

أولاً : النصب بالخلاف :

ذهب الكوفيون [١] وقيل : الفراء وبعض الكوفيين [٢] ، وقيل : بعض الكوفيين [٣] إلى أن نصب المضارع يكون بالخلاف بعد أجوبة النفي أو الطلب الذي يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني.

ثانياً : النصب بالفاء نفسها :

ذهب الجرمي وقيل : الكوفيون[٤] وقيل بعض الكوفيين، وقيل : الكسائي ومن وافقه من

---

(١) ينظر الإنصاف ٥٥٧/٢-٥٥٩ وشرح الكافية للرضي ٥٣/٤-٥٤ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٣/٢ واللباب ٣٨/٢.

(٢) ينظر المساعد ٨٤/٣ وشرح ابن يعيش ٢١/٧ وإرتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ وشرح الكافية للرضي ٥٣/٤-٥٤.

(٣) ينظر الجنى الداني ٧٤ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧/٤ والإنصاف ٥٥٨/٢.

أصحابه والجرمي[١] إلى أن النصب يكون بالفاء نفسها.

ثانياً : النصب بأن مضمرة بعد الفاء :

ذهب البصريون [٢] وقيل : جمهورهم [٣] إلى أن النصب يكون بأن مضمرة وقد احتج هؤلاء وهؤلاء بحجج.

فالذين ذهبوا إلى أن المضارع إنما نصب بالخلاف قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأن الجواب مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ ، أو عَرَض[٤].

فإذا قيل : أين بيتك فأزورك ، لم يكن الجواب استفهاماً ، وإذا قيل : ليت لي مالاً فأتصدق به، لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قيل : ألا تنزل فتصيب خيراً لم يكن الجواب عَرضاً، وهكذا با قيها. فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف.

وأما النصب بالفاء نفسها فلأن الفاء خرجت عن باب العطف ، واستُدل بأن الفعل وُجد بعدها منصوباً ، ولم يقم دليل على أنه منصوب بغيرها فجُعل النصب بها،

وأما ما ذهب إليه البصريون من أن النصب بأن مضمرة بعد الفاء في أحد الأجوبة السابقة فلعدة أمور،منها :

- أن الفاء حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ، لأنها غير مختصة ، فهي تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال تارة أخرى ، وعليه فما لايختص لا يعمل.

قال سيبويه : ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلتَ عليهن الفاء والواو للعطف [٥].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ وإصلاح الخلل ٤٩ .

(٢) ينظر معظم ما سبق والكتاب ٢٨/٣ والمقتضب ١٤/٢-١٥ .

(٣) ينظر البحر ٢٩٢/٣.

(٤) الإنصاف٥٥٨/٢.

(٥) الكتاب٤١/٣.

- اختصاص «أن» بالعمل مضمرة نظراً لقوتها ولوجود دليل يدل عليها ، وهو الفاء أو الواو أو لام كي أو لام الجحود أو «أو».

يقول المبرد : واعلم أنّ هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنما «أنْ» بعدها مضمرة ، فالفعل منتصب بـ «أنْ»، وهذه الحروف عوضٌ منها ، ودالة عليها ، فمن هذه الحروف : الفاء والواو ، وحتى ، واللام المكسورة[١].

ومما يدل على إعمالها مضمرة مجيئها بعد لام كي ظاهرة في بعض المواضع ومضمرة في أماكن أخرى ، مما يدل على إعمال «أنْ» لا إعمال لام كي أو غيرها من الأحرف الأخرى.

- ومما يدل على إعمال أن مضمرة أن الخلاف لو كان ناصباً لقيل : ما قام زيدٌ بل عمراً ، فينصب لمخالفة الثاني الأول ، ولما لم يكن ذلك جائزاً تعيّن أن يكون العامل غير الخلاف.

والذي يترجّح لدي أن النصب بأَنْ هو من باب طرد الباب حتى إن الخليل كان يقول : «لا ينتصب فعل البتّة إلا بأنْ مضمرة أو مظهرة»[٢].

وعليه فما كان هذا من إطلاق العمل لها ، فالأولى أن تكون هي العاملة متى وُجد ما يدل عليها.

الآية : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ﴾[٣].

موضع الموقف : فأفوز.

صاحب الموقف : جمهور البصريين ، الكوفيون ، الجرمي .

قرأ جمهور القراء بنصب فأفوز ، وهو جواب التمني ، وقد أورد أبو حيان الخلاف بين جمهور البصريين والكوفيين في عامل نصبه فقال :

---

(١) المقتضب٢/٦-٧.

(٢) المقتضب٢/٦.

(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء.

ومذهب جمهور البصريين أن النصب بإضمار أن بعد الفاء ، وهي حرف عطف ، عطفت المصدر المنسك من أن المضمرة ، والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ، ومذهب الكوفيين أنه انتصب بالخلاف ، ومذهب الجرمي أنه انتصب بالفاء نفسها[١].

الآية : ﴿ وقال فرعون ياهامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب ﴿ أسباب السموات فأطلعَ ﴾[٢].

موضع الموقف : فأطلعَ.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء برفع أطلع ، وقرأ حفص بنصبه ، وفيه عدة أوجه ، منها :

١- أنه جواب الأمر في قوله تعالى : ﴿ ابن لي ﴾ فنُصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه.

٢- منصوب عطفاً على التوهم.

٣- منصوب على جواب الترجي في لعل ، وهذا مذهب كوفي ، قال الفراء : ومن جعله جواباً لِلَعَلّى نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء ، قال : وأنشدني بعض العرب :

علّ صروف الدهر أو دولاتها يُدِلْنَنا اللّمّةَ من لَماَّتِها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها

فنصب على الجواب بلعلّ [٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الثلاثة السابقة ، وقد فضل العطف على التوهم، فقال : وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، واحتج

---

(١) البحر المحيط ٢٩٢/٣.

(٢) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر.

(٣) معاني القرآن للفراء ٩/٣.

الكوفيون بهذه القراءة، وبقراءة عاصم فتنفعه الذكرى في سورة عبس[١] إذ هو جواب الترجي في قوله تعالى : ﴿ لعله يزكى أو يذّكر فتنفعه الذكرى ﴾ [١].

وقد تأوّلنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم ، لأن خبر «لعل» كثيراً جاء مقروناً بأنْ في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً ، فمن نصبه توهّم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لاينقاس ، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرِّج ، وأما هنا فأطلع فقد جعله بعضهم جواباً للأمر ، وهو قوله ابن لي صرحاً، كما قال الشاعر :

يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا [٢]

فالتأويل الذي قصده أبو حيان هو العطف على معنى لعلي أبلغ ، وهو لعلي أن أبلغ يدل على هذا قوله : لأن خبر «لعل» كثيراً جاء مقروناً بأنْ في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً [٢] ويحتمل أن يكون عطفاً على الأسباب على حد قوله الشاعر :

للبس عباءة وتقرَّ عيني

قال ابن هشام : ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي : إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني[٣].

ومحصلة القول إن أبا حيان لا يوافق مذهب الكوفيين ، وعلى هذا فقد تأول ، وهو متبع المذهب البصري في التأويل ، فالبصريون يرون أن الترجي ليس له جواب منصوب ، وتأولوا قراءة النصب هذه بأن لعل أُشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمني . ونلاحظ أن مذهب الكوفيين لا تأويل فيه ، وما لا تأويل فيه أولى من غيره، والأولى أن العطف على التوهم لا ينبغي التعويل عليه ، ولا القول به في تخريج قراءات القرآن سيما السبعة منها.

---

(١) الآية ٣ ، ٤ من سورة عبس .

(٢) البحر المحيط ٧/٤٦٥-٤٦٦.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٣.

الآية : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾[١].

موضع الموقف : فلا تجعلوا .

صاحب الموقف : البصريون والكوفيون.

أجرى الكوفيون لعل مجرى هل ، فأثبتوا لها الاستفهام [٢] وعليه فكما أن الفعل ينصب في جواب الاستفهام ، فكذلك الترجي الذي تفيده لعل.

وجملة فلا تجعلوا متعلقة من حيث المعنى بالأمر من قوله تعالى اعبدوا في الآية السابقة : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾[٣].

وأجاز الزمخشري أن تكون متعلقة بلعل ، وعلى هذا الجواز تكون «لا» من قوله «فلا تجعلوا» نافية لا ناهية ، وما ذهب إليه الزمخشري هو مذهب الكوفيين .

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم فيه الزمخشري وغيره، فقال في هذا الموضع: فعلى هذا لا تكون «لا» ناهية ، بل نافية ، وتجعلون منصوب على جواب الترجي، وهو لايجوز على مذهب البصريين ، إنما ذهب إلى جواز ذلك الكوفيون.

أجروا لعل مجرى هل ، فكما أن الاستفهام ينصب الفعل في جوابه ، فكذلك الترجي، فهذا التخريج الذي أخرجه الزمخشري لا يجوز على مذهب البصريين[٤].

وقال في موضع آخر : والترجي عند البصريين لا جواب له فينصب بإضمار أن بعد الفاء، وأما الكوفيون فيقولون ينصب في جواب الترجي[٥].

---

(١) الآية ٢٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٧٩.

(٣) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٤) البحر ١/٩٩.

(٥) البحر ٨/٤٢٧.

الآية : ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾[١].

موضع الآية : فتكونا .

صاحب الموقف : سيبويه ، البصريون ، الجرمي ، الكوفيون ، الزجاج.

فتكونا فيه وجهان :[٢]

أحدهما : أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء عند جمهور البصريين وسيبويه ، وبالفاء نفسها عند الجرمي ، وبالخلاف عند الكوفيين .

الثاني : ما قاله الزجاج : ويجوز أن يكون «فتكونا» جزم على العطف على قوله ولاتقربا فتكونا[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجهين السابقين كما ذُكر عاليه، وقال : والأول أظهر لظهور السببية والعطف لايدل عليها [٤] وما رجّحه أبو حيان هو أولى.

---

(١) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ١/٢٨٦.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/١١٤ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢١٤ ومعاني الفراء ١/٢٦.

(٤) البحر المحيط ١/١٥٨-١٥٩.

بـ/ بـعد الواو

الخلاف في نصب الفعل المضارع بعد الواو التي تفيد مفهوم «مع» أو مجرد العطف: هذه المسألة لها صلة وارتباط بمسألة نصب المضارع بعد الفاء، والواو والفاء يشتركان في أمور ويختلفان في أمور أخرى ، فهما يشتركان في نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ، وهما حرفا عطف إلا أن كلاً منهما يختص بخصائص معنوية كالسببية والترتيب مع التعقيب وعطف ما ليس صلة على الذي استحق أنه الصلة، وهذا يختص به الفاء، ومطلق العطف دون ترتيب ، والمعية ، وهذا يختص به الواو.

هذه لمحة موجزة عنهما ، وتقدم في المسألة السابقة نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، وهنا يختص القول بنصبه بعد الواو ، إذ إنه وُجد المضارع منصوباً بعد الواو التي تفيد المعية . لذا بدأ التساؤل عن سبب نصبه أكان النصب بأنْ أم بالواو أم بأمر آخر غيرهما ؟

الخلاف في هذه المسألة كالخلاف في المسألة السابقة، فالذي ذهب إليه جمهور البصريين أن النصب ليس بالواو، إذ إن الواو حرف عطف ولكن النصب بأن مضمرة وجوباً، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن النصب هو بالواو نفسها ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الواو هو واو الصرف ، والفعل منصوب على الصرف.

ومعنى الصرف أن الفعل كان يستحق وجهاً من الإعراب غير النصب ، فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب .

وقد دارت حجج هؤلاء وهؤلاء وسجلت المراجع ما كان علة وسبباً وتفسيراً لنصب المضارع بعد هذه الواو ، وخلاصة ذلك ما يلي :

- القول بأن الواو هي الناصبة للفعل المضارع بعدها هو مذهب الجرمي، رُدّ عليه بأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أنها لاتعمل، لأنها لاتختص،لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل ، وما لايختص فالأصل فيه أنه لايعمل شيئاً ، فلذلك وجب أن يقدر بعدها ليصح نصب الفعل ، إذ كانت هذه الحروف مما

لايجوز أن يعمل في الأفعال[١].

قال ابن الأنباري عما ذهب إليه الجرمي : وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ، لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه.[٢]

قال ابن هشام : وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف ، وليس النصب بها خلافاً لهم .... ثم قال : «الحق أن هذه الواو واو العطف»[٣].

وقال ابن الأنباري عما ذهب إليه الكوفيون : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل في نحو قولك : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» منصوب على الصرف. وقال على لسان الكوفيين عما احتجوا به : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول .... » ثم قال مجيباً ورادّاً عليهم فيما ذهبوا إليه : «إن الخلاف لايصلح أن يكون موجباً للنصب.[٢]

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢١/٧ وشرح الكافية للرضي ٢٢٧/٢ (بيروت)

(٢) الإنصاف٢/٥٥٥.

(٣) مغني اللبيب٢/٣٦١.

الآية : ﴿ ولما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلَمَ الصابرين ﴾[١].

موضع الوقف : ويعلم الصابرين.

صاحب الوقف : البصريون ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء بفتح الميم ، وفي هذه القراءة تخريجان:

أحدهما : أن الفعل منصوب ، واختلف في ناصبه بين البصريين والكوفيين .

الآخر : أن الفتحة فتحة التقاء ساكنين ، والفعل مجزوم ، فلما وقع بعده ساكن آخر احتيج إلى تحريك أخره ، فكانت الفتحةُ أولى ، لأنها أخف وللإتباع لحركة للام.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجهين السابقين ، فقال عن الوجه الأول : وقيل : هو منصوب ، فعلى مذهب البصريين بإضمار أن بعد واو «مع» نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ، وعلى مذهب الكوفيين بواو الصرف [٢].

ولكي يتضح موقف أبي حيان نسوق ما قاله موجهاً قراءة ابن أبي عبلة بنصب نَمنْعَكم من قوله تعالى : ﴿ وإن كان للكافرين نصيب قالوا : ألم نستحوذْ عليكم ونمنعكم من المؤمنين ﴾[٣].

قال أبو حيان : وقرأ ابنُ أبي عبلة : ونمنعَكم بنصب العين بإضمار بعد واو الجمع ، والمعنى : ألم نجمع بين الاستحواذ عليكم ومنعكم من المؤمنين، ونظيره قول الحطيئة :

ألم أك جاركم ويكونَ بيني ... وبينكم المودة والإخاء

وقال ابن عطية[٤] : ونمنعَكم بفتح العين على الصرف ، انتهى ، يعني : الصرف عن

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ٦٦/٣.

(٣) الآية ١٤١ من سورة النساء.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢٨٧/٤.

التشريك لما بعدها في إعراب الفعل الذي قبلها وليس النصب على الصرف من اصطلاح البصريين[١] مما سبق يتضح أن أبا حيان أعرب ونمنعَكم على مقتضى إعراب البصريين، ولعل في هذا ميولاً منه وترجيحاً لمذهب البصريين.

الآية : ﴿ قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ﴾[٢]

موضع الوقف : ويسفك الدماء.

صاحب الوقف : البصريون.

قرأ جمهور القراء ويسفكُ الدماء.

وقرأ ابن هرمز ويسفك بنصب الكاف ، قال المهدوي : هو نصب في جواب الاستفهام.

وقال ابن عطية عن قراءة ابن هرمز : بالنصب بواو الصرف ، كأنه قال : من يجمع أن يفسد وأن يسفك[٣].

موقف أبي حيان :

استحسن أبو حيان ما قاله المهدوي ، و ما قاله ابن عطية استبعده ونرى أبا حيان يندفع تجاه المذهب البصري اندفاعاً لانظير له ، وفي هذا يمثل موقفه من الفريقين بشأن النصب بإضمار أن بعد واو الجمع.

استمع إليه وهو يقول عن تخريج المهدوي : وهو تخريج حسن ، وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار أن يكون المعنى على الجمع ، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع ... .

وقال أبو محمد بن عطيةّ : النصب بواو الصرف ... والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين ، ومعنى واو الصرف أن الفعل كان يستحق وجهاً من الإعراب غير

---

(١) البحر المحيط ٢٧٥/٢ وينظر البحر ١٧٩/١.

(٢) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٣) المحرر ١٦٥/١.

النصب ، فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب ..

ثم قال أبو حيان : والعجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً، وثنّى بقول المهدوي ، ثم قال : والأول أحسن ، وكيف يكون أحسن وهو شيء لايقول به البصريون[١].

الآية : ﴿ فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾[٢].

موضع الموقف : ولانكذب ونكون.

صاحب الموقف : جمهور البصريين ، سيبويه.

قرأ ابن عامر وحمزة وحفص : ولانكذبَ ونكونَ بالنصب فيهما .

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان مقتصراً على إعراب جمهور البصريين النصب في «ولا نكذب ونكون» فقال : وهذا النصب عند جمهور البصريين هو بإضمار أن بعد الواو ، فهو ينسبك من أن المضمرة والفعل بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم مقدر من الجملة السابقة، والتقدير : ياليتنا يكون لنا ردّ ، وانتفاء تكذيب ، وكون من المؤمنين[٣].

وقد رد على ما وُجد في بعض كتب النحو من أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني . ردّ هذا بما أورده سيبويه في هذا الشأن، يقول أبو حيان : وكثيراً ما يوجد في كتب النحو : أن هذه الواو المنصوب بعدها هو على جواب التمني كما قال الزمخشري : ولا نكذب ونكون بالنصب بإضمار أن على جواب التمني ... وليس كما ذكر ، فإن نصب الفعل بعد الواو ليس على جهة الجواب ، لأن الواو لا تقع في جواب الشرط فلا ينعقد مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب ، وإنما هي واو الجمع يعطف ما بعدها على المصدر

---

(١) البحر المحيط ١٤٢/١.

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٣) البحر المحيط ١٠١/٤-١٠٢ وينظر الكتاب ٤١/٣-٤٢.

المتوهم قبلها، وهي واو العطف ... وشبهة من قال:إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء فتوهم أنها جواب ، وقال سيبويه : والواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء والواو ، ومعناها ومعنى الفاء مختلفان ، ألا ترى : لا تنه عن خلق وتأتي مثله، لو أدخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان[١].

تعقيب:ناقض أبو حيان هنا ما ذكره سابقاً في قوله:وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار أن، يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع[٢].

الآية : ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴾[٣] .

موضع الموقف : ويكفر.

صاحب الموقف : البصريون.

وردت القراءات بالياء والتاء والنون وبكسر الفاء وفتحها وبرفع الراء وجزمهاونصبها من قوله تعالى : ﴿ ويكفر ﴾.

فمن نصب الراء فبإضمار أن ، وهو معطوف على مصدر متوهم ، وقد ذهب الزمخشري إلى أن المعنى : وإن تخفوها يكن خيراً لكم وأن نكفر عنكم.

موقف أبي حيان :

ردّ عليه أبو حيان بما تقرر عند البصريين ، إذ إن ظاهر كلام الزمخشري أن يكون نكفر في موضع نصب.

قال أبو حيان محتجاً بمذهب البصريين : والذي تقرر عند البصريين أن هذا المصدر المنسبك من أن المضمرة مع الفعل المنصوب بها هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم ،

---

(١) البحر المحيط ٤/١٠١-١٠٢ وينظر الكتاب ٣/٤١-٤٢.

(٢) البحر المحيط ١/١٤٢

(٣) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

تقديرة من المعنى ، فإذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، فالتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث .. فعلى هذا يكون التقدير : وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء يكن زيادة خير للإخفاء على خير للابداء وتكفير [١].

الآية : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام ﴾[٢].

موضع الوقف : وتدلوا .

صاحب الوقف : الأخفش ، سيبويه ، مذهب كوفي.

في جزم «تدلوا» أوجه منها :

١- أن يكون معطوفاً على ما قبله ، ويؤيده قراءة أُبّي ولاتدلوا بإعادة لا الناهية.

٢- أن يكون منصوباً بإضمار أن في جواب النهي ، وذهب إلى هذا الأخفش ، فقال : جزم على العطف ، ونصب إذا جعله جواباً بالواو [٣].

٣- أن يكون منصوباً على الظرف ، قال ابن عطية : وقيل : تدلوا في موضع نصب على الظرف ، وهذا مذهب كوفي ، إنّ معنى الظرف هو الناصب ، والذي ينصب في مثل هذا عند سيبويه «أن» مضمرة [٤].

موقف أبي حيان :

اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، فقال : ولم يقم دليل قاطع من لسان العرب على أن الظرف ينصب فنقول به، وأما إعراب الأخفش هنا «إن هذا منصوب على جواب النهي» ... فتلك مسألة لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالنصب.

قال النحويون : إذا نصبت كان الكلام نهياً عن الجمع بينهما ، وهذا المعنى لايصح في

---

(١) البحر المحيط ٢/٣٢٥-٣٢٦.

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٣٥٣.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٩٧.

الآية لوجهين :

أحدهما : أن النهي عن الجمع لايستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراده ، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما ، لأن في الجمع بينهما حصول واحد منهما عنه ضرورة ..

والثاني : وهو أقوى – أن قوله لتأكلوا علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له ، لأنه مركب من شيئين.[١]

وعلى ماسبق يتضح أن أبا حيان يرجح مذهب سيبويه، وهو النصب بإضمار أن بعد الواو.

الآية : ﴿ يا أهل الكتاب لِمَ تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون ﴾[٢].

موضع الوقف : وتكتمون.

صاحب الوقف : الفراء ، الزجاج ، الفارسي ، ابن كيسان ، البصريون ، الكوفيون.

أجاز الفراء وأبو إسحاق الزجاج في مثل «وتكتمون» إسقاط النون ، قال الفراء : لو أنك قلت في الكلام : لِمَ تقومُ وتقعدَ يا رجل ؟ على الصرف لجاز ، فلو نصبت «وتكتموا» كان صواباً [٣].

وقال أبو إسحاق الزجاج : ولو قيل : وتكتموا الحق لجاز على قولك : لِمَ تجمعون هذا وذاك ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب[٤].

وقد أنكر أبو علي الفارسي ما ذهب إليه الفراء والزجاج قائلاً : الاستفهام وقع على اللبس فحسب ، وأما يكتمون فخبر حتماً ، ولا يجوز فيه إلا الرفع ، بمعنى أنه ليس معطوفاً على تلبسون ، بل هو استئناف خبر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق[٥].

---

(١) البحر المحيط ٥٦/٢.

(٢) الآية ٧١ من سورة ال عمران.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٢١/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٨/١ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٨٦/١.

(٥) البحر المحيط ٤٩١/٢-٤٩٢ ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٤.

موقف أبي حيان :

دافع أبو حيان عن الزجاج والفراء فقال رادّ على الفارسي : وهذا الذي ذهب إليه أبو علي من أن الاستفهام إذا تضمن وقوع الفعل لاينتصب الفعل بإضمار أن في جوابه ... ولم نر أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي ... في الاستفهام ، بل إذا تعذر سبك مصدر مما قبله ، إما لكونه ليس ثَمّ فعل ، ولا ما في معناه ينسبك منه ، وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل فإنما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل عليه المعنى ، فإذا قال: لم ضربت زيداً فأضربك، أي : ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا ، وما ردّ به أبو علي على أبي اسحاق ليس بمتجه، لأن قوله : لم تلبسون ليس نصاً على أن المضارع أريد به الماضي حقيقة ، إذ قد ينكر المستقبل لتحقق صدوره ، لا سيما على الشخص الذي تقدم منه وجود أمثاله ، ولو فرضنا أنه ماض حقيقة فلا ردّ فيه على أبي إسحاق ، لأنه كما قررنا قبل ، إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازم الجملة، وقد حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعل المستفهم عنه محقق الوقوع ، نحو : أين ذهب زيد فنتبعه ، وكذلك في كم مالك فنعرفه ، ومن أبوك فنكرمه ، لكنه يتخرج على ما سبق ذكره من أن التقدير : ليكَن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا ، وليكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفة منا ، وليكن منك إعلام بأبيك فإكرام منا له[1].

ومما يدفع ما ذهب إليه الفارسي قراءة ابن عامر وعاصم بنصب الفاء من «فيضاعفه» من قوله تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ﴾[2] فتوجيه النصب من وجهين :

أحدهما :منصوب بإضمار أن عطفاً على المصدر المفهوم من يقرض في المعنى، فيكون مصدراً معطوفاً على مصدر تقديره :من ذا الذي يكون منه إقراض فمضاعفة من الله.

---

(١) للبحر المحيط ٢/٤٩١-٤٩٢.

(٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة.

والوجه الثاني : أنه نصب على جواب الاستفهام في المعنى ، لأن الاستفهام وإن وقع عن المقرض لفظاً فهو عن الإقراض معنى، كأنه قال أيقرض الله أحدٌ فيضاعفه . ولايجوز أن يكون جواب الاستفهام عن اللفظ لأن المستفهم عنه في اللفظ الفاعل ، لذا قال أبو حيان : وقال الفارسي : الرفع أحسن ، وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم ، فلا يجوز النصب بإضمار أن بعد الفاء في الجواب فهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وقد جاء في الحديث : من يدعوني فأستجيبَ له من يستغفرني فأغفرَ له[١].

ويتضح مما سبق أن ما اشترطه الفارسي في نصب الفعل بأن مضمرة وجوباً أن يكون ذلك الفعل جواباً لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل ، فإن تضمنه لم يُنصب ، نحو : لم ضربت زيداً ؟ فيجازيك ، هذا الشرط لا يوافقه عليه أبو حيان ، وتأكيداً لهذا ما أورده من تصحيح جواز النصب ، يقول : وذهب أبو علي .... إلى أنه يُشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى ، فإن تضمن لم يجز النصب ، نحو قولك : لم ضربت زيد ؟ فيجازيك ، ولم يشترطه أحد من أصحابنا ، والصحيح جواز النصب [٢].

وعليه فالأقرب توجيه الفراء والزجاج ، قال ابن مالك : فالذي قاله الزجاج هو الصواب[٣] وقال ابن عقيل : والأقرب خلاف قول الفارسي [٤] وهذا ما يظهر لي.

---

(١) البحر ٢/٢٥٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٦٧١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣٠.

(٤) المساعد ٣/٨٦.

ج/ بعد أو

الآية : ﴿ قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يُسلمون ﴾[١]

موضع الوقف : أو يُسلمون.

صاحب الوقف : جمهور البصريين ، الفراء ، الكسائي ، الجرمي ، بعض الكوفيين.

قرأ جمهور القراء «أو يسلمون» مرفوعاً ، إما معطوف على «تقاتلونهم» أو على الاستئناف ، تقديره : أو هم يسلمون.

وقرأ أُبَيّ وزيد بن علي «أو يسلموا»[٢].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذاهب النحاة في تخريج قراءة أُبَيّ وزيد بن علي «أو يسلموا» فقال : وأبي وزيد بن علي بحذف النون منصوباً بإضمار «أن» في قول الجمهور من البصريين غير الجرمي ، وبها في قول الجرمي والكسائي ، وبالخلاف في قول الفراء وبعض الكوفيين.[٣]

وهذا الخلاف بين النحاة في هذه المسألة كالخلاف بينهم بعد فاء السببية والواو التي تفيد معنى «مع».

---

(١) الآية ١٦ من سورة الفتح.

(٢) ينظر المحرر الوجيز والمغني ٦٢٤ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٤ ، ٧٢ والدر المصون ٧١٣/١٠.

(٣) البحر المحيط ٩٤/٨.

د/ بعد لام الجحود

الآية : ﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾[١].

موضع الموقف : ليذر .

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

اختلف في قوله تعالى «ليذر» على قولين :

أحدهما : أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد هذه اللام ، وهذا المصدر المقدر «لأن يذر» في محل نصب خبر كان المحذوف ، والتقدير : ما كان الله مريداً ترك المؤمنين ، وهذا مذهب البصريين.

الثاني : أن هذه اللام زائدة لتأكيد النفي ، واللام هي عاملة النصب وهذا الفعل خبر كان ، والقدير : ما كان الله يذر المؤمنين.

موقف أبي حيان :

بدأ أبو حيان بتعريف ماهية اللام في ليذر ، ثم بقية خصائصها، ومذهب الكوفيين والبصريين في الفعل بعدها من حيث الإعراب فقال : واللام في قوله «ليذر» هي المسماة لام الجحود ، وهي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي ، وتعمل بنفسها لنصب المضارع ، وخبر كان هو الفعل بعدها، فتقول : ما كان زيد يقوم ، وما كان زيد ليقوم إذا أكدت النفي .

ومذهب البصريين أن خبر كان محذوف ، وإن النصب بعد هذه اللام بأن مضمرة واجبة الإضمار ، وإن اللام مقوية لطلب ذلك المحذوف لما بعدها وإن التقدير : ما كان الله مريداً ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ، أي : ما كان مريداً لترك المؤمنين.[٢]

ويقول في موضع آخر عن هذه المسألة في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾[٣] بعد أن ذكر أن «ما كان زيد ليقوم» أبلغ من ما كان زيد يقوم، ففي المثال الأول نفي تهية القيام وإرادته ، وفي الثاني نفي الفعل:... وهذه الأبلغية إنما هي على تقدير مذهب

---

(١) الآية ١٧٩ من سورة ال عمران.

(٢) البحر المحيط ١٢٦/٣ وينظر الدر المصون ٥٠٧/٣-٥٠٨.

(٣) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

البصريين .....

ثم ذكر الكوفيين قائلاً : ومذهب الكوفيين أن اللام هي الناصبة وليست أنْ مضمرة بعدها، وأن اللام بعدها للتأكيد ، وإن نفس الفعل المنصوب بهذه اللام هو خبر كان ، فلا فرق بين ما كان زيد يقوم ، وما كان زيد ليقوم إلا مجرد التأكيد الذي في اللام[1].

هذه المفاضلة تؤيد أن أبا حيان يميل إلى المذهب البصري في هذه المسألة.

---

(١) البحر المحيط ١/٤٢٦-٤٢٧.

هـ/ بعد لام كي

الآية : ﴿ قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم ﴾[١].

موضع الموقف : ليحاجوكم .

صاحب الموقف : ابن كيسان ، السيرافي ، الكوفيون.

اللام في ليحاجوكم تسمى لام كي ، لأنها تفيد السبب كما أن كي للسبب، ولايُراد أنّ أَنْ بعدها بإضمار كي ، وإن كان يصح التصريح بعدها بكي : نحو جئتُ لكي أكرمك ، وفي هذه اللام مذاهب.

مذهب البصريين : أنها جارّة ، والناصب «أنْ» مقدرة بعدها.

مذهب أكثر الكوفيين : أنها ناصبة بنفسها وما يظهر بعدها من كي أو أن فإنه على سبيل التوكيد .

وذهب ثعلب إلى أن هذه اللام قائمة مقام «أنْ» نائبة عنها في النصب.

وذهب ابن كيسان والسيرافي إلى جواز أن يكون الناصب بعد هذه اللام إما «كي» أو«أنْ»[٢]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم المذاهب السالفة الذكر ، ويظهر أنه موافق للمذهب البصري ، فهو قال في أول كلامه : ليحاجوكم ، هذه لام كي والنصب بأن مضمرة بعدها ، وهي جائزة الإضمار ، إلا إن جاء بعدها «لا» فيجب إظهارها ....فهي لام جر ، وتسمى لام كي بمعنى أنها للسبب كما أن كي للسبب، ولايعنون أن النصب بعدها بإضمار كي وإن كان يصح التصريح بعدها بكي، فتقول: لكي أكرمك، لأن الذي يضمر إنما هو «أن» لا كي[٣]

ثم ذكر ما أجازه ابن كيسان والسيرافي والكوفيون، فقال : وقد أجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون المضمر بعد هذه اللام «كي» أو «أنْ».

وذهب الكوفيون إلى أنّ النصب بعد هذه اللام إنما هو بها نفسها ، وأن ما يظهر بعدها من كي أو أنْ إنما ذلك على سبيل التأكيد [٣].

---

(١) الآية ٧٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الجنى الداني ١١٥ والدر المصون ٤٤٣/١ ومغني اللبيب ٢٧٧ وارتشاف الضرب ١٦٥٩/٤ والانصاف م ٧٩ جـ٢/٥٧٥.

(٣) البحر المحيط ٢٧٣/١ وينظر البحر ٤٢/٢-٤٣.

و/ بعد ثم

الآية : ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ﴾[١].

موضع الموقف : ثم يدركه.

صاحب الموقف : ابن جني ، الكوفيون.

يجوز في الاختيار وسعة الكلام أن تضمر «أن» الناصبة للفعل المضارع بعد واو الجمع وفاء الجواب في غير الأجوبة السابقة الذكر ، وذلك بين فعل الشرط وجزائه ، نحو : إن تأتني وتحدثني أحسن إليك .

قال سيبويه عن نصب ما بعد الفاء والواو: وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثُنَي أحدثك ، وإن تأتني وتحدثُني أحدثك ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه[٢] .

وعلى هذا جاء قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولايخش ظلماً ما أقام ولاهضماً

وعليه فقد أجرى الشرط مجرى النفي، إذ إن الشرط غير واجب، فيجوز أن يلحق بالنفي.

فينصب ما بعد الواو والفاء بإضمار «أن» إلا أن الكوفيين أجروا «ثمّ» مجرى الواو والفاء ، فعلى مذهبهم ينصب ما بعدها بإضمار «أنْ» بين الشرط وجزائه [٣] .

و قد قرأ الحسن وغيره «يدركه» من الآية الكريمة منصوباً بعد «ثم» ولا ناصب للفعل إلا بإضمار «أن».

غير أن أبا الفتح ردّ هذا الوجه فقال : وهذا ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن[٤] .

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٢) الكتاب ٣/٨٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٤-٤٥ والمساعد ٣/١٠٠-١٠١ وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٧.

(٤) المحتسب ١/١٩٧.

موقف أبي حيان :

وجّه أبو حيان قراءة الحسن بنصب «يدركَه» بأن مضمرة بعد «ثم» وقد خالف فيه ابن جني ، ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وبعد أن أورد قول ابن جني : وهذا ليس بالسهل ، وإنما بابه الشعر لا «القرآن» [١].

قال أبو حيان : ونقول أجرى «ثُمّ» مجرى الواو والفاء، فكلما جاز نصب الفعل بإضمار «أن» بعدهما بين الشرط وجوابه ، كذلك جاز في «ثُمّ» إجراءً لها مجراهما ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بهذه الآية [٢].

---

(١) المحتسب١/١٩٧.

(٢) البحر ٣/٣٣٦-٣٣٧ وينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٧١.

ثالثاً: حذف الأحرف الرابطة

المطلب الأول: فاء الجزاء

الآية : ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[١] .

موضع الموقف : لا يأتون بمثله.

صاحب الموقف : الكوفيون ، والمبرد

يجوز في الفعل المضارع الواقع بعد فعل الشرط الماضي الرفعُ والجزمُ.

فالجزم على أنه جواب الشرط ، أما الرفع فاختلفت فيه تأويلات النحاة ، أيكون على التقديم والتأخير وهو دليل على الجواب لا نفس الجواب؟. أم أنه الجواب لكنه على حذف الفاء كما ذهب إليه الكوفيون والمبرد [٢]يقول الفراء عن هذا المرفوع : وإن شئت جعلته رفعاً ... فرفعت وأنت مضمر للفاء كما قال الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتي تردني إلى قطري لا إخالك راضياً [٣]

وعن قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

يقول المبرد : فقوله «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك [٤].

ومذهب أخر في هذا المرفوع : أنهم لايرون فيه حذف الفاء كما ذهب إليه الكوفيون والمبرد ، ولا على نية التقديم وهو دليل على الجواب لا نفس الجواب ، كما ذهب إليه سيبويه.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان هذه المذاهب في عدة مواضع من تفسيره وضَعَّف ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من جهة، ومن ذهب إلى أن المرفوع هو الجواب لا على حذف الفاء فقال: ومذهب الكوفيين والمبرد:أنه هو الجواب لكنه على حذف الفاء ومذهب ثالث: وهو أنه جواب الشرط [٥]

---

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء.

(٢) ينظر ص ( ) من هذا البحث.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١.

(٤) المقتضب ٧٠/٢.

(٥) البحر المحيط ٧٨/٦.

وفي موضع أخر يقول : ... وذهب الكوفيون وأبو العباس إلى أنه هو الجواب ، حذفت منه الفاء ، وذهب غيرهما إلى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعف عن العمل في فعل الجواب ، وهو عنده جواب لا على إضمار الفاء ولا على نية التقديم[١].

وقال عما ذهب إليه هؤلاء : وهذا والمذهب الذي قبله ضعيفان[٢]وقال مصححاً ما ذهب إليه غير هؤلاء : الأصح أنه ليس الجواب ، بل ذلك على التقديم والتأخير ، والجواب محذوف[٢].

ومما سبق يتضح أنه لم يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد ولا غيرهما إلا من ذهب إلى أن المرفوع هو على التقديم والجواب محذوف.

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٢٨-٤٢٩.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٩ وينظر ٣/٤٣ و ٧/٥١٤ من البحر نفسه.

الآية : ﴿ كُتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ﴾[١].

موضع الموقف : الوصية.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش.

تأتي الفاء رابطة لجواب الشرط في عدة مواضع ، منها :

أن تكون جملة الجواب اسمية أو فعلية فعلها جامد أو إنشائي أو ماض لفظاً ومعنى، أو فعلها مضارع مقترن بحرف استقبال.

أما إن كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بحرف استقبال ففي ربط الجواب بالفاء خلاف بين النحاة.

-ذهب سيبويه إلى أن الجواب حذف منه الفاء ضرورة في الشعر [٢].

-وذهب المبرد إلى أن الجواب لايحذف منه حرف الفاء لا في الشعر ولا في النثر.[٣]

-وذهب الأخفش إلى أنه يجوز حذف الفاء في النثر والشعر[٤]

وعلى ما سبق من اختلاف المذاهب في ذكر فاء الجواب وحذفها يكون في الوصية من الآية الكريمة ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الوصية مبتدأ، وخبره للوالدين.

والثاني : أن تكون نائب فاعل.

والثالث : أن تكون مبتدأ محذوف الخبر : أي : فعليه الوصية عند من يجيز حذفها، وقد تعرض ابن عطية لهذه الأوجه ثم قال : وترتفع الوصية بالابتداء وفيه جواب الشرطين على نحو ما أنشد سيبويه : من يفعل الصالحات الله يحفظها.

---

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٦٤-٦٥.

(٣) ينظر المقتضب ٢/٧٠-٧٢.

(٤) ينظر المغني ٢١٨-٢١٩ ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٥٠.

أو يكون رفعها بالابتداء بتقدير : فعليه الوصية ، أو بتقدير الفاء فقط ، كأنه قيل:فالوصية للوالدين ، ويتجه في إعرابها أن تكون الوصية مرتفعة بكُتب على المفعول الذي لم يسم فاعله [١].

موقف أبي حيان :

رد على ابن عطية بما نص عليه سيبويه من أن الفاء لايجوز حذفها إلا في الشعر ، أما ما ذُكر عن الأخفش بأن الفاء في البيت تكون مضمرة فهو مخالف لمذهب سيبويه.

يقول أبو حيان : وأما قوله : بتقدير : فعليه الوصية ، أو بتقدير الفاء فقط، كأنه قال : فالوصية للوالدين فكلام من لم يتصفح كلام سيبويه ، فإن سيبويه نص على أن مثل هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، فينبغي أن يُنزه كتاب الله عنه.

قال سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن قوله:إن تأتني أنا كريم ، قال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أنّ «أنا كريم» يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلها ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطراً وأنشد البيت السابق من يفعل الحسنات، وذُكر عن الأخفش أن ذلك على إضمار الفاء ، وهو محجوج بنقل سيبويه ، أن ذلك لايكون إلا في اضطرار [٢].

ومما سبق نرى أبا حيان يستشهد بقول سيبويه موافقاً له في أن الفاء لا تضمر إلا في ضروة الشعر ، ويخالف ما ذُكر عن الأخفش محتجاً بنقل سيبويه.

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٦٧.

(٢) البحر المحيط ٢/١٩-٢٠ وينظر البحر ٧/٥٢٣ وشرح التسهيل ٤/٧٦.

الآية : ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾[١].

موضع الموقف : يدرككم.

صاحب الموقف : ابن جني.

قرأت عامة القراء بجزم يدرككم على أنه جواب الشرط، وقرأ طلحة بن سليمان يدرككم برفع الكافين : «قال ابن مجاهد : وهذا مردود في العربية» [٢] ثم ردّ عليه ابن جني ما ذهب إليه ، فقال : هو لعمري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة ، إلا أنه ليس بمردود ، لأنه قد جاء عنهم ، ولو قال : مردود في القرآن لكان أصح معنى، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال : فيدرككم الموت ، ومثله بيت الكتاب.

من يفعل الحسنات الله يشكرُها والشر بالشر عند الله مثلان [٣]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذكره ابن جني ، ولم يتعرض بتأييد ولا ردّ فقال عن تخريج هذه القراءة الشاذة : وخرجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب ، أي : فيدرككم الموت ، وهي قراءة ضعيفة [٣].

والذي أراه أنه يجوز فيه أمران [٤]:

أحدهما : كون الجواب محذوفاً يدل عليه يدركُكُم ، وهذا على نية التقديم.

والآخر : على حذف الفاء كما خرجه أبو الفتح ، وهذا باب الشعر ، والشعر محل الضرورات.

---

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٢) المحتسب ١٩٣/١ وينظر المساعد ١٥١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٥٩٠/٣.

(٣) البحر المحيط ٢٩٩/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٧٨/٤.

المطلب الثاني : واو الحال

الآية : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾[١].

موضع الموقف : أو هم قائلون.

صاحب الموقف : الفراء ، الزجاج.

الأصل في الحال أن يأتي مفرداً ، وقد يأتي جملة واقعة موقع المفرد ، ولابد فيها من رابط يربط الحال بصاحبه ، ليكون المعنى متصلاً بين جملة الحال وجملة صاحب الحال ، ولولا ذلك الرابط لكانت الجملتان منفصلتين لاصلة بينهما.

والرابط إما أن يكون ضميراً عائداً على صاحب الحال كقوله تعالى :﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾[٢]، وإما أن يغني عنه واو الحال، كقول الشاعر:

وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وإما أن يكون الضمير والواو معاً كقوله تعالى: ﴿ لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾[٣].

وقد يمتنع واو الحال إذا كانت جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، وهذا موجود في الآية الكريمة فلا يُقال : «أو وهم قائلون» لوجود حرف العطف «أو» و واو الحال لا تلاقي حرف عطف هذا مذهب جمهور النحاة ، فقد يُكتفى بالواو وحده دون الضمير، وقد يُكتفى بالضمير وحده دون الواو ، فلا يُعد ذلك شاذاً عندهم ، فهذا سيبويه يقول: وبعض العرب يقول : «كلمته فوه إلى فيّ» ، كأنه يقول : «كلمته وفوه إلى فيّ» أي : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله «كلمته وهذه حاله» والنصب على قوله «كلمته في هذه الحال» فانتصب : لأنه حالٌ وقع فيه الفعل[٤].

ويقول المبرد : فلو قلت : كلمته فوه إلى فيّ لجاز ، لأنك تريد : كلمته وفوه إلى فيّ»[٥].

---

(١) الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٦٠ من سورة الزمر.

(٣) الآية ٤٣ من سورة النساء.

(٤) الكتاب ١/٣٩١.

(٥) المقتضب ٣/٢٣٦.

ويقول ابن الشجري : ولو حَذفت الضميرَ من جملة الحال المبتدئيّة واكتفيت بالواو جاز ، كقولك : جاء زيد وعمرو حاضر ، ولو حَذفت الواوَ اكتفاءً بالضمير ، فقلت : خرج أخوك يده على وجهه جاز [١] .

ففي كلامهم دلالة على أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً يجوز أن يربطها الضمير وحده ولا يُعد ذلك شاذاً ، إلا أن الفراء زعم أن الواو في الآية الكريمة مضمرة ، ويجوز إظهارها : لأن الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً يُعد شاذاً[٢].

يقول الفراء في هذا الأمر : وقوله : «أو هم قائلون» واو مضمرة ، المعنى : أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون ، فاستثقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكان جائزاً ، كما تقول في الكلام : أتيتني والياً : أو وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر للواو[٣].

ورد عليه الزجاج قائلاً : وهذا لا يحتاج إلى ضمير الواو[٤] ولو قلت : جاءني زيد راجلاً أو وهو فارس ، أو جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو ، لأن الذكر قد عاد إلى الأول [٥].

موقف أبي حيان : لأبي حيان موقفان :

أولهما : موقفه من الفراء :

أورد أبو حيان موقفه من الفراء في عدة مواضع ، وهذا أحدها وهو أنه أعر ب الآية ، وعقبّ ذلك بما نص عليه أصحابه ، فقال : وقوله «أو هم قائلون» جملة في موضع الحال، ونص أصحابنا أنه إذا دخل على جملة الحال واو العطف فإنه لايجوز دخول واو الحال عليها ،

---

(١) أمالي ابن الشجري ١٢/٣.

(٢) ينظر المساعد ٤٦/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٧٢/١.

(٤) يظهر المراد « إلى إضمار »

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٧/٢.

فلا يجوز : جاء زيد ماشياً أو وهو راكباً.[١]

وقال عن رأي الفراء في حذف واو الحال في قوله تعالى : إن الذين كفروا وماتوا وهم كفارٌ أولئك عليهم لعنة الله ...» [٢] والجملة من قوله «وهم كفار» جملة حالية ، و واو الحال في مثل هذه الجملة إثباتها أفصح من حذفها خلافاً لمن جعل حذفها شاذاً ، وهو الفراء، وتبعه الزمخشري [٣].

وقال عنه في موضع آخر : حتى إن الفراء زعم أن عدم الواو شاذ وإن كان ثم ضمير، وتبعه على ذلك الزمخشري[٤] وفي موضع آخر يقول عن جملة الحال : ولم يحتج إلى الواو ، لإغناء الرابط عنها ، واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير... وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذاً خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري[٥].

إلا أن الزمخشري رجع عن هذا المذهب الذي ذهب إليه الفراء في كتابه المفصل [٦] إلى رأي جمهور النحاة في كتابه الكشاف[٧].

ثانيهما : موقفه من الزجاج :

ردّ أبو إسحاق الزجاج على الفراء كما ذُكر سابقاً ، إذ مثل بمثالين :

أحدهما جاءني زيد راجلاً أو هو فارس.

الثاني : جاءني زيد هو فارس.

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٦٩.

(٢) الآية ١٦١ من سورة البقرة.

(٣) البحر المحيط ١/٤٦٠.

(٤) البحر المحيط ٣/٤٩٩ وينظر جـ٥/٥٣٧ ، ٧/٤٣٧.

(٥) البحر المحيط ١/١٦٣.

(٦) ينظر شرح المفصل ٢/٦٥ والمساعد ٢/٤٦ والمغني ٦٥٦ وشرح عمدة الحافظ ٤٥٤-٤٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٦٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١٤ والدر المصون ٢/١٩٤ و ٤/٢٨٣ و ٥/٢٥٠-٢٥٢ .

(٧) الكشاف٢/٦٧.

لكنّ الزمخشري ردّ على أبي إسحاق قائلاً : فقولك : جاء زيد راجلاً أو هو فارس كلام فصيح وارد على حدّه ، وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث[١].

وتعقب أبو حيان ذلك فقال : وأما قول الزجاج في التمثيلين لم يحتج فيه إلى الواو ، لأن الذكر قد عاد إلى الأول ففيه إبهام ، وتعيينه لم يجز دخولها في المثال الأول ، ويجوز أن يدخل في المثال الثاني ، فانتفاء الاحتياج ليس على حد سواء ، لأنه في الأول لا متناع الدخول ، وفي الثاني لكثرة الدخول لا لامتناعه[٢].

وعن قول الزمخشري في المثال الثاني الذي مثل به الزجاج : «فخبيث» : قال أبو حيان : فليس بخبيث ، وذلك أنه بناه على أن الجملة الاسمية إذا كان فيها ضمير ذي الحال ، فإنّ حذْفَ الواو فيها شاذ ، وتبع في ذلك الفراء، وليس بشاذ بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها ، وهو أكثر من رمل يبرين ومها فلسطين [٣].

ويتلخص مما سبق أن انفراد الجملة الاسمية بالضمير فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : جواز ذلك مطلقاً، وهو كثير فصيح ، وهذا مذهب الجمهور.

الثاني : مذهب الفراء ومن تبعه الزمخشري ، وابن الحاجب [٣] أن ذلك شاذ نادر.

الثالث : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً وقد تقدّم ، نحو : جاء زيد حسنٌ وجهه [٤] فإنه يجب خلوه من الواو ، وإن تأخرّ جاز نحو:جاء زيدوجهه حسنٌ فإنه يجوز:جاء زيد ووجهه حسن،وفصّل الأندلسي [٥] هذا فقال :

١- إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً ، نحو : جاءني زيد وهو راكب ، ولعلّ ذلك لكون هذه الجملة في معنى المفرد سواء، إذ المعنى : جاءني زيد راكباً ، فصدرت بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة ، وإن أدّت معنى المفرد.

---

(١) الكشاف٢/٦٧.

(٢) البحر المحيط ٤/٢٦٩.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٦ وهمع الهوامع ٤/٤٧.

(٥) الأندلسي : أبو محمد القاسم بن أحمد ت ٦٦١.

٢- وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ، نُظر ، فإن كان الضمير فيما صدِّر به الجملة سواء كان مبتدأ ، نحو : جاءني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى فيّ ، أو خبراً فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو ، وذلك لأن الرابط في أول الجملة ، وإن لم يكن مصدراً ، بل تقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو .

٣- وإن كان الضمير في آخرالجملة كقوله :

نصف النهار : الماء غامره ورفيقه بالغيب لايدري

فلا شك في ضعفه وقلته [١].

هذا بالإضافة إلى أنه يجوز في «بياتاً» في الآية الكريمة أن يكون ظرفاً ، وأن يكون مفعولاً له [٢] وعلى هذا لا يتأتى ما أصله أبو حيان في إعراب «أو هم قائلون» أن تكون حالاً معطوفة على حال قبلها فيجب انفراد الضمير ولايجوز الواو.

والذي يترجّح لدي أن الأكثر اجتماع واو الحال والضمير معاً، وأن انفراد الضمير دون واو الحال يُعد كثيراً، وليس بشاذ كما ذهب إلى ذلك الشنوذ أبو زكريا الفراء.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٤١-٤٢.

(٢) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢٧٥ والدر المصون ٥/٢٤٩.

رابعاً: حذف «قد»

المطلب الأول: حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع حالاً

الآية : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم .... ﴾[١].

موضع الموقف : أو جاؤوكم حصرت صدورهم.

صاحب الموقف : الكوفيون ، الأخفش ، جمهور البصريين.

وردت جملة «حصرت صدورهم» بصيغة الماضي المثبت المتصرف خالية من «قد» في اللفظ ، وليست واقعة بعد «إلاّ» التي تفيد الإيجاب ، وليس بعدها جملة معطوفة عليها بالحرف أو ، ولم تكن جملة منفية.

ومجيئها على هذه الهيئة أوجد خلافاً بين النحاة في بعض صور توجيهها ، وتحتمل عدة أوجه إعرابية ، منها :

١- أن تكون حالاً من فاعل جاؤوكم.

٢- أن تكون صفة لحال محذوفة تقديره : أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم.

٣- أن تكون في حل جر صفة لقوم في قوله تعالى : «إلا الذين يصلون إلى قومٍ».

٤- أن تكون خبراً بعد خبر ، فهي جملة مستأنفة.

٥- أن تكون لا محل لها من الإعراب أيضاً ، فهي جملة دعاء.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان بعضاً من التوجيهات السابق ذكرها ، ومن خلال ما أورده تبين موقفه من جمهور النحويين أن الفعل في قوله «حصرت صدورهم» في موضع الحال ، وجمهور البصريين يشترطون في مثل هذا أن تكون «قد» مقدرة ، لأن الماضي لايصلح أن يقع حالاً لانقطاعه عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، وإذا قُدّرت «قد» قرّبته من الحال ، ألا تراهم يقولون : قد قامت الصلاة قبل حال قيامها [٢].

وبعض البصريين كالأخفش لايشترط لذلك شروطاً ، وبعضهم كالمبرد ، أجاز فيه

---

(١) الآية ٨٩-٩٠ من سورة النساء.

(٢) ينظر الإنصاف م ٣٢ جـ١ /٢٥٢ وشرح ابن يعيش ٢/٦٦-٦٧.

وجهين غير تقدير «قد» ، إذ لم يجعله حالاً، ونسب الزجاج إلى بعضهم أن الفعل «حصرت» في الآية مستأنف،أما الكوفيون فيجيزون مجيء الحال ماضياً دون تقدير «قد»، وهذا ما صححه أبو حيان في عدة مواضع من البحر المحيط.

ولكي نحيط برأي أبي حيان في هذه المسألة يجدر بنا أن نتتبع آراءه هنا وهناك ، وذلك على النحو التالي :

موقفه من البصريين والكوفيين والأخفش :

قال ابن عطية : وجوز الكوفيون أن يكون معنى أرداكم في موضع الحال. والبصريون لايجيزون وقوع الماضي حالاً إلا إذا اقترن بقد ... انتهى» [١].

وأضاف أبو حيان : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير «قد» ، وهو الصحيح، إذ كَثُرَ ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل [٢].

وقال في موضع ثان : وإضمار «قد» قولٌ للبصريين ، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً ، ولا يحتاج إلى إضمار"قد"، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً [٣].

ونقل عنه السيوطي قوله : والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون «قد» ، ولايحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة [٤].

---

(١) البحر المحيط ٤٩٣/٧ وينظر المحرر ١٧٨/١٤ إذ النقل بتصرف .

(٢) البحر المحيط ٤٩٣/٧.

(٣) البحر المحيط ٤٢٣/٨ وينظر ٢٠٨/١ و ٣٥٥/٦.

(٤) همع الهوامع ٤٩/٤.

وهذا الخلاف ذكره معظم النحاة [١] ولم ينفرد به أبو حيان إذ كان تابعاً حاكياً ما ذهب إليه النحاة من قبله، وفيما نُسب للكوفيين عامة نظر ، ذلك أن الفراء قال : والحال لاتكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها ، ومثله في كتاب الله «أو جاءوكم حصرت صدورهم» يريد – والله أعلم – جاءوكم قد حصرت صدورهم [٢] وقوله في موضع آخر عن هذه الآية : والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون : قد ذهب عقله[٣].

وعلى هذا خرج الفراء عن آراء الكوفيين المنسوبة إليهم فيما نقلته كتب النحو، وعلى قول الفراء لا يتأتى إطلاق القول بجواز أن يقع الماضي حالاً عندالكوفيين كافّة كما ذهب إليه أبو حيان وغيره، إلا أن كان للفراء قولان في هذه المسألة، فيقيد: في أحد قوليه.

وفيما سبق يتبين موقف أبي حيان إذ إنه يوافق الكوفيين والأخفش فيما ذهبوا إليه لوجود شواهد لاتحصى كثرة بغير «قد» غير أن أبا حيان مال إلى مذهب البصريين القائلين بوجوب تقدير «قد» عند قوله تعالى : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾[٤].

ذلك أن الزمخشري تساءل لِمَ لمْ تأت"قد"هنا ؟ فأجاب بأن الواو لم تدخل على كنتم أمواتاً وحدها ، بل دخلت الواو على عدة جُمل ، وفي تقديره ، كأنه قيل : كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم ... أي : أن الواو دخلت على جمل اسمية.

قال أبو حيان معقباً: ونحن نقول :إنه على إضمار «قد» كما ذهب إليه أكثر الناس، أي :«وقد كنتم أمواتاً فأحياكم» والجملة الحالية عندنا فعلية ، وأما أن نتكلف ونجعل تلك الجملة

---

(١) ينظر الإنصاف م ٣٢ جـ١/٢٥٢ والتبيين ٣٨٦ وشرح الرضي ٢/٤٥-٤٦ ومغني اللبيب ٨٣٣ وشرح ابن يعيش ٢/٦٦-٦٧ واللباب ٢٩٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٢-٣٧٣ وفيه : وهذه دعوى لاتقوم عليها حجة لأن الأقل عدم التقدير ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لايزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٤ وينظر الجني الداني ٢٥٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٨٢.

(٤) الاية ٢٨ من سورة البقرة.

اسمية حتى نَفِرّ من إضمار «قد» فلا نذهب إلى ذلك [١].

والذي ينبغي قوله إن هذا النص هو في أول البحر فهو يوافق فيه مذهب جمهور البصريين، وتوالت النصوص في هذه المسألة بعد ذلك موافقاً لمذهب الكوفيين والأخفش في عدة مواضع مرجحاً مذهبهم لبعده عن التأويل ولكثرته التي توجب القياس عليه [٢]. أرى أن هذا رأيه النهائي في هذه المسألة، والذي أرجّحه وأميل إليه جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بغير «قد» ، لأن القول بوجوب «قد» مقدرة في هذه الحال دعوى لا دليل عليها ، ولا بها تقوم حجة، ولأن الأصل عدم التقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، ولأن التعبير بالماضي يعني تحقق الوقوع نحو قوله تعالى ﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه ﴾[٣] ومجى «قد» لايفيد الماضي معنى مزيداً [٤].

---

(١) البحر المحيط ١/١٣٠.

(٢) ينظر البحر ٣/٣١٧، ٦/٣٥٥، ٧/٤٩٣، ٨/٤٢٣.

(٣) الآية ١ من سورة النحل.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٣.

المطلب الثاني حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع خبراً لكان

الآية : ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء ﴾[1]

موضع الوقف : أو على سفر ، أو جاء .... أولامستم ...

صاحب الوقف : الكوفيون.

اختلف في وقوع الماضي خبراً لكان وأخواتها ، والذي يظهر أن مجيء الماضي خبراً لها لا يُحكم بمنعه على إطلاقه ولا جوازه على إطلاقه ، ذلك أنه على ثلاثة أقسام:

- قسم يجوز فيه أن يأتي الماضي خبراً له ، وهو «ليس».
- وقسم يمتنع فيه ، وهو ما زال وما فتى وما انفك وما برح وما دام ، ذلك أن هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع ، فيحدث التعارض .
- والقسم الباقي وهو كان ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، ظل ، فيه خلاف بين النحاة،فمنهم من منع ، ومنهم من أجاز، ولما كانت «كان» أم الباب فإنا نخصها بالذكر :

فذهب الكوفيون، وابن درستويه ، إلى مَنْع أن يقع الماضي خبراً لها دون اقترانه بـ «قد» وما جاء بغيرها فهي فيه مقدرة.

- وذهب البصريون وكثير من المتأخرين إلى جواز مجيء خبر «كان» ماضياً دون اقترانه بـ «قد».

وقد احتج هؤلاء وهؤلاء بحجج :

- فالمانعون وهم الكوفيون ومن وافقهم ذكروا أن الفعل الماضي الذي يقع خبراً لم يحتج معه إلى «كان» ، لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يُعطي الزمان لم يحتج إليها ، وكان ذكرها فضلاً ، فإذا قيل : زيد قام، كان المفهوم منه ومن «كان زيدٌ قام» واحداً.

---

(١) الآية ٤٣ من سورة النساء.

وعلى هذا فإن جاء من ذلك فهو على إضمار «قد» لأنها تقرّب الماضي من الحال .

أما البصريون ومن وافقهم وهم المجيزون ذلك بغير «قد» فنظروا إلى الشواهد الكثيرة التي تؤيد ماذهبوا إليه .

فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ إنْ كنتُ قُلْتُه فقد علمته ﴾ [١] ﴿ و إن كان كبر عليك إعراضهم ﴾[٢] ﴿ إن كنت جئت بآية فأت بها ﴾[٣] ﴿ إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا ﴾[٤] ﴿ إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيت الله ﴾[٥] ﴿إن كان قميصه قُدّ ﴾[٦] ﴿ وإن كان قميصه قُدّ ﴾[٧] ﴿ أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال ﴾[٨] ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل ﴾[٩] ﴿ تجري بأعيننا جزاء لمن كان كُفِر ﴾[١٠] ﴿ إن كنتم خرجتم جهاداً ﴾[١١] .

وينظر شواهد أخرى [١٢].

ومن أشعار العرب ، قول الشاعر :

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمةً ليالِيَ لاقينا جُذام وحِمْيرا

وقول آخر :

---

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ١٠٦ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ٤١ من سورة الأنفال.

(٥) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٦) الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٢٧ من سورة يوسف.

(٨) الآية ٤٤ من سورة إبراهيم.

(٩) الآية ١٥ من سورة الأحزاب.

(١٠) الآية ١٤ من سورة القمر.

(١١) الآية ١ من سورة الممتحنة .

(١٢) الآية ٨٤ و ٩٨ من سورة يونس ، الآية ٦ من سورة المائدة ، الآية ٢٧ ، ٣٦ ، ٨٨ من سورة هود.

وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وقول ثالث :

وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

وقول رابع :

وكنا ورثناه على عهد تُبّع طويلاً سواريه شديداً دعائمه

ففي هذه الشواهد جاء خبر كان فعلاً ماضياً دون اقترانه بـ «قد» فدل على جوازه، وعللوا ما ذهبوا إليه بأنك إذا قلت «زيد قام» أفاد الإخبار عن قيام زيد في الماضي، أما إذا قلت : «كان زيد قام» أفاد أنه قام في الماضي مع التأكيد المستفاد من «كان» ، والتأكيد في كلام العرب كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلة ذلك في كلامهم[١].

موقف أبي حيان :

وافق أبو حيان مذهب البصريين ومن تابعهم وخالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، فقد قال في موضع الآية : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط أو لا مستم النساء ﴾ [٢] : دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لكان من غير «قد» ، وادعاء إضمارها تكلّف ، خلافاً للكوفيين ، لعطفها على خبر «كان» والمعطوف على الخبر خبر [٣]

وفي موضع آخر يبرهن على صحة مجيء الماضي خبراً لكان دون أن يقترن بـ «قد» فيقول عن كُفِر في قوله تعالى : ﴿ جزاء لمن كان كُفِر ﴾ [٤] : وكُفِر خبر لكان، وفي ذلك دليل على وقوع الماضي بغير «قد» خبراً لكان ، وهو مذهب البصريين ، وغيرهم يقول : لابد من

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/١.

(٢) الآية ٤٣ من سورة النساء.

(٣) البحر المحيط ٢٥٨/٣.

(٤) الآية ١٤ من سورة القمر.

«قد» ظاهرة أو مقدرة [١] وقد ذكر في عدة مواضع من البحر أن خبر كان جاء فعلاً ماضياً دون أن يقترن بـ «قد» ولم يحتج إلى تقديرها لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وكلام العرب خلافاً لمن زعم أنه لابد فيه من تقدير «قد» ظاهرة أو مقدرة[٢].

والذي يترجح لدي أنه لا حاجة تدعو إلى تقدير «قد» إن جاء النص بغيرها ظاهرة فالاستعمال العربي ورد بها ظاهرة ، وورد بغيرها ، فالقول بتقديرها يُحمّل النص ما لا فائدة منه ، وما لا فائدة منه لا داعي له.

---

(١) البحر٨/١٧٨.

(٢) ينظر البحر ٤/١١٤ ، ٥/٢٩٨.

خامسا- حذف حرف النداء

الآية : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾[١].

موضع الوقف : هؤلاء.

صاحب الوقف : البصريون ، الفراء ،الزجاج ، الكوفيون.

لايجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى لفظ الجلالة، نحو: يا الله ، أو كان ضميراً ، نحو : يا إياك ، أو مستغاثاً نحو : يا لزيد ، أو متعجباً منه ، نحو:يا للماء أو مندوباً ، نحو : يا زيداه . فإن كان غيرها جاز الحذف ، وإن كان حذف حرف النداء مما يأباه القياس، لأنه إنما جيء به اختصاراً ، ونائباً عن الفعل «أنادي» أو «أدعو » ، فإذا حُذف كان اختصاراً للمختصر ، وفي هذا إجحاف لايخفى ، غير أن الحذف ورد لقوة الدلالة على المحذوف وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة فيه خلاف بين النحاة :

- فذهب جمهور البصريين إلى منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، قال سيبويه : ولايحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ويا رجل[٢].

ولعلة منع جمهور البصريين حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، ذلك أن اسم الإشارة موضوع في الأصل لما يشار إليه ، وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى فيه تنافر ظاهر ، فلما أُخرج في النداء عن ذلك الأصل وجُعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء[٣] . وعليه فإذا حُذف حرف النداء التبس الأمر بين أن يكون مشاراً إليه ، وبين أن يكون منادى .

- وذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة اعتماداً على المسموع ، فمن المسموع الآية موضع البحث ، وقوله تعالى:﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا ﴾[٤] وقوله : ﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم ﴾[٥].

---

(١) الاية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب٢/٢٣٠.

(٣) ينظر شرح الكافية ٤٢٦/١ وشرح جمل الزجاج لابن عصفور ٨٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣-٣٨٧ وارتشاف الضرب ٢١٨٠/٤ والمقرب ١٧٧/١ وأوضح المسالك ١٤/٤ والمساعد ٤٨٤/٢-٤٨٥ ومغني اللبيب ٨٤٠-٨٤١.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٥) الآية ٦٦ من سورة آل عمران.

وقول الشاعر :

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرّ أس شيباً إلى الصبا من سبيل

وقول أخر :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

وقول أخر :

ذي دعي اللوم في العطاء فإن اللـ ـوم يغري الكرام بالإجزال

وقول أخر :

إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

لا يغرنكم أولاء من القو م جنوح للسلم فهو خداع

فالتقدير : يا ذا ، يا هذا ، يا ذي ، يا أولاء[1].

موقف أبي حيان :

اختار أبو حيان ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن اسم الإشارة لايحذف منه حرف النداء ، ذلك أنه قال في إعراب الآية الكريمة موضع البحث : واختَلف المعربون في إعراب هذه الجملة ، فالمختار أن أنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبر ، وتقتلون : حال ....

وذهب بعض المعربين إلى أن هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء ، وهذا لايجوز عند البصريين ، لأن اسم الإشارة عندهم لايجوز أن يحذف منه حرف النداء ، ونُقل جوازه عن الفراء ، وخرج عليه الآية الزجاج وغيره ، جنوحاً إلى مذهب الفراء[2] ويقول في موضع آخر عن قوله تعالى : ﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم ﴾[3] :

« وأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : الخبر ، وحاججتم : جملة حالية .....»[4] ثم ذكر عدة توجيهات

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٦-٣٨٧ وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٣٦ والمساعد ٢/٤٨٤-٤٨٥.

(٢) البحر المحيط ١/٢٩٠.

(٣) الآية ٦٦ من سورة آل عمران .

(٤) البحر ٢/٤٨٦.

قيلت في إعراب اسم الإشارة «هؤلاء» ، ومنها قوله : وأجازوا أيضاً أن يكون منادى ، أي : يا هؤلاء ، وحذف منه حرف النداء ، ولايجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين ، ويجوز على مذهب الكوفيين ، وقد جاء في الشعر حذفه ، وهو قليل....[١]

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن أبا حيان وافق البصريين فيما ذهبوا إليه، والذي يترجّح لدي أن ما ذهب إليه البصريون هو الغالب ، لأن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة قليل لا يرقى إلى درجة القياس.

---

(١) البحر ٤٨٦/٢.

سادساً: حذف همزة الاستفهام

الآية : ﴿ وتلك نعمةٌ تَمُنُّهَا عليّ أنْ عبّدت بني إسرائيل ﴾[١].

موضع الموقف : وتلك نعمة.

صاحب الموقف : الأخفش ، الفراء ، النحاس ، الأخفش الصغير.

حذف الحرف ليس بقياس ، ذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله ، فحذف همزة الاستفهام نائبة عن «استفهم» وعلى هذا :

- فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن همزة الاستفهام لايجوز حذفها إلا في ضرورة شعر ، ودل على حذفها الدليل [٢] ، كقول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً *شعيث بن سهم أم شعيثُ بن منقر*

وكقول عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدي وإن كنت دارياً *بسبع رمين الجمر أم بثمان*

وكقول آخر :

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر *أتوني فقالوا : من ربيعة أم مضر ؟*

والتقدير لما سبق أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ، أبسبع رمين الجمر أم بثمان ، أمن ربيعة أم مضر ، فحذف الهمزة لدلالة أم عليها.

- وذهب الأخفش[٣] والفراء [٤] ومن تبعهما [٥] إلى أنه يجوز حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها «أم».

قال الأخفش عن الآية الكريمة موضع البحث : فيقال : هذا استفهام ، كأنه قال :

---

(١) الاية ٢٢ من سورة الشعراء.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٢٩٤/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١ وشرح ابن يعيش ١٥٤/٨-١٥٥ وشرح الكافية الشافية ١٢١٥/٣-١٢١٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٦٤٦/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢.

(٥) ينظر المحتسب ٥٠/١-٥١ وشرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ وشواهد التوضيح ٨٧-٨٨ والإملاء ٤٦٣ والخصائص ٢٨١/٢.

أو تلك نعمة تمنها[١].

وقال الفراء : وقد تطرح ألف الاستفهام من التوبيخ[٢].

ومما يُحتج به لما ذهب إليه الأخفش قول الكميت :

طرباً وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب ؟

قيل أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟

وقول أخر :

أفْرَح أنْ أُرزأ الكرام وأنْ أُورَث ذَوداً شصائصاً نبلا ؟

أراد : أأفرحُ أنْ أُرزأ ؟ فحذف الهمزة ولم يدل على حذفها دليل.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما أجازه الأخفش والفراء ، ثم أورد نصاً لأبي جعفر النحاس يرد عليهما، مستشهداً بما قاله الأخفش الصغير .

قال أبو حيان : وقال الأخفش والفراء : قبل الواو همزة استفهام يراد به الإنكار ، وحذفت لدلالة المعنى عليها، ورده النحاس ، بأنها لاتحذف ، لأنها حرف يحدث معها معنى ، إلا إن كان في الكلام «أم» لاخلاف في ذلك ، إلا شيئاً قاله الفراء : من أنه يجوز حذفها مع أفعال الشك ، وحكى ترى زيداً منطلقاً ، بمعنى : ألا ترى ، وكان الأخفش الأصغر يقول : أخذه من ألفاظ العامة [٣].

ويتلخص مما أورده أبو حيان ما يلي :

موقفه من الأخفش والفراء : يظهر أنه لا يوافقهما فيما ذهبا إليه ، وعليه فهو يوافق الجمهور ومنهم النحاس والأخفش الصغير .

والذي أراه أن ما ذهب إليه الأخفش والفراء من جواز حذف همزة الاستفهام لغير دليل مسموع قليل لا ينبغي أن يقاس عليه ، لعدم العلم أهناك حذف في الكلام أم لايوجد حذف ، ولو قسنا على كل مسموع لأصبحت اللغة لا ضابط لها.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٦٤٦/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢.

(٣) البحر المحيط ١١/٧ وينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٧٦/٣-١٧٧.

سابعاً: حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف جر

الآية : ﴿ قيل ادخل الجنة قال ياليت قومي يعلمون ﴿ ﴾ بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين ﴾[١]

موضع الموقف : بما غفر.

صاحب الموقف : الكسائي ، الفراء.

اختلف في «ما» من قوله تعالى : بما غفر لي ربي» على ثلاثة أوجه : [٢]

١- أن تكون مصدرية.

٢- أن تكون موصولة.

٣- أن تكون استفهامية.

أما كونها مصدرية فهو الظاهر ، ذلك أن الموصولة يستضعف معناها، والتقدير : بالذي غفره لي ربي ، فيبقى معناه أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى على تَمَنِّي علمهم بغفران ربه ذنوبه .

وأما الاستفهامية فلا تليق ، ذلك أنه يجب أن يحذف الألف منها إذا جُرّت ، وإبقاء الفتحة دليلاً على الألف المحنوفة.

إلا أن الفراء أجاز مجيئها استفهامية ، ولا عبرة بحذف ألف الاستفهام نظراً لوجوده في الشعر مثبتاً ، قال الفراء : وقد أتمها الشاعر ، هي استفهام ، فقال :

إنا قتلنا بقتلاكم سَرَاتَكُمُ أهلَ اللواء ففيما يُكْثَر القيلُ [٣]

وقد ردّ الكسائي ما ذهب إليه الفراء .

موقف أبي حيان :

المشهور من مذاهب جمهور النحويين أن حذف ألف ما الاستفهامية هو الواجب ، وأن إثبات الألف يُعد من الضرورات ، وهذا الأمر ذكره أبو حيان في هذا الموضع معارضاً ما

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يس .

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٩٠ والدر المصون ٩/٢٥٦-٢٥٧ والمغني ٣٩٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٤-٣٧٥.

أجازه الفراء ، فقال : والظاهر أن «ما» في قوله «بما غفر لي ربي» مصدرية ... وأجاز الفراء أن تكون «ما» استفهاماً، وقال الكسائي : لو صح هذا - يعني الاستفهام- لقال بمَ من غير ألف ، وقال الفراء : يجوز أن يقال : بما بالألف وأنشد فيه أبياتاً ... والمشهور أن إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر مختص بالضرورة ، نحو قوله :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرّغ في دمان

وحذفها هو المعروف في الكلام نحو قوله :

علام يقول الرمح يثقل كاهلي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت [1]

والذي يترجّح أن ما ذهب إليه أبو حيان هو المشهور ، فإثبات ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرّت بحرف جر يُعد من الضرورات، وإن ورد قراءة فهي شاذة، وإن ورد في الشعر فضرورة ، والشعر محل الضرورات.

لذا لايصح حمل القراءة المتواترة في هذه الآية الكريمة على ما ذكره الفراء.

---

(١) البحر المحيط ٧/٣٣٠.

ثامناً: حذف «لا» بعد لام كي

الآية : ﴿ وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درست ﴾[١].

موضع الموقف : وليقولوا .

صاحب الموقف : الفارسي ، البصريون ، بعض الكوفيين .

قيل : إن اللام في ليقولوا لام كي ، وجعل أبو علي الفارسي اللام في بعض القراءات من قوله «وليقولوا» لام الصيرورة [٢].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما قاله أبو علي فقال : وقال أبو علي الفارسي : واللام في ليقولوا على قراءة ابن عامر ومن وافقه بمعنى لئلا يقولوا .. واللام على سائر القراءات لام الصيرورة[٣].

قال أبو حيان : وما أجازه أبو علي من إضمار لا بعد اللام المضمرة بعدها أن هو مذهب لبعض الكوفيين ، وتقدير الكلام : لئلا يقولوا ، كما أضمروها بعد أن المظهرة في قوله «أن تضلوا» ولايجيز البصريون إضمار «لا» إلا في القسم ... ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام في وليقولوا لام كي أو لام الصيرورة ، بل الظاهر أنها لام الأمر ، والفعل مجزوم بها لا منصوب بإضمار أنْ ، ويؤيده قراءة من سكّن اللام ، والمعنى عليه متمكن [٣].

مما سبق يتضح موقف أبي حيان .

لتفق الفارسي مع مذهب بعض الكوفيين في القول بإضمار «لا» وهذا لايجيزه البصريون، وقد ساير أبو حيان المنهج البصري ، ويفصح عنه في آخر قوله «بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها لامنصوب بإضمار أن»،وما ذهب إليه أبو حيان هو المذهب البصري وهو الراجح .

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الحجة للفارسي ٣/٣٧٥.

(٣) البحر المحيط ٤/١٩٧-١٩٨.

تاسعاً: حذف نون مضارع «كان»

الآية : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ﴾[١].

موضع الوقف : وإن تك حسنةً.

صاحب الوقف : يونس ، سيبويه.

لايخلو الفعل المضارع من «كان» الناقصة أو التامة من أحد أمرين :

أولاً : أن يليه مضمر. فإن وليه مضمر فقد يكون المضمر بارزاً أو مستتراً :

أ- فإن كان مستتراً ، وكان الفعل مجزوماً بالسكون ، فإنه يجوز حذف النون منها .

ب- وإن كان بارزاً فقد يكون متصلاً أو منفصلاً :

١- فإن كان منفصلاً : جاز أيضاً حذف النون.

٢- وإن كان متصلاً وجب إثبات النون [٢].

كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صيّاد :

«إن يكُنْه فلن تسلّط عليه ، وإلاّ يكنه فلا خير لك في قتله» [٣].

ثانياً : أن يليه اسم ظاهر :

قد يكون الاسم الظاهر متحرك الفاء أو ساكنه،وذلك على النحو التالي :

١- فإن كان متحرك الفاء جاز حذف النون وجاز إثباتها نحو ﴿لم يك مغيّرًانعمة أنعمها﴾[٤] ﴿ ولم أك بغيّاً ﴾ [٥].

٢- وإن كان الاسم الظاهر ساكن الفاء - بأن كان همزة وصل - ففي حذف النون من الفعل المضارع المجزوم الساكن خلاف بين سيبويه ومن تابعه وبين يونس بن حبيب ومن تابعه في سعة الكلام :

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النساء.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠٠ وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٦٥.

(٣)

(٤) الآية ٥٣ من سورة الأنفال.

(٥) الآية ٢٠ من سورة مريم ، وانظر الآيات في النساء ٤/٧٢ هود ١٧/٤٧/١٠٩ يوسف ٣٣ الحجر ٣٣ النحل ١٢٧ مريم ٤/٩ لقمان ١٦ غافر ٥٠ المدثر ٤٣/٤٤.

أ- ذهب يونس إلى أن الحذف - في قولك : لم يكن الرجل وفي لم تكن ابن فلان - جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة شعر ، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ بحذف النون من يكن في قوله تعالى : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾[1]

وبأبيات منها :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة *فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم*

وقول آخر: لم يك الحق سوى أن هاجه *رسم دار قد تعفىّ بالسرر*

وقول ثالثا: إذا لم تك الحاجات من همة الفتى *فليس بمغن عنه عقد الرتائم*

ووافقه على جواز الحذف ابن مالك تمسكاً بالسماع ، قال ابن مالك «فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، ولم يمتنع عند يونس ، وبقوله أقول ، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثِقْلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذٍ أولى ... وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيراً» ثم ذكر الأبيات السابقة وقال : «ولا ضرورة في هذه الأبيات ، لإمكان أن يقال .... لم يكن حق سوى أن هاجه ... فإن تكن المرآة أخفت وسامة ... إذا لم يكن من همة المرء ما نوى [2].

ب- وذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن حذف نون فعل الكون المجزوم لا يجوز في سعة الكلام إذا لاقت ساكناً بعدها وما ورد من ذلك كان ضرورة ، لأن النون حين يقع بعدها ساكن تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة العارضة عن الحذف ، ولأنها إنما حذفت وهي قريبة الشبه بأحرف المد التي تحذف في الجزم.

ولذا قال سيبويه .. كما قالوا لم يك ، شُبِّهت النونُ بالياء حيث سكنت ، ولا يقولون : لم

---

(١) الآية ١ من سورة البينة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١-٣٦٧ و ينظر المساعد ٢٧٥/١-٢٧٦ وشفاء العليل ٣٢٦/١-٣٢٧ وشرح الأشموني على حاشية الصبان ٢٥٦/١.

يك الرجل[١].

وقال الرضي : «قال سيبويه : إذا لاقى نون يكن المجزوم ساكناً بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾[٢] ، لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد[٣].

موقف أبي حيان :

على ضوء ما تقدم من المذهبين الأنفي الذكر قال أبو حيان عن «تك» من قوله تعالى : ﴿ وإن تك حسنة يضاعفها .....﴾ : حذفت النون من تك لكثرة الاستعمال ، وكان القياس إثبات الواو ، لأن الواو إنما حذفت لا لتقاء الساكنين ، فكان ينبغي أنه إذا حذفت ترجع الواو، لأن الموجب لحذفها قد زال ، ولجواز حذفها شرطٌ على مذهب سيبويه : وهو أن لا تلاقي ساكناً [٤] فإن لاقته نحو : لم يكنِ ابنُك قائماً ، ولم يكنِ الرجل ذاهباً ، لم يجز حذفها ، وأجازه يونس [٥].

وفي هذا النص لم يرجح أبو حيان مذهب سيبويه أو مذهب يونس بل اكتفى بإيراد المذهبين دون ترجيح .[٦] ولعل منشأ الخلاف بين سيبويه ويونس هو الاعتداد بالحركة العارضة من عدمه[٧].

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤.

(٢) الآية ١ من سورة البينة.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠٠-٣٠١ وانظر الدر المصون ٣/٦٨١.

(٤) في المطبوعة : وهو أن تلاقي ساكناً ، فإن لاقته .... » وهذا فيه تناقض .

(٥) البحر المحيط ٣/٢٥١.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢/١٠١.

(٧) ينظر هامش حاشية أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد ١/٢٧٣.

عاشراً: حذف التنوين

الآية : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾[١].

موضع الوقف : من قبل ومن بعد.

صاحب الوقف : الفراء ، النحاس ، الكسائي.

قرأ الجمهور من قبلُ ومن بعدُ بضمهما ، أي : من قبل غلبة الروم ومن بعدها، وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي : من قبلٍ ومن بعدٍ بالكسر والتنوين [٢]

ولـ«لفظ» «قبل» و «بعد» أربع حالات ، يعربان في ثلاث، ويُبنيان في واحدة، أما إعرابهما ، فيكون على النحو التالي :

١- إن يصرح بالمضاف إليه بعدهما، فيبنيان إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه كقراءة الجمهور أعلاه.

٢- أن يحذف المضاف إليه ويُنوى ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه كقول الشاعر :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

٣- أن يحذف المضاف إليه، ولا يُنوى شيء ، فيبقي الإعراب ، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعراضه في اللفظ والتقدير[٣]، وعلى هذه الحالة قراءة أبي السمال والجحدري وعون العُقيلي «لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ» [٤] وعلى هذه الحالة جرى الخلاف بين الفراء وأبي جعفر النحاس، ذلك أن الفراء أجاز حذفه فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف [٥]

غير أن أبا جعفر النحاس اعترض عليه فقال: وحكى الفراء «من قبلِ ومن بعدِ» مخفوضين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة،الغلط فيها بيّن [٦].

٤- أن يحذف المضاف إليه معنى لا لفظاً كقراءة الجمهور «لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ» ففي هذه الحالة يبنى الظرف قبل وبعد على الضم .

---

(١) الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) ينظر البحر المحيط ١٦٢/٧ والمحرر الوجيز ٢٤٤/١٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣ والمساعد ٣٥٠/٣-٣٥١ ، ٣٥٣ وأوضح المسالك لابن هشام ١٥٤/٣ فما بعدها وارتشاف الضرب ١٨١٦/٤-١٨١٧ وشرح الرضي على الكافية ١٦٧/٣-١٦٩.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٦٢/٧ والمحرر الوجيز ٢٤٤/١٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢-٣٢١ والمحرر ٢٤٤/١٢ والبحر ١٦٢/٧.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذكره الفراء وما رد به أبو جعفر النحاس وما حكاه الكسائي عن بعض بني أسد ، ولم يتخذ موقفاً معيّناً، فلم يرجّح ما أجازه الفراء ولم يعترض عليه ، بل نقل قول ابن عطية ، وقول أبي جعفر النحاس.

قال أبو حيان : وقال ابن عطية : ومن العرب من يقول من قبلٍ ومن بعدٍ بالخفض والتنوين .

قال الفراء : ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة ، وإن حذف المضاف انتهى، وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده ، وقال : للفراء في كتابه في القرآن أشياء كثيرة من الغلط ، منها أنه زعم أنه يجوز من قبلِ ومن بعدِ ، وإنما يجوز من قبلٍ ومن بعدٍ على أنهما نكرتان ، والمعنى : من متقدم ومن متأخر . وحكى الكسائي عن بعض بني أسد : لله الأمر من قبلٍ ومن بعدُ ، الأول مخفوض فنّون والثاني مضموم بلا تنوين [1].

والذي أميل إليه أن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وأحياناً لاتريده، ودل على ما حكاه الكسائي و ما قاله ابن عطية أن ما ذهب إليه الفراء من إجازة حذف التنوين من قبلِ ومن بعدِ مسموع من بعض العرب وإن كان قليلاً ، ومن سمع حجة على من لم يسمع.

---

(١) البحر المحيط ١٦٢/٧ وينظر المحرر الوجيز ٢٤٤/١٢.

الآية : ﴿ كلٌ كذّب الرسل فحق وعيد ﴾[١].

موضع الموقف : كل .

صاحب الموقف : محمد بن الوليد ، الأخفش الصغير.

يحذف التنوين من الاسم لدخلو آل التعريف ولمانع الصرف ، وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ، ضاربه ، ولا لتقاء الساكنين ومنه قراءة ﴿ قل هو الله أحدُ الله الصمد ﴾ [٢]بحذف التنوين من أحد ، كقول الشاعر :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً [٣]

ويحذف أيضاً للإضافة ، ومن الأسماء المضافة «كل» فهو يضاف لما بعده ، فإن كان ما بعده ظاهراً في اللفظ ، وإن لم يكن فهو مقدر ، ويعوض عن المضاف إليه إذا حذف التنوين، هذا مذهب جمهور النحاة، وعلى هذا فلا يحذف التنوين بعد ذلك ، إلا أن من النحاة من أجاز حذف التنوين ، قال أبو جعفر النحاس : «سمعت محمد بن الوليد يجيز حذف التنوين، فيقول : كُلّ منطلق ، بمعنى : كلهم ، يجعله غاية مثل : قبل وبعد[٤].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما أجازه محمد بن الوليد ، قال أبو حيان عن تنوين «كل» في الآية الكريمة : «والتنوين في «كل» تنوين عوض من المضاف إليه المحذوف، وأجاز محمد بن الوليد، وهو من قدماء نحاة مصر أن يحذف التنوين من «كل» جعله غاية ، ويُبنى على الضم كما بُني «قبل» و «بعد» فأجاز كلٌ منطلقٌ بضم اللام دون تنوين ، ورد ذلك عليه الأخفش الصغير ، وهو علي بن سليمان [٥].

---

(١) الآية ١٤ من سورة ق.

(٢) الآية ١ ، ٢ من سورة الصمد.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٨٤٤ والبحر المحيط ١٣٤/٣ والمسائل العسكرية للفارسي ١٧٥.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٢/٤-٢٢٣.

(٥) البحر المحيط ١٢٢/٨.

وعلى هذا فأبو حيان لايوافق محمد بن الوليد فيما ذهب إليه ، ولذلك ذكر الأخفش الصغير الذي ردّ عليه ، وإن لم يورد ردهالذي جاء في كتاب إعراب القرآن للنحاس، يقول النحاس ناقلاً قول الأخفش الصغير الذي اعترض على ما أجازه محمد بن الوليد : «قال علي بن سليمان : هذا كلام من لم يعرف لِمَ بُني «قبل» و «بعد» ، ونظير هذا من الألفاظ ، لأن النحويين قد خصوا الظروف للعلة التي فيها ليست في غيرها [١].

قال أبو جعفر النحاس معقباً : وهذا كلامٌ بيِّن عند أهل العربية صحيح [٢] .

ولكي يتضح ما ذهب إليه محمد بن الوليد يجدر بالبحث أن يبيّن بعض أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل وقبل وبعد ، فنقول : إن «كُلاً» لايخلو من أن يكون توكيداً أو نعتاً أو لا يكون فإن كان توكيداً نحو : مررت بهم كلهم ، أو كان نعتاً نحو : زيد الرجل كل الرجل ، أي : الكامل في الرجولة.

ففي هاتين الحالتين يلازم الإضافة لفظاً ومعنى ، فإن كان غير توكيد ولانعت فإنه يلزم الإضافة كذلك إلا أنه ملازم لها معنى لا لفظاً ولكن لايجرد عن الإضافة لفظاً إلا وهو مضاف معنى ، فلذلك لاتدخل عليه في غالب أقول النحاة.

أما لفظا قبل وبعد فيعربان في ثلاث حالات ، ويبنيان في حالة رابعة،وهذه الحالات كما يلي :

١- أن يذكر المضاف مصرّحاً به نحو : من قبله ومن بعده .

٢- أن يحذف المضاف إليه لفظاً ومعنى، نحو قراءة من قرأ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[٣].

٣- أن يحذف المضاف إليه ويُنوى ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين كقراءة من قرأ «لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ» أي من قبل ذلك .

٤- أن يحذف المضاف إليه معنى لا لفظاً كقراءة الجمهور «لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ» ففي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٢٣.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) الآية ١٤ من سورة الروم.

هذه الحالة يبنى الظرف قبل وبعد على الضم .

وإنما بني «قبل» و «بعد» لمناسبتها للحرف لفظاً ومعنى[١].

أما في اللفظ فلجمودهما وكونهما لايثنيان ولايجمعان ولاينعتان ولايخبر عنهما ولاينسب إليهما ولا يضاف.

وأما في المعنى فإنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما، وبُنيا على الضم لئلا يلتبس الإعراب بالبناء ، وذلك أنهما إذا كانا معربين فلا تدخلهما ضمة ، وإنما تدخلهما فتحة أو كسرة نحو : جئت قبلكَ ومن قبلِك.

وعلى ضوء ما سبق اتضح الفرق بين «كل» و«قبل» و «بعد»، وعلى هذا فما ذهب إليه محمد بن الوليد من أن لفظ «كل» يجوز أن يحذف التنوين منه إذا خلا من المضاف إليه وتشبيهه بالظرف «قبل» و «بعد» لا يتأتّى ، إذ إن بناء «قبل» و «بعد» دون التعويض، لأنها قليلة التصرف أو عادمته، أما «كل» فالتنوين فيه بدل من المضاف إليه ، وعليه فلم يُبن ، إذ إن المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله.

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٤٣٣ وشرح الرضي على الكافية ١٦٨/٣.

حادي عشر- حذف النون من (إننا)

حذف النون الثانية من إنّنا

الآية : « وإننا لفي شك مما تدعونا إليه مريب » [١]

موضع الموقف : وإننا

صاحب الموقف : الفراء

« إنّا » أصلها " إننا " وهما لغتان قرشيتان ، وردتا في القرآن الكريم في عدة مواضع [٢]، وقد اختلف في المحذوف من النونات الثلاث في إنّنا إذا قلنا : إنّا ، أتكون النون الثالثة "نون الضمير" أم إحدى نوني « إنّ »

ذهب االفراء فيما ذكره أبو حيان أن المحذوف هو نون الضمير[٣] أما أبو حيان فقد رجح أن تكون النون الثانية من إنّ هي المحذوفة .

موقف أبي حيان : رجح أن تكون النون الثانية من " إن "هي المحذوفة ، فقال عمل ذهب إليه الفراء : قال الفراء من قال : إننا أخرج الحرف على أصله ، لأن كناية المتكلمين « نا » فاجتمعت ثلاث نونات،ومن قال : « إنّا » استثقل اجتماعها ، فأسقط الثالثة ، وأبقي الأوليتين ، انتهى .

والذي اختاره أن « نا » ضمير المتكلمين لا تكون المحذوفة ، لأن في حذفها حذف بعض اسم ، وبقي منه حرف ساكن ، وإنما المحذوفة النون الثانية من « إنّ » ، فحذفت لاجتماع الأمثال ، وبقي من الحرف الهمزة والنون الساكنة ، وهذا أولى من حذف ما بقي منه حرف ، وأيضاً فقد عُهد حذف هذه النون مع غير ضمير المتكلمين ، ولم يعهد حذف نون « نا » فكان حذفها من « إنّ » أولى[٤]

والذي يظهر أن ما ذكره أبو حيان من تعليل حذف النون الثانية هو الراجح لدي .

---

[١] الآية : ٦٢ من سورة هود .

[٢] ينظر الآية : ١٥٦ من سورة البقرة . ٥٢ من سورة آل عمران و١١١ من سورة المائدة .

[٣] ينظر البحر المحيط ، ٥/٢٣٨ .

[٤] البحر المحيط ، ٥/٢٣٨ وينظر البحر ، ١/٤٥١ .

٢٨٨٠
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

٣٠١٠٧٠٠٠٠٣٨٨٠

١٨٢٠٠٠

الفصل التاسع

ظاهرة تعدد الاستعمال

القسم الأول : تعدد الاستعمال في المشترك

المبحث الأول : تعدد الاستعمال من حيث الماهية

مجيء "أيّ" في النداء موصولة

الآية : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم)[١]

موضع الموقف : يا أيها الناس.

صاحب الموقف : الأخفش.

تأتي أي استفهامية وشرطية ، وموصولة ، ودالة على معنى الكمال نحو : زيد رجل أيّ رجل،أوتأتي وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو ، يا أيها الناس ، يا أيها الرجل إلا أن الأخفش ذهب في أحد قوليه إلى أن "أيّا" لا تكون وُصلة ، بل تكون موصولة ، وصدر صلتها محذوف ، والمحلى بأل خبر لصدر الصلة المحذوف والمعنى : يا من هو الرجل.

وُردّ عليه بما يلي:

- قال ابن مالك : ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ ، ولكان أولى من حذفه ، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها ، ولو صح ما قال لجاز أن يغني عن المرفوع بعد أي جملة فعلية ، وظرف ، كما يجوز ذلك في غير النداء ، وفي امتناع ذلك دليل على أن "أيّا" غير موصولة[٢].
- وقال الزجاج ناقلاً : وقال أبو الحسن الأخفش : إن الرجل أنْ يكون صلة لأي أقيس ، وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول [٣].
- وقال أبو جعفر النحاس : وزعم الأخفش أن أيّاً موصولة بالنعت ، ولا تعرف صلة إلا جملة[٤].
- وقال ابن هشام عن مذهب الأخفش هذا : ورُدّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية[٥].

موقف أبي حيان:

قال أبو حيان : زعم الأخفش في أحد قوليه أن "أيّاً" في النداء موصولة ، وأن

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/٩٩.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٠.

(٥) معني اللبيب ١٠٩.

جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
قسم المخطوطات
٢٨٦٠

المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قال : يا أيها الرجل ، فتقديره : يا من هو الرجل[١].

الترجيح :

والراجح أن ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه من أن "أيّاً" تكون موصولة ، والمحلى بأل خبر لمبتدأ محذوف تقديره : يا من هو الرجل، له وجه من الصحة ، وذلك من عدة أمور :

-كثرة وقوع أي موصولة في غير باب النداء ، وندرة كونها موصوفة[٢] فالقياس على الكثرة يُبيح له القول بأنها موصولة.

- اما حذف العائد الذي هو مبتدأ ورفع الخبر ، وكون لا يوجد موصول التزم أن تكون صلة جملة اسمية فالإجابة قياساً بقولهم : "لا سيما زيدٌ بالرفع[٣] فكما جاز في لاسيما هو زيدٌ فإنه يجوز يا من هو الرجل.

---

(١) البحر المحيط ٩٤/١ وينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٤٤/٣.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٧٦/١.

(٣) ينظر معني اللبيب ١٠٩.

مجيء "أيّ" موصوفة

الآية : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم)[١].

موضع الموقف : يا أيها.

صاحب الموقف : أحمد بن يحيى ، الأخفش.

أي : لفظ مشترك يأتي استفهاماً ، وشرطاً ، وصفة ، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام وموصولة ، هذا مذهب جمهور النحاة ، وذهب أحمد بن يحيي إلى أنها لا تأتي موصولة، وذهب الأخفش إلى أنها تأتي موصوفة.

موقف أبي حيان :

ذهب أبو حيان مذهب الجمهور وخالف ثعلباً والأخفش يقول : أي استفهام وشرط وصفة ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام وموصولة[٢] خلافاً لأحمد بن يحيى إذ أنكر مجيئها موصولة ، ولا تكون موصوفة خلافاً للأخفش[٣].

قال أبو حيان في التذييل:أجاز الأخفش : مررت بأيٍّ كريمٍ ، فجعل أيّا نكرة موصوفة ،ولم يُسمع من العرب ، وإنما أجازه قياساً على "مَن" و "ما" ... ويضعف القياس على ذلك [٢] ، فنراه هنا يضعف مذهب الأخفش.

---

(١) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٢) التذييل والتكميل ١٤٤/٣ وينظر المساعد ١٦٩/١.

(٣) البحر المحيط ٩٣/١.

"ما" بين الموصولية والشرطية

الآية : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه)[١]

موضع الموقف : أنما.

صاحب الموقف : الفراء ، سيبويه.

يجوز في "ما" من قوله تعالى "أنما" عدة أوجه :

أحدها : وهو الظاهر أن تكون موصولة بمعنى "الذي" ، وهي اسم "أن".

الثاني : أن تكون شرطية منصوبة بـ غنمتم، وهذا الوجه ذكره الفراء بقوله: دخلت "أن" في أوله وآخره ، لأنه جزاء[٢] وعلى هذا الإعراب فيكون اسم أن ضمير شأن محذوف، تقديره "أنه" وهذا الحذف مخصوص عند سيبويه بالشعر .

الثالث : قيل "ما" مصدرية ، والمصدر بمعنى المفعول أي : واعلموا أن غنيمتكم[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان في إعرابه لـ "ما" من قوله تعالى : "أنما" أن تكون موصولة، ثم ذكر الوجه الذي أجازه الفراء ، ويُؤخذ على ما أجازه الفراء أن يكون ضمير الشأن محذوفاً ، ولا يحذف عند سيبويه إلا في الشعر خاصة ، فقال في هذا: والظاهر أن "ما" موصولة بمعنى الذي ... وأجاز الفراء أن تكون "ما" شرطية منصوبة بغنمتم ، واسم "أن" ضمير الشأن محذوف ، تقديره : أنه ، وحذْفُ هذا الضمير مع أن المشددة مخصوص عند سيبويه بالشعر [٤].

فموقف أبي حيان واضح جلي في هذا الموضع، فالظاهر أن ما موصولة ، وأما القول بأنها شرطية فمعترض عليه بأن هذا الضمير لا يستكن إلا في بابي كان وكاد[٥] ولا ينبغي الحمل على هذا الضمير لمخالفته الضمائر [٦] لذا يترجّح القول بالوجه الأول وهو كون "ما" في "أنما" موصولة لا شرطية على ما ذهب إليه الفراء.

---

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٤١١.

(٣) ينظر الإملاء ٣٠٢-٣٠٣.

(٤) البحر المحيط ٤/٤٩٨-٤٩٩ وينظر الدر المصون ٥/٦٠٥-٦٠٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٧ والمحرر الوجيز ٨/٧٣.

(٥) ينظر المساعد ١/١١٧ وارتشاف الضرب ٢/٩٥١ وشرح ابن يعيش ٣/١١٤ .

(٦) ينظر المغني ٦٣٧.

"ما" بين الموصولية والمصدرية

الآية : (فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين)[١].

موضع الموقف : بما تؤمر.

صاحب الموقف : الأخفش .

يجوز في "ما" من قوله تعالى "بما تؤمر" [٢] أن تكون :

١.مصدرية ، وعليه فلا محذوف،إذ هي حرف عند الجمهور فلا عائد عليها من صلتها ، وهي عند الأخفش وبعض الكوفيين اسم ، يعود عليها من صلتها ضمير المصدر ، نحو : أعجبني ما صنعت أي صنعته[٣].

٢.موصولة بمعنى الذي ، وعلى هذا فالعائد محذوف أي : بما تؤمر به ، .

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان عن الأخفش أن ما في الآية موصولة قال أبو حيان: وقال الأخفش : ما موصولة ، والتقدير : فاصدع بما تؤمر بصدعه ، فحذف المضاف ، ثم الجار ، ثم الضمير [٤]

والذي في معاني الأخفش يناقض ما ذكره أبو حيان هنا ، ذلك أن الأخفش يرى أن "ما" في الآية الكريمة مصدرية ، استمع إليه وهو يقول : وقال (فاصدع بما تؤمر) وليس هذا في معنى (فاصدع بالذي تؤمر به ، ولو كان هذا المعنى لم يكن كلاماً حتى تجيء بـ "به" ولكنه اصدع بالأمر ، جعل "ما تؤمر" اسماً واحداً[٥].

---

(١) الآية ٩٤ من سورة الحجر.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٨٦/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٢ والمحرر الوجيز ١٥٣/١٠ والإملاء ٣٧٣ ومعني اللبيب ٤١٥ ، ٧٣٦ والدر المصون ١٨٤/٧-١٨٥ وأمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢ .

(٣) ينظر رصف المباني ٣١٥ والجنى الداني ٣٣٢.

(٤) البحر ٤٧٠/٥.

(٥) معاني الأخفش ١٩٦/١

"ما" بين الاستفهام والنفي

الآية : (قالوا يا أبانا ما نبغي)[١].

موضع الموقف : ما نبغي.

صاحب الموقف : الزجاج.

يجوز في "ما" في الآية الكريمة :[٢]

١.أن تكون استفهامية في موضع نصب بنبغي.

٢. أن تكون نافية ، ويكون في نبغي وجهان :

أحدهما : بمعنى نطلب، وعليه فيكون المفعول محذوفاً ، أي : ما نطلب شيئاً.

الثاني : أن يكون لازماً بمعنى ما يتعدى.

وهذان الوجهان أوردهما الزجاج قائلاً : أي ما نريد ، وما في موضع نصب، المعنى : أيّ شيء نريد، وقد رُدّت علينا بضاعتنا. ويجوز أن يكون "ما" نفياً، كأنهم قالوا : ما نبغي شيئاً.[٣]

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الوجه الأول الاستفهامية ثم قال عن الوجه الثاني : وقال الزجاج : ويحتمل أن تكون ما نافية ...[٤] .

فهو هنا أورد ما قاله الزجاج ولم يرجّحه ولم يعترض عليه إلا أن الظاهر أنها تكون استفهامية ، وهذا ما بدأ به أبو حيان، واقتصر عليه النحاس والفراء [٢] .

---

(١) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٢) ينظر الإملاء ٣٥١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/٢ والدر المصون ٥٢٠/٦ ومعاني الفراء ٤٩/٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١١٨/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٢٣/٥-٣٢٤.

ماهية "ما" التعجبية

الآية : (فما أصبرهم على النار)[١].

موضع الموقف : فما .

صاحب الموقف : سيبويه ، أبو عبيدة ، الفراء ، ابن درستويه ، الأخفش ، المبرد.

"ما" لفظ مشترك ، فتأتي للاستفهام ، وللموصول ، وللنفي ، وللمصدرية ، وللتعجب ... وقد اختلف في موضع "ما" التعجبية ، واختلف كذلك في ماهيتها :

- أما موضعها فذهب معظم النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء[٢] وذهب الكسائي إلى أنها لا موضع لها [٣].

- وأما ماهيتها فقد اختُلِف فيه بين النحاة ، وذلك على النحو التالي :

١. ذهب الخليل وسيبويه إلى أن "ما" في نحو : ما أحسنَ زيداً ، هي نكرة تامة بمعنى شيء ، قال سيبويه : وذلك قولك : ما أحسن عبدالله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبدالله ، ودخله معنى التعجب[٤].

٢. وذهب الأخفش إلى أنه يجوز فيها ثلاثة أقوال [٣] :

أ.أن تكون نكرة تامة ، وهذا قول الجمهور.

ب.أن تكون موصولة [٥].

جـ. أن تكون موصوفة.

٣. وذهب الفراء وابن درستويه [٣] وأبو عبيدة والمبرد [٦] إلى أنها استفهامية غير أن الفراء وابن درستويه يريان أنها صحبها معنى التعجب ، أما أبو عبيدة والمبرد فلا يريان ذلك.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان أقوال النحاة في "ما" بعد أن ذكر الاختلاف في ماهيتها ، ولم

---

(١) الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢ وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ وأوضح المسالك ٢٥١/٣ وشرح ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤ والجنى الداني ٣٣٧والمساعد ١٤٨/٢ وشرح الرضي ٣٣٤/٤ ومعاني القرآن للفراء ١٠٣/١.

(٤) الكتاب ٧٢/١ وينظر المقتضب ١٧٣/٤ والأصول لابن السراج ٩٩/١-١٠٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥٢/١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢ وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٦) ينظر البحر المحيط ٤٩٥/١.

يرجّح مذهباً على آخر ، فقال : "واختلفوا :

١.أهي نكرة تامة ، والفعل بعدها في موضع الخبر.

٢.أو استفهامية صحبها معنى التعجب ، والفعل بعدها في موضع الخبر.

٣.أو موصولة ، والفعل بعدها صلة ، والخبر محذوف.

٤.أو موصوفة ، والفعل بعدها صفة ، والخبر محذوف.

الأول : قول سيبويه والجمهور.

الثاني : قول الفراء وابن درستويه.

الثالث والرابع : للأخفش [١].

ويقول أيضاً : وذهب معمر بن المثنى والمبرد إلى أن "ما" استفهامية لا تعجبية[٢].

وعلى ضوء ما سبق لا نرى أبا حيان يرجح قولاً على قول ، وإن كان غيره من النحاة من رجح ، فمنهم من رجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور [٣] ومنهم من رجح مذهب الفراء ومن تابعه [٤] ، ومنهم من ضعّف هذا المذهب أو ذاك[٥].

والذي يترجّح لي ويبدو أن "ما" لفظ مشترك يقبل معنى الحرفية ، والاسمية المعرفة الناقصة ، وهي الموصولة ، نحو : "ما عندكم ينفد"[٦].

والتامة العامة ، نحو : "فنعمّا هي"[٧] والتامة الخاصة نحو : غسلته غسلاً نعمّا، ويقبل المعنى كذلك الاسمية النكرة المجردة عن معنى الحرف التامة نحو : ما أحسن زيداً،ويقبل المعنى كذلك النكرة الاسمية المضمنة معنى الحرف الاستفهامية نحو: "ماهي"[٨] والشرطية نحو : ما ننسخ من آية [٩] ...

وعليه فالقول في "ما" متسع ، وما ذهب إليه هؤلاء الأئمة له نظائر تدعمه .

---

(١) البحر المحيط ٤٩٤/١.

(٢) البحر المحيط ٤٩٥/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٠/٣-١١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٣٤/٤.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٢/١-٥٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢.

(٦) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

"مَن" استفهامية أو موصولة

الآية : (سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو كاذب)[١].

موضع الموقف : من يأتيه.

صاحب الموقف : الفراء.

يجوز في "من" من قوله تعالى "من يأتيه" وجهان :

أحدهما : أن تكون موصولة مفعولة بـ تعملون.

الثاني : أن تكون استفهامية في محل رفع مبتدأ معلّقة لـ تعلمون.

وهذان الوجهان أجازهما الفراء على حد سواء[٢] إلا أن ابن عطية قال : الأول أحسن ، لأنها موصولة ، ولا توصل في الاستفهام ، ويقضي بصلتها أن المعطوفة عليها موصولة لا محالة [٣] وهو في هذا حسّن القول بأنها موصولة ، ويقطع بأنها موصولة في آخر كلامه ، وبهذا لا يرى أن تكون استفهامية مخالفا للفراء.

موقف أبي حيان :

دافع أبو حيان عن توجيه الفراء بالقول بجواز أن تكون استفهامية أيضا فقال عن قول ابن عطية السابق : وقوله : ويقضي بصلتها الخ لا يقضي بصلتها إذ لا يتعين أن تكون موصولة لا محالة كما قال بل تكون استفهامية إذا قدرتها معطوفة على من الاستفهامية كما قدرناه[٤] وأبو حيان قدّر كونها استفهامية في سابق كلامه : الذي يقول فيه كأنه قيل : أيّنا يأتيه عذاب يخزيه وأيُّنا هو كاذب [٤] .

وبعد فموقفه واضح فهو يجيز ما أجازه الفراء ، مدافعاً عن توجيه الفراء من ابن عطية.

وكلا الوجهين أراهما جائزين.

---

(١) الآية ٩٣ من سورة هود.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٦-٢٧.

(٣) المحرر الوجيز ٩/٢١٦.

(٤) البحر المحيط ٥/٢٥٧ وينظر الدر المصون ٦/٣٧٩.

"مَن" الموصولة أو الشرطية

الآية : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق)[١].

موضع الموقف : لمن اشتراه.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفراء ، الزجاج.

الظاهر أن "من" في الآية الكريمة موصولة فهي مبتدأ ، واللام لام الابتداء المعلِّقة لـ علم عن العمل، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين[٢] و"اشتراه "صلة و"ما له في الآخرة من خلاق "خبر من الموصولة ، وأجاز الفراء أن تكون اللام موطئة للقسم و"مَن" شرطية،قال في ذلك: من في موضع رفع وهي جزاء"[٣] ، فهي مبتدأ ، واشتراه خبر اسم الشرط ، وماله في الآخرة من خلاق جواب القسم، و قد ردّ عليه الزجاج[٤] : جعل بعضهم "من" بمعنى الشرط ، وجعل الجواب ما له في الآخرة من خلاق" وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء[٥].

موقف أبي حيان :

رجّح أبو حيان أن من موصولة فهو موافق لسيبويه وجمهور النحاة ، وقد نقل ردّ الزجاج إلا أن هذا الردّ يعوزه توجيه علة كون من شرطية ، وعليه فيكون ما ذكره عن الفراء لا يوافقه عليه ، استمع إليه وهو يقول : من هنا موصولة وهي مرفوعة بالابتداء ، والجملة من قوله" ماله في الآخرة من خلاق" في موضع الخبر ، واللام في لقد للقسم هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين ... وأجاز الفراء أن تكون الجملتان مقسماً عليهما وتكون من للشرط ... وقد نُقل عن الزجاج ردّ قول من قال "من" شرط ، وقال هذا ليس موضع شرط ، ولم ينقل عنه توجيه كونه ليس موضع شرط ، وأرى المانع من ذلك أن الفعل الذي يلي مَن هو ماض لفظاً ومعنى ... وجَعْله شرطاً لا يصح ،لأن فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى ، فلما كان كذلك كان ليس موضع شرط[٦].

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الكتاب ٢٣٦/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٦٥/١.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٣/١ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٨٦/١-١٨٧.

(٦) البحر المحيط ٣٣٤/١.

"مَن" موصولة أو شرطية

الآية : (قالوا : كيف نكلم من كان في المهد صبياً)[١].

موضع الموقف : من كان.

صاحب الموقف : الفراء ، والزجاج.

الظاهر أن "من" في الآية الكريمة بمعنى الذي ، إلا أنه نُقل عن الفراء والزجاج أنها شرطية[٢].

قال الزجاج : وأجود الأقوال أن يكون "من" في معنى الشرط والجزاء، فيكون المعنى : من يكن في المهد صبياً[٣] .

وقد استبعد أبو حيان هذا الوجه فقال : والظاهر أن "من" مفعول بِنُكَلِّم ، ونُقل عن الفراء والزجاج أن من شرطية وكان في معنى: يكن ، وجواب الشرط محذوف، تقديره : فكيف نكلم ، وهو قول بعيد جداً[٤] .

وسياق الآية يظهر أن "من" موصولة.

---

(١) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٢٨/١١ والإملاء ٤٠٩.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٢٨/٣.

(٤) البحر المحيط ١٨٧/٦.

لوما

الآية : (لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين)[١].

موضع الموقف : لوما.

صاحب الموقف : البصريون.

لوما حرف متردد بين معنى التحضيض ، والامتناع.[٢]

أ.فالتحضيضية لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً نحو : لوما زيدٌ لأكرمتك

ب.والامتناعية أي : حرف امتناع لوجود – لا يليها إلا الأسماء لفظاً خلافاً للكسائي والفراء وابن كيسان ، فالكسائي يرى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف والفراء يرى أن الاسم بعد مرفوع بها[٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الاستعمالين السابقين لـ لوماً فقال : لوما : حرف تحضيض، فيليها الفعل ظاهراً أو مضمراً ، وحرف امتناع لوجود فيليها الاسم مبتدأ على مذهب البصريين ، ومنه قول الشاعر :

لوما الحياء ولوما الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوَري[٤]

وعلى ضوء ما سبق من النص فإن أبا حيان ذكر المذهب البصري ولم يؤيد ولم يرفضه بل سكت عن ذلك .

الترجيح :

لعل في ذكر أبي حيان للمذهب البصري أنه يعتد به إذ قال : فيليها الاسم مبتدأ على مذهب البصريين [٤] ولعل إهمال المذهبين الآخرين يُنْبئ بعدم الاعتداد بهما.

والذي ينبغي قوله أن مذهب البصريين ومذهب الكسائي فيهما حذف للمسند ، ولعل الذي يرجّح مذهب الكسائي قياسُ مجيء لوما التحضيضية ، فكما وليها

---

(١) الآية ٧ من سورة الحجر.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٨/١٤٥-١٤٦ وشرح الرضي ١/٢٧٤ وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٧ والمساعد ٣/٢٢٢ والمغني ٣٦٤ والجنى ٦٠٩ والدر المصون ١/٤٠٩-٤١٠ وحـ٧/١٤٣-١٤٤ وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٨٥.

(٤) البحر ٥/٤٤٢.

الفعل فكذلك الامتناعية ينبغي أن يليها.

أما ما ذهب إليه الفراء فهو رأي مرجوح ، ذلك أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، وهذا الحرف لا يختص بالاسم ، و ما لا يختص لا يعمل.

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال من حيث الاسم والظرف والفعل والحرف

المطلب الأول : التعدد في الاستعمال بين الاسم الصريح والظرف

"كيف" بين الاسمية والظرفية

الآية : (كيف تكفرون بالله وكنتم أموات فأحياكم)[١].

موضع الموقف : كيف تفكرون بالله.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، السيرافي.

قد اختلف في ماهيتها ، أهي ظرف أم اسم غير ظرف؟

قال سيبويه : هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ... وذاك : أين ومتى وكيف وحيث وإذا وقبل وبعد ...[٢] .وعلى هذا فكيف ظرف عند "سيبويه ، وعند الأخفش والسيرافي أنها اسم غير ظرف[٣].

ولم يذكر أبو حيان ترجيح أحد المذهبين بل قال مجيباً عن السؤال "أهي ظرف أم اسم غير ظرف؟" : والأول عزوه إلى سيبويه ، والثاني إلى الأخفش والسيرافي"[٤] ومن النحاة من صحح القول باسميتها ، قال ابن يعيش : والصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، وإن كان يُؤدى معناه على معنى أي حال والذي يدل على ذلك :

- أنك تبدل منها الاسم ، فتقول : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم.
- ويقع الجواب بالاسم ، فتقول في جواب من قال : كيف أنت ؟ صحيح أو سقيم ونحوهما من أحواله، ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها، والجواب عنها بالظرف..
- ومما يؤدي كون كيف اسماً لا ظرفاً أنها لو كانت ظرفاً ، أو في تقدير الظرف لم يمتنع دخول حروف الجر عليها ، كما لم يمتنع دخولها على أين ومتى[٥].

وقال ابن مالك : والدليل على اسمتيها جواز الاكتفاء بهامع صحة دخولها على الأفعال[٦] وقال ابن هشام دليلاً على اسمتيها : "وللإخبار به مع مباشرته الفعل في نحو : كيف كنت ؟ فبالإخبار به انتفت الحرفية ، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية[٧].

---

(١) الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٢٨٥/٣.

(٣) انظر معني اللبيب ٢٠٦/١.

(٤) البحر المحيط ١١٩/١-١٢٠.

(٥) شرح ابن يعيش ١٠٩/٤ والمسائل العسكرية للفارسي ٨٧.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤.

(٧) معني اللبيب ٢٠٥/١ وانظر.

وعزو القول بأن كيف ظرف عند سيبويه واسم غير ظرف عند الأخفش والسيرافي يكاد يجمع عليه النحاة إلا أن الرضي عكس ذلك وقال : "وكون كيف ظرفاً مذهب الأخفش ، وعند سيبويه هو اسم".(١)

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/١١٧.

المطلب الثاني : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل

أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية

الآية : (فما أصبرهم على النار)[١].

موضع الموقف : أصبرهم.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

من المسائل الخلافية بين النحاة أيكون أفعل في التعجب اسماً أو فعلاً؟ ذلك أن أبا حيان أورد هذه المسألة في موضع هذه الآية من تفسيره ، ولكي يتبين موقفه نورد الخلاف بين النحاة فيها على النحو التالي :

- ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب ، نحو : ما أحسن زيداً ، هواسم .
- وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وعلى هذا المذهب وافقهم الكسائي من الكوفيين[٢].

ولكل فريق حججه :

فالكوفيون – عدا الكسائي – قالوا : مما يدل على أنه اسم عدة أمور ، منها :

١.أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال،فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

٢. أنه يدخله التصغير، والتصغيرمن خصائص الأسماء ، نحو قول الشاعر :

يا ما أُمليح غزلاناً شدنّ لنا من هاؤليّائكن الضال والسمر

فأميلح تصغير أملح ، وقد جاء كثيراً في الشعر وسعة الكلام.

٣.أنه تصح عينه ، نحو : ما أقومه وأبيعه ، ولو كان فعلاً لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفاً ، كما قُلبت من الفعل في نحو : قام وباع.

وعليه فقد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً.

أما البصريون والكسائي من الكوفيين فاحتجوا أيضاً بأمور ، منها :

١.لزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو : ما أفقرني إلى عفو الله ،

---

[١] الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

[٢] ينظر الكتاب ١/٧٢-٧٣ والمقتضب ٤/١٧٣ والأصول ١/٩٨ وأمالي ابن الشجري ٢/٣٨١ فما بعدها والإنصاف ١/١٢٦ وأسرار العربية ١١٢ والتبيين ٢٨٥ وشرح ابن يعيش ٧/١٤٣ وشرح الرضي ٤/٢٣٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١ وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/١٠ وأوضح المسالك ٣/٢٥٢.

ونون الوقاية لا تدخل على الاسم.

٢.أنه ينصب المعارف والنكرات ، ولو كان اسماً لم ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز نحو : زيد أكبر منك سناً ، ولما جاز أن يقال : ما أكبر السن له ، دلّ على أنه فعل.

٣.أنه مبني الآخر على الفتح ، ولو لم يكن فعلاً لارتفع لكونه خبراً ، فلما لزم آخره الفتح دلّ على أنه فعل.

وقد ردّ هؤلاء على أولئك بما يرجع فيه إلى مظانه[١].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان صورة الخلاف بين الفريقين ، ولم يفصح عن موقفه بتأييد أو رفض ، فهو يقول : وكذلك اختلفوا في أفعل بعد "ما" التعجبية أهو فعل؟ وهو مذهب البصريين ، أم اسم وهو مذهب الكوفيين[٢].

---

(١) ينظر الهامش السابق.

(٢) البحر المحيط ٤٦٤/١.

أفعل التفضيل "أحسن" بين الاسمية والفعلية

الآية : (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن)[١].

موضع الموقف : الذي أحسن.

صاحب الموقف : بعض نحاة الكوفة ، الكوفيون ، البصريون.

أحسن في الآية الكريمة فيه وجهان :

١.أن يكون فعلاً ماضياً واقعاً صلة للموصول ، والفاعل ضمير عائد على موسى التقدير : تماماً على الذي أحسن ، فيكون "الذي" عبارة عن "موسى"...

٢.أن تكون لفظة "أحسن" اسماً على وزن أفعل كأفضل وأكرم ، واستغني بوصف الموصول عن صلته ، وذلك أن الموصول متى وُصف بمعرفة نحو : مررت بالذي أخيك ، أو وُصف بما يقارب المعرفة ، نحو مررت : بالذي خير منك جاز ذلك ، واستغني به عن صلته[٢].

وهذا الوجه الثاني من أن أفعل التفضيل يكون اسماً هو مذهب الفراء ،الذي يقول عن قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفع "أحسن" : ويكون "أحسن" مرفوعاً ، تريد على الذي هو أحسن ...[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان أن أفعل التفضيل يكون فعلاً عند البصريين ، ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون اسماً ، فهو يقول في هذا الشأن : وأحسن في هذه الأقوال كلها فعل ، وقال بعض نحاة الكوفة : يصح أن يكون "أحسن" اسماً ، وهو أفعل التفضيل، وهو مجرور صفة للذي ، وإن كان نكرة من حيث قاربت المعرفة ، إذ لا يدخله "أل" كما تقول العرب : مررت بالذي خير منك ، ولا يجوز : مررت بالذي عالم ، انتهى ، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام ، وهو خطأ عند البصريين[٤] فنرى أبا حيان يوافق مذهب البصريين بقول : وأحسن في هذه الأقوال كلها فعل ...

---

١. الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

٢. ينظر الدر المصون ٥/٢٢٧.

٣. معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥.

٤. البحر المحيط ٤/٢٥٥.

أعلم بين الاسمية والفعلية

الآية : (قال إني أعلم ما لا تعلمون)[١].

موضع الموقف : أعلم.

صاحب الموقف : أبو عبيدة ، المبرد.

الذي يظهر أن أعلم في الآية الكريمة فعل مضارع ، و"ما" في موضع نصب مفعول به ، وهي إما نكرة موصوفة ، أو موصولة والعائد محذوف ، تقدير ذلك : ما لا تعلمونه.

وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وأبو البقاء أن تكون أعلم اسماً بمعنى عالم ، قال مكي : ويجوز أن يكون اسماً بمعنى فاعل"[٢].

وعلى هذا الرأي الأخير يجوز في "ما" أن تكون في محل جر بالإضافة [٣] ، أو أن تكون في موضع نصب.

موقف أبي حيان:

قال أبو حيان : وأما ما أجازه مكي فهو مبني على أمرين غير صحيحين :

أحدهما : ادعاء أن أفعل تأتي بمعنى فاعل ، وهذا قال به أبو عبيدة ، وخالفه النحويون وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو أفعل من التفضيل ، وإن كان يوجد في كلام بعض المتأخرين أن افعل قد يخلو من التفضيل ، وبنوا على ذلك جواز مسألة "يوسف أفضل إخوته" حتى إن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً ، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : "واستعماله عارياً دون "من" مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل ، أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع"[٤] ... والأمر الثاني : أنه إذا سُلم وجود أفعل عارياً من معنى التفضيل فهو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا ، والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم ، فأجاز ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون ، من كون أفعل لا يخلو من التفضيل ، ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ،

---

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي ص ٨٥.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ١/١٦٧.

(٤) هذا نص ابن مالك ينظر شرح التسهيل ٣/٥٨.

لأنه كان يضعف في النحو ، ولا بخلاف بعض المتأخرين ، لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين.

ولو سلمنا إسماع ذلك من العرب فلا نسلم اقتياسه ، لأن المواضع التي أُوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة ، مع أنها قد تُؤولت .

ولو سلمنا اقتياس ذلك فلا نسلم كونه يعمل عمل اسم الفاعل ، وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته ، لا يحفظ هذا رجل أضرب عمراً بمعنى ضارب عمراً ... وهل هذا إلا إحداث تراكيب لم تنطق العرب بشيء من نظيرها ، فلا يجوز ذلك ، وكيف يعدل في كتاب الله عن الشيء الظاهر الواضح من كون أعلم فعلاً مضارعًا إلى هذا الذي هو كما رأيت في علم النحو ... ولأن استعمال أفعل عارية من معنى التفضيل مشهور عند بعض المتأخرين فنبهت على ما في ذلك[١].

إذاً خلاصة ما ذهب إليه أبو حيان:

- أنكر في النص السابق ذكره ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن أفعل التفضيل تأتي بمعنى فاعل.
- أنكر القياس على مجيء أفعل بمعنى فاعل، وهذا عنده من باب أولى.
- أنكر الأخذ بما ورد مسموعًا ، وهذا ما ذكره ابن مالك.
- صحح ما ذهب إليه جمهور النحاة من كون أفعل لا يخلو من التفضيل.
- إن الوارد من ذلك في غاية القلة ، مع أن ذلك الوارد قد تؤول.

ونقف مع أبي حيان الوقفات التالية :

- موقفه من أبي عبيدة : أنكر أبو حيان إدعاء أن افعل تأتي بمعنى فاعل ، ولعل السبب في ذلك ما ذهب إليه أبو حيان بقوله عن أبي عبيدة: لأنه كان يضعف في النحو". أما إنكاره أن أفعل قد ينسلخ عن معنى التفضيل فسيأتي بيانه ، وأما ما ذكره عن أبي عبيدة فقد يُسلم له في هذا الجانب ، ولو قال لا حجة له لكان أجدر.

---

[١] البحر المحيط ١/١٤٤.

- موقفه من أبي العباس المبرد : لم يذكر شيئاً عن المبرد ، بل أورد نصّ ابن مالك المتضمن أن أبا العباس أجاز القياس باطّراد ، قال المبرد : واعلم أن أفعل إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطّرد ، فمن ذلك قوله :

قبحتُمُ يا آل زيد نفرًا ألأَمَ قومٍ أصغرا وأكبرا

يريد : صغيراً وكبيراً ، فهذا سبيل هذا الباب[١].

- أما قوله : ولا مبالاة ... بخلاف بعض المتأخرين ، لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين" فلعل أبا حيان يذهب إلى قول القائل : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، "وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : وما على الناس شيء أضرّ من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، وقال أبو عثمان المازني : وإذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً"[٢]. وقد قال الخليل : فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها [٣].

- قال الزجاجي : وهذا كلام مستقيم ،وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه [٣]

- وأما قوله : "ولو سلمنا إسماع ذلك من العرب فلا نسلم اقتياسه: لأن المواضع التي أُوردت دليلاً على ذلك في غايةٍ من القلة ..." فإنه ما جاءنا عن العرب من الكلام إلا أقله ، ولو جاءنا وافراً لجاءنا شعر ونثر كثير [٤] .

ووصل إلينا كثير مما ادعى قلته أبو حيان ، وهنا نكتفي بشواهد قليلة فما الهدف هنا هو إحصاء ذلك ، بل ما يدل على أن قول أبي حيان "في غاية من القلة" يجانبه الصواب.

ومن مواضع ورود أفعل التفضيل على غير بابه.

أولاً : من القرآن الكريم :

(ومن أحسن من الله صبغة) البقرة ١٣٨.

(والله أعلم بما يكتمون) آل عمران ١٦٧.

---

١. المقتضب ٣/٢٤٧.

٢. الخصائص ١/١٩٠-١٩١.

٣. الإيضاح في علل النحو ص٦٦.

٤. ينظر الصاحبي ص ٥٨.

(والله أعلم بإيمانكم)	النساء ٢٥.
(والله أعلم بأعدائكم)	النساء ٤٥.
(ومن أصدق من الله حديثاً)	النساء ٨٧.
(وهو أسرع الحاسبين)	الأنعام ٦٢.
(وأنت أحكم الحاكمين)	هود ٤٥.
(فالله خير حافظاً)	يوسف ١٠٦.
(هو خير ثواباً وخير عقباً)	الكهف ٤٤.
(والله خير وأبقى)	طه ٧٣.
(فتبارك الله أحسن الخالقين)	الحج ٢٤.
(وأنت خير الراحمين)	المؤمنون ١٠٩.

وينظر[١].

ثانيا : من الشعر :

قول الشاعر :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن *بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل*

وقول ثان :

إن الذي سمك السماء بنى لنا *بيتاً دعائمه أعز وأطول*

وقول ثالث :

تمنى رجال أن أموت ، وإن أمت *فتلك سبيل لست فيها بأوحد*

وقول رابع :

قبحتُمُ يا آل زيد نفرا *ألْأَم قوماً أصغرا وأكبرا*

والمقام هنا ليس مقام حصر، ولكن للتدليل على أن قول أبي حيان: "لأن المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة ..." قول لا يثبت أمام التمحيص.

---

[١] المائدة ٦١ ، الأنعام ٥٣ ، ٥٨ ، ١١٧ ، ١١٩ ، يونس ٤٠ ، هود ٣١ يوسف ٧٧ النحل ١٠١ ، ١٢٥ الإسراء ٢٥ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٨٤ الكهف ١٩ ، ٢١ ، ٢٦ مريم ٧٠ ...الخ.

قال ابن عقيل:وكون أفعل ينسلخ عن معنى التفضيل أنكره كثيرون من النحويين .. وهو كثير ، وإن قبل التأويل بالرد إلى التفضيل[١].

وقال شارحاً لقول ابن مالك : والأصح قصره على السماع" قيل لقلة ما ورد من ذلك ، وفيه نظر ظاهر ، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل ، إلا أن في بعض التأويل تكلفاً ، وموضع التكلف قليل ... والوجه أن ذلك مطرد [٢].

- أما قوله : "فلا نسلم اقتياسه" فالقول فيه : أن أفعل التفضيل محمول على الصفة المشبهة ، وهي محمولة على اسم الفاعل واسم الفاعل محمول على الفعل ، وعلى هذا فَيُحمل الفرع على الأصل والعرب تؤثر التجانس والتشابه ، وكم من مسائل حُكم فيها بالقياس مما لا يسوغ فيها النطق[٣].
- وأما قوله : ولو سلمنا اقتياس ذلك فلا نسلم كونه يعمل عمل اسم الفاعل" لقد تردد أبو حيان في هذه المسألة كثيراً ، فقال عند تفسير قوله تعالى : "ومن أحسن من الله صبغة" [٤] : وأحسن هنا لا يُراد بها حقيقة التفضيل إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن،أو يراد التفضيل باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسناً ... ثم قال في النهاية : فالتفضيل إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين[٥].

ورأى الزجاج أن "أقوم" في قوله تعالى : "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم" [٦] هي أفعل تفضيل ، إلا أن أبا حيان رجّح غير هذا فقال : والذي يظهر من حيث المعنىأن " أقوم " هنا لا يراد بها التفضيل إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها ، وفُضلت عليها ، وإنما المعنى : التي هي قيمة أي : مستقيمة[٧].

---

(١) المساعد ٢/١٧٦-١٧٩.

(٢) المساعد ٢/١٧٦-١٧٩.

(٣) ينظر الخصائص ٢/٤٩٣.

(٤) الآية ١٣٨ من سورة البقرة.

(٥) البحر المحيط ١/٤١٢.

(٦) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٧) البحر المحيط ٦/١٣ وينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٢٢٩.

وهذا قليل من المواضع وأحببت الاختصار ... وعلى هذا فإن أبا حيان لم يلتزم في تفسيره خلال معالجته هذه المواضع مما يرد فيها أفعل لغير تفضيل لم يلتزم ما ذكره من ردٍّ على أبي عبيدة ومن وافقه .

وخلاصة القول في هذه المسألة "استعمال صيغة أفعل لغير تفضيل" أن للنحاة فيها مذاهب :

أولها : ما ذهب إليه المبرد وقبله أبو عبيدة وقطرب والزجاج وكثير من المتأخرين كابن عقيل من اطراد القياس نظراً لمجيء بعضها على هذا النحو وهو كثير.

ثانيها : ما ذهب إليه الزمخشري وابن مالك وغيرهما من الاقتصار على ما سُمع.

ثالثها : ما ذهب إليه جمهور النحاة من منع هذا الاستعمال قياساً وسماعاً ، ويؤولون ما جاء من ذلك ، ومن هؤلاء أبو حيان في هذا الموضع ،.

والذي أرجحه من هذه المذاهب ما رآه ابن مالك ، إذ ليس كل ما سُمع يطرد قياسه ، وليس كل ما جاء من هذه الصيغة يراد بها التفضيل ، أما في الآية الكريمة موضع البحث "فأعلم" هنا فعل مضارع وليس أفعل تفضيل.

"نعم وبئس" بين الاسمية والفعلية

الآية : (وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد)[١].

موضع الموقف : ولبئس المهاد.

صاحب الموقف : البصريون.

ورد الخلاف بين البصريين والكوفيين في نعم وبئس أهما فعلان أم اسمان؟

معظم المؤلفات النحوية ذكرت الخلاف بين الفريقين على هذه الطريقة "ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين"[٢].

ولكل فريق حجته التي استند فيها على ما ذهب إليه :

أ- من حجج الكوفيين :

١.دخول حروف الجر عليهما ، فإنه جاء ذلك نظماً ونثراً ، قال حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مصرما

"وبما حاكاه الفراء أن أعرابياً بُشّر بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتُك ، فقال : والله ما هي بنعم المولودة ...[٣] "و حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال : نعم السير على بئس العير" [٢] وبقول الراجز :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر[٤]

فدخول حرف الجر عليهما يدل على أنهما اسمان ، إذ الجر من خصائص الأسماء لا الأفعال.

٢.دخول حرف النداء عليهما ، والنداء كذلك من خصائص الأسماء ، ومن دخول أداة النداء قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير.

٣.ومن حججهم أيضاً:عدم اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا تقول: نعم الرجل

---

(١) الآية ٢٠٦ من سورة البقرة.

(٢) الإنصاف م ١٤ جـ١/٩٧ وانظر الكتاب ٣/٢٦٦ ومعاني القرآن للفراء ١/٥٦ ، ٥٧ ، ٢٦٧ ، وجـ٢/١٤١ والمقتضب ٢/١٤١ والأصول ١/١١١ والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٧٤ وأسرار العربية ص ٩٦ وشرح ابن يعيش ٧/١٢٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٥ وينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٥ والمساعد ٢/١٢٠ وشرح الرضي ٢/٣١٢-٣١٥ والتخمير ٣/٣١٣

(٣) ابن يعيش ٧/١٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٥ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨.

أمس ، ولا نعم الرجل غداً ، كما تقول في سائر الأفعال ذهب زيد أمس أو غداً .

٤.عدم تصرفهما ، والتصرف إنما هو من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا دل على أنهما اسمان ، وليسا بفعلين[١].

أما البصريون فاستدلوا على فعليتهما بأمور، منها :

١.أنهما يرفعان الفاعل وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل[٢].

٢.أنك تضمر فيهما ، والإضمار لا يكون إلا في الأفعال ، كقولك : نعم رجلاً زيد وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل، حكى الكسائي عن العرب : نعما رجلين ونعموا رجالاً [١] .

٣.تلحقهما تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً كما تلحق الأفعال.

٤.آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما كما تكون الأفعال كذلك.

٥.لو كانا اسمين لكانا معربين ، إذ لا موجب لبنائهما[٢] .

هذا بعض ما ذكرَتْه معظم المؤلفات النحوية عن الخلاف في نعم وبئس بين الفعلية والاسمية ، إلا أن بعض المؤلفات الأخرى ذكرت أن الخلاف بين الفريقين إنما هو بعد إسناد نعم وبئس إلى الفاعل ، فعلى هذا الفريقان متفقان في فعلية نعم وبئس ، مختلفان في إسنادهما إلى الفاعل ، وذلك على النحو التالي :

- ذهب البصريون إلى أن "نعم الرجل" جملة ، وكذلك "بئس الرجل".
- وذهب الكسائي إلى أنهما اسمان محكيان بمنزلة "تأبط شراً" و"برق نحره" فنعم الرجل عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل ، نقلاً عن أصلهماوسُمي بهما.
- وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل بكر، حُذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو قلت : ممدوح زيد ، ومذموم عمرو لكانا مرفوعين بهما[٣].

---

(١) ينظر الإنصاف م١٤ جـ١/٩٧ فما بعدها.

(٢) ينظر شرح ابن عصفور على الجمل ٥٩٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٥/٣ وانظر ص ٢٧٧ من هامش التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري بقلم محققه نقلاً عن شرح التسهيل للدماميني نقلاً عن ابن عصفور في كتاب المقرب.

ولما سبق من خلاصة ما احتج به وما استدل به كلا الفريقيـــن ، يتضـــح أن القول بفعلية نعم وبئس هو الأمر الراجح.

أما موقف أبي حيان من المذهبين فنراه يذكر مذهب البصرييـــن ولا تعليـــق على ذلك إذ يقول : "... لكن التفريع على مذهب البصريين في أن بئس ونعم فعـــلان جامدان ، وأن المرفوع بعدهما فاعل بهما .."[١]

١- البحر المحيط ٢/١١٧-١١٨.

"لاجرم" بين الاسمية والفعلية

الآية : (لا جَرَم أَنَّهم في الآخرة هم الأخسرون)[١]

موضع الموقف : لا جرم أنهم.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الكسائي ، الزجاج.

اختلف في "لا جرم أنهم"[٢]

- فمذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين أنها فعل ماض ، ويجعلون "لا" داخلة عليها ، فالخليل يجعلها جواباً لما قبلها من الكلام ، قال سيبويه عن مذهبه ومذهب الخليلفي قوله تعالى : (لا جرم أن لهم النار)[٣] : فأن جرم عملت فيها ، لأنها فعل ، ومعناها : لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ... وزعم الخليل أن لا جرم إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل : كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا ، فتقول : لا جرم أنهم سيندمون ...[٤] وقال الزجاج : "لا" رد لقولهم[٥].

- ومذهب الكوفيين أن "لا" نافية للجنس ، وجرم اسم "لا" ، وهي بمعنى لا ضد ولا منع ولا محالة ، قال الفراء عن جرم : كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بُدّ أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب، فجَرَت على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أن العرب تقول ": لا جرم لآتينّك ، لا جرم قد أحسنت ، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى : الحق [٦].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان مذهب سيبويه والخليل والكسائي والزجاج فقال : "لا جرم" مذهب الخليل وسيبويه أنهما رُكّبَا من لا وجرم وبُنيَا، وما بعده رفع به على الفاعلية.

---

(١) الآية ٢٢ من سورة هود.

(٢) ينظر المقتضب ٢/٣٥١-٣٥٢ والنكت ٢/٧٧٨-٧٧٩ والرضي ٤/٣٤٧ والجنى ٤١٣-٤١٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢ /٢٧٧-٢٧٨ ومغني ٣١٤ وارتشاف الضرب ٤/١٧٩٠ و ٣/١٢٦١.

(٣) الآية ٦٢ من سورة النحل.

(٤) الكتاب ٣/١٣٨.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٠٧ وينظر ص ٤٥-٤٦ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ من الجزء نفسه.

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٨.

وقال قوم : إن جرم مبنية مع "لا" على الفتح ، نحو قولك : لا رجل ، ومعناها : لابد ولا محالة.

وقال الكسائي : معناها لا صَدَّ[١] ولا منع ، فتكون اسم لا ، وهي مبنية على الفتح ، كالقول الذي قبله ، وتكون جرم هنا من معنى القطع ، تقول : جرمت أي : قطعت.

وقال الزجاج : لا تركيب بينهما ، ولا رَدّ عليهم.[٢]

والذي يظهر مما سبق أن أبا حيان ساق مذهب من سبق ذكره ولم يعترض عليه ولم يؤيده . والقول على أن التركيب أو عدمه يتوقف على معناها[٣] فإن كانت "جرم" بمعنى حق واستحق وأحق فإنها فعل بمعنى ما سبق ، وتركبت في أصل وضعها مع أحق ، وإن كانت بمعنى لا بُدّ ولا محالة ولا منع ولا صد ، فإنها اسم ، و "لا" هي لا التبرئة ، وإن كانت بمعنى القطع من قولك : جرمه يجرمه جرماً فهي فعل كذلك ، و "لا" نافية.

---

(١) في مطبوعة البحر ٥/٢٣١ لا ضد والصواب : لا صد ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٨ والدر المصون ٦/٣٠٤ والسهر الماد والدر اللقيط بهامش البحر ٥/٢١٢ والمحرر الوجيز ٩/١٢٨.

(٢) البحر المحيط ٥/٢١٢-٢١٣.

(٣) ينظر لسان العرب مادة جرم.

المطلب الثالث : التعدد في الاستعمال بين الاسم والحرف

الذي بين الاسمية والحرفية "مصدرية"

مجيء "الذي" مصدرية

الآية : (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن)[١].

موضع الموقف : على الذي أحسن.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

قيل عن "الذي" في الآية الكريمة عدة أقوال ، منها :

- هي واقعة على من يعقل.
- هي واقعة على غير العاقل.
- وقيل عنها مصدرية ، وهذا القول الأخير فيه خلاف بين النحاة.

١.ذهب يونس والفراء إلى أن "الذي" يُسبك منه ومن صلته مصدر [٢] وخُرّج عليه قوله تعالى : (وخضتم كالذي خاضوا)[٣] قال الفراء : يريد كخوضهم الذي خاضوا[٤] وقال الفراء عن أحسن على أنه اسم وعن الذي على أنها مصدرية : وإن شئت جعلت "الذي" على معنى "ما" تريد : تماماً على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماماً على إحسانه ، ويكون "أحسنُ" مرفوعاً ، تريد : على الذي هو أحسنُ ، وتنصب "أحسن" هاهنا تنوي بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت بالذي هو خير منك ، وشرٌّ منك ، ولا يقولون : مررت بالذي قائم ، لأن "خيراً منك" كالمعرفة ، إذ لم تدخل فيه الألف واللام .

وكذلك يقولون : مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك ، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام ، جعلوها تابعة للذي أنشدني الكسائي :

إن الزبيري الذي مثل الحلم مشى بأسلابك في أهل العلم[٥]

وهذا الذي ذهب إليه يونس والفراء ذهب إليه الفارسي ، وتبعهم ابن مالك الذي قال في شرح الكافية الشافية ناظماً :

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٩٩٦.

(٣) الآية ٦٩ من سورة التوبة.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٤٤٦.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥.

وَصْفُ الذي عَنْ صِلَةٍ يُغْنِي لَدَى أَبِي عَلِيٍّ مِنْه قَوْلُ مَن شَدَا
حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَين
وَفِي الحُرُوف المَصْدَرِيَّاتِ يُعَد عَنْ يُونسٍ فَاعْرِفْ وَحَقِّقْ مَا وَرَد[١]

وأورد ابن مالك قول الفراء السابق ذكره عن الآية الكريمة وما جاء على سياقها من كلام العرب ثم قال : وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس وبه أقول وهو اختيار ابن خروف[٢].

وكذلك صحح ما ذهب إليه الفراء والفارسي ويونس إذ يقول : وهو الصحيح وبه أقول [٣].وعلى ما ذهبوا إليه من كون الذي نكرة موصوفة فلا تحتاج إلى صلة.[٤]

٢.أما جمهور النحاة فقد منعوا مجيء الذي مصدرية، فلا تجيء مسبوكة مع صلتها وعلى مذهب الجمهور فإن الذي تحتاج إلى صلة .

وعلى المذهب الأول يكون "أحسن" في الآية الكريمة اسم تفضيل وهو صفة للذي وعلى المذهب الثاني مذهب الجمهور يكون "أحسن" أفعل التفضيل وهو صلة للذي.

موقف أبي حيان :

عرض أبو حيان المذهبين السابقين ، ولم يبد هنا نصاً صريحاً يبين موقفه وإن كان يظهر منه أنه يميل للمذهب البصري فهو يقول : "وقيل : الذي مصدرية ، وهو قول كوفي ...[٥] ويتضح موقف أبي حيان موافقته لمذهب جمهور البصريين عند قوله تعالى : (ذلك الذي يبشر الله عباده)[٦].

إذ يقول : ومن النحويين من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية ، أي : ذلك تبشير الله عباده ، وليس بشيء ، لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل ، وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل ولا شبهه [٧] فهنا يعارض ما ذهب إليه يونس والكوفيون ومن

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٩.
(٤) ينظر معني اللبيب ٧٣٧.
(٥) البحر المحيط ٤/٢٥٥.
(٦) الآية ٢٣ من سورة الشورى.
(٧) البحر المحيط ٧/٥١٦.

تابعهم على جواز مجيء "الذي" مصدرية.

ومثل هذا الموقف نجده في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان ، إذ يقول : وما ذهب إليه يونس ليس بشيء ، لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل ، وقد ثبتت اسمية "الذي" بكونها فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة ، وتثنى وتجمع ، وتؤنث ويعود عليها الضمير ، فلا يعدل عن هذا الحكم المقطوع به لشيء لا يقوم عليه دليل ، بل ولا شبهه[١].

وفي ارتشاف الضرب يقول : وأما الذي فزعم يونس والفراء وتبعهما ابن مالك أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر ... والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين[٢].

---

(١) التذييل ٣/٥ ١٣ والدر المصون ٥/٢٢٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٩٩٦ وينظر المحرر الوجيز ٦/١٨٤ والإملاء ٢٧٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٨ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٥ ٣٠ والتذييل ٣/١٨-١٩ وشرح ابن يعيش ٣/١٥٦.

ربما بين الاسمية والحرفية

الآية : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)[١].

موضع الموقف : ربما.

صاحب الموقف : الكوفيون ، الأخفش.

تعددت الآراء والمذاهب النحوية في رُبّ من جهات عدة ، فهناك اختلاف بين النحاة أتكون حرفاً أم اسماً ، أتكون للكثرة أم القلة ، أتكون متعلقة أم لا تعلّق لـــها ، ما نوع الفعل الواقع بعدها ، وما الجملة التي يوصف بها ما بعدها ، ما اللغات فيـها إلى غير ذلك من الأمور التي تختص بها ... والبحث هنا يخص بالذكر أمريـــن – تبعاً لموقف أبي حيان من متقدمي النحاة – وهذان الأمران هما :

أحدهما : الخلاف بين النحاة فيها أتكون اسماً أم حرفاً؟

والأخر : أيكون معناها للكثرة أم للقلة أم تحتمل الكثرة والقلة ؟

فالأمر الأول : وهو اختلاف النحاة فيها أتكون حرفـــاً أم اســمًا ؟ ذلــك أن الكوفيين وتبعهم الأخفش في أحد قوليه قالوا : إنها اسم وذهب البصريون إلى أنـــها حرف جر[٢].

ولكل فريق حججه :

فالكوفيون احتجوا بالسماع والقياس : فمن السماع قول الشاعر :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتل عارُ

فَرُبّ جاءت مبتدأ ، وعارٌ: خبره.

واحتجوا بالقياس فقالوا : "إنما قلنا إنه اسم حملاً على "كم" لأن "كـــم" للعــدد والتكثير ، ورُبّ للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك رُبَّ [٣] والعـــرب تحمــل الشيء على النقيض كما تحمله على النظير.

---

(١) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٢) ينظر الكتاب ١/٤٢٠ ، ٢/١٦١ والمقتضب ٣/٥٧ والإنصاف ٢/٨٣٢ م ١٢١ وشرح الرضي ٤/٢٨٦ ورصف المباني ١٨٨ والمساعد ٢/٢٩٠ وشرح التسهيل ٣/١٧٥-١٨٤ وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٧ ومعاني القرآن للأخفـــش ١/١٩٠-١٩١ ، ٢/٦٠٢ ومغني اللبيب ١٧٩-١٨٠ واللباب ١/٣٦٣ وأسرار العربية ٢٦١-٢٦٢ والدر المصـــون ٧/١٣٧ وأمـــالي ابـــن الشجري ٣/٤٦-٤٧.

(٣) الإنصاف ٢/٨٣٢.

قالوا : والذي يدل على أن رُبّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، في أربعة أشياء :

أحدها : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام.

الثاني : أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

الثالث : أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

الرابع : أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف[١] ولذا قال الرضي : ويُقْوَى عندي مذهبُ الكوفيين والأخفش أعني كونها اسماً[٢].

- واحتج البصريون بأن البيت السابق ذكره محتمل لكون "عار" خبر مبتدأ محذوف أي : هو عار ، وكون قتل مبتدأ مجروراً بِرُبّ كما جُرّ بالباء حسب في بحسبك درهم ، ولو كانت رب اسماً لجاز : بِرُبّ رجلٍ مررت ، كما تقول : بزيد مررت[٣].

- واحتجوا كذلك بأن رُبّ لا يحسن فيها علامات الأسماء والأفعال ، وجاءت لمعنى في غيرها وهذا من علامات الحروف.

- وردوا على الكوفيين فقالوا : وأما حملها على "كم" فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى ، ألا ترى أن معنى "من" التبعيض ، ولا يقال : هي اسم ، لأنها في معنى التبعيض ، وكذلك معنى "ما" النفي وهي حرف .. فعلم أن الاسمية تُعرف من أمر آخر.

والثاني : أن كم اسم للعدد ، ولذلك يُخبر عنها ، وتدخل عليها حروف الجر[٤] ويضاف إليها ويعود الضمير عليها،فعلى هذا سقط حَمْلُ رُبَّ على كم.

- أما القول بأنها لا تقع إلا في صدر الكلام فذلك راجع إلى معناها ، فمعناها

---

(١) الإنصاف ٢/٨٣٢-٨٣٣ بتصرف بسيط وينظر أسرار العربية ٢٦٢ واللباب ١/٣٦٤ وأمالي ابن الشجري ٣/٤٦-٤٧ وشرح ابن يعيش ٨/٢٧.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٠.

(٣) المساعد ٢/٢٨٤.

(٤) اللباب ١/٣٦٥.

التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي ، وحرف النفي له صدر الكلام ، ويقال بأن لها صدر الكلام لأنها أشبهت "كم" ، وكم لها صدر الكلام.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الآية الكريمة وقال عن الخلاف في ماهية رب : "رب حرف جر لاسم ظاهر ، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه[١]

فهو يخالف الكوفيين والأخفش في استعمال "رب" اسماً.

وخلاصة القول عندي أن "رُبَّ" وسط بين الحرفية والاسمية لقيام الأدلة على كل ، ولا يمكن رد مذهب ولا قرع حجة بحجة في ذلك.

---

(١) البحر المحيط د/٤٤٢.

الكاف بين الاسمية والحرفية

الآية : (فهي كالحجارة أو أشد قسوة)[١].

موضع الموقف : كالحجارة.

صاحب الموقف : سيبويه ، جمهور النحويين ، الأخفش.

للكاف ثلاثة أحوال :

إحداها : أن تكون اسماً ، وهذا مذهب الأخفش والفارسي وغيرهما واستدلوا على اسميتها بعدة أمور[٢] ، منها :

- وقوعها فاعلة نحو قول الشاعر :

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُل

وقول آخر :

وما هداك إلى أرض كعالمها ولا أعانك في غُرم كغرَّام

- وقوعها مبتدأه كقول الشاعر :

أبدًا كالفراء فوق ذراها حين يطوي المسامعَ الصرارُ

وقول آخر :

بنا كالجوى مما يخاف وقد نرى شفاءَ القلوبِ الصادياتِ الحوائمِ

- وقوعها اسماً لكان كقول الشاعر :

لو كان في قلبي كقدر قلامة فضلاً لغيرك ما أتتك رسائلي

- وقوعها مفعولة كقول الشاعر :

لا يبرمون إذا ما الأفق جلله برد الشتاء من الإمحال كالأدم

- مجيئها مجرورة بحرف جر و إضافة

فمثال الأول قول الشاعر :

بكا للقوة الشَّغْواء جُلّت فلم أكن لأَوْلَع إلاّ بالكَمِيّ المقنع

---

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠- وارتشاف الضرب ٤/١٧١٣ والدر المصون ١/١٥٤-١٥٥ والمساعد ٢/٢٧٦-٢٧٧ ومغني اللبيب ٢٣٨ ورصف المباني ١٩٥-١٩٩ وأمالي ابن الشجري ٢/٥٣٨، ٣/١٨٨ والرضي ٤/٣٢٤ والمقتضب ٤/١٤١ والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٣-٢٨٤ والجنى الداني ٧٨

وقول آخر :

ورحنا بكابْن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العينُ طوراً وترتقي

ومثال الثاني قول الشاعر :

تيّم القلبَ حبُّ كالبدر ، لا ، بل فاق حُسناً من تيَّم القلبَ حُبّاً

ومجيء الاسمية في الشعر كثير، إذ استعمال الحرف اسماً بلفظه أقيس ، لأنه يذل منزلة الاسم المبني.

الحالة الثانية : أن تكون حرفاً ، وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، قال عنها سيبويه : ... إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة "مثل"[١].

وقال في موضع آخر : وكاف الجر التي تجيء للتشبيه ، وذلك قولك : أنت كزيد[٢] وفي موضع آخر يقول : هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر ، وذلك الكاف في أنت كزيد [٣].

واستُدل على حرفية الكاف بأمور[٤] ، منها :

- أنه لم يقم دليل قاطع على أنها اسم .
- أن صورتها صورة الحرف كالباء والفاء والواو فلو كانت اسماً لم تأت بهذه الصورة ، لأن الأسماء لا تجيء على حرف واحد إلا في الشذوذ.
- أنها تأتي زائدة ، والأسماء لا تزاد.
- أنها تقع مع مجرورها صلة من غير قبح ، نحو : جاء الذي كزيد ، ونحو قول الشاعر:

ما يرتجى ، وما يخاف جمعا فهو الذي كالغيث والليث معا

ولو كانت اسما لقبح مجيئها صلة، لا سْتلزم ذلك حذف صدر الصلة من غير طول.

الحالة الثالثة : تكون فيها وسطاً بين الاسمية والحرفية ، نحو زيد كعمرو.

---

(١) الكتاب ١/٤٠٨.

(٢) الكتاب ٤/٢١٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٤) ينظر رصف المباني ١٩٥ ، والجنى الداني ٧٨ والمساعد ٢/٢٧٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠.

موقف أبي حيان :

يتضح من جل نصوص أبي حيان في البحر المحيط أنه يذهب مذهب سيبويه، وإليكم نماذج مما قاله في هذا الشأن :

يقول : والكاف المفيدة معنى التشبيه حرف ، وفاقاً لسيبويه وجمهور النحويين ، خلافاً لمن ادعى أنها تكون اسماً في الكلام ...[١].

وقال عند إعراب "كمثل الذي" من قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً)[٢] : ومثلهم : مبتدأ ، والخبر في الجار والمجرور بعده ، التقدير : كائن كمثل، كما يقدر ذلك في سائر حروف الجر ، وقال ابن عطية : الخبر : الكاف ، وهي على هذا اسم ...[٣] وهذا الذي اختاره وبدأ به غير مختار ... وتقدم أنا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر[٤].

إلا أنه ناقض ما ذهب إليه من موافقة جمهور البصريين ، فوافق أبا الحسن الأخفش عند قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها)[٥] ذلك أن قوله تعالى : "كالذي" تعددت وجوه إعرابه ، فقيل فيه :

- معطوف على المعنى على "الذي حاج إبراهيم في ربه)[٥] تقديره : هل رأيت الذي حاج إبراهيم أو كالذي مر على قرية.
- منصوب على إضمار فعل ، والتقدير أو رأيت مثل الذي.
- أن تكون الكاف زائدة.
- أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل لا حرف ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج ، وهذا الوجه الأخير صححه أبو حيان وإن كان جمهور البصريين على خلافه ، قال أبو حيان : ويحتمل أن لا يكون ذلك على حذف فعل ، ولا على العطف على

---

(١) البحر المحيط ٢٦٢/١.

(٢) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ١٧٨/١.

(٤) البحر المحيط ٧٦/١ وينظر البحر أيضا مواضع موافقة أبي حيان لمذهب سيبويه وجمهور النحويين تصريحا أو تلميحا في جـ٢/٤٦٦ ، و٤/٥٢ ، ٣٤٣/٦ ، ٤٦٥/٧ ، ٥٠٩ .

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة.

المعنى ، ولا على زيادة الكاف ، بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبـــو الحسن ، ... ومجيء الكاف اسماً فاعلة ، ومبتدأة ، ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب ، وتأويلها بعيد ، فالأَوْلى هذا الوجه الأخير ، وإنما عرض لـــهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهـــب البصريـيـــن ، والصحيح ما ذهب إليه أبو حسن ، ألا ترى في الفاعلية لمثل في قول الشاعر :

وإنك لم يفخر عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثلُ مغلب[1]

الترجيح :

على ضوء ما سبق بيانه ، وبعد النظر في مواضع مجـــيء الكـــاف اســـماً ومجيئها حرفاً ، فإني لا أطلق عليها الحرفية الصِرْفة ولا الاسمية الصرفة ،

- كما ذهب إليها بعض النحاة[٢] – بل أذهب بها مذهباً وسطاً فالكاف – فيمـــا أرى – وسط بين الحرفية والاسمية شأنها في ذلك شأن رُبَّ تكون حرفاً حيث بناؤهـــا وصورتها صورة الحرف.

وتكون اسماً لأخذها شبهاً منه في الأمور الآتية :

- دخول حرف الجر عليها ، وهو من خصائص الأسماء.
- وقوعها موقع الاسم في كثير من الأمور ، مبتدأ ، واسماً لكان ، وفاعلاً .
- حملها على مرادفها ، وهو مثل .

---

١) البحر المحيط ٢/٢٩٠.

٢) ينظر شرح الرضي ٤/٣٢٤ وارتشاف الضرب ٤/١٧١٣ والمساعد ٢/٢٧٧.

"ما" المصدرية بين الاسمية والحرفية

الآية : (فقد كذبوا بالحق لما جاءهم فسوف يأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون)[١].

موضع الموقف : ما كانوا به.

صاحب الموقف : الأخفش.

يظهر أن "ما" في قوله تعالى : (ما كانوا به) موصولة اسمية بمعنى الذي والضمير في "به" عائد عليها.

وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها مصدرية ، قال ابن عطية : يصح أن تكون مصدرية [٢] وعلى هذا الوجه يكون الضمير في "به" عائداً عليها على مذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين ، إذ يرون أن "ما" المصدرية اسم لا حرف.

أما على مذهب جمهور النحاة فالضمير في "به" عائد على "الحق" لا على "ما" لأنهم يرون أن "ما" المصدرية حرف لا اسم[٣].

موقف أبي حيان:

رجّح أبو حيان القول بأن "ما" في الآية الكريمة اسم موصول، فقال : والظاهر أن "ما" في قوله "ما كانوا" موصولة اسمية بمعنى الذي ، والضمير في به عائد عليها[٤].

ثم ردّ على ما ذهب إليه ابن عطية من أنه يصح في "ما" أن تكون مصدرية فقال : فعلى هذا يكون الضمير في "به" عائداً على الحق لا على "ما" إلا على مذهب الأخفش حيث زعم أن "ما" المصدرية اسم لا حرف ولا ضرورة تدعو إلى كونها مصدرية [٤] .

ومما سبق يتضح أن أبا حيان يرى رأي الجمهور من أن "ما" المصدرية حرف لا اسم مخالفاً للأخفش ومن تبعه ، فالأخفش يقدّر ضميراً راجعاً إليها ، وليس

---

(١) الآية ٥ من سورة الأنعام.

(٢) المحرر الوجيز ٦/٧.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣٢٦ ، ٣/١١ والأصول ١/١٦١ والمقتضب ٣/٢٠٠.

(٤) البحر المحيط ٤/٧٥ وينظر البحر ١/٣٣٢ ، ١/٣٠٤ ، ١/٦٣-٦٤ ، ٢/٤٧٩ والمغني ٤٠٢ والإملاء ١٤٥ وينظر الدر المصون ٤/٥٣٤-٥٣٥ ورصف المباني ٣١٥ واللباب ٢/١٢٦-١٢٧.

ما ذهب إليه بوجه ، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضـــع ، والأصـــل عـــدم الإضمار[١] ويُرد على الأخفش أيضاً بقول الشاعر :

.....بما لستما أهل الخيانة والغدر

إذ لا يمكن تقدير الضمير [٢]

---

[١] ينظر شرح الرضي على الكافية ٣/٢٤.

[٢] ينظر المساعد ١/١٧٣ والجنى الداني ٣٣٢.

"لا" بين الاسمية والحرفية

الآية : (غير المغضوب عليهم ولا الضالين)[١].

موضع الموقف : لا .

صاحب الموقف : الكوفيون.

إن لفظ "لا" في الآية الكريمة زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من "غير" وما ذاك ؟ إلا لِئَلاّ يتوهم عطف "الضالين" على "الذين أنعمت عليهم" وقيل إن "لا" بمعنى غير، قال الفراء : فإن معنى "غير" معنى "لا"[٢].

فإن أُريد بـ "لا" أنها حرف للنفي تشابه«غير»في معنى النفي ، فهذا لا مأخذ فيه ، وإن أُريد بها أنها اسم كـ "غير" فهذا مذهب الكوفيين، إذ يرون أنها اسم قياساً على "عن" و "على" إذا جُعلتا اسمين ، وبدخول حرف الجر عليها،نحو قولهم : جئت بلا شيء وغضبت من لا شيء.

فـ "لا" عندهم اسم مجرور ، وهو مضاف لما بعده ، وعلى هذا خُرِّج قول الشاعر :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجودَ قاتلُه

ف " لا" مفعول به ، و" البخل " مضاف إليه .

أما البصريون فيرون أن "لا" حرف ، وهو زائد في البيت السابق ،أما قياس "لا" على "عن" و "على" فمردود ، إذ لم تثبت لهما الزيادة ، فلهذا حكم باسميتها بخلاف "لا" فإنها قد تثبت لها الزيادة[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان أن " "لا" حرف يكون للنفي والطلب وزائداً ولا يكون اسماً خلافاً للكوفيين[٤]".

فعلى ضوء ما سبق اعترض أبو حيان على القول باسمية "لا" فهو يذهب مذهب البصريين في هذا الشأن من أنها حرف ، وليست باسم.

---

١. الآية ٧ من سورة الفاتحة.

٢. معاني القرآن للفراء ٨/١ وينظر شرح الرضي على الكافية ١٦٣/٢.

٣. ينظر معني اللبيب ٣٢٢ والجنى الداني ٣٠١ واللباب ٢٤٥/١.

٤. البحر المحيط ٢٨/١.

لواحق "إيّا" بين الاسمية والحرفية

الآية : (بل إياه تدعون)[١].

موضع الموقف : إياه.

صاحب الموقف : سيبويه.

جاء الخلاف في لفظة "إيّاك" وأخواتها ، أتكون الكاف والهاء والياء ضمائر أو لواحق أي أحرفاً لا محل لها، أو أن الكلمة بكمالها ضمائر.

وفيما يلي بعض صور الخلاف[٢] :

١. ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازني والفارسي إلى أن "إيا" ضمير ، إلا أنه اختُلف فيما يتصل به.

أ.فذهب سيبويه إلى أن ما يتصل به حروف تبين أحوال الضمير من تكلّم وخطاب وغيبة.

ب.وذهب الخليل والأخفش والمازني والفارسي إلى أن اللواحق بعد الضمير هي ضمائر كذلك أُضيف إليها "إيّا".

٢. وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن "إيّا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات بعده فكأن "إياك" و"إياه" و"إياي" بمعنى نفسك ونفسه ونفسي.

٣. وذهب الكوفيون غير الفراء إلى أن "إيّا" ولواحقه بكاملها هي الضمير .

٤. وذهب الفراء وابن كيسان إلى أن "إيا" دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر ، واللواحق هي الضمائر.

هذا جُلّ اختلافهم في هذه اللفظة وإن كانت بعض الكتب تنسب إلى ممن ورد ذكرهم غير ما ذُكر أعلاه.

موقف أبي حيان :

ردّ أبو حيان على ابن عطية بمذهب سيبويه في لفظة "إياه" ، ثم أخذ يذكر مذهب سيبويه ويفصل القول فيه مصححاً له ، ثم ضرب صفحاً عن ذكر بقية

---

(١) الآية ٤١ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر الكتاب ٣٥٦/٢ والإنصاف ٦٩٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢١/٢-٢٢ والجنى الداني ٥٣٦ ورصف المباني ١٣٧ والمساعد ١٠٢/١ وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢ وارتشاف الضرب ٩٣٠/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/١-١٤٦.

المذاهب غير ما ذكره ابن عطية من مذهب قال ابن عطية : وإياه اسم مضمر أجري مجرى المظهرات في أنه يضاف أبدًا [١] ، وهذا القول سبق إليه الزجاج والسيرافي.

قال أبو حيان مخالفاً له مؤيداً مذهب سيبويه : وهذا مخالف لمذهب سيبويه ، لأن مذهب سيبويه أن ما اتصل بإيا من دليل تكلم أو خطاب أو غيبة(*) هو حرف لا اسم أضيف إليه إيا ، لأن المضمر عنده لا يضاف ، لأنه أعرف المعارف،فلو أُضيف لزم ذلك تنكره حتى يضاف ، ويصير إذ ذاك معرفة بالإضافة لا يكون مضمراً ، وهذا فاسد[٢].

ففي النص السابق نرى أبا حيان يوافق رأي سيبويه.

---

١ المحرر الوجيز ٦/٥٠.

٢ البحر المحيط ٤/١٢٨.

(*) يظهر أن الواو زائدة ، ينظر الدر اللقيط بهامش البحر ٤/١٢٨

المطلب الرابع : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل والحرف

"حاشى" بين الاسمية والفعلية والحرفية

الآية : (قلن حاشى لله ما هذا بشراً)[١].

موضع الموقف : حاش لله.

صاحب الموقف : المبرد ، الفارسي.

اختلف النحاة في حاشى إذا استعملت بمعنى إلاّ أتكون حرفاً أو فعلاً أو اسماً والذي شجع على هذه الاستعمالات وجود نظائر لها في باب الاستثناء ، فمنها ما يكون حرفاً ، ومنها ما يكون فعلاً ، ومنها ما يتردد بين الحرف والفعل،ومنها ما يكون اسماً.

وهذه الاستعمالات الثلاث لـ حاشى لها سبب وعلاقة بما ذكره أبو حيان في الآية الكريمة السابق ذكرها ، ولذا كان على البحث بيان رأي كل فريق مع ما استند إليه مع الإيجاز ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : القول بأنها حرف دائماً بمنزلة إلا ، لكنها تجر المستثنى :

ذهب سيبويه وكثير من النحاة منهم ابن ولاد[٢] والفارسي [٣] والرماني [٤] والزمخشري [٥] وأبو البركات الأنباري [٦] وأبو البقاء العكبري[٧] والرضي [٨] ... إلى القول بحرفيتها.

قال سيبويه : وأما "حاشا" فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء[٩].

واحتج هؤلاء بحجج منها :

- لا يجوز دخول "ما" عليها ، ولو كان فعلاً لجاز أن يقال : ما حاشى زيداً ، ويدل على أن الاسم يأتي بعدها مجروراً [٦] قولُ الشاعر :

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.
(٢) ينظر حاشية المقتضب ٣٩٢/٤.
(٣) ينظر الإيضاح العضدي ٢١٠.
(٤) ينظر معاني الحروف ١١٨.
(٥) ينظر متن شرح ابن يعيش ٨٣/٢.
(٦) ينظر الإنصاف م ٣٧ ص ٢٧٨-٢٨٧.
(٧) ينظر التبيين ٤١٠-٤١٥ واللباب ص ٣٠٩-٣١٠.
(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ١٢٢/٢-١٢٥.
(٩) الكتاب ٣٤٩/٢.

حاشى أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

وقول آخر :

فلا أهل إلاّ دون أهلك عندنا ومالك حاشا بيت مكة من عدل

- واحتجوا بقول بعض العرب [١] : حاشاي ، ولو كان غير حرف لقيل : حاشاني ، قال الشاعر :

في فتية جعلوا الصليب إلهَهُم حاشايَ إني مسلم معذور [٢]

ثانياً : القول بأنها فعل :

ذهب الكوفيون [٣] والمبرد[٤] والزجاجي [٥] وابن كيسان [٦] وابن جني[٧] وابن فارس[٨] والجرمي والأخفش[٩] وابن عصفور [١٠] وابن مالك [١١].

ويميل بعض هؤلاء إلى جواز أن تكون فعلاً وأن تكون حرفاً ، فهي على رأي بعض هؤلاء مترددة بين الفعلية والحرفية ، ومما احتج به هؤلاء أمور منها[١٢]:

- تصرّف "حاشى" والتصرّف من سمات الأفعال قال الشاعر :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُه ولا أُحاشي من الأقْوَام من أحد

- لو كان "حاشى" حرفاً لما دخل على حرف جر آخر، وعلى هذا ففي قوله تعالى: "حاش لله" تعلّق لفظ الجلالة بالفعل "حاشى" فلو كان حاشى حرفاً لما تعلق به الحرف.

---

(١) ينظر التبيين ٤١٠-٤١٥ واللباب ص ٣٠٩-٣١٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢.

(٣) ينظر الإنصاف م ٣٧ ص ٢٧٣ والتبيين ص ٤١٠ واللباب ٣٠٩/١٠-٣١٠ ومشكل إعراب القرآن ٣٨٦-٣٨٧.

(٤) ينظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٥) ينظر الجمل ٢٢٥.

(٦) ينظر الموفقي في النحو لابن كيسان تحقيق الفتلي وهاشم طه مجلة المورد العراقية ص ١٢١.

(٧) ينظر المحتسب ٣٤١/١ واللمع ص ٦٦ ت فائز فارسي.

(٨) ينظر الصاحبي ص ٢٢٤.

(٩) ينظر شرح ابن عقيل ١٧٤/٢ والمغني ١٦٥.

(١٠) ينظر المقرب ١٦٦/١.

(١١) ينظر شرح التسهيل ٣٠٨.

(١٢) ينظر المغني ص ١٦٤-١٦٥.

ومما سُمع قول أعرابي : "اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشـــيطان وأبـا الأصبع" وفي رواية "وابن الإصبع" وقول الشاعر :

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

ثالثاً : القول بأنها اسم :

وذلك إذا وليها اسم مجرور بحرف فقد تكون فعلاً ، وقد تكون اسماً،وهذا مـــا صححه ابن مالك[١] وابن هشام [٢]. قال ابن مالك : والصحيح أنها اســـم ، فينتصـــب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال "حاشى لله" فكأنه قال : تنزيهاً لله[٣]. ويؤيد هذا الرأي قراءة أبي السمّال "حاشىَ لله" بالتنوين ، والتنوين من خصائص الأسماء.

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان معظم القراءات الواردة في "حاشى لله" فقال : وقرأ الجمـــهور : حاش لله ... وقرأ أبو عمرو : حاشا لله ... وقرأت فرقة ، منهم الأعمش : حَشَى علـى وزن رمى، لله بلام الجر، وقرأ الحسن حاشْ بسكون الشين وصلاً ووقفاً بلام الجـــر ، وقرأ أُبي وعبد الله : " حاشى اللهِ" بالإضافة ... وقرأ أبو السمّال : حاشاً لله بـــالتنوين كرعيا لله.

فأما القراءات "لله"بلام الجرفي غير قراءة أبي السمّال ، فلا يجوز أن يكون مـا قبلها من حاشى أو حاش أو حشى أو حاشْ حرف جر ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، ولأنه تصرف فيهما بالحذف ، وأصل التصرف بالحذف أن لا يكون في الحروف.وزعم المبرد وغيره كابن عطية أنه يتعين فعليتها ، ويكون الفـــاعل ضمـــير يوسف ، أي : حاشى يوسف أن يقارف ما رمته به ... وذهب غير المبرد إلى أنها اسم ، وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال : تنزيهاً لله ، ويدل على اسميتها قراءة أبي السمّال حاشاً منوناً .....وقال ابن عطية : وأما قراءة أُبيّ بـــن كعب وابن مسعود فقال أبو علي : إن حاشى حرف استثناء كما قال الشاعر : حاشـــى أبي ثوبان انتهى [٤].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٠٨.

(٢) ينظر المغني ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(٤) البحر المحيط د/٣٠٣-٣٠٤.

(*) لعل الصواب "فيها".

مما سبق يتضح من نصّ أبي حيان ما يلي :

أولاً : بدأ كلامه أن في قراءة غير أبي السمّال مجيء "لله" مجروراً بحرف اللام ، وعلى هذا فيبعد أن تكون "حاش" حرفَ جر ، قال أبو حيان معللاً : "لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، ولأنه تصرف فيهما[١] بالحذف ، وأصل التصرف بالحذف أن لا يكون في الحروف[٢].

وهو بهذا يستبعد حرفيتها ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إما فعل وإما اسم ، ويميل إلى القول بفعليتها يدل على هذا قوله : "ولأنه تصرف ..." أمّا قوله : لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر" فيظهر أنه يريد لغير توكيد ، أما إذا كان للتوكيد فإنه جاء في كلام العرب[٣].

ثانياً : موقفه من النحاة :

أ. من المبرد : قال عن هذا وزعم المبرد وغيره ... أنه يتعين فعليتها[٤][*].

ب. من غير المبرد : قال أبو حيان: وذهب غير المبرد إلى أنها اسم ، وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ كأنه قال : تنزيهاً لله ، ويدل على اسميتها قراءة أبي السمّال "حاشاً" منوّناً ... [٤] .

ثم قال عن حاشى : ولم ينون في القراءات المشهورة مراعاة لأصله الذي نُقل منه وهو الحرف ، ألاَ تراهم قالوا : من عن يمينه ، فجعلوا "عن" اسماً ، ولم يعربوه ، وقالوا : من عليه فلم يثبتوا ألفه مع المضمر بل أبقوا "عن" على بنائه ، وقلبوا ألف "على" مع الضمير مراعاة لأصلها [٤] .

وقد نازع في مقولته هذه تلميذه السمين الحلبي فقال : وأما قوله : "مراعاة لأصله" فيقتضي أنه نُقل من الحرفية إلى الاسمية ، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام

---

(١) لعل الصواب "فيها".

(٢) البحر د/٣٠٣.

(٣) ينظر الصاحبي ٣٩-٤٠.

(٤) البحر د/٣٠٤.

(*) وفي المقتضب ما يشير إلى أن المبرد يجيز الفعلية والحرفية إذ يقول:وما كان حرفاً سوى "إلا" فحاشا وخلا ، وما كان فعلاً فحاشا وخلا ، وإن وافقا لفظ الحروف.المقتضب ٤/٣٩١.

، يعني أنهم يسمون الشخص بالحرف ، ولهم في ذلك مذهبان : الإعراب والحكاية ، أمّا أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم ، أي : يجعلونه اسماً فهذا غير معروف.

وأما استشهاده بـ "عن" و "على" فلا يفيد ذلك ، لأن "عن" حال كونها اسماً إنما بُنِيَت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين لا أنها باقية على بنائها ، وأما قلبُ ألف "على" مع الضمير فلا دلالة فيه ، لأنا عهدنا ذلك فيما هو ثابت الاسمية بالاتفاق كـ "لدى"[١]

جـ. موقفه من الفارسي : نقل أبو حيان عن ابن عطية رأي الفارسي في هذه المسألة فقال: وقال ابن عطية : وأما قراءة أُبيّ بن كعب وابن مسعود فقال أبو علي: إن حاشى حرف استثناء كما قال الشاعر : حاشى أبي ثوبان ...[٢].

الذي يظهر أن ابن عطية لم ينص على قول الفارسي في هذه القراءة بل قال:وأما قراءة أبي بن كعب وابن مسعود فعلى أن حاش حرف استثناء[٣] وبالرجوع إلى كتاب الحجة فإن الفارسي لم يعرض لقراءة أُبيّ وابن مسعود ، وكيف يعرض لها وكتابه الحجة للقراء السبعة؟! وهذه القراءة خارجة عن السبعة . إلا أن الفارسي ذكر قراءة أبي عمرو "حاشا لله" وقراءة الباقين "حاش لله" وأوجب أن تكون حاش فعلاً ، استمع إليه وهو يقول : لا يخلو قولهم "حاش لله" من أن يكون الحرف الجار في الاستثناء ، أو يكون فَاعَل من قولهم: حاشا يحاشي ، فلا يجوز أن يكون الحرف الجار ... فإذا لم يكن الجار ثبت أنه الذي على فَاعَل ، وهو مأخوذ من الحشا الذي يُعنى به الناحية ... وإذا كان فعلاً من هذا الذي ذكرنا فلا بد له من فاعل ، وفاعله يوسف.[٤]

خلاصة القول :

أن ما ذكره ابن عطية نقله أبو حيان وأربى عليه دون تمحيص إذ فات أبا حيان عدةُ أمور، منها :

---

(١) الدر المصون ٦/٤٨٣-٤٨٤.

(٢) البحر ٥/٣٠٤.

(٣) المحرر الوجيز ٩/٢٩٢.

(٤) الحجة للفارسي ٤/٤٢٢-٤٢٣.

- لم ينص ابن عطية على قول الفارسي كما ورد في البحر ، وإنما زاده أبو حيان لتوضيح نسبة القول.
- لم يَرِد ذكر قراءة أُبيّ وابن مسعود في الحجة ، فكيف ينسب لأبيّ على إعراب قراءة لم ترد في كتابه وبالتالي لم يذكرها.
- المعربون ذكروا "حاشى" أثناء إعرابهم للآية الكريمة ، وحاشىوردت في كلام العرب وقد يقصد بها الاستثناء وقد يقصد بها غير الاستثناء وتنظير ابن عطية قراءة أبيّ بن كعب وابن مسعود "حاش الله" بقول الشاعر :

حاشى أبي ثوبان ... ...

تنظير غير صحيح ، ذلك أنحاشى في قول الشاعر قُصد بها الاستثناء فالشاعر يقول :

وبنو رواحة ينظرون إذا نظر الندِيُّ بآنف خُثْمِ

ثم استثنى أبا ثوبان فقال :

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فدْم

عمرو بن عبدالله إن به ضنًا عن الملحاة والشتمِ[١]

- أمّا في الآية الكريمة فلم يُقصد بها الاستثناء [٢] إذ تكون تنزيهية ، والمراد بها اسم ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل.

قال ابن هشام : وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه "حاش الله" كمعاذ الله ، ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية ، لأنها إنما تجر في الاستثناء ، ولتنوينها في القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة[٣].

وإذا نُسب الوهمُ لابن عطية فكيف بمن نقل عنه دون تمحيص؟!.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٨-٣٠٩ .

(٢) ينظر الانصاف م ٣٧ ص ٢٨٤.

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص ١٦٥ وينظر ص ٨٩٣ من الكتاب نفسه.

المطلب الخامس : التعدد في الاستعمال بين الظرف والحرف

"لما" بين الظرفية والحرفية

الآية : (فلماأضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم)[١].

موضع الموقف : فلما.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفارسي.

تأتي "لما" في الكلام على ثلاثة أحوال:

- أن تكون نافية جازمة للفعل المضارع قالبة معناه ماضياً.
- أن تكون بمعنى إلاّ داخلة على الجملة الاسمية، نحو:«إنْ كلُّ نفس لَمّا عليها حافظ»[٢].
- أن تكون مختصة بالماضي، فتقتضي جملتين، وُجِدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.

واختلف فيها والحالة هذه ، أهي حرف أم ظرف :

- ذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف ، قال سيبويه عنها : فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة لو [٣] وتشبيهه لها بـ "لو" يقتضيها الحرفية ، قال ابن خروف : إن "لمّا" حرف ، وَحُمِلَ كلامُ سيبويهِ على أنه شرط في الماضي كـ "لو"[٤] وقال ابن مالك : وهي حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب عند سيبويه[٥].
- وذهب ابن السراج [٦] والفارسي [٧] وابن جني[٨] والعكبري[٩] إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين [١٠] أو بمعنى إذ[١١].

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٣) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/١٢٧.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٢.

(٦) ينظر الأصول ٢/١٥٧ والمساعد ٣/١٩٧ وارتشاف الضرب ٢/٥٧٠ ومغني اللبيب ١/٢٨٠.

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٩٢-١٠٩٣.

(٨) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٠.

(٩) ينظر الإملاء ص ٣٨.

(١٠) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/١٢٧ وابن يعيش ٨/١٠٩ ورصف المباني ٢٨٤.

(١١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٢.

موقف أبي حيان:

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه من القول بحرفية "لما" وما ذهب إليه الفارسي في عدة مواضع من تفسيره ، وصحح ما ذهب إليه سيبويه قال هنا : "لَمَّا" حرف نفي يعمل الجزم ، وبمعنى "إلاّ" وظرفاً بمعنى حين عند الفارسي،والجواب عامل فيها إذ الجملة بعدها في موضع جر ، وحرف وجوب لوجوب عند سيبويه ، وهو الصحيح ، لتقدمها على ما نفي بما ، ولمجيء جوابها مُصَدَّراً بإذا الفجائية [٢].

ويقول في موضع آخر مرجحاً مذهب سيبويه : وقد تقدم ذكر الخلاف في "لمّا" المقتضية للجواب ، أهي حرف أم ظرف ؟ ورجحنا الأول ، وذكرنا أنه مذهب سيبويه[٢].

ويقول عنها في قوله تعالى : (فلما كُتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس)[٣] "ولما" حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه ، وظرف زمان بمعنى "حين" على مذهب أبي علي.

وإذا كانت حرفاً – وهو الصحيح – فجوابه "إذا" الفجائية ، وإذا كانت ظرفاً فيحتاج إلى عامل فيها ، فيعسر ، لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد "إذا" الفجائية فيما قبلها ، ولا يمكن أن يعمل في "لما" الفعل الذي يليها ، لأن "لما" هي مضافة إلى الجملة بعدها ... والذي نختاره مذهب سيبويه في "لما" وأنها حرف ...[٤]

هكذا تتوالى ترجيحات أبي حيان لمذهب سيبويه في "لما" ، ويجرى هذا في مواضع متفرقة من تفسيره[٥].

والذي يترجح لدي ما ذهب إليه سيبويه ، لأمور ، منها :

- القول بالظرفية فيها تكلف ، والحرفية فيها غير متكلفة.

---

(٢) البحر المحيط ١/٧٥.

(٣) البحر المحيط ١/١٥٠.

(٣) الآية ٧٧ من سورة النساء.

(٤) البحر المحيط ٣/٢٩٧.

(٥) ينظر البحر المحيط ١/٢٦٥ ، ٢/٥١٢ ، ٣/١٠٦ ، ٤/٣٧٥ ، ٥/١٣٠ ، ١٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٣٢٩ ، ٦/٤٩٨ ، ٧/١١ ، ١٥٠.

- لو كانت اسماً بمعنى "حين" لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ، وكان عاملاً فيها ، ويلزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها ، فلو كانت ظرفاً لم يجز نحـــو : "لمّا أسلَمَ دخل الجنة".

إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية

الآية : (فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون)[١].

موضع الموقف : فإذا هم مبلسون.

صاحب الموقف : سيبويه ، الكوفيون ، الرياشي ، المبرد ، الأخفش ، الزجاج.

اختلف النحاة في ماهية "إذا" الفجائية على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون ظرف مكان.وهو مذهب المبرد[٢] والفارسي وابن جني[٣] والسيرافي[٤] وأبي بكر بن الخياط [٥] ونُسب إلى سيبويه [٣][٦].

الثاني : أن تكون ظرف زمان ، وهو مذهب الرياشي [٣] [٥] والزجاج[٧] ونُسب للمبرد وسيبويه أيضاً [٣] واختاره ابن طاهر وابن خروف [٥] وأبو علي الشلوبين [٥] .

الثالث : أن تكون حرفاً : وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش [٣] [٨] [٥] واختاره الشلوبين في أحد قوليه [٣] وابن بري [٧] وابن مالك [٤] والسلسيلي[٩].

موقف أبي حيان :

عرض أبو حيان أقوال النحاة في "إذا" الفجائية فقال عنها في الآية الكريمة موضع الموقف : و "إذا" هي الفجائية ، وهي حرف على مذهب الكوفيين ، وظرف مكان ، ونُسب إلى سيبويه ، وظرف زمان ، وهو مذهب الرياشي [١٠]

---

(١) الآية ٤٤ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر المقتضب ٥٧/٢ وفيه : ولإذا موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة" ولعل ما يريده هنا من الحرف : هو لفظ يعود على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل وينظر جـ٣/١٧٨ ، ٢٧٤ وشرح الرضي ٢٧٣/١-٢٧٤ والمغني ١٢٠ والمساعد ٥١١/١.

(٣) ينظر الجنى الداني ٣٧٤ والمساعد ٥١١/١ ومسائل العسكرية ٨٦.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٤١٢/٣-١٤١٣.

(٦) ينظر الكتاب ١٠٧/١ ، ١٤١٣/٤.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٨) ينظر معني اللبيب ١٢٠.

(٩) ينظر شفاء العليل للسلسيلي ٤٧٢/١.

(١٠) البحر المحيط ١٣١/٤.

-وعند قوله تعالى : (فإذا هي ثعبان مبين) [١] نقل قول ابن عطية عنها قال أبو حيان : قال ابن عطية : و"إذا" ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد . من حيث كانت خبراً عن جثة، والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قال المبرد، وهو المنسوب إلى سيبويه[٢] .

وبالرجوع إلى المحرر الوجيز نجد العبارة : والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف زمان في كل موضع[٣] .

واختلاف النصين لا يخلو من أمور منها :

- إما أن يكون خطأ من الناسخ ، في البحر أو المحرر.
- وإما أن يكون سهواً من المؤلف ، سواء ابن عطية أو أبو حيان.
- وإما أن يكون لأحد المؤلفين أكثر من رأي في المسألة وعلى كلٍ فقد ردّ أبو حيان على ابن عطية قائلاً : وما ذكره من أن الصحيح الذي عليه الناس أنها ظرف زمان هو مذهب الرياشي ، ونُسب إلى سيبويه ، ومذهب الكوفيين أن "إذا" الفجائية حرف لا اسم [٣] .
- وعند قوله تعالى : (فإذا حبالهم وعصيهم يخَيل إليه من سحرهم أنها تسعى) [٤] يقول : "إذا" التي للمفاجأة ظرف مكان ، وهو مذهب المبرد ، وظاهر كلام سيبويه[٦].

وبعد هذا العرض لأقوال النحاة ، نرى أبا حيان يوافق الرياشي والزجاج على مذهبهما ويخالف المبرد والكوفيين وظاهر مذهب سيبويه ، إذ يقول عن "إذا" الفجائية : وتقع للمفاجأة ظرف زمان وفقاً للرياشي والزجاج ، لا ظرف مكان خلافاً للمبرد ، ولظاهر مذهب سيبويه ، ولا حرف ، خلافاً للكوفيين [٥].

---

[١] الآية ١٠٧ من سورة الأعراف.

[٢] البحر المحيط ٤/٣٥٧.

[٣] المحرر الوجيز ٧/١٢٧.

[٤] الآية ٦٦ من سورة طه.

[٦] البحر المحيط ٦/٢٥٨-٢٥٩.

[٥] البحر المحيط ١/٦٠.

ويناقض هذا المذهب فيوافق المبرد وسيبويه ، ويخالف ما ذهب إليه الرياشي والكوفيون ، فيقول : والتحقيق فيها إذا كانت بمعنى الوقت هو مذهب الرياشي أن "إذا" الفجائية ظرف زمان ، وهو قول مرجوح ، وقول الكوفيين أنها حرف ، قول مرجوح أيضاً[١]. ويقول في هذا الشأن : ونختار أن "إذا" الفجائية ظرف مكان ... ومن زعم أن "إذا" هنا ظرف زمان لما يستقبل فقوله فاسد [٢] وعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يرجح القول بأنها ظرف ويأخذ به ، ويخالف القول بأنها حرف ، لكن نراه يتردد في الظرف أيكون زماناً أو مكاناً ، والذي ينبغي قوله أنهما من باب واحد ومن واد واحد ، والذي يبدو لي ويترجح أن "إذا" الفجائية ليست بظرف زمان ولا مكان وإنما هي حرف [٣] ، وذلك لعدة أمور ، منها :

١.أن "إذا" تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

٢.أنها لا تقع إلا بين جملتين ، وهذا لا يوجد إلا في الحروف مثل "لكن" و "حتى" الابتدائية.

٣.لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال ، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك : عندي زيدٌ مقيم ، والاستعمال في نحو : مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

٤.أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها "إنّ" المكسورة غير مقترنة بالفاء كما تقع بعد سائر الظروف ، نحو : عندي أنك فاضل ، وأمْرُ "إنّ" بعد "إذا" المفاجأة بخلاف ذلك كقول الشاعر :

وكنت أُرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

٥.لو كانت ظرفاً لم يختلف مَن حكمَ بظرفيتها في كونها زمانية أو مكانية ، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

٦.لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)[٤] إذ لا يكون كذلك إلا حرف .

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٥٨-٢٥٩.

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤-٢١٥ والمساعد ١/٥١٠.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم.

وعلى ضوء هذه الأمور السابقة يضعف القول بأن "إذا" الفجائية ظرف ،ولعل هذا الرأي الذي ساقه ابن مالك وتَبِعْتُهُ عليه قد لا يسلم من اعتراض ،غير أنه أقـــل تكلفاً.

المطلب السادس : التعدد في الاستعمال بين الفعل والحرف

"ليس" بين الفعلية والحرفية

الآية : (وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء)[١].

موضع الموقف : ليست.

صاحب الموقف : أبو بكر بن شقير ، الفارسي.

من أخوات "كان" في العمل "ليس" إلا أنها جامدة التصرّف لا يأتي منها مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ولا مصدر ، ولعدم تصرفها قال عنها سيبويه : فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وُضِعَت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تصرّف تصرّف الفعل الآخر"[٢]

و"ليس" هي موضوعة للنفي بمنزلة "ما" تنفي الجملة التي تدخل عليها ، فكما أن "ما" لا يصح أن يقال فيها:إنها فعل ، فكذلك "ليس".

قال سيبويه عن ذلك : وقد زعم بعضهم أن "ليس" تُجعل كـ "ما" وذلك قليل لا يكاد يُعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه "ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد"[٣]. وقال في موضع آخر عن "ما" : وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة"[٤].

ونظراً لهذه الصلة الحميمة ، والشبه القوي بين "ما" و "ليس" قيل عنها : "إن "ليس" ليست محضة في الحرفية ، ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها"[٥] بين النحاة:

أولاً : ذهب جمهور النحاة[٦] إلى أن "ليس" فعل لكنه غير متصرف، واستدلوا على فعليتها بأمور ، منها :

---

(١) الآية ١١٣ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ١/٤٦.

(٣) الكتاب ١/١٤٧.

(٤) الكتاب ١/٥٧.

(٥) رصف المباني ص ٣٠٠ وينظر الجنى الداني ٤٩٤.

(٦) ينظر الكتاب ١/٤٥ ن ٢/٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤/١٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٤ ، ٣/٦٢ والمقتضب ٤/٧٨ ، ١٩٠ ، والأصول ١/٨٢-٨٣ وشرح ابن يعيش ٧/١١١-١١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨-٣٧٩ وشرح الكافية للرضي

١. اتصال الضمير المرفوع بها ، كقولك : لستُ ولسنا ولستم ولستُنّ ولستما ، فهو كقولك ضربتُ وضربنا وضربتم وضربتُنّ وضربتما ، فلو كانت حرفاً لم يتصل بها ضمير الرفع

٢. أنها تلحقها علامة التأنيث ، أعني أنها تثبت معها تاء التأنيث مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليس زيد قائماً ، وليست هند قائمة،وليس لحاقُ علامة التأنيث الحرفَ كذلك ، بل تلحق مع المؤنث والمذكر[١] فلما وُجد في "ليس" ما لا يكون إلا مع الأفعال ، دلّ على أنها فعل.

٣. أن آخر "ليس" مفتوح كما فُتح آخر الأفعال الماضية.[٢]

٤. أنها تتحمل الضمير ، نحو : زيد ليس قائماً ، فيستكن في "ليس" ضمير زيد ، ولا يكون مثل هذا الاستتار في الحرف [٢] .

٥. أنها تفسر الفعل في نحو : أزيداً لست مثله ، فزيداً منصوب بفعل محذوف تفسره "ليس" ، والتقدير : أخالفت زيداً لست مثله ، وعليه فلولا أنها فعل لما فسرت فعلاً.

ثانيا : وذهب أبو بكر بن شقير [٣] والفارسي في أحد قوليه [٤] وابن السراج فيما نُسب إليه [٥] إلى أنها حرف، واستدلوا بأمور [٦] منها :

١. أنها ليست على وزن شيء من الأفعال.

٢. لم يأت منها اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا لفظ مستقبل.

٣. أن الفعل موضوع لإثبات الحدث والزمان ، و "ليس" لا تدل على واحد منهما.

= ١٩٩/٤ وشرح عيون الإعراب ١٠١ ومغني اللبيب ٣٨٧ والتذييل والتكميل ١١٧/٤-١١٨ وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣ واللباب ٦٥/١ والإنصاف ١٦١/١.

(١) ينظر التبيين ٣٠٨-٣٠٩ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٩/١.

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ١١١/٧-١١٢ وأسرار العربية ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر التذييل والتكميل ١١٧/٤ وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣ ومغني اللبيب ٣٨٧ والجنى الداني ٤٩٤ وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٧/١.

(٤) ينظر المسائل الحلبيات ٢١٠ والمسائل المنثورة ٢٠٧.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٣٨٧ والجنى الداني ٤٩٤ وشرح ابن عقيل ٢٣٧/١ وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣ وشرح عيون الإعراب ١٠١ الذي فيه : "وكان أبو بكر بن السراج يقول : كنت أقول "ليس" فعل منذ أربعين سنة تقليداً" غير أن ابن السراج في كتاب الأصول صرح بفعلية "ليس" ٨٢/١-٨٣ ولعل له رأياً في مؤلف غيره صرح فيه بحرفيتها.

(٦) ينظر التبيين ٣١١-٣١٤ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٨/١ وشرح ابن يعيش ١١١/٧-١١٢.

٤. لو كانت فعلاً لصح أن تكون صلة لـ "ما" المصدرية نحو : ما أحسن ما ليس زيدٌ قائماً ، فلما لم يصح ذلك فيها خرجت عن حيّز الأفعال.

وقد رُدّت هذه الأمور بما يلي :

- أما كونها لَيسَت، على وزن شيء من الأفعال فإنه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِل، فيكون أصلها "لَيسَ"، و "فَعِل" يُخفف ، فيقال "فَعْل" مثل : شَهِدَ فيقال : شهْد .

- أما إنها لم يجيء منها اسم فاعل ولا مفعول ولا مضارع فهذا لا يدل على أنها حرف فقد وجد عدم التصرف في أفعال التعجب ، ونعم وبئس ، وهذه أفعال ولم تكن حروفاً .
- وأما امتناع مجيئها صلة لـ"ما" المصدرية ، فلأنها وُضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدر.
- وأما إن الفعل موضوع لإثبات الحدث والزمان فهذا ليس على إطلاقه ، فإن من الأفعال ما يدل على النفي مثل : ترك وصام وكفّ عن الفعل ، وهذه أفعال بلا خلاف.

موقف أبي حيان :

وافق أبو حيان جمهور النحاة في القول بفعلية "ليس" وخالف الفارسي وأبا بكر بن شقير يقول في موضع الآية موضع البحث من تفسيره : "ليس" فعل ماض خلافاً لأبي بكر بن شقير وللفارسي في أحد قوليه ، إذ زعما أنها حرف نفي مثل "ما"(١).

---

(١) البحر المحيط ١/٣٣٨.

القسم الثاني : تعدد الاستعمال في غير المشترك

المبحث الأول : تعدد الاستعمال في الاسم

الاسم المحلى بأل أيوصل أم لا ؟

الآية : (ألم تر إلى الملأ من بني إسرائيل)[١].

موضع الموقف : من بني إسرائيل.

صاحب الموقف : الكوفيون.

في قوله تعالى : (من بني إسرائيل) وجهان :[٢]

أحدهما : أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من الملأ ، التقدير : الملأ في حال كونهم .

والوجه الثاني : أن يكون متعلقاً بمحذوف لا محل له من الإعراب ، لأنه صلة للملأ. وهذا الوجه الثاني يُعد من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين [٣] ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم المحلى بالألف واللام يُوصل كما يوصل الذي

وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل.ولكل فريق حججه وأدلته:

فمما احتج به الكوفيون قول الشاعر :

لعمري لأنت البيتُ أكرمُ أهلَه وأقعدُ في أفيائه بالأصائل

فأكرم أهله جملة لا محل لها من الإعراب لأنها صلة للبيت.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه ، وليس كالذي ، لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه ، لأنه مبهم[٤].

موقف أبي حيان :

أعرب أبو حيان "من بني إسرائيل" في الآية الكريمة على وجه يتفق مع المذهب البصري ، فقال: من بني إسرائيل في موضع الحال ، فيتعلق بمحذوف ، أي : كائنين من بني إسرائيل [٥].

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر الدر المصون ٢/٥١٢-٥١٣.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٩-١٧٠ وشرح الرضي على الكافية ٣/١٥ والمغني ٧١.

(٤) الإنصاف م ١٠٤ ، ٢/٧٢٤.

(٥) البحر المحيط ٢/٢٥٣ وينظر البحر ٧/١٥.

وعلى مذهب الكوفيين هو صلة للملأ ، لأن الاسم المعرف بـــالألف والـــلام يجوز عندهم أن يكون موصولاً ، كما زعموا ذلك في قوله : لعمري لأنـــت البيـــت أكرم أهله، فأكرم عندهم صلة للبيت لا موضع له من الإعراب ، كذلك "مـــن بنـــي إسرائيل" العامل فيه لا موضع له من الإعراب[١].

وهو بهذا يتفق مع البصريين في عدة أمور منها :

١-إعرابه الأول الذي خرّج عليه الجار والمجرور بما يتفق مع المنهج البصري.

٢-قوله "كما زعموا" فيما ذهب إليه الكوفيون.

ونراه يعرض ما ذهب إليه الكوفيون في موضع آخر من تفسيره ، ويحيـــل على مواطن غير ما ذكره فيه ولعله ما نحن فيه الآن ، إذ يقول عن تعلق "في الدنيـا والآخرة" من قوله تعالى : (كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكـــرون فـــي الدنيـــا والآخرة)[٢] يقول أبو حيان : "وفي الدنيا والآخرة " الأحسن أن يكون ظرفاً للتفكـــير ومتعلقاً به[٣] ثم أورد عدة أوجه لتعلق "في الدنيا والآخرة" وقال في آخرها : وعلـــى رأي الكوفيين تكون الآيات موصولاً ، وُصل بـــالظرف ، ولتقريـــر مذهبـــهم وَرَدّه موضع غير هذا [٣] ففي هذا النص نراه يرد مذهب الكوفيين. وفي الارتشاف يقول: وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء المعرّفة بأل والمضافـــة إلـــى معرفـــة ، والنكـــرة المضافة إلى نكرة ، يجوز استعمال ذلك كله موصولات .. وهذا كله لا يجوز عنـــد البصريين[٤] فنراه من كل ما سبق يرد مذهب الكوفيين تصريحاً أو تلميحاً.

والذي يترجح لدي أن ما ذهب إليه الكوفيون لا يعدو كونه خارجاً لا ضـــابط له،ولعل الذي حملهم على هذا أنهم أرادوا أن يجعلوا الجملة الواقعـــة بعـــد الاســـم المعرف بأل وبالإضافة صفة ، فمنعهم من ذلك أن الجمل نكرات وما قبلها معرفـــة ، فلا توصف المعرفة بالنكرة ، فامتنعوا من ذلك ، ورأوا أن الجملة من تمام الاســـم قبلها كما أن الجملة من تمام الاسم الموصول ، فقالوا : هذه الجمل صلات ، وهذا لا يرتضيه البصريون.[٥]

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٥٣ وينظر البحر ٧/١٥.

(٢) الآية ٢١٩-٢٢٠ من سورة البقرة.

(٣) البحر المحيط ٢/١٦٠ وينظر الدر المصون ٢/٤١٠-٤١١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٠١٤-١٠١٥.

(٥) ينظر هامش الإنصاف ص ٧٢٣.

العطف على الضمير المرفوع المتصل

الآية : (وقلنا يا آدم أُسكن أنت وزوجك الجنة)[١].

موضع الموقف : اسكن أنت وزوجك .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

الاسم الظاهر لا يخلو حال عطفه من أحد الأمور التالية : إما أن يُعطف ظاهر على ظاهر مثله ، وإما أن يعطف مضمر على ظاهر ، أو مضمر على مضمر مثله ، أو ظاهر على مضمر ، وفيما يلي أهم الملامح الرئيسية :

أولاً : عطف الظاهر على الظاهر : وهو لا يخلو إما أن يكون مفرداً أو جملة :

١. عطف مفرد على مفرد مثله ، نحو : ذهب عمرو وبكر ، ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو.

٢. عطف جملة على أخرى ، نحو : ذهب زيد وجاء عمرو ، وزيد يذاكر ومصطفى يصلي.

والعطف فيما سبق جائز.

ثانياً:عطف الضمير على الظاهر، وذلك نحو: زيد وأنت قائمان وكلمت زيداً وإياك.

ثالثاً: عطف الضمير على الضمير نحو : أنتما وأنا وهو نكتب .

رابعاً: عطف الظاهر على الضمير ، وفي هذا القسم لا يخلو الضمير من أن يكون منفصلاً أو متصلاً.

أ. فإن كان منفصلاً فإنه يجوز عطف الظاهر عليه دون توكيد لأن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر ، ويُنَزّل منزلته ، كأن حكمه حكمُه ، لذا فإنه يُعطف على غيره كما يُعطف هو عليه، وهذا يجري كذلك في الأسماء الظاهرة ، وذلك نحو : أنت وزميلك قائمان ، وزميلك وأنت تذاكران ، وهكذا ، وفي كل ما سبق فإن العطف جائز دون توكيد.

ب.وإن كان الضمير متصلاً ، فهو إما أن يكون منصوب الموضع أو مرفوعه ، أو مجروره ، وفيما يلي بيان ذلك :

---

[١] الآية ٣٥ من سورة البقرة.

أولاً : العطف على الضمير المتصل المنصوب الموضع : الضمير المنصوب في نحو قولك : أكرمتك وأعطيتك ، وكلمته ... فضلة يمكن الاستغناء عنه في الكلام ، لذا يمكن حذفه جوازاً فتقول : أكرمتُ وأعطيت ، ولا ضير في ذلك ، فإذا عطفت عليه نحو : أكرمتك وزيداً ، وكلمته وخالداً ، جاز العطف دون تأكيد ولا أي فاصل آخر بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإن أكدّ أو فُصل بأي فاصل ثم عطف عليه كان أفضل وأولى ... .

ثانياً : العطف على الضمير المرفوع المتصل : ضمير الرفع المتصل قد ينزّل من الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه يُسكّن له آخر الفعل ، نحو : رأيْتُ ، وكتبْتُ ، فهو متصل بالفعل ، فصار كحرف من حروف الفعل ، وجزء من أجزائه ، فإذا عطفت عليه لزم أن تؤكد الضمير المرفوع المتصل بضمير آخر منفصل ، أو تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأي فاصل كان ، لأن الفاصل إذ ذاك يسد مسد التأكيد ، فتقول : رايتُك أنا وزيدٌ ، ورأيت أنا وزيدٌ خالداً ، ورأيتُ اليوم وزيدٌ عمراً ، فإذا عطفت عليه دون تأكيد فكأنك عطفت على الفعل ، وعطف الاسم على الفعل لا يجوز[١]. ولهذا منع البصريون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بآخر منفصل ، وأجاز ذلك الكوفيون دون قيد أو شرط .

قال ابن الأنباري في هذه المسألة : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت وزيدٌ ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر ،

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل ، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح[٢].

أما الكوفيون فقد استدلوا على جواز ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس والتعليل فمن السماع قوله تعالى : (علمّه شديد القوى ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى)[٣].

---

(١) ينظر البصرة ١/١٣٩ وشرح ابن يعيش ٣/٧٦-٧٧ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٣-٢٤٤ وشرح الرضي ١/٣١٩.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٦٦ جـ٢/٤٧٤-٤٧٥.

(٣) الآية ٥ ، ٦ من سورة النجم.

والشاهد هنا عَطْف الضمير المنفصل "هو" بالواو على الضمير المستتر في فعل "استوى" ، قال الفراء : استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أُسري به ... فأضمر الاسم في استوى ، ورَدّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه – ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه ، وهو جائز[١] ومن الشعر قول الشاعر:

ألم تر أن النبع يخلق عوده ولا يستوى والخروع المتقصف

وقول آخر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسّفن رملا

وأما القياس ، فقد قاسوا عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل ، وهو مثل الضمير المرفوع في عدم استقلاله ، وكونه كالجزء من الفعل ، وعليه فلا وجه لمنعه في الضمير المرفوع المتصل [٢].

أما البصريون فقد اعتمدوا كذلك على السماع والتعليل حيث جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده ، أو وجود فاصل آخر،فمن السماع مجيئه في القرآن الكريم [٣].

ولهذا قال سيبويه : ...وأما ما يقبح أن يشركه المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعل وعبدالله .... فإن نعته حَسُن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك ذهبتَ أنت وزيد ، وقال الله عز وجل : "اذهب أنت وربك" و"اسكن أنت وزوجُك الجنة" ، وذلك أنك لما وصفته حَسُن الكلام حيث طوّله وأكده ... وقد يجوز في الشعر [٤] .

وأما التعليل فذكروا أن ضمير الرفع المتصل قد يتنزل من الكلمة منزلة جزء منها ولذا فإنه يُسكنّ له آخر الفعل ، نحو التاء من كتبتُ ، فهي متصلة بالفعل ،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٩٥.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٤٧٧.

(٣) ينظر الآيات ٢٤ من سورة المائدة ، ١٤٨ من سورة الأنعام ، ١٩ من سورة الأعراف ، ١١٢ من سورة هود ، ١٠٨ من سورة يوسف ، ٣٥ من سورة النحل ، ٤٤ من سورة طه ٥٤ من سورة الأنبياء .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٣٧٨-٣٧٩.

فصارت كحرف من حروف الفعل ، فإذا عُطف عليها لزم أن يُؤكد الضمير المرفوع المتصل بضمير آخر منفصل ، أو أي فاصل آخر بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو رأيتُ أنا وزيدٌ خالداً ورأيت اليوم وزيدٌ خالداً .

أما العطف عليه دون تأكيد أو فاصل فكأنه عَطْف على الفعل ، نحو : جاء وزيدٌ ، وعطف الاسم على الفعل لا يصح[١].

موقف أبي حيان :

على نهج البصريين سار أبو حيان فقال : ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد ، أو فصل يقوم مقام التأكيد ، أو فصل بلا بين حرف العطف والمعطوف ، وما سوى ذلك ضرورة ، أو شاذ ، وقد روى : قم وزيد.

وأجاز الكوفيون العطف على ذلك الضمير من غير توكيد ، ولا فصل[٢]وفي موضع ثانٍ فيوجه من وجوه إعراب "أخي" في قوله تعالى : (قال ربِّ إني لا أَمْلِك إلا نفسي وأخي)[٣] قال أبو حيان : والظاهر أن "وأخي" معطوف على "نفسي" ، ويحتمل أن يكون "وأخي" مرفوعاً بالابتداء ، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ... أو منصوباً عطفاً على اسم إن ... وأجاز ابن عطية والزمخشري أن يكون "وأخي" مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكن في "أَمْلِك" ... وجوّز أيضاً أن يكون مجروراً معطوفاً على ياء المتكلم في "نفسي" وهو ضعيف على رأي البصريين[٤].

وقال في موضع ثالث في توجيه رفع "الطير" من قوله تعالى : (وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير)[٥] ، قال أبو حيان : وقرئ : والطيرُ مرفوعاً على الابتداء ، والخبر محذوف ... أو على الضمير المرفوع في "يسبحن" على مذهب الكوفيين ، وهو توجيه قراءة شاذة[٦].

الترجيح : إن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم هو الراجح لديّ ،إذ ما ذهب

---

(١) ينظر التبصرة ١٣٩/١ وشرح ابن يعيش ٧٦/٣-٧٧ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٢) البحر المحيط ١٥٦/١ وينظر البحر ١٥٨/٨.

(٣) الآية ٢٥ من سورة المائدة.

(٤) البحر ٤٥٧/٣.

(٥) الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٦) البحر ٣٣١/٦ ومن المواضع الذي ذكرها رأي البصريين في هذه المسألة ٤١٢/٢ ، ٤٩٤/٣-٤٩٥.

إليه البصريون ومن تابعهم من المتأخرين كأبي حيان في أنه لا يجـــوز أن يُعطـــف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل، أو أي فاصل آخر غير ممتنع ، فهو متوافر في مصادر السماع من قراءات قرآنية وأحاديث نبويـــة ، وفاشٍ في شعر العرب بكثرة كاثرة ، متوافر في نثرها كذلك.

فمن القرآن قوله تعالى: (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا)[١] ومن الأحاديث، قول علي رضي الله عنه : "كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنـت وأبو بكر وعمر . وفعلت وأبو بكر وعمر . وانطلقت وأبو بكر وعمر" وقول عمـو رضي الله عنه "كنت وجار لي من الأنصار".

قال ابن مالك عن هذين الحديثين : وتضمن الحديث الثاني والثالث صحـــة العطف على ضمير الرفع المتصل ، غير مفصول بتوكيد أو غيره ، وهـــو ممـــا لا يجيزه النحويون في النثر ، إلا على ضعف ، ويزعمون أن بابه الشعر والصحيـــح جوازه نثراً ونظماً"[٢].

وذكر توجيه الآية الكريمة قائلاً : فإن واو العطـــف فيـــه متصلـــة بضمـــير المتكلمين ، ووجود "لا" بعدها لا اعتداد به ، لأنها بعد العطف ، ولأنـــــها زائـــدة إذ المعنى تام بدونها[٢] .

وقال – رحمه الله –عن العطف على الضمير المتصل المرفوع : ولا يمتنـــع العطف دون فصل كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم [٢].

ومما جاء منظوماً من أشعار العرب قول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذ أقبلتْ وزهر تهادى كنعاج الملا تعسّفن رملاً

وقول الراعي :

فلما لحقنا والجياد عشية دعوَايا لكلْبٍ واعتزينا لعامر

وقول جرير :

ورَجَا الأخيطلُ من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

وقول آخر :

---

[١] الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

[٢] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١١٤-١١٥.

ولست بنازل إلا ألمتْ برحلي أو خيالتها الكذوب

ومما سبق يتبين أن قول البصريين ومن سار على دربهم كـــأبي حيـــان : لا يجوز : لا يجوز ، فهذه القاعدة التي أصلوها ينبغي أن يُراعى فيها الكثرة والقلـــة ، لا الجواز وعدمه ، والقاعدة المقترحة هي : يجوز بإجماع العطف علـــى الضمـــير المرفوع المتصل دون فاصل وتوكيد شعراً ، ويقل نثراً. وهذه القاعدة قابلة للتعديل.

العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل

الآية : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص)[١].

موضع الموقف : والعين بالعين ...

صاحب الموقف : الفارسي ، البصريون.

قرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب "العين" وما بعدها من المعاطيف ، وقرأ الكسائي برفع "والعين" وما بعدها ، ووجههاالفارسي بثلاث توجيهات :

إحداها:أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة كما تعطف المفرد على المفرد فيكون "والعين بالعين" جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية وهي "وكتبنا".

والوجه الثاني:أنه حمل الكلام على المعنى ، فتكون الواو عاطفة جملة على المعنى" وهذا العطف هو من العطف على التوهم.

الثالث: أن تكون الواو عاطفة مفرداً على مفرد ، وعليه فتكون "والعين" معطوفةً على الضمير المستكن في الجار والمجرور ، أي : بالنفس وهي العين ، وكذلك ما بعدها ، فتكون المجرورات على هذا أحوالاً مبينة للمعنى ، إذ المرفوع هنا مرفوع بالفاعلية لعطفه على الفاعل المستتر[٢].

موقف أبي حيان :

أجمل ما أورده الفارسي ثم قال عن الوجهين الآخرين : وهذان الوجهان الأخيران ضعيفان ، لأن الأول منهما هو المعطوف على التوهم ، وهو لا ينقاس ، إنما يقال منه ما سُمع.

والثاني منهما : فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف ، ولا بين حرف العطف والمعطوف بلا ، وذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الضرورة ، وفيه لزوم هذه الأحوال والأصل في الحال أن لا تكون لازمة[٣].

---

(١) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٢) ينظر الحجة للفارسي ٣/٢٢٣-٢٢٦.

(٣) البحر المحيط ٣/٤٩٤-٤٩٥ وينظر العطف على الضمير المرفوع المتصل ص (٨٨) من هذا البحث والبحر المحيط ١/١٥٦ و٣/٤٥٧ ، ٦/٣٣١ ، ٢/٤١٢.

مجئ المفعول لأجله مضافاً

الآية : (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله)[١].

موضع الموقف: ابتغاء مرضات الله

صاحب الموقف: الجرمي، الرياشي ، المبرد.

للمفعول لأجله ثلاثة أحوال [٢]:

- أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة .
- أن يكون محلى بالألف واللام .
- أن يكون مضافاً.

وقد اختلف في حال إضافته أتكون محضة أو غير محضة ؟ ذهب جمهور النحاة الى أن إضافة المفعول لأجله محضة [٣] وذهب الجرمي والرياشي والمبرد إلى أنها غير محضة.

موقف أبي حيان:

أورد الآية الكريمة وذكر أن الإضافة في " ابتغاء مرضات الله"محضة على مذهب سيبويه وجمهور النحاة مخالفاً للجرمي والرياشي والمبرد في ذلك فهو يقول: وانتصاب ابتغاء على أنه مفعول من أجله ... وهذه الإضافة أعني إضافة المفعول من أجله هي محضة خلافاً للجرمي والرياشي والمبرد وبعض المتأخرين، فإنهم يزعمون أنها إضافة غير محضة [٤] .

ويترجح لدي ما ذهب إليه الجمهور لورود الإضافة المحضة التي لا يمكن دفعها قرآناً وشعراً ، فمن ذلك قوله تعالى " يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت[٥]. وهذه الآية الكريمة (١).

---

(١) الآية ٢٠٧ من سورة البقرة

(٢) ينظر شرحابن عقيل ١٢٣/٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٣٨٧/٣-١٣٨٨ وشرح الرضي ٥٠٩/١ وشفاء العليل للسلسيلي ٤٦٣/١ والدر المصون ٣٥٧/٢ والمقتضب ٣٤٨/٢

(٤) البحر المحيط١١٩/٢

(٥) الآية ١٩ من سورة البقرة

وقوله تعالى " الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله[١].

ومن الشعر قول الشاعر[٢]:

وأغفر عوراء الكريم إدخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً

وقول الراجز :

يركب كلّ عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور

ولا وجه لادعائهم أن أل في المحلى بأل زائدة ، فالقول بالزيادة لا يُدّعى إلا بثبت ،والمحلى بأل أقل الأقسام الثلاثة وروداً.

---

(١) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١/٣٦٧-٣٧٠

الضمير المبهم بعد نعم وبئس أيجمع أو يثنى أم لا ؟

الآية: (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا)[١].

موضع الموقف : ساء مثلاً .

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

يرد فاعل نعم وبئس ظاهراً أو مضمراً ، فالظاهر يكون إما بالألف واللام ، أو يكون مضافاً إلى ما فيه أل أو إلى نكرة .

أما المضمر فهو مفسر بنكرة بعده منصوبة ، لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة ، إذ من المعلوم أن بئس ونعم لا تليهما معرفة محضة ، فشابه المضمر هنا الألف واللام من أسماء الأجناس ، ولعل الفائدة من هذا الإضمار وعدم الاقتصار على فاعلهما المحلى بأل والمضاف إلى ما فيه أل لعل الفائدة من هذا التوسع في اللغة والتخفيف ، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه أل ومما أضيف إلى ما فيه أل[٢] وحق المضمر الفاعل في هذا الباب الإفراد والاستتار ، فلا يثنى ولا يجمع ، ولعل السبب في هذا أمران:-

الأول : عدم تصرف نعم وبئس.

الثاني : أن الضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره .

- ومجيء هذا الضمير مفرداً غير مثنى ولا مجموع ، هو مذهب البصريين[٣].

قال سيبويه : واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم ، لا تقول : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره [٤] .

وقال المبرد تابعاً لسيبويه :" واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالاً، كما تقول : قومك قاموا ، ولا قومك بئسوا رجالاً ، ولا أخواك بئسا رجلين، كما تقول : أخواك قاما ، لأن نعم وبئس إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر ، يفسرهما ما بعدهما من التمييز ، ولو كانا مما يضمر فيه

---

(١) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٣١/٧

(٣) أنظر شرح الرضي على الكافية ٣١٥/٢ والمساعد ١٣٢/٢

(٤) الكتاب ١٧٩/٢

لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال .....[١]

- وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه ، فيقولون: نعموا رجالاً وأخواك نعما رجلين ، ورَوَىٰ ذلك الكسائي عن العرب[٢] قال الفراء : ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقول : بئسا رجلين ، وبئس رجلين ، وللقوم : نعم قوماً ، ونعموا قوماً ، وكذلك الجمع من المؤنث[٣]

ويتضح مما سبق أن هناك تبايناً بين البصريين وبعض الكوفيين في إسناد نعم وبئس إلى الضمير المبهم بين جمعه وتثنيته وإفراده ، إلا أن الرضي ذكر أن الفريقين متفقان على إفراده إذ قال : اعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس – على الأظهر الأغلب– لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أصل المصرين .....[٤]

أما موقف أبي حيان :

فذكر الضمير ومذهب البصريين والكوفيين في معرض كلامه عن قوله تعالى :" ساء مثلاً القوم الذين كذبوا" [٥] ولم يرجح أحد المذهبين ، بل قال " ومثلاً تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً ، وهو مفسّر بهذا التمييز ، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها ، ولا يثنى ولا يجمع على مذهب البصريين ، وعن الكوفيين خلاف مذكور في النحو..."[٦]

---

(١) المقتضب ١٤٩/٢

(٢) المساعد ١٣٢/٢

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١

(٤) شرح الكافية للرضي

(٥) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف

(٦) البحر المحيط ٤٢٥/٤ وأنظر الدر المصون ٥١٨/٥

مجيء الحال من النكرة

الآية : "ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق "[١]

موضع الموقف: مصدق

صاحب الموقف: سيبويه

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، إذ الحال كالخبر في المعنى وكثيراً ما يسميه سيبويه خبراً ، من ذلك قوله :" هذا باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفةً.... ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهماً،وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسن أن تجعله صفة ، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً ، وقبيحاً إذا كان صفة [٢] ، وفي موضع آخر يقول : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهو معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك ، مررت بكل قائماً[٣] وإذا أخبرت عن المعرفة جاز ذلك بدون شرط أو قيد .

وقد يكون صاحب الحال خارجاً عن هذا الأصل ، فيأتي نكرة ، ومجيء الحال منه حينئذ لا يحسن ، فالإخبار عن النكرة المحضة غير جائز لعدم الفائدة وحصول اللبس ، ولأجل هذا اشترط معظم النحاة شروطاً في المبتدأ النكرة وفي صاحب الحال النكرة ، فلا يكون في الأكثر إلا بمسوّغ . ولم يشترط سيبويه وغيره إلا حصول الفائدة ، فمتى حصلت الفائدة جاز مجيء صاحب الحال نكرة، وجاء المبتدأ نكرة لوضوح المعنى وأمن اللبس[٤] .قال أبو حيان : وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً ، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع في القوة ، والقياس قول يونس والخليل ، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب[٥].

قال سيبويه : ... ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ، إذا جعلت المرور به في حال قيام وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله .

---

(١) الآية ٨٩ من سورة البقرة

(٢) الكتاب ٣٩٦/١

(٣) السابق ١١٤/٢

(٤) ينظر الأصول ٢١٤،٥٩/١ وشرح التسهيل ٣٣١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢١٤/١

(٤) ارتشاف الضرب ١٥٧٧/٣

ومثل ذلك : عليه مائة بيضاً ، والرفع الوجه ، وعليه مائة عيناً ، والرفع الوجه [١] وقال في موضع آخر : وزعم من نثق به أنه سمع رؤبة يقول؛هذا غلام لك مقبلاً ، جعله حالاً،ولم يجعله من اسم الأول[١] .وقد أورد أبو حيان عدة مواضع مما قاسه سيبويه من ذلك قوله تعالى:(ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق)[٢].

قال أبو حيان : وفي مصحف أُبيّ " مصدقاً" ، وبه قرأ ابن أبي عبلة ونصبه على الحال من كتاب وإن كان نكرة ، وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط ، فقد تخصصت بالصفة فقربت من المعرفة[٣] .

– ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم [٤] وقرأ عبد الله " رسول مصدقاً" نصبه على الحال، وهو جائز من النكرة وإن تقدمت النكرة ، وقد ذكرنا أن سيبويه قاسه ، ويحَسن هذه القراءة أنه نكرة في اللفظ ، معرفة من حيث المعنى[٥].

– وفي قوله تعالى " ثم من مضغة مخلقةٍ و غير مخلقة[٦] يقول : وقرأ ابن أبي عبلة مخلقةً بالنصب ،وغير بالنصب أيضاً على الحال من النكرة المتقدمة ، وهو قليل وقاسه سيبويه[٧] وفي قوله تعالى: " قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم "[٨].

يقول أبو حيان : وقرأ الجمهور سواء بالجر على الصفة ، وقرأ الحسن سواء بالنصب .. ويجوز أن ينتصب على الحال من كلمة ، وإن كان نكرة ذو الحال، وقد أجاز ذلك سيبويه وقاسه، والحال والصفة متلاقيان من حيث المعنى [٨] ويظهر للبحث مما تقدم ان أبا حيان خصّ سيبويه بجواز مجيء الحال من النكرة

---

(١) الكتاب ١١٢/٢

(٢) الآية ٨٩ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٣٠٣/١ وينظر البحر ٢٥٥/١-٢٥٦ ١٠٩/٧-١١١

(٤) الآية ٨١ من سورة آل عمران

(٥) البحر المحيط ٥١٣/٢

(٦) الآية ٥ من سورة الحج

(٧) البحر المحيط ٣٥٢/٦

(٨) الآية ٦٤ من سورة آل عمران

(٨) البحر المحيط ٢/ ٤٨٣

دون مسوغ في معظم البحر، وفي موضع واحد نسب هذا المذهب إلى سيبويه والجرمي [١]وليس الأمر محصوراً في سيبويه والجرمي فقد وافقه ممن اطلعت على ما نص على جواز ذلك المبرد ، ولعل هناك من اقتفى أثر سيبويه غير الجرمي والمبرد ، هذا لم يتعرض له أبو حيان .

يقول المبرد : هذا باب مجرى نعت النكرة عليها

وذلك قولك : مررت برجل ظريف ،فَوَجْهُ هذا الخفضُ ، لأنك جعلته وصفاً لما قبله ، كما أجريت نعت المعرفة عليها ، وإن نصبت على الحال جاز[٢] وفي باب الاستثناء يقول : ومثال هذا قولك : جاءني رجل ظريفٌ ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل:ويجوز جاءني رجل ظريفاً على الحال[٣] وفي موضع آخر يقول:ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقاً ، فالحال يجوز لهما [٤] .

وفي هذا موافقة لسيبويه لا تقبل الرد ، فالمتقدمون لا يشترطون وجود المسوغ : بل إذا حصلت الفائدة وأمن اللبس جاز ذلك ، إلا أن المتأخرين من النحاة أرادوا أن يضعوا ضوابط لجواز مجيء الحال من النكرة ، ولعل في عملهم هذا تسهيلاً لمن أراد اقتفاء العرب في كلامها.

---

(١) ينظر البحر المحيط ١٣٧/٨

(٢) المقتضب ٢٨٦/٤

(٣) المقتضب ٣٩٧/٤

(٤) المقتضب ٣١٤/٤

مجيء الحال من النكرة بمسوّغ

الآية : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) [١]

موضع الموقف: إلا ولها كتاب معلوم

صاحب الموقف : الأخفش ، الفارسي.

أورد أبو حيان توجيهات لقوله تعالى : "إلا ولها كتاب معلوم" فمنها:

١- أن الواو هي واو الحال ، والجملة " لها كتاب معلوم " في محل نصب حال وصاحب الحال " قرية " وهي نكرة ، وسوَغ الحال منها تقدم النفي .

٢- أن تكون الواو زائدة ، ويؤيد هذا الرأي قراءة ابن أبي عبلة بسقوط الواو ، وبما ورد نظير هذه الآية في قوله تعالى :" وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون "[٢] إلا أن أبا حيان قال عن هذا الوجه :" وليس بشيء" [٣] لأن الزيادة ليست بالسهلة [٤] .

٣- أن هذه الجملة في محل جر صفة لقرية ، قال بهذا الوجه بعض العلماء ومنهم ابن جني [٥] ومكي بن أبي طالب [٦] والزمخشري [٧] والعكبري[٨] وهذا الوجه اعترض عليه أبو حيان .

موقف أبو حيان :

اعترض أبو حيان على الوجه الذي تكون فيه الجملة من قوله تعالى : إلا ولها كتاب معلوم " صفةً ، ولكي يدعم منعه هذا ذكر ما قاله الأخفش والفارسي

---

(١) الآية ٤ من سورة الحجر.

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

(٣) البحر المحيط ٤٤٥/٥.

(٤) ينظر الدر المصون ١٤١/٧.

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

(٦) ينظر المشكل ص ٤١٠

(٧) ينظر الكشاف ص ٤١٠

(٨) ينظر الإملاء ص ٣٦٨

وعلى هذا يكون موافقاً لهما ولغيرهما كابن مالك[١] يقول أبو حيان في هذا الصدد: وهذا الذي قاله الزمخشري ، وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحويين ، وهو مبني على أن ما بعد إلا يجوز أن يكون صفة ، وقد منعوا ذلك [٢] ثم قال : ناقلاً عن الأخفش والفارسي : قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بإلا[٢]، ثم قال : ونحو ما جاءني رجل إلاّ راكب ، تقديره : إلا رجل راكب وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم .

وقال أبو علي الفارسي : تقول : ما مررت بأحد إلا قائماً ، فقائماً حال من أحد ولا يجوز إلا قائم ، لأن إلا تعترض بين الصفة والموصوف[٣].

وللبحث في هذا الموقف من أبي حيان نقطتان :

الأولى : إن أبا حيان تابع في هذه المسألة ابن مالك ، فابن مالك يقول بفساد ما ذهب إليه الزمخشري قائلاً : إن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين معوّل عليه ، فوجب ألا يلتفت إليه (٣) وعلى إثر هذا قال أبو حيان : لا نعلم أحداً قاله من النحويين (٢) وهذا غير مسلم فإن ابن جني أجاز ذلك(٣).

النقطة الثانية : وافق أبو حيان الأخفش وأبا علي لأمور منها :

١- أن الموصوف والصفة كشيء واحد ، وجعلُ " إلا " بين الصفة والموصوف فيه تضاد ، فهي تنفي الحكم عن شيء وتثبته لشيء آخر ، وهذا لا ينبغي بين الصفة وموصوفها .

٢- الصفة توضح موصوفها ، كما توضح الصلة موصولها ، وكما يوضح المضاف إليه المضاف ، فكما لا تقع إلا بين هذين ، فكذلك لا تقع بين الموصوف وصفته

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢ -٣٠٣ وص ٣٣٢ ومغني اللبيب ص ٤٧٧-٤٧٨ وص ٥٦٥ وشرح ابن عقيل ١٩١/٢ والمساعد ١٧/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/٢ وشرح الكافية ٧٣٩/٢ وأوضح المسالك ٣١٤/٢.

(٢) البحر المحيط ٤٤٥/٥

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

٣- أن " إلا " وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، أما الصفة فإنـــها لا تســتأنف ، فعلى هذا فلا تكون في حكم مستأنف [١] وعلى هذا فيما يبدو تبـــع أبو حيـــان الأخفش والفارسي وابن مالك وإن لم يذكر علة منع كون مـــا بعـــد إلا صفـــة للنكرة ، وكثيراً ما يُحيل ذلك بقوله " وله علة مذكورة في النحو" [٢]

---

[١] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠١-٣٠٢

[٢] البحر المحيط ٤/٢١١....

مجيء التمييز معرفة

الآية : (وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة)[١].

موضع الموقف: ليلة.

صاحب الموقف : الكوفيون ،الفراء ، البصريون.

الغرض الذي من أجله يؤتى بالتمييز هو رفع الإبهام ، ورفع الإبهام يحصل بالنكرة ، وعلى هذا فالأصل في التمييز أن يكون نكرة ، وإنما نُكـر لأنـه أشـبه بالحال من حيث إنه يبين ما قبله ، وعليه فوجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة ولأن التمييز إذا كان معرفة كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شـائعاً فـي جنسه والمقصود منه بيان ما أنبهم من الذوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير[٢].

وقد اختلف النحاة في مجيء التمييز معرفة ، فذهب الكوفيـون[٣] وعلـى رأسهم الفراء إلى جواز مجيء التمييز معرفة محتجين بما ورد على رأيهم ، فمـن ذلك قوله تعالى : "ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه"[٤] وقوله تعالى " وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها"[٥]

قال الفراء : العرب توقع " سفه " وهي معرفة وكذلك قوله " بطرت معيشتها" وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر ، والمفسر في أكثر الكلام نكـرة ، كقولك : ضقت به ذرعاً[٦] ويجري "معيشتها " في الآية الثانية مجرى "نفسـه " في الآية الأولىفيقول: ونصبك المعيشة من جهة قوله " إلا من سـفه نفسـه "[٧] ويقول عن تمييز العدد: وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الـذي

---

(١) الآية ٥١ من سورة البقرة

(٢) ينظر أسرار العربية ١٩٩ والمقتضب ٢٣/٣ وشرح عيون الإعراب ١٦١ والبسيط ١٠٨٣/٢

(٣) ينظرارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤ والبسيط ١٠٨٣/٢ وشفاء العليل ٥٥٩/٢ -١٢٦/٧والبحر المحيط ٨٦/٥ والمساعد ٦٦/٢ وشرح التسهيل ٣٨٥/٢

(٤) الآية ١٣٠ من سورة البقرة

(٥) الآية ٥٨ من سورة القصص

(٦) معاني القرآن للفراء ٧٩/١

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١

يخرج مفسراً،فتقول:ما فعلت الخمسة العشر الدرهم[٨].

واحتجوا بما ورد عن العرب من أشعار ، ومما احتجوا به قول الشاعر

ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام[١]

و قول آخر:

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر[٢]

وقول آخر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو(٢)

ونحوه:

ولقد أغتدي وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيلا(١)

- أما البصريون فأوجبوا أن يكون التمييز نكرة [٣] وقد ردوا على ما ذهب إليه الكوفيون من القول بتعريف التمييز وما احتجوا به . ففي قوله تعالى " إلا من سفه نفسه " فنفسه إما منصوب على نزع الخافض أي: في نفسه، أو منصوب على أنه مفعول به ، أو على تضمين سفه معنى ما يتعدى بنفسه . وفي قوله تعالى : " بطرت معيشتها " فنصب معيشتها إما على التشبيه بالمفعول به ، وإما منصوب بنزع الخافض ، أي : بطرت في معيشتها ، أما الأبيات فيحتمل أن تكون " أل" التعريف في " الظهر ، والرعب ، والنفس والصهيلا" زائدةً ضرورة ، أو على التشبيه بالمفعول به في نحو " أجش الصهيلا ".

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ وينظر الإنصاف ٣١٢/١ والجنى الداني ١٩٨

(٢) ينظر أسرار العربية ١٩٩-٢٠٠ والانصاف١٣٤/١

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢ والمساعد ٦٥/٢ والجنى الداني ١٩٨ وشفاء العليل ٥٥٨/٢

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٢/١-٢٠٣ والمقتضب٣٢/٣ والأصول ٢٢٣/١ والتبصرة ٣١٦/١ وأسرار العربية ١٩٩ وشرح التسهيل لابن مالك٣٧٩/٢ والمساعد ٦٥/٢ والبسيط ١٠٨٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان رأى البصريين ورأي الكوفيين في هذه المسألة وقد اقتفى أثر البصريين في وجوب مجيء التمييز نكرة ، نلحظ هذا في عدة مواضع من تفسيره .

- فهو يقول عن الآية موضع البحث :"ليلة " منصوب على التمييز الجائي بعد تمام الاسم .... ولا تعريف للتمييز خلافاً لبعض الكوفيين [١] .
- وعن" نفسه " من الآية الكريمة في قوله تعالى : " ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه[٢] يقول : وانتصاب " نفسه" على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين ،وهو الفراء ...[٣] ثم رد هذا الوجه قائلاً : أما التمييز فلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة (٣).

وقد ذهب الزمخشري إلى مذهب الكوفيين فعند قوله تعالى " وأعينهم تفيض من الدمع حزناً"[٤] قال ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز غير أن أبا حيان رد عليه ورد على الكوفيين قائلاً : ولا يجوز ذلك ، لأن التمييز الذي أصله فاعل لا يجوز جره بمن ، وأيضاً فإنه معرفة ولا يجوز إلا على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة [٥] وعن قوله تعالى: " وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها [٦]يقول : ومعيشتها منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين ، أو مشبه بالمفعول على مذهب بعضهم ، أو مفعول به على تضمين بطرت معنى فعل متعد أي : خسرت معيشتها على مذهب أكثر البصريين ، أو على إسقاط في أي: في معيشتها على مذهب الأخفش ، أو على الظرف ...

على قول الزجاج[٧]

---

(١) البحر المحيط ١٩٩/١

(٢) الآية ١٣٠ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٣٩٤/١

(٤) الآية ٩٢ من سورة التوبة

(٥) البحر المحيط ٨٦/٥

(٦) الآية ٥٨ من سورة القصص

(٧) البحر المحيط ١٢٦/٧

الآية: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)[١].

موضع الموقف: نفسه

صاحب الموقف:الفراء، الزجاج، ابن جني، أبو عبيدة، المبرد،ثعلب، البصريون.

تعددت وجوه إعراب " نفسه " في الآية الكريمة على عدة أوجه ، منها:

- أن يكون مفعولاً به ، إذ إن سفه يتعدى بنفسه .
- أن يكون مفعولاً به وذلك بتضمين سفه معنى فعل يتعدى،قدره الزجاج بجهل ، قال في ذلك:والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل [٢]
- أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر والتقدير : سفه في نفسه .
- أن يكون توكيداً لمؤكد محذوف ، تقديره : سفه قوله نفسه ، فحذف المؤكد قياساً على النعت والمنعوت.
- أن يكون تمييزاً ، وهو قول بعض الكوفيين[٣].
- أن يكون مشبهاً بالمفعول به [٤].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان الأوجه الإعرابية السابقة في نصب قوله تعالى" نفسه " ثم رد جُلّ ما ذكر من توجيهات واختار الوجه الأول .

- استمع إليه وهو يقول:أما التمييز فلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة .
- وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل،تقول : زيد حسنُ الوجهِ ،ولا يجوز حسنٌ الوجهَ ، ولا يحسُن الوجه .
- وأما إسقاط حرف الجر وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس .
- وأما كونه توكيداً، وحذف مؤكده، ففيه خلاف، وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز.

---

(١) الآية ١٣٠ من سورة البقرة

(٢) معاني القران للزجاج١/٢١١

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٧٩

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٦-٣٨٧

- وأما التضمين فلا ينقاس .

وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره ، لأن ثعلباً والمبردَ حكَيا أن سفِه بكسر الفاء يتعدى كسَفَّه بفتح الفاء وشدها[١].

يتضح موقف أبي حيان مما سبق في الأمور الآتية :

- رد ما ذهب إليه الفراء من أن نفسه تمييز،رد ذلك بما أصله البصريون من أن التمييز لا يكون معرفة ، فنفسه معرفة لإضافتهإلى الضمير .
- رد ما ذهب إليه أبو عبيدة والزجاج وابن جني من أن سفه ضمن ما يتعدى نحو : جهل أو أهلك ، رد ذلك لأن التضمين لا ينقاس ، وكذلك إسقاط حرف الجر لا ينقاس ، وهو قول بعض البصريين [٢] .
- رد أن يكونمشبهاً بالمفعول ذلك أنه عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل .
- وافق ما حكاه المبرد وثعلب من أن سفه يتعدى بنفسه [٣] وعليه يكون " نفسه " مفعولاً به، وهذا الذي اختاره أبو حيان . وما تقدم من وجوه في هذه الآية أتت أيضاً في قراءة من قرأ قوله تعالى : وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون [٤].

يقول أبو حيان :

وتوجيه من قرأ وما يُخَادِعون أو يُخْدَعون مبنياً للمفعول ، فانتصاب ما بعد إلا على ما انتصب عليه زيد غبن رأيه ، إما على التمييز على مذهب الكوفيين ، وإما على التشبيه بالمفعول على ما زعم بعضهم، وإما على إسقاط حرف الجر ... أو ضمن الفعل معنى ينقضون ويستلبون، فينتصب على أنه مفعول به[٥]وهذه الأوجه سبق تفصيلها وما قيل حولها وما اختاره أبو حيان فلا حاجة لإعادة ما سبق.

---

(١) البحر المحيط ٣٩٤/١

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٠٩/١-٢١١ والمساعد ٦٥/٢-٦٦

(٣) ينظر اللسان مادة سفه باب الهاء فصل السين ص ٤٩٧/١٣ فما بعدها

(٤) الآية ٩ من سورة البقرة

(٥) البحر ٥٨/١

مصطلح التمييز

الآية : (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً)[١].

موضع الموقف: ذهباً

صاحب الموقف: الكسائي ،الفراء

جاء " ذهباً" في الآية الكريمة منصوباً ، فعامة النحاة يقولون: نُصب تمييزاً، وذهب الكسائي إلى أنه نُصب على إسقاط الخافض أي : من ذهب ,

موقف أبو حيان:

أورد أبو حيان الآية وتوجيه إعراب "ذهباً" واختلاف مصطلح التمييز فقال: " وانتصاب "ذهباً" على التمييز ، وفي ناصب التمييز خلاف ، وسماه الفراء: تفسيراً ، لأن المقدار معلوم ، والمقدر به مجمل [٢] وقال الكسائي: نصب على إضمار من أي : من ذهب ، كقوله " أو عدل ذلك صياماً" [٣] أي من صيام [٤].

مما سبق نرى أن أبا حيان يُعرب ذهباً تمييزاً على مقتضى مصطلحات البصريين وفي المقابل يبين ما ذهب إليه الفراء من مصطلح التفسير الذي يقابل التمييز عند البصريين ويورد إعراب الكسائي.

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الكسائي من إعراب فلا يبعد عن الإعراب الأول ، فالتمييز مقدر بمن ، أي أن الكلام مفيد لمعناها، وما ذهب إليه الكسائي جائز[٥] أما مصطلح التفسير الذي أطلقه أبوحيان على أنه للتمييز عند الفراء ففيه نظر ، ذلك أن مصطلح التفسير عند الفراء أطلقه أحياناً على ما عُرف عند البصريين باسم المفعول لأجله [٦] ويطلقه على التمييز أيضاً ،كما ذكره الخليل بن أحمد سابقاً الفراء[٧].

---

(١) الآية ٩١ من سورة آل عمران

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٢٥-٢٢٦ وص ٣٢٠

(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٤) البحر المحيط٢/٥٢٠

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٢ والمساعد ٢/٦١

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٧

(٧) ينظر الكتاب ٢/١٧٣ والمصطلح النحوي ص ١٦٥

الابتداء بالنكرة مع كون الخبر معرفة

الآية : "أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه"[١]

موضع الموقف : فالله أحق أن تخشوه

صاحب الموقف: سيبويه

لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة ، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد،كان أصل المبتدأ التعريف ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة ، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية .

ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل ، لأنه إذا كان معرفة مسبوقاً بمعرفة ، توهم كونهما موصوفاً وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم فكان أصلاً.

وقد يتعرفان كقوله تعالى " الله ربنا وربكم "[٢] وقد ينكران ، ولا يقع نكرة إلا بمسوغ ، هذا مذهب جمهور النحاة [٣] أما سيبويه فإنه أجاز أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كان المبتدأ أفعل تفضيل إذ قال :..... أن الابتداء يحسن فيهن ، تقول خير منك زيد ،وأبو عشرة زيد ،وسواء عليه الخير والشر[٣] وقال في موضع آخر : وإن شئت قلت:كم غلمانٌ لك؟ فتجعل "غلمان" في موضع خبر كم[٥] ، قال ابن مالك عما ذهب إليه سيبويه : " والمبتدأ عند سيبويه في نحو كم مالك ؟ "كم " مع أنه نكرة ، والخبر مالك مع أنه معرفة، فجعل النكرة مبتدأ ، والمعرفة خبراً ، لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفاً أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبراً نحو: من قائم؟ ومن قام؟ ومن عندك؟ فَحَكَم على المعرفة بالخبرية ليجري الباب على سنن واحد ،

---

(١) الآية ١٣ من سورة التوبة

(٢) سورة الشورى ١٥

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٣١/١

(٤) الكتاب ٢٥/٢

(٥) الكتاب١٦٠/٢

وليكون الأقل محمولاً على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام[١] .

موقف أبي حيان :

تعددت الأوجه الإعرابية في قوله تعالى :" أتخشونهم فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين"[٢] وفي قوله تعالى " يحلفون بالله ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين" [٣] وذلك على النحو التالي :

- لفظ الجلالة : مبتدأ وخبره : أحق وأن تخشوه : بدل.
- أن تخشوه : مبتدأ و أحق : خبره قُدم عليه
- قال أبو حيان : وأجاز بن عطية أن يكون أحق مبتدأ ، وخبره : أن تخشوه، والجملة خبر عن الأول . قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل التفضيل وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفة خبراً للنكرة في نحو : اقصد رجلاً خير منه أبوه[٤] .

وعلى هذا لم يعترض أبو حيان على هذا الوجه الأخير الذي يجيز فيه أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ،بل أورده بعد الوجهين الأولين ليكون منبهة على أنه ليس بمشهور بين النحاة . ولعل ما أجازه سيبويه في هذا الوجه ولم يعترض عليه أبو حيان مرده أن أحق أفعل تفضيل ، والكلام عليه كالكلام على أسماء الاستفهام إذ فيها المسوغ ووقعت مكان المبتدأ [٥] فعلى هذا حمل القليل على الكثير.

بالإضافة إلى أن سيبويه لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة : قال ابن الدهان: إذا حصلت الفائدة فأخبر

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١

(٢) سورة التوبة ١٣

(٣) التوبة ٦٢

(٤) البحر ١٦/٥ وينظر ص ٦٤ منه وص ٣٦٦ ، ٥

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ والمساعد ٢٢٠/١ وارتشاف الضرب٤٠/٢ والدر المصون٢٦/٦ ،٧٦ وإملاء ما من به الرحمن ص ٣٠١،٣٠٨ ومغني اللبيب٢٧/١ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/١

عن أي نكرة شئت،وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا [١].

وتتميماً لهذه المسألة ذكر أبو حيان وجهين في إعراب " فعجب " من قوله تعالى : (وإن تعجب فعجب قولهم)[٢]:

١- أن يكون فعجب خبراً مقدماً قال أبو حيان : ولابد فيه من تقدير صفة لأنه لا يتمكن المعنى بمطلق ، فلابد من قيده ، وتقديره والله أعلم : فعجب أي عجب أو فعجب غريب[٣].

٢- أن يكون مبتدأ ، وسوغ الابتداء الوصف المقدر قال أبو حيان: وإذا قدرناه موصوفا ، جاز أن يعرب مبتدأ : لأنه نكرة فيها مسوغ الابتداء ، وهو الوصف ، وقد وقعت موقع الابتداء ولا يضر كون الخبر معرفة ذلك ، كما أجاز سيبويه ذلك في كم مالك؟ لمسوغ الابتداء وهو الاستفهام ، وفي نحو اقصد رجلاً خير منه أبوه ، لمسوغ الابتداء أيضاً،وهو كونه عاملاً فيما بعده [٣].

موقف أبي حيان:

استشهد للوجه الثاني بما ذكره سيبوبه إلا أن قياس أبى حيان بمسألة كم مالك؟ واقصد رجلاً خير منه أبوه لا تتأتى هنا فالذي حمل سيبويه على ذلك في المسألتين " أن أكثر ما يقع موقع كم ، وخير ما هو مبتدأ ، فلذلك حكم عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه" [٤].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٣١/١

(٢) الرعد الآية ٥

(٣) البحر المحيط ٣٦٦/٥ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٥١/٢ وإملاء ما من به الرحمن ٣٥٧

(٤) الدر المصون١٦/٧

التعريف في عطف البيان

الآية : (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) [١].

موضع الموقف: مقام إبراهيم.

صاحب الموقف: البصريون ، الكوفيون ، الفارسي.

قرأ جمهور القراء آيات بينات على الجمع ، وعلى هذه القراءة ففي مقام عدة أوجه منها [٢]:

- أن يكون" مقام إبراهيم " بدلاً ، بدل كل من كل من قوله آيات .
- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هن مقام إبراهيم ، أو مبتدأ محذوف الخبر .
- أن يكون عطف بيان ، وإلى هذا الوجه ذهب الزمخشري ومن قبله الفارسي.

وقد رُدّ على الزمخشري فيما ذهب إليه ، ذلك أن عطف البيان يوافق متبوعه إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً،هذا باتفاق النحاة البصريين والكوفيين ، لذا قال: ابن هشام : وأما قول الزمخشري : إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات " فسهو[٣] وقال ابن مالك عن ما ذهب إليه الزمخشري : وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه [٤]

وعلى ما سبق يتضح أمران

أحدهما : مذهب الكوفيين والبصريين أن عطف البيان يوافق متبوعه في الأمور السابق ذكرها يقول أبو حيان: وردّ عليه ذلك ، لأن آيات نكرة ، ومقام إبراهيم معرفة ، ولا يجوز التخالف في عطف البيان ، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يلتفت إليه [٥] .

الثاني : توافق عطف البيان مع متبوعه في التعريف والتنكير نُقل فيه

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) ينظر الدر المصون ٣/٣١٧-٣١٩ في هذا الموضع وينظر

(٣) مغني اللبيب ٥٩٤

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦ وينظر المساعد ٢/٤٢٤

(٥) البحر المحيط٣/٨-٩

الخلاف،وهذا واضح في قول أبي حيان، الذي يورده في عدة مواضع من تفسيره.

أ- ففي سياق حديثه هنا يقول : وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت ، فتتبع النكرة النكرة ، والمعرفة المعرفة ، وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي، وأما عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ، ولا يجوز أن يكونا نكرتين وما أعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان ، وهو نكرة على النكرة قبله أعربه البصريون بدلاً. ولم يقم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة ، فينبغي أن لا يجوز[١] ثم قال : والأَوْلى والأصوب في إعراب مقام إبراهيم أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : أحدها ، أي : أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم . أو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره : منها ، أي من الآيات البينات مقام إبراهيم (١) .

ب- وفي موضع آخر يقول عن بعض مواضع تخريج " نعاساً" من قوله تعالى : ثم أنزل عليكم من بعد الغم أَمَنَةً نعاساً يغشى طائفة منكم[٢]: وأعربوا أمنة: مفعولاً بأنزل ، ونعاساً بدل منه ،وهو بدل اشتمال ... أو عطف بيان ولا يجوز على رأي الجمهور من البصريين ، لأن من شرط عطف البيان عندهم أن يكون في المعارف[٣] .

ج- وفي موضع ثالث: يقول أبو حيان عن إعراب زيتونة من قوله تعالى" يوقد من شجرة مباركة زيتونة [٤] : وزيتونة بدل من شجرة ، و جوز بعضهم فيه أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز على مذهب البصريين ، لأن عطف البيان عندهم لا يكون إلا في المعارف ، وأجاز الكوفيون وتبعهم الفارسي أنه يكون في النكرات[٥] .

د- ويقول عن صديد من قوله تعالى " من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد[٦]

---

(١) البحر المحيط ٣/٨-٩

(٢) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(٣) البحر المحيط٣/٨٦

(٤) الآية ٣٥ من سورة النور

(٥) البحر المحيط ٦/٤٥٧

(٦) الآية ١٦ من سورة إبراهيم

وقال الزمخشري : صديد عطف بيان لماء ... والبصريون لا يجيزون عطف البيان في النكرات، وأجازه الكوفيون وتبعهم الفارسي، فأعرب زيتونة عطف بيان لشجرة مباركة ، فعلى رأي البصريين لا يجوز أن يكون قوله " صديد" عطف بيان[١].

- وفي موضع يذكر قراءة الأعرج وعيسى بن عمر بتنوين كفارة ورفع طعام وإفراد مساكين من قوله تعالى: أو كفارة طعام مساكين[٢] .

يقول أبو حيان : قال أبو علي : طعام عطف بيان ، لأن الطعام هو الكفارة[٣] انتهى ، وهذا{لا يجوز}[٤] على مذهب البصريين ، لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات ، فالأولى أن يعرب بدلاً [٥] .

وعلى ضوء ما سبق فإن أبا حيان يذهب مذهب البصريين إلى التزام كون عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة خلافاً للكوفيين والفارسي ، ولعل هذا الذي ذهب إليه أبو حيان هو ما قاله أبو علي الشلوبين: أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان [٦] . قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل من غير جهته(٦) .

الترجيح : الذي يظهر أن الأكثر في عطف البيان أن يكون معرفة تابعاً لمعرفة ولا يمتنع أن يكونا نكرتين ذلك أن الحاجة إذا دعت العطف في المعرفة فهي في النكرة أشد ، لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يُبيّنها من المعرفة ، ولا أقول إلا كما قال ابن مالك : فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل(٦).

---

(١) البحر المحيط ٥/٤١٣

(٢) الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٣) وهو بلفظ قريب في الحجة ٣/٢٥٨

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من مطبوعة البحر ، فأُدخل ما بينهما من النهر الماد لأبي حيان بهامش البحر ٤/٢٠

(٥) البحر المحيط٤/٢١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤ والمساعد ٢/٤٢٣-٤٢٤ وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣ وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٤

والقياس أنه كما جاز في البدل والنعت أن يبدل نكرة من معرفة وبـــالعكس وينعت معرفة بمعرفة ونكرة بنكرة فهو في عطف البيان جائز قياساً على هذيـــــن البابين ، لأن الثلاثة من واد واحد. ولو أخذنا بما نُقل عن البصريين في هذا الشأن لضيقنا واسعاً.

إبدال المعرفة من النكرة والعكس

الآية :(فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً * جنات عدن التي وعد الرحمن عباده)[١].

موضع الموقف: جنات عدن

صاحب الموقف: البصريون ، البغداديون

قرأ جمهور القراء بكسر التاء من جنات فهي بدل من قوله تعالى "الجنة" [٢] وقرأ أبو حيوة والحسن وعيسى بن عمر والأعمش جنـــاتُ ، وعليه فهي إما مبتدأ أو خبر ، وقرأ الحسن بن حي وعلي بن صالح والأعمش في رواية " جنة عـــدن " نصباً مفرداً،وعلى هذه القراءة الأخيرة قال الزمخشري: عدن معرفة علم لمعنـــى العدن ... أو هو علم لأرض الجنة لكونه مكان إقامة ، ولولا ذلك لما ســـاغ فـــي الإبدال ، لأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة ، ولَمَا ساغ وصفها بالتي[٣]. وهذا الذي ذكره الزمخشري لا يتمشى مع مذهب البصريين، إذ إن المعرفة تبـــدل من المعرفة، والنكرة تبدل من النكرة ، والمعرفة تبدل من النكرة والنكرة تبدل من المعرفة . قال سيبويه : هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفـة ,,, أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله "[٤].وأما المعرفة التـــي تكون بدلاً من المعرفة فهي كقولك : مررت بعبد الله زيد"[٥]

أما ابن مالك فقد نقل عن مذهب الكوفيين أنه لا يجوز إبدال النكـــرة مـــن المعرفة إلا أن تكون من لفظ الأول،قال ابن مالك : واشترط الكوفيون في إبـــدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين[٦] واشترطوا وصـــف النكـــرة إذا أبدلـــت مـــن المعرفة. قال أبو حيان وكأنه معترضاً على ابن مالك :ونسب بعض أصحابنا مـــا

---

(١) الآية ٦١ من سورة مريم

(٢) ينظر الدر المصون ٦١٠/٧-٦١١ والنحاس ٢٢/٣ والإملاء ٤١١ الزجاج ٣٣٦/٣

(٣) الكشاف ٥١٥/٢

(٤) الكتاب ١٤/٢

(٥) الكتاب١٦/٢ وينظر المقتضب٢٩٥/٤-٢٩٦ والأصول٤٦/٢-٤٧ وابن يعيش٦٨/٣ والمغني٥٩٤.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٣

نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد ، لا إلى نحاة الكوفة[١] وهذا الذي ذكره أبو حيان صحيح ، فقد قال ابن عصفور: واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ... واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة[٢] .

موقف أبي حيان :

رد أبو حيان على الزمخشري قوله " ولولا ذلك لما ساغ الإبدال ، لأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصوفة " فقال معترضاً عليه وعلى المذهب الذي نحا إليه الزمخشري: وأما قوله : ولولا ذلك إلى قوله موصوفة فليس مذهب البصريين ، لأن مذهبهم جواز إبدال النكرة من المعرفة ، وإن لم تكن موصوفة ، وإنما ذلك شيء قاله البغداديون ، وهم محجوجون بالسماع على ما بيناه في كتبنا في النحو ، فملازمته فاسدة [٣] .

الترجيح: حكم أبو حيان بفساد المذهب البغدادي في هذه المسألة ، وهذا ما أرجحه لوجود سماع يناقض ما ذهبوا إليه .فمن ذلك قول الشاعر:

فلا وأبيك وليس خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل

" فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً ، ولا يتصور أن يكون نعتاً ،لأنه نكرة والأب معرفة [٤] وقول الآخر :

إنا وجدنا بني سلمى بمنزلةٍ كساعد الضب لا طول ولا قصر

"فلا طول ولا قصر نكرة ، وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من لفظ الأول ،ولا يجوز أن يكونا نعتين ، لأن ساعد الضب معرفة [٥] وقول ثالث : *ولم يلبث العصران يوم وليلة إذا طُلِبا أن يُدْرِكا ما تَيَمَّمَا*[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤ وينظر المساعد ٤٢٨/٢-٤٢٩

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٦/١

(٣) البحر المحيط٢٠٢/٦

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٦/١ وينظر المساعد ٤٢٩/٢

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٨٧/١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك٣٣١/٣

الصرف وعدمه

الآية :(لإيلاف قريش)[١].

موضع الموقف: قريش.

صاحب الموقف: سيبويه.

الغالب على قريش أن يستعمل استعمال أسماء الحي فلا يمنع من الصرف وقد يستعمل اسماً للقبيلة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ولذا قال الشاعر:

غلب المساميح الوليدُ سماحة وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادها

قال سيبويه قبل هذا البيت : وأما أسماء الأحياء فنحو: معد وقريش وثقيف ... وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن ، ويعني قريش وأخواتها [٢] وعليه فاجتماع العلمية والتأنيث وتركبهما معاً جعلت " قريش" ممنوعة من الصرف موقف أبي حيان : ذكر أبو حيان "قريش" في الآية الكريمة وإجماع القراء على صرفها ، إلا أنه يجوز فيها الصرف وعدمه محتجاً بقول سيبويه السابق . يقول أبو حيان: وأجمعوا هنا على صرف قريش راعوا فيه معنى الحي، ويجوز منع صرفه ملحوظاً فيه معنى القبيلة للتأنيث والعلمية ، قال الشاعر:

وكفى قريشَ المعضلات وسادها .

جعله اسماً للقبيلة سيبويه في نحو: معد وقريش ، وثقيف وكينونة هذه للأحياء أكثر ، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن [٣]

مما سبق يوافق أبو حيان سيبويه فيما ذهب إليه من إجازة الوجهين.

---

(١) الآية ١ من سورة قريش

(٢) الكتاب ٣/٢٥٠ وينظر الأصول ٢/١٠١ والتبصرة ٢/٥٧٦-٥٧٧ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٣٦ والمقتضب ٣/٣٦١-٣٦٢

(٣) البحر المحيط٨/٥١٤

علة منع صرف مثنى وثلاث ورباع

الآية : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)[١].

موضع الموقف: مثنى وثلاث ورباع.

صاحب الموقف: أبو عمرو ، الخليل ، سيبويه ، الأخفش ، الفراء ، الزجاج.

في الآية الكريمة مثنى وثلاث ورباع هذه الكلمات معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة .

والعدل: صرف لفظ أُوْلي بالمسمى إلى آخر ، فيمنع مع الصفة من الصرف ولا يُرَاد بالمعدول عنه التوكيد ، إنما يراد به تكرار العدد[٢]

و قد اختلف في علة منع الصرف في مثنى وثلاث ورباع في هذه الآية الكريمة وذلك على النحو التالي :

١- ذهب سيبويه والخليل وأبو عمرو إلى أن مثنى وما بعده مُنع من الصرف للصفة والعدل ، قال سيبويه سائلاً الخليل : و سألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أُخر إنما حدّه واحداً واحداً ،واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه فتُرك صرفه ، قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة ، وقال لي : قال أبو عمرو :" أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع"[٣] صفة ، كأنك قلت :أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وتصديق قول أبى عمرو قول ساعدة بن جؤية :

ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحد[٤]

٢- وذهب الفراء إلى أنه امتنع للعدل والتعريف،عن التعريف بأل مثل الأمس ، بنية أل قال الفراء عنها في الآية : فإنها حروف لا تُجرى وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن ، ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث ،فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام ،وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة [٥].

---

(١) الآية ٣ من سورة النساء

(٢) ينظر المساعد٣/٧

(٣) الآية ١ من سورة فاطر

(٤) الكتاب ٣/٢٢٥-٢٢٦

(٥) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤

٣- وذهب الزجاج إلى أنها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأنه عدل عن التأنيث ، قال الزجاج في ذلك:ومعناه اثنين اثنين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً إلا أنه لا يصرف لجهتين لا أعلم أنّ أحداً من النحويين ذكرها وهي أنه اجتمع فيه علتان، أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عُدل عن تأنيث[١].

٤- المذهب الرابع : ما نقله أبو الحسن عن بعض النحويين أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار العدل فيه ، لأنه عدل عن لفظ اثنين وعدل عن معناه ، وذلك أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة [٢].

موقف أبي حيان:

نقل أبو حيان المذاهب السابقة ثم قال عن مذهب الزجاج : وقد رد الناس على الزجاج قوله : إنه عدل عن التأنيث بما يوقف عليه في كتب النحو[٣]ولم يزد أبو حيان على هذا .

والذي يظهر أن ما ذهب إليه لا يقال به ، فهذه الألفاظ لا تؤنث ، فلا يقال مثناة[٤]ويفهم من مذهب الفراء السابق جواز وصف النكرة بالمعرفة المقدرة إلا أنه على مذهب البصريين يرده أمور ، منها:

- هذه الألفاظ وقعت صفة للنكرة وصفة النكرة نكرة مثلها ، جاء ذلك في قوله تعالى " أولي أجنحة مثنى وثلاث ورُباع".

وجاءت حالاً كما في الآية الكريمة" فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع"[٥] والحال لا تجيء إلا من معرفة . فلو كانت هذه الألفات ممنوعة من الصرف للعدل والتعريف لما جاءت صفة للنكرة وجاءت حالاً من معرفة[٦] .

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٩/٢

(٢) ينظر معاني القران للأخفش ٤٣١/١-٤٣٢

(٣) البحر المحيط ١٥١/٣

(٤) ينظر حاشية الصبان ١٨٧/٣

(٥) الآية ١ من سورة فاطر

(٦) ينظر شرح الرضي ١١٦/١ والمساعد ٧/٣-٨

البساطة والتركيب

١- كأيّن

الآية : (وكأيّن من نبي قاتل معه ربيون كثير)[١].

موضع الموقف: كأيّن.

صاحب الموقف: سيبويه والخليل.

يُكنى بـ "كأيّن" عن معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ، فهو مدلولها وهي الرمز الدال عليه .

وكأيّن هذه تشارك " كم الخبرية " في أمور وتخالفها في أمور أخرى ، فتشاركها في الإبهام والملازمة للصدارة والبناء على السكون والحاجة إلى تمييز مجرور،واختلف في مشاركتها في القول بأنهما مركبتان أو بسيطتان ، ذلك أن كم اختلف فيها أتكون مركبة وهو رأي الكوفيين أم بسيطة وهو رأي البصريين[٢] .

أما كأيّن فمعظم النحاة قالوا بأنها مركبة .

قال سيبويه في باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام : وكذلك كأيّن رجلاً قد رأيت زعم ذلك يونس ،وكأيّن قد أتاني رجلاً ، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من ... وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد ، من ذلك قولك : "كأن" أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه[٣] ، وعلى ما ذهب إليه سيبويه سار معظم النحاة [٤] إلا أن أبا حيان ذهب مذهباً مغايراً ، إذ قال في ارتشاف الضرب عن كأيّن : وأما كأيّن فزعموا أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيّ، قيل : الاستفهامية .... وقال بعض أصحابنا : ويحتمل أن تكون بسيطة انتهى. وهذا الذي كنت أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل [٥]

---

(١) آل عمران ١٤٦

(٢) ينظر الإنصاف ٢٩٨/١ (م٤٠) وأسرار العربية ٢١٤ ومغني اللبيب٢٤٦-٢٤٧ وشرح الرضي ١٤٧/٣-١٤٩ والنحو الوافي ٥٧٨/٤ وحجة القراءات لابن زنجلة ١٧٥

(٣) الكتاب ١٧٠/٢-١٧١

(٤) ينظر الحجة للفارسي ٨٠/٣ والمحتسب ١٧١/١ وأمالي ابن الشجري ١٦٠/١ والنحاس ٤١٠/١ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧١٠-١٧١١ والإملاء ١٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٢/٢ والدر المصون ٤٢٥/٤-٤٢٦

(٥) الارتشاف٧٨٩/٢

موقف أبي حيان: أورد أبو حيان الآية السالفة الذكر ثم قال عن "كـــأيّن" : كأيّن كلمة يكثر بها معنى "كم" الخبرية ، وقلّ الاستفهام بـــها ، والكـــاف للتشـــبيه دخلت على أي ، وزال معنى التشبيه ، هذا مذهب سيبويه والخليـــل.... والـــذي يظهر أنه اسم مبني بسيط لا تركيب فيه يأتي للتكثير مثل كم[١] .

ولعل ما اختاره أبو حيان فيه يسر وسهولة ، والقول بـــالتركيب لا يقـــوم عليه دليل.

---

(١) البحر المحيط ٣/٦٥

٣- ماذا

الآية : (وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً) [١].

موضع الموقف: ماذا.

صاحب الموقف: الفارسي

لماذا في العربية عدة استعمالات منها [٢]:

١- أن تكون "ذا" اسم إشارة و"ما" استفهامية، فينعقد منها كلام .

٢- أن تكون "ذا" موصولاً و"ما" استفهامية مبتدأ ، وذا الموصول خبره

٣- أن تجعل "ماذا" كله استفهاماً ، وذلك بأن تركب "ذا " مع " ما"،وعلى هذا التركيب يكون على ما يقتضيه العامل فيه من رفع أو نصب بأن يكون له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله إلا إن كان جاراً.

٤- أن يجعل " ماذا" كله بمنزلة الموصول تغليباً لـ"ذا"على"ما"، وعلى هذا الوجه قول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

وذهب الفارسي أن ماذا " كله يكون نكرة موصوفة ، فهو يقول بعد إنشاد هذا البيت " كأنه قال : دعي شيئاً علمت [٣] ، وعليه فلا يذهب إلى أن ماذا كله تأتي موصولة ، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب عنها: وإلى أنها نكرة موصوفة ذهب الفارسي ، وأنكر أن تكون " ماذا" بجملتها موصولة [٤]

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣٩٥-٣٩٧ الكتاب ٤١٦/٢-٤١٩ وشرح ابن يعيش١٤٩/٣-١٥٠ ومعاني الأخفش ٢١٥/١-٢١٦ والتبصرة ٥١٨/١-٥٢٠ ومعاني القران للزجاج ٢٨٧/١-٢٨٨ وشرح الرضي ٦٤//٣ وارتشاف الضرب ١٠٠٨/٢-١٠١٠ والجنى الداني ٢٣٨ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٩/٢-٤٧٨ والدر المصون ٢٢٩/١-٢٣٠واللباب ١٢٢/٢-١٢٣ والإملاء ٣٣ وأمالي ابن الشجري ٤٣٣/٢-٤٤٥

(٣) الحجة ٣١٧/٢

(٤) ارتشاف الضرب ١٠١٠/٢

وذكر مثل هذا ابن هشام عن الفارسي إذ يقول:وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء ، قال :لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات [١] .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان : معظم الاستعمالات في "ماذا" ، فقال: الأصل في ذا أنها اسم إشارة ، فمتى أريد موضوعها الأصلي كانت ماذا جملة مستقلة ، وتكون ما استفهامية في موضع رفع بالابتداء وذا خبره ، وقد استعملت العرب ماذا ثلاثة استعمالات غير الذي ذكرناه أولاً :

أحدها : أن تكون ما استفهاماً وذا موصولاً ...

الثاني: أن تكون ماذا كلها استفهاماً.....

الثالث: أن تكون ما مع ذا اسماً موصولاً وهو قليل[٢] قال الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

فعلى هذا الوجه والأول يكون الفعل بعدها صلة، لا موضع له من الإعراب ولا يتسلط على ماذا، وعلى الوجه الثاني يتسلط على ماذا إن كان مما يمكن أن يتسلط ، وأجاز الفارسي أن تكون ماذا نكرة موصوفة، وجعل منه دعي ماذا علمت[٣] .

فمما سبق نرى أبا حيان يورد استعمالات "ماذا" ثم ذكر رأي الفارسي دون أن يبدي موقفًا ومثله قوله في موضع آخر من مواضع استعمال ماذا فيقول: وتكون مركبة مع " ما " الموصولة ، أو "ما" النكرة الموصوفة ، فتكون دلالة مجموعهما دلالة " ما " الموصولة ، أو الموصوفة لو انفردت دون "ذا" والوجه الآخر عن الفارسي[٤] .

فلم يرجح أو يعارض بل أبدى الحياد بأن أورد الاستعمالات فيها .

---

(١) المغني٣٩٦

(٢) ينظر البحر ١٨٥/٧

(٣) البحر ١١٩/١ وينظر الدر المصون ٢٢٩/١

(٤) البحر ١٣٤/٢

المبحث الثاني : تعدد الاستعمال في الفعل

تعدي الفعل بوجهين

الآية : (فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)[١].

موضع الموقف: فامسحوا بوجوهكم.

صاحب الموقف: الفراء وسيبويه

من الأفعال التي تتعدى إلى مفعول به واحد ، تارة يتعدى إليه بنفسه ، وتارة يتعدى إليه بحرف جر نحو : نصحت زيداً ونصحت له ، وشكرت زيداً وشكرت له، وأمثال ذلك ،ولا سبيل إلى معرفة هذا إلا بالسماع[٢] .

موقف أبو حيان:

ذكر أبو حيان أن "مسح" تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ويستشهد على ذلك بما أورده الفراء وسيبويه [٣] فيقول عن الآية الكريمة : والباء في "بوجوهكم" مما يُعدى بها الفعل تارة ،وتارة بنفسه ، حكى سيبويه مسحت رأسه وبرأسه ، وخشّنت صدره وبصدره على معنى واحد[٤] ، ويقول في موضع آخر : وقال الفراء : تقول العرب : هزّه وهزّ به وخذ الخطام وبالخطام ، وهز رأسه وبرأسه ، ومدّه ومدّ به ....[٥]

وعلى ضوء ما سبق نرى أبا حيان يوافق المسموع من العرب الذي حكاه ونقله الفراء وهو سامع لغة عن العرب.

---

(١) الآية ٤٣ من سورة النساء

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١ والمساعد ٤٢٧/١

(٣) ينظر الكتاب ٧٤/١ ومعاني القران لفراء ١٦٥/٢

(٤) البحر المحيط ٢٦٠/٣ وينظر البحر ٣٩٧/٧

(٥) البحر المحيط ٤٣٦/٣-٤٣٧

تعدي سمع لمفعولين

الآية : (ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان)[١].

موضع الموقف : سمع.

صاحب الموقف : الفارسي.

الفعل "سمع" إن دخل على مسموع تعدى لواحد ، نحو : سمعت كلام زيد ، وإن دخل على غير مسموع ، نحو: سمعت زيداً يتكلم،ففيه خلاف :

فمذهب الفارسي أنه يتعدى لاثنين ، ومذهب غيره : أنه يتعدى لواحد .

موقف أبي حيان :

صحح أبو حيان قول من ذهب إلى أن سمع إن تعدى داخلاً على ذات نحو : سمعت زيداً يتكلم ، فإن ذلك الفعل إما أن يكون صفة أو حالاً ، وعليه فمذهب أبي علي الفارسي أن الفعل في موضع نصب مفعول به ثان.

يقول أبو حيان مفصلاً القول في هذه المسألة : سمع إن دخل على مسموع تعدى لواحد ، نحو : سمعت كلام زيد ... وإن دخل على ذات ، وجاء بعده فعل أو اسم في معناه ، نحو : سمعت زيداً يتكلم ، وسمعت زيداً يقول كذا ، ففي هذه المسألة خلاف:

١. منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة ، كان صفة لها أو معرفة كان حالاً منها.

٢. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثاني لسمع، وجعل سمع مما يعدى إلى واحد إن دخل على مسموع ، وإلى اثنين إن دخل على ذات ، وهذا مذهب أبي على الفارسي. والصحيح القول الأول [٢].

الترجيح :

ما صححه أبو حيان هو الصحيح ، إذ إن سمع لا تتعدى إلى مفعولين ، لأنها من أفعال الحواس ، وأفعال الحواس لا تتعدى لمفعولين.[٣]

---

(١) الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٢) البحر المحيط ١٤١/٣ وينظر البحر ٣٢٣/٦-٣٢٤ و ٢٣/٧.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/١.

ذلك أن مما يتعدى إلى مفعولين لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن ، وسمع لا تكون من هـــذا ولا من هذا ، إذ إن قولك : سمعت زيداً يتكلم ، لا يكون "يتكلم" في موضـــع المفعـول الثاني من باب أعطى لأنه فعل ، ولا يكون المفعول الثاني إلا ذاتاً نحو : أعطيـــت زيداً درهماً ونحوه . ولا تكون من باب ظن ، لأن ظن وأخواتها يجوز إلغاؤهـــا ولا يجوز إلغاء سمع ، فبهذا عُلم أن القول بأن سمع لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد هـــو الصحيح.

مطابقة أفعل التفضيل لما قبله وعدم المطابقة

الآية : (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) [١].

موضع الموقف: أحرص

صاحب الموقف: ابن السراج ،الفارسي ، البصريون.

للفعل "وجد" في الآية الكريمة استعمالان :

الاستعمال الأول : الغالب أن يكون الفعل وجد هنا متعدياً لمفعولين أحدهما : الضمير والثاني أحرص ، ووجد تكون هنا بمعنى علم المتعدية لمفعولين.

الاستعمال الثاني : أن تكون وجد بمعنى لقي وأصاب ، فعلى هذا تكون متعدية لمفعول واحد وهو الضمير ، أما أحرص فينتصب على الحال إما على رأي من لا يشترط التنكير في الحال، وإما على رأي من يرى أن إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة غير محضة .

وأحرص في الآية أفعل تفضيل وهي مضافة إلى معرفة ، وقُصد بها التفضيل إذ معنى "من" مراده ، وعلى هذا يجوز فيها وجهان:

١- أن يطابق ما قبله كقوله تعالى : وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون"[٢] فأكابر أفعل تفضيل مضافة لمعرفة ، وقد طابق موصوفه المقدر فجمع مثله ، وتقدير الموصوف : قوماً أكابر

٢- استعماله غير مطابق فيأتي مفرداً نحو زيد أفضل القوم والزيدان أفضلهم والهندات أفضل النساء ، ومن ذلك قوله تعالى" ولتجدنهم أحرص الناس" وقد اجتمع الاستعمالان السابقان في قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً.."

وعلى هذا فلا يتعين الاستعمال الثاني خلافاً لابن السراج.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٢) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام

موقف أبي حيان:

أورد أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى :«ولتجدنهم أحرص الناس على ...» أموراً أربعة :

أحدها : تعدي وجد إلى مفعولين ولمفعول واحد فيقول : وإذا تعدت إلى مفعولين كانت بمعنى علم المتعدية إلى اثنين ... وكونها هنا تعدت إلى مفعولين هو قول من وقفنا على كلامه من المفسرين ، ويحتمل أن يكون وجد هنا بمعنى لقي وأصاب [١].

الثاني : إعراب " أحرص" يكون مفعولاً به ثانياً على المعنى الأول ويكون حالاً على المعنى الثاني قال أبو حيان: ويكون انتصاب أحرص على الحال ، لكن لا يتم هذا إلا على مذهب من يرى أن إضافة أفعل التفضيل ليست بمحضة ، وهو قول الفارسي..... أما من قال بأنها محضة ولا يجيز في الحال أن تأتي معرفة فلا يجوز عنده في " أحرص" النصب على الحال (١) .

الثالث : أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز فيه وجهان :

أ- أن يفرد مذكره وإن كانت جارية على مفرد ومثنى ومجموع ومذكر ومؤنث.

ب- أن يطابق ما قبلها.

قال أبو حيان : فمن الوجه الأول "أحرص الناس" ولو جاء على المطابقة لكان أحارص الناس ، أو أحرصي الناس ، ومن الوجه الثاني قوله : أكابر مجرميها " كلا الوجهين فصيح .. وذهب ابن السراج إلى تَعَيُّنِ الإفراد ، وليس بصحيح [١] .

الرابع : قول أبي حيان : وإذا أضيفت إلى معرفة كهذين الموضعين فشرط ذلك أن يكون بعض ما يضاف إليه ، ولذلك منع البصريون : يوسف أحسن إخوته على أن يكون أحسن أفعل تفضيل وتأولوا ما ورد مما يشبهه " .

وعلى ما سبق يتضح موقفه من أبي على الفارسي وابن السراج والبصريين وذلك على النحو التالي:

---

(١) البحر المحيط ٣١٢/١-٣١٣

أولاً : موقفه من أبي على الفارسي:

ذكر أبو حيان ذلك الموقف من الفارسي إذا أعرب " أحـــرص" حـــالاً لأن وجد احتمل أن يكون متعدياً لمفعول به واحد قال أبو حيان عن إعراب " أحرص " على الحال : لا يتم هذا إلا على مذهب من يرى أن إضافة أفعل التفضيل ليســـت بمحضة ، وهو قول الفارسي ... أما من قال : بأنها محضة ولا يجيز في الحـــال أن تأتي معرفة ، فلا يجوز عنده في أحرص النصب على الحال[١] .

قول أبي حيان: وهو قول الفارسي خص بذلك الفارســـي إلا أن الفارســـي ذهب إلى ذلك موافقاً لابن السراج وتابعهما عبد القـــاهر الجرجـــاني والجزولـــي ،فهؤلاء يرون أن أفعل التفضيل يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثالـــه التي دل عليها لفظ المضاف إليه [٢] نحو : زيد أفضل الناس، فزيد هنا أحد الناس المفضولين ، فالإضافة هنا غير محضة ، لكونها بمعنى" من " . قال ابـــن يعيـــش مضيفاً الكوفيين إلى مذهب ابن السراج والفارسي والجرجاني والجزولي : واعلـــم أنه متى أضيف أفعل على معنى "من " فهو نكرة عند بعضهم وعليه الكوفيـــون[٣] والإضافة في نية الانفصال.

ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقاً[٤] سواء كان علـــى معنى اللام أو من إلا إذا أضيف إلى نكرة .

ومما سبق يتضح أن أبا حيان لم يذكر التفصيل في ذلك بل خـــص الفارسي ولم يشر إلى غيره أو إلى الخلاف في كون الإضافة بمعنى من أو الـــلام ، ويظهر أن ترك ما فيه الخلاف إلى ما لا خلاف فيه ، والعدول عن المختلـــف فيه إلى المجمع عليه أولى لأنه أسلم.

ومما يجدر ذكره أن أبا حيان لم يشر إلى الخلاف بين النحاة فـــي إعراب ثاني مفعولي ظن وأخواتها . ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلـــى أن المفعـــول

---

(١) البحر المحيط ٣١٢/١-٣١٣

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٧/٢

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٩٧/٦

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٤٨/٢

الثاني في باب ظن وأخواتها ينصب على الحال ، أما البصريون فذهبوا إلى أنه ينصب نصب المفعول [١] ولعل هذا لم يكن خافياً عليه.

أما ما أشار إليه بقوله : أما من قال بأنها محضة ، ولا يجيز في الحال أن يأتي معرفة فلا يجوز عنده في أحر ص النصب على الحال [٢] فإنه يشير إلى الخلاف بين النحاة في مجيء الحال معرفة ، ذلك أن الجمهور يرون أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها معرفاً فهو منكر معنى ،والبغداديون ويونس يذهبون إلى تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، والكوفيون قالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا[٣] وهذا لم يفصّل فيه القول واكتفى بالإشارة إليه.

ثانياً:موقفه من ابن السراج

ذكر أبو حيان ذلك الموقف من ابن السراج حينما قال عن أحرص في الآية الكريمة السابقة : وأحرص هنا أفعل التفضيل ، وهي مؤولة بمعنى " من " وقد أضيفت إلى معرفة ، فيجوز فيها الوجهان:

أحدهما : أن يفرد مذكره وإن كانت جارية على مفرد ومثنى ومجموع ومذكر ومؤنث .

والثاني: أن يطابق ما قبلها.. كلا الوجهين فصيح .. وذهب ابن السراج إلى تعين الإفراد ،وليس بصحيح... [٤] .

وما ذهب اليه أبو حيان من أن ابن السراج منع المطابقة[٥] ذهب إليه معظم النحاة فقد نسبوا إليه وإلى من تبعه القول بذلك ،وأضاف إليه آخرون ابن

---

(١) ينظر الإنصاف م ١١٩ ٨٢١/٢

(٢) البحر المحيط ٣١٢/١-٣١٣

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٤/٢-١٨٥

(٤) ينظر الأصول ٢/ ٦-٧

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٣-٥٩وشرح ابن عقيل ٤٩/٣ ينظر ارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ وأوضح المسالك ٢٩٧/٣

الدهان وابن يعيش [١]، والذي ذهب إليه هؤلاء رُد بقوله تعالى: إلا الذين هم أراذلنا"[٢] وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"[٣] .

أما قول أبي حيان:" كلا الوجهين فصيح " فيظهر منه أن المطابقة وعدمها سواء إلا أن ترك المطابقة أولى وأفصح، قال الله تعالى " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة[٤] " ولم يقل أحرصي الناس[٥].

ثالثاً : موقفه من البصريين :

ذكر أبو حيان مذهب البصريين وذلك حينما تكلم على إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة فقال عن ذلك " وإذا أضيف إلى معرفة ... فشرط ذلك أن يكون بعض ما يضاف إليه ، ولذلك منع البصريون " يوسف أحسن إخوته" على أن يكون أحسن أفعل التفضيل ، وتأولوا ما ورد مما يشبهه" [٦].

ولم يشر أبو حيان إلى أكثر من هذا،ذلك أنه يحيل كثيراً على أن المسألة مذكورة في كتب النحو ، أو أنها مستوفاة في النحو .

لذا نقول : لا يخلو أفعل التفضيل من أمرين :

أحدهما: أن يكون مضافاً إلى جماعة هو بعضهم ، تزيد صفته على صفتهم وقد يكونوا جميعاً مشتركين في تلك الصفة،ثم يبدأ بالزيادة عليهم ، وعلى هذا قال البصريون : إن أفعل التفضيل هو معرفة بالإضافة على كل حال،سواء أضيف على معنى من أو اللام . وإذا أضيف كان المضاف غير المضاف إليه ، لذا لا يجوز أن يقال: يوسف أحسن إخوته، فبإضافته يحدث أمران :

إما أن يكون خارجاً عنهم وهو لا يصح ، وإما إضافته إلى نفسه وهو ممتنع ، وذلك أنا إذا قلنا: إن يوسف من جملة إخوته ، فيكون قد أضفت الشيء

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٣/٤ ٩٧/٦

(٢) الآية ٢٧ من سورة هود

(٣) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام

(٤) الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٥) ينظر شرح شذور الذهب ص ٣٩٠-٣٩١

(٦) البحر المحيط١/٣١٢-٣١٣

إلى نفسه وهو ممتنع،ولذلك منع البصريون يوسف أحسن إخوته ، لاشتراطهم أن يكون المضاف بعض ما يضاف إليه وهو هنا ممتنع.

الثاني: أن يقصد بأفعل التفضيل مطلق الزيادة من غير تعرض إلى ابتداء وانتهاء ، فيكون المراد من أفعل هنا اسم الفاعل ، أي: الفاضل ، فيصح هنا إضافته إلى ما بعده ،فيصح على هذا أن يقال : يوسف أحسن إخوته ، بمعنى أنه ذو حسن على المذهب البصري ، والكوفيون وابن السراج والفارسي وابن الدهلن والجزولي ... يجوز لديهم الوجهان من الإضافة، فالإضافة لديهم لفظية غير محضة[١] .

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٣/٥-٨ والمساعد ٢/١٧٧-١٧٨ والبسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٤١-١٠٤٣

دلالة "كاد" نفياً وإثباتاً

الآية : (فذبحوها وما كادوا يفعلون)[١].

موضع الموقف : وما كادوا.

صاحب الموقف : ابن جني.

"كاد" من الأفعال الناسخة للابتداء ، تدخل على المبتدأ و الخبر فتنسخ حكمهما كما تفعل "كان" غير أن المشهور في خبر كاد أن يكون فعلاً مضارعاً ، وندر مجيئه اسماً مفرداً [٢].

ولا تخلو "كاد" في الاستعمال من أن تأتي منفية ،نحو قوله تعالى : (وما كادوا يفعلون) [١] وقوله : (فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً)[٣] وقوله : (ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها)[٤] وتأتي مثبتة نحو قوله : (يكاد البرق يخطف أبصارهم)[٥] وقوله : (يكاد زيتها يضيء)[٦] ، (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار)[٧].

وقد اختلف في دلالتها على النفي والإثبات :

١- ذهب قوم [٨] إلى أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، فهي كسائر الأفعال ، إذ الأصل في الفعل أن يدل على ما وُضِع له ، فإذا دخل عليه النفي نفى معناه ، و "كاد" فعل موضوع للمقاربة فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة.

فمثلاً ، إذا قيل : كاد زيد يفوز ، فمقاربة الفوز ثابتة ، والفوز لم يقع ، فإذا نُفي نحو : لم يكد زيد يفوز : فمقاربة الفوز منفية ، ونفي مقاربة الفوز نفيٌ لوقوعه من باب أولى.

---

(١) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٦/١.

(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٤) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٥) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٣٥ من سورة النور.

(٧) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٨) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٣/٤ ومغني اللبيب ٨٦٦ وارتشاف الضرب ١٢٣٥/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/١ وشرح الكافية الشافية ٤٦٦/١ ومعاني القرآن للفراء ٧١/٢-٧٢ ، ٢٥٥ والمقتضب ٧٥/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦/٣.

قال ابن مالك في هذا الشأن : وزعم قوم أن "كاد" و "يكاد" إذا دخل عليهما نفي فالخبر مثبت ، وإذا لم يدخل عليهما نفي، فالخبر منفي ، والصحيح أن إثباتها إثبات للمقاربة ، ونفيها نفي للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، فمقاربة الموت ثابتة ، والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت منفية ، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة[١].

وعلى ضوء هذا المذهب ففي قوله تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه)[٢] لا يسيغه ولا يقارب إساغته. وكذا في قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها)[٣] : لم يرها ، ولم يقارب رؤيتها.

٢- وذهب قوم منهم ابن جني[٤] إلى أن نفي "كاد" إثبات ، وإثباتها نفي ، وعلى هذا المذهب فهي مخالفة لسائر الأفعال ، فإذا قيل في الإثبات : كاد زيد يفوز ، أو يكاد يفوز، فالفوز غير واقع ، وعكسه في النفي ، ففي نحو: لم يكد يفوز، فإن الفوز حاصل ومثله على هذا المذهب من التنزيل قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) [٣]فهو قد رآها ، ولكن بعد بطء ومشقة ، وعلى هذا المذهب خُطِّئ ذو الرمة [٥] في قوله :

إذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيسُ الهوى من حب مَيَّة يبرح

حيث فُهم أن "لم يكد" المراد أنه برح بعسر وصعوبة ، ومن أجل هذا الفهم رجع ذو الرمة إلى أن جعل بدل "يكد" يجد ، وإنْ كان في "يكد" من الجزالة والمبالغة ما ليس في "يجد".

وقد اشتهر هذا المذهب – أعني أنّ "كاد" نفيها إثبات وإثباتها نفي – بين معظم المعربين حتى جعله المعري لغزاً [٦] ، فقال :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٩ وينظر شرح الكافية الشافية ١/٤٦٦-٤٦٨.

(٢) الآية ١٧ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٤) ينظر البحر ١/٨٨ والدر المصون ١/١٧٦ وارتشاف الضرب ٣/١٢٥٣.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٢٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٩

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١/٤٦٦-٤٦٧ ومغني اللبيب ٨٦٨.

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان مذهب ابن جني وغيره – الذين ذهبوا إلى أن "كاد" تخالف سائر الأفعال، فنفيها إثبات ، وإثباتها نفي– وصحح على هذا الأساس مذهب الجمهور الذين يرون أنها كسائر الأفعال يجري عليها ما يجري على الأفعال الأخرى إثباتاً ونفياً ، فنفيها نفي وإثباتها إثبات .

يقول في هذا الشأن : "وقال بعض المفسرين : "يكاد" فعل ينفي المعنى مع إيجابه ، ويوجبه مع النفي ، وقد أنشدوا في ذلك شعراً يُلغز فيه بها ، وهذا الذي ذكره هذا المفسر هو مذهب أبي الفتح وغيره ، والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي ، وإيجابها إيجاب [١].

الترجيح:الذي يترجح لدي أن في المسألة تفصيلاً ، ذلك أن "كاد" لا تخلو من أمرين: إما أن تكون موجبة ، وإما أن تكون منفية ، وإما أن يكون الكلام نفياً أوإيجاباً منصبًّا عليها دون خبرها ، وإما أن يكون مضمون خبرها داخلاً في الكلام نفياً وإثباتاً.

- فإن كان المراد من "كاد زيد يقوم" إثبات مقاربة الفعل ، فلا يصح أن يقال : إن إثباته نفي ، بل فيه إثبات القرب من القيام لا نفيه .
- وإن أريد أن إثبات "كاد" دال على نفي مضمون الخبر فهذا صحيح ، لأن قربه من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منه ، إذ لو حصل من "زيد" الفعل لكان آخذًا في الفعل لا قريبًا منه.
- وإن كان المراد أنك تنفي فعل "كاد" القرب في نحو : ما كاد زيد يفعل ، فلا يصح أن يقال : إن نفيه إثبات.
- وإن كان المراد نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، فهذا لا يصح ، لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من الفعل نفسه .

وقد تأتي قرينة تدل على ثبوت الفعل بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه ، فتكون تلك

---

[١] البحر ١/٨٨.

القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القـوب منه . وهذا مستفاد من القرينة لا من لفظ "كاد" ، ولا تناقض بين انتفاء الشيء فـــي وقت، وثبوته في وقت آخر ، فإن حصل قرينة قلنا بثبوت مضمون خبر كـــاد بعـد انتفائه والذي غرّ القائلين بما اعترض عليه أبو حيان هذه القرينة كما في قوله تعالى "فذبحوها وما كادوا يفعلون"[١] فإثبات الفعل مفهوم من القرينة أي : "فذبحوها" لا من " ما كادوا"[٢].

وعلى ماسبق فقول أبي حيان : والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعـــال في أن نفيها نفي ، وإيجابها إيجاب" ينظر له لدخـول النـافي وعدمـه عليـها دون مضمون الخبر ، فلا يصح في كاد يفعل وما كاد يفعل أن يقال : إنهما على سـواء ، فالأول موجب ومضمون خبره "يفعل" لما تحصل مقاربته ، أي "منفي" المقاربـــة ، والثاني منفي ومضمون خبره منفي أيضاً.

أما قول من قال : ينفي المعنى مع إيجابه ويوجبه مع النفي ، فـــهذا لوجـود القرينة لا غيره.

---

(١) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٢٣-٢٢٥ ومغني اللبيب ٨٦٩.

مجيء المصدر من "كان" الناقصة

الآية : (في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون)[١].

موضع الموقف : بما كانوا يكذبون.

صاحب الموقف : الفارسي.

يجوز في "ما" من قوله تعالى : (بما كانوا يكذبون) أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً ، تقديره : بكونهم يكذبون ، وهذا على القول بأن :كان" الناقصة لها مصدر ، إلا أن الفارسي ذهب إلى أنها لا مصدر لها.

موقف أبي حيان:

ردّ أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي ، يتضح ذلك من قوله معرباً موضع الموقف قائلاً: ما مصدرية ، أي بكونهم يكذبون ... ومن زعم أنّ كان الناقصة لا مصدر لها فمذهبه مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر كان الناقصة ، والصحيح أنه لا يلفظ به معها ، فلا يقال : كان زيد قائماً كوناً[٢].

الترجيح : الذي يترجح أن كان مشتقة من حدث لم ينطق به ، إذ قد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول ومما يدل على أن في كان معنى الحدث مجيء الأمر بها وبناء اسم الفاعل ، والأمر لا يتصور بالزمان وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان[٣] وقد نطقت العرب بمصدر كان الناقصة صريحاً في قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

ولو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أن في قوله تعالى : (إلا أن تكونا ملكين)[٤] إذ إن "أن" هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وعليه فما ذهب إليه الفارسي ليس بصحيح.

---

(١) الآية ١٠ من سورة البقرة.

(٢) البحر المحيط ١/٦٠.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٥-٣٨٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٩ والمساعد ١/٢٥٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٤٤ وأوضح المسالك ١/٢٣٩.

(٤) الآية ٢٠ من سورة الأعراف.

مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً

الآية : (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه ، وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه)[١].

موضع الموقف : يطيروا.

صاحب الموقف : سيبويه.

الأصل في فعل الشرط وفعل الجواب أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ، ثم ماضيين للمشاركة في عدم التأثير ، ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ، لأن فيه خروجاً من الأضعف إلى الأقوى، أما أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً فخصه جمهور النحاة بالضرورة ، إذ إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه[٢].

وعلى هذا الوجه الأخير قرأ عيسى بن عمر وطلحة بن مصرّف "تطيروا" من الآية الكريمة موضع البحث ، فيكون جواباً للشرط : وإن تصبهم" ، فالشرط مضارع والجواب ماض.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه القراءة ثم قال : وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر ، أعني أن يكون فعل الشرط مضارعاً وفعل الجزاء ماضي اللفظ، نحو قول الشاعر:

من يكدني بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد

وبعض النحويين يجوّزه في الكلام [٣] :

وعلى ما سبق فأبو حيان يذهب مذهب سيبويه ، ويشهد لهذا ما ذكره في ارتشاف الضرب، يقول عن هذه المسألة : والتاسع : أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً نحو : إن تقم قمت ، وإن تقم لم أقم ، ولا يجوز ذلك إلا في الشعر ، وأجازه الفراء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك ، واستنتج من كلام سيبويه ضعفه وقبحه[٤].

---

(١) الآية ١٣١ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر حاشية الصبان ٤/١٢.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٨٨٦-١٨٨٧.

الترجيح : الذي يترجح أن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً قليل خاص بالضرورة الشعرية [١] ، إذ لم يرد فيه قراءة صحيحة إلا ما سبق ذكره من شواذ، وما استدل به الفراء من عطف الماضي على جواب الشرط فيه تكلف [٢] فقوله تعالى : (إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين)[٣] عطف فظلت الماضي على ننزل الجواب، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه، ففيه تكلف واضح ، ويساند هذا التكلف قراءة طلحة فتظلك بالمضارع.

وما استدل به من حديث،من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ..،فالرواية جاءت بلفظ الماضي من "قام" ، وعليه فإن جاء نثراً فهو قليل.

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٩١-٩٢ والمقتضب ٢/٥٩ وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٩١-٩٢ والمساعد ٣/١٨٤-١٨٥ وشرح الكافية للرضي ٤/١٠٦.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦ ورياض الصالحين ١٨٥.

(٣) الآية ٤ من سورة الشعراء.

مجيء فَعُل للتعجب

الآية :" وحسن أولئك رفيقا"[١]

موضع الموقف : وحسن أولئك رفيقا

صاحب الموقف: الأخفش ، المبرد ، الفارسي.

كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه على فَعُل لقصد المدح أو الذم، ويكون على هذا حكمه كحكم نعم وبئس في كثير من الأمور المشتركة ، مثل عدم التصرف واقتضاء فاعل كفا علهما سواء في ذلك ما هو على فَعُل أصالة كظرُف وحسُن وشرُف وعظُم ، أو ما حُوّل إلى فَعُل نحو : ضرُب وجهُل وسمُع وعلُم ... وما كان على هذه الصيغة أيجوز أن يتضمن معنى التعجب أم أنه قاصر على باب نعم وبئس؟ المسألة فيها خلاف بين النحاة.

- ذهب كثير من النحاة إلى وجوب إلحاق هذه الصيغة بباب نعم وبئس فقط،فتثبت له جميع أحكام نعم وبئس من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما سواء في ذلك ما هو على فَعُل أصالة ، أو ما حُوّل إليه نحو : ضَرُب [٢] وإلى هذا المذهب ذهب الفارسي وابن مالك.
- وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز إلحاقه بباب التعجب ، فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل والتمييز والمخصوص ، ولذلك يشترط لهذا الفعل ما يشترط لفعل التعجب.

قال الأخفش عن قوله تعالى : (وحسن أولئك رفيقا)[٣] : فليس هذا على نعم الرجل ، لأن نعم لا تقع إلا على اسم فيه الألف واللام ، أو نكرة ، ولكن هذا على مثل قولك: كرُم زيد رجلاً تنصبه على الحال[٤].

وقال المبرد : واعلم أنه ما كان مثل كَرُم زيد ، وشرُف عمرو ، فإنما معناه

---

(١) الآية ٦٩ من سورة النساء

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١ ومعاني القرآن للفراء ٣/١٥٣ وشرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ٣/٢٩ وأوضح المسالك ٣/٢٨١ وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/٣٣ والمساعد ٢/١٣٨-١٣٩ وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٥٥(ط.ح) وشرح ابن يعيش ٧/١٣٩ وارتشاف الضرب ٣/٢٦-٢٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١١٥.

(٣) الآية ٦٩ من سورة النساء.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٤٤٩-٤٥٠.

في المدح ما تعجبت منه ، نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك : أشرف به ، وكذلك معنى نعم إذا أردت المدح ، ومعنى بئس إذا أردت الذّم[١].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان موقفه من الفارسي والأخفش والمبرد ، فنص عليهم في حديثه الذي رد به على الزمخشري ، ولم يؤيد الفارسي ومعظم النحويين إذ يجيزون إلحاق فَعُل بباب نعم وبئس ولم يؤيد الأخفش والمبرد بجواز إلحاقه أيضاً بباب التعجب ، بل أورد المذهبين ولم يشعر القارئ بموقفه الخاص ، فقال : اختلفوا في فَعُل المواد به المدح والذم .

فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فقط، فلا يكون فاعلاً إلا بما يكون فاعلاً لهما.

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس ، فيجعل فاعلها كفاعليهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب ، وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل ، ولا في بقية أحكامهما ، بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب ، فتقول* : لضرُبت يدك ، ولضربت اليد[٢]

وكذلك أورد هذا في ارتشاف الضرب [٣] ويظهر من نصه هنا القول بوجوب إلحاق فَعُل بباب نعم وبئس يقول : وإذا استعمل فَعُل هذا لمدح أو ذم ، فمذهب الفارسي وأكثر النحويين إلحاقها بباب نعم وبئس فقط ، فتثبت له جميع أحكام نعم وبئس ... [٣] .

الترجيح: هناك فروق بين فَعُل ونعم وبئس: الأول : منها أن فَعُل للمدح الخاص ، الثاني : إشرابه معنى التعجب ، الثالث : جواز خلو فاعله الظاهر من أل نحو : "وحسن أولئك رفيقاً" ، الرابع : كثرة جر فاعل الظاهر بالباء الزائدة تشبيهاً باسمع بهم ... ولا أقول إلا كما قال ابن عصفور : العرب إذا صيرت الفعل على وزن فَعُل وأرادت به معنى المدح أو الذم ، فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ، ومنهم من لا يدخله ذلك [٤] أما القول بالوجوب المتضمن فقط فلا أراه صواباً للفروق السابقة بين فَعُل وبين نعم وبئس ، ولاستعمال العرب ذلك بين المدح والذم وبين التعجب.

---

[١] المقتضب للمبرد ٢/١٤٩-١٥٠.

* في المطبوعة : فيقول ، وهو خطأ ،ينظر النهر والدر بهامش البحر٣/٢٨٩

[٢] البحر المحيط ٣/٢٨٩.

[٣] ارتشاف الضرب ٣/٢٦-٢٧.

[٤] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦٠٧-٦٠٨.

إلحاق "ما وني" بـ"مازال"

الآية : (اذهب أنت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري)[١].

موضع الموقف : ولا تنيا.

صاحب الموقف : بعض البغداديين.

وني فعل لازم ، وإذا عُدِّي فبعن وبفي ، وبعض البغداديين ألحقوه بأخوات ما زال،قال ابن عصفور : وزاد بعض البغداديين في هذا الباب ما وني ، لأن معناها كمعنى ما زال ، وذلك ما وني زيد قائماً ، أي : ما فتر من القيام ، ولذلك ألحقها بها [٢] ومثل هذا في ارتشاف الضرب[٣] .

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما ذكره بعض البغداديين من إلحاق "وني" بأخوات ما زال ، فقال : وزعم بعض البغداديين أنه يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال وبمعناها[٤].

والذي يظهر أن ما وني غريبة الاستعمال ، لا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب [٥] ، ولذا قال أبو حيان : يقال : وني يني ، وهو فعل لازم [٤] ثم أردف بما ذكر عنها أنها من أخوات ما زال.

---

(١) الآية ٤٢ من سورة طه.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٧٦.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٤٧.

(٤) البحر المحيط ٦/٢٤٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٤.

إلحاق "قعد" بـ "كان"

الآية : (لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموماً مخذولا)[١].

موضع الموقف : فتقعد.

صاحب الموقف : الفراء ، الكسائي.

" قعد"تأتي فعلاً تاماً في غالب أحوالها ، وهي كذلك في الآية الكريمة ، وعليه فيكون "مذمومًا مخذولًا "حالاً ، وقد تأتي ناقصة بمعنى صار ، والبصريون لا يقيسون نقصانها بمعنى صار إلا في مورد السماع من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، أي : صارت ، "وحكى الكسائي : قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها"[٢] إلا أن الفراء ذهب إلى أنها تأتي ناقصة باطراد بمعنى صار، قال : "ويقعد كقولك : يصير"[٣].

موقف أبي حيان :

ذكر أبو حيان ما ذهب إليه الفراء من أن" قعد" يطرد فيه أن يكون بمعنى صار، وعلى قول الفراء أعرب الزمخشري الآية الكريمة ، قال أبو حيان : فتقعد قال الزمخشري من قولهم : شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة ، بمعنى صارت ، وما ذهب إليه من استعمال فتقعد بمعنى : فتصير لا يجوز عند أصحابنا ، وقعد عندهم بمعنى صار مقصورة على المثل ، وذهب الفراء إلى أنه يطرد جعل قعد بمعنى صار ... وحكى الكسائي : قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها" بمعنى صار فالزمخشري أخذ في الآية بقول الفراء [٤].

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الإسراء.

(٢) ارتشاف الضرب ١١٥٦/٣ وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٧/١ والمساعد ٢٥٩/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٢/٦.

مجيء جملة القسم خبراً للمبتدأ

الآية: "فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم"[١]

موضع الموقف : فالذين هاجروا .... لأكفرن

صاحب الموقف : ثعلب

الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً ، وقد يأتي جملة لحلولها محل المفرد، وهي على هذا لا يتأتى لها ذلك إلا بوجود رابط يربطها بالمبتدأ [٢] ومن تلك الجمل التي تحل محل المفرد جملة القسم ، إلا أن أحمد بن يحيى "ثعلب" نازع في ذلك ، فمنع أن تكون جملة القسم خبرًا للمبتدأ ،ولعل الذي دفعه للمنع أمور ، منها :

- أن القسم وجوابه جزءان لا ينفصلان ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر .
- أو أن جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرًا.
- أو لكون جملة القسم إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً يشترط لها احتمال الصدق والكذب لكي تكون خبر المبتدأ[٣].
- إلا أن معظم المعربين أجازوا وقوع جملة القسم خبرًا للمبتدأ لأمور لا دليل على ما ذهب إليه ثعلب من منع ذلك. ورود السماع بخلاف ما منعه نثراً وشعراً.
- ويرد على ما دفعه ثعلب أن جملة جواب القسم لا محل لها فلا تقع خبراً ، وبعد تركيبها مع جملة القسم صار لها محل ، فنحو : قال زيد : أُقسم بالله لأفعلن كذا ، صارت هنا مفعول القول أو مقوله وبالتالي لها محل.
- وإما كون جملة القسم واحدة [٤] ويوجد الرابط في جواب القسم وبالتالي ترتبط جملة القسم وجوابه بالمبتدأ في نحو : زيد والله لأكرمنّه أو لقد أكرمته.
- وإما كون الخبر الذي شرْطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي يقع قسيماً للإنشاء لا خبر المبتدأ ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام،

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران

(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٨٨/١ والبسيط ٥٥٣/١.

(٣) ينظر معني اللبيب ٥٣٠-٥٣١.

(٤) ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام تحقيق د. علي فودة نيل ص ٤٨.

ويرد بنحو : كيف زيد ؟ وأين عمرو؟.

وعلى ما سبق فلا دليل على مامنعه ثعلب.

ويرد ما نازع فيه ورود خلافه في الآيات التالية وما يماثلها (فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ...) [١].

وقوله تعالى : (والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة) [٢] وقوله:(والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين)[٣] (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا)[٤] (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)[٥].

فعلى ما سبق فيكون "لأكفرن" و"لنبوئنهم" و"لندخلنهم" و "لنهدينهم" جواب قسم محذوف وبهذا قال به معظم المعربين.[٦] إضافة إلى قول الشاعر :

حَشَأْتُ فَقُلْتُ: لَئْ خَشِيتُ لَيأْتِيَن وَإِذا أَتاك فَلَاتَ حِينَ مَنَاص

أما موقف أبي حيان :

من هذه المسألة فهو يقف مع القول بجواز مجيء جملة القسم خبراً للمبتدأ إذ قال عما سبق من النصوص السابقة : وفي هذه الآية [٧]ونظيرها:... رد على أحمد بن يحيي ثعلب ، إذ زعم أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ لا تكون قسمية[٨].

وقال في موضع آخر : وفي الإخبار عن الذين بجملة القسم المحذوفة الدال عليها الجملة المقسم عليها دليل على صحة وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ خلافاً لثعلب[٩].

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤١ من سورة النحل.

(٣) الآية ٩ من سورة العنكبوت..

(٤) الآية ٥٨ من سورة العنكبوت.

(٥) الآية ٦٩ من سورة العنكبوت.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ ٣٩٦ وإملاء ما من به الرحمن ص ١٧٠ ،٣٧٧ ،٤٧٧ . ٤٧٩ وشرح الرضي على الكافية ١ ٢٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١ ٣١٠ والمساعد ١ ٢٣٠ والدر المصون ٣ ٥٤١ ومغني اللبيب ٥٢٩ وارتشاف الضرب ٤٩/٢.

(٧) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران موضع البحث

(٨) البحر المحيط ١٤٥/٣-١٤٦.

(٩) البحر المحيط ٤٩٢/٥-٤٩٣.

إبدال الجملة من المفرد

الآية : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون)[١]

موضع الموقف : سواء محياهم ومماتهم.

صاحب الموقف : ابن جني.

كما يبدل الاسم من الاسم بأقسامه المختلفة ، وكما يبدل الفعل من الفعل إذا كان بمعناه فإنه الجملة قد تبدل من المفرد ، هذا على رأي طائفة من النحاة ، استمع إلى ابن هشام وهو يقول في باب : ما افترق فيه عطف البيان والبدل : الثالث : أنه – يعني عطف البيان – لا يكون جملة بخلاف البدل ... وهو أصح الأقوال في عرفت زيداً أبو من هو [٢].

وخرّج على إبدال الجملة من المفرد قوله :

لقد كلمتني أم عمرو بكلْمَة أتصبر يوم البين أم لست تصبر

فالشاهد : بِكلْمَةِ أتصبر حيث وقعت جملة "أتصبر" بدلا من كلمة.

ومثله قول آخر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

قال ابن جني : فقوله : كيف يلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من حاجة وحاجة ، فكأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذر التقائهما ، هذا أحسن من أن تقتطع قوله : كيف تلتقيان مستأنفا ، لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب ، لأنه إنما يشكون تعذر التقائهما ، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما[٣] .

والشواهد على إبدال الجملة من المفرد كثيرة[٤] إلا أن أبا حيان أورد نصاً لابن العلج لا يجيز فيه أن تكون الجملة بدلاً من المفرد.

موقف أبي حيان :

الظاهر أن الجملة من قوله تعالى : (سواء محياهم ومماتهم) مستأنفة،وأجاز

---

(١) الآية ٢١ من سورة الجاثية.

(٢) معي اللبيب ٥٩٤.

(٣) المحتسب ١٦٦/٢ وينظر الخصائص ١٧٨/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/٣ والمساعد ٤٣٨/٢.

الزمخشري أن تكون بدلاً من الكاف في قوله تعالى : (أن نجعلهم كالذين آمنوا ...) قال أبو حيان : وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري من إبدال الجملة من المفرد قد أجازه أبو الفتح ، واختاره ابن مالك وأورد على ذلك شواهد على زعمه ولا يتعيّن فيها البدل[١].

وأورد ما رد به على ما أجازه ابن جني بما ذكره ضياء الدين المعروف بابن العلج في كتابه البسيط في النحو : قائلاً : ولا يصح أن يكون جملة معمولة للأول في موضع البدل [١] .

قال أبو حيان : ويتبين من كلام هذا الإمام أنه لا يجوز أن تكون الجملة بدلاً من المفرد [١] .

ويتضح أن ما ذهب إليه ابن جني منعه أبو حيان مستشهداً بما ذكره ابن العلج.

---

[١] البحر المحيط ٨/٤٧.

مجيء "عسى" صلة للموصول

الآية : (قال هل عسيتم)[١].

موضع الموقف : عسى.

صاحب الموقف : هشام.

الغرض من الصلة حصول الوضوح للموصول ، فالصلة معرِّفة والموصول معرَّف ، لذا يشترط في صلته أن تكون خبرية ، فلا تكون عند جمهور النحاة طلبية ولا إنشائية ، فالطلبية لم يتحصل معناها بعد ، وعليه فهي أحرى بالا يتحصل بها وضوح غيرها.

والإنشائية حصول معناها مقارن لحصول لفظها ، وعليه فلا يصح وقوعها صلة لأن قصد بها الإنشاء ، أي : إيقاع معانيها حال النطق بها[٢] وقد خالف هشام في هذا فأجاز وقوع الجملة الإنشائية صلة للموصول.

موقف أبي حيان :

تكلم أبو حيان على أن المشهور عند النحاة أن عسى إنشاء لأنه ترج ، ودخول هل على عسى يدل على أنها فعل خبري ، ودخول إنّ عليها يدل على أن عسى فعل خبري ، وإذا كانت فعلاً خبريًّا جاز وقوعها صلة ، إلا أن المشهور خلافه ، يقول في هذا الشأن : والمشهور أن عسى إنشاء ، لأنه ترج ، فهي نظيرة لعل، ولذلك لا يجوز أن يقع صلة للموصول، لا يجوز أن تقول : جاءني الذي عسى أن يحسن إلي ، وقد خالف في هذه المسألة هشام فأجاز وصل الموصول بها [٣].

الترجيح : الذي يفهم أن أبا حيان لا يجيز ما ذهب إليه هشام ، إذ لم يرد به سماع ، وهذا الذي أقول به.

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧ وشرح شذور الذهب ١٣٧ وأوضح المسالك ١/١٦٤ والمساعد ١/١٣٧ وارتشاف الضرب ٢/٩٩٦-٩٩٧ والدر المصون ٢/٥١٧.

(٣) البحر المحيط ٢/٢٥٥-٢٥٦.

الفعل واسم الفعل بين البساطة والتركيب

١- "بئسما" بين البساطة والتركيب

الآية : (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله)[١]

موضع الموقف : بئسما.

صاحب الموقف : الفراء.

سبق تفصيل القول في تركيب "ما" مع بئس ونعم[٢] واختلف في "مـــا" ألـــها موضع من الإعراب أم لا ؟

- ذهب الفراء إلى أنه يجوز أن تُركّب "ما" مع نعم وبئس كما تركّبت ذا مع "حَـبّ" يقول في ذلك : إذا جعلت "ما" صلة لها فتصير "ما" مع "نعم" بمنزلـــة "ذا" مـــن "حبّذا"[٣] ويقول : وسمعت العرب تقول في "نعم" المكتفية "بما : بئسما تزويجٌ ولا مهر،فيرفعون التزويج بـــ "بئسما" [٣] وعلى ما سبق من مذهب الفراء فلا موضع لها من الإعراب .
- وذهب جمهور النحاة إلى أن لها موضعاً من الإعراب ، وعليه فلا تركيب بينـــها وبين نعم أو بئس.

موقف أبي حيان :

يعرض أبو حيان المذهبين ، ويظهر أنه يختار أن لها موقعاً من الإعـــراب ، وأنه يخالف الفراء ، فيرى أنه بسيطة .

يقول أبو حيان : وأمّا "ما" فاختُلف فيها ألها موضع مـــن الإعـــراب أم لا ؟ فذهب الفراء إلى أنه بجملته شيء واحد ، رُكّب كحبذا ، هذا نَقْلُ ابن عطية عنـــه ، وقال المهدوي : قال الفراء : يجوز أن تكون "ما" مع "بئس" بمنزلة "كلما" ، فظـــاهر هذين النقلين أن "ما" لا موضع لها من الإعراب ، وذهب الجمـــهور إلـــى أن لـــها موضعا من الإعراب[٤].

---

١. الآية ٩٠ من سورة البقرة.

٢. ينظر ص (١٥٤) من هذا البحث.

٣. معاني القرآن للفراء ١/٥٨.

٤. البحر المحيط ١/٣٠٤.

٢- هلم القول فيها تركيباً وبساطة

الآية : (قد يعلم الله المعوِّقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا)[١].

موضع الموقف : هلم إلينا.

صاحب الموقف : البصريون.

المراد من أسماء الأفعال أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما وضعت الأسماء لتدل على مسمياتها ، ويظهر أن الغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار والمبالغة .

وأسماء الأفعال كثيرة منها : هلم فهي اسم فعل أمر بمعنى : اقبل،وهذه اللفظة فيها عدة مسائل ، منها :

أ- صورتها مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، وفيها لغتان: لغة أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد ، فتستوي مع كل ما سبق بلفظ واحد وصورة واحدة نحو ، هلم يا رجل ،وهلم يا امرأة ، وهلم يا رجال ، ويا نسوة ، وهلم يا رجلان ويا امرأتان ... وهذه الصورة هي القياس ، وإنما كانت قياساً لأن هذه اللفظة قد قامت للدلالة على أن هلم اسم ، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع إنما ذلك للأفعال.

- لغة بني تميم وهي تغليب جانب الفعل "لَمّ" فيها ، يقولون:هلم يا رجل وهلما يا رجلان وهلموا يا رجال وهلمي يا امرأة وهلما يا امرأتان وهلمن يا نسوة ، قال سيبويه : واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل ، يقولون : هلم وهلمي وهلما وهلموا[٢].

ب- صورتها من حيث التعدي واللزوم :

جاءت هذه اللفظة في القرآن الكريم متعدية في قوله تعالى : (قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا)[٣] أي : احضروا شهداءكم . وجاءت لازمة في الآية الكريمة موضع البحث في قوله تعالى : (قد يعلم الله المعوقين منكم

---

(١) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٢) الكتاب ٢٥٢/١ وينظر المقتضب ٢٠٢/٣-٢٠٣ واللباب ٩٨/٢ والدر المصون ٢١١/٥.

(٣) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

والقائلين لإخوانهم هلم إلينا)[١] أي : اقبلوا.

ج- صورتها من حيث التركيب وعدمه:

ذهب البصريون إلى أن هلم مركبة من "ها" التي للتنبيه ، و"لُمّ" التي هي فعل من قولهم : "لَمّ" الله شعثه ، فحذفت ألف "ها" تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ثم ركبتا ، ولم يبقها التركيب على أصلها .

قال سيبويه – حكاية عن الخليل – : وأما هلم فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنها لُمّ أدخلت عليها "الهاء" كما أدخلت "ها" على "ذا" [٢] ويقول في موضع آخر : والهاء فضل ، إنما هي "هاء" التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم[٣]

واختلف النقل عن الكوفيين ، فقيل : قال الفراء : هي مركبة من "هل" التي للزجر وأم بمعنى أقصد ، فالهمزة ألقيت حركتها الساكنة قبلها ، وحذفت هي ، فقيل: هلم[٤] وقيل : قال الكوفيون أصله هلا أم ، وهلا كلمة استعجال ... فغيرت إلى "هل" لتخفيف التركيب ، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت[٥].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان أن هلم ليس صوتًا فقال : وإنما هو مركب مختلف في أصل تركيبه ، فقيل : هو مركب من "هاء" التي للتنبيه ، و "لم" وهو مذهب البصريين ، وقيل : من "هل" و "أم" والكلام على ترجيح المختار منهما مذكور في النحو [٦].

فمما سبق نرى أبا حيان يعرض أن هلم مجمع على تركيبه ، وعرض مذهب البصريين والمذهب الآخر المقابل له دون ذكر من ذهب إليه ، ولم يرجح أحد المذهبين بل أحال الباحث إلى ما كُتِب في علم النحو.

والذي يظهر أن أبا حيان لا يميل إلى أحد المذهبين ، بل يميل إلى القول ببساطة هذه اللفظة ، يظهر هذا من قوله في ارتشاف الضرب: وذكر بعض من

---

(١) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٣) الكتاب ٣/٥٥٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٥/٢٣٠٤-٢٣٠٥ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١-٤٢ والمساعد ٢/٦٤٥ والخصائص ٣/٣٥-٣٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/١٠٠.

(٦) البحر المحيط ٧/٢٢٠.

عاصرنا أن تركيبها إجماع، وذكر في البسيط أن منهم من قال : ليست مركبة ، وهو قول لا بأس به ، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب[١].

الترجيح : الذي يترجح لدي بِنَاءً على ما سُمِع من قول العرب:هَالُمّ أن القول بالتركيب على ما ذهب إليه البصريون هو المختار لدي[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب د/د٢٣٠.

(٢) ينظر المساعد ٢/د٦٤ وارتشاف الضرب د/د٢٣٠.

٣-"ويكأن" بين البساطة والتركيب

الآية : (وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون ويكأنّ الله يبسط الرزق)[١].

موضع الموقف : ويكأن.

صاحب الموقف : الخليل ، سيبويه ، الأخفش ، الكسائي، يونس ، أبو حاتم ، الفراء.

وَيْ : اسم فعل مضارع بمعنى أعجبُ ، مصدر لا فعل له ، وجاء في قوله تعالى : (ويكأن الله) عدة توجيهات ، منها :

١.أن وي كلمة برأسها ، والكاف للتعليل ، وأنّ للتوكيد.

٢.أن الكاف للتشبيه ، قال سيبويه : وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله "ويكأنه لا يفلح"[١] وعن قوله تعالى : (ويكأن الله)[١] فزعم أنها وي مفصولة من كأنّ ، والمعنى : وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نُبهوا فقيل لهم : أما يُشْبه أن يكون هذا عندكم هكذا؟[٢].

٣.أن الكاف حرف خطاب بمنزلة الكاف في ذلك وأولئك ، وأن معموله محذوف ، تقديره : اعلم أنه يبسط الرزق ، قال سيبويه : وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله[٣].

٤.أن وي أصلها ويلك ، فحذف اللام ، والكاف ضمير مجرور ، وذهب إلى هذا يونس والكسائي وأبو حاتم.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان معظم التوجيهات السابقة ولم يؤيد أحداً منها بترجيح ولا اختيار ، قال أبو حيان : وي عند الخليل وسيبويه اسم فعل ، مثل صه ومه ، ومعناها : أعجب ، قال الخليل : وذلك أن القوم ندموا ، فقالوا متندمين على ما سلف منهم : وي ، وكل من ندم فأظهر ندامته قال : وي ، وكأن هي كاف التشبيه الداخلة على أن ، وكتبت متصلة بكاف التشبيه لكثرة الاستعمال...

---

(١) الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) الكتاب ١٥٤/٢ وينظر الجنى الداني ٣٥٣.

(٣) الكتاب ١٥٤/٢ وينظر معاني القرآن للأخفش ٦٥٤/٢ والجنى الداني ٣٥٣ ومعاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣ والخصائص ١٦٩/٣-١٧٠ وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٣٦.

وقال الأخفش : هي ويك ، وينبغي أن تكون الكاف حرف خطاب ، ولا موضع له من الإعراب ، والوقف عليه : ويك ، ومنه قول عنترة :

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وقال الأخفش : وأن عنده مفتوح بتقدير العلم ، أي : اعلم أن الله ... وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم وغيرهم إلى أن أصله : ويلك ، فحذفت اللام ، والكاف في موضع جر بالإضافة.

فعلى المذهب الأول قيل : تكون الكاف خالية من معنى التشبيه كما قيل (ليس كمثله شيء)[١] .

وعلى المذهب الثاني : فالمعنى أعجب لأن الله .

وعلى المذهب الثالث : تكون ويلك كلمة تَحَزُّن ، والمعنى أيضاً لأن الله [٢].

الترجيح : على ضوء ما سبق تكون لـ "ويكأن" ثلاثُ صور :

- وي كأن فالكاف مفصولة وهي إما للتشبيه أو التعليل.
- ويك أن فالكاف حرف خطاب.
- ويلك أن فالكاف ضمير مضاف إليه.

وفيما ذهب إليه الخليل من أن كأنّ يراد بها التشبيه غير ظاهر ، فالتشبيه في الآية الكريمة غير ظاهر [٣] إلا إنْ أُريد بكأنَّ اليقين والتحقيق[٤].

أما القول بأن الكاف حرف خطاب ، فيسنده السماع بقول عنترة السابق ، وأما القول بأن الكاف ضمير في محل جر بالإضافة فلا دليل عليه ، وفيه بُعد [٥] ولذا قال ابن حني : وهذا يحتاج إلى خبر نَبيٍّ ليُقْبل[٦].

والذي يظهر لي أن "ويكأن" لفظة واحدة لا تركيب فيها ، ولا تنفصل أجزاؤها ، فالقول ببساطة اللفظة أولى من القول بتركيبها إن لم يظهر دليل على التركيب.

---

(١) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٢) البحر المحيط ٧/١٣٥.
(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/١٢٥-١٢٦.
(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٨٣ والمحتسب ٢/١٥٥.
(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧٨ وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٤.
(٦) المحتسب ٢/١٥٦.

المبحث الثالث: تعدد الاستعمال في الحرف

الواو بين إفادتها للترتيب وعدمها

الآية : (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين)[١].

موضع الموقف : اسجدي واركعي.

صاحب الموقف : سيبويه.

أورد أبو حيان كلاماً لابن عطية بخصوص العطف في قوله تعالى : (اسجدي واركعي) قال ابن عطية : هذه الآية أكثر إشكالا من قولنا: قام زيد وعمرو ، لأن قيام زيد وعمرو ليس له رتبة معلومة ، وهذه الآية قد عُلم أن السجود بعد الركوع ، فكيف جاءت الواو بعكس ذلك؟[٢].

موقف أبي حيان:

ردّ أبو حيان على ابن عطية وردّ على ابن مالك فيما يبدو بما ذهب إليه سيبويه في هذا الشأن فقال أبو حيان : وهذا كلام من لم يمعن النظر في كتاب سيبويه ، فإن سيبويه ذكر أن الواو يكون معها في العطف المعية ، وتقديم السابق ، وتقديم اللاحق ، يحتمل ذلك احتمالات سواء ، فلا يترجح أحد الاحتمالات على الآخر ، ولا التفات لقول بعض أصحابنا المتأخرين في ترجيح المعية على تقديم السابق وعلى تقديم اللاحق ، ولا في ترجيح تقديم السابق على تقديم اللاحق[٣].

ومما تقدم نرى أبا حيان يجعل كتاب سيبويه وكلامه ميزاناً يقاس به الكلام العربي ومذاهب النحاة فيما بعد الكتاب.

وما قاله أبو حيان عن مذهب سيبويه أن الواو لا تفيد الترتيب صحيح ،فقد وردت نصوص من الكتاب صريحة بهذا ، ومما قاله سيبويه : ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخرألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد[٤] وفي موضع آخر يقول : وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبلُ ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار ، كأنك قلت : مررت

---

(١) الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

(٢) المحرر الوجيز ٨٤/٣.

(٣) البحر ٤٥٦/٢-٤٥٧ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٣-٣٥٠.

(٤) الكتاب ٢٩١/١.

بهما ... وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ، لأنه يجوز أن تقول : مررت بزيد وعمرو، والمبدؤ به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني[١]

إلا أن النحاة اختلفوا في واو العطف أتكون للترتيب أو المعية ، والناظر في كتب النحاة يرى تبايناً في اختلاف نسبة الآراء لأصحابها ، ومن ذلك ما قيل عن هذه الواو : قال ابن عقيل عنها : ومذهب الكوفيين أنها للترتيب[٢].

وقال السيرافي : إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب[٣] قال ابن هشام عن قول السيرافي هذا : مردود ، بل قال بإفادتها إياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي [٣] وهذا القول الأخير قريب من قول المرادي [٤] وقال الرضي في هذا الشأن شارحاً لقول ابن الحاجب : "فالواو للجمع مطلقاً" قال : هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه ، وبه قال بعض الفقهاء إنها للترتيب[٥] وقال المالقي : ولا تعطي الترتيب عند البصريين ... وعند الكوفيين أنها تعطي الترتيب كالفاء[٦] .

هذا بعضٌ من كل وقليلٌ من كثير من نقول النحاة فيما نسب للبصريين والكوفيين وبعضهم وخلاصة ذلك نقول :

ذهب جمهور البصريين[٧] وبعض الكوفيين إلى أن الواو لا تفيد ترتيباً وذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين إلى أنها تفيد الترتيب.

---

(٢) الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨ وينظر حـ٤/١١٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/١٠٢.

(٣) مغني اللبيب ٤٦٤.

(٤) ينظر الجنى الداني ١٥٨-١٥٩.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤/٣٨٢.

(٦) رصف المباني ٤١١.

(٧) ينظر المقتضب ١/١٠ والأصول ٢/٥٥.

فالخلاف حاصل ، قال ابن هشام : وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود"[١] وكذا قال المرادي : وقد عُلم بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي والسهيلي من إجماع النحاة بصريّهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح[٢] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن ما نُسب إلى الفراء وثعلب بأنهما ذهبا إلى أن الواو تفيد الترتيب يخالفه ما نصّا عليه .

قال الفراء:فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول الآخر فإذا قلت : زرت عبدالله وزيداً ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة[٣].

وقال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وعمرو ، فإن شئتَ كان عمرو بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معاً[٤] وعلى هذين النصين فلعّل أن يكون ما نسبه الرضي وابن هشام والمرادي وابن عقيل والمالقي إلى الفراء وثعلب لا يخلو من أمرين :

أحدهما : إما أن يكون هذا الرأي المنصوص عليه هنا لم يتيسر لهؤلاء العلماء الاطلاع عليه من مصدره،ونقلوه ممن سبقهم.

والثاني : إمّا أن يكون لهما مذهبان،أحدهما : القول بأن الواو تفيد الترتيب وهذا الثاني عكسه .

وختاماً فالذي يترجح لدي أن الواو لا تفيد ترتيباً وإنما يؤخذ هذا بالقرائن.

---

(١) مغني اللبيب ٤٦٤.

(٢) الجنى الداني ١٥٨-١٥٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.

(٤) مجالس ثعلب ٣٨٦.

ثم بين المُهْلة وعدمها

الآية : (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن وتفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة)[١].

موضع الموقف : ثم آتينا.

صاحب الموقف : الزجاج.

"ثم" أصل وضعها أن تأتي للمهلة في الزمان ، وقد تأتي للمهلة في الأخبار، وهذا ذهب إليه الجمهور ، إذ هي عندهم للترتيب، والإيذان بأن الثاني بعد الأول بمهلة، وعليه فحق المعطوف بها أن يكون مؤخراً بالزمان مع مهلة[٢].

وذهب الأخفش والفراء وقطرب إلى أنها بمنزلة الواو [٣] قال الفراء : وقد تستأنف العرب بثُمَّ ، والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول ، من ذلك أن تقول للرجل : قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً ، فتكون ثُمّ عطفاً على خبر المخبر ، كأنه قال : أخبرك أني زرتك اليوم ثم أخبرك أني زرتك أمس[٤]

وقال الأخفش : ثم في معنى الواو[٥].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة معطوفة بثم، وأورد أقوال بعض المعربين[٦]، وفيما يلي إجمالي ما ذكر :

قال الحوفي : رَتَّبَتْ ثُمَّ التلاوةَ ، أي تلونا عليكم قصة محمد ، ثم نتلو عليكم قصة موسى.

وقال الزمخشري : عَطْفٌ على وصاكم ، وقال ابن عطية "مهلتها في ترتيب القول الذي أُمر به محمد صلى الله عليه وسلم" وقيل هو معطوف على قل ، أي على إضمار قل أي : ثم قل آتينا ، وقيل : التقدير : ثم إني أخبركم أنا آتينا.

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٦-٣٥٧.

(٣) ينظر الجنى الداني ٤٢٦-٤٢٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٣٩٦.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٢.

(٦) ينظر الدر المصون ٥/٢٢٥-٢٢٦.

وقال الزجاج : وهو معطوف على اتل تقديره : اتل ما حرّم ثم اتل آتينا ، قال في معانيه : "فإنما دخلت ثم في العطف على التلاوة"[١]. وقيل : هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله : (ووهبنا له إسحاق ويعقوب)[٢] .

قال أبو حيان : وهذه الأقوال متكلفة ، والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة[٣] .

وللبحث ملاحظات ، منها :

١.إن مما يُعاب على المُعرب أن يخرج على الأمور البعيدة ويترك القريب ولا عذر له في ذلك ، فمن ذلك ما قيل من عطف هذه الآية ١٥٤ على الآية ٨٤ (ووهبنا له إسحاق ويعقوب) فبين الآيتين سبعون آية وفي هذا إجحاف[٤].

٢.إن ما ذهب إليه أبو حيان في البحر المحيط من أن ثُمّ استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، ناقض هذا بما ذكره في ارتشاف الضرب الذي يقول فيه عن ثم : وزعم بعضهم أنه قد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ ... والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنها للترتيب ، والإيذان أن الثاني بعد الأول بمهلة ، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك[٥].

٣.لا تخلو ثُم من إرادة الترتيب ، إما أن يكون الترتيب زمنياً أو إخبارياً ، وعطف ما أوتي لموسى لا يكون بعد ما أوتي لمحمد عليه السلام زمانياً إلا أن كان ذلك في علم الغيب فلا يتسنى لنا معرفته. أما ترتيب الإخبار بمبعد عن الترتيب الزماني فلا شك أن ذلك أراه سائغاً وهو ما أرجحه ، وقد جاء جملة من الآيات على هذا.ومن ذلك قوله تعالى (وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه)[٦] .

وقوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها)[٧] فلا يتأتى أن يكون الترتيب زمانياً في هاتين الآيتين.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٠٦.
(٢) الآية ٨٤ من سورة الأنعام .
(٣) البحر المحيط ٤/٤٥٥.
(٤) ينظر معني اللبيب ٧١٠.
(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٩.
(٦) الآية ٧ من سورة السجدة.
(٧) الآية ٦ من سورة الزمر.

الواو بين المطابقة لما قبله وعدم المطابقة

الآية : (إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة)[١]

موضع الموقف : ومثله معه.

صاحب الموقف : ابن كيسان.

ذكر أبو حيان في معرض هذه الآية الكريمة خلافاً جرى بين اثنين من متقدمي النحاة ألاَ وهما الأخفش وابن كيسان .

فذهب الأخفش إلى أنه يجوز إجراء واو "مع" إجراء واو العطف ، فيطابق الأول والمنصوب على معنى "مع" نحو : كان زيد وعمراً مذكورين ، وجاء زيد وعمراً ضاحكين.

وذهب ابن كيسان إلى أن ذلك لا يجوز ، فلا تجوز المطابقة للاسم قبل الواو ، والمفعول معه الواقع بعد الواو ، فهو يشترط المطابقة لم قبل الواو لا غير[٢]..

موقف أبي حيان : لم يعط موقفاً معيناً في البحر بل ذكر هذين المذهبين قائلاً :وقد أجاز الأخفش في ذلك أنه يعطى حكم المعطوف ، فتقول : الماء مع الخشبة استويا ، ومنع من ذلك ابن كيسان،[٣] إلا أنه في ارتشاف الضرب اختار ما ذهب إليه ابن كيسان يقول : وأجاز الأخفش – واختاره ابن مالك – إجراء واو مع إجواء واو العطف ، فيطابق الأول والمنصوب على معنى "مع" فتقول : كان زيد وعمراً مذكورين ، وجاء زيد وعمراً ضاحكين ، ومنع المطابقة ابن كيسان وإياه اختار[٤].

الترجيح: بعد النظر فإن الأولى هو ما ذهب إليه ابن كيسان وهو ما رجّحه ابن عقيل [٥]وأوجبه أبو البقاء ، إذ قال: وتقول: كنت أنا وزيدٌ أخوين إذا رفعت ثنّيت الخبر، وإذا نصبت لم تجز المسألة ، لأنك لو صرّحت بـ "مع" لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين[٦].

---

(١) الآية ٣٦ من سورة المائدة

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٥٢٥-٥٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٦٣ وشفاء العليل للسلسيلي ١/٤٩٥.

(٣) البحر المحيط ٣/٤٧٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٥١٤٩.

(٥) ينظر المساعد ١/٥٤٧.

(٦) اللباب ١/٢٨١.

ثُمّ بين نصب المضارع بعدها بإضمار "أن" وعدم ذلك

الآية : (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله)[١].

موضع الموقف : ثم يدركه.

صاحب الموقف : ابن جني ، يونس ، الكوفيون.

قرأ جمهور القراء بجزم يدركْه لأنه معطوف على الشرط "ومن يخرجْ" وجواب الشرط "فقد وقع"

وقرأ الحسن وغيره بنصب يدركه، وذلك على إضمار أن، قال أبو الفتح ابن جني : كقول الأعشى :

لنا هضبة لا ينزل الذلّ وسطها ويأوي إليها المستجير فَيُعْصَما

أراد فأن يعصما ، وهذا ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن ، ومن أبيات الكتاب :

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا

والآية على كل حال أقوى من ذلك لتقدم الشرط قبل المعطوف وليس بواجب[٢]

وقرأ النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف ، قال أبو الفتح ابن جنى عنها: ظاهر هذا الأمر أَنَّ "يدركُه" رفع على أنه خبر ابتداء محذوف أي : ثم هو يدركه الموت ، فعطف الجملة التي هي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله فهماإذاً جملة ، فكأنه عطف جملة على جملة ... ولذلك قال يونس في قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

إنما أراد أو أنتم تنزلون ... وعليه قول الآخر :

إن تذنبوا ثم تأتيني بقيتكم.... فكأنه قال : إذ تذنبوا ثم أنتم تأتيني بقيتكم ، هذا أوجه من أن يحمله على أنه جعل سكون الياء في تأتيني علم الجزم على إجراء المعتل مجرى الصحيح[٣] وإن شئت ذهبت فيه مذهباً آخر غيره ... وهو أن يكون أراد ثم

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٢) المحتسب ١/١٩٥-١٩٧.

يدركْه الموت جزماً غير أنه نوى الوقف على الكلمة فنقل الحركة من الهاء إلىالكاف فصار يدركُه [١] .

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان ما أورده ابن جني في المحتسب بشأن هذه الآية الكريمة وما أورد فيها من قراءات ، إلا أنه وقف عند قول ابن جني في توجيه قراءة نصب الكاف "ثم يدركه" فقال ابن جني:"وهذا ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن".

قال أبو حيان : ونقول أجرى ثم مجرى الواو والفاء، فكما جاز نصب الفعل بإضمار أن بعدهما بين الشرط وجوابه كذلك جاز في "ثُم" إجراءً لها مجراهما ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بهذه القراءة[٢].

ومما سبق يتضح أمران :

١.أن قراءة رفع الكاف وافق في تخريجها ابن جني ولم يخالفه .

٢.أما قراءة النصب فأبو الفتح استشكلها ، وذلك على مذهب البصريين، أما أبو حيان فأجازها على مذهب الكوفيين ، إذ إن الفعل الواقع بين الشرط وجزائه يجوز فيه الرفع والنصب والجزم بعد الواو والفاء ، وأجروا "ثم" مجراهما ، لأنها حرف عطف مثلهما.

---

[١] المحتسب ١/١٩٥-١٩٧.

[٢] البحر ٣/٣٣٦-٣٣٧ وينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٧١.

لكن بين العطف وعدمه

الآية : (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا)[١]

موضع الموقف : ولكن الشياطين كفروا.

صاحب الموقف : يونس.

كثر الكلام في كتب النحو عن لكن العاطفة ، وكثرت مسائل الخلاف فيها ، إذ يأتي بعدها المفرد حيناً ، وتأتي بعدها الجملة حيناً آخر ، وقد تسبق بالواو وقد تخلو منه ، وقد يسبق الكلام قبلها بنفي أو نهي ، وقد يخلو منه ، وقد ينسب لطائفة من النحاة جواز مجيئها عاطفة ، وينسب لآخرين المنع من ذلك ، ونظراً لتشتت هذه المسائل بين النحاة وتفرقها في أسفار كتبهم وإزالة اللبس والغموض عن مضمونها ، وما يتقرر بشأنها نفصل فيها الأمور التالية :

أولاً : مجيئها بعد النفي والنهي حيناً وبعد الإيجاب حيناً آخر:

اتفق النحاة على أنه يجوز العطف بها بعد النفي والنهي ، نحو: ما جاء زيد لكن عمرو . واختلفوا إذا جاءت بعد الإيجاب.

- فالكوفيون يذهبون إلى أنه يجوز العطف بها بعد الإيجاب ، نحو : جاء زيد لكن عمرو ، قياساً على "بل" إذ يجوز العطف بها بعد الإيجاب والسلب ، لاشتراكهما في المعنى وفي العطف بهما بعد النفي.
- وذهب البصريون إلى أنه لا تخلو لكن من أن تكون بعد النفي والنهي أو بعد الإيجاب ، فإن كانت بعد النفي وشبهه فيجوز العطف بها،وإن كانت بعد الإيجاب فلا إلا أن تكون الجملة بعد لكن مخالفة للجملة قبلها إما في اللفظ أو في المعنى، نحو : قام زيد لكن لم يقم عمرو، أو قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وفي المعنى قام زيد لكن عمرو قعد [٢].

ثانياً : اقترانها بالواو وخلوها منه :

إن اقترنت لكن بالواو ففي المسألة خلاف على عدة أوجه :

١-أنها ليست عاطفة،والواو عاطفة مفرداً على مفرد ، ولا يدخل حرف عطف

---

[١] الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

[٢] انظر الإنصاف م ٦٨ ص ٤٨٤ من الجزء الثاني والمقتضب ٤/١٠٧-١٠٨ وحـ١/١٢ ، والمساعد ٢/٤٦٦.

على حرف عطف آخر ، وهذا مذهب يونس[١].

٢- أن لكن ليست عاطفة أيضاً ، والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صُرّح بجميعها ، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين ، وهو مذهب ابن مالك .

٣- أن لكن عاطفة،والواو زائدة لازمة ، وهذا مذهب ابن عصفور

٤- أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، وهو رأي ابن كيسان[١].

ثالثاً : الخلاف بين يونس وجمهور النحاة :

- يرى يونس بن حبيب أن لكنْ تكون مخففة من الثقيلة فهي بمنزلة إنْ وأنْ وكأنْ إذا خُففت ، فتكون على مذهبه عاملة مخففة أومشددة ، ولا تكون مهملة ، بل تكون عاملة ولا يبطل عملها لديه بالتخفيف ، ويُفهم منه أنه على مذهبه لا تكون خفيفة بأصل الوضع ، وعلى هذا فلا تكون عاطفة سواء قُرنت بالواو أو لا ، وسواءً أتى بعدها مفرد أو جملة.

- ويرى جمهور النحاة أنها تكون عاطفة في بعض حالاتها كما سبق تفصيله.

موقف أبي حيان :

قال أبو حيان عن مسألة مجيء لكن حرف عطف : "الجمهور على أن لكن تكون عاطفة ، وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف ، وهو الصحيح ، لأنه لا يُحفظ من لسان العرب ، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله)[٢] وأما إذا جاءت بعدها الجملة فتارة تكون بالواو وتارة لا يكون معها الواو ... وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم: ما قام زيد لكن عمرو ،وما ضربت زيداً لكن عمراً، وما مررت بزيد لكن عمرو ، فهو من تمثيلهم لا أنه مسموع من العرب"[٣]

---

(١) انظر معي اللبيب ٢٩٣/١ وارتشاف الضرب ٦٢٩/٢ وشرح ابن يعيش ٨٠/٨-٨١ وص ١٠٦-١٠٧ من الجزء نفسه وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/٣ وص ٣٧٠ جـ٣ ونتائج الفكر ٢٥٥-٢٥٧ ورصف المباني ٢٧٤-٢٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ وص ٢٤٠-٢٤١ والكتاب ٤٣٩/١ والأصول ٢٢٩/١ من الجزء نفسه وشرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢-٣٨٠ وأوضح المسالك ٣٨٣/٣-٣٨٥ والبسيط ٣٤٨/١-٣٤٩.

(٢) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٣) البحر المحيط ٣٢٦/١-٣٢٧.

خلاصة ما سبق :

- تكون لكن عاطفة عند الجمهور بشروط ثلاثة :

١. إفراد معطوفها. ٢. أن تسبق بنفي أو نهي. ٣. أن لا تقترن بالواو ، مثالها: ماجاء زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمرو.....

- وتكون حرف ابتداء إنْ تلتها جملة ، أو تلت واواً أو سُبقت بإيجاب[١].

- ويبدو أن يونس بن حبيب لا يراها إلا ناسخة مخففة ومشددة وليست عاطفة ألبتة، وهذا ما صححه أبو حيان ووافق فيه يونس بن حبيب فيما ذهب إليه.

ويظهر أن أبا حيان تبع في هذه الموافقة ابن مالك ، قال ابن مالك عن حروف العطف : ونفيتُ أن يكون منها لكن موافقاً ليونس ... وما يوجد في كتب النحويين من نحو : ما قام سعد لكن سعيد ، ولا تزر زيداً لكن عمراً ، فمن كلامهم لا من كلام العرب[٢].

قال ابن عقيل شارحاً لقول ابن مالك : وليس منها لكن ، وفاقاً ليونس : "وقول النحويين : لكن عمرو ، من كلامهم لا من كلام العرب" [٣]

فأبو حيان وابن عقيل في هذه الموافقة ليونس هما تبعاً لابن مالك ، وليس مما انفرد به أبو حيان.

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣٨٣-٣٨٦ والنحو الوافي ٣/٦١٦-٦١٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

(٣) المساعد ٢/٤٤١.

أن المصدرية بين وصلها للأمر وعدمه

الآية : (وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا)[١].

موضع الموقف : أن طهرا.

صاحب الموقف : سيبويه.

في أن طهرا وجهان :

أحدهما : أن تكون تفسيرية لجملة قوله "عهدنا" فإنه يتضمن معنى القول لا حروفه ، فهي بمنزلة أن التفسيرية ، وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب .

الوجه الثاني : أن تكون مصدرية ، وخرجت عن نظائرها في جواز وصلها بالجملة الأمرية.

وقد أجاز سيبويه هذين الوجهين، قال في حديثه عن قول الخليل : وأما قوله: كتبت إليه أَنِ افعل ، وأمرته أنْ قُم فيكون على وجهين : على أَنْ تكون أَنِ التي تنصب الأفعال ، وَوَصَلْتَها بحرف الأمر والنهي ، كما تَصل الذي بِتَفْعَلُ إذا خاطبتَ حين تقول : أنت الذي تفعل ... والدليل على أنها تكون أَنِ التي تنصب ، أنك تُدخل الباء ، فتقول : أَوْ عَزْتُ إليه بأَن افعل ، فلو كانت أيْ لم تدخلها الباءُ ، كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة أي ، كما كانت بمنزلة أيْ في الأول[٢].

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان سيبويه في مجيء أن المصدرية موصولة بفعل الأمر، فقال : وقد تقدم لنا الكلام مرة في وصل أن بفعل الأمر[٣] وأنه نص على ذلك سيبويه وغيره ، وفي ذلك نظر ، لأن جميع ما ذكر من ذلك محتمل ، ولا أحفظ من كلامهم عجبت من أَنِ اضرب زيداً ، ولا يعجبني أَنِ اضرب زيداً ، فتوصل بالأمر ، ولأن انسباك المصدر يحيل معنى الأمر ويصيِّره مستنداً إليه وينافي ذلك الأمر[٤].

---

(١) الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٣/١٦٢.

(٣) ينظر البحر ١/١١٨ وحـ٤/١٦٠.

(٤) البحر المحيط ١/٣٨٢-٣٨٣.

وقد تبع المراديُّ أبا حيان فيما ذهب إليه ، فقال عن أن المصدرية : وقيل : ويضعف وصلها بالأمر لوجهين :

أحدهما: أنها إذا قُدّرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.

والثاني : أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك ، كما جاز في الماضي والمضارع ، وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية ، وأما ما حكى سيبويه من قولهم : كتبت إليه أن قم ، فالباء زائدة[١].

وما ذهب إليه أبو حيان فغير مُسلّم به ، وقد انبرى ابن هشام يدافع عمّا ذهب إليه سيبويه ، فذكر من أحكامها : كونها توصل بالأمر ثم قال : والمخالف في ذلك أبو حيان : زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شيء سُمع من ذلك فأن فيه تفسيرية[٢] ثم قال : واستدل بدليلين : أحدهما : أنهما إذا قدرا بالمصدر فإت معنى الأمر:

الثاني : أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح : أعجبنى أن قم ، ولا كرهتُ أن قم ، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع[٣] . ثم رد على أبي حيان قائلاً : والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي ، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ...

وعن الثاني : أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغي له ألاّ يسلم مصدرية كي ، لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل .

ومما يُقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه "كتبت إليه بأن قم" وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله: ... لا يقرأن بالسور، وهذا وهم فاحش، لأن حروف الجر – زائدة كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله [٢]

١- الجنى الداني ٢١٦-٢١٧.

٢- مغني اللبيب ٤٤-٤٥.

إذن للجواب في موضع وللجزاء والجواب في موضع آخر

الآية : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تثبيتاً وإذاً لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً)[١].

موضع الموقف : وإذاً.

صاحب الموقف : سيبويه ، الفارسي.

اتسعت العرب في استعمالات إذن اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب ومن ذلك اختلفت في معنى إذن :

قال سيبويه : وأمّا "إذن" فجواب وجزاء[٢] وحَمَل قول سيبويه على ظاهره أبو علي الشلوبين ، وقال : إنها للجواب والجزاء في كل موضع .

وقال الفارسي في الأكثر، وقد تتمخص للجواب ، بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنُّك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا ضرورة [٣].

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان ما نص عليه سيبويه في معنى إذن ، واختلاف النحاة في فهم المراد من كلامه، فقال في موضع: وتحرير معنى "إذن" صعب، وقد اضطرب الناس في معناها، وقد نص سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه[٤]. وقال عند هذه الآية الكريمة موضع البحث بعد إيراده لقول الزمخشري ... لأن إذاً جواب وجزاء ، قال : يفهم منه أنها تكون للمعنيين في حال واحد على كل حال ، وهذه مسألة خلاف :

ذهب الفارسي إلى أنها قد تكون جواباً فقط في موضع ، وجواباً وجزاء في موضع ، ففي مثل : إذن أظنك صادقاً ، لمن قال أزورك ، هي جواب خاصة ، وفي مثل : إذن أكرمك ، لمن قال : أزورك ، هي جواب وجزاء.

وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها تتقدر بالجواب والجزاء في كل موضع ، وقوفاً مع

---

(١) الآية ٦٦-٦٧ من سورة النساء.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤ وينظر حـ٣/١٢ فما بعدها من الكتاب نفسه .

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٠ والجنى الداني ٣٦٤ ورصف المباني ٦٢-٦٣ وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٤.

(٤) البحر ١/٤٣٤.

ظاهر كلام سيبويه ، والصحيح قول الفارسي[١] .

فهو في هذا يصحح ما ذهب إليه الفارسي ، وهذا هو الذي أميل إليه.

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٨٦

مجيء إنّ ومعموليها صلة الموصول

الآية : (وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة)[١].

موضع الموقف : ما إنّ مفاتحه لتنوء.

صاحب الموقف : الكوفيون ، الأخفش الصغير، النحاس.

لا يتم الكلام بالموصول إلا بصلته ، وهذه الصلة يشترط فيها أن تكون جملة غير طلبية ولا إنشائية.

فالغرض من الصلة إيضاح الموصول ، والطلبية والإنشائية لا يحصل بها الإيضاح،وأن الموصول وصلته يخبر عنهما تارة، وبهما تارة أخرى ، والأمر والنهي والاستفهام لا يصح فيها ذلك[٢].

وما عدا الجملة الطلبية والإنشائية فيجوز أن تكون صلة للموصول إلا أن أبا جعفر النحاس أورد في هذه الآية الكريمة خلافاً عن الكوفيين في مجيء أن صلة للموصول

قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : ما أقبح ما يقول الكوفيون في الصلات [*] أنه لا يجوز أن يكون صلة "الذي" وأخواته "أن" وما عملت فيه ، وفي القرآن ما إنّ مفاتحه[٣].

موقف أبي حيان :

نقل أبو حيان ما أورده أبو جعفر النحاس حكاية عن الأخفش الصغير ،ويظهر من هذا النقل الذي أورده أبو حيان أنه لا يوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه ذلك أنه قال معرباً لـ "ما" في الآية الكريمة : وما موصولة صلتها أنّ ومعمولاها[٤].

---

(١) الآية ٧٦ من سورة القصص.

(٢) ينظر المقتصب ١٩٤/٣ والإيضاح العضدي ١٣٠/١ والمساعد ٣١٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/١ وشرح ابن يعيش ١٥٠/٣ واللباب ١١٧/٢ وارتشاف الضرب ١٢٥٥/٣.

(*) في مطبوعة إعراب القرآن للنحاس "في الصلاة" وهو سهو.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٢/٣ وينظر الدر المصون ٦٩٣/٨.

(٤) البحر المحيط ١٣١/٧.

مجيء من لابتداء الغاية الزمانية

الآية الأولى : (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب)[١].

موضع الموقف : ثم يتوبون من قريب.

صاحب الموقف : البصريون.

في "مِن" من قوله تعالى"ثم يتوبون من قريب"، وجهان :

أحدهما : أن تكون للتبعيض ، أي : بعض زمان قريب.

والثاني : أن تكون لابتداء الغاية ، أي يبتدئ التوبة من زمان قريب.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذين الوجهين ثم قال : ودخول مِنْ الابتدائية على الزمان لا يجيزه البصريون[٢].

الآية الثانية : (لا تقم فيه أبداً ، لمسجدٌ أُسس على التقوى من أوّل يومٍ أحق أن تقوم فيه)[٣].

موضع الموقف : من أوّل يومٍ.

صاحب الموقف : البصريون ، الكوفيون.

موقف أبي حيان :

أورد أبو حيان هذه الآية الكريمة ثم ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مِن أتكون لابتداء الغاية في الزمان أم لا ؟ فقال: ومن هنا دخلت على الزمان ، واستدل بذلك الكوفيون على أن من تكون لابتداء الغاية في الزمان ، وتأوله البصريون على حذف مضاف ، أي : من تأسيس أول يوم ، لأن من مذهبهم أنها لا تجر الأزمان وتحقيق ذلك في علم النحو [٤].

---

[١] الآية ١٧ من سورة النساء.

[٢] البحر المحيط ٣/١٩٩.

[٣] الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

[٤] البحر المحيط د/٩٩.

ولم يرجّح مذهباً على آخر في هذه المسألة والذي يظهر أنها من مسائل الخلاف.

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز استعمال "مِن" لابتداء الغاية في الزمان، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز [١] قال أبو حيان : ودخول من الابتدائية على الزمان لا يجيزه البصريون[٢] ويقول في موضع آخر : واستدل بذلك الكوفيون ... وتأوله البصريون[٣] ويظهر أن المانعين هم أكثرُ البصريين لا جميعهم ، قال ابن هشام عن ذلك :قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضاً[٤] وكذا نقل المرادي ذلك عن ابن يعيش[٥].

أما الكوفيون ومن تابعهم – وهم كُثُر – فاستدلوا بالسماع، قال الله تعالى : (ثم يتوبون من قريب)[٦] وبقوله (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم)[٧] وبقوله (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) [٨]وبالحديث : "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة".

وبأبيات منها قول الشاعر :

من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى من القوم إلا خارجياً مسوّماً

وبقول آخر :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وبقول النابغة :

تُخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جُرِّبْن كل التجارب [٩]

وجمهور البصريين قالوا : أجمعنا على أن مِن في المكان نظير مذ في الزمان ، لأن مِن وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن مذ وضعت

---

(١) ينظر الإنصاف م ٥٤ جـ١/٣٧٠-

(٢) البحر المحيط ٣/١٩٩.

(٣) البحر المحيط ٥/٩٩.

(٤) ينظر معني اللبيب ٤١٩-٤٢٠ والارتشاف ٤/١٧١٨ وابن يعيش ٨/١١.

(٥) ينظر الجنى الداني ٣٠٩.

(٦) الآية ١٨ من سورة النساء.

(٧) الآية ١٠٨ من سورة التوبة وينظر معاني الأخفش ٢/٥٦١.

(٨) الآية ٩ من سورة الجمعة.

(٩) ينظر المقرب ١/١٩٨ وشرح ابن عقيل ٢/٢٤١ وابن يعيش ٨/١١-١٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠-١٣٣ وفيه عدة شواهد يُحتاج إلى إيرادها هنا نثرية شعرية وشواهد التوضيح ١٢٩-١٣٢.

لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ... فكما لا يجوز أن تقول : ما سرتُ مذ بغـــداد فكذلك لا يجوز أن تقول : ما رأيته من يوم الجمعة[١] ويتأولون ما خالف ما قعّـــدوه في هذا الشأن .

الترجيح: يظهر أن مذهب الكوفيين في مجيء من لابتداء الغاية في الزمـــان هو الراجح لديّ لأمور ، منها :

أولاً : ثبوت السماع بذلك كما سبق بيانه ، لذا تبعهم جمع من نحاة البصرة ، ومعظم المتأخرين من النحاة غيرهم ، ولذا قال العكبري في هذا : ويدل على جواز دخـــول من على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على قبل التي يراد بها الزمان ، وهو كثير في القرآن وغيره [٢] وقال الرضي : والظاهر مذهب الكوفيين ، إذ لا منع مـن مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهـــو كثير الاستعمال[٣] .

وصحح أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب ما ذهب إليه الكوفيون وغـيرهم قائلاً: ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك فـــي كـــلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه ، وهو الصحيـــح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد[٤] .

وهو ما اختاره واستحسنه ابن عطية[٥] وقال ابن مالك عن مِـــنْ : ومجيئـــها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه ، فبعض النحويين منعه ، وبعضٌ أجازه ، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب[٦] ويقول أيضاً: وأما استعمال مـــن في الزمان فَمَنْعُه غير صحيح ، بل الصحيح جـــوازه لثبـــوت ذلـــك فـــي القـــرآن والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة[٦].

ثانياً : قياساً على "منذ" فإنها متضمنة معنى "مِن" والشيء إذا ضُمّن معنى شيء آخر

---

(١) الإنصاف ١/٣٧١-٣٧٢.

(٢) الإملاء ص ٣١٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٦٦.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٧١٨.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٨/٢٧٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٠ ، ١٣١.

عمل عمله ووقع موقعه.

ثالثاً : مذهب الكوفيين في هذا الشأن صريح مليح لا تأويل فيه ، وما لا تأويل فيه أولى ، بخلاف مذهب البصريين المبني على التأويل ، قال المرادي :وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسُّف[١].

---

[١] الجنى الداني ٣٠٩.

الحرف بين البساطة والتركيب:

١- لن بين البساطة والتركيب

الآية : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)[١]

موضع الموقف : لن.

صاحب الموقف : الخليل ، الفراء.

"لن" حرف نفي واستقبال ونصب ، وقد اختلف فيها أتكون بسيطة أم مركبة؟

- فذهب الخليل والكسائي [٢] إلى أنها مركبة من "لا" النافية ، و"أن" الناصبة ، فالأصل فيها "لا أن" غير أن الهمزة حذفت من "أن" لكثرة الاستعمال ، وحذفت الألف من "لا" لا لتقاء الساكنين فأضحت بعد هذا "لن" قال سيبويه عن رأي الخليل هذا : فأما الخليل فزعم أنها "لا أن" ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا ويلمه، يريدون:وي لأمه،وكما قالوا : يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا "هلا" بمنزلة حرف واحد ، إنما هي "هل" و "لا" [٣].

- وذهب الفراء إلى أن أصلها "لا"[٤] فجعلت ألف "لا" نونا ، ونفي بها المستقبل ، واستدل بأن "النون" و "الألف" في البدل أخوان ، فكما تبدل النون أَلِفاً في الوقف ، نحو : "لنسفعا"[٥] كذلك تبدل النون أَلِفاً في نحو : زيداً.

- وذهب سيبويه وجمهور النحاة[٦] إلى أنها حرف بسيط لا تركيب فيه ،قال سيبويه عن مذهب غير الخليل من جمهور النحاة : وأما غيره فزعم أنه ليس في "لن" زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليس فيها زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة "لم" في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً[٧] .

---

(١) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٤/١٥ والجنى الداني ٢٧١ واللباب ٢/٣٢ وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٣ وشرح ابن يعيش ٧/١٥-١٧ ، ٨/١١٢ ومغني اللبيب ٣٧٤ والمسائل الحلبيات ٤٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٠ وأسرار العربية ٣٢٩ والمقتضب ٢/٨ والأصول ٢/١٤٧ والخصائص ٣/١٥١ والمحتسب ١/١٢٠.

(٣) الكتاب ٣/٥.

(٤) ينظر رصف المباني ٢٨٥ وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٨ والجنى الداني ٢٧٢ وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٣ وشرح ابن يعيش ٧/١٧ ، ٨/١١٢.

(٥) الآية ١٥ من سورة العلق.

(٦) ينظر الهوامش السابقة.

(٧) الكتاب ٣/٥ وينظر الإنصاف ١/٢١٦.

- وقد ردّ سيبويه على الخليل ، وكذا رد الجمهور على الخليل ومن وافقه كما ردّوا على الفراء.

أولاً : مما رُدّ به على الخليل ومن وافقه:

- إن التركيب خلاف الأصل ، ولا يقبل القول بالتركيب إلا بدليل ، وليس في تركيب "لن" دليل[١].
- إن "لن" : لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ، لأن هذا اسم ، والفعل صلة[٢].
- أن "لن" من قولنا : لن أضرب زيداً ، كلام تام ، ولو كان أصلها "لا" و "أن" لكان الكلام مفرداً لم يتم به الكلام ، لأن "أن" وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خبر له[٣].
- ليس لفظ "أن" موافقاً للفظ "لا أن" ولا معناها كمعناها ، فما الذي أوجب أنها هي؟[٣].

ثانياً : مما رُدّ به على الفراء :

١.ليس للفراء دليل على ما ذهب إليه من أن أصل "لن" هو "لا" حتى قال الرضي : ولا دليل على قول الفراء[٤] وقال ابن يعيش : ولا أدري كيف اطلع على ذلك ، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع[٥] وفي موضع آخر يقول عن ما ذهب إليه الفراء : وهو خلاف الظاهر ، ونوع من علم الغيب[٦] وقال المرادي : وهو ضعيف ، لأنه دعوى لا دليل عليها [٧] .

٢."أن" "لا" لم توجد ناصبة في موضع من المواضع ، و "لن" لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع ، فكيف تقاس "لن" على "لا"[٨] .

موقف أبي حيان :

ذهب أبو حيان مذهب جمهور النحاة وخالف الخليل والكسائي والفراء ، فقال:

---

(١) اللباب ٣٣/٢ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤ والجنى الداني ٢٧١.

(٢) الكتاب ٥/٣ وينظر الإنصاف ٢١٦/١.

(٣) النكت للأعلم ٦٩٢/١ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٤ والجنى الداني ٢٧١ ورصف المباني ٢٨٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤.

(٥) شرح ابن يعيش ١٦/٧.

(٦) شرح ابن يعيش ١١٢/٨.

(٧) الجنى الداني ٢٧٢.

(٨) رصف المباني ٢٨٧.

"لن" حرف نفي ثنائي الوضع بسيط لا مركب من "لا أن" خلافاً للخليل في أحد قوليه، ولا نونها بدل من ألف ، فيكون أصلها "لا" خلافاً للفراء[١].

---

[١] البحر المحيط ١/١٠٢

٣- بلى بين البساطة والتركيب

الآية : (بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته) [٢].

موضع الموقف : بلى.

صاحب الموقف : الكوفيون ، البصريون.

اتفق النحاة على أن "بلى" حرف ، واختلفوا فيها أتكون حرفاً بسيطاً أم مركباً؟

- ذهب البصريون إلى أن بلى حرف بسيط لا مركب،وذهب الكوفيون إلى القول بتركيبه من بل وزيدت عليها الألف للوقف ، قال الفراء في هذا الشأن : إذ قالوا : ما قام عبدالله بل زيد ، فكانت بل كلمة عطفٍ ورجوعٍ لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد ، فقالوا : بلى فدلّت[٢] على معنى الإقرار والإنعام ، ودل لفظ بل على الرجوع عن الجحد فقط [٣].

فالكوفيون يرون أن الألف زيد للوقف إذ الأصل "بل" وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث بدليل إمالتها"[٤] وبعض هؤلاء يقول : فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد[٥].

وما ذهبوا إليه قال عنه أبو البقاء العكبري : وهو ضعيف[٦]

موقف أبي حيان :

خالف أبو حيان ما ذهب إليه الكوفيون من كون بلى حرفاً مركّباً إذ يقول: وبلى عندنا ثلاثي الوضع ، وليس أصله "بل" فزيدت عليها الألف خلافاً للكوفيين[٧] ولعل ما ذهب إليه البصريون هو الأولى بالترجيح لأمور منها :

---

(٢) الآية ٨١ من سورة البقرة.

(٣) أي الألف.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٥٣.

(٤) معني اللبيب ١٥٣.

(٥) الجنى الداني ٤٢٠.

(٦) الإملاء ٥٣.

(٧) البحر المحيط ١/٢٧٠-٢٧١ وينظر الكتاب ٤/٢٣٤ واللسان باب الواو والياء والألف فصل الباء ١٤/٨٨ (بلى) واللباب ٢/٢٢٧ والدر ١/٤٥٦ ورصف المباني ١٥٧ والارتشاف ٥/٢٣٦٩ والرضي ٤/٤٢٨ وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤١ والمحرر ١/٢٧٥.

١.إن بلى حرف متفق على حرفيته ، وحروف الحروف كلها أصلية.
٢.لا اشتقاق للحروف يُعرف به الأصل من الزائد.
٣.حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال أما الحروف فلا يدخلها شـــيء منـــها على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان علـــى كل حال.

٣- "لات" بين البساطة والتركيب

الآية : (كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص)[١]

موضع الموقف : ولات حين مناص.

صاحب الموقف : سيبويه ، الأخفش ، أبو عبيدة

اختلف في حقيقة ماهية "لات" : أتكون فعلاً ماضياً ، أم أنها كلمتان ، لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة ؟ أم أنها كلمة وبعض كلمة ؟ فتكون لا والتاء زائدة في أول الحين .

حقيقة ماهيتها فيه عدة مذاهب ، منها :

١. أنها فعل ماض بمعنى نقص كما قال تعالى : (ولا يلتكم من أعمالكم شيئاً)[٢] فيليت ماضيه لات ثم استعملت للنفي كما أن قَلّ كذلك ، وقيل إن أصلها لَيْس فقبلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاءً.

٢. أنها لفظان مركبان من "لا" النافية، وتاء التأنيث لتأنيث لفظ "لا" أو لمبالغة النفي، وهذا مذهب الجمهور.

٣. وذهب أبو عبيدة ومن تبعه إلى أنها كلمة وبعض كلمة أخرى ، فالتاء زائدة عليها ، وهي من أول لفظ حين فالأصل "تحين" ثم زيدت التاء على لا[٣].

موقف أبي حيان: الذي يتبادر إلى الذهن أن أبا حيان يذهب مذهب الجمهور فهو يقول : لات : هي لا أُلحقت بها التاء ، كما أُلحقت في ثمّ وربّ ، فقالوا : ثمَّتَ وربَّتَ ، وهي تعمل عمل ليس في مذهب سيبويه ، وعمل إنّ في مذهب الأخفش ، فإن ارتفع ما بعدها فعلى الابتداء عنده[٤]

أما ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن التاء من لات هي "لا" وبعض كلمة أخرى فالتاء زائدة عليها يقول أبو حيان رادّاً عليه: وكيف يصنع بقوله: ولات ساعةَ مندم ولات أو انٍ[٥].

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٣) ينظر معظم هذه الأمور الثلاثة في الكتاب ٥٧/١ ، ٥٨ ، ٣٧٥/٣ والأصول ٩٥/١ فما بعدها وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢-١٩٩ واللباب ١٧٩/١ وشرح ابن يعيش ١١٦/٢-١١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١-٣٧٨ ومغني اللبيب ٣٣٥-٣٣٧ والجنى الداني ٤٨٥ فما بعدها وإعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣ ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤.

(٤) البحر المحيط ٣٨١/٧.

(٥) البحر المحيط ٣٨٤/٧.

الباب الثاني: مواقف أبي حيان تمهيداً ودراسة

أولاً: التمهيـــد

الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقفه

جاء أبو حيان في وقت وجد فيه نفسه أمام تراث نحوي ضخم ، فدرس هذا العلم واستوعب مسائله مما جعله إذا ناقش لم يعوزه الدليل ولم تغب عنه الحجة لكنه لم يقف أمام هذا التراث وما فيه من مسائل وأحكام موقف المحايد أو الموافق أو المنحاز إلى مذهب نحوي دون آخر ، أو إلى إمام من أئمة النحو دون آخر ، وإنما كانت له مناقشات مشرقة ولمحات مضيئة في مسائل النحو.

وله في البحر المحيط عبارات تدل على استقلال تفكيره حتى جرت مجرى الأمثال ، استمع إليه وهو يقول : ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم [١] ويقول : ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة [٢]ويقول : ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه بل إذا صح النقل وجب المصير إليه [٣]ويقول : (وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون[٤] ويقول : إن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط،والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه [٥].

فأبو حيان لم يكن مقلداً ولم يكن متابعاً كل المتابعة لأحد إنما كان ينظر في المسألة نظرة تمحيص وتدقيق فيأخذ برأي أحدهم إن وافق الدليل ويرفض الرأي الآخر إن خالف الدليل.

الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقفه:

قامت مواقف أبي حيان من متقدمي النحاة على أسس كثيرة ، منها :

المبحث الأول : الاحتجاج بالسماع

إن أهم أصل قامت عليه مواقف أبي حيان النحوية هو السماع ، فهو مدار الحكم عنده يأخذ به ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية وترجيح ما يراه صواباً ، كما أنه استخدمه أصلاً من الأصول التي يَرُد بها على معارضيه ، ومن اهتمامه

---

(١) البحر المحيط ١٥٩/٣

(٢) البحر المحيط ٢٧١/٤

(٣) البحر المحيط ٣٩/٢

(٤) البحر المحيط ٣١٧/٢-٣١٨

(٥) البحر المحيط ٣٦٢/٢-٣٦٣

بالسماع قوله : ومن سمع حجةٌ على من لم يسمع [١]ويقول: وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع[٢] ، وقد عُرِّف السماع بأنه " ما ثبت في كلامِ مَن يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت "[٣] وعلى هذا الأساس يشمل السماع القرآن ، والحديث وكلام العرب .

وفيما يلي موجز لهذه الأمور ، ليتضح لنا أن أبا حيان بنى مواقفه عليها :

المطلب الأول : احتجاجه بالقراءات متواترها وشاذها

يُعد احتجاجُ أبي حيان بالقراءات القرآنية وعدم تخطئة القراء من الأمور المهمة التي قامت عليها مواقفه من متقدمي النحاة . والقراءات القرآنية إما أن تكون متواترة و إما أن تكون شاذة ، وتفسير البحر المحيط ضم كثيراً من هذه القراءات ، وكثيرٌ من مصادر تلك القراءات لا يزال مخطوطاً أو مفقوداً إلا أننا نقف مع أبي حيان في هذين القسمين من القراءات ونخص بالذكر ما له علاقة بمتقدمي النحاة ، ويكفينا ضرب أمثلة لذلك،إذ إن الحديث عن القراءات في البحر المحيط ليس هذا مجال البحث .

أ- القراءات المتواترة

اعتمد أبو حيان على القراءات المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعض ، إذ هي في درجة ثابتة واحدة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وما دامت القراءات المتواترة على هذه الدرجة فلا يجوز ردها ولا الطعن فيها .

وقد امتدح كثيراً من النحاة لأنهم لم يرجحوا فيما احتجوا به من هذه القراءات المتواترة بين قراءة وأخرى ، وذم قوماً آخرين لأنهم طعنوا في القراءات السبع .

قال أبو حيان :

وقد تقدم أني لا أرى شيئاً من هذه التراجيح ، لأنها كلها متواترة قرآناً . فلا ترجيح

---

(١) البحر المحيط ٤٠٩/٥

(٢) البحر المحيط٤٦١/١

(٣) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٥٢

في إحدى القراءتين على الأخرى[١]. وقال أيضاً: وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين ، وحكى أبو عمر [٢]الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسه : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة ، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس ، فضلت الأقوى ، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة متديِّناً ثقة [٣].

وكان لا يرجح قراءة متواترة على أخرى مثلها،فمن ذلك : قرأ الجمهور "كله "بالنصب من قوله تعالى:" قل إن الأمر كلَّه لله " [٤]وقرأ أبو عمرو " كلُّه" بالرفع ، ورد أبو حيان على ابن عطية الذي رجح قراءة الجمهور فقال أبو حيان : ولا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر ، والابتداء بكل كثير في لسان العرب[٥].

وكان يحترم القراءات القرآنية ومن ذلك أن جمهور القراء قرأوا " كُلاًّ" من قوله تعالى" و كلاً وعد الله الحسنى " [٦]بنصب "كلاًّ" ، وقرأ ابن عامر وغيره " وكلٌ" على أنه مبتدأ وحذف الضمير العائد ، والبصريون لا يجيزون هذا الحذف غير أن الفراء وهشاماً من الكوفيين أجازا حذف الضمير في هذا الموضع قال أبو حيان : وقد أجاز ذلك الفراء وهشام وورد في السبعة فوجب قبوله وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل وعد بالضرورة [٧].

ونرى أبا حيان يأخذ بقراءة القراء السبعة ويعتمد عليها ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءات ، ولو كانت مخالفة لنصوص النحويين وقواعدهم فمن ذلك أنه رجح أن الأولى في اسم الفاعل العامل الإضافة ومع ذلك لم يعب الرأي الآخر الذي يرى أن الأرجح هو الإعمال لقراءة أبي عمرو في قوله تعالى" هل هن كاشفات

---

(١) البحر المحيط ٢/٥٠٦

(٢) في المطبوعة " أبو عمرو" والصواب ما أثبته

(٣) البحر المحيط٤/ ٨٧

(٤) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(٥) البحر المحيط ٣/٨٨-٨٩

(٦) الآية ١٠ من سورة الحديد

(٧) البحر المحيط٨/٢١٩

ضره) [١] حيث قرئي بتنوين " كاشفات " ونصب " ضره " وقرأ الجمهور بالإضافة قال أبو حيان عن هاتين القراءتين وما شابههما : وكلاهما فصيح[٢] .

وقد قرأابن عامر " وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم " [٣] ببناء "زين " للمفعول ، ونصب " أولادهم " وجر " شركائهم " وعلى هذه القراءة أجاز الفصل بين المصدر المضاف إلىالفاعل بالمفعول بناء على هذه القراءة .

ورد على جمهور البصريين الذين منعوا هذا الفصل ، ولم يجيزوه إلا في ضرورة الشعر .

قال أبو حيان عن مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلىالفاعل بالمفعول : وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح ، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلىالعربي الصريح المحض ابن عامر...[٤].

فعلى هذا لا يجوز إنكار القراءة المتواترة ولا الطعن فيها ، لأن هذا الطعن في القراءة المتواترة يقرب من الردة[٥] ولذا عاب على النحاة الذين طعنوا في قراءة الحرميين وابن عامر " ليكة " بلام مفتوحة من قوله تعالى: كذب أصحاب الأيكة المرسلين " [٦] .

قال أبو حيان : وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو علي الفارسي والنحاس وتبعهم الزمخشري،وَوَهَّموا القراء...وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ،ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله [٧]

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الزمر

(٢) البحر المحيط ٤٣٢/١

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام

(٤) البحر المحيط ٢٢٩/٤

(٥) ينظر البحر المحيط ١٥٩/٣

(٦) الآية ١٧٦ من سورة الشعراء

(٧) البحر المحيط ٣٧/٧

وأنكر ابن جرير والنحاس وغيرهما قراءة كسر " إن " من قوله تعالى" ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام "[١] وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير .

قال أبو حيان : وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدًا ، فإنها قراءة متواترة إذ هي في السبعة ، والمعنى معها صحيح[٢] .

وأنكر أبو إسحاق الزجاج قراءة أبى عمرو وأبي بكر وحمزة وغيرهم من قوله تعالى" ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك " [٣] بتسكين الهاء من "يؤده" .

قال أبو حيان : وما ذهب اليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيئ ، إذ هي قراءة في السبعة ، وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو ابن العلاء ،فإنه عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا ...

وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه : إنه لم يكن إماماً في اللغة ، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها ، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره ، ونقلوها من لغة العرب وممن رد عليه أبو منصور الجواليقي ،وكان ثعلب إماماً في اللغة ، وإماماً في النحو على مذهب الكوفيين[٤]

وأنكر على أبي حاتم طعنه في بعض آيات القرآن ، قال أبو حيان : وكان أبو حاتم يطعن في بعض القرآن بما لا علم له به ، جسارة منه – عفا الله عنه [٥] .

وأنكر المبرد قراءة أبي عمرو اختلاس حركة الإعراب في " بارئكم " من قوله تعالى"فتوبوا إلىبارئكم [٦] "بسكون الهمزة قال أبو حيان : ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ،

---

(١) الآية ٢ من سورة المائدة

(٢) البحر المحيط ٣/٤٢٢

(٣) الآية ٧٥ من سورة آل عمران

(٤) البحر المحيط٢/٤٩٩-٥٠٠

(٥) البحر المحيط ٧/٤١٧

(٦) الآية ٥٤ من سورة البقرة

لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر [١] .

- وقرأ ابن عامر والكسائي في بعض المواضع نصب " فيكون" من قوله تعالى" وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون " [٢] وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر إنها لحن [٣] .

قال أبو حيان مدافعاً عن هذه القراءة : وهذا قول خطأ ، لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلىالكفر ، إذ هو طعن على علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى[٤] .

- وأنكر المبرد والزجاج والفارسي ما رُوي عن أبى عمرو وغيره من إسكان العين في قوله تعالى: " إن تبدوا الصدقات فنعما هي " [٥].

لذا رد أبو حيان عليهم قائلاً : وإنكار هؤلاء فيه نظر ، لأن أئمة القراءة لم يقرؤا إلا بنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه [٦].

وكما ذكرت سابقاً إن الحديث عن القراءات القرآنية المتواترة في البحر المحيط طويل جداً ، وليس هذا الموطن تفصيله . فقد أثنى على القراء ، وأشاد بمكانتهم ، ونعتهم بأحسن الأوصاف ، ودافع عنهم دفاعاً مجيداً ، مجيباً عما غُلّطوا أو لُحنوا بسببه ، حيث ساق الحجج من كلام العرب على صحة ما نقلوه . وأنكر

---

(١) البحر المحيط ٢٠٦/١

(٢) الآية ١١٧ من سورة البقرة

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٣٣٩/١

(٤) البحر المحيط٣٦٦/١

(٥) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٦) البحر المحيط٣٢٤/٢

على من أنكر عليهم في قراءاتهم السبعية المتواترة [١].

ب- القراءات الشاذة

كما وردت القراءات المتواترة في تفسير البحر المحيط وردت كذلك القراءات الشاذة ، أما أبو حيان فهو يستعرض القراءات الشاذة ولا يغلط قارئها ويوجهها على المعاني التفسيرية في معظم المواضع .

غير أنه لا يبني عليها قاعدة في معظم ما اطلعت عليه ويوجه بعضها التوجيه الإعرابي الملائم وما ذلك إلا أنه يرى القراءات جاءت على لغة العرب متواترها وشاذها[٢].

المطلب الثاني : احتجاجه بالحديث

يراد بالحديث هنا أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وإقراره ، وقد كثر الاستشهاد بالحديث في النحو وأصبحت هذه الكثرة من سمات نحاة الأندلس وخاصة عند كل من ابن خروف وابن مالك .

أما أبو حيان فقد رسم لنفسه منهجاً سار عليه في الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية. فقد منع الاستشهاد بالحديث ، وذلك لأمرين :

أحدهما : جواز نقل الحديث بالمعنى

والثاني: كثرة وقوع اللحن في من روى الحديث.

يقول أبوحيان في هذا الشأن معرِّضاً بابن مالك : قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل .... وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء.فقال : إنما تَنكَّبتِ العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به ، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما :أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ....

---

(١) ينظر البحر المحيط ١/١٥٢،٢٠٦،٢٥٤ ٢٨/٣٢٤،٣٦١-٣٦٣ ٤/١٣٦، ٣٠٩، ٦/٤٧٠ ٧/٤٦،٦٩،١٢٤، ٣١٩-٣٢٠، ٣٣٢، ٤١٧ ٨/٦٠، ٦٢،١٥٩،١٧٤،٢٢٦،٤٠٠،٤١٦

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/ ١٤٧ -٤/٢٣١ /١٩٠ ،٤٤٤-٤٤٥،٨/٤٩٣

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى في الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ...وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئي : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ، فإذا طالع ما ذكرنا أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث[١].

ونراه في ارتشاف الضرب إلى هذا المعنى متعقباً ابن مالك[٢]وفي كتابي منهج السالك وارتشاف الضرب نلخص مجيء الأحاديث الواردة فيها على صور ثلاث

أولاً : ما احتج به نحاة متفرقون غير ابن مالك وأبى حيان سواء في ذلك ما رَدّ عليهم احتجاجهم بالحديث ،أو ما سكت عنه ولم يعلق عليه أو ما أيّدهم فيه وصرّح بذلك التأييد .

ثانياً: ما احتج به ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيان منه .

ثالثًا: ما احتج به أبو حيان نفسه سواء أكان لمجرد التمثيل أو بنى عليه قاعدة أو حكمًا جديداً .

وقد أوْرَدت الدكتورة خديجة الحديثي هذه الصور الثلاث ، ثم قالت عن الصورة الثالثة : من هذه المواضع الكثيرة التي احتج فيها أبو حيان بالحديث نجد أنه قد ناقض رأيه الذي اشتهر به ، وهو كونه لا يجيز الاحتجاج بالحديث ، لأن معظم الأحاديث منقولة بالمعنى ، ولأن الأعاجم كثروا في رواة الحديث فحرفوه...

وقد مر بنا تفصيل ذلك وأنه كان أشد النحاة المانعين موقفاً من الاحتجاج به أو هو زعيمهم في ذلك ، فكيف نستطيع تفسير هذا التناقض [٣] .

تقول مجيبة : الذي يبدو لي – كما اتضح من الأحاديث التي اعتمد عليها في إثبات

---

(١) نقلاً عن كتاب النحاة والحديث النبوي د. حسن موسى الشاعر ص ٤٨

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٧٩١

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣٦٤ وينظر المدرسة النحوية في مصر والشام د. عبد العال سالم مكرم ص ٣٤١ وما بعدها

حكم أو استعماله لكلمة أو إثبات قاعدة وردت في حديث أو في قول منسوب لأحد الصحابة أنه كان يعتمد على ما اتفق الرواة على نقله بلفظ واحد أو ما تواتر فيه النقل ، أو تضافر النقل فيه وما إلى ذلك من عبارات، والأحاديث من هذا النوع لم يختلف معظم الباحثين في الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف في الاحتجاج بها وبناء القواعد والأحكام عليها.....

فأبو حيان إذن يحتج بالحديث وينقل آراء المحتجين به ويوافقهم على القواعد التي بنوها مستندين إليه ، أو ينقل الرأي من غير أن يبين موافقته أو اعتراضه ، ويسكت عنه أو يرد عليهم القاعدة والحكم والاستشهاد ، أو يخرج الحديث تخريجاً يعيده إلى قواعد النحاة السابقين الأصلية ولا يخرج به عن موضع استشهادهم [١]

وإذا عدنا إلى البحر المحيط نراه يورد أحاديث قولية وفعلية تَرْبُوا على ألف حديث وقد تعددت مناسباتها والغرض من إيرادها.فمنها ما ورد ترغيباً في الحث على قراءة القرآن وسرد فضائله ، وترغيباً في أعمال البر والصدقة وفي الحث على أمور الطاعة بعامة والجهاد ، ومنها ما ورد للترهيب والتحذير.

ومنها ما جاء تفسيراً للأحكام الفقهية كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها ،ومنها ما جاء بياناً لأهل الآخرة من جنة ونعيم وعذاب وأهوال وغير ذلك ، ومنها ما جاء تفسيراً للقرآن ومناسبات نزوله .

ومنها ما ورد ضمن أقوال المفسرين والنحاة كابن عطية والزمخشري وهو يخص الجانب النحوي والصرفي . ونراه لا يتضح موقفه من الاستشهاد بالحديث في الجانب النحوي ، أو يدعم قضية نحوية أو حكماً من أحكام النحو، أو تأصيل قاعدة نحوية يريد أن يحتج بالحديث لها. وعلى عموم القول لا نجده يرجح جانباً أو مذهباً من مذاهب النحاة أو يعارضهم وخصوصاً ما يتعلق بموقفه من متقدمي النحاة.

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣٦٤ وينظر المدرسة النحوية في مصر والشام د. عبد العال سالم مكرم ص ٣٤١ وما بعدها

المطلب الثالث : احتجاجه بكلام العرب

أ- احتجاجه بالنثر

لما كان الشعر مجالاً للضرورات فإن النحاة لم يعتمدوا عليه وحده ما لم تعضده شواهد نثرية تعزز صحته ، فكانت هذه الشواهد مورداً خصباً لبناء القواعد.

وقد اعتمد أبو حيان على الكثير من هذه الشواهد النثرية لتخريج بعض الأعاريب ، ومن هذه الشواهد :

اللهم ضبعاً وذئباً [١] وقولهم :" مطرنا ما زبالة فالثعلبية[٢] وكذلك "مره يحفرها"[٣] وقولهم " بك الله نرجوا الفضل"[٤] وقول العرب : "ما فيها غيره وفرسه"[٥] وقد قالت العرب: ها أنت ذا قائماً ، وها أنا ذا قائماً ، وقالت أيضاً : هذا أنا قائماً ،وهاهو ذا قائماً " [٤]قال الكسائي : العرب تقول : عال يعول ، وأعال يعيل كثر عياله [٦]" قول العرب : أنت ظالم إن فعلت " [٧] " قول العرب : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد[٨] ؛ قد كان من مطر "[٩] قول العرب : سواء عليه الخير والشر "[١٠] والعرب تقول للرجل إذا سكت عن الجواب وأمسك : رد يده في فيه[١١] .

ب - احتجاجه بأشعار العرب

إن الشعر العربي مصدر غني ومهم من مصادر السماع ، والشعر يُعد في معظمه حجة النحوي في تقرير صحة القواعد النحوية وإثباتها ، أو تجويز ما جاء

---

(١) البحر المحيط ١٩/١

(٢) البحر المحيط١٢٢/١

(٣) البحر المحيط ٢٨٣/١

(٤) البحر المحيط ٢٩٠/١

(٥) البحر المحيط١٤٧/٢

(٦) البحر المحيط ١٦٥/٣

(٧) البحر المحيط ٣٠٠/٣،٢٩٥/٥

(٨) البحر المحيط ٣٤٠/١

(٩) البحر المحيط٣١٤/٢

(١٠) البحر المحيط ٣٧٠/٥

(١١) البحر المحيط٤٠٩/٥

مخالفاً للقياس ، أو الرد على المخالف ، وتفنيد رأيه ، أو إظهار ضعف مذهبه النحوي أو عدم جوازه .

والبحر المحيط غني بالأبيات الشعرية التي حشدها أبو حيان ، وتشكل الشواهد النحوية معظم تلك الأبيات ،ولا نكاد نمر بشاهد نحوي وارد في كتب النحو إلا ونجده في البحر المحيط وارداً ، ونجد بعض الشواهد النحوية في البحر المحيط غير واردة في معظم كتب النحو. وقد التزم أبو حيان بزمن الاحتجاج فلا يحتج بشعر المولدين ولا المحْدِثين الذين خرجوا عن زمن الاستشهاد.

وخلاصة القول : إن الشواهد النحوية في البحر المحيط لا تخلو من أحد أمور :

١- إما أن تكون لبناء قاعدة

٢- وإما أن تكون رداً على مذهب من المذاهب ، أو رأي من الآراء

٣- وإما أن تكون جيء بها استئناساً

ولا أطيل البحث في هذه المسألة ، فقد دُرِسَت بعنوان : أبيات النحو في تفسير البحر المحيط [١]فلا داعي للمزيد في القول والتفصيل .

المطلب الرابع : احتجاجه بلغات العرب

إن الحديث عن لغات العرب في تفسير البحر المحيط طويل جداً ، وليس هذا الموضع مجاله ، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى بعض ما أورد من لغات ومن تلك اللغات على سبيل المثال لا الحصر:

لغة بلحارث بن كعب[٢] لغة بني تميم [٣] ، لغة الأزد[٤] لغة ربيعة [٥] لغة هذيل [٦] لغة سُليم [٧] لغة كلب[٨] لغة عُقيل[١٠] .....

---

(١) بحث مطبوع لنيل درجة الماجستير من تأليف شعاع إبراهيم المنصور طبعة دار المدني ١٤١٤هـ توزيع مكتبة التراث بمكة المكرمة .

(٢) ينظر البحر ٢٥٥/٦

(٣) ينظر البحر المحيط١٦٣/٤-٢٣٥

(٤) ينظر البحر ٤١٨/٣، ٢٢٦/٥،٢٩٧/٦

(٥) ينظر البحر المحيط١٨٤/٤

(٦) ينظر البحر ٦١/١/

(٧) ينظر البحر ١٧٢/٣

(٩) ينظر البحر ٧١/٣/٢،٣، ٤٩٩/٢ ٤١٧/٧

(١٠) ينظر البحر ٧١/٣، ٤٩٩/٢،٤١٧/٧

لغة قيس[١] ، لغة قريش[٢] ، لغة كنانة[٣] ، ومعظم ما أورده احتجاجاً بهذه اللغات يختص بالأصوات والبنية،ونشير إلى أنه كان لا يحتج بلغات القبائل التي كانت تسكن أطراف جزيرة العرب لاختلاط ناطقيها بالأعاجم ، وكان لا يفصح فيما اطلعت عليه أنه فضّل لغة على أخرى منها ، غير أنه كان يفضل اللغة القرشية لأنها أفصح اللغات وبها كُتب المصحف ، ونزل معظم القرآن عليها[٤] .

وعلى ضوء ما سبق كان أبوحيان يهتم بلغات العرب كيف لا وهو الذي يقول في مقدمة البحر المحيط : وقد حفظت في صغري في علم اللغة كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني ، واللغات المحتوى عليها دواوين مشاهير العرب الستة : امرئ القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة وديوان الأفوه الأودي ، لحفظي عن ظهر قلب لهذه الدواوين ، وحفظت كثيراً من اللغات المحتوى عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة ، واللغات التي تضمنتنها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك .....[٥] .

ونرى هذا السماع واضحاً في بعض مواقفه النحوية ، فقد وافق الكوفيين ومن تابعهم في منع تقديم خبر "ليس" عليها اعتماداً على أنه لم يُسمع ، فيقول : وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر "ليس" عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية[٦] وقول الشاعر :

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبياً في الخفا لست أقدم[٧]

ونرى أبا حيان يخرج عدة قراءات على لغات العرب ، فعند قوله تعالى " إنّ هذان لساحران [٨] على قراءة من شدّد "إنّ" وهذان بالألف حيث تعدد التخريجات ثم

---

(١) ينظر البحر ١٨٤/٤ ، ١٨٩ .

(٢) ينظر البحر ٢٥/١ .

(٣) ينظر البحر ٢٥٥/٦ .

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٥/١ ٣٣٢/٨ .

(٥) البحر المحيط ٦/١ .

(٦) الآية ٨ من سورة هود .

(٧) البحر المحيط ٢٠٦/٥ .

(٨) الآية ٦٣ من سورة طه .

اختار غير ما ذُكر ، فقال : والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً ، وهي لغة كنانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ،ولبنى الحارث بن كعب ، وخثعم وزبيد، وأهل تلك الناحية ، حُكي ذلك عن الكسائي ، ولبني العنبر ، وبني الجهيم ، ومراد وعذرة [١]

ونراه يُخرِّج صرف ما لا ينصرف في إحدى القراءات على بعض لغات العرب فيقول :" أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ،وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره [٢] ويقول في موضع آخر : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لا ينصرف [٣]

المبحث الثاني :الاحتجاج بالقياس

القياس أحد المصادر التي بُني عليها علم النحو ، وهو في اللغة: تقدير الشيء على مثاله ، وفي الاصطلاح : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها.

أو هو إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم ، مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى [٤]، وللقياس أركان أربعة :

١- أصل ،وهو المقيس عليه

٢-فرع ، وهو المقيس

٣- حكم

٤- علة جامعة

وقد اتخذ أبو حيان القياس في بعض مواقفه حجة يرجع إليها ، ويرجح بها ما يراه راجحاً ، وقد بين أن القياس لا يكون إلا على أدلة كثيرة ، وشواهد عديدة ، يمكن أن يقوم القياس عليها ،و هو المنهج الصحيح في ذلك ، فالقليل والنادر لا يجوز القياس عليه ، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع .

---

(١) البحر المحيط٦/٢٥٥

(٢) البحر المحيط ٨/٣٤٢

(٣) البحر المحيط٨/٣٩٤

(٤) ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٩١

ففي مسألة وقوع الماضي المثبت حالاً دون اقترانه بقد رجح مذهب من أجاز ذلك ، مذهب الكوفيين والأخفش ، وما هذا الترجيح إلا لكثرة مجيء الماضي المثبت حالاً دون اقترانه بقد في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل .

يقول في هذا الشأن : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير "قد " وهو الصحيح، إذ كَثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل [١] .

ويقول في موضع آخر : ولا يحتاج إلى إضمار قد ، لأنه كثر وقوع الماضي فيه حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليه [٢]

وإذا كان أبو حيان لا يجيز القياس على القليل والنادر فمن باب أولى أنه لا يجيز القياس على ما لم يرد به سماع ، إذ كيف يعتمد القياس أصلاً من أصول النحو دون سماع ، وهو قاعدته التي يُبنى عليها .

يقول في هذا الشأن عن الجزم بـ"كيف" : والجزم بها غير مسموع من العرب ، فلا نجيزه قياساً ، خلافاً للكوفيين وقطرب[٣].

المبحث الثالث : الاحتجاج بالسماع والقياس معاً

اعتمد أبو حيان في بعض مواقفه على السماع والقياس معاً ، ففي مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار حيث وافق من أجاز العطف دون إعادة الجار، وذلك على مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وما هذه الموافقة إلا " لأن السماع يعضده والقياس يقويه " [٤] .

ثم بين هذا فقال: أما السماع فما روي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسه بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره ... وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة (٤)

---

(١) البحر المحيط ٤٩٣/٧

(٢) البحر المحيط ٣٥٥/٦

(٣) البحر الحيط ١١٩/١

(٤) البحر المحيط١٤٧/٢ وينظر البحر ٤٢/٨

ثم أورد الشواهد الكثيرة على ذلك ، ثم قال : فأنت ترى هـذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ،وتارة بأو ،وتارة ببل ،و تارة بأم ،وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"[١]

" وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار"[١].

المبحث الرابع :الاحتجاج باستصحاب الحال

وهو من أدلة النحو المعتبرة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل ، ويراد باستصحاب الحال : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[٢].

واستصحاب الحال لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح ، إذ هو أضعف من الدليل ،فعلى سبيل المثال : لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه .

ويرى أبو حيان أن بقاء الشيء على أصله أولى إلا إن دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به ، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه .

ففي مسألة تقديم خبر "كان" عليها إذا كان جملة رجح مذهب الجمهور الذين لا يجيزون ذلك ، فعند قوله تعالى:" أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون" [٣] يقول: واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة ، وهي مسألة خلاف ، أجاز ذلك ابن السراج ، ومنع ذلك قوم من النحويين ،وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة ، وقال ابن السراج : القياس جواز ذلك ولم يسمع ، ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل ، فكما جاز تقديم " إياكم " جاز تقديم " يعبدون" وهذه القاعدة ليست مطردة ، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب[٤].

---

(١) البحر المحيط ١٤٨/٢

(٢) الأغراب في جدل الإعراب ٤٦

(٣) الآية ٤٠ من سورة سبأ

(٤) البحر المحيط٢٨٧/٧

الفصل الثاني : تعدد آراء أبي حيان واجتهاداته

المبحث الأول : تنوع أساليبه الترجيحية

عرض أبو حيان كثيراً من المسائل الخلافية ، تارة يبسط القول فيها وتارة يوجز،وقد يتكرر القول في تلك المسألة النحوية،وقد كان له شخصية واضحة في معظم المسائل ، ونستطيع من خلال استقراء تلك المسائل أن نضع هنا بعض ما ذكره من أساليب توضح موافقته أو مخالفته ،و من تلك الأساليب ما يلي:

الأَوْلى [١] ولا يتوجَّه لي [٢]وهو الظاهر[٣] خلافاً[٤] ليس بشيء[٥] الأظهر[٦]وهذا ليس بجيد[٧] والذي يقتضيه النظر [٨]ولا يظهر [٩]الأحسن[١٠] ويضعف[١١] والذي يظهر[١٢] الصحيح[١٣] والوجه[١٤] والأجود[١٥] ويظهر[١٦] والذي تقتضيه أصول العربية[١٧] وفيه بُعد[١٨] والذي يقتضيه المعنى [١٩]

---

(١) ينظر البحر المحيط١/٣٠٣، ٢/٤٠٥، ٤٨٩ ٥/١٧٩

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/١٤٦

(٣) ينظر البحر المحيط٣/٣٠، ٢٠٤ ٤/٢٣٩ -٢٤٤، ٥/١٤٧،٤٧٩

(٤) ينظر البحر المحيط١/٧٤، ١٥٥

(٥) ينظر البحر المحيط١/١٥٥،٢٨٤ ٢/٢٥٦

(٦) ينظر البحر المحيط ١/٢٩،٢٢٢،٥/٨،٢٤٤

(٧) ينظر البحر المحيط٣/٩٨،٤٨٤ ٤/٢٣٣ ، ٢٨٩

(٨) ينظر البحر المحيط٣/٣٣٥

(٩) ينظر البحر المحيط٦/٥٧

(١٠) ينظر البحر المحيط١/٣٠١ ٥/٧٦ ٦/٢٢٦ ٢٨٩

(١١) ينظر البحر المحيط٤/٣٨٤-٣٨٥

(١٢) ينظر البحر المحيط٢/١٩٧

(١٣) ينظر البحر المحيط١/١١٠ ٤٦٠-٤٦١ ٢/١٣٨ ٥/٣٨ ٦/٣٢٤ ٧/٤٥٥-٤٥٦ ٨/٦٨

(١٤) ينظر البحر المحيط٣/١١ ٥٣٤

(١٥) ينظر البحر المحيط٤/٤٦٧ ٥/٤٩٤

(١٦) ينظر البحر المحيط٣/٤

(١٧) ينظر البحر المحيط ٤/٢٩٩

(١٨) ينظر البحر المحيط٤/٢٣٣

(١٩) ينظر البحر المحيط ١/٣٧٦-٣٧٧

المبحث الثاني: تتعدد آرائه في المسألة الواحدة

قد يعرض لأبي حيان توجيه إعرابي أو أكثر ، فيبدو من خلال تصريحاته أنه يميل إلى هذا الوجه ويرجحه ، ثم نجده في موطن آخر يذكر التوجيه نفسه ، فيرجح غيره ، وعليه فما رجحه أولاً يصبح الآن مرجوحًا لا راجحاً ، فهل تغاير الترجيحات يُعد تناقضاً ؟ الذي أستطيع أن أقوله: أن له في المسألة الواحدة قولين ، ولا غرو أنّ تعدد الآراء لم ينفرد به أبو حيان بل سبقه كثيرون ، منهم الأخفش والفارسي حيث نجد لكل منهما في بعض المسائل قولين.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تدل على هذه المسألة ، وذلك من خلال مواقفه من متقدمي النحاة :

١- صحح إعمال " إنّ" " عمل " ما " الحجازية ، قال في هذا : أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني ,ومنع من إعماله الفراء وأكثر البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم [١] .

وفي موضع آخر قال : وإذا كانت "إنّ" نافية فدخلت على المبتدأ والخبر لم تعمل عمل "ما" الحجازية ، وقد أجاز ذلك بعضهم ، ومن أجاز شرط نفي الخبر وتأخيره ، والصحيح أنه لا يجوز ، لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر وهو

إنْ هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين[٢]

٢- صحح مذهب من أجاز مجيء الحال من الفعل الماضي دون اقترانه بـ"قد " في مواضع كثيرة ، يقول في موضع منها : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير "قد" وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل[٣] وفي موضع آخر يقول : وإضمار "قد " قول للبصريين ، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً ، ولا يحتاج إلى

---

(١) البحر المحيط ٤/٤٤٤

(٢) البحر المحيط١/٢٧٦

(٣) البحر المحيط ٧/٤٩٣

إضمار "قد" وهو الصحيح ، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً[١] ، إلا أنه ناقض هذا فذهب مذهب جمهور البصريين من القول بإضمار "قد" ، فعند قوله تعالى : "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم "[٢]قال عن الجملة الحالية "وكنتم أمواتاً" :ونحن نقول : إنه على إضمار"قد" كما ذهب إليه أكثر الناس ،أي:وقد كنتم أمواتاً فأحياكم ، والجملة الحالية عندنا فعلية [٣]

٣- ذكر في موضعٍ أَنَّ "لو" تأتي مصدرية بمعنى "أَنْ" على مذهب بعض الكوفيين ، فهو يقول عنها: "ولو هنا قالوا:تكون بمعنى " أَنْ" فتكون مصدرية ، ولا يقول بذلك جمهور البصريين ، والأَوْلى إقراراها على أصل وضعها [٤] .

غير أنه ذكرها في قوله تعالى " ودوا لو تدهن فيدهنون" [٥]على أنها مصدرية بمعنى " أَنْ" على رأي البصريين [٦] وعليه فقد تعددت نسبة المذهب فأحياناً ينسب مجيئها مصدرية بمعنى أن على مذهب بعض الكوفيين ، وأحياناً ينسبها مصدرية كذلك بمعنى " أَنْ" على مذهب البصريين ، وفي هذا تعدد في آرائه .

٤- منع تأويل الفعل المثبت في قوله تعالى :" ثم توليتم إلا قليلاً منكم " [٧]بفعل منفي وقد رد على ابن عطية[٨] وعلى الزمخشري[٩] .

ثم وقع في ما صرح بمنعه ، فأجاز تأويل الفعل المثبت في قوله تعالى :" لتأتنني به إلا أن يحاط بكم" [١٠] بفعل منفي وهذا تعدُّدٌ في آرائه [١١]

٥- ذكر عدة أوجه إعرابية في " سراً وعلانية " من قوله تعالى:" الذين

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٢٣ وينظر البحر المحيط ٣٠٨/١،٦/٣٥٥

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ١٣٠/١

(٤) البحر المحيط٤٨٩/٢

(٥) الآية ٩ من سورة القلم

(٦) ينظر البحر المحيط٣٠٩/٨

(٧) الآية ٨٣ من سورة البقرة

(٨) ينظر البحر المحيط٢٨٨/١

(٩) ينظر البحر المحيط٢٦٦/٢

(١٠) الآية ٦٦ من سورة يوسف

(١١) ينظر البحر المحيط ٣٢٤/٥-٣٢٥

ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية " [١]منها :

- أنهما مصدران في موضع الحال
- أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه
- نعتان لمصدر محذوف ، أي إنفاقا سراً على مشهور الإعراب[٢].

وفي موضع آخر يذكر عدة توجيهات إعرابية في قوله تعالى ، "فقليلاً ما يؤمنون"[٣] يقول : انتصاب "قليلاً" على أنه نعت لمصدر محذوف..

وعلى مذهب سيبويه انتصابه على الحال .....

ثم قال : والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول ، وهو أن يكون المعنى : فإيماناً قليلاً يؤمنون، لأن دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان، وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل[٤] .

- وفي موضع ثالث عند إعراب رغداً من قوله تعالى:" وكلا منها رغداً" [٥] يقول: وانتصاب "رغداً " قالوا على أنه نعت لمصدر محذوف ،تقديره : أكلاً رغداً ، وقال ابن كيسان: هو مصدر في موضع الحال [٦] . ثم رد هذين التوجيهين بقوله : وفي كلا الإعرابين نظر ، أما الأول فإن مذهب سيبويه يخالفه ،لأنه لا يرى ذلك... وأما الثاني فإنه مقصور على السماع[٦].

فإذا أمعنا النظر في قوله" على مشهور الإعراب" في الموضع الأول وفي قوله:" والأحسن من هذه المعاني كلها الأول " في الموضع الثاني . فإن ذلك ترجيح نعت لمصدر محذوف.

وقوله في الثالث : وفي كلا الإعرابين نظر يكون النعت للمصدر المحذوف توجيهاً مرجوحاً لا راجحاً . وفي هذا تناقض ، وتعدد في الآراء .

---

(١) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٣١/٢

(٣) الآية ٨٨ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ٣٠١/١

(٥) الآية ٣٥ من سورة البقرة

(٦) البحر المحيط ١٥٧/١-١٥٨

٦- أورد لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، وهي لغة أزد شنؤة ،قال عنها في موضع : وهي لغة رديئة ، والعرب على خلافها ، فلا يُحمل عليها[١] وفي موضع يقول عند التخريج عليها : ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة [٢]. إلا أنه في موضع أورد عكس ما ذكره في الموضعين السابقين : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي لغة أزدشنوءة[٣]

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٤

(٢) البحر المحيط٣/٥٣٤

(٣) البحر المحيط ٦/٢٩٧

المبحث الثالث: تعدد إسناد نسبة الأقوال والمذاهب

من الأمور التي ينبغي التنبيه عليها أن أبا حيان يذكر مسألة ما وقد يذكر أنها مذهب لطائفة من النحاة ، ويكون قد نص على أسمائهم ، وفي موضع أو أكثر يسقط بعض الأعلام أو يضيف إلى السابقين غيرهم، أو يذكر أنها لجمهورٍ من النحاة ، ثم في موضع آخر يذكر أنها ليست لجمهورهم ، وإنما هي لهم كافة، وفيما يلي بعض تلك الملاحظات :

١- في مسألة تقديم معمول جواب الشرط عليه يذكر أن جواز ذلك هو مذهب البصريين والكسائي[١] وفي موضع آخر يفرد سيبويه والكسائي[٢].

٢- في مسألة مجيء الحال من الماضي بغير " قد " يذكر جواز ذلك عن الأخفش والكوفيين في موضع[٣] ويفرد الأخفش في موضع آخر [٤]

٣- في مسألة زيادة "من" بشروطها يذكر أن ذلك مذهب سيبويه والخليل في موضع[٥] وقد يفرد جواز ذلك بتلك الشروط عند سيبويه [٦] .

وقد يذكر أن ذلك مذهب جمهور البصريين المجيزين ذلك بتلك الشروط [٧].

٤- في مسألة جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بغير إعادة الجار يذكر أن ذلك مذهب الكوفيين وحدهم [٨] وفي مواضع أخرى يذكر أن ذلك مذهب الكوفيين ويونس والأخفش [٩].

٥- في مسألة إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب يفرد الأخفش بالجواز[١٠] وفي مواضع أخرى يضمه مع الكوفيين[١١] .

---

(١) ينظر البحر المحيط٣/٥٣٣

(٢) ينظر البحر المحيط ٦/٣١

(٣) ينظر البحر المحيط ٨/٤٢٣

(٤) ينظر البحر المحيط ٧/٤٩٣

(٥) ينظر البحر المحيط ١/٣٤٠

(٦) ينظر البحر المحيط ١/٢٣٢

(٧) ينظر البحر المحيط١/٣٣٠،٣٤٣،٢/١٢٧،٣١٤، ٥/٤٠٩، ٤٢٧ ، ٦/٧٩

(٨) ينظر البحر المحيط ٣/١٥٩،٧/٣١،٨/٣٤٧

(٩) ينظر البحر المحيط ٢/١٤٧،٥/٤٥١،٨/٤٢

(١٠) ينظر البحر المحيط ٤/٥٦ (١١) ينظر البحر المحيط٤/٨٣ ٦/٧ ٧/٢٢٢ ٢٨٦ ٤٧٠

وفي موضع ثالث يضيف الفراء إلى مذهب سيبويه ، فيكون مذهب سيبويه والفراء هو النصب ، ومذهب الخليل والكسائي هو الجر[١]

١١ – في مسألة صرف ما لا ينصرف في موضع يرى أنها لغة حكاها الكسائي[٢] وفي موضع آخر يرى أنها حكاها الأخفش[٣].

١٢– يذكر توجيه رفع " والصابئون" من قوله تعالى: إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون...[٤]. فيقول في موضع : أنه معطوف على موضع اسم " إن" لأنه قبل دخول " إن " كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي والفراء [٥].

وفي موضع آخر يذكر ما يماثل هذا الوجه فيقول عنه : فعند الكوفيين غير الفراء هو عطف على موضع اسم " إن" [٦].

---

(١) ينظر البحر المحيط ١١٢/١

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٤٢/٨

(٣) ينظر البحر المحيط ٣٩٤/٨

(٤) الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٥) البحر المحيط ٥٣١/٣

(٦) البحر المحيط ٢٤٨/٧

المبحث الرابع: اجتهاداته

اجتهادات أبي حيان في البحر المحيط كثيرة متناثرة ، ونحن هنا نذكر ما خص مواقفه من متقدمي النحاة من اجتهاد ، فقد يعرض له وجه من الوجوه أو أكثر في إعراب آية ما فيعترض على ذلك الوجه ، أو تلك الوجوه ، وما ذلك الاعتراض إلا بسبب التأويل البعيد ، أو مخالفته لصناعة النحو، أو بُعده عن السهولة ومراعاة المعنى المراد ، وقد ينص على هذه الأمور ، و قد لا يذكر في ذلك نصاً .

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نقسم اجتهاداته إلى قسمين:

المطلب الأول : اجتهادات قامت على أسس ومبادئ نص عليها

١- مراعاة القواعد النحوية ، واحترام ما أجمع عليه النحاة.

- أورد جملة من وجوه إعراب " كيف يشاء " من قوله تعالى:" هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء " [١] ثم قال : وكيف هنا للجزاء لكنها لا تجزم ، ومفعول يشاء محذوف لفهم المعنى ، التقدير كيف يشاء أن يصوركم ، كقوله " ينفق كيف يشاء"[٢] أي كيف يشاء أن ينفق ، وكيف : منصوب بـ "يشاء" والمعنى على أي حال شاء أن يصوركم صوركم ، ونصبه على الحال ، وحذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه ، نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، التقدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم ، ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب وإن كانت متعلقة بما قبلها في المعنى ، فتعلقها كتعلق إن فعلت ، كقوله أنت ظالم [٣].

ثم قال :" وتفكيك هذا الكلام وإعرابه على ما ذكرناه لا يهتدي له إلا بعد تمرن في الإعراب ، واستحضار لِلَطَائف النحو [٢] .

- وفي موضع آخر بعد تلخيص جواب الشرط في قوله" قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين[٤] يقول : وتلخص في جواب الشرط أقوال : أحدها أنه مذكور، وهو أرأيتكم المتقدم.

---

(١) الآية ٦ من سورة آل عمران

(٢) الآية ٦٤ من سورة المائدة

(٣) البحر المحيط ٣٨٠/٢

(٤) الآية ٤٠ من سورة الأنعام

والآخر : أنه مذكور ، وهو"أغير الله تدعون "

والثالث: أنه محذوف ، تقديره : من تدعون

والرابع: أنه محذوف ، تقديره : دعوتم الله [١]

ثم قال : هذا ما وجدناه منقولاً ، والذي نذهب إليه غير هذه الأقوال ، وهو أن يكون محذوفاً لدلالة أرأيتكم عليه ، وتقديره : إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه أتَدْعون غير الله لكشفه ، كما تقول : اخبرني عن زيد إنْ جاءك ما تصنع به ، التقدير : إن جاءك فاخبرني ، فحذف الجواب لدلالة اخبرني عليه ، ونظير ذلك أنت ظالم إن فعلت ، التقدير : فأنت ظالم ، فحذف فأنت ظالم ،وهو جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه [١]. ثم قال : وهذا التقدير الذي قدرناه هو الذي تقتضيه قواعد العربية [١]

٢- مراعاة المعنى

ذكر أبو حيان خمسة أوجه إعرابية في توجيه نصب " أشد" من قوله تعالى" فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً" [٢] ثم قال : فهذه خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيف[٣] والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أُمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكر آبائهم أو أشد ، وقد ساغ لنا حمْلُ الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذَهِلوا عنه ، وهو أن يكون " أشد " منصوباً على الحال ، وهو نعت لقوله " ذكرًا" لو تأخر فلما تقدم انتصب على الحال[٤] .

٣- **البُعد عن التأويل ما أمكن** ، لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج

ذكر أبو حيان أن "أرأيتكم " في قوله تعالى:" قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين" [٥]... هو بمعنى اخبرني وأنه يتعدى إلى مفعولين ، إلا أن أبا الحسن الأخفش ذكر أنها بمعنى : أَمَا ، قال أبو حيان في هذا الشأن : وزعم أبو الحسن أن أرأيتكم في هذه الآية بمعنى أَمَا ، قال : وتكون أبداً بعد الشرط وظروف الزمان ، والتقدير : أَمَا إنْ أتاكم عذابه،والاستفهام

---

(١) البحر المحيط ١٢٨/٤

(٢) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة

(٣) في النهر المار والدر اللقيط بهامش ' البحر' كلها ضعيفة ١٠٢/٢

(٤) البحر المحيط ١٠٤/٢

(٥) الآية ٤٠ من سورة الأنعام

جواب " أرأيت " لا جواب الشرط[١] .

ثم قال : وهذا إخراج لـ"أرأيت" عن مدلولها بالكلية ، وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها ، فلا نحتاج إلى هذا التأويل البعيد[٢]

٤- سهولة التخريج والبعد عن تكلف الإعراب

ذكر أبو حيان تخريج بينكم" بفتح النون من قوله تعالى: " لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون"[٣] قرأ نافع والكسائي وحفص " بينَكم " بفتح النون ، فخرِّج على أنه فاعل ، ولكنه مبني على الفتح حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف ، وقد يقال : لإضافته إلى مبني ، وخُرّج كذلك على أنه منصوب على الظرف ، وفاعل تقطع التقطيع، وأجيز فيه أن يكون صفة لفاعل محذوف.

وقد عارض أبو حيان هذه الأوجه وخرّجه تخريجاً سهلاً ، فقال: والذي يظهر لي أن المسألة من باب الإعمال ، تسلط على " ما كنتم تزعمون" [٣]تقطّع وضلّ،فأعمل الثاني وهو " ضلّ" وأُضمر في " تقطع " ضميرُ " ما" وهم الأصنام فالمعنى : لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلوا عنكم ، كما قال تعالى: " وتقطعت بهم الأسباب" [٤]أي لم يبق اتصال بينكم وبين ما تزعمون أنهمشركاء فعبدتموهم ، وهذا إعراب سهل لم يتنبه له أحد.[٥] .

٥- احترام السماع فلا تبنى قاعدة دون سماع من العرب

وقع الاختلاف بين النحاة في جواز تقديم خبر "ليس" عليها فأجاز ذلك أكثر البصريين ، ومنعه الكوفيون والمبرد.

أما أبو حيان فذهب إلى أن السماع فيه غير وارد ، وإنما وقع السماع بتقدم معمول الخبر ، استمع إليه وهو يقول مجتهداً : وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر "ليس" عليها ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية[٦] وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيًا في الخنا لست أقدم[٧]

---

(١) البحر المحيط ١٢٧/٤

(٢) البحر المحيط ١٢٧/٤

(٣) الآية ٩٤ من سورة الأنعام

(٤) الآية ١٦٦ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ١٨٣/٤

(٦) يشير إلى قوله تعالى:" ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم " من الآية ٨ في سورة هود

(٧) البحر المحيط٢٠٦/٥

المطلب الثاني : اجتهادات لم ينص على المبادئ والأسس التي قامت عليها

١- ذكر أبو إسحاق الزجاج أن " البخل" في قول الشاعر:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قائله

هو بدل من "لا"،و "لا" مفعولة. إلا أن أبا حيان خرّجه تخريجاً آخر ، فقال: وقد خرّجته تخريجاً آخر ، وهو أن ينتصب " البخل" على أنه مفعول من أجله ، و"لا" مفعولة [١]

٢- ذكر أبو حيان في إعراب " أن تبسل" من قوله تعالى:" وذَكِّر به أن تبسل نفس بما كسبت"[٢]أن يكون مفعولاً من أجله ، وأن يكون بدلاً.يقول في هذا : واتفقوا على " أنْ تبسل" في موضع المفعول من أجله ، وقدروا كراهة أن تبسل ومخافة أن تبسل ولئلا تبسل[٣] ثم قال : ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مفسر بالبدل ، وأضمر الإبسال لِمَا في الإضمار من التفخيم[٣]

٣- يرى جمهور النحاة أن قوله تعالى:" واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئًا" [٤] يحتاج إلى رابط ، فقدروا " فيه" ثم حذفوه.

أما أبو حيان فقد خرّج الآية تخريجاً آخر ، فهو يرى أن ثَمّ يوماً محذوفاً ، تقديره : واتقوا يوماً يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئًا ، فحذف يوماً الثاني ، وهو بدل من (يومًا) الأول ، لدلالة ما قبله عليه .

قال أبو حيان : ولم أر أحداً من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج ، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة ليوم ، ويلزم من ذلك حذف الرابط أيضاً من الجمل المعطوفة على " لاتجزي" أي : ولا يقبل منها شفاعة فيه ، ولا يؤخذ منها عدل فيه،ولا هم ينصرون فيه ، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط [٥] .

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧٣

(٢) الآية ٧٠ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ٤/١٥٥

(٤) الآية ١٢٣ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ١/١٩٠

٤- خرج ابن جني قراءة نصب " شهادةً" من قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان" [١].

على أن تكون " شهادةً " منصوبة بفعل محذوف باقٍ فاعله

أما أبو حيان فقال : والذي عندي أن هذه القراءة الشاذة تخرّج على وجهين :

أحدهما : أن تكون" شهادة " منصوبة على المصدر الذي ناب مناب الفعل بمعنى الأمر ، و"اثنان" مرتفع به.....

والوجه الثاني : أن يكون أيضاً مصدراً ليس بمعنى الأمر ، بل يكون خبراً ناب مناب الفعل في الخبر ، وإن كان ذلك قليلاً ،كقولك:أفعل وكرامة ومسرَّة[٢]

٥- قرأ الحسن " والملائكة والناسُ أجمعون" بالرفع من قوله تعالى:" إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" [٣]وقد خرجها معظم المعربين تخريجاً لم يرتضه أبو حيان ، وخرجها أبو حيان على وجوه أخرى استمع إليه وهو يقول: وخرّجَ هذه القراءة جميعُ من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله ، لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر ، وقدروه أنْ لعنهم الله ، أو أنْ يلعنهم الله ، وهذا الذي جوزوه ليس بجائز[٤] ، ثم قال : فَمَنْعُ هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر ، لأننا نقول : لا نسلّم أنه مصدر ينحل لأنْ والفعل ،فيكون عاملاً ، سلّمنا ، لكن لا نسلّم أن للمجرور بعده موضعاً ،سلّمنا لكن لا نسلّم أنه يجوز العطف عليه ، وتتخرج هذه القراءة على وجوه غير الوجه الذي ذكروه.

أُولَاها : أنه على إضمار فعل لما لم يمكن العطف ، التقدير: وتلعنهم الملائكة....

الثاني: أنه معطوف على "لعنة الله " على حذف مضاف ، أي لعنة الله ولعنة الملائكة

الثالث: أن يكون مبتدأ حُذف خبره لفهم المعنى ، أي : والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم [٤].

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة المائدة

(٢) البحر المحيط ٤/٣٨-٣٩

(٣) الآية ١٦١ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ١/ ٤٦١-٤٦٢

٦- نَقل عن المفسرين والمعربين خمسة عشر وجهاً في "كما" من قوله تعالى" كما أخرجك ربك من بيتك بالحق" [١] ولم يرتض ما ذكروه ، ثم ذكر أن هناك محذوفاً يصح به المعنى، وله في ذلك قصة منامية رواها ، فقال : وقد انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها ..... وقبل تسطير هذه الأقوال هنا وقعت على جملة منها ، فلم يلق لخاطري منها شيء فرأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ومعي رجل أباحثه في قوله " كما أخرجك ربك من بيتك بالحق " [١] فقلت له : ما مر بي شيء مشكل مثل هذا ، ولعل محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء طائل ، ثم قلت له . ظهر لي الساعة تخريجه، وإن ذلك المحذوف هو نصرك ، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره ، والتقدير: فكأنه قيل : كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، أي بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته ، وقد كرهوا خروجك تهيباً للقتال وخوفاً من الموت ، إذ كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم لخروجهم بغتة، ولم يكونوا مستعدين للخروج ، وجادلوك في الحق بعد وضوحه نصرك الله ، وأمدك بملائكته ، ودل على هذا المحذوف الكلام الذي بعده ، وهو قوله تعالى:" إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم " الآيات [٢]، ويظهر أن الكاف في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه ، بل فيها معنى التعليل..... فكأن المعنى : إن خرجت لإعزاز دين الله وقتل أعدائه نصرك الله وأمدك بالملائكة [٣] .

٧- تعددت قراءات القراء في قوله تعالى: "ولات حين مناص[٤]" فقد قرأ عيسى بن عمر " ولاتِ حينِ مناص" بكسر التاء من "لات" وجر النون من " حين" وقد قيل إن "لات" يُجر بها و تُخرّج تخريجاً آخر، وَشُبِّه بقول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولا حين أوانٍ فأجبنا أن لات حين بقاء

فقيل في تخريج البيت:إنه شُبِّه بـ"إذ " في قول الشاعر: ..... وأنت إذٍ صحيح

---

(١) الآية ٥ من سورة الأنفال

(٢) الآية ٩ من سورة الأنفال

(٣) البحر المحيط ٤/٤٦٢-٤٦٣

(٤) الآية ٣من سورة ص

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه ، وعوض منه التنوين ، لأن الأصل : ولات أوانِ صُلْح ، وهنا في الآية نُزِّل قطع المضاف إليه من "مناص"- لأن أصله : حين مناصهم مَنزلَة قطعه من حين ، لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، وجُعِل تنوينه عوضاً من المضاف المحذوف ، ثم بُني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن.

إلا أن أبا حيان رأى أن هذا التخريج تمحل ، ثم قال مجتهداً : والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر في جر ما بعد " لات" أن الجر هو على إضمار " من " كأنه قال : لات من حين مناص ، ولات من أوان صلح .. ويكون موضع " من حين مناص" رفعاً على أنه اسم " لات " بمعنى"ليس" [١]

٨- قرأ سعيد بن جبير قوله تعالى:"إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم"[٢]"إن" مخففة ، وعباداً أمثالَكُم" بنصب الدال ، واللام .

قال أبو حيان : واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ " إنْ" هي النافية أعملت عمل ما الحجازية ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر[٣].

ثم قال : وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ما ذكروه ، وهو أنّ "إنْ" هي المخففة من الثقيلة ،وأعملها عمل المشددة ، وقد ثبت أنّ " إنْ " المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة ..... لكنه نصب في هذه القراءة خبرَها نصبَ عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله :

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أُسدا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار " إن" وأخواتها ، واستدلوا بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم [٣]

---

(١) البحر المحيط٧/٣٨٤

(٢) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف

(٣) البحر المحيط ٤/٤٤٤

ثانياً : دراسة المواقف

الفصل الأول : موافقات أبـي حيان

المبحث الأول : موافقاته للمذهب البصري وأعلامه

المطلب الأول : موافقاته للمذهب البصري

أ- وحدهم:

كان أبو حيان ينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم ويعتمد على أصولهم في أكثر ما ذهب إليه ورجّح ،ولم تكن هذه المتابعة عن تعصب وهوى بل لأن قواعدهم وآراءهم اعتمدت على الكثير الموثوق به ، لذا نراه يرفع من شأن مذهبهم ويركن إليهم ، وعليه نجد في البحر المحيط عبارات تشير إلى هذا الأمر ، فهو يقول في موضع " ليس هذا مذهب البصريين [١]أو " شيء لا يقول به البصريون[٢] " أو " لا يجوز ذلك عند البصريين [٣] " أو " هذا مذهب البصريين " [٤]وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه البصريون في أكثر المسائل النحوية التي سبقت دراستها وخالفهم في بعض المسائل الأخرى ، ولم يوافق ولم يخالف في بعضها الثالث، وكذلك فعل مع الكوفيين وغيرهم من أعلام النحاة

وعليه نستطيع أن نقسم مواقفه إلى ثلاثة أقسام :

وافقهم في معظم المسائل النحوية ، وذلك على النحو التالى

١- ذهب البصريون إلى أن أفعل التفضيل فعل ، قال أبو حيان : وأحسن ما في هذه الأقوال كلها فعل [٥]

٢- ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر يكون مبنياً[٦]

٣- ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف حرف الجر من المقسم به وإبقاء عمله إلا مع لفظة " الله " [٧]

- لا يجوز حذف الضمير المنصوب على أنه مفعول به العائد على المبتدأ وهو غير "" كل" إلا في الضرورة أو في شاذ من القراءات[٨]

-أجازوا إعمال المصدر المنون في المفعول به [٩] وجواز إعماله مضافاً لأنه في تقدير الانفصال [١٠]

---

(١) البحر المحيط ١/١١٣ ٤٣ ٤٣١وينظر البحر١/١١٣ ١٤٦ ٤٠٨ ٦/٣٦١ - ٣٦٢ ٧/٢٧

(٢) البحر المحيط ١/١٤٢ ٢/٤٨٩

(٣) البحر المحيط ١/٣٩٤ ٢/٤٧٦ ٤٩٥ ٣/٨٦ ١٧٤ ٣١٣ ٤٩٤ ٤/٣٩ ٣٥٦ ٥/ ٢٤٠ ٤٠٩ ٦/١١٧ ٧ /٤٣٩

(٤) البحر المحيط ٣/٢٢٥ ٤/ ٣٨٧

(٥) البحر المحيط ٤/٢٥٥

(٦) البحر المحيط ١/١٥٧

(٧) البحر المحيط ٨ / ٣٦٤

(٨) ينظر البحر المحيط ١/٣٥٣-٣٥٤ ، ٢/١٢٦-١٢٧

(٩) ينظر البحر المحيط ٣/٢٢١

(١٠) ينظر البحر ٥/٥١٦

- ذهب البصريون إلى تفصيل القول في عمل اسم الفاعل الموصوف ، فإن جاء المعمول بعد الوصف ، فلا عمل لاسم الفاعل ، وإن جاء المعمول قبل الوصف جاز الإعمال [١]

-خبر كان إذا وقع فعلاً ماضياً فإنه لا يلزم فيه " قد " لا ظاهرة ولا مقدرة [٢]

- اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء[٣]

- الميم من " اللهم " عوض من ياء النداء [٤]

- يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إذا لم يوجد مفعول به [٥]

- الألف واللام لا تكون نائبة مناب الضمير المضاف إليه[٦]

- القول في نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى هو من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه[٧]

- النصب بعد " لام كي " هو بإضمار " أن " جوازاً [٨]

- إعمال العامل الثاني في باب التنازع في العمل [٩]

-إعمال إنّ إذا خُففت [١٠]

- إعمال " كأنّ " إذا خُففت" [١١]

---

(١) ينظر البحر ٥/٤٦٨-٦/٢٥٣

(٢) ينظر البحر ٣/٢٥٨ ٤/١١٥ ، ٨/١٧٨

(٣) ينظر البحر المحيط ١/٢٩٠ ٢/٤٨٦

(٤) ينظر البحر ٢/٤١٦

(٥) ينظر البحر ٢/٢١٣

(٦) ينظر البحر ١/١١٣ ١٤٦ ٢/٩١، ١٢٨ ٢٣٧-٢٣٨ ٢٩٣ ٤/٣٨٧ ٦/٣٠٧ ٧/١٩٢ /٥٠٠-٥٠١ ٨/١٩٦ ٤٣٣

(٧) ينظر البحر ٣/٣٦٢ ٤/١٠٩ ٥/٤٤٧

(٨) ينظر البحر ١/٢٧٣

(٩) ينظر البحر المحيط ١/٢٣٠ ٣/١٢٧-١٢٨ ٤/١٠٥ ، ٢٤٩ ، ٣٣٩ ٥/١٦٦ ، ٥١٤ ٦/٤٣٤ ، ٧/٣١٧ ، ٨/١٠٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧

(١٠) ينظر البحر ١/٤٢٥ ، ٨/٩٨ ، ٣/١٠٥ ، ٤/٢٥٦-٢٥٧ ، ٣٥٤ ، ٥/٢٦٦ ، ٦/٦٥ ٧/٢٧ ، ٣٨ ، ٨/ ٣٣ ٤٥٤

(١١) ينظر البحر ٣/٢٩٢-٢٩٣

- الواو لا تجيء بمعنى " أو " [١]
- إعمال أبنية المبالغة " فعول" و "فَعَّال" و "مِفْعَال" [٢]
- الجزم بلام الأمر المحذوفة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[٣]
- إذا اجتمع شرط وقسم ، وتقدم القسم ، ولم يسبقهما ذو خبر ، فالجواب يكون للقسم ، وجواب الشرط محذوف [٤]
- لا يجوز رفع " زيد" من نحو : زيد ضربت إلا في شعر أو شاذ من القراءات[٥]
- يجوز المصدر المؤول من " أن والفعل " إذا كان مفعولاً لأجله – كراهة كذا [٦]
- لا يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف [٧]
- الضمير " هو" في قوله تعالى : " وهو محرم عليكم إخراجهم"[٨] هو ضمير الشأن والجملة بعده خبر [٩]
- لا يجوز إضمار " لا " بعد لام كي " وإنما يجوز إضمار " لا " في القسم [١٠]
- لا يجوز أن تقع واو العطف زائدة [١١]
- لا يجوز حذف الفاعل [١٢]
- لا يجوز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته إذا لم يدل على الحذف دليل[١٣]
- لا يجوز حذف العائد الذي يقع في صدر صلة غير " أي " ولا " سيما " إلا إذا طالت الصلة [١٤]

---

(١) ينظر البحر ٢/٧٩-٨٠
(٢) ينظر البحر
(٣) ينظر البحر المحيط ١/٢٣٢ ، ٢/٤٩٥ ، ٥/٤٢٥
(٤) ينظر البحر ١/٤٣٠-٤٣١ ، ٦/٧٨ ، ٨/٢٤٨-٢٤٩
(٥) ينظر البحر ٢/١٢٦-١٢٧
(٦) ينظر البحر المحيط ٣/٤٠٨-٤٠٩
(٧) ينظر البحر ٣/٢٨١-٢٨٢
(٨) الآية ٨٥ من سورة البقرة
(٩) ينظر البحر ١/٢٩٢
(١٠) ينظر البحر ٤/١٩٨
(١١) ينظر البحر المحيط ٥/٢٤٠ ٦/٣٦٢
(١٢) ينظر البحر ١/٤٦٦ ، ٢/٢٩٦ ، ٥/٣٧٠ ، ٨/٢٢٣ ، ٣٩٩
(١٣) ينظر البحر ٤/٣٩ ، ٥/٥١٠ ، ٧/٢٩٧ ، ٣/٢٦٢
(١٤) ينظر البحر ١/٢٣٣

- النصب بعد " واو" مع يكون بإضمار " أن " [١]

- يرى البصريون " قائماً" من قوله تعالى " شهد الله أنه لا إله إلا هـــو والملائكـــة وأولو العلم قائماً بالقسط "[٢] هو حال من اسم الله ، والعامل فيه " شهد" [٣]

- رد البصريون إعراب الكوفيين أن " حنيفاً" من قوله تعالى : " قل بل ملة إبراهيـم حنيفاً"[٤] هومنصوب على القطع ، وعليه فيكون "حنيفاً" هو حال [٥]

- يرى البصريون أن المنصوب بعد " نِعْم " من قولنا : نِعْم رجـــلاً زيـد ،يكـون تمييزاً[٦]

- يرى البصريون أن " فئتين " من قوله تعالى : " فما لكم في المنافقين فئتين[٦] هـو حال "[٧].

- الفاعل لا يأتي جملة[٨]

- أسماء الإشارة لا تنوب عن الأسماء الموصولة [٩]

ب- مع غيرهم

-مع الكسائي

- ذهب البصريون والكسائي إلى جواز تقديم معمول جواب الشرط عليه[١٠]

١-جمهور البصريين أ- وحدهم:

١- لا يجوز أن يقع بعد " إلا " غير المستثنى أو المستثنى منه أو تابع،وما جاء مـن غير هذه الثلاثة قُدّر له عامل

---

(١) ينظر البحر ١٤٢/١ ، ١٧٩ ، ٢٧٣ ، ٥٦/٢ ، ٣٢٥-٣٢٦ ، ٦٦/٣ ، ٣٧٥ ، ١٠١/٤

(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) ينظر البحر ٤٠٥/٢

(٤) الآية ١٣٥ من سورة البقرة

(٥) ينظر البحر ٤٠٦/١

(٦) الآية ٨٨ من سورة النساء

(٧) الآية ٣١٣/٣

(٨) البحر المحيط ٤٦/١-٤٧ ٦٤ ٣٠٧/٥ ، ٤٨٤ ٢٨٩/٦ ، ٣٥١ ٤٣٩/٧

(٩) البحر المحيط ٢٩٠/١-٢٩١ ، ٤٧٦/٢ ، ٤٨٦ ، ٢٣٤/٦ ، ٣٥٦

(١٠) ينظر البحر المحيط ٥٣٣/٣

قال أبو حيان مرجحاً مذهب جمهور البصريين عن تعلق " بالبينات " في قوله تعالى : " وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " بالبينات[١] والأجود أن يتعلق قوله " بالبينات بمضمر يدل عليه ما قبله " [٢]

٢- على مذهب جمهور البصريين في زيادة " من " خرّج أبو حيان قوله تعالى : " له فيها من كل الثمرات "[٣] على أن المبتدأ محذوف تقديره : له فيها رزق أو ثمرات من كل الثمرات[٤]

٣- "لو " ليست بمعنى " أنْ" على مذهب جمهور البصريين ، وعليه فلا تكون مصدرية فعنها في قوله تعالى " ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم"[٥]

قال أبو حيان : ولو هنا قالوا : بمعنى " أن " فتكون مصدرية ، ولا يقول بذلك جمهور البصريين ، والأولى إقرارها على وضعها [٦]

٤- يرى جمهور البصريين أن ما تقدم قبل أداة الشرط مما يُوهم أنه الجواب فليس هو الجواب بل الجواب محذوف ، يدل عليه ما تقدم ، ففي نحو : قول العرب : أنت ظالم إن فعلت " ليس قولهم " أنت ظالم " هو الجواب.

يقول أبو حيان في هذه المسألة موافقاً لهم : بل نقول : إن جواب " لولا " محذوف لدلالة ما قبله عليه كما تقول جمهور البصريين في قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، فيقدرونه : إن فعلت فأنت ظالم [٧]

---

(١) الآية ٤٣-٤٤ من سورة النحل

(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٩٤ وينظر البحر ٨٦/٦

(٣) الآية ٢٦٦ من سورة البقرة

(٤) ينظر البحر ٣١٤/٢

(٥) الآية ٦٩ من سورة ال عمران

(٦) البحر المحيط ٤٨٩/٢ وينظر البحر ٣١٤/١

(٧) البحر المحيط ٥/ ٢٩٥ وينظر البحر ٣٠٧/١-٣٠٨

ويقول في موطن آخر: والذي تقتضيه أصول العربية أن جواب " لـــولا" محـــذوف لدلالة ما قبله عليه ... وهذا على مذهب جمهور البصريين في منع تقديـــم جـــواب الشرط [١]

- أجاز جمهور البصريين زيادة " من " بشروط [٢]

ب- مع غيرهم

١- مع سيبويه

- يقول أبو حيان معرباً قوله تعالى : " إن كنتم صادقين "[٣] شرط جوابه محذوف ، تقديره فانبؤني يدل عليه أنبؤني السابق ، ولا يكون " أنبؤني " السابق هو الجواب. ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٤]

-ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه لا يجوز أن يبتدأ بأن متقدمة على الخبر[٥]

٢- مع الكسائي وهشام

أجاز جمهور البصريين والكسائي وهشام مجيء الفاعل ضميراً عائداً علـــى شـــيء اتصل بمعمول الفعل ، نحو غلام ضربت هند

قال أبو حيان مصححاً ": والصحيح جواز ذلك ، قال الشاعر

أجل المرء يستحث ولا يد ... ري إذا يبتغي حصول الأماني[٦]

---

(١) البحر ٢٩٩/٤ وينظر البحر ٣١/٣ ، ٢٥٢/٥

(٢) ينظر البحر ٣٣٠/١ ، ٣٤٣ ١٢٧/٢ ، ٣١٤ ، ٤٠٩/٥ ، ٤٢٧ ، ٧٩/٦

(٣) الآية ٣١ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ١٤٦/١

(٥) ينظر البحر المحيط ٦٥/٥

(٦) البحر المحيط ٤٢٦/٢-٤٢٧

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب البصري

الخليل

أ- وحده :

- ذهب الخليل بن أحمد إلى زيادة " ما " في قوله تعالى " إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون " [١] ، قال أبو حيان موافقاً : و" ما " زائدة بنص الخليل [٢]

- ذهب إلى أن ما كانت إضافته غير محضة قد يصح أن تجعل محضة فتتعرف إلا ما كان من الصفة المشبهة فلا تتمخض إضافتها فلا تعرف[٣]

ب- الخليل مع غيره

١- مع الكسائي وسيبويه

اختلف في أصل " لَمَّا " فذهب النحاة فيها مذاهب عدة [٤]

أما الخليل والكسائي وسيبويه فأجازوا أن تكون بمعنى " إلا " وقد رجح أبو حيان ما ذهبوا إليه ،فقال : ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن " لَمَّا " تكون بمعنى " إلا " ..... وكون " لَمَّا " بمعنى " إلا " نقله الخليل وسيبويه والكسائي[٥]

٢- مع سيبويه :

- ذهب الخليل وسيبويه إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض وقد وافقهما أبو حيان [٥]

- أجاز الخليل وسيبويه زيادة " من " ولم يباشر الفعل حرف النفي ، وما ذاك إلا لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى[٧]

٣- مع سيبويه ، الفارسي ، السيرافي

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفعل " يغضب " من قولك : اضرب زيداً يغضب هو مجزوم بشرط مقدر ،واختار هذا الفارسي والسيرافي ووافقهم أبو حيان قائلاً بعد ذكر اختلاف النحاة في جزم " يغضب " من المثال السابق : وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر ، وهو اختيار الفارسي والسيرافي ، وهو الذي نص عليه سيبويه والخليل[٨]

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(٢) ينظر البحر المحيط ١٣٧/٨

(٣) ينظر البحر المحيط٢٢٥/٥

(٤) ينظر ص (١٠٠٥) من هذه الرسالة

(٥) البحر المحيط ٢٦٨/٥

(٦) ينظر البحر المحيط ٦٩/١

(٧) ينظر البحر ٣٤٠/١

(٨) البحر المحيط ١٧٥/١ وفي هذا الوطن نجد النص في المطبوعة : وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل

سيبويه

أ/ وحده

١- إذا كان فعل الشرط ماضياً وما بعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم والرفع ، فالجزم فيه هو الأولى والأظهر ،أما الرفع فاختلف فيه نحو : إنك إن يصرع أخوك تصرع

ذهب سيبويه إلى أن الرفع يكون على سبيل التقديم ، والجواب محذوف[١]

يقول أبو حيان مصححاً ما ذهب إليه سيبويه : متى كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان : أحدهما : الجزم على الجواب

والثاني: الرفع ، وفي توجيه الرفع خلاف،الأصح أنه ليس الجواب بل ذلك على التقديم والتأخير ، والجواب محذوف[٢]

٢- إذا اجتمع الاستفهام والشرط ،نحو قوله تعالى " أفإن مت فهم الخالدون" (٣)فإن الفاء للعطف قدمت عليها همزة الاستفهام والجملة من قوله تعالى : " فهم الخالدون " هي جواب الشرط ، قال أبو حيان موافقاً مذهب سيبويه : والفاء في " أفإن مت " للعطف ، قُدِّمت عليها همزة الاستفهام ،لأن الاستفهام له صدر الكلام ، دخلت على " إن " الشرطية ، والجملة بعدها جواب للشرط ، وليست مصب الاستفهام ، فتكون الهمزة داخلة عليها ،واعترض الشرط بينهما، فحذف جوابه هذا مذهب سيبويه ، وزعم يونس أن تلك الجملة هي مصب الاستفهام ، والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف[٤]

٣- وافق سيبويه في القول بأن "من " في قوله : " يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها"[٥] ليست بزائدة ،يقول : والمختار ما قدمناه من كون " من " في الموضعين للتبعيض[٦]

---

(١) ينظر البحر ٢/٤٢٩-٤٣٠ ، ٦/٧٨

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٩

(٣) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء

(٤) البحر المحيط ٦/٣١٠-٣١١ وينظر البحر ٣/٦٨-٦٩ ، ٦/٤٤ ، ٧/٣٢٧

(٥) الآية ٦١ من سورة البقرة

(٦) البحر ١/٢٣٣

٤-أجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط [١]

٥- أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم ما في حيزها عليها ، فإن تقدم ما يشبه الجواب معنى فهو دال عليه وليس إياه ، فالجواب عند سيبويه محذوف [٢]

٦- يرى أن المخصوص بالمدح أو الذم هو مبتدأ سواء تقدم أو تأخر عن " نعم " و" بئس "

يقول أبو حيان مبرهناً على صحة مذهب سيبويه : إن "نعم " و "بئس " فعلان جامدان ، وأن المرفوع بعدهما فاعل بهما ، وأن المخصوص بالذم إن تقدم فهو مبتدأ ، وإن تأخر فكذلك ، هذا مذهب سيبويه ، وحذف هنا المخصوص بالذم للعلم به ، إذ هو متقدم ..... وبهذا الحذف يبطل مذهب من زعم أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر كان خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء ، لأنها تبقى جملة مفلتة من الجملة السابقة قبلها ، إذ ليس لها موضع من الإعراب ، ولا هي اعتراضية ، ولا تفسيرية ، لأنهما مستغنى عنهما ، وهذه لا يستغنى عنها ، فصارت مرتبطة غير مرتبطة ، وذلك لا يجوز ،وإذا جعلنا المحذوف من قبيل المفرد ، كان فيما قبله ما يدل على حذفه ، وتكون جملة واحدة كحاله إذا تقدم[٣]

ويقول عن حذف المخصوص : وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى ، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه أنه مبتدأ والجملة التي قبله في موضع الخبر ، إذ لو كان خبر مبتدأ محذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسها من غير أن يبقى ما يدل عليها ، وذلك لا يجوز ،لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة [٤]

٧- اسم " كان " وخبرها إذا كانا معرفتين ، فأنت بالخيار في جعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر من غير اعتبار شرط ولا اختيار [٥]

---

(١) ينظر البحر ٣/١٠٨، ٤٧٦

(٢) ينظر البحر ٤/ ٤٥٧ ٤٨٤/٦

(٣) ينظر البحر ٢/١١٨

(٤) البحر المحيط ٢/٣٩٣

(٥) ينظر البحر المحيط ٦/٤٦٨

٨- إن الهمزة بما لها من صدارة فهي مقدمة على حروف العطف ،وهذه الهمزة في نية التأخير عن هذه الأحرف ، ولا حذف في الكلام [١]

٩- إن " زيداً " في قولنا :زيداً ضربت هو مفعول مقدم للفعل " ضربت " الواقع بعده [٢]

١٠- إن عطف الجمل بعضها على بعض فيه خلاف ، ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق معاني الخبر ، فتعطف الخبرية على الخبرية ، والإنشائية على الإنشائية ولا عكس ،وذهب سيبويه إلى أن العطف بينها لا يشترط فيه اتفاق المعاني ، وقد صحح أبو حيان مذهب سيبويه قائلاً : والصحيح أن ذلك ليس بشرط،وهو مذهب سيبويه[٣] ويقول في موضع آخر : فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها ، وإن لم تتفق معاني الجمل كما ذهب إليه سيبويه ، وهو الصحيح [٣]

وفي موضع آخر يقول : والصحيح أنه لا يشترط ذلك [٤]

١١- المصدر المؤول من " أنْ " و" أنّ " وما في حيّزهما إذا وقع بعد " لو " يكون في محل رفع مبتدأ ، هذا مذهب سيبويه ، ويرى المبرد أن هذا المصدر فاعل بفعل محذوف ،وقد رجّح أبو حيان مذهب سيبويه في عدة مواطن من تفسيره

فعند قوله تعالى : " ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا.. "[٥]قال الزمخشري : المعنى " لو ثبت قولهم ..... قال أبو حيان : فسبك من أنهم قالوا مصدراً مرتفعاً بثبت على الفاعلية ، وهذا مذهب المبرد خلافاً لسيبويه ، إذ يرى سيبويه أن "أَنَّ " بعد " لو " مع ما عملت فيه مقدر باسم مبتدأ ..... فالزمخشري وافق مذهب المبرد ، وهو مذهب مرجوح في علم النحو [٦]

ويقول عن مذهب المبرد في موضع آخر : وهو مذهب مرجوح [٧]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢٧١/١

(٢) ينظر البحر ١٢٧/٢

(٣) البحر المحيط ١١١/١

(٤) البحر المحيط ٥٦/٧ وينظر البحر ١٨٠/١ ٢٠٤/٣

(٥) الآية ٤٦ من سورة النساء

(٦) البحر المحيط ٢٦٤/٣

(٧) البحر المحيط ٤٧٤/٣

وفي مواضع كثيرة يورد أبو حيان المذهبين دون ترجيح [١]

١٢- ذكر أن فاء الجواب لا تحذف إلا في الشعر[٢]

١٣- صحح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه من أن " لو " حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، قال أبو حيان : وهو أحسن من قول النحويين : إنها حرف امتناع لامتناع، لاطراد تفسير سيبويه رحمه الله في كل مكان جاءت فيه " لو" وانخرام تفسيرهم في نحو : لو كان هذا انساناً لكان حيواناً[٣] ويقول في موضع آخر : وتسمية" لو " امتناعية ليس بجيد ، بل العبارة الصحيحة " لو " لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي عبارة سيبويه[٤]

١٤- ذهب إلى أن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه ، ولو كان أحدهما يجوز أن ينتصب المفعول معه لَخُيِّر بين أن يُنسب العمل لاسم الإشارة أو لحرف الجر [٥]

١٥- منع وقوع " أنْ والفعل " حالاً ، ولذا دعم أبو حيان القول بأن المصدر المؤول من قوله تعالى : " إلا أنْ يخافا[٦]" هو في محل نصب على أنه مفعول لأجله فيقع معرفة ونكرة ، وليس حالاً ،لأن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس ،وضعف القول بأن " أنْ "ومعمولها لا يقع حالاً [٧]

١٦- أجاز أن يكون : " فيتعلمون " من قوله تعالى " واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ... [٨] هو معطوف على كفروا ،واعتُرض على

---

(١) ينظر البحر ٣٣٥/١ ، ٤٣٠/٢ ، ٧/ ١٩٠-١٩١ ، ١٠٩/٨

(٢) ينظر البحر ٢٠/٢

(٣) البحر المحيط ١١٨/٢

(٤) البحر المحيط ٢٠٠/٧-١٠

(٥) ينظر البحر ٤٧٤/٣، ١٧٧/٣ ، ٤٧١/١

(٦) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

(٧) ينظر البحر ١٩٧/٢ ، ٢٣٥ ، ٢١١/٤

(٨) الآية ١٠٢ من سورة البقرة

توجيه سيبويه بأنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر .

وقد نافح أبو حيان عن هذا التوجيه قائلاً : ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على كفروا "[١]

- ذهب إلى أن قطع النعت باب واسع في لسان العرب ، وقد وافقه أبو حيان [٢]

١٧- ذكرأن كل ما أضيف إلى معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة [٣]

١٨- أجاز إعمال " علم " في المصدر المؤول من " أن الفعل " إذا أُريد بِعَلِم غير العلم القطعي ، قال أبو حيان موافقاً لسيبويه بعد أن أورد قول جرير:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أنْ لا يدانينا من خلقه بشر

قال أبو حيان " وثبت بقول جرير وتجويز سيبويه أن " علم " تدخل على " أن " الناصبة ، فليس بوهم كما ذكر الزمخشري[٤]

١٩- ذهب إلى أن " زيداً" في قولك : أرأيت زيداً ما صنع ؟ هو المفعول الأول والجملة بعده سادة مسد المفعول الثاني .

وقد وافق أبو حيان سيبويه في أن أرأيت تتعدى إلى اثنين[٥]

٢٠- احتج أبو حيان بكلام سيبويه على الاستثناء في قوله تعالى : فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم"[٦]فقال: إلا قليلاً " استثناء منقطع ، أي : لكن قليلاً ممن أنجينا منهم ... ولا يصح أن يكون استثناء متصلاً مع بقاء التحضيض على ظاهره لفساد المعنى وصيرورته إلى أن الناجين لم يحرضوا على النهي عن الفساد .

والكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب ، وغيره يراه منفياً من حيث معناه أنه لم

---

(١) البحر المحيط ٣٣١/١

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٩٥/٣-٣٩٦

(٣) ينظر البحر ٢٥٨/٧ ونُسب أيضا للخليل ينظر البحر ٢٢٥/٥

(٤) البحر المحيط ٢٠٤/٢

(٥) ينظر البحر المحيط ١٢٧/٤

(٦) الآية ١١٦ من سورة هود

يكن منهم أولو بقية[١]

٢١- عند قوله تعالى : " إن ربي لسميع الدعاء "[٢] قال أبو حيان: والظاهر إضافة " سميع " إلى المفعول ، وهو من إضافة المثال الذي على وزن فعيل إلى المفعول ، فيكون إضافة من نصب ، ويكون ذلك حجة على إعمال فعيل الذي للمبالغة في المفعول على ما ذهب إليه سيبويه[٣]

٢٢- وافق أبو حيان منهج سيبويه على أن " وقرآناً فرقناه "[٤] هو من باب الاشتغال[٥]

٢٣- وافق أبو حيان مذهب سيبويه على أن " هنيئاً مريئاً " [٦]منصوب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره[٧] .

٢٤- ذهب إلى أن " لام كي " في قوله تعالى : وأمرنا لنسلم "[٨] وأمثالها هي متعلقة بمحذوف ، وأن الفعل قبلها يراد به المصدر ، وقد وافقه أبو حيان[٩]

٢٥-ذهب إلى أن الفعل " يقيموا "من قوله تعالى : " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة "[١٠] هو معمول للشرط المقدر الذي تقديره : إن تقل لهم أقيموا يقيموا ، فحذفت الأداة وفعل الشرط ، وضمن الأمر معنى الشرط ،قال أبو حيان موافقاً : وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر [١١]

٢٦- وافق سيبويه حيث رد بمذهبه ما ذكره الزمخشري من إعراب " ومن ذريتي " في قوله تعالى : "قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي " [١٢] حيث عطف " ومن ذريتي " على الكاف من " جاعلك " قال أبو حيان : ولا يصح أن يكون تقدير العطف على موضع الكاف ، لأنه نصب ،فيجعل ،" من " في موضع نصب ، لأن هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه ، لفوات المحرز[١٣]

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٧١

(٢) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) البحر المحيط ٥/٤٣٤

(٤) الآية ١٠٦ من سورة الإسراء

(٥) ينظر البحر المحيط ٦/٨٧

(٦) الآية ٤ من سورة النساء

(٧) ينظر البحر المحيط ٦/٨٧

(٨) الآية ٧١ من سورة الأنعام

(٩) ينظر البحر المحيط ٢/٤٢-٤٣ ٣/٢٢٤ ٤/١٤١

(١٠) الآية ٣١ من سورة إبراهيم

(١١) البحر المحيط ١/١٧٥ وينظر البحر ٥/٤٢٦

(١٢) الآية ١٢٤ من سورة البقرة

(١٣) البحر المحيط ١/٣٧٦-٣٧٧ وينظر البحر ٤/١٨٦-١٨٧

ب- مع غيره

١- مع الكسائي

أجاز سيبويه والكسائي تقديم معمول جواب الشرط عليه [١]

٢- مع الكسائي والفراء والنحاس

قرأ جمهور القراء بكسر " جنات " من قوله تعالى : " ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات " [٢] وقرأ محمد بن أبي ليلى والأعمش وأبو بكر "برفعها " ، وقد أُنكرت هذه القراءة حتى قال أبو حاتم : هي محال ، لأن الجنات من الأعناب لا تكون من النخيل [٣]

وقد وجهها أبو حيان بما لا ينكر فقال : ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ، ولها التوجيه الجيد في العربية ، وُجِّهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، فقدره النحاس : ولهم جنات ... وأجاز مثلَ هذا سيبويه والكسائي والفراء ، ومثلُه كثير [٣]

٣- مع المازني

ذهب سيبويه والمازني إلى أنه لا يجوز أن يفصل بين أما والفاء بمعمول خبر " إن " وقد وافقهما أبو حيان قائلاً: ولا يجوز أن يفصل بين أما وبين الفاء بمعمول خبر " إنّ " وفاقاً لسيبويه وأبي عثمان [٤]

٤- مع المبرد

تعددت وجوه إعراب " الذين " من قوله تعالى " وأسروا النجوى الذين ظلموا " [٥] وكذلك " كثير " من قوله تعالى : " ثم عموا وصمواكثير منهم[٦] " فقيل : هما بدل من الواو في " وأسروا" و " عموا وصموا" ونُسب هذا الوجه للمبرد وسيبويه[٧] قال أبو حيان بعد ذكر هذا الوجه أولاً ثم الوجوه الأخرى : والوجه هو الإعراب الأول [٨]

---

(١) ينظر البحر ٣١/٦ و ٥٣٣/٣

(٢) الآية ٩٩ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ١٩٠/٤

(٤) البحر المحيط ١١٩/١

(٥) الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٦) الآية ٧١ من سورة المائدة

(٧) ينظر البحر المحيط ٢٩٦/٦-٢٩٧

(٨) البحر المحيط ٥٣٤/٣

٥- مع الفارسي

- ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي إلى أن " كان" في قوله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "[١] هي تامة بمعنى وقع ، وحدث ، ورجح أبو حيان ما ذهبا إليه ، لأنها لو كانت ناقصة لما حذف خبرها ، قال أبو حيان : وحذف خبر " كان " لا يجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً[٢]

- أجاز سيبويه وأبو علي حذف الموصوف بعد " من " وإن كانت الصفة فعلاً نحو قوله تعالى : " من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه "[٣] فالتقدير لديهما : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم ، وقد وافقهما أبو حيان[٤]

- إذا اجتمع شرطان أجيب السابق منهما ، وحذف جواب الشرط المتأخر ،هذا مذهب سيبويه ومذهب الفارسي في أحد قوليه ، وقد وافقهما أبو حيان وأبطل مذهبين آخرين غيرهما، فقال : وقد أبطلنا هذين المذهبين[٥] وهذا الإبطال يدل على ترجيح مذهب سيبويه ومذهب الفارسي في هذا الشأن

- الأخفش

أ- وحده

- أجاز الأخفش مجيء الحال ماضيا دون "قد " لا ظاهرة ولا مقدرة ،ووافقه أبو حيان لكثرة ما ورد من هذا ، يقول أبو حيان : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير " قد " ، وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل ،وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك [٦]

- أجاز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل شيء من شيء وهما لعيْن واحدة ، وإن لم يفد البدل معنى التوكيد ،وقد وافقه أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره [٧]

---

(١) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٣٤٠/٢

(٣) الآية ٤٦ من سورة النساء

(٤) البحر المحيط ٢٦٢/٣

(٥) البحر المحيط ٢١٦/٨

(٦) البحر المحيط ٤٩٣/٧

(٧) ينظر البحر ٥٦/٤

- حكى أن صرف ما لا ينصرف يجيء على لغة بعض قبائل العرب ووافقه أبو حيان [١]

ب- مع غيره

١- مع الكسائي

- أجاز الأخفش والكسائي أن يعمل ما قبل " إلا " فيما بعدها ، إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً ، نحو : ما حبس إلا زيد عندك ، وما آوى إلا عمرو إليك ،وما جاء إلا زيد ضاحكاً

وقد وافقهما أبو حيان فيما ذهبا إليه ، فخَرج تعلّق" من قبل أن تنزل التوراة " من قوله تعالى : " كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة "[٢] بقوله" كان حلاً لبني إسرائيل " [٣]

٢- مع المبرد

ذهب الأخفش والمبرد إلى أن العامل في " إذ " من قوله تعالى " : إذ قالت إمراة عمران "[٤] هو مضمر تقديره : اذكر ، وقد وافقهما أبو حيان [٥]

٣- مع ابن السراج والفارسي

ذهب الأخفش وابن السراج والفارسي إلى أنه لا يجوز استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف ، وصحح أبو حيان ماذهبوا إليه من مَنْع [٦]

٤- مع الزجاج

ذهب الأخفش والزجاج إلى أن جواب " لَمّا " الأولى من قوله تعالى : " ولَمَّا جاءهم كتاب ...فَلَمَّا جاءهم ماعرفوا كفروا به "[٧] هو محذوف لدلالة المعنى عليه ، وقد وافقهما أبو حيان فيما ذهبا إليه من تقدير [٨]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٨/ ٣٩٤

(٢) الآية ٩٣ من سورة آل عمران

(٣) ينظر البحر المحيط ٤/٣

(٤) الآية ٣٥ من سورة آل عمران

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٣٧/٢

(٦) ينظر البحر المحيط ١٣٨/٢

(٧) الآية ٨٩ من سورة البقرة

(٨) ينظر البحر المحيط٣٠٣/١

المبرد

أ- وحده:

- في قوله تعالى : " فإن لم يصبها وابل فطل "[١] يكون " فطل " جواباً للشرط فيحتاج إلى تقديرٍ بحيث يصبح جواب الشرط جملة .

قدر المبرد أن يكون "فطل " مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، أي : فطل يصيبها ، وابتدأ بالنكرة لأنها جاءت في جواب الشرط .

وقدره غير المبرد على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي فالذي يصيبها فطل،وقدره بعضهم على أن يكون فاعلاً أي يصيبها طل .

قال أبو حيان عن هذه التقادير : وكل هذه التقادير سائغة [٢]

- أجاز الفراء مجيء " أنْ " جازمة ، وقد أنكر ذلك المبرد ، قال أبو حيان : وأنكر أبو العباس وغيره قول الفراء ، وقالوا: أنْ هذه لم تكن مكسورة قط ، وهي التي تتقدر هي وما بعدها بالمصدر، وهي مفتوحة على كل حال [٣]

ب- مع غيره

- مع الفارسي

قدر البصريون المفعول لأجله " كراهة أن تضلوا" وذلك من قوله تعالى : يبين الله لكم أن تضلوا"[٤] وقدره غيرهم : لأن لا تضلوا ، وحذف " لا" أي : لأن تضلوا ، وقد رجّح الفارسي قول المبرد بأنّ حذف المضاف أسْوغ وأشيع من حذف " لا "[٥] وفي هذا موافقة من أبي حيان للمبرد والفارسي والمذهب البصري في هذا التقدير

---

(١) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٣١٣/٢

(٣) البحر المحيط ٣١٨/٢

(٤) الآية ١٧٦ من سورة النساء

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٠٩/٣

المبحث الثاني : موافقاته للمذهب الكوفي وأعلامه

المطلب الأول : موافقاته للمذهب الكوفي

١- الكوفيون

أ- وحدهم

١- ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز وصف "من " و" ما" الموصولتين،وقد استحسن أبو حيان ما ذهبوا إليه ،ذلك أنه رد على الزمخشري تخريجه الذي رآه في لفظة " الرحمن " من قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى " [١] على قراءة من كسر هذه اللفظة ،إذ يقول الزمخشري : صفة لـ" من" خلق،يعني: لمن الموصولة ، قال أبوحيان :ومذهب الكوفيين أن الأسماء النواقص التي لا تتم إلا بصلاتها نحو : " ما "و" مَن " لا يجوز نعتها إلا الذي والتي فيجوز نعتهما ، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكون " الرحمن " صفة ، فالأحسن أن يكون بدلاً مِن " مَن " [٢]

٢- أجروا" ثم"مجرى الواو والفاء في نصب المضارع الواقع بعدهما بأن مضمرة إذا كان بين الشرط وجوابه ، وقد وافقهم أبو حيان ، إذ خرج قراءة من نصب الكاف من قوله تعالى : ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله "[٣] على مذهب الكوفيين يقول : ونقول أُجري "ثُمَّ" مجرى الواو والفاء ، فكما جاز نصب الفعل بإضمار "أن " بعدهما بين الشرط وجوابه كذلك جاز في "ثُمَّ" إجراءً لها مجراهما ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بهذه القراءة [٤]

٣- ذهب الكوفيون إلى جواز الإعراب والبناء في الظرف المضاف إلى الجملة الاسمية،وقد وافقهم أبو حيان لكثرة شواهد ذلك ، يقول : وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية كما مثّل من قوله: جئت يوم زيدٌ أميرٌ ، فالنقل عن البصريين تَحَتُّم الإعراب كما ذكر ، والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء ، وذهب إليه بعض أصحابنا ،وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء على ذلك[٥]

٤- ذهبوا إلى جواز حذف الموصول الاسمي غير " أل " إذا دل عليه الدليل ووافقهم أبو حيان لكثرة ذلك الحذف في كلام العرب،وقد رد على من منع ذلك الحذف قائلاً:

---

(١) الآية ٥ من سورة طه

(٢) البحر المحيط ٢٢٦/٦

(٣) الآية ١٠٠ من سورة النساء

(٤) البحر المحيط ٣٣٧/٣

(٥) البحر المحيط ٤٥٥/٧-٤٥٦

وليس بخطأ مجمع عليه ، بل قد أجاز ذلك الكوفيون ، وثم شواهد من لسان العرب [١] . وفي موطن آخر يقول : وحذف الموصول الاسمي غير "أل " عند من يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب ، وإن كان البصريون لا يقيسونه فقد قاسه غيرهم [٢]

٥- أجازوا زيادة "كاد" وقد وافقهم أبو حيان في القول بزيادتها ، وخرج على مذهبهم بعض القراءات القرآنية المتواترة [٣]

٦- أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وقد وافقهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ، يقول في أحد المواضع : وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز [٤]

ويقول في موضع آخر : وهذا جائز على مذهب الكوفيين ، وهو الصحيح ..[٥]

٧-ذهبوا إلى أن المصدر المعرف بأل لا يجوز إعماله ، وقد قال أبو حيان بالضعف على توجيه من أعمل المصدر المعرف بأل في المفعول به [٦]

٨-ذهبوا إلى أن العائد المنصوب على المبتدأ غير "كل " لا يجوز حذفه نحو : زيداً ضربت ، فلا يجوز أن يُعرب زيد منصوباً على الاشتغال ، والعائد محذوف بل يكون "زيداً" مفعولاً به مقدماً ، وقد وافقهم أبو حيان.[٧]

---

(١) البحر المحيط٨/٣٩٩

(٢) البحر المحيط ٤٦٦/١ وينظر البحر أيضا ٣٧٠/٥ ، /٢٢٣

(٣) ينظر البحر المحيط ١٠٩/٥

(٤) البحر المحيط ١٥٨/٣-١٥٩ وينظر البحر ٢٦٧/٤

(٥) البحر المحيط٣٤٧/٨ وينظر البحر ١٤٧/٢ ، ٤٥١/٥ ، ٤٢/٨ حيث ذهب إلى هذا المذهب يونس والأخفش

(٦) ينظر البحر ٤/[illegible]

(٧) ينظر البحر ٣٥٣/١-٣٥٤ ، ٢١٩/٨ .

ب- مع غيرهم

١- مع الأخفش

- أجاز الكوفيون والأخفش إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب والمتكلم بدل شيء من شيئ وهما لِعَيْن واحدة وإن لم يفد التوكيد ، وقد وافقهم أبو حيان ، فعند ذكر قراءة من قرأ "ذرية" مرفوعة و "يتخذوا" بالياء من قوله تعالى : " أَلَّا تتخذوا من دوني وكيلاً ذرية من حملنا مع نوح " [١]

رد على ابن عطية الذي يرى عدم جواز البدل من ضمير المخاطب من نحو : ضربتك زيدًا،قال أبو حيان : وما ذكره من إطلاق أنك لا تبدل من ضمير المخاطب يحتاج إلى تفصيل ، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل ، وبدل اشتمال جاز بلا خلاف ، وإن كان في بدل شيء من شيء وهما لِعَيْن واحدة ، فإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف... وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع ،، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز ، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب[٢] .

وفي موضع آخر اختار أبو حيان أن يكون " كل " على قراءة من نصبه في قوله تعالى " إنّا كلّ فيها [٣] " اختار أن يكون بدلاً من اسم :"إن" قياساً على قول من أجاز أن يكون " حولاً أكتعًا" و" يومًا أجمعًا" بدلاً ،وأيضاً على ما أجازه الكوفيون والأخفش ، قال أبو حيان في هذا الأمر : فإن قلت : كيف يجعله بدلاً ، وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه ، وهو الصحيح [٤] ، وقد أورد أبو حيان هذه المسألة في أكثر من موضع من تفسيره مؤيداً ما ذهبوا إليه [٥]

- ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز مجئي الحال من الماضي بغير "قد" لا ظاهرة ولا مقدرة ، وقد وافقهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ،يقول في موضع :

---

(١) الآيتان ٢-٣ من سورة الإسراء

(٢) البحر المحيط ٦/٧

(٣) الآية ٤٨ من سورة غافر

(٤) البحر المحيط ٧/٤٧٠

(٥) ينظر البحر ٤/٨٣ ٧/٢٢٢ ٢٨٦

وإضمار " قد " قول للبصريين ، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً ، ولا يحتاج إلى إضمار " قد " وهو الصحيح ، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً[١] .

وفي موضع آخر يقول موافقاً هذا المذهب : وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ،ويبعد فيها التأويل ،وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك[٢]

ويقول : فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير "قد" [٣] ،ويقول كذلك: ولا يحتاج إلى إضمار "قد " لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير " قد" فساغ القياس عليه [٤]

٢- مع يونس والأخفش

- أجاز الكوفيون ويونس والأخفش عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وقد وافقهم أبو حيان فيما ذهبوا إليه ، يتضح ذلك من تصريحه في عدة مواضع من تفسيره.

في هذا الشأن يفصل مذاهب النحاة ، ويورد ما ذهب إليه قائلاً: عطف المضمر[٥] المجرور فيه مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة.....

الثاني : أنه يجوز ذلك في الكلام ،وهو مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ أبي علي الشلوبين

الثالث : أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير ، وإلا لم يجز .....

والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأن السماع يعضده والقياس يقويه[٦]

٣- مع المبرد

ذهب الكوفيون والمبرد إلى منع تقديم خبر " ليس " عليها ، وقد وافقهم أبو حيان

---

(١) البحر المحيط ٣٢٤/٨

(٢) البحر المحيط٤٩٣/٧

(٣) البحر المحيط٣١٧/٣

(٤) البحر المحيط٣٥٥/٦

(٥) في المطبوعة : العطف المضمر ، وهو خطأ

(٦) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ وينظر البحر ٤٥٥١/٥ ، ٤٢/٨ وينظر ما أفرده أبو حيان للكوفيين في هذه المسألة ١٥٨/٣-١٥٩ ، ٦٧/٤ ، /٣٤٧

فذكر مذهب من أجاز ومذهب الكوفيين والمبرد، فخلص إلى القول :

"وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر "ليس" عليها[١]

جمهور الكوفيين ومنهم الكسائي مع غيرهم

- مع ابن السراج والفارسي وابن جني :

ذهب أكثر الكوفيين ومنهم الكسائي ، و من البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني إلى جواز إعمال " إن" النافية العاملة عمل " ما الحجازية" وقد وافقهم أبو حيان فيما ذهبوا إليه قائلاً : والصحيح أن إعمالها لغة،ثبت ذلك في النثر والنظم[٢]

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٠٦

(٢) البحر المحيط ٤/٤٤٤

المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب الكوفي

الكسائي

- ذهب الكسائي إلى أن " أو الحوايا" من قوله تعالى : " ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا" [١] هو معطوف على " ظهورهما" قاله الكسائي ، وقد وافقه أبو حيان بقوله " وهو الظاهر"[٢]

- حكى الكسائي لغة صرف ما لا ينصرف ، وقد وافقه أبو حيان [٣]

- ذهب إلى أن "ما " من قوله تعالى : " بما غفر لي ربي "[٤] لا تكون استفهاماً إذ قال : لو صح هذا يعني الاستفهام لقال :بم من غير ألف[٥]

قال أبو حيان موافقاً الكسائي : والمشهور أن إثبات الألف في ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر مختص بالضرورة ، نحو قوله :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

وحذفها هو المشهور في الكلام نحو قوله :

على م يقول الرمح يثقل كاهلي *إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت*[٥]

الفراء

أ-وحده

- ذهب الفراء إلى أن المصدر المنون نحو : عجبت من ضربٍ زيد عمراً لا يجوز أن يرفع فاعلاً ، وهذا خلاف مذهب البصريين.

وقد صحح أبو حيان مذهب الفراء قائلاً : والصحيح مذهب الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع[٦]

- احتج أبو حيان على مجيء " في " بمعنى الباء بما ذكره الفراء سماعاً عن العرب ، وفي هذا موافقة من أبي حيان للفراء [٧]

---

(١) الآية ١٤٦ من سورة الأنعام

(٢) البحر المحيط ٤/٢٤٤

(٣) البحر المحيط ٨/٣٤٢

(٤) الآية ٢٧ من سورة يس

(٥) البحر المحيط٧/٣٣٠

(٦) البحر المحيط١/٤٦١

(٧) البحر المحيط ٥/٤٠٨-٤٠٩

- الكثير في لغة الحجاز في "ما" أن يجر خبرها بالباء ، وقد وافق أبو حيان الفراء إذ يقول :وقال الفراء- وهو سامع لغة حافظ ثقة- لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء[١]

الفراء مع غيره

١- مع قطرب

قرأ جمهور القراء " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله " [٢] بإضافة "مخلف " إلى وعده" ونصب "رسله "

وقد أختلف في إعرابه ، فقال الجمهور والفراء وقطرب إنه مما أضيف فيه اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ، كقولهم : هذا معطي درهمٍ زيداً لما كان يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كل واحد منهما ، فينتصب ما تأخر

وقال الفراء وقطرب : لما تعدى الفعل إليهما لم يبال بالتقديم والتأخير، وقد وافقهم أبو حيان،يتضح ذلك بعد إيراده قراءة أخرى بنصب "وعده" وإضافة "مخلف" إلى "رسله" فَفَصَل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .

قال أبو حيان : وهذه القراءة تؤيد إعراب الجمهور في القراءة الأولى ، وأنه مما تعدّى فيه "مخلف" إلى مفعولين[٣]

---

(١) البحر المحيط ٥/٣٠٤ وينظر البحر ١/٢٦٧

(٢) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم

(٣) البحر المحيط ٥/٤٣٩

٢- مع الزجاج

ذهب الفراء والزجاج إلى أن الاستثناء في قوله تعالى : " ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس"[١] هو استثناء منقطع ، وقد وافقهما أبو حيان فقال : هذا استثناء ظاهره الانقطاع ، وهو قول الفراء والزجاج [٢]

ويقول : ويدل على أنه منقطع الإخبار بذلك في قوله تعالى في سورة البقرة " وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤا بغضب من الله "[٣] فلم يستثن هناك [٤]

٣- مع هشام

لا يجوز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ على أنه مفعول به والمبتدأ غير "كل " إلا في الضرورة أو في شاذ من القراءات وقد خالف هذه القاعدة الفراء وهشام ووافقهما أبو حيان ، وما هذه الموافقة إلا لثبوت ما ذهبا إليه قراءة متواترة ، يقول أبو حيان في هذا الشأن : وقد أجاز ذلك الفراء وهشام وورد في السبعة فوجب قبوله وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل وعد بالضرورة [٥]

٤- مع والجرمي والزجاج

ذهب الفراء والجرمي والزجاج إلى أن "كله " بقراءة النصب في قوله تعالى : قل إن الأمر كله لله " [٦] ، يجوز أن يكون توكيدًا للأمر على الموضع ، وقد وافقهم أبو حيان رادًا على ابن عطية الذي يرى أن قراءة رفع "كله" هي الراجحة : قال أبو حيان :ولا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر والابتداء بكل كثير في لسان العرب[٧]

---

(١) الآية ١١٢ من سورة آل عمران

(٢) البحر المحيط ٣١/٣

(٣) الآية ٦١ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ٣٢/٣

(٥) البحر المحيط ٢١٩/٨

(٦) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(٧) البحر المحيط ٨٨/٣

٥- مع الفارسي

- أجاز الفراء أن يكون " فيتعلمون " معطوفاً على يعلمون الناس السحر " [١] وأجازه كذلك أبو علي الفارسي ، وقد وافقهما أبو حيان [٢]

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٣١/١

المبحث الثالث :موافقاته لغيرهما

المطلب الأول : موافقاته لمن غلبت عليه النزعة البصرية

الزجـاج

- أجاز الزجاج أن يكون " كل مرصد" من قوله تعالى : " واقعدوا لهم كل مرصد[١] منصوباً على الظرف المكاني ، وقد وافقه أبو حيان قائلاً : وأقول: يصح انتصابه على الظرف ، لأن قوله : " واقعدوا لهم " ليس معناه حقيقة القعود[٢]

- أجاز الزجاج نصب " أحياء " من قوله تعالى" ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون" [٣] على أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف ،تقديره : بل أحسبهم أحياءً ، ورده عليه أبو علي الفارسي وقال : لا يجوز ذلك ورد عليه أبو حيان قائلاً : بل المعنى يسوّغ النصب على معنى اعتقدهم ، وهذا على تسليم أن " حسب " لا يُذهب بها مذهبَ العلم [٤]

- ذهب بعض المفسرين إلى أن "ما " في قوله تعالى " فبما رحمة من الله لنت لهم [٥] " هي للاستفهام ، ورد عليه أبو حيان بما ذكره الزجاج ، قال أبو حيان:

وهذا الرجل لحظ المعنى ، ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم لنحو من أحكام الألفاظ ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه ، والتسور عليه ، قول الزجاج في "ما " هذه : إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين[٦] .

- أجاز أن يكون " فيتعلمون" معطوفا على " يعلمان"[٧] والضمير الذي في "يتعلمون " لأحد ، وجُمع حملاً على المعنى ، وقال : الأجود أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون ، واستغنى عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه ، وقال أبو علي : لا وجه لقول الزجاج استغني عن ذكر يعلمان لأنه موجود في النص ، قال أبو حيان : انتهى كلام أبي علي ، وهو كلام فيه مغالطة ، لأن الزجاج لم يرد أن " فيتعلمون" معطوف على "يعلمان" الداخل عليها ما النافية في قوله " وما يعلمان"

---

(١) الآية ٥ من سورة التوبة

(٢) البحر المحيط ١٠/٥

(٣) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران

(٤) البحر المحيط ١١٣/٣

(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران

(٦) البحر المحيط ٩٨/٣

(٧) الآية ١٠٢ من سورة البقرة

فيكون يعلمان موجوداً في النص ، وإنما يريد أن "يعلمان" مضمرة مثبتة لا منفيـــة ، وهذا الذي قدره الزجاج ليس موجوداً في النص وحَمَل أبا علي على هذه المغالطـــة حبُّ رده على الزجاج وتخطئته ، لأنه كان مولَعاً بذلك [١]

المطلب الثاني : موافقاته لنحاة آخرين

النحاس

أ-وحده

- ذهب الأخفش إلى إعمال " أن " المصدرية وهي زائدة . وقد رد عليه أبو جعفـــر النحاس وذلك عند قوله تعالى " ومالهم أن لا يعذبَهم الله"[٢] فقال الأخفش هي زائدة. قال أبو جعفر : لو كان كما قال لرفع تعذيبهم[٣] وقد وافقه أبو حيان إذ أعـــرب " أن مصدرية " مخالفاً بذلك الأخفش [٣]

ب- مع غيره

- مع الفارسي

أعرب الزجاج " إلا تذكرة " من قوله تعالى " ما أنزلنا عليك القـــرآن لتشـــقى " إلا تذكرة[٤] بدلاً من محل " لتشقى" وقد أورد أبو حيان ما ذكره النحاس والفارسي مـن رد، قال النحاس: هذا وجه بعيد ، وأنكره أبو علي من قبل أن التذكرة ليست بشـــقاء [٥] وبإيراده ما رد به أبو جعفر النحاس وأبو علي الفارسي يُعد موافقاً لهما.

الفـارسي

١- ذهب الفارسي إلى أن "إذ " وإذا" لم يردا في كلام العرب إلا ظرفين ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين .

وقد وافقه أبو حيان : ذلك أن الزمخشري جعل "إذ" في قوله تعالى " لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم" [٦] مبتدأ في قراءة من قرأ شاذاً

---

(١) البحر المحيط١/ ٣٣١-٣٣٢

(٢) الآية ٣٤ من سورة الأنفال

(٣) ينظر البحر المحيط ٤/٤٩٠

(٤) الآيتان ٢-٣ من سورة طه

(٥) البحر المحيط ٦/٢٢٥

(٦) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران

"لمن من الله على المؤمنين" ، فرد أبو حيان عليه قائلاً..... وأما الوجه الثاني فهو فاسد ، لأنه جعل"إذ" مبتدأ ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة ، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان ، ومفعولة با ذكر على قول،أما أن تستعمل مبتدأ فلم يثبت ذلك في لسان العرب ، وقد قال أبو علي الفارسي : لم ترد " إذ " و"إذا " في كلام العرب إلا ظرفين ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين [١]

٢- ذهب إلى أن " يا " من قولك : يا ليتني،هي "يا " التنبيه وليست للنداء ، وقد وافقه أبو حيان ،إذ يقول : ويا" عند قوم للنداء والمنادى محذوف ، تقديره : يا قوم ليتني .

وذهب أبو علي إلى أن " يا " للتنبيه ، وليس في الكلام منادى محذوف ، وهو الصحيح [٢] ، وفي موضع آخر يقول مصححاً ما ذهب إليه أبو علي : والأصح أن "يا " في قوله : يا ليت حرف تنبيه لا حرف نداء ، والمنادى محذوف،لأن في هذا حذف جملة النداء ، وحذف متعلقه رأساً ، وذلك إجحاف كثير[٣]

٣- جملة الصفة تحتاج إلى رابط ، وعليه ففي قوله تعالى : " واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" [٤] جملة " لا تجزي" حذف منها الرابط ، والتقدير:لا تجزي فيه ، وقد اختلف في كيفية حذ ف" فيه " :

ذهبالفارسيإلى أنه حُذف الضمير مع حرف الجر دفعة واحدة ، وقد اختار أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي ،يقول في هذا الشأن : وهذه الجملة صفة لليوم ، والرابط محذوف ، فيجوز أن يكون التقدير : لا تجزي فيه ،فَحُذف حرف الجر فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حُذف الضمير فيكون الحذف بتدريج ، أو عداه إلى الضمير أولاً اتساعاً، وهذا اختيار أبي علي وإياه اختار[٥]

٤- ذهب إلى أن إعراب " ثلاثة" من قوله تعالى " ولا تقولوا ثلاثة"[٦] هو خبر

---

(١) البحر المحيط٣/١٠٤

(٢) البحر المحيط ٣/٢٩٢

(٣) البحر المحيط ٢/١٠٣ وينظر البحر ٧/٦٩

(٤) الآية ١٢٣ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ١/١٨٩

(٦) الآية ٧١ من سورة النساء

لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا تقولوا الله ثالث ثلاثة ، ثم حذف المبتدأ والمضاف إليه، وقد وافقه أبو حيان،إذ إن الفارسي نظّر هذه الآية بقوله تعالى : " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة " [١]قال أبو حيان : ويترجح قول أبي علي بموافقة الآية التي ذكرناها وبقوله تعالى[٢] " سبحانه أن يكون له ولد"[٣]

٥- ذهب أبو علي إلى أن " في كتاب الله " من قوله تعالى : إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله[٤] لا يجوز أن يتعلق بـ" عدة " مُعلّلاً ذلك بقوله " لأنه يقتضي الفصل بين الصلة والموصول بالخبر الذي هو" اثنا عشر شهراً"،ولأنه لايجوز قال أبو حيان: وهو كلام صحيح[٥]

٦- أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به ، فإن وُجِد منصوب بعد أفعل التفضيل فهو معمول لفعل محذوف دل عليه أفعل التفضيل ، وعلى هذا فالمفعول به بعد " أعلم " من قوله تعالى " إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله "[٦] هو منصوب بفعل محذوف ،وهذا رأي الفارسي،ووافقه أبو حيان [٧]

٧- ذهب إلى أن حذف أحد مفعولي ظن عزيز جداً، وقد وافقه أبو حيان[٨]

٨- لا يجوز الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف الذي على حرف واحد وبين المعطوف نحو : ضربت زيداً وبسيف عمراً، قال أبو حيان : وقد زعم أبوعلي الفارسي أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[٩]

٩-- ذهب إلى أن " وشركاءكم " من قوله تعالى : " فاجمعوا أمركم وشركاءكم " [١٠] منصوب بواو مع، كما قالوا : جاء البرد والطيالسة ، وقد وافقه أبو حيان بشرط

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة

(٢) الآية ١٧١ من سورة النساء

(٣) البحر المحيط ٤٠١/٣

(٤) الآية ٣٦ من سورة التوبة

(٥) البحر المحيط ٣٨/٥

(٦) الآية ١١٧ من سورة الأنعام

(٧) ينظر البحر المحيط ٢١٠/٤

(٨) ينظر البحر المحيط ١١٢/٣

(٩) ينظر البحر المحيط ٣٣٦/٥

(١٠) الآية ٧١ من سورة يونس

أن يكون "وشركاءكم " مفعولاً معه من الفاعل لا من المفعول ، على أشهر الاستعمالين،لأنه يقال: أجمع الشركاء ،و لا يقال : جمع الشركاء أمرهم إلا قليلاً[١]

١٠- منع أبو علي إعمال المصدر الموصوف بعد الصفة [٢]

ابن جني

١- رد أبو علي الفارسي قراءة من نصب " صلاتهم " في قوله تعالى : " وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية" [٣]

وقد أورد أبو حيان تخريج ابن جني لها ، فقال : وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد انتهى ،

وهو نظير قول من جعل " نسلخ صفة لليل في قوله تعالى : " وآية لهم الليل نسلخ منه النهار "[٤] و " يسبني " صفة للئيم في قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني[٥]

٢- أورد أبو حيان بعضاً من نص ابن جني ،ودعم به ما ذهب إليه من إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، فقال : وقال أبو الفتح : إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأَوْلى أن يُحْسَن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها[٦]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٥/٢٧١

(٢) ينظر البحر المحيط ٦/٢٥٣ ،٤٤٠

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأنفال

(٤) الآية ٣٧ من سورة يس

(٥) البحر المحيط ٤/٤٩٢

(٦) البحر المحيط ٤/٢٣٠

الفصل الثاني : مخالفات أبي حيان

المبحث الأول: مخالفاته للمذهب البصري وأعلامه

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب البصري

١- البصريون

١- منع البصريون حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته، وأجازه أبوحيان لفهم المعنى ، يقول في هذا الأمر : وحذف الموصول الاسمي غير أل – عندمن يذهب إلى اسميتها – لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب ، وإن كان البصريون لايقيسونه فقد قاسه غيرهم [١]

٢-الظرف إذا أضيف إلى جملة اسمية وجب فيه الإعراب ، قال أبوحيان : "وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية ، كما مثل من قوله : جئت يوم زيدٌ أميرٌ ، فالنقل عن البصريين تَحَتُّم الإعراب كما ذكر ، والنقل عن الكوفيين جواز الإعراب والبناء وذهب إليه بعض أصحابنا ، وهو الصحيح لكثرة شواهد البناء على ذلك . [٢]

٣- منع أهل البصرة العطف على الضمير إلا بإعادة الجار وخالفهم أبوحيان . قائلاً: وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ،ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح [٣]

٤-منعوا إبدال كل من كل من ضمير المتكلم ، وقد خالفهم أبوحيان قائلاً : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه،وهو الصحيح . [٤]

٢-جمهور البصريين مع غيرهم:

-مع سيبويه

أجاز جمهور البصريين ومنهم سيبويه تقديم خبر " ليس " عليها وقد استدلوا على جواز ذلك بتقديم معمول الخبر عليها ،قالوا : لأن المعمول يؤذن بتقديم العامل .

وقد خالفهم أبوحيان بأن السماع يرد تقديم خبرها عليها، فقال : وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر " ليس " عليها. [٥]

---

(١) البحر المحيط ٤٦٦/١ وينظر البحر أيضاً ٣٧٠/٥، ١٤٧/٧

(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٥٥- ٤٥٦

(٣) البحر المحيط ١٥٩/٣

(٤) البحر المحيط ٤٧٠/٧

(٥) البحر المحيط ٥/ ٢٠٦

المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب البصري

عيسى بن عمر :

منع صرف " مصر " قياساً على " هند" قال: أبوحيان ولم يُسمع ذلك من العرب إلا مصروفاً ، فهو قياس على مختلف فيه،مخالف لنطق العرب فوجب اطراحه.[١]

يونس :

أ- وحده:

- ذهب يونس إلى أنه إذا أجتمع الشرط والاستفهام كانت الجملة مصب الاستفهام وأعترض بالشرط بين الاستفهام وتلك الجملة ،ويكون جواب الشرط محذوفاً، وقد خالفه أبو حيان ، فعند قوله تعالى : " أفإن مت فهم الخالدون. [٢] يقول : وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه ، إذ لو كان على ما زعم يونس لكان التركيب: أفإن مت هم الخالدون بغير فاء [٣]
- أجاز مجي "الذي" مصدرية وقد خالفه أبو حيان قائلاً : وقد ثبتت اسمية " الذي " فلا يُعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل ولا شِبْهه[٤]

يونس مع غيره :

- مع الأخفش :

نُقِل عن يونس والأخفش جواز إعمال " لكن " إذا خُفِّفَت ، قال أبوحيان : والصحيح المنع . [٥]

- مع أبي عبيدة والفراء.

روى أبو عبيدة أن يونس سأل رؤبة عن قوله تعالى : "وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ [٦]

فقال: ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ ، ولكنه أقام " إلا" مقام الواو . وقد أنكر الفراء ما ذهبوا إليه وقال: مثل هذا لا يجوز إلا إذا تقدم استثناء آخر ،ويكون

---

(١) البحر المحيط ٢٣٤/١ -٢٣٥

(٢) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣١١وينظر البحر ٦٨/٣-٦٩ ٤٤/٦ ٣٢٧/٧

(٤) البحر المحيط ٥١٦/٧

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٢٧وينظر البحر ٦٢/١

(٦) الآية ٩٢ من سورة النساء

الثاني عطف استثناء على استثناء

وقد خالفهم أبو حيان قائلاً :والذي يظهر أن قوله " إلا خطأ " استثناء منقطع وهو قول الجمهور [١]

سيبويه:

ذهب سيبويه إلى أن" سراً وعلانيةً" من قوله تعالى " الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية " [٢] حال

وقد أورد أبو حيان عدة أوجه إعرابية ويظهر أنه رجح غير ما ذهب إليه سيبويه يتضح ذلك من قوله : وانتصاب " سراً وعلانية " على أنهما مصدران في موضع الحال ....أو على أنهما حالان من ضمير الإنفاق على مذهب سيبويه ،أو نعتان لمصدر محذوف أي : إنفاقاً سرًّا على مشهور الإعراب [٣]

ويذكر بعض التوجيهات الإعرابية في قوله تعالى " فقليلاً ما يؤمنون " [٤] ويرجح ما يراه راجحاً ،فيقول : انتصاب " قليلاً " على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي فإيماناً قليلاً ... وعلى مذهب سيبويه انتصابه على الحال ... وجوزوا انتصابه على أنه نعت لزمان محذوف ... والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول ، وهو أن يكون المعنى : فإيماناً قليلاً يؤمنون "[٥]

ويذكر علة الترجيح قائلاً : لأن دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان وعلى الهيئة ، وعلى المفعول وعلى الفاعل[٦].

الأخفش

أ-وحده :

١- أجاز صرف " مصر " وإن كان فيه العلمية والتأنيث وذلك لخفة الاسم بسكون وسطه، قاله الأخفش .

أما أبو حيان فأورد ما قاله الأخفش وغيره ، ثم قال : وهذا ليس كما ذهبوا إليه من أنه مشبه لهند ، أو مشبه لنوح ، لأن مصر اجتمع فيه ثلاثة أسباب، وهي

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٢١

(٢) الآية ٢٧٤ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٣١

(٤) الآية ٨٨ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٠١ وينظر البحر ١/ ٦٦-٦٧

التأنيث والعلمية والعجمة ،فهو يتحتم منع صرفه ،بخلاف هند فإنه ليس فيه سوى العلمية والتأنيث . [١]

٢-أجاز تصرف " دون " وخرّج على ذلك قوله تعالى " ومِنّادون ذلك [٢]على أنه مبتدأ وبني لإضافته إلى المبني .

أما أبو حيان فقد خالف هذا الأمر،إذ يقول في أول كلامه عن هذا الظرف : " دون" ظرف مكان ملازم للظرفية الحقيقية أو المجازية ، ولا يتصرف فيه بغير " من " [٣]

٣- ذهب إلى أن الكاف من قوله تعالى : " كما أخرجك ربك من بيتك بالحق [٤] هي نعت لـ " حقاً " والتقدير : هم المؤمنون حقاً كما أخرجك ، قال أبو حيان ناقلا قول ابن عطية : والمعنى على هذا التأويل كما تراه لا يتناسق [٥]

٤- ذهب الأخفش إلى أن أرأيتكم " في قوله تعالى " قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله[٦] بمعنى أمّا وقد رد هذا أبو حيان قائلاً : وزعم أبو الحسن أن أرأيتكم في هذه الآية بمعنى "أمّا" .... وهذا إخراج لأرأيت عن مدلولها بالكلية ، وقد ذكرنا تخريجها على ما استقر فيها فلا نحتاج إلى هذا التأويل البعيد ، وعلى ما زعم أبو الحسن لا يكون لأ رأيت مفعولان ولا مفعول واحد[٧]

٥- أعرب " دكاّ" من قوله تعالى : " جعله دكا " [٨] مصدراً ، تقديره : دكه دكا ، لأنه ضمن " جعل " معنى " دَكّ " قال أبو حيان : وانتصب على أنه مفعول ثان لـ" جعله " ويضعف قول الأخفش :إنّ نصبه من باب قعدت جلوساً [٩]

٦- ذهب الأخفش إلى أن " حيث" تكون ظرفاً للزمان ، قال أبو حيان : ولا يكون ظرف زمان خلافاً للأخفش [١٠]

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٣٤-٢٣٥

(٢) الآية ١١ من سورة الجن

(٣) البحر المحيط ١/ ١٠٢

(٤) من الآية ٥ من سورة الأنفال

(٥) البحر المحيط ٤/٤٦٢ وينظر المحرر ٨/ ١٥

(٦) الآية ٤٠ من سورة الأنعام

(٧) البحر المحيط ٤/١٢٧

(٨) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف

(٩) البحر المحيط ٤/٣٨٤-٣٨٥

(١٠) البحر المحيط ١/ ١٥٥

٧- أجاز في أحد قوليه أن " أيّا " تأتي موصوفة ، وقد خالفه أبو حيان فقال : ولا تكون موصوفة خلافاً للأخفش [١]

٨-أجاز في أحد قوليه أن " أيّا " في النداء تأتي موصولة ، ورده أبو حيان [٢]

٩- أجاز ربط المبتدأ بالظاهر ، نحو زيد قام زيد ، قال أبو حيان : وينزه القرآن عنه [٣] وقال في موضع آخر : من النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ... والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف منه ، والظاهر بدل منه [٤]

١٠- أجاز تقديم الحال على عاملها شبه الجملة ، نحو : زيد قائماً في الدار ، وخالفه أبو حيان بقوله : فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن ، أبو الحسن يجيزها وغيره يمنعها[٥]

١١- أجاز نصب "والنجوم" على قراءة النصب من قوله تعالى " وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات.[٦] على أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره : وجعل النجوم ، وقد خالفه أبو حيان فقال : والظاهر في قراءة نصب الجميع أن " والنجوم " معطوف على ما قبله [٧]

١٢- ذهب الأخفش إلى أن خبر كان محذوف في قوله تعالى : وإن يكن ميتة [٨] قال أبو حيان : " وفيه بُعد " [٩]

١٣- أجاز أن تقع " فوق " زائدة ، قال أبو حيان : وهذا ليس بجيد ، لأن " فوق " اسم ظرف ، والأسماء لا تزاد [١٠]

---

(١) البحر المحيط ١/ ٩٣

(٢) ينظر البحر المحيط ١/٩٤

(٣) البحر المحيط ٥/٣٣١

(٤) البحر المحيط ٤/٤١٨

(٥) البحر المحيط ٢ ١٩٠-١٩١ وينظر البحر ٤/٢٣١-٦/٧٤-٧/٤٤٠-٨/٤٥

(٦) الآية ١٢ من سورة النحل

(٧) البحر المحيط ٥/٤٧٩

(٨) الآية ١٣٩ من سورة الأنعام

(٩) البحر المحيط ٤/ ٢٣٣

(١٠) البحر المحيط ٤/ ٤٧٠-٤٧١

١٤- أجاز الأخفش إعمال " أنْ" وهي زائدة ، وقد خالفه في عدة مواطن ،ففي موضع يقول رادًا هذا المذهب وغيره : وهذا ومذهب أبي الحسن ليسا بشيء ، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ،ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف. [١]

وفي موضع آخر يقول عن مذهب الأخفش :وقد رُدّ مذهبه [٢]

١٥-أجاز حذف الفاء الرابطةلجواب الشرط في الشعر والنثر ، وقد خالفه أبو حيان بأنها لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر [٣]

١٦- أجاز أن يكون"كل مرصد" من قوله تعالى : " واقعدوا لهم كل مرصد [٤] منصوباً بالفعل بعد حذف حرف الجر " على" ، قال أبو حيان راداً عليه : وحذف " على " ووصول الفعل إلى مجرورها فتنصبه يخصه أصحابنا بالشعر [٥]

١٧- ذهب الأخفش إلى أن الفاء من " فروح " في قوله تعالى " فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم " [٦] هو جواب لـ " أما " والشرط معاً ، وقد خالف ذلك أبو حيان [٧]

١٨- أجاز زيادة "من" في الواجب ، وقد خالفه أبو حيان في عدة مواقع من تفسيره ، مرة منفرداً [٨] ومرة مع الكوفيين [٩] ومرة مع غيرهم [١٠]

١٩- منع تقديم معمول المصدر الصريح عليه ،نحو : ضرباً زيداً ، فلا يقال : زيداً ضرباً ، وقد خالفه أبو حيان بقوله : وليس بشيء ،لأنه لا يصح المنع ...

---

(١) البحر المحيط ٢٥٦/٢

(٢) البحر المحيط ٢١٩/٨ وينظر البحر ٤٩٠/٤-٤٩١

(٣) ينظر البحر ١٩/٢-٢٠

(٤) الآية ٥ من سورة التوبة

(٥) البحر المحيط ١٠/٥

(٦) الآيتان ٨٨/١٩من سورة الواقعة

(٧) ينظر البحر المحيط ٢١٦/٨

(٨) ينظر البحر المحيط ٢٣٢/١ ، ٣٠٦، ٤٥٠، ٤٦٧، ١٢٧/٢، ٢٣٦/٣، ١١٣/٤، ٤٢٧/٥-٤٨٤، ٦ /٤٤٧، ٤٤٣/٧، ٣٣٨/٨

(٩) ينظر البحر المحيط ٤٣٠/١، ٣١٤/٢، ٧٩/٦

(١٠) ينظر البحر ٤٠٩/٥

فجائز أن تقول : ضرباً زيداً ، وزيداً ضرباً ...[١]

ب- مع غيره :

مع الفارسي

ذهب الأخفش والفارسي إلى أن " الذي" يجري مجري " من " في وقوعه على الواحد والجمع ، وقد خالفهما أبوحيان قائلاً : والذي نختاره أنه مفرد لفظاً وإن كان في المعنى نعتاً لما تحته من أفراد...[٢]

- أجاز الأخفش والفارسي الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي،قال الفارسي مجيباً : ومن حجة أبي الحسن أن يقول : إن المفعول به في هذا الموضع بين ما لا يحسن الفصل بينهما بالأجنبي ، ظرف ، ولا يمتنع الفصل بالظرف وإن كان أجنبيًا مما يفصل به بينهما [٣]
- ولم يرتض أبوحيان ما ذهبا إليه من الفصل ، فقال : وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة ، لاتناسب في كتاب الله ...[٤]

- **مع المازني :**

ذهب الأخفش والمازني إلي أن الفعل " يقيموا " من قوله تعالي : " قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة " [٥] هو مجزوم على أنه جواب للأمر .

قال أبو حيان : وُرّد بأنه لا يلزم من القول أن يقيموا ، وَرُدّ هذا الرد بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين.[٦]

الجرمي:

ذهب الجرمي إلى منع تقديم الحال على عاملها المتصرف ، وقد خالفه أبو حيان إذ أبطل ما ذهب إليه فقال عن تقديم الحال " خاشعاً " في قوله تعالى " خُشّعاً أبصارهم

---

(١) البحر المحيط ٢٨٤/١

(٢) البحر المحيط ٧٤/١وينظر البحر ٧٦/١-٧٧

(٣) الحجة لأبي علي ٤١/٤-١٦

(٤) البحر المحيط ٢٩١/٤

(٥) الآية ٣١ من سورة إبراهيم

(٦) البحر المحيط ٤٢٥/٥-٤٢٦

يخرجون " [١] :"وانتصب خشعاً" و" خاشعاً " و " خاشعة " على الحال من ضمير " يخرجون " والعامل فيه " يخرجون " لأنه فعل متصرف ، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفا[٢]

قطرب

أ- وحده :

- ذهب قطرب إلى أن الأصل في يا أبتا هو يا أبةً بالتنوين فحذف ، قال أبوحيان:ورد بأن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب، نحو :يا ضارباً رجلاً[٣]

قطرب مع غيره:

- مع ابن كيسان

- أجازا في " لعل" أن تكون بمعني " كي " وخالفهما أبوحيان،فقال عنها :ولاتكون بمعنى " كي " خلافاً لقطرب وابن كيسان . [٤]

أبو عبيدة

أ- وحده :

١. ذهب أبو عبيدة إلى أن الكاف بمعنى واو القسم في قوله تعالى :" كما أخرجك ربك من بيتك بالحق [٥] وقد خالفه أبو حيان قائلاً عن أبي عبيدة : وكان ضعيفاً في النحو [٦]

٢. ذهب إلى أن "أمْ " من قوله تعالى : " أمْ يقولون افتراه " [٧] هي بمعنى الواو وخالفه أبوحيان . [٨]

٣. أجاز أن تكون "مِن " في قوله تعالى: إن الذين كفروا لن تغني عنهم

---

(١) الآية ٧ من سورة القمر

(٢) البحر المحيط ١٧٥/٨

(٣) البحر المحيط٢٧٩/٥

(٤) البحر المحيط ٩٣/١ وينظر البحر ٢٤٦/٦

(٥) الآية ٥ من سورة الأنفال

(٦) البحر المحيط ٤٥٩/٤

(٧) الآية ٣٨ من سورة يونس

(٨) ينظر البحر المحيط ١٥٨/٥

أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً [١] هي بمعنى " عند"
وقد خالفه أبو حيان فقال : وكون من بمعنى "عند " ضعيف جداً [٢]

٤. أجاز أبوعبيدة أن تكون إن الشرطية بمعني " إذ" ،وخالفه أبـــو حيـــان ورد على من اعتقد هذا المذهب بالضعف ، وبأنه قول مرغوب عنه ، ولا يثبت في اللغة [٣]

٥. أجاز في " كان " من قوله تعالى : " كيف نكلم من كان في المهد صبيـاً[٤] أن تكون زائدة ، قال أبو حيان:والظاهر أنها ناقصة فتكون بمعنى صار [٥]

٦. أجاز زيادة الباء في المبتدأ من قوله تعالى " بأيكم المفتون [٦] وقد رجـــح أبو حيان أن تكون أصلية . [٧]

٧. أجاز أن تكون حطة من قوله تعالى : "وقولوا حطة " [٨] مرفوعـــة علـى الحكاية ،وليس مقتطعاً من جملة .. وقد خالفه أبو حيان ووصف توجيهه بالبعد ، قائلاً : فبعيد عن الصواب لأنه يبقى حطة مرفوعاً بغير رافع ، ولأن القول إنما وضع في باب الحكاية ليحكى به الجمل لا المفردات [٩]

٨. أجاز زيادة التاء على لفظ حين من قوله تعالى : " ولات حين مناص [١٠] قال أبو حيان : وكيف يصنع بقوله: ولات ساعة مندم ، ولات أو انٍ [١١]

٩. أجاز أبوعبيدة حكاية عن أبي عمرو أن يكون معنى قوله تعالى : " ما كـان لله أن يتخذ من ولد سبحانه ، ،إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكـــون * وإن

---

(١) الآية ١٠ من سورة آل عمران
(٢) البحر المحيط ٣٨٨/٢
(٣) ينظر البحر المحيط ١٠١/٨. ٤٨٥/١. ٣٣٧/٢-٣٣٨. ٢٨/٥
(٤) الآية ٢٩ من سورة مريم
(٥) البحر المحيط ١٨٧/٦
(٦) الآية ٦ من سورة القلم
(٧) ينظر البحر ٣٠٩/٨
(٨) الآية ٥٨ من سورة البقرة
(٩) البحر المحيط ٢٢٣/١
(١٠) الآية ٣ من سورة ص
(١١) **البحر المحيط ٣٨٤/٧.**

الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم [١] :وقضى أن الله ربي وربكم فهي معطوفة على قوله "أمراً " من قوله " إذا قضى أمراً " والمعنى : إذا قضى أمراً وقضى أن الله .

قال أبوحيان راداً عليه : فهذا تخبيط في الإعراب : لأنه إذا كان معطوفاً على " أمراً " كان في حيز الشرط ، وكونه تعالى ربنا لا يتقيد بالشرط ، وهذا يبعد أن يكون قاله أبو عمرو بن العلاء ، فإنه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قلّ أن يوازنه أحد ، مع كونه عربياً ، ولعل ذلك من فهم أبي عبيدة فإنه يضعف في النحو[٢]

١٠. ذهب إلى أن الباء في قوله تعالى : " ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة " [٣] هي زائدة،وقد خالفه أبو حيان ،فقال : " والذي نختاره في هذا أن المفعول في المعنى هو" بأيديكم" لكنه ضمّن " ألقى " ما يتعدى بالباء، فعداه بها ، كأنه قيل : ولاتفضوا بأيديكم إلي التهلكة [٤]

١١. أجاز زيادة الباء في " بإلْحاد " من قوله تعالى: " ومن يرد فيه بإلْحاد بظلم نذقه من عذاب أليم . " [٥]

قال أبو حيان: والأَوْلىٰ أن تُضَمَّن " يرد " معنى يلتبس ، فيتعدى بالباء " [٦]

أبو عبيدة مع غيره :

مع الأخفش:

أجازا زيادة"عن"في قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " [٧]

وقد خالفهما أبو حيان وذلك بأن ضمّن الفعل " خالف " فعلاً يتعدى بـ " عن " [٨]

---

(١) الآيتان ٣٥/٣٦ من سورة مريم

(٢) البحر المحيط ٦/١٩٠

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ٢/٧١

(٥) الآية ٢٥ من سورة الحج

(٦) البحر المحيط ٦/٣٦٣

(٧) الآية ٦٨ من سورة النور

(٨) ينظر البحر المحيط ٦/٤٧٧

- أجازا زيادة "من" في الواجب ، ولم يرتضه أبو حيان [١]

٢- مع ابن قتيبة :

أجازا مجيئ " إذ" زائدة ، وقد خالفهما أبو حيان ، ووصفهما بالضعف النحوي فقال : واختلف المعربون في " إذ" فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها ، وهذا ليس بشيء ، وكان أبوعبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو [٢]

المازني:

ذهب المازني إلى أنه يجوز نصب " أيّ" على الموضع ،وذلك في قوله تعالى :" يا أيها الناس اعبدوا ربكم " [٣]وقد خالفه أبو حيان الذي يقول : وارتفع " الناس " على الصفة على اللفظ ، لأن بناء " أي " شبيه بالإعراب ، فلذلك جاز مراعاة اللفظ ، ولا يجوز نصبه على الموضع خلافاً لأبي عثمان [٤]

- ذهب المازني إلى أن " إنْ " من قوله تعالى : إن كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم[٥] هي المخففة من الثقيلة ، وهي نافية بمعنى "ما" فخففت كما خففت " إن" ومعناه المثقلة ،و " لما" بمعنى " إلا"

قال أبو حيان : وهذا باطل ،لأنه لم يعهد تثقيل " إن " النافية ونصب " كل" و "إن" النافية لا تنصب [٦]

- رُوي عنه أن " لمّا" المشددة هي المخففة ، وشددها في الوقف ، كقولك :رأيت فرَحاً ، يريد : فرحا ، وأجرى الوصل مجرى الوقف ، قال أبوحيان : وهذا بعيد جداً [٦]

- **أبو زيد الأنصاري:**

ذهب أبو زيد إلى جواز مجيء " أمْ " زائدة ،وقد خالفه أبو حيان فقال عنها: "ولا تزاد خلافاً لأبي زيد" [٧]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٥/٤٠٩

(٢) البحر المحيط ١/١٣٩

(٣) الآية ٢١ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ١/٩٤

(٥) الآية ١١١ من سورة هود

(٦) البحر المحيط ٥/٢٦٧

(٧) البحر المحيط ١/٤٥

المبرد

أ-وحده :

١. منع المبرد أن يكون "كلاّ " على قراءة من نصبه في قوله تعالى "إنا كل فيها"[١] بدلاً، وذلك لأنه بدل من ضمير المتكلم في اسم "إن"
وقد خالفه أبوحيان قائلاً : ولا التفات لمنع المبرد البدل فيه ، لأنه بدل من ضمير المتكلم ، لأنه لم يتحقق مناط الخلاف .[٢]

٢. ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد "أيان" هو فاعل بفعل محذوف ، وقد خالفه أبو حيان قائلاً : ولاحاجه إلى هذا الإضمار[٣]

٣. ذهب إلى إنه لا يجوز الوصف بـ" إلاّ" إلا حيث يجوز البدل،ورده أبوحيان[٤]

٤. ذهب إلى أن الاستعمال في لولايولولاه ولولاك لم يرد عن العرب،قال أبو حيان " وإنكار المبرد ذلك لا يلتفت إليه . [٥]

٥. أنكر المبرد قراءة ابن عامر وحفص وحمزة "وإنّ كلاّ لما " [٦] وحجته أن العرب لاتقول : إنّ زيداً لمّا خارج ، قال أبو حيان : وهذه جسارة من المبرد على عادته وكيف تكون قراءة متواترة لحناً ، وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال وهو :إن زيداً لمّا خارج " هذا المثال لحن ، وأما في الآية فليس لحناً ، ولو سكت وقال كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة لكان قد وفق [٧]

٦. ذهب إلى أن المصدر المؤول من أنْ وأنّ وما في خيرهما إذا وقع بعد " لو" فإنه يكون فاعلاً بفعل محذوف ، وقد خالفه أبو حيان قائلا : وهو مذهب مرجوح في علم النحو [٨]، ويقول في موضع آخر : وهو مذهب مرجوح " [٨]

٧. ذهب المبرد إلى أن الفعل "يقيموا" من قوله تعالى : " قل لعبادي الذين

---

(١) الآية ٢٣ من سورة غافر
(٢) البحر المحيط ٤٧٠/٧
(٣) البحر المحيط ٤٣٤/٤
(٤) ينظر البحر ٢٨٧/١-٢٨٨،٢٥٨/٧
(٥) البحر المحيط ٢٨٢/٧
(٦) الآية ١١١ من سورة هود
(٧) البحرالمحيط ٢٦٨/٥
(٨) البحر المحيط ٢٦٤/٣،٤٧٤وينظر البحر ٣٣٥/١-٤٣٠/٢، ١٠٩/٨

آمنوا يقيموا الصلاة [١]هو جواب أمر محذوف ، تقديره ، أقيموا يقيموا ، قال أبو حيان عن هذا التوجيه : وهو فاسد لوجهين : أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط .... والوجه الثاني : إن الأمر المقدر للمواجهة ، ويقيموا من لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً . [٢]

٨. ذهب المبرد إلى زيادة " كان " في قوله تعالي ":إنة كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً[٣] قال أبو حيان : ورُدّ عليه بوجود الخبر ،إذا الزائدة لاخبر لها [٤]

٩. ذهب إلى أن الفاعل في قوله تعالى :"أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون[٥] تقديره الهدى ، قال أبو حيان : وليس بجيد ، إذ فيه حذف الفاعل ، وهو لا يجوز عند البصريين [٦]

١٠. ذهب إلى أن "كفروا به " من قوله تعالى : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم .... فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به [٧] هو جواب " لما " الأولى وكررت الثانية بطول الكلام .

قال أبو حيان:وهذا القول يكون أحسن لولا أن الفاء تمنع من التأكيد [٨]

١١. أجاز أن تكون " من " في قوله تعالي " إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً[٩]هيلابتداء الغاية ، وقد قرر أبو حيان مخالفاً أنها للتبعيض [١٠]

---

(١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم

(٢) البحر المحيط ٤٢٦/٥

(٣) الآية ٢٢ من سورة النساء

(٤) البحر المحيط ٢٠٩/٣

(٥) الآية ١٢٨ من سورة طه

(٦) البحر المحيط ٢٨٨/٦

(٧) الآية ٨٩ من سورة البقرة

(٨) البحر المحيط ٣٠٣/١ عمران

(٩) الآية ١٠ من سورة آل عمران

(١٠) ينظر البحر ٣٨٨/٢

ب- مع غيره :

٢- مع ابن درستو يه

أجازا الفصل بين أمّا والفاء بمعمول خبر" إن"، وقد خالفهما أبو حيان الذي يقول : ولا يجوز أن يفصل بين "أمّا" وبين الفاء بمعمول خبر " إن" خلافاً للمبرد وابن درستو يه[١]

٢- مع قطرب .

أجاز المبرد وقطرب مجيء الحال من المضاف إليه ، فالجملة " لاتعبدون إلا الله[٢] هي حال من المضاف إليه في " بني إسرائيل"

قال أبو حيان عن مجيء الحال من المضاف إليه : وهو لا يجوز على الصحيح [٣]

٣- مع أبي عبيدة :

ذهب المبرد وأبوعبيدة إلى أن "ما" في نحو:ما أحسن زيداً ، هي استفهامية لا تعجبية أما أبو حيان فقال : اختلف في " ما " فالأظهر أنها تعجبية [٤]

٤- مع الزجاج والأخفش الصغير :

ذهب الزجاج إلى أن اللام في لساحران " من قوله تعالى : " إن هذان لساحران [٥] هي داخلة على مبتدأ محذوف ، تقديره : لهما ساحران ، وقد استحسن هذا الوجه شيخه المبرد والأخفش الصغير ، إلا أن أبا حيان اختار غير ما ذهبوا إليه ،فقال :والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً [٦]

---

(١) البحر المحيط ٤٩٤/١

(٢) الآية ٨٣ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٢٨٢

(٤) البحر المحيط ١١٩/١

(٥) الآية ٦٣ من سورة طه

(٦) البحر المحيط ٢٥٥/٦

المبحث الثاني: مخالفاته للمذهب الكوفي وأعلامه

المطلب الأول : مخالفاته للمذهب الكوفي

١- الكوفيون

أ- وحدهم

١- أعرب الكوفيون ثلاثة أيام من قوله تعالى: " قال رب اجعل لي آية ، قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً " [١] مفعولاً به ، وخالفهم أبو حيان قائلاً : ثلاثة أيام على الظرف خلافاً للكوفيين [٢].

٢- أعربوا " قائماً" من قوله تعالى " شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط[٣] منصوباً على القطع،وقد خالفهم أبو حيان فقال : وأما انتصابه على القطع فلا يجيء إلا على مذهب الكوفيين ، وقد أبطله البصريون[٤]

وقال بعد إيراد جملة من تعدد وجوه إعراب "قائماً" : والأَوْلى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم " الله " والعامل فيه " شهد " [٤]

وعلى نحو تخريجهم هذا يقول: وهو تخريج كوفي ، لأن النصب على القطع إنما هو مذهب الكوفيين[٥] ويقول عنه كذلك : وأما النصب على القطع فقد رَدَّ هذا الأصل البصريون [٥]

٣- منعوا إعمال " إنّ" إذا خُفّفت ، وخالفهم أبو حيان في ذلك ، وردّ عليهم في عدة مواضع ، من ذلك قوله : وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون ، وهم محجوجون بالسَّماع الثابت من العرب ، وهو قولهم : إنْ عمراً لمنطلق [٦]

٤- أجازوا مجيء " لا " اسماً ، وخالفهم أبو حيان قائلاً: ولا يكون اسماً خلافاً للكوفيين[٧]

---

(١) الآية ٤١ من سورة آل عمران

(٢) ينظر البحر المحيط٢/٤٥٢

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٤) ينظر البحر المحيط ٢/٤٠٥

(٥) ينظر البحر المحيط ١/٤٠٦

(٦) البحر المحيط ١/٢٦٤ وينظر البحر ٣/١٠٥ ، ٥/٢٦٦

(٧) البحر المحيط ١/٢٨

٥- أجازوا أن يكون " مثل " مَحِلاً ، أي:ظرفاً ، وخالفهم أبو حيان قائلاً : ولا يكون محلاً خلافاً للكوفيين [١]

٦- منعوا مجيء " أنْ" حرف تفسير ، وخالفهم أبو حيان قائلاً: ويكون أيضاً حرف تفسير خلافاً للكوفيين ، إذ زعموا أنها لا تأتي تفسيراً [٢]

٧- أجازوا أن تكون " إنْ" بمعنى " إذ " ورد عليهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ،يقول في أحدها عند قوله تعالى : إن كنتم إياه تعبدون [٣]": من ذهب إلى" أن" معناهامعنى" إذ " فقوله ضعيف ، وهو قول كوفي[٤]ويقول : وكون " إن " بمعنى " إذ " قول مرغوب عنه [٥] ويقول : وقيل: إنْ بمعنى إذ.... وهو قول لبعض النحويين أنّ إنّ تكون بمعنى إذ، وهو ضعيف مردود لا يثبت في اللغة[٦].

٨- ذهبوا إلى أن خبر" كان " قد يجيء فعلاً ماضياً لكن يجب أن يقترن بـ" قد" ظاهرة أو مقدرة ، وقد خالفهم أبو حيان في ذلك ، فعند قوله تعالى " وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء " [٧] يقول : وقوله " أو على سفر " في موضع نصب عطفاً على " مرضى " وفي قوله أو جاء ، أو لامستم النساء " دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لكان من غير " قد " وادعاء إضمارها تَكَلُّفٌ خلافاً للكوفيين [٨]

---

(١) ينظر البحر المحيط١/١٠١

(٢) ينظر البحر المحيط ١/١١٨ وينظر البحر ٣/٣٧٥ ، ٨ / ١٣٧

(٣) الآية ١٧٢ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ١/٤٨٥

(٥) البحر المحيط ٥/٢٨

(٦) البحر المحيط٢/٣٣٧-٣٣٨

(٧) الآية ٤٣ من سورة النساء

(٨) البحر المحيط ٣/٢٥٨ وينظر البحر ٨/١٨٧ ، ٤/١١٤ ، ٥/١٩٨

٩- ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء " أن " في قوله تعالى : " لمن أراد أن يتم الرضاعة " [١] على قراءة من رفع " يتم" مخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة ، واستدلوا بعدة أبيات ثبت فيها نون الرفع مثل أن تهبطين أن تقرأن، إلا أن أبا حيان خالفهم ،فقال: والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع " أن " مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ " أن " غير ناصبة إلا في الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة [٢]

١٠- يرى الكوفيون جواز إعمال المصدر الموصوف ، وقد خالفهم أبوحيان قائلاً عن إعماله : " ولا يجوز " لأنه موصوف إلا على رأي الكوفيين [٣]

١١- أجازوا أن يعمل ما بعد الفاء العاطفة فيما قبلها ، قال أبو حيان : وهذا ضعيف[٤]

١٢- اختاروا إعمال العامل الأول في باب التنازع ، أما أبو حيان فاختار غير ما ذهبوا إليه ، يقول في بعض المواضع : فَأُعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب ، وعلى ما جاء في القرآن [٥]وقال أيضاً : ... فيصير من إعمال الأول وهو قليل ، وقد قال النحاة : لم يرد في القرآن لقلته[٦] وفي موضع آخر يقول : فَأُعمل الثاني إذ هو المختار على مذهب البصريين ، وهو الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول[٧].

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ٢١٣/٢

(٣) البحر المحيط ١٢٨/٣

(٤) البحر المحيط ٣٨٩/٢

(٥) ينظر البحر المحيط ١٦٦/٥

(٦) ينظر البحر المحيط ١٥٧/١

(٧) البحر المحيط ١٦٦/٥

١٣- أجازوا أن تقع واو العطف زائدة ، وقد خالفهم بقوله : ولا يجيز البصريون زيادة الواو ، وإنما هو قول كوفي مرغوب عنه[١]

١٤- أجازوا إعمال أفعل التفضيل في المفعول به ، وعليه فالتعليق بأفعل التفضيل كما قال أبو حيان : ضعيف ، لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه ، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به ، والرد عليهم في كتب " النحو" [١].

١٥- أجازوا في اسم الفاعل أن يعمل بعد وصفه نحو : هذا ضاربٌ عاقلُ زيداً ،أما أبو حيان فقد خالفهم في هذا ورد على الزمخشري بأن " الذين جعلوا القرآن عضين" من قوله تعالى : وقل إني أنا النذير المبين * كما أنزلنا على المقتسمين* الذين جعلوا القرآن عضين " [٢] يكون منصوباً بالنذير ، قال أبو حيان : فلا يجوز أن يكون منصوباً بالنذير - كما ذكر- لأنه موصوف بالمبين ، ولا يجوز أن يعمل إذا وُصِف قبل ذكر المعمول [٤]

١٦- ذهبوا إلى أن فعل الأمر يكون معرباً ، وقد خالفهم أبو حيان [٥]

١٧- أجازوا أن تكون " أنْ" المصدرية جازمة ، وخالفهم أبو حيان قائلاً : ولا تكون " أن " المصدرية للمجازاة خلافاً للكوفيين[٦].

١٨- أجازوا استثناء الأكثر من القليل ، فيكون المستثنى أكثر من المستثنى منه،وقد خالفهم أبو حيان في ذلك يتضح ذلك من قوله في بعض المواضع : فأجاز ذلك الكوفيون ، وتبعهم من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف [٧].

---

(١) البحر المحيط ٣٦٢/٦ وينظر البحر ٢٨٧/٥ ٤٤٣/٧

(١) ينظر البحر المحيط ٢١٠/٤

(٢) الآيات ٨٩-٩٠-٩١ من سورة الحجر

(٤) ينظر البحر المحيط ٤٦٨/٥ وينظر البحر ٢٥٣/٦

(٥) ينظر البحر المحيط ١٥٧/١

(٦) البحر المحيط ١١٨/١

(٧) البحر المحيط ٤٥٤/٥

١٩- أجاز الكوفيون على اختلاف بينهم أن يكون المنصوب بعد " نعم " و" بئس" حالاً ، أما أبو حيان فيرى ما ذهبوا إليه ضعيفاً ، ذلك أنه يقول عن " قريناً" في قوله تعالى : ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً" [١] : وقريناً تمييز لذلك الضمير. .. وقد جوزوا انتصاب " قريناً" على الحال أو على القطع ، وهو ضعيف[٢]

٢٠- أعربوا "فئتين " من قوله تعالى : " فمالكم في المنافقين فئتين [٣]" خبراً لـ " كان " مضمرة ، ويجيزون مالك الشاتم،أي : مالك كنت الشاتم ، قال أبو حيان : وهذا عند البصريين لا يجوز ، لأنه عندهم حال ، والحال لا يجوز تعريفها[٤]

٢١- أجازوا إضافة الصفة إلى الموصوف ، ويظهر من سياق كلام أبي حيان أنه يرد عليهم ،إذ يقول عن الإضافة في " يتامى النساء " [٥] : والإضافة في يتامى النساء من باب إضافة الخاص إلى العام ، لأن النساء ينقسمن إلى يتامى وغير يتامى ، وقال الكوفيون هي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهذا عند البصريين لا يجوز ، وذلك مقرر في علم النحو [٦]

٢٢- أجازوا مجيء " لعل" للاستفهام ، وقد خالفهم أبو حيان قائلاً:..... ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين [٧]

٢٣- أجازوا تقديم معمول الصفة على الموصوف ،وقد خالفهم أبو حيان قائلاً : معمول الصفة لا يتقدم عندهم[٨] على الموصوف ، لو قلت : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً

---

(١) الآية ٣٨ من سورة النساء

(٢) البحر المحيط ٢٤٨/٣ وينظر ص ٢٤٩ من الجزء نفسه و٩٧/٦

(٣) الآية ٨٨ من سورة النساء

(٤) البحر المحيط ٣١٣/٣

(٥) الآية ١٢٧ من سورة النساء

(٦) البحر المحيط ٣٦٢/٣ وينظر البحر ١٠٩/٤ ٤٤٧/٥

(٧) البحر المحيط ٩٣/١ وينظر البحر ٩٧/٦ ، ٣٤٥ ، ٣٢/٧

(٨) يعني البصريين

لم يجز أن تقول : هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ ، لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت ، لأنه تابع والتابع لا يتقدم على المتبوع ، وأجاز ذلك الكوفيون[١]

٢٤- ذهب الكوفيون إلى أن نصب الفعل المضارع بعد الواو التي بمعنى " مع " يكون بواو الصرف ، وقد ذكر أبو حيان هذا المذهب في عدة مواطن من تفسيره[٢] إلا أنه يتضح من خلال رده على ابن عطية الذي أجاز في نصب " ويسفك " من قوله تعالى : " أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء " [٣] أن يكون منصوباً بواو الصرف،قال أبو حيان : والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين ..... والعجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً ، وثنّى بقول المهدوي، ثم قال : والأول أحسن ،وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريون[٤]

٢٥- أجازوا الفصل بين " أن " المصدرية ومعمولها بالشرط ، وقد خالفهم أبو حيان فقال : وإذا نصبت المضارع فلا يجوز الفصل بينهما بشيء [٥]

٢٦- أجازوا مجيء " الذي" مصدرية [٦]، وقد خالفهم أبو حيان قائلاً عن مذهبهم : وليس بشيء ، لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل ، وقد ثبتت اسمية " الذيّ" فلا يُعدل عن ذلك بشيء لا يقوم به دليل ولا شِبْهه [٧]

- أجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة : وقد قال أبو حيان : وقد جاء في

---

(١) البحر المحيط ٣/٢٨١-٢٨٢

(٢) ينظر البحر المحيط ١/١٧٩/ ٢/٥٦ ٣٢٥-٣٢٦ ، ٤٩١ ، ٣/٦٦ ، ٤ /١٠١

(٣) الآية ٣٠ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ١/١٤٢ وينظر البحر ٣/٣٧٥

(٥) البحر المحيط ١/١١٨

(٦) البحر المحيط ٤/٢٥٥

(٧) البحر المحيط ٧/٥١٦

الشعر وهو قليل[١] والقلة ومجيئه في الشعر لا غير يُعد معارضة من أبي حيان لهذا المذهب .

٢٨- أجازوا مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة ، وخالفهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ، مفرداً ذكرهم مرة [٢]ومع غيرهم مرة أخرى [٣].

٢٩- أجازوا زيادة الباء في نحو قوله " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "[٤] وقد رده أبو حيان بأن الفعل ألقى تَضَمَّن معنى " ولا تُفضوا" [٥]

الكوفيون مع غيرهم

١- مع قطرب

ذهب الكوفيون وقطرب إلى جواز الجزم بـ" كيف " وقد خالفهم أبو حيان قائلاً " والجزم بها غير مسموع من العرب فلا نجيزه قياساً،خلافاً للكوفيين وقطرب [٦]

٢- مع الأخفش

- ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الاسم الواقع بعد "إذا" الظرفيه في نحو قوله تعالى " إذا الشمس كورت" [٧]هو مبتدأ ، وقد خالف أبو حيان هذا الإعراب في تطبيقاته الإعرابية [٨] .

.

---

(١) البحر المحيط ٤٨٦/٢

(٢) ينظر البحر المحيط ٢٩٠/٦-٢٩١ ، ٤٨٦/٢ ٢٣٤/٦

(٣) البحر المحيط ٤٧٦/٢-٦-٣٥٦

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة

(٥) ينظر البحر المحيط ٧١/٢ ٢٥٢/٨

(٦) البحر المحيط ١١٩/١

(٧) الآية ١ من سورة التكوير

(٨) ينظر البحر المحيط ٤٣٢/٨

- ذهبوا إلى زيادة "من " الجارة في الواجب وغيره ، وقد خالفهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره[١].

٣-مع الأخفش و المبرد

ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أن " أنْ" محذوفة من قوله تعالى " لا تعبدون إلا الله [٢]إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك في وجوه إعراب الفعل "تعبدون" ، فالأخفش يرى وجوب رفع الفعل ، والكوفيون والمبرد يرون جواز النصب والرفع

أما أبو حيان فقد خالفهم قائلاً : والصحيح قصر ما ورد من ذلك على السماع ، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرّج الآية عليه ، لأن فيه حذف حرف مصدري وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها [٣]

٤- مع أبي زيد والمبرد

- أجاز الكوفيون وأبو زيد والمبرد تقديم جواب الشرط على الأداة وقد خالفهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ، فهو يقول عن هذا المذهب : وهذا لا يجوز عندنا [٤]" بل نقول:إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه كما يقول جمهور البصريين في قول العرب : أنت ظالم إن فعلت ، فيقدرونه : إن فعلت فأنت ظالم[٥]

٥- مع المبرد

ذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الفعل المرفوع بعد فعل الشرط في نحو قول الشاعر:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

---

(١) البحر المحيط ٣٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، ٧٩/٦

(٢) الآية ٨٣ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ٢٨٢/١-٢٨٣

(٤) البحر المحيط ١٢٧/٤

(٥) البحر المحيط ٢٩٥/٥

ليس هذا المرفوع على التقديم والتأخير لكنه جواب للشرط على حذف الفاء ، وقد خالفهم أبو حيان في عدة مواضع من تفسيره ،وضعف ما ذهبوا إليه[١]

٦- مع الزجاج

- ذهب الكوفيون والزجاج إلى أن الواو تأتي بمعنى " أو " ، ولم يرتضه أبو حيان[٢]

- ذهب الكوفيون والزجاج إلى جواز مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة ، وقد خالفهم أبو حيان إذ يقول : وأجاز الزمخشري أن يكون " ذلك " بمعنى الذي " وقاله الزجاج قبله ، وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا في "ذا" وحدها إذا سبقها " ما " الاستفهامية باتفاق ، أو "من " الاستفهامية باختلاف[٣]

٧- مع الفارسي

- أجازوا مع الفارسي أن تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة،وهذا المذهب من الأمور المتكلفة التي ذهب إليها هؤلاء كما ذكر أبو حيان [٤]

٢-بعض الكوفيين

١- ذهب بعض الكوفيين إلى أن موضع " متى " من قوله تعالى : " ويقولون متى هذا الوعد " [٥] هو النصب على الظرف ، وخالفهم أبو حيان إذ يقول : ومتى في موضع الخبر لهذا فموضعه رفع[٦]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٢٩/١ ، ٤٣/٣ ، ٢٩٩ ، ٧٨/٦ ، ٥١٤/٧

(٢) ينظر البحر المحيط ٨٠/٢

(٣) البحر المحيط ٤٧٦/٢

(٤) ينظر البحر المحيط ٣٥٦/٦

(٥) الآية ٤٨ من سورة يونس

(٦) البحر المحيط ٣١٣/٦

- ذهب بعض الكوفيين إلى أن " لو " في قوله تعالى : " لو يعمر ألف سنة " [١] هي مصدرية بمعنى "أن ". وقد خالفهم أبو حيان فقال : ولا يقول بذلك جمهور البصريين ، والأولى إقرارها على وضعها [٢] ، ونراه يعربها وفق قواعد البصريين فيقول : هذا هو الجاري على قواعد البصريين في مثل هذا المكان [٣]. وعند حذف جوابها على أنها ليست بمعنى " أن " يقول : وحذف جواب " لو " لفهم المعنى كثير في القرآن وفي لسان العرب[٤]

٣- ذهب بعضهم إلى أنه يجوز حذف خبر " كان " ورد عليهم أبو حيان قائلاً : وحذف خبر " كان " لا يجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً [٥]

وفي موضع آخر يقول : وخبر " كان" لا يجوز حذفه لا اقتصاراً ولا اختصاراً نص على ذلك أصحابنا[٦]

ب -بعض الكوفيين مع غيرهم

- مع الفارسي

أجاز بعض الكوفيين وأبو علي إضمار " لا" بعد اللام المضمر بعدها " أن " في نحو " ليقولوا" إذ التقدير : لئلا يقولوا

وقد خالفهم أبو حيان قائلاً : ولا يجيز البصريون إضمار " لا" إلا في القسم [٧]

---

(١) الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط

(٣) البحر المحيط ٣١٤/١

(٤) البحر المحيط ٤٧٢/١

(٥) البحر المحيط٣٤٠/٢

(٦) البحر المحيط ٤٩٨/٨ وينظر البحر ١٤٣/٦

(٧) البحر المحيط ١٩٨/٤

المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب الكوفي

الكسائي

أ-وحده

١- أعرب " الذين " مبتدأ والجملة في موضع رفع خبر مقدم ، وذلك في نحو قوله : " وأسروا النجوى الذين ظلموا "[٢]، قال أبو حيان : وضُعّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا يُنوى به التأخير [٣]

٢- أجاز أن تضاف " حيث " إلى المفرد ، وخالفه أبو حيان الذي يقول عنها : " ولا تضاف إلى المفرد خلافاً للكسائي " وما جاء من ذلك حَكَمْنا بشذوذه" [٤]

٤- أجاز أن تقع واو العطف زائدة ، وضعف ذلك أبو حيان [٥]

٥- أجاز زيادة " من " قال أبو حيان:إذ ادّعى زيادتها [٦]

٦- أعرب " ثمانية أزواج" [٧]مفعولاً به ،وأعربه أبو حيان بدلاً[٨]

٧- أجاز تقديم معمول فعل الشرط على الأداة نحو : زيداً إن يضرب أضربه ، وعليه فيكون " ملعونين" من قوله تعالى : " ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً * ملعونين أينما ثقفوا "[٩]هو معمول لفعل الشرط ثقفوا وتقدم على الأداة " أينما" ، وقد خالفه أبو حيان فقال: والصحيح أن " ملعونين " صفة لقليل ، أي إلا قليلين ملعونين[١٠]

---

(٢) الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٣) البحر المحيط ٣/٥٣٤

(٤) البحر المحيط ١/١٥٥

(٥) البحر المحيط ١/٢٠٢

(٦) البحر المحيط ٦/٩٠ وينظر البحر ٣/٣٣٦

(٧) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام

(٨) ينظر البحر المحيط ٤/٢٣٩

(٩) الآيتان ٦٠-٦١ من سورة الأحزاب

(١٠) البحر المحيط ٣/٢١٤

٧- أجاز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها مستدلاً بقوله تعالى : " كتابَ الله عليكم"[١] أما أبو حيان فقد خالفه ،فقال : وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء والظروف والمجرورات مستدلاً بهذه الآية ..... لا يتم دليله[٢]

٨- أجاز الكسائي أن يكون " شهر رمضان " من قوله تعالى " شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس " [٣]) بدلاً من قوله تعالى " ... كُتب عليكم الصيام[٤]، والتقدير: كُتب عليكم شهر رمضان ، قال أبو حيان معترضاً : وفيه بعد لوجهين : أحدهما : كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه ، والثاني : أنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال ..... وهو عكس بدل الاشتمال ، لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر ..... وهذا الذي ذكره الكسائي بالعكس.[٥]

٩-أجاز أن يعطف " والصابئون "[٤] على الضمير المرفوع في " هادوا[٦]

قال أبو حيان : ورُدّ بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين تَهَوّدوا ، وليس الأمر كذلك " [٧]

١٠- جعل الوقف على " بل فعله " من قوله تعالى : " قال بل فعله كبيرهم هذا " [٨] وجعل " كبيرهم هذا"مبتدأ وخبراً ، وقد رد هذا أبو حيان ، وجعل القول بهذا بعيداً عن طريق الفصاحة. [٩]

١١- إذا توالى شرطان بغير عطف فالجواب للسابق منهما ، وإذا كان بعطف فالجواب للثاني وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب للأول ، وأجاز الكسائي أن يكون ما بعد الفاء جواباً للشرطين معاً [١٠]

---

(١) الآية ٩٤ من سورة النساء

(٢) البحر ا لمحيط ٢١٤/٣

(٣)) الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٤) الآية ١٨٣ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ٣٩/٢

(٦) الاية ٦٩ من سورة المائدة

(٧) البحر المحيط ٥٣١/٣

(٨) الآية ٦٣ من سورة الأنبياء

(٩) ينظر البحر المحيط ٣٢٥/٦

(١٠) ينظر البحر ا لمحيط ١٦٩/١ ٢٥/٣

١٢- أُعربت " من " في قوله تعالى " ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً" [١]على أنها تكون موصولة فتكون بدل بعض من كل ،

وذهب الكسائي إلى أنها شرطية ،فتكون في موضع رفع بالابتداء ،و يلزم حذف الضمير الرابط لهذه الجملة بما قبلها ، وحذف جواب الشرط ، إذ التقدير : من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحج ، أو فعليه ذلك .

قال مرجحاً الوجه الذي قاله غير الكسائي : والوجه : الأول أَوْلى لقلة الحذف فيه ، وكثرته في هذا [٢]

ب- مع غيره

أ- مع الفراء

- أعرب الكسائي " ثواباً" من قوله تعالى : " ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثواباً [٣] منصوباً على القطع ، وأعربه الفراء منصوباً على التمييز

قال أبو حيان : ولا يتوجه لي معنى هذين القولين هنا [٤]

- ذهب الكسائي والفراء إلى أن " لام كي " تعاقب " أنْ" في أمرت وأردت ، قال أبو حيان : " والصحيح أنهما لا يتعاقبان " [٥]
- ذهبا إلى جواز حذف المفعول الثاني من ظن وأخواتها ، وقد أورد أبو حيان رد بعضهم قائلاً " حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز عند أحد فهو غلط منهما [٦])وقال أبو حيان عن حذف المفعول الثاني من ظن وأخواتها : " عزيز جدًا بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً ، وإن القرآن ينبغي أن ينزه عنه[٦]
- ذهبا إلى أن الذين من قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً" [٧]

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(٢) البحر المحيط٣/١١

(٣)) الآية ١٩٥ من سورة آل عمران

(٤) البحر المحيط ٣/١٤٦

(٥) البحر المحيط ٥/١٥٧ وينظر البحر ٢/٤٢-٤٣ ٣/٢٢٥ ٤/١٤١-١٤٢ ١٥٨-١٥٩

(٦) البحر المحيط ٣/١٢٣

(٧) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة

مبتدأ لا خبر له ، وقد رد عليهما أبو حيان [١]

- أجازا زيادة " لا " من قوله تعالى " وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون[٢]

قال أبو حيان " ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا»[٣]

- قدّرا قوله تعالى : " كما أخرجك ربك من بيتك " [٤] وخالفهما أبو حيان[٥]

٢- مع الفراء وهشام

- ذهب الفراء إلى أنه يجوز إقامة حرف الجر وحده نائباً للفاعل وذهب الكسائي وهشام إلى أن النائب هو مفعول الفعل .... قال أبو حيان: ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض [٦]

٣- مع الأخفش

منع جمهور البصريين أن يقع بعد إلا معمولاً لما قبلها غيرُ المستثنى أو المستثنى منه أو تابع لهما ،وقد أجاز الأخفش أن يقع الظرف والجار والمجرور والحال .

وأجاز الكسائي أن يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها مطلقاً منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً ، وقد رد أبو حيان مانعاً مذهب غير جمهور البصريين [٧]

٤- مع الرياشي

أجاز الكسائي والرياشي أن تكون حركة " أيّ " في " يا أيُّها " حركة إعراب، وقد خالفهما أبو حيان قائلاً : " وأيّ في أيُّها منادى مفرد مبني على الضم ، وليست الضمة فيه حركة إعراب خلافاً للكسائي والرياشي [٨]

٥- مع المبرد والزجاج

أجازوا نصب المفعول به بـ" أعلمْ التفضيل ، قال أبو حيان : وهذا ضعيف[٩]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢/٢٢٢

(٢) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام

(٣) البحر المحيط ٤/٢٠٢

(٤) الآية ٥ من سورة الأنفال

(٥) ينظر البحر المحيط ٤/٤٦٢

(٦) البحر المحيط ٢/٢٣١

(٧) ينظر البحر المحيط ٥/٤٩٤

(٨) البحر المحيط ١/٩٤

(٩) البحر المحيط ٤/٢١٠ وينظر البحر ٦/١٠٥

٦- مع الزجاج

ذهب الكسائي والزجاج إلى أن الفعل " يقيموا" من قوله تعالى " : قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة " [١] هو مجزوم بلام أمر محذوفة ، قال أبو حيان : هذا لا يجوز إلا في الشعر[٢] وفي موضع آخر يقول : وهذا عند البصريين لا يجوز[٣]

---

(١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم

(٢) البحر المحيط ٤٢٦/٥

(٣) البحر ٢٣٢/١ وينظر البحر ٤٩٥/٢

الفراء

أ- وحده

١- أعرب الفراء " إلا من آمن " من قوله تعالى : " وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عند نا زلفى إلا من آمن وعمل صالحاً فأولئك لهم جزاء الضعف " [١] مبتدأ في محل رفع ، والخبر " فأولئك لهم جزاء الضعف "

وقد خالفه أبو حيان وأغلظ في رده حين قال : وقوله كلام لا يتحصل منه معنى ، كأنه كان نائماً حين قال ذلك[٢]

٢- أعرب " مشارق الأرض ومغاربها " من قوله تعالى " : وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها "[٣] منصوبًا على الظرف ، والعامل فيه يستضعفون " والتي باركنا هو المفعول الثاني ، قال أبو حيان عن هذا التوجيه : تكلّف وخروج عن الظاهر بغير دليل [٤]

٣- أعرب " الذين ظلموا "[٥] من قوله تعالى " وأسروا النجوى الذين ظلموا" بدلاً من الناس من قوله" اقترب للناس" أو نعتاً .

قال أبو حيان : وهو أبعد الأقوال[٦]

٤-ذهب الفراء إلى أن " مهتدين " من قوله تعالى " وما كانوا مهتدين " [٧]هو منصوب على الحال ،وقد خالفه أبو حيان قائلاً : وانتصاب مهتدين على أنه خبر " كان " فهو منصوب بها وحدها،خلافاً لمن زعم أنه منصوب بـ "كان " والاسم معاً ، وخلافاً لمن زعم أن أصل انتصابه على الحال ،وهو الفراء [٨]

٥-ذهب الفراء إلى جواز الجزم بحيث دون أن تلحقها " ما " ، وخالفه أبو حيان ،قائلاً:ولا يجزم بها دون "ما " خلافاً للفراء [٩].

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ

(٢) البحر المحيط ٢٨٦/٧

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف

(٤) البحر المحيط ٣٧٦/٤

(٥) الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٦) البحر المحيط ٢٩٧/٦

(٧) الآية ١٦ من سورة البقرة

(٨) البحر المحيط ٧٤/١

(٩) البحر المحيط ١٥٥/١

٦- أجاز الفراء مجيء " إن" الشرطية بمعنى " لو" ، وخالفه أبو حيان قائلاً : واستعمال " إنْ " بمعنىً لوٍ قليل ، فلا ينبغي أن يُحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها [١]

٧- أجاز الفراء الفصل بين صلة الموصول ومعمولها بخبر الموصول ، قال أبو حيان : وهو خطأ [٢]

٨- ذهب الفراء إلى أن النون الثالثة من " إننا" هي المحذوفة ، وقد خالفه أبو حيان[٣].

٩- أجاز أن تكون " ما " في " إنما " من قوله تعالى : " إنما غنمتم من شيء [٤]" شرطية ، أما أبو حيان فذهب إلى أنها موصولة[٥]

١٠- أجاز أن تكون " أن " المصدرية جازمة قال أبو حيان : وأنكر أبو العباس وغيره قول الفراء ، وقالوا : " أنْ " هذه لم تكن مكسورة قط ، وهي التي تتقدر هي وما بعدها بالمصدر ، وهي مفتوحة على كل حال [٦]

١١- أجاز أن يكون أصل " اللهم " هو يا الله أمَنا بخير،وخالفه أبو حيان [٧]

١٢- ذهب إلى أن معمول جواب الشرط لا يجوز أن يتقدم على الجواب ، وقد خالفه أبو حيان فقال " وليس كما ذكر ، بل مذهب البصريين والكسائي أن ذاك جائز حسن ، ولم يمنعه إلا الفراء وحده [٨]

١٣- أعرب " وقرآنا فرقناه " من قوله تعالى " وبالحق أنزلناه وبالحق نزل *

---

(١) البحر المحيط ٤٣١/١

(٢) البحر المحيط ٣٨٩/٢

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٣٨/٥

(٤) الآية ٤١ من سورة الأنفال

(٥) ينظر البحر ٤٩٨/٤-٤٩٩

(٦) البحر المحيط ٣١٨/٢

(٧) ينظر البحر ٤١٦/٢

(٨) ينظر البحر٥٣٣/٣

وما أرسلناك إلا مبشـــرًا ونذيـــرًا* وقرآنـــًا فرقنـــاه "[١] منصوبـــًا بأرســـلناك ،

قال أبو حيان : وهذا إعراب متكلف[٢]

١٤- أجاز الفراء أن يكون العامل في " أيّامًا" من قوله تعالى ": يا أيـــها الذيـــن آمنوا كُتب عليكم الصيامُ كما كُتب على الذين من قبلكم لعلكـــم تتقـــون * أيّامـــًا معدودات "[٣] هو كُتب ، إما على الظرف أو على المفعول به اتساعاً ، قال أبـــو حيان " وفي كلا القولين خطأ" [٤]

١٥- أجاز أن تكون " من " في قوله تعالى : " فستعلمون من أصحاب الصـــراط السوي ومن اهتدى "[٥] هي موصولة ، غير أن أبا حيان يظهر مـــن إعرابـــه أن تكون استفهاماً[٦]

١٦- أجاز زيادة " كان " في قوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نـوف إليهم أعمالهم فيها"[٧]

قال أبو حيان : ولعله لا يصح ، إذ لو كانت زائدة لكان فعل الشرط " يريـد" وكان يكون مجزوما[٨]

١٨- أجاز الفراء حذف المبتدأ وهو موصول ، ومن ذلك حذف "من" فـــي قولـــه تعالى " من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه" [٩] فقدر المحذوف من الذيـــن هادوا من يحرفون ، قال أبو حيان : وهذا عند البصريين لا يجوز ..... وهذا لا

---

(١) الآيتان ١٠٥-١٠٦ من سورة الإسراء

(٢) البحر المحيط ٨٧/٦

(٣) الآيتان ١٨٣-١٨٤ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط ٣١/٢

(٥) الآية ١٣٥ من سورة طه

(٦) ينظر البحر ٢٩٢/٦

(٧) الآية ١٥ من سورة هود

(٨) البحر المحيط ٢٠٩/٥-٢١٠

(٩) الآية ٤٦ من سورة النساء

يتعين أن يكون المحذوف موصولاً بل يترجح أن يكون موصوفاً[١]

١٩- ذهب إلى جوازحذف فعل الشرط بعد " ما " الشرطية ،قال أبو حيان : وهذا ضعيف جداًلأنه لا يجوز حذفه إلا بعد "إن" وحدها في باب الاشتغال ، أو متلوة بـ"ما" النافية[٢]

٢٠- حُكِيَ عن الفراء أن العرب تقحم كثيراً المَثَل والمِثْل ،وعليه فقد تأوّل قوم زيادة "مَثَل" في قوله تعالى " مثل الجنة التي وُعد المتقون تجري من تحتها الأنهار[٣] قال أبو حيان راداً : وإقحام الأسماء لا يجوز[٤]

٢١- أجاز إضمار واو الحال بعد حرف عاطف آخر ، ورد عليه أبوحيان قائلاً " ونص أصحابنا أنه إذا دخل على جملة الحال واو العطف ، فإنه لا يجوز دخول واو الحال عليها ، فلا يجوز : جاء زيد ماشيًا أو وهو راكب . [٥]

٢٢- ذهب إلى شذوذ حذف واو الحال والاكتفاء بالضمير ، وقد خالفه أبو حيان حيث أورد " قوله تعالى : " إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار[٦] ثم قال : و " واو " الحال في مثل هذه الجملة إثباتها أفصح من حذفها، خلافاً لمن جعل حذفها شاذًا وهو الفراء [٧]

٢٣- ذهب كذلك إلى جواز إثبات ألف " ما " الاستفهامية إذا جُرّت بحرف الجر، وخالفه أبو حيان من أن الإثبات يُعد من الضروريات وأنه يجب الحذف [٨]

٢٤- ذهب إلى أن "ما" في قوله تعالى : "وما كانوا يستطيعون السمع [٩] هي

---

(١) البحر المحيط ٢٦٢/٣

(٢) البحر المحيط ٥٠٢/٥

(٣) الآية ٣٥ من سورة الرعد

(٤) البحر المحيط ٥/ ٣٩٦ وينظر البحر ٤١٤/٥

(٥) البحر المحيط ٤/ ٤٦٩

(٦) الآية ١٦١من سورة البقرة

(٧) البحر المحيط ١/ ٤٦٠وينظر البحر ٤٩٩/٣، ٥٣٧/٥ ، ٤٣٧/٧

(٨) ينظر البحر ٣٣٠/٤

(٩) الآية ٢٠ من سورة هود

مصدرية منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر ، ذكر ذلك أبو حيان قائلاً : "وأجاز الفراء أن تكون "ما" مصدرية ، وحُذف حرف الجر منها ، كما يُحذف مع " أنّ " و"أنْ" أختيها ، وهذا فيه بُعد في اللفظ والمعنى [١]

٢٥- ذهب الفراء أن جواب "لَمّا" الأُولى من قوله تعالى :"ولمّا جاءهم كتاب من عند الله مصدق .... فلمَّا جاءهم ما عرفوا كفروا به [٢] هو الفاء الداخلة على "لمَّا" الثانية .

قال أبوحيان معترضاً : وأما قول الفراء فلم يثبت من لسانهم : لمَّا جاء زيد فلمّا جاء خالد أقبل جعفر ، فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته ، ولا حجة في هذا المختلف فيه [٣]

٢٦- ذهب إلى أن الآية " وأن الله ربي وربكم فاعبدوه " [٤] هي معطوفة على "الصلاة " من قوله تعالى : " وأوصاني بالصلاة والزكاة.... [٥] قال أبوحيان: وهذا في غاية البُعد للفصل الكثير .[٦]

٢٧- ذهب إلى أنه إذا اجتمع قسم وشرط ، وتقدم القسم ولم يسبقهما ذو خبر ، جاز أن يكون الجواب للقسم وهو الأكثر وللشر ط ، وقد أورد أبوحيان مذهب البصريين تحتم الجواب للقسم خاصة [٧]

٢٨- أجاز أن تكون "ما" من قوله تعالى : " ويشرب مما تشربون " [٨] مصدرية ورد عليه أبوحيان بأنها لو كانت كذلك لم تحتج إلى عائد ورجح أن تكون موصولة والعائد محذوف لوجود شروط حذفه [٩]

٢٩- أجاز أن يفصل بين " أمَّا" وبين الفاء بمعمول خبر " ليت " و " لعل"،وخالفه

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢١٢

(٢) الآية ٨٩ من سورة البقرة

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٠٣

(٤) الآية ٣٦ من سورة مريم

(٥) الآية ٣١ من سورة مريم

(٦) البحر المحيط ٦/ ١٩٠

(٧) ينظر البحر ٦/ ٧٨

(٨) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون

(٩) ينظر البحر المحيط ٦/ ٤٠٤

أبوحيان [١]

٣٠- أجاز أن تقع واو العطف زائدة ، وضعف أبوحيان ما ذهب إليه [٢]

٣١- جعل الفراء أصل " فَعَله " من قوله تعالى : " قال بل فعله كبيرهم هـذا " [٣] هو فعلّه بمعنى " لعلّه" مستدلاً بقراءة ابن السميفع ،

وقد رد عليه أبوحيان ، بأن هذا الوجه بعيد عن الفصاحة [٤]

٣٢-أجاز أن تكون " لعل "بمعنى"كي " قال أبوحيان : والصحيح أنها على بابهامن الترجي [٥] .

٣٣- أجاز أن تكون "ما" من قوله تعالى "بما غفر لي ربـي" [٦] استفهاماً ، وقد خالفه فأورد نصاً للكسائي يرد عليه : وقال الكسائي : لوصح هذا يعني الاستفهام لقال " بم" من غير ألف [٧] .

قال الفراء : يجوز أن يقال : بما بالألف

وقال أبوحيان رادًا : والمشهور أن إثبات الألف في "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرٍ مختصٌ بالضرورة ، نحو قوله :

على ما قام يشتمني لئيم *كخنزير تمرغ في رماد*

وحذفها هو المعروف في الكلام ، نحو قوله :

على م يقول الرمح يثقل كاهلي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت [٨]

ب- مع غيره :

١- مع الأخفش :

- منع الفراء والأخفش تقديم المعمول في نحو : غلامَ هند ضربت .

---

(١) ينظر البحر المحيط ١١٩/١

(٢) ينظر البحر المحيط ٧٩/٣، ١٩٤/١

(٣) الآية ٦٣من سورة الأنبياء

(٤) ينظر البحر المحيط ٦/ ٣٢٥

(٥) البحر المحيط ٦/ ٢٤٦وينظر البحر ٩٣/١

(٦) الآية ٢٨ من سورة يس

(٧) البحر المحيط ٣٣٠/٧

(٨) البحر المحيط ٧/ ٣٣٠

قال أبوحيان : والصحيح جواز ذلك [١]

- أجاز الفراء والأخفش معنى النفي في " لولا" ورد ه أبوحيان [٢]

- أجازا حذف همزة الاستفهام قبل واو العطف ورده النحاس [٣]

٢-مع الأخفش وأبي حاتم:

أجازوا أن يبتدأ بـ " أنَّ " متقدمة على " الخبر " ورد عليهم أبوحيان بـأن " أنّ " لا يبتدأ بها متقدمة على الخبر [٤]

٣-مع الأخفش والزجاج .

إذا اجتمع قسم وشرط فأجازوا مجيء الجواب لأحدهما وجواب الآخـــر محـــذوف، وخالفهم أبوحيان في تطبيق الإعراب [٥]

٣- مع أبي عبيد .

أنكر الفراء وأبوعبيد مجيـئ" "لما" بمعنى " إلاّ " قال أبوحيان : ولا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن " لَمَّا " تكون بمعنى " إلاّ " [٦]

٤-مع أبي عبيد وأبي حاتم وقطرب .

أجازوا أن تكون الألف في " يا أبتا " للندبة ، ورُدّ عليهم بأنه ليس موضع ندبة [٧]

٥-مع أبي عبيدة .

أجاز الفراء وأبوعبيدة تقديم معمول جواب القسم المتصدر باللام مطلقاً أما أبوحيان فأجاز مع الظرف وعديله ومنعه مع غيرهما [٨]

٦-مع الزجاج:

- أعرب الفراء والزجاج الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى " لن يضروكـم إلا آذى "[٩]

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٢٦

(٢) ينظر البحر المحيط ٥/٢٧١

(٣) ينظر البحر المحيط ٧/١١

(٤) ينظر البحر المحيط ٥/ ٦٥

(٥) ينظر البحر المحيط ١/٤٣٠ ـ٤٣١

(٦) البحر المحيط ٥/٢٦٨

(٧) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٧٩

(٨) ينظر البحر المحيط ٦/ ٤٠٦

(٩) الآية ١١١ من سورة آل عمران

" قال أبوحيان : والظاهر أن قوله " إلا آذى " استثناء متصل [١]

- أعرب " يوم " من قوله تعالى : " يوم ندعو كل أناس بإمامهم " [٢] معمولاً لـ " نعيدكم " مضمرة ، وأعربه الزجاج ظرفاً لقوله " ثم لاتجد " ، وقد خالفهما أبوحيان ، فقال : والأقرب من هذه الأقوال أن يكون منصوباً على المفعول به بـ " اذكر مضمرة [٣]

هشام مع غيره .

أجاز هشام وثعلب مجئ الجملة فاعلاً ، وقد خالفهما أبوحيان في عدة مواضع من تفسيره ،فهو يقول عن هذا المذهب : قال أصحابنا : والصحيح المنع مطلقاً " [٤]

ثعلب

- أجاز ثعلب النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ ،وجمهور النحاة يوجبون إضافة اسم الفاعل إلى ما اشتق منه .

وقد خالف أبوحيان ثعلباً ، فقال : ولا يجوز في العربية في ثالث ثلاثة إلاّ الإضافة ؛لأنك لا تقول :ثلث الثلاثة ، وأجاز النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ أحمد بن يحي ثعلب ، وردوه عليه . [٥]

– منع مجيء " أي " موصولة ، وقد خالفه أبوحيان فقال،عنها: " أي " استفهام وشرط وصفة وصلة لنداء مافيه الألف واللام ، وموصولة خلافاً لأحمد بن يحي ، إذأنكر مجيئها موصولة .[٦]

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٠

(٢) الآية ٧١ من سورة الإسراء

(٣) البحر المحيط ٦/٦٢

(٤) البحر المحيط ١/ ٤٧

(٥) البحر المحيط ٣/ ٥٣٥

(٦) البحر المحيط ١/٩٣

المبحث الثالث: مخالفاته لغيرهما

المطلب الأول : مخالفاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين "البصرية والكوفية"

الزجاج

أ- الزجاج وحده

١- ذهب الزجاج إلى أن الكاف في موضع نصب في قوله تعالى " كما أخرجك ربك من بيتك بالحق " [١]والتقدير على هذا : الأنفال ثابتة لله ثباتاً كما أخرجك ربك...
قال أبو حيان : وهذا فيه بُعد لكثرة الفصل بين المشبه والمشبه به ، بل لو كانا متقاربين لم يظهر للتشبيه كبير فائدة [٢]

٢- أجاز أن يتعلق الجار والمجرور من قوله تعالى : وهو الله في السموات والأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون" [٣] بما يدل عليه اسم الله ، وفضّل هذا الوجهَ ابنُ عطية،غير أن أبا حيان رده ، إذ يقول عنه ": صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعد عليه ، لأنهما زعما أن في السموات متعلق بلفظ "الله " لما تضمنه من المعاني ، و لا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ ،لأنه لو صرح بها جميعاً لم تعمل فيه ، بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها.... [٤]

٣- أجاز في الظرف " إذ" من قوله تعالى : " إذ قالت الملائكة يا مريم "[٥]
وجهين من الإعراب ، أحدهما : النصب بـ "يختصمون " والآخر " النصب على "ما كنت لديهم" وقد استبعد أبو حيان هذين الوجهين ، من حيث أنه يلزم اتحاد زمن الاختصام وزمن قول الكلام[٦]

٤- أعرب " إلا أن يقولوا" من قوله تعالى : " الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله " [٧] بدلاً من " حق " وتبعه الزمخشري،وقال أبو حيان " وما أجازاه من البدل لا يجوز ، لأن البدل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي.....

---

(١) الآية ٥ من سورة الأنفال
(٢) البحر المحيط ٤٦٢/٤
(٣) الآية ٣ من سورة الأنعام
(٤) البحر المحيط ٧٢/٤
(٥) الآية ٤٥ من سورة آل عمران
(٦) ينظر البحر المحيط ٤٥٩/٢
(٧) الآية ٤٠ من سورة الحج

وأما إذا كان الكلام موجباً أو أمراً فلا يجوز البدل .....[١]

٥- أجاز أن يكون " الذين قالوا" من قوله تعالى " وأن الله ليس بظلام للعبيد"[٢] صفة للعبيد ، قال ابن عطية : وهذا مفسد للمعنى والرصف ، قال أبو حيان :وهو كما قال[٣] يعني موافقاً ابن عطية مخالفاً الزجاج .

٦- أعرب " إلا تذكرة " من قوله تعالى : ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى * إلا تذكرة....[٤] بدلاً من محل " لتشقى " وقد خالفه أبو حيان في هذا الإعراب ، فأورد ما رد به أبو جعفر النحاس والفارسي،فقال : وكون " إلا تذكرة " بدلاً من محل " لتشقى " هو قول الزجاج ، وقال النحاس هذا وجه بعيد ، وأنكره أبو علي من قبل أن التذكرة ليست بشقاء [٥]

٧- ذكر أن الاستثناء في قوله تعالى : " إلا المستضعفين "[٦] هو استثناء متصل قال أبو حيان : والذي يقتضيه النظر أنه استثناء منقطع[٧]

٨- أجاز أن يكون الاستثناء في قوله تعالى " إلا الذين عاهدتم من المشركين"[٨] متصلاً ،قال أبو حيان : الأظهر أن يكون منقطعاً ، لطول الفصل بجمل كثيرة بين ما يمكن أن يكون مستثنى منه وبينه [٩]

٩- أجاز أن يكون الاستثناء في قوله تعالى : " إلا من تاب " منقطعاً[١٠] ، قال أبو حيان " إلا من تاب " ظاهره الاتصال[١١]

١٠- أجاز أن يكون "طيناً" من قوله تعالى : " أأسجد لمن خلقت طيناً" [١٢] تمييزاً

---

(١) البحر المحيط ٣٧٤/٦

(٢) الآية ١٨١ ، ١٨٣ من سورة آل عمران

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٣٢

(٤) الايتان ٢-٣ من سورة طه

(٥) البحر المحيط ٢٢٥/٦

(٦) الآية ٩٩ من سورة النساء

(٧) البحر المحيط ٣٣٥/٣

(٨) الآية ٤ من سورة التوبة

(٩) البحر المحيط ٨/٥

(١٠) الآية ٦٠ من سورة مريم

(١١) البحر المحيط ٢٠١/٦

(١٢) الآية ٦١ من سورة الإسراء

قال أبو حيان : ولا يظهر كونه تمييزاً [١]

١١- أجاز أن يكون " جزاء " ونكالاً " مفعولين لأجلهما ، وذلك في قوله تعالى " جزاء بما كسبا نكالاً من الله "[٢] قال أبو حيان : وهذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النكال ، فيكون ذلك على طريق البدل ، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلا بواسطة حرف العطف[٣]

١٢- ذهب إلى أن " من " في قوله تعالى " ولتكن منكم أمة"[٤] هي لبيان الجنس ، قال أبو حيان: والظاهر أن قوله " منكم " يدل على التبعيض[٥]

١٣- أجاز أن يكون " مرَدوا " صفة للمبتدأ " منافقون " وذلك من قوله تعالى " وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق"[٦] فيكون قد فصل بين الصفة وموصوفها بالمعطوف،قال أبو حيان : ويبعد أن يكون " مردوا " صفة للمبتدأ الذي هو منافقون ، لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف[٧]

١٤- أجاز أن يكون قوله تعالى : " الذين يبخلون ..[٨] مبتدأ خبره " إن الله لا يظلم مثقال ذرة " [٩]

قال أبو حيان : وهو بعيد متكلف لكثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر ،ولأن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه انتظاماً واضحاً [١٠]

١٥- أجاز أن يكون قوله تعالى : " فبظلم من الذين هادوا"[١١] بدلاً من قوله تعالى " فبما نقضهم ميثاقهم " [١٢]

---

(١) البحر المحيط ٥٧/٦
(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة
(٣) البحر المحيط ٤٨٤/٣
(٤) الآية ١٤٠ من سورة آل عمران
(٥) البحر المحيط ٢٠/٣
(٦) الآية ١٠١ من سورة التوبة
(٧) البحر المحيط ٩٣/٥
(٨) الآية ٣٧ من سورة النساء
(٩) الآية ٤٠ من سورة النساء
(١٠) البحر المحيط ٢٤٧/٣
(١١) الآية ١٦٠ من سورة النساء
(١٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء

قال أبو حيان : وهذا فيه بعد لكثرة الفواصل بين البدل والمبدل منه [١]

١٦- أجاز زيادة الباء في خبر " إن " قياسا على زيادتها في خبر "ليس " من قولك : ليس زيد بقائم ، قال أبو حيان : والصحيح قصر ذلك على السماع [٢]

١٧- أجاز أن يكون " ذلك " من قوله تعالى " ذلك بأنهم قالوا" [٣] خبر مبتدأ محذوف وضعفه أبو حيان بقوله : قيل خبر مبتدأ محذوف[٤]

١٨- أجاز أن ينتصب " صراطك" من قوله تعالى: لأقعدن لهم صراطك المستقيم"[٥] على إسقاط " على " قال أبو حيان " وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا ، لا يقال : قعدت الخشبة ، تريد قعدت على الخشبة[٦]

١٩- أجاز أن تكون " كم " مضافة لما بعدها ، وذهب الجمهور إلى أنها مجرورة بحرف جر محذوف، وذلك في نحو : بكم درهمٍ اشتريت؟ ويظهر أن أبا حيان رَدَّ مذهب الزجاج[٧]

٢٠- أجاز في إعراب " يوم " من قوله تعالى " يوم ندعو كلَّ أناس بإمامهم " [٨]أن يكون ظرفاً لقوله " ثم لا تجد " وقد خالفه أبو حيان فبعد أن أورد هذا الوجه وغيره قال : والأقرب من هذه الأقوال أن يكون منصوباً على المفعول به " باذكر " مضمرة[٩]

٢١- أجاز أن يكون " كافة " من قوله تعالى" وما أرسلناك إلا كافة للناس" [١٠]حالاً من الكاف في "أرسلناك " قال : والمعنى إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ، والكافة بمعنى الجامع ، والهاء فيه للمبالغة ، كهي في علامة وراوية،قال أبو حيان معترضاً : وأما قول الزجاج : إن كافة بمعنى جامعاً ، والهاء فيه للمبالغة ، فإن

---

(١) - البحر المحيط ٣٨٨/٣ ـــ

(٢) البحر المحيط ٦٨/٨

(٣) الآية ٢٤ من سورة آل عمران

(٤) البحر المحيط ٤١٧/٢

(٥) الآية ١٦ من سورة الأعراف

(٦) البحر المحيط ٢٧٥/٤

(٧) ينظر البحر ٩٨/٢

(٨) الآية ٧١ من سورة الإسراء

(٩) البحر المحيط ٦٢/٦

(١٠) الآية ٢٨ من سورة سبأ

اللغة لا تساعد على ذلك لأن " كفّ " ليس بمحفوظ أن معناه : جمع[١]

٢٢- أجاز في " تلك " من قوله تعالى " فما زالت تلك دعواهم "[٢] أن تكون الاسم أو الخبر وقد أورد أبو حيان ما ذكره المتأخرون من وجوب الترتيب في هذا الباب إذا وقع اللبس وقال بعد ذلك : فعلى ما قرره جمهور الأصحاب يتعين أن يكون " تلك " اسم "زالت " ودعواهم الخبر[٣]

٢٣- حكى الزجاج قراءة من نصب " خيراً " من قوله تعالى " ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم " [٤]وقد أنكر ابن مجاهد هذه القراءة التي حكاها الزجاج،قال أبو حيان : وابن مجاهد في باب القراءات هو المرجوع إليه [٥]

٢٤- ذهب الزجاج والتبريزي إلى أن المصدر المؤول في قوله تعالى : " ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا [٦]" يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف ، وقد رده أبو حيان قائلاً : وهذا الذي ذهب إليه الزجاج والتبريزي ضعيف لأن فيه انقطاع " أن تبروا " مما قبله ، والظاهر اتصاله به ، ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه [٧]

٢٥- أجاز أن يتعلق " يوم الفرقان " بـ " غنمتم" [٨]قال أبو حيان : ولا يجوز ما قاله الزجاج [٩]

٢٦-أجاز أن يكون " إلا من آمن " في قوله تعالى : " وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحاً " [١٠] بدلاً من الكاف والميم في " "تقربكم "

---

(١) البحر المحيط ٢٨١/٨

(٢) الآية ١٥ من سورة الأنبياء

(٣) البحر المحيط ٣٠١/٦

(٤) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران

(٥) البحر المحيط ١٢٣/٣

(٦) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة

(٧) البحر المحيط ١٧٧/٢

(٨) الآية ٤١ من سورة الأنفال

(٩) البحر المحيط ٤٩٩/٤

(١٠) الآية ٣٧ من سورة سبأ

قال أبو حيان : لكن البدل في الآية[١] لا يصح ، ألا ترى أنه لا يصح تفريغ الفعل الواقع صلة لما بعد"إلا " ،لو قلت : ما زيد بالذي يضرب إلا خالداً لم يصح، وتخيل الزجاج ، أن الصلة وإن كانت من حيث المعنى منفية أنه يصح البدل ، وليس بجائز إلا فيما يصح التفريغ له[٢]

٢٧- أجاز أن تكون " أم " بمعنى بل وقد خالفه أبو حيان[٣]

ب- الزجاج مع غيره

١- مع ابن السراج

ذهب الزجاج وابن السراج إلى أن الباء في فاعل كفى هي أصلية وقد خالفهما أبو حيان فيقول : وزيادتها في فاعل كفى وفاعل يكفي مطردة [٤]

٢- مع ابن درستويه

ذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد " حتى " في موضع جر ، وقد خالفهما أبو حيان إذ قال عن ما ذهبا إليه : فليس بصحيح ، لأنها حرف ابتداء فما بعدها ليس في موضع جر خلافاً للزجاج وابن درستويه [٥]

٣- مع الفارسي

ذهبا إلى أن قراءة ابن عامر وأبي بكر " نُجّى " بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة هي لحن ، والذي يظهر أن أبا حيان لا يوافقهما ، لأنها قراءة متواترة في السبعة [٦]

- أجاز الفراء أن يكون " فيتعلمون" معطوفاً على " يعلمون الناس السحر[٧] ، وقد أنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في " يُعلمون "وقد قال منهماوأجازه أبو علي

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ

(٢) البحر المحيط ٢٨٦/٧

(٣) ينظر البحر المحيط ١٣٩/٢

(٤) البحر المحيط ٢٦١/٣

(٥) البحر المحيط ٣٥٤/٨ وينظر البحر ١٧١/٣ ٢٩٤/٤

(٦) ينظر البحر المحيط ٣٣٥/٦

(٧) الآية ١٠٢ من سورة البقرة

وغيره قال أبو حيان : ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على " كفروا" أو على " يعلمون " بأن فيه إضمار الملكين[١]

---

(١) البحر المحيط ٣٣١/١-٣٣٢

ابن السراج

- أجاز ابن السراج في ما بعد " إلا " من قولك ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً إبدال عمراً من أحد و " دانقاً " من " درهم "

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : ما قاله ابن السراج فيه ضعف ، لأن البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بـ"إلاّ " فأشبه المعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعده معطوفان لا يقع بعد " إلا " بدلان [٢]

- أجاز تقديم خبر " كان " عليها إذا كان جملة

- أجاز تقديم خبر " كان " على اسمها إذا كان الخبر جملة ، أجاز ذلك قياساً وإنْ لم يُسمع

قال أبو حيان : والأَوّلى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب [٣]

الزجاجي

ذهب الزجاجي إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعاً من جملة ، ولا مفردا معناه معنى الجملة،نحو : قلت:خطبة ، ولا مصدراً نحو : قلت:قولاً ، ولا صفة له ، نحو : قلت:حقاً ، بل لمجرد اللفظ نحو : قلت:زيداً

وقد خالفه أبو حيان فقال : ومن النحويين من منع ذلك ، وهو الصحيح ، إذ لا يُحفظ من لسانهم قال فلان:زيداً [٣]

ابن درستويه

- منع ابن درستويه توسط خبر " ليس " بينها وبين اسمها،وقد خالفه أبو حيان إذ اعتمد على السماع فمن ذلك قراءة حمزة وحفص بنصب " البر" من قوله تعالى : " ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قِبَل المشرق والمغرب "[٤]

قال أبو حيان بعد إيراد الخلاف في هذه المسألة : وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وبورود ذلك في كلام العرب [٥]

---

(١) البحر المحيط ١٣٨/٢

(٢) البحر المحيط ٢٨٧/٧

(٣) البحر المحيط ٨٣٢٤/٦، وينظر البحر ٢٢٢/١-٢٢٣

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(٥) البحر المحيط ٢/٢-٣

المطلب الثاني : مخالفاته لمن جمع بين النزعتين

ابن كيسان

- يرى ابن كيسان أن الجملة الاستفهامية في نحو : أرأيت زيداً ما صنع ؟ هي بدل من أرأيت ، قال أبو حيان : والذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدّي إلى اثنين [١]

- أعرب هؤلاء من قوله تعالى : " ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم "[٢] هو منصوب على الاختصاص بإضمار : أعني

وخالفه أبو حيان بما نص عليه النحويون ، إذ الاختصاص عندهم لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة[٣]

الأخفش الصغير

- أعرب " ثمانية أزواج " [٤] على أنه مفعول به لقوله تعالى : " كلوا مما رزقكم الله "[٥] وقد خالفه أبو حيان فقال : وانتصب " ثمانية أزواج " على البدل في قول الأكثرين من قوله " حمولة وفرشاً" وهو الظاهر [٦]

- ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف حرف الجر يطرد وينقاس مع " أنّ " و " أنْ" أما الحذف مع غيرهما فمقصور على السماع

وذهب الأخفش الصغير إلى جواز حذف حرف الجر مع غيرهما

وقد خالفه أبو حيان إذ يقول في هذا الشأن : وسمّى من الأفعال التي تتعدى إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، ويجوز حذفه ، وإثباته هو الأصل ، يقول " سميت ابني بزيد وسميته زيداً ..... وهو باب مقصور على السماع ، وفيه خلاف عن الأخفش الصغير [٧]

---

(١) البحر المحيط ١٢٧/٤

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٩٠/١

(٤) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام

(٥) من الآية ١٤٢ من سورة الأنعام

(٦) البحر المحيط ٢٣٩/٤

(٧) البحر المحيط ٤٤٠/٢

أبو بكر بن شقير مع غيره

- مع الفارسي

ذهب أبو بكربن شقير والفارسي في أحد قوليه إلى أن " ليس" حرف نفي وقد خالفهما أبو حيان فقال " ليس " فعل ماضي خلافاً لأبي بكر بن شقير وللفارسي في أحد قوليه ، إذ زعما أنها حرف نفي مثل " ما " [١]

---

[١] البحر المحيط ٣٣٨/١

المطلب الثالث: مخالفاته لنحاة آخرين

أبو جعفر النحاس

- ذهب إلى جواز أن يكون " يعقوب " من قوله تعالى : " فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب "[١] فاعلاً بفعل محذوف، وقال : ولا يكون على هذا داخلاً في البشارة [٢]

وقد خالفه أبو حيان فقال: ولا حاجة إلى تكلّف القطع والعدول عن الظاهر المقتضي للدخول في البشارة[٣]

- رد أبو جعفر على الزجاج إبدال الظاهر من ضمير المخاطب ، وقد رد هذا الرد أبو حيان فذكر مذهب الكوفيين والأخفش جواز إبدال الظاهر من ضمير المخاطب وهو موافق لهم [٤]

- ذهب أبو جعفر إلى أن الجار والمجرور من قوله تعالى : " وهو الله في السموات والأرض يعلم سركم وجهركم "[٥] متعلق بمفعول " يعلم " وهو سركم وجهركم والتقدير : يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض

قال أبو حيان : وهذا يضعف ، لأن فيه تقديم معمول المصدر الموصول عليه ، والعجب من النحاس حيث قال : هذا من أحسن ما قيل فيه [٦]

- أبو سعيد السيرافي

ذهب السيرافي إلى زيادة " كان " وفيها فاعلها ، أما أبو حيان فقد خالفه قائلاً: وقد تزاد ولا فاعل لها خلافاً لأبي سعيد [٧] .

الفارسي

أ- وحده

- أجاز الزجاج أن يكون فيتعلمون معطوفاً على " يعلمان" من قوله تعالى " وما

---

(١) الآية ٧١ من سورة هود

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢

(٣) البحر المحيط ٢٤٤/٥

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٨٦/٧

(٥) الآية ٣ من سورة الأنعام

(٦) البحر المحيط ٧٣/٤

(٧) البحر المحيط ٥٣/١

يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما" [١]
ورده الفارسي قائلاً : لا وجه لقول الزجاج ، قال أبو حيان : وحملَ أبا علي على هذه المغالطة حُبٌّ رده على الزجاج وتخطئته ، لأنه كان مولعاً بذلك[٢]
- أجاز أن تكون إضافة " مخلف " في قوله تعالى " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"[٣] هي من باب القلب ، ونظيره قول الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه .....

قال أبو حيان : والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة ،وأما قول الشاعر فليس من باب القلب ، بل من باب الاتساع في الظرف ، وأما الآية فأخلف يتعدى إلى مفعولين[٤] وفي موضع آخر يقول : والقلب عند أصحابنا يختص بضرورة الشعر فلا نخرج كلام الله عليه [٥]

- قال الله تعالى : ومن يتول فإن الله هو الغني الحميد "[٦] قرأ الجمهور بإثبات " هو " وقرأ نافع وابن عامر بحذفه ، وعليه فقد ذهب الفارسي إلى أن هو لا يحسن على قراءة من أثبته إلا أن يكون فصلاً .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين ، وتركيب إحداهما على الأخرى ، وليس كذلك ، ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ، ولك منهما توجيه يخالف الأخرى ... فكذلك هذا ، يجوز أن يكون " هو " مبتدأ على قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى [٧]

- ذهب إلى أنه لا يجوز أن تقول : علمت أن تقول ، بإعمال " علم " في أن والفعل وخالفه أبو حيان [٨].

- أجاز الفارسي تعلق الظرف " إذ " بـ " كان " الناقصة في قوله تعالى " وما كنت

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة
(٢) البحر المحيط ١/٣٣١-٣٣٢
(٣) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم
(٤) البحر المحيط ٥/٢١٦
(٥) البحر المحيط ٢/١٣٩
(٦) الآية ٢٤ من سورة الحديد
(٧) البحر المحيط ٨/٢٢٦
(٨) ينظر البحر المحيط ٢/٢٠٣-٢٠٤

لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم "[١]

قال أبو حيان : ولا يناسب ذلك مذهبه في " كان " الناقصة ، لأنه يزعم أنها سلبت الدلالة على الحدث،وتجردت للزمان ، وما سبيله هكذا فكيف يعمل في ظرف ،لأن الظرف وعاء للحدث ، ولا حدث فلا يعمل فيه[٢] ثم قال أبو حيان مخالفاً ذلك : والعامل في "إذ" العامل في لديهم [٢]

- أجاز في الفعل "يقيموا" من قوله تعالى " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة "[٣] أن يكون مضارعاً بلفظ الخبر وَصُرف عن معنى الأمر ، والمعنى أقيموا.

قال أبو حيان : ورُدّ بأنه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر لبقي على إعرابه بالنون [٤]

- ذهب إلى أن " بمن" من قوله تعالى " وربك أعلم بمن في السموات والأرض [٥]" تتعلق بمحذوف ، تقديره: علم ، لا بأعلم الظاهر في الآية ، لأنه لو علقها بأعلم لاقتضى أنه ليس بأعلم بغير ذلك .

قال أبو حيان : وهذا لا يلزم ، وأيضاً فإن أعلم لا يتعدى بالباء ، إنما يتعدى لواحد بنفسه لا بواسطة حرف الجر[٦]

-ذهب إلى أن " ماذا " من قوله تعالى : ماذا يستعجل منه المجرمون[٧] ضعيف أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبره لخلو الجملة من الرابط

قال أبو حيان : والظاهر عود الضمير في " منه " على العذاب ، وبه يحصل الربط لجملة الاستفهام بمفعول أرأيتم المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل[٨].

- ذهب إلى أنه لا يجوز الاعتراض إلا بجملة واحدة ، وقد خالفه أبو حيان فقال عن

---

(١) الآية ٤٤ من سورة آل عمران

(٢) البحر المحيط ٤٥٨/٢

(٣) الآية ٣١ من سورة إبراهيم

(٤) البحر المحيط ٤٢٦/٥

(٥) الآية ٥٥ من سورة الإسراء

(٦) البحر المحيط ٥٠/٦

(٧) الآية ٥٠ من سورة يونس

(٨) البحر المحيط ١٦٧/٥

الاعتراض بجملتين : ولا يجوز ذلك عند أبي علي الفارسي ، والصحيح جوازه[١]

- ذهب إلى أن بادي الرأي منصوب على الظرف ، قال أبو حيان : وإنما حمله على الظرف وليس بزمان ولا مكان ، لأن " في " مقدرة فيه ، أي : في ظاهر الأمر، أو في أول الأمر ، وعلى هذين التقديرين أعني : أن يكون العامل فيه " نراك " أو " اتبعك " يقتضي أن لا يجوز ذلك ، لأن ما بعد " إلا " لا يكون معمولاً لما قبلها إلا إن كان مستثنى منه .....أو مستثنى ... أو تابعاً للمستثنى منه ... وبادي الرأي ليس واحداً من هذه الثلاثة [٢]

- ذهب إلى أن " اللام" في"وليقولوا درست" [٣] هي بمعنى لئلا ، قال أبو حيان:ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام في وليقولوا لام كي أو لام الصيرورة بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها لا منصوب بإضمار أن [٤]

- ذكر أبو علي أن الضمير في قوله تعالى : " وهو الله في السموات والأرض"[٥]هو ضمير الشأن ، غير أن أبا حيان رجح غير ما ذهب إليه الفارسي ، فقال : والظاهر أن " هو " ضمير عائد على ما عادت عليه الضمائر قبله [٦]

- ذكر أن الضمير " هو " في قوله تعالى : " وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر[٧] " هو ضمير الشأن ، ورجح أبو حيان غير ما ذهب إليه الفارسي[٨]

- ذهب إلى القول بقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد رد عليه أبو حيان قائلاً : ولا التفات لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل الاستعمال [٩]

- أجاز الفصل بين حرف العطف ومعطوفه ، وعده من الضرورة الشعرية،قال أبو

---

(١) البحر المحيط ١٤٧/٥-١٤٨

(٢) البحر المحيط ٢١٥/٥

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الأنعام

(٤) البحر المحيط ١٩٨/٤

(٥) الآية ٣ من سورة الأنعام

(٦) البحر المحيط ٧٢/٤

(٧) الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٨) ينظر البحر ٣١٥/١-٣١٦

(٩) البحر المحيط ٢٣٠/٤

حيان: وأبو علي يخص هذا بالشعر ، وليس بصواب [١]

- أجاز أن يعطف قوله تعالى " ويعلمه الكتاب "[٢] على قوله تعالى : " يبشرك" [٣] وقد استبعد أبو حيان هذا الوجه الذي أجازه أبو علي لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ثم اختار أن يكون معطوفاً على " يخلق " [٤]قال أبو حيان : وهو أو لى وأصح ما يُحمل عليه عطف :" ويعلمه " لقرب لفظه ، وصحة معناه [٥]

- أجاز أبو علي في أحد توجيهاته الإعرابية في قوله تعالى : إن الدين عند الله الإسلام "[٦] على قراءة من فتح همزة " إن " أن يكون بدلاً من قوله تعالى " أنه لا إله إلا هو "[٧] وقد استبعد أبو حيان هذا الوجه فقال : وليس بجيد ، لأنه يؤدي إلى تركيب بعيد أن يأتي مثله في كلام العرب[٨]

- أجاز زيادة " من " في قوله تعالى " ولقد جاءك من نبأ المرسلين[٩] " قال أبو حيان : ويضعف هذا لِزِيَادة " مِن " في الواجب[١٠] .

- منع أبو علي في أحد قوليه مجيء الباء داخلة على خبر المبتدأ بعد ما التميمية وقد خالفه أبو حيان بأن ذلك يجوز،ثم قال:وهو الصحيح[١١]

- أجاز أن يكون " وأقرضوا" من قوله تعالى : " إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله "[١٢] معطوفاً على معنى الفعل في " المصدقين " قال أبو حيان راداً على الزمخشري : واتبع في ذلك أبا علي ، ولا يصح أن يكون معطوفاً على "

---

(١) البحر المحيط ٢٧٧/٣

(٢) من الآية ٤٨ من سورة ال عمران

(٣) من الآية ٨ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٤٧ من سورة آل عمران

(٥) البحر المحيط ٤٦٣/٢-٤٦٤

(٦) الآية ١٩ من سورة آل عمران

(٧) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٨) البحر المحيط ٤٠٨/٢

(٩) الآية ٣٤ من سورة الانعام

(١٠) البحر المحيط ١١٣/٤

(١١) البحر المحيط ٢٦٧/١

(١٢) الآية ١٨ من سورة الحديد

"المصدقين " لأن المعطوف على الصلة صلة ، وقد فصل بينهما بمعطوف .... ولا يصح أن يكون معطوفاً على صلة " أل " في " المصدقين " لاختلاف الضمائر[١] والرد على الزمخشري يكون رداً على الفارسي من باب أَوْلى .

- ذهب إلى أن " كل مرصد" من قوله تعالى : " واقعدوا لهم كل مرصد "[٢] هو ظرف مكان مختص ، لا يصل إليه الفعل بنفسه ، بل بواسطة في ، قال أبو حيان : ويصح انتصابه على الظرف ، لأن قوله " واقعدوا لهم " ليس معناه حقيقة القعود ، بل المعنى : أرصدوهم في كل مكان يرصد فيه ، ولما كان بهذا المعنى جاز قياساً أن يحذف منه " في " [٣]

- ذهب إلى أن الفاء من قوله تعالى : " فأمّا إنْ كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم "[٤] هو جواب لـ " لإنْ" ، وجواب " أَمَّا" محذوف ، وقد خالف هذا المذهب أبو حيان[٥]

- خطأ أبو علي قراءة من نصب " صلاتهم " من قوله تعالى : " وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية "[٦] لجعل المعرفة خبراً والنكرة اسماً ، قالوا : ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة،ويظهر أن أبا حيان قد خالفه فأورد تخريج ابن جني لها قائلاً :وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه وتنكيره واحد انتهى، وهو نظير قول من جعل " نسلخ " صفة لليل في قوله " وآية لهم الليل نسلخ منه النهار[٧]" " ويسبني" صفة للئيم في قوله :

ولقد أمر على اللئيم يسبني [٨]

---

(١) البحر المحيط ٨/٢٢٣

(٢) الآية ٥ من سورة التوبة

(٣) البحر المحيط ٥/١٠

(٤) الآيتان ٨٨ -٨٩ من سورة الواقعة

(٥) ينظر البحر المحيط ٨/٢١٦

(٦) الآية ٣٥ من سورة الأنفال

(٧) الآية ٣٧ من سورة يس

(٨) البحر المحيط ٤/٤٩٢

ب- مع غيره

مع ابن جني

- ذهب أبو علي وابن جني إلى أن قوله تعالى " والذين لا يجدون إلا جهدهم " من قوله تعالى" الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم"[١] لم يندرج فيما عُطف عليه،لأنه لا يسوغ عَطفٌ على مثله وخالفهما أبو حيان حيث قال : هم مندرجون في المطوعين ذُكِروا تشريفاً لهم [٢]

- ابن جني

- ذهب ابن جني إلى أن " إلا " تقع زائدة ، فلا يبعد أن تقع " لمّا " في قوله تعالى " وإن كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم "[٣] زائدة،قال أبو حيان : وهذا وجه ضعيف مبني على وجه ضعيف في " إلاّ " [٤]

- خرج قراءة " شهادةَ بينكم " من قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان"[٥] على أنها منصوبة بفعل محذوف وبقي فاعله، وقد رد عليه أبو حيان قائلاً: وهذا الذي ذكره ابن جني مخالف لما قاله أصحابنا،قالوا : لا يجوز حذف الفعل وإبقاء فاعله إلا إن أُشعر بالفعل ما قبله .... أو أجيب به نفي .. أو أجيب به استفهام ... وليس حذف الفعل الذي قدره ابن جني .....واحداً من هذه الأقسام الثلاثة [٦]

- منع ابن جني نصب المضارع بأن مضمرة إلا بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية ، والنصب بإضمار أن في غير تلك المواضع يعد ضرورة أما أبو حيان فقد أجاز النصب بعد ثم بين فعل الشرط وجوابه، وهو بذا يخالف ابن جني[٧]

- أجاز أن تكون " مَن " في قوله تعالى : " إن ربك هو أعلم مَن يضل "[٨] هي في موضع نصب بأعلم بعد حذف حرف الجر.

وقد خالفه أبو حيان فقال : وهو ليس بجيد ، لأن أفعل التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به[٩]

---

(١) الآية ٧٩ من سورة التوبة

(٢) البحر المحيط ٥/٧٥

(٣) الآية ١١١ من سورة هود

(٤) البحر المحيط ٥/٢٦٧

(٥) الآية ١٠٦ من سورة المائدة

(٦) البحر المحيط ٤/٣٨-٣٩

(٧) ينظر البحر المحيط ٣/٣٣٦-٣٣٧

(٨) الآية ١١٧ من سورة الأنعام

(٩) البحر المحيط ٤/٢١٠

الفصل الثالث : ما سكت عنه أبو حيان

المبحث الأول : ما سكت عنه على المذهب البصري وأعلامه

المطلب الأول : ما سكت عنه على المذهب البصري

١- البصريون

أ- وحدهم

- ذهبوا إلى أن "لوما" حرف امتناع لوجود،فيليها الاسم مبتدأ[١]

ب- مع غيرهم

١- مع الكسائي والفراء:

- اختلف في التاء والكاف في " أرأيتك":

فذهب البصريون إلى أن الفاعل هو التاء ، والكاف حرف خطاب،وذهب الكسائي إلى أن الفاعل هو التاء ، والكاف في موضع المفعول الأول،وذهب الفراء إلى أن الفاعل هو الكاف ، والتاء حرف خطاب كهي في "أنت"[٢]

- قرأ جمهور القراء "قتالٍ فيه " من قوله تعالى: " يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه" [٣]فعلى هذه القراءة يكون "قتالٍ فيه " بدلاً من"الشهر" بدل اشتمال ،

ذهب الكسائي أنه مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء مخفوض بعن مضمرة وهو معنى قول البصريين إن البدل على نية تكرار العامل

قال أبو حيان : قول البصريين إن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء لا فرق بين هذه الأقوال،هي كلها ترجع لمعنى واحد[٤]

- اختلف في إعراب الاسم المرفوع بعد "لولا" : فذهب البصريون إلى أنه مبتدأ

وذهب الكسائي إلى أنه فاعل لفعل محذوف

وذهب الفراء إلى أنه مرفوع بـ" لولا"[٥].

٢- مع الفراء ويونس

إذا نُقض عمل " ما" بـ"إلا" نحو قوله تعالى" فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا " [٦]وكان الثاني فيه وصفاً نحو : ما زيد إلا قائم ، أجاز الفراء النصب في الوصف ومنعه البصريون.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٤٢/٥

(٢) ينظر البحر المحيط ٤/ ١٢٥-١٢٦

(٣) الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٤) البحر المحيط١٤٥/٢

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٦٤/١

(٦) الآية ٨٥ من سورة البقرة

أما يونس فقد أجاز النصب في الخبر بعد إلاّ كائناً ما كان [١]

٣- مع الكسائي وهشام

منع البصريون إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي ولم يكن معرّفاً بالألف واللام،فإن جاء ما يُظن إعماله وهو بصورة الماضي،ولم يكن بالألف واللام فهو على حكاية ماضية ، وذهب الكسائي وهشام إلى جواز إعماله مطلقاً [٢].

جمهور البصريين مع غيرهم

- مع الكسائي والجرمي والفراء وبعض الكوفيين

ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد أو بإضمار " أن " ، وذهب الجرمي من البصريين والكسائي إلى أنه ينصب بها نفسها ، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أنه ينصب بالخلاف[٣]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢٩٣/١

(٢) ينظر البحر المحيط ٧٢/٣ ١٨٦/٤-١٨٧ ١٠٩/٦

(٣) ينظر البحر المحيط ٩٤/٨

المطلب الثاني : ما سكت عنه على أعلام المذهب البصري

الخليل مع غيره

١- مع سيبويه والكسائي والفراء

- يجوز حذف حرف الجر مع أن قياساً مطرداً ، إلا أن النحاة اختلفوا بعد حذف الحرف أيكون الموضع موضع نصب أو جر؟

ذهب الخليل والكسائي إلى أن الموضع موضع جر ، وذهب سيبويه والفراء إلى أن الموضع موضع نصب[١]

- ذهب الخليل وسيبويه أن " الصابئين" من قوله تعالى: " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" [٢] هو مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف، وذهب الكسائي والفراء إلى أنه معطوف على موضع اسم"إن" قبل دخول " إن" [٣]

٢- مع يونس وسيبويه

ذهب سيبويه إلى أن الحركة في لفظ " أيهم أشد" هي حركة بناء،وذهب الخليل ويونس إلى أنها حركة إعراب[٤]

٣- مع يونس والكسائي والفراء

يرى الخليل أن " أيهم " مبتدأ و" أشد" خبره وذلك من قوله تعالى: " ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيّاً "[٥] وهذه الجملة في موضع نصب على الحكاية ، أي : الذين يقال فيهم : أيُّهم أشد .

وهذه الجملة عند يونس في موضع نصب ، فيعلق عنه " لننزعن"

وعند الكسائي والفراء هذه الجملة لا موضع لها ، لأن معنى لننزعن : لننادين، فعومل معاملته فلم تعمل في " أي " [٦]

---

(١) ينظر البحر المحيط ١١٢/١، ٢٧١-٢٧٢ ، ١٩٨/٢ ، ٢٥٦ ، ٣٥١

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٣) ينظر البحر المحيط ٥٣١/٣ وينظر ٢٤٨/٧

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٠٨/٦ ، ١٨٧/٣ ، ٩٨/٦ ، ١١١

(٥) الآية ٦٩ من سورة مريم

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٠٨/٦

٤- مع سيبويه

أجاز الخليل وسيبويه في إعراب " خيراً لكم " من قوله تعالى" فآمنوا خيراً لكم " [١]أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف واجب الحذف[٢]

٥- مع سيبويه والكسائي والأخفش والنضر بن شميل والمبرد

ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد إلى أن " كَلاَّ " حرف ردع وزجر،وذهب الكسائي إلى أنها بمعنى " حقاً " .

وذهب النضر بن شميل إلى أنها حرف تصديق بمعنى نَعَم [٣]

يونس مع غيره

١- مع سيبويه

- ذهب يونس إلى أن " وحده" منصوب على الظرف

وذهب سيبويه إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، فوحده عنده موضوع موضع إيحاد ، وإيحاد موضوع موضع موحد[٣]

- ذهب يونس إلى جواز حذف نون " يكون " إذ لاقت ساكناً" ، وذهب سيبويه إلى أن ذلك لا يجوز [٤]

٢- سيبويه والكسائي والفراء

جاء في القراءة في قوله تعالى: " ولا تتبعانّ سبيل الذين لا يعلمون " [٥] بتشديد التاء والنون وبتخفيف التاء وتشديد النون وبالعكس ،وفرقة بتخفيف التاء وسكون النون، فأما من شدد النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة لحقت فعل النهي المتصل به ضمير الاثنين،وأما تخفيفها مكسورة فقيل: نون التوكيد الخفيفة ، فكسرت كما كسرت الشديدة،وقد اختُلف في تخفيف هذه النون مكسورة من قوله تعالى:"ولا تتبعانِ»

فمذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة

وذهب يونس والفراء إلى جواز دخولها هنا[٦]

---

(١) الآية ١٧٠ من سورة النساء

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/٤٠٠

(٣) ينظر البحر المحيط ٦/١٩٧

(٣) ينظر البحر المحيط ٦/٤٣

(٤) ينظر البحر المحيط ٣/٢٥١

(٥) الآية ٨٩ من سورة يونس

(٦) ينظر البحر المحيط ٥/١٨٨

سيبويه

أ- وحده

- قرئ" معذرةً " من قوله تعالى" قالوا : معذرة إلىربكم ولعلهم يتقون" [١] بالرفع والنصب ، وقد اختار سيبويه قراءة الرفع ،ذكر ذلك أبو حيان ولم يزد على هذا [٢]
- نُسب إليه أن قراءة نصب " فصبر" من قوله تعالى" فصبر جميل[٣]" ضعيفة[٤]
- أعرب "مَثَل" من قوله تعالى: " مثل الذين كفرو..." [٥]مبتدأ ، وخبره محذوف[٦]

سيبويه مع غيره

١- مع الأخفش

- ذهب سيبويه إلى أن العامل في خبر "لا" هو الابتداء ، وذهب الأخفش إلى أن "لا" هي العاملة في الخبر[٧]
- ذهب سيبويه إلى أن"لولا" تجر الضمير المتصل بها ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تجر [٨] .
- ذهب سيبويه إلى أن حين في قوله تعالى: " ولات حين مناص"[٩] هي اسم"لات"، وهي عند الأخفش مبتدأ [١٠] وذلك على قراءة أبي السمّال " ولاتُ حينُ" بضم التاء ورفع النون

٢- مع المبرد

ذكر أبو حيان نقلاً عن ابن عطية أن في قوله تعالى" والله ورسوله أحق أن يرضوه" [١١] مذهبين : مذهب سيبويه حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر الثاني

---

(١) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف
(٢) ينظر البحر المحيط ٤/٤١٢
(٣) الآية ٨٣ من سورة يوسف
(٤) ينظر البحر المحيط ٥/٢٨٩
(٥) الآية ١٨ من سورة إبراهيم
(٦) ينظر البحر المحيط ٥/٤١٤
(٧) ينظر البحر المحيط ١/٣٦ ٢/ ٢٠٤
(٨) ينظر البحر المحيط ١/٢٤٠- ٧/٢٨٢
(٩) الآية ٣ من سورة ص
(١٠) ينظر البحر المحيط ٧/٣٨٤
(١١) الآية ٦٢ من سورة التوبة

ومذهب المبرد : لا حذف ، وإنما هنا تقديم وتأخير ، تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله[١]

- إذا قيل : ضربت زيداً وحده
- فسيبويه يرى أن "وحده " يكون حالاً من الفاعل ،أي : موحداً له بالضرب ، ويرى المبرد أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول [٢]

٣- مع الأخفش والمبرد

ذهب سيبويه إلى أن المصدر المؤول من "أنْ" و"أنّ"، وما دخلتا عليه الواقع بعد ظن وأخواتها يسد مسد مفعوليها. وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه لا يسد مسد المفعولين وإنما يسد مسد المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف[٣]

٤- مع الأخفش والجرمي

- ذهب سيبويه إلى أن دخل تتعدى إلى ظرف المكان المختص بغير واسطة" في " نحو: دخلت الدار ، فإن كان الظرف مجازياً تعدت بواسطة "في " نحو : دخلت في غمار الناس ، ودخلت في الأمر ، وعليه فيكون البيت من نحو : دخلت البيت ظرفاً مكانياً، وذهب الأخفش والجرمي إلى أن مثل : دخلت البيت مفعول به لا ظرف مكان[٤] .

٥- مع الأخفش والمبرد والزجاج

ذهب جمهور المعربين إلى أن " الذين يتوفون " من قوله تعالى: " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا" [٥] له خبر ، وقد اختلف في ذلك :

فذهب الزجاج إلى أنه ملفوظ به، وهو " يتربصن"

وقيل ثم حذف يصحح معنى الخبرية فقيل الحذف من المبتدأ ، والتقدير : وأزواج

---

(١) ينظر البحر المحيط ٦٤/٥

(٢) ينظر البحر المحيط البحر ٤٣/٢٦

(٣) ينظر البحر المحيط ١٨٦/١، ٢٧٥

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٢٠/١

(٥) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة

الذين ،ودل على المحذوف ويذرون أزواجاً .

وقيل الحذف من الخبر وتقديره : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم ، وذا الوجه ذهب إليه الأخفش ، وذهب المبرد إلى أن الخبر جملة مكونة من مبتدأ محذوف ، وخبره يتربصن، تقديره: أزواجهم يتربصن.

وذهب سيبويه إلى أن الخبر بجملته محذوف مقدر قبل المبتدأ ، تقديره : فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون ويذرون أزواجاً [١]

٦- مع المبرد والزجاج

- ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز وصف " اللهم " وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه[٢]

٧- مع الفراء والأخفش والفارسي والكسائي :

اختلف في "ما" من قوله تعالى: " بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا" [٣]

فذهب الفراء إلى أنها لا موضع لها ، وذهب غيره إلى أن لها موضعاً:

ذهب الكسائي والأخفش والفارسي في أحد قوليه : إلى أنها في موضع نصب على التمييز، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع فاعل[٤]

٨- مع الفراء والكسائي والأخفش والمبرد

ذهب الفراء إلى جواز أن تكون الجملة في قوله تعالى" لا تعبدون إلا الله" [٥]هي محكية بقول محذوف ، على قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء " لا يعبدون" .

وذهب سيبويه والكسائي والمبرد والفراء في أحد قوليه إلى أنها تكون جواباً لقسم محذوف"[٦]

دل عليه قوله " أخذنا ميثاق بني إسرائيل[٥]

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢/٢٢٢

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/٤١٩

(٣) الآية ٩٠ من سورة البقرة

(٤) ينظر البحر المحيط ١/٣٠٤-٣٠٥

(٥) الآية ٨٣ من سورة البقرة

(٦) ينظر البحر المحيط ١/٢٨٢-٢٨٣

٩- مع الفراء والأخفش وابن درستويه

ذهب سيبويه إلى أن "ما " من نحو: ما أحسن زيداً هي نكرة تامة ، وذهب الأخفش إلى أنها نكرة تامة ويجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية صحبها معنى التعجب(١)

١٠- مع الكسائي والفراء

اختلف في إعراب "يضركم " من قوله تعالى: " وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا " (٢).

فذهب سيبويه إلى أنه على التقديم ، والتقدير ، لا يضركم إنْ تصبروا

وذهب الكسائي والفراء إلى أن " لا" بمعنى : ليس مع إضمار الفاء ، التقدير:فليس يضركم (٣).

١١- مع الكسائي والفراء والأخفش والجرمي

أعرب سيبويه والكسائي والفراء والأخفش " قوم يونس" من قوله تعالى" فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس " (٤)منصوباً على أنه استثناء منقطع ، إذ ليسوا مندرجين تحت لفظ " قرية" وقرئى" قومُ يونس " بالرفع ، فيكون بدلاً ، وذهب إلى هذا الكسائي والجرمي(٥)

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٩٤/١-٤٩٥

(٢) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٣/٣

(٤) الآية ٩٨ من سورة يونس

(٥) ينظر البحر المحيط٥/١٩٢

أبو عبيدة

- ذهب أبو عبيدة إلى أن "من " في قوله تعالى: " ونصرناه من القوم الذين كذبـــوا بآياتنا)[١]هي بمعنى " على " [٢]

الأخفش

أ- وحده

- أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً [٣]
- أجاز حذف الألف والاجتزاء عنها بالفتحة من نحو: يا غلام[٤]
- أجاز أن تكون "ما " من قوله تعالى" فاصدع بما تؤمر[٥] هي موصولة[٦]
- أجاز الربط بالظاهر [٧]
- أجاز تقديم معمول الموصول إذا كان ظرفاً على العامل فيه [٨]
- أعرب " وقرآن الفجر "[٩] منصوبًا بإضمار فعل ، أو منصوباً على الإغراء[١٠]
- أعرب " أيّكم زادته" [١١]نصباً على أنه من باب الاشتغال [١٢]
- أعرب " أربعين" من قوله تعالى: " وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة " [١٣]نائباً مناب المفعول الثاني[١٤].

الأخفش مع غيره

١- مع المبرد

ذهب الأخفش والمبرد إلى أن جواب "لو " من قوله تعالى" ولو يرى الذين ظلمـوا إذ

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء

(٢) ينظر البحر المحيط٦ /٣٣٠

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٤١/١ ٢٤/٣ ٥/ ٤٨٦ ٦/ ٥٠٨ ٢٤/٧ ٤٠٦

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٠٦/١ ٢/ ٢٩٧ ٥/ ٢٦٦

(٥) الآية ٩٤ من سورة الحجر

(٦) ينظر البحر المحيط ٤٧٠/٥

(٧) ينظر البحر المحيط ١٠٥/٤ ٤١٨ ١٢١/٦-١٢٢ ، ٤٠٩

(٨) ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٩٣

(٩) الآية ٧٨ من سورة الإسراء

(١٠) ينظر البحر المحيط ٧٠/٦

(١١) الآية ١٢٤ من سورة التوبة

(١٢) ينظر البحر المحيط ١١٥/٥-١١٦

(١٣) الآية ٥١ من سورة البقرة

(١٤) ينظر البحر المحيط١٩٩/١

يرون العذاب أن القوة لله جميعاً ، وأن الله شديد العذاب"[١] يكون محذوفاً بعد " وأن الله شديد العذاب " [٢]

٣- مع الفارسي

- أجاز الأخفش وأبو علي أن يكون " يعقوب" على قراءة رفعه من قوله تعالى: " فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبُ" [٣] مرفوعًا بالجار والمجرور قبله [٤].

قطرب مع غيره

- مع أبي عبيدة والأخفش والزجاج :

أعرب أبو عبيدة والأخفش خلاف من قوله تعالى" فَرِح المخلفون بمقعدهم خلافَ رسول الله "[٥] منصوباً على الظرف ، وأعربه قطرب والزجاج مفعولاً من أجله[٦]

- أبو حاتم

ذهب أبو حاتم إلى أن قراءة " أينما يوجّه لايأت بخير " من قوله تعالى: " أينما يوجهه لا يأت بخير[٧] " هي قراءة ضعيفة فالجزم لازم فيها[٨]

المبرد

- ذهب المبرد إلى أن " دَأَباً" من قوله تعالى: " قال تزرعون سبع سنين دَأَباً"[٩] هو منصوب بتزرعون ، ضُمِّن معنى تدأبون[١٠].

- أعرب " رطباً " من قوله تعالى" وهزي إليك بجذع النخلة يساقط عليك رطباً جنياً [١١]مفعولاً به لقوله " وهزي "[١٢]

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٧٢/١

(٣) الآية ٧١ من سورة هود

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٤٤/٥

(٥) الآية ٨١ من سورة التوبة

(٦) ينظر البحر المحيط ٧٩/٥

(٧) الآية ٧٦ من سورة النحل

(٨) ينظر البحر المحيط ٥٢٠/٥

(٩) الآية ٤٧ من سورة يوسف

(١٠) ينظر البحر المحيط ٣١٥/٥

(١١) الآية ٢٥ من سورة مريم

(١٢) ينظر البحر المحيط ١٨٥/٦

المبحث الثاني : ما سكت عنه على المذهب الكوفي وأعلامه

المطلب الأول : ما سكت عنه على المذهب الكوفي

الكوفيـون

أ- وحدهم

- ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قوله تعالى: " هم لربهم يرهبون" [١]هي زائدة [٢]

- أجازوا حذف العائد على الصلة مطلقاً سواء كان في الصلة طول أم لـم يكـن ، وسواء كان الموصول " أيا" أم غيره[٣].

- ذهبوا إلى أن الأسماء النواقص التي لا تتم إلا بصلاتها نحـو : " مـن" و"مـا" لا يجوز نعتها ،إلا الذي والتي فيجوز نعتهما[٤].

ب- مع غيرهم

١- مع ابن قتيبة

ذهبوا إلىأن " اللام" في اليوم " من قوله تعالى: " ونضع الموازيـن القسـط ليوم القيامة "[٥] هي بمعنى " في " [٦]

٢- مع الأخفش

ذهبوا إلىإقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به [٧]

ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز إعمال الجار والمجرور لرفع الفاعل دون اعتماد نحو:لهم أجرهم [٨].

٣- مع سيبويه:

ذكر الكوفيون أن " ابن أم " اسم معرب ، وذكر سيبويه أنه مبني[٩]

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الأعراف

(٢) ينظر البحر المحيط ٣٩٨/٤

(٣) ينظر البحر المحيط٢٩٢/٦

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٢٦/٦

(٥) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء

(٦) ينظر البحر المحيط٣١٦/٦

(٧) ينظر البحر المحيط٣٣٥/٦

(٨) ينظر البحر المحيط٢٤٢/١

(٩) ينظر البحر المحيط ٣٩٦/٤

المطلب الثاني : ما سكت عنه على أعلام المذهب الكوفي

الكسائي

أ-وحده

- أجاز حذف " أن " ورفع اسمها[١].

- أجاز أن يكون قوله تعالى" وأن الله ربي وربكم فاعبدوه " [٢]في موضع رفع بمعنى الأمر[٣] .

- أجاز وصف الضمير الغائب إذا كان الغرض من الوصف مدحاً أو ذماً أو ترحماً[٤].

ب- مع غيره

١- مع الفراء والأخفش

قوله " فلا يؤمنوا" من قوله تعالى: " وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم[٥] . جُزم على أنه دعاء عند الكسائي والفراء ،أو على أنه معطوف على " ليضلوا" عند الأخفش [٦].

٢- مع الفراء وابن سعدان والزجاج

أجازوا أن يكون نصب " تصديق " من قوله تعالى:" وما كان هذا القرآن أن يُفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين[٧] هو خبر لكان المحذوفة مع اسمها [٨] .

٣- مع الفراء

أجاز الكسائي والفراء أن يكون "هدى ورحمة" على قراءة الخفض من قوله تعالى: ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون [٩]نعتاً للكتاب[١٠].

---

(١) ينظر البحر ٣/١٨١

(٢) الآية ٣٦ من سورة مريم

(٣) الآية ٣٦ من سورة مريم

(٤) ينظر البحر المحيط ١/٤٦٤ ٢/٤٠٧

(٥) الآية ٨٨ من سورة يونس

(٦) ينظر البحر المحيط٥/١٨٧

(٧) الآية ٣٧ من سورة يونس

(٨) ينظر البحر المحيط ٥/١٥٧

(٩) الآية ٥٢ من سورة الأعراف

(١٠) ينظر البحر المحيط٤/٣٠٦

٤-مع قطرب

أجاز الكسائي وقطرب أن يكون التقدير في قوله تعالى: " فما أصبرهم على النار[١]" : ما أصبرهم على عمل أهل النار فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[٢]

٥- مع قطرب والزجاج

أجاز الكسائي أن يكون "جزاء" من قوله تعالى" جزاءً بما كسبا [٣]" منصوباً على الحال من المضاف إليه من قوله تعالى: " فاقطعوا أيديهما" أي : في حال كونهما مجازين.

وأجاز قطرب أن يكون منصوباً على المصدر بفعل مقدر ،أي : جازوهما جزاءً.وأجاز الزجاج أن يكون مفعولاً من أجله[٤]

٦- مع أبي عبيدة

أجاز الكسائي وأبوعبيدة أن يكون " خيراً لكم " من قوله تعالى" فآمنوا خيراً لكم"[٥] هو خبر لكان المحذوفة مع اسمها[٦]

---

(١) الآية ١٧٥ من سورة البقرة

(٢) ينظر البحر المحيط١/٩٤٩

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة

(٤) ينظر البحر المحيط ٣/٤٨٤

(٥) الآية ١٧٠-١٧١ من سورة النساء

(٦) ينظر البحر المحيط ٣/٤٠٠

الفراء

أ- وحده

- ذهب الفراء إلى جواز أن ينصب ما بعد " إلا" في الاستثناء المفرغ على أن يراعى ذلك المحذوف ،نحو : ما قام إلا زيداً ، قال أبو حيان معرباً " مَنْ " في قوله تعالى" وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى"[١] : إلا من : من : فاعل بيدخل .... ويجوز أن يكون على مذهب الفراء بدلاً ، أو منصوباً على الاستثناء ، إذ يجيز أن يراعي ذلك المحذوف ويجعله هو الفاعل ويحذفه [٢]

- أجاز أن تكون " مَنْ " في قوله تعالى" فستعلمون من أصحاب الصراط"[٣] موصولة ، ويكون العائد محذوفاً [٤].

- أجاز أن يكون " خيراً لكم " من قوله تعالى:" فآمنوا خيراً لكم "[٥] نعتاً لمصدر محذوف تقديره : آمنوا إيماناً خيراً لكم [٦].

- ذهب إلى جواز تقديم معمول "أنْ " عليها[٧]

- أجاز أن تأتي "إلى" زائدة [٨]

- أجاز في "يقيموا" من قوله تعالى:" قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة " [٩] أن يكون جواب الشرط ، والشرط هنا مقدر بعد فعل الأمر [١٠]

- أجاز في قراءة من فتح الهمزة من قوله تعالى" وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه"[١١] .

أن يكون معطوفاً على الضمير في به " من قوله تعالى: " ذلكموصاكم به لعلكم

---

(١) الآية ١١١ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٣٥٠/١ وينظر البحر ٣٢٣/١، ٣٨٢/٣-٣٨٣

(٣) الآية ١٣٥ من سورة طه

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٩٢/٦

(٥) الآية ١٧٠-١٧١ من سورة النساء

(٦) ينظر البحر المحيط٣/٤٠٠

(٧) ينظر البحر ١١٨/١

(٨) ينظر البحر المحيط٤١/١

(٩) الآية ٣٠ من سورة إبراهيم

(١٠) ينظر البحر المحيط ٤٢٦/٥

(١١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام

تذكرون"[١] فيكون قد عطف المظهر على المضمر المجرور من دون إعادة الخافض[٢].

- إذا كان المنادى علماً مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً بابن متصل مضاف إلى علم ، نحو: يا زيد بن عمرو جاز فتحه اتباعاً لفتحة ابن ، وأجاز الفراء فيما لا تظهر فيه الضمة نحو : يا عيسى بن عمرو ، تقدير الضمة والفتحة [٣].

ب- مع غيره

١- مع الأخفش

- أجازا في "شهر رمضان " من قوله تعالى: " شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس " [٤] أن يكون خبر مبتدأ محذوف،قدره الأخفش : هو شهر رمضان، وقدره الفراء ذلكم شهر رمضان [٥]

- أعرب الفراء قوله تعالى" أن دابر " من الآية " وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء " [٦]على إسقاط حرف الجر .

وأعربه الأخفش بدلاً من " ذلك "[٧]

٢- مع الأخفش والنحاس والأخفش الصغير

- ذهب أبو الحسن الأخفش والفراء إلى أن قبل اسم الإشارة "تلك " من قوله تعالى" وتلك نعمة تمنها عليّ أن عبّدت بني إسرائيل [٨]، همزة استفهام محذوفة يراد بها الإنكار ، وحذفت لدلالة المعنى عليها ، غير أن أبا جعفر النحاس رد ما ذهبا إليه ، لأنها حرف يحدث معها معنى إلا أن يكون في الكلام "أم ".

وقد رد علي بن سليمان على الفراء جواز حذف الهمزة مع أفعال الشك.

أما أبو حيان فأورد ما ذكره الأخفش والفراء وما أورده النحاس والأخفش الصغير ولم يرجح أحد المذهبين بل أورد ما قاله الضحّاك من أن الكلام إذا خرج مخرج

---

(١) الآية١٥٢ من سورة الأنعام

(٢) ينظر البحر المحيط ٤/٢٥٤

(٣) ينظر البحر المحيط٤/٥٠، ٥٤

(٤) الآية ١٨٥ من سورة البقرة

(٥) ينظر البحر المحيط ٢/٣٨-٣٩

(٦) الآية ٦٦ من سورة الحجر

(٧) ينظر البحر المحيط ٥/ ٤٦١

(٨) الآية ٢٢ من سورة الشعراء

التبكيت يكون باستفهام وبغير استفهام. [١]

٣- مع الأخفش والفارسي

ذهب الفراء والأخفش والفارسي إلىأن "على" في قوله تعالى" حقيق على أن لا أقول...." [٢]هي بمعنى الباء[٣]

٤- مع الزجاج

- أجاز الفراء والزجاج أن يكون في قوله تعالى: " وليمحص الله الذين آمنوا "[٤] حذف مضاف ، وإقامة المضاف مقامه[٥].
- أعرب الفراء " نصيباً مفروضاً" [٦]نعتاً لمصدر، وأعربه الزجاج منصوباً على الحال[٧]

٥- مع النحاس

ذهب الفراء إلى أنه يجوز ترك تنوين من قبل ومن بعد فيبقى كما هو في الإضافة ورد عليه النحاس.[٨]

---

(١) ينظر البحر المحيط ١١/٧

(٢) الآية ١٠٥ من سورة الأعراف

(٣) ينظر البحر المحيط ٣٥٥/٤

(٤) الآية ١٤١ من سورة آل عمران

(٥) ينظر البحر المحيط ٦٣/٣

(٦) الآية ٧ من سورة النساء

(٧) ينظر البحر المحيط١٧٥/٣

(٨) ينظر البحر المحيط ١٢٦/٧

المبحث الثالث :ما سكت عنه على مذهب البصريين والكوفيين معاً

-ذهب البصريون إلى أن لفظ "قليل" في قوله تعالى " ما فعلوه إلا قليل منهم "[١] هي بدل من الفاعل في "فعلوه" ، وذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على الفاعل في " فعلوه" وإلا حرف عطف[٢]

- ذهب البصريون إلى أن إعراب الاسم المنصوب الذي قبله اسم معرفة مرفوع وقبلهما اسم إشارة نحو قوله تعالى : " وهذا بعلي شيخاً " [٣]يكون حالاً وعند الكوفيين خبر التقريب[٤] .

- ذهب البصريون إلى أن الظرف " يوم " يكون مبنياً إذا أضيف إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مبني ، ولم يشترط الكوفيون ذلك [٥]

- ذهب البصريون إلى أن "مثل " يكون مصدراً ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون ظرفاً[٦]

- ذهب البصريون إلى أن أفعل في التعجب يكون فعلاً ،وذهب الكوفيون إلى أنه اسم [٧]

- أجاز الكوفيون حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه ولم يجزه البصريون[٨].

- أجاز الكوفيون أن يكون مفسر ضمير الشأن مفرداً ،وعند البصريين يلزم أن يكون جملة [٩]

- ذكر البصريون أن اللام المسماة بلام الجحود هي أصلية ، وذهب الكوفيون إلى

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النساء

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/٢٨٥

(٣) الآية ٧٢ من سورة هود

(٤) ينظر البحر المحيط ٣/٢٨٥

(٥) ينظر البحر المحيط ٤/٦٣ ، ٨/١٣٥ ، ٣٣٤ ، ٤٠٧ ، ٤٣٧

(٦) ينظر البحر المحيط ٢/٣٨٦ ، ٣/٣٧٥ ، ٤/٦٣ ، ٦/٦٢ ، ٨/١٣٧

(٧) ينظر البحر المحيط ١/٤٩٤

(٨) ينظر البحر المحيط ١/١٩٠

(٩) ينظر البحر المحيط ٤/١١١، ٥/٢٤٩

جواز مجيئها زائدة [١]

- ذهب البصريون إلى أن " بسم الله " هو في موضع رفع ، وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع نصب [٢].

-ذهب البصريون إلى أن الفعل بعد لام الجحود هو منصوب بأن مضمرة ، وعند الكوفيين هو باللام نفسها [٣]

- منع البصريون نحو : زيد أحسن إخوته ، وأجازه الكوفيون [٤]

- ذهب البصريون إلى أن ظرف الزمان النكرة إذا كان خبراً عن المصادر نحو : "الحج أشهر" فإنه يجوز عندهم الرفع والنصب سواء كان الحدث مستغرقاً للزمان أو غير مستغرق ، وذهب الكوفيون إلى تفصيل في المسألة

- إن كان الحدث مستغرقاً للزمان فيوجبون الرفع

- إن كان الحدث غير مستغرق للزمان ففيه خلاف بينهم

هشام يوجب الرفع ، وغيره يجيز ، والفراء يجيز النصب والرفع ، وَنُقل عنه أنه لا يجيز النصب [٥]

- أورد أبو حيان نصاً لابن خالويه في قراءة الحسن بنصب "قبضته" في قوله تعالى : " والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة "[٦] قال ابن خالويه : بتقدير : في قبضته هذا قول الكوفيين ، وأما أهل البصرة فلا يجيزون ذلك ، كما لا يقال : زيد داراً... انتهى [٧]

-اتفق البصريون والكوفيون على أن " بسم الله " هي متعلقة بمحذوف، ذهب البصريون إلى أن متعلَّقها به اسم ، وذهب الكوفيون إلى أن متعلَّقها فعل [٨] .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٢٦/١-٤٢٧، ١٢٦/٣ ، ٤٩٠/٤ ، ٢٧٢/٥ ، ٤٣٧

(٢) ينظر البحر ١٦/١

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٢٦/١-٤٢٧ ، ١٢٦/٣

(٤) ينظر البحر المحيط ١٣٠/٢

(٥) ينظر البحر المحيط ٢/ ٨٤-٨٥

(٦) الآية ٦٧ من سورة الزمر

(٧) ينظر البحر المحيط ٤٤٠/٧

(٨) ينظر البحر المحيط ١٦/١

- ذهب البصريون إلى أن الجملة من قوله تعالى : " يا بَنَي إن الله اصطفى " [١]هي منصوبة بقول محذوف ، وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة بالفعل "" وصى " لأنه بمعنى القول ، ذكر أبو حيان هذين المذهبين في عدة مواطن من تفسيره [٢]

-ذهب البصريون إلى أن " ملائكتُه" على قراءة الرفع من قوله تعالى " إن الله وملائكته يصلون على النبي "[٣] هو مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على اسم« إنّ،قبل دخول«إنّ،مع خلاف بسيط مع الفراء [٤]

- إذا قلت : ما أنت إلا لحيتك ، فالبصريون يوجبون الرفع في الخبر ، والكوفيون يجيزون الرفع والنصب[٥]

- ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً ،وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها ،وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف[٦]

---

(١) الآية ١٣٢ من سورة البقرة

(٢) البحر المحيط ٣٩٩/١ ٤٤٦/٢ ٤٦٥ ١٤٣/٣ ٤٦٥/٤ ١٤٣/٣ ٤٦٥/٤ ٤٩٦ ٦/٥ ٢٢٠ ٢٩٧

(٣) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٤٨/٧ وينظر البحر ٥٣١/٣

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٩٣/١-٢٩٤

(٦) ينظر البحر المحيط ١٥٨/١-١٥٩ ، ٢٩٢/٣

المبحث الرابع :ما سكت عنه على مذهب غيرهما

المطلب الأول : ما سكت عنه على مذهب من غلبت عليه إحدى النزعتين

ابن درستويه

- ذهب ابن درستويه إلى أن المضارع إذا اتصلت به نون الإناث فإنه معرب لا مبني[١]

- وذهب إلى أن الصدر من " اثني عشر" واثنتي عشرة مبني لا معرب[٢]

الزجاج

- أجاز الزجاج في قراءة " لا تخف" من قوله تعالى:" فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف "[٣] أن يكون مجزوماً جواباً للأمر ، أو على النهي فهي مستأنفة [٤]

- أجاز في :" الذين ظلموا " من قوله تعالى" وأسروا النجوى الذين ظلموا"[٥] أن يكون منصوباً على الذم أو على إضمار أعني[٦] وفي معاني الزجاج : ويجوز أن يكون رفعاً على الذم [٧]

- أعرب " فئة " على قراءة النصب من قوله تعالى: " قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة[٨] " حالاً[٩]

-أعرب " كيف من قوله تعالى: " فانظر كيف كان عاقبة الظالمين"[١٠] في موضع نصب خبر كان ولا يجوز أن يعمل فيها انظر ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه [١١]

- ذهب إلى أن العامل في "إذ " من قوله تعالى" إذ قالت امرأة عمران[١٢] هو معنى الاصطفاء [١٣] .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢/٢٣٥

(٢) ينظر البحر المحيط١/٢٢٩

(٣) الآية ٧٧ من سورة طه

(٤) ينظر البحر المحيط ٦/٢٦٤

(٥) الآية ٣ من سورة الأنبياء

(٦) ينظر البحر المحيط٦/٢٩٧

(٧) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٣-٣٨٤

(٨) الآية ١٣ من سورة آل عمران

(٩) ينظر البحر المحيط٢/٣٩٤

(١٠) الآية ٣٩ من سورة يونس

(١١) ينظر البحر المحيط ٥/١٥٩-١٦٠

(١٢) الآية ٣٥ من سورة آل عمران

(١٣) ينظر البحر المحيط ٢/٤٣٧

- ذهب إلى أن "ما" من قوله تعالى:" قالوا يا أبانا ما نبغي"[١] هي نافية[٢]

- ذكر أن قوله تعالى:" كأن لم تكن بينكم وبينه مودة " اعتراض بين جملة الشـــرط وجملة القسم [٣] وذلك في قوله تعالى: " ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن : كأن لـم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً"[٤]

- العامل في الحال المؤكدة هو مضمر، تقديره : أحقُ أو نحوه مضمراً بعد الجملـة نحو : أنا عبد شجاعاً أي أحق شجاعاً ، أو هو زيد شجاعاً، تقديره : أحق شـجاعاً ، هذا مذهب الجمهور.

وذهب إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضُمن من معنى المسمى. [٥]

---

(١) الآية ٦٥ من سورة يوسف

(٢) ينظر البحر المحيط٥/٣٢٣-٣٢٤

(٣) ينظر البحر المحيط٣/٢٩٣

(٤) الآية ٧٣ من سورة النساء

(٥) ينظر البحر المحيط٢/٤٠٤

المطلب الثاني : ما سكت عنه على مذهب من جمع بين النزعتين

ابن كيسان

- أجاز النصب في " آلم " من قوله تعالى: " آلم *الله لا اله إلا هو الحي القيوم "[١] على أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : اقرأوا " آلم" [٢]

- أجاز زيادة الباء في خبر المبتدأ[٣] وذلك في قوله تعالى: " جزاء سيئة بمثلها" [٤]

علي بن سليمان " الأخفش الصغير"

- أجاز أن يكون " حقّاً" من قوله تعالى:" وعد الله حقًّا" [٥]علي تقدير : وقت حق[٦]

---

(١) الآيتان ١-٢ من سورة آل عمران

(٢) ينظر البحر المحيط٢/٣٧٧

(٣) ينظر البحر المحيط ٥/١٤٧

(٤) الآية ٢٧ من سورة يونس

(٥) الآية ٤ من سورة يونس

(٦) ينظر البحر المحيط ٥/١٢٤

المطلب الثالث: ما سكت عنه على مذهب نحاة آخرين

محمد بن الوليد مع غيره

- مع النحاس والأخفش الصغير

ذهب محمد بن الوليد إلى جواز حذف تنوين "كل" ويبنى على الضم ،ورد عليه النحاس والأخفش الصغير[١]

الفارسي

أ-وحده

- أجاز زيادة الفاء في خبر إن [٢]

- أجاز في قراءة الزهري والأعمش والجحدري :" فأجمعوا أمركم وشركاءكم " [٣]: فاجمَعوا بوصل الألف وفتح الميم من جمع وعطف شركاءكم على أمركم أو على أنه مفعول معه ، قال الفارسي وجها آخر : فيمكن أن يكون أراد : فاجمعوا ذوي الأمر منكم ..... فحذف المضاف ، وجرى على المضاف إليه ما كان يجري على المضاف لو ثبت[٤] أورد هذا أبو حيان دون ترجيح [٥]

- أجاز الفارسي أن تكون جملة " كأن لم تكن بينكم وبينه مودة " من قوله تعالى" ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن : كأن لم تكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم[٦] ، هي في موضع نصب على الحكاية بيقولن[٧]

- ذهب الفارسي إلىأنه لا يجوز إعمال المصدر الموصوف[٨]

- ذكر الفارسي أن الصفات الكثيرة إذا أتت في موضع المدح والذم فالأحسن أن تُخالَف بإعرابها ولا تُجعل كُلُّها جارية على موصوفها[٩]

---

(١) ينظر البحر المحيط٢٨/١٢٢

(٢) ينظر البحر المحيط ٤/٢٥٣

(٣) الآية ٧١ من سورة يونس

(٤) الحجة ٤/٢٨٧-٢٨٨

(٥) ينظر البحر المحيط٥/١٧٩

(٦) الآية ٧٣ من سورة النساء

(٧) ينظر البحر المحيط٣/٢٩٣

(٨) ينظر البحر المحيط ٦/٢٥٣

(٩) ينظر البحر المحيط ٢/٧

ب- مع غيره

١- مع السيرافي

أ- إذا قيل : إن فلاناً أصاب خيراً ،فقلت له : هنيئاً له ذلك ، فالأصل : ثبت له ذلك هنيئاً ،فحذف ثبت وأقيم هنيئاً مقامه.

وقد اختلف السيرافي والفارسي فيما ارتفع به "ذلك"

- ذهب السيرافي إلى أنه مرفوع بذلك الفعل المحذوف الذي هو " ثبت" ، وهنيئاً حال من ذلك - وذهب الفارسي إلى أن " ذلك " إذا قلت: هنيئًا له ذلك مرفوع بهنيئاً القائم مقام الفعل المحذوف.[١]

ب- ذهب أبو علي الفارسي إلى أن ما انتصب مفعولاً ثانيًا بعد اسم الفاعل يكون على إضمار فعل يدل عليه اسم الفاعل ، وذلك كما في قوله تعالى: وجعل الليل سكناً"[٢] على قراءة " جاعل" باسم الفاعل ،فيكون " سكناً" منصوباً بفعل تقديره يجعله سكناً. وذهب السيرافي إلى أنه منصوب باسم الفاعل ؟ لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني ، فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً [٣]

٢- مع ابن السراج

ذهب ابن السراج والفارسي إلى أن فاعل " نعم وبئس " لا يكون موصوفاً [٤]

٣- مع أبي عبيدة

ذهب أبو عبيدة إلىأن "إلى" هي بمعنى" في " وذهب الفارسي إلى أنها بمعنى اللام[٥] وذلك في قوله تعالى:" من أنصاري إلى الله" [٦]

ابن جني

ذهب ابن جني إلى أن الفعل " يدرككم" من قوله تعالى" أينما تكونوا يدرككم الموت[٧] على قراءة طلحة بن سليمان برفع " يدرك" هو على حذف فاء الجواب أي فيدرككم الموت[٨].

---

(١) ينظر البحر المحيط ٣/١٦٧-١٦٨

(٢) الآية ٩٦ من سورة الانعام

(٣) ينظر البحر المحيط٤/٤٨٦

(٤) ينظر البحر المحيط٥/٢٥٩

(٥) ينظر البحر المحيط ٢/٤٧١

(٦) الآية ٥٢ من سورة آل عمران

(٧) الآية ٧٨ من سورة النساء

(٨) ينظر البحر المحيط٣/٢٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمة البحث :

الحمد لله وحده الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فهذه خاتمة هذه الرحلة التي كانت عبر البحر المحيط التي استغرقت زمناً من الدهر كنت من خلالها حريصاً كل الحرص ، دؤوباً ليل نهار على استخراج ما في هذا البحر من كنوز ونفائس ، باذلاً كل ما لدي من جهد ووقت ومال من أجل إخراج هذه الكنوز والنفائس وإبرازها إلى حيّز الوجود بعد أن كانت في أعماق البحر .

وقد لاقيت الأمرين من وعورة الطريق وتشعّب مسالكه ، ففي نسخة البحر المحيط المتداولة كثير من التصحيفات والتحريفات ، وطول النص ، وكثرة النقول من كتب أخرى ، وما حواه من مذاهب نحوية يزخر بها البحر ، وما حواه كذلك من مسائل في شتى العلوم والفنون ، فهو بحق موسوعة منقطعة النظير .

وكانت لهذه الرحلة نتائج كثيرة ، إلا أني أجملها فيما يلي :

- دافع أبو حيان دفاعاً مجيداً عن القراءات الواردة الثابتة ، ودافع عن قُرّائها من طعن الطاعنين وإنكار المنكرين ، وذكر أن هذا الطعن وهذا الإنكار يكون بمثابة الرِّدة والعياذ بالله .
- اتضح مما سبق دراسته أن المسائل الصرفية في البحر المحيط قليلة ، ولا يمكن مقارنتها بما أورده من مسائل نحوية .
- كانت لأبي حيان عدة آراء في المسألة الواحدة ، ولم يكن ثابتاً على رأي واحد ، وهذا ما سبق أن أفردت له مساحة في هذه الرسالة .

- كانت له اجتهادات انفرد بها ، وأحياناً نجد هذه الاجتهادات قد سبقه إليها غيره ، ولا نستطيع أن نحكم بأنه اطلع عليها ثم تبناها ، ونسبها إليه .
- ظهر لي أن البحر المحيط لم يكن آخر كتب أبي حيان تأليفاً ، وعليه فنجده قد أحال في أول كتابه التذييل والتكميل على البحر المحيط ، فقال : وقد تكلّمنا على ذلك في كتابنا الكبير في تفسير القرآن المسمى بالبحر المحيط[١] .
- رفض أبو حيان كل إعراب لا يتناسب مع المعنى ، وعليه فقد راعى في أعاريبه الجمع بين الإعراب والمعنى .
- لم يكن أبو حيان مقلداً حاكياً ما قاله البصريون أو غيرهم ، وكانت له عبارات واضحة كوضوح الشمس في كبد السماء تشير إلى هذا .
- اعتد أبو حيان بالأدلة النحوية من سماع وقياس وابتعد عن التأويلات التي يُنزّه عنها القرآن الكريم .

وابتعد بذلك عن العلل النحوية والتمارين غير العملية ، وابتعاده عن هذا النوع من الفلسفة النحوية يدل على نضج تفكيره ، وعليه فقط سار على نهج ابن جني وابن مضاء في إبطال العلل الثواني ، وعلى هذا فَيُعد أبو حيان من النحاة المنتقدين لتلك العلل ، وبهذا فقد سبق المحدثين بإبطال تلك العلل .

وعلى ضوء هذا فقد اهتم بالسماع اهتماماً منقطع النظير ، فهو مدار الحكم عنده ، يأخذ به ويعتمد عليه ، فيبني الأحكام على ما كثر سماعه .

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/ ٧٠ .

- على ضوء ما سبق من كثرة نقله عن كتب كثيرة ، فإن البحر المحيط غني بمسائل نُقلت من مصادر شتى فُقدت أو ما زالت مخطوطة ، وعليه فَقَدْ حفظ لنا شيئاً كثيراً فُقِدَ من التراث الإسلامي .
- اعتمد كثير ممن خلف أبا حيان على البحر المحيط ، نجد هذا واضحاً في كتاب الدر المصون ، والمجيد في إعراب القرآن ، ومغني اللبيب في مسائل كثيرة منه .
- يشير البحر المحيط إلى موضوعات كثيرة ما تزال بكراً لم يتطرق إلى معظمها الباحثون ، وعليه فَنُنَبِّه إلى ذلك .
- نظراً إلى أن البحر المحيط لمّا يحقق تحقيقاً علمياً فإننا نشير إلى أهمية هذا الأمر ، نظراً لِمَا يتمتع به هذا الكتاب من أهمية في المكتبة العربية في التفسير والقراءات والحديث والفقه وأحكامها والعقيدة واللغة والبلاغة والنحو وغير ذلك كثير وكثير .

هذه بعض النتائج التي تم تسجيلها و هي ليست شاملة لكل ما سبق ولكني أردت الاختصار بقدر الإمكان ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

وفي الختام الله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يثيب عليه ، ويجعله في ميزان الحسنات .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

الفهارس العامة

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	١	٧٥٧ ٧٦٥
	٧	١٠٥٧
البقرة	٢	١٨٧ ٦٠٤
	٤	١٨٧ ٦٠٤
	٦	٦١٦
	٨	٧٤ ٥٩١ ٥٩١ ٥٩٢
	٩	١١٠٤
	١٠	٥٧١ ٨٥٩ ١١٣٦
	١١	٣٨٥
	١٣	٢٥١
	١٤	٤٠٦
	١٥	١٢٣١
	١٩	١٢٩٢
	١٩	٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ١٠٩٠
	٢٠	٤٥٣ ١١٣٢
	٢١	٤٠ ١٤٢ ٨٩٦
	٢٢	٨٩٦
	٢٣	٥٥ ٤٥٦
	٢٤	٧٦٥ ٧٦٩ ١١٧٨
	٢٥	٣٩٩ ٧٦٥ ٧٦٩
	٢٦	١٢١ ٤٥٩ ٤٦٢ ٥٣٥ ١٠٠٣ ١٠٠٥ ١١٢٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع البقرة	٢٨	٣٠٦ ٩٣٦ ١٠٢٧ ١٢٠٤
	٣٠	٢٨١ ٥٦٦ ٩٠٢ ١٠٢٢ ١٢٨١
	٣١	٤٠٠ ٤٥٦ ٨٣٣ ١٢٢٥
	٣٥	٥٩ ١٢١ ٣٠٩ ٨٩٧ ١٠٨٣ ١٢٠٥
	٣٨	٣٨٨
	٤٠	٣٨٦ ٦٢١
	٤١	٦٢١
	٤٤	٥٦٢
	٤٦	٤٠١
	٥١	٢٢٩ ١١٠٠ ١١٠٢ ١١٠٣
	٥٣	٦١٤
	٥٤	٤٧٨ ١١٩١
	٥٨	١٨٨
	٦٠	٦٦ ٣١٥
	٦١	١٧٨ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥١٣ ٧١٤ ٨١١ ١٢٢٨ ١٢٤٨
	٦٢	٣٥٢
	٦٦	٩٤٤ ٩٤٥
	٧١	١٠١٩
	٧٤	٣٣٦ ٣٣٧ ١٠٥١
	٧٥	٨٤٦
	٧٦	٩١٥
	٧٨	١٤٠
	٨١	١١٨١
	٨٣	١٣٣ ١٣٥ ٥٥٩ ٥٦١ ٨٨٤ ١٢٠٤ ١٢٨٣ ١٣٢٩

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع البقرة	٨٥	١٥٣ ٣٢٨ ٣٦٧ ٤١٠ ٦٦٩ ٩٤٤ ١٢٢٢ ١٣١١
	٨٨	١٠ ١٢٠٥
	٨٩	١٥٤ ١١٤٩ ١٣٢٩
	٩١	٩٨ ٨٣٤
	٩٤	٤٥٦
	٩٦	٨٣١ ١١٢٦ ١١٣٠ ١٢٨٥ ١٣١٧
	٩٧	١٥٩
	٩٨	١٦٧
	٩٩	٦٩٣ ٦٩٤
	١٠٠	٤٣٠ ٤٣٢ ٦١٥
	١٠٢	٤٣١ ٢٠٥ ٢٠٦ ١٣٢٢ ٥٨٣ ١٠٢١ ١١٦٥ ١٢٣١
		١٢٤٩ ١٣٠٧ ١٣١٥
	١٠٥	٥٨١ ٥٨٢
	١٠٦	١٠١٩
	١٠٧	١١٩٢
	٩٩	٨٣١
	١١١	٤٥٦ ٦٩٣ ٦٩٤ ١٣٣٧
	١٢٣	٧٥٤ ٨٧٧ ٨٧٨ ١٢١٢
	١٢٤	٧٧٦ ١٢٣٣ ١٢٩٤
	١٢٥	٤٦٢ ١١٦٨
	١٣٠	١١٠٠ ١١٠٢ ١١٠٣
	١٣٢	٤٦٣ ٧٩٦ ١٣٤٣

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع البقرة	١٣٥	١١٥ ١٢٢٣
	١٣٨	١٠٣٥ ١٠٣٧
	١٤٣	٩١٢
	١٤٥	٤٥٢ ٨١٥
	١٥٠	٤٦٦
	١٦١	٢٧٣ ٩٢٩ ١٢١٣ ١٢٩٥
	١٦٤	٧٠٦
	١٦٥	٨٣١ ١٣٣٢
	١٦٦	١٢١١
	١٧١	٦٣٩
	١٧٢	٤٥٦ ١٢٧٧
	١٧٥	٧٥٣ ١٠١٨ ١٠٣٠ ١٣٣٦
	١٧٧	٢٣٩ ٥١٩ ١٣٠٩
	١٨٠	٥ ٥١ ٩٢٣
	١٨٣	٧٦٤ ١٢٩٣
	١٨٤	٧٦٤ ١٢٩٣
	١٨٥	٦٥٩ ١٢٨٨ ١٣٣٨
	١٨٨	٩٠٥
	١٩٥	٦٠٠ ١٢٨٢
	١٩٦	٤٢٥
	١٩٧	١٨٣ ٣٤٨
	١٩٨	٤٣٨
	٢٠٠	١٢١٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع البقرة	٢٠٦	١٠٣٩
	٢٠٧	١٠٩٠
	٢١١	٧٤١ ٧٤٤
	٢١٣	١٥٠ ١٠٧٦
	٢١٤	٤٢٨
	٢١٦	٥٧٧
	٢١٧	٨٥٣ ٨٧٠ ١٣٢٣
	٢١٩	١٠٨٢
	٢٢٠	١٠٨٢
	٢٢٣	٤٤٥
	٢٢٤	٧٥١ ١٣٠٦
	٢٢٨	٥٢٥
	٢٢٩	٢٣٤ ٤٥٩ ١٢٣١
	٢٣٠	٣٢٠
	٢٣٣	٣٦٢ ٣٩٦ ١٢٧٨
	٢٣٤	٦٦٠ ٦٦١ ١٢٨٩ ١٣٢٨
	٢٣٧	٦٣ ٢٣٥ ٤٥٩ ٤٦٠
	٢٤٥	٩٠٧
	٢٤٦	٦٣٤ ١٠٨١ ١١٤٧
	٢٥٨	١٠٥٣
	٢٥٩	٦٩٦ ١٠٥٣
	٢٦٥	٦٨١ ١٠٩١ ١٢٢٧
	٢٦٦	٥٨٤ ٥٨٥ ٦٤٨ ١٢٢٤

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع البقرة	٢٦٧	٢٢٩ ٤٥٩
	٢٧٠	٥٨٥
	٢٧١	٥٨٢ ٩٠٤ ١٠١٩ ١١٩٢
	٢٧٤	١٢٠٥ ١٢١ ١٢٠٥
	٢٧٥	٣٨٠
	٢٨٠	٧١٨ ١٢٣٥
	٢٨١	٨٧٧ ٨٧٩
	٢٨٢	٤٦١ ٧٤٩
	٢٨٣	٢٨٢ ٤٨٦
	٢٨٧	٣٩٢
آل عمران	١	١٤٦ ١٣٤٧
	٢	١٤٦ ١٣٤٧
	٦	١٢٠٩
	٨	١٣١٨
	١٠	٣١٩ ٤٠٤ ٩٧٦
	١١	٣١٩ ٩٧٦
	١٢	٤٩٢
	١٣	٢١٠ ١٣٤٥
	١٨	٧٦ ٩٥ ٩٨٧ ٩٨٨ ١٢٧٦ ١٣١٨
	١٩	٩٨٦ ١٣١٨
	٢١	١٠١٢ ١٠١٤
	٢٤	٦٤٩ ١٣٠٥
	٢٦	٦٤٩

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع آل عمران	٣٠	٥٤٩
	٣٥	٢٢٩ ١٢٣٦ ١٣٤٥
	٣٦	٧٢
	٣٧	٤٤٥
	٤١	١٨٦ ١٢٧٦
	٤٢	١٩٤
	٤٣	١٩٤ ٣٢٤ ١١٥٦
	٤٥	٩٩٤ ٩٩٥ ١٣٠٢
	٤٧	٩٩٥ ١٣١٨
	٤٨	٦١٣ ٩٩٥ ١٣١٨
	٤٩	٦١٣
	٥٢	٦٠٤ ١٣٤٩
	٥٨	٣٦٨
	٦٩	٨٣١
	٧١	٩٠٦
	٧٣	٧٤٩
	٧٥	١١٩١
	٨١	١٤٨ ٥٨٢ ١٠٩٥
	٨٤	١٠٩٥
	٩١	١١٠٥
	٩٣	٢٥٦ ١٢٣٦
	٩٧	١١٠٩ ١٢٨٩
	١٠٤	٤٧
	١١١	١٢٩٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع آل عمران	١١٢	١٢٤٨
	١٢٠	٨٢٥ ١٣٣٠
	١٣٧	٥٠٣
	١٤٠	١٣٠٤
	١٤١	٧٤٤ ١٣٣٩
	١٤٢	٧٤٥ ٩٠١
	١٤٤	٨٢٤
	١٤٦	١١١٨
	١٥٢	٦١١
	١٥٤	٧٨ ١٤٧ ١١١٠ ١١٨٩
	١٥٩	٦٣٢ ٨٦٢
	١٦٤	١٩٣
	١٦٦	٦٢٥
	١٦٧	١٠٣٥
	١٦٨	٧٢٤
	١٦٩	٧٢٢ ٧٧٣
	١٧٨	١٣٠٦
	١٧٩	٦٠٥ ٩١٢
	١٨٠	٧٢١ ٧٢٣
	١٨١	٧٢١ ١٣٠٣
	١٨٣	١٢٧ ١٣٠٣
	١٩٣	١١٢٤
	١٩٥	١٠١ ٢٥٩ ١١٤٣ ١١٤٤ ١٢٩٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
النساء	١	٨٥٧
	٢	٤٠٦
	٣	٤٢٥ ١١١٦
	٤	٧٨٧ ١٢٣٣
	٦	٥٩٦
	٧	٢١٢ ١١٧٣ ١٣٣٩
	١١	٣٥ ١١٧٤
	١٩	٤١٩ ٧٦٧
	٢٢	٥٦٩ ٥٧١
	٢٣	٥٣٧
	٢٤	٥٣٧
	٢٥	٢٧٥ ١٠٣٦
	٢٦	٧٢٩
	٣٢	٥٨٥
	٣٦	٩٦٩
	٣٧	٩٦٩ ١٣٠٤
	٣٨	٢٢٥
	٤٠	٩٦٥ ١٣٠٤
	٤٣	٩٢٧ ٩٣٩ ٩٤١ ١١٢٣
	٤٤	٦٥٤
	٤٥	٥٩٦ ١٠٣٦
	٤٦	٦٥٣ ٧٨٤ ١٢٣٠ ١٢٣٥ ١٢٩٤
	٥٨	٩٨٩ ٩٩٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع النساء	٥٩	٤١٩
	٦٣	٥٥٧
	٦٦	١٣٦ ١١٧٠ ١٣٤١
	٦٧	١١٧٠
	٦٩	١١٣٥ ١٢٢٤
	٧٣	٣٤٤ ٧٣٥ ٨٩٣ ٩٧٢ ١٣٤٦ ١٣٤٨
	٧٧	١٢٢ ١-٦٩
	٧٨	٩٢٥ ١١٣٢ ١٣٤٩
	٧٩	٦٠٩
	٨٣	٤١٩
	٨٧	١٠٣٦
	٨٨	٢٣١ ٨٠١ ١٢٢٣
	٨٩	٩٣٤
	٩٠	٩٣٤
	٩٢	٤٦٥ ١٢٦١
	٩٤	٤٩٨
	٩٧	١١٢ ١٣٠٣
	١٠٠	٩١٧ ١١٦٣ ١٢٤٠
	١٠٢	٤٥٤ ٨٣١
	١٠٩	٣٦٧ ٩٤٤
	١٢٧	٣٧٧
	١٣٥	٤٥٤
	١٤٠	٤٦

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع النساء	١٥١	١٢٢
	١٦٠	٩٨٦ ١٣٠٤
	١٦٢	٢٣٨
	١٦٦	٦٠٩
	١٧٠	٧٣٢ ٧٧٢ ٧٩٩ ١٣٢٦ ١٣٣٦ ١٣٣٧
	١٧١	٦٥٠ ٦٥١ ٦٧١ ٧٣٢ ٧٧٢ ٧٩٩ ١٣٣٦ ١٣٣٧
	١٧٦	٣١٤ ٧٤٧ ٨٠٧ ١٢٣٧
المائدة	٢	٤٦١ ٤٦٩ ١١٩١
	١٩	٧٤٩
	٢٥	١٠٨٦
	٣٦	٢١٦ ١١٦١
	٣٨	١٠٩ ٦١٩ ٦٢٥ ٦٦٤ ٦٦٥ ١٣٠٤ ١٣٣٦
	٤٥	١٠٨٩
	٤٨	١١٧
	٥٠	٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٦
	٦٤	٧٤١ ١٢٠٩
	٦٩	٦٧١ ٦٧٢ ٩٧٤ ١٢٠٨ ١٢٨٨ ١٣٢٥
	٧٠	٥٤٣
	٧١	١٧٠ ١٢٣٤
	٧٣	٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٦ ٦٥١
	٩٥	٨٢٥ ١١٠٥ ١١١١
	١٠٥	٥٣٧
	١٠٦	٧٦٠ ١٢١٣ ١٣٢٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع المائدة	١١٠	٤٢
	١١٤	٢٦٠ ١٢١٣ ١٣٢٠
	١١٦	٩٤٠
	١١٩	٤٨ ٥١
الأنعام	٣	٢٥٣ ٥٦١ ١٣٠٢ ١٣١٤ ١٣١٧
	٥	١٠٥٥
	١٢	٢٦٢
	٢٧	٩٠٣
	٣٢	٣٧٥
	٣٤	٥٨٢ ٥٨٤ ٢٣١٨
	٣٥	٥٧٥ ٩٤٠
	٤٠	٨٥ ٢٤٦ ١٢٠٩ ١٢١٠
	٤١	١٠٥٨
	٤٤	١٠٧١
	٤٧	٢٤٧
	٦٢	١٠٣٦
	٧٠	١٦٢ ١٢١٢
	٧١	٧٩٠ ١٢٣٣
	٨٤	١١٦٠
	٩٤	١٢١١
	٩٦	٢٨٩ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ١٣٤٩
	٩٩	٧٦٦ ١٢٣٤
	١٠٥	٩٥٤ ١٣١٧

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الأنعام	١٠٩	٤٤٢ ٦٣٧ ١٢٩٠
	١١٧	٣٢٢ ٧٨٠ ٨٦٤ ١٣٢٠
	١١٩	٢٣٥
	١٢٣	١١٢٦ ١١٣٠
	١٢٤	١٠٨٧
	١٣٧	٩٩٦ ١١٩٠
	١٣٩	٥٢٦ ٧١٩
	١٤١	٩٩
	١٤٢	٩٩ ١٣١١
	١٤٣	٩٩ ١٢٨٧ ١٣١١
	١٤٦	١٧٣ ١٢٤٦
	١٥٠	١١٥٠
	١٥١	٣١٥
	١٥٢	٨٥٠ ١٣٣٨
	١٥٣	٨٤٩ ١٣٣٧
	١٥٤	١٠٣٢ ١٠٤٥ ١١٥٩
	١٥٨	٢٠٣
	١٦٠	٢٠٤
الأعراف	٤	٩٢٧
	١٢	٩٣ ٦٣٧
	١٦	٦٨٠ ١٣٠٥
	١٨	١٤٨
	٢٠	٣٢ ٩٧٧ ١١٣٦

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الأعراف	٣٨	١٢٨٠
	٤٣	٨٣٦ ١٢٧٧
	٥٢	١٢٨ ١٣٣٥
	٥٦	١٢١
	٧٥	٨٧١
	٨٠	٥٣١
	٨٦	٣١٦
	٨٨	١٢٨٠
	٩٤	١٢٨٨
	١٠٢	٤٣٦
	١٠٥	٤٢٢ ١٣٣٩
	١٠٦	٩٤٠
	١٠٧	١٠٧٢
	١٢٧	١٢٨٠
	١٣١	١١٣٧
	١٣٧	١٩١ ٥٧٥ ١٢٩٢
	١٤٣	٢١٣
	١٥٠	٣٧
	١٥٤	٦٠٧ ١٣٣٤
	١٦٤	٦٥١ ٦٧١ ١٣٢٧
	١٦٩	٣٧٢
	١٧٠	٣٧٢
	١٧٧	٤٩٩ ١٠٩٢ ١٠٩٣

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الأعراف	١٧٨	١٩٨
	١٨٥	٥٧٦
	١٨٧	٤١٦
	١٩٤	٣٣١ ١٢١٥
	١٩٥	٤٢٧
الأنفال	١	٨٣٤
	٥	٢٤٩ ١٢١٤ ١٢٩٠ ١٤٠٢
	٧	٢٧٠
	٩	١٢١٤
	١٠	٢٧٠
	١١	٢٧٠
	١٢	٥٦٥
	٣٣	٦٠٥
	٣٤	٦٣٤ ٦٣٥
	٣٥	٥٠٨ ١٣١٩
	٤١	٩٤٠ ٩٨٠ ١٠١٥ ١٢٩٣ ١٣٠٦
	٤٥	٨٠٥
	٥٣	٩٥٦
التوبة	٤	١١٤ ١٣٠٣
	٥	٨٦٥ ١٣١٩
	١٣	١١٠٦ ١١٠٧
	٣٢	٧٩١

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع التوبة	٣٦	٩٨٢
	٦٢	٦٦٥ ١١٠٧ ١٣٢٧
	٦٣	٤٩٢
	٦٩	١٠٤٥
	٧٩	١٦٧ ١٣٢٠
	٨١	١٨٥ ١٣٣٢
	٩٢	١١٠٢
	١٠١	٩٨٤ ١٣٠٤
	١٠٨	١١٧٣ ١١٧٤
	١١٧	٥٠٠ ٥٧٣ ٥٧٤
	١٢٤	٧٩٣ ١٣٣١
يونس	٤	١١٧ ٧٥٦ ١٢٤٧
	١٠	٣٤٠
	١٢	٣٠٧
	٢٦	٥٨٩
	٢٧	٥٨٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٨ ١٣٤٧
	٣٥	٤٢١
	٣٧	٨٠٠ ١٣٣٥
	٣٨	٤٢٦ ٦١٦
	٣٩	١٣٤٥
	٤٨	١٨٩ ١٢٨٤
	٥٠	٣١٥ ٧١٥ ١٣١٦
	٥٨	٥٩

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع يونس	٦٢	٨٨
	٦٣	٨٨
	٦٤	٨٨
	٧١	١٠٥ ٥٧٦ ٩٤٠ ١٣٤٨
	٨٨	٢٤٥ ١٣٣٥
	٨٩	١٣٢٦
	٩٨	١٣٨ ١٣٣٠
هود	٨	٥٠٠
	١٣	٦١٦
	١٥	٥٧١ ١٢٩٤
	٢٠	٤٨٠ ٨٥٩ ١٢٩٥
	٢٢	١٠٤٢
	٢٧	١٩٥ ١١٣٠
	٢٩	٢٧٩
	٣٥	٦١٦
	٤١	١٣٠
	٤٥	٧٩٧ ١٠٣٦
	٦٢	٩٦٦
	٦٦	٦١٤
	٧١	١٤٤ ١٣١٤ ١٣٣٢
	٧٢	٩٠ ١٣٤١
	٨٦	٧٩
	٨٨	٢٧٢

السورة	رقم الآية	الصفحة
	٩٣	١٠٢٠
	١٠٧	٦٠٧
	١١١	١٤٩ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٤٤ ٤٤٧ ٦٣٩ ٦٤٠
		١٣٢٠
	١١٦	١٣٩ ١٤٠ ١٢٣٢
	١١٧	٦٠٥
يوسف	٤	٤٧٤
	١٠	٢٠٤
	١٥	٦١٤
	١٧	٤٥٤
	١٨	٥٣٣
	٢٤	٥٥٤ ٨٣٦
	٢٦	٩٤٠
	٢٧	٩٤٠
	٣١	٥٩١ ١٠٦١
	٣٥	٣٨٢
	٤٣	٦٠٧
	٤٧	٧٧١ ١٣٣٢
	٦٥	٦٩ ١٠١٧ ١٣٤٦
	٦٦	١٣٥ ٢٣٥ ١٢٠٤
	٧٥	٢٧٣
	٨٠	٩٩١
	٨٢	٧٥٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع يوسف	٨٥	٧٥٠
	٩٩	١٧٨
	١٠٠	٤١٢
	١٠٦	١٠٣٦
	١٠٩	٣٧٦
الرعد	٥	٦٦٧ ١١٠٨
	١٠	٧٠٢
	١٣	٣١٧
	١٦	٤٢٧
	٣٥	٦٧٩ ١٢٩٥
إبراهيم	١	٨٧١
	٩	٤١٨
	١٢	٦٣٤
	١٦	١١١٠
	١٧	١١٣٣
	١٨	٦٨٧ ١٣٢٧
	٣٠	١٣٣٧
	٣١	٨١٠ ٨١٢ ١٢٣٣ ١٢٩١ ١٣١٦
	٣٨	٦٠٤
	٣٩	٣٠٢ ١٢٣٣
	٤٢	٢٢٢
	٤٤	٩٤٠
	٤٧	١٢٥ ١٢٤٧ ١٣١٥

السورة	رقم الآية	الصفحة
الحجر	٢	١٠٤٨
	٤	١٠٩٧
	٧	١٠٢٢
	١٠	٣٧٧
	٤٧	١١٦
	٦٦	١١٧ ٨٥١ ١٣٣٨
	٨٩	٢٩٧ ١٢٧٩
	٩١	٢٩٧ ١٢٧٩
	٩٤	١٠١٦ ١٣٣١
النحل	١	٩٣٧
	٥	٥٢٥
	١٢	٧٧٥
	٢٤	٣٨٥
	٢٥	٧٣٦
	٢٨	٦٢٤
	٤١	١١٢٤
	٤٣	٢٥٤ ٩٧٢ ١٢٢٤
	٤٤	٢٥٤ ٩٧٢ ١٢٢٤
	٦٢	١٠٤٢
	٦٦	٧٠٨
	٦٧	٧٠٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع النحل	٧٠	٣١٦
	٧٢	٦٠٤
	٧٣	٢٧٦
	٧٦	٣٠٨ ١٣٣٢
	٩٦	١٠١٩
الإسراء	٢	٢٦٦ ٦٠٤ ١٢٤٢
	٣	٢٦٦ ١٢٤٢
	٩	١٠٣٧
	١٤	٥٩٦
	٢٢	١١٤٢
	٢٣	٧٨١
	٢٨	٥٤٤
	٤٦	٩١
	٥٥	٧٧٠ ١٣١٦
	٦١	١١٩ ١٣٠٣
	٦٢	٨٥ ٢٤٦
	٦٥	٢٢٤
	٧١	٥٢ ١٢٩٩ ١٣٠٥
	٧٨	٧٨٩ ١٣٣١
	٧٩	٥٠٠
	٨٨	٨١٧ ٨٢١ ٩٢١
	١٠٢	٢٥٧
	١٠٥	٧٨٥ ١٢٩٤

السورة	رقم الآية	الصفحة
الإسراء	١٠٦	٧٨٥ ١٢٣٣ ١٢٩٤
الكهف	٦	٢٨٠
	٧	٣٥
	١٨	٢٩١
	١٩	٣٦
	٣١	٥٨٢
	٤٤	١-٣٦
	٨١	٤٠٩
	٩٦	٣١٤
مريم	٢	١٦٠
	٣	٧٩٧
	٤	٣٩٩ ٧٩٧
	٢٠	٩٥٦
	٢٥	٢١٤ ٦٠١ ١٠٢١
	٢٩	٥٧٢ ١٠٢١
	٣١	٨٤٨ ١٢٩٦
	٣٥	٨٤٨
	٣٦	٨٤٧ ٨٦٨ ١٢٩٦
	٤١	٢٩٨
	٤٢	٢٩٨
	٤٦	٧٦٧ ٧٦٩
	٥٩	١١٣
	٦٠	١١٣ ١٣٠٣

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع مريم	٦١	١١١٣
	٦٩	٢٩ ٣٣ ٣٥ ١٣٢٥
طه	١	٢١١
	٢	١٣٠٣
	٣	٢١١ ١٣٠٣
	٤	١٢٩
	٥	١٢٩ ١٢٤٠
	١٥	٥٧٣
	١٧	٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٩
	٤٢	١١٤١
	٥٨	٢٧٧
	٥٩	٦٩٥
	٦١	٢٠٦
	٦٣	٨١ ٨٢
	٦٦	١٠٧٢
	٦٧	٤٨٣
	٧١	٤١٢
	٧٣	١٠٣٦
	٧٧	٦٩ ٢٤٣ ١٣٤٥
	١٢٨	٣٨٥ ٦٩٦
	١٣٥	٧١٣ ١٢٩٤ ١٣٣٧
الأنبياء	٣	١٦٨ ١٢٣٤ ١٢٨٧ ١٢٩٢ ١٣٤٥
	١٥	٥٠٤ ١٣٠٦

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الأنبياء	٢٢	١٣٤
	٢٤	٨٢٣
	٢٧	٤٠٠
	٣٤	١٢٢٨
	٣٦	٦٩٩
	٤٧	٤١٦ ١٣٣٤
	٦٠	٤١٧ ٦٦٧ ٦٩٨ ٦٩٩
	٦٣	٤١٨ ٦٩٨ ١٢٨٨ ١٢٩٧
	٧٧	٤١٩ ٤٢٠ ١٣٣١
	٨٨	٤٢٠ ٣٩١
	٩٥	٦٣٧
	٩٦	٦١١
	١١١	٤٤٠
الحج	٤	٣٨٤
	٥	١٠٩٥
	٦	٣٥٦
	١٢	٣٦٩
	٢٢	٣٦٩
	٢٣	٢٦١
	٢٤	٥٨٢
	٢٥	١٠٣٦
	٣٠	٤٠٧
	٤٠	١٦٤ ١٣٠٢

السورة	رقم الآية	الصفحة
المؤمنون	٢٠	٦٠٢
	٣٣	٨٨٠ ١٢٩٦
	٣٥	٨٦٩
	٣٩	٥٤٦
	٤٠	٥٤٦
	٥٢	٦٢٦ ٨٤٤
	١٠٠	٤٦٨
	١٠٩	١٠٣٦
النور	٢	٦١٩
	٢١	٥٣١
	٢٣	٢٧٧
	٢٤	٢٧٧
	٣٥	١١١٠ ١١٣٢
	٣٦	٧٦٠
	٤٠	٥٧٣ ١١٣٢ ١١٣٣
	٤٣	٥٨٢ ٦٠٢ ١١٣٢
	٥٠	٥٨٣ ٤٢٧
	٥١	٥٨٤ ٥٠٣
	٦٣	٥٨٥ ٦٠٩
الفرقان	٢٣	٢٣٦
	٢٥	٣٩١
الشعراء	٤	١١٣٨
	٢٢	٩٤٨ ١٣٣٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الشعراء	٦١	٤٦٨
	٦٢	٣٦٨
	١٧٦	١١٩٠
	٢٠٨	١٠٩٧
النمل	٢٥	٧٣٦ ٧٣٨
القصص	٤٤	٣٧٧
	٥٨	١١٠٠ ١١٠٢
	٧٦	١١٧٢
	٨٢	١١٥٣
العنكبوت	٨	٨٨٧
	٩	١١٤٤
	٤٦	٧٠٢ ٧٠٧
	٥٨	١١٤٤
	٦٩	١١٤٤
الروم	٤	٩٦٠
	١٤	٩٦٣
	٣٢	٨٧١
	٤٧	٥٧٧
	٥١	٨١٦
السجدة	٣	٦١٦
	٧	١١٦٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
الأحزاب	١٥	٩٤٠
	١٨	٦٦٨ ١١٥٠ ١١٥١
	٢١	٢٦٩
	٤٠	٨٠٠ ١١٦٦
	٥٦	٦٩٠ ١٣٤٣
	٦٠	٥٤٢ ١٢٨٧
	٦١	٥٤٢ ١٢٨٧
	٦٣	٤٤٠ ٤٤١
سبأ	١٠	١٠٨٦
	٢٠	٤٠٨
	٢٨	٥٣١ ٥٣٣ ١٣٠٥
	٣١	٣٥٧
	٣٧	٢٦٤ ١٢٩٢ ١٣٠٦ ١٣٠٧
	٤٠	٤٩٨ ٥٠٠ ١٢٠٠
فاطر	١	١١١٦ ١١١٧
	٣٣	٥٨٢
	٤١	٧٤٨ ٨١٦
يس	٢٧	٩٥١ ١٢٤٦
	٢٨	١٢٩٧
	٣٧	٥٠٨ ١٣١٩
الصافات	١٠٣	٦١١
	١٤٧	٤٣٠
	١٦٤	٦٤٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
ص	٣	٣٥٠ ٦٨٤ ٦٨٦ ٦٨٧ ١١٨٣ ١٢١٤ ١٣٢٧
	٦	٤٦٢
	٥٠	٣٩٩ ٤٠٠
	٧٥	٩٣
الزمر	٦	١١٦٠
	١٦	٥٦٥
	١٧	٨٦٧
	٣٣	٣٨٠
	٣٨	١١٩٠
	٤٦	٢٢٧
	٦٠	٩٢٧
	٦٦	٦٢١
	٦٧	٥٢٦ ١٣٤٢
	٧٣	٦١١ ٦١٥
غافر	١٦	٥١
	٣٦	٨٩٤
	٣٧	٨٩٤
	٤٨	٧٨ ٢٦٣ ١٢٤٢
الشورى	١١	١١٥٤
	١٥	١١٠٦
	١٧	٤٤٠ ٤٤٢
	٢٣	٤٤١ ١٠٤٦
	٤٠	٤٤٢ ٥٩٠

السورة	رقم الآية	الصفحة
الزخرف	٣٣	٨٧١
	٣٥	١٤٨
	٥١	٦١٦
	٥٢	٦١٦
	٨٤	٧١٣
الجاثية	١٤	٣٩٢
الأحقاف	٨	٦١٦
	٣١	٥٨٢
	٣٣	٥٩٤
محمد	١٥	٦٢٠
	٢١	٧٥٣
	٢٤	٤٢٧
الفتح	١٦	٩١٠
	٢٧	٤٥٦
	٤٨	٦٠٩
الحجرات	١٢	١١٥
	١٤	١١٦
	١٧	٨٦٩
ق	١٤	٩٦٢
الذاريات	١٣	٥٠
	٢٣	٤٥ ٦٣٠ ١٢٢٧
النجم	٥	١٠٨٤
	٦	١٠٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
القمر	٧	٥٢٢
	١٤	٩٣٠ ٩٤١
الرحمن	٥٥	١٦٧
الواقعة	٢٢	٦٧٧
	٧٦	٩٧١
	٨٨	٨٢٧ ٨٢٩ ١٣١٩
	٨٩	٨٢٧ ٨٢٩ ١٣١٩
	٩٠	٨٢٨
	٩١	٨٢٨
	٩٥	٣٧٥ ٣٧٦
الحديد	١٠	٦٣٤ ٧٤٠ ١١٨٩
	١٨	٧٠٣
	٢٤	٧٢ ١٣١٥
	٢٩	٦٣٧
الحشر	٩	١٠٧
	١٠	٦٦٧
	١٢	٨١٨ ٨١٩
الممتحنة	١	٦٠١ ٩٤٠
الصف	٨	٧٩١
	١٣	٧٦٩
	١٤	٤٠٧ ٤٢١ ٦٠٤
الجمعة	٨	٦٢٨
	٩	١١٧٤

السورة	رقم الآية	الصفحة
تابع الجمعة	١١	٨٠٥
المنافقون	٥	٣١٦
الطلاق	١٢	٩٩٠
الملك	٢٠	٣٣١
القلم	٥	٥٨٧
	٦	٥٨٧
	٩	٤٥٤ ١٢٠٤
الحاقة	١٩	٣١٤ ٣١٧
	٢٦	٤٤٠
المعارج	٨	٥٠
	٣٦	٢٣١
نوح	٨	١٢١
الجن	١١	٥٥
	١٨	٦١٦
المزمل	٨	٨٧٤
	٩	٨٧٤
المدثر	٣	٦٢١
	٥	٦٢١
	٤٩	٢٣٣
الإنسان	٤	١٧٥
	١٤	٢٨٧
	٢٤	٤٣٠ ٤٣٢
المرسلات	٣٥	٥٠ ٧٥٥

السورة	رقم الآية	الصفحة
النازعات	٣٩	٣٩٩
	٤٢	١٩٨
عبس	٣	٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٨٩٥
	٤	٨٩٥
التكوير	١	٨٠٥ ١٢٨٢
الانفطار	١٩	٥٠ ٧٥٥
المطففين	١٥	٤٦٨
	١٨	٤٦٨
الانشقاق	١	٦١١ ٦١٥ ٨٠٦
	٢	٦١١ ٦١٥
البروج	١٤	٢٣٦
	١٥	٢٣٦
	١٦	٦٠٧
الطارق	٤	١٠٦٨
البلد	١٤	٢٧٥
	١٥	٢٧٥
الليل	١	٨٠٥
الضحى	٨	٥٥٨
	٩	٥٥٨ ١٠٠٧
	١١	١٠٠٧
العلق	١٥	١١٧٨
القدر	٥	٣٥٤
البينة	١	٩٥٧ ٩٥٨

السورة	رقم الآية	الصفحة
قريش	١	٦٢٦ ٨٤٤ ١١١٥
	٤	٤٠٤
الماعون	٦	٧٢
الكوثر	١	٧٦٩
	٢	٧٦٩
الإخلاص	١	٩٦٢
	٢	٩٦٢
الفلق	١	٦٦٧

ثانياً : فهرس الأحاديث **الصفحة**

من آتى إليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى يعلم أنكم قد كافأتموه ١٣

اقرءوا القرآن فإنه شافع لأهله يوم القيامة ، اقرءوا الزهراوين البقرة وآل عمران ١٤٦

يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ١٧١

ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه ١٧١

يخرجن العواتق وذوات الخدور ١٧١

من كنّ له ثلاث بنات ١٧١

ونخلع ونترك من يفجرك ٣١٤

تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ٣١٤

اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ٤٣٠

إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ٥٨٢

مثل المهجر كالذي يهدي بدنة ، ثم كالذي يهدي بقرة ، ثم كبشاً ثم دجاجة ثم بيضة ٧٠٣

لا يدعُوّن أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة ٧٤٨

إنما مثلكم اليهود والنصارى ٨٥٤

من يدعوني فأستجيب له من يستغفرني فأغفر له ٩٠٨

إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ٩٥٦

كنت وأبوبكر وعمر ، وفعلت وأبوبكر وعمر . وانطلقت وأبوبكر وعمر ١٠٨٧

آلا أخبركم بأحبكم إليّ وأقر بكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً ١١٢٦

من يقم ليلة القدر إيماناً واحتسابا غفر له ١١٣٨

فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ١١٧٤

ثالثاً : فهرس الأشعار

أ)-فهرس الآبيات التامة :

القافية	الصفحة
(أ)	
سواء	٧٠٢ ٧٠٥ ٧٠٧
الأعداء	٧٢١
وفاء	٥٠٧
الإخاء	٩٠١
بقاء	٦٨٥ ١٣١٤
(ب)	
حباً	١٠٥٢
الغرابا	٣١٣
الكلابا	٣٩٤
معذبا	٦٣٩
يلعب	٩٤٩
الكذوب	١٠٨٨
أشهب	٧١٨
رقيب	٧٥٦
نصيب	٨١٣
جنابها	٨١٩
أنسكابها	٨١٩
أحباه	٣١٤
قلبه	٣٩٤
أجرب	٤٠٦
حبيب	٤٢٧

نحطب ٤٦٠

لحبيب ٥٣٣

شبوا ٦١٢

الخب ٦١٢

وتحسب ٧٢١

متقارب ٧٠٢

لم يخضب ١١٧

السحائب ١٧٢

مذهب ٣١٤

خلب ٣٤٤

للشيب ٣٤٧

بالمجرب ٥٩٥

وتغيبي ٧٧٤

من عجب ٨٥٦

التجارب ١١٧٤

مغلب ١٠٥٤

(ت)

لماتها ٨٩٤

زفراتها ٨٩٤

مشتي ٢٣٦

كرت ٩٥٢ ١٢٤٦

مرت ٢٨٦

حلت ٦٦٢

(ث)

نفيث ١٩٠

(ج)

نئيج ١٩٠

لم أحجج ٣٦٠

(ح)

فاستريحا ١١٦٣

فنستريحا ٢٤٥

رمحاً ١٠٧

يبرح ١١٣٣

صحيح ١٢١٤

الطوائح ٩٩٦

أكدح ٦٥٥

الطلاح ٣٦٢

بمستباح ٨٧٧

(د)

أسداً ٣٣٥ ١٢١٥

أبداً ٥١٨

أجلدا ٥٣٦

أحداً ٣٦٢

وسادها ١١١٥

وموحد ١١١٦

رماد ١٢٤٦

الأباعد	٥٨٣
المتعمد	٤٣٧
المتجرد	٤٠٠
مورود	٨٥٦
مقعد	٨٦٦
وفاق	٤١٦
شديد	٥٣٣
لعميد	١٧١
من أحد	١٠٦٢
وثمود	١١٣٤
جحود	١١٣٤
بعداد	٤٣١
أولادي	٤٣١
عندي	٥٣٣
وكأن قد	١٨٥
الموقد	٧٩
فقد	٤٣٠

(ر)

تكرماً	١٠٩١
أعصراً	٩٤٣٠
وأكبرا	١٠٢٦
وفراً	١٠٧
حصيراً	١٨٥
حميرا	٩٤٠

مستطيرا	٣٩٤
عوري	١٠٢٣
جازر	٨٠٧
لعامر	١٠٨٧
المحبور	١٠٩١
والسمر	١١٠١
عمرو	١١٠١
والقصر	١١١٤
يسير	١١٣٦
تصبر	١١٤٥
فاخر	١٠٣٩
قفرا	٦٣٩ ٦٤٠
الصرار	١-١٥١.
والقدر	١٠٥٦
معذور	١٠٦٢
منقر	٩٤٨
كسري	٦١٢
مضر	٩٤٨
بالسرر	٩٥٧
والسمر	١٠٣٠
دهر	١١٧٤
بالسور	٦٠١ ١١٦٩
الأقدار	٣٠٣
بشر	٣٢٠ ٣٦٢
وما تذر	٤٦١

الكبار	٤٧٣	
الجزر	٢٤٠	
الأزر	٢٤٠	
تصاهره	٤٩٩	٥٠٠
لم يضر	٥٨٣	
وتهجير	٥٨٣	
الحشر	٥٨٣	
متيسر	٥٩٣	
فيكبر	٦٢٤	
والأجر	٥٩٩	
تصير	٦٢٢	
تعار	٦٢٣	
المعار	٦٧٠	
من جار	٧٣٦	٧٣٨
القطر	٧٣٧	٧٣٨
الدهر	٧٣٧	
أم عامر	٦٤٢	
بشر	١٢٤٢	
وجارها	٨١٣	
سائر	٨٢٠	
لا تنفروا	٨٢١	
المنتظر	٨٢١	
النواضر	١٧١	
قدر	٤٣١	
وسعيرها	٨٥٦	

جشور ٨٥٦
عار ٨٧٧ ١٠٤٨
وقر ٤٥٧
الكبار ٤٧٣

(ز)

عبد العزيز ١٦٣

(س)

القوانسا ٣٢٣ ٧٨١
المتقاعس ٥٥١
يتنفس ٥٧٣

(ع)

مضاعا ٢٦٠
الوداعا ٥٠٧
أن تباعا ٧٤٨
معاً ١٠٥٢
وازع ٥١
أجمع ١٥٢ ١٣١٥
الخشع ٢٠٥
الضبع ٤٦٠
سابع ٤١٦
تبع ٤١٦
يستطاع ٥٨٩
أطمع ٧١١
لجازع ٨٢١

تصرع ٨٢٧
خداع ٩٤٥
المقنع ٣٥١

(ف)

نطف ٦٤٣
نفانف ٨٥٦
المتقصف ١٠٨٥
العواطف ٩٦٠
مختلف ٦٦٧

(ق)

طليق ٣٦٧ ٣٦٩ ٣٧٠
العوائق ٧٦٠
صديق ٣٤٠
شقاق ٦٧٤
المحرق ٨٥٦

(ل)

الصهيلا ١١٠١
لينالا ١٠٨٥ ١٠٨٧
رملا ١٠٨٥-١٠٨٧
مخذولا ٩٤٥
نبلا ٩٤٩
قليلا ٩٦٢
ذليلا ١٧٢
الكسل ١٨٧
وسربالا ٢٢٠
قوالاً ٢٢٣

الأجل	٢٧٢
يالا	٢٨٦
الخذالا	٣١٣
فيخلا	٣٣٣
الثمالا	٣٤٠
نغلاً	٩٩٠
مبتلى	٦٥٣ –٦٥٤
ثاقلاً	٧٧٤
الجعل	٨٦٩
الصهيل	١١١٤
نزل	١١٦٣
قائله	١٢١٢
الفتل	١٠٥١
عدل	١٠٦٢
القيل	٩٥١
أعجل	١٠٣٦
وأطول	١٠٣٦
أفضل	٣٢
قائله	٩٣ ١٠٥٧
يعذل	١٧١
نوافله	١٨٧
ينتعل	٣٤٠
جهول	٥٢٠
معول	٥٢٠
خلل	٥٢٥

سبيل	٥٣٣
ناعل	٥١٨
يزيل	٩٩٧
ننتقل	٨١٨ - ٨١٩
أشكل	٣٥٥
يحلو	٦٠١
رسائلي	١٠٥١
من سبيل	٩٤٥
بالإجزال	٩٤٥
إسحل	١٦٢-١٦٣-٣١٣
الهلال	٢٠٤
المرجل	٢٦١
الهبالة	٢٧٦
المال	٣١٢-٣١٣
أمثالي	٣١٢
مهمل	٣١٤
النخل	٣٣٧
الأبل	٤٤٦
معجل	٤٣١
حبال	٥٣٣
عقنقل	٦١٢
خيال	٦١٢
بخل	٦٦٨
بالباطل	٧٤٠-٧٤١
لا نبالي	٩٧٢

انتقالي ٩٧٢
بالهمل ٦٥٥
هيكل ٩٢٧

(م)

ما تيمما ١١١٤
فيعصما ١١٦٣
مصرما ١٠٣٩
مسوّماً ١١٧٤
يتندما ٦٦٢
تهدما ٧٢٦
تكرماً ٨٤٤
هضما ٩١٧
اللهم ما ٤٧٠
مسلماً ٤٧٠
السناما ٢٦٧
قوام ٥٧٣
ظلامها ٦٠٠
النواسم ٣٠٤
اليتيم ٢٠٤
الدم ٢٠٥
المزدحم ٢٤١
اللجم ٢٤١
نائم ٢٣٦
المناسم ٢٥٩
خازم ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٩

ينم	٣٠٣
وهاشم	٣١٤
غريمها	٣١٤
وجارم	٤٢٥
حاتم	١٦٣
وحميم	١٧١
الحسام	٨٠٤
الظلوم	٨٠٨
لامها	٩٩٧
ميسم	٦٥٥
المكرم	٧٢١
ختم	١٠٦٦
سنام	١١٠١
أقدم	٥١٥ ١١٥٤ ١٢١١
العلم	١٠٤٥
كغرّام	١٠٥١
الحوائم	١٠٥١
كالأدم	١٠٥١
قدم	١٠٦٢ ١٠٦٦
والشتم	١٠٦٢ ١٠٦٦
واللهازم	١٠٧٣
يتجمجم	٩٤١
دعائمه	٩٤١
غرام	٩٤٥
ضيغم	٩٥٧

الرتائم ٩٥٧
حرم ٨٢١ ٩٢١ ١٢٨٣
ندم ٦١٦
المسلم ٣٤٤ ٦٢٤
كرام ٥٦٩
سائم ٦٦٠
الهرم ٥١٨

(ن)

دونها ٥٦
والعيونا ١٠٧
المجانين ٣٣٣ ٣٣٤
مروانا ٤٦٦
عريانا ٧٩٦
سمين ٢٤١
عرين ٢٤١
الأزمان ٣٠٩
الفرقدان ٤٦٥
بشن ٦٤٩
بثمان ٩٤٨
دمان ٩٥٢
يستويان ٧٠٢ ٧٠٧
مثلان ٩٢٥
والدين ١٠٦٣
يلتقيان ١١٤٥

المجانين ١٢٠٣
الأماني ١٢٢٥
حقان ٣٣٧ ٣٤٤ ٣٤٥
بأرسان ٣٥٥
نبئيني ١١٢٠ ١١٢١
حسن ٣٦٠

(هـ)

سواها ٨٥٦
عيناها ١٠٧

(ي)

راضيا ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٥ ٩٢١
المنائيا ٢٦١ ٢٦٧
هيا ٤٦٠ ٦٢٢ ٦٢٣
الأماني ٥٥٠
يبغيني ٦١٢
يعاديها ٨٥٦
لقضاني ٨٦٦
لا يدري ٩٣١
واقية ١٦٣
منهوي ٣٥٧ ٣٦٠

(الألف اللينة)

ذو هدى ٣٧٩ ٣٩٤
بكى ٨١٣

ب) ــ فهرس أنصاف الأبيات

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	٣٧٩ ٦٤٢
سمعت الناس ينتجعون غيثاً	٦٧٠
ضمنت برزق عيالنا أرماحنا	٦٠١
فقلت يمين الله أبرح قاعداً	٧٥٠
فحالف فلا والله تهبط تلعة	٧٥٢
ياساق الليلة أهل الدار	١٨٧
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي	٨٨٥
للبس عباءة وتقرعيني	٨٩٥
غفرت أو عذبت يا اللهما	٤٧٠
أقبل سيل جاء من عند الله	٤٨٠
لا تنه عن خلق وتأتي مثله	٩٠٥
من يفعل الصالحات الله يحفظها	٩٢٣
ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه	١٣١٥
إن تذنبوا ثم تأتيني بقيتكم	١١٦٣
ولقد أمر على اللئيم يسبني	٥٠٨

جـ) فهرس أبيات النحو التعليمي

		الصفحة
وابن أو أعرب ما كإن قد أجريا	واختر بنا متلو فعل بنيا	٥١
وقبل فعل معرب أو مبتدأ	أعرب ومن بني فلن يفندا	٥١
ولا تجز حالاً من المضاف له	إلا إذا اقتضى المضاف عمله	١١٦
أو كان جزء ماله أضيفا	أو مثل جزئه فلا تحيفا	١١٦
ولا إضطرار أو تناسب صرف	ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف	١٧٥

والصرف في الجمع أتى كثيراً	حتى ادعى قوم به التخييرا	١٧٦
وأم بها أعطف إثر همز التسوية	أو همزة عن لفظ أي مغنية	٤٢٦
وحذف ما يعلم جائز كما	تقول : زيد بعد من عندكما	٦٤٨ ٦٦٤
وفي جواب كيف زيد قل : دنف	فزيد استغني عنه إذ عرف	٦٤٨ ٦٦٤
وظرف أو شبيهه قد يفصل	جزئي إضافة يستعمل	١٠٠١
وعمدتي قراءة ابن عامر	وكم لها من عاضد وناصر	١٠٠١
أما كمهما يك من شيء وفا	لتلوتلوها وجوباً أُلفا	١٠٠٦
وجائز رفعك معطوفاً على	منصوب إن بعد أن تستكملا	٦٧٢
وألحقت بإن لكن وأن	من دون ليت ولعل وكأن	٦٧٢
وبعد فعل فاعل فإن ظهر	فهو وإلا فضمير استتر	٦٩٧
وألزموا إذا إضافة إلى	جمل الأفعال كهن إذا اعتلى	٨٠٦
وصف الذي عن صلة يغني لدى	أبي علي منه قول من شدا	١٠٤٦
حتى إذا كانا هما اللذين	مثل الجديلين المحملجين	١٠٤٦
وفي الحروف المصدريات يعد	عن يونس فاعرف وحقق ما ورد	١٠٤٦

رابعاً : **فهرس الأعلام**

(همـــزة)	
أبي بن كعب	١٧٦
الأخفش (الأوسط)	٣٠
الأخفش (الصغير)	٣٢
الأخفش (الكبير)	٨٣
إسماعيل بن إسحاق	٨٣
الأشموني	٥٢
الأصمعي	١٠٦
الأعرج	١٠٦
الأعشى	٦٠١
الأعلم	٥٥
ابن أبي عبلة	٥٠
ابن الأنباري	٣١
ابن الباذش	١٤٣
ابن برهان	٣٢٤
ابن بري	١٠٧١
ابن ثابت	٢١٤
ابن جبير	٣٣١
ابن جندب	١٣٠
ابن جني	٣٩
ابن الحاجب	١١٥٧
ابن الحاج	٥٠٥

ابن خروف	٩٧
ابن درستويه	٦٣
ابن الدهان	٥١٩
ابن ذكوان	١٧٥
ابن السراج	٣٣
ابن السيفع	٢١٠
ابن السيد	٥١٩
ابن سيرين	٢٠٣
ابن الشجري	٩٧٧
ابن طاهر	١٠٧١
ابن الطراوة	٢٧٢
ابن عامر	٧٢
ابن عصفور	٥١٢
ابن عطية	٥١
ابن عقيل	٥٢
ابن فارس	٧٣٥
ابن قتيبة	٤١٥
ابن القطاع	٢٩٤
ابن القواس	٤٨٧
ابن كثير	٣٨
ابن كيسان	٦٦
ابن مالك	٣٧
ابن مجاهد	١٧٧

ابن محيصن	٣٤٠
ابن مسعود	١٧٦
ابن معطي	٥١٧
ابن مقبل	٦٥٥
ابن ملكون	٧٢٢
ابن هرمز	٩٠٢
ابن هشام الأنصاري	٣٢
ابن واصل	٤٦٧
ابن وثاب	١٣٠
ابن ولاد	٣٨٢
ابن يعمر	٣٤١
ابن يعيش	٣١
أبو بكر الخياط	١٠٧١
أبو بكر شعبة	٤٥
أبو بكر بن شقير	٢٩
أبو بكر بن طلحة	١٧١
أبو البقاء العكبري	٣٣
أبو جعفر بن مضاء	٢٩١
أبو جعفر النحاس	٢٩
أبو حاتم السجستاني	٢٠٣
أبو حيوة	١٨٥
أبو حية النميري	٩٩٧
أبو رجاء	١٠٦

أبو زرعة	٦٥٢
أبو زيد الأنصاري	٨٤
أبو سعيد الخدري	٧١١
أبو السمال	٢١٤
أبو عبد الرحمن السلمي	٩٩٦
أبو عبيد	٨٣
أبو علي الشلوبين	٥١٢
أبو علي الفارسي	٣٧
أبو عمر الزاهد	١١٥٧
أبو عمرو	٣٨
أبو القاسم بن الرماك	٣٤٣
أبو القاسم محمد بن أحمد الأندلسي	٩٣٠
أبو مهدية	٥٢١
أبو المهلب	٩٥
أبو موسى الأشعري	٢٦٧
(ب)	
البخاري	١١٩٤
البراء بن عازب	٢١٤
بلال بن أبي بردة	٣٤٠
(ت)	
التبريزي	٤٥٤
(ث)	
ثعلب	١٧٥

(ج)	
الجحدري	١٠٦
الجرجاني	٢١٧
الجرمي	٢٩
جرير	٥٨٣
الجزولي	١١٢٨
الجواليقي	١١٩١
(ح)	
الحجاج	٧١١
حسان بن ثابت	١٠٣٩
الحسن بن حيي	١١٠٣
الحطيئة	٩٠١
حفص	٣٨
حميد	٢١٠
الحوفي	٢٥٧
(خ)	
خالد الأزهري	٢٩٤
خديجة الحديثي	١١٩٤
الخليل	٢٩
(د)	
الدنوشري	٤٩٠
(ذ)	
ذو الرمة	٤٣٣

(ر)	
رؤبة بن العجاج	٤٦٥
الرؤاسي	٤٥٩
الراعي النميري	١٠٨٧
الربعي	١١٥٧
الرضي	٣١
الرماني	٢٨٩
رويس	٦٠٢
(ز)	
الزجاج	٢٩
الزجاجي	٦٦٧
الزعفراني	٥٠
الزمخشري	٤٣
الزهري	١٠٦
زهير	٩٧٢
(س)	
سفيان بن حسين	٥٢٧
سلام	٦٠٢
السلسيلي	١٠٧١
السمين الحلبي	١١٠
سهل	٦٠٢
السهيلي	٦٣
سيبويه	٢٩

السيرافي	٢٢٣
السيوطي	٤٨٩
(ش)	
الشافعي	١١٥٧
الشريف أبو السعادات	٤٩١
الشعبي	٧٦٠
الشمني	١٠٠٦
الشنفرى	٩٧٩
شيبة	٦٠٣
(ص)	
الصبان	٢٩٤
الصفار	٧٦٨
الصيمري	٤٩٤
(ض)	
الضحاك	١٣٠
ضياء الدين بن العلج	٨٤٧
(ط)	
الطبري	١١٢
طلحة بن سليمان	٩٢٥
طلحة بن مصرف	٢١٤
(ع)	
العباس بن مرداس	٨٥٦
عبيد بن عمير	٧٦٠

عفيف الدين الكوفي	١٦٣
علي بن صالح	١١١٣
علقمة	٣٠٨
عمر بن أبي ربيعة	٣٣٥
عمرو بن ميمون	١٨٥
عنترة	١١٥٤
عون العقيلي	٩٦٠
عيسى بن عمر	١٧٨
(ف)	
الفخر الرازي	٦٣٢
الفراء	٢٩
الفرزدق	٥٦٩
(ق)	
القاسم بن محمد	٣٦٣
قتادة	٣٣٦
القطامي	٧٤٨
قطرب	١٠٩
(ك)	
الكرماني	٢٥٠
الكسائي	٢٩
الكلبي	١٣٠
(ل)	
اللحياني	٤٥٩

(م)	
مؤرج	١٨٣
المادراي	٧٤١
المازني	١٤٢
المالقي	٧٥
المبرد	٢٩
مجاهد	١٣٠
محمد عبد الخالق عضيمة	٣٤٣
محمد بن عبد الوارث	٥١٣
محمد محي الدين عبد الحميد	٣١٧
محمد بن الوليد	٩٦٢
المرادي	٢١٩
مسروق	٢١٤
مسلم	١١٩٤
مسكين الدارمي	
المعري	١١٣٣
مكي بن أبي طالب	٨٣
المنتجع	٥٢١
المهدوي	١٥٧

(ن)	
النابغة	٤٠٦
نافع	٧٢
النخعي	١٣٠
نصر الشيرازي	٤٤٩
نصير بن يوسف	٤٦٧
(هـ)	
هشام بن معاوية	١٧٥
(ي)	
يحيى بن الحارث الذماري	١٦٠
يعقوب	١٠٦
يونس	٢٩

خامساً : فهرس المصادر

أ- : الكتب :

- أبو حيان النحوي ــ خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ــ بغداد ط١، ١٣٨٥هـ .
- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ــ شعاع إبراهيم المنصور ، توزيع مكتبة دار التراث ــ مكة المكرمة ط١، ١٤١٤هـ .
- أخبار النحويين البصريين ــ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ــ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ــ دار الاعتصام بالقاهرة ط١، ١٤٠٥هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ــ أبو حيان ، تحقيق مصطفى النماس ، مطبعة النسر الذهبي ــ ط١، ١٤٠٨هـ .

وطبعة أخرى بتحقيق د/ رجب عثمان محمد ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ــ محمد بن أحمد القرشي الكيشي ، تحقيق د/عبد الله البركاتي ، ود/محسن العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤١٠هـ .
- أسرار العربية ــ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ــ تحقيق محمد بهجت البيطار ــ مطبعة الترقي بدمشق ، ١٣٧٧هـ .
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم ــ علي أبو القاسم عون ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا، ط١، ١٩٩٢م .
- الأشباه والنظائر في النحو ــ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ــ عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي ــ دار المريخ الرياض، ط١ ، ١٣٩٩هـ .

- الأصول في النحو ــ أبوبكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٣، ١٤٠٨هـ .
- اعتراض الشرط على الشرط ــ عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز ــ دار عمّانُ ــ الأردن، ط١ ، ١٤٠٦هـ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب ــ عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق د/علي فودة نيل، منشورات جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ .
- إعراب القرآن ــ أبو جعفر النحاس ، تحقيق زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ــ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمود فجال ، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩هـ .
- أمالي ابن الشجري ــ ابن الشجري ، هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق د/محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ .
- الآمالي النحوية ــ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ .
- إملاء ما من به الرحمن ــ أبو البقاء العكبري، دار الفكر ، ط١، ١٤٠٦هـ .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ــ أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٦هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ــ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، (دون تاريخ) .

- أ وضح المسالك ــ عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (دون تاريخ) .
- الإيضاح العضدي ــ أبو علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ، ط١، ١٤٠٨هـ .
- الإيضاح في علل النحو ــ أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د/مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٦، ١٤١٦هـ .
- البحر المحيط ، أبو حيان ، دار الفكر ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ .
- وهناك طبعة بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .
- بدائع الفوائد ــ ابن القيم ، دار الكتاب العربي، بيروت ، (دون تاريخ) .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ــ ابن أبي الربيع، تحقيق د/عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ــ عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ
- التبصرة والتذكرة ــ أبو محمد عبد الله الصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ــ أبو البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبد الرحمن ، العثيمين ط١، ١٤٠٢هـ ، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ .
- تخليص الشواهد ــ عبد الله بن يوسف بن هشام الإنصاري ، تحقيق د/عباس الصالحي ، دار الكتب العربي ، ط١ ١٤٠٦هـ ,

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ ابن مالك ، تحقيق ، د/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٨٧هـ .
- تذكرة النحاة ــ أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط١، ١٣٨٧هـ .
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ــ د/عبد الرحمن محمد إسماعيل ، ط١، ١٤٠٢هـ .
- تفسير البحر المحيط = البحر المحيط .
- تفسير غريب القرآن ــ ابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت ، ١٣٨٧ هـ .
- تقريب المقرب ــ أبو حيان، تحقيق محمد جاسم الدليمي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ١٤٠٣هـ .
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ــ د/محمد حسن عواد ، دار الفرقان ، الأردن ، ط١، ١٤٠٢هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفيه ابن مالك ــ المرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ــ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط٢ .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه ــ محمود صافي ، دار الرشيد ، دمشق، ١٤٠٦هـ .
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب ــ أبو أوس إبراهيم الشمسان ، مطابع الدجوى ، مصر ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ــ الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ــ دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على للفية ابن مالك ، دار الفكر ـ بيروت (دون تاريخ) .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بيروت .
- جامع الدروس العربية ـ مصطفى غلاييني ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط٣٠ ، ١٤١٤هـ .
- حجة القراءات ـ أبو زرعة تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥ ، ١٤١٨هـ .
- الحجة للقراء السبعة ـ أبو علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .
- الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي (دون تاريخ) .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع ـ عبد القادر رحيم الهيثي .
- الخلاف بين النحويين ـ د/السيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٥هـ .
- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ـ عبد الكريم جواد الزبيدي ، دار البيان العربي ، جدة ، ط١، ١٤٠٣هـ .
- دراسات في كتاب سيبويه ـ خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة دار السعادة بمصر ، ط١ ، ١٣٩٢هـ .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ــ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد الخراط ــ دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ.
- دروس في المذاهب النحوية ــ عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ــ أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٢، ١٤٠٥هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١، ١٤٠٢هـ .
- شرح ألفية ابن معطي ــ عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق علي الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- شرح التسهيل ــ جمال الدين عبد الله بن مالك الأندلسي ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون ، هجر، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح ــ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت (دون تاريخ) .
- شرح جمل الزجاجي ــ أبو الحسن علي بن محمد بن خروف ، تحقيق د/سلوى عرب ، مطابع جامعة أم القرى ، ط١، ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي ــ عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق ، د/علي محسن مال الله ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥هـ .
- شرح جمل الزجاجي ــ ابن عصفور علي بن مؤمن ، تحقيق د/جعفر أبو جناح، مكتبة ابن تيمية (دون تاريخ) .

- شرح شذور الذهب ــ عبد الله بن هشام الأنصاي ، تحقيق محمـــد محـــي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، طبعة ١٩٩٢م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ــ عبد الله بن مالك ، تحقق عدنان الدوري ، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- شرح عيون الإعراب ــ أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي ، تحقيق حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط١، ١٤٠٦هـ .
- شرح عيون كتاب سيبويه أبو نصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي، تحقيق د/ عبدربه عبد اللطيف عبدربه ــ مطبعة حسان ، القـــاهرة ، ط١، ١٤٠٤هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ــ عبد الله بن هشام الأنصاي، تحقيق محمـد محي الدين عبد الحميد ، دار إحيـــاء الـــتراث العربـــي، بـــيروت، ط١١، ١٣٨٣هـ .
- شرح الكافية الشافية بن جمال الدين عبد الله بن مـــالك ، تحقيـــق د/ عبـــد المنعم أحمد هريدي ــ دار المأمون ، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ .
- شرح الكافية لابن الحاجب ــ رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط٣، ١٤٠٢هـ وطبعة أخرى بعنايـــة يوســـف حســـن عمـــر ، منشورات جامعة قاريوس (دون تاريخ) .
- شرح المفصل ــ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عـــالم الكتـــب ، بيروت _دون تاريخ) .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ــ أبو علي الشلوبين ، تحقيق د/ تركي بـــن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٣١٣هـ .

- شرح المقرب ــ علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط١، ١٣٩١هـ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ــ محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د/ عبد الله البركاتي،المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٦هـ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ــ جمال الدين عبد الله بن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (دون تاريخ) .
- الصاحبي في فقه اللغة ــ أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة (دون تاريخ) .
- ضرائر الشعر ــ علي بن مؤمن ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلسي ط١، ١٩٨٠م .
- ظاهرة التغليب في العربية د/ عبد الفتاح الحموز ، منشورات جامعة مؤتة ، ط١، ١٩٩٣م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ــ طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة الإسكندرية ــ ك١، ١٩٩٨م .
- الفوائد الضيائية ــ نور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق أسامة الرفاعي ، ط، ١٤٠٣هـ .
- فهارس كتاب سيبويه ــ محمد عبد الخالق عصيمة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١، ١٣٩٥هـ .
- قضايا عامل الجرفي الاستعمال العربي ــ د/ فاطمة عبد الرحمن بن حسين، شركة مكة للطباعة ، ط١، ١٤١٩هـ .

- الكتاب ــ أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب (بدون تاريخ) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل ــ جار الله الزمخشري، دار المعرفة ، بيروت (دون تاريخ) .
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر ــ د/ عبد الفتاح الحموز ، دار عمّار ــ الأردن ، ط١، ١٤١٨هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب ــ أبو البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبد الإله نبهان ود/ غازي طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ .
- لسان العرب ــ جمال الدين ابن منظور ، دار الفكر (دون تاريخ) .
- اللمع في العربية ــ أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ــ عالم الكتب ، ط٢، ١٤٠٥هـ .
- مجاز القرآن ــ أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق محمد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٤٠١هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ــ أبو الفتح بن جني ، تحقيق علي ناصف ، عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح شلبي ، دار سزكين ، ط٢، ١٤٠٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ــ عبد الحق بن غالب بن عطية ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة، ١٣٩٩هـ .
- مدرسة البصرة النحوية ــ عبد الرحمن السيد ، دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٣٨٨هـ .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ــ مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي ، ط٣، ١٣٧٧هـ .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ــ عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق بيروت ، ط١، ١٤٠٠هـ.
- المدارس النحوية ــ شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٤، (دون تاريخ) .
- المدارس النحوية ــ أسرطورة وواقع ــ إبراهيم السامرائى ، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م .
- المسائل البصريت ــ أبو علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد ،

مطبعة المدني بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .
- المسائل الحلبيات ــ أبو علي الفارسي ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ودار المنارة بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ .
- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانت سعاد لابن هشام ــ د/ فاطمة عبد الرحمن ، مطابع العامري، عجمان ، ط١، ١٤١٨هـ .
- المسائل العسكرية ــ أبو علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط١، ١٤٠٣هـ .
- المسائل المنثورة ــ أبو علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (دون تاريخ) .
- المساعد على تسهيل الفوائد ــ بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ــ دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ .

- معاني القرآن ــ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق د/ عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٥هـ .
- المصطلح النحوي ــ عوض حمد القوزي ، منشورات جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
- المصلطح النحوي ــ أحمد عبد العظيم عبد الغني ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط١، ١٤١٠هـ .
- معاني القرآن ــ أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ــ محمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت (دون تاريخ) .
- معاني القرآن وإعرابه ــ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ــ د/ محمد سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ــ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي (دون تاريخ) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ــ عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ .
- وطبعة أخرى بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ــ خديجة الحديثي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط ، ١٩٨١م .

- المقتضب ــ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (دون تاريخ) .
- المقرب ــ علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد، ط١ ، ١٣٩١هـ .
- النحاة والحديث النبوي ــ د/ حسن موسى الشاعر ، ط١، ١٤٠٠هـ .
- الموفي في النحو الكوفي ــ صدر الدين الكنغراوي ، تحقيق محمد بهجت البيطار ،مطبوعات المجمع العلمي بدمشق .
- نتائج الفكر في النحو ــ أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، (دون تاريخ) .
- النزعة المنطقية في النحو العربي ــ د/ فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢م .
- النحو في مجالس ثعلب ــ أحمد عبد اللطيف الليثي ، دار العدالة للطباعة ط١ ، ١٩٩١م .
- النحو الوافي ــ عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة (دون تايخ) .
- نظرية الحروف العاملة ــ د/ هادي عطية مطر الهلالي ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٦هـ .
- نظرية النحو القرآني ــ د/ أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٠٥هـ .
- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث الهجري ــ مصطفى جطل ، منشورات جامعة حلب .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ــ أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشـــنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت، ط١ ، ١٤٠٧هـــ .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ــ جلال الدين عبد الرحمن الســـيوطي ، تحيقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون ــ دار البحوث العلميـة ، الكويت ، ١٣٩٤هـــ .

ب- : الدوريات :

- أبو حيان وبحرة المحيط ، الشيخ عضيمة ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام ، العدد ٧ ص ١٣ ، سنة ١٣٩٧هـ .
- أفعل التفضيل في القرآن الكريم ، توفيق محمد سبع ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام ، العدد ١٢ ص ٢٣٩ ، سنة ١٤٠٢هـ .
- الجملة المعترضة .. مواضعها ودلالتها ، عوض الجهاوي ـ مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام ، العدد ٩ ص ٢١١ ، سنة ١٣٩٩هـ .
- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن ، عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، العدد ٣٠، ص٢١ .
- زيادة الباء في القرآن ، عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، العدد ٣١، ص٢٥ .
- القول في « من » الزائدة في القرآن ، عبد الرحمن تاج ، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، العدد ٣٧، ص١٣ .

فهرس الموضوعات

أ- فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الباب الأول	١٥
التمهيد	١٦
المبحث الأول : حياة أبي حيان	١٩
اسمه ولقبه ونشأته – صفاته ورحلاته وشيوخه	١٩-٢٠
تلاميذه	٢٠
آثاره العلمية – الكتب المطبوعة – الكتب المخطوطة – وفاته	٢١
المبحث الثاني : تفسير البحر المحيط – منهجه	٢٣
مصادر الكتاب	٢٤
أثر تفسير البحر المحيط	٢٥
الفصل الأول : ظاهرة الإعراب والبناء	٢٧
المبحث الأول : الإعراب والبناء في الأسماء غير الظروف	٢٨
أي	٢٩
ابن أم	٣٧
المنادى المفرد والنكرة المقصودة	٤٠
المنادى المفرد العلم الموصوف بابن المتصل به المضاف إلى علم غير ظاهر العلامة	٤٢
المبحث الثاني : الإعراب والبناء في الظروف	٤٤
مثل	٤٥
يوم المضاف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع	٤٨
دون	٥٥
المبحث الثالث الإعراب والبناء في الفعل	٥٧
المطلب الأول : الإعراب والبناء في فعل الأمر	٥٨

المطلب الثاني : الإعراب والبناء في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث .	٦٢
المبحث الرابع : الإعراب والبناء في غير ما سبق	٦٥
صدر العدد المركب " اثنا عشر "	٦٦
الفصل الثاني : ظاهرة تعدد وجود الإعراب	٦٨
المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء غير الظروف	٧٠
المطلب الأول : الرفع	٧١
الفصل والابتداء	٧٢
رفع ما بعد لولا	٧٤
وصف الضمير	٧٦
وصف فاعل نعم وبئس	٧٩
إجراء المثنى بالألف دائما	٨١
الخلاف في التاء والكاف من أرأيتكم	٨٥
التقارب بين التوابع	٨٨
المطلب الثاني : النصب	٨٩
الحال – خبر التقريب	٩٠
" وحده " حال ، مصدر ، ظرف	٩١
المفعول في اللفظ " لا "	٩٣
الحال ، القطع	٩٥
عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة	٩٧
البدل على رأي الكسائي والمفعول به على رأي الأخفش الصغير	٩٩
القطع والتمييز	١٠١
خبر كان	١٠٣
المفعول معه	١٠٥
المفعول من أجله .	١٠٩

الاستثناء	١١٢
الحال من المضاف إليه	١١٥
مجئ الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق	١١٩
مجئ الحال مصدراً صريحاً	١٢٠
المطلب الثالث : الجر	١٢٤
إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الثاني ونصب المفعول الأول	١٢٥
نعت ذي الألف بالموصول	١٢٧
النعت عند الكسائي والفراء	١٢٨
الصفة والبدل	١٢٩
إضافة الصفة المشبهة واسم الفاعل	١٣٠
المطلب الرابع : الرفع والنصب	١٣٢
الاستثناء والبدل	١٣٣
صفة أي	١٤٢
تعدد وجوه الإعراب في " يعقوب "	١٤٤
النصب والرفع في " ألم "	١٤٦
التقارب بين التوابع	١٤٧
تعدد وجوه إعراب " لما "	١٤٨
لا يستثنى شيئاً بأداة استثناء واحدة دون عطف	١٥٠
الاختصاص	١٥٣
الخلاف في " ما " بعد نعم وبئس .	١٥٤
المطلب الخامس : الرفع والجر	١٥٨
تعدد الأوجه لإعرابية في " من "	١٥٩
المطلب السادس : النصب والجر	١٦١
إبدال الظاهر من ضمير الغائب	١٦٢
الاستثناء ، البدل	١٦٤

المطلب السابع : الرفع والنصف والجر	١٦٦
المطلب الثامن : الصرف وعدمه	١٧٤
صرف ما لا ينصرف	١٧٥
الممنوع من الصرف	١٧٨
المبحث الثاني : تعدد وجوه الإعراب في الظروف	١٨٠
الإخبار بظرف الزمان	١٨٣
الظرف ، المفعول لأجله ، المصدر	١٨٥
مفعول دخل ونظائره	١٨٨
مجيء إذ مبتدأ	١٩٣
المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الأفعال	٢٠١
المطلب الأول : الرفع	٢٠٢
القطع في البدل	٢١٠
البدل على رأي الزجاج	٢١١
المفعول به الثاني ، المصدر المرادف	٢١٣
التنازع	٢١٤
العطف والمعية	٢١٦
استثناء الكثير من القليل	٢٢٢
المنصوب المفسر للفاعل المضمر في نعم وبئس وساء	٢٢٥
وصف اللهم	٢٢٧
الحال ، خبر كان	٢٣١
لا تقع " أن والفعل " حالاً	٢٣٤
تعدد خبر كان	٢٣٦
قطع النعت	٢٣٨
المطلب الثاني : الجزم	٢٤٢
توجيه قراءة " لا تخاف"بالجزم	٢٤٣

المطلب الثالث : النصب والجزم	٢٤٤
وجوه الإعراب في قوله تعالى " فلا يؤمنوا "	٢٤٥
الجملة الاستفهامية في موضع نصب أو استئناف	٢٤٦
المبحث الرابع : تعدد وجوه الإعراب فيما يخص حروف الجر	٢٤٨
توجيه الإعراب في الكاف من " كما "	٢٤٩
تعلق شبه الجملة	٢٥٣
إبدال الاسم الظاهر من ضمير الخطاب أو التكلم	٢٥٩
الفصل الثالث : ظاهرة الإعمال والإهمال	٢٦٨
المبحث الأول : الإعمال والإهمال في الأسماء غير الظروف	٢٦٩
إعمال المصدر المعرف بأل وإهماله	٢٧٠
إعمال المصدر المنون وإهماله في الفاعل المرفوع	٢٧٣
إعمال المصدر المنون في المفعول به	٢٧٥
إعمال المصدر الموصوف وإهماله	٢٧٧
إعمال اسم الفاعل المجرد من أل وإهماله	٢٧٩
إعمال اسم الفاعل أن يكون مبتدأ دون اعتماد	٢٨٢
إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وإهماله	٢٨٩
إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد وإهماله	٢٩٢
إعمال اسم الفعال وصيغ المبالغة وإهمالها بعد الوصف	٢٩٧
إعمال فعيل وإهماله	٣٠٢
المبحث الثاني : الإعمال والإهمال في الظروف	٣٠٥
إعمال كيف جازمة وإهمالها	٣٠٦
إعمال أينما وإهمالها	٣٠٨
إعمال الجزم بـــ " حيث " دون " ما " وإهمالها	٣٠٩
المبحث الثالث : الإعمال والإهمال في الفعل	٣١١
إعمال العامل الأول أو الثاني في باب التنازع وإهمال أحدهما	٣١٢

إعمال ما بعد فاء العطف فيما قبلها وإهماله	٣١٩
إعمال علم وظن في " أن والفعل " وإهماله	٣٢٠
إعمال أفعل التفضيل في المفعول به وإهماله	٣٢٢
إعمال " كان " الناقصة وإهمالها من حيث التعلق بها	٣٢٤
المبحث الرابع : الإعمال والإهمال في الحروف	٣٢٦
المطلب الأول : الإعمال والإهمال في الحروف الناسخة	٣٢٧
إعمال " ما " إذا انتقض نفي الخبر بـــ " إلا " وإهمالها	٣٢٨
إعمال " إن " النافية عمل " ما " الحجازية وإهمالها	٣٣١
إعمال إن المخففة وإهمالها	٣٣٦
إعمال إن المخففة من الثقيلة وإهمالها .	٣٤٠
إعمال لكن مخففة وإهمالها	٣٤٢
إعمال " كأن " في الاسم الظاهر وإهمالها	٣٤٤
إعمال " لا " العاملة عمل " إن " في الخبر وإهمالها	٣٤٦
إعمال " لات " في الاسم وإهمالها	٣٥٠
المطلب الثاني : الإعمال والإهمال في حروف الجر	٣٥١
الإعمال والإهمال في الاسم الواقع بعد الجار والمجرور دون اعتماد	٣٥٢
إعمال " حتى " الجر في الجملة بعدها	٣٥٤
إعمال لولا الجر وإهمالها	٣٥٧
المطلب الثالث : الإعمال والإهمال في غير ما سبق	٣٦١
إعمال " أن " وإهمالها في المضارع بعدها	٣٦٢
الفصل الرابع : ظاهرة النيابة	٣٦٤
المبحث الأول : النيابة في الأسماء	٣٦٥
نيابة أسماء الإشارة عن الأسماء الموصول	٣٦٦
نيابة تكرار المبتدأ عن الرابط	٣٧٠
نيابة الصفة عن الموصوف	٣٧٥

نيابة المفرد عن الجمع	٣٧٩
المبحث الثاني : نيابة الأفعال	٣٨١
نيابة الجملة عن الفاعل	٣٨٢
نيابة جملة الأمر عن الشرط	٣٨٦
نيابة جملة جواب شرط واحد عن جوابين	٣٨٨
المبحث الثالث : النيابة في الحروف	٣٨٩
المطلب الأول : نيابة الحرف عن الاسم غير الظرف	٣٩٠
نيابة الجار والمجرور عن الفاعل	٣٩١
نيابة أل عن الضمير	٣٩٩
نيابة " أنَ " و "أنْ" مع ما دخلت عليه كل منهما عن مفعولي "ظن"	٤٠٢
المطلب الثاني : نيابة الحرف عن الظرف	٤٠٤
نيابة " من " عن بعض ، عند "	٤٠٥
نيابة إلى " عن " " مع "	٤٠٧
نيابة " من " عن " بعض "	٤٠٨
نيابة " في " عن " عند "	٤١٠
المطلب الثالث : نيابة الحرف عن الحرف	٤١١
تمهيد	٤١٢
١- التناوب في حروف الجر	٤١٦
نيابة اللام عن في	٤١٧
نيابة في عن الباء	٤١٩
نيابة من عن على	٤٢٠
نيابة إلى عن اللام أو في	٤٢١
نيابة على عن " الباء "	٤٢٢
٢- التناوب في حروف العطف	٤٢٤
نيابة الواو عن أو	٤٢٥

نيابة أم عن بل والهمزة أو الواو	٤٢٦
نيابة أو عن الواو أو بل	٤٢٩
٣- التناوب الحروف الناسخة	٤٣٥
نيابة " إن " عن " ما "	٤٣٦
نيابة " لعل " عن " كي " - نيابة " لعل " عن " هل "	٤٣٩
نيابة " لعل " عن " هل "	٤٤٠
نيابة " أن " عن " لعل "	٤٤٢
٤- التناوب في حروف الشرط	٤٤٤
نيابة أنى عن كيف " أين "	٤٤٥
نيابة لما عن إلا	٤٤٧
نيابة إن الشرطية عن " لو "	٤٥٢
نيابة لو عن أن المصدرية	٤٥٣
نيابة " إن " عن " إذ "	٤٥٦
نيابة "أن " عن " إن " الشرطية	٤٥٩
نيابة " أن " عن أي في بعض المواضع	٤٦٢
٥- التناوب في غير ما سبق	٤٦٤
نيابة " إلا " عن " الواو "	٤٦٥
نيابة " كلا " عن " حقا " أو " نعم "	٤٦٧
نيابة الميم من اللهم عن " ياء النداء "	٤٦٩
نيابة " التاء " من " يا أبت " عن " ياء " الإضافة	٤٧٤
المبحث الرابع : النيابة في الحركات	٤٧٧
نيابة فتحة ميم غلام من " يا غلام " عن " الألف "	٤٧٨
الفصل الخامس : ظاهرة التقديم .	٤٨١
تمهيد	٤٨٢
المبحث الأول : التقديم في الأسماء غير الظروف	٤٨٤

المطلب الأول : تقديم خبر المبتدأ	٤٨٥
تقديم خبر المبتدأ المفرد	٤٨٦
المطلب الثاني : تقديم خبر كان	٤٩٧
١- تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة	٤٩٨
٢- تقديم خبر كان على الاسم دون الفعل إذا كان جملة	٥٠٠
٣- تقديم خبر كان على الاسم دون الفعل	٥٠٣
المطلب الثالث : تقديم خبر ليس	٥١٠
تقديم خبر ليس عليها	٥١١
المطلب الرابع : تقديم الحال	٥٢٢
القسم الأول : تقديم الحال على عاملها الفعل أو شبه الجملة	٥٢٢
القسم الثاني : تقديم الحال على صاحبها	٥٢٩
المطلب الخامس : تقديم معمول معمول أن عليها	٥٣٥
المطلب السادس : تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها	٥٣٧
المطلب الثامن تقديم معمول فعل الشرط على الأداة	٥٤٢
المطلب التاسع : تقديم معمول جواب الشرط على الجواب	٥٤٣
المطلب العاشر : تقديم معمول جواب القسم المقترن باللام	٥٤٦
المبحث الثاني : التقديم في الظروف	٥٤٨
تقديم معمول الموصول غير المحض على الموصول	٥٥١
المبحث الثالث : التقديم في الفعل	٥٥٣
تقديم جواب الشرط	٥٥٤
المبحث الرابع : التقديم في الحروف	٥٥٥
المطلب الأول : التقديم في الحروف الجارة	٥٥٦
تقديم معمول الصفة	٥٥٧
تقديم معمول المصدر عليه	٥٥٩
تقديم معمول المصدر الموصول عليه	٥٦١

المطلب الثاني : التقديم في الحروف غير الجارة – تقديم همزة الاستفهام مع بعض أحرف العطف	٥٦٢
الفصل السادس : ظاهرة الزيادة	٥٦٣
المبحث الأول : الزيادة في الظروف	٥٦٤
زيادة " فوق "	٥٦٥
زيادة " إذ "	٥٦٦
المبحث الثاني:الزيادة في الفعل	٥٦٨
زيادة " كان "	٥٦٩
زيادة " كاد "	٥٧٣
المبحث الثالث : الزيادة في الحروف .	٥٧٩
المطلب الأول : زيادة حروف الجر	٥٨٠
زيادة " من "	٥٨١
زيادة " الباء " في المبتدأ	٥٨٧
زيادة " الباء " في خبر المبتدأ .	٥٨٩
زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد " ما " التميمية	٥٩١
زيادة الباء في خبر إن	٥٩٤
زيادة الباء في فاعل كفى	٥٩٦
زيادة الباء في المفعول به	٦٠٠
زيادة إلى	٦٠٤
زيادة اللام توكيداً لخبر كان	٦٠٥
زيادة اللام	٦٠٧
زيادة عن	٦٠٩
المطلب الثاني : زيادة حروف العطف	٦١٠
زيادة الواو	٦١١
زيادة أم	٦١٦

زيادة الفاء في خبر المبتدأ	٦١٨
زيادة الفاء في خبر إن	٦٢٨
المطلب الثالث : زيادة الحروف غير الجارة والعاطفة	٦٢٩
زيادة " ما "	٦٣٠
زيادة " أن "	٦٣٤
زيادة " لا "	٦٣٧
زيادة إلا	٦٣٩
الفصل السابع : ظاهرة الحذف	٦٤١
تمهيد	٦٤٢
القسم الأول : حذف الاسم .	٦٤٥
المبحث الأول : حذف المرفوعات	٦٤٦
المطلب الأول : حذف المبتدأ	٦٤٧
المطلب الثاني : حذف خبر المبتدأ	٦٧٦
المطلب الثالث : الحذف في لات	٦٨٣
المطلب الرابع : حذف اسم إن	٦٨٩
المطلب الخامس : حذف الفاعل	٦٩١
المطلب السادس : حذف الموصول وبقاء صلته	٧٠١
المطلب السابع : حذف العائد المرفوع	٧١٠
المبحث الثاني : حذف المنصوبات	٧١٦
المطلب الأول : حذف خبر كان	٧١٧
المطلب الثاني : حذف مفعولي الأفعال الناسخة أو أحدهما	٧٢٠
المطلب الثالث : حذف المفعول به	٧٢٨
المطلب الرابع : حذف المصدر وبقاء صفته	٧٣١
المطلب الخامس : حذف المنادى	٧٣٤
المطلب السادس : حذف العائد المنصوب	٧٣٩

المبحث الثالث : حذف المجرورات	٧٤٣
القسم الثاني : حذف الفعل	٧٥٧
المبحث الأول : حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء	٧٥٨
المطلب الأول : حذف الفعل وحده وبقاء فاعله	٧٥٩
المطلب الثاني : حذف الفعل وفاعله	٧٦٢
أ- حذف الفعل وهو غير القول وحذف فاعله	٧٦٣
ب- حذف القول وفاعله	٧٩٥
ج- حذف كان واسمها	٧٩٨
المبحث الثاني : حذف الفعل في جملة الشرط .	٨٠٢
المطلب الأول : حذف فعل الشرط دون الأداة	٨٠٣
المطلب الثاني : حذف فعل الشرط والأداة	٨٠٩
المطلب الثالث : حذف جواب الشرط	٨١٤
المطلب الرابع : حذف جواب لو	٨٣٢
المطلب الخامس : حذف جواب لولا	٨٣٥
المطلب السادس : حذف جواب لما	٨٣٧
القسم الثالث : حذف الحرف	٨٤٠
المبحث الأول : حذف حرف الجر	٨٤١
١- حذف حرف الجر باطراد	٨٤٢
المطلب الأول : حذف حرف الجر وحده	٨٤٣
٢- حذف حرف الجر بتوسع	٨٥٢
المطلب الثاني : حذف حرف الجر مع مجروره	٨٧٦
المبحث الثاني : حذف أن الناصبة للمضارع	٨٨٢
المطلب الأول : حذف أن الناصبة للفعل المضارع من غير بدل	٨٨٣
المطلب الثاني : حذف أن الناصبة للفعل المضارع ببدل	٨٨٨
أ- بعد الفاء	٨٨٩

ب- بعد الواو	٨٩٨
ج- بعد أو	٩٠٩
د- بعد لام الجحود	٩١١
هـ- بعد لام كي	٩١٤
و- بعد ثم	٩١٦
ثالثا : حذف الأحرف الرابطة	٩١٩
المطلب الأول : فاء الجزاء	٩٢٠
المطلب الثاني : واو الحال	٩٢٦
رابعا : حذف " قد "	٩٣٢
المطلب الأول : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع حالا	٩٣٣
المطلب الثاني : حذف قد قبل الفعل الماضي الواقع خبرا لكان	٩٣٨
خامسا : حذف حرف النداء	٩٤٣
سادسا : حذف همزة الاستفهام	٩٤٧
سابعا : حذف ألف " ما " الاستفهامية إذا جرت بحرف جر	٩٥٠
ثامنا : حذف " لا " بعد لام كي .	٩٥٣
تاسعا : حذف نون مضارع " كان "	٩٥٥
عاشرا : حذف التنوين	٩٥٩
حادي عشر : حذف النون من إننا	٩٦٥
الفصل الثامن : ظاهرة الفصل بين المتلازمات	٩٦٧
١- الفصل بين المبتدأ وخبره	٩٦٩
٢- الفصل بين اسم " إن " وخبرها	٩٧٤
٣- الفصل بين أجزاء الصلة	٩٧٦
٤- الفصل بين المصدر وصلته	٩٨٢
٥- الفصل بين الموصوف وصفته	٩٨٤
٦- الفصل بين الجار ومجروره	٩٨٥

٧- الفصل بين البدل والمبدل منه	٩٨٦
٨- الفصل بين العاطف ومعطوفه .	٩٨٩
٩- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه	٩٩٥
١٠- الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٩٩٦
١١- الفصل بين أن ومعمولها بالشرط	١٠٠٣
١٢- الفصل بين أما والفاء	١٠٠٥
الفصل التاسع : ظاهرة تعدد الاستعمال	١٠٠٩
القسم الأول : تعدد الاستعمال في المشترك	١٠١٠
المبحث الأول : تعدد الاستعمال من حيث الماهية	١٠١١
مجيئ أي في النداء موصولة	١٠١٢
مجيئ أي موصوفة	١٠١٤
" ما " بين الموصولية والشرطية	١٠١٥
" ما " بين الموصولية والمصدرية	١٠١٦
" ما " بين الاستفهام والنفي	١٠١٧
ماهية " ما " التعجبية	١٠١٨
" من " استفهامية او موصولة	١٠٢٠
" من " الموصولة أو الشرطية	١٠٢١
لوما	١٠٢٣
المبحث الثاني : تعدد الاستعمال من حيث الاسم والظرف والفعل والحرف	١٠٢٥
المطلب الأول : التعدد في الاستعمال بين الاسم الصريح والظرف	١٠٢٦
كيف بين الاسمية والظرفية	١٠٢٧
المطلب الثاني : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل	١٠٢٩
أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية	١٠٣٠
أفعل التفضيل " أحسن " بين الاسمية والفعلية	١٠٣٢
أعلم بين الاسمية والفعلية	١٠٣٣

نعم وبئس " بين الاسمية والفعلية	١٠٣٩
" لا جرم " بين الاسمية والفعلية	١٠٤٢
المطلب الثالث : التعدد في الاستعمال بين الاسم والحرف	١٠٤٤
الذي بين الاسمية والحرفية " مصدرية "	١٠٤٥
ربما بين الاسمية والحرفية	١٠٤٨
الكاف بين الاسمية والحرفية	١٠٥١
" ما " المصدرية بين الاسمية والحرفية .	١٠٥٥
" لا " بين الاسمية والحرفية	١٠٥٧
لواحق " إيا " بين الاسمية والحرفية	١٠٥٨
المطلب الرابع : التعدد في الاستعمال بين الاسم والفعل والحرف	١٠٦٠
" حاشى " بين الاسمية والفعلية والحرفية	١٠٦١
المطلب الخامس : التعدد في الاستعمال بين الظرف والحرف	١٠٦٧
" لما " بين الظرفية والحرفية	١٠٦٨
إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية	١٠٧١
المطلب السادس : التعدد في الاستعمال بين الفعل والحرف	١٠٧٥
" ليس " بين الفعلية والحرفية	١٠٧٦
القسم الثاني : تعدد الاستعمال في غير المشترك	١٠٧٩
المبحث الأول : تعدد الاستعمال في الاسم	١٠٨٠
الاسم المحلى بأل أيوصل أم لا ؟	١٠٨١
العطف على الضمير المرفوع المتصل	١٠٨٣
العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل	١٠٨٩
مجيئ المفعول لأجله مضافا	١٠٩٠
الضمير المبهم بعد نعم وبئس أيجمع أو يثنى أم لا ؟	١٠٩٢
مجيئ الحال من النكرة	١٠٩٤
مجيئ التمييز معرفة	١١٠٠

مصطلح التمييز	١١٠٥
الابتداء بالنكرة مع كون الخبر معرفة	١١٠٦
التعريف في عطف البيان	١١٠٩
إبدال المعرفة من النكرة	١١١٣
الصرف وعدمه	١١١٥
علة منع الصرف " مثنى وثلاث ورباع "	١١١٦
البساطة والتركيب	١١١٨
المبحث الثاني : تعدد الاستعمال في الفعل	١١٢٢
تعدي الفعل بوجهين	١١٢٣
مطابقة أفعل التفضيل لما قبله وعدم المطابقة	١١٢٦
دلالة " كاد " نفيا وإثباتا	١١٣٢
مجيئ المصدر من " كان " الناقصة	١١٣٦
مجيئ الشرط مضارعا والجواب ماضيا	١١٣٧
مجيئ فعل للتعجب	١١٣٩
إلحاق " ما وني " بـــ " مازال "	١١٤١
إلحاق " قعد " بـــ " كان " .	١١٤٢
مجيئ جملة القسم خبرا للمبتدأ	١١٤٣
إبدال الجملة من المفرد	١١٤٥
مجيئ " عسى " صلة للموصول	١١٤٧
الفعل واسم الفعل بين البساطة والتركيب	١١٤٨
١- بئسما	١١٤٩
٢- هلم	١١٥٠
٣- ويكأن	١١٥٣
المبحث الثالث : تعدد الاستعمال في الحرف	١١٥٥
الواو بين إفادتها للتركيب وعدمها	١١٥٦

ثم بين المهملة وعدمها	١١٥٩
الواو بين المطابقة لما قبله وعدم المطابقة	١١٦١
ثم بين نصب المضارع بعدها بإضمار " أن " وعدم ذلك	١١٦٣
لكن بين العطف وعدمه	١١٦٥
أن المصدرية بين وصلها للأمر وعدمه	١١٦٨
إذن للجواب في موضع وللجزاء في موضع آخر	١١٧٠
مجيئ إن ومعموليها صلة للموصول	١١٧٢
مجيئ " من " لابتداء الغاية الزمانية	١١٧٣
الحرف بين البساطة والتركيب	١١٧٧
١- لن	١١٧٨
٢- بلى	١١٨١
٣- لات	١١٨٣
الباب الثاني : مواقف أبي حيان تمهيدا ودراسة	١١٨٤
أولا : التمهيد	١١٨٥
الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها أبو حيان مواقفه	١١٨٦
المبحث الأول : احتجاجه بالسماع	١١٨٧
المطلب الأول : احتجاجه بالقراءات متواترة وشاذها	١١٨٨
المطلب الثاني : احتجاجه بالحديث	١١٩٣
المطلب الثالث : احتجاجه بكلام العرب	١١٩٦
المطلب الرابع : احتجاجه بلغات العرب	١١٩٧
المبحث الثاني : احتجاجه بالقياس	١١٩٨
المبحث الثالث : احتجاجه بالسماع والقياس معا	١١٩٩
المبحث الرابع : احتجاجه باستصحاب الحال	١٢٠٠
الفصل الثاني : تعدد آراء أبي حيان واجتهاداته	١٢٠١
المبحث الأول : تنوع أساليبه الترجيحية	١٢٠٢

المبحث الثاني : تعدد آرائه في المسألة الواحدة	١٢٠٣
المبحث الثالث : تعدد إسناد نسبة الأقوال والمذاهب	١٢٠٧
المبحث الرابع : اجتهاداته	١٢٠٩
المطلب الأول : اجتهادات قامت على أسس ومبادئ نص عليها	١٢٠٩
المطلب الثاني : اجتهادات لم ينص على المبادئ والأسس التي قامت عليها	١٢١٢
ثانيا : دراسة المواقف	١٢١٦
الفصل الأول : موافقات أبي حيان	١٢١٧
المبحث الأول : موافقاته للمذهب البصري وأعلامه	١٢١٨
المطلب الأول : موافقاته للمذهب البصري	١٢١٩
المطلب الثاني : موافقاته لأعلام المذهب البصري	١٢٢٦
المبحث الثاني : موافقاته للمذهب الكوفي وأعلامه	١٢٣٨
المطلب الأول : موافقاته للمذهب الكوفي	١٢٣٩
المطلب الثاني : موافقاته للأعلام المذهب الكوفي	١٢٤٥
المبحث الثالث : موافقاته لغيرهما	١٢٥٠
المطلب الأول : موافقاته لمن غلبت عليه النزعة البصرية	١٢٥١
المطلب الثاني : موافقاته لنحاة آخرين	١٢٥٢
الفصل الثاني : مخالفات أبي حيان	١٢٥٦
المبحث الأول : مخالفاته للمذهب البصري وأعلامه	١٢٥٧
المطلب الأول : مخالفاته للمذهب البصري	١٢٥٨
المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب البصري	١٢٦٠
المبحث الثاني : مخالفاته للمذهب الكوفي وأعلامه	١٢٧٤
المطلب الأول : مخالفاته للمذهب الكوفي	١٢٧٥
المطلب الثاني : مخالفاته لأعلام المذهب الكوفي	١٢٨٦
المبحث الثالث : مخالفاته لغيرهما	١٣٠٠
المطلب الأول : مخالفاته لمن غلبت عليه إحدى النزعتين البصرية والكوفية	١٣٠١

المطلب الثاني : مخالفاته لمن جمع بين النزعتين	١٣١٠
المطلب الثالث : مخالفاته لنحاه آخرين	١٣١٣
الفصل الثالث : ما سكت عنه أبو حيان	١٣٢١
المبحث الأول : ما سكت عنه على المذهب البصري وأعلامه	١٣٢٢
المطلب الأول : ما سكت عنه على المذهب البصري	
المطلب الثاني : ما سكت عنه على أعلام المذهب البصري .	
المبحث الثاني : ما سكت عنه على المذهب الكوفي وأعلامه	١٣٣٣
المطلب الأول : ما سكت عنه على المذهب الكوفي	
المطلب الثاني : ما سكت عنه على أعلام المذهب الكوفي .	
المبحث الثالث : ما سكت عنه على مذهب البصريين والكوفيين معا	١٣٤٠
المبحث الرابع : ما سكت عنه على مذهب غيرهما	١٣٤٤
المطلب الأول : ما سكت عنه على مذهب من غلبت عليه إحدى النزعتين	١٣٤٥
المطلب الثاني : ما سكت عنه على مذهب من جمع بين النزعتين	١٣٤٧
المطلب الثالث : ما سكت عنه على مذهب نحاه آخرين	١٣٤٨
خاتمة البحث	١٣٤٩
الفهارس العامة	١٣٥٢

ب- فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع	*الصفحة*
المقدمة	٣
الباب الأول	١٥
التمهيد	١٦
المبحث الأول : حياة أبي حيان	١٩
المبحث الثاني : تفسير البحر المحيط – منهجه	٢٣
الفصل الأول : ظاهرة الإعراب والبناء	٢٧
المبحث الأول : الإعراب والبناء في الأسماء غير الظروف	٢٨
المبحث الثاني : الإعراب والبناء في الظروف	٤٤
المبحث الثالث : الإعراب والبناء في الفعل	٥٧
الفصل الثاني : ظاهرة تعدد وجوه الإعراب	٦٨
المبحث الأول : تعدد وجوه الإعراب في الأسماء غير الظروف	٧٠
المبحث الثاني : تعدد وجوه الإعراب في الظروف	١٨٠
المبحث الثالث : تعدد وجوه الإعراب في الأفعال	٢٠١
المبحث الرابع : تعدد وجوه الإعراب فما يخص حروف الجر	٢٤٨
الفصل الثالث : ظاهرة الإعمال والإهمال	٢٦٨
المبحث الأول : الإعمال والإهمال في الأسماء غير الظروف	٢٦٩
المبحث الثاني : الإعمال والإهمال في الظروف	٣٠٥
المبحث الثالث : الإعمال والإهمال في الفعل	٣١١
المبحث الرابع : الإعمال والإهمال في الحروف	٣٢٦
الفصل الرابع : ظاهرة النيابة	٣٦٤
المبحث الأول : النيابة في الأسماء	٣٦٥
المبحث الثاني : نيابة الأفعال	٣٨١
المبحث الثالث : النيابة في الحروف	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : النيابة في الحركات	٤٧٧
الفصل الخامس : ظاهرة التقديم	٤٨١
تمهيد	٤٨٢
المبحث الأول : التقديم في الأسماء غير الظروف	٤٨٤
المبحث الثاني : التقديم في الظروف	٥٤٨
المبحث الثالث : التقديم في الفعل	٥٥٣
المبحث الرابع : التقديم في الحروف	٥٥٥
الفصل السادس : ظاهرة الزيادة	٥٦٣
المبحث الأول : الزيادة في الظروف	٥٦٤
المبحث الثاني : الزيادة في الفعل	٥٦٨
المبحث الثالث : الزيادة في الحروف	٥٧٩
الفصل السابع : ظاهرة الحذف	٦٤١
تمهيد	٦٤٢
القسم الأول : حذف الاسم	٦٤٥
المبحث الأول : حذف المرفوعات	٦٤٦
المبحث الثاني : حذف المنصوبات	٧١٦
المبحث الثالث : حذف المجرورات	٧٤٣
القسم الثاني : حذف الفعل	٧٥٧
المبحث الأول : حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء	٧٥٨
المبحث الثاني : حذف الفعل في جملة الشرط	٨٠٢
القسم الثالث : حذف الحرف	٨٤٠
المبحث الأول : حذف حرف الجر	٨٤١
المبحث الثاني : حذف أن الناصبة للمضارع	٨٨٢
ثالثاً : حذف الأحرف الرابطة	٩١٩

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : احتجاجه باستصحاب الحال	١٢٠٠
الفصل الثاني : تعدد آراء أبي حيان واجتهاداته	١٢٠١
المبحث الأول : تنوع أساليبه الترجيحية	١٢٠٢
المبحث الثاني : تعدد آرائه في المسألة الواحدة	١٢٠٣
المبحث الثالث : تعدد إسناد نسبة الأقوال والمذاهب	١٢٠٧
المبحث الرابع : اجتهاداته	١٢٠٩
ثانياً : دراسة المواقف	١٢١٦
الفصل الأول : موافقات أبي حيان	١٢١٧
المبحث الأول : موافقاته للمذهب البصري وأعلامه	١٢١٨
المبحث الثاني : موافقاته للمذهب الكوفي وأعلامه	١٢٣٨
المبحث الثالث : موافقاته لغيرهما	١٢٥٠
الفصل الثاني : مخالفات أبي حيان	١٢٥٦
المبحث الأول : مخالفاته للمذهب البصري وأعلامه	١٢٥٧
المبحث الثاني : مخالفاته للمذهب الكوفي وأعلامه	١٢٧٤
المبحث الثالث : مخالفاته لغيرهما	١٣٠٠
الفصل الثالث : ما سكت عنه أبوحيان	١٣٢١
المبحث الأول : ما سكت عنه على المذهب البصري وأعلامه	١٣٢٢
المبحث الثاني : ما سكت عنه على المذهب الكوفي وأعلامه	١٣٣٣
المبحث الثالث : ما سكت عنه على مذهب البصريين والكوفيين معاً	١٣٤٠
المبحث الرابع : ما سكت عنه على مذهب غيرهما	١٣٤٤
خاتمة البحث	١٣٤٩
الفهارس العامة	١٣٥٢

الموضوع	الصفحة
رابعاً : حذف "قد"	٩٣٢
خامساً : حذف حرف النداء	٩٤٣
سادساً : حذف همزة الاستفهام	٩٤٩
سابعاً : حذف ألف "ما" الاستفهامية إذا جرت بحرف جر	٩٥٠
ثامناً : حذف "لا" بعد لام كي	٩٥٣
تاسعاً : حذف نون مضارع "كان"	٩٥٤
عاشراً : حذف التنوين	٩٥٩
حادي عشر : حذف النون من "إننا"	٩٦٥
الفصل الثامن : ظاهرة الفصل بين المتلازمات	٩٦٧
الفصل التاسع :ظاهرة تعدد الاستعمال	١٠٠٩
القسم الأول : تعدد الاستعمال في المشترك	١٠١٠
المبحث الأول : تعدد الاستعمال من حيث الماهية	١٠١١
المبحث الثاني : تعدد الاستعمال من حيث الاسم والظـــرف والفعـــل والحرف	١٠٢٥
القسم الثاني : تعدد الاستعمال في غير المشترك	١٠٧٩
المبحث الأول : تعدد الاستعمال في الاسم	١٠٨٠
المبحث الثاني : تعدد الاستعمال في الفعل	١١٢٢
المبحث الثالث : تعدد الاستعمال في الحرف	١١٥٥
الباب الثاني : مواقف أبي حيان تمهيداً ودراسة	١١٨٤
أولاً : التمهيد	١١٨٥
الفصل الأول : الأسس التي بنى عليها أبوحيان مواقفه	١١٨٦
المبحث الأول : احتجاجه بالسماع	١١٨٧
المبحث الثاني : احتجاجه بالقياس	١١٩٨
المبحث الثالث : احتجاجه بالسماع والقياس معاً	١١٩٩

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH